مسعود الخوند

القارات . المناطق . الدول . البلدان . المدن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء التاسع عشر

معالم . وثائق . موضوعات . زعماء

مصر - نيبال

مَسْعُود الخَوَنْد

القَارّات . المَنَاطِق . الدّوَل . البُلدَان . المُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

مَعَالِم . وَثَائِق . مَوضُوعَات . زُعَمَاء

الجزء التاسع عشر

مصر – نيبال

الناشر:
Universal Company For Encyclopedia s.a.r.l.
(الشركة العالمية للموسوعات) ش.م.م.
تلفون : ٠٠٩٦١ (١) ٢٩٤٧٠٠
٠٠٩٦١ (١) ٢٩٢٦٤٥
فاكس : ٠٠٩٦١ (١) ٢٩١٦٩٣
خليوي: ٠٠٩٦١ (٣) ٣٧٤٣٧١ السيد فادي المقنزح
٠٠٩٦١ (٣) ٩٤١٠٥١

Email: Fadymou@inco.com.lb
P.O.Box: 50137
لبنان – بيروت، ٢٠٠٤

تنضيد الحروف وتنسيق الصفحات:
درغام ش م م
جديدة المتن – لبنان
ت: ٠١/٦٨٨٩٨٨ – فاكس: ٠١/٦٨٨٩٨٧

طبع في لبنان

فهرست

عهد الملك الحسن الثاني ٩٥

أبرز القضايا ٩٩

كرونولوجيا أبرز أحداث ١٩٧٥–٢٠٠٢ (١٠٦)

عهد الملك محمد السادس ١١١

الأحزاب

١– أحزاب الفترة الممهدة للاستقلال والسنوات الأولى له

٢– أحزاب نشأت منذ بدء المسار الديمقراطي البرلماني في مطلع السبعينات

أ – أحزاب اليمين ١٢١

ب – أحزاب اليسار ١٢٢

الاسلاميون ١٢٤

الأمازيغ (البربر)

النهوض الأمازيغي في الفترة الراهنة ١٢٩

الصحراء الغربية

زعماء، رجال دولة وسياسة

مدن ومعالم.

المكسيك ٢١٧

نبذة تاريخية

الاستقلال ٢٢٣

المكسيك في العقدين الأخيرين (١٩٨٢–٢٠٠٢) ٢٢٩

زعماء، رجال دولة وسياسة

مدن ومعالم

المملكة المتحدة ٢٤٧

في النبذة التاريخية ٢٤٧

نبذة تاريخية

في الوضع الداخلي (١٩٤٧–١٩٩٥)

أهم أحداث ١٩٩٥–٢٠٠٢

زعماء، رجال دولة وسياسة

مدن ومعالم

نبذة تاريخية

مدن ومعالم

مصر

مدن ومعالم

* آثار فرعونية (مواقع، معابد، مقابر، مسلات، اهرامات)

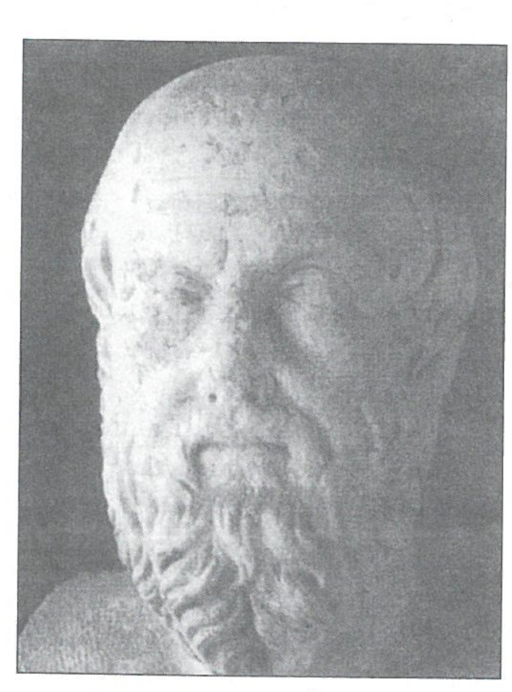
١- من أبرز المكتشفات والانجازات الأخيرة: اعلان فريق من علماء الآثار في الجامعة الاميركية في القاهرة (١٩٩٤) اكتشاف أكبر مقبرة في صعيد مصر (وادي الملوك) تحتوي على ٦٨ حجرة بُنيت لأبناء رمسيس الثاني. وإعلان بعثة الآثار الفرنسية العاملة في منطقة سقارة (١٩٩٥) برئاسة البروفسور آلان زيف عن نجاحها في استكمال اكتشاف مقبرة الوزير «عبريا» التي تعود إلى عهد الدولة الفرعونية الحديثة، الأسرة ١٨. واكتشاف تمثال للملكة «مريت أمون» (زوجة رمسيس الثاني وابنته في الوقت نفسه) في مدينة إخميم، محافظة سوهاج، وهو أكبر تمثال اكتشف حتى الآن لامرأة فرعونية. كما عثر في ١٩٩٤ في إخميم على أطول تمثال لرمسيس الثاني.

وفي ٣ شباط ٢٠٠٢، وضع الرئيس حسني مبارك حجر الأساس للمتحف المصري الكبير القريب من أهرام الجيزة والذي ستبلغ تكاليفه ٣٥٠ مليون دولار ويقام على مساحة ٥٠ هكتارًا، ومؤلف من ٢٠ مبنى تستوعب ١٥٠ ألف قطعة أثرية من مختلف العصور الفرعونية.

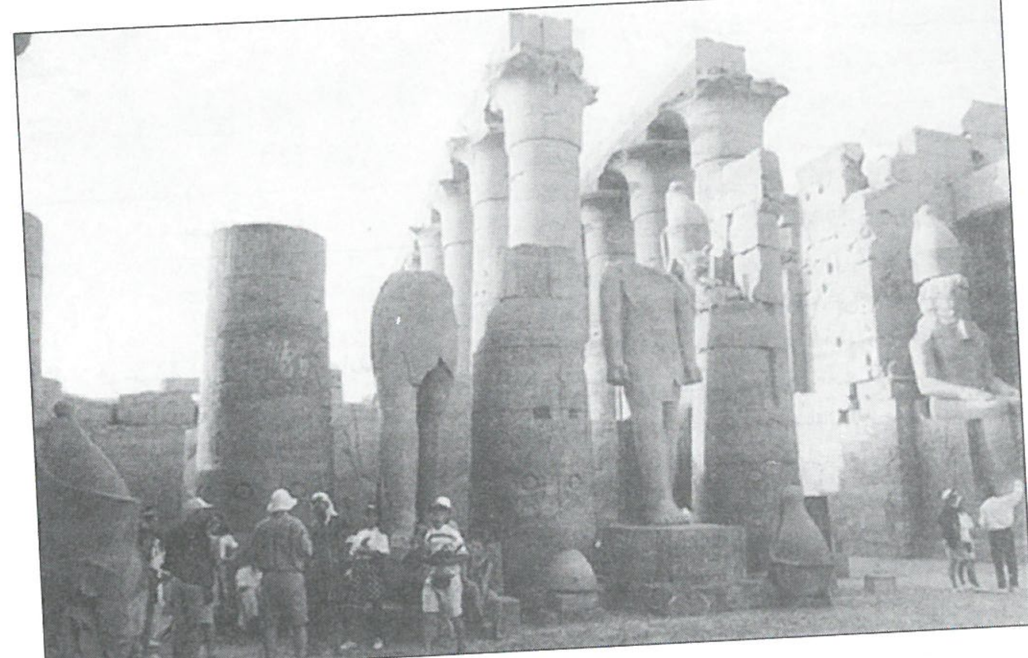
٢- سوهاج: إحدى محافظات صعيد مصر، وإسمها القديم «ثني». أهم آثارها في جبل الهريدي المواجه لمدينة طهطا والذي استخدم محجرًا في العصور القديمة، ومنطقة كوم أشقاد في طهطا، وجبل السلاموني الذي تشير منقوشات معابده إلى التغييرات السياسية والدينية في أعقاب وفاة الملك أخناتون... وأهم معالم سوهاج على الاطلاق ما توافر منها في أبيدوس، مدينة فرعونية مقدسة تنافس الملوك الفراعنة في ان يكون لكل منهم معبد فيها في جوار مدفن الإله أوزيريس، وأهمها معبدا سيتي الاول ورمسيس الثاني.

٣- الأقصر: الأقصر جزء من مدينة «طيبة» القديمة التي أطلق عليها هيرودوتوس إسم «المدينة ذات المئة باب» لكثرة صروحها العالية. أطلق عليها الفراعنة إسم «واست» بمعنى الحكم والسلطان. أما إسم «الأقصر» فقد أطلقه عليها العرب لانبهارهم بقصورها المنتشرة على ضفتي النيل: في الضفة الغربية «مدينة الأموات» وتحوي بين جنباتها ٦٢ مقبرة ملكية ومعابد فرعونية، منها معبد «الدير البحري» وهو إسم أطلقه العرب على هذه المنطقة بعدما استخدم الاقباط هذا المعبد ديرًا لهم. وفي الضفة الشرقية «مدينة الأحياء»، أبرز معابدها معبد الأقصر الذي شُيد للإله «أمون رع»، وتتقدمه مسلتان (واحدة منها أهديت لفرنسا)، ومجموعة معابد الكرنك التي تعد من أعظم دور العبادة الدينية القديمة في التاريخ.

(وفي الأقصر آثار تعود إلى العصر الاسلامي، أبرزها «سوق البركة»، وهي السوق الوحيدة التي حافظت على المهن والمعروضات التي كانت مشهورة بها طوال السنوات الماضية. ومتحف حديث يقع بين مدينة الأقصر والكرنك ويضم المجموعات الفرعونية التي عثر عليها في مدينة الأقصر والمناطق المجاورة. وفي ١٩٩٧، تم توقيع اتفاق مع «برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة» لاعداد مخطط عمراني متكامل للأقصر).



تمثال هيرودوتوس.



جانب من معبد الكرنك في الأقصر.

٤- القرنة: موقع فرعوني. قرية حاليًا يسكنها نحو ٢٥ ألف نسمة (١٩٩٦). ارتبط إسمها في الاذهان بأقدم «مشكلة أثرية» عانت منها الدولة. فمنذ أواخر اربعينات القرن العشرين والدولة تحاول نقل أهالي القرنة إلى مساكن بديلة عصرية للحفاظ على ما تبقى من كنوز تحويها عشرات المعابد والمقابر الفرعونية التي تشتهر بها المنطقة. إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل لاصرار الأهالي على البقاء وسط «كنوزهم»، إلى أن رضخوا في الأخير وقرروا الانتقال إلى «القرنة الجديدة» (١٩٩٦).

٥- دندرة: ٦٠ كلم إلى الشمال من الأقصر قبالة مدينة قنا. معبد لعبادة الربة «حتحور»، ويحوي ٢٢ حجرة ضيقة هي كناية عن «غرف سرية». ويحوي المعبد محرابًا مكشوفًا كان يقام فيه احتفال «الاتحاد بقرص الشمس» في عيد رأس السنة، ومحراب آخر للاحتفال بـ«إعادة مولد أوزيريس» رب الخضرة، ومحراب ثالث فيه خريطة للسماء والنجوم وأبراجها. وأكثر ما يميز معابد دندرة وجود كنيسة قبطية، ووجود صالة مزينة بنقوش تعود للأباطرة الرومان أغسطس وتيبيديوس ونيرون وكلوديوس وكاليغولا. كما أن هذه الصالة ذات أهمية خاصة، إذ إنها مزينة بمناظر فلكية غاية في الروعة.

٦- إسنا: على بعد ٥٥ كلم إلى الجنوب من الأقصر. الاسم الفرعوني «تا-سني»، و«سني» في القبطية، و«إسنا» في العربية. أهلها معروفون باحترافهم النقل بالإبل لوجود مدينتهم عند ملتقى خطوط القوافل الصحراوية. وقد شكلت المدينة في العهود الفرعونية مركزًا مهمًا للزراعة، وفيها معبد فرعوني أكمل بناءه بطليموس السادس، وأضاف عليه الرومان صالة يحفها ٢٤ عمودًا وتحوي رسومًا ونقوشًا ونصوصًا عن خلق العالم وأصل الحياة وصلوات وفقرات من الآداب المصرية القديمة لا تزال مقروءة.

٧- واحات الخارجة والداخلة وكوم الناضورة والقصر وتوشكي: تؤكد الآثار الموجودة على جبل الطير في واحة الخارجة (عاصمة محافظة الوادي الجديد) ودرب الغباري على طريق واحة الداخلة أن واحات محافظة الوادي الجديد كانت مسرحًا لحياة حافلة قبل خمسة آلاف سنة. وبين معالمها البارزة آثار تتمثل في ١٢٠ موقعًا لمختلف العصور الفرعونية والرومانية والمسيحية (القبطية) والاسلامية بالاضافة إلى متحف الآثار في مدينة الخارجة. وكانت الواحات، في العصور القديمة، خط الدفاع الاول في مواجهة هجوم النوبيين من الجنوب والليبيين من الغرب.

وعام ٥٢٥ ق.م. ابتلعت الواحات جيش قمبيز الفارسي، وهو ما اعتبره الكهنة المصريون نتيجة لغضب الإله أمون على الفرس، ما دفع دارا الاول إلى إرضاء المصريين والإله أمون باصلاح معبد هيبس.

وعلى بعد كيلومترين من الخارجة يقع كوم الناضورة، وفيه أطلال معبد الامبراطور الروماني أنطونيوس بيوس (القرن الثاني الميلادي) وبقايا كتابات هيروغليفية ونقوش بارزة للمعبودة أفروديت. واستخدمت الناضورة في عهد المماليك والاتراك لمراقبة الدروب وتحصيل المكوس.

وفي الخارجة ايضًا معبد يعود إلى العصر الفارسي، وإلى الجنوب منه قصر الزيات الذي يعود إلى العصر البطلمي، وأقيم لعبادة أمون.

وضمن واحات الداخلة تأتي مدينة «القصر» في المقدمة أهمية، وقد شيدت على تل مرتفع، بناها العرب المسلمون، وأبرز آثارها خمسة مساجد. ولم يعثر فيها بعد على آثار قديمة، سوى أن المؤرخين يرجحون على أن القصر ربما كانت تضم أو أنها بنيت على معبد يعود إلى العصر الفرعوني.

(أما «توشكي» أو «قناة توشكي» فهو مشروع لنقل المياه من بحيرة ناصر إلى الواحات أعطى الرئيس مبارك إشارة الانطلاق به في ٩ كانون الثاني ١٩٩٧، ويهدف إلى زيادة المساحة المأهولة بالسكان من ٤,٥٪ إلى ٢٥٪ من المساحة الاجمالية لمصر).

٨- أسيوط: «سيوط» في القبطية، و«ساوت» في النصوص الفرعونية، حيث كانت مركزًا لعبادة «وبواويت» الذي له رأس ذئب، و«ليكوبوليس»، أي مدينة الذئب، لدى الرومان. ويقال إن يوسف الجميل استخدم كهوفها كمخازن للحبوب في السنوات السبع العجاف المذكورة في العهد القديم والقرآن الكريم. وفي أسيوط مقبرة صخرية كاملة تؤرخ لعصر الانتقال الاول، وعصر الأسرة الثانية عشرة (ومن معالمها الاسلامية: مسجد المجاهدين وأسسه محمد بك ١٧٩٦، ومسجد ابو العيون، وقناطر أسيوط ١٩٠٢، ومعهد فؤاد الاول ١٩٣٨، وجامعة أسيوط ١٩٥٧، ومطار أسيوط ١٩٩٧).

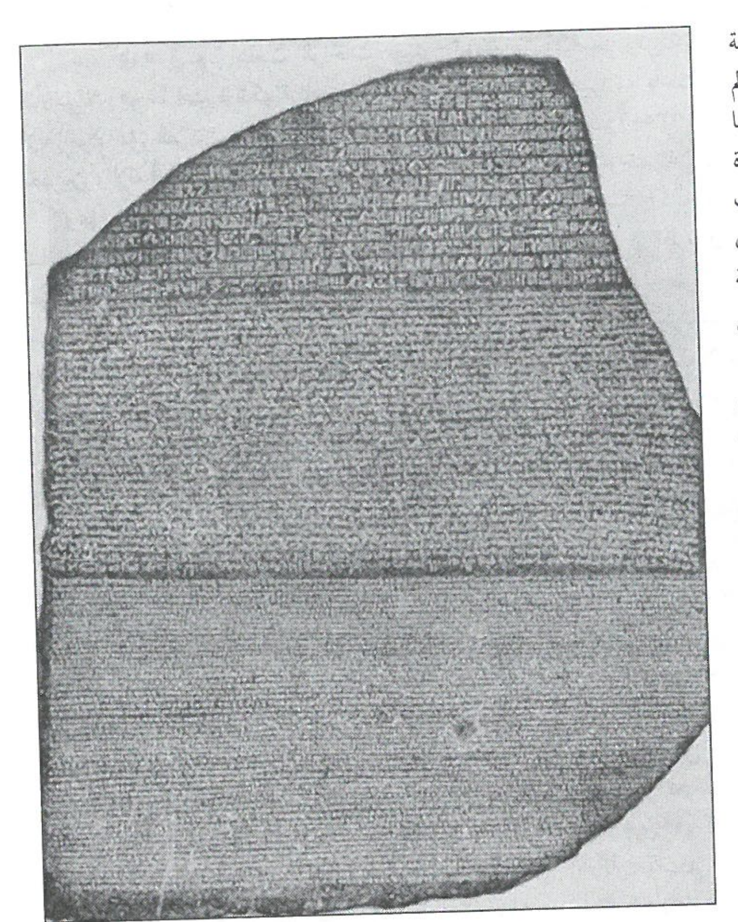
٩- المنيا: المنيا إحدى محافظات صعيد مصر. تحوي مجموعة فريدة من الآثار الفرعونية والرومانية والمسيحية (القبطية) والاسلامية. أبرزها نحو ٣٩٠ مقبرة منحوتة في الصخر ومزينة بنقوش تسجل الحياة اليومية، وآثار المدينة الجديدة، «أخت أتون»، التي أنشأها أخناتون بعد توليه الحكم (١٣٥٠ ق.م.) وأهداها إلى الإله أتون وعاش فيها مع زوجته نفرتيتي وبناتهما في عزلة تامة ليتفرغ لرسالة التوحيد. وكان أخناتون أول من نادى برسالة التوحيد التي تمثلت في نظره في عبادة الإله أتون والذي كان يرمز له بقرص الشمس. أما منطقة الشيخ عبادة (ملوي) في المنيا ففيها معبد لرمسيس الثاني (وفي المنيا كذلك دير السيدة العذراء وآثار اسلامية في مركز بني مزار وترجع إلى الفتح الاسلامي، وتوضح مدى التحالف بين أقباط مصر والعرب المسلمين للخلاص من الحكم الروماني).

١٠- صا الحجر: شمال غربي مدينة بسيون في محافظة الغربية في دلتا النيل. عاصمة مصر الفرعونية في عهد الأسرة السادسة والعشرين («عهد النهضة»). ناوأت الحكام الهكسوس. أشهر ملوكها «تيف نخت». سجل العالم الفرنسي لبسيوس، إبان حملة بونابرت، مشاهداته وملاحظاته عن آثار صا الحجر. وفي ١٨٤٢، جاءت بعثة أجنبية لدرس المعابد الضخمة والتماثيل النادرة التي تضمها. تعرضت آثارها للتخريب والهدم من قبل الفلاحين في المنطقة، وللنهب والسرقة من لصوص الآثار. واستمر هذا الوضع حتى أضحت صا الحجر، في اوائل القرن العشرين، شبه خالية من الآثار. ففرضت هيئة الآثار المصرية حراسة مشددة على المنطقة ومنعت الاقتراب مما تبقى من آثارها.

١١- تل بسطة: شرق مدينة الزقازيق، على بعد ٨٠ كلم من القاهرة. في العام ١٧٧٨، بدأ الأثري السويسري إدوارد نافيل حفرياته في تل بسطة، وخلال عامين كشف عن مجموعة من الآثار المهمة ترجع إلى جميع مراحل التاريخ المصري القديم، من أهمها معبد القطة «بسطة» أو «بسّه»، وساهم في بناء المعبد عدة ملوك، منهم خوفو، خفرع، رمسيس الثاني، سركون ونكتانيو. وكانت تل بسطة تعرف بالاسم «بو بسطت»، أي بيت المعبودة «بسطت»، وتمثل قطة أو سيّدة برأس قطة، أو قطة ترضع صغارها.

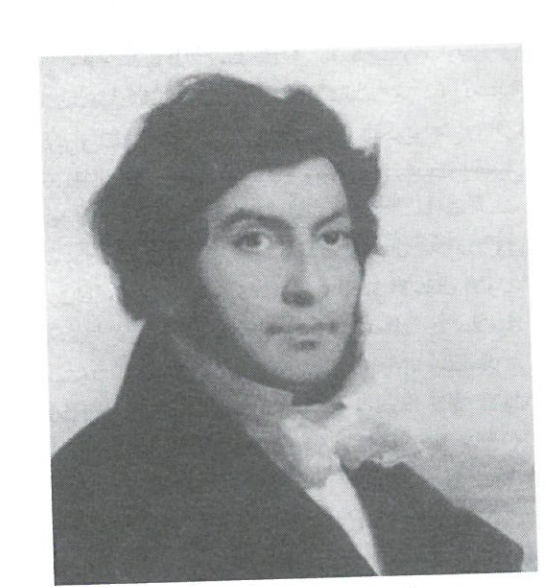
١٢- حجر الرشيد: في تشرين الاول ١٩٩٩، شهدت مدينة رشيد احتفالاً دوليًا لمناسبة مرور ٢٠٠ عام على اكتشاف حجر رشيد. وقبل هذا الاحتفال بشهور

قليلة قامت احتفالات مماثلة في مدينة فيجاك الفرنسية (مسقط رأس العالم الفرنسي شامبليون) شاركت فيها مصر ممثلة بمحافظ إقليم البحيرة الذي تتبع له مدينة رشيد. وتوجت هذه الاحتفالات بتوقيع اتفاق للتآخي بين مدينة رشيد ومدينة فيجاك. فماذا عن حجر رشيد وعن مكتشفه شامبليون؟.



حجر رشيد.

حجر رشيد عبارة عن لوح من حجر البازلت الأسود منقوش عليه نص قرار بالهيروغليفية والديموطيقية أصدره الكهنة المصريون في العام ١٩٦ ق.م. خلال اجتماع لهم في مدينة منف، أظهروا فيه اعترافهم بأفضال الملك بطليموس الخامس، وأسبغوا عليه الألقاب الملكية. وقد عثر على الحجر أحد ضباط الحملة الفرنسية على مصر، ويُدعى بوشار، أثناء عملية بحث داخل قلعة قايتباي في مدينة رشيد. وبفطرته أدرك بوشار أنه بامكان هذا الحجر ان يقول الكثير عن رموز غير مفهومة محفورة على أثريات كثيرة كان الفرنسيون يعثرون عليها هنا وهناك في الاراضي المصرية.



شامبليون.

وخلال جلسة للمجمع العلمي الفرنسي في مصر (أسسه نابوليون) يوم ١٩ تموز ١٧٩٩ أعلن أحد الحضور عن اكتشاف الحجر الذي أمدّ العالم شامبليون وعلماء آخرين بمفتاح حل طلاسم الكتابة المصرية القديمة لكن شامبليون وحده ظفر بمجد هذا «الحل التاريخي» المعتبر أساس «علم المصريات» والولع العالمي بـ«مصر» وبـ«تاريخ مصر» و«فراعنة مصر» و«الأهرامات»... .

هذا المجد الذي كُتب على جبين شامبليون وحده كان سببه انه تميز عن كل من سبقه بالرغبة الحاسمة في كشف سر الحجر بعد أن أمضى عقدين من الزمن في دراسة اللغة المصرية القديمة، كما انه عرف، وبصورة متوازية، كيف يستفيد مما أنجزه علماء آخرون حاولوا مثله انجاز العمل نفسه. فالقرن الثامن عشر كان شهد بعض التقدم من خلال أبحاث قام بها السويسري جوهان دافيد أكربلاد والطبيب الانكليزي توماس يونغ. وكان السؤال العلمي

الكبير الذي طرحه شامبليون على نفسه هو: هل تعبر كل علامة من علامات اللغة الهيروغليفية عن فكرة أم عن صوت؟. وبقيت المسألة تلح على شامبليون إلى أن تمكن، في ١٤ ايلول ١٨٢٢، من إدراك أن الهيروغليفية، بكل علامة من علاماتها، تعتمد على الاثنين معًا (صوت وفكرة)، واستطاع معرفة أحد عشر حرفًا من حروفها قارنها بمثيلاتها من الحروف اليونانية، وتوصل إلى وجود صلة قربى لغوية بين الخطوط المصرية الثلاثة (الهيروغليفي–الكهنوتي–الديموطيقي)، لأن هذه الخطوط تنتمي إلى منظومة لغوية واحدة. فالخط الاول، الهيروغليفي، كان خطًا مقدسًا، والثاني (الكهنوتي) خطًا عاديًا، والأخير (الديموطيقي) خطًا شعبيًا، أي اللغة الشعبية التي استخدمها المصريون في حياتهم اليومية. وبفضل هذا الاكتشاف، أمكن فك طلاسم الكتابة المصرية القديمة، وولد علم جديد هو «علم المصريات».

يبقى أن نعرف أن النص المكتوب على الحجر موزع على الصورة التالية: هيروغليفي من ٤٦ سطرًا (هيروغليفي ١٤، وهيروغليفي ديموطيقي شعبي ٣٢)، ويوناني من ٥٠ سطرًا. ويبلغ طول الحجر ١١٣ سنتيمترًا وعرضه ٧٥,٥ سنتيمترًا، ووزنه ٧٦٢ كيلو غرام.

ومما يجدر ذكره ايضًا أن شامبليون لم يكن في عداد علماء الحملة الفرنسية في مصر، بل وصلته نسخة من نص الحجر من ابن خاله الذي كان أحد قادة هذه الحملة، وأنه أعلن عن فك طلاسم النص عام ١٨٢٢ وأرسل خطابًا بهذا المعنى إلى رئيس أكاديمية النقوش والآداب في باريس، وذلك قبل أن يأتي إلى مصر في بعثة علمية أثرية عام ١٨٢٨ ويموت بعدها وهو صغير السن (١٨٣٢)، الأمر الذي رأى البعض فيه انه «لعنة الفراعنة» التي تسببت في وفاته.

وقد حصل البريطانيون على الحجر في العام ١٨٠١ بمقتضى اتفاقية عقدوها مع الفرنسيين الذين كانوا يحزمون أمتعتهم للجلاء عن مصر بعد هزيمتهم أمام البريطانيين. ولم تنفك السلطات المصرية، خصوصًا الجهات الثقافية، من مطالبة بريطانيا بإعادة الحجر إلى مصر، من دون أن تلقى أي تجاوب. والحجر موجود في صدر المتحف البريطاني في لندن. وفي آخر ما وصلت إليه المطالبة المصرية بالحجر، طلب المستشار صلاح عطية محافظ البحيرة الذي تتبع له مدينة رشيد من وزارة الخارجية المصرية التدخل لدى الجانب البريطاني بالطرق الدبلوماسية لاعادة حجر الرشيد إلى موقعه الأصلي في قلعة قايتباي في مدينة رشيد (ايلول ١٩٩٥). ورفضت وزارة التراث الوطني البريطاني إعادة الحجر بحجة أنه أصبح ملكًا لبريطانيا وسيبقى فيها، كما أصدر البرلمان الانكليزي حظرًا على خروج الحجر من لندن لأي بلد ولو لمجرد عرضه لأيام قليلة. وفي نيسان ١٩٩٧، أقام محام مصري دعوى قضائية أمام محكمة مدينة رشيد ضد الحكومة البريطانية لاعادة الحجر إلى مصر، واختصم في الدعوى وزيرة التراث البريطانية فيرجينيا بوتوملي. وفي مناسبة مرور ٢٠٠ عام على العثور على الحجر أقام المتحف البريطاني (في تموز ١٩٩٩) معرضًا شاملًا لـ«حجر رشيد» الذي يطلق عليه الاوروبيون إسم «روزيتا»، وهو نفسه إسم السفينة الفضائية الاوروبية التي أطلقت لاستكشاف مذنب خارج المجموعة الشمسية.

١٣– المسلات: نشأت فكرة المسلات من معبد الشمس هيليوبوليس أيام الاسرة الخامسة، وأقام الفراعنة الكثير منها لكن فُقد معظمها نتيجة الزلازل وبسبب النقل من مكان إلى آخر. ويذكر المؤرخون انه كان في الأقصر وحدها ثلاث عشرة مسلة لم يبق منها سوى ثلاث. ويطلق تعبير «إبرة كليوباترة» على مسلتين توأمين كانتا في هيليوبوليس أقامهما تحوتمس الثالث (١٥٠١–١٤٤٨ ق.م.) ثم نقلهما الرومان إلى الاسكندرية حوالي عام ١٣ ق.م. بأمر من الامبراطور أوغسطس. وقد رأى بيار بيلون (١٥١٧–١٥٦٤) مسلة واحدة أثناء رحلته إلى الاسكندرية في منتصف القرن السادس عشر. إذ كانت الأخرى قد سقطت وغطتها أكوام الرمال والتراب ما ساعد في حفظها وسلامتها.

قام محمد علي بإهداء المسلة المختفية بعد أن تمّ العثور عليها إلى بريطانيا. واستغرق نقلها مدة طويلة إلى أن استقرت في مكانها الحالي على ضفة نهر التايمز اللندني منذ يوم ١٢ ايلول ١٨٧٨، ووضعت السلطات البريطانية في قاعدتها الكثير من الوثائق التأريخية، منها صحف وجرائد يوم التثبيت في مكانها، وقصة المسلة منذ نقشها وترجمة لنقوشها، وقطع نقدية بريطانية، وخارطة لندن، ودليل للسكك الحديدية، وغيرها.

وقام الخديوي اسماعيل باشا باهداء المسلة الشقيقة الأخرى إلى مدينة نيويورك، ونقلت إليها وأقيمت في الحديقة المركزية (سنترال بارك) سنة ١٨٨١.

قبل هاتين المسلتين أخذت مسلة رمسيس الثاني طريقها إلى فرنسا وتوسطت ساحة الكونكورد في باريس،

فكانت أول أثر فرعوني ضخم ينتقل من مصر إلى أوروبا في العصر الحديث. وقد جرى رفع هذه المسلة في موقعها الحالي (ساحة الكونكورد) في ٢٥ تشرين الاول ١٨٣٣ بمشاركة ٣٥٠ رجلاً من سلاح المدفعية الفرنسي، وفي حضور أكثر من ٢٠٠ ألف مشاهد، تقدمهم ملك فرنسا لويس فيليب الاول. وقد توّج هذا الاحتفال عملاً استغرق تنفيذه ثلاث سنوات وسبقته مداولات استمرت حوالي عشرين سنة. وفي ١٩٩٨، جرى تركيب قمة ذهبية لمسلة الكونكورد (رمسيس الثاني) في إطار احتفالات أُعطيت شعار: «مصر–فرنسا: آفاق مشتركة»، وواكبت المئوية الثانية لحملة بونابرت على مصر. وتتألف المسلة من كتلة واحدة من الغرانيت الأحمر، ويصل ارتفاعها إلى ٢٥م. وتزن ٢٤٥ طنًا، وتقوم على قاعدة ضخمة ذات أربعة تماثيل لقردة يرفع كل واحد منها يديه تعبدًا للشمس. وعلى كل جانب من جوانب أعلى المسلة منظر للملك وهو يقرّب القربان إلى «أمون رع»، وتحتها نقوش هيروغليفية، أكثر من نصفها ألقاب الملك.

قبل المسلات الثلاث (باريس، لندن، نيويورك)، ذكر المؤرخون عمليات عدة لنقل المسلات، لعلّ أشهرها ما ذكره المؤرخ يليني عن نقل مسلة مصرية بأمر الامبراطور أغسطس من مصر إلى روما، إلا أن النيران أتت عليها في ما بعد. وكذلك نقلت مسلة أخرى بأمر الامبراطور كاليغولا.

١٤ – أبو الهول: ثمة حدثان أخيران كبيران متعلقان بأهرامات مصر. الاول جرى في العام ١٩٩٦ وتمثل بفتح منطقة أهرامات دهشور أمام الحركة السياحية والتنقيب الأثري بعدما ظلت ٢٦٠٠ سنة مهجورة، وكانت منطقة عسكرية محظورة على المدنيين. وتقع دهشور غرب القاهرة إلى الجنوب من ضاحية الجيزة، وتعتبر من أهم المناطق الأثرية في مصر، لأنها إحدى جبانات (مقابر) منف، وهي الجبانات التي نشأت عندما كانت منف (ميت رهينة حاليًا) عاصمة لمصر منذ الأسرة الاولى ٣٢٠٠–٢٢٥٠ ق.م. ويعتقد أنها أول منطقة شهدت بناء الاهرامات. وهرم دهشور مشيد بين هرم سنفرو الجنوبي وبين قرية دهشور، ويبلغ طول كل ضلع من اضلاعه حوالي ١٠٠ متر.

الحدث الثاني جرى في العام ١٩٩٨ وتمثل في احتفالات الانتهاء من أعمال ترميم «أبو الهول» التي استغرقت عشر سنوات (ترأس الاحتفالات الرئيس حسني مبارك بحضور الأمين العام لمنظمة الأونسكو فيدريك مايور، في ٢٥ ايار ١٩٩٨). وقد استقى المرممون (في عمليات الترميم التي بدأت منذ العام ١٩٨٩ ودامت ٣٦٠٠ يوم) تجارب الترميم السابقة، وكانت العملية الاولى قد أجريت على أيدي الفراعنة أنفسهم، وتحديدًا في العام ١٥٥٠ ق.م. في عهد الملك تحوتمس الرابع الذي اقام حائطًا من الطوب الأخضر شمال تمثال «أبو الهول» لحمايته من الرياح. وكان الترميم الثاني قبل الميلاد بنحو نصف قرن، وأجري الترميم الثالث في بداية العصر الروماني (قبل نحو ٣٠ عامًا من الميلاد). وأما ترميمات العصر الحديث، فالأولى كانت في عام ١٨٨١ بواسطة العالم كافيجليا، والثانية بواسطة العالم الفرنسي باريز الذي رفع الرمال من حول التمثال، واتضح وقتها ان التمثال مشطور نصفين. وكانت المحاولة الجادة الأولى للترميم تبعتها ترميمات صغيرة وأضرت بالتمثال بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٧، والتي انتهت بسقوط حجارة الكتف الايمن للتمثال. وكان رأس التمثال أوشك على السقوط وقتها (١٩٨٧) بعدما بلغ النحر به مدى كبيرًا، ووهن الصدر عن حمل الرأس وتساقطت قشور الصدر بمعدل بلغ نصف سنتيمتر سنويًا. وكان سقوط كتف التمثال الأيمن جرس إنذار لما وصلت إليه حالة التمثال. يزن رأس

أبو الهول قبل البدء بمعالجته (ترميمه).

التمثال وحده نحو ٩٠٠ طن، وعمره ٤٧٠٠ سنة، وكلف ترميمه عشرة ملايين جنيه مصري، واستخدم المرممون ١٢٢٤٤ حجرًا أحضرت من محجر خاص في منطقة ١٥ مايو تناسب طبيعة أحجارها الطبيعة الكلسية لصخرة التمثال التي عانت بشدة من الظروف الجوية والتدخلات البشرية غير الملائمة في تلك المنطقة المكشوفة من هضبة الاهرامات.

وحول ما يرمز إليه «أبو الهول» يؤكد عدد كبير من علماء المصريات أن وجهه يحاكي وجه الملك خفرع باني الهرم الثاني في الجيزة، وقد مثله التمثال بكل الرموز الملكية المعروفة في الدولة المصرية القديمة ومنها غطاء الرأس والكوبرا الحامية والذقن الملكي المستعار (اللحية). وقد قيل الكثير عن الخلفية الدينية للتمثال، ومن ذلك أن نحته استهدف أولًا تقديس خفرع، ثم اعتبر بعد ذلك حاميًا لجبّانة الجيزة وتدل على ذلك المعابد التي بُنيت لتقديسه، وقيل ايضًا إنه يمثل حورس المعبود المصري الموغل في القدم.

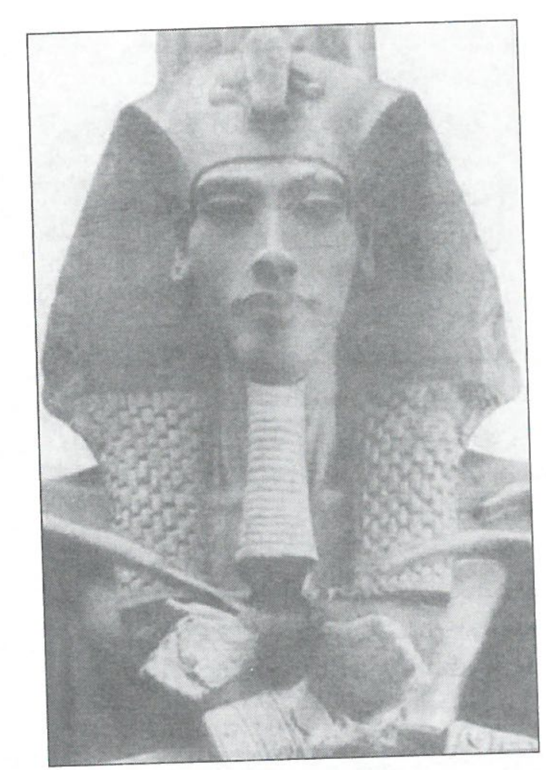
وفي الدولة الفرعونية الحديثة اصبح ابو الهول صورة إله الشمس ومعبود المنطقة (شُبه كذلك بصورة إله كنعاني سمي «حورون»). وفي النصف الثاني من عهد الأسرة الثامنة عشرة غطت الرمال التمثال تمامًا. وإلى ذلك الوقت يرجع «حلم تحوتمس الرابع» الذي رأى الإله «حورس» في المنام يبشره بأنه سيكون ملك مصر. ويقول المؤرخون إن ذلك أشبه بدعاية سياسية لمن ليس له الحق بالملك. ولأن «أبو الهول» كان رمزًا لـ«حورس» فإن تحوتمس الرابع، بعد توليه الحكم، شرع، تعبيرًا عن امتنانه، في إزاحة الرمال المحيطة بالتمثال، ووضع بين قدميه لوحة تسرد الحلم المشار إليه والتي ما تزال موجودة إلى اليوم وتعرف باسم «لوحة الحلم».

أما بالنسبة إلى تحطيم لحية التمثال وأنفه وشفتيه، فإن جزءًا من اللحية لا يتجاوز ٣٪ منها محفوظ في المتحف البريطاني في لندن، وجزءًا آخر (١٠٪ من إجمالي حجم اللحية) في المتحف المصري في القاهرة. أما عن تحطيم اللحية والأنف والشفتين فثمة روايتان: واحدة تعيد مسؤولية ذلك إلى أحد الامراء الاتراك في القرن السابع عشر الذي اعتقد أن أبا الهول ليس سوى وثن يجب إزالته، والثانية تلصق التهمة بنابوليون بونابرت بدعوى انه اراد أن يثبت قدرته على سحق أحد أهم رموز الحضارة المصرية القديمة وليؤكد ان الحضارة التي ينتمي هو إليها أجدر بالبقاء. وينقل سامي كريم («الحياة»، ٢٠ حزيران ١٩٩٨، ص١٨) عن خبير شؤون مصر القديمة مختار السويفي ان الرحالة العربي المقدسي البشاري الذي زار مصر في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) ذكر «أبو الهول» في جملة قصيرة ضمن حديثه عن الجيزة هي: «وثم صنم يزعمون ان الشيطان كان يدخله فيكلمه حتى كسر أنفه وشفتيه». وتلفت هذه الجملة المقتضبة إلى أن كلا من نابوليون والامير التركي بريئان من تشويه وجه التمثال. ويعود للمغامر الايطالي كافيليا فضل العثور على جزء من اللحية (١٣٪) أثناء عمله في إزاحة الرمال المحيطة بالتمثال في العام ١٨١٨ بالاتفاق مع السلطات المصرية. إلا أن هذه السلطات لم تسمح له بالخروج من مصر سوى بثلاثة في المئة فقط من اللحية، وقد قام ببيع هذا الجزء إلى المتحف البريطاني.

١٥ – مَن بنى أهرامات مصر؟: يكتنف اهرامات مصر لغز غريب. وتستحوذ خصوصًا اهرامات خوفو وخفرع ومنكاورع، المعروفة باهرامات الجيزة قرب



تمثال أوزيريس في سقارة (تمثال آخر له في مقبرة وادي الملوك).

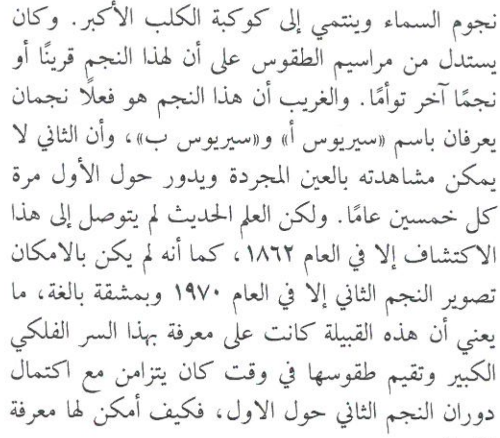


تمثال أخناتون.

القاهرة، على اهتمامات المؤرخين وعلماء الآثار وخيالهم وخيال الناس أكثر من أي أثر في العالم، وهي الأثر الوحيد الباقي من عجائب الدنيا السبع. ويقدر عمرها بما يتراوح بين ٤٥٠٠ و٥٠٠٠ عام. وسبب اللغز إعجاز تنطوي عليه هندسة هذه المنشآت. أما من حيث وجهة استعمال هذه الاهرامات أو الهدف منها، فإن النظريات الغالبة تقول بأنها مقابر ملكية عظيمة كانت تقام فيها احتفالات جنائزية للملوك وبعثهم وانتقالهم وخلودهم.

من أغرب النظريات حول بناء الاهرامات أنها نقاط على الارض بنتها مخلوقات ذكية من عوالم أخرى. وثمة نظرية تستحوذ، في الوقت الحاضر القدر الأكبر من اهتمام العلماء والناس. يقول في صددها الباحث اللبناني انطوان بطرس («الحياة»، ١٨ ايار ١٩٩٦، ص٢١):

العام ١٩٧٩، وبينما كان مهندس مدني من أصل بلجيكي ومواليد الاسكندرية يدعى روبرت بوفال في مطار هيثرو في لندن ينتظر موعد إقلاع طائرته للتوجه إلى مقر عمله في السودان، ابتاع كتابًا عنوانه «لغز سيريوس» لمؤلفه روبرت تمبل، وبدأ بقراءته قتلًا للوقت بانتظار



جانبان من معبد أبو سمبل الشاهد على عظمة رمسيس الثاني.

حلول موعد إقلاع طائرته. وقد كان كتابًا مثيرًا قلب حياته رأسًا على عقب.

كان الكتاب يتحدث عن معتقدات قبيلة في افريقيا تعرف باسم «دوغون»، درجت منذ آلاف السنين على إقامة احتفالات طقسية مرة كل خمسين سنة. وكانت هذه الطقوس التي تتسم بالتعقيد، عبارة عن محاكاة لحركة مزدوجة للنجم سيريوس Cyrus الذي يعتبر من ألمع

نجوم السماء وينتمي إلى كوكبة الكلب الأكبر. وكان يستدل من مراسيم الطقوس على أن لهذا النجم قرينًا أو نجمًا آخر توأمًا. والغريب أن هذا النجم هو فعلًا نجمان يعرفان باسم «سيريوس أ» و«سيريوس ب»، وأن الثاني لا يمكن مشاهدته بالعين المجردة ويدور حول الأول مرة كل خمسين عامًا. ولكن العلم الحديث لم يتوصل إلى هذا الاكتشاف إلا في العام ١٨٦٢، كما أنه لم يكن بالامكان تصوير النجم الثاني إلا في العام ١٩٧٠ وبمشقة بالغة، ما يعني أن هذه القبيلة كانت على معرفة بهذا السر الفلكي الكبير وتقيم طقوسها في وقت كان يتزامن مع اكتمال دوران النجم الثاني حول الاول، فكيف أمكن لها معرفة ذلك؟.

أعرب تمبل عن الاعتقاد بأن هذه المعلومات الفلكية التي يملكها أفراد قبيلة الدوغون لا بد أنها متوارثة عبر آلاف السنين وظلت حية في الذاكرة عن طريق الطقوس التي كانوا يمارسونها بانتظام، وانها وصلت إليهم من المصريين القدماء، وأن تقصي هذا السر ينبغي أن يبحث عنه في تاريخ مصر القديمة، كما رأى أن هذه المعلومات وصلت إلى المصريين القدماء من كائنات عاقلة تنتمي إلى منطقة النجم سيريوس.

حينما قرأ بوفال الكتاب قرر أن يتعقب مصدر هذه المعرفة الفلكية في وقت فراغه، ولكن ليس في السودان أو مالي حيث حلت هذه القبيلة وإنما في مصر بالذات. وكانت حصيلة هذه الهواية انكبابًا مضنيًا استغرق أكثر من عقد من السنين توصل بنهايتها إلى نظرية أحدثت انقلابًا في علم المصريات. فما الذي توصل إليه بوفال؟.

عمد بوفال إلى دراسة علم الفلك الأثري (دراسة ظاهرة ترنّح الارض المعروفة بـ«المبادرة» Precession بواسطة البرامج الكومبيوترية لتحديد شكل السماء في زمن ما من التاريخ—حوالي العام ٣١٠٠ق.م. بالنسبة إلى موضوع الاهرامات وحساب درجة تبدل مواقع النجوم في السماء لمعرفة شكل الفلك آنذاك وخريطة اسماء وتحديد الظواهر والظروف التي أحاطت ببنائها وخصوصًا اذا كانت العقائد آنذاك متأثرة بالنجوم)، وكذلك دراسة المتون القديمة المعروفة بـ«متون الاهرام» باعتبارها أدلة كتابية، وتحليل الشكل الهندسي لمواقع بناء الاهرام وبالتحديد نسق البناء، وكذلك تحليل القيم الهندسية التي اعتمدت في اسلوب العمارة. وتوصل إلى الاقتناع بأن بناء الاهرامات لم يكن بالواقع سوى محاولة لنقل صورة السماء على الارض، وبالتالي فإن الأهرامات لم تُبن بمعزل عن بعضها البعض بل كانت جزءًا من خطة هندسية كبرى تستند إلى خلفية دينية عقائدية واعتبارات جيومترية وبمعرفة دقيقة جدًا لأحوال الفلك. وهو يعتقد بأن أهرامات الجيزة العائدة للأسرة الرابعة هو صورة أرضية عملاقة لمنطقة في السماء وتحديدًا لمجموعة نجوم «أوريون» أو «ساحو» عند الفراعنة، ومقر «أوزيريس».

من الناحية الدينية العقائدية اعتقد مصريو الأسرة الرابعة بأن كل فرعون في دوره كان يلتحق بـ«أوريون» بعد وفاته من خلال طقس جنائزي تكرر فيه عملية انتقال «أوزيريس» إلى الفلك. هذه الاعتبارات توفر، ربما للمرة الاولى، تفسيرًا منطقيًا للسؤال الذي طالما شغل العقل والخيال منذ آلاف السنين، وهو سبب بناء الاهرامات بهذه العظمة والدقة.

يدعم نظرية بوفال أمران: الاول التوافق الجغرافي بين مجموعة «أوريون» وتوزيع الاهرامات على الارض موقعًا وحجمًا مع الأخذ بعين الاعتبار دور نجوم هذه المجموعة بالذات في العقيدة الدينية عند قدماء المصريين. والثاني النصوص الفرعونية القديمة والطقوس والمراسم التي كانت تجري عند وفاة الملوك والتي تؤكد على المغزى الخاص الذي كانت الاهرامات تحتله لا كمقابر ملكية كما كان يُظن بل كمحطات إقلاع لانتقال الملوك إلى مواقعهم في السماء بعد وفاتهم وإلى مجموعة «أوريون» بالذات. وأثبت بوفال أن الكوى الموجودة داخل هرم خوفو كانت بالواقع ممرات رمزية تتصل بانطلاق الفرعون الميت (بعد نقل المومياء إلى الهرم والقيام بطقوس عليها هدفها إدخال حياة الإله حورس من خلال فم المومياء) إلى السماء.

اعتبرت نظرية بوفال الأدق بين نظريات «لماذا» بُنيت الأهرام، أي أنها تثبت الخلفية الدينية للبناء والعلم المتناهي للفلك وربط الارض بالسماء، فكانت النظرية فتحًا جديدًا في علم المصريات، موجزها العنوان الكبير التالي: الاهرامات ليست مجرد مقابر بل محطات انتقال الفراعنة إلى السماء، إلى الفلك وتحديدًا إلى مجموعة «أوريون» حيث الإله حورس. لكن يبقى السؤال «مَن» بنى الاهرامات؟ المصريون القدماء نقلوا ٣٠ مليون طن من الحجارة بعضها مسافة ألف كلم، ولكن مَن هم الذين نفذوا هذا الذي لا يزال يعتبر إعجازًا علميًا وهندسيًا في علم وهندسة وتكنولوجية حضارتنا نحن بالذات، وفي وقت لا يبدو ما يدل على وجود حضارة تسمح بمثل هذا الانجاز منذ ٤٥٠٠ عام أي بعد أن خرج الانسان للتو إلى المسيرة الحضارية التي نحن ورثتها.

* إخميم

مدينة في محافظة سوهاج (صعيد مصر). نحو ١٥٠ ألف نسمة، ٤٨٠ كلم إلى الجنوب من القاهرة. عُرفت في الماضي باسم «خفت مين» أي مقر «الإله مين». تشتهر بصناعة الحرير، ووصفها الانكليز، لاعتماد أهلها على صناعة الحرير اليدوي بـ«مانشستر الشرق». ويُعمل حاليًا على إعادة صناعة خيوط الحرير الطبيعي في المدينة كما كانت في الزمن الماضي. وتضم المدينة عددًا من المصانع أشهرها «مصنع أولاد الخطيب» وعمره أكثر من مئة عام، و«مصنع جمعية الصعيد المسيحية» الذي افتتحته مجموعة من الراهبات في اواسط ستينات القرن العشرين (منذ نحو اربعين سنة)، ويضم فتيات مدربات على التطريز والتصميم، ولا يسمح لأحد بدخول هذا المصنع حتى الآن، ولا يعرفون شيئًا عن إنتاجه سوى أنه رفيع المستوى ويصدر إلى الخارج بالكامل أو تشتريه السفارات في القاهرة بأسعار خيالية.

* الاسكندرية

١– الاسكندر المقدوني «ذو القرنين»: قائد عسكري وسياسي فذ، مثقف تلميذ أرسطو، زارع حضارة انسانية، كريم عطوف حتى مع أعدائه. هذه هي العناوين الكبرى التي يجمع المؤرخون على تمييزه بها في التاريخ البشري.

ابن فيليب ملك مقدونيا (شمال اليونان). ورث اباه عام ٣٣٦ ق.م. وهو لم يبلغ بعد العشرين من عمره. كان يهوى الشعر منذ صباه، وكان شغوفًا بالقراءة والتثقف، وما إن بلغ الرابعة عشر حتى أوكل أبوه إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو مهمة تعليمه. وإلى جانب دروس المنطق والاخلاق تعلم الأمير الاسكندر دروس السياسة والتاريخ والجغرافيا التي شغف بها كثيرًا، إذ كان يطمح إلى معرفة حدود العالم وإلى الوصول إليها. كان يرى ويقرأ ويقدّر ويعرف عظمة الامبراطوريات التي كانت تتهاوى أمامه، وكان ينقل إلى اليونانية ما كان مسجلًا على حجائر هذه الامبراطوريات وخشبها وورقها. ترجم كل الكتب التي وقعت بين يديه قبل حرقها ونقل كل ذلك التراث الفكري والفني إلى مصر. لم يتصرف بأسلوب المحتل المعهود، ولم يعامل نساء اعدائه المهزومين كالسبايا يلقى بهن في أحضان عسكره. بل جاء مصاهرًا الأعداء ليقرّب بين الشعوب. ولعل حفلات الاعراس التي أقامها بتزويج الآلاف من ضباطه وجنوده من صبايا شعوب الشرق لم يسبق لها مثيل ولن تتكرر عبر التاريخ.

وحدها صور وقفت في طريقه على ساحل المتوسط الآسيوي لمدة سبعة اشهر. وبعد سقوط صور استأنف سيره إلى مصر حيث استقبله أهلها بالترحاب نظرًا إلى سوء المعاملة التي كانوا يتلقونها من الفرس.

٢– الاسكندر ملك مصر، ابن أمون وباني الاسكندرية: في منف (العاصمة الفرعونية وقتذاك، حيث اليوم بلدة البدرشين)، قام الكهنة المصريون بتتويج الاسكندر ملكًا على مصر. وبعد الانتهاء من احتفالات تتويجه، سافر بالمركب في مياه النيل شمالًا في الفرع الغربي للدلتا. وعندما وصل إلى بحيرة مريوط نزل إلى البر في المنطقة المحصورة بين بحيرة مريوط جنوبًا (حيث توجد قرية راقوده Rhakotis) والبحر الأبيض شمالًا، في مواجهة جزيرة فاروس Pharos. ففكر في إنشاء مدينة في تلك البقعة تحمل إسمه وتكون عاصمته الجديدة وميناء لتبادل التجارة بين الشرق والغرب. وكلف الاسكندر المهندس دينوقراط Dinocrates بتخطيط المدينة الجديدة، فكان أول ما قام به أنه ربط جزيرة فاروس بالشاطىء بسد من الأتربة نشأ عنه ميناءان: أحدهما في الشرق ويطلق عليه إسم الميناء الكبير (الميناء الشرقي اليوم)، والآخر الميناء الغربي وأطلق عليه اسم «العود الحميد» Eunostos وهو الميناء المستخدم حاليًا. وكان أهم ما يمتاز به تخطيط المدينة الجديدة امتداد شوارعها في خطوط مستقيمة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، فكانت تتقاطع في زوايا قائمة.

ومن هناك، من المنطقة التي أمر الاسكندر بتعميرها لتصبح «الاسكندرية» عاصمة امبراطوريته، قصد واحة سيوة وسار صحبه إلى الجنوب مسافة ٥٠٠ كلم وسط الرمال، ليزور هناك معبد أمون. وكان معبد أمون في سيوة–الذي بناه أحد ملوك الأسرة السادسة والعشرين قبل قرنين من عصر الاسكندر– ذا شهرة عالمية في التكهنات والتنبؤات بلغت جميع أنحاء العالم القديم. وكان اليونانيون يسمون أمون المصري باسم «زوس» Zeus بينما أطلق عليه الرومان إسم «جوبيتر» Jupiter، وكان الكبش رمزًا لأمون في معبد سيوة.

وصل الاسكندر إلى معبد سيوة في شباط ٣٣١ ق.م. وهناك أدخله الكاهن الأكبر إلى قدس الأقداس

(حجرة مظلمة لا يدخلها إلا الكاهن الأكبر والملك). وعندما خرج الاسكندر من المعبد ظهر عليه الارتياح، ورفض الإفصاح عما حدث بالداخل، وكان كل ما قاله لأصدقائه «سمعت ما يحيي قلبي». وقبل أن يغادر سيوة قام الكهنة باعلان الاسكندر «إبن أمون»، ووضعوا على رأسه غطاء رأس أمون الذي يمثل رأس كبش له قرنان. وأصبحت صورة الاسكندر على العملات المضروبة بعد هذا التاريخ تحمل قرنين على رأسه، تشبهًا بأمون، وعُرف على أنه «ذو القرنين»، وهو الذي ورد ذكره في سورة الكهف: «ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا». (في التاريخ الحديث، زار القائد الالماني النازي رومل– الذي كان شديد الاعجاب بالاسكندر–سيوة في ايلول ١٩٤٢، قبل ٣١ يومًا من بداية معركة العلمين).

٣– مقبرة الاسكندر في سيوة أم في منف أم في الاسكندرية؟: في حزيران ٢٠٠٠ حُسم الجدل الدائر حول وجود مقبرة الاسكندر في واحة سيوة، حيث «عُمّد الاسكندر إبنًا للإله أمون»، أم في عاصمته الاسكندرية، وذلك بالاعلان، رسميًا وعلى لسان وزير الثقافة فاروق حسني، عن عثور البعثة الأثرية المصرية– الفرنسية برئاسة عالم الآثار البحرية الفرنسي فرانك غوديو على مقبرة الاسكندر الكبير في مدينة مينوتس الاغريقية التي وجدتها البعثة غارقة تحت مياه البحر المتوسط على بعد نحو أربعة كيلومترات من شاطىء خليج أبو قير، شرق الاسكندرية. واعتبر اكتشاف مقبرة الاسكندر معادلًا في أهميته لاكتشاف مقبرة توت عنخ أمون. وقد وضع حدًا لجدل طويل بين خبراء الآثار في العالم، ولا سيما المتخصصين في تاريخ الحضارة اليونانية (الهللينية– البطلمية) في مصر وأنحاء العالم حول المكان الذي دفن فيه الاسكندر. كما نفا ادعاء عالمة الآثار اليونانية ليانا سوفاليتزي بأن الاسكندر دفن في سيوة ليكون بالقرب من معبد الوحي الخاص بالإله أمون الذي زاره عند بداية فتحه مصر، وادعاء آخر لنظرية تقول بأنه دُفن في اليونان. وكانت البعثة اليونانية التي ترأستها ليانا سوفاليتزي بدأت التنقيب في صحراء سيوة في العام ١٩٨٩ سعيًا وراء اكتشاف مقبرة الاسكندر، وقد ادعت اكتشافها أكثر من مرة لكن ذلك «كان مجرد دعاية اعلامية ليس أكثر».

لماذا استعصى تحديد وجود مقبرة الاسكندر حتى كان الاكتشاف الاخير في حزيران ٢٠٠٠؟.

لأن النصوص الكتابية التي تحتوي تاريخ الاسكندر لم تتم كتابتها إلا بعد مرور ثلاثة قرون على وفاته في بابل وكان لا يزال في الثالثة والثلاثين من عمره، وكانت الاسكندرية اصبحت هي العاصمة الثقافية للعالم. ويعترف المؤرخون ان هناك العديد من الاختلافات والتناقضات في تاريخ الاسكندر، بل توجد مغالطات وضعت عمدًا في هذه الكتب. ومما يرجحه المؤرخون، بخصوص وصيته ودفنه أن قادته اجتمعوا لاختيار مكان دفنه. وكان بطليموس معارضًا لفكرة نقل الجثمان لدفنه إلى جانب آبائه في عاصمة المقدونيين، وصمم على أن يدفن في مصر، لأن المصريين كانوا يقدسون موتاهم من الملوك ويخلدونهم مع الاله أوزيريس. ولم يعترض القادة الآخرون على اقتراح بطليموس. فتّم تحنيط الجسد في بابل ووضع في تابوت من الذهب وضع بدوره داخل صندوق على عربة. وسار الموكب الجنائزي من بابل إلى مصر. ويقول المؤرخ ديودوروس إن بطليموس، وكان حاكمًا لمصر، خرج إلى سورية لاستقبال الموكب ومرافقته إلى مصر. وعند وصوله إلى هناك وضع التابوت في مدينة منف في انتظار الانتهاء من بناء مقبرته في الاسكندرية، وكانت المدينة نفسها في طور البناء.

وذكر المؤرخ كالسينياس أن الاسكندر أبدى رغبته في أن يدفن بسيوة بالقرب من معبد أمون، وأنه صرّح برغبته هذه لبطليموس. وربما كانت هذه الرواية لكالسينياس وراء التعنت التي أبدته عالمة الآثار اليونانية سوفاليتزي بوجود مقبرة الاسكندر في سيوة منذ أن بدأت التنقيب هناك في العام ١٩٨٩، حتى تمّ حسم الجدال في إعلان حزيران ٢٠٠٠.

٤– الاسكندرية القديمة (قبل الاسكندر): كان الاعتقاد السائد أن الاسكندر بنى مدينته الاسكندرية على ارض خالية غير معمورة سابقًا. لكن هذا الاعتقاد بدأ يهتز بقوة في السنوات الأخيرة على وقع دراسة تقدم بها الدكتور فوزي الفخراني، أستاذ الآثار اليونانية والرومانية في جامعة الاسكندرية، حيث قدّم نظرية تقول أن الموقع كان يضم ١٢ قرية فرعونية أكبرها قرية «راقودة» (رع– قدت) والتي كانت المنطقة كلها تسمى باسمها، وقد ذكرها بثودو كاليثينيس اليوناني في كتاباته. وقد بلور الفخراني نظريته هذه على أساس دراسات استمرت لسنوات عدة واستندت إلى اكتشافات أثرية يرجع أحدها إلى بدايات القرن العشرين. وكان أهل هذه القرى

يعيشون على التجارة والصيد من خلال موانىء ثلاثة حيوية، أحدها اعتمده الفراعنة لأنه يحمي السفن من التيارات ويقع بين جزيرة أنتيرودوس واللسان الصخري المواجه لها. ويؤكد ذلك ما وُجد من آثار وجرار تصدير المواد المصرية إلى جزيرة كريت وشبه جزيرة المورا. ويذكر الفخراني انه في العام ١٩٩٦ اكتشف الفرنسي فرانكو جوديو «الذي كنتُ أعمل مستشارًا أثريًا له في جزيرة أنتيرودوس هذا الميناء الطبيعي، وعلى حدوده وفي جوانبه الداخلية عثرنا على قطع فخارية وأخشاب مثمّنة ومقوّسة فرعونية الطراز. وعندما حلّل جوديو عيّنة منها في فرنسا بالكربون المشعّ ثبت انها تنتمي إلى القرن السادس ق.م.، أي قبل قدوم الاسكندر بمئتي عام تقريبًا، ما يؤكد أنه ميناء فرعوني».

٥– اسكندرية الاسكندر وصديقه بطليموس: ويكمل الدكتور فوزي الفخراني: «وفي القرن الخامس ق.م. حدثنا إسكليكس، الكاتب اليوناني، عن ميناء فرعوني ثالث كان هو السبب الرئيسي في اختيار الاسكندر لهذا الموقع ليبني عليه مدينة ومقره في مصر (...) فقام الاسكندر بعملين أساسين، أولهما وصل جزيرة فاروس بالساحل الافريقي (...) وثانيهما تخطيطه لمدينة الاسكندرية بحيث تضم القرى الفرعونية الإثنتي عشرة في حي وطني واحد، وأربعة أحياء أخرى لكل من اليونانيين، المقدونيين، اليهود، ثم الحي الملكي البطلمي، ويحيطها جميعًا سور واحد وذلك بغرض المزج بين حضاراتهم المختلفة. وقام ببناء المدينة المهندس اليوناني دينوقراطيس. وليست لنا أدلة مادية عن مواقع هذه الأحياء وطبيعتها وآثارها... سوى القليل الذي ذكره لنا كاليثينيس، كما انه لا يمكننا البحث عن اطلالها إذ إنها الآن مناطق مأهولة يصعب هدمها والتنقيب فيها، اللهم إذا قادتنا المصادفة إلى شيء عنها» («الحياة»، ٢ تموز ١٩٩٨).

وعن الخلفية الفكرية والسياسية التي أدت بالاسكندر إلى تأسيسه مدينته على النحو الذي تأسست فيه، فيقول الباحث الفرنسي أندريه برنان، المتخصص في تاريخ مصر خلال المرحلة الهللينية، في كتابه «اسكندرية البطالسة» (الصادر في باريس، ١٩٩٦، عن المركز الوطني للأبحاث العلمية CNRS) إن الاسكندر أسس مدينته بتأثير من معلمه أرسطو، وإن من الأكيد ان مناقشات فلسفية حدثت بين التلميذ واستاذه حول تأسيس الدولة المثالية. ويكفي للتأكد من ذلك، برأي برنان، قراءة الفصل السابع من كتاب «السياسة» لأرسطو، الذي يتحدث فيه الفيلسوف عن الدولة المثالية وعن مخططها وتقسيم سكانها وبناء صروحها.

وأكمل بطليموس، صديق الاسكندر منذ طفولته (بعد وفاة الاسكندر العام ٣٢٣ ق.م.) بناء الاسكندرية، وكان ذا كفاءات عالية. أما السلالة التي أسسها (البطالمة، أو البطالسة)، وإن تميزت بصراعاتها الدموية وحروبها الأهلية، غير أنها تميزت في الوقت نفسه بتشجيعها الكبير للثقافة والفنون، ما أدى إلى تحول الاسكندرية إلى مركز حضاري من الدرجة الاولى، ونشوء ثقافة جديدة مزجت بين العناصر اليونانية والمصرية.

وصحيح أن بطليموس الاول كان ذا أصول مقدونية لكنه لم يسع إلى القضاء على التقاليد المصرية واستبدالها بالعادات اليونانية. وخلال المرحلة الممتدة منذ وفاة الاسكندر وحتى وفاة كليوباترا، آخر ملكة في سلالة البطالمة (البطالسة) التي حكمت مصر لمدة ثلاثة قرون، تكونت ثقافة يونانية–مصرية، وصارت الاسكندرية بمثابة أثينا الجديدة، وانبهر اليونانيون أشد الإنبهار بالمصريين، وتبنوا، منذ عهد بطليموس الاول، الكثير من الطقوس الدينية المحلية واعتبروا أنفسهم سلالة فرعونية، وسمحوا بزواج الاميرات من أشقائهن متأثرين بالتقليد الفرعوني. وأما المصريون فقد قبلوا بحكم البطالمة نتيجة تسامح هؤلاء واندماجهم المحلي والنهضة التي حققوها، إضافة إلى أنهم استمروا في نظر المصريين كمخلصين ساعدوهم في التحرر من الطغيان الفارسي. وأما المعلم الأساسي في ازدهار الحركة الثقافية البطلمية فقد تجسدّت، ومن دون منازع، في مكتبة الاسكندرية، حيث بالامكان القول إن أفكار أرسطو ورؤيته إلى الانسان والعالم طبعت بقوة المؤسسات الثقافية في الاسكندرية وأثرت في مدارسها الفلسفية.

كان نهاية حكم البطالمة (البطالسة) الذي دام ثلاثة قرون أشبه بالميتولوجيا الاغريقية التي تتشابك فيها قصص الموت والحب، وقد تجسدت في سيرة كليوباترا آخر ملكة في سلالة البطالمة. وعلى رغم ذكاء هذه الملكة، وثقافتها، واتخاذها مجموعة من التدابير الادارية والاقتصادية لتقوية الدولة المصرية. فإنها لم تستطع تجنب الصراع مع قوة روما الصاعدة. وبعد سلسلة من الحملات العسكرية والمغامرات العاطفية، فشلت كليوباترا في الحفاظ على

استقلال مصر السياسي وفضّلت الموت على أن تصبح أسيرة الرومان، وبموتها بدأت صفحة جديدة من تاريخ مصر، فلم تعد الاسكندرية عاصمة الثقافة الهللينية وأعظم مدينة متوسطية، بل صارت إقليمًا من اقاليم الامبراطورية الرومانية. أصبحت دون روما أهمية بطبيعة الحال، لكنها استمرت مركزًا ثقافيًا مهمًا في إطار عناصر ما أطلق عليه المؤرخون إسم «الحضارة الهللينية–الرومانية»، وذلك طيلة نحو ستة قرون ونصف القرن، أي حتى دخول مصر عصر «مصر الاسلامية».

٦– مكتبة الاسكندرية القديمة: يعتقد أكثر المؤرخين أن مكتبة الاسكندرية القديمة الشهيرة أسسها تلميذ أرسطو ديميتريوس فاليروم في القرن الرابع ق.م.، وهو كان طرد من أثينا، فلجأ إلى الاسكندرية حيث اقترح على الملك بطليموس الاول سوتير ان يجمع كتبًا عن الملكية وممارسة الحكم ويقوم بتدريسها، وأن يبدأ بكتب أرسطو من مكتبته الشخصية. وأُعجب الملك بالفكرة، وأقر بتأسيس مكتبة تحوي «كل كتب العالم» و«كتابات كل الأمم».

ولا أحد يعرف بالتأكيد كيف كانت المكتبة القديمة. لكن عالم الجغرافيا اليوناني سترابو وصفها بأنها جزء من مجمع أبنية وحدائق، وأنها كانت مركزًا للعلم والأبحاث تخضع لنظام كليات يحصل فيها الطلاب على رواتب مالية من صندوق الملك. ويقول سترابو ايضًا أن الهدف الأوسع للمكتبة انقاذ الأدب اليوناني من الانحطاط، بحفظ المخطوطات من التنافس بل الحرب للحصول على ورق البردى ولفائف الجلد والقماش.

ويغلب الظن أن مكتبة الاسكندرية كانت تضم، اواسط القرن الاول للميلاد، زهاء ٧٠٠ ألف مخطوطة على ورق البردى، مبوبة ومفهرسة مع موجزات للمواضيع، وموزعة على الرفوف بحسب أسماء المؤلفين بالتسلسل الأبجدي. وكانت أكبر مجموعة من الكتب عرفها العالم على حد قول المؤرخ المصري مصطفى العبادي. ويروى انه كان على كل باخرة ترسو في مرفأ الاسكندرية أن توفر للمكتبة أية مخطوطات يمكن أن تهمها.

ومع اتساع شهرتها، اختار علماء وباحثون بارزون الاقامة في المكتبة، منهم أبو علم التشريح هيروفيلوس (٣٤٠–٣٠٠ ق.م.)، وعالم الهندسة إقليدس (٣٣٠–٢٨٠ ق.م.)، وإيراتوشينيس (٢٨٤–١٩٢ ق.م.) الذي حسب محيط الارض، والشاعر واللغوي كاليماخوس (توفي ٢٤٠ ق.م.)، وأريستاخوس ساموتراس أول علماء الآثار (توفي ١٨٠ق.م.)، وكلوديوس بطليموس (٩٠–١٦٨) أبو رسم الخرائط. وبقيت المكتبة قائمة ومزدهرة بصورة مستمرة نحو ٣٠٠ سنة بعد تأسيسها.

٧– نهاية المكتبة: موضوع بالغ الحساسية، إذ طالما زُجت فيه السياسة مقرونة بالدين. فقال البعض، من دون أن ينفي مسؤولية السابقين، أن الفتح العربي الاسلامي لمصر، وبأمر من الخليفة عمر بن الخطاب نفسه، قضى على آخر ما تبقى من مكتبة الاسكندرية، وهو بمئات آلاف الكتب. في حين قال البعض الآخر، مقدمًا البراهين، إن المكتبة كان مقضيًا عليها بالكامل قبل الفتح العربي الاسلامي بنحو قرنين ونصف القرن من الزمن!.

من آخر البحوث الجادة في موضوع القضاء على مكتبة الاسكندرية، الفصل الثالث، بعنوان «النهاية»، من كتاب الدكتور مصطفى العبادي، أحد رواد الدعوة لإحياء مكتبة الاسكندرية، ونشرته، في العام ١٩٩٣، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «الأونسكو»، وهو بالانكليزية ويحمل عنوان: «حياة ومصير مكتبة الاسكندرية القديمة». فماذا في فصله الثالث «النهاية»؟.

استغرق تدمير مكتبة الاسكندرية فترة تقارب الخمسة قرون، كان الحريق يطال أجزاءها الواحد بعد الآخر. إذ لم تكن المكتبة جزءًا واحدًا بل ثلاثة أجزاء هي: المكتبة الأم في الحي الملكي القريب من موقع المكتبة الحالية، و«الموزيون» أو المجمع العلمي الذي يقيم فيه العلماء والفلاسفة ويعملون ويقع قريبًا من المكتبة الأم، وأخيرًا المكتبة الفرعية أو المكتبة الإبنة في مجمع أو معبد «السيرابيوم» في الحي الشعبي من المدينة.

في العام ٤٨ ق.م. طارد يوليوس قيصر غريمه بومباي في الحرب الأهلية الرومانية إلى داخل مصر، حيث وجد نفسه متورطًا ايضًا في حرب أهلية مصرية (بين كليوباترا وأخيها بطليموس الثالث عشر)، وانحاز قيصر إلى كليوباترا. وبينما كان قيصر في الاسكندرية وجد أسطول خصمه بومباي يتعزز بخمسين سفينة حربية قبالة الشاطىء، فأضرم النيران فيها، التي ما لبثت أن امتدت نحو الشاطىء والتهمت مستودعات الميناء، وخصوصًا اهراءات القمح، ثم طالت المكتبة الأم وقضت على جميع الكتب. ويُقال إن كليوباترا كانت تراقب النيران من شرفتها فصرخت «مكتبتي. مكتبتي». ولم يكن المعنى أنها منشئة المكتبة التي يعود فضل تأسيسها–مع الموزيون– إلى

بطليموس الاول (٢٨٨ ق.م.)، بل كان المعنى في الوجه الآخر لكليوباترا التي اختلف المؤرخون على مدى جمالها ولون بشرتها، لكنهم لم يختلفوا على عمق ثقافتها وذكائها وإجادتها لسبع لغات.

وسكت المؤرخون الرومان عن الحادث نحو أربعة قرون، إلى أن ذكرها المؤرخ أميانوس بقوله: «لقد احترقت مكتبة لا تقدر بثمن تضم سبعمائة ألف كتاب، باجماع القدماء، أثناء حرب الاسكندرية عندما دُمرت المدينة زمن الدكتاتور قيصر».

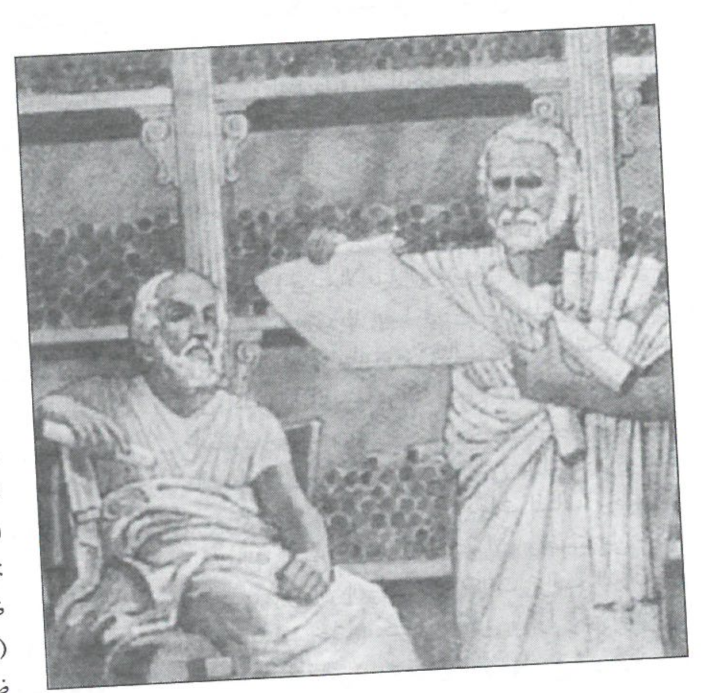
وقيل إن المجمع العلمي («الموزيون») نجا من هذا الحريق، وتمتع بحماية أباطرة الرومان بعد إلحاق مصر بسلطان روما، وصار، بعلمائه ومكتبته مركز الحركة العلمية في الامبراطورية الرومانية حتى بداية القرن الثالث. ومع انحدار الامبراطورية بدأ الموزيون يتلقى ضربات الامبراطور كركلا وهو يقمع ثورة في الاسكندرية، ونالته ضربات الامبراطور أورليان وهو يلاحق مقاومة أنوبيا التي تركزت في الحي الملكي، أي الحي الذي يقع فيه الموزيون. فتشتت العلماء والفلاسفة واحترقت الكتب.

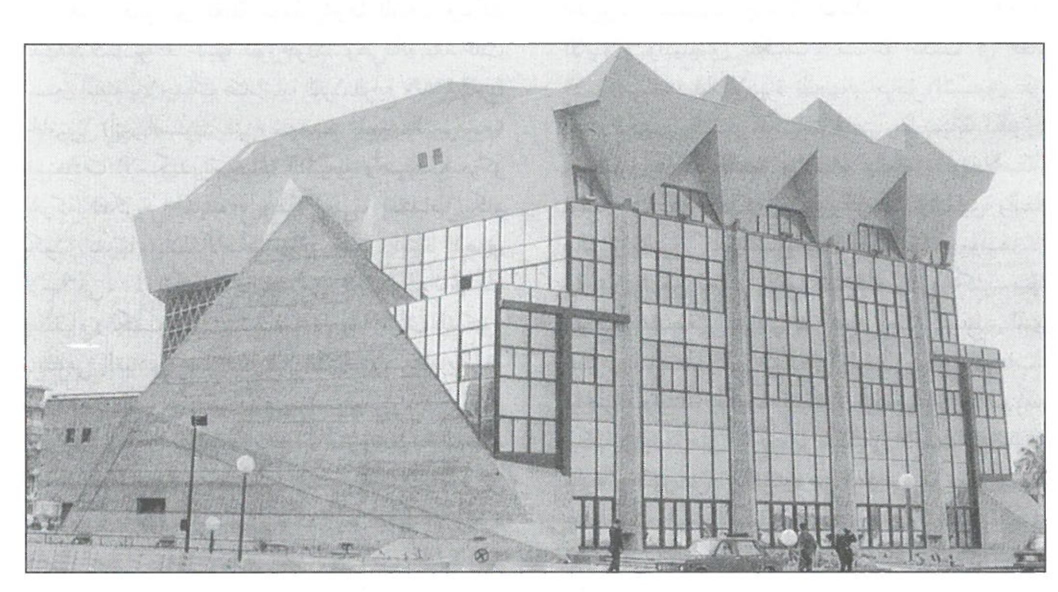
بقي السيرابيوم (المكتبة الإبنة) الواقع في الحي الشعبي، وكان بمثابة معبد «فرعوني–بطلمي» ومركز أبحاث في الوقت نفسه؛ وتمتع بدرجة من القداسة طوال بقاء المعابد الوثنية متمتعًا بامتياز احتضانه مكتبة تساعد المثقفين على حمل تقاليد الثقافة السكندرية ونقلها إلى العالم.

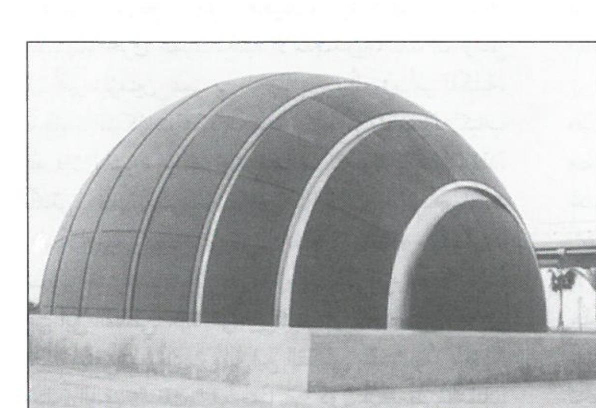
ويروي المؤلف (د. مصطفى العبادي) قصة تدميره، ويقول إنه بعد إعلان المسيحية كدين رسمي للامبراطورية تهددت قداسة المعابد، وتأزم الموقف في ظل حكم الامبراطور تيودوسيتيوس (٣٧٩–٣٩٥) الذي شن حملة واسعة ضد الوثنية ومعابدها في كل أنحاء



مكتبة الاسكندرية في صورة قديمة... وباحثان في مخطوطاتها.







فوق: مبنى مكتبة الاسكندرية في طور انجازه عام ٢٠٠٠.
الوسط: مبنى المؤتمرات جزء أساسي من المكتبة.
تحت: مبنى المتحف العلمي جزء ايضًا من المكتبة.

الامبراطورية، واستطاع تيوفيلس أسقف الاسكندرية المتعصب الحصول على موافقة الامبراطور في أن يحول معبد «ديونسيوس» إلى كنيسة. وشعر بعض السكان الذين كانوا لا يزالون على وثنيتهم بالخوف، وبحثوا عن مأوى، فوجدوه في السيرابيوم الذي كان مبنيًا على أرض مرتفعة وأشبه بالحصن، وكثيرًا ما شبّهه المؤرخون بأنه «أكروبولوس الاسكندرية». لذا طلب الأسقف تيوفيلس مساعدة قائد جيش الرومان فرفض. وانتظروا قرار الامبراطور الذي سمح لهم باقتحام السيرابيوم، فكان مصيره ومكتبته التدمير والحرق على يد. أتباع الدين الجديد: المسيحية. وعلى هذه الواقعة يستشهد المؤلف بالمؤرخ روفنيوس الذي يقول عنه إنه شهد أحداث عام ٣٩١ في الاسكندرية وكتب عنها في ما بعد، والذي كان قد شهد المعبد قبل تدميره.

هنا، نصل إلى نقطة مهمة يثيرها المؤلف ويؤكد عليها، كما يؤكد عليها المؤرخون، وهي أنه بعد تلك السنين المليئة بالاحداث عند نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس (أي السنون التي شهدت تدمير السيرابيوم) «استعادت الاسكندرية حياتها الطبيعية وأصبحت مركز الحركة الفكرية الجديدة». وهذا يعني، إستنباطًا يكاد يكون بديهيًا، أن الاسكندرية، عند الفتح العربي الاسلامي، لم تكن «خالية» من العلماء والفلاسفة والأدباء والكتب والمكتبات. فماذا يقول المؤلف الدكتور مصطفى العبادي عما آلت إليه مكتبة الاسكندرية إبان هذا الفتح.

يستشهد، بادىء ذي بدء، بمؤرخين هما: عبد اللطيف البغدادي وابن القفطي، اللذين قالا إن عمرو بن العاص قد أحرق مكتبة الاسكندرية القديمة. وأورد بعض العبارات من كلام البغدادي ومن كتاب ابن القفطي «تاريخ رجل حكيم»، فيذكران في سياق حديثهما حرق عمرو لمكتبة الاسكندرية، بعد أن أرسل إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يسأله في أمر المكتبة، فأجابه: اذا كانت هذه الكتب تتفق مع ما جاء به كتاب الله فلا تمس، واذا وجد فيها ما لا يوافق كتاب الله، فتُدمّر. فأمر عمرو بأن توزع الكتب على حمامات الاسكندرية وتستخدم كوقود لها، واستغرق حرقها ستة شهور حتى استنفدها جميعًا، وقد نقل المؤرخون العرب عن ابن القفطي هذه الواقعة كاملة أو باختصار.

وينفي العبادي رواية ابن القفطي مستشهدًا بالمؤرخ «بتلر» الذي «يشك» بصحتها من دون أن يعطي الدليل.

ثم يقول العبادي إن الكتّاب العرب والبيزنطيين أبدوا اهتمامًا بالمكتبة وبتاريخها، «لكن أحدًا منهم لا يعرف شيئًا عن بقائها حتى الفتح العربي الاسلامي» وان «الرسالة التي تبادلها عمرو بن العاص مع الخليفة عمر بن الخطاب هي مجرد اختراع تمّ في القرن الثاني عشر، وهو عصر الغزوات والحملات الصليبية...». ولم يتطرق العبادي لفكرة احتمال قيام مكتبة جديدة، غير المكتبة التي قُضي عليها أواخر القرن الرابع، طالما أنه يقول مع القائلين، بل يؤكد انه سرعان ما «استعادت الاسكندرية حياتها الطبيعية وأصبحت مركز الحركة الفكرية الجديدة». فهل تعجز مثل هذه الحركة على أن تعيد تشكيل مكتبة جديدة بمدى نحو قرنين ونصف القرن من الزمن؟!. كان هذا السؤال، ولا يزال مطروحًا من دون أن يعثر على جواب.

ثم يروح العبادي، في تبرئته الفتح العربي الاسلامي من الحريق، مستشهدًا ومعدّدًا الوقائع التي تثبت احترام الاسلام والمسلمين للكتاب: صناعة الكتب في العالم الاسلامي بما فيه الأديرة نفسها، حرص المسلمين على اقتناء الكتب وانتشار المكتبات واعتبارها بمثابة الكنوز، حرصهم على الكتّاب والادباء والعلماء والفلاسفة، انتشار وازدهار حركة النقل والترجمة والتعليق والنقد والنشر التي كان المسيحيون أساسها وروادها... والجدوى من هذه الاستشهادات التي أكثر منها الدكتور مصطفى العبادي أنه كيف يُعقل للمسلم، الذي تصرّف مثل هذا التصرف الراقي والحضاري إزاء الكتاب، واحترمه واقتناه واعتبره كنزًا، أن يقدم على إتلاف أهم مكتبة في عصرها!؟. لكن من الطبيعي ان يهتم علم التاريخ بالوقائع أكثر من القرائن، ومن الطبيعي ان يظل يبحث عما آلت إليه كتب الاسكندرية مع الفتح العربي الاسلامي طالما أن من الثابت أنها كانت مركز حركة فكرية ناشطة.

٨- **إحياء المكتبة**: تلك كانت القصة الوحيدة- قصة نهاية مكتبة الاسكندرية- التي ظلت تحكى حتى مطلع الربع الأخير من القرن العشرين. ففي عام ١٩٧٤ تحديدًا بدأت تحكى قصة ثانية توازي الأولى وربما تفوقها أهمية، قصة أطلق أفكارها الأولى بعض أساتذة جامعة الاسكندرية، وتقضي بإحياء مكتبة الاسكندرية. لكن هذه الافكار ظلت، لأكثر من عشر سنوات، حبيسة جدران جامعة الاسكندرية وأحلام بعض اساتذتها، إلى أن نجحوا أخيرًا في ان يدفعوا بها خطوات إلى النور.

ففي ١٩٨٦، تكونت لجنة من علماء جامعة الاسكندرية، ضمت إليها بعض كبار الكتاب والأدباء من بينهم زكي نجيب محمود ولويس عوض وأحمد بهاء الدين، كانت مهمتها إجراء بعض الدراسات التحضيرية وإعداد خطة عمل أولية لتحقيق فكرة إحياء مكتبة الاسكندرية. وقد تبع ذلك انعقاد ندوة عالمية حول قيمة التراث العلمي والثقافي الذي قدمته مكتبة الاسكندرية للعالم. فلماذا لا يُدعى العالم الحديث إلى المشاركة في تنفيذ الفكرة؟.

وكان طبيعيًا ان يكون الاتجاه إلى الهيئات العالمية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (الأونسكو). وبدأ الاهتمام العالمي بالفكرة، فقام مدير عام الأونسكو بزيارة جامعة الاسكندرية في نيسان ١٩٨٦، حيث تعرف على الفكرة وتباحث مع المسؤولين في الجامعة حول الخطوط الرئيسية لتنفيذها. وفي آذار ١٩٨٧، أتمت الأونسكو المرحلة الأولى من دراسة الجدوى لمشروع المكتبة. وفي الشهر التالي، عقد اجتماع في مقر الأونسكو في باريس حضره ممثلون عن جامعة الاسكندرية، حيث وضعت الخطة التفصيلية لتنفيذ الفكرة، ثم زار الاسكندرية مجموعة من خبراء الأونسكو، وتم الاتفاق على تقديم الصورة النهائية لدراسة الجدوى، والاعلان عن مسابقة معمارية دولية للمشروع، وذلك في النصف الثاني من العام ١٩٨٨. وتم الاتصال ببرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، الذي وافق على توفير الدعم المالي والتقني لتغطية تكاليف المسابقة المعمارية الدولية، وكذلك برامج تدريب الكوادر الفنية الضرورية لادارة المشروع، ويتضمن ذلك إنشاء معهد عال للمكتبات داخل إطار المكتبة الجديدة.

وفي الجلسة العامة للمجلس التنفيذي للأونسكو، في دورته الـ١٢٦، تقدم ٣٩ من أعضاء المجلس الخمسين بمشروع قرار يدعو المدير العام للأونسكو إلى توجيه نداء دولي لإحياء مكتبة الاسكندرية القديمة. وفي ٢٢ تشرين الاول ١٩٨٧، وجه المدير العام للأونسكو نداءه بلغات الأونسكو الخمس، مناشدًا «حكومات جميع الدول، والمنظمات الدولية الحكومية والأهلية، والمؤسسات العامة والخاصة، وهيئات التمويل، وأمناء المكتبات والمحفوظات، وكل الشعوب في كل البلدان، ان تشارك، بمساهمات طوعية، نقدًا أو عينًا، في شكل معدات أو خدمات، في هذا الجهد الجبار الذي تضطلع به الحكومة المصرية لاعادة تشييد مكتبة الاسكندرية». ودعا المدير العام في ندائه «جميع المثقفين والفنانين والكتاب والمؤرخين وعلماء الاجتماع، وكل العاملين في حقل الاعلام، إلى أن يساهموا في توعية الجماهير في كل البلدان بالبعد العالمي لمشروع إحياء مكتبة الاسكندرية، والحفز على الإسهام في تحقيقه».

وفي نهاية آذار ١٩٨٨، عقد في جامعة الاسكندرية اجتماع لمجموعة الخبراء لدراسة البرنامج المعماري، وإجراءات عقد المسابقة المعمارية الدولية لتصميم المكتبة، والمراحل الزمنية لتنفيذ المشروع. وشارك في الاجتماع خبراء من الأونسكو وعلماء وخبراء المكتبات والعمارة والتخطيط من جامعات في الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا ومصر. وبعده، تمّ الاعلان عن المسابقة المعمارية، حيث أبدى ١٤٠٠ مكتب هندسي في ٧٧ دولة تمثل جميع قارات العالم، الرغبة في الاشتراك بالمسابقة. وفي الموعد المحدد، تلقت هيئة تحكيم المسابقة ٥٤٠ مشروعًا هندسيًا من ٤٤ دولة. وأعلنت النتيجة في ايلول ١٩٨٩، حيث فاز بالجائزة الأولى فريق من خمسة معماريين دوليين يعملون في مكتب هندسي نرويجي، وحصل على الجائزة الثانية تصميم ايطالي، والثالثة لمشروع برازيلي. وقد تفوق المشروع النرويجي لاهتمامه-إلى جانب المعايير الفنية والهندسية- بالمدلول الرمزي لمباني المكتبة.

وبدأ التنفيذ، ولم تمض عشر سنوات حتى كانت بعض المباني قد انتهت، مثل مبنى مركز المؤتمرات الذي هو جزء أساسي من مشروع مكتبة الاسكندرية الجديدة، وقد تمّ إنشاؤه وتشغيله فعلًا في العام ١٩٩٧ (هذه النبذة عن «احياء المكتبة» عن استطلاع رجب سعد السيد، «العربي»، العدد ٤٥٨، كانون الثاني ١٩٩٧، ص١٥٨-١٦٤).

وفي تشرين الاول ٢٠٠١، جرى الافتتاح التجريبي لمكتبة الاسكندرية، وقد اكتمل بناؤها في المكان نفسه حيث كانت تمتد حدائق الحي الملكي لأسرة البطالمة وحيث كان قصر الحكم ومعبد إيزيس والمكتبة القديمة، كما يرجّح الكثير من المؤرخين. والمكتبة الحديثة كناية عن مجمع معماري لافت للنظر ومدهش. يتكون من كتل ثلاث أكبرها مبنى المكتبة على شكل قرص من اسطوانة تخرج لتوها من الماء- أو تغوص فيه- متبدية بسطح زجاجي يشبه «شريحة ميكروية» هائلة التركيب. والكتلة الثانية في أقصى الشرق هي مبنى مركز المؤتمرات المستلهم للتشكيلات الهرمية في تكوينه. أما الكتلة الثالثة والأصغر

بين الكتلتين فهي كرة ضخمة تومض بأحزمة زرقاء مضيئة وهي مبنى القبة السماوية (من استطلاع د. محمد المخزنجي، أحد المشاركين في الافتتاح التجريبي، «العربي»، العدد ٥٢١، نيسان ٢٠٠٢، ص١٠٠-١١٥).

احتفلت الصحافة الدراسية والثقافية العالمية بميلاد مكتبة الاسكندرية الجديدة، وتناقلت أخبارها بفرح عظيم. ومن المعلومات الاضافية التي قدمتها عنها، انها ستضم في القريب العاجل نحو ٤ ملايين كتاب مع قدرة على استيعاب ٨ ملايين، وأنها الأضخم والأجمل في العالم، وأنها واحدة، بل في طليعة عشرين مكتبة ذات أهمية في العالم، منها مكتبة موسكو والمكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس في واشنطن، وأنها ستكون مجهزة بأحدث الوسائل التكنولوجية، وأن من المساهمين الكبار فيها العاهل المغربي الملك الحسن الثاني ورئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران وملكة اسبانيا صوفيا وملكة الاردن نور ووزيرة الثقافة اليونانية ميلينا ميركوري والأديب نجيب محفوظ والرئيس السابق لمكتبة الكونغرس دانيال بورستين.

٩- المنارة: إحدى عجائب الدنيا السبع. شيدها بطليموس الاول في الطرف الشمالي الشرقي لجزيرة فاروس Pharos. تهدمت تمامًا في العام ١٣٤٩ إثر هزة أرضية، وكان ارتفاعها يبلغ ٤٠٠ قدم. وكان لمنارة الاسكندرية وظيفتان: مراقبة البحر تحسبًا لاقتراب عدو، وإرشاد السفن إلى البر.

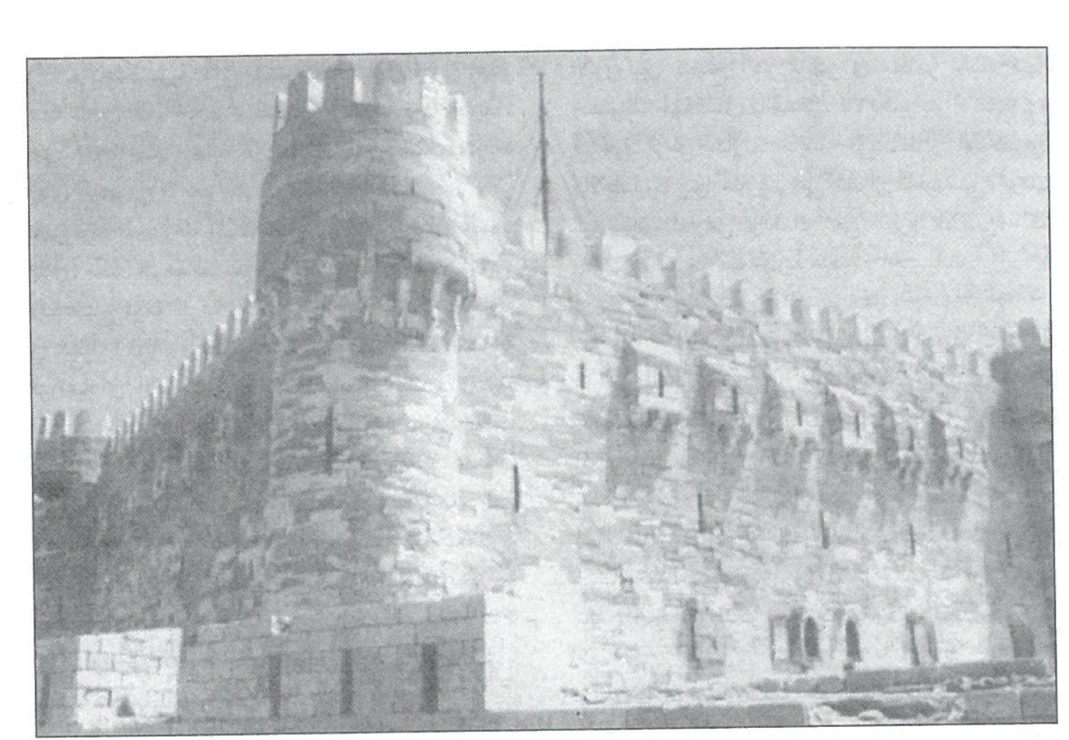
يذكر المسعودي (القرن العاشر) ان الاسكندر، بعد بناء الاسكندرية، رفع خارج أسوارها منارًا «طوله في الهواء ألف ذراع» (يبدو أن المسعودي لم يكن على علم أن وريث الاسكندر بطليموس هو الذي بنى المنارة وليس الاسكندر). ويقول المسعودي ايضًا في وصف الاسكندرية: «وقد كانت الاسكندرية تضيء بالليل بغير مصباح لشدة بياض الرخام والمرمر...».

ويقول ياقوت الحموي (توفي ١٢٢٩) في معجم البلدان: «الخياط في الاسكندرية يشتغل بالابرة ليلًا في نور الحيطان البيضاء. أهل المدينة يمشون في أزقتها نهارًا بمناديل على العيون تحمي الأبصار من وهج الشمس المنعكسة على حجارة الرخام البارقة...». وكلام مشابه في وصف الاسكندرية ومنارتها في «مروج الذهب»، ولدى ابن جبير وأبي حامد الغرناطي وابن بطوطة، ويتفقون على ذكر صفتين غريبتين للمنارة: الاولى ارتفاعها الشاهق، والثانية وجود متاهة في قلب المنارة «مَن يدخلها يتيه فيها... المغاربة حين وافوا في خلافة المقتدر... دخل جماعة منهم على خيولهم إلى المنارة فتاهوا فيها... وفيها طرق تؤول إلى مهاو تهوي إلى سرطان الزجاج وفيها مخارق إلى البحر... تحت منارة الاسكندرية أموال الارض...» (المسعودي في «مروج الذهب»).

ثمة أعمال حفر وتنقيب وغطس بدأت في ١٩٩٥ بحثًا عمّا تبقى من آثار للمنارة وسواها من الأثارات (راجع لاحقًا «الاسكندرية الغارقة»).

١٠- الاسكندرية في العصر الاسلامي: مع الفسطاط، أول عاصمة لمصر الاسلامية، بدأت أحوال الاسكندرية في التدهور وفقدت أهميتها، إلى أن عادت إلى بعضٍ من الأهمية عندما أولاها أحمد بن طولون عناية كبيرة بعد أن استقل فعليًا عن الخلافة العباسية، وأراد استغلالها كمركز تجاري، فأمر باعمار اسواقها وإصلاح أسوارها وأبوابها.

وعند ظهور الخطر الصليبي، عمل الأيوبيون والمماليك على زيادة دورها، خصوصًا لجهة الدفاع. فاقاموا الابراج والقلاع والحصون على طول الساحل. فالبرج الذي شيده صلاح الدين (مقام حاليًا داخل ملعب الاسكندرية الحالي) يعتبر أقدم العمائر الحربية الاسلامية في المدينة، كما تعتبر قلعة قايتباي، التي شيدها السلطان الأشرف ابو النصر قايتباي الشركسي المحمودي الذي تولى السلطة عام ١٤٦٧، من أبرز هذه العمائر وتقوم في الموضع نفسه الذي بنى فيه بطليموس الثاني منارة الاسكندرية. ويتفق الآثاريون على أن العمائر الحربية وغير الحربية الاسلامية في الاسكندرية لها خصوصية فريدة تميزها عن غيرها، من حيث جمعها بين أسلوب العمارة اليونانية-الرومانية والطابع الاسلامي المميز. فقد استخدم المعماريون المسلمون العناصر القديمة الموجودة من بقايا المعابد والمنشآت اليونانية والرومانية المتهدمة من أحجار ضخمة وأعمدة غرانيتية وأشكال هندسية وأضاف إليها الطابع الاسلامي المتفرد. وخير مثال على ذلك قلعة قايتباي والبرج الغربي الواقع في منطقة الشلالات. فالنصف السفلي للبرج مربع الشكل ويرجع إلى العصر الروماني، والنصف العلوي نصف دائري ويرجع إلى العصر الاسلامي.



منظر عام لقلعة قايتباي في الاسكندرية.

١١- الاسكندرية والحملة الفرنسية: عند مجيء هذه الحملة (آخر القرن الثامن عشر) كانت الاسكندرية تحولت إلى مدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ٨ آلاف نسمة من أجناس عدة: مصريين، اتراك، مغاربة، روم، سوريين ويهود وبعض الاوروبيين، وعمرانها كان متهدمًا وشوارعها ضيقة كثيرة التعريج ومعظم سكانها فقراء، ولم يكن بقي من الاسكندرية القديمة سوى الاسم والاطلال.

وفي كتابه «تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث» (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣)، يذكر د. عبد العظيم رمضان أن الاسكندرانيين أبدوا مقاومة عنيفة ضد الحملة بقيادة حاكمهم محمد كريم كانت محل تقدير نابوليون بونابرت نفسه، إذ إنه كتب إلى الادارة في باريس يقول: «هذه الأمة تختلف كل الاختلاف عن الفكرة التي أخذناها عنها من رحّالتنا، انها أمة هادئة باسلة معتزة بنفسها» («الامة» هنا استعملت بمعنى خاص بأهل الاسكندرية على الارجح).

ولفتت الحملة الفرنسية أنظار الدول على أهمية موقع الاسكندرية من جديد. وبعد هزيمة الحملة طرد الانكليز العثمانيين من المدينة واحتلوها حتى ٦ آذار ١٨٠٣. وظلت الاسكندرية تعيش في ظل فوضى عارمة حتى عاد الانكليز إلى احتلالها لمدة ستة أشهر عام ١٨٠٧.

١٢- في عهد محمد علي وخلفائه: ومع أن محمد علي تولى الباشوية في١٨٠٥ إلا انه لم يتمكن من بسط سيطرته على الاسكندرية إلا بعد ذلك بعامين. وبانضمام المدينة إلى ولاية محمد علي (١٨٠٧) انتهى دور مهم للإسكندرية بالنسبة إلى الآستانة. ذلك أن الاسكندرية كانت تعد حتى ذلك الحين بمثابة المنفذ الذي يبسط منه الباب العالي نفوذه على مصر كلما تسنى له ذلك والبؤرة التي يدبر فيها ضباطه ورجاله مكائدهم ضد الباشوات العثمانيين أو البكاوات المماليك اذا قوي شأن هؤلاء أو أولئك في تمردهم على السلطنة. وكان من أثر ذلك ان اعتبر محمد علي امتلاك الاسكندرية «فتحًا» حقيقيًا له. وعلّق المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي على ذلك بقوله: «إن الباشا بجلاء الانكليز ودخول الاسكندرية في حوزته قد استقر واطمأن خاطره وخلص له الاقليم المصري».

والاسكندرية التي اندثرت أهميتها قرونًا عدة شهدت في ظل حكم محمد علي وخلفائه بعثًا جديدًا. ففي ١٨٠٨ أسس محمد علي «ديوان ملكي الاسكندرية» الذي عُرف في ما بعد باسم «محافظة الاسكندرية»، وأمر بشق ترعة المحمودية (تيمنًا باسم السلطان العثماني محمود الثاني) مكان الترعة القديمة التي كانت الأتربة قد طمرتها، وتمّ افتتاح فوهة الترعة ووصل مياه النيل إلى الاسكندرية في شباط ١٨٢١. وبفضل هذه الترعة تضاعفت المساحة الزراعية في الاسكندرية ثلاث مرات. فابتنى الاغنياء القصور وأنشأوا البساتين على ضفاف الترعة وفي جهات كانت جرداء. وأخذ سكانها يتزايدون حتى وصل عددهم في ١٨٤٠ إلى ٦٠ ألف نسمة، وفي ١٨٤٨ بلغ ١٤٣ ألف نسمة، وفي ١٨٧٤ بلغ ٢٧٠ ألف نسمة (الاسكندرية اليوم–مطلع القرن الحادي والعشرين– تشغل شريطًا ساحليًا طوله ٧٠ كلم وتحتل مع ضواحيها مساحة ٢٦٧٩ كلم٢، ويغطي العمران منها منطقة مساحتها ١٠٠ كلم٢، وعدد سكانها نحو ٥ ملايين نسمة).

وأتم محمد علي إنشاء ترسانة لبناء السفن في الاسكندرية في ١٨٣١ تحت إشراف مهندس فرنسي يدعى سير تيري. وبدأ في غضون ذلك توسيع ميناء الاسكندرية وبناء أرصفة جديدة لرسو السفن. ومد السكك الحديد لتسهيل نقل البضائع. وأنشأ فنارًا ومستشفى بحريًا، ومعسكرًا لتعليم البحارة.

وفي عهد عباس الاول (١٨٤٨–١٨٥٤)، تم توقيع عقد مع شركة انكليزية لإنشاء خط سكك حديد بين الاسكندرية والسويس، وفي عهد خلفه محمد سعيد (١٨٥٤–١٨٦٣) أنشىء الخط بين الاسكندرية والقاهرة. وفي عهد الخديوي اسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٩) شهدت الاسكندرية قفزات واسعة نحو التطور، حتى أن ٩٤٪ من صادرات مصر كانت تخرج من ميناء الاسكندرية.

وإبان الاحتلال البريطاني (١٨٨٢)، شهدت قلعة قايتباي معارك أثرت في تخريب القلعة وهدم ابراجها. وبقيت مهدمة إلى السنوات الأخيرة (ثمانينات وتسعينات القرن العشرين) حيث عمدت إدارة حفظ الآثار العربية إلى اصلاحها. وفيها تعرض بقايا اسطول نابوليون الذي عثر عليه في خليج أبي قير في الاسكندرية (١٩٩٣)، وتضم القلعة ايضًا متحفًا للكائنات البحرية وناديًا لليخوت والالعاب المائية.

ومنذ وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني أخذت الاسكندرية تشهد، وبصورة متسارعة، بصمات الاوروبيين تتضح أكثر فأكثر في مظاهر الحياة فيها، خصوصًا لجهة المباني والحدائق. فالانكليز بنوا لأنفسهم في ضاحية الرمل منازل خاصة على الطراز الانكليزي، والايطاليون بنوا منازلهم على الطراز الفلورنسي، وشيد اليونانيون المدارس والعمائر على الطراز الأثيني؛ كما كانت هناك محلات تجارية متعددة الجنسيات.

١٣– الاسكندرية الغارقة: يقول أثريون إن أول ما أثار الانتباه إلى وجود آثار غارقة في بحر الاسكندرية كان غاستون عويديد الذي كان يعمل مهندسًا في مصلحة الموانىء في العام ١٩١١ واكتشف أرصفة ميناء كامل شمال غرب رأس التين على عمق حوالي ثمانية أمتار. وفي العام ١٩٦٣ نجح رجال الضفادع البشرية المصرية في انتشال تمثالين ضخمين. وفي الاعوام اللاحقة أجرى فريق تابع لمنظمة الأونسكو دراسات محدودة لم تسفر عن نتائج مهمة.

ظل الموضوع منسيًا حتى العام ١٩٩٢، حين بدأت هيئة الآثار تصب كتلًا خرسانية ضخمة في المياه لحماية قلعة قايتباي، وفجأة اكتشف العاملون أنهم يصبون هذه الكتل على الآثار الغارقة لمدينة الاسكندرية. فبدأ «المعهد الاوروبي للآثار الغارقة» بالاشتراك مع «المجلس الأعلى المصري» باعمال مسح طوبوغرافي وحفائر أثرية للكشف عن المدينة الغارقة (كانت مصر، دمنهور وفوة وبوتو وصا الحجر، وإلى غرق مدن الاسكندرية ونستراوة وأبو قير وإدكو).

وقد اتفقت ملامح ما تمّ كشفه مع ما جاء في أوصاف المؤرخين والرحالة الاغريق والرومان. وكان من بين ما رصده الغواصون المئات من القطع التي تشمل التماثيل والمنحوتات والنقوش التي تعود إلى فترات تمتد من العصور الفرعونية حتى العصر الروماني. وأدت أعمال الكشف إلى رسم صورة عامة لشكل طوبوغرافيا الحي الملكي المغمور وبانوراما الميناء البطلمي الكبير، وتمثالين لأبي الهول، وثلاثة قصور بطليمية ملكية، وجزيرة البوسيدوم، وجزيرة إينترودوس التي كان عليها قصر كليوباترا... وكذلك، من أهم ما تمّ اكتشافه وأعلن عنه (حزيران ٢٠٠١) أنقاض مدينة هرقل (هيراكليوم) على بعد ٦ كلم من ساحل أبي قير، وتماثيل (منها تمثال الإله إيزيس)، وعلى لوحة من الغرانيت الأسود يبلغ ارتفاعها ١٩٥ سنتيمترًا، «لوحة هيراكليوم» التي فاجأت الأثريين لكونها نسخة طبق الأصل للوحة «نقراتيس» الشهيرة التي

عثر عليها في كوف جعيف في محافظة البحيرة عام ١٨٩٩، وموجودة الآن في المتحف المصري في القاهرة. واللوحتان تشيران إلى قرار الفرعون نفتانبو الاول (٣٧٨–٣٦٢ ق.م.) بأن تؤول نسبة العُشر من الضرائب المفروضة على تجارة الاغريق إلى خزانة معبد «الإلهة نيت». وأكثر ما أذهل الأثريين اكتشاف لوحة أخرى في «هيراكليوم» يزيد ارتفاعها على ستة أمتار واعتبرت واحدة من أضخم اللوحات المنقوشة ليس من العصر البطلمي فحسب بل من مصر القديمة كلها.

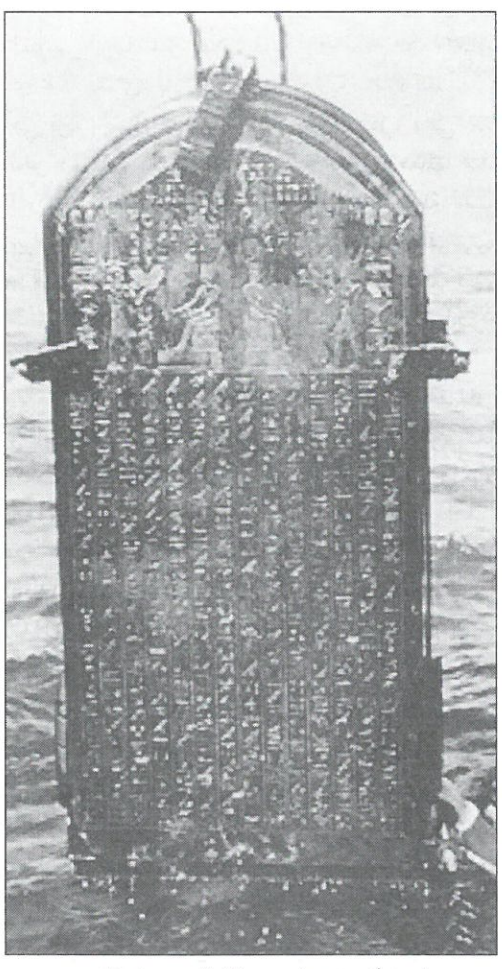
مواقع غارقة في بحر الاسكندرية، قصور، معابد، تماثيل، أعمدة، لوحات، نقود (أحدها فينيقية)... كلها، وفقًا لما قاله الأثريون، أواسط ٢٠٠١، «ليس إلا قطرة في بحر، خصوصًا أن ما جرى الكشف عنه إلى الآن لم يتعد مساحة ١٠٠٠×٨٠٠م». ومع الكشف وانتشال بعض القطع، أثيرت أسئلة حول مصير القطع الأثرية، وهل يجب انتشالها أو تركها في مكانها؟.

وفي مطلع العام ٢٠٠٢، قرر «المجلس الأعلى للآثار المصرية» إيقاف التنقيب سواء على شاطىء المتوسط وفي مدينة الاسكندرية أو في منطقة البحر الأحمر، ووافق على السماح بالعمل للبعثات التي سبق لها أن باشرت البحث عن الآثار الغارقة في بعض المناطق وانتشلت عددًا منها على أن تتوقف أنشطتها بعد ذلك. وجاء هذا القرار استنادًا إلى مبررين: الاول، لتشجيع سياحة الغطس حيث يستطيع الممارسون لهذه الرياضة مشاهدة الآثار الغارقة في مكانها. والثاني، نزولًا عند رأي الأثريين المتخصصين في الترميم الذين فضلوا التريث في رفع الآثار الغارقة خوفًا من تعرضها في بعض الاحيان إلى التلف بسبب عوامل التعرية.

أما بالنسبة إلى اسطول نابوليون بونابرت الذي أغرقه القائد البريطاني نيلسون في معركة أبي قير الشهيرة، فقد أعلن في صيف ١٩٩٩ عن نجاح الجهود التي بذلت لانتشال بقايا الاسطول.

كان الأمير عمر طوسون، أحد أفراد الاسرة المالكة المصرية سابقًا، أول من نقب عن هذا الاسطول عام ١٩٣٣ وتوصل إلى نتائج مهمة حول مكونات منطقة غرق الاسطول، كما حدد بدقة وجود معبد على بعد ٢٤٠م من الساحل يضم ١٢ عمودًا. ولعل من أبرز الشخصيات السكندرية التي كان لها دور كبير في عمليات العثور على الاسطول وانتشال بعض قطعه كان كامل أبو السعادات «الذي كلما غطس في المنطقة عثر فيها على آثار». وفي ١٩٨٣، رافق السعادات البعثة الفرنسية، وشارك في العثور على السفينة «أورينت»، وفي استخراج بعض حطام الاسطول. لكن وفاته المفاجئة في عرض البحر أوقفت المشروع برمته.

وشهد العام ١٩٩٦ بداية أول مشروع متكامل لانقاذ اسطول نابوليون وفي ١٩٩٨ بدأت بعثة «المعهد الاوروبي للآثار الغارقة» (برئاسة فرانك غوديو) انتشال قطع الاسطول ومختلف موجوداته، وخصوصًا السفينة «أورينت». لكن تحفظًا ساد الاعلان عن موجودات الاسطول بصورة عامة بسبب «حقوق» ملكية هذه الآثار: مصر أم فرنسا؟ ووسط الجدل، أكد وزير الثقافة المصري فاروق حسني أحقية مصر في كل قطعة أثرية استنادًا إلى القانون المصري الذي ينص على ذلك، وإلى أن جميع البعثات العاملة في مصر لديها علم بهذه الملكية.



لوحة أثناء انتشالها من «الاسكندرية الغارقة».

ورغم ذلك، ثمة رأي جرى تداوله في القاهرة مفاده أنها على استعداد لمقايضة تحصل بمقتضاها فرنسا على اسطول نابوليون وتسترد مصر الآثار الفرعونية الموجودة في فرنسا.

* بور سعيد

من أحدث مدن مصر. ولدت مع ميلاد قناة السويس. تقع في منطقة تفصل بين ثلاث قارات: آسيا وافريقيا واوروبا، على مدخل قناة السويس، وهي محاطة تقريبًا بالمياه، حيث يحدها شمالًا البحر المتوسط، ومن الجنوب الغربي بحيرة المنزلة وتخترقها قناة السويس، وتمتد حتى حدود محافظات دمياط والشرقية والدقهلية.

قامت بور سعيد لسبب اقتصادي، وما كانت لو لم يتم إنشاء ميناء بور سعيد لخدمة النقل البحري عبر قناة السويس. وقبل شق القناة، لم يكن في موقع المدينة الحالي أي تجمع بشري، بل كان هناك ثمة قرية صغيرة للصيادين هي قرية الجميل التي تبعد غربًا نحو ٨ كلم، وعلى بعد نحو ٤٠ كلم كانت مدينة ساحلية اندثرت معالمها منذ قرون هي مدينة الإله الفرعوني «أمون» المعروفة باسم «برامون». وقد أقام الاغريق ضاحية لهذه المدينة الفرعونية أسموها «بيلوز»، وانسحبت هذه الكلمة على الموقع كله، فسميت منطقة «بيلوز» التي تعني «الطين» وذلك لكثرة الأوحال.

وقد حُرّف إسم برامون إلى «برما» ثم إلى «الفرما». وكانت الفرما بوابة دخول العرب المسلمين إلى مصر، كما كانت حصنًا متقدمًا للدفاع، إلا أنها دمرت نهائيًا في عام ١١١٨ إبان الحروب الصليبية.

وقد تم اختيار الموقع الحالي لبور سعيد في نيسان ١٨٥٥ بعد دراسات أجرتها شركة قناة السويس، وارتبط إسمها باسم الخديوي سعيد، وبمنح امتياز شق القناة للمهندس الفرنسي دو ليسبس. ومع بدء العمل في حفر القناة في ٢٥ نيسان ١٨٥٩ بدأت مدينة بور سعيد في الظهور لاسكان العمال الذين تم استخدامهم في الحفر. ومع بداية القرن العشرين أخذت بور سعيد تكون منطقة جذب للمصريين من محافظات دمياط والدقهلية والشرقية والصعيد، وساعد ذلك على توسع نطاق العمران في المدينة. وفي مطلع الثلاثينات صدر قانون الضريبة الجمركية، وتم فصل مدينة بور سعيد عن مينائها بسور خشبي، ثم حديدي. وبعد الحرب العالمية الثانية زادت عوائد القناة وانعكس ذلك على الميناء توسعةً وتجهيزًا.

وترتب على تأميم قناة السويس (١٩٥٦) وقوع أحداث كبيرة كان أبرزها حدوث تغير شبه كامل للأنشطة التجارية والخدمات البحرية في بور سعيد. وعقب العدوان الثلاثي، بدأ العمل في تغيير الهيكلية الاقتصادية للمدينة من خلال إنشاء المصانع والشركات التجارية وتقليل الاعتماد الكامل على خدمات الميناء.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، شلّت حركة ميناء بور سعيد، وتمّ تهجير سكانها. وبعد حرب تشرين ١٩٧٣، أعيد تخطيط وبناء المدينة على أسس عصرية. وكان لتطبيق نظام المنطقة الحرة على المدينة اعتبارًا من أول كانون الثاني ١٩٧٦ دور كبير في ازدهار النشاط التجاري في بور سعيد وتوسعها العمراني. ورغم ندرة الاراضي الصالحة للبناء في المدينة، إلا ان بور سعيد لا تزال منطقة جاذبة للسكان.

ومما يساهم بدور بارز في اقتصاديات بور سعيد بحيرة «المنزلة» نظرًا إلى كونها مصدر رزق لكثيرين من ابنائها العاملين في مجال الثروة السمكية. وتعتبر هذه البحيرة من البحيرات الحديثة نسبيًا، فلم يكن لها وجود قبل القرن السادس. ويقال إنها كانت أرضًا زراعية يسكنها الانسان ويعيش فيها الحيوان، بيد أن زلزالًا اصابها فحولها إلى بحيرة مترامية الاطراف. وتعد «المنزلة» أكبر البحيرات الطبيعية في مصر. وهي تتصل بالبحر المتوسط وبقناة السويس. وقد شهدت تدهورًا كبيرًا في مساحتها خلال القرن العشرين. فبينما كانت تشغل مساحة ٧٥٠ ألف فدان في العام ١٩٠٠ أصبحت حاليًا تشغل حوالي ٢٠٠ ألف فدان فقط. وعبر العصور كان موقع الجزيرة ممرًا لكل الغزاة، الهكسوس والفرس وجيوش الاسكندر، ثم قوات نابوليون بونابرت («المدينة العربية»، العدد ٤٦، كانون الثاني–شباط ١٩٩٢، ص٧٠–٧٥).

* دمنهور

عاصمة محافظة البحيرة. تقع غرب دلتا النيل، وتبعد عن الاسكندرية ٦١ كلم إلى الجنوب، وعن القاهرة ١٥٠ كلم إلى الشمال (تعتبر البحيرة من أهم محافظات مصر، مساحتها ١٠٧٥٧ كلم^2، وسكانها نحو ٥ ملايين نسمة، وتضم ١٢ مركزًا إداريًا).

«دمنهور» (دمن حور). أي بلد الصقر. و«حور» عاصمة مملكة غرب دلتا النيل قبل عصور الأسر الفرعونية القديمة. قدست إلهها «حور» ورمزت إليه بهيئة الصقر ورفعت صورته فوق ألويتها. تحولت مقاطعة من مقاطعات مصر بعد عصر الأسر، وما زالت إلى اليوم عاصمة للمحافظة مع اختلاف تسميات هذه المحافظة من عصر لآخر. بعد الفتح الاسلامي، شهدت دمنهور معارك دموية في الخلاف بين الأمين والمأمون. زارها ابن جبير وابن بطوطة. ووصفها هذا الأخير بأنها «أم مدن البحيرة بأسرها». وضربها زلزال في القرن الرابع عشر. وعرفت الازدهار والعمران في العصر المملوكي. وبنى السلطان برقوق سورًا لها، ولا يزال فيها إلى اليوم حي يطلق عليه «القلعة». واحتفظت دمنهور بازدهارها في العصر العثماني، ويعزو الرحالة سونيني Sonnini ذلك إلى أنها مركز تجاري مهم لتجارة مهمة وهي تجارة القطن.

أثناء الحملة الفرنسية، ظهر في البحيرة رجل ادعى انه المهدي ودعا إلى قتال الفرنسيين. فأقبل عليه الرجال أفواجًا وسار بهم إلى دمنهور حيث كانت ترابض فيها حامية فرنسية، فأبادوا رجالها. وسارت عليهم قوة فرنسية من الاسكندرية ودارت معركة بالقرب من دمنهور ونشب قتال شديد بين الفريقين دام خمس ساعات وانتهى بانسحاب الفرنسيين ثم تكاثرت القوات الفرنسية وسارت مجتمعة صوب دمنهور، فأعملت فيها السيف والنار، ودمّرها الجنود تدميرًا وأبادوا من وجدوه فيها من السكان وأحرقوا مساكنهم. وفي اليوم التالي كانت دمنهور ركامًا من الأحجار السوداء اختلطت بها الأشلاء والدماء (عبد الرحمن الرافعي، «مصر المجاهدة في العصر الحديث»، دار الهلال، ١٩٨٩، ص١٠٦–١٠٨).

واهتم محمد علي بدمنهور. فبنا فيها مصنعًا للغزل وآخر ينسج فيه الصوف الذي تصنع منه مستلزمات الجيوش البرية والبحرية. وفي أيام عباس حلمي بدأ إنشاء خط حديدي يربط بين الاسكندرية والقاهرة مخترقًا اقليم البحيرة ومساعدًا في مزيد من ازدهار دمنهور. وفي ١٩٢٠، زار الملك فؤاد دمنهور ووضع فيها حجر الأساس لمسجد الحبشي المعتبر اليوم من أروع مساجد المدينة فخامة. وزارها مرة ثانية في ١٩٣٠ حيث قام بافتتاح مبنى البلدية.

لم يتبق من آثار دمنهور سوى مجموعة من الاحجار والاطلال وبعض التماثيل الفرعونية التي تكتشف بين حين وآخر. ومجموعة من المساجد القديمة.

* رشيد

مدينة تقع على الضفة الغربية لفرع رشيد عند مصب النيل على مسافة ٦٥ كلم شمال شرقي الاسكندرية. وكان لموقعها أهمية استراتيجية كبيرة منذ الفراعنة، حيث شيد فيها معبد كبير لأمون، وأطلق على المنطقة «مدينة رشيد» في عصر البطالمة. مع الفتح الاسلامي (٦٤١)، لم تكن ذات أهمية بين موانىء مصر، فشهدت كسادًا تجاريًا كانت معالمه قد بدأت مع بناء مدينة الاسكندرية (٣٣١ ق.م.). لكن مع بناء القاهرة (٩٦٩) ضعف المركز التجاري للاسكندرية وأصبحت لرشيد أهمية كبرى في هذا الميدان، مما كان له أكبر الأثر في نموها وازدهارها من جديد. وكثر قدوم الحكام إليها منذ القرن الثاني عشر، وأنشأ فيها السلطان قايتباي (١٤٧٢) قلعة كبيرة عرفت باسمه، كما قام السلطان الغوري (١٥١٦) ببناء سور للمدينة على الشاطىء وأقام ابراجًا لحمايتها. وقد كان لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر أكبر الأثر في اضمحلال أهمية رشيد الاقتصادية بعد تحول التجارة عنها إلى جنوب افريقيا. إلا أن العناية بها زادت مرة أخرى بعد فتح العثمانيين مصر (١٥١٧) وأصبحت أهم ثغورهم الحربية، ووصلت إلى أوج ازدهارها المعماري، إذ شيّد العثمانيون فيها المساجد والمنازل والحمامات والطواحين والقلاع والبوابات، وأغلبها لا زال باق فيها حتى الآن. كما نالت رشيد شهرة كبيرة ايام الحملة الفرنسية على مصر بعد العثور على حجر رشيد داخل قلعة قايتباي. ثم بدأت رشيد في التدهور مرة أخرى بعد حفر ترعة المحمودية (١٨١٩) وتحول الملاحة إلى الاسكندرية. وفي العصر الحديث شهدت رشيد معارك دامية عدة، كان أهمها المعركة التي خاضها أهلها ضد الغزو الانكليزي بقيادة فريزر (١٨٠٧) وكان لعلي بك السلانكلي، محافظ المدينة آنذاك، دور كبير في الدفاع عنها ورد الغزاة.

(بالنسبة إلى «حجر رشيد»، راجع «آثار فرعونية» في مطلع هذا الباب).

* سيناء

١– **تعريف**: شبه جزيرة تمتد شرقًا من قناة السويس وخليج السويس إلى خليج العقبة وخط الحدود بين مصر وفلسطين. وهي تشكل مثلثًا متساوي الاضلاع

تقريبًا، قاعدته شاطىء البحر الأبيض المتوسط ورأسه على البحر الأحمر عند نقطة التقاء خليج السويس وخليج العقبة في «رأس محمد» القريب من شرم الشيخ. مساحتها حوالي ٦١ ألف كلم[٢]، بطول من الشمال إلى الجنوب ٣٩٠ كلم، ومتّوسط عرض نحو ٢١٠ كلم. مجموع سكانها بحسب إحصاء ١٩٦٠ (قبل الاحتلال الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧) نحو ١٢٦ ألف نسمة أغلبهم من السكان المستقرين خصوصًا في «العريش»، العاصمة الادارية لمحافظة سيناء، والباقون من البدو. أما التعداد الحالي لسكان سيناء المستقرين فيفوق هذا العدد بكثير. وتقسم سيناء إلى ثلاث مناطق جغرافية رئيسية:

أ- المنطقة الشمالية: تشمل السهل الساحلي الشمالي، وتتركز فيه الكثافة السكانية، خصوصًا بين العريش ورفح. ويمر الطريق الساحلي المعبد في الارض التي كانت تشكل طريق القوافل والحملات الحربية منذ أيام الفراعنة. وقد عبدته، ومدت الخط الحديدي بالقرب منه، قوات حملة سيناء البريطانية خلال الحرب العالمية الاولى.

ب- المنطقة الوسطى: وأهم معالمها التاريخية بلدة «نخل» التي كانت عاصمة سيناء في القرون الوسطى، ومعالمها الجغرافية ممر «متلا» الذي له أهمية استراتيجية كبرى، إذ يسيطر على طرق الاقتراب من قناة السويس، وأقصى اتساع له لا يزيد عن كلم واحد، بل إنه يقل عن ٥٠م في بعض الاماكن. ويلي ممر متلا ممر «الجدي».

ج- المنطقة الجنوبية: تتكون بأغلبها من جبال صخرية شاهقة متوسط ارتفاعها ٢٠٠٠م. ويصل إلى ٢٦٣٧م في جبل دير سانت كاترين. وهي ذات جوانب حادة تقترب في كثير من الاماكن من خليج السويس وخليج العقبة، بحيث لا يتكون في جوار الشواطىء سوى سهل ساحلي ضيق.

ولسيناء موقع استراتيجي بالغ الأهمية، إذ تسيطر على الطرق البحرية بين البحرين المتوسط والأحمر، كما انها جسر بري بين قارتي افريقيا وآسيا وبين شطري العالم العربي. ولقد شهدت سيناء، بسبب هذا الموقع عمليات عسكرية مهمة على مدى التاريخ.

وفي سيناء ثروة بترولية ومعدنية. ولقد اكتشف البترول في جزئها الغربي عام ١٩١٠، وبدأ الانتاج الفعلي عام ١٩٣٥، وجميع الحقول المكتشفة (١١ حقلًا) تقع على طول الشاطىء الشرقي لخليج السويس، وأكبرها إنتاجًا حقل «أبو رديس». وبقيت اسرائيل تستغل الانتاج طيلة سنوات احتلالها لسيناء. وبموجب اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء (١ ايلول ١٩٧٥) أعادت اسرائيل إلى مصر حقول نفط سيناء بعد أن تعهد شاه ايران بعدم المشاركة في حظر النفط ضد اسرائيل عند تجدد الصراع، وتعهدت الولايات المتحدة بأن تقدم إلى اسرائيل لمدة خمس سنوات تعويضًا سنويًا قدره ٣٠٠-٣٥٠ مليون دولار لشراء النفط من الاسواق العالمية، وتعهدات أخرى بما فيها مساعدة اسرائيل على بناء خزانات تجعل قدرة اسرائيل على تخزينها النفط تعادل استهلاكها لمدة سنة كاملة.

وفي سيناء العديد من الخامات المعدنية، بعضها مستغل والبعض الآخر لم يستغل بعد. والخامات المستغلة حتى ١٩٧٥ (انسحاب اسرائيل) هي المنغنيز والحديد الممزوج بالمنغنيز، وتقدر كمية الاحتياط منهما بين ٩ و١٤ مليون طن، كما يستخرج منها ايضًا الجبس وسلفات الكلسيوم والملح ورمال الزجاج. أما الخامات المعدنية غير المستغلة بعد، أو الذي بدأت مصر باستغلالها بعد سنوات قليلة من استرداد سيناء، فهي النحاس والفوسفات وخام الحديد والفحم والزنك والرصاص والكبريت وسليكات الألومينيوم والصلصال الأسود والكوارتز.

وثمة ثروتين أخريين: واحدة بدأت تؤتي ثمارها فعلًا وهي الصناعة السياحية، وخصوصًا في ما يتم إنجازه في منطقة دير ومدينة سانت كاترين وفي منطقة أقصى جنوبي سيناء (شرم الشيخ)، والأخرى واعدة وهي الثروة الزراعية التي يعمل حاليًا في شريانها الحيوي وهو «ترعة السلام» أو «مشروع ترعة الشيخ جابر الأحمد الصباح» (لمساهمة الكويت فيه).

استكمالًا لموضوع سيناء، هذه العناوين الفرعية التالية:

٢- نبذة تاريخية: لم يكف الغزاة، من الهكسوس حتى الاسرائيليين، عن التوافد إلى سيناء. عندما قام الهكسوس بغزو مصر كان أكثر الناس الذين تعاونوا معهم هم اليهود الذين كانوا يسكنون شمال مصر في ذلك الحين. وتقول بعض الدراسات التاريخية إن الهكسوس هم بعض من القبائل العبرانية المتفرقة. لقد قام أحمس بطردهم من مصر دون أن يتركوا خلفهم أي أثر، ولكنهم تركوا أثرًا وحيدًا في سيناء ما زالت بقاياه موجودة في مدينة «سرابيت الخادم»، وهو معبد الإله هاتور إله الفيروز

(وهو أحد أسماء سيناء، ويقال ايضًا إن القدماء أطلقوا عليها إسم الإله «سين»).

ولم تتوقف موجات الغزاة. فجاء الحثيون والبابليون والفرس والرومان. ولقد أدرك الرومان، بما لهم من خبرة عسكرية، أهمية سيناء، فأنشأوا سلسلة من التحصينات والحاميات الصغيرة تفصل كل واحدة منها عن التالية مسيرة يوم واحد للجيش الروماني. ثم جاء الفتح العربي الاسلامي، وكان البدو أول من رحّب به ودخلوا الاسلام على الفور بما في ذلك قبيلة الجبالية ذات الاصول الرومانية، والتي كانت، وما زالت، تقيم بجوار دير سانت كاترين وتقوم على خدمة رهبانه.

وجاء الصليبيون في القرون الوسطى واستولوا على فلسطين، وحاول ملك بيت المقدس «الماريك» القيام بغزو مصر أربع مرات وقطع الطريق على الحجاج تسع مرات. ولقي صلاح الدين الأيوبي على رمال سيناء أول هزيمة قاسية له، إذ كان قد استعد للقائهم في الرميلية في فلسطين، ورغم ان قواته كانت أكثر عددًا إلا أن الصليبيين فاجأوه وشتتوا جيوشه، وتراجع هاربًا فوق أرض سيناء دون أن يجد قلعة تأويه أو حصنًا يحتمي خلفه. بعدها، بدأ يستعد لجولة جديدة؛ وكان أول ما فعله انه بنى قلعة كبيرة ما زالت قائمة في جزيرة فرعون في خليج البحر الأحمر في مواجهة طابا، واستطاع أن يثأر وينتصر في حطين.

وجاء العثمانيون في القرن السادس عشر، وما زالت في العريش بقايا القلعة العثمانية التي بناها السلطان سليم، ومنها انطلقت الجيوش العثمانية إلى العقبة وبلاد الحجاز.

وشهدت رمال سيناء جيوش نابوليون المنتصرة وهي في طريقها لغزو الشام وفلسطين حتى تفتح الطريق إلى الهند وتقيم الامبراطورية الفرنسية في الشرق، كما شهدت عودته منكسرًا تحت أسوار عكا.

واستمر العثمانيون في قلعتهم في العريش، ولم يغادروها إلا بعد ان استردت مصر أنفاسها (مع محمد علي) وأصبح لها جيشها الوطني تحت قيادة ابراهيم باشا- أشهر القادة العسكريين في القرن التاسع عشر- واكتسح جيش العثمانيين وظل يواصل مطاردتهم حتى حرّر منهم فلسطين ولبنان وسورية.

وفي ١٨٦٩، شُقت قناة السويس في رمال سيناء. وبقدر ما جعلت هذه القناة من مصر واحدة من أهم بقاع العالم فإنها جلبت إليها الاستعمار البريطاني، ودخلت مصر في دوامة من دوامات السيطرة الاوروبية.

وفي أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، داعبت سيناء أحلام مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل عندما أراد ان يكون هناك وطن قومي لليهود، واختار شمال سيناء لأنها أقرب ما تكون إلى «أرض الميعاد». وكان المكان المقترح العريش والساحل الممتد على البحر المتوسط حتى بحيرة البردويل. وأرسل الانكليز بعثة مكونة من اليهود والبريطانيين إلى المنطقة عام ١٩٠٣، وكانت المشكلة التي واجهتهم هي ندرة المياه في المنطقة مما يعوق حركة الاستقرار. فقفزت احلامهم إلى فلسطين.

وفي فلسطين تمكنوا من إقامة دولتهم (١٩٤٨). وفي ١٩٦٧، اجتاحوا سيناء، وأقاموا فيها المستوطنات، واستغلوا النفط، ونقبوا عن الآثار علّهم يجدون آثارًا تاريخية لليهود. لقد حاولت اسرائيل، منذ اليوم الأول لاحتلال سيناء أن تغير من طبيعة المنطقة وأن تفرغها من سكانها. فقامت باجلاء المواطنين من المنطقة الممتدة من «الشيخ زويد» حتى «رفح» واستجلبت مستوطنين يهودًا وأقامت مستوطنة «ياميت» التي كانت زراعية ودفاعية، وقدمت اغراءات، كما توعدت السكان، وصادرت الاراضي. والرافضون من البدو، وهم الأكثرية، وضعهم الجيش الاسرائيلي في العريش تحت الاقامة الجبرية. وبدأ تحرير سيناء ببدء انسحاب الجيش الاسرائيلي، في العام ١٩٧٥، ولم يتم تحريرها بصورة كاملة إلا بتحرير طابا في آذار ١٩٨٩. فعادت إلى عهدة مصر التي بدأت، لتوها، توليها أهمية إنمائية كبرى. ومن هذه المشاريع العملاقة «ترعة السلام» (المرجع الأساسي: مجلة «العربي»، العدد ٤٢٣، شباط ١٩٩٤، ص١٠٨-١٢١).

٣- المشروع القومي لتنمية سيناء: قيل في هذا المشروع إنه «إحدى علامات المستقبل لا في سيناء وحدها ولكن في مصر كلها». «ترعة السلام» كما أسماها السادات أو «ترعة الشيخ جابر الأحمد الصباح» بسبب القرض الكويتي لهذا المشروع الهادف إلى إيصال مياه الوادي القديم (النيل) إلى سيناء، بعد أن ظلت مسافات الصحراء وقناة السويس تكون حدًا فاصلًا بين سيناء والارض الأم. والترعة الجديدة سوف تخرج من فرع دمياط وتشق طريقها عبر مئات الكيلومترات ثم تغوص في باطن الارض لتعبر تحت قناة السويس ثم تعود للظهور وسط جبال سيناء. والمشروع يستهدف إصلاح ٤٠٠ ألف فدان، وتبلغ تكلفته الاجمالية ٤ بلايين جنيه مصري

الرئيس حسني مبارك يدشن مشروع الترعة (تشرين الاول ١٩٩٧).

يساهم فيها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بحوالي ٦٥٥ مليون جنيه على مراحل. وتشترك في المشروع ست شركات أجنبية من بينها شركة نمساوية متخصصة في رفع المياه حتى لا يضيع الماء سدى وسط الرمال العطشى.

بدأ العمل في المشروع في نيسان ١٩٩٣. وأكثر مراحله صعوبة فنية هو حفر «سحارة» تحت مياه قناة السويس لنقل ١٢,٥ مليون متر مكعب من المياه يوميًا من غرب القناة إلى شرقها. وتنتهي الترعة عند مدينة العريش، كما ستقام مدينة جديدة في سهل الطينة.

إن دخول المياه إلى سيناء، سيزيد من أهميتها، وستنشأ صناعة سياحية جديدة تتمثل في بناء القرى السياحية والمحميات الطبيعية. فتنمية سيناء واحدة من أهم الاستراتيجيات المصرية، إضافة إلى أن لهذه التنمية استراتيجية دفاعية ايضًا، بحيث أن تنميتها توفر درعًا يكفل الأمان لمصر. وكذلك بالنسبة إلى الوضع الديموغرافي الذي تعاني منه مصر «انفجارًا سكانيًا». فنقل جزء من مواطني القاهرة أو باقي المحافظات إلى سيناء، من شأنه ان يساعد على تقليل تلك الكثافة السكانية الهائلة حول الوادي القديم. فالمصريون يعيشون فقط على ٤٪ من مجمل أراضي مصر من أيام الفراعنة وحتى اليوم. لذلك فإن من شأن الترعة إنشاء مجتمع جديد وفرص عمل جديدة وإعطاء عائد اقتصادي قوي لمصر.

٤– مصر استردت آثار سيناء التي استولت عليها اسرائيل: في ٢٥ آذار ١٩٩٣، بدأت مصر عملية استرداد الدفعة الأولى من آثار سيناء التي استولت عليها اسرائيل خلال فترة الاحتلال، وذلك تنفيذًا للاتفاق الذي وقعه الطرفان يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣. وأعلن أن الدفعة الأولى تضم ثلاثين صندوقًا تحتوي على بعض الآثار من شمال سيناء وعشرة صناديق أخرى تحتوي على مجموعة موشي دايان، وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، والتي كانت في حوزته. وتسلمت مصر الدفعة الثانية في كانون الاول ١٩٩٣، وضمت ١٣٠ صندوقًا تحوي آلافًا من القطع الأثرية والمخطوطات النادرة. وفي أوقات لاحقة، وقبل انقضاء العام ١٩٩٤، كانت مصر قد تسلمت، وعلى أربع مراحل، ما مجموعه ١٥٠٠ صندوق أُعلن انها تضم «كل الآثار التي كشف عنها أثريون إسرائيليون في سيناء عقب حرب ١٩٦٧». لكن علماء الآثار المصريين شككوا في أن تكون اسرائيل قد ردت جميع الآثار التي استولت عليها، إضافة إلى اكتشافهم وجود قطع «مزورة» وأخرى غير مصرية (قد تكون من سورية أو الاردن أو لبنان) لدى قيامهم بفحص الصناديق في القاهرة، وسط استغراب في الاوساط الدبلوماسية من هذا التصرف.

وفي ١٩٩٤، عكفت هيئة الآثار المصرية على إقامة خمسة متاحف في العريش والطور وسانت كاترين وطابا والقنطرة لعرض هذه الآثار. وتبين أن أثار سيناء ترجع إلى مراحل تاريخية مختلفة، الفرعونية والفارسية واليونانية والرومانية والعربية الاسلامية.

٥– العريش (وبئر العبد): أهم مدن سيناء، تجمع بين سمات المدن الصحراوية والساحلية، وتعد نحو ١١٠ ألف نسمة، ويرجع تكوين سكانها إلى جذور عربية قديمة، إذ هاجرت إليها بطون القبائل العربية من جزيرة العرب ومن بلاد الشام، وعددها حوالي ٢٥ قبيلة أشهرها قحطان وعدنان. ويقال ايضًا إن قبيلة بني هلال الشهيرة تركت فرعًا مهمًا من فروعها في العريش وهي تعبر مصر في طريقها إلى تونس.

تمتاز العريش بشاطىء النخيل الذي يمتد على مسافة ٣٠ كلم حتى بحيرة البردويل (واحدة من خمس بحيرات مصرية ولكنها تختلف عنها جميعًا لأنها تقع بعيدًا عن الدلتا). وينهض على ساحل العريش أكثر من قرية سياحية ومعسكرات للشباب. وأنشئت فيها كليات الزراعة والعلوم والتربية التابعة لجامعة السويس. كما تمتاز بمينائها الذي أصبح يستقبل سفنًا تبلغ طاقتها ٧ آلاف طن، والذي يربط سيناء بالعالم الخارجي.

ومن أبرز المعالم السياحية للمدينة «قلعة العريش» التي بنيت على هضبة في جنوب غربي المدينة وعلى موقع قلعة فرعونية قديمة، وأعيد بناؤها على يد السلطان العثماني سليمان القانوني. وأكثر الأماكن الأثرية التي يقبل عليها زوار المدينة «متحف التراث البدوي»، وهو أحد المتاحف البيئية الفريدة في العالم، ويحوي في داخله كل المقتنيات والادوات التي كان بدو سيناء، ولا يزالون، يستخدمونها. كما أنشىء في العريش متحف مخصص لآثار سيناء المستردة من اسرائيل.

وعلى مسافة قريبة من العريش، لجهة الشرق، مدينة بئر العبد التي تشتهر بآثارها القديمة، خصوصًا قلعة «الفرما» التي تعاقبت عليها العصور الفرعونية والرومانية والاسلامية. وقد جرى في ١٩٩٧–١٩٩٨ ترميم هذه القلعة.

وفي المنطقة ايضًا قلعة «نخل» التي شيدها السلطان الغوري عام ١٥١٦ لتأمين طريق الحج. وإلى الغرب من العريش، في الطريق إلى رفح، يقوم موقع مستعمرة «يا ميت» أي «البحر الصغير» التي أقامتها اسرائيل، ثم دمرتها قبيل انسحابها (١٩٨٢). وقد بُنيت يا ميت لتستوعب ربع مليون نسمة بحلول العام ٢٠٠٠، وكان من المقرر ان يُقام فيها ميناء بحري ومطار جوي ومراكز لصناعة الحلى والمجوهرات.

٦– دير (ومدينة) سانت كاترين: من أكثر مناطق السياحة الدينية جذبًا للسياح. يقع الدير في سفح قمة من قمم جبل طور سيناء، على أحد فروع وادي الشيخ، ويرتفع عن سطح البحر نحو ٢٦٣٧م. وفي الروايات الدينية ان الله كلّم في هذه المنطقة موسى، وان العائلة المقدسة مرت فيها واستراحت في طريقها إلى مصر، وهي التي شهدت بدايات الرهبنة والنسك في مصر والعالم. ابتدأ بناء الدير سنة ٣٢٧ حين زارت هيلينا والدة قسطنطين، أول امبراطور روماني اعتنق المسيحية، المكان وأمرت ببناء كنيسة صغيرة وحصن منيع. ثم بني الدير على مراحل، ولكن الرهبان كانوا هناك وبشكل مستمر، وانتهى بناؤه وأخذ شكله النهائي في عهد الامبراطور جوستينيانوس في القرن السادس. والدير ليس ديرًا قبطيًا، بل يتبع للروم الارثوذكس. أما القديسة كاترين فهي، وفق الرواية الدينية، فتاة من الاسكندرية استشهدت اوائل القرن الرابع. كانت ابنة عائلة عريقة، تتقن الشعر والفلسفة والرياضيات. حاولت أن تدعو الامبراطور ماكسيموس للمسيحية، فغضب عليها وأمر بإعدامها، وقطع رأسها في ٢٥ تشرين الثاني ٣٠٥.

في أواسط التسعينات (القرن العشرون) وضع مخطط جديد لمنطقة سانت كاترين حتى ٢٠١٧ ينطوي على إقامة مدينة تؤكد الطابع السياحي الديني للمنطقة وتحافظ عليه، ويتضمن اعتبار دير سانت كاترين، وامتداده حتى وادي الراحة، منطقة حماية بيئية وعمرانية، وإنشاء تجمع عمراني على مساحة ١٠٥ أفدنة. وتقع مدينة سانت كاترين على بعد ١٥٠ كلم جنوب شرقي أبو رديس، وتبلغ مساحتها ٨١٩ كلم^2، وتعد نحو ٤٣٠٠ نسمة.

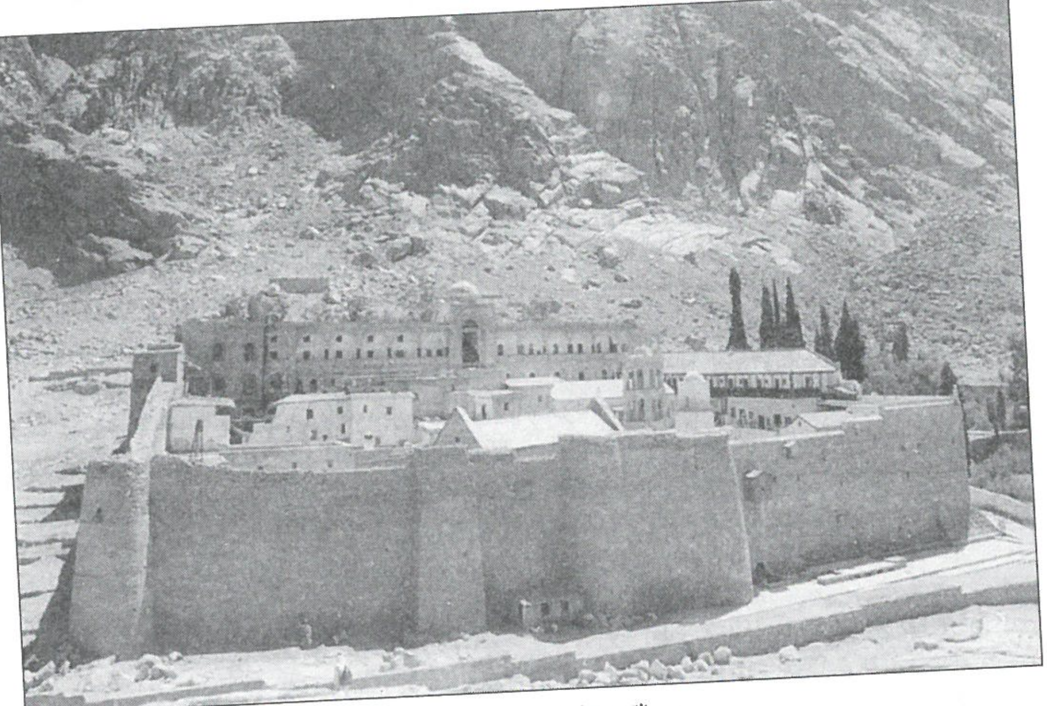
٧– طور سيناء: مدينة حديثة (في موقع قديم) أنشئت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ إثر تقسيم سيناء إداريًا إلى محافظتين، شمال وجنوب سيناء، على أن تكون مدينة

«الطور» عاصمة (بلغ تعدادها نحو ٩ آلاف نسمة عام ١٩٩٤) لمحافظة جنوب سيناء. وإسم المدينة، كان قبل ذلك، يرتبط في الأذهان باسم المعتقل الذي كان فيها. لذلك تمّ تغيير إسم المدينة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩ سنة ١٩٨٧ من «جبل الطور» إلى «طور سيناء».

كانت المدينة، وقت إنشائها، خالية من أي مظهر عمراني أو حضاري. وهي قديمة، ومن المعتقد انها تعود إلى أيام الفينيقيين وكانت تسمى «ريثو»، وظلت معروفة بهذا الاسم حتى القرن الخامس عشر، ثم سميت بعد ذلك «الطور» نسبة إلى جبل طور سيناء أشهر جبالها. وتقع المدينة على خليج السويس. وانضمت المدنية، بعد إنشائها، لعضوية منظمة المدن العربية.

٨- **طابا**: مدينة ومنطقة في جنوبي سيناء. كانت طريق الحج البري القديم حين كان يلتف حجاج بيت الله الحرام حول العقبة قبل قيام اسرائيل. في العام ١٩٠٦، رسمت لجنة مصرية (ومصر كانت تحت الاحتلال البريطاني) مع لجنة عثمانية حدود مصر فجعلت «رأس وادي طابا وجزيرة فرعون الحد بين الحجاز وسيناء». ومن شاطىء طابا يمكن مشاهدة السعودية وحائل، ثم الاردن (العقبة). وفي شماليها إيلات التي تبعد نحو ١٠ كلم. وتبعد طابا عن العاصمة (القاهرة) نحو ٤٥٠ كلم إلى الشرق. والمسافة بين طابا ومدينة العقبة الاردنية نحو ١٢ كلم، فيما تصل إلى ١٤ كلم مع الحدود السعودية. أما جزيرة فرعون فتقع في خليج العقبة على مقربة من جزيرتي تيران وصنافير. ومن أهم آثار المنطقة قلعة صلاح الدين الذي أمر بانشائها فوق الجزيرة (فرعون) العام ١١٧٠ للوقوف في وجه الحملات الصليبية. وأصبحت القلعة إحدى محطات الحجيج واستراحة للتزود بالمياه والطعام.

سقطت طابا في قبضة الجيش الاسرائيلي في ٨ حزيران ١٩٦٧ (رابع أيام الحرب) وراحت طائراته تسيطر على أجواء سيناء، فصدرت أوامر القيادة العليا المصرية بالانسحاب إلى السويس. ومذاك وطابا تحت الاحتلال الاسرائيلي إلى أن تم تحريرها في ١٥ آذار ١٩٨٩. سبق ذلك مفاوضات طويلة وشائكة إلى أن طلب الجانب المصري اللجوء إلى التحكيم. ووافق مجلس الوزراء الاسرائيلي



دير القديسة كاترين قرب جبل سيناء.

المصغر في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦ على إحالة قضية طابا إلى التحكيم. وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٨ وقع «إتفاق روما» الذي رسم الخطوات التنفيذية لحكم التحكيم الذي كان صدر قبل ذلك، ولمصلحة مصر أي بإعادة طابا إليها، قبل ذلك بشهرين (٢٩ ايلول ١٩٨٨). لكن المفاوض الاسرائيلي ظل يعرقل ويناور إلى أن كانت التهديدات التي أطلقها الرئيس حسني مبارك في ٢ شباط ١٩٨٩: «إننا نضع طابا في مرتبة الوادي المقدس... لا نفرط في ذرة من رماله، ولو خضنا أعتى المعارك...». وفي ١٥ آذار ١٩٨٩، انسحب كل وجود لاسرائيل من طابا، وبعد أربعة أيام زارها مبارك ورفع العلم المصري فوقها.

٩- **شرم الشيخ**: موقع استراتيجي على أقصى الطرف الجنوبي من سيناء يسيطر على المدخل الغربي والرئيسي لخليج العقبة، تقابله جزيرة تيران التي تفصلها عنه مسافة حوالي ٦ كلم. احتلته اسرائيل إبان العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، وانسحبت منه في ٧ آذار ١٩٥٧ بعد تدمير المنشآت العسكرية المصرية، وتمركزت فيه قوات الطوارىء الدولية حتى ايار ١٩٦٧، أي إلى حين انسحابها بناء على طلب مصر. فعادت إليه القوات المصرية وفرضت الحصار على خليج العقبة. الأمر الذي شكل ذريعة كبيرة لاسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧. فاستولت عليه قوات المظليين الاسرائيليين، وأقامت فيه منشآت سياحية وعسكرية. عاد هذا الموقع إلى السيادة المدنية المصرية في مطلع ١٩٨٢. وهذه «السيادة المدنية» نصت عليه اتفاقيات كامب دافيد. وعكفت السلطات المصرية، مذاك، على تشجيع المشاريع السياحية فيه، حتى بات موقعًا سياحيًا مهمًا. وفيه عقدت مؤتمرات ولقاءات قمم عربية ودولية.

١٠- **رفح**: مدينة مصرية-فلسطينية (رفح المصرية ورفح الفلسطينية) تقطعها الأسلاك ونقطة الحدود. تبعد عن ساحل المتوسط ٥،٥ كلم، وعن غزة ٣٥ كلم وعن العريش ٤٥ كلم. واكتسب موقعها أهمية خاصة لكونها بوابة سيناء ومصر من جهة وبوابة فلسطين وبلاد الشام من جهة أخرى. نجت من الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨، ولكنها تعرضت لهذا الاحتلال من تشرين الاول ١٩٥٦ حتى آذار ١٩٥٧، كما تعرضت له منذ حزيران ١٩٦٧. وتراجعت اسرائيل من القسم المصري (القسم الغربي) بموجب اتفاقيات كامب دافيد (واستلمت السلطة الوطنية الفلسطينية القسم الشرقي بعد اتفاقات أوسلو. راجع «رفح»، في باب مدن ومعالم من «فلسطين»، ج١٤، ص٢١٣).

١١- **بدو سيناء**: ينتشر بدو مصر في المناطق الصحراوية وخصوصًا في سيناء والصحراء الشرقية والصحراء الغربية. وتاريخ البدو يرجع إلى أيام الفراعنة، إذ توجد آثار كثيرة تحوي رسومًا لبدو سيناء والصحراويين ظهرت في بعض نقوش الفراعنة. ولا يزال بدو مصر، على الرغم من التطور الذي طرأ على هذه المناطق وخصوصًا بعد تحرير سيناء، يحتفظون بعاداتهم القديمة، وأبرزها رياضة سباق الهجن.

يقترب سكان سيناء من نصف مليون نسمة (٢٠٠١)، ويشكل البدو نحو ٧٥٪ منهم، ويتركز معظمهم في سواحل البحر الأحمر. وحرص الرئيس مبارك على الاهتمام بهم وتمليكهم الاراضي الزراعية وإقامة المدارس لتعليم أطفالهم. ونجحت الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الـ٢٠ عامًا الماضية (عهد الرئيس مبارك) في إقامة المزيد من المدن والقرى لاقامة البدو وتزويدهم بالكهرباء ومياه الشرب ومياه الري، وبات أكثرهم اليوم يفضلون حياة الاستقرار، وتحولوا إلى رعاية الماشية والإبل.

* طريق العائلة المقدسة

وفق الخريطة والكلمات والتفسيرات التي وزعتها وزارة السياحة المصرية في ايار ١٩٩٧، وأوجزتها ونشرت مقالًا عنها جريدة «الحياة» ٢٤ ايار ١٩٩٧، ص١٤؛ كما أن المؤلف تسنى له الحصول على نسخة عنها من خدّام كنيسة مار مرقس القبطية في لبنان، سن الفيل- جسر الباشا):

سارت العائلة المقدسة (السيدة العذراء وطفلها يسوع-السيد المسيح-، و«الشيخ»- هكذا في المنشورة الرسمية- يوسف النجار) من بيت لحم إلى غزة حيث سلكت الطريق القديم الموازي للساحل إلى العريش ومنها إلى مدينة الفلوسيات، حاليًا محمية الذرانيق، التي اكتشفت فيها ثلاث كنائس أثرية ترجع إلى القرن الخامس، ولا تزال أعمال التنقيب جارية.

وأكملت العائلة المقدسة السير على طريق الساحل إلى الفرما، وهي المدينة الأولى على حدود مصر قديمًا، وهناك

الخارطة التي وزعتها وزارة السياحة المصرية لطريق العائلة المقدسة في صعيد مصر («الحياة»، ٢٤ ايار ١٩٩٧، ص١٤).

استراحت بعض الوقت من عناء الرحلة في صحراء سيناء. وفي هذا الموضع (الفرما) اكتشفت آثار أربع كنائس ضخمة. وانتقلت بعدها إلى مدينة تل بسطا التي تحوي آثار المعبد المخصص لعبادة الإلهة بس (باستت)، وهي القطة السوداء، وهناك عطش السيد المسيح فتفجر في المنطقة نبع ماء فشرب منه. وانتقلت العائلة بعد ذلك إلى سمنود التي كانت تسمى «منية جناح»، وهناك تقوم آثار كنيسة قديمة تحت موضع الكنيسة الحالية المعروفة باسم كنيسة السيدة العذراء والشهيد أبانوب. ثم انتقلت إلى وسط الدلتا حيث مدينة سخا العربية في محافظة كفر الشيخ؛ وهناك وضع السيد المسيح قدمه على حجر فظهر عليه أثر القدم. كما زارت العائلة في ذلك الموضع منطقة دير القديس دميانة في مدينة البراري. وانتقلت بعد ذلك إلى وادي النطرون، وفيه ظهرت أديرة وادي النطرون الكثيرة المعروفة وهي البراموس والسريان وأبو مقار وأشهرها دير الأنبا بيشوي وفيه المقر البابوي القبطي الحالي. واتجهت بعد ذلك إلى الوجه القبلي، صعيد مصر. وتشير المخطوطات اليونانية القديمة إلى مرور العائلة في منف التي كانت عاصمة مصر قديمًا. واكتشف حديثًا آثار دير الأنبا إرميا إلى جوار هرم أوناس في منطقة سقارة الذي تزخر بآثاره قاعات المتحف القبطي. وكانت الوجهة اللاحقة هي البهنسا إحدى عواصم الوجه القبلي قديمًا. وكانت تتمتع بشهرة كبيرة في العصور الفرعونية والرومانية والقبطية والاسلامية. واكتشفت في البهنسا آثار قبطية رهبانية قديمة تعود إلى القرن الخامس.

وعبرت العائلة المقدسة النيل عند بلدة سمالوط حيث زارت منطقة جبل الطير المشهورة بمغاراتها واستقرت في المغارة الموجودة في الكنيسة الحالية على جبل الطير.

ويسجل التاريخ القبطي طبع كف السيد المسيح على جزء من الجبل كان يوشك على الانهيار على العائلة المقدسة. فوضع السيد المسيح يده عليه وطبع أثر كفه على ذلك الجزء وسمي جبل الكف. وذهبت العائلة إلى دير المحرق في أسيوط، وفيه المذبح الذي مكثت فيه ما يزيد على ستة أشهر.

وفي دير المحرق تلقى يوسف النجار الأمر الإلهي بالعودة إلى الناصرة. وفي رحلة العودة، اتجهت العائلة المقدسة إلى درنكة في أسيوط حيث استقلت أحد المراكب التي تصل إلى منف والمعادي ومنها إلى طريق العودة. وشيدت كنيسة في الموقع الذي رسى فيه مركب العائلة.

ويحتوي مبنى الكنيسة احجارًا فرعونية قديمة استخدمت في بنائه.

وتعد كنيسة الشهيدين سرجيوس وواخس من أهم المعالم التي زارتها العائلة المقدسة في المعادي. واتجهت بعد ذلك إلى منطقة عين شمس مرورًا بمعبد أون الذي كان مخصصًا لعبادة الشمس. وحسب التقليد القبطي، سقطت الاصنام هناك ولم يبق حاليًا في المنطقة سوى مسلة عين شمس المشهورة الباقية من معبد أون العظيم وشجرة السيدة العذراء في المطرية، وهي من أهم الاماكن في القاهرة التي زارتها العائلة واستظلت تحتها. وهناك ظهرت بئر ليشرب منها السيد المسيح. وهي التي تروي زراعة نبات «البلسم» في المنطقة، وهو النبات الذي يستخدم في شفاء أمراض كثيرة، ومنه يستخرج «زيت الميرون» الذي يستخدم في طقوس أسرار الكنيسة القبطية.

وفي المنطقة كنيسة السيدة العذراء على شاطىء ترعة الاسماعيلية في مسطرد وفيها مغارة وبئر حيث أحمّت فيه السيدة العذراء مريم السيد المسيح وغسّلت ثيابه، وأطلق على المكان إسم «المحمّة». وتحتوي الكنيسة بعض الأيقونات وأجزاء أثرية. ومرّت العائلة ببلدة بلبيس، ومنها اتجهت إلى الطريق الساحلي إلى العريش وغزة ثم الناصرة حيث عاش السيد المسيح بقية أيام طفولته.

* الغردقة

قرية صغيرة على بعد ٥٠٠ كلم من القاهرة، على شاطىء البحر الأحمر، لا أهمية لها في الأساس، لكنها نموذجية في سرعة تحولها إلى مدينة سياحية قلّ نظيرها في العالم. ففي أقل من عشر سنوات (سبعينات– ثمانينات القرن الماضي، القرن العشرين)، وبفضل مياه شواطئها الصافية وشعابها المرجانية وأسماكها الملونة وهوائها النقي ووجود جزر قريبة منها، تحولت الغردقة إلى «غابة من المباني والفنادق» التي هي خليط من الطراز الاوروبي والعربي والمملوكي والاسلامي والهندي والصيني، ونجحت في أن تجد لنفسها مكانًا في مجالات السياحة العالمية باعتبارها منتجعًا سياحيًا متميزًا.

* فوة

ثالت مدن مصر أهمية من حيث التراث بالآثار الاسلامية. تقع في شمال الدلتا، وتمتد على النيل بطول ثلاثة كيلومترات. وهي واحدة من أقدم مدن الدلتا. كانت عاصمة الاقليم السابع في مصر الفرعونية الذي كان يسمى «واع إمنتي» أو «نفر إمنتي» بمعنى «الأقليم الغربي الأول»، وأما عاصمة فوة فكانت تسمى «برحانب إمنتي» ومعناها «بيت الإله سيّد الغرب»، وأطلق عليها الاغريق «ميتليس» أي بلد الأجانب.

في العصر الاسلامي، ازدادت أهمية فوة، فأصبحت واحدة من أهم مدن مصر وثغورها، وذكرها ياقوت الحموي في «معجم البلدان». وازدهرت في العصر المملوكي نتيجة لحفر خليج يربطها بمدينة الاسكندرية فانتقلت إليها حركة التجارة. واعتبرت فوة منذ ذلك الحين من كبريات المدن المصرية، وكان يقيم فيها قناصل الدول الاوروبية. لكنها تدهورت في العصر العثماني، لتعود إلى الازدهار في عهد محمد علي.

وتضم فوة الكثير من المساجد التي يعود بعضها إلى العصر العثماني والبعض الآخر إلى عهد محمد علي. ومن أبرزها مسجد حسن نصرالله الذي كان أحد أمراء الدولة المملوكية، ويعتبر المسجد بمثابة مدرسة ايضًا حيث كانت تدرس المذاهب الاربعة وعلوم الفلك والرياضيات. وشاعت في مساجد فوة ظاهرة تعدد المحاريب. وكذلك مسجد النميري الذي تعتبر واجهته من أجمل واجهات المساجد الأثرية في فوة.

وفي أواخر ١٩٩٦، انتهى المجلس الأعلى المصري للآثار من ترميم معظم مساجد المدينة وآثارها المختلفة، من بينها «ربع الخطابية» (مبنى أثري من طابقين) الذي تأثر بزلزال ١٩٩٢، ومسجد حسن نصرالله.

* الفيوم

محافظة ومدينة ومن أكبر الواحات المصرية. تبعد عن القاهرة نحو ١٠٠ كلم إلى الجنوب الغربي. تصل إليها مياه النيل عبر قناة طبيعية معروفة باسم «بحر يوسف». ويقطنها حاليًا نحو ثلاثة ملايين نسمة. وترجع تسمية «الفيوم» إلى المصريين القدماء الذين أطلقوا عليها إسم «مر–ود» أو «بروير» أي البحر العظيم لأن المكان كان عبارة عن منخفض كبير حولته مياه النيل إلى بحيرة

كبيرة، ومن هنا أتت تسمية عاصمتها «شدت» أي أرض البحيرة. ثم أطلق عليها الرومان إسم «كريكود بلوبولوس»، نسبة إلى «التمساح» الذي كان يسكن البحيرة. وفي العصر القبطي أطلق عليها إسم «بيوم» أي البحر. وفي العصر الاسلامي حُرِّف الإسم إلى «البيوم»، ثم إلى «الفيوم» في العصر الحديث.

ولمحافظة الفيوم تاريخ ضارب في القدم، إذ عُثر فيها على بقايا تؤكد ان إنسان العصر الحجري القديم عاش فيها على شاطىء بحيرة «موريس»، حيث استخدم الفأس الحجري والمكشاط. وبفعل استمرار انخفاض مياه البحيرة ساد المناخ الصحراوي، الأمر الذي أجبر سكان المنطقة على الانتقال إلى وادي النيل.

ازدهرت الزراعة في واحة الفيوم ازدهارًا عظيمًا في أيام حكم الملك أمنحتب الثالث (الأسرة الثانية عشرة)، وهي الفترة التي أطلق عليها «العصر الذهبي للفلاح المصري القديم»، حين قام أمنحتب بتوسيع الرقعة الزراعية وتخزين مياه النيل أثناء الفيضان في بحيرة الفيوم لتستخدم في ري أكبر مساحة ممكنة ايام الجفاف. واشتهرت الفيوم منذ القديم بمستنقعاتها التي كانت جزرًا صغيرة تسكنها أنواع شتى من الطيور والاسماك.

ووجدت الفيوم اهتمامًا كبيرًا في عصر البطالمة الذين وجدوا في ارضها استقرارًا لجنودهم وتربة زراعية خصبة، واستصلحوا مساحات شاسعة من أرضها، وجففوا مياه بحيرة «موريس» لتقوم مكانها قرى عدة مثل ديمية السباع وكوم أوشيم وسنورس وترسا وبطن أهريت وقصر قارون. وتمت زراعة أنواع جديدة من الكروم والفاكهة وانتشرت فيها خلايا النحل، وما تزال ارض الفيوم تجود بأنواع عدة من الفواكه والمحاصيل الزراعية.

بعد البطالمة جاء الرومان الذين تركوا أثارًا مهمة في الفيوم، منها مدينة كرانيس، وفيها معبدان ومتحف أقيم اخيرًا (مطلع تسعينات القرن العشرين) يضم آثار المدينة التي ترجع إلى عصور مختلفة.

ودخلت المسيحية الفيوم أواخر القرن الميلادي الاول، ولقي المسيحيون فيها كثيرًا من الاضطهاد على أيدي الحكام الرومان. فلجأ كثير منهم إلى حياة الرهبنة في الأديرة في كل من سيلا وسنورس وديسيا والحمام. ومن أهم الآثار القبطية في المنطقة دير الملاك جبريل في جبل النقلون، ويضم اطلال دير الغنام الذي يحتوي على ضريح الشيخ الغنام. ودير ابي اسحق المعروف باسم دير الحمام، ودير العزب ودير سنورس ودير الشهيد ناضروس ودير أبي السيفين في مدينة فيدمين.

أما في العصر الاسلامي فسادت الطمأنينة بين سكان الفيوم. ووصلت القبائل العربية إلى الفيوم واختلطت بأهلها، ما أدى إلى انتشار اللغة العربية والدين الاسلامي. وكان لسكان الفيوم دور فاعل في حياة مصر السياسية الحديثة. فاشتهروا بقتالهم ضد الجيش الفرنسي إبان حملة نابوليون، وباشتراكهم مع سعد زغلول في ثورة ١٩١٩ بقيادة حمد الباسل الذي نفي معه إلى جزر سيشيل.

أما أبرز الآثار الاسلامية في الفيوم فتشمل جامع خوند أصلباي الذي أنشأته خوند زوجة السلطان قايتباي في أواخر القرن الرابع عشر ومسجد وقبة الشيخ علي الروبي بالقرب من الجامع المذكور، وشيده السلطان برقوق، والجامع المعلق وتطل واجهته الرئيسية على أكبر شوارع مدينة الفيوم وشيده الأمير سليمان بن حاتم بن قصروه سنة ١٥٦٥، ويعرف بالجامع المعلق لارتفاعه عن سطح الارض فوق خمسة حوانيت.

* القاهرة

١- لمصر الاسلامية ثلاث عواصم قبل القاهرة:
قصة عواصم مصر القديمة انتهت بعاصمة البطالمة: الاسكندرية. لكن هذا لا يعني أن النفوذ الاغريقي بدأ مع البطالمة وعاصمتهم. إذ إن النفوذ الاغريقي كان في تزايد منذ عصر الأسرة الفرعونية السادسة والعشرين، حتى أنهم فرضوا نقل العاصمة المصرية إلى مدينة في شمال الدلتا (بعد أن كانت تتنقل مع كل أسرة فرعونية، مثل «الأقصر» و«تل العمارنة»...) هي «صا الحجر» التي كانت العناصر الاغريقية فيها هي الغالبة، حتى ان الفرعون أبسماتيك استخدم بعضهم في جيشه. وقد شيّد الاغريق مدنًا في الدلتا مثل مطوبيس.

في الحقيقة لم يخالف البطالمة، في بنائهم لعاصمتهم الاسكندرية، مبدأ الجغرافيين والمؤرخين القائل بأن العاصمة تُشاد بعيدًا عن الحدود لتكون في منأى عن الغزوات ولو كانت الاسكندرية حدودية. ذلك انها حدودية بالنسبة إلى ارض مصر، ولكنها واقعة في قلب امبراطورية البطالمة اليونان الذين أرادوا ان تكون عاصمتهم داخل الحوض الشرقي للبحر المتوسط الذي يسيطرون عليه. ولهذا السبب استمرت الاسكندرية عاصمة في العصرين الروماني والبيزنطي.

المبدأ نفسه (مبدأ أن تكون العاصمة داخلية وليست حدودية) جعل عمر بن الخطاب، بعد الفتح الاسلامي لمصر، يرفض الإبقاء على الاسكندرية عاصمة لمصر، فتحولت إلى مدينة حدودية. فادى ذلك إلى اختيار مقر جديد للحكم يكون داخليًا وقريبًا من عاصمة دولة الخلافة آنذاك وهي المدينة المنورة.

ووقع اختيار عمرو بن العاص على موقع معسكره بجوار حصن بابليون الذي يقع قرب التقاء دلتا النيل بنيل صعيد مصر. فنشأت الفسطاط في أول الأمر كمعسكر للجند العرب المسلمين. فاختطت المدينة لهم وفقًا لانتمائهم القبلي، أو لانتمائهم لإحدى فرق الجيش. وتحولت المدينة بالتدريج من معسكر وقاعدة لاستكمال فتح مصر وترسيخه إلى مدينة حقيقية وعاصمة، خصوصًا في العهد الأموي.

العاصمة الثانية، بعد الفسطاط، ولدت مع التحول السياسي الكبير الذي وقع سنة ٧٥٠ مع استيلاء العباسيين على مصر وقتلهم لآخر الخلفاء الامويين مروان بن محمد، وكان لجأ إلى مصر هربًا منهم بعد أن استولوا على ملكه. فأنشأ العباسيون عاصمة جديدة لمصر بالقرب من الفسطاط أسموها «مدينة العسكر».

وفي سنة ٨٧٠، أنشأ أحمد بن طولون، وهو أول مَن حكم مصر من الاتراك، عاصمة أخرى أطلق عليها إسم «القطائع»، وهي امتداد طبيعي ايضًا للفسطاط، وتحولت كل من العسكر والقطائع إلى ضاحيتين للفسطاط. فكانت هذه العواصم الاسلامية الثلاث مدنًا متقاربة تكاد حدودها تتداخل وتتلامس، وكانت جميعها بلا أسوار ولا تحصينات، إلى أن وصلت جيوش الفاطميين إلى مدينة «الجيزة» التي تقع إلى الضفة الغربية للنيل في مواجهة تلك العواصم الاسلامية الثلاث التي تقع جميعها على الضفة الشرقية المقابلة. ومع الفاطميين قامت العاصمة الرابعة لمصر الاسلامية، العاصمة الحالية: القاهرة. ولما جاء صلاح الدين الايوبي بنى سورًا أحاط بالعواصم الاربع. فصارت عاصمة واحدة باسم القاهرة التي أضحت تضم عددًا من الأحياء بالاضافة إلى العواصم السابقة.

٢- الفسطاط: وكما ضمت القاهرة العواصم الاسلامية الثلاث السابقة عليها، كذلك كانت أول هذه العواصم، الفسطاط، قد ضمت العاصمتين التاليتين عليها، العسكر والقطائع. ورغم تحول الوظيفة السياسية إلى القاهرة، استمرت الفسطاط تشهد ازدهارًا اقتصاديًا وعمرانيًا إلى أن تعرضت للحريق على يد الوزير الفاطمي شاور، ما دفع إلى الاعتقاد بأنها اندثرت. لكن الثابت انها شهدت، في العصرين الايوبي والمملوكي حركة عمرانية نشطة، وذلك في قسمها الذي نجا من الحريق. أما قسمها القديم، المحروق والمخرب، منذ عام الحريق (١١٦٨) فقد بقي أطلالًا مهجورة حتى العام ١٩١٢، حيث بدأ الأثريون المصريون وبعثات أجنبية من اليابان وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية يكشفون عن آثارها: منازل ومساجد صغيرة وقطعًا من الخزف الاسلامي والكثير من المشغولات الفضية والذهبية ونسيجًا من الحرير والكتان والصوف... وفي السنوات الأخيرة اعتمد المجلس الأعلى للآثار في مصر خطة لاحياء المدينة.

وشهدت الفسطاط تعايشًا سلميًا بين المسيحيين (الاقباط) واليهود والمسلمين، وتشهد على ذلك وثائق الجنيزة اليهودية التي عثر عليها في هذه المدينة، وهي لا يزال قسم كبير منها باقيًا إلى اليوم. وكذلك في المدينة عدد كبير من الكنائس القبطية، منها ما يقع داخل حصن بابليون ومنها خارجه، وهي كنائس أثرية بني معظمها على مواقع أثرية تعود إلى مصر القديمة. وأبرز هذه الكنائس، كنيسة أبي سرجة في وسط حصن بابليون الروماني، وكنيسة المعلقة المبنية على برجين من أبراج هذا الحصن، وكنيسة أبي السيفين التي تحمل إسم القديس مورقوريوس المعروف بأبي السيفين وكان ضابطًا في الجيش الروماني، وكنيسة الأنبا شنودة على إسم القديس شنودة الذي كان يتمتع بعلم كهنوتي واسع، وكنيسة القديسة بربارة التي تأسست اوائل القرن الخامس وكرست باسم بربارة التي ولدت في القرن الثالث من أسرة غنية وثنية واعتنقت الدين المسيحي فغضب والدها وقتلها (المعالم الاسلامية في الفسطاط يأتي الكلام عليها في سياق مجمل الكلام على القاهرة).

قباب الكنائس ومآذن المساجد المتعانقة في سماء الفسطاط، أضيفت إليها، في السنوات الأخيرة، قبة صرح غير ديني هي قبة مركز فن الخزف الذي أنشأته وزارة الثقافة المصرية إحياء لصناعة الخزف والزجاج والفسيفساء العريقة في الفسطاط. فقد كشفت حفائرها انها كانت مركزًا دوليًا لتجارة الخزف بين الشرق والغرب. وكان المركز في البداية عبارة عن محترف صغير يحوي فرنًا واحدًا

لشي الخزف، وكان إنتاجه يتسّم بالاتقان الشديد والمحافظة على التراث ومسايرة روح العصر في آن. وشارك المركز في أكبر مسابقة للحرف التقليدية في باكستان ١٩٩٤ وفاز في المرتبة الاولى في مباراة اشتركت فيها ٧٢ دولة اسلامية.

٣- نشأة القاهرة: عبر جوهر الصقلي، على رأس جيوشه الفاطمية، مجرى نهر النيل واستولى بسهولة على الفسطاط (العسكر والقطائع) في ٦ تموز ٩٦٩. وقرر جوهر أن يبدأ على الفور بناء العاصمة الجديدة، وأطلق عليها إسم «القاهرة». ويعتقد البعض أن إسم المدينة كان «المنصورية» تيمنًا باسم مدينة المنصورية التي أنشأها الخليفة الفاطمي المنصور بالله، والد الخليفة المعز لدين الله، بجوار مدينة القيروان، غير ان المعز غيّر هذا الإسم إلى «القاهرة» حين سمع حكاية الكوكب القاهر الذي طلع في سماء المدينة لحظة البدء في بنائها.

كانت القاهرة أيام المعز لدين الله مدينة ملكية عسكرية لا يسكنها إلا الفاطميون وجيوشهم. كانت عبارة عن معقل حصين يسكنه الخليفة وحريمه وأسرته وجنوده ورجال دولته، وأهم مبانيها القصر الكبير والقصر الصغير، وكانا مخصصين للخليفة، وتقع بينهما منطقة «بين القصرين» التي تضم قصورًا أخرى أقل فخامة كانت مخصصة للأمراء وقادة الجيوش. وكانت مساحة المدينة لا تتجاوز ٣٤٠ فدانًا، منها ٧٠ لقصري الخليفة و٣٥ للحدائق والبساتين، و٣٥ للشوارع والميادين. أما المائتا فدان المتبقية فقد وزعت على قبائل زويلة والبرقية والأورام وغيرها من القبائل التي كانت تتألف منها جيوش الفاطميين. وكان يحد المدينة من جوانبها الأربعة سور مبني بالطوب اللبن، أقيم في كل ضلع من أضلاعه بابان كبيران مبنيان بالحجر.

ولم يكن مسموحًا لأبناء الشعب المصري بدخول مدينة القاهرة إلا بعد الحصول على إذن أو تصريح خاص. كما لم يكن مسموحًا للسفراء والمفوضين الأجانب بدخول المدينة راكبين خيولهم. وكان عليهم أن يترجلوا ويسيروا على أقدامهم في حراسة الجيش الفاطمي («العربي»، العدد ٤٠٣، حزيران ١٩٩٢، ص١٣٤-١٣٥).

٤- الطاعون والمجاعة وإصلاحات بدر الجمالي: لكن قبل ان يكتمل قرن واحد على بناء القاهرة ساءت جميع أحوال الدولة الفاطمية في مصر، وسقطت أسوار المدينة المبنية بالطوب اللبن تحت زحف حركة العمران التي بدأها أبناء الشعب المصري الذين أقاموا مساكنهم حول كل جانب من جوانب المدينة، واختطوا الشوارع والدروب داخل المدينة وخارجها، وبسبب مرض الطاعون والمجاعة.

أما الخليفة الفاطمي المستنصر فقد أصبح يعيش حياة تعسة شقية، وأصبح فقيرًا لا يجد ما يقتات به سوى رغيفين من الخبز كانت تتبرع بهما كل يوم امرأة فاضلة هي إبنة أحد العلماء المصريين. وانتهى الأمر بهذا الخليفة إلى استدعاء العبد الأرمني بدر الجمالي الذي كان يحكم سورية، ليتولى حكم مصر وتخليصها من الكروب والفاقة التي كانت تعانيها.

تحسنت أحوال القاهرة والقاهريين بتولي بدر الجمالي حكم البلاد. فخفت حدة وباء الطاعون الذي كان يعصف بالارواح، وبدأت اسباب المجاعة التي شاعت في البلاد تزول رويدًا رويدًا.

ومن الاصلاحات التي أجراها بدر الجمالي سماحه لأهل مصر وأبناء شعبها بدخول القاهرة بلا إذن أو تصريح، بل وسمح لهم بأن يقيموا بيوتهم ومساكنهم وحوانيتهم داخل حدود المدينة، كما قام بتعمير منطقة داخل القاهرة يطلق عليها الآن «حي الجمالية» أقام فيها عدة بيوت وفنادق ووكالات تجارية كما وسع حدود المدينة شمالًا وجنوبًا.

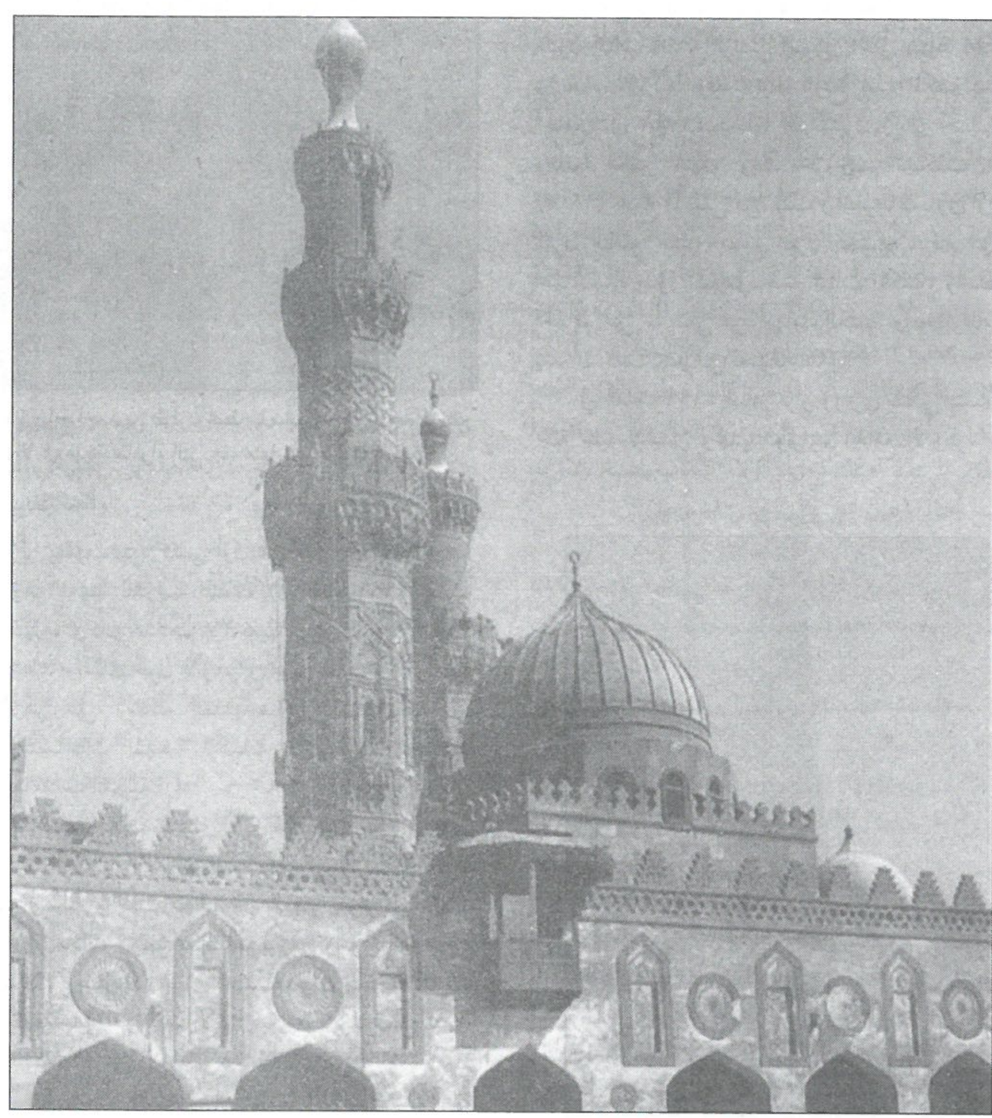
وأقام بدر الجمالي تحصينات وأسوارًا للمدينة مستدعيًا ثلاثة من المهندسين الأرمن، وقام كل منهم بتصميم باب ضخم يختلف-هندسيًا- عن تصميم البابين الآخرين. زال السور الذي يجمع بين هذه الأبواب، إذ كان مبنيًا بالطوب اللبن، في حين لا تزال الأبواب قائمة إلى اليوم (مبنية بالاحجار). وهي باب الفتوح وباب النصر في شمال المدينة، وباب زويلة في جنوبها. وتعتبر هذه الأبواب الثلاثة-من الناحية المعمارية- من أعظم التحصينات الحربية في مصر الاسلامية، كما تعتبر فريدة في نوعها ولا مثيل لها في كل المدن والدول الاسلامية أو ذات الطابع الاسلامي («العربي»، العدد ٤٠٣، حزيران ١٩٩٢، ص١٣٥-١٣٦).

٥- الأزهر: «إن الأزهر الذي ولد شيعيًا وشبّ سنيًا هو مؤسسة متخصصة في شؤون الدعوة الاسلامية

وعظًا وإمامة شعائر وتعليمًا دينيًا وإفتاء عام... هدفها فتح الحدود بين الاصول السماوية للشريعة وبين واقع الناس، بما يجعلهم يحيون حياة حضارية متقدمة في ظلال عقيدتهم وشريعتهم وبما يضمن استمرار الدولة واستقرار المواطنين» (جمال الدين قطب، واعظ عام في الأزهر، «الحياة»، ٣ ايلول ١٩٩٧، ص٢١).

يعتبر الجامع الأزهر أول مسجد يبنى في مدينة القاهرة التي أسسها القائد جوهر الصقلي بعد فتح الفاطميين لمصر العام ٩٦٩، وعُرف عند إنشائه بجامع القاهرة واستغرق بناؤه عامين (٩٧٠-٩٧٢)، وأقيم أول الأمر ليكون مسجدًا جامعًا للقاهرة الفاطمية وليقوم مقام الجامع الطولوني في القطائع وجامع عمرو بن العاص في الفسطاط. وحول تسميته، بـ«الأزهر» فمن المرجح أنها نسبة إلى فاطمة الزهراء حيث إن الفاطميين ينتسبون إليها.

وقد توسط الجامع الأزهر العاصمة الفاطمية طبقًا لما كان متبعًا عند إنشاء المدن الاسلامية، وفيه أمر جوهر الصقلي بقطع الخطبة لبني العباس واتخاذه منبرًا للدولة الفاطمية. وبدأ العلماء يلقون فيه دروسهم الفقهية. ويعتبر



الأزهر الشريف، أهم المعالم العمرانية الفاطمية.

مئذنة جامع أحمد بن طولون يحيط بها سلّم ملتوٍ ولا يوجد لها نظير إلا في مدينة سامراء التي جاء منها ابن طولون إلى مصر.

الوزير يعقوب بن كلس أول من فكر في اتخاذ الجامع الأزهر معهدًا للدراسة المنظمة (في العام ٩٨٨). فأنشأ للفقهاء، وكان عددهم ٣٧ فقيهًا، دارًا للسكن بجوار الأزهر، وبذلك تحول الأزهر إلى معهد علمي. ولم يقتصر الأزهر على رسالته العلمية، إذ كانت تعقد فيه الاجتماعات المهمة لكتابة الاتفاقات الرسمية والمعاهدات الدولية.

عندما قامت الدولة الايوبية قضت على المذهب الشيعي في مصر ونشرت المذهب السني وأبعدت الأزهر عن رسالته وأهملت شأنه. وفي العصر المملوكي عادت للأزهر مكانته ونهض به الظاهر بيبرس وأمر بإعادة خطبة الجمعة، وصار الأزهر في عهد المماليك مسجدًا للعبادة وجامعة عليا للدراسات الاسلامية ومركزًا لأعمال الدولة الرسمية.

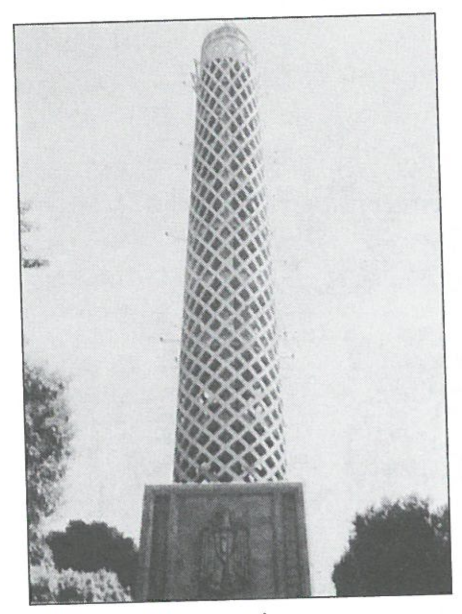
وفي العصر العثماني انعكست الاوضاع سلبًا على الأزهر مع محاولات العثمانيين تجريد مصر من المكانة العالمية التي يمثلها الازهر حتى لا تكون منافسة للخلافة العثمانية. ورغم ذلك ظل الازهر مقصدًا للطلاب من شتى بقاع العالم الاسلامي، وفشلت جهود العثمانيين في توجيه هؤلاء الطلاب ناحية الآستانة.

وكان لعلماء الازهر دور بارز في إشعال الثورات وقيادتها ضد المعتدين، من التتار إلى الحملة الفرنسية، إلى الحملات الانكليزية، إلى ثورة ١٩١٩.

وكان الأزهر على صلة وثيقة بمدارس بغداد إبان الدولة العباسية، وعلى اتصال بالمعرفة والثقافة في مدارس قرطبة في الأندلس.

وللأزهر مكتبة تضم ٢٤ ألف مخطوط وأكثر من مليون كتاب (افتتح الرئيس المصري الحالي مبناها الجديد في العام ١٩٩٨). وقد ارتبط تاريخ هذه المكتبة بنشأة الجامع. في ١٧٩٨، دخلها الفرنسيون، إبان حملتهم، واتلفوا الكثير منها، وبعد خروجهم تشكلت لجنة (١٨٠٥) لجمع ما تبقى من كتب ومخطوطات. وفي أواخر القرن التاسع عشر–مطلع القرن العشرين، قام الإمام محمد عبده بدور كبير في جمع شتات المكتبة، واستطاع الحفاظ على ما تبقى من أمهات الكتب والمخطوطات، بعد أن كانت تتعرض للسرقات.

في العام ١٩٩٠، صدر قرار وزاري يقضي بتشكيل لجنة عليا لإعمار وتجديد وترميم الجامع الأزهر. وفي



برج القاهرة أعلى قمة في المدينة.

مطلع ١٩٩٥، وضع الحجر التذكاري لبدء الإعمار والترميم، وبدأت خطة طموحة لترميمه، لكنها تعطلت لاسباب عدة، إلى أن تولى الشيخ محمد سيد طنطاوي مشيخة الأزهر. وفي آب ١٩٩٨، افتتح الرئيس حسني مبارك الجامع الأزهر بعد عملية إعادة إعماره وترميمه التي استغرقت ثلاث سنوات، وأضفت عليه مسحة جديدة من جمال المعمار التاريخي ووقاره.

ماذا عن مؤسستين مهمتين في الأزهر: المشيخة (شيخ الازهر) وجبهة علماء الأزهر؟.

أ– شيخ الأزهر: يعتبر «شيخ الأزهر» شيخًا لعلماء مصر، ويحتل قمة أكبر جامعة اسلامية في العالم تاريخًا وتأثيرًا. بدأ هذا المنصب رسميًا عام ١٦٩٠، وأول من تولاه الشيخ محمد عبد الله الخراشي، ثم تولى بعده ٤٦ شيخًا آخرهم الشيخ الحالي محمد سيد طنطاوي.

صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ في عهد شيخ الأزهر سليم البشري لتنظيم الدراسة بالأزهر وإنشاء هيئة كبار العلماء، وهي هيئة أُوكل إليها إعادة الحياة الجديدة إلى الجامع الازهر، تتكون من علماء المذاهب الأربعة واعضاؤها ٣٠ عالمًا ويتم اختيارهم بالانتخاب. وقد تم إلغاء هيئة كبار العلماء بموجب قانون تطوير الأزهر عام ١٩٦١، وحل محلها مجمع البحوث الاسلامية. وبعد هذا التطوير لم يعد هناك اختيار ولا انتخاب لشيخ الأزهر وإنما يُختار ويعين من قبل رئيس الجمهورية.

ب– جبهة علماء الأزهر: في ٥ تموز ١٩٤٦، أسس عدد من علماء الأزهر «جبهة علماء الأزهر»، وسجلت في وزارة الشؤون الاجتماعية تحت الرقم ٦٣٦ برئاسة الشيخ محمد الشربيني، وكان هدفها الرئيسي مواجهة فكر الدكتور طه حسين، وذلك بعدما رفض شيخ الازهر يومها الدكتور مصطفى عبد الرازق هذا الدور. وحددت لائحة الجبهة عملها بسبع وظائف، منها دفع ما يوجه إلى الاسلام من شبهات ومناهضة البدع والاهواء والعادات السيئة ودسائس الالحاد والتطرف...

وفي ١٩٦٧، تم إشهار الجبهة وفقًا لقانون الجمعيات الجديدة واختير الشيخ محمد الطيب النجار رئيسًا لها.

وعادت الجبهة إلى النشاط، عام ١٩٩٣، بتأييد ورعاية وتوجيه شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق، وذلك لإبراز موقف اسلامي معارض «للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية» (ورفض ما يمكن أن يتخذه المؤتمر من توصيات حول تحديد النسل)، ومواجهة قرار وزير التعليم بمنع ارتداء طالبات المدارس النقاب.

وفي ١٩٩٥، انتخب مجلس إدارة جديد للجبهة تردد أن غالبية أعضائه ينتمون إلى جماعة «الاخوان المسلمين»؛ وخاضت الجبهة معارك عدة أبرزها تكفير الاستاذ الجامعي الدكتور نصر أبو زيد الذي طالبت بتفريقه عن زوجته؛ وكذلك قضية محاكمة الاستاذ الجامعي الآخر حسن حنفي بتهمة دعواته الحداثية.

٦– جزيرة الروضة: من أعرق جزر منطقة ما بين شاطئي النيل في القاهرة. كانت معروفة عند الفتح الاسلامي باسم «الجزيرة» أو «جزيرة مصر». أما إسم الروضة فدخلها بدءًا من القرن الثاني عشر. وكان أحمد بن طولون أقام حصنًا في الجانب الشرقي منها، فعرفت باسم «جزيرة الحصن»، وأنشأ الأخشيدي بستانًا فيها دعي «بستان المختار»، وما زال في الروضة إلى اليوم شارع باسم «شارع المختار». وشيّد الفاطميون في الروضة قصورًا عدة. وشيد، بعدهم، السلطان الصالح نجم الدين أيوب قلعة فيها القصور والدور والابراج وجامعًا، ثم اتخذها دار ملك وسكن فيها. وهدم عز الدين أيبك، أول سلاطين المماليك، هذه القلعة. وكان يسكن جزيرة الروضة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عدد من أثرياء مصر، وأنشأوا فيها عددًا من القصور. وأهم المقاييس المنشأة لقياس منسوب مياه النيل «مقياس الروضة» الذي شيد لأول مرة منذ خلافة المتوكل العباسي، واعتنى به حكام مصر على مرّ العصور. وبإنشاء السدّ العالي انتهت أهمية هذا المقياس، وأصبحت قيمته أثرية وتاريخية. وفي جزيرة الروضة عدد من المساجد أهمها مسجد قايتباي، وجامع صلاح الدين. ويربط جزيرة الروضة بالقاهرة جسر الملك الصالح وجسر النيل، ويربطها بمحافظة الجيزة جسر الجيزة الذي افتتح للمرور عام ١٩٠٨ وكان إسمه جسر عباس، وقد جدّد عام ١٩٦٧، وجسر الجامعة الذي يربطها بجامعة القاهرة. وأحدث جسور الجزيرة جسر المانسترلي الذي يربطها بالقاهرة وقد خصص للمشاة.

٧– مسجد عمرو بن العاص: يعد هذا المسجد أول مسجد أقيم في مصر وافريقيا، والرابع في العالم الاسلامي بعد مسجد الرسول في المدينة المنورة، ومسجد

البصرة ومسجد الكوفة. بناه عمرو بن العاص سنة ٦٤٢، وأعيد بناؤه سنة ٧١١ في عهد الوالي مسلمة بن مخلد الذي اضاف إليه المحراب المجوّف وبنى أول مئذنة له وفرشه بالحصر بعدما كان مفروشًا بالحصى. وقام الخليفة العباسي المأمون بتوسيعه سنة ٨٢٧ لتصبح مساحته ٣٤٠٠ متر مربع، ويشكل مع جامع العسكر وجامع ابن طولون القريبين منه أهم المساجد التاريخية في مصر. ويقع في قلب الفسطاط (مصر القديمة)، وأطلق عليه تارة إسم «تاج الجوامع» وطورًا إسم «الجامع العتيق». وكان الامام الشافعي يحاضر في تلاميذه في هذا المسجد الذي يعتبر أول مدرسة اسلامية في مصر، إذ عقدت فيه مجالس علم وصل عددها في القرن العاشر إلى ١١٠ مجالس (حلقة)، وتم تخصيص بعضها للنساء، فضلًا عن أنه كان مركزًا لمجالس القضاء. فكان مسجد عمرو بن العاص، بهذا المعنى، أهم جامعة علمية في مصر الاسلامية قبل إنشاء الجامع الأزهر.

تعرض مسجد عمرو بن العاص إلى سلسلة من الانهيارات، أولها كان في العام ١١٦٨ عندما تصدعت جدرانه نتيجة حريق وأصلحه صلاح الدين الايوبي في العام ١١٧٢، وسقط سقفه في العام ١٧٩٧ وقام مراد بك أحد أمراء المماليك بترميمه واستكمال زخرفته وبناء منارتين جديدتين فيه، وتعرض لتخريب ايام الحملة الفرنسية وجرى اصلاحه بعد انتهائها، وفي العام ١٩٩٤ سقط جزء من سور المسجد وتبرع الملك السعودي فهد بن عبد العزيز بترميمه، وفي ٢٤ آذار ١٩٩٦ انهار جزء من سقفه خلال عملية ترميم له. وفي آب ١٩٩٨، اعتمدت اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقبطية مشروعًا متكاملًا لترميم المسجد وإعادته إلى أصله. وبدأ تنفيذ المشروع بالتعاون بين قطاعي المشاريع والآثار الاسلامية في المجلس الاعلى المصري للآثار وبرعاية الأونسكو ووزارة الثقافة المصرية.

٨- **مسجد أحمد بن طولون**: أقامه أحمد بن طولون في وسط مدينة القطائع في الطرف الشرقي من الفسطاط والعسكر قرب جبل المقطم. لا يزال يحتفظ بتفاصيله المعمارية. وهو على شكل مربع تقريبًا طول ضلعه ١٦٢م اشتمل على أغنى مجموعة من الزخارف الجصية. وامتاز على مساجد مصر كلها بمنارته ذات السلم الخارجي التي أقامها ابن طولون على مثال المنارة الملوية في مسجد سامراء في العراق (والمعروف أن ابن طولون جاء إلى مصر من سامراء). وأبرز جانب في عمارة المسجد القبة الرائعة الشكل والزخارف في وسط الصحن، والمنبر، والقبة أعلى المحراب، والفسيفساء المذهبة.

وأحاطت بناء المسجد روايات وأساطير كثيرة، بُني بعضها على بعض الوقائع، مثل أن مهندس المسجد «نصراني» (مسيحي)، وهذا ما أكده المقريزي. والواقع أن المسيحيين كان لهم، في العصور الوسطى، دورهم الملموس في إثراء الحضارة الاسلامية والمشاركة في رفع صرحها. وقد شارك كثير منهم في مجال العمارة الاسلامية بأشخاصهم، وتأثرت العمارة الاسلامية بالكثير من عناصر العمارة والفنون في الحضارات المسيحية. كما بُني بعضها الآخر، خصوصًا ما يتعلق بمحراب المسجد المعروف باسم «محراب النمل».

أما الحكاية التي لا يزال الناس يرددونها إلى اليوم، فهي حكاية الأمر المفاجىء الذي حدث قبيل الافتتاح الرسمي للمسجد. إذ امتنع الشعب عن دخوله وإقامة الصلاة فيه، وبهت الأمير عند معرفته ذلك. وتقصى الأمر. فعرف ان فخامة البناء روعت الناس وجعلتهم يتساءلون: من اين لأحمد بن طولون الذي جاء إلى مصر معدمًا لا يملك شروى نقير بكل هذا المال الذي أقام به مسجده وأيقنوا انه مال مغتصب من أقوات المسلمين وأرزاقهم، وعلى هذا فالصلاة محرمة في المكان الذي بُني من دماء الشعب. وقرر ابن طولون أن يحارب هذه الاشاعة. فجمع الناس وخطب فيهم وأقسم بالله انه قد بناه من حر ماله كما قرر ذلك صراحة على اللوحة التذكارية المعلقة فيه، وأعلن ان المال الذي أنفقه على المسجد قد وجده بطريق المصادفة في كنز أثري كان في حفرة عثر عليها وهو يجتاز بجواده منطقة الصحراء... وصدق الناس القصة، وبدأوا يرتادون المسجد («العربي»، العدد ٤٧٦، تموز ١٩٩٨، ص٤٨).

(وفي القاهرة عدد كبير من المساجد التاريخية، أبرزها مساجد آل البيت: مسجد الشهيد الحسين بن علي، وبيت السيدة زينب، ومسجد السيدة نفيسة بنت الحسن بن زيد ابن الحسن بن علي بن ابي طالب، ومشهد السيدة رقية بنت الامام علي من أم حبيب الصهباء وهي غير رقية الكبرى ابنته من فاطمة الزهراء. وهناك ايضًا جامع الحاكم بأمر الله ثالث الخلفاء الفاطميين الذي سمي بجامع الخطبة، ومسجد الناصر بن قلاوون، ومسجد محمد علي، وغيرها).

٩- **سور وقلعة صلاح الدين (قلعة الجبل)**: السور الذي كان بناه بدر الجمالي بالطوب اللبني أمر صلاح الدين الأيوبي، بعد أن اصبح سلطانًا لمصر، وزيره بهاء الدين قراقوش بأن يبنيه بالاحجار على أن يحيط هذا السور بكل أرجاء مدينة القاهرة وما ألحق بها من بقايا العواصم المصرية الاسلامية السابقة (الفسطاط والعسكر والقطائع). ومن أجل توفير الكميات الضخمة من الأحجار، أمر قراقوش بفك أحجار مجموعة من المعابد الفرعونية والأهرامات الصغيرة الواقعة في الجيزة، وتمّ نقلها عبر النيل إلى الضفة الشرقية، ثم تنقل برًا إلى مواقع البناء المطلوبة. وكانت طريقة الاعتماد على المنشآت الفرعونية في إقامة وبناء المنشآت الاسلامية في مصر قد أصبحت سهلة شائعة. فقد اعتمد عليها بدر الجمالي في بناء أبواب القاهرة الثلاثة، كما اعتمد عليها من قبل الخليفة الحاكم بأمر الله في بناء جامعه. ولا تزال، حتى اليوم، على واجهة بعض أحجار هذه المنشآت الاسلامية نقوش فرعونية ظاهرة بوضوح. ولا تزال أجزاء من هذا السور باقية حتى الآن، كما زالت أجزاء كثيرة أخرى واندثرت بسبب قيام بعض أهالي القاهرة في عصور تالية بفك الكثير من أحجار هذا السور لاستخدامها في بناء بيوتهم.

ولأن الهاجس الأساسي لصلاح الدين كان حماية القاهرة من الفرنجة الصليبيين فقد وقع اختياره على هضبة المقطم (في القاهرة وعلى ارتفاع ٧٥ مترًا) لبناء قلعة بوشر العمل فيها عام ١١٧٦. ولتزويد القلعة بماء النيل أقيمت أسوار عالية تمتد إلى مسافة طويلة تصل بين النيل والقلعة، وقد سمي هذا السور بـ«مجرى العيون».

وجاء خلفاء صلاح الدين من الأيوبيين والمماليك ليتعهدوا القلعة بالبناء والأعمار. فاتسعت مساحتها وامتدت في اتجاهي الغرب والجنوب وأضيف عليها العديد من القصور والأواوين والقاعات وثكنات الجند. ولعل أهم مَن تعهد هذه القلعة كان السلطان الكامل محمد (حكم ١٢٠٨-١٢٣٨)، والسلطانان المملوكيان الظاهر بيبرس (١٢٦٠-١٢٧٦) والناصر محمد (١٢٩٣-١٣٤١). فقام هؤلاء السلاطين بإعادة صياغة وظيفة القلعة سياسيًا وعسكريًا وسكنيًا وعمرانيًا، فأضحت مركزًا للحكم.

وبسقوط المماليك، حوّل العثمانيون القلعة من مقر إقامة السلاطين إلى مسكن لولاة مصر المرتبطين بالآستانة، وفقدت بالتالي أهميتها السياسية كمركز لسلطنة مستقلة.

ثم جاء محمد علي باشا، فكان عهده أزهى عصور القلعة تاريخيًا. وبدأ حكمه الفعلي من القلعة نفسها حيث نفّذ قناصته المذبحة المشهورة ضد أمراء المماليك، ثم استقرّ فيها لمدة ٣٧ سنة كحاكم مطلق لمصر يدين بولاء إسمي للسلطان العثماني، وأورث المنصب لأبنائه. وخلال عهده الطويل استعادت القلعة مكانتها المفقودة بعد ان أصبحت المقر الرسمي لمحمد علي، ولكن معالمها تغيرت كليًا لأنه أزال الهياكل التي كانت ما تزال قائمة من العهود السابقة وأنشأ مكانها مجموعة متكاملة من الأبنية الجديدة التي جمعت بين متطلبات حكومة عصرية واحتياجات رفاه حاكم مطلق. وقد استمر بناء هذه المجموعة مدة أربعين عامًا، وضمت جامعًا (جامع محمد علي) وأربعة قصور وقصرًا للعدل ودارًا لضرب النقود ودارًا للصنعة ومصنعًا للبارود وثكنات للجند ومبنى للأرشيف (الدفتر خانة).

في العام ١٨٧٤، غادر الخديوي اسماعيل القلعة وانتقل مع عائلته ودواوينه إلى قصر عابدين في القاهرة. وبذلك فقدت القلعة أهميتها السياسية، إذ أضحى قصر عابدين مركز الحكم. ولم يبق من عماراتها-باستثناء جامع محمد علي وجامع الناصر محمد- ما يعلو على ما حولها من عمران. وفي ١٩٨٣، سُلمت القلعة إلى الهيئة المصرية العليا للآثار والمتاحف بهدف إضفاء أهمية أثرية وسياحية عليها. فابتدأت الهيئة بتنفيذ برنامج طموح لترميمها.

١٠- **«قاهرة الانكشارية»**: عنوان كتاب للإختصاصي في تاريخ المدن الاسلامية أندريه ريمون، أصدره في باريس دار المركز الوطني للأبحاث العلمية (CNRS)، ونشره دار «فايار» عام ١٩٩٣. وموضوع الكتاب الأساسي مخالفة الفكرة الشائعة والقائلة بأن الحكم العثماني في مصر كان حكمًا ظلاميًا ولم يقدم أي اسهام أو إنجاز حضاري. فيقول ريمون إنه صحيح ان القاهرة لم تعد في المرحلة العثمانية عاصمة امبراطورية كما كانت الحال في الحقبة المملوكية، لكنها كانت المدينة الثانية بعد اسطنبول لجهة عدد سكانها ومركزها التجاري وثقلها الثقافي والديني. وصحيح ايضًا ان العمارة العثمانية كان لها تأثيرها الواضح في عمارة مصر، لكن التقاليد المعمارية المصرية لم تتوقف وامتزجت بالعثمانية. ويشير ريمون إلى ان عدد الصروح المعمارية التي شيدت في القاهرة خلال المرحلة العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨) اقترب من المئتين (جوامع، أسبلة، مدارس...)، الأمر الذي يؤكد على

استمرار النشاط الفني في تلك الحقبة، وعلى ضرورة إعادة الاعتبار إليها. ويُفرد ريمون في كتابه المذكور، فصولًا خاصة بالقرن الثامن عشر الذي شهد عهد الأمير عبد الرحمن خُد خودا، فيتكلم على سيرته وعلى إنجازاته، خصوصًا لجهة اعتباره من كبار مشجعي فن العمارة وحركة البناء. فشيّد أجمل الصروح، منها ١٢ مسجدًا و١٤ سبيلًا، و٣ زوايا، وقام بتوسيع جامع الأزهر وإضافة مئذنة جديدة إليه. لكن الأمير عبد الرحمن كان، في المقابل، فاشلًا في السياسة. فأزاحه علي بك، المملوك الشهير، ونفاه (١٧٦٥)، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر تميزت بتراجع اقتصادي خطير أدى إلى إفقارها ونقص عدد سكانها. فبدت الأيام التي حكم فيها الأمير عبد الرحمن وكأنها عصر ذهبي إذا ما قورنت مع مأسوية الحالة المصرية عند نهاية القرن الثامن عشر.

١١– دار الإفتاء (والمفتي): نشأت دار الإفتاء المصرية، بواقعها الحالي في تشرين الثاني ١٨٨٥ (كان لقب المفتي أو مفتي الديار المصرية يتردد في بعض اللوائح والقوانين الصادرة قبل هذا التاريخ)، وكانت تتبع نظارة الحقانية، وظلت تابعة لهذه النظارة التي عرفت في ما بعد بوزارة العدل.

وفي ٣ حزيران ١٨٩٩، أصدر عباس حلمي قرارًا بتعيين الشيخ محمد عبده مفتيًا للديار المصرية. وتتابع تعيين المفتين بقرار من رئيس الدولة. وقد تغير لقب «مفتي الديار المصرية» إلى «مفتي جمهورية مصر العربية» بعد قيام الجمهورية (١٩٥٣)، وتتبع دار الإفتاء إداريًا وزارة العدل.

كان منصب مفتي جمهورية مصر العربية، حتى ١٩٨٦، مقصورًا على كبار القضاة الشرعيين لوزارة العدل. لكن في ٢٨ تشرين الاول ١٩٨٦، اختير ليشغل منصب المفتي استاذ من جامعة الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي.

من مهمات المفتي فحص قضايا الاعدام، ورأيه فيها استشاري للمحكمة أن تأخذ به أو لا تأخذ.

وتستقبل دار الإفتاء المصرية وفودًا من قضاة الاحوال الشخصية في البلاد الآسيوية والافريقية الاسلامية للتدريب فيها على أعمال الافتاء فنيًا وإداريًا.

وفتوى المفتي ليست ملزمة إلا إذا ترتب على مخالفتها حدوث فتنة من شأنها ان تضر بوحدة الأمة الاسلامية.

١٢– مطبعة بولاق: بولاق قصبة صغيرة كانت ميناء القاهرة على النيل في عهد المماليك والعثمانيين. أضحت اليوم حيًّا من أحياء العاصمة المصرية، وقد اشتهرت بمطبعتها فقيل «مطبعة بولاق».

من المعروف أن أول بلد عربي وصلت إليه المطبعة لأول مرة، لبنان، وذلك عام ١٦١٠ على يد رهبان دير مار قزحيا؛ ثم سورية (مدينة حلب تحديدًا) عام ١٧٠٦، ثم مصر عام ١٧٩٨ مع الحملة الفرنسية. وكانت الآستانة قد سبقت لبنان وسورية ومصر، إذ وصلت المطبعة إليها أواخر القرن الخامس عشر.

في مطلع القرن السادس عشر، ظهرت البدايات الأولى للطباعة العربية في اوروبا على يد علماء الاستشراق. وفي الشرق كان لتركيا ولبنان فضل السبق في استخدام الطباعة بالعربية، وكانت مصطبغة بصبغة مسيحية تبشيرية.

ويمكن القول إن الوجه العربي الاسلامي للطباعة لم يظهر إلا في مطبعة بولاق في مصر التي أنشأها محمد علي باشا في العام ١٨٢١، وكان مهّد لهذا التأسيس منذ ١٨١٥ عندما أرسل نقولا مسابكي ليتعلم فن سبك الحروف في ايطاليا. وصدر أول مطبوع من مطبعة بولاق بعد وصولها بسنة واحدة، أي في ١٨٢٢. وتزامن إنشاؤها، والسنوات التي تلت هذا الإنشاء، مع إرسال البعثات العلمية إلى اوروبا، وعودتهم تملأهم الرغبة في الاصلاح وملاحقة التطور الاوروبي.

ومن مطبعة بولاق خرجت آلاف الكتب التي لعبت دورًا فاعلًا ومؤثرًا في التحديث والتثقيف وبث الوعي في النفوس والوقوف أمام طغيان الثقافة الاجنبية الذي صاحب ازدياد النفوذ الاوروبي في القرن التاسع عشر. وعبر مطبعة بولاق دعا رجال الاصلاح إلى الجمع بين الأصالة والمعاصرة. ولم يكن اندفاعهم نحو التحديث والأخذ بعلوم العصر على حساب الاهتمام بتراث الاجداد. فمزجت مطبعة بولاق، في مطبوعاتها، بين القديم الموروث والحديث الوافد. وبلغ الاهتمام بنشر التراث ذروته لدرجة أن بعض مطبوعات بولاق كانت تنشر على نفقة بعض الناس من محبي العلم.

ولتأكيد الصبغة العربية الاسلامية على مطبعة بولاق هيمن الأزهر على أمورها ولعب دورًا مؤثرًا في توجيه نشاطها. فكان محرروها من الطلبة الأزهريين الذين دُرّبوا للعمل فيها باعتبارهم من أفراد النخبة المتعلمة والمثقفة. وكان على رأس الازهريين الذين عملوا في المطبعة الشيخ

حسين المرصفي، والشاعر محمود سامي البارودي الذي سار على دربه في الشعر أحمد شوقي وحافظ ابراهيم وخليل مطران...

وكانت أولى إصدارات مطبعة بولاق وأكثرها أثرًا اصدارها أول صحيفة عربية تصدر في مصر والعالم العربي وهي صحيفة «الوقائع المصرية» التي صدر العدد الأول منها في ٣ كانون الاول ١٨٢٨، وما زالت تصدر بانتظام حتى الآن باعتبارها الجريدة الرسمية المعبرة عن الدولة المصرية، وتختص بنشر القوانين والقرارات الحكومية. وقد ساهم في تحرير «الوقائع» قادة الحركة الفكرية في البلاد، مثل الشيخ رفاعة الطهطاوي الذي ظل محررًا فيها حتى ١٨٥٠، وكان مشرفًا على الترجمة من الجرائد الأجنبية واختيار الأخبار؛ والامام محمد عبده الذي تولى رئاسة تحريرها عام ١٨٨٠، وسعد زغلول الذي كان من أقدر المشتغلين في قسم التحرير والإنشاء، وكان يعمل مساعدًا لأستاذه محمد عبده.

١٣– جامعة القاهرة: قبل أن يحكم محمد علي باشا (في النصف الاول من القرن التاسع عشر)، لم يكن في القاهرة، ومصر عمومًا، نظام تعليمي بالمعنى المفهوم، ولم يكن هناك سوى الأزهر وعدد من المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب في المدن والقرى، وجميعها كان قائمًا دون نظام يوحّد بينها ويجعلها وحدة تعليمية. وقدّر محمد علي انه من العبث الاعتماد على الأزهر في إعداد الاطباء والمهندسين والضباط وغيرهم للوفاء بحاجة الدولة الجديدة. فأنشأ نوعًا آخر من معاهد العلم على أسس حديثة مقتبسة من الغرب، مع الإبقاء على معاهد الدراسة الدينية القديمة خشية إثارة حفيظة علماء الدين وعامة المصريين. وحين استشعر محمد علي الحاجة إلى مَن هم على دراية بقواعد الحسابات والقياسات أنشأ المدرسة الأولى في نظامه التعليمي الحديث، وهي مدرسة «المهند سخانة» في القلعة (قلعة الجبل) عام ١٨١٦. ومع تأسيسه للجيش الحديث اتسعت احتياجات الدولة فتتابع إنشاء المدارس العليا، فكانت مدرسة الطب في أبي زعبل (١٨٢٤)، والطب البيطري في رشيد (١٨٢٧)، والألسن في الأزبكية (١٨٣٦)، والمحاسبة في السيدة زينب (١٨٣٧). وكلما ظهرت حاجة الدولة إلى تخصص معين تأسست من أجله المدارس العليا. وسار على درب محمد علي ابناؤه من بعده، فزادت الروافد التعليمية في عهودهم لا سيما عهد الخديوي اسماعيل. وبالمثل كانت البعثات التعليمية التي أوفدت إلى أوروبا منذ العام ١٨١٣، إذ ارتبطت بالحاجات الملحة للتنمية الاقتصادية وبناء الجيش، وكانت البعثة العلمية الاولى التي أوفدها محمد علي قد اتجهت إلى فرنسا عام ١٨٢٦ وضمت ٤٠ طالبًا. وكان لجهود علي باشا مبارك في تجميع المدارس العليا في سراي درب الجماميز، وتبني المحاضرات العامة، وتأسيس دار الكتب ومطبعة بولاق أثرها في ازدهار حياة ثقافية، فتأسست الجمعيات العلمية.

كانت هذه البدايات الاولى أو غير المباشرة لقيام جامعة القاهرة (أول جامعة في مصر الحديثة). أما البدايات المباشرة فكانت مع اطلاق علماء وزعماء مصر الدعوة إلى قيام الجامعة، ومنهم محمد عبده والشيخ علي يوسف والزعيم مصطفى كامل الذي ناضل من أجل الفكرة وطرق باب كل مصري لجمع التبرعات، وفتح باب الاكتتاب بتبرعه بـ٥٠٠ جنيه مصري عام ١٩٠٦.

اجتمعت اللجنة التحضيرية المسؤولة عن إنشاء الجامعة في ٢٤ آذار ١٩٠٨ في سراي الأمير أحمد فؤاد الذي اسندت إليه رئاسة الجامعة بقرار من الخديوي عباس حلمي الثاني. وتقرر أن يبدأ نشاطها في اتجاهين، أولهما إيفاد بعثة من عشرة طلاب إلى جامعات اوروبا ليكونوا نواة هيئة التدريس فيها بعد عودتهم، وثانيهما أن تبدأ الدراسة بتخصصات في مجالات التاريخ والأدب العربي واللغات، وذلك خلال عام دراسي مدته ثمانية أشهر فترة مسائية.

وفي حفلة رسمية أقيمت في قاعة مجلس شورى القوانين يوم ٢١ كانون الاول ١٩٠٨ افتتحت الجامعة رسميًا في حضور الخديوي عباس حلمي الثاني والأمير أحمد فؤاد وكبار رجال الدولة والأمراء والأعيان والقناصل الأجانب وأعضاء الجمعيات العلمية وشيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية.

وكانت أولى خطوات الجامعة الجريئة تخصيصها قسمًا يقدم دراسات خاصة للنساء في الآداب والتاريخ والسلوك والصحة العامة. وأثار هذا القسم حفيظة عدد من المتزمتين، فما لبثت الجامعة أن أغلقته عام ١٩١٢. وفي عام ١٩٢٥ وافق أحمد لطفي السيد، رئيس الجامعة آنذاك، على التحاق الطالبات دون الاعلان عن ذلك رسميًا ليتجنب الصدام مع الحكومة ويضعها والرأي العام أمام الأمر الواقع نزولًا على رغبة عمداء عدد من الكليات. ووصل عدد الفتيات في الجامعة إلى ١٧ طالبة عام ١٩٢٩ في العلوم والآداب والطب والحقوق.

ومع انتشار حركة الاخوان المسلمين بين طلاب الجامعة، أثيرت قضية اختلاط الجنسين مرة أخرى عام ١٩٣٧ كجزء من الصراع السياسي بين الوفد والقصر، وكان الدكتور طه حسين أقوى من تصدى لتلك الحملة، وأيده العديد من الأدباء والمفكرين. ومضت الجامعة في طريقها غير عابئة باصوات المعارضة التي خفتت مع انقضاء الهدف السياسي الذي كان وراءها، إلى أن احتلت المرأة المصرية مكانة لائقة في التعليم وشغل المناصب العلمية من دون تمييز.

وكان المقر الأول للجامعة في سراي الخواجة نستور جانكليس في أول شارع قصر العيني حاليًا. وانتقلت بعد ذلك إلى قصر محمد صدقي باشا في شارع الفلكي، ثم إلى سراي الزعفران في العباسية (١٩٢٨) بعدما أعلنت جامعة حكومية، وذلك بصفة موقتة إلى ان يتم بناء الحرم الجامعي الجديد على الارض التي تبرعت بها الأميرة فاطمة اسماعيل (مقر الجامعة الحالي).

وبدأت الجامعة مهمتها التعليمية بكليات أربع: الآداب، العلوم، الحقوق والطب (تشمل الصيدلة). ومع استقرار نظامها في الثلاثينات أنشئت كليات مثل: الهندسة والزراعة والتجارة والطب البيطري ودار العلوم، كما انفصلت أقسام لتكون كليات ومعاهد قائمة بذاتها منذ بداية الستينات، مثل الاقتصاد والعلوم السياسية التي انفصلت عن التجارة، والإعلام والأثار ومعهد البحوث والدراسات الافريقية المنفصلة عن كلية الآداب، ومعاهد التمريض والأورام والعلاج الطبيعي المنفصلة عن كلية الطب. ومن السبعينات بدأ استحداث كليات ومعاهد بهدف تطوير ودعم البحوث في مجالات كمعهد التخطيط الاقليمي والعمراني، ومركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي، ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية.

والتعليم الجامعي في مصر اقتصر في البداية على ابناء الطبقة الوسطى ممن يستطيعون تحمل نفقاته. وظل كذلك إلى أن تقررت مجانية التعليم على يد طه حسين في وزارة الوفد الاخيرة (١٩٥١). وعلى الرغم من ذلك كان عدد الطلاب يزداد لا سيما في أواخر الثلاثينات مع اتساع شرائح الطبقة الوسطى، لذا برزت الحاجة إلى التوسع في التعليم الجامعي. وألقيت هذه المهمة على عاتق جامعة فؤاد الاول (جامعة القاهرة) التي اضطلعت بعبء تأسيس جامعات أخرى وإمدادها بالكوادر المتخصصة، وأصبحت جامعات مستقلة في ما بعد مثل جامعة فاروق الاول (الاسكندرية) عام ١٩٤٢، وجامعتي ابراهيم باشا الكبير (عين شمس) ومحمد علي باشا الكبير (أسيوط) عام ١٩٥٠. كما أنشأت جامعة القاهرة فرعًا لها في الخرطوم عام ١٩٥٥ تدعيمًا للتعاون العلمي والثقافي مع السودان.

وتعاقب على خدمة الجامعة، منذ تأسيسها، ٢٣ رئيسًا، بدءًا من الرئيس الاول الأمير أحمد فؤاد وانتهاء بالرئيس الحالي فاروق اسماعيل. وخلال هذه الفترة تغير إسمها بموجب القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٣ لتصبح «جامعة فؤاد الاول» بدلًا من الجامعة المصرية، ثم تغيّر إسمها مرة ثانية بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٢ لتصبح «جامعة القاهرة» (نقلًا عن كتيب «الجامعة المصرية: ٩٠ عامًا من العطاء» أعدته جامعة القاهرة في مناسبة احتفالها بمرور ٩٠ عامًا على إنشائها، ونشرت هذه الفقرات منه ثناء عطيوة، «الحياة»، ٥ كانون الثاني ١٩٩٩).

١٤– القاهرة الفاطمية: مشروع ترميم وتجديد: «إذا كان الاهتمام بمصر الفرعونية أضحى عريقًا يشمل العالم كله ويتزايد يومًا بعد يوم، فإن مصر «الأخرى»، مصر الفاطمية ظلت مظلومة على الدوام بالمقارنة مع الفرعونية. السبب؟ لا يمكن تحديده بالضبط. فقط يمكن القول إن مزيدًا من الاهتمام بالآثار الفاطمية، اي بمصر الاسلامية قد يكون حلًا، يعيد إلى تلك الأبنية والأزقة والمعالم رونقها وصفاءها. هذا ما تحاوله السلطات حاليًا، وهذا ما يصطدم بعقبات ادارية وعلمية. ولكن رغم العقبات واضح ان الخطوات الأولى بدأت ولن تتوقف (...) وتبنت السيدة جيهان السادات (زوجة الرئيس أنور السادات) أول مشروع لتطوير القاهرة التاريخية، وطرحته على مؤتمر دولي عقد في القاهرة في كانون الاول ١٩٨٠ وتعهد خلاله البنك الدولي بتخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل المشروع (...) غير أن تردد الحكومة المصرية في اتخاذ القرار من ناحية ووفاة الرئيس أنور السادات في تشرين الاول ١٩٨١ من ناحية ثانية ادّيا إلى تجميد المشروع بعد أن اعتمدته الأونسكو وقسمت القاهرة وفقًا له إلى ٨ قطاعات ليتم ترميم آثارها وتطوير محيطها على مراحل. وفي العام ١٩٩٥ تنبهت وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة إلى المشروع فأنشأت جهازًا أطلقت عليه إسم جهاز تطوير أحياء القاهرة الفاطمية (...) وتنبه الرئيس المصري حسني مبارك لما يحدث من تضارب الاختصاصات (بين الوزارات والمؤسسات والأجهزة والمرجعيات...)، فشكل لجنة عليا برئاسته لإحياء مشروع تطوير القاهرة التاريخية ضمت المسؤولين كافة عن المدينة (...) وانطلق مشروع تطوير القاهرة وترميم آثارها بعد ذلك لتتولى كل وزارة مهمات محددة...» (من تحقيق مطول كتبه خالد عزب، «الوسط»، العدد ٣٩٨، ١٣ ايلول ١٩٩٩، ص٤١–٤٧).

١٥– ميدان التحرير: «أشهر ميادين القاهرة الحديثة. بانوراما حية لمشاهد يرمز كل منها لعصر يتجاور مع عصور أخرى، مثلما هو ملخص بليغ لتاريخ مصر كله منذ الفراعنة. لم يكن في القاهرة منذ أن بناها جوهر الصقلي (٩٦٩)، وحتى تولي محمد علي وأسرته حكم مصر، سوى ميدانين فقط، أحدهما ميدان الأزبكية، والثاني ميدان قراميدان (تحت القلعة). أما الميادين التي تحدث عنها المقريزي في خططه وعددها ٤٩ ميدانًا فكانت انعدمت كلها. ولما فرغ محمد علي من حروبه، اهتم بتنظيم المدن المصرية وتطويرها، وحذا حذوه خلفاؤه، وصار في مدينة القاهرة وحدها ١٦ ميدانًا جديدًا من أهمها «ميدان الاسماعيلية» الذي أصبح «ميدان التحرير» منذ العام ١٩٥٣...

«حاول الخديوي اسماعيل على حد تعبيره «أن يجعل مصر قطعة من اوروبا». وعقد العزم على أن يمنحها وجهًا عصريًا، هو الذي نلمس بعض بصماته الواضحة حتى يومنا هذا. وطوال فترة حكمه (١٨٦٣–١٨٧٩) أنفق ببذخ شديد على شتى مظاهر الدولة العصرية بدافع من رغبته القوية في توطيد مكانة مصر بين دول العالم، وتعزيز مكانته الشخصية بين الملوك. فقد كلف المهندس الفرنسي باريل دي شمب بتخطيط القاهرة الحديثة. فوضع تخطيطًا من سبعة مشاريع رئيسية أهمها تحويل مجرى النيل ليكون أقرب إلى العاصمة وفي قلبها مثلما يجري نهر «السين» في قلب باريس. وترتب على نقل المجرى إنشاء أحياء عمرانية جديدة، منها حي «جاردن سيتي» (من أرقى أحياء القاهرة الحديثة) (...) واستلزم تطوير المنطقة إنشاء ميدان (هو ميدان الاسماعيلية الذي أصبح «ميدان التحرير» نفسه) يتوسطها أراد له الخديوي اسماعيل ان يكون مشابهًا لميدان «الإتوال» في باريس وان تنظم جميع ميادين القاهرة على شاكلته، بحيث يصبح المركز الذي تتفرع منه شوارع رئيسية عدة (...) وعلى رغم أن الميدان ليس فرعونيًا في شيء... إلا انه يضم أحد أعظم المتاحف، المتحف المصري، الذي يرجع الفضل في إنشائه إلى عالم الآثار الفرنسي الشهير أوغست ماريت (١٨٢١–١٨٨١) والذي يضم الآثار المصرية القديمة (...) وقد دفن في مدخل المتحف جثمان ماريت باشا تقديرًا لدوره ولما قدمه للآثار المصرية، وأطلق إسمه على الساحة الكبيرة خلف المتحف (...).

«ويبدو أن ثكنات قصر النيل كان لها شأن خاص في الميدان، إذ جسّدت الاحتلال البريطاني بأبلغ معانيه حتى النصف الاول من القرن العشرين (...) وهذه الثكنات اتخذت ثكنات لقوات جيش الاحتلال البريطاني (١٨٨٢–١٩٤٧) إلى أن هدمت في أواخر الأربعينات. ويفسّر ذلك، في جزء منه، الاسم الجديد للميدان الذي أطلقه رجال ثورة تموز ١٩٥٣ وهو «التحرير» من جهة، كما يبرز الاسباب التي جعلت غالبية التظاهرات الطلابية والشعبية تقصده لتعلن عن رفضها أو احتجاجها أو مطالبها، وأهمها تظاهرة ٩ آذار ١٩١٩، وهي التظاهرة الاولى التي شهدها ميدان «الاسماعيلية» (التحرير) وقتئذ احتجاجًا على نفي اعضاء الوفد المصري بقيادة سعد زغلول. وتظاهرة ٢١ شباط ١٩٤٦ لأول وآخر جبهة وطنية فاعلة كان إسمها «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» التي سقط فيها أكثر من ٢٠ شهيدًا برصاص قوات الاحتلال البريطاني. وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٥١ انطلق من الميدان هتاف عدائي الاول في نوعه الذي يدعو لسقوط الملك فاروق (...).

«ومنذ أوائل الخمسينات اتسعت رقعة الميدان وتعددت اغراضه وزادت أهميته، ربما أكثر مما كان يحلم به الخديوي اسماعيل نفسه. إذ أصبح صورة حية لمصر والمصريين، ولم يعد مجرد ممر للعبور أو ملتقى لشوارع عدة رئيسية، وإنما بمثابة «القلب» الذي تسمع فيه ومنه النبض المصري داخليًا وخارجيًا. وليست مصادفة ان يجري فيه العرض العسكري الاول للجيش المصري بعد قيام ثورة تموز، وأن يوجد فيه مبنى محافظة القاهرة الذي أصبح في العام ١٩٦٦ مقرًا للاتحاد الاشتراكي العربي ثم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ووزارة الخارجية، ومجمع التحرير الذي يضم كل المصالح والهيئات والوزارات، ومجلس النواب (مجلس الشعب)، ومقر جامعة الدول العربية، وعلى مسافة قريبة أهم السفارات (...) وقد شيدت أكبر فنادق القاهرة الخمس نجوم في قلب الميدان وحوله (...) ولا تظهر روعة ميدان التحرير سواء في تصميمه أو مساراته ومبانيه وحدائقه إلا من أعلى قمة فيه وهو برج القاهرة الذي شيد عام ١٩٦١ وهو عبارة عن

بناء اسطواني الشكل يرتفع ١٨٠ مترًا، تشاهد من فوقه على المدى معالم القاهرة الحديثة، والنيل واهرامات الجيزة وسقارة وحتى جبل المقطم، ويعتبر أطول برج شيّد من الإسمنت في العالم، وقد بناه وصممه مهندسون مصريون، كما أن جميع مواده مصرية (...) وتحت ارض الميدان تمتد شبكة ضخمة من أنفاق مترو القاهرة الذي افتتح قبل سنوات قليلة» (من تحقيق مطول كتبه عصام عبد الله، «الوسط»، العدد ٢٤٥، ٧ تشرين الاول ١٩٩٦، ص٤٢-٤٩).

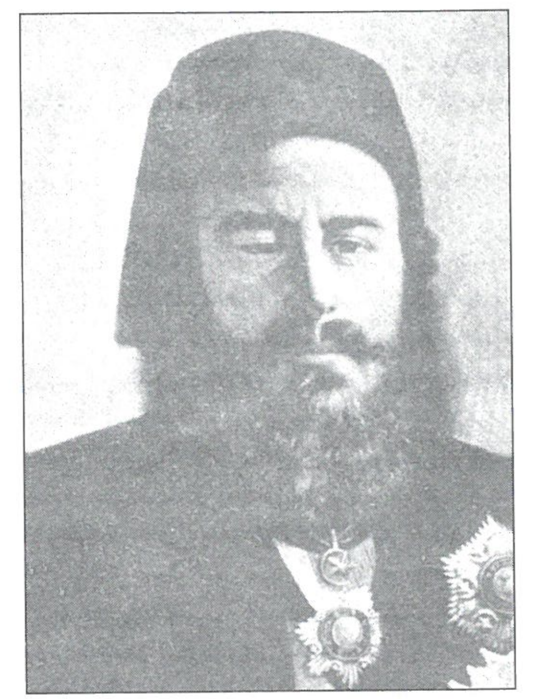
قناة السويس

ممر مائي في الاراضي المصرية يصل البحر المتوسط شمالاً عند بور سعيد، بالبحر الأحمر جنوبًا عند بور توفيق والسويس. تختصر طريق الملاحة البحرية بين الشرق والغرب. طولها ١٩٥ كلم، ومتوسط عرضها ٦٠م وعمقها ١٣م.

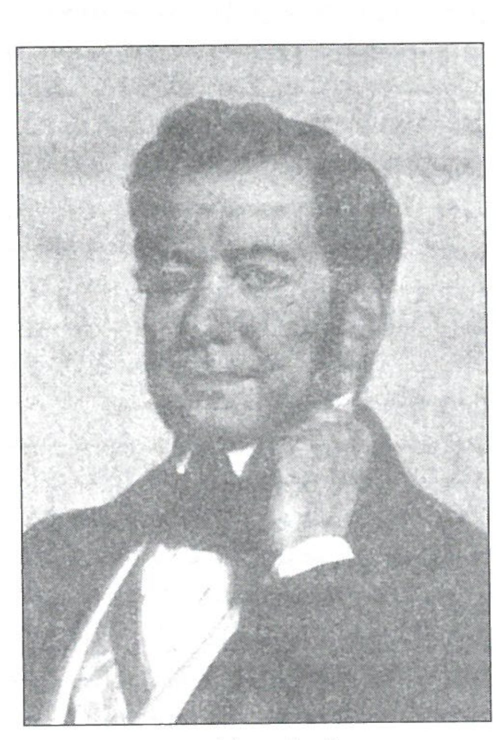
هذا الربط للبحرين وأهميته الملاحية فكرة قديمة. «ففي القرن التاسع عشر قبل الميلاد، حفر الفراعنة قناة تربط النيل ببحيرة التمساح وكانت إذ ذاك الطرف الشمالي للبحر الأحمر (قناة سيزوستريس). وحينما تراجع البحر الأحمر، حاول الفرعون نخاو (٦٠٩-٥٩٣ ق.م) أن يطهّر القناة ويمدها لتتصل بالبحر المتراجع، ولكن غزو الفرس لم يمهله، فأتمّ العمل الامبراطور الفارسي دارا من بعده. وتراجع خليج السويس قليلاً، فاضطر بطليموس الثاني إلى مد القناة من جديد، وأعاد الامبراطور الروماني تراجان تطهيرها (حوالي سنة ٢٠٠). وعندما فتح العرب مصر كانت القناة قد ردمت، فأعاد عمرو بن العاص حفرها وسماها «خليج أمير المؤمنين»، وظلت تؤدي الغرض منها حتى ردمت سنة ٧٧٠ بأمر الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور» (موسوعة السياسة، ج٤، ص٨٠٩).

وكان شق القناة من أهداف الحملة الفرنسية (١٧٩٨)، لربط تجارة فرنسا مع الشرق. فعهد نابوليون بونابرت إلى مهندس فرنسي يدعى لوبير وضع المخططات اللازمة لشق القناة. لكن لوبير توصل إلى استنتاج أن شق القناة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر أمر مستحيل. وعاد بونابرت من دون أن يحقق هدفه.

وفي عام ١٨٣٣، اهتم سان سيمون بمشروع حفر القناة. وتمت الدراسة العملية للمشروع عام ١٨٣٤ عن



الخديوي محمد سعيد.

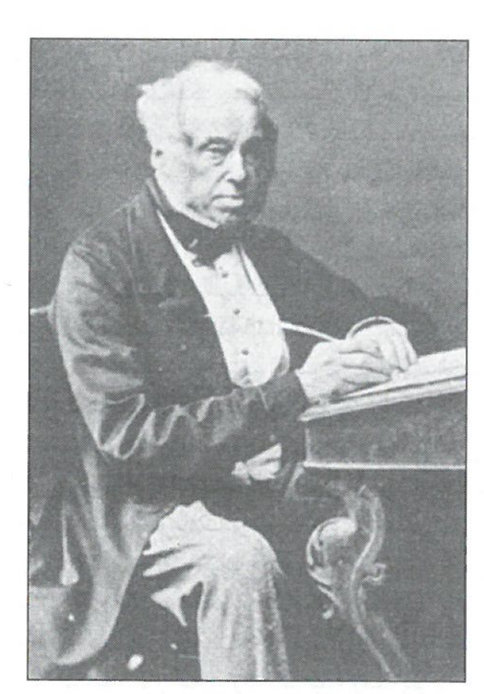


فرديناند دي ليتبس.

طريق المجلس الاستشاري لمحمد علي باشا. وخلال جلسات عدة تمت الموافقة على المشروع، إلا انه اعتُرض عليه لعدم سماح الموازنة لتنفيذه واستبدلت القناطر الخيرية (التي اشتهر بها محمد علي) بحفر القناة. وفي ١٨٤١ أعد المهندس «لينان» مشروعًا لشق هذه القناة، واشترك مع ثلاثة من رجال الاعمال البريطانيين في الاعداد لحفر القناة. غير أن جهودهم باءت بالفشل. وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٨٤٦، تأسست جمعية خاصة بالدراسات الهندسية لشق قناة السويس بمعرفة أتباع سان سيمون من مجموعة من المهندسين الفرنسيين والاجانب على رأسهم تالايوت ومن أعضائها بوردالو. وفي ١٨٤٧ امتدت الدراسات النظرية إلى الاعمال الطوبوغرافية لمسح منطقة الحفر، وقد باءت كل هذه المحاولات والمشاريع بالفشل ايضًا لرفضها من حاكم مصر محمد علي باشا الذي صاح في جه المهندسين الاستشاريين المنفذين: «لا أريد في مصر بوسفورًا آخر»، أي انه لا يريد ان يفتح للاجانب باب الإغارة على مصر.

وفي ١٨٥٣ عكف فرديناند دي ليسبس-بعد اعتزاله السلك الدبلوماسي- على درس كل ما يتعلق بحفر القناة. وكان فرديناند صديقًا للوالي منذ صباه (إذ كان والد فرديناند قنصل فرنسا في مصر أيام محمد علي)، فاستغل هذه الصداقة وأقنعه بالمشروع، وصدر فرمان الامتياز في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٤، وتأسست شركة القناة في ٥ كانون الثاني ١٨٥٦، وكان لمصر ٤٤٪ من أسهم الشركة بقرض استدانة بمبلغ ٧٠ مليون فرنك، وتعهدها بتقديم مساحات شاسعة للشركة مع شق ترعة للماء العذب وتقديم أربعة أخماس القوة العاملة لحفر القناة (وقد عملت سخرة). شُرع في شق القناة في نيسان ١٨٥٩، وأنجزت على عهد الخديوي اسماعيل في ١٨٦٩، وحصلت الشركة على امتياز لمدة ٩٩ عامًا تنتهي عام ١٩٦٨. وكان الخديوي اختلف مع الشركة حول شروط الامتياز، وسوّي الخلاف بأن تدفع مصر للشركة ٨٤ مليون فرنك، فزادت اعباؤها المالية وديونها، وباع الخديوي اسماعيل أسهم مصر بمبلغ ٤ ملايين جنيه لانكلترا. وافتتحت القناة باحتفالات بلغ البذخ فيها حدًّا زاد مديونية مصر.

استتبع شق القناة زيادة أطماع الدول الاوروبية فيها وفي مصر. فكان الاحتلال الانكليزي لمصر (١٨٨٢)، وكانت اتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨) التي تضمن حرية الملاحة في القناة، وكانت محاولات الانكليز (١٩١٠)



رئيس حكومة إنكلترا اللورد بالمرستون الذي زاره دي ليسبس (١٨٥٥) لإقناعه بمشروع قناة السويس.



تمثال دي ليسّبس وقد صعد إليه أحد الجموع الغاضبة لتنزيله بالحبال وهدمه (كانون الاول ١٩٥٦).

تمديد مدة الامتياز أربعين سنة أخرى (أي إلى العام ٢٠٠٨ بدلًا من ١٩٦٨). لكن هذه المحاولة الأخيرة أفشلتها الأحزاب الوطنية، واغتيل، في الأثناء، بطرس غالي رئيس الوزراء لأنه أيّد تمديد الامتياز. وكانت بريطانيا تصر في جميع المفاوضات والمعاهدات مع مصر، وحتى ١٩٥٤، على ضمان وجود قاعدة عسكرية لها في منطقة قناة السويس، المنطقة التي شهدت نشاطًا للفدائيين المصريين ضد الانكليز بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٣.

في ٢٦ تموز ١٩٥٦، أمّم الرئيس جمال عبد الناصر قناة السويس، فانتقلت مذاك إلى المصريين. فردّت الدول الثلاث: بريطانيا وفرنسا واسرائيل بـ«العدوان الثلاثي» (تشرين الاول ١٩٥٦). وأغلقت القناة حتى انسحاب الجيوش المعتدية. وعادت وأغلقت مرة جديدة في حرب حزيران ١٩٦٧. وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وإتمام فصل القوات الاول، بدأ تطهير القناة (١٩٧٤)، وأعيدت للملاحة البحرية في حزيران ١٩٧٥، وشُرع في إعادة تعمير مدنها الثلاث: بور سعيد والاسماعيلية والسويس.

من الواضح ان قناة السويس لا تشكل ممرًا استراتيجيًا من الدرجة الاولى وحسب، بل إنها تساهم مساهمة كبيرة في تعزيز الاقتصاد المصري. لكن منذ بدء إطلاق «المشاريع الشرق أوسطية» (بداية تسعينات القرن العشرين، ومع دورة عجلة محاولات إيجاد حلول للسلام في المنطقة)، طُرحت مشاريع، كثير منها يهدّد دخل القناة. مثل مشروع مد خط الأنابيب بين قطر واسرائيل، ومشروع القناة التي سترتبط بين البحرين الميت والأحمر، بين الاردن واسرائيل. وعلى خلاف ما كان معتادًا سنويًا، اضطرت هيئة قناة السويس أن تعلن في مطلع العام ١٩٩٦ عن خفض رسوم عبور السفن. وكانت أعلنت قبل أشهر قليلة عن خفض رسم نقل الغاز المسال بنسبة ٢٥٪، كما دخلت في مفاوضات مع قطر لإقناعها بألا تقوم بتنفيذ خط الأنابيب مع اسرائيل. فالواضح ان السلام في المنطقة، وفتح الحدود والتطبيع مع اسرائيل، سيكون لها تأثير حاد على قناة السويس.

في ٩ تشرين الاول ٢٠٠١، افتتح الرئيس حسني مبارك «كوبري مبارك للسلام»، وهو أول جسر معلّق في الشرق الاوسط، يربط سيناء بالبر المصري. وقد أقيم هذا الجسر في إطار مشاريع تهدف إلى تنمية شبه جزيرة سيناء، وهو يرتفع ٧٠ مترًا فوق القناة، واستغرق بناؤه أربع سنوات، وبلغت تكاليفه ٦٧٠ مليون جنيه مصري، أسهمت اليابان بنحو ٦٠٪ منها. ويتحمل الجسر عبور خمسين ألف سيارة يوميًا، وقامت شركة يابانية ببناء الجزء المعلق الذي يبلغ طوله بين ضفتي القناة ٧٣٠ مترًا.

وكانت مصر تسلّمت، في ١٢ كانون الاول ١٩٩٨، الدفعة الاولى من الوثائق التاريخية الخاصة بحفر قناة السويس، وتشمل المستندات الخاصة بالسجلات المالية والوثائق السياسية منذ بدء حفر القناة (١٨٥٩) حتى تم الانتهاء من الحفر وادارتها بعد ذلك. وتشمل هذه الدفعة من الوثائق أربع مخطوطات ومجموعة من شرائط الميكروفيلم تضم الوثائق السياسية والمالية وصورًا أثناء عملية الحفر. وتشمل المخطوطات ايضًا الكتب والخرائط والرسائل المتبادلة والفرمانات الصادرة ووقائع الاحتفال بافتتاح القناة. وسلّمت هذه الوثائق إلى مكتبة الاسكندرية للاحتفاظ بها، وستقوم فرنسا بتسليم باقي هذه المخطوطات على دفعات في المستقبل للاحتفاظ بها في مصر.

* منفلوط

مدينة في صعيد مصر تقع على الجانب الغربي من نهر النيل وعلى مسافة ٣٩٠ كلم جنوب القاهرة. يذكر علي باشا مبارك في خططه أن الاسم الأصلي لها «منبلوط»، وهي كلمة قبطية معناها «محط الفراي» (الحمر الوحشية). لكن الديانة المصرية القديمة لم تعرف الحمار الوحشي كحيوان مقدس كما وان المنطقة التي تقع فيها منفلوط كانت تقدس في العصور الفرعونية حيوانات أخرى منها البقرة «حتحور» والتمساح النيلي. وحاول كثير من الرحالة إعطاء تفسيرات أخرى، غير انهم فشلوا في التوصل إلى معنى محدد لاصل الإسم. ويقول جيمس بروس إن منفلوط قرية فرعونية دمرها الرومان وأعاد العرب بناءها، وتحولت خلال العصر الاسلامي إلى مدينة ذات أهمية كبيرة في صعيد مصر: إحدى محطات الحج إلى مكة والمدينة المنورة، زارها صلاح الدين الايوبي ولاحظ أنها مزروعة بأجود انواع القمح، أقرها السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون قاعدة للاقليم، زارها الرحالة (منهم سونيني Sonnini) ووجدوا انها مركز تجاري كبير في العهد العثماني وان تجارتها تشمل كل انواع الحبوب وكميات كبيرة من الأقمشة. ابرز آثارها مسجد «الأمير علي كاشف جمال الدين» وجامع «الأمير جانم» أكبر جوامع المدينة ويرجع إلى العصر المملوكي. ومن طريف ما يذكر عنه ما أورده ابن بطوطة من أن الناصر محمد

قلاوون كان أرسل منبرًا إلى المسجد الحرام في مكة المكرمة غير ان السفينة التي كانت تحمل المنبر توقفت امام هذا المسجد الذي كان مطلًا على النيل، ولم يستطع البحارة أن يسيروا بها جنوبًا على رغم مواتاة الرياح، وأرسلوا إلى السلطان ناصر يسألونه إهداء المنبر إلى هذا المسجد. فأرسل موافقته. ويقول ابن بطوطة إنه زار هذا المسجد وعاين المنبر المذكور وأبدى إعجابه بصنعته (خالد عزب، «الحياة»، ٧ كانون الاول ١٩٩٣، ص٢١).

* النوبة

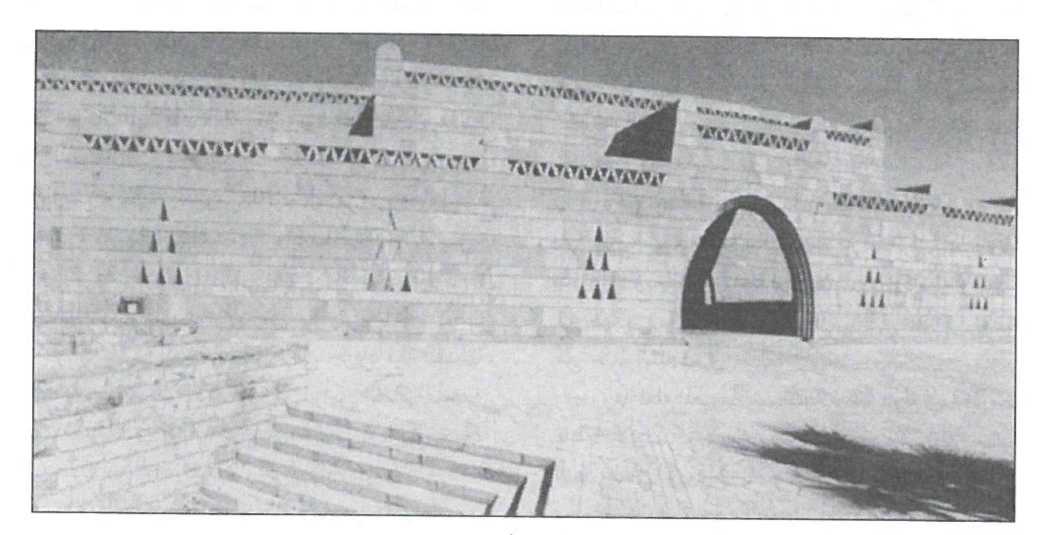
١– **تعريف**: «النوبة» أو «بلاد النوبة» في مصر «نوبتان: قديمة وجديدة. فمن جنوب النوبة عند الشلال الاول للنيل تمتد النوبة القديمة حتى الشلال الثاني عند حدود السودان؛ وإلى شمالها تمتد النوبة الجديدة إلى ما بعد كوم أمبو وحتى أقصى قراها في دابود. ومن بوابات السدّ العالي القائم في المنطقة تمتد إحدى أشهر البحيرات التي صنعها الانسان، «بحيرة ناصر».

اشتق إسم النوبة من كلمة «نوب» وتعني عند المصريين القدماء «أرض الذهب»، كما كانوا يطلقون عليها إسم «أرض القوس». وكانت أرض النوبة مقسمة بين الشمال والجنوب. فالنوبة السفلى وطولها ٣٥٠ كلم من الشلال الاول عند أسوان إلى أدندان قرب الحدود المصرية عند وادي حلفا وتعتبر جزءًا من مصر. أما النوبة العليا وطولها ١٥٠ كلم فتمتد بين أدندان ودنقلة عند الشلال الرابع في السودان، وكانت تسمى «كوش»، وكوش هو الجد الأعلى للنوبيين وأخ «مصرايم» الجد الأعلى للمصريين، وكلاهما من «حام» ابن نوح. وكان أهل كوش محاربين أشداء، لهذا استعان بهم المصريون في النوبة وفي مصر نفسها وجندوهم في الجيش الفرعوني.

ولقد كان من شأن المشروعين العملاقين في المنطقة السد العالي وبحيرة ناصر، أن يدفعا بأهالي النوبة إلى النزوح ضمن خطة شملها المشروعان. فتغيرت معالم المنطقة بين قديم وحديث، وتغيرت معها أساليب حياة النوبيين عندما بدأ بعضهم يرجع إلى النوبة بعد إتمام المشروعين. فقرية أبو سمبل القديمة، على سبيل المثال، كانت تمتد على مساحة ٣٦ كلم^2، بينما أصبحت، في الارض الجديدة، لا تتجاوز ٢ كلم^2 فقط وتضم ٢٥٠٠ بيت.

٢– **نبذة تاريخية**: اهتمت مصر ببلاد النوبة لوقوعها على طريق القوافل التي تجلب إليها صادرات الجنوب وبلاد بونت (الصومال). فكان النوبيون يحملون موارد بلادهم وموارد الجنوب والصومال من العاج وخشب الإبنوس وريش النعام وجلود الحيوانات والبخور والمر والذهب والصموغ والمواد العطرية إلى مصر، ويعودون منها بالأنسجة والخرز والعسل والطيب والخزف المدهون وغير ذلك.

وعلى مر العهود الفرعونية، توطدت العلاقة بين النوبيين والمصريين، وأصبحت النوبة قسمًا من أقسام مصر



متحف النوبة.

سياسيًا ودينيًا وإداريًا. وفي حوالي ٧٥٠ ق.م. قامت في النوبة مملكة مستقلة امتد سلطانها حتى شمل مصر، وأسست الأسرة الفرعونية الخامسة والعشرين.

وفي العام ٢٩ ق.م. غزا الرومان مصر وأخضعوها، ومعها النوبة. ومع انتشار المسيحية في مصر، والاضطهادات التي لحقت بالمسيحيين منذ القرن الميلادي الاول، لجأ الكثيرون منهم إلى النوبة حيث تهيّأ لهم الجو الملائم لنشر المسيحية بين النوبيين حتى صارت هي الدين الرسمي للنوبة. فأقيمت الكنائس والأديرة، في أغلب الأحيان، مقام مباني المعابد المصرية القديمة كما في معابد فيلة وإبريم ودنقلة، فطُليت النقوش الهيروغليفية والصور القديمة بالطين ورُسم على الطلاء صور السيد المسيح والقديسين.

ثم جاء الاسلام على أيدي العرب الذين كانوا، قبل ظهور الاسلام، يعرفون النوبة، إذ كان تجارهم يعبرون البحر الأحمر وباب المندب في طلب العاج والذهب والبهارات والعبيد، وازدهرت تلك التجارة في عصر البطالمة والرومان. وعندما فتح المسلمون مصر (٦٤٠)، غزا الحكام النوبة عدة مرات ولم يهتموا بالاستيلاء عليها، واكتفوا بما يحصلون عليه من الجزية. وأخذ الإسلام يتسرب تدريجيًا إلى النوبة عن طريق النيل والبحر الأحمر.

٣– «**فيلة**»: موقع أثري– جزيرة وسط النيل عند الشلال الاول، حيث معابد «إيزيس». وكلمة فيلة جاءت من «فيلاي» أو «بيلاك»، وكتبها الاغريق «فيلا» بمعنى المحبوب أو المكان المرغوب، وسماها العرب «أنس الوجود». أما المصريون فنطقوها «فيلة» ومعناها بالهيروغليفية «الطرف» أو «البداية» وذلك باعتبارها بوابة مصر. وكان المصريون القدماء يحجون إليها باعتبارها منبع نهر الخير (النيل) وتقديسًا للإلهة إيزيس وزوجها أوزوريس وابنهما حورس (الإله الصقر). و«فيلة» موقع مقدس، منها انطلقت الرواية المقدسة «إيزيس– أوزوريس– حورس» وإليها انتهت بانتصار حورس في آخر المطاف، وجلوسه على عرش أبيه وتُوج بالتاج الأبيض في مقر حكمه في المدينة الصغيرة على جزيرة فيلة المقدسة، ليصبح من بعد هو الإله حورس برأس الصقر الذهبي. وكان معبده في فيلة آخر المعابد المصرية الذي تمكن المسيحيون من إزالة نقوشه وتحويله إلى كنيسة.

والجدير ذكره أن معابد فيلة لإيزيس وابنها حورس قد تم نقل بعضها بمعاونة منظمة اليونسكو إلى جزيرة إيجيلكا الأكثر ارتفاعًا من فيلة إنقاذًا لها من الغرق، خصوصًا بعد بناء سدّ أسوان (السدّ العالي). كما اسهمت مختلف دول العالم بإرسال بعثاتها العلمية للانقاذ والتنقيب عن آثار النوبة قبل أن تغمرها المياه، خصوصًا بعد أن أعلنت حكومتا مصر والسودان أن المنقّب له الحق في نصف حصة نتائج أعماله. ونظمت المتاحف العالمية بعثاتها الخاصة إلى وادي النيل بهدف زيادة المعرفة بهذا التراث التاريخي المهم، بالاضافة إلى اكتساب قطع جديدة لمجموعاتها. بل لقد وافقت مصر على أن تمنح بعثات الدول المشاركة حقًا في نقل المعبد الذي تنقذه ليقام في بلادها.

٤– **أبو سمبل**: وكان من أهم ما تمّ إنقاذه من المعابد هو معبد رمسيس الثاني ومعبد زوجته الملكة نفرتاري في أبو سمبل في النوبة، وهو أكبر معبد منحوت في الصخر في العالم. وهو آية في العمارة والهندسة القديمة، إذ نحت في عمق جبل صخري لمسافة ٦٢م على الضفة الغربية للنيل امام قرية «فارك» في الضفة الشرقية، وفي منطقة كانت سكنية في عصر رمسيس الثاني. يقول النص المسجل على الجدار الداخلي إن أسرى الحرب قاموا ببناء المعبد الذي كرس لعبادة «رع حور أختى» مثل بقية المعابد في النوبة... وهو الإله حورس الذي اندمج مع الشمس «رع»، ويصور عادة على هيئة بشرية برأس صقر مرتديًا قرص الشمس. وثمة أعجوبة هندسية وفلكية ترتبط بهذا المعبد. فأشعة الشمس تدخل من باب المعبد وتخترق القاعات التي ضبطت على محور واحد يتفق فلكيًا مع خط عرض معين، بحيث تتعامد عليه الشمس مرتين في السنة يوم ٢٢ شباط عيد مولد الملك رمسيس الثاني ويوم ٢٢ تشرين الاول عيد تتويجه حسب تعامدها على مداري السرطان والجدي...

وعلى مسافة قريبة شمال المعبد الكبير من معابد أبو سمبل نحت رمسيس الثاني معبدًا صخريًا صغيرًا لملكته نفرتاري ومعناها «جميلة الجميلات»، وكانت أول زوجة تزوجها من بين ٦٧ زوجة، وكانت إبنة أحد كبار ضباطه من عامة الشعب في منطقة النوبة.

وما فعله المصريون بمشاركة ٤٥ دولة في اكبر حملة قادتها الأونسكو في التاريخ المعاصر، وفي إطار مشروع السدّ العالي وبحيرة ناصر، وإنقاذ معابد سمبل، يُعدّ معجزة حضارية هو الآخر، سواء في إزالة الجبل وتقطيع أجزاء المعبد الصخري، أو في إعادة رفعه وبنائه بنفس

المسافات والمقاييس وبدون أن يفقد منه حجر أو نقش واحد. ويضاف إلى ذلك إقامة القبة الخرسانية التي كان الغرض منها حماية المعبد وإعادة شكل الجبل الذي كان موجودًا قبل عملية الانقاذ، ووضعه في موقع جديد، في المنطقة نفسها، يرتفع ١٨٩م عن سطح البحر، بعد أن روعي أن أعلى منسوب يمكن أن تصل إليه مياه السد هو ١٨٣م.، وبذلك يصبح من المستحيل ان تصل المياه إلى المعبدين.

(ما ورد عن «النوبة» إلى الآن، اي العناوين الفرعية ١ و٢ و٣ و٤، مرجعه الأساسي استطلاع سليمان مظهر، مجلة «العربي»، العدد ٣٤٣، حزيران ١٩٨٧، ص١٣٢– ١٥٥).

٥– **بحيرة ناصر**: شهدت النوبة، في خمسينات القرن الماضي (القرن العشرون)، وبصورة متلازمة ومكملة لمشروع السد العالي، ثاني أكبر انجاز في نوعه في العالم، وهو «بحيرة ناصر» (نسبة إلى الرئيس جمال عبد الناصر). يصل طولها إلى ٥٠٠ كلم يقع منها ٣٥٠ كلم داخل حدود مصر و١٥٠ كلم داخل حدود السودان عند آخر الشلال الثالث. ومع إعادة إعمار النوبة من جديد الذي تسبّب به السد العالي وبحيرة ناصر، وبعد انتهاء عملية الانقاذ الضخمة للمعابد النوبية التي اعتبرها العالم تراثًا انسانيًا وحضاريًا (١٩٨٠)، راحت المنطقة، خصوصًا منطقة البحيرة، تشهد حركة سكنية وسياحية متسارعة. وشهد عام ١٩٩٣ تدشين الباخرة السياحية الاولى في البحيرة وتقطع المسافة بين أسوان وأبو سمبل في ثلاثة أيام. وقد أدى نجاح هذه التجربة إلى تشجيع المستثمرين السياحيين على خوض المشاريع السياحية في المنطقة.

النجاح العمراني والسياحي الذي بدأت تشهده المنطقة، خصوصًا بما تعمر به مياه البحيرة وضفافها من مشاريع سياحية، لم تنس أهل النوبة محطات أساسية في تاريخهم المرتبط حيويًا بالنيل. فالنوبة عبر التاريخ قرى يجمعها النيل ويغرقها في آن. أقيمت هذه القرى بين الصخور الصلبة وشلالات النيل التي تهدأ احيانًا وتثور أحيانًا أخرى فتجرف معها بيوتًا وبشرًا ونخيلاً وذكريات، فيعود الانسان النوبي إلى جمع ما تبعثر ليبدأ من جديد.

فقد تعرضت النوبة في القرن العشرين وحده للغرق ثلاث مرات قبل بناء السد العالي وبحيرة ناصر. المرة الأولى في ١٩٠٢ عند بناء خزان أسوان، والثانية في ١٩١٢ ثم في ١٩٣٢. كانت النوبة تدفع ثمن تحديث مصر، ذلك انها موقع خزان أسوان الذي يحمي مصر من الجفاف والفيضانات، ثم هي أرض مشروع السد العالي الضخم (وبحيرة ناصر) الذي ساهم في تنظيم الري في الاراضي الزراعية المصرية وزوّد المدن والمصانع بالكهرباء.

وأرض النوبة التاريخية توجد الآن تحت مياه بحيرة ناصر، ولم يغب عن مصممي السد العالي والبحيرة أن النوبة ستغرق، ولذلك تمّ نقل أبنائها في حركة تهجير كاملة سماها النوبيون «المهجر» في أسوان، وما صاحب ذلك من انكسارات في الروح وإحباطات ما زال أهل النوبة، ولو كانوا من العائدين منهم الذين ارتضوا البيوت الحديثة وانخرطوا في أعمال حديثة، يتحدثون عنها بالحنين والتمسك بالغناء والرقص وارتداء الملابس نفسها.

٦– **السدّ العالي**: سدّ على النيل في جنوبي أسوان لتخزين المياه وموازنة الفيضانات المرتفعة والمنخفضة وتوليد الكهرباء. تكون من جبل من ركام الغرانيت. ارتفاعه ١١١م، عرضه ١٠٠٠م عند القاعدة و٣٢م في الأعلى، وطوله ٣٥٠٠م. سعة تخزينه ١٣٠ مليار متر مكعب. محطة الكهرباء المركزة في باطن الجبل قوتها ٢,٤ مليون كيلواط. أمام السد أكبر بحيرة اصطناعية في العالم، مساحتها ٤ آلاف كلم^2، وطولها ٥٠٠ كلم. ويتيح السد تخزين ٨ مليارات متر مكعب ماء إضافية تستخدم لاستصلاح مليون فدان. كلف المشروع وتوابعه ٤١٥ مليون جنيه. ووضع عبد الناصر حجر الأساس في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠. احتفل رسميًا بانتهاء المرحلة الاولى في ١٩٦٤. وبني السد بمساعدة الاتحاد السوفياتي بعد أن رفضت الولايات المتحدة ذلك لأسباب سياسية. وقد تم انجاز مراحل المشروع كافة وأخذ يعمل بأقصى طاقته ابتداء من عام ١٩٧٧ (موسوعة السياسة، ج٣، ص١٥٣).

جاء «السد العالي»، المعتبر أحد أضخم إنجازات عهد عبد الناصر، تتويجًا لسياق «تاريخي–اقتصادي–اجتماعي» لمختلف المشاريع، خصوصًا الزراعية، التي عرفتها مصر منذ مطلع القرن العشرين. ففي العام ١٩٠٢، شيّد «خزان أسوان» على النيل بارتفاع ١١٦ مترًا ليحجز مليون متر مكعب من المياه. ويذكر المؤرخون ان السبب الرئيسي في بناء الخزان بهذا الحجم الصغير يعود إلى خشية الانكليز على معابد فيلة من الغرق، كما ان عدد سكان مصر لم يكن يزيد على ١٥ مليون نسمة. إلا أن موجة شديدة من الجفاف دفعت المسؤولين إلى تنفيذ مشروع

تعلية الخزان في العام ١٩١٣، فأصبح قادرًا على حجز ٢,٥ بليون متر مكعب من المياه. وشهد آخر تعلية له في العام ١٩٣٣ لزيادة قدرته على التخزين (٥ بلايين متر مكعب). وفي ١٩٦٠، نفذت الحكومة مشروعًا كبيرًا لاقامة محطة كهرباء للاستفادة من اندفاع المياه من الخزان، وأنشأت محطة أخرى في ١٩٩٠. كما بدأت الحكومة تعمل على علاج التشققات والتصدعات التي بدأت تظهر في جسم الخزان بتمويل عن طريق منحة اميركية تبلغ ٣,٤ مليون دولار. وهذا الاهتمام المستمر بالخزان مردّه إلى انه يعتبر «خط الدفاع الاول» عن السدّ العالي.

في عودة إلى السدّ العالي، وخصوصًا إلى الجانب التمويلي–السياسي منه، فإن ثمة ما يشبه الاجماع لدى المؤرخين (على الرغم من أن الوثائق الرئاسية المصرية الرسمية لم يُفرج عنها بعد) أن الضباط الاحرار، بعيد وصولهم إلى السلطة، تبنوا مشروعًا غربيًا لبناء سدّ عال عُرف بمشروع «أدريان دانينو». وفي كانون الثاني ١٩٥٣، كتب وزير المال المصري عبد الجليل العمري إلى رئيس البنك الدولي يوجين بلاك يسأله إذا كان مهتمًا بتوفير جزء من التمويل لمشروع السد أو كله. وبرزت مذاك سلسلة كاملة من المشاكل السياسية والفنية، ولم يتوصل البنك الدولي إلى موقف نهائي من المشروع إلا في آب ١٩٥٥، حيث جاء جوابه بالايجاب معتبرًا أن المشروع سليم على المستويين الاقتصادي والفني. لكن المشاكل السياسية استمرت مع الولايات المتحدة، وسرعان ما عرفت علاقات مصر مع الولايات المتحدة وبريطانيا تدهورًا حادًا، وظهرت معارضة قوية في الكونغرس لتقديم أموال إلى مصر، التي صرفت الاهتمام بالتمويل الغربي، وأخذت تدرس العرض السوفياتي، وانتهت إلى القبول به. هذه «الكواليس السياسية» استعادها المصريون، والناصريون العرب، أو أنهم فهموها على أن عبد الناصر من أجل السد العالي خاصم الاميركيين، ومن أجله أمّم قناة السويس، ومن أجله كان العدوان الثلاثي. فكان طبيعيًا ان يعتبر يوم ١٣ ايار ١٩٦٤ عيدًا قوميًا في مصر، إذ في صبيحته افتتح عبد الناصر، بحضور الزعيم السوفياتي خروتشوف والرئيس العراقي عبد السلام عارف والرئيس اليمني عبد الله السلال، حلقة الاعمال الاولى التي ختمت أول مرحلة من مراحل بناء السد. وكان مشهدًا مهيبًا مشهد الزعماء الاربعة وهم يكبسون زرًا تنهمر المياه على أثره معلنة ولادة جديدة لمصر.

٧– متحف النوبة: سبق متحف الفنون في بوسطن، بتخصيصه أول صالة عرض دائمة في الولايات المتحدة الاميركية لفنون النوبة القديمة، متحف أسوان في مصر. ففي كانون الاول ١٩٩٢، افتتحت هذه الصالة الاميركية، وأُعلن انها تشمل أجمل وأوسع تشكيلة حصل عليها باحث الآثار جورج أندرو ريسنير خلال عمليات التنقيب التي بدأها عام ١٩٠٦ واستمرت حتى ١٩٣٢ في بلاد النوبة المصرية والسودانية. وهي تتكون من ٥٠٠ قطعة اختيرت بشكل دقيق من أصل المجموعة الكاملة التي أسفرت عنها التنقيبات وبلغت حوالي ٢٠ ألف قطعة تغطي ٦٥٠٠ عام من الحضارة النوبية.

في مصر، يعود الفضل في إنشاء متحف للآثار النوبية إلى منظمة الأونسكو التي طرحت فكرة الإنشاء في أواخر الثمانينات (القرن العشرون)، أي في أعقاب اكتمال الحملة التي رعتها الأونسكو لانقاذ آثار منطقة النوبة والتي بدأ تنفيذها في الستينات واختتمت اللجنة التنفيذية للأونسكو اجتماعات دورتها الثامنة في أسوان في ١٠ ايار ١٩٩٤ التي خصصت للبحث في سبل إنجاز مشروع المتحف. وشاركت في اعمال اللجنة وفود تمثل ١٨ دولة إضافة إلى وفدين يمثلان مؤسسة المتاحف العالمية (إيكوم) ومنظمة الاونسكو. وفي أواخر ١٩٩٧، افتتح متحف النوبة في أسوان رسميًا. وقد تمّ تشييد المتحف على طراز بيوت النوبة، وهو مكون من طابقين، ويضم ١٨٠٠ قطعة أثرية من عصور مختلفة.

* النيل (وحوض النيل)

(سبق وتمّ إفراد مادة كاملة لهذا الموضوع؛ راجع «حوض نهر النيل»، ج٨، ص٨٧–٩٨).

ثمة «عامل اسرائيلي» دخل على خط مياه النيل، سواء بصورة مباشرة أي باتصالات مع شخصيات مصرية تعرب فيها الحكومة الاسرائيلية عن أملها في «تنفيذ مصر وعود السادات بنقل كمية من مياه النيل إلى صحراء النقب»؛ أو بصورة غير مباشرة، أي من خلال التدخل الاسرائيلي مع دول حوض النيل وخصوصًا اثيوبيا.

يردد الاسرائيليون أن هذه الوعود وردت في رسائل بعث بها السادات إلى رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن، وفيها ان حصول اسرائيل على كميات من مياه النيل يتم في إطار تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي، وإن التنازل عن أجزاء من اراضي الضفة الغربية يسلتزم حصول اسرائيل على كميات إضافية من مصادر خارجية مثل نهر النيل.

وفي ربيع ١٩٩٨، أعلن ان اسرائيل أجرت اتصالات مع اثيوبيا طلبت فيها «تسهيل تنفيذ وعود الرئيس السادات في إطار تنفيذ معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية». وفي الوقت نفسه جرى التذكير بأن اسرائيل أعدت دراسات عن إمكانات واحتمالات الحصول على كمية من مياه النيل بنسبة واحد في المئة، أي ما يوازي نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويًا، وكلفت واضعي هذه الدراسة (١٩٧٨) متابعة مفاوضات كامب دافيد ومعاهدة السلام (١٩٧٩) والبحث مع المسؤولين المصريين في مشروع لجر مياه النيل إلى اسرائيل في الوقت الذي قدمت حكومة بيغن إلى حكومة السادات «مشروع ري صحراء النقب وسيناء بمياه النيل لتحويلهما إلى قطعة خضراء وقطعة من اوروبا».

وكان شجع اسرائيل على الانتقال إلى هذه الخطوات تصريح الرئيس السادات لمجلة «اكتوبر» المصرية في ١٦ كانون الاول ١٩٧٩ بأنه يريد «توصيل مياه النيل إلى القدس لتكون في متناول المصلين في المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى (...) وسنجعل هذه المياه تخليدًا لمبادرة السلام باسم مصر وأزهرها العظيم وباسم دفاعها عن السلام، وتصبح مياه النيل لكل المؤمنين بالاديان السماوية الثلاثة (...) هذا العمل دليل جديد على أننا دعاة سلام ومياه وخير...». ولكي يؤكد السادات صدق كلامه أعطى لاحقًا توجيهات لمهندسين مصريين بإجراء دراسات لتوصيل مياه النيل إلى القدس، وأطلق على قناة نقل المياه إسم «ترعة السلام».

في مقابل ذلك «المأزق» شرع الرئيس حسني مبارك (وحكومات عهده) والاعلام المصري على التخفيف من أهمية تصريح السادات على أساس اعتباره «واحدًا من تصريحاته التي استهدف بها تسهيل إتمام اسرائيل الانسحاب النهائي من سيناء (نيسان ١٩٨٢). ودليل ذلك ان السادات لم يصدر عنه أي كلام في هذا الشأن منذ صدور هذا التصريح الوحيد». كما عكف المسؤولون المصريون (والاعلام المصري) على كشف وجود «أهداف خارجية» لإثارة عدم الاستقرار في دول حوض نهر النيل عن طريق تقديم دراسات تشوبها أخطاء علمية فادحة من قبل مراكز دراسات اسرائيلية واميركية واوروبية لدول الحوض. ورأى المصريون ان هذه الدراسات غير منقطعة الصلة، بدءًا بالدراسات الاميركية التي قدمتها الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ إلى اثيوبيا لانشاء ٣٣ سدًا على النيل، وانتهاء بالدراسات الاميركية ايضًا التي صدرت في آب ١٩٩٧ واتهمت فيها مصر بتجاوز حصتها، وبأن السد العالي سينهار بعد ثلاث سنوات من تنفيذ مشروع قناة توشكي (المخصصة لمنطقة واحات الوادي الجديد والصحراء المصرية) بحجة ارتفاع منسوب المياه في بحيرة ناصر. وبلغ الرفض المصري لهذه الدراسات ولهذا «الضغط» أوجه في خطاب الرئيس المصري حسني مبارك في حفل تدشين انطلاق مياه النيل، للمرة الاولى في التاريخ، إلى سيناء (من منطقة رأس العش على بعد ٢٨ كلم جنوب محافظة بور سعيد، أواخر تشرين الاول ١٩٩٧)، في ما أطلقت عليه الحكومة إسم «المشروع القومي لتنمية سيناء» بدلًا من «ترعة السلام»، حيث قال: «مياهنا على قدر حاجتنا ولن نعطي أحدًا قطرة ماء».

وعرضت القاهرة (ايار ١٩٩٨) على دول حوض نهر النيل عقد قمة للبحث في «استراتيجية شاملة لادارة وتنمية موارد المياه»، وأجرت اتصالات مع الدول التسع الأخرى المشكلة لحوض النيل لهذا الغرض. كما سعت القاهرة إلى تنفيذ قرار المجلس الوزاري لدول الحوض الذي عقد في آذار ١٩٩٨ وأوصى بإنشاء «آلية تعاون وتنسيق». وفي ايار ١٩٩٩، كشف وزير الأشغال العامة والموارد المائية المصري، محمود أبو زيد، أن دول حوض النيل العشر (تسمى «تكنونايل»: مصر، السودان، كينيا، أوغندا، تنزانيا، اثيوبيا، رواندا، بوروندي، اريتريا، الكونغو الديمقراطية) اتفقت على إنشاء آلية جديدة للتعاون. لكن أحداث المنطقة والعالم (الانتفاضة الفلسطينية ومسلسلها، حادث ١١ ايلول ٢٠٠١ في نيويورك) وتداعياتها المتسارعة وبالغة الخطورة طمست كل حديث علني عن مشاريع تتعلق بمياه النيل حتى الآن (صيف ٢٠٠٢).

* الوادي الجديد

محافظة تزيد مساحتها عن ثلث مساحة مصر (٣٧,٦٪ من إجمالي المساحة). يكنز باطن الوادي وسطحه آثارًا فرعونية وقبطية ويونانية ورومانية واسلامية تعكس تعاقب الحضارات العريقة عليه. وتمتد محافظة الوادي الجديد غرب النيل مجاورة لسبع محافظات هي المنيا، أسيوط، سوهاج قنا، أسوان، البحيرة، مطروح والحدود الدولية لمصر مع كل من ليبيا غربًا والسودان

جنوبًا. وتضم المحافظة ثلاثة مراكز ومدنًا منها الخارجة، وهي العاصمة، والداخلة والفرافرة. ويجري حاليًا (صيف ٢٠٠٢) بناء مطارين في الداخلة والفرافرة. وتمتاز محافظة الوادي الجديد بعيون المياه المعدنية الساخنة والباردة، وكذلك بمراكز العلاج الطبيعي بالرمال الدافئة. وأهم هذه العيون آبار موط وآبار بولاق وآبار ناصر. ويمثل الوادي الجديد بصحرائه وواحاته بيئة سياحية شديدة التميز والجاذبية. ويضم ما يزيد عن ألف موقع أثري منها ٢٠ موقعًا مرممًا وجاهزًا للزيارة. وأهم مناطقه الأثرية في واحة الخارجة حيث الآثار تعود إلى مختلف العصور الفرعونية والرومانية، ومقابر البجوات (عصر روماني وقبطي وتضم نحو ٣٦٣ معبدًا)، ومعبد هيبس، وهو الوحيد المتبقي من العصر الفارسي، ويجمع طرازه المعماري أربعة عصور (فرعوني، روماني، فارسي وبطلمي)، ويجري حاليًا نقله إلى الشمال من موقعه الحالي للحفاظ عليه من تأثيرات المياه الجوفية التي يرتفع منسوبها مهددًا سلامة الصرح ونقوشه. وتضم الخارجة كذلك معبد الغويطة الذي شيد لعبادة الثالوث المقدس: «أمون–موت–خنسو». وتضم واحة الداخلة التي تبعد عن الخارجة مسافة ١٨٩ كلم مقابر المزوقة المنحوتة في الصخر، ومعبد دير الحجر الذي يرجع للعصر الروماني. أما واحة الفرافرة فتقع على بعد ٣٢٠ كلم شمال غربي الداخلة، وفيها قصر أبو منقارة، وهو بقايا من الطوب اللبن، ويرجع إلى العصر الروماني. أما الصحراء البيضاء فتضم منطقة شاسعة تنتشر في سهولها وطبقاتها العليا صخور جيرية نحتتها الرياح والسيول وأثرت فيها عوامل التعرية لتصنع من كتلتها الصخرية الكبيرة أشكال حيوانات وطيور وأشكالًا أخرى موحية تبهر السيّاح («الحياة»، ٢٨ آذار ٢٠٠٢).



المغرب

بطاقة تعريف

الإسم: اعتمد الاوروبيون إطلاق إسم مدينة «مراكش» (عاصمة تاريخية منذ ١٠٥٢) على البلاد–المغرب–بكاملها. أما إسم «المغرب» فهو الاسم العربي الذي يشير إلى «غرب» المشرق العربي. وأما «المغرب العربي الكبير» فللإشارة إلى مناطق شمال افريقيا، ومنه «الاتحاد المغاربي» الذي يشمل المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا.

الموقع: يقع المغرب شمال افريقيا. يحيط به البحر المتوسط (وطول شواطئه عليه ٥١٢ كلم) من الشمال، والمحيط الأطلسي (وطول شواطئه عليه ٢٩٣٤ كلم) من الغرب، والجزائر وطول حدودهما المشتركة ١٣٥٠ كلم، وموريتانيا (٦٥٠ كلم).

المساحة: تبلغ مساحة المغرب، مع المناطق التي استردها في العام ١٩٧٥ والصحراء الغربية، ٧١٢٥٥٠ كلم^2.

العاصمة: الرباط. أهم المدن: الدار البيضاء، مراكش، فاس، القنيطرة، أغادير، مكناس، طنجة (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: العربية (رسمية) ويتكلمها نحو ٦٥٪ من السكان، والأمازيغية (راجع باب «الأمازيغ–البربر»)، والفرنسية والاسبانية، وبدأت الانكليزية تنتشر على نطاق واسع خصوصًا في مجالات التجارة والأعمال والاتصال.

الحكم: نظام الحكم ملكي دستوري. ودين الدولة الاسلام السني، المذهب المالكي، والملك «أمير المؤمنين». الدستور المعمول به صادر في ١٩٩٦ حيث جرت تعديلات أساسية لمصلحة التوسع في صلاحيات البرلمان والحكومة (راجع العنوان الفرعي «تطور المسألة الدستورية...» تحت العنوان الأشمل «أبرز القضايا» في باب النبذة التاريخية).

من حيث التنظيم الاداري للبلاد: تقسم إلى ٤٩ مقاطعة و٢٢ دائرة.

البرلمان من مجلسين: مجلس النواب ومجلس المستشارين. يتكون مجلس النواب من ٣٢٥ نائبًا منتخبًا بالاقتراع الشامل لولاية خمس سنوات. ويتكون مجلس المستشارين من ٢٧٠ عضوًا منتخبًا بالاقتراع غير المباشر، وولايته ٩ سنوات، ويتجدد ثلث اعضائه كل ثلاث سنوات.

الاحزاب: راجع باب الاحزاب.

الأديان: ٩٩,٢٥٪ مسلمون سنيون (على المذهب المالكي)، وللملك صفة «أمير المؤمنين». مسجد الحسن الثاني في الدار البيضاء، هو أكبر المساجد في العالم بعد مكة (راجع «الدار البيضاء» في باب مدن ومعالم).

اليهود المغاربة كانوا يعدون نحو ٣٠٠ ألف في العام ١٩٥٠، وتناقص عددهم إلى نحو ١٠ آلاف في ١٩٨٤، وإلى ٨ آلاف في ١٩٩٥. هجرة اليهود المغاربة إلى اسرائيل بين ١٩٤٨ و١٩٧٧ طالت نحو مائة ألف، ثم نحو ١٠ آلاف آخرين بين ١٩٥٧ و١٩٦١، ثم ١٠٠ ألف بين صيف ١٩٦١ ونهاية ١٩٦٤ (راجع «روبير الصرّاف» في باب زعماء).

المسيحيون وآخرون لا تتعدى نسبتهم ٠,٧٥٪ من السكان، وغالبيتهم أجانب. تعداد الكاثوليك نحو ٤٠ ألفًا، والبروتستانت ٣ آلاف.

السكان: كان عددهم ٤,٣٤ ملايين في العام ١٩٠٦، وأصبح ١١,٦٣ مليونًا في العام ١٩٦٠، و٢٨,٢ مليونًا في ١٩٩٦، وتقديرات العام ٢٠٠٢ تشير إلى أنهم أصبحوا نحو ٣٢ مليون نسمة، ٥٥٪ منهم يسكنون المدن.

الاقتصاد: في آخر المؤشرات (المصدر: Etat du Monde 2002) أن مؤشر التنمية البشرية ٠,٥٩٦، والناتج الاجمالي المحلي بلغ ٩٦٥٤٣ مليون دولار، وحصة الفرد منه ٣٤١٩ دولارًا.

تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية:

يعمل في الزراعة ٣٥٪ (وتساهم بـ١٨٪ في الناتج المحلي الاجمالي)، وفي الصناعة ٢٠٪ (٢٦٪)، وفي الخدمات ٤١٪ (٤٩٪)، وفي المناجم ٤٪ (٧٪).

أهم المزروعات: القمح، الشمندر السكري، الشعير، قصب السكر، الحمضيات، البطاطا، الزيتون، الذرة، الكرمة، التفاح، الرز، والقطن.

قطاع صيد السمك آخذ في الازدهار في السنوات الأخيرة، خصوصًا وأن اتفاقيات بشأنه يجري عقدها مع الاتحاد الاوروبي، واسبانيا بالدرجة الاولى.

قطاع الطاقة اعتمد أساسًا على الفحم الحجري الذي بلغ متوسط إنتاجه في السنوات العشر الأخيرة نحو ٨٠٠ ألف طن. وفي صيف ٢٠٠٠، أعلن رسميًا عن اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز في منطقة تقع جنوب شرقي البلاد، قريبة من الحدود مع الجزائر.

في قطاع الصناعة، يشكل الفوسفات ومشتقاته أحد أهم المصادر الطبيعية في المغرب (إلى جانب المنتوجات البحرية والمعادن المختلفة). ويحتوي المغرب على ثلاثة أرباع الاحتياط العالمي من الفوسفات المقدر بنحو ٧٠ بليون طن. وكان تم اكتشافه في مطلع القرن العشرين في مناطق خريبكة واليوسفية وأسفي وبوكرع. وبسببه تم تسريع وتيرة استعمار المغرب والسيطرة على خيراته ابتداء من العشرينات، تاريخ إنشاء «المكتب الشريف للفوسفات». وهذا المكتب، أصبح، بعد الاستقلال مملوكًا من الدولة. ومن آخر عملياته، في أواسط ١٩٩٩، حصوله على قرض من البنك الاوروبي للاستثمار بقيمة ١٠٧ ملايين دولار لتمويل مشاريع استثمارية وبيئية. والمكتب عاكف على تنفيذ خطة استثمارية كلفتها نحو ١,٢ بليون دولار تمتد إلى سنة ٢٠٠٣ لرفع الانتاج والابقاء على الريادة الدولية في إنتاج الفوسفات وتصديره.

وبالاضافة إلى الفوسفات يملك المغرب ثروات منجمية أخرى مثل الرصاص، والفضة، والمنغنيز، والحديد، والنحاس والزنك.

وأهم صناعات المغرب: الأسمدة، الأقمشة، الاسمنت، السجاد، السكر، وحفظ المواد الغذائية.

باشر المغرب الخصخصة في العام ١٩٩٣، وفي غضون عامين كان قد تم خصخصة ١١٢ مشروعًا تضم ٤٠ ألف مستخدم، محققًا بذلك مداخيل بقيمة ١٣ مليار دولار خصصت للتربية والصحة والسكن.

وجاء في تقرير صادر عن وزارة المالية المغربية، في تشرين الثاني ٢٠٠١، أن تخصيص شركات القطاع العام (إذ استمر المغرب في الأخذ بالخصخصة بعد ١٩٩٥) أدرّ على الخزانة العامة نحو ٤٠ بليون درهم– ٣,٣٦ بليون دولار– حتى نهاية النصف الاول من العام ٢٠٠١. وكان برنامج الخصخصة شمل بيع أسهم الدولة في ٦٥ شركة عامة منها ٣٧ مؤسسة صناعية ومصرفية و٢٨ مؤسسة سياحية وفندقية. وجاء في التقرير كذلك ان معدل الانجاز بلغ ٧٠٪ منذ انطلاق برنامج الخصخصة عام ١٩٩٣ حتى أواسط العام ٢٠٠١. واحتلت فرنسا المرتبة الأولى بين المستثمرين في برنامج الخصخصة بنحو الثلث، خصوصًا في قطاع تكنولوجيا الاتصالات، وتليها إسبانيا ثم الولايات المتحدة.

وفي آخر عناوين الوضع الاقتصادي العام للمغرب أن هذا الاقتصاد عاد ليستعيد عافيته (مطلع ٢٠٠٢) تدريجيًا بعد ثلاث سنوات من الانكماش الحاد نتيجة الجفاف المتواصل، وأصبح متوقعًا أن يحقق النمو الاجمالي نحو ٦,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وقد عززت الامطار التي هطلت في خريف ومطلع شتاء ٢٠٠١ احتمالات استعادة وتيرة نمو مرتفعة بعدما ظل النمو يراوح في حدود ١٪ طوال الفترة الماضية، بسبب ضعف الانتاج الزراعي وارتفاع أسعار الطاقة الدولية وتدني الطلب على بعض الصادرات الزراعية والنسيجية.

نبذة تاريخية

قديمًا: في ٨ ايلول ١٩٩٥، تناقلت الأنباء خبر إعلان مجموعة من الباحثين انه تمّ العثور في المغرب في منطقة تقع في ضواحي الدار البيضاء على ضرس أمامي طاحن يعود إلى نحو ٤٠٠ ألف سنة. وهذا ثالث اكتشاف في نوعه بين اكتشافات عديدة تم تحقيقها في هذا الموقع الأثري المعروف باسم «توماس–١»، حيث ينفذ فريق أبحاث مغربي– فرنسي برئاسة فاطمة زهرة العلوي من المعهد الوطني لعلوم الأثريات والتراث (المغرب) وجان بول راينال من المركز الوطني للأبحاث العلمية (فرنسا) أعمال تنقيب منذ ١٩٨٨.

وكان عثر في هذا الموقع الأثري في ١٩٦٩ على فك أسفل لانسان عاش في الفترة التي بدأ يسير فيها على قدميه، ثم على ضرس أمامي طاحن في ١٩٩٤. وقال راينال إن «هذا الموقع الأثري يثبت أنه أحد أهم المواقع الأثرية لجمع معلومات حول أولى الشعوب في المغرب». كما عثر في المنطقة التي تمتد على مساحة تتعدى الألف متر مربع على آثار تعود إلى أكثر من ٧٨٠ ألف سنة.

أما في ما يتعلق بالمرحلة المعتبرة «معروفة» أو «شبه معروفة» لدى الأثاريين والمؤرخين، أي مرحلة ظهور أول حضارات العصر الحجري القديم الاعلى التي سادت من الألف العاشرة إلى الألف السادسة ق.م.، ثم حضارة العصر الحجري الحديث (الثورة الزراعية) من الألف الخامسة إلى الألف الثالثة ق.م.، فقد مرّ المغرب بمختلف أطوارهما شأن باقي أقطار

المغرب العربي، إلى أن دخل إنسانه ما يُعرف بـ«عصر البرونز» الذي هيّأه في ما بعد لولوج عصر التجارة مع وصول الفينيقيين إليه.

الفينيقيون: من المعروف أن الفينيقيين سيطروا، في الألف الاولى ق.م.، على حركة التجارة في حوض البحر المتوسط، حيث أنشأوا عدة مراكز تجارية على سواحله الجنوبية بصورة خاصة. وفي مطلع هذه الألفية، أو قبيلها بقليل أي في القرن الحادي عشر ق.م.، أنشأ الفينيقيون مراكز مهمة على سواحل المغرب، مثل «تينجي» (طنجة) و«ليكوس» (العرائش)، وأدخلوا استعمال الحديد وزراعة الكرمة. ويعتبر المؤرخون أن الحقبة الفينيقية المزدهرة في المغرب كانت في أيام حانون القرطاجي في القرن الخامس ق.م. واستمر الوجود الفينيقي حتى انحدار قرطاجة وسقوطها في أيدي الرومان إثر الحروب البونية في العام ١٤٦ ق.م.

(عن سكان المغرب البربر أثناء الوجود الفينيقي، راجع باب «الأمازيغ-البربر»).

الرومان والوندال والبيزنطيون (١٤٦ ق.م.-٧٠٨): لم يستطع الرومان سوى السيطرة على الشريط الساحلي للبحر المتوسط لما وجدوه من مقاومة من السكان الاصليين (البربر). لكنهم تمكنوا من كسب ودّ بعض الأمراء والحكام المحليين في موريتانيا أولًا، ومن خلالهم مدّوا نفوذهم إلى المغرب، وأخذوا في نقل حضارتهم إليه، وأنشأوا عدة مدن (راجع باب «مدن ومعالم») وطوّروا الزراعة. لكن مع استمرار المقاومة لهم، انحصرت سيطرتهم، بدءًا من القرن الثالث، في المنطقة الساحلية فقط. وفي الربع الأول من القرن الخامس، تراجعوا ايضًا عن الشريط الساحلي أمام غزوات شعوب الوندال (أو «الفاندال»)، التي قادها جيسريق Geiseric، قادمة من الشمال الاوروبي بعد احتلالها فرنسا واسبانيا. وظل المغرب عرضة لنهب الوندال إلى أن احتله البيزنطيون وطردوهم منه (ومن سائر الشريط الساحلي الافريقي) في ٥٣٤. وكانت نهاية الحكم البيزنطي للبلاد على يد القائد العربي الاسلامي موسى بن نصير بين ٧٠٨ و٧١١.

الفتح العربي الاسلامي

التمهيد مع عقبة بن نافع...: أول من دخل أرض المغرب من المسلمين كان عقبة بن نافع الفهري، عامل الخليفة الأموي يزيد بن معاوية على «إفريقية» (تونس). فقد خرج عقبة من القيروان (تونس) قاصدًا أقاصي الغرب لمواصلة الفتح ونشر الدعوة الاسلامية، واخترق بلاد الزاب (بسكرة، في الجزائر)، ودخل المغرب، وظل يوغل غربًا إلى أن وصل المحيط. فقفل راجعًا إلى «أفريقية»، لكن برابرة ثائرين، بقيادة كسيلة، اعترضوا سبيله قرب بسكرة وقتلوه (٦٨٤).

... والفتح على يد موسى بن نصير: وُلد في الشام. ولّاه الخليفة عبد الملك بن مروان على البصرة ثم عزله. وولاه عبد العزيز بن مروان على «إفريقية» (تونس)، ففتح غزوان والقيروان (٦٩٨)، وأخضع كثيرًا من قبائل شمالي القارة الافريقية، وغالبيتهم من البربر. وقد تمكن بين ٧٠٨ و٧١١ من فتح كامل المغرب الأقصى، ووطّد الأمن فيه. فعين على طنجة عامله طارق بن زياد، وأبقى معه عددًا من القوات أكثرها من البربر، وعاد إلى القيروان. ومن القيروان كتب إلى عامله طارق يأذن له بفتح الاندلس. وهذا ما فعله طارق (راجع «الاندلس» في مادة «إسبانيا»، ج١).

وبعدها، عاد موسى من جديد إلى المغرب ومنه عبر إلى الاندلس في ٧١١ لإكمال الفتح، فاستولى على إشبيلية وماردة وثغر برشلونة وجميع مدن الوادي الكبير، ثم انضم إليه جيش طارق في طليطلة ففتح سرقسطة وشيّد فيها مسجدًا، ووصلت جيوشه إلى جبال البيرنه. وبعدها، خلف ابنه عبد العزيز على الاندلس وابنه عبد الله على «أفريقية»، وقفل راجعًا إلى دمشق عام ٧١٤ بأمر من الخليفة الوليد الذي احتفى به وأكرمه.

ولكن الخليفة سليمان بن عبد الملك، الذي خلف الوليد، نقم على موسى بن نصير، فسجنه وعذبه وقتل أبناءه بعد عزلهم.

قبول البربر ورفضهم في آن: «قبول» السكان الاصليين (البربر) للفاتحين الجدد تثبته سرعة اعتناقهم، منذ ٧٣٩ أي بعد نحو ٢٥ سنة من الفتح، للمذهب الخارجي لما كان ينادي به من مساواة وعدالة وتطبيق صارم لمبادىء الدين الاسلامي. و«رفضهم» لهؤلاء الفاتحين الجدد تثبته ايضًا انتفاضاتهم (القبائل البربرية) المتكررة، لأسباب أهمها استحواذ الفاتحين على كل مقاليد الأمور. وقد ادّت انتفاضات البربر المتكررة، في القرن الثامن، إلى الانفصال عمليًا عن سلطة الفاتحين المركزية وإنشاء إمارات مستقلة، أهمها «مملكة سجلماسة» في الجنوب الغربي، التي أصبحت في ما بعد مركزًا علميًا وتجاريًا مهمًا لوقوعها على طريق تجارة الذهب المستورد من السودان. وكانت قبيلة مدرارة البربرية هي التي أقامت تلك المملكة متحالفة مع إمارة «الأئمة الرستميين» الخارجية التي أسسها عبد الرحمن بن رستم في تاهرت (الجزائر). واستمرت علاقات هذه «المملكة» المتمردة، ومعها الانتفاضات البربرية هنا وهناك، بين مد وجذر في ما بينها وبين السلطة «العربية الاسلامية» المركزية من جهة، وبينهما وبين الخلافة الاموية من جهة ثانية، حتى أواخر القرن الثامن الذي شهد قيام دولة الادارسة التي نجحت في توسيع دائرة القبول البربري للحكم العربي إلى حدها الأقصى.

دولة الأدارسة (٧٨٩-٩١٩): مؤسسها في منطقة «وليلي» Wolubilis سنة ٧٨٩ إدريس الاول من ذرية الحسن بن علي بن ابي طالب الذي فرّ من الجزيرة العربية على أثر تنكيل العباسيين بالعلويين. وقد التجأ إدريس إلى قبيلة أوراية البربرية في «وليلي»، وسرعان ما التفت حوله القبائل البربرية التي تحالفت ونادت به إمامًا (٧٨٩). وباشر إدريس الاول ببناء مدينة فاس، التي أكملها بعد موته مسمومًا بتحريض من هارون الرشيد (٧٩١) ابنه إدريس الثاني وجعلها عاصمة له. لكن بعد وفاته (٨٢٨)، قسّم إبنه الأكبر محمد المملكة إلى سبع مناطق، يحكم كلًا منها أحد إخوته. فشبّ الخلاف وقام التنافس بين الإخوة وورثتهم، وعادت الانتفاضات، وتعددت مراكز القوى... كل ذلك إضافة إلى تصاعد الخلاف بين المهاجرين: مهاجرون من القيروان اتخذوا أماكن سكناهم وتجمعهم حول مسجد القرويين في فاس، ومهاجرون من الأندلس تجمعوا حول مسجد الأندلسيين في المدينة نفسها وكانت العاصمة (للمزيد، راجع «فاس» و«وليلي» في باب مدن ومعالم).

النفوذ الفاطمي (٩١٩-١٠٦١): ورغم أن وحدة الدولة الادريسية وقوتها عادتا نسبيًا في ٩٠٥ مع بدء حكم يحي الرابع، لكن ذلك لم يدم سوى سنوات قليلة، ذلك أن الفاطميين الذين كانوا يحكمون «افريقية» (تونس) بدأوا يحركون قبائل مدينة ومنطقة مكناسة البربرية القوية بقيادة «مسالة» ضد الادارسة، بحيث لم تأت سنة ٩١٧ حتى انتصرت تلك القبائل على جيوش يحي الرابع الذي أذعن وأعلن خضوعه للفاطميين. فتركه هولاء يحكم في فاس وحدها، وعيّنوا على بقية مناطق المملكة موسى ابن عم القائد المكناسي مسالة. وبعد عامين أزاح الفاطميون الأمير الادريسي يحي الرابع وطردوه من عاصمته. فحاول مرتين إعادة مملكة الادارسة (٩٢٥ و٩٢٧)، إلا أنه فشل. ففر إلى شمال البلاد والتجأ إلى قلعة «حجر النسر». وظلّ الادارسة يرقبون من هناك تصاعد قوة «دولة مكناسة» البربرية التي مثّلت رأس حربة الدولة الفاطمية في وجه الدولة الأموية في الأندلس. ودام الوضع على تلك الحالة إلى أن قُتل آخر الامراء الأدارسة الحسن بن قاسم في ٩٨٥ بأمر من حكام قرطبة في الأندلس. وظل المغرب خاضعًا للنفوذ الفاطمي عن طريق القائد الصنهاجي بكلين ابن زيري الذي عينه الخليفة الفاطمي المعز لدين الله على «إفريقية» (تونس) والمغرب، وذلك عندما قرّر الخليفة نقل مركز خلافته إلى مصر.

دولة المرابطين (١٠٦١–١١٤٨): أبو عمران، فقيه مالكي من جنوب المغرب ولكنه استقر منذ ١٠٣٥ في القيروان (تونس)، أرسل أحد أتباعه عبد الله بن ياسين (من جنوب المغرب ايضًا) لنشر طريقته المالكية المتشددة. فتمكن عبد الله أن يكسب قبائل صنهاجة وغيرها في جنوب المغرب وأن ينظمها في حركة دينية سياسية عسكرية تأسست في بداية الأمر في «رباط» الواقع في إحدى جزر نهر السنغال ومنها إسم «المرابطون». وعندما قويت تلك الحركة اتجهت نحو الغرب بقيادة يوسف بن تاشفين زعيم قبيلة لمتونة واحتلته في ١٠٦١.

وضع بن تاشفين الأسس الأولى لدولة المرابطين، وأنشأ، في ١٠٦٢، مدينة مراكش وجعلها عاصمة ملكه (راجع باب مدن ومعالم). وفي ١٠٧٦، ارسل عمه لإخضاع غانا والسنغال وغرب النيجر، وأخذ هو يعد العدة لغزو الأندلس. وفي ١٠٨٦، حانت له الفرصة عندما طلب منه ملوك الطوائف في الاندلس التدخل لانقاذهم من تهديدات ملك قشتالة ليون ألفونسو الرابع الذي احتل في ١٠٨٥ طليطلة. وكانت الأندلس ضعيفة ممزقة بين ملوك الطوائف، وقد وصفها ابن الخطيب (وزير الأندلس ومؤرخها وأديبها) في شطر من بيت منظومته «رقم الحلل»، فقال ساخرًا: «وصاح فوق كل غصن ديك».

وعبر يوسف بن تاشفين إلى الأندلس، واستنجد ليون ألفونسو بالامارات المسيحية المجاورة، وأكثرها فرنسية، ووقعت المعركة الفاصلة في سهل «الزلّاقة» على مقربة من «بطليوس» في تشرين الاول ١٠٨٦. فانهزم ألفونسو، واستمر المسلمون يثبتون وجودهم في الاندلس في كثير من المعاقل مدة أربعة قرون أخرى، واصبحت الأندلس تابعة للمغرب، لأن أمراءها كانوا عاجزين عن حكمها والدفاع عنها.

وفي ١٠٩٠، حصل يوسف بن تاشفين من الفقهاء على فتوى تخوله عزل كل ملوك الطوائف وتجعله الملك الوحيد على الاندلس، كما نصحه الفقهاء بأن يعلن البيعة للخليفة العباسي في بغداد باعتباره «أمير المؤمنين». ففعل، لكنها كانت تبعية إسمية، إذ ظل المرابطون مستقلين عن الخلافة العباسية عمليًا. والمهم في الأمر أن الفقهاء أصبحوا منذ ذلك الوقت يلعبون دورًا فعالًا في الحياة السياسية.

بعد موت يوسف بن تاشفين في ١١٠٦ خلفه ابنه علي الذي ما لبث ان بدأ يتأثر بحياة رفاهية الاندلس ومجالس أنسها وترفها وأناقة فنها المعماري، الفن الذي خلّده على أرض المغرب جامع تلمسان الكبير الذي فرغ علي من بنائه في ١١٣٥. لكن هذا النمط الجديد استلزم أداء في الحكم والادارة لم يعتد عليه المغاربة من قبل، وتمثل في لجوء علي إلى نظام ضريبي كان يتبعه ملوك الطوائف في الأندلس. ففرض ضرائب ومكوسًا تجاوزت الحد الشرعي، ما أدّى إلى النقمة الشعبية ضد المرابطين، زادتها مواصلة الحروب في الاندلس وعودتها إلى نظام ملوك الطوائف واستنجادهم بـ«الموحدين» الثائرين على المرابطين في أرض المغرب والذين باتوا مسيطرين على قسم كبير من المغرب. وبعد موت علي (١١٤٣)، خلفه إبنه تاشفين لمدة سنتين، ثم ابراهيم ابن تاشفين الذي هزمه الموحدون في تلمسان، ثم احتلوا فاس (١١٤٦). وبعد ابراهيم، جاء إسحق بن علي الذي احتل الموحدون عاصمته مراكش، ففرّ مع عائلته إلى منطقة السوس والسواحل الجنوبية على المحيط الأطلسي. وبعد مقاومة يائسة، انهار ما تبقى من المرابطين في ١١٤٨ وانتقل الحكم إلى الموحدين.

دولة الموحدين (١١٤٨–١٢٦٩)

المؤسس والأساس الديني: يعود تأسيس الحركة الموحدية إلى أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت الملقب بالمهدي، والذي يرجع نسبه حسب بعض الروايات إلى الحسن بن علي بن ابي طالب، وهو من قبيلة هرغة من المصامدة البربر المستقرين في منطقة السوس بجنوب المغرب. رحل ابن تومرت إلى المشرق العربي بين ١١٠٥ و١١١٠ طالبًا العلم، واجتمع بالفيلسوف أبي حمد الغزالي في العراق. فتأثر به، ثم عاد إلى بلاده عبر إفريقية (تونس)، والتقى في مدينة ملالة في نواحي بجاية (الجزائر) بأبي محمد عبد المؤمن بن علي القيسي من قبيلة كومية الزناتية الوهرانية، كما تعرف إلى عبد الله الونشريسي، واتفق ثلاثتهم على نشر افكارهم المقتبس غالبها عن الإمام الغزالي، الداعية إلى اصلاح ديني عميق يأخذ بجوهر القرآن ويبتعد عن التفسير الحرفي، ويدعو إلى التركيز على مبدأ التوحيد. وأخذت الحركة تتسع شيئًا فشيئًا منطلقة من قرية تين مل الواقعة في الوادي الأعلى لنهر نفيس في منطقة الأطلس الكبير والسوس، وهي ديار قبائل مصمودة (المصامدة)، واستحوذت على قسم كبير من جنوب المغرب وأرست عمليًا الأسس الاولى للدولة الموحدية قبل أن تسيطر نهائيًا على كامل البلاد، بعد أن قضى عبد المؤمن بن علي الذي تسلم قيادة الحركة عند موت ابن تومرت في ١١٢٨ على المرابطين واحتل عاصمتهم مراكش في ١١٤٧ (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٢٦٣).

امبراطورية تمتد من برقة إلى الأندلس: في غضون ١٢ عامًا (١١٤٨–١١٦٠)، توصل عبد المؤمن بن علي، الذي لقب نفسه «الخليفة» و«أمير المؤمنين»، إلى مد سيطرته حتى إقليم برقة في ليبيا، بعد أن قضى على دولة بني حماد وقاعدتها بجاية في الجزائر، وعلى كل الممالك الصغيرة في تونس. وجعل عبد المؤمن من هذه الدولة امبراطورية مرهوبة الجانب، وعمل على تنظيمها اداريًا وضريبيًا. وبعد وفاته (١١٦٣)، قام بأمر الدولة ابنه يعقوب يوسف الذي واصل سياسة والده، ووسّع ارجاء دولته، فأصبحت الأندلس كاملة خاضعة له، وقمع تمردًا في جنوب السودان، وقاد في ١١٨٤ غزوة في اتجاه مدينة شنترين على نهر التاج غرب البرتغال حيث قتل. فتولى الحكم بعده إبنه أبو يوسف يعقوب المنصور.

في عهد يعقوب المنصور (١١٨٤–١١٩٩): ثلاثة أحداث كبرى طبعت دولة الموحدين في ايام يعقوب المنصور: ١– إنتصاره على ثورة يحي بن اسحق الميورقي، وهو من المرابطين، في بجاية والقيروان والجريد وصفاقس وقابس ومدينة تونس، وكان يحي أثناء ثورته يخطب للخليفة العباسي في بغداد؛ ٢– انتصاره على ملك قشتالة ألفونسو الثامن في موقعة الأرك Alarcos في ١١٩٥؛ ٣– وعدم استجابته، أو تقاعسه عن إنجاد صلاح الدين الايوبي في حربه ضد الصليبيين، حيث وجد المؤرخون تبريرات لهذا «التقاعس»، أهمها انشغال المنصور بإخضاع المتمردين في دولته، وبمواجهة «النصرانية الزاحفة على الاندلس»، فضلًا عن أن صلاح الدين نفسه كان «يطمع في بلاد المغرب ويناوىء سلطة الموحدين في تونس».

موقعة العقاب، نفوذ الفقهاء، ومسلسل التراجعات، ثم النهاية: في ١١٩٩، توفي المنصور، وخلفه ابنه محمد الملقب بـ«الناصر» الذي حقق انتصارًا آخر على ثورة يحي الميورقي في تونس، حيث ولّى على الحكم الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص، جد الأمراء الحفصيين في تونس. لكن الناصر لم يقو على تحالف ملوك وامراء اسبانيا والبرتغال، فهزم في موقعة «العقاب» Las Navas de Tolosa في ١٢١٢، وكانت بداية النهاية لدولة الموحدين، خصوصًا وأن تداعياتها في الداخل رسمت دائرة نفوذ قوي جدًا للفقهاء الذين باتت أمور الدولة فعليًا في يدهم مباشرة بعد موت الناصر (١٢١٣)، حتى أنهم أصبحوا يعينون الخلفاء ويعزلونهم أو يقتلونهم (الخليفة عبد الواحد قتل خنقًا، كما قُتل خليفته العادل). وبذلك دخلت البلاد في دوامة الحروب الاهلية والثورات، حاول أثناءها الخليفة المأمون (١٢٢٧–١٢٣٢) الحد من نفوذ الفقهاء وإعادة سطوة الخلافة، ووصل به الأمر، في محاولة للقضاء على أي نفوذ للفقهاء، إلى حد نبذه لعقيدة مؤسس الدولة الموحدة ابن تومرت وإلى التنكيل الجماعي بالشيوخ. ولكن هذه الإجراءات أفقدت الدولة قاعدتها الشرعية التي كانت تعتمد عليها من الأساس. وتفاقم الخلاف حتى داخل الأسرة المالكة، وعاد ملوك الطوائف إلى

الحكم في الاندلس من جديد، وأعلن الحفصيون استقلالهم في تونس ومدوا سلطتهم إلى الجزائر، وبايعتهم تلمسان وسجلماسة وسبتة وطنجة ومكناس في المغرب نفسه. وزاد من تدهور الدولة أن فاس ومناطق واسعة من السهول المغربية سقطت في يد ثوار على الدولة الموحدة وهم بنو مرين من قبائل زناتة البربرية في جنوب المغرب قرب سجلماسة. وبلغ نفوذ بني مرين في عهد الخليفة المرتضى (١٢٤٨–١٢٦٦) أنه اضطر لدفع أتاوة كبيرة لهم مقابل احتفاظه بالعاصمة مراكش. وعندما استولى أبو العلاء الملقب بأبي دبوس على الحكم وطرد ابن عمه المرتضى (١٢٦٦) استغل المرينيون الفرصة ووجهوا الضربة القاضية للدولة الموحدية واحتلوا العاصمة مراكش في ١٢٦٩.

دولة المرينيين (١٢٦٩–١٤٦٥): منذ ١٢١٦ والمرينيون ثائرون بقيادة زعيمهم البربري عبد الحق بن محيو، إلى أن تمكنوا من احتلال مكناس وفاس... حتى آلت إليهم دولة الموحدين بعاصمتها ومناطقها كافة في ١٢٦٩ وكانوا بقيادة أبو يوسف يعقوب (١٢٥٨–١٢٨٦). وقاتلوا في الأندلس ألفونسو العاشر ملك قشتالة، وظلوا يقاتلون هناك بين فترة وأخرى حتى كانت هزيمتهم في معركة ريو سالادو في ١٣٤٠، فتخلوا عن كل مشروع لهم في الاندلس، والتفتوا ناحية الشرق. فهُزموا ايضًا في تونس (١٣٤٩)، وساءت سمعتهم وبدأت تنشب في وجههم الثورات، وضعف الأمراء المرينيون وقوي عليهم وزراؤهم، وتمزقت البلاد، وأخذت مدنها تتقاتل، ونزل الاسبان والبرتغاليون على الشواطىء المغربية (راجع «سبتة ومليلة»).

الدولة السعدية (١٥٤٥–١٦٧٢): باغتيال آخر السلاطين المرينيين عبد الحق (١٤٢٠–١٤٦٥)، انتهت الدولة المرينية نهائيًا، وأصبح المغرب تحت حكم قبائل زناتة البربرية، وتفككت وحدته، وتحول إلى محطة اسبانية وبرتغالية على طريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى المحيط الهندي، وجاء سقوط غرناطة (١٤٩٢) لينهي الوجود العربي الاسلامي في اسبانيا ويزيد في تداعي أوضاع المغرب.

«أدّى تدهور الوضع الداخلي واضطراب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية، والاعتداءات الاجنبية المتكررة من ناحية أخرى، إلى نقمة عارمة وردّ فعل عنيف ولّد شعورًا بضرورة العودة إلى تعاليم الدين الاسلامي باعتباره المنقذ الوحيد للبلاد. ومرة أخرى كانت الصحراء منبعًا لحركة الانقاذ، إذ انطلق الاشراف السعديون لقيادة «الجهاد المقدس» ضد الاسبان والبرتغاليين، مبتدئين بانتزاع كامل المنطقة الجنوبية من أيدي بني وطاس في ١٥٢٣، وفي ١٥٤١ استردوا أغادير من البرتغاليين. وقد أدت تلك الانتصارات المتلاحقة إلى رفع مكانتهم وترسيخ هيبتهم والتفاف الجماهير المغربية حولهم، إلى أن استولوا في ١٥٥٤ نهائيًا على الحكم، واختاروا مراكش عاصمة لهم. وكان عليهم من ناحية أخرى التصدي لمطامع الأتراك العثمانيين الذين كانوا قد استولوا على بقية شمال افريقيا. وتحالف العاهل السعدي الشريف محمد الاول (١٥٤٩–١٥٧٧) مع الاسبان ضد الاتراك الذين تمكنوا من قتل القائد السعدي، ولكنهم تخلوا عن غزو المغرب. عندها تولى الشريف أحمد المنصور (١٥٧٨–١٦٠٣) الحكم وانتصر على البرتغاليين في معركة القصر الكبير، وكسب بذلك ثقة الناس. فدعم مملكته، وقوّى اقتصادها بالتركيز على الزراعة والصناعات التقليدية، ونظّم الادارة والجيش وشجع الفنون. وبعد موت المنصور دبت الفوضى من جديد في المغرب وأصابه الانحطاط بحيث اغتيل ثمانية سلاطين سعديين من ١٦٠٣ إلى ١٦٦٦ كما تجزأت البلاد إلى مناطق نفوذ متعددة» (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٢٦٦).

الدولة العلوية
(١٦٦٦ –)

(هي الدولة التي لا تزال ذرية مؤسسيها من الاشراف العلويين تحكم إلى اليوم، وكان لقب الحاكم «السلطان» حتى نيل المغرب الاستقلال التام في ١٩٥٦، فأصبح بعيده، وبقرار من السلطان محمد الخامس، «الملك»).

التأسيس والمحطات الكبرى الاولى: انطلقت الدولة العلوية، كسابقاتها، من أوضاع مشحونة بالفوضى والاضطراب كانت تتسم بها نهايات كل دولة مغربية سابقة. إلى مثل هذه الاوضاع انتهت دولة السعديين، فانطلق الأشراف العلويون من تافيلالت (منطقة صحراوية) لانقاذ البلاد. فاستولوا على فاس ومراكش بين ١٦٦٦ و١٦٧٢، وأرسوا دعائم دولتهم الجديدة. وكان أول مَن حكم من العلويين مولاي اسماعيل الذي امتد حكمه من ١٦٧٢ إلى ١٧٢٧، واستطاع أن يوطد أسس الدولة ويخضع القبائل المتمردة ويسترجع من الاوروبيين طنجة (١٦٨٤) والعرائش (١٦٨٩)، ويشيع العلم والأدب والفن المغربي الذي تمثل بشكل خاص في معالم مدينة مكناس التي اختارها السلطان مولاي اسماعيل عاصمة له وجعل منها مركزًا عسكريًا حصينًا. وبعد موت اسماعيل مرت الدولة بفترة فوضى وصعوبات اقتصادية، إلى أن عادت إلى الاستقرار في عهد مولاي محمد الثالث (١٧٥٧–١٧٩٠)، لتضعف من جديد في عهدي مولاي يزيد ومولاي سليمان من ١٧٩٠ إلى ١٨٢٢، إضافة إلى انتشار الأوبئة والتمردات الداخلية والمؤامرات الاوروبية الاستعمارية.

ومن هذه المحطات ان سلاطين الدولة العلوية كانوا يحبذون دخول تكنولوجيا الطباعة، لكنهم ظلوا ينتظرون من يقدم على ذلك من علماء أو تجار، وكان الانتظار خشية من غضب رجال الدين (الذين



جزء من لوحة ديلاكروا (١٨٤٥) المحفوظة في متحف أوغستان في تولوز، وتمثل مولاي عبد الرحمن.

كانوا يفضلون الاستنساخ) وتحريك الناس ضدهم. وما أن دخلت أول مطبعة إلى المغرب في ١٨٦٥ على يد محمد الطيب الورداني، أحد علماء منطقة سوس، حتى تجاوب السلاطين ومضوا في تشجيع طباعة الكتاب.

التغلغل الاوروبي قبل قيام الدولة العلوية: اتجه البرتغاليون إلى احتلال الشواطىء المغربية باكرًا، قبل أن تبدأ معاقل الأندلس بالسقوط. ومن أهدافهم، إضافة إلى تأمين الخط الملاحي التجاري، قطع إمداد المسلمين من المغرب للمسلمين في الاندلس. وكان من ذلك دخولهم مدينة سلا (في جوار الرباط، وواقعة على الاطلسي) منتهزين فرصة نزاع على السلطة فيها، وذلك سنة ١٢٦٠، ثم أجلوا عنها بعد مدة قصيرة. وفي ١٢٧٠، هاجموا (البرتغاليون) مدينة العرائش، ايضًا على الشاطىء الاطلسي، ودمروها وأحرقوها. وفي ١٤١٦، احتلوا سبتة (سلموها بعد ذلك إلى اسبانيا). وفي ١٤٣٥، حاصروا مدينة طنجة، وأسقطوها بعد استبسال المغاربة في الدفاع عنها، وبقيت في حوزتهم ٢٦٥ سنة، ثم سلّموها (في ١٦٦٢) لانكلترا في عملية مصاهرة، إلى ان استردتها الدولة العلوية في السنوات الاولى من نشأتها (١٦٨٤). وفي اوائل القرن السادس عشر، خاض المغرب حروبًا طاحنة ضد البرتغال، واسترجع كل الشواطىء الاطلسية بين سنتي ١٥١٠ و١٥٧٧. لكن البرتغال عادت بحملة جديدة بقيادة الملك سيباستيان، ووقعت معركة «وادي المخازن» بالقرب من العرائش، قاد جيش المغرب فيها السلطان السعدي عبد المالك وأخوه أحمد الذي دعي في ما بعد بالمنصور الذهبي. وقتل في المعركة سيباستيان وعبد الملك وأخ لعبد الملك كان يطمع في الملك والتجأ إلى البرتغال ليخوض معه المعركة طمعًا في ان يوليه سيباستيان الملك إذا انهزم أخوه، وعرفت هذه المعركة في التاريخ بـ«معركة الملوك الثلاثة»، وتراجعت بعدها البرتغال إلى آخر صف الدول الاستعمارية الاوروبية.

التغلغل الاوروبي إبان الدولة العلوية (القرن التاسع عشر): الخريطة الاستعمارية الاوروبية في المغرب رست منذ أواخر القرن السابع عشر حتى أواسط القرن التاسع عشر على المشهد التالي: المدن الأربع التي بقيت تحت سلطة الاحتلال الاوروبي استرجع المغرب منها «الجديدة» من الاستعمار البرتغالي، و«طنجة» من انكلترا بعد حصار طويل ومعركة ضارية خاضها العلويون في ١٦٨٤، وبقيت «سبتة» و«مليلة» محتلتين من اسبانيا (راجع باب «سبتة ومليلة»).

لكن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي مع بدء طغيان (في اوروبا) مفاهيم الدولة القومية والتنافس بينها سعيًا وراء ابتناء القوة العسكرية ووراء المستعمرات التي تؤمن لها مخزونًا من المواد الاولية واسواقًا لسلع ثورتها الصناعية، وبعد احتلال فرنسا للجزائر (١٨٣٠) ثم لتونس (١٨٨١)، ولما كان للمغرب موقع استراتيجي فائق الأهمية، شرعت فرنسا تعمل على توسيع نطاق نفوذها بالسيطرة على كامل المغرب العربي. كما اتجهت بريطانيا لتزيد من اهتمامها في المنطقة بعد فتح قناة السويس خاصة وانها تسيطر على الضفة الاوروبية عند جبل طارق، أي على المضيق المؤدي إلى البحر المتوسط، ثم إلى قناة السويس، ثم إلى طريق الهند. ولم تتخلف اسبانيا عن المطالبة بنصيبها من المغرب، خصوصًا وأنها تحتل منذ قرون عدة مدينتي سبتة ومليلة.

ولجأت تلك الدول الثلاث إلى تطبيق مخططاتها بفرض اتفاقيات مجحفة منذ عهد السلطان مولاي عبد الرحمن (١٨٢٢–١٨٥٩). فبدأت بريطانيا بفرض اتفاقية بحرية وتجارية (١٨٥٦)، وتبعتها اسبانيا بفرض شروطها في ١٨٦٠ على أثر هزيمة الجيوش المغربية وسقوط تطوان، فاشترطت تعويض خسائر الحرب والموافقة على كل الشروط المتعلقة بحرية التجارة في المغرب وإعفاء بضائعها من الضرائب، ومنح حقوق واسعة للجالية الاسبانية في المغرب، بالاضافة إلى تنازل المغرب عن بعض المناطق الساحلية. وبعد ثلاث سنوات، أي في ١٨٦٣، أجبرت فرنسا السلطان محمد الرابع بن عبد الرحمن

(١٨٥٩–١٨٧٣) على التوقيع على معاهدة مماثلة للمعاهدة الاسبانية المغربية.

هكذا، وبهذه الاتفاقيات الثلاث، فقد الحكم العلوي عمليًا سيادته وإن كان المغرب لم يدخل بعد عصر الاستعمار المباشر.

جهود السلطان الحسن الاول وضعف وإسراف عبد العزيز: عصفت الخلافات والمنافسات بين الدول الاستعمارية الاوروبية، فحاول السلطان الحسن الاول (١٨٧٣–١٨٩٤) استغلال هذا الوضع ليتخلص من عبء المعاهدات المجحفة. لكن مؤتمر مدريد، في ١٨٨٠، التي شاركت فيه الدول الكبرى في الأثناء، قلّص من خلافاتها بتوسيع مناطق نفوذها في المغرب. ومع ذلك واصل الحسن الأول جهوده للمحافظة على وحدة البلاد. لكن عندما توفي (١٨٩٤) خلفه حاجبه أحمد بن موسى المعروف بـ«با أحمد» الذي كانت أسرته من قبل رقيقًا للأسرة العلوية، وذلك بانتظار أن يبلغ مولاي عبد العزيز سن الرشد. وتولى عبد العزيز العرش (١٩٠٠–١٩٠٨)، وكان ملكًا ضعيفًا مسرفًا. ففرض ضريبة «الترتيب» على الشعب، وهي ضريبة على المداخيل الزراعية والمواشي، بالاضافة إلى الضرائب المعمول بها. ورفضت القبائل دفعها بتحريض من أحد الأولياء الصالحين، وهو الجيلالي بن إدريس الملقب بـ«بوحمارة».

الاستعمار الفرنسي والاسباني

اقتراض، فذرائع ومداخل للاحتلال: لدى رفض القبائل دفع ضرائب إضافية لجأ السلطان عبد العزيز إلى الاقتراض من المصارف البريطانية والاسبانية، وخصوصًا من المصارف الفرنسية، لا سيما «مصرف باريس والبلاد المنخفضة». فاقترض منها أموالاً طائلة أثقلت كاهل المغرب بالديون التي كانت مقدمة للاحتلال المباشر. إذ مع هذه الديون تزايد نفوذ فرنسا في المغرب بواسطة رجال الأعمال والمصارف الذين اصبحوا يشرفون عمليًا على الحركة التجارية والاقتصاد بشكل عام.

ومن الاقتصاد إلى ذريعة الأمن. ففي ١٩٠٠–١٩٠١، تذرعت فرنسا بحوادث أمنية وشغب كانت تقع على الحدود الجزائرية–المغربية، فضغطت على السلطان عبد العزيز لتخويلها مهمة المحافظة على الأمن في تلك المنطقة، ففعل. عندها أيقنت فرنسا أن المغرب واقع لا محالة في مصيدتها، ولم يبق أمامها سوى تسوية ما تنتويه من احتلال واستعمار للبلاد مع منافساتها من الدول الاوروبية.

فرنسا ترضي ايطاليا وبريطانيا واسبانيا: وقّعت فرنسا مع ايطاليا، في ١٩٠٢، اتفاقية تطلق يد ايطاليا في ليبيا مقابل غض النظر عن أعمالها في المغرب. وفي ١٩٠٤، وقعت اتفاقية مع بريطانيا تترك لها حرية العمل في مصر مقابل ضمان سكوتها عن «مسرح العمليات الفرنسية في المغرب»، ونصت الاتفاقية نفسها على منح اسبانيا منطقة نفوذ في المغرب. وفي السنة نفسها (١٩٠٤) وقعت فرنسا مع اسبانيا اتفاقية ترمي إلى الاهداف نفسها.

وألمانيا الدولة الفتية تطالب بحصتها (أزمة مراكش، ١٩٠٥): ألمانيا، الدولة القومية الناهضة، والقوية بعد تحقيقها لوحدتها قبل عقود قليلة، اصبح لها شركاتها الاحتكارية التي تحرضها على دخول حلبة الصراع على الاستعمار في المناطق الافريقية الاستراتيجية.

ولإجبار فرنسا على التخلي عن حصة في المغرب، أقدم الامبراطور الالماني ولهلم غيوم الثاني على زيارة طنجة في ٣١ آذار ١٩٠٥، حيث أعلن تأييده للمراكشيين ورغبتهم في الاستقلال. ومما قاله: «في بلد مستقل مثل المغرب، يتعين على التجارة أن تكون حرة. ولهذا سوف أبذل كل ما لدي من جهود للإبقاء على التساوي في الحقوق التجارية (...) بحيث لا يكون هنا أي نفوذ لبلد أكبر من نفوذ البلدان الأخرى». وأتبع ذلك بالمطالبة بعقد مؤتمر دولي حول مراكش، ظنًّا منه أن ذلك سوف يعزل

فرنسا ويضعف تحالفاتها الدولية (مع ايطاليا، وبريطانيا، واسبانيا). إلا أن ما لمسته فرنسا من تأييد بريطانيا والولايات المتحدة لسياستها الاستعمارية شجعها، وبناء على نصيحة بريطانيا، على قبول المقترح الالماني بعقد المؤتمر.

مؤتمر الجزيرة (١٩٠٦): في ١٦ كانون الثاني ١٩٠٦، افتتح في مدينة «الجزيرة» الساحلية الاسبانية المؤتمر الدولي المعروف باسم «مؤتمر الجزيرة» والمخصص لمعالجة «القضية المغربية» التي عرفت تأزمًا دوليًا إثر زيارة الامبراطور الالماني لطنجة. إذ كانت الاوضاع تدهورت بين فرنسا والمانيا، ووصلت إلى حد اندلاع الحرب التي تمّ تداركها بعقد المؤتمر المذكور (١٦–٣١ آذار ١٩٠٦) الذي أسفر عن تأكيد دعم بريطانيا وايطاليا واسبانيا لفرنسا، في حين لم تحصل المانيا إلا على دعم النمسا التي لم تكن لها، على كل حال، أية كلمة في تلك المنطقة من العالم (المغرب والشمال الأفريقي وأفريقيا). ومع ذلك، استمر الالمان على تصلبهم في المفاوضات. والدول التي حضرت هذا المؤتمر هي: فرنسا، اسبانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الاميركية، ايطاليا، البرتغال، هولندا، بلجيكا، النمسا والمانيا. وفي نهايتها، أعلن الفرنسيون والألمان، كل من جانبه، ان ما تمّ التوصل إليه يرضيهم. وفي مقدمة ما أرضاهم:

– يتم الاعتراف باستقلال المغرب تحت سلطة السلطان.

– يتم الاعتراف لألمانيا بما كانت تطالب به من أن يكون من حق الأمم كافة الحصول على ممرات لها إلى المغرب والاتجار معه.

– يتم الإقرار لفرنسا بـ«وضعية خاصة» في المغرب.

– تتولى مسألة الأمن في المرافىء المغربية الاساسية فرنسا واسبانيا شراكة، وان يقوم ضباط فرنسيون وإسبان باعداد وتدريب «الشرطة المغربية».

– توصية بوضع «بنك المغرب» تحت وصاية مالية دولية.

بعد المؤتمر مباشرة، أخذت الامور تتقلب وتتطور كثيرًا، وجاءت بغالبيتها لمصلحة فرنسا التي بدأت في تنفيذ مخططها في الاستعمار المباشر، وخصوصًا أن المانيا بدت مقتنعة بما حصلت عليه من نشاط اقتصادي في المغرب.

لم توقع فرنسا على أعمال المؤتمر إلا في نهاية العام ١٩٠٧، إذ اتضح، من مجريات الأحداث الفاصلة بين المؤتمر ونهاية العام ١٩٠٧ انها كانت تريد قبل التوقيع ان تضمن لنفسها سيطرة تامة على المدن المغربية الرئيسية لكي تؤمن لها حصة أساسية في اتفاقية الوصاية على المغرب وتقاسم النفوذ فيه. ومن هنا امتلأت الشهور السابقة على نهاية العام ١٩٠٧ بحوادث دموية واغتيالات كانت كل واحدة منها تنتهي باحتلال مدينة أو مقاطعة مغربية. ومن أشهر تلك الحوادث قصف القوات الفرنسية لمدينة الدار البيضاء يوم ٤ آب ١٩٠٧ ثم احتلالها بذريعة عملية اغتيال قام بها مواطنون مغاربة قبل نحو اسبوعين لعدد من العمال الاوروبيين العاملين على بناء مرفأ الدار البيضاء. وقبلها بشهور قليلة كان الجنرال الفرنسي ليوتي قد تذرع ايضًا باغتيال مهندس فرنسي في مدينة مراكش، فأمر قواته باحتلال مدينة وجدة.

المعارضة الألمانية زالت، وأزمة أغادير، ومناطق لالمانيا في الكونغو: إذا كانت ألمانيا قد تحركت بقوة ضد الفرنسيين وضد الاسبان من أجل منعهما معًا من السيطرة نهائيًا على المغرب، فإن أحداث ربيع ١٩١١ أتت لتظهر حدود المعارضة الالمانية.

كانت الاوضاع المزرية قد خلقت رد فعل عنيفًا في صفوف المغاربة الذين أطاحوا الملك عبد العزيز، ونصبّوا محله أخاه مولاي حافظ الذي كان يتمتع بسمعة جيدة، وينظر إليه الشعب على أنه بطل الاستقلال. إلا أن مولاي حافظ واصل سياسة أخيه نفسها. فقامت معارضة القبائل وأصلته ثورة كانت تتعاظم يومًا بعد يوم وتتقدم نحو العاصمة فاس وحاصرتها مهددة وجود السلطان وحياة الرعايا الاوروبيين في المدينة ومعظمهم من الفرنسيين. وأبلغ

السلطان حافظ أنه لم يعد قادرًا على حماية مدينة فاس. فبدأ الجيش الفرنسي تحركه ضد القبائل المغربية بقيادة الجنرال شارل موانييه الذي أعلن ان مهمته تقتصر على حماية السلطان والرعايا الأجانب. فكان من الطبيعي ان يُعتبر تدخل الحامية الفرنسية خرقًا لاتفاقية «الجزيرة» (١٩٠٦) وتحديًا لألمانيا. فكيف تصرفت المانيا؟.

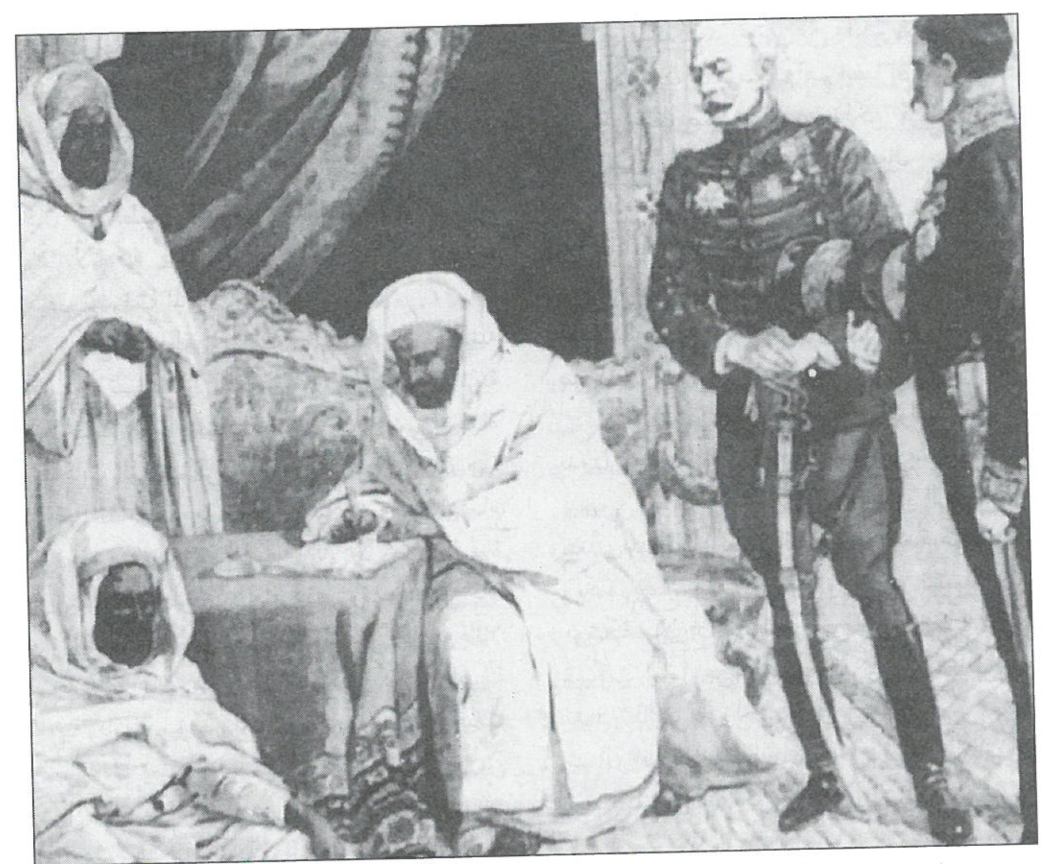
«بكل بساطة اكتفت صحيفة «نوردوتشه ألكميني تسايتونغ» المقربة من الحكومة الالمانية بملاحظة انه «يحق لفرنسا أن تحمي حياة وممتلكات الرعايا الفرنسيين في المغرب». وكان هذا يتناقض تمامًا مع ما كانت ألمانيا تبديه من اهتمام فائق بالمغرب وبثرواته الطبيعية «التي لا يحق لأية قوة اوروبية أن تسيطر عليه منفردة». ومهما يكن فإن معلق الصحيفة الالمانية لم يفته ان يواصل كلامه قائلاً بلهجة تحذير «إن أي احتلال عسكري دائم للعاصمة المغربية فاس سوف يكون معناه خرق اتفاقيات الجزيرة، مما يعني انه قد يسفر عن نتائج ليس من السهل تقييمها اليوم».

«على رغم هذا التحذير المبطن، كان من الواضح للفرنسيين ان ما تقوله الصحيفة إنما يعبّر عن رأي الحكومة الالمانية المحبذ للتحرك العسكري الفرنسي (التحرك نحو فاس واحتلالها). ولقد زاد من وضوح هذا الأمر أن وزير الخارجية الالماني ألفرد فون كيدرلن فشتر أعلن في الوقت نفسه انه يبدو له ان الوقت بات ملائمًا لاعادة النظر في اتفاقيات «الجزيرة» موضحًا أن فرنسا، عبر خرقها لهذه الاتفاقيات، إنما أعطت المانيا فرصة لاستعادة حرية التحرك في المغرب «ما يعني أن بامكان المانيا من الآن وصاعدًا ان تتابع سياستها الخاصة بها في هذه المنطقة من العالم، بل أن تحتل عسكريًا هذه المنطقة أو تلك من مناطق هذا البلد إذا ما دعتها الضرورة إلى ذلك».

«على أي حال، لم تمض اسابيع قليلة إلا وكان الفرنسيون قد دخلوا فاس حيث بدأوا ممارسة احتلالهم العسكري الواضح للمغرب. أما الألمان، فإنهم، وقد شجعهم الموقف الفرنسي، انتظروا بداية شهر تموز (١٩١١) حتى يبدأوا تحركهم العسكري باطلاق قذائف مدرعاتهم على مدينة أغادير الجنوبية. وهم يعتقدون ان بوسعهم هم ايضًا ان يحتلوا مناطق مغربية وسط صمت اوروبا. لكن فرنسا، كانت لهم، هنا، بالمرصاد، ما هدّد باشعال حرب عالمية لولا ان تداركت المانيا الأمر فطلبت من فرنسا أن تعطيها أملاكًا في افريقيا الاستوائية مقابل تخلي المانيا عن المغرب نهائيًا» (ابراهيم العريس، زاوية «ذاكرة القرن العشرين»، «الحياة»، ٢٠ نيسان ١٩٩٤، ص١٧).

في ١٩ ايار ١٩١١، دخلت القوات الفرنسية، بدون مقاومة تذكر، العاصمة فاس. وبعد ذلك بشهرين جاء الرد الألماني في أغادير، الردّ الذي لم يتعدّ، عسكريًا، بعض الطلقات المدفعية على المدينة، ولكنه وضع العالم في أجواء حرب فرنسية–ألمانية موشكة. إلا ان الدولتين سرعان ما اتفقتا على أن تسكت المانيا عن «الحماية الفرنسية للمغرب» ولا تعود تطالب بأي حق لها في أي منطقة من مناطق شمال افريقيا، مقابل ان تتخلى فرنسا لألمانيا عن بعض المناطق في الكونغو.

معاهدة فاس، أو معاهدة «الحماية الفرنسية» (٣٠ آذار ١٩١٢): هكذا زالت العقبة الالمانية نهائيًا، ووجدت فرنسا نفسها طليقة اليدين اعتبارًا من تشرين الثاني ١٩١١. ولم يعد أمام القائد الفرنسي ليوتي Lyautey إلا أن يجبر السلطان مولاي حافظ على توقيع معاهدة فاس، فوقّعها مرغمًا في ٣٠ آذار ١٩١٢، وجعلت منه حاكمًا إسميًا، وقسمت البلاد إلى ثلاث مناطق: المنطقة الفرنسية، وهي معظم البلاد؛ ومنطقة الريف الاسباني (٢٨ ألف كيلو متر مربع)؛ والمنطقة المحايدة وهي طنجة. وكان الحاكم الفعلي ليوتي نفسه الذي كوفىء بتعيينه مفوضًا ساميًا للجمهورية الفرنسية في المغرب. وعندما أخذ السلطان مولاي حافظ يبدي من حين إلى آخر معارضته للمفوض السامي، أقدم هذا على عزله في السنة نفسها (١٩١٢)، وأحلّ محله أخيه مولاي يوسف الذي استمر سلطانًا حتى ١٩٢٧.



السلطان مولاي حافظ يوقع معاهدة فاس (٢٠ آذار ١٩١٢) تحت نظر المقيم الفرنسي العام في المغرب ليوتي.

وباشرت السلطات الفرنسية بتدعيم وجودها في المغرب من خلال تشجيع الفرنسيين على الهجرة إلى المغرب بمنحهم أراض شاسعة بأسعار بخسة. فبلغت مساحة الاراضي الزراعية التي انتقلت إلى حوزة الفرنسيين بين ١٩١٣ و١٩٣٢ أكثر من ٦٠٠ ألف هكتار، ما أدى إلى إفقار عدد كبير من المزارعين المغاربة، كما أن الصناعات التقليدية والتجارة كسدت بسبب منافسة الصناعات الاوروبية المتقدمة.

ونسّقت الدولتان، فرنسا واسبانيا تعاونهما بالنسبة إلى إدارة الحكم. فاستصدرتا من السلطان مراسيم يصبح بموجبها المفوض السامي الواسطة الوحيدة بينه وبين الدول الاجنبية، ويمثل فرنسا واسبانيا من جهة، والمغرب سياسيًا وعسكريًا من جهة أخرى. ونتيجة لذلك ألغيت وزارة الخارجية في المغرب، وأصبحت الحكومة المحلية ذات دور إداري فقط، وأنشئت في دار المفوض السامي مكاتب سياسية ومدنية وعسكرية لمساعدته في اعماله، وأصبح هو مصدر السلطات كلها.

المقاومة، ثورة الريف، الحركة الوطنية

ثورة «الهيبة» في الجنوب: لم تنفك مقاومة المغاربة تتواصل ضد الاستعمار الفرنسي (نظام الحماية الفرنسية) منذ مؤتمر الجزيرة. فتمكنت من إزاحة السلطان عبد العزيز الذي كان مستسلمًا لارادة الفرنسيين، وصعّدت من عملياتها ضد أخيه السلطان مولاي حافظ، حتى أن هذه العمليات وصلت إلى حدود فاس، وشكلت منها فرنسا ذرائع لتلبية نداء السلطان لـ«حمايته» وحماية الجاليات الاجنبية في فاس وغيرها من المناطق المغربية. ثم كانت الانتفاضة بقيادة الثائر «الهيبة» في جنوب البلاد من ١٩١٢ حتى وفاته في ١٩١٩ (أحد أخوته استأنف قيادة الانتفاضة ضد الاستعمارين الفرنسي والاسباني حتى ١٩٣٤). كما ثار الشعب في الشمال، في الفترة التي تلت مباشرة «معاهدة فاس» بقيادة «أفريان». أما الثورة الكبرى التي قضّت مضاجع المستعمرين فهي «ثورة الريف» التي قادها عبد الكريم الخطابي (١٨٨٢–١٩٦٣).

ثورة الريف: في عام ١٩١١، قتل بعض أهل «الريف الاسباني» (التسمية وردت في معاهدة فاس، أو معاهدة «الحماية الفرنسية»، وهي تشير إلى المنطقة من المغرب التي كانت من حصة إسبانيا، وتبلغ مساحتها نحو ٢٠ ألف كلم^{2}) ستة من العمال الاسبان الذين كانوا يعملون في مناجم الحديد. فأقدمت اسبانيا على احتلال العرائش (حزيران ١٩١١) والقصر الكبير، ثم احتلت تطوان في ١٩ شباط ١٩١٣.

في ١٩١٥، وجّه والد الأمير عبد الكريم الخطابي إنذارًا للسلطات الاسبانية يحذّرها فيه من خطورة ضغطها واستفزازاتها للمغاربة. فأقدمت السلطات على اعتقال ابنه الأمير عبد الكريم الذي كان قاضي قضاة مليلة، وتألف مجلس عسكري لمحاكمته. وعلى الرغم من براءته، استمر الاسبان في اعتقاله رهينة عن والده الذي استمر بدوره يستحث القبائل على الثورة ويقودها، ما أرغم الاسبان على إطلاق سراح الامير عبد الكريم. وجاءت الحرب العالمية الاولى لتجمّد الاوضاع في الداخل.

وما إن انتهت تلك الحرب حتى أعلن الخطابي الأب الجهاد على الاسبان الذين عادوا يزيدون ضغطهم لاحتلال ما تبقى لهم من حصتهم وفق معاهدة الحماية. ولما كان الخطابي الأب قد تقدم في السن وأصابه المرض، انبرى الامير عبد الكريم لأعباء والده وأخذ على عاتقه قيادة الثورة، وأصبح

لديه قوة مسلحة شبه نظامية تصطدم بالجيش الاسباني في معارك صغيرة.

زجّت اسبانيا قوة كبرى استطاعت أن تحتل بها بلدة أنوال وقلعتها. فقام عبد الكريم بتنظيم هجوم مباغت ونجح في احتلال أنوال وإبادة الحامية المدافعة عنها والاستيلاء على ما كانت تضمه القلعة من سلاح وذخائر. وكان لهذه المعركة (١٩٢١) أصداء بعيدة في الداخل والخارج. فقد عزّز النصر إرادة الثائرين الذين أخذوا في الانضمام إلى قوات الثورة من كل أنحاء المغرب، في حين أصيبت فيه السلطة الاسبانية بخيبة أمل مريرة.

واستمر عبد الكريم، على رأس قواته، في تحقيق انتصارات متلاحقة حتى أصبح معظم مناطق الريف الاسباني تحت سيطرته (أواخر ١٩٢٤). فأعلن استقلال الريف، وأنشأ جمهورية تولى رئاستها، وسهر على توطيد أمنها وتطوير مرافقها. فأقام الاصلاحات في الادارة والمالية والزراعة والتجارة والشؤون الصحية علاوة على إقامة شبكة من الطرق لربط البلاد بعضها ببعض. وعلى الصعيد السياسي، أرسل أخاه إلى باريس (١٩٢٣) لشرح القضية المغربية، وقطع اتصالاته بالسطان لإدراكه أنه لا حول له ولا قوة.

حاولت السلطة الاسبانية، التي لم يتبق لها في نهاية ١٩٢٤ سوى بعض المدن المحصنة تحصينًا قويًا كسبتة ومليلة، الاتصال مرات عديدة والدخول معه في مفاوضات لاحتواء اندفاعه الثوري وإغرائه بالحكم في مقابل إلقاء السلاح. ولكن هذه المحاولات انتهت إلى الفشل، خصوصًا وأن الامير كان يصرّ على مطلب الجلاء عن المغرب ودفع تعويضات مالية كبيرة، وتقديم أعداد من المدافع والطائرات لقوات «الجمهورية المغربية».

إزاء هذا التطور المصيري في المغرب الذي من حقه أن يقلب المخططات الاستعمارية في المغرب ومنطقة شمال افريقيا بل في افريقيا برمتها تنبّهت فرنسا وانكلترا وأخذتا في تحريض رئيس الحكومة الاسبانية بريمو دي ريفييرا على الصمود في وجه الثورة، وتعدانه، خصوصًا فرنسا، بالدعم.

وبدأ العمل المشترك لاجهاض الثورة من الداخل وتطويقها من الخارج وعزلها عن كل اتصال. وعينت فرنسا الماريشال بيتان لقيادة العمليات في المغرب، وعهدت إليه بتنسيق التعاون مع القوات الاسبانية، وأخذت الاساطيل البريطانية تتوجه إلى السواحل المقابلة للريف وتعمل على إحكام الحصار عليه. كما استطاعت السلطات الاسبانية وخصوصًا الفرنسية أن تجتذب إلى جانبها بعض العناصر والمتعاونين من خلال اللعب على وتر «عرب/بربر». فأخذت السلطة الفرنسية في التمهيد لتطبيق «الظهير البربري» الذي لم يعلن عنه رسميًا إلا في عام ١٩٣٠، حيث تمّ استصدار مرسوم به، وكان الهدف هو التفريق بين المسلمين عربهم وبربرهم وتوجيه فصائل الثورة بعضها ضد بعض (راجع باب «الأمازيغ، البربر»).

لكن سياسة «الظهير البربري»، التي بدأ تطبيقها إبان الثورة (قبل اعلانه رسميًا في ١٩٣٠، ثم محاربة الحركة الوطنية له)، اصطدمت بمزيد من التلاحم بين الثوار. ولهذا اصبح القضاء على الثورة في عقر دارها هو الهدف الاول للسلطات الفرنسية-الاسبانية. فأخذت في إعداد العدة لها مع استمرار حرب استنزاف طوال عام ١٩٢٥.

وفي ربيع ١٩٢٦، حشدت فرنسا على حدود منطقة الريف قوة كبيرة (١٢٠ ألف جندي) بقيادة ٥٢ ضابطًا برتبة جنرال، يدعمها ٢٢ سربًا من الطائرات، وأجرت تنسيقًا تامًا بين قواتها والقوات الاسبانية، كما قام الاسطول البريطاني بحصار الساحل، في حين لم تتعد قوة الامير عبد الكريم الخطابي خمسة آلاف مقاتل يفتقرون إلى الأسلحة الثقيلة وطرق التموين ولا أمل لهم بأي دعم خارجي (قوى التحرر العالمي في بداياتها وتعاني من قسوة الضغوط، والعالم العربي خاضع بأسره لقوى الاستعمار).

رغم ذلك قرر الأمير خوض المعركة حتى النهاية. فكانت معارك غير متكافئة على الجبهتين الفرنسية والاسبانية. وأخذت قوات الحلف تقترب من قاعدة الثورة، حتى وصل الأمر إلى مرحلة خطيرة أصبح معها موقف الثوار مهددًا بالفناء التام. فتقدمت فرنسا بمبادرة «إنقاذية» لتجنب المزيد من الخسائر. فعرضت على الامير الصلح وتعهدت برعايته وأسرته وعدم ملاحقة الثوار. وعقد الامير مؤتمرًا لمناقشة الموقف، وأقر الرأي على التسليم لفرنسا. وفي ٢٦ ايار ١٩٢٦، وضع عبد الكريم الخطابي نفسه تحت تصرف فرنسا (راجع «عبد الكريم الخطابي» في باب زعماء).

الحركة الوطنية: بعد انتهاء ثورة الريف شبت انتفاضات متعددة: في تافيلالت وتادلة (١٩٢٨-١٩٣١)، ومراكش (١٩٢٩)، وآية يعقوب (١٩٣٠)، وجبل سارغو (١٩٣٢-١٩٣٣)، وانتفاضات قبائل تمو وقباح في الأطلس الصغير ووادي درعة. وأمام تصاعد النقمة من جديد لجأت فرنسا إلى تطبيق ما كانت بدأت به من تفريق بين العرب والبربر، وأجبرت السلطان على إصدار «الظهير» البربري في ايار ١٩٣٠، أنشأ بموجبه محاكم خاصة بالبربر وربطها بمكاتب الاستخبارات العسكرية الفرنسية. وقد رفض الشعب المغربي بجميع فئاته ذلك «الظهير»، إلا أن السلطات الفرنسية استمرت في تطبيقه رغم ذلك (راجع باب «الامازيغ-البربر»).

«ولعل معركة مقاومة التطهير البربري («الظهير»، ١٩٣٠) التي خاضتها الحركة الوطنية وشاركت فيها أوسع فئات الشعب، أكثر دلالة على هذا التوافق بين الديني والقومي في الوعي الجماعي، حيث أثمر إفشال المخطط الذي كان يستهدف الفصل بين المناطق العربية باعتبارها مسلمة تطبق الشرع والمناطق البربرية التي تعتمد العرف. فالتصدي للتطهير البربري كان الأساس التعبوي فيه دينيًا، لكن الخلفية الاجتماعية والتاريخية لم تكن غائبة، وبالتحديد لذوي النخب الوطنية والمتعلمة إذ كانت نشأت عن استيعاب هذه النخب لضرورة هذا «الالتباس» (إن صح التعبير) بين القومي والديني كمكونين متداخلين للوعي الشعبي في إنجاح المعركة» (أمينة البقالي، «الحياة»، ٧ حزيران ١٩٩٣، ص١٤).

مباشرةً بعد سقوط «جمهورية الريف»، انتقل نشاط الوطنيين بصورة خاصة إلى المدن، فتأسست الأحزاب وانطلقت المظاهرات، وتمحورت المطالب (وجلّها رفعها مثقفون بورجوازيون وطنيون) حول تمكين المغاربة من المشاركة في إدارة البلاد وتوحيد الادارة والقانون وتأمين الحريات السياسية ووضع تشريعات إجتماعية... وكل ذلك، وكمرحلة أولى امتدت إلى أواخر الحرب العالمية الثانية، في إطار عدم معارضة نظام الحماية. وغالبية احزاب تلك الفترة تشكلت في مناطق الاستعمار الفرنسي، في حين عرفت منطقة الاستعمار الاسباني تشكل «حزب الاصلاح الوطني» بزعامة عبد الخالق الطريس في اواخر الثلاثينات (راجع باب «الاحزاب»، وباب «زعماء»).

مطلب الاستقلال يتقدم كل المطالب بدءًا من ١٩٤٣: بعد احتلال ألمانيا النازية لفرنسا أصبح المغرب خاضعًا لحكومة فيشي التي يرأسها المارشال بيتان، وتحول عمليًا إلى قاعدة استراتيجية لقوات المحور. وكانت اسبانيا، حليفة هتلر، قد احتلت ميناء طنجة الدولي في حزيران ١٩٤٠.

وفي ١٩٤٣، تأسس حزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي. واعتبر هذا الحزب القوة الأساسية الأولى التي تحملت أعباء النضال من أجل الاستقلال. فقد بادر، منذ ١٩٤٤، إلى رفع بيان للسلطان محمد الخامس بن يوسف (١٩٢٧-١٩٦١) والمقيم الفرنسي العام (المفوض السامي الفرنسي) يطالب فيه باستقلال المغرب وباطلاق حرية السلطان ليشكل حكومة وطنية ويوحّد البلاد ويطلق الحريات العامة والديمقراطية (راجع باب «الاحزاب» وباب «زعماء»). فألهب ذلك البيان حماس المغاربة، خصوصًا في مدينة فاس مركز ذلك الحزب. فشنت السلطات الفرنسية حملة قمع واسعة، واعتقلت أبرز قادة الحزب، وقطعت الماء والكهرباء والمواد الغذائية عن فاس.

السلطان محمد الخامس وطني استقلالي: في آب ١٩٤٥، عقد في باريس مؤتمر حضرته الدول الموقعة على ميثاق مؤتمر الجزيرة (١٩٠٦) وغابت عنه ألمانيا المهزومة في الحرب، اتخذ قرارًا يؤكد سلطة السلطان المغربي على طنجة مع استمرار إدارتها الدولية.

الحركة الوطنية، يتقدمها حزب الاستقلال، زادت من زخم مطلبها الاستقلالي خصوصًا وأنها لقيت كل التشجيع من السلطان محمد الخامس الذي لم يترك مناسبة إلا واستغلها للمطالبة باستقلال بلاده، مثلما فعل عند مقابلته للجنرال ديغول الذي كان رئيسًا للحكومة الفرنسية الموقتة في ١٩٤٥، أو في خطابه الشهير الذي ألقاه في طنجة في ١٠ نيسان ١٩٤٧، حيث أكد على حضارة المغرب العربية الاسلامية. كما راح، من ناحية ثانية، يرفض التوقيع على القوانين التي يسنّها المقيم العام الفرنسي الجنرال غيّوم.

الاستقلال

خلع السلطان محمد الخامس: ضاقت السلطة الفرنسية ذرعًا بـ«مشاكسات» السلطان محمد الخامس وسياسته التي كانت تنسّق مع الحركة الوطنية، فطلبت من مقيمها العام الجنرال غيّوم خلعه عن العرش. ولكي يضفي غيّوم على عمله نوعًا من الشرعية حرّض المتعاونين الاقطاعيين مع فرنسا، وعلى رأسهم باشا مراكش سيدي حاج تهامي بن محمد الكلاوي (راجع باب زعماء). فعقدوا مؤتمرًا في فاس وضعوا فيه خطة لتسلم الحكم، وقدموا عريضة وقعها ٢٧٠ باشا تطالب بخلع السلطان. وبالفعل، تمّ خلع السلطان في ٢٠ آب ١٩٥٣ ونفيه إلى خارج البلاد (جزيرة مدغشقر)، ونصّب مكانه أحد أفراد الأسرة المالكة محمد بن عرفة (راجع باب زعماء).

عودة السلطان وإعلان الاستقلال: ثار المغاربة منادين بعودة السلطان، وتطور الوضع إلى وقوع اشتباكات مسلحة مع بعض مواقع الحامية الفرنسية على غرار الوضع الذي كان سائدًا في

تونس منذ ١٩٥٢، وتصعّد حتى تشكّل «جيش التحرير» (١٩٥٥). فرأت السلطات الفرنسية أنها مقبلة لا محالة على جبهة عسكرية جديدة إضافة إلى جبهة تونس وجبهة الجزائر الوشيكة وجبهة الهند الصينية حيث مُنيت بهزائم متكررة. فدخلت في مفاوضات سرية مع السلطان في منفاه، ثم في مفاوضات رسمية في «إكس–لي بان» Aix-Les Bains أدت إلى الاتفاق على خلع محمد بن عرفة، وتأسيس مجلس للعرش بعد إعادة السلطان محمد الخامس، وتشكيل حكومة جديدة. ثم أدت تلك المفاوضات في النهاية إلى منح المغرب استقلاله في ٢ آذار ١٩٥٦.

بالنسبة إلى اسبانيا ووضع الصحراء الغربية ومدن طنجة وسبتة ومليلة: بعد خمسة أسابيع من اعلان الاستقلال اضطرت اسبانيا (في ٧ نيسان ١٩٥٦) إلى الانسحاب، خصوصًا وأن جيش تحرير الجنوب A.L.S. قد ألحق بها في الجنوب المغربي ضربات أليمة.

كانت حصة اسبانيا التي خصصت لها في اتفاقيات ١٩٠٤ منطقة الريف في الشمال مع احتفاظها بمدينتي سبتة ومليلة ومنطقة سيدي أفني في الجنوب الغربي على المحيط الاطلسي، وطرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب. واستمر استعمارها لتلك المناطق إلى أن رضخت فرنسا وقبلت بمنح المغرب استقلالها (١٩٥٦). عندها أذعنت اسبانيا هي الأخرى واضطرت لإرجاع منطقة الريف في ٧ نيسان ١٩٥٦. وفي ١٩٦٩، أرجعت منطقة سيدي أفني. أما بالنسبة إلى الصحراء الغربية، فقد تعهدت بارجاعها على ثلاث مراحل من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٩. فأرجعت طرفاية في نيسان ١٩٥٨، ثم أخذت شيئًا فشيئًا تتلكأ في تعهداتها بعد أن اكتشفت في سنة ١٩٦٣ الفوسفات في الصحراء المذكورة، وبدأت فعلاً في استثماره ضاربة بعرض الحائط كل النداءات والإدانات الدولية (استكمالاً، راجع «الصحراء الغربية»، ج١١، وباب «الصحراء الغربية» في هذه المادة «المغرب»).

وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦، ألغي النظام الدولي لمدينة طنجة مع الاتفاق على بقائها ميناء حرًا حتى ١٩٦٢. أما سبتة ومليلة فلا تزال اسبانيا تحتلهما (راجع باب «سبتة ومليلة»).

الملك محمد الخامس في السنوات الخمس الاولى من الاستقلال: بادر السلطان محمد الخامس إلى تغيير لقب «السلطان» واعتماد «الملك»، و«السلطنة» إلى «المملكة».

انكب الملك محمد الخامس، وحكومته الجديدة التي تألفت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٦، على بناء البلاد من جديد، ومعالجة الوضع الاقتصادي المنهار بسبب حروب التحرير من ناحية، والتخريب المتعمد الذي أحدثته بعض العناصر اليمينية الفرنسية المناوئة للاستقلال من ناحية أخرى. كما أن أهم المنشآت الصناعية والمالية والاراضي الخصبة كانت ما تزال بأيدي الفرنسيين. فوضعت الخطة الثنائية (١٩٥٨–١٩٥٩) ثم الخماسية (١٩٦٠–١٩٦٤)، وركز الحكم على التعليم ومحو الأمية، بحيث شملت حملة محو الأمية حتى حزيران ١٩٥٦ حوالي ٤٠٠ ألف شخص. وعلى النطاق التشريعي وافق الملك على إنشاء الجمعية الوطنية في ١٩٥٧. وعربيًا، أخذ المغرب المستقل يقدم العون للثورة الجزائرية كما دعم علاقاته بالاقطار العربية وانضم إلى الجامعة العربية في ١٩٥٨، الأمر الذي عكّر العلاقات مع فرنسا، خصوصًا بعد اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية الخمسة وهم في طريقهم من المغرب إلى تونس. ثم تحسنت علاقات الملك بفرنسا من جديد ووقعت عدة اتفاقيات ثقافية وتقنية واقتصادية بين البلدين. وفي ١٩٦٠ تمّ جلاء آخر جندي فرنسي عن المغرب، ثم توترت العلاقة مع فرنسا من جديد على أثر مطالبة المغرب بموريتانيا (راجع «الصحراء الغربية»، ج١١؛ و«موريتانيا» في سياق هذا الجزء). وعلى النطاق الدولي عزز المغرب علاقاته لتشمل الكتلة الاشتراكية، ودعم صلاته بالاقطار الافريقية.

وعلى صعيد الأحزاب، وخصوصًا حزب الاستقلال، فإن مطالب العناصر اليسارية في هذا الحزب وغيره من الاحزاب بالمزيد من الديمقراطية وخصوصًا بإجراء اصلاحات اجتماعية، كانت في أساس الانشقاقات التي عرفها حزب الاستقلال وغيره من الاحزاب، كما في أساس بدء بروز معارضة للعرش (راجع باب «الاحزاب» وباب «زعماء»). إلا أن شعبية الملك محمد الخامس بن يوسف بقيت في أوجها إلى وفاته في ١٩٦١.

عهد الملك الحسن الثاني

(١٩٦١–١٩٩٩)

تمهيد – عناوين إنجازات كبرى: فجأة تبوأ الحسن الثاني بن محمد الخامس بن يوسف عرش المملكة المغربية، إذ إن والده أجرى عملية جراحية بسيطة في مطلع العام ١٩٦١ لم يكن أحد يتوقع أن تؤدي مضاعفاتها إلى وفاته.

كان المغرب آنذاك دولة حديثة العهد بالاستقلال تتلمس طريقها. وكانت الاوضاع الداخلية في حالة احتقان شديد. فبعض فصائل الحركة الوطنية وقادة المقاومة ضد الحماية الفرنسية كانت تتطلع لمشاركة الملك الحكم، بل ان بعضها كان يعمل على إزاحة النظام برمته. وكذلك الاوضاع الاقليمية والدولية لم تكن مريحة، إذ إن تحالف المغرب مع المد الناصري عربيًا ودعمه للثورة الجزائرية المشتعلة جلب له عداء الغرب، فيما الاوضاع الاقتصادية هشة والتجربة الديمقراطية جنينية والقلاقل تنشب بين حين وآخر في بعض اطراف المملكة وأجزاء منها ما تزال تحت الاحتلال.

أما بعد ٣٨ عامًا من العهد، وعشية وفاة الملك الحسن الثاني واعتلاء إبنه محمد السادس العرش، تعنونت أوضاع المغرب بالتالي:

لم تعد هناك من جهة تنازع في نظام الملكية أو في سلطات الملك. حتى الاصوليين واليساريين والراديكاليين باتوا يطالبون بتغييرات، إن طالبوا، في ظل الملكية، أما الجيش، فبعد محاولتين انقلابيتين في مطلع السبعينات، تم تحييده تمامًا عكس ما هو

الشأن في بعض الدول العربية، فإن المهنة الوحيدة التي يمتهنها ضباط الجيش المغربي لا تتعدى حدود المؤسسة العسكرية. وأما التجربة الديمقراطية فتسير بخطوات ثابتة وإن بطيئة. والعلاقات الخارجية، التي ظلت في الواقع من اختصاص الملك، فتبدو ممتازة مع جميع الدول، ولسمعة المغرب الخارجية صيت التوازن والاعتدال والمقبولية من الجميع. فدولة ١٩٩٩ التي تسلم زمام أمورها الملك محمد السادس عن والده الملك الحسن الثاني تختلف جذريًا عن دولة ١٩٦١ التي تسلم زمام أمورها الحسن الثاني عن والده محمد الخامس. (كل ما سيرد تاليًا استكماله، مع بعض التفصيل في باب «الاحزاب» وباب «زعماء»).

١٩٦١–١٩٦٣، الدستور والمعارضة: واجهت الحسن الثاني، منذ اعتلائه العرش (١٩٦١)، كل المشاكل التي كان محمد الخامس قد نجح في تجميدها محافظًا على شعبيته كـ«بطل الاستقلال». وأول ما أقدم عليه الحسن الثاني تحقيق خطوة ديمقراطية بجعل الملكية دستورية. إلا أن دستور ١٩٦٢، رغم الجمعية العامة بمجلسين تشريعيين، قد ركّز كل السلطات تقريبًا في يد الملك. الأمر الذي أثار عاصفة من الاعتراض اضطر معه حزب الاستقلال نفسه للانضمام إلى المعارضة، وهو الحزب الذي شارك في الحكومة وكان من انصار الملك. وأراد الملك قطع الطريق على المعارضة، فأسس في ١٩٦٣ «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» تزعمها مستشاره الخاص أحمد رضا جديرة (الذي أسس في ١٩٦٤ «الحزب الاشتراكي الديمقراطي»)، ونظم أول انتخابات تشريعية تجري في البلاد (١٩٦٣).

وكان الحسن الثاني مهّد لخطوته الدستورية بتشكيل حكومته الاولى في حزيران ١٩٦١، محتفظًا لنفسه برئاسة الوزراء ووزارة الخارجية. أما الداخلية فقد كانت من نصيب صديق العمر أحمد رضا جديرة. وأبعد الملك اليساريين وخصوصًا الحزب الشيوعي واتحاد القوى الشعبية من الوزارة، ثم اتجه إلى تنظيم استفتاء شعبي لإلغاء ما كانت تطالب به

الاحزاب في ما يتعلق بملكية دستورية والفصل بين السلطات، وأعطى ضوءًا أخضر لتكوين مزيد من الاحزاب من أجل إضعاف بعضها.

في ١٩٦٣، وبعد الانتخابات، جرت مظاهرات شعبية تزعمها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (المهدي بن بركة) قمعها الحكم بكل قسوة، ووصفها بأنها مؤامرة كبرى. وبذلك وقعت القطيعة بين القصر والحكومة من ناحية، والمعارضة بما فيها حزب الاستقلال الذي استشعر أن شعبيته بدأت تذهب إلى اليساريين المنشقين عنه في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من ناحية أخرى. وزادت من منطوق «المؤامرة» وواقع القطيعة حرب تندوف.

١٩٦٣، حرب تندوف (حرب الرمال): ما إن استشعر الحسن الثاني هدوءًا داخليًا حتى اندلعت حرب «تندوف» في الصحراء بين المغرب والجزائر. كان كل من البلدين يطالب بهذا الشريط الصحراوي، وبعد وساطات فاشلة قام بها الزعيم المالي موديبو كيتا، انطلقت المدافع. وقد تمكن الجيش المغربي من إيقاف زحف الجيش الشعبي الجزائري المدعوم من مصر وكوبا، وما لبث أن اختار المصالحة التي حملها له زعماء أفارقة.

لكن هذه الحرب جاءت ايضًا لتزيد من الشرخ الداخلي بين الملك والمعارضة، لا سيما وأن أبرز زعماء المعارضة وأكثرهم شعبية المهدي بن بركة كان قد أدان هذه الحرب ووقف فيها إلى جانب الجزائر متهمًا نظام بلاده بأنه يخوض حربًا ضد الثورة الجزائرية «بالنيابة عن الامبريالية». الأمر الذي سهّل امام أوساط القصر والحكومة في المغرب حديث اتهامه بـ«المؤامرة» و«الخيانة».

١٩٦٥، اضطرابات الدار البيضاء واغتيال المهدي بن بركة: في ٢٣ آذار ١٩٦٥، وقعت في الدار البيضاء اضطرابات طلابية سرعان ما شملت فئات اجتماعية أخرى وامتدت إلى الرباط وفاس بقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (المهدي بن بركة)، أخمدها الجنرال محمد أوفقير وزير الداخلية آنذاك بكل قسوة. وأعلن الملك تعليق الدستور، وحل المجلس النيابي، وتشكيل حكومة جديدة برئاسته شخصيًا.

وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٥، اختطف في باريس ثم قتل المهدي بن بركة زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد اتهمت محكمة فرنسية الجنرال أوفقير بالتخطيط لعملية الاغتيال وتنفيذها وحكمت عليه غيابيًا بالسجن مدى الحياة. ونتيجة لذلك ساءت العلاقة بين المغرب وفرنسا عهد الجنرال ديغول، ما دفع بالمغرب إلى التوجه أكثر فأكثر نحو الولايات المتحدة الاميركية (راجع «المهدي بن بركة» في باب الزعماء).

١٩٦٦–١٩٧٥: معارضة فاعلة رغم الانشقاقات، دستور جديد، مؤامرة أوفقير: واجه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد اغتيال زعيمه أزمة داخلية حادة، كانت تعتمل في داخله منذ أحداث الدار البيضاء. وفي ١٩٧٠ حصل انشقاق داخلي، وخرجت مجموعة يسارية كونت «حركة ٢٣ آذار» تخليدًا لانتفاضة الدار البيضاء، كما حصل خلاف آخر بين عبد الله ابراهيم ممثل الأقلية النقابية وعبد الرحيم بو عبيد ممثل الأغلبية الحزبية، وتطور هذا الخلاف إلى انشقاق نهائي في السنة نفسها.

ورغم ما كانت تمر به المعارضة من ضعف وأزمات وملاحقات، فقد تمكنت من توحيد جهودها، وتأسست في ٣٠ تموز ١٩٧٠ «الكتلة الوطنية» من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ركزت على شعار الديمقراطية، وبناء اقتصاد وطني متحرر من السيطرة الرأسمالية والامبريالية، وبعدم الانحياز في السياسة الخارجية. وقبل الاعلان عن تلك الكتلة بأيام، ألغى الملك حالة الطوارىء، وأعلن عن عودة البلاد إلى الحياة البرلمانية، وعن صدور دستور جديد. وعارضت الكتلة الوطنية الدستور الجديد لأنها رأت فيه نسخة طبق الاصل عن دستور ١٩٦٢، بل أضاف صلاحيات جديدة للملك. فعجزت مبادرة الملك عن تحقيق اهدافها. لكن بعد فترة قصيرة قام الملك الحسن الثاني بما يشبه المراجعة

العامة لسياسته وللأوضاع في البلاد، خصوصًا بعد محاولتين انقلابيتين فاشلتين ضده قاد الأولى الجنرال محمد المذبوح والكولونيل محمد عبابو في تموز ١٩٧١، وقاد الثانية في آب ١٩٧٢ الجنرال محمد أوفقير، وخلص إلى اتخاذ مبادرة جديدة لكسب تأييد الشعب. فأصدر في ١٩٧٢ دستورًا جديدًا يفسح في المجال لديمقراطية أوسع، وأصدر عدة قرارات اجتماعية استفادت منها قطاعات واسعة من الشعب. ومما زاد في التفاف الشعب والمعارضة حوله موقفه من الصحراء الغربية بدءًا من ١٩٧٤ و«المسيرة الخضراء» التي دعا إليها.

(للتذكير: باب «الاحزاب» وباب «زعماء» يتضمنان المزيد من التفصيل حول أحداث فترة ١٩٦١–١٩٧٥).

هل استطاع أوفقير خدْع الملك كل فترة ١٩٦٥–١٩٧٢ وإفشال خطته الديمقراطية؟

(مناقشة): «كثيرًا ما ردّد الحسن الثاني انه سيجعل من مملكته أحسن جمهورية في العالم العربي. ولكنه من ناحية أخرى لم يخف اعترافه المر ذات مرة بأنه كلما اتجه إلى الديمقراطية وجد من يسدّ عليه الباب. ففي العام ١٩٦٥ أراد الحسن الثاني ان يتصالح مع أستاذ الرياضيات المعارض الكبير المهدي بن بركة، وقد أرسل له وسطاء في باريس وأوشكت المحادثات ان تنتج حلًا ديمقراطيًا للبلاد يعود بموجبه بن بركة إلى بلده كرئيس للوزراء، غير أن الذين كانوا سيذهبون ضحية تلك المساومة السياسية تصدوا للعملية، فأحبطوا كل شيء حين اختطفوا بن بركة من باريس واضعين حدًا لحياته. وهكذا أصبح الحسن الثاني هو المتهم الأول في اغتياله إلى أن أثبتت الأيام أن الجنرال أوفقير رجل المغرب القوي الذي قد يكون وراء تلك العملية النذلة بالتعاون مع أجهزة الشرطة الفرنسية والاسرائيلية! بعد ذلك جاءت أحداث الدار البيضاء العنيفة فانكفأ الملك واختار القوة على الانفتاح والنظام على العدالة، وهكذا ربح الذين يريدون للمغرب ان يبقى تحت رحمة الشرطة!.

«في العام ١٩٧١، وبينما كان الحسن الثاني يحتفل بعيد ميلاده الثاني والأربعين في قصر الصخيرات، كان يفكر في الانتقال إلى نظام ديمقراطي يعيد بموجبه حرية الاحزاب وحرية الصحافة، غير أن محاولة الانقلاب التي سيقوم بها الجنرال محمد المذبوح بالنيابة عن الجنرال أوفقير ستوقف كل شيء وتجمّد أفكار الديمقراطية في رأس الملك مرة أخرى. كانت البركة الالهية هي التي أنقذت حياة الملك. فقد وقع في الأسر لساعات طويلة وقتل عدد كبير من ضيوفه ورجاله ورميت جثثهم في مسبح قصر الصخيرات وأعلنت «الجمهورية المغربية» في وضح النهار، ولكن مناورات الجنرالات وصراعهم مع صف الكولونيلات قضت على الانقلاب في الحين. فقد قتل قادة الانقلاب بعضهم فيما استطاع الجنرال أوفقير أن يبعد شبح التهمة عن نفسه ليواصل المشوار إلى جانب مولاه الذي كان يعرف جيدًا ان الخيانة كثيرًا ما ترقص فوق أكتاف الملوك.

«في العام ١٩٧٢، وحين دخلت طائرة الملك العائد من باريس أجواء المغرب، وجدت طائرات الفانتوم تعترضها لترغمها على النزول في مطار القنيطرة العسكري. تعطل المحرك الأول حين تعرض لاطلاق النار وأمسك الحسن الثاني بالكابينه ليتخاطب مع الطيارين قائلًا لهم: «إن الملك توفي والرجاء أن تسمحوا لي بالهبوط». اتجهت الطائرة (البوينغ) إلى القنيطرة وقبل أن تلامس عجلاتها الارض عادت فانطلقت بمعجزة لتحط في مطار الرباط (٤٠ كلم). وهناك نزل الملك مذعورًا. ركب سيارة أجرة ثم اتجه إلى سفارة لبنان. وبعد أن فشلت المحاولة لاحظ الملك ان الجنرال أوفقير لم يكن في المطار ساعة وصوله فزادت شكوكه. استدعاه إلى قصر الصخيرات في مساء اليوم التالي وكان عقابه متعادلًا مع عقاب الخيانة.

«إن اختفاء الرجل القوي الجنرال أوفقير قد أراح الملك من أعباء كثيرة. ولكن المؤامرات لم تتوقف. فبعد عشر سنوات سيتعرض الملك لمحاولة أخرى من أحد أعوانه العسكريين الأكثر قربًا منه هو الجنرال



الجنرال أوفقير يقبل يد الملك الحسن الثاني.



متورطون في انقلاب الصخيرات (١٩٧١) أثناء محاكمتهم.

أحمد الدليمي (ورد إسمه بقوة في قضية المهدي بن بركة). ظلت المحاولة طي الكتمان ولكن الحسن الثاني انتبه لها وهي لا تزال في المهد. وهكذا تمكن من الافلات من الفخ. ففي صبيحة أحد ايام كانون الثاني ١٩٨٤ وجدت سيارة أحمد الدليمي محروقة على مدخل مدينة مراكش. وكان على الحسن الثاني أن يعطي مرة أخرى للبرلمان فترة راحة ويعطي لنفسه مهلة للتفكير في أمر ملكه. فالمغاربة الذين يرغبون في الديمقراطية ربما كانوا لا يعرفون ان هناك من لا يريد من ملكهم أن يصبح ديمقراطيًا. لقد نجح الحسن الثاني في إحباط كل مؤامرات البشر التي حيكت ضده وضد الديمقراطية في بلاده، ولكنه لم يستطع أن يفلت من قبضة القدر. فبمجرد أن تصالح مع المعارضة (بدءًا من أواسط التسعينات)

ليدخل المغرب في ما يُسمى بعصر «التناوب المؤسسي» حتى خطفت يد القدر الحسن الثاني الذي كان يتمتع بقراءة ثاقبة للاوضاع، وبقدرة فائقة على استباق الاحداث، لم تغب عن باله حسابات القدر، وهو يختار عبد الرحمن اليوسفي كوزير له (١٩٩٨). فقد كان يعتقد ان المغرب سيجد فرصة دخول القرن المقبل على يدي اليسار الحامل للوعود والافكار الجديدة. وذلك هو الجسر الذي قد يعبر من فوقه العرش الجديد نحو ضفة جديدة» (الصافي سعيد، «النهار»، ١٦ آب ٢٠٠٠، ص١٣).

أبرز القضايا

الصحراء الغربية: راجع «الصحراء الغربية»، ج١١؛ وبصددها، «الجزائر»، ج٧؛ وباب «الصحراء الغربية» في هذا الجزء.

سبتة ومليلة: راجع باب «سبتة ومليلة» في هذا الجزء.

الاتحاد المغاربي والعلاقات المغربية-الجزائرية: راجع «إتحاد المغرب العربي-الاتحاد المغاربي»، ج١؛ وراجع بصدده ايضًا «تونس» و«الجزائر»، ج٧. واستكمالًا:

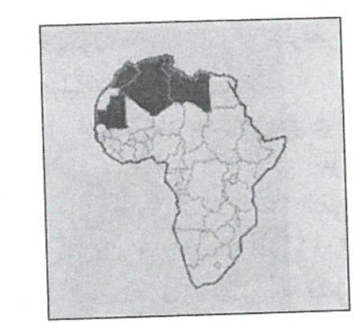
استمر الشلل مسيطرًا على مؤسسات الاتحاد المغاربي بعد القمة المغاربية التي استضافتها تونس في ١٩٩٤. وعلى رغم إعلان الأمين العام للاتحاد المغاربي (يضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا) في صيف ١٩٩٨ عن عقد القمة المغاربية المؤجلة (منذ ١٩٩٤)، فإنها لم تعقد، إذ استمرت العلاقات بين العواصم المعنية أبعد ما تكون عن شروط إعادة الروح إلى مؤسسات الاتحاد خصوصًا بين الجزائر والمغرب اللذين يشكلان العمود الفقري للاتحاد. وفيما كانت الرباط تدعو إلى ترميم جسور الحوار الثنائي وفتح الحدود المشتركة (المقفلة منذ ١٩٩٥)، كانت الجزائر تشترط ان يكون الحوار شاملًا وترفض الحوار في «قضايا جزئية».

عاد بعض الأمل لهذا الاتحاد بعد اجتماع لجنة المتابعة في الجزائر في ١٧ و١٨ ايار ١٩٩٩ من أجل إنعاشه بعدما أوشك على الزوال تمامًا. كما التقى وزراء خارجية بلدان الاتحاد في ١٩ و٢٠ آذار ٢٠٠١ من أجل التحضير لاجتماع قمة، غير أنه فشل كذلك. فتكررت المحاولة في ١٦ و١٧ كانون الثاني ٢٠٠٢ ليحصل أخيرًا اتفاق على اجتماع قادة دول الاتحاد يومي ٢١ و٢٢ حزيران ٢٠٠٢. لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلًا وانتهى باعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تأجيل القمة إلى أجل غير محدد.

وقد شكلت مبادرة إنشاء «الاتحاد الافريقي» الذي حلّ محل «منظمة الوحدة الافريقية» مصدرًا إضافيًا للتباعد بين بلدان الاتحاد المغاربي. إذ كرّس الاتحاد الافريقي استمرار مقاطعة المغرب المؤسسات المنبثقة من منظمة الوحدة الافريقية، وهو القرار الذي اتخذه الملك الراحل الحسن الثاني في العام ١٩٨٤ في أعقاب قبول «الجمهورية الصحراوية» التي أعلنتها جبهة بوليساريو من جانب واحد عضوًا في المنظمة بتأثير من الجزائر التي وضعت ثقلها إلى جانب «الجمهورية الصحراوية».

فكان المغرب الغائب الأكبر لدى إطلاق «الاتحاد الافريقي» (وريث منظمة الوحدة الافريقية) في قمة دربان في جنوب افريقيا في ١٠ تموز ٢٠٠٢، في حين ظهرت الجزائر بصورة الحاضر الفاعل من خلال رئيسها عبد العزيز بوتفليقة الذي اعتبر في مقدم صنّاع الاطار الاقليمي الجديد خصوصًا وأنه كان قد شارك قبل أيام مع رؤساء جنوب افريقيا ونيجيريا والسنغال في قمة الدول الثماني الصناعية في كندا باسم قارة افريقيا. وقد أثار ذلك استياء في الرباط بسبب تغييب المغرب الذي يعتبر من البلدان الرئيسية في افريقيا على رغم كونه ليس عضوًا في منظمة الوحدة الافريقية.

إلى ذلك، عمّق الموقف من الاتحاد الافريقي الجفاء بين ليبيا والجزائر التي تتولى رئاسة الاتحاد





حبيب بولعراس
الأمين العام
للاتحاد المغاربي.

المغاربي (رئاسة دورية) منذ أواسط التسعينات، أي منذ أن تقرر عقد القمة (ولم تعقد بعد) في اراضيها. إذ أبدى الليبيون تحفظًا عن استضافة جنوب افريقيا القمة الأولى – التأسيسية – في دربان وسعوا إلى عقدها في مدينة سرت الليبية فيما قدمت الجزائر دعمًا قويًا للرئاسة الجنوب الافريقية. وكانت ليبيا استضافت القمة الافريقية الاستثنائية التي قررت إنشاء الاتحاد الافريقي في ايلول ١٩٩٩، وسعى زعيمها العقيد معمر القذافي إلى تولي رئاسة الاتحاد في فترته الاولى. إلا أن بقاء غيوم في سماء العلاقات الليبية–الاميركية في ضوء قضية لوكربي (راجع «ليبيا»، ج١٨) حمل البلدان الافريقية على ترجيح كفة جنوب افريقيا. لكن ليبيا وجنوب افريقيا تجاوزتا آثار المنافسة بفضل وساطة الزعيم الجنوب افريقي نلسون مانديلا. لكن الآثار السلبية استمرت بين «الشقيقين» ليبيا والجزائر وشكلت عائقًا إضافيًا أمام الاتحاد المغاربي وإعادة الحياة إليه.

وإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد تمّ في مطلع تموز ١٩٩٩ معاودة فتح الحدود بين المغرب والجزائر، وشهدت مناطق الشريط الحدودي مظاهر ابتهاج بالحدث. وكانت الحدود قد أقفلت على أثر حادث فندق أسني حينما أطلق فيه شبان من أصول مغربية وجزائرية النار على سياح أجانب في ٢٤ آب ١٩٩٤، واتهمت الحكومة المغربية حينها ضلوع أجهزة جزائرية في ما حدث، وفرضت تأشيرة على المواطنين الجزائريين، وقد ردت الحكومة الجزائرية بفرض التأشيرة وبإغلاق الحدود البرية.

أما فتح الحدود مجددًا (تموز ١٩٩٩) فقد أتى في ضوء الاتفاق على فصل العلاقات الثنائية عن ملف الصحراء والموقف الذي اتخذته دول الاتحاد الاوروبي لجهة رفض حوار افريقي–اوروبي طالما استمر الخلاف بين المغرب ومنظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي، بدءًا من تموز ٢٠٠٢) حول الاعتراف بـ«الجمهورية الصحراوية». وكانت مبادرة الحوار الافريقي–الاوروبي أطلقتها مصر لإيجاد توازن في العلاقات الاوروبية–الافريقية والعلاقات الاميركية–الافريقية. ومما جرى تداوله، في هذا الاطار، أن واشنطن حضّت الرباط وتونس والجزائر على تسريع خطوات الانفراج، خصوصًا ما يتعلق بفتح الحدود وتكريس تنقل الاشخاص والممتلكات بحرية تمهيدًا لتنفيذ خطة الشراكة الاميركية المقترحة على هذه العواصم.

لكن برقيتين للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بعث بهما بعد فوزه برئاسة الجمهورية (١٩٩٩) أشّرتا إلى أن أمر تطبيع العلاقات بين البلدين لا تزال دونه عقبات.

ففي حين حملت البرقية الأولى التي بعث بها إلى الحسن الثاني ردًا على برقية التهنئة إشارة قوية لمعاودة مسيرة الاتحاد وتبديدًا للهواجس التي استبدت خلال فترة القطيعة، جاءت برقية بوتفليقة الثانية التي بعث بها إلى زعيم البوليساريو مبددة لهذا الأمل من حيث تضمينها تجديد مساندة الجزائر للبوليساريو حتى الحصول على «الاستقلال التام». وقد عكست جريدة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية، القريبة من رئيس الوزراء عبد الرحمن اليوسفي في افتتاحية لها، مواقف المسؤولين المغاربة من الموقف الجزائري، معتبرة إياه «إزدواجية في الموقف الجزائري» تضر بعلاقات البلدين. ومما جاء في الافتتاحية: «خلّفت البرقية التي وجهها الرئيس الجزائري إلى زعيم الانفصاليين، والتي أشارت إلى الاستقلال التام (كذا) للصحراء المغربية عوض التنصيص على المخطط الأممي حول الاستفتاء (المقصود دور الأمم المتحدة والوسيط الدولي جيمس بايكر، راجع باب «الصحراء الغربية»)، ردود فعل سلبية، ليس في المغرب وحده، ولكن في عديد من العواصم المغاربية والعربية (...) إن مثل هذه الازدواجية في الموقف هي التي عطلت المسيرة المغاربية، وأثرت على تطور ونمو العلاقات المغربية–الجزائرية».

إزاء الصراع العربي–الاسرائيلي (قضية الشرق الاوسط): منذ مطلع السبعينات بدأ الحسن الثاني يظهر الشخص الأكثر تأهيلًا لأن يرعى تقاربًا عربيًا–اسرائيليًا بعيدًا عن لغة السلاح. فابتداءً من القمة العربية السابعة التي عقدت في الرباط (٢٥ تشرين الاول ١٩٧٤)، والتي تمّ فيها تحقيق صيغة التعامل الدولي مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مرورًا بقمة فاس العربية (١٩٨٢) التي وضعت قواعد السلام في المنطقة وأسست إطارًا دوليًا جديدًا للقضية الفلسطينية، تحرك الحسن الثاني في الاتجاه الآخر، اتجاه فتح قنوات حوار مع اسرائيل عبر قناة فرعية متمثلة في مسؤولي المؤتمر اليهودي العالمي، خصوصًا منهم حاييم وايزمان، وعبر تنظيمات اليهود المغاربة في الداخل وتشكيلاتها الخارجية في اوروبا وكندا واميركا، واسرائيل ذاتها.

لقد تقابل الحسن الثاني مع أهم أعضاء حزب العمل الاسرائيلي، وعلى رأسهم شمعون بيريز في مدينة إيفران المغربية في ٢٢ تموز ١٩٨٦. وكان الحسن الثاني استضاف، قبل ذاك الاجتماع الذي جرت تغطيته اعلاميًا على نطاق واسع، اجتماعات أخرى مع مسؤولين يهود واسرائيليين لم يُعلن عنها في حينها وبدأ يجري الحديث عنها خصوصًا بعد زيارة السادات للقدس ومع مطلع التسعينات؛ ومن هذه الاجتماعات، استضافة المغرب (١٩٧٧) للقاء بين الجنرال موشي دايان وزير الخارجية الاسرائيلي حينذاك ونائب رئيس الوزراء المصري حسن التهامي أحد المستشارين المقربين من الرئيس المصري أنور السادات. وقد أتاح هذا اللقاء جس نبض المسؤولين الاسرائيليين والاطلاع على مدى استعدادهم للتقارب مع مصر وكسر حالة «اللاسلم واللاحرب» التي أعقبت حرب تشرين الاول ١٩٧٣. وقد تبين في ما بعد أن هذا اللقاء في المغرب كان وراء تشجيع السادات لإعلان عزمه، في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، على القيام بزيارته التاريخية للقدس المحتلة. وقد وافق الحسن الثاني، مثل السودان وعمان، على هذه الزيارة التي أثارت غضب بقية الدول العربية. وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٧، عشية زيارة السادات للقدس، أكد الملك الحسن الثاني تأييده له في اتصال هاتفي نقلته صحف البلدين. وكانت هذه الأنباء أكدت ان الحسن الثاني استقبل سرًا في بلاده أسحق رابين والجنرال دايان. إلا انه، وأمام معارضة الصحافة والرأي العام المغربيين لهذا الموقف، نشرت الرباط في حينه تكذيبًا لهذه الأنباء.

وبعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (آذار ١٩٧٩)، انضم المغرب إلى معظم الدول العربية التي رفضت «السلام المنفرد». ومع ذلك، امتنع الحسن الثاني عن إدانة «خيانة السادات» خلال السنوات العشر التي عزلت فيها مصر عن بقية الأمة العربية. وانضم المغرب إلى معسكر المعتدلين الذين رفضوا مقاطعة كاملة لمصر كما رفضوا الدعوة إلى إطاحة السادات التي طالب بها الراديكاليون مثل العراق وسورية والفلسطينيون وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي. وفي ١٩٨٤، كان المغرب أول بلد عربي يوافق على مبدأ إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر مساهمًا بذلك في بدء عملية تطبيع مع بقية الدول العربية.

الملك الحسن الثاني يتوسط رابين وبيريز في الرباط.



اليوسفي ورئيس الحكومة الاسرائيلية إيهود باراك (باريس، ٩ تشرين الثاني ١٩٩٩).

فحضور المغرب الفاعل في ساحة التقارب العربي–الاسرائيلي إنما انطلق أساسًا من خصوصية وتجربة تاريخية حقق فيها لمواطنيه اليهود مكاسب لا مثيل لها في اي قطر عربي آخر. ويعرف المغاربة كم هو عدد المناصب التي يحتلها يهود في الجهاز الاقتصادي والمالي للدولة، كما يعرفون أن أول حكومة بعد الاستقلال (برئاسة البكاي) عين فيها ليون بنزاكين، المغربي اليهودي والطبيب المحنك، وزيرًا؛ وأن مستشار الحسن الثاني في الشؤون الاقتصادية هو اليهودي أندريه أزولاي. وقبل محادثات أوسلو كان للمغرب دور قام به أزولاي بين اسرائيل وجهات عربية واميركية وأوروبية.

وكان ثمة خطوة، في مسيرة عمل ممنهج واستراتيجي للحسن الثاني في ساحة التقارب هذا، تمثلت بعقد مؤتمر «التجمع العالمي لليهود المتحدرين من أصول مغربية»، في حضور وفود من مختلف أنحاء العالم تمثل مليون يهودي من أصل مغربي (شباط ١٩٩٤). وبعد شهور، في تشرين الثاني ١٩٩٤، عقد مؤتمر إقتصادي في الدار البيضاء، كانت وظيفته–ضمن أشياء أخرى– بناء الثقة بين العرب والاسرائيليين من ناحية، وخلق مصالح مشتركة يصعب التضحية بها إذا تمّ اللجوء إلى الحرب مرة أخرى. فالتنمية تخلق مصالح اقليمية

وتحد من الاتجاهات الصراعية. وقد أتى مؤتمر الدار البيضاء، الاقتصادي التنموي في الشرق الاوسط، بعد مؤتمر مدريد ومفاوضات أوسلو وواشنطن، وبعد التوقيع على المعاهدة الاردنية–الاسرائيلية، وبعد علاقات مع اسرائيل أعلن المغرب عن إقامتها في أول ايلول ١٩٩٤. فكان بذلك ثاني دولة عربية بعد مصر تقيم هذه العلاقات. وكان لا بد بعد هذه الخطوات السياسية التحول إلى العلاقات الاقتصادية، وفق منطوق مؤتمر الدار البيضاء.

وقد يكون من المفيد التمييز بين الحضور العربي والحضور الاسرائيلي في المؤتمر. فلم يكن هناك وفد «عربي» بل كانت وفود عربية متنوعة وحضور فردي، حتى الأمين العام لجامعة الدول العربية حضر مع مساعديه بمفرده دون تنسيق مع أي وفد عربي. وأكثر من ذلك لم تقدم رؤية عربية إزاء الرؤية الاسرائيلية الواضحة. فقد حضر الوفد الاسرائيلي (من أكاديميين واقتصاديين) بصحبة رئيس الوزراء اسحق رابين ووزير الخارجية شمعون بيريز، وقدّم أكثر من ١٥٠ مشروعًا واضحًا ومحددًا بالخرائط والصور والكلفة والجدوى، وقدّم إضافة إلى ذلك قائمة بالشركات الصناعية والزراعية والسياحية في اسرائيل، وأقام عدة أنشطة جانبية استهدفت الترويج لتلك المشاريع الداخلية والاقليمية (والجدير ذكره أنه في السنة نفسها–١٩٩٤– التي عُقد فيها مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي الشرق أوسطي، كان شمعون بيريز أصدر كتابه «الشرق الاوسط الجديد»، راجع «الشرق الاوسط»، ج١١).

وحينما انفض مؤتمر الدار البيضاء لم يكن واضحًا– ولا يزال من غير الواضح– مدى النجاح الذي حققه. فقد نجح في جمع الوفد الاسرائيلي مع عدد غير مسبوق من الوفود العربية، وفي جمع الوفود الرسمية مع عدد كبير من رجال الأعمال الذين يمثلون القطاع الخاص العربي والاسرائيلي والاجنبي، كما وضع الأساس لاتصال مستمر ومباشر بين الجانبين العربي والاسرائيلي، على نحو جعل بعض المعلقين يشبهونه بالاجتماعات التحضيرية التي سبقت تدشين السوق الاوروبية المشتركة. ولكن المؤتمر، من ناحية ثانية، لم يذهب إلى أبعد من ذلك. فلم يتمخض عن قرارات في كثير من القضايا، ولا التزمت أي جهة بتمويل محدد، ولا تمّ حتى الاتفاق على المشروعات التي ستحظى بأولوية في التنفيذ. لكن رغم ذلك، فإنه مثل نقطة تحول جديدة في علاقة العرب باسرائيل من ناحية العلاقات الاقتصادية، كما كان مؤتمر مدريد نقطة تحول سياسية.

وكان لوصول الليكود، بشخص بنيامين نتانياهو، إلى الحكم في اسرائيل، وسياسة مواصلة العدوان الاسرائيلي، أن فرمل الاتجاه السلمي في المنطقة على جميع المسارات وفي كل الميادين. وبعد سقوطه وعودة حزب العمل وترؤس إيهود باراك للحكومة الاسرائيلية، عاد بعض من حركية دبلوماسية على خط المسار السلمي. وبالنسبة إلى المغرب، فكان من المعلن زيارة باراك للمغرب في تموز ١٩٩٩ للمشاركة في تشييع الحسن الثاني. ونقل عنه قوله وقتذاك انه يعتزم زيارة المغرب لاحقًا. لكن الرباط ربطت حصول الزيارة بتقدم مفاوضات السلام، وكانت جمدت وضع مكتب الاتصال الاسرائيلي على عهد نتانياهو، لكنها، في الوقت نفسه، لم تبدِ اعتراضًا إزاء إقدام جارتها نواكشوط (عاصمة موريتانيا) على خطوة التطبيع الكامل مع الدولة الاسرائيلية. وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٩٩، اجتمع رئيس الحكومة المغربي عبد الرحمن اليوسفي مع باراك في باريس على هامش اعمال الاشتراكية الدولية. وإثر الاجتماع قال اليوسفي: «اجتمعت مع السيد باراك بطلب منه. وهذا أمر طبيعي أن نجتمع داخل الأممية الاشتراكية. ونحن نعمل معًا في اللجان المتخصصة بلجان الشرق الاوسط، وذلك ليس جديدًا. إذ سبق لي ان اجتمعت مع سابقيه في إطار الاشتراكية الدولية». ويذكر أن الملك الراحل الحسن الثاني كان تمنى على اليوسفي لدى تكليفه رئاسة الوزراء (شباط ١٩٩٨) العمل في إطار الأممية الاشتراكية لدعم الموقف الفلسطيني والشركاء العرب في مفاوضات السلام.

«**تورط اليسار في انقلاب أوفقير**»: هذه القضية لم تُثر ويُتداول بها على نطاق واسع وتعطّل حكومة اليوسفي ثلاث صحف بسببها إلا بعد مرور نحو ٢٧ سنة على محاولة أوفقير الانقلابية الفاشلة في ١٩٧٢. وقد بدأت طرحها على الأوساط السياسية والرأي العام أسبوعية «لوجورنال» المغربية الناطقة بالفرنسية بنشرها رسالة منسوبة للفقيه البصري (راجع «محمد البصري» في باب زعماء) حيث جاء ما يفيد صراحة عن علم أحزاب يسارية بالمؤامرة المذكورة وقبولها وتورطها بها، وفي مقدمة هذه الأحزاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي أصبح أحد قادته عبد الرحمن اليوسفي رئيسًا للحكومة بدءًا من شباط ١٩٩٨، علمًا ان الفقيه البصري نفسه كان ايضًا أحد قادة هذا الحزب إلى جانب اليوسفي وعبد الرحيم بو عبيد وسواهم. واللافت أن رئيس الحكومة اليوسفي لم ينفِ هذا الأمر صراحة أو يقدّم دلائل تنفيه، بل اكتفى، في ردوده، باعتبار إثارته في الوقت الحالي تهدّد استقرار المغرب.

ومن أبلغ ما نُشر عن هذا التورط «الأدلة» التي تقدم بها الشيخ عبد الكريم مطيع الحمداوي زعيم جماعة «الشبيبة الاسلامية» المحظورة (وكان ايضًا أحد قادة اليسار في الأثناء وقبل أن يبدأ توجهه الاسلامي)، وهي ثلاثة أدلة وقد وقف عليها شخصيًا وعبر اتصاله المباشر بثلاثة أشخاص: الجنرال محمد العربي جرام المفتش العام للقوات المسلحة الملكية المغربية، أحمد بلقاضي وهو محام في الدار البيضاء وقيادي في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وزعيم الحزب نفسه عبد الرحيم بو عبيد الذي يقول عبد الكريم مطيع الحمداوي إنه التقاه، وإنه سأله خلال اللقاء: «لماذا جمّدت نشاطك يا عبد الكريم في الحزب؟ كان جوابي سؤالًا مضادًا. قلت له: قبل أن أجيبك بيّن لي حقيقة ما يُقال عن أنكم تحالفتم مع أوفقير. فأكد لي ذلك وقال: نعم. لست أنا ولكن قيادة الخارج هي التي تورطت في التحالف: اليوسفي والبصري وجماعتهما. حاول أن يبرّر الموضوع بتبريرات ديماغوجية. ودّعنا بعضنا، وكنتُ آنذاك في إطار تأسيس العمل الاسلامي وكنت في واد والاتحاديون في واد آخر» (المقابلة مع الشيخ الحمداوي انفردت بها «الحياة» التي قابلته في منفاه في ليبيا، ٧ كانون الثاني ٢٠٠١، ص١٠).

كان الملك على علم بتورط اليسار، بحسب ما يؤكد الحمداوي في المقابلة، لكنه رأى، وهو المعروف بدهائه السياسي، أن الاولوية هي لتصفية الجناح العسكري في الجيش المتورط في الانقلاب، على أن يأتي لاحقًا دور الجناح المدني. وقد صارح الملك بالفعل زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبد الرحيم بوعبيد انه يعرف أن حزبه متورط في الانقلاب، لكن بوعبيد نفى للملك مسؤوليته ملقيًا باللوم على «قادة الخارج» في الاتحاد، وعلى رأسهم الفقيه البصري وعبد الرحمن اليوسفي. والاعتقاد السائد أن الملك لم يصدق «مناورة» بوعبيد، لكنه قرر أن يعطيه فرصة «تنظيف» صفوف حزبه من المتشدّدين المعارضين للعرش. وقد تمّ ذلك فعلًا باقدام عبد الرحيم بوعبيد على تشكيل حزب جديد هو «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» في كانون الثاني ١٩٧٥، وعلى بقائه على اتصال مستمر بالقصر حتى وفاته (١٩٩١). ويُروى أن الملك أبقى «قادة الخارج» وعلى رأسهم اليوسفي والبصري تحت مراقبة أمنية متواصلة، ويبدو أنه خلص إلى عدم وجود مخاوف من اليوسفي بسبب ما يتمتع به من صدق وأمانة، فعاد إلى المغرب، وبعده بسنوات عاد البصري.

وفي ١٩٩٤، استدعى الملك، وكان بدأ مسارًا ديمقراطيًا «يضمن ولاء اليسار للعرش»، اليوسفي وعرض عليه تسليمه مقاليد الحكومة مشترطًا بقاء «وزارات السيادة» (وعلى رأسها الداخلية والخارجية) في يده. لكن المفاوضات مع اليوسفي لم تؤدّ إلى نتيجة سوى بعد الانتخابات الاشتراعية في ١٩٩٧، إذ أعاد الملك الكرة مرة أخرى مع اليوسفي (الذي كان حزبه، الاتحاد الاشتراكي، وقد استلم زعامته بعد وفاة بوعبيد، حقق فوزًا واضحًا في الانتخابات). ووافق اليوسفي على تشكيل «حكومة التناوب»، كما وافق على بقاء وزارات السيادة في يد الملك.

وكان الحسن الثاني، قبيل تشكيل الحكومة، أشاد باليوسفي، ونُقل عنه أنه قدّمه لابنه ولي العهد (الملك محمد السادس) على أنه «مناضل في حركة الكفاح من أجل الاستقلال»، وأنه بمثابة «الأب والشقيق».

وكشف رئيس الوزراء عبد الرحمن اليوسفي، بعدما غيب الموت الملك الحسن الثاني (تموز ١٩٩٩)، أنه أبرم ميثاق شرف مع الملك الراحل وأقسم أمامه على المصحف الشريف. وكان هذا التصريح يُفسّر، في كل مرة تُطرح فيها قضية «تورّط اليسار في الانقلاب»، بأنه يعني اتفاق اليوسفي مع الملك على طي صفحة الماضي بملابساتها المختلفة.

تطور المسألة الدستورية وصولًا إلى «التوافق الوطني»: ترجع جذور هذه المسألة إلى سنوات العقد الاول من القرن العشرين حين تشكلت حركة دستورية منادية بتطوير نظام الاستشارة (أو الشورى) الذي كان يعمل به على عهد السلطان محمد الرابع والحسن الأول منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد نشأ عن هذه الحركة مشروع دستور ١٩٠٨. وتوقف أمر «الدستور» عند هذا الحد لتبدأ بعده فترة «الحماية الفرنسية» والنضال من أجل الاستقلال، إذ كانت «فترة سياسية» قبل أي أمر آخر، ليعود المغرب ويشهد، بعد الاستقلال، خمسة دساتير ١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦.

تميزت تجربة الدستور الاول (١٩٦٢) بطابع الحدة والنقد المتبادل بين السياسيين، في الموالاة والمعارضة. فبينما انتقدت المعارضة (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بصورة أساسية) الأداة نفسها المنوط بها وضع الدستور، أي «المجلس الدستوري» المعين وطالبت بانتخاب «جمعية تأسيسية» لهذا الغرض، اعتبرت الهيئات السياسية الموالية هذا المطلب فكرة «ليست بضرورية ولا ممكنة»، الأمر الذي دفع بالمعارضة إلى مقاطعة استفتاء ٧ كانون الاول ١٩٦٢. ووصلت نتائج المقترعين لصالحه ٨٠٪، فتكرّس بذلك الدستور الذي كرّس بدوره مفهوم الملكية الدستورية كما أرساه الملك محمد الخامس عمليًا: ملكية يسود الملك فيها ويحكم. كما نص على المبادىء الأساسية المتعلقة بدين الدولة (الاسلام)، والسيادة الوطنية، والاقتراع العام، ومساواة المواطنين، وأكدّ على الحريات الفردية والجماعية، ومنع نظام الحزب الواحد. أما على صعيد توزيع السلطة فقد أكد الدستور دور المؤسسة الملكية ومركزيتها في بنية النظام المغربي، سواء تعلق الأمر بالمكانة الدينية والرمزية للملك، أو بالنسبة إلى الاختصاصات الدستورية في الحالتين العادية والاستثنائية. فبصفته أميرًا للمؤمنين يتولى الملك تمثيل الأمة وحماية وحدتها وضمان استمرار دولتها... وموازاة لهذا، أقام دستور ١٩٦٢ تقسيمًا للسلطة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، جعل البرلمان دون المكانة المعهودة لها في النظم الدستورية البرلمانية، ولم يرتق بالحكومة إلى مصاف الحكومات مكتملة الشخصية كما هو الحال في مجمل النظم الديمقراطية المعاصرة.

وكشفت التجربة مظاهر القوة ومظاهر الضعف في دستور ١٩٦٢، سيما بالنسبة إلى أداء البرلمان الذي لم يعمر أكثر من ١٧ شهرًا (كانون الاول ١٩٦٣ – حزيران ١٩٦٥) وبخصوص استقامة الحياة السياسية وحسن انتظامها. علّق العمل بوثيقة الدستور عند لجوء الملك إلى الفصل الخامس والثلاثين الخاص بحالة الاستثناء أو الطوارىء (١٩٦٥–١٩٧٠)، فأصيبت الحياة السياسية بالجمود. لذلك لم تكن لدستور ٣١ تموز ١٩٧٠ وللبرلمان المنبثق عنه أي قيمة تُذكر، في سياق تطور المسألة الدستورية في المغرب.

بعد خطابي الملك في ٤ آب ١٩٧١ و١٧ شباط ١٩٧٢ بخصوص برنامج اصلاح الادارة وتوزيع الثروات وإقامة قضاء عادل وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، صدر دستور ١٠ آذار ١٩٧٢، وبلغت نسبة الاستفتاء عليه ٩٨,٧٠٪ من مجموع المصوتين الذين بلغت نسبة مشاركة المسجلين منهم ٩٢,٩٠٪.

أبقى دستور ١٠ آذار ١٩٧٢ على المكانة المميزة للملك. لكن السلطة التشريعية نالت حقًا دستوريًا

مشتركًا مع الملك باللجوء إلى الاستفتاء التشريعي. وتعززت مكانة الوزير الأول (رئيس الوزراء) إذ أصبح ينفرد بممارسة السلطة التنفيذية وبعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه على البرلمان. وشهد المغرب، للمرة الأولى حياة برلمانية طويلة ومنتظمة: الدورة البرلمانية الثالثة ١٩٧٧–١٩٨٣ والرابعة ١٩٨٤–١٩٩٢، حيث عاش تفاعلًا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية توّج بصدور عديد من القوانين التي تركت طابعها الواضح في مضمار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وغرس قيم الحوار... والمساعدة على إعادة تجديد التفكير في تعديله ليغدو مواكبًا والتطورات والتغييرات الداخلية والخارجية.

لذلك ارتبط دستور ٤ ايلول ١٩٩٢ بمحصلة استشارات علنية بين الجهات الرسمية والاحزاب، سيما أحزاب المعارضة. فبادر حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتقديم مذكرة للملك في تشرين الاول ١٩٩١ في شأن الاصلاحات الدستورية والسياسية، تعززت بمذكرة أخرى في حزيران ١٩٩٢ باسم اعضاء الكتلة الديمقراطية (خمسة أحزاب: الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية). فكان دستور ٤ أيلول ١٩٩٢ الذي حظي بموافقة ٩٧,٩٩٪ من المقترعين.

ولما لم يلق الدستور الجديد استحسان كل مكونات المعارضة بسبب انه لم يستجب في نظرها لجوهر المطالب المقدمة في المذكرتين السالفتين، كان تعديل ١٣ ايلول ١٩٩٦ الذي نزل منزلة جوهرية حتى قيل «دستور ١٣ ايلول ١٩٩٦» الذي حقق ما يشبه الاجماع لأنه أدخل مفهوم «التوافق الوطني» في مجال التداول الدستوري والسياسي، وحقق الكثير من مطالب المعارضة من دون أن يمس بنية النظام السياسي المغربي، وهو أمر ما عاد واردًا على كل حال في استراتيجية احزاب المعارضة.

ومن دون أن يمنح الدستور للحكومة شخصيتها المستقلة (كما طالبت بذلك مذكرة أحزاب الكتلة الديمقراطية استرشادًا بما هو موجود في النظم البرلمانية المعاصرة)، إلا أنه وسّع مجالات نشاطها وقوّى انسجامها الداخلي ومتّن مكانة الوزير الاول، رئيس الوزراء، إذ أصبح من حقه مشاطرة الملك تعيين الحكومة باقتراح أسماء أعضائها عليه، كما أصبح مسؤولًا عن السلطة الحكومية في مجال تنفيذ القوانين وتوجيه الادارة.

أما بخصوص البرلمان، فقد تمّ تدعيم دوره في مجال متابعة عمل الحكومة مراقبة أدائها. فدستور ١٩٩٢ وتعديل ١٩٩٦ سمحا بإمكان إحداث لجان برلمانية لتقصي الحقائق، ومساءلة الحكومة كتابةً وشفهيًا، وتحديد أجل إجابة الحكومة بعشرين يومًا.

سمح مناخ التوافق الوطني بإمكان التراضي حول عدد من النصوص المؤطرة للحياة السياسية والبرلمانية. من ذلك المصادقة بالاجماع على مدونة الانتخابات (١٩٩٧)، والتوافق بخصوص الهيئة الوطنية لتتبع انتخابات ايار ١٩٩٧، وغيرها. ووصل مناخ التوافق الوطني إلى أوجه، وفي ضوء نتائج انتخابات ١٩٩٧، بتكليف المعارض عبد الرحمن اليوسفي تشكيل الحكومة.

كرونولوجيا أبرز أحداث ١٩٧٥–٢٠٠٢

١٩٧٥: في ٣ حزيران، زار الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان المغرب، وتصاعد التوتر مع اسبانيا والجزائر. وفي ٨ حزيران، أسر الأسبان ٤٥ عسكريًا مغربيًا في الصحراء الغربية. وفي ٦–٩ تشرين الثاني، انطلقت «المسيرة الخضراء» نحو الصحراء الغربية: ٣٥٠ ألفًا اجتازوا الحدود ثم عادوا. وفي ١٤ تشرين الثاني، وقع اتفاق بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا حول الصحراء الغربية. وفي ٢٨ تشرين الثاني، وقعت اشتباكات بين البوليساريو وقوات مغربية. وفي ١١ كانون الاول، دخلت قوات مغربية مدينة العيون في الصحراء الغربية. وفي ١٨ كانون الاول، اغتيل عمر بن جلون أحد قادة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وخلال شهر كانون الاول، تم طرد ٣٠ ألف مغربي من الجزائر.

١٩٧٦–١٩٨١: في ٢٧–٢٩ كانون الثاني، نشبت معارك بين الجزائريين والمغاربة في الصحراء الغربية، وانكفأ الجزائريون. وفي ٢٦ شباط، أحالت اسبانيا سلطاتها على الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا. وفي ٧ آذار، قطعت كل من المغرب وموريتانيا العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر. وفي ١٩٧٧، جرت أول انتخابات تشريعية منذ ١٩٦٣. وفي شباط ١٩٧٧ صدرت أحكام بالسجن على ١٧٣ معارضًا، منهم ٤٤ بالسجن المؤبد. وفي ١١ آذار ١٩٧٨، وقع اتفاق مع الاتحاد السوفياتي حول الفوسفات (٣ مليارات دولار). وفي كانون الثاني ١٩٨١، قطعت العلاقات الدبلوماسية مع ايران. وفي ٢٠ حزيران ١٩٨١، وقعت اضطرابات في الدار البيضاء احتجاجًا على رفع الأسعار (٦٦ قتيلًا).

١٩٨٣–١٩٨٨: في ٢٧–٢٩ كانون الثاني ١٩٨٣، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران المغرب، وفي ٢٦ شباط التقى الملك الحسن الثاني الرئيس الجزائري الشاذلي، وفي ١٩ كانون الاول، شكلت حكومة اتحاد وطني (٦ وزراء دولة يمثلون الأحزاب الستة الرئيسية في البلاد).

في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٤، وقعت اضطرابات في المناطق الشمالية احتجاجًا على رفع الأسعار (٢٩ قتيلًا). وفي ١٣ آب، وقعت «معاهدة الاتحاد العربي–الافريقي» بين المغرب وليبيا. وجرى، في ٣١ آب، استفتاء على هذه المعاهدة، فحازت على ٩٩,٩٧٪ من أصوات المقترعين.

في ١٩ آب ١٩٨٥، زار البابا يوحنا بولس الثاني المغرب. وفي تشرين الثاني، زار الحسن الثاني فرنسا. وفي ١٢ تشرين الثاني، انسحب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية احتجاجًا على قبول «الجمهورية الصحراوية» عضوًا في هذه المنظمة. وفي كانون الاول، انخرطت منظمة العمل الديمقراطي والشعبي (حركة ٢٣ آذار سابقًا) في إطار نظام الاحزاب المعمول به شرعيًا.

في ٣ آذار ١٩٨٦، وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعتلاء الحسن الثاني العرش، زار ملك اسبانيا المغرب. وفي ٢٣ تموز، استقبل الحسن الثاني شمعون بيريز رئيس وزراء اسرائيل في مدينة إيفران. وفي ٢٩ آب، ألغى المغرب معاهدة الاتحاد مع ليبيا، المعاهدة التي وقعت في ١٢ آب ١٩٨٤.

في ٢٠ تموز ١٩٨٧، قدّم المغرب طلب ترشحه لعضوية السوق الاوروبية المشتركة (رفض في تشرين الاول ١٩٨٧).

في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٨، وقعت اضطرابات طلابية في فاس (عدد من القتلى).

١٩٨٩–١٩٩١: في ٦ شباط ١٩٨٩، الرئيس الجزائري الشاذلي زار المغرب (الزيارة الاولى لرئيس جزائري منذ ١٣ سنة). وفي ٢٠ آب، صدر عفو طال ٣٤٧ سجينًا. في الاول من كانون الاول، جرى استفتاء حول تأجيل موعد الانتخابات المقررة في ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ ونال موافقة ٩٩,٨٩٪ من أصوات المقترعين، وذلك لإفساح المجال أمام الامم المتحدة لتنظيم استفتاء حول تقرير المصير في الصحراء الغربية. وفي الشهر نفسه (كانون الاول ١٩٨٩، تمّ إنشاء «الاتحاد المغاربي» (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا).

في ٨ نيسان ١٩٩٠، تم إنشاء مجلس استشاري لحقوق الانسان. وفي ١٤ و١٥ كانون الاول، جرى إضراب عام ووقعت اضطرابات (عدد من القتلى).

في ١١ كانون الثاني ١٩٩١، صدر عفو عن ألفي معتقل. وفي ٣ شباط، سارت مظاهرة ضمت نحو ٣٠٠ ألف لنصرة العراق. وفي أول آذار، تم إطلاق سراح وجرى تخفيض الاحكام على ٢٢٦٨ سجينًا، منهم أفراد عائلة أوفقير. وفي ١٦ كانون الاول، أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع ايران.

١٩٩٢–١٩٩٦: في ١١ آب ١٩٩٢، عين محمد كريم لامراني (مولود ١٩١٩) رئيسًا للوزراء. وفي ٤

ايلول جرى استفتاء على الدستور (راجع آنفًا: «تطور المسألة الدستورية...»)، حيث ذكرت، وللمرة الأولى، مسألة «حقوق الانسان» في مقدمة الدستور. وفي ١٦ تشرين الاول، جرت انتخابات بلدية فاز بها ٤٧٠٠ مرشح (من أصل ٢٢٢٨٢ فائزًا) من حزب «التجمع الوطني للمستقلين» الذي كان شكله في العام ١٩٧٨ صهر الملك الحسن الثاني أحمد عصمان ومولاي أحمد علوي.

في ١١ كانون الثاني ١٩٩٣، أطلق سراح ٥٠٧ موقوفين. وتميز شهر شباط باضرابات شملت عدة قطاعات. وفي ٢٠ آب، أطلق سراح ١٤١٢ مسجونًا. وفي تشرين الثاني، عُين سيرج بردوغو (يهودي) وزيرًا للسياحة.

في ١٨ شباط ١٩٩٤، منعت السلطات إضرابًا عامًا. وفي ٧ آذار، خُفضت عقوبة إعدام ١٩٥ شخصًا إلى السجن المؤبد، وتمّ العفو عن ٣٨٨، ثم عن ١٣٨ (بعد أسبوع). وفي ٢٥ ايار، عين عبد اللطيف الفيلالي (مولود ١٩٢٨) رئيسًا للوزراء. وفي ٢١ تموز، أطلق سراح ٤٢٤ شخصًا آخرين. وفي ٢٠ آب، اتخذ قرار بالسماح في تعليم اللهجات البربرية في مرحلة التعليم الابتدائي. وفي ٢٧ آب، أعيد العمل بنظام تأشيرات العبور للجزائريين (وهو نظام كان تم الغاؤه في العام ١٩٨٩).

في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٥، صدر حكم باعدام ٣ إسلاميين بتهمة حادثة تفجير وقعت في آب ١٩٩٤. وفي ١١ حزيران، عاد الزعيم المعارض الفقيه محمد البصري بعد ٢٩ عامًا من النفي إلى الخارج. وعلى أثر جفاف قضى على ٧٥٪ من الانتاج الزراعي، زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك المغرب في ١٩–٢٠ تموز، وأعلن عن مساعدة للمغرب بقيمة ١,٥ مليار فرنك.

في كانون الثاني ١٩٩٦، بوشر بحملة واسعة النطاق لمحاربة الفساد. وفي ١١ كانون الثاني، تمّ الافراج عن ١٧٠٠ شخص. وفي ٢٧ شباط، عقد اتفاق للتبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي. وفي ٦ ايار، زار الحسن الثاني فرنسا. وفي ٢٨ حزيران، أفرج عن جميع أفراد عائلة الجنرال أوفقير الذين لجأوا إلى فرنسا. وفي ١٣ ايلول، جرت تعديلات أساسية على الدستور (راجع آنفًا: «تطور المسألة الدستورية...»).

١٩٩٧، الخريطة الانتخابية الحزبية: أحداث هذا العام الأساسية تمحورت حول: صدامات بين الطلاب الاسلاميين والقوات الأمنية في الدار البيضاء ومراكش (كانون الثاني وشباط)، وانتخابات بلدية جرت في ١٣ حزيران وأسفرت عن فوز اليمين بـ٧٣٣٤ مقعدًا، والوسط ٦٤٠٦ مقاعد، واليسار (أحزاب المعارضة) ٧٦٨٦ مقعدًا؛ وتعديل حكومي شمل تعيين أربع نساء كوزراء دولة في حكومة مجموع أعضائها ٢٨ وزيرًا؛ ثم الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني.

انتهت هذه الانتخابات (التشريعية، تشرين الثاني ١٩٩٧) إلى خريطة سياسية عنوانها الاساسي: «مقاعد موزعة بين الاحزاب الرئيسية بشكل لم يكمل فرحة أي حزب». وتوصل كل من التكتلات الثلاثة الكبرى إلى ما يقارب ثلث المقاعد البالغ مجموعها ٣٢٥ مقعدًا. فنالت الكتلة الديمقراطية (يسار) ١٠٢ مقعدًا، وكتلة الوفاق ١٠٠ مقعد، وكتلة الوسط ٩٧ مقعدًا. وكان من أبرز دلالات النتائج تراجع كبير لحزب الاستقلال، ودخول الاسلاميين إلى البرلمان بتسعة مقاعد عبر الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.

وجاءت نتائج الاحزاب الـ١٦ كالآتي: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (يتزعمه عبد الرحمن اليوسفي) ٥٧ مقعدًا، الاتحاد الدستوري ٥٠، التجمع الوطني للاحرار ٤٦، الحركة الشعبية ٤٠، الحركة الديمقراطية الاجتماعية ٣٢، حزب الاستقلال ٣٢، الحركة الوطنية الديمقراطية ٩، حزب التقدم والاشتراكية ٩، جبهة القوى الديمقراطية ٩، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ٥، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ٤، حزب العمل ٢، حزب الشورى والاستقلال ١، والحركة من أجل الديمقراطية لم تفز بأي مقعد.

١٩٩٨

مسار التوافق بدأ يجد طريقه للتطبيق في انتخاب رئيس اشتراكي للبرلمان (٦ كانون الثاني ١٩٩٨): لم تكن مداولات «التناوب التوافقي» التي أقرت في العام ١٩٩٣ كافية لانجاز التصالح التاريخي في المغرب بين المعارضة والملك، ولم تستوف شروط تحققها. لكن المسار استمر. فرفع الجميع شعار الاصلاحات الدستورية والسياسية على قاعدة التوافق والتراضي والحوار، وتم توقيع بروتوكول إتفاق بين السلطات والمركزيات النقابية وأرباب العمل، تلته الموافقة شبه الاجماعية على الدستور الجديد (أو التعديلات الدستورية) الصادر في ايلول ١٩٩٦، كما تمّ تتويج كل ذلك بالتوقيع على ما عُرف بـ«التصريح المشترك» في شباط ١٩٩٧ بين السلطات والاحزاب السياسية، بالالتزام بميثاق الشرف، واحترام قواعد التنافس الديمقراطي. وفي أعقاب انتخابات تشرين الثاني ١٩٩٧ التشريعية، بدا أن وعي هذا المسار التوافقي آخذ بالتبلور. ثم ظهرت علاماته، أول ما ظهرت، في انتخابات مكتب مجلس النواب في ٦ كانون الثاني ١٩٩٨ الذي اختار رئيسًا له من حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض (عبد الواحد الراضي)، الأمر الذي كان مستحيلًا تصوره دون تصويت احزاب الوسط (خصوصًا التجمع الوطني للاحرار، والحركة الوطنية الشعبية)، ما يعني أن صيغةً ما للتفاهم بين بعض احزاب المعارضة والمؤسسة الملكية في طريقها إلى التبلور، خصوصًا وأن العاهل المغربي الحسن الثاني عبّر في افتتاحه للبرلمان الجديد عن رغبته في العمل الجماعي ومشاركة بعض الاحزاب السياسية في المسؤولية التنفيذية.

ووصل المسار التوافقي إلى المحطة الأساسية الاولى: اليوسفي زعيم الحزب الاشتراكي رئيسًا للحكومة (شباط ١٩٩٨): في ٤ شباط ١٩٩٨، عين الملك الحسن الثاني زعيم «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» (يشار إلى الحزب بـ«الاتحاد الاشتراكي» فقط) عبد الرحمن اليوسفي رئيسًا للحكومة، وأعلن عقب التعيين أن اليوسفي بدأ «مشاوراته مع الاحزاب



الملك الحسن الثاني واليوسفي يحيط بهما أعضاء الحكومة.

السياسية الممثلة في البرلمان لتشكيل الحكومة واقتراح أعضائها على الملك الحسن الثاني على أن تقدم برنامجها السياسي والاقتصادي إلى مجلس النواب لحيازة الثقة» (أي وفق مبدأ أساسي تمّ التوافق عليه في دستور ١٩٩٦). وقد مثّل هذا التعيين، بعد ما يقرب من اربعين سنة من المعارضة، حدثًا كبيرًا في التاريخ السياسي للمغرب المعاصر، من حيث تأشيره على التقارب (والتوافق) في إدراك مصالح وأولويات المغرب الراهنة.

وفي ١٤ آذار ١٩٩٨، أعلن عن تشكيل الحكومة وتعيين الملك لأعضائها، وضمت ٤٠ وزيرًا وكاتب دولة (وزير دولة)، احتفظ ضمنها وزراء تكنوقراط بمناصبهم، أبرزهم: عبد اللطيف الفيلالي في الخارجية، وإدريس البصري في الداخلية، وعمر عزيمان في العدل، وعبد الرحمن السباعي في الدفاع.

ويمثل أعضاء الحكومة ٧ أحزاب سياسية: ثلاثة منها من أحزاب المعارضة السابقة هي «الاتحاد الاشتراكي» و«الاستقلال» و«التقدم والاشتراكية» (الشيوعي سابقًا)، وحزبان يساريان جديدان هما «جبهة القوى الديمقراطية» و«الحزب الاشتراكي الديمقراطي»، إضافة إلى حزبين من تيار الوسط هما «التجمع الوطني للاحرار» و«الحركة الوطنية الشعبية».

حكومة حاشدة بالمثقفين: ثمة ميزة أخرى لحكومة اليوسفي اليسارية أن غالبية أعضائها باحثون ومثقفون وصحافيون، أي من النخبة التي عملت طوال العقود الاخيرة على نشر قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة، من خلال الجامعة والكتابة والصحافة، وهي أول حكومة مغربية (بل عربية وربما عالمية) تضم هذا الحشد الكبير من رجال الثقافة والفكر. وصحيح انهم ارتبطوا دائمًا بتنظيماتهم الحزبية، لكنهم مثّلوا أسماء بارزة شكلت مرجعيات في المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية: الحبيب المالكي اقتصادي مشهود له بالعلم والاختصاص، أصدر عددًا من الكتب الاقتصادية ومديرًا لـ«حوليات البحر الأبيض المتوسط»، وهو تقرير سنوي شامل عن المنطقة المتوسطية. وفتح الله ولعلو هو رئيس «جمعية الاقتصاديين المغاربة»، مدير مجلة «حوليات الاقتصاد المغربي» وله مؤلفات عديدة آخرها عن «الشراكة الأورو–متوسطية والمشروع المغاربي» (١٩٩٧). وعبد الله ساعف باحث في العلوم السياسية وله عدد من الكتب ومدير مجلة «أبحاث» للعلوم الاجتماعية ورئيس تحرير «التقرير الاستراتيجي» السنوي. وعائشة بلعربي باحثة في علم الاجتماع، أصدرت مجموعة من المؤلفات وتشرف على سلسلة ناجحة عن الأوضاع الاجتماعية للمرأة. ومحمد الأشعري رئيس سابق لاتحاد كتاب المغرب، وشاعر وروائي. وعمر عزيمان كاتب ورئيس سابق للمنظمة المغربية لحقوق الانسان واستاذ كرسي الأونيسكو في الرباط عن حقوق الانسان. كما أن حسن الصبار وإدريس البصري وخالد عليوة وعبد الحميد عواد كلهم أصدروا كتبًا ولهم علاقة أكيدة بالبحث والكتابة. وإلى ذلك، هناك ستة مسؤولين عن صحف يومية: عبد الرحمن اليوسفي مدير صحيفة «الاتحاد الاشتراكي»، ومحمد اليازغي مدير الصحيفة الفرنسية للحزب (ليبراسيون)، واسماعيل العلوي مدير «البيان» بالفرنسية و«بيان اليوم» بالعربية، ومحمد أوجار مدير «الميثاق الوطني»، والتهامي لخياري مدير صحيفة «المنعطف»، ومحمد العربي المساري كان رئيسًا للنقابة الوطنية للصحافة.

علامَ أُقفلت سنة ١٩٩٨؟: أبرز أحداث هذا العام، إضافة إلى ما ذكر أعلاه عن الحكومة الجديدة، يطالعه القارىء في الأبواب اللاحقة: الصحراء، سبتة ومليلة، الاحزاب، الزعماء...

تبقى الإشارة إلى أن معارضة حكومة اليوسفي برز فيها حزب «الحركة الشعبية» وأمينها العام محند العنصر (وزير البريد في الحكومة السابقة، وهو أمازيغي) الذي كثيرًا ما اتهم الحكومة بانعدام الرؤية والجمود وعدم وجود التجانس بين وزرائها. وفي كل مرة تُطرح عليه مسألة الأمازيغية يجيب بأن حزبه الذي يعتبر الدفاع عن اللغة الأمازيغية من أولوياته يرفض الاستغلال السياسي لهذه القضية، ويشير إلى عدم وجود تناقض بين طبيعة الحزب كممثل للأمازيغيين والانشغال بالاوضاع المغاربية والعربية.

واحتلت مسألة تعاطي الحكومة مع ملف حقوق الانسان رأس إنجازات الحكومة في شهورها الأولى (حتى أواخر ١٩٩٨)، إذ خلت السجون تمامًا من أي معتقل سياسي بعد استجابة الملك الحسن الثاني لاقتراح تقدم به المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الانسان ويقضي باطلاق مَن تبقى منهم وعددهم ٢٨ بناء على المعايير التي تعتمدها الامم المتحدة في تصنيف المعتقل السياسي والتي تستبعد حالات الاشخاص المتورطين مباشرة في أعمال عنف، منهم ثمانية متهمين بقتل عمر بن جلون أحد قياديي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية العام ١٩٧٥ ورفض تصنيفهم ضمن الذين يمكنهم الاستفادة من العفو، و١٦ شخصًا أُدينوا في منتصف الثمانينات بتهم القيام بأعمال تخريبية تستهدف أمن الدولة، وغالبيتهم ينتمون لحركات إسلامية أصولية.

وكان هناك ثمة إجماع تقريبًا على أن المغرب شرع فعليًا في دخول مرحلة الاصلاحات الكبرى، خصوصًا أن إجراءات ملف حقوق الانسان تزامنت مع قرار المجلس الأعلى للقضاء بمعاقبة ٣٠ قاضيًا لأسباب تتصل بمخالفات مهنية واخلاقية ارتكبوها أثناء مزاولة عملهم.

عهد الملك محمد السادس

١٩٩٩، مات الملك الحسن الثاني عاش الملك محمد السادس: شكل رحيل الملك الحسن الثاني في ٢٣ تموز ١٩٩٩ (راجع باب زعماء) الحدث الأكثر بروزًا في تاريخ المغرب الحالي، كون أجيال المغاربة على نحو ٤٠ سنة لم تعرف حاكمًا غيره. بيد أن تولي نجله محمد السادس الحكم بعده وفق التقاليد الدستورية ونظام البيعة حوّل رحيل الحسن الثاني إلى ما يشبه بداية تصحيح لفترة حكم كاملة، تصحيح كان الحسن الثاني نفسه قد بدأه على كل حال قبل نحو سنة ونصف السنة من رحيله عبر صيغة للحكم بالتوافق والتناوب بدأها مع تكليفه عبد الرحمن اليوسفي رئاسة الحكومة. واحتلت ملفات حقوق الانسان والصحراء الغربية صدارة الاهتمام في بداية عهد الملك محمد السادس.

أُعلن عن تشكيل لجنة مستقلة لتقويم التعويضات التي ستُمنح للمختفين وضحايا الاعتقال التعسفي، ما اعتبر سابقة على صعيد اعتراف السلطات بممارسات غير قانونية. وفي هذا الإطار اختارت عائلة المهدي بن بركة العودة إلى المغرب (تشرين الثاني ١٩٩٩)، في خطوة أذنت بفتح قضية الزعيم المعارض مهدي بن بركة (راجع باب زعماء). وفي ارتباط مع تطورات أوضاع حقوق الانسان، أقال الملك محمد السادس الرجل القوي في البلاد إدريس البصري وزير الداخلية (٩ تشرين الثاني ١٩٩٩).

حرص الملك، في أول خطاب للعرش في نهاية تموز ١٩٩٩، على الإشادة باليوسفي الذي اختار المضي قدمًا في تجربة التناوب، وأعلن انه في حال تمكن من تنظيم انتخابات اشتراعية نزيهة بعد الولاية الراهنة، فإن ذلك سيكون مكسبًا للديمقراطية.

وتميز العمل الحكومي بالانفتاح أكثر على العواصم الافريقية. لكن علاقات المغرب وبلدان الاتحاد الاوروبي عرفت تطورات لجهة تفهم المطالب المغربية في موضوع تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، كما فعلت اسبانيا وفرنسا. أما ملف الصيد البحري فقد ألقى بظلاله على العلاقات المغربية–الاسبانية في إطار قضية أشمل هي قضية مدينتي سبتة ومليلة (راجع باب «سبتة ومليلة»).

على صعيد المركزيات النقابية (الاتحاد المغربي للعمل، الكونفدرالية الديمقراطية للعمل، والاتحاد العام للعمال)، فقد نفذت إضرابات في قطاعات عدة طاولت المصارف والتعليم والزراعة والنقل، وسلسلة اعتصامات امام البرلمان وأمام مقرات الولايات والوزارات.

وبالنسبة إلى قضية الصحراء، راجع باب «الصحراء الغربية».



الملك محمد السادس يتلقى البيعة من رئيس الحكومة عبد الرحمن اليوسفي بعد وفاة الملك الحسن الثاني.

وبالنسبة إلى العلاقات مع الجزائر، راجع العنوان الفرعي آنفًا: «الاتحاد المغربي والعلاقات المغربية–الجزائرية» ضمن العنوان الأشمل «أبرز القضايا».

٢٠٠٠

تنامي التحركات الاسلامية: في مطلع العام ٢٠٠٠، فجّر الشيخ عبد السلام ياسين، مرشد جمعية العدل والاحسان، قنبلة إعلامية من مقر إقامته الجبرية لفترة تجاوزت عشر سنوات بتوجيه رسالة بعنوان «إلى مَن يهمه الأمر»، طلب فيها إلى العاهل المغربي محمد السادس استرجاع ثروة الملك الراحل الحسن الثاني، التي قدرتها الرسالة ببلايين الدولارات لتسديد الديون الخارجية للبلاد.

كان وقع الرسالة قويًا. انجذب إليها سياسيون، وفي مقدمهم زعيم الحركة الوطنية الشعبية المحجوبي أحرضان. وفي حين التزمت حكومة اليوسفي موقفًا حذرًا من الرسالة، جاءت المفاجأة من الملك نفسه الذي أمر، بعد بضعة أسابيع فقط من الرسالة، برفع الاقامة الجبرية عن الشيخ ياسين.

إلا أن المواجهة بين السلطات وجماعة العدل والإحسان ارتدت طابعًا آخر. فمن جهة أدّى تصديها، ومعها تيارات اسلامية أخرى، لمشروع خطة الحكومة لإدماج المرأة في التنمية، إلى معاودة النظر في الخطة في ضوء مظاهرتين حاشدتين (آذار ٢٠٠٠) للاسلاميين في الدار البيضاء ومراكش. ومن جهة ثانية، قطع حزب «العدالة والتنمية» ذا التوجه الاسلامي تحالفه مع الحكومة وانتقل إلى المعارضة، ما شكل ضربة قوية لحكومة اليوسفي في تعاطيها مع الملف الاسلامي.

الصحافة وحقوق الانسان: خلال العام ٢٠٠٠ تعرضت صحف وأسبوعيات عدة إلى الحجز على خلفية سياسية، بعضها تحت تبرير محاولة زعزعة الاستقرار وبعضها وفق أحكام قضائية في منازعات بين الصحافة وأحد المسؤولين في الحكومة. والأبرز في

القضية جاء على خلفية نشر أسبوعية «لو جورنال» الناطقة بالفرنسية مقابلة مع زعيم جبهة بوليساريو محمد عبد العزيز، ثم نشرها ايضًا رسالة للمعارض الفقيه محمد البصري ضمن ما يُعرف بـ«مؤامرة أوفقير» وتورط اليسار فيها (راجع ما ورد عن الموضوع آنفًا تحت عنوان «أبرز القضايا».

وبارتباط مع ملف الصحافة كانت هناك تداعيات ناتجة عن فتح ملفات حقوق الانسان، خصوصًا في جانبها المتعلق بسجن «تازمامارت» الذي كان يأوي عسكريين ومدنيين دينوا في المحاولتين الانقلابيتين (١٩٧١ و١٩٧٢). وإثر تنظيم «منتدى الحقيقة والإنصاف» اعتصامًا أمام السجن تعرض صحافيون فرنسون للاحتجاز بدعوى انهم صوّروا منشآت عسكرية محظورة. إلا ان التطور البارز في الملف يكمن في أن السلطات قدمت تعويضات مالية إلى ضحايا تازمامارت في سياق قرارها تعويض المتضررين من الاعتقال التعسفي، لكن التعويضات شملت أقل من ١٠٠ شخص من قائمة تضم أكثر من ٥ آلاف.

التعديل الحكومي: سيطر هاجس التعديل الحكومي منذ مطلع العام ٢٠٠٠، لكن اليوسفي ظلّ يرجئه إلى خريف ذلك العام. فجاء تعديلًا تقنيًا أكثر منه سياسيًا. فحافظت أحزاب التحالف الحكومي على حضورها، وكان لافتًا ان زعيم حزب الاستقلال عباس الفاسي، الذي كان يقود الانتقادات ضد الحكومة، تسلّم حقيبة العمل والشؤون الاجتماعية. وتقلصت أعداد الحقائب الحكومية التي كانت تزيد على ٤٣ إلى ٣٣. ولم يطاول التعديل وزارات السيادة (الخارجية، الداخلية، العدل، الشؤون الاسلامية). وأعلن حزب «العدالة والتنمية» التزامه معارضة الحكومة، وكذلك منظمة العمل الديمقراطي التي عرفت تصدعًا داخليًا إثر تقديم استقالات جماعية.

الوضع الاقتصادي: في العام ٢٠٠٠، تمّ الاعلان، للمرة الاولى، عن اكتشاف كميات وافرة من النفط والغاز في منطقة تالسينت على الحدود الشرقية للمغرب بمحاذاة الجزائر. ومع هذا الاعلان أبعد وزير الطاقة يوسف الطاهر بعد تزايد الجدل حول حقيقة إحتياطي النفط في البلاد، وعين الملك محمد السادس المعارض السابق إبراهيم (ابراهام) السرفاتي مستشارًا في وزارة الطاقة.

على الصعيد العربي والاسلامي: دخل المغرب في صورة تداعيات أزمة الشرق الأوسط، وخصوصًا على وقع انتفاضة الأقصى الفلسطينية (التي بدأت في ايلول ٢٠٠٠). فأغلق المغرب مكتبي الاتصال الاسرائيلي في الرباط والمغربي في تل أبيب ردًا على التصعيد الاسرائيلي في الحرب ضد الفلسطينيين. وبدا ان الزيارات التي كان يقوم بها مسؤولون اسرائيليون إلى المغرب، كما في حال زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي ونائبه شلومو بن عامي لن تتكرر. لكن الملك محمد السادس نبّه إلى أن الالتزامات القومية للمغرب لا تتعارض وضمان أمن وحرية أفراد الطائفة اليهودية المقيمين في المغرب.

قضية الصحراء: راجع باب «الصحراء الغربية».

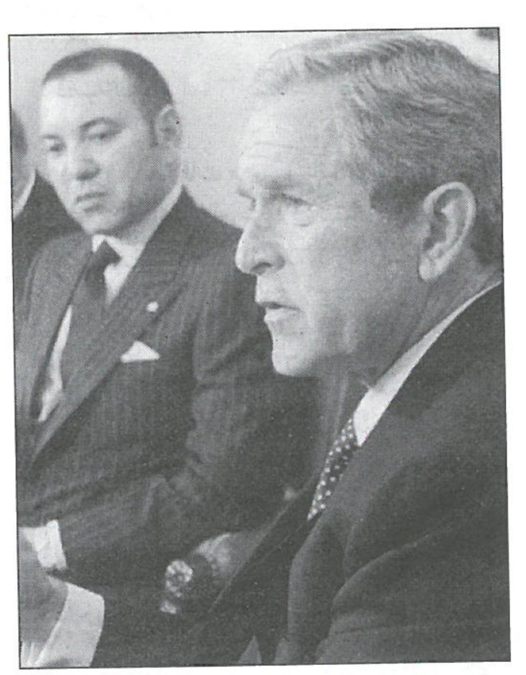
٢٠٠١، العلاقات مع موريتانيا والذكرى الثانية لتولي محمد السادس العرش: في نيسان، زار الرئيس السوري بشار الأسد المغرب، وتناولت محادثاته ومضيفه الملك محمد السادس كيفية دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة اسرائيل، إضافة إلى العلاقات الثنائية.

في ايلول، زار محمد السادس موريتانيا بدعوة من رئيسها ولد سيدي أحمد الطايع، وهي الزيارة الأولى في نوعها بين البلدين منذ تطبيع العلاقات بينهما العام ١٩٦٩ بعد وساطة قام بها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة. وكان البلدان أبرما العام ١٩٧٦ معاهدة للتعاون العسكري لتنسيق المواقف بينهما لاستعادة الصحراء الغربية من اسبانيا، لكن انقلابًا عسكريًا في موريتانيا قاده العقيد مصطفى ولد

السالك في ١٩٧٩ أثر سلبًا في مسار العلاقات بين نواكشوط والرباط، واحتاج الأمر إلى سنوات قبل معاودة دفع الروابط بين الجانبين. لكن التطور البارز في هذا السياق ظهر في العام ٢٠٠٠، إذ أبدت نواكشوط دعمًا ملحوظًا للمغرب في قضية الصحراء في إطار جهود الوسيط الدولي جيمس بايكر. وتجهد نواكشوط في المحافظة على علاقات متوازنة مع



الملك محمد السادس مستقبلاً الرئيس المصري حسني مبارك.



الرئيس الاميركي جورج بوش والملك محمد السادس في البيت الابيض في واشنطن (نيسان ٢٠٠٢).

الجزائر، واستقبلت قياديين من جبهة البوليساريو، لكنها رفضت استخدام اراضيها لأغراض مناهضة للرباط، وسبق أن طردت، في العام ١٩٩٩، مندوبًا عن بوليساريو بسبب ما وصفته عملاً مناوئًا.

وفي خطاب العرش، في الذكرى الثانية، عرض الملك محمد السادس لآفاق الاستحقاقات الاشتراعية (الانتخابات مقررة في ايلول ٢٠٠٢)، خصوصًا لجهة التسريع في إعداد القوانين، وفي ضوء ما قد يسفر عنه العمل الدولي في قضية الصحراء بما فيه إمكانية إقرار صيغة الحكم الذاتي للصحراويين، وازدياد مطالب التيارات الأمازيغية (راجع باب «الأمازيغ–البربر»)، والالتزام بمسار الانفتاح وتوسيع هامش الحريات العامة.

وفي خطاب ألقاه في ٢٠ آب (٢٠٠١) لمناسبة ذكرى «ثورة الملك والشعب»، قال محمد السادس إن السكن العشوائي «يهدد النسيج الاجتماعي في البلاد»، في إشارة إلى انتشار أحزمة الفقر في ضواحي المدن المغربية واستفحال الجريمة وانفلات الأمن. وقال إن ما يزيد على ٧٧٠ ألف أسرة أو ما يعادل أربعة ملايين نسمة من السكان تقيم في أكواخ الصفيح، وأضاف «في حال استمرار وتيرة البناء العشوائي بنحو ٤٠ ألف وحدة سكنية في السنة، فإن ذلك ينذر بأشد العواقب على النسيج الاجتماعي وسلامة البيئة».

وإلى ذلك، عرض العاهل المغربي في خطابه أوضاع المهاجرين المغاربة إلى الخارج، في رد غير مباشر على انتقادات إسبانية وأوروبية في شأن انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة من المغرب إلى جنوب اوروبا عبر مضيق جبل طارق (راجع باب «سبتة ومليلة»).

٢٠٠٢، أحداث بارزة، والحدث الأبرز الانتخابات: الازمة استمرت قائمة بين المغرب واسبانيا بسبب خلافات في ملفات الصيد والصحراء وسبتة ومليلة والهجرة غير المشروعة.

خارجيًا، كانت بارزة زيارة الملك محمد السادس للصين (شباط ٢٠٠٢) ومحادثاته مع

رئيس الوزراء الصيني زهو رونغجي حول سبل تعزيز التعاون الثنائي وتوسيعه إلى المجال العسكري، وكان الوفد المغربي يضم مسؤولين بارزين في الجيش. ووصف وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى الزيارة بأنها تاريخية ومهمة وتدفع في اتجاه إقامة حوار ثلاثي بين الصين وافريقيا والمغرب. وكذلك زيارته إلى نيويورك وواشنطن (نيسان ٢٠٠٢)، حيث بحث في نيويورك مع كوفي أنان، وفي واشنطن مع الرئيس جورج دبليو بوش، في ملف الصحراء الغربية.

وفي حزيران، زار الملك محمد السادس السعودية وعقد محادثات مع نائب خادم الحرمين الشريفين الأمير عبد الله بن عبد العزيز استعرضا فيها آفاق التعاون بين البلدين والوضع في الشرق الاوسط وتطورات القضية الفلسطينية. كما زار سورية، حيث شددّ مع الرئيس بشار الأسد، في بيان مشترك، على «الدعم الكامل» لمبادرة السلام العربية، وعلى أهمية «عدم الخلط» بين المقاومة المشروعة للاحتلال والعمليات الارهابية.

وفي آخر تطورات العلاقات المغربية–الاسبانية فشل الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى لمدريد وقطعه للمحادثات مع نظيرته الاسبانية آنا بلاسيو بسبب تحليق طائرات حربية اسبانية فوق جزيرة ليلى.

وفي الوقت نفسه، أي في وقت تمر فيه علاقات المغرب مع اسبانيا بصعوبات لم يتمكن الجانبان من تذليلها قام الرئيس الجزائري بوتفليقة بزيارة لاسبانيا تلبية لدعوة رسمية وُجهت إلى الرئيس الجزائري اليمين زروال في ١٩٩٨، وجددت مطلع ٢٠٠٢. وأثناء الزيارة (تشرين الاول ٢٠٠٢) وقع البلدان معاهدة صداقة وتعاون غلب عليها الطابع الاقتصادي والاستراتيجي. وقد تابع المغرب الزيارة وما نتج عنها بقلق بالغ، إذ أتت على خلفية تزايد الخلافات مع اسبانيا، وأظهرت بوادر قيام محور بين مدريد والجزائر، خصوصًا وأن الجزائر كانت دعمت موقف مدريد في أزمة جزيرة ليلى من منطلق الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار. وقد شنت الصحف المغربية حملة على الزيارة على أساس انها «عمل مناف للطبيعة التاريخية والجغرافية».

انتخابات ايلول ٢٠٠٢: في ٢٧ ايلول ٢٠٠٢، جرت الانتخابات البرلمانية لانتخاب ٣٢٥ عضوًا في مجلس النواب لولاية تدوم خمس سنوات، وضمّت قوائم الناخبين نحو ١٤ مليون ناخب. وكانت هذه هي الانتخابات البرلمانية السابعة منذ الاستقلال عن فرنسا في العام ١٩٥٦.

وأظهرت النتائج حصول حزب الاتحاد الاشتراكي (اليوسفي) على أكثرية المقاعد بين الأحزاب الـ٢٦ التي شاركت في الانتخابات (٥٠ مقعدًا) فيما حلّ حزب الاستقلال (الفاسي) في المرتبة الثانية (٤٨ مقعدًا)، واستطاع حزب العدالة والتنمية (اسلامي، يتزعمه عبد الكريم الخطيب) زيادة مقاعده في البرلمان الجديد إلى أربعة أضعاف (٤٢ مقعدًا). ثم حلّ بعده حزب الحركة الشعبية، وحزب الحركة الوطنية الشعبية. وتوزعت باقي النتائج على الاحزاب الأخرى.

أما نسبة المشاركة فجاءت منخفضة رغم محاولات الحكومة والاحزاب الرئيسية في حثّ الناخبين على المشاركة، خصوصًا لجهة محاولات احتواء دعوات أمازيغية إلى المقاطعة، بتقديمها لمطلب تعديل دستور البلاد لجهة النص على اعتماد الأمازيغية لغة رسمية.

تكليف إدريس جطو تأليف حكومة جديدة: يمنح الدستور الملك تعيين رئيس وزراء وبقية اعضاء الحكومة الذين يقترحهم رئيس الوزراء. لكنه يملك صلاحية إقالتهم بمبادرة منه أو عند استقالة الحكومة. بيد أن التعيين لا يكون نهائيًا إلا من خلال حيازة الحكومة الثقة في البرلمان، وبالتالي ففي إمكان الملك أن يسحب التعيين من رئيس الوزراء في حال إخفاقه في الحصول على دعم الغالبية النيابية.

وفي ٩ تشرين الاول ٢٠٠٢، عين الملك محمد السادس وزير الداخلية (في حكومة اليوسفي الأخيرة

والتي تشكلت منذ ١٩٩٨) إدريس جطو الذي يعتبر من التكنوقراط (راجع باب زعماء).

وفي ١١ تشرين الاول ٢٠٠٢، افتتح الملك البرلمان الجديد طبقًا للفصل ٤٠ من الدستور. وفي خطاب الافتتاح حدّد الملك أولويات المرحلة في الانكباب على ملفات البطالة والتعليم والاسكان والتنمية الاقتصادية، داعيًا النواب إلى الابتعاد عن «الجدل العقيم والمزايدات الفارغة (...) والتزام المعارضة البناءة». وبعد ثلاثة أيام غادر في زيارة لروسيا حيث وقّع مع رئيسها فلاديمير بوتين «لائحة الشراكة الاستراتيجية» بين البلدين، تعهدا فيها العمل من أجل سلام عادل في الشرق الاوسط ومكافحة الارهاب، وفي أواخر الشهر (تشرين الاول ٢٠٠٢)، استقبل أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في مراكش، كما استقبل الرئيس المصري حسني مبارك.

وانكب جطو على مشاوراته مع مختلف القوى والفصائل السياسية في البلاد، وخلص المراقبون والمحللون، أثناء المشاورات، إلى استنتاج انه سواء شاركت الفصائل التي قادت حكومة التناوب (برئاسة اليوسفي) أم لا في التركيبة الجديدة، فإن تعيين جطو اعتبر كمعاقبة لهذه الاحزاب والفصائل على فشلها ودليل على دخول الملك الساحة السياسية إضافة إلى دوره كحكم فوق الجميع؛ ورجحوا بأنها ستكون حكومة تكنوقراط لتأكيد أولوية المسألة الاقتصادية–الاجتماعية في المغرب.

على صعيد آخر، دعا الاتحاد الاشتراكي المغربي (عبد الرحمن اليوسفي) إلى كشف حقيقة خطف المهدي بن بركة، كما تظاهر المئات من ناشطي حقوق الانسان (٢٩ تشرين الاول ٢٠٠٢) في الرباط للمطالبة بكشف «الحقيقة» حول اختفاء هذا الزعيم المغربي في الذكرى السابعة والثلاثين لاختفائه في باريس. ولم تمض سوى ثلاثة أيام على التظاهرة حتى وقع حادث حريق اندلع في سجن سيدي موسى قضى على أكثر من ٥٠ سجينًا. فتسلطت الأضواء على واقع السجون المغربية التي كان

الملك محمد السادس ورئيس الوزراء إدريس جطو والوزيرات الثلاث (٧ تشرين الثاني ٢٠٠٢).

الناشطون الحقوقيون يركزون دعواتهم إلى تحسين أوضاعها.

وفي ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٢، عيّن الملك أعضاء حكومة إدريس جطو (من حوالي ٤٠ وزيرًا) احتفظ ضمنها ١٥ وزيرًا من حكومة اليوسفي السابقة بمناصبهم أو عُينوا في قطاعات أخرى. وفيما حافظ «الاتحاد الاشتراكي» و«الاستقلال» على حقائب متقاربة، انضم إلى الحكومة حزب «الحركة الشعبية». وغاب زعماء الاحزاب المشاركة عن الواجهة التنفيذية، باستثناء عباس الفاسي زعيم «الاستقلال» ومحند العنصر الأمين العام للحركة الشعبية. وبعدما كانت حكومة اليوسفي تضم وزيرة واحدة انضافت إلى حكومة جطو ثلاث نساء، هن: نزهة الشقروني، نجيبة غوزالي وياسمينة بادو.

الأحزاب

١– أحزاب الفترة الممهدة للاستقلال والسنوات الاولى له

جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية: تشكلت هذه الجبهة في آذار ١٩٦٣ لموالاة القصر والدفاع عن سياسة الملك الحسن الثاني بالوقوف في وجه المعارضة المتمثلة بحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وكان في مقدمة مؤسسي الجبهة أحمد رضا جديرة (راجع باب زعماء)، وقد ضمت مجموعة من القوى والاحزاب الموالية، وجمع بينها الوقوف ضد المعارضة والفوز في الانتخابات. وهذه القوى والاحزاب: الليبراليون المستقلون، الحركة الشعبية، اعضاء في الحزب الديمقراطي الدستوري، إضافة إلى شخصيات غير حزبية لا تدين بالولاء إلا للملك. إلا أن هذه الجبهة فشلت في الحصول على الأغلبية المطلقة، وفقدت بالتالي كل مبرر لوجودها منذ ١٩٦٤.

حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: أهم وأوسع حزب سياسي مغربي منذ تأسيسه أواخر الخمسينات إلى النصف الاول من السبعينات حيث بدأت الانشقاقات فيه.

غداة الاستقلال (١٩٥٦)، شهد حزب الاستقلال، بزعامة علال الفاسي وأحمد بلفريج، صراعًا داخليًا بين تيارين رئيسيين: تيار محافظ واصلاحي بزعامة الفاسي وبلفريج، والآخر يساري وثوري بزعامة المهدي بن بركة. وبعد محاولات عديدة وفاشلة للحفاظ على وحدة الحزب، انشقت العناصر اليسارية وأعلنت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ عن تأسيس حزب سياسي جديد تحت إسم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». وقد أخذ مؤسسو الاتحاد في بيانهم على أنفسهم «الالتزام بالنضال من أجل إقامة الديمقراطية الحقيقية وتحقيق إصلاح زراعي شامل وتحرير البلاد من الاستعمار عسكريًا واقتصاديًا وانتهاج سياسة إنماء وتصنيع وتحقيق العدالة الاجتماعية».

تعاون الحزب الجديد (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) مع الملك محمد الخامس الذي كلف أحد زعمائه عبد الله ابراهيم برئاسة الحكومة. وقد استمرت تجربة الحزب في الحكم حتى ايار ١٩٦٠ حين أقيلت حكومة ابراهيم. فانتقل الحزب إلى المعارضة، وأدان «فساد الادارة وتسلل العناصر الرجعية والموالية للاستعمار إلى أجهزة الدولة». وبعد وفاة محمد الخامس وارتقاء الحسن الثاني العرش أصبحت القطيعة بين الملك والحزب كاملة، خصوصًا بعد المؤتمر الثاني للحزب في ايار ١٩٦٢ الذي انتقد فيه «بنى الدولة الاقطاعية وسيطرة العملاء عليها» ودعا إلى قيام حكومة شعبية، ثم إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور. لكنه شارك في انتخابات ١٩٦٣ وفاز بعدة مقاعد. وفي صيف ١٩٦٣، قامت أجهزة الدولة بحملة اعتقالات واسعة ضد اعضاء الحزب بعد الاعلان عن اكتشاف مؤامرة قيل إن العديد من قادة الحزب قد شاركوا فيها.

واستفحل الخلاف عند اندلاع -حرب الرمال- بين المغرب والجزائر على أثر موقف المهدي بن بركة، وكان في مدينة الجزائر، الذي «أدان الاعتداء على الجمهورية الشقيقة الناشئة، الجزائر الثورية». فاتهمته السلطات المغربية بالخيانة العظمى، وحُكم عليه غيابيًا بالاعدام، وبقي بن بركة مذاك خارج البلاد. وفي آذار ١٩٦٤، صدر حكم باعدام ٢٢ عضوًا من اعضاء الحزب، ونفذ في ١٤ منهم، بينما أصدر الحسن الثاني قرارًا باطلاق سراح الباقين على أثر أحداث الدار البيضاء الدامية في ١٩٦٥. وفي هذا العام، اختطف المهدي بن بركة في باريس وصُفّي.

بعد بن بركة، آلت زعامة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى عبد الرحيم بوعبيد. وقد انهكت الحزب وأضعفته ملاحقة السلطات الشديدة والمتواصلة لعناصره، ولم يفده كثيرًا توحيد الاتحاد النقابي برئاسة أحد قادته المحجوب بن الصديق، لكن أفاده أكثر تحالفه مع حزب الاستقلال (في تموز ١٩٧٠) الذي شكل معه «الكتلة الوطنية» التي جمعت القوى المعارضة وقاطعت التصويت على الدستور في نيسان ١٩٧٢.

وفي السنة نفسها (١٩٧٢)، رأى عبد الرحيم بوعبيد وقادة آخرون في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مثل عبد الرحمن اليوسفي (الذي سيصبح رئيس الحكومة ابتداء من ١٩٩٨) في طروحات الملك وأركان نظامه حول المسار الديمقراطي وبناء «المغرب الديمقراطي» والتعددية الحزبية ما ساعدهم على ترك «الطرح الثوري» في اتجاه «الطرح الاصلاحي». فأسسوا، بزعامة بوعبيد نفسه، «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، أي بتغيير «الوطني» إلى «الاشتراكي» في الإسم السابق للحزب في إشارة واضحة إلى المنحى الجديد (١٩٧٥). وكرد فعل على هذه السياسة «المهادنة للحكومة والمؤمنة بالديمقراطية البرلمانية»، قام تيار قاعدي عرف باسم «الاختيار الثوري» (نسبة إلى عنوان التقرير الذي كان قد تقدم به المهدي بن بركة للمؤتمر الثاني للحزب عام ١٩٦٢) ونادى بالتمسك بالخط التقدمي الثوري الذي كان عليه المهدي بن بركة. واعتبر الفقيه محمد البصري ممثلًا لهذا التيار. ويبدو أنه استمر ممثلًا لهذا النهج الجذري حتى بعد عودته إلى المغرب في ١٩٩٥، خصوصًا من خلال الرسالة المنسوبة إليه، التي نشرتها الاسبوعية المغربية «لو جورنال» (في تشرين الثاني ٢٠٠٠) والتي تشير باصبع الإتهام على عبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمن اليوسفي في ضلوعهما بأحداث ١٩٧١ و١٩٧٢ (المؤامرتان الفاشلتان ضد الملك) وارتباطها بشكل وبآخر بقضية الزعيم المهدي بن بركة.

وفي عودة إلى التسلسل التاريخي، فإن السياسة العامة «للاتحاد الاشتراكي» الذي أحلّه بوعبيد محل «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» (وتزعمه حتى وفاته في ١٩٩١) اتسمت، منذ ١٩٧٥، بالتعاون مع الملك بشأن السياسة المغربية تجاه الصحراء، كما كلف الحسن الثاني بعض زعماء الحزب بعدة مهمات دبلوماسية لتوضيح الموقف المغربي من مسألة الصحراء. واستمر «الحوار» و«التعاون»، على أساس المسار الديمقراطي، بين الملك والحزب، وعرفا زخمًا أكبر مع تولي اليوسفي رئاسة الحزب (١٩٩١) وعودته إلى المغرب، ثم تشكيله الحكومة في ١٩٩٨.

(راجع «النبذة التاريخية»، وباب «زعماء...»).

حزب الاحرار المستقلين: تأسس هذا الحزب قبيل الحرب العالمية الثانية، وقد أسسته نخبة من مثقفين متشبعين بالثقافة الفرنسية وعلى رأسهم أحمد رضا جديرة (راجع باب «زعماء...»). عارض حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي. ومع ذلك تقدم، في ١٩٤٤، بعريضة تطالب بالاستقلال على أساس إستمرار العلاقات الوثيقة والمميزة بفرنسا. كانت مجلة «النضال» الاسبوعية ناطقة رسمية باسمه. وصل اعضاؤه، بعد الاستقلال (١٩٥٦) إلى مناصب رفيعة في الدولة. وضعف الحزب في اوائل الستينات، وتعرض لانقسامات كثيرة، ما قضى عمليًا على وجوده السياسي.

حزب الاستقلال: شكل هذا الحزب محور الحركة الوطنية والشعبية التي أوصلت البلاد إلى الاستقلال في ١٩٥٦، خصوصًا في فترة المطالبة بإعادة الملك محمد الخامس إلى العرش بعد أن كانت السلطات الفرنسية قد نفته إلى الخارج. ترجع جذوره إلى العام ١٩٣٤ عندما أسس علال الفاسي حزب «العمل» الذي انقسم عام ١٩٣٧ إلى جناحين: الحركة الشعبية وحركة الاستقلال.

حركة الاستقلال هذه تمحورت حول «تحرير المغرب من الحماية الفرنسية»، وعرفت زخمًا أكبر بعد الإنزال الاميركي عام ١٩٤٢. وكانت السلطات الفرنسية اعتقلت علال الفاسي ونفته إلى الغابون منذ ١٩٣٨، لكنه استمر الأب الروحي، والمحرّك من بعيد للحركة، ثم للحزب (حزب الاستقلال) الذي أعلن رسميًا عن ولادته في ١٩٤٣، وكان أبرز قيادي فيه أحمد بلفريج الذي كان ترأس وأشرف على صياغة بيان الاستقلال في كانون الثاني ١٩٤٢. وقد عبّر الحزب عن تطلعات وآمال كل الوطنيين من كل الاتجاهات السياسية.

«استند بناء الحزب على ثلاث فئات مميزة تحالفت مرحليًا من أجل الاستقلال واختلفت في ما بينها بعده، وهي:

– بورجوازية المدن في الشمال ذات الثقافة العربية التقليدية والمناهضة جذريًا للوجود الفرنسي ويمثلها بشكل واضح علال الفاسي.

– البورجوازية التجارية الحديثة التي يمثلها زعماء (مثل أحمد بلفريج وعمر عبد الجليل) يتميزون بثقافتهم المتفتحة على الغرب.

– واخيرًا المثقفون اليساريون الشباب من أوساط البورجوازية الصغيرة الذين شكلوا داخل الحزب معظم الكادرات النقابية وكانوا نواة الانشقاق الذي حدث داخل الحزب وأدى إلى قيام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومن أهم ممثلي هذا الاتجاه المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الله ابراهيم.

وتركزت قوة الحزب الشعبية في مقاطعات فاس ومكناس ومنطقة وجدة ومراكش ومدينتي الرباط والدار البيضاء» (موسوعة السياسة، ج١، ط١، ١٩٨١، ص٢٧٧).

غداة الاستقلال، شكل حزب الاستقلال العديد من الحكومات في عهد الملك محمد الخامس، وازداد الصراع بين تياراته المحافظة واليسارية حول عدد من المواضيع الداخلية، وعلى رأسها ما يتعلق منها بالنقابات التي أيدها التيار اليساري بزعامة المهدي بن بركة ضد قيادة أحمد بلفريج المحافظة. وإزاء هذا الصراع وقف علال الفاسي، في كانون الثاني ١٩٥٩ علنًا إلى جانب بلفريج، فطُرد بن بركة ورفاقه من الحزب، ما أدّى إلى قيام حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» (راجع بصدده ما جاء سابقًا في هذا الباب).

بعد اعتلاء الحسن الثاني العرش أُبعد حزب الاستقلال عن الحكم في نهاية ١٩٦٢. فاتجه يسارًا للمحافظة على قاعدته الشعبية. فطالب بتأميم القطاعات الاقتصادية الحيوية والقيام باصلاح زراعي واستعادة الاراضي من المستوطنين الاجانب. ورفض على حد سواء الرأسمالية والشيوعية ودعا إلى نوع من العدالة الاجتماعية، والرجوع إلى تراث الاسلام وتعاليمه، وبناء وحدة المغرب العربي الكبير.

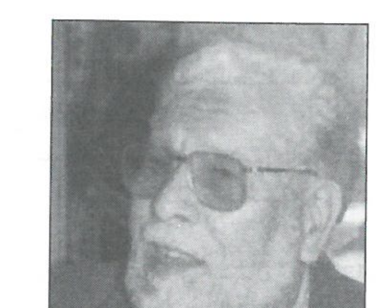
أيّد الحزب الملك في أزمة اختطاف بن بركة وفي محاولتي الانقلاب (محمد أوفقير) في ١٩٧١ و١٩٧٢. كما دعم الملك بقوة في قضية الصحراء و«المسيرة الخضراء»، وشارك في حكومة الائتلاف الوطني التي شكلها الملك لمواجهة هذه القضية. وبعد وفاة علال الفاسي في ١٩٧٤، ترأس الحزب محمد بوستة، وبعده أحمد بلفريج، وأخيرًا عباس الفاسي، منذ ٢٢ شباط ١٩٩٨ (راجع النبذة التاريخية وباب الزعماء).

حزب التقدم والاشتراكية: (الحزب الشيوعي): هو الحزب الشيوعي المغربي الذي غيّر إسمه ليمكنه العمل العلني. وبالرغم من المحاولات العديدة الذي بذلها قادته، وبالرغم من تغيير الاسم ثلاث مرات على التوالي: الحزب الشيوعي المغربي، ثم حزب التحرير والاشتراكية، واخيرًا حزب التقدم والاشتراكية، فإنه لم يصبح حزبًا علنيًا معترفًا به إلا لفترات قصيرة. إلا أن هذا المنع كان يرافق في معظم الاحيان بسياسة تساهل من السلطات.

تأسس عام ١٩٤٣ على يد مجموعة من الشيوعيين الفرنسيين على رأسهم ليون سلطان، ما جعل الحزب غير شعبي حيث كانت الجماهير تلتف حول المناضلين من اجل الاستقلال. وقد زادت في عزلته أنه أدان انتفاضة كانون الثاني ١٩٤٤ معتبرًا ان النضال ضد النازية أهم من المطالبة بالاستقلال. لكن بعد ١٩٤٥، تبنى الحزب الشيوعي مطلب الاستقلال، وبدأت قيادته تنتقل إلى أيدي الشيوعيين المغاربة؛ ومع ذلك تصادم بشكل حاد مع حزب الاستقلال. وبعد انتفاضة ١٩٥٢ ضد الفرنسيين صدر قرار بمنع الحزب. وبعد الاستقلال، وبالرغم من موقف الشيوعيين المغاربة المؤيدة لعودة الملك، ظل الحزب ممنوعًا من العمل العلني. وفي ١٩٦٠، صدر قرار بحله رسميًا. وغير قادته الاسم الرسمي للحزب في حزيران ١٩٦٨، وكان على رأسه علي يعطة، ولكن السلطات حظرت نشاطه في آب ١٩٦٩ واعتقلت علي يعطة وقيادي آخر من رفاقه. وفي آب ١٩٧٤، استفاد الحزب من جو المسار الديمقراطي الذي ساد المغرب والتوجه العام نحو قضية الصحراء ودعم سياسة الملك الحسن الثاني، فاعاد توحيد صفوفه برئاسة علي يعطة واتخذ لنفسه إسمًا جديدًا هو «حزب التقدم والاشتراكية». وقد كلف الملك الأمين العام للحزب بالقيام بالعديد من الجولات السياسية في العواصم الشيوعية لشرح وجهة نظر المغرب إزاء قضية الصحراء (موسوعة السياسة، ج٢، ط١، ١٩٨١، ص٢٩٦).

حزب الحركة الشعبية: حزب استقلالي ولكنه مناهض لحزب الاستقلال، ومدعوم من البلاط الملكي (الملك محمد الخامس). قواعده الأساسية موجودة في المناطق الريفية (البربر). تأسس عام ١٩٥٧ في الريف المغربي، وفي العام التالي اعتقلت سلطات الاحتلال بعض قادته على رأسهم الدكتور الخطيب والضابط محجوبي أحرضان (مع اندلاع ثورة الريف). في حزيران ١٩٦١، عين الملك أحارضان وزيرًا للدفاع. وفي تشرين الاول ١٩٦١، عقد الحزب مؤتمره الاول في مراكش حيث كرّس ولاءه المطلق للنظام الملكي، فساهم بانجاح الاستفتاء على الدستور وأصبح الكتلة البرلمانية النافذة. وفي آذار ١٩٦٣، انضم إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ففاز بـ٤٣ مقعدًا من أصل ٦٩ فازت بها كل اطراف الجبهة. وبعد ذلك بدأت الانشقاقات في صفوفه، وأهمها انشقاق قاده عبد الله الأغواطي على أثر اعلان حالة الطوارىء في ١٩٦٥. وفي ١٩٦٧، تكرّس الانشقاق مع انضمام الدكتور الخطيب إلى الأغواطي وولادة «الحركة الشعبية الديمقراطية» المعتبرة على يسار التنظيم القديم.

حزب لجنة العمل المغربي: أول حزب سياسي في تاريخ المغرب المعاصر. تأسس في بداية ثلاثينات القرن العشرين حول مجلة «عمل الشعب» التي أسسها محمد حسن الوزاني في آب ١٩٣٣، والتي لعبت دورًا بارزًا بين المثقفين الوطنيين في بلورة المطالب الوطنية وتحديدها. وفي الاول من كانون الاول ١٩٣٤، تأسس الحزب رسميًا وضم في لجنته القيادية علال الفاسي ومحمد اليزيدي وغيرهما. وكان أول عمل قامت به اللجنة القيادية تقديمها لمشروع إصلاحي لم تعره سلطات الاحتلال أية أهمية. وفي تشرين الاول ١٩٣٦، عقد الحزب مؤتمره الاول في الرباط، وشدّد في بيانه على ضرورة تأمين الحريات الأساسية للشعب المغربي. واعتقلت سلطات الاحتلال زعماء الحزب، وسارت المظاهرات المطالبة بالافراج عنهم. وأُفرج عنهم في ١٩٣٧، كما سمح لبعض الصحف بالصدور. فعادت صحيفة «العمل الشعبي» الناطقة بالفرنسية والمعبرة عن سياسة الحزب. وصدرت صحيفتان يوميتان بالعربية، «المغرب» و«العمل»، ومجلة اسبوعية «الوداد». لكن في ١٨ آذار ١٩٣٧، أصدرت السلطات الفرنسية قرارًا بحل الحزب.


عبد الكريم الخطيب.


عباس الفاسي.


محند العنصر.


أحمد عصمان.

٢- أحزاب نشأت منذ بدء المسار الديمقراطي البرلماني في مطلع السبعينات

نعتمد ترتيب «يمين/يسار» في إيراد هذه الاحزاب رغم صعوبة الاطمئنان إلى دقته، سواء من ناحية ايديولوجية غالبية هذه الاحزاب أو من ناحية موقفها السياسي. فاعتماد هذا الترتيب إنما يأتي من باب السمة العامة لغالبية هذه الاحزاب، كما من باب التسهيل أمام الباحث في شأنها.

أ - أحزاب «اليمين»

- **التجمع الوطني للاحرار**: نشأ في أعقاب انتخابات ١٩٧٧ التشريعية، وتألفت قاعدته من النواب والمستشارين «الأحرار» (أي الذين تقدموا إلى الانتخابات بصفة «مستقلين» عن القوائم الحزبية). وقد أسسه رئيس الوزراء في الأثناء أحمد عصمان، وحصل على الأغلبية البرلمانية في وجه حزبي المعارضة الرئيسيين: حزب الاستقلال (بو ستة) والاتحاد الاشتراكي (بو عبيد).

اتجاه الحزب ديمقراطي ليبرالي، ويمثل مصالح شريحة واسعة من البورجوازية الصناعية والتجارية ذات التطلعات التحديثية. ويحظى زعيمه أحمد عصمان بكثير من الاعتبار حتى في أوساط المعارضة» بل لقد كان واردًا أن يجري التحالف معه من قبل المعارضة في العام ١٩٩٣ لتشكيل حكومة ائتلافية لم يكن في وسع المعارضة تأليفها بمعزل عن تأييده البرلماني. وقد شهد الحزب انشقاقًا بعد سنوات ثلاث من نشوئه قاده تيار سياسي ذو نزعة بورجوازية زراعية في الأساس، وأسفر عن قيام الحزب الوطني الديمقراطي.

- **الاتحاد الدستوري**: أسسه الراحل المعطي بوعبيد في ١٩٨٣ خلال تقلده رئاسة الوزراء، وتكونت قاعدته من التكنوقراط ورجال الاعمال. وقد حصل، مثله مثل التجمع الوطني للاحرار، على الأغلبية في الانتخابات البلدية والتشريعية (١٩٨٣ و١٩٨٤).

إتجاه الحزب ليبرالي اقتصادي بشكل كامل، وقد ترجم هذا الاتجاه بتجاوبه مع توصيات برنامج التقويم الهيكلي الذي فرضته المؤسسات المالية العالمية شرطًا للاقراض. وقد دافع الحزب باستماتة عن الخصخصة وإنهاء سيطرة القطاع العام في الاقتصاد الوطني.

زعيم الحزب، المعطي بوعبيد، والذي ترأس الوزارة وقبلها كان وزيرًا للعدل، محام بارز، جاء من أوساط اليسار حيث كان قياديًا في حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» (المهدي بن بركة)، وقياديًا ايضًا في نقابة «الاتحاد المغربي للشغل». وفي نهاية السبعينات التحق بالحكومة وغيّر وجهة خياراته السياسية.

- **الحزب الوطني الديمقراطي**: انشق عن التجمع الوطني للاحرار. قاد الانشقاق أرسلان الجديري، وزير الشغل سابقًا والنقابي في «الاتحاد المغربي للشغل». يعود بعض أسباب الانشقاق إلى صدام المصالح بين المدينة والريف، بين البورجوازية التجارية والصناعية والبورجوازية الزراعية. ويعبر الحزب عن مصالح كبار ملاك الارض، خصوصًا في المناطق السهلية في الوسط والغرب وبعض مناطق الجنوب الصحراوي. ويدافع الحزب عن المزارعين الكبار، وعن خصخصة القطاع الزراعي. وقد حصل على نسب كبيرة من المقاعد البلدية والبرلمانية منذ ١٩٨٣.

- **الحركة الوطنية الشعبية**: هي استمرار لحزب الحركة الشعبية الذي أسسه الضابط أحرضان منذ ما بعيد الاستقلال. غيّر الحزب إسمه في ١٩٩١- بعد انشقاق نظمته مجموعة من أطره كرّس إسم الحزب القديم، فصار «الحركة الوطنية الشعبية» بزعامة أحرضان نفسه. معقل النفوذ السياسي للحزب هي المناطق المغربية الناطقة بالأمازيغية (راجع باب «الأمازيغ») خصوصًا في مناطق زقور والأطلس المتوسط. ويهتم الحزب كثيرًا باستثمار المسألة الأمازيغية لتكوين قاعدة اجتماعية وبناء موقع سياسي في الحقل السياسي الوطني العام. ويتمتع زعيمه أحرضان بشخصية كاريزمية في أوساط محازبيه وأنصاره، وقد كان ضابطًا في الجيش الفرنسي، ثم انضم إلى جيش التحرير. وبعد الاستقلال، أسس الحزب مع عبد الكريم الخطيب- أحد قادة المقاومة وجيش التحرير- قبل أن يختلفا وينفرد كل منهما بحزب سياسي.

- **الحركة الشعبية**: أسسها محاند العنصر إثر انشقاق عن الحركة الشعبية الأم (بعيد الاستقلال) التي أسسها

أحرضان. وهي تنهل شعبيتها من البربر (والمسألة الأمازيغية)، كما الحركة الوطنية الشعبية، على الرغم من انها تحاول ان تقدم نفسها كحركة وطنية شاملة. تدافع عن الليبرالية الاقتصادية، وتعبر عن مصالح قسم كبير من ملاك الاراضي ومن البورجوازية التجارية. حصلت على نسبة كبيرة من مقاعد انتخابات ١٩٩٣.

– **جبهة الوفاق الوطني**: تكتل يضم ثلاثة أحزاب «يمينية»، هي: الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي (راجع أعلاه). وقد كان نشوء الجبهة ردًا على قيام «الكتلة الديمقراطية» بين أحزاب المعارضة في العام ١٩٩٢. وقد حصلت احزاب «الوفاق» على ما يقل قليلًا عن نصف مقاعد البرلمان في انتخابات ١٩٩٣.

– **حزب الاصلاح والتنمية**: حزب انشق عن حزب «الاحرار» (التجمع الوطني للاحرار)، وأعلن عن ولادته في ٣ حزيران ٢٠٠١ بزعامة عبد الرحمن الكوهن الوزير السابق للسياحة والعضو القيادي في تجمع الاحرار سابقًا. وكان وضع حزب الاحرار تضرر كثيرًا بعد تردد أسماء بعض قيادييه في تجاوزات مالية. وأخذ الكوهن على حكومة عبد الرحمن اليوسفي (منذ شباط ١٩٩٨) «فشلها في إنجاز الالتزامات التي تضمنها البرنامج الحكومي»، ودعا إلى إيجاد آليات وقوانين لاصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وكان الاعلان عن ولادة هذا الحزب الجديد أحد المؤشرات الكبرى إلى بدء الاعداد للانتخابات البرلمانية المقررة في خريف ٢٠٠٢.

ب – أحزاب «اليسار»

تنتمي إلى «اليسار» ثمانية أحزاب سياسية، إثنان منها: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يقوده الزعيم الوطني عبد الله ابراهيم (رئيس الحكومة الوطنية في ١٩٥٩)، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (الذي نشأ في ١٩٨٩ إثر انشقاق في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) يعارضان «المسلسل الديمقراطي» الجاري.

– **حزب الاستقلال**: (ينتمي إلى فئة الاحزاب السابقة على الاستقلال، راجع ما ذكر بصدده سابقًا).

– **الاتحاد الوطني للقوات الشعبية**: (راجع ما ذكر بصدده سابقًا).

– **الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية**: حمل هذا الاسم منذ مؤتمره الاستثنائي في ١٩٧٥ بعد خلاف بين قادة الحزب الذي خرج من أحشائه (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، وتزعمه مذاك عبد الرحيم بوعبيد حتى وفاته في ١٩٩١، وبعده محمد اليازغي ثم عبد الرحمن اليوسفي.

مثّل الاتحاد الاشتراكي أهم قوة سياسية في المعارضة وفي الساحة السياسية عمومًا. كان قطب المعارضة، وحصل في انتخابات ١٩٩٣ التشريعية على أعلى نسبة في مقاعد البرلمان. وقاد مع حزب الاستقلال معركة الاصلاح السياسي من خلال «الكتلة الديمقراطية». عضو في «الأممية الاشتراكية»، ويتمتع بصداقات دولية هائلة، خصوصًا مع احزاب اليسار الاشتراكي الديمقراطي في العالم. ويسيطر الحزب على أهم منظمات المجتمع المدني ويدعو إلى تنمية القطاع العام، وترشيد القطاع الخاص واعتماد سياسة اقتصادية تتجاوب مع المطالب الاجتماعية. وتصدر الحزب المعركة السياسية من أجل إقرار نظام التداول الديمقراطي على السلطة في البلاد، وفاز بها إذ شكل زعيمه عبد الرحمن اليوسفي حكومته (شباط ١٩٩٨ –ايلول ٢٠٠٢).

في تشرين الثاني ٢٠٠٠، كان الاتحاد الاشتراكي (الحاكم) على موعد مع ملف «تواطؤ» الحزب مع محاولة أوفقير الانقلابية صيف ١٩٧٢. ففي برنامج تلفزيوني (أواسط تشرين الثاني ٢٠٠٠) تحدث رئيس مجلس النواب عبد الواحد الراضي عن الصراع الذي كان قائمًا بين حزبه (الاتحاد الاشتراكي) والقصر الملكي على امتداد أربعين عامًا. وخلص إلى القول إن أحدًا من الطرفين لم يحقق أهدافه بإلغاء الآخر أو إطاحته، ما مهّد للنزوع إلى التعايش في صورة «التناوب» الذي قاد الاحزاب الرئيسية إلى الحكم عام ١٩٩٨ (بتشكيل اليوسفي للحكومة). وبعد نحو اسبوعين من هذا الحديث، وتحديدًا في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠، فجرت أسبوعية «لو جورنال» الصادرة بالفرنسية العلاقة بين أحزاب اليسار والقصر الملكي والجيش، في إشارة إلى ما وصفته بـ«تورط» قياديين من الحزب الاشتراكي في المحاولة الانقلابية التي قادها أوفقير صيف ١٩٧٢. واستندت الاسبوعية في ذلك إلى رسالة قالت إن المعارض الفقيه محمد البصري وجهها إلى قيادة الاتحاد

الاشتراكي عام ١٩٧٤ وعرض فيها إلى الموضوع، وتحديدًا عبر الحديث عن تفاهم بين أوفقير وقياديين في الحزب وفي مقدمهم الراحل عبد الرحيم بوعبيد ورئيس الوزراء الحالي عبد الرحمن اليوسفي.

وفي أواخر آذار ٢٠٠١، عقد الحزب مؤتمره السادس في الدار البيضاء، وهو المؤتمر الأول منذ قبل ١٢ عامًا. والاعتقاد السائد حول سر تأجيل المؤتمر السادس طيلة هذه المدة يدور حول إدراك قادته حجم التيارات المتصارعة داخله، تحديدًا منذ أن غيّب الموت زعيمه السابق عبد الرحيم بوعبيد (١٩٩١). فهناك تيار موال لمحمد اليازغي الذي كان يعتبر نفسه الوريث الشرعي لقيادة الحزب، وأنه هو الذي قاد المفاوضات مع القصر منذ العام ١٩٩٢ بشأن انتقال الحزب إلى الحكومة في غياب عبد الرحمن اليوسفي الذي كان خارج البلاد وقتذاك في منفاه في باريس احتجاجًا على ما اعتبره تزويرًا لانتخابات ١٩٩٣. وأضف إلى هذا التيار تيار النقابيين والنشطاء في قطاع الشباب، وتيار الفقيه البصري الذي أصبح على خلاف مفضوح منذ الرسالة المنشورة في «لو جورنال» والمنسوبة إليه، وأدت تداعياتها إلى غيابه عن حضور جلسات المؤتمر.

مفاجأة المؤتمر السادس للحزب في الدار البيضاء أن رغبة اليوسفي في انتزاع الشرعية من المؤتمر لم تتحقق، وحالت التيارات الضاغطة دون انتخاب المؤتمر لليوسفي ونائبه، فأحيل أمر مرجعية الحزب إلى اللجنة الادارية التي أصبحت مرجعية في اتخاذ أي قرار لاحق. لكن اليوسفي، من ناحية ثانية، خرج منتصرًا في المؤتمر لجهة دعم تجربة التناوب الحكومي التي يقودها منذ ١٩٩٨.

– **حزب التقدم والاشتراكية**: هو الحزب الشيوعي سابقًا (راجع ما ذُكر بصدده سابقًا).

لم يجد الحزب كبير صعوبة في التكيف مع واقع ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي (في مطلع التسعينات)، إذ سرعان ما بدأ بالتعاطي الايجابي مع الافكار الجديدة حول الاقتصاد الحر والديمقراطية الليبرالية حتى دون ان يشعر بحاجة (مثل أحزاب شيوعية كثيرة في العالم) إلى تبرير هذا التحول نظريًا، كما أنه أوغل في التعبير عن قدر غير معتاد من التجاوب مع السلطة إلى حد أنه أصبح يعتبر حزبًا يمينيًا، ما دفع «الكتلة الديمقراطية» إلى إسقاط عضويته فيها.

– **منظمة العمل الديمقراطي الشعبي**: حملت منذ ١٩٧٠ إسم «منظمة ٢٣ آذار» (إشارة إلى الانتفاضة الشعبية في ٢٣ آذار ١٩٦٥)، وكانت واحدة من فصائل اليسار الماركسي–اللينيني (إلى جانب منظمة «إلى الامام»)، وقد حملت إسمها الجديد «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» بعد حصولها على الشرعية القانونية في بداية الثمانينات. ثم تحولت إلى منظمة سياسية يتجاور، في طرحها النظري، الاختيار الاشتراكي مع الاختيار القومي العربي مع الاختيار الديمقراطي.

تعرضت المنظمة لانشقاق في مطلع ايلول ١٩٩٦ عقب خلافات سياسية مزمنة تعود إلى ١٩٩٣. وكانت مناسبة الانشقاق الخلاف، داخل صفوفها، حول الموقف من الدستور المعدل والمعروض على استفتاء ١٣ ايلول ١٩٩٦. ويقود المنظمة محمد بن سعيد، وهو واحد من قادة «جيش التحرير» في جنوب المغرب إبان الاحتلال الفرنسي–الاسباني للبلاد.

– **الحزب الاشتراكي الديمقراطي**: انشق عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في ايلول ١٩٩٦. يقوده لفيف من المثقفين من رموز اليسار الجديد في السبعينات، ويشغل منصب الأمين العام فيه عيسى الورديغي أحد قادة منظمة ٢٣ آذار في الخارج (فرنسا) سابقًا. ويدعو الحزب إلى ثقافة سياسية جديدة قوامها الدفاع عن فكرة التوافق والتعاقد بين المؤسسة الملكية والمجتمع السياسي لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي السلمي، ويناهض ما يسميه «الشعبوية» و«الانعزالية» في العمل السياسي، مثلما يدافع عن التحالف الجبهوي بين قوى الحركة الوطنية في إطار «الكتلة الديمقراطية».

– **حركة إلى الأمام**: تنظيم يساري صغير، انشق عن حزب التقدم والاشتراكية (الحزب الشيوعي المغربي). في السبعينات، شكل، مع منظمة ٢٣ آذار جبهة ماركسية–لينينية، وأصبح اعضاؤها يعرفون بـ«الجبهويين»، لكن نظرتهم إلى مشكلة الصحراء لم تكن متطابقة. فبينما أيد أعضاء حركة ٢٣ آذار رجوعها إلى المغرب الوطن الأم، نادى اعضاء حركة إلى الامام بضرورة إجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي. وقد فرطت الجبهة بعد سنوات قليلة من انشقاقها عن الحزب الشيوعي.

أبرز زعماء «إلى الامام» ابراهيم السرفاتي الذي اعتقل في ١٩٧٢، ونفي في ١٩٩٠ وعاش في باريس. وفي ١٩٩٩ التمس من الملك محمد السادس السماح له بالعودة، فسمح له الملك. ولدى وصوله (أول تشرين الاول ١٩٩٩)، أوضح انه لا يعتزم ممارسة العمل السياسي في شكل مباشر، ذلك أن حركة إلى الأمام اندمجت في حركات سياسية مشروعة.

الاسلاميون

حزب العدالة والتنمية (وقبلًا، حركة الشبيبة الاسلامية): يتزعم حزب العدالة والتنمية الدكتور عبد الكريم الخطيب، والرجل الثاني فيه عبد الإله بن كيران. ويعتبر حزب اسلامي أصولي ومعتدل في الوقت نفسه. تعود بداية نشأته إلى انفصال بعض قادته عن «حركة الشبيبة الاسلامية» التي كان يتزعمها عبد الكريم مطيع، والتي يقضي عدد من المنتسبين إليها عقوبات بالسجن ما بين المؤبد وعشرين عامًا، لم يطلق سراح بعضهم ضمن خطة العفو السياسي، وكانوا دينوا بمحاولات تهريب الاسلحة من الجزائر إلى المغرب عام ١٩٨٣. ومنذ مطلع التسعينات، بدا واضحًا التراجع في صفوف حركة الشبيبة الاسلامية، لكن في الوقت نفسه استمرت تقارير في التحدث عن حضور أعضاء في الحركة تظاهرات ثقافية نظمت في مدن اوروبية وفي افغانستان وباكستان ضمن خطة الدعوة إلى نشر العقيدة الاسلامية والعمل على «إقامة دولة إسلامية» لمناهضة استشراء الفساد في البلاد.

جماعة العدل والاحسان: زعيمها عبد السلام ياسين الذي كان في الاصل من قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (بن بركة)، ثم من قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. لكنه في أواخر السبعينات، بدأ يعدل من اتجاهه في وقت كان يعمل مفتشًا للتعليم، ويبث دعوته الجديدة خصوصًا بين المدرسين. فأصدر في تلك الفترة كتابًا بعنوان «الاسلام والطوفان» ضمنه رسالة انتقادية حادة للنظام اعتقل على أثرها مع مجموعة من أنصاره. وبين ١٩٧٩ و١٩٨٣ اصدر أسبوعية «الجماعة»، ثم دخل السجن مجددًا، وبعد الافراج عنه أصدر عددًا واحدًا من صحيفتين هما «الصبح» و«الخطاب»، وكان ذلك في ١٩٨٧. وبسبب نشاطه السياسي ظل ياسين قيد الاقامة الاجبارية منذ كانون الاول ١٩٨٩ في منزله في مدينة سلا التي تعد المعقل الرئيسي لجماعة العدل والاحسان. وأعيد للاقامة الجبرية بعد اسابيع قليلة من الافراج عنه في ١٩٩٥، ليعود الملك محمد السادس ويفرج عنه في العام ٢٠٠٠.

اعتمدت جماعة العدل والاحسان على أسلوب تنظيمي دقيق وتكتم يركّز على التغلغل البطيء في الاحياء الشعبية وعلى الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ومساعدة الطبقات الفقيرة. وفي هذا الاطار يتولى مسؤول الجماعة (يطلق عليه إسم «النقيب») في كل حي من الأحياء المأهولة الاشراف على شبكة عنقودية يتوزع أعضاؤها على مختلف النشاطات الاجتماعية.

وركزت الجماعة في بداية انتشارها على المسجد كمكان مثالي للاستقطاب. الأمر الذي نبّه السلطات إلى ضرورة مراقبة المساجد. وفي نيسان ١٩٨٥ أُعفي الهاشمي الفيلالي، الذي ينتمي إلى حزب الاستقلال، من منصبه كوزير للاوقاف والشؤون الاسلامية عندما عارض وضع المساجد تحت رقابة وزارة الداخلية. ومنذ تلك الفترة أضحت المساجد لا تفتح إلا في وقت الصلاة وتغلق بعد أداء الصلاة.

وعقب تلك الفترة ركزت جماعة العدل والاحسان على الأحياء الشعبية وجعلت من المناسبات الاجتماعية فرصة سانحة للتواصل مع السكان واستقطاب المؤيدين. وفي المناسبات السياسية تعتمد الجماعة تكتيك «الانزال». فإذا كانت هناك مسيرة أو تظاهرة يتم تجنيد اعضاء الجماعة في جميع أنحاء المغرب للمشاركة، وكانت بداية هذا الاسلوب أثناء المسيرة التي نظمتها الاحزاب السياسية في شباط ١٩٩١ تأييدًا للعراق.

وإذا كانت الجماعة قد وجدت لها أنصارًا في الجامعة والاحياء الشعبية في بعض المدن خصوصًا أحياء الدار البيضاء، فالملاحظ أن دائرة انتشارها تتقلص في المدن الكبرى الأخرى، وتقتصر على بعض المدن الصغيرة في شمال المغرب وجنوبه، لكنها لا تشكل قوة جماهيرية ضاربة، وهذا الوجود يكاد ينعدم تمامًا في البادية والأرياف.

وعلى رغم التشدد التنظيمي الذي تتميز به الجماعة فإنها لم تسلم من الانقسام، الذي قاده أحد أعضائها المؤسسين وعضو «مجلس الارشاد» محمد البشيري الذي أدلى بتصريحات انتقد فيها بشدة عبد السلام ياسين، وقال إنه تحول إلى ما يشبه شيوخ الطرق الصوفية لا يسمح لأحد بمناقشة افكاره. وتطرق البشيري إلى أمر حساس عندما قال إن لا أحد يعرف كيف تجمع أموال الجماعة ولا كيف تنفق (راجع «عبد السلام ياسين» في باب زعماء).

«الجماعة السلفية الجهادية»: إثر تداعيات حرب الخليج الثانية (العراق–الدولية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية) برزت في المغرب جماعات اسلامية وصفت بالخطيرة مثل «التكفير والهجرة» و«السلفية الجهادية»، اعضاؤها من العائدين من أفغانستان وبينهم عدد لا يستهان به من الجزائريين و«الافغان العرب» المشرقيين الذين دخلوا البلاد للإقامة فيها تحت غطاء العمل التجاري والزواج. وقد تمكنت «الجماعة السلفية الجهادية» تحديدًا من تركيز دعائمها، ليس فقط داخل أحزمة البؤس التي تحيط بالمدن، بل اخترقت أحياء الطبقات الوسطى التي هي قيد التبلور في المغرب. وتمكنت خلال فترة وجيزة نسبيًا من تنمية شبكاتها التنظيمية، وبناء شبكات تجارية ومالية. وبعد فترة من التسامح إزاءها التي أبدته السلطات الأمنية (إذ لم تبدِ الجماعة أو تعلن في منشوراتها معارضة للنظام السياسي في البلاد مكتفية بالدعوة الدينية السلفية) جرى اعتقال أكثر من ٢٠٠ ناشط من أعضائها، بمن فيهم داعيتها «أبو حفص» في فاس (حزيران ٢٠٠٢). لكن لم ترشح أية معلومات، بعد الاعتقالات، لناحية تفكيك شبكاتها المالية والتجارية، والمرتبطين بها داخليًا وخارجيًا. الأمر الذي اعتبرته بعض الاوساط بمثابة عدم التوصل إلى إثباتات حسية، ودليلًا على قدرة هذا التنظيم على تبديل الواجهات والوجهات (حسن عواد، «الوسط»، العدد ٥٥٥، ١٦ ايلول ٢٠٠٢، ص٩).

الأمازيغ – (البربر)

اللغة الأمازيغية: على الرغم من تاريخ اللغة الأمازيغية العريق، الذي يعود إلى ٣٠٠٠–٥٠٠٠ سنة، وانتشارها في كامل مناطق شمال أفريقيا حتى سيوة في مصر، إلا أنها بقيت لغة محلية للتداول اليومي بين الأمازيغ (البربر)، فيما كان الغزاة يفرضون لغاتهم كالفينيقية والرومانية كلغات رسمية تجري بها المعاملات والعقود. أما بعد الفتح الاسلامي وهجرات القبائل العربية اعتبرت الأمازيغية لغة وطنية، ولكن العربية سرعان ما اختصت بأن تكون اللغة الرسمية. والعوائق الكبرى أمام ترقي اللغة الأمازيغية إلى مستوى «الاعتماد الرسمي» هي عوائق كامنة، على ما يقول المؤرخون والاختصاصيون، في اللغة نفسها من حيث تشرذمها إلى آلاف اللهجات المحكية، من بينها اللهجات الثلاث الرئيسية المعروفة اليوم في المغرب: لهجة تريفيت في الشمال، وتمزيغت في الأطلسي، وتشلحيت في الجنوب؛ إضافة إلى عدم وجود نظام موحد للكتابة حتى الآن، بمعنى أن الأمازيغية هي التزام بالاشكال التعبيرية الشفهية من دون التدوين. الأمر الذي حدا بالاختصاصيين إلى القول إن الأمازيغية «لغة عريقة وثقافة بلا ذاكرة».

لذلك، ولشروط موضوعية أو سياسية أو إيديولوجية لم يكن ثمة اهتمام باللغة الأمازيغية في المغرب منظمًا أو إجرائيًا إلا منذ نحو ربع قرن (بدءًا من مطلع الربع الأخير من القرن العشرين) حيث بدأت الجمعيات والمؤسسات الأمازيغية المستحدثة في موضوع «اللغة والثقافة والقومية» الأمازيغية. فظهرت كتابات تعرّف بها وتعمل على جمع معجمها وبعض أشكالها التعبيرية والثقافية كالأمثال والحكايات والعادات.

أفرز هذا الجهد خطابًا خاصًا بـ«المسألة الأمازيغية» يطرحها من منطلقات تاريخية وانسانية، وخصوصًا في أبعادها الثقافية الدالة على هوية الجماعات والقبائل التي تستعملها كلغة وكموروث ثقافي. وقد مثلت هذا الخطاب وعالجته ايضًا دراسات أساسية، خصوصًا منها تلك التي أنجزها عبد الكبير الخطيبي واحمد بوكوس وعلال الأزهر... كنماذج أضيف إليها (في العام ١٩٩٥) كتاب «إشكاليات وتجليات ثقافية في الريف» عالج فيه مؤلفوه: الحسين القمري ومحمد أقوخاص وعبد الله شريق، المسألة الأمازيغية من خلال جوانبها الثقافية.

«الأمازيغ» بات الإسم المفضل على «البربر». والأمازيغ هي كلمة يراها البعض عربية الجذور: الأمازر، أي الاقوياء الأشداء، وهي من جذر «مزر». ويقول المثقفون الأمازيغ إن نسبتهم تصل إلى ٩٠٪ من

سكان المغرب، في حين ان المسؤولين المغاربة يقدرون نسبتهم بـ٦٠٪.

هل الأمازيغية فرع من العربية؟ وهل أصول الأمازيغ عربية؟: آخر الكتب الباحثة في الموضوع هي للدكتور عثمان سعدي بعنوان «الأمازيغ البربر عرب عاربة—وعروبة الشمال الأفريقي عبر التاريخ» (صادر في ١٩٩٨). والدكتور عثمان بربري جزائري، ولد في تازبنت في ولاية تبسة من قبيلة «النمامشة» أكبر قبيلة بربرية. وقد استند في كتابه إلى ستين مرجعًا غالبيتها أجنبية ولكتّاب فرنسيين وأخصهم فلوريان وغوستاف لوبون وأندريه باسّيه وبيير روسّيه. فحول أي محاور أساسية يدور الكتاب الواقع في ٢٣٢ صفحة من القطع المتوسط؟:

١– يعيش البربر في حوض حضاري يقع في الامتداد الجغرافي من سلطنة عمان شرقًا على المحيط الهندي إلى موريتانيا على المحيط الأطلسي غربًا.

٢– مؤرخون، أمثال أحمد سوسة العراقي وبيير روسّيه الفرنسي، يرون أن الموجات البشرية الخارجة من الجزيرة العربية هي التي عمّرت الشمال الافريقي وحوض البحر المتوسط بشماله وجنوبه، وذلك منذ بدء المرحلة الدافئة الثالثة WARM 3 في التاريخ الجيولوجي للارض، أي قبل نحو ٢٠ ألف سنة. وتعتبر هجرة الفينيقيين إلى المغرب واحدة من هذه الهجرات المتأخرة لأقوام شبه الجزيرة العربية، وهي الهجرة التي اهتم بها «التاريخ السياسي» وسجلها.

٣– التطابق بين العرب والبربر، استنادًا، وبصورة أساسية، إلى قول الكاتب الفرنسي فلوريان: «أصل مشترك ولغة واحدة وعواطف واحدة. كل شيء يساهم في ربطهما ربطًا متينًا».

٤– أما عن تسمية «البربر» فالنقوش الأثرية، على ما يقول المكتشفون، تشير إلى أنها وُجدت في اليمن. فجزيرة «بربرة» تابعة لليمن، كما وجد إسم قبيلة «البر» مكتوبًا بالخط الصنعاني.

٥– غوستاف لوبون، المؤرخ الفرنسي للحضارة العربية، يرى أن اللغة البربرية (الأمازيغية) هي إحدى اللغات السامية المشتقة من العربية القديمة، وعلى الأرجح من اللغة «البونيقية». فالنقوش والكتابات القديمة تبين أن البربر أقرب إلى الحميريين أو اليمنيين.

٦– العلامة لانغر W. Langer يقر بأن اللغة العربية واللهجات البربرية واللغات السامية تنحدر جميعًا من أصل واحد: «وتتصل اللغة المصرية القديمة باللغات السامية ولغات البربر بأصل واحد».

٧– المؤرخ أندريه باسّيه A. Basset نشر كتابًا العام ١٩٢٩ تحت عنوان «اللغة البربرية» يقول فيه: «لم تقدم البربرية أبدًا لغة حضارة، لا في الماضي ولا في الحاضر. كما أنها لم تقدم لغة موحدة موزعة على مجمل البلاد، كما لم يكن لها آداب مكتوبة أو مدارس تعلم فيها (...) لقد فتتت البربرية إلى لهجات متعددة مجزأة حسب كل قرية، لدرجة أنه لا توجد لهجات للبربرية ولكن يوجد لها واقع لهجوي، بل إن التفاهم بين جماعة بربرية وأخرى قليل أو معدوم». ويقدّر باسّيه، وهو باحث لغوي، أن عدد اللهجات البربرية خمسة آلاف لهجة.

٨– وفي موسوعة «يونيفرساليس» Universalis الفرنسية إقرار واضح بأن آداب البربرية (الأمازيغية) هزيلة شفوية بحتة تتكون من أساطير وقصص خرافية وأغاني تقليدية أو مرتجلة، وكلها مستمدة من المشرق العربي.

٩– ونصل إلى بيت القصيد في كتاب الدكتور عثمان، أي إلى حيث يسجل تلك «القبولية» بل «الاندماجية» للبربر في العرب والاسلام مع الفتح العربي الاسلامي لشمال افريقيا وللمغرب، وذلك بصورة سريعة لا تتعدى الخمسين عامًا، في حين أنهم «عاندوا» و«عادوا» و«قاوموا» الرومان رافضين الاندماج فيهم واعتناق دينهم ولغتهم وثقافتهم، على الرغم من بقاء الرومان محتلين المنطقة ما يقارب الستة قرون، وتأسيسهم فيها المدن والمسارح والجامعات: ثاني جامعة في الامبراطورية الرومانية، بعد جامعة روما، كانت جامعة مداوروش في شرق الجزائر؛ وأهم مسرح روماني كان مسرح مدينة تبسة (في الجزائر ايضًا)؛ وقيام مدارس مسيحية أعطت فلاسفة لاهوتيين، كان أعظمهم القديس أوغسطين (من عنابة، في الجزائر)... فمن غير شك (يقول د. عثمان في كتابه) إن ما وصل العرب من شراسة حروب البربر ضد الرومان جعل الخليفة عمر بن الخطاب يتوجس خيفة من غزو بلاد البربر خشية مقاومتهم فيفشل الفتح الاسلامي في المغرب، مثلما فشل الوجود الروماني. فقد أرسل عمر بن الخطاب رسالة إلى عمرو بن العاص والي مصر عندما استأذنه هذا في فتح بلاد المغرب التي كانت تسمى في ذلك الوقت «افريقية»، يقول له فيها: «لا إنها ليست بإفريقية ولكنها المفرقة، غادرة مغدور بها لا يغزوها أحد ما بقيت». لكن بلاد المغرب فتحت في عهد عثمان بن عفان، ووجد العرب استجابة فورية وواسعة في مدة لم تتجاوز الخمسين سنة من الفتح العربي الاسلامي، وإن تخللها رفض ومقاومة بين حين وآخر.

١٠– كانت واضحة تلك التوجيهات التي كانت تصدر عن المؤسسات الثقافية الفرنسية بإبراز أصل البربر الأوروبي. والمثل الأبرز على ذلك ما كانت تورده الدوريات والمنشورات والموسوعات الفرنسية قبل استقلال الجزائر والمغرب وتونس... كموسوعة «كيي» Quillet التي ورد فيها عشرة أسطر عن البربر في المادة المخصصة لهم. ومما جاء فيها أن «البربر ليسوا ساميين مثل العرب»، وأنهم «سبقوا العرب على ارض شمال افريقيا»، وانهم «ينتسبون عرقيًا إلى سكان اوروبا».

ماذا كتب التاريخ الاستعماري عن العرب والبربر في المغرب (وشمال افريقيا): هذه التوجيهات الاستعمارية استقت مادتها من مؤرخين وكتاب أبرزهم: جورج مارسي، شارل أندريه جوليان، غوتيي، هنري تيراس، وغيرهم. والملاحظ أنهم جميعًا هلّلوا، واستندوا، إلى ما قاله ابن المنطقة عن قرب ومعرفة معيوشة العالم الشهير ابن خلدون في نصوصه التي تتحدث عن «العصبية» و«العمران» وعداء القبائل العربية، وخصوصًا بني هلال وبني سليم، لكل عمران.

جورج مارسي، الذي كان من السباقين إلى تخصيص كتابين لقضية العرب والبربر، يرى أن «ما يُسمى الغزو الهلالي يظهر مع البعد الزماني كأكبر كارثة، ما كان ابدًا لبلاد البربر أن تشفى منها تمامًا».

شارل أندريه جوليان، بعد مارسي وغوتيي وهنري تيراس الذين يتحدثون عن «الكارثة» و«الطوفان» في حق الغزو القبائلي العربي، يتكلم على «هجمة الرحل المغربيين»، ويعتبرها «أقوى حدث في التاريخ المغاربي برمته. إنه هو الذي غيّر المغارب أكثر مما فعله الفتح الاسلامي».

غوتيي هو الأكثر ابرازًا لنقائص العرب والبربر على السواء: «إن للمترحل غرائز هي بالتمام نقائض غرائز المقيم. فهو، سياسيًا، فوضوي وعدمي، ويؤثر حقًا حال الفتنة التي تفتح له الآفاق: إنه المقوّض السالب. أما انتصاره فليس تشييدًا طالما انه يحطم نفسه في فورة من الملذات غير المعتادة».

ويطلق غوتيي احكامًا في حق الإثنين، العرب والبربر. العرب «عرّبوا» البربر. وكان تعريبهم سهلاً، ذلك أن «هذا الجنس البربري عبارة عن وعاء فاسد Un Pot Pourri (...) البربر منذ ثلاثة آلاف سنة لم يكونوا أبدًا شعبًا (...) وهم على رغم حيويتهم المتوثبة لم تكن لهم أي شخصية ايجابية. فلا كتابة لهم ولا فنون ولا ثقافة...».

كتابات ودراسات وأدبيات سياسية كثيرة دبّجها الكتّاب الأجانب في موضوع العرب والبربر و«عجزهم» عن «الدولتية» (إقامة الدولة) و«التمدن» لفتح الباب أمام «الرسالة الاوروبية». وهذا هدف فضحه اوروبيون آخرون، كان أبرزهم عالم الاجتماع والمستشرق الفرنسي جاك بيرك J. Berque (مولود ١٩١٠، استاذ مادة «التاريخ الاجتماعي في الأطلس الأعلى»، ١٩٥٥؛ و«عرب الأمس والغد»، ١٩٦٠؛ «المغرب بين حربين»، ١٩٦٢، وغيرها... وقام بترجمة القرآن في ١٩٩١). يقول بيرك:

إن من السذاجة أن نستمر من دون ملل في تكرير القول، كما فعل كثير من العلماء، بدور الهلاليين (...) فإذا كانت نخب الاقتصاد والفكر الحضرية، التي ينتمي إليها ابن خلدون، وجدت، في تأثيم الاعراب، ذرائع ومخارج لوعيها السيء، فإن المؤرخين الاستعماريين استغلوا هذا التأثيم إلى أقصى الحدود من أجل خدمة شرعية الاستيطان الاستعماري وتقديمها من داخل ثنايا ومنعطفات التاريخ المغربي الحرجة الخطرة كبديل ضروري بقدر ما هو معقول لعهود بربرية—عربية قامت في عرف أولئك المؤرخين على تسلسل افلاسات خاصة وأدت إلى الافلاس الشامل Le fiasco total».

إبهام وخلط وجدال، وايضًا وقائع وحقائق (مناقشة): الكاتبة المغربية أمينة البقالي، في مقال لها (في «الحياة»، ٧ حزيران ١٩٩٣، ص١٤)، دلّت على أمرين مهمين يحكمان، إلى الآن، تاريخ المسألة البربرية: الأول، ضعف البحوث الأركيولوجية والأنتروبولوجية واللسانية، واستعصاء الكثير من الاكتشافات والرموز على القراءة، ما يجعل المؤرخ غير قادر على الاستقرار على حقائق علمية متفق عليها. والأمر الثاني، طغيان التاريخ الايديولوجي (سواء من جهة الأجنبي أو العربي، ومؤخرًا بات يمكن القول من جهة البربري مع صعود نزعة الأمازيغية) الذي يقيم علاقته بالتاريخ من باب تأويل وقائعه وتطويع حقائقه لأهداف قد تكون أساسية لكنها لا تعفي من مسؤولية التدخل القسري في مساراته، إذ انها تبحث عما يثبت قناعات مسبقة بدل أن تؤسس القناعات على الأبحاث.

ولا تنفي أمينة البقالي، في إشارتها لهذه الثغرة الأساسية التي لا تزال تحكم تاريخ بربر المغرب وشمال افريقيا أكثر من تاريخ أي منطقة في العالم، من أن تنوه بالمجهود الذي قام به عبد الله العروي في كتابه «تاريخ المغرب»، معتبرة إياه «الاستثناء الأهم في هذا المجال».

وفي خضم هذا الابهام والخلط والجدال المتولدة عن «ضعف البحوث» وعن «الكتابة التاريخية الايديولوجية» خلصت البقالي إلى لائحة «أحداث وحقائق» من عشر نقاط لم تثر حولها جدلًا كبيرًا، ما يعني أنها ثوابت تاريخية معترف بها من جميع الأفرقاء:

١– لم يكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين (البربر)، عشية الفتح الاسلامي، على درجة من التطور يجعله قادرًا على بلورة شخصية مستعصية على الاختراق، في مواجهة مشاريع حضارية قوية، أيا كان مصدرها.

٢– لم تتخذ المقاومة البربرية للوافدين الجدد (للعرب المسلمين)، في المرحلة الاولى للفتح، على رغم قوتها في لحظات محددة، طابعًا دينيًا: مسيحية أو يهودية أو وثنية ضد الدين الجديد.

٣– المقاومة في المراحل اللاحقة، في تبنيها الاسلام الخوارجي (التي وصلت إلى المغرب في ظل آخر خلفاء بني أمية)، والشيعي، والمعتزلي، هي مقاومة للسلطة المركزية في دمشق وبغداد، تمامًا كما تدولت البربر ضد أرثوذكسية المدن والملاكين في القرن الرابع الميلادي، وتأسلموا ضد بيزنطة والقسطنطينية.

٤– عمل تبني هذه المذاهب، وخاصة المذهب الخارجي، ضد الأمويين (الذين اعتمدوا السلالة ضد التقوى في وراثة الحكم) وضد رفع الضرائب (التي فرضها حاكم شمال افريقيا عبد الله الحجاب)، عمل هذا التبني على المزيد من نشر الاسلام واتساع نطاق تداوله.

٥– العرب الوافدون، في الفتوحات الأولى (٦٤٠–٧٠٤) لم يؤسلموا ولم يعرّبوا هذه المنطقة إلا بشكل محدود، بل اقاموا نوعًا من السلطة السياسية والمعنوية. أما الأسلمة والتعريب، فقد تمّا لاحقًا، من طرف أسر بربرية حاكمة ونشاط المؤسسات الدينية، وتوسّعا بفعل الهجرتين العربيتين الكبيرتين: هجرة بني هلال ثم هجرة عرب الأندلس بعد سقوط غرناطة.

٦– لا يعود التعثر الذي واجهته الفتوحات، في مرحلتها الأولى، إلى مقاومة سكان المنطقة بشكل أساسي، بل يعود إلى عدة قضايا متداخلة منها الأزمات الداخلية للدولة الاسلامية والصراع على السلطة فيها، ومقاومة محلية قادتها، إلى جانب بعض الأهالي والزعامات، عناصر من الملاك الرومانيين ومن الجيش البيزنطي، إضافة إلى تكتيكات الحرب التي لم تكن دائمًا صائبة.

٧– لم تعرف بلاد المغرب حكمًا يحدد لنفسه اهدافًا بربرية خالصة، كما لم تعرف وحدة سياسية ودينية إلا في مرحلتين: الأولى في عهد ميسينيسا (٢٣٨–١٤٨ ق.م.) والثانية في عهد الموحدين (١١٤٧–١٢٦٢). أما محاولات إقامة دولة بربرية خالصة فقد باءت بالفشل على رغم ان المحاولتين الأكثر شهرة يوردهما بعض المؤرخين على انهما محاولتان لبربرة الاسلام. والمقصود: دولة بورغواطة التي تزعمها صالح بن طريف (جنوب نهر سبو، وقد تم القضاء عليها في اواسط القرن الحادي عشر على يد البرابرة الصنهاجيين) ومحاولة «حاييم» في شمال المغرب.

٨– إن بلاد المغرب–والمغرب الأقصى منه على الخصوص– لم تعرف حكمًا عربيًا خالصًا بالمعنى العرقي للكلمة. فالسلالات التي حكمتها وعملت على توحيدها وتعريبها وأسلمتها (المرابطون، الموحدون، بنو مرين، الوطاسيون) تتحدر من قبائل بربرية معروفة. أما القبائل التي لم يتسنّ لها إقامة حكم باسمها، كقبائل هوارة وعمارة، فأقامت زوايا دينية لعبت دور نشر الاسلام والعروبة. ونشير في هذا الصدد إلى أن الاسرة العربية الاولى التي حكمت المغرب، وهي أسرة الأدارسة، كان قادتها زعماء دينيين أكثر منهم رجال سلطة، كما أن إدريس الأول تزوج من بربرية، وهو التقليد الذي ظل محافظًا عليه لحد الآن.

٩– كان للتجارة دور أساسي في نشر الدين وتعميم اللغة العربية. والدور نفسه لعبته المدن الرئيسية، وخاصة مجلماسة كمركز تجاري بين افريقيا والشرق وكمكان لتجمع الحجاج، سنويًا، قبل سفرهم إلى المشرق، تتلوها من حيث الأهمية مدن فاس ومراكش وتطوان.

١٠– إن فئة الشرفاء والفقهاء الذين اشتغلوا بتدريس علوم الدين، خاصة في البوادي، وعمل بعضهم على بناء الزوايا، استطاعوا من خلال ذلك ان يمارسوا التبشير بالدعوة، وتوحيد القبائل البربرية في معارك الجهاد (معركة وادي المخازن ضد البرتغال).

النهوض الأمازيغي في الفترة الراهنة

بين البربرية والنزعة البربرية (الربع الاول من القرن العشرين): يفرق الباحثون بين «بربرية» و«نزعة بربرية» (أصبح الاستعمال المفضل اليوم لـ«أمازيغ» و«أمازيغية»). فالأولى تعني انها عنصر من عناصر تاريخ شمال افريقيا دون رفع شعارات، وأبرزها شعار اللغة الأمازيغية، في مواجهة للعربية أو بديلًا منها، على أساس انه لم يطرأ اي خلاف جوهري بين العرب والبربر. والثانية، اي النزعة البربرية، فيعتبر المؤرخون أن الفرنسيين هم الذين أوجدوها على أساس الزعم أن البربر ليسوا عربًا، وأنهم من أصول «جرمانية» و«رومانية»... (راجع سابقًا)، وإنهم (الفرنسيون) عملوا، إبان استعمارهم، على تدمير الوحدة الوطنية، خصوصًا بالنسبة إلى المغرب والجزائر، بإثارة النزعة البربرية. ففي عام ١٩١٣ تمّ إنشاء أول كرسي للغة البربرية في الرباط بتأسيس مدرسة «اللغة العربية واللهجات البربرية». ومع هذه «الكرسي» بدأت سلطات الحماية الفرنسية تهتم وتركز على موضوع أساسي ومهم



شعار أمازيغي متداول بكثرة.



إحدى ندوات الثقافة الأمازيغية.

بالنسبة إليها، وهو العرق البربري والجماعات البربرية. وتدعيمًا لهذه النقطة المركزية في أهدافها وضعت خريطة لغوية للمغرب، وقامت عام ١٩١٥ بتأسيس «معهد الدراسات البربرية»، تلاه إصدار مجلة دورية خاصة بالبربرية. وفي عام ١٩٢٩ تمّ إنشاء مدرسة لتعليم اللهجات البربرية في الرباط، ما لبثت ان تحولت في ما بعد إلى «معهد للدراسات العليا».

«الظهير البربري» (١٩٣٠): «الظهير» مرسوم، وتحديدًا مرسوم فرنسي صدر في ١٦ ايار ١٩٣٠، ينص على الفصل في النواحي القانونية الشخصية بين العرب والبربر بإقامة سلطتين قضائيتين في المغرب واحدة للعرب وأخرى للبربر، علمًا انه لم يكن هناك من مطلب شعبي، لا من جهة العرب ولا من جهة البربر، في هذا الشأن. وقد رفض البربر (والعرب) هذا الظهير جملة وتفصيلًا، واعتبروا انه يفرق بين البربر والعرب، ولا حاجة له.

لترسيخ الفرنسية وإضعاف العربية، «الأكاديمية البربرية»: رفض «الظهير» لم يثن فرنسا عن الاستمرار في نهجها، وأساسه النفخ في النزعة البربرية لعرقلة نهوض اللغة العربية القادرة على مواجهة اللغة الفرنسية (كون العربية لغة حيّة وقادرة على استيعاب التطورات العصرية). فأسس الفرنسيون «الأكاديمية البربرية» عام ١٩٦٧ في «جامعة باريس ٨/فانسين»، وقاموا بإعداد مئات من الإداريين الشبان في المراكز الادارية الفرنسية، لكي يخلفوا الفرنسيين بعد رحيلهم. ومع تأسيس هذه الأكاديمية بدأ الطابع الثقافي للحركة البربرية يتبلور شيئًا فشيئًا إلى أن حط رحاله أخيرًا في شعارات مثل «نحن لسنا عربًا» و«الأمازيغية لغة وطنية ثانية».

«الجمعية المغربية والتبادل الثقافي»، ثم بدأت الاحزاب الأمازيغية: وفي العام نفسه (١٩٦٧)، تأسست ايضًا «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي»، فجاءت بمثابة منتدى احتضن الدعوة البربرية في المغرب، وعمل على نشرها واعطائها الطابع المؤسسي. وكان من أبرز أهدافها المعلنة «إبراز الخصوصيات الثقافية واللغوية، وخدمة الثقافة واللغة الأمازيغية وتشجيع الابداع بهما».

وبعد استقلال المغرب بقليل حدث أول انشقاق في صفوف حزب الاستقلال بإنشاء «الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال» في كانون الثاني ١٩٥٩. وكان هذا الانشقاق النواة الحقيقية لحزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» الذي أعلن عن تأسيسه في ايلول ١٩٥٩، وقد فُسّر الأمر على أنه «محاولة لفرز العناصر السوسية (نسبة إلى مدينة سوسه) البربرية عن العناصر الفاسية (نسبة إلى مدينة فاس) العربية».

ولم تمر أيام قليلة حتى تشكل أول حزب بربري في المغرب هو «الحركة الشعبية»، وذلك في شباط ١٩٥٩. وقد أسسه الضابط المحجوبي أحرضان والدكتور عبد الكريم الخطيب اللذان توليا حقائب وزارية في حكومات عدة قبل انشقاقهما لاحقًا، وذلك «لتمثيل سكان البوادي الأمازيغيين داخل جهاز الحكم».

وما هي إلا سنوات قليلة، وخصوصًا مع السبعينات بدأت تظهر تيارات تتأرجح بين اليسار واليمين، منها تيار «الأمازيغية السياسية» الذي اتخذ من الواجهة الثقافية مجالًا لممارسته السياسية، إذ ارتكز خطابه، ولا يزال، على «أن تاريخ المغرب هو تاريخ التنكر للثقافة الأمازيغية»، وتاليًا فإنه «تاريخ استغلال العنصر العربي للعنصر البربري».

الأمازيغية إلى أمام: وثمة عامل مهم جدًا في دفع النزعة الأمازيغية في المغرب إلى أمام. ويتمثل هذا العامل في الأحداث التي عاشتها مدينة تيزي أوزو في الجزائر (راجع «الجزائر»، ج٧) وضواحيها في ٢٠ نيسان ١٩٨٠ المعروفة باسم «الربيع الأمازيغي». وبهذه الأحداث أصبح يؤرخ ميلاد «الحركة الأمازيغية السياسية» في منطقة شمال افريقيا. ففي أعقابها انعقد «مؤتمر ياكورن» الذي وضع الارضية الأساسية لنشاط هذه الحركة ومبادئها وأهدافها. ومن هذه الاهداف: «جعل اللغة الأمازيغية في مستوى اللغة العربية». وكانت تلك المرة الأولى التي تظهر فيها الحركة البربرية بمثل هذه الاطروحات الثقافية.

الجامعة الصيفية (١٩٨٠) وميثاق أغادير (١٩٩١): وفي العام نفسه (١٩٨٠)، عقدت «الجامعة الصيفية» في مدينة أغادير المغربية دورتها الأولى، وقد حفلت بالمحاضرات حول الثقافة الأمازيغية. وتلت هذه التظاهرة مبادرات أخرى، تُوجت، في مطلع التسعينات بإنشاء جمعيات متخصصة في الأمازيغية يصل عددها إلى أكثر من ٢٥ جمعية فتمت من خلالها بلورة خطاب ثقافي أمازيغي يمكن رصده في بيان «ميثاق أغادير» عام ١٩٩١.

ووقعت البيان ست جمعيات طالبت بالاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية في الدستور، وبإعادة قراءة التاريخ المغربي «قراءة صحيحة».

نشاطات ١٩٩٣، بيان مشروع المؤتمر العالمي الأمازيغي: في هذا العام أرسلت الجمعيات الأمازيغية إلى المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في فيينا مذكرة أدرجت فيها مطالبها الأساسية. كما عقدت هذه الجمعيات مؤتمرًا على هامش المؤتمر العالمي المذكور، ثم اجتمعت من جديد في جنيف للمساهمة في «مؤتمر الشعوب الأصلية».

وفي الصيف (١٩٩٣) أقيم «مهرجان الأغنية الأمازيغية» في أغادير، كما أقيم «مهرجان السينما الأمازيغية» في مدينة دوارنويه في مقاطعة بريتاني الفرنسية. وأصدرت أكثر من ثلاثين جمعية أمازيغية حضرت مهرجان دوارنويه بيانًا تأسيسيًا لمشروع المؤتمر العالمي الأمازيغي. وفي هذا البيان تمّ التركيز على الهوية المشتركة للأمازيغيين (بمختلف لهجاتهم ومناطق إقامتهم في شمال أفريقيا وخصوصًا في المغرب) الذي تمتد بلادهم، حسب البيان–الوثيقة، من جزر الكناري غربًا إلى واحة سيوه (في مصر) شرقًا، ومن البحر المتوسط شمالًا إلى بوركينا فاسو جنوبًا. وقد أكد البيان على عزم التجمع الأمازيغي على صيانة «هذا الشعب الذي زُوّر تاريخه والذي قمعته مختلف السلطات»، وطرح مجموعة من الاهداف والاستراتيجيات يتعرض بعضها للجوانب القانونية والدستورية، ويستنجد بعضها الآخر بالحماية الدولية لعمل الأمازيغ الديمقراطي السلمي.

عام ١٩٩٣ عام الظهور على المسرح الدولي: منذ المؤتمر العالمي لحقوق الانسان (فيينا، حزيران ١٩٩٣) بدأ الأمازيغيون المغاربة يظهرون على المسرح الدولي. فقد شارك للمرة الاولى في هذا المؤتمر وفد من النخبة الثقافية الأمازيغية، وزّع على نطاق واسع وثائق وكتب الأمازيغيين المغاربة. وكان هذا الوفد ناشطًا إلى جانب وفود مغربية أخرى مثلت جمعيات حقوق الانسان ومختلف الجمعيات غير الحكومية المغربية، كما إلى جانب وفد الحكومة المغربية.

وبعد أسابيع قليلة من مؤتمر فيينا نشرت صحيفة «الوطن» الجزائرية مقالًا بتوقيع أحد أعضاء وفد الأمازيغيين المغاربة إلى المؤتمر يدعو فيها إلى إنشاء «مؤتمر عالمي للأمازيغيين». وسرعان ما لقيت دعوته تجاوبًا كبيرًا خصوصًا من جانب الأمازيغيين الجزائريين، ما أدى فعلًا، بعد نحو ثلاث سنوات، إلى انعقاد المؤتمر العالمي للأمازيغيين، ومقره في لندن وله لجنة تنسيق تعمل على تطويره (راجع تاليًا العنوان الفرعي «المؤتمر العالمي للأمازيغيين).

وقبيل انعقاد مؤتمر فيينا المذكور، تم انعقاد مؤتمر المحامين العرب في الدار البيضاء (ايار ١٩٩٣)، وزّع أثناءه المحامي حسن أيد بلقاسم حسن، أحد أبرز الناشطين الأمازيغيين المغاربة، رسالة دعا فيها إلى تغيير شعار «الحق والعروبة» الذي رفعه الاتحاد إلى شعار «من أجل الحق والديمقراطية»، واستبدال إسم «اتحاد المحامين العرب» باسم «اتحاد المحامين في العالم العربي»، وذلك استجابة للوضع الذاتي والموضوعي المتعلق بالمحامين المنضوين تحت لواء الاتحاد باعتبار أن أغلب المحامين من المغرب والجزائر وتونس وليبيا هم من الأمازيغيين، إلى جانب وجود محامين من أقليات غير عربية مثل الأرمن والأكراد في العراق وسورية وفلسطين والأقباط في مصر.

وانبرى الأمازيغ المغاربة للتحرك والظهور بقوة في إطار «حركة الشعوب الاصلية» التي خصصت لها الجمعية العامة للأمم المتحدة (بقرارها رقم ١٦٤/٤٥ تاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٩٠) عام ١٩٩٣ عامًا دوليًا للشعوب الأصلية. فشاركت «الشبيبة الشعبية» التابعة لحزب «الحركة الشعبية الديمقراطية» التي يرأسها أوزين أحرضان، أحد أبناء الزعيم التاريخي للحزب المحجوبي أحرضان، في أعمال ولقاءات الامم المتحدة حول «الشعوب الاصلية» (وحضر مندوبون عن الأمازيغ المغاربة اجتماع مجموعة العمل في جنيف في ٢٠ تموز ١٩٩٤ الذي مهد لافتتاح السنوات العشر المخصصة للشعوب الاصلية باجتماع عقد في نيويورك في ٨ كانون الاول ١٩٩٤).

المؤتمر العالمي للأمازيغ: في ١ و٢ و٣ ايلول ١٩٩٥ عقد في «سان روم ديدولان» (جنوب فرنسا) أول تجمع عالمي للأمازيغ حضره حوالي ٢٠٠ شخصية يمثلون ٤٠ رابطة ثقافية بربرية من المغرب والجزائر وليبيا والنيجر والولايات المتحدة وفرنسا وجزر الكناري واسبانيا والمانيا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا، من بينهم حوالي ٣٠ مغربيًا و١٠ جمعيات مغربية، وأسسوا منظمة عالمية تحت إسم «المؤتمر العالمي الأمازيغي» الذي انتخب مكتبًا فدراليًا

برئاسة مبروك فركال، ويتكون من ٣٢ مندوبًا من بينهم ١٠ مغاربة و٧ جزائريين و٢ من ليبيا و٧ من المهجر (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) و٢ من جزر الكناري و٢ من بلاد الطوارق أو «أزواد».

وانتخب المؤسسون مكتبًا دوليًا يتكون من ١١ شخصًا، واختاروا باريس مقرًا رئيسيًا للمنظمة يمكن تغييره بقرار من المكتب الدولي (وفعلًا تم نقله إلى لندن في ما بعد)، كما صادقوا على وثيقة تحمل إسم «القانون الأساسي للمؤتمر العالمي الأمازيغي» الذي تضمن أهم مبادىء وتوجهات الحركة الأمازيغية، أبرزها: تدويل الواقع البربري عبر الهيئات الدولية، الدفاع عن الثقافة الأمازيغية، النضال من خلال احترام القيم الكونية مثل حقوق الانسان والديمقراطية والحرية.

ومن الأمور التي كشف عنها المؤتمر: ١- إن المغرب يضم أكبر عدد من الأمازيغ في العالم. ٢- إن الأمازيغ الكناريين الذين حصلوا على أغلبية نسبية في البرلمان الكناري، فرضوا اللغة الأمازيغية في برلمان لاس بالماس، ويفكرون في المطالبة بالاستقلال الذاتي وإقامة دولة أمازيغية في جزر الكناري. ٣- إن الأمازيغ الحاصلين على الجنسية الفرنسية يصل عددهم إلى حوالي مليونين.

وبانعقاد المؤتمر العالمي الأمازيغي اصبح للحركة البربرية، وللمرة الاولى، «هيئة قيادية مشتركة» تجسّد إرادتها في التفكير والتنسيق والسعي لتحقيق مطالبها، وأصبحت شائعة عبارات ما كانت موجودة سابقًا، مثل «قومية أمازيغية» و«شعب أمازيغي مضطهد». وكان من أبرز هذه الهيئة القيادية الأمازيغي المغربي أوزين أحرضان، وهو أحد مؤسسي المؤتمر العالمي. وعقد المؤتمر الاول الأمازيغي، بعد التأسيس، في تافيرا (جزر الكناري) ايام ٢٧-٣٠ آب ١٩٩٧، بمشاركة حوالي ٣٢٠ مدعوًا، منهم حوالي ٦٠ من المغرب. وكان أبرز الناشطين والمحركين للمؤتمر ولتيار «الأمازيغية» في المغرب المحامي والكاتب أحمد الدغرني. وهو إلى ذلك يحتل موقع السكرتير العام لـ«لجنة تسيير مجلس تنسيق الجمعيات الثقافية الأمازيغية المغربية».

قرار الملك الحسن الثاني بتدريس اللغة الأمازيغية: بعد ظهور الأمازيغ على المسرح الدولي من خلال مؤتمر حقوق الانسان في فيينا، وقبل المؤتمر العالمي الأمازيغي، وتحديدًا في ٢٠ آب ١٩٩٤، ولمناسبة الذكرى الواحدة والأربعين لثورة «العرش والشعب»، دعا الملك الحسن الثاني إلى تدريس اللهجات المحلية الأمازيغية الثلاث (لهجة تريفيت في الشمال، وتمزيغت في الأطلسي، وتشلحيت في الجنوب) في المرحلة الابتدائية، واضعًا بذلك حدًا للسجال الدائر بين التيارين العربي والأمازيغي حيال موضوع الخصوصية الثقافية للمغرب والمطالب المرفوعة في إطار حقوق الانسان الثقافية لتعزيز مكانة الثقافة الأمازيغية. وقد أجمعت الاوساط المغربية على الأهمية التي تنطوي عليها دعوة العاهل المغربي. ففي حين اعتبرها التيار العربي محاولة لكسر الواجهة الثقافية التي تخفي وراءها دوافع سياسية، رأى فيها ممثلو الاتجاه الأمازيغي دليلًا على رغبة الحكم في الانفتاح على المجتمع السياسي المغربي بمكوناته كافة. وفي كل الاحوال تمثل خطوة الملك في نظر الكثيرين اعترافًا بتنامي النزعة الأمازيغية.

احتفال رأس السنة الأمازيغية، اجتماع لخطة السنوات المقبلة، تعديلات دستورية (١٩٩٧): في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٧، تم الاحتفال، وكالعادة، برأس السنة الأمازيغية (أيض أسكاس أيمازيغن) التي تستعيد وتؤرخ لذكرى غزو القائد الأمازيغي شاشانق أمقران مصر وانتصاره على حكم الفراعنة وتأسيسه للأسرة الفرعونية الثانية والعشرين (٨٥٠ ق.م.)، حيث ودّع الأمازيغ سنة ٢٩٤٦ واستقبلوا سنة ٢٩٤٧ الجديدة.

وفي نهاية آذار ١٩٩٧، عقدت الجمعيات الأمازيغية المغربية السبع والعشرون أول ندوة مشتركة لها بهدف وضع الخطوط العامة لاستراتيجية المرحلة المقبلة والخاصة بالجوانب التنظيمية والمطلبية والحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ. وأحد مدارات البحث الاساسية كان موضوع المؤتمر العالمي الأمازيغي الاول (بعد التأسيس في ايلول ١٩٩٥) المنوي عقده في أواخر آب ١٩٩٧ في جزر الكناري.

وكانت ١٦ جمعية من الجمعيات الثقافية الأمازيغية عقدت في كانون الثاني ١٩٩٦ اجتماعًا في الرباط في إطار «المجلس الوطني للتنسيق» الذي يرأسه الناشط والكاتب والمحامي الأمازيغي أحمد الدغرني، أعلنت فيه احتجاجها بشدة على ما سمته «استمرار تجاهل المطالب اللغوية والثقافية الأمازيغية، والذي تجلى بعدم اتخاذ أية مبادرة بخصوص تعليم الأمازيغية»، في إشارة إلى أن قرار الملك الحسن الثاني، السابق الذكر أعلاه، لم يأخذ بعد طريقه إلى التنفيذ. كما دانت هذه الجمعيات الـ١٦ ما سمّته «الممارسات القمعية لبعض السلطات المحلية ضد حق

التجمع وحرية التعبير»، ودعت إلى الاهتمام بمطلب الاعتراف الدستوري بالأمازيغية بكل ابعادها.

وبعد الاعلان عن مشروع التعديلات الدستورية الأخيرة التي جرى التصويت عليها في ١٢ ايلول ١٩٩٦، وجّه أمازيغ من جنسيات مختلفة، أعضاء في المؤتمر العالمي الأمازيغي رسالة إلى العاهل المغربي الحسن الثاني يطالبونه فيها بـ«إقرار الأمازيغية في الدستور لغة رسمية ووطنية» إلى جانب العربية. وأعقبت الرسالة دعوة «المجلس الوطني للتنسيق»، الذي يضم ١٨ جمعية أمازيغية مغربية في مؤتمر صحافي عقد في حزيران ١٩٩٧ إلى ضرورة «النص في الدستور المغربي على اللهجة الأمازيغية، وإقرارها كلغة وطنية رسمية»، إلى جانب المطالبة بـ«الاعتراف بالأمازيغية كلغة وثقافة وهوية داخل المجتمع المغربي، بدل اختزالها في البعدين العربي والاسلامي».

دعوة ريادية تكسب المغرب الكثير من الاوراق: حث محمد شفيق، وهو مؤرخ وباحث أكاديمي مغربي وصاحب مشروع المعجم العربي-الأمازيغي، السلطات المغربية على لعب ورقة الأمازيغية، بالتجاوب مع المطالب، أو الكثير من مطالب الأمازيغ، خصوصًا المتصلة باللغة الأمازيغية وتدريسها واعتمادها لغة وطنية...، إذ تكون عندها هذه الورقة ورقة سياسية يستطيع بها المغرب أن يكسب كل شمال افريقيا لانعكاساتها على الناطقين بالأمازيغية في مالي، النيجر، موريتانيا، ليبيا، تونس، غرب مصر (منطقة سيوه) والجزائر التي لم تعد فيها قضية الأمازيغية من المحرمات بعدما دخلت التعليم والتلفزيون.

وفي المغرب تمكنت الأمازيغية من دخول التلفزيون عبر «نشرة اللهجات» اليومية منذ آب ١٩٩٤ تنفيذًا لقرار أصدره الملك الحسن الثاني الذي وعد ايضًا بتدريس الأمازيغية في مرحلة التعليم الابتدائي. وعمليًا، هناك برامج إذاعية موجهة للسكان الأمازيغيين تصل إلى ١٣ ساعة في اليوم. كما تصدر عدة جرائد بالأمازيغية وتوجد أفلام ومسرحيات وأغان بالأمازيغية لها جمهور واسع منتشر في أرجاء المغرب كافة.

ومعروف أن للأمازيغيين المغاربة مواقع في مراكز القرار في الادارة وفي مختلف المناصب المهمة في الجيش والأمن والشرطة، عدا موقعهم المتميز في النشاط الاقتصادي.

وبات ملاحظًا الزخم الذي تعرفه قضية الأمازيغية في المغرب، وذلك من خلال الاهتمام المتزايد والمنظم بها والذي يتمثل في نشاط الجمعيات الثقافية المهتمة باللغة والثقافة الأمازيغية، إلى جانب حضور الأمازيغية في مجموعة من الأنشطة المنظمة من قبل المنظمات المغربية الوطنية: الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الجمعية المغربية لحقوق الانسان، اتحاد كتاب المغرب، النقابة الوطنية للتعليم وغيرها، فضلًا عن اهتمام الصحف الوطنية بها.

الحركة الأمازيغية في الاطار السياسي: توجد في المغرب أربعة احزاب تتخذ من الأمازيغية مرجعية لها. ثلاثة منها ممثلة داخل البرلمان، وهي: حزب الحركة الشعبية بزعامة محند العنصر، وحزب الحركة الوطنية الشعبية بزعامة المحجوبي أحرضان، وحزب الحركة الشعبية الديمقراطية بزعامة محمود عرشان. وهناك خارج البرلمان الحركة التي يتزعمها الدكتور الخطيب ذو التوجه الاسلامي.

وتفسر الحركة الأمازيغية، سياسيًا، بتفسيرات عدة، أهمها: التعلق بالهوية البربرية ورفض الذوبان في المحيط العربي الاسلامي، ورد فعل الأمازيغ على ظاهرة التعريب التي شملت منذ الاستقلال التعليم في كل مراحله.

ويتوزع الحركة الأمازيغية، سياسيًا، تياران: أولهما، تيار نخبوي يريد ربط الحركة بالمجال الثقافي الفرنكوفوني، ويعمل على رسم الحروف التي ينبغي أن تكتب بها اللغة الأمازيغية بالحروف اللاتينية. وثانيهما، تيار شعبي تتبناه بعض الاحزاب والحركات الاسلامية ويريد للحركة أن ترتبط بالمجال الثقافي العربي الاسلامي ويحرص على عدم استخدام اللغة الأمازيغية في الكتابة، أو كتابتها بالأبجدية العربية إذا ما تمّ ذلك.

موقف الاحزاب المغربية من الحركة الأمازيغية (مناقشة): رضا الاعرجي، في رسالة له من الرباط، رصد موقف الاحزاب المغربية من الحركة الأمازيغية بالشكل التالي («الوسط»، العدد ٢٧٤، ٢٨ نيسان ١٩٩٧، ص٣٦-٣٧):

«لا يمكن وضع جميع الاحزاب المغربية، في إطار تعاملها مع القضية الأمازيغية، في كفة واحدة. لكن يمكن القول بشكل عام ان مواقفها تميزت بالسلبية، بل بلغت بعض الاحيان حد التشكيك في مواطنة البربر. إذ إن غالبية الاحزاب لم تتخلص بعد من تصور الحركة الوطنية المغربية للمسألة الثقافية والذي يقوم على الاتجاه القومي

العروبي. وهذه المواقف تأتي في الاساس كرد فعل على مواقف دعاة الأمازيغية من مسألة التعريب. إلا أن توسع قاعدة الأمازيغيين جعل هذه الاحزاب تقبل الأمر الواقع، فبدأت تلينّ مواقفها التقليدية من القضية الأمازيغية، وفتحت لها جرائدها للنقاش لهدف واضح هو إستغلال ظروف التغيير واستحقاقات الانتخابات المقبلة.

«وقد تجاهل حزب الاستقلال الذي تقوم مرجعيته الايديولوجية على الاسلام السلفي موضوع الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، واعتبرها محاولة للنيل من الوحدة الوطنية وعاملًا سيؤدي إلى التشتت والفرقة، ويتضح هذا كثيرًا من خلال كتابات عبد الكريم غلاب أحد زعماء هذا الحزب ومنظريه وخاصة في كتابه «من اللغة إلى الفكر» الذي يرى فيه أن المهتمين بالهوية والثقافة الأمازيغية إنما يحبون الضغائن والأحقاد نفسها التي زرعها المستعمر.

«أما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فقد ظل مترددًا من القضية الأمازيغية، نتيجة للقوة التي بدأت تتميز بها هذه الأخيرة في المجتمع عبر مجموعة من التنظيمات، والتحركات، قبل أن يحسم الأمر في مؤتمره الخامس المنعقد عام ١٩٨٩، حين أقر بالتنوع الثقافي والحقوق اللغوية والثقافية وتعدد المكونات الثقافية للشعب المغربي، وهو ما حصل في مؤتمر شبيبته (كانون الاول ١٩٩١) من خلال وثيقتها المعنونة بـ«الشبيبة الاتحادية والمسألة الأمازيغية». لكن رغم كل هذا ما زال بعض أقطاب الحزب يحملون نظرة سلبية تجاه الأمازيغية.

«وكان لاعتماد حزب التقدم والاشتراكية في ايديولوجيته على الماركسية أثره في التعامل الايجابي نسبيًا مع الأمازيغية، إذ إنه أشار إلى الإشكالية اللغوية والثقافية منذ مؤتمره الاول عام ١٩٧٥. وقد ضمن الحزب مواقفه من هذه القضية في كرّاس صادر عام ١٩٨٠ بعنوان «اللغات والثقافات الأمازيغية جزء لا يتجزأ من التراث الوطني المغربي»، وإن ظل يرى في «البربرية السياسية» محاولة لإعادة إنتاج سياسة الحماية الفرنسية المتمثلة في إصدار الظهير البربري.

«وفيما تعاملت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي بشكل حذر مع الأمازيغية لكون زعيمها محمد بن سعيد من سوس مركز الحركة البربرية، ظلت إلى حين الانشقاق الذي حصل في صفوفها مؤخرًا تدعو إلى رعاية وصيانة التراث الوطني المغربي والاهتمام بمختلف مكونات الثقافة المغربية، إلا انها لم تخرج من إطار التحفظ، بل إن بين كتابها من انتقد وهاجم المطالب اللغوية والثقافية الأمازيغية.

«واتخذت جماعة العدل والاحسان التي يتزعمها الداعية عبد السلام ياسين موقفًا متعاطفًا مع التيار البربري. غير أن الاسلاميين على العموم يناهضون هذا التيار، وتتلخص وجهة نظرهم في أن الاسلام يرفض التمييز على أساس العرق، العرب والعجم، العرب والبربر».

الصحراء الغربية

لمحة عامة: استعمرت اسبانيا الصحراء الغربية (الصحراء المغربية) عام ١٩١٢، ولم تنسحب منها إلا عام ١٩٧٦ إثر حملة كبيرة شنها المغرب لإجبارها على ذلك. وقد بدأت الحملة في ١٩٧٤ وبلغت ذروتها في «المسيرة الخضراء» التي نظمها الملك الحسن الثاني ١٩٧٥ وشارك فيها عشرات الألوف من المغاربة غير المسلحين دخلوا الصحراء الغربية لتأكيد مغربيتها، وكان دخولهم إياها غزوًا سلميًا لها. وأجرت اسبانيا بعدها مفاوضات سرية مع المغرب وانسحبت، وملأ المغرب الفراغ الذي خلفته اسبانيا في شمال الصحراء الغربية، فيما ملأت موريتانيا الفراغ في الجنوب. وعندما انسحبت موريتانيا في آب ١٩٧٩، سيطر المغرب على ما تبقى من الصحراء الغربية. لكن منذ ١٩٧٦، يواجه المغرب جبهة «البوليساريو» التي تقاتل من أجل استقلال الصحراء الغربية. وفي ١٩٨١، وافق الملك الحسن الثاني على وقف النار، وعلى إجراء استفتاء في إشراف دولي لتقرير المصير فيها. وعلى رغم الجهود المكثفة التي بذلتها الامم المتحدة في السنوات الأخيرة لحل هذه المسألة، فإن الخلاف لا يزال قائمًا والاستفتاء لم يجر. وهذا الاستفتاء هو موضع خلاف بين المغرب واسبانيا التي تقيم علاقات جيدة مع «البوليساريو».

(لقد تمّ إفراد مادة خاصة بـ«الصحراء الغربية» في هذه الموسوعة، راجع ج١١، من ص١٨٨ إلى ص٢١٤؛ حيث وصلت النبذة التاريخية، كرونولوجيًا، إلى أواخر العام ١٩٩٧. وفي ما يلي استكمال أحداث ١٩٩٨–٢٠٠٢):

تنمية الصحراء، سلاح المغرب في الاستفتاء المرتقب: لم تمض سوى اسابيع قليلة على لقاء هيوستن (١٦ ايلول ١٩٩٧) الذي جمع كلًا من وفدي الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو برعاية وزير الخارجية الاميركي الأسبق جيمس بايكر، حتى قام وزير الداخلية المغربي إدريس البصري، على رأس وفد وزاري كبير، بجولة على أربع مدن صحراوية رئيسية التقى خلالها بممثليها ووجهائها وأعلن عن البدء بتنفيذ مشاريع قيمتها ١٠٠ مليون دولار، كما افتتح سلسلة من المشاريع الحيوية المتعلقة بانتاج الطاقة وفتح الطرقات وتوسيع المرافىء. وقد أكد هذا التوجه المغربي ان الانتصار في «معركة» استرداد كامل الصحراء الغربية وعودتها إلى الوطن الأم هدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مضاعفة عملية التنمية وتحسين الاوضاع المعيشية لسكان محافظات الصحراء، الأمر الذي عبّر عنه إدريس البصري بقوله: «عندما سيعودون (المقصود سكان الصحراء الذين لا زالوا يخضعون لجبهة البوليساريو، خصوصًا في مخيمات تندوف) سيلمسون الفارق بين ما كانوا فيه داخل معسكرات تندوف الجزائرية وبين وضعهم الاجتماعي الحالي».

وتعتبر مدينة العيون، العاصمة الاقتصادية للمناطق الصحراوية، النموذج الأبرز الذي يظهر عمق هذه التحولات، والأداة الأقوى التي سيستخدمها المغاربة كسلاح في مرحلة الاعداد للاستفتاء.

١٩٩٨، التمديد للبعثة الدولية «مينورسو» واتهام الجزائر بعرقلة الحل وزيارة أنان: في قراره رقم ١١٩٨ (ايلول ١٩٩٨)، جدد مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة العاملة في الصحراء، ورحّب باشتراك الوسيط الدولي جيمس بايكر مع الطرفين (المغرب والبوليساريو) في السعي إلى حل القضايا التي تتصل بتنفيذ خطة التسوية، في إشارة إلى مسائل تحديد هوية أبناء الصحراء، والاتفاق على خفض قوات الطرفين وإعادة توطين اللاجئين. ودعا إلى إبرام اتفاقات في شأن وضع القوات على نحو عاجل مع الأمين العام للامم المتحدة كوفي أنان «يكون من شأنها أن تيسّر إلى حد كبير نشر الوحدات العسكرية التي تشكلها البعثة نشرًا كاملًا».

في الأثناء، عكف السفير المغربي المتجول ابراهيم حكيم على التأكيد أن لا مخرج لقضية الصحراء المغربية سوى إعطاء «كل الشعب الصحراوي» حق المشاركة في الاستفتاء على تقرير المصير، واتهام جبهة بوليساريو بعرقلة الاستفتاء بإيعاز من الجزائر أملًا في زعزعة الاستقرار في المغرب.

وفي كانون الاول ١٩٩٨، قام كوفي انان بجولة شملت دول المنطقة (دول الاتحاد المغاربي الخمس) ضمّنها ايضًا زيارة لعاصمة الاقاليم الصحراوية العيون حيث استقبله ابناء القبائل المؤيدة للمغرب استقبالًا حاشدًا؛ وكذلك لمعقل جبهة البوليساريو في تندوف حيث أجرى محادثات مع الأمين العام للجبهة محمد عبد العزيز الذي أعلن في أعقابها قبول جميع الاقتراحات التي طرحها عليه أنان لإعطاء دفعة لمسار الاستفتاء.

ورشح، في حينه، أن أنان استطاع وضع إطار عام لإجراء الاستفتاء المقرر في نهاية العام ١٩٩٩ (حلّ الموعد ولم يجر الاستفتاء، ولا يزال يؤجل إلى اليوم، آخر ٢٠٠٢)، وأنه حدّد صيغًا لتسوية الخلاف بين المغرب والبوليساريو في شأن تسجيل ٦٥ ألف صحراوي على لوائح المشاركين في الاستفتاء ينتمون لثلاث مجموعات قبلية بعد استكمال تسجيل أكثر من ٩٠ ألف شخص على اللوائح. لكن المغرب أبدى تحفظات عن الآليات التي اقترحها أنان لاستئناف عمليات تحديد الهوية كون الرباط تتمسك باتفاق هيوستن التي ربطت نشر لوائح تحديد الهوية باستكمال مراحل التسجيل حتى لا يثير نشرها ردودًا سلبية لدى العناصر الصحراوية غير المعنية بالاستفتاء.

١٩٩٩، تأجيل جديد للاستفتاء، والبوليساريو تجدد لزعيمها: في تموز ١٩٩٩، أجلت الامم المتحدة موعد إجراء الاستفتاء الذي كان مقررًا في نهاية ١٩٩٩، إلى تموز ٢٠٠٠. وما إن أُعلن عن هذا الموعد الجديد حتى دخل المغرب مرة جديدة في سباق مع الوقت لتعزيز أوضاع المحافظات الصحراوية لتكون هذه الأخيرة جاهزة لاستيعاب التدفق البشري المتوقع مع كل ما يحمله من أعباء اقتصادية وتبعات اجتماعية. وعمد المغرب إلى ترتيب أولوياته السياسية الداخلية بهدف رص الصفوف وتجميع الادوات التي سيستخدمها في مواجهة هذا

الاستحقاق التاريخي الذي ينتظره منذ أكثر من ٢٢ عامًا. وقد أتت في طليعة هذه الأدوات إنجازات عبر استثمارات خصصتها الموازنات السنوية المتلاحقة لتنمية المحافظات الصحراوية وتحديث بنياتها التحتية.

لكن الامم المتحدة عادت، في تشرين الثاني ١٩٩٩، وأجّلت استفتاء الصحراويين مرة جديدة من دون تحديد موعد هذه المرة، نظرًا إلى الظروف الاجرائية والجوهرية المتعلقة بأعداد الذين طعنوا في قرار استبعادهم عن قوائم الناخبين (٧٩ ألف طعن)، بالاضافة إلى التعاطي مع ٦٥ ألف شخص يقول المغرب إن لهم حق المشاركة في الاستفتاء.

وفي مناسبة ذكرى تنظيم «المسيرة الخضراء عام ١٩٧٥، عرض الملك محمد السادس تطورات قضية الصحراء في خطاب وجهه إلى الشعب من مدينة مراكش (٦ تشرين الثاني ١٩٩٩)، أكد فيه التزام بلاده خطة التسوية السلمية التي ترعاها الامم المتحدة لاجراء الاستفتاء، في وقت ندّد زعيم جبهة البوليساريو محمد عبد العزيز بما سمّاه «سياسة المغرب الاستعمارية في هذه المستعمرة الاسبانية السابقة».

وكان محمد عبد العزيز قد توصل قبل أقل من شهر واحد من إقصاء تيارات داخل الجبهة لم تكن راضية عن قيادته، ونجح في تجديد انتخابه زعيمًا للجبهة. وتناقل الإعلام، في حينه، أنباء تفيد أن الذين أقصوا من قيادة جبهة البوليساريو، وفي مقدمهم أيوب الحبيب، هم أنفسهم الذين كانوا شاركوا في محادثات استضافتها مراكش والرباط في وقت سابق. الأمر الذي يعني أن القيادة المستمرة للبوليساريو ترفض أي انفتاح على المغرب. وكان سبق للعاهل المغربي محمد السادس ان أجرى محادثات مع أولئك القياديين عندما كان وليًا للعهد. وتميز أول خطاب وجهه إلى الشعب المغربي بتجديد النداء للمنتسبين إلى بوليساريو من أجل العودة إلى المغرب.

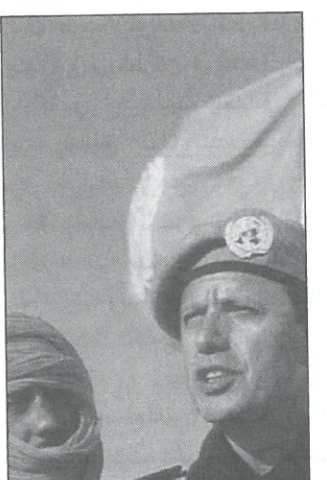
علاقات المغرب والجزائر أسيرة الملفين الصحراوي والأمني: في ايلول ١٩٩٩، أعاد الرئيس الجزائري إلى الذاكرة «حرب الرمال» التي تواجه فيها البلدان عام ١٩٦٣ بسبب خلافات على الحدود، وتحدث عن تداعياتها رغم إتمام تسويتها من خلال إبرام معاهدة ترسيم الحدود وحسن الجوار في ١٩٦٩، وإن كان تمديد العمل بها احتاج إلى أكثر من ٢٠ عامًا، حين زار الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد المغرب وأقر والملك المغربي الحسن الثاني تجديد الاتفاق في منتجع إيفرن الشتوي عام ١٩٨٩.

وعندما تولى الرئيس الجزائري بوتفليقة مقاليد الحكم في انتخابات الرئاسة (١٩٩٩)، اختار أن يتقدم خطوات نحو المغرب من خلال تبادل رسائل ودية كانت الأكثر تقديرًا وعاطفة في علاقات البلدين. فردّ الملك محمد السادس بالمثل فاختار أن يكون الرئيس بوتفليقة أول من يطلع على نبأ غياب الملك الحسن الثاني قبل إعلانه رسميًا في الرباط.

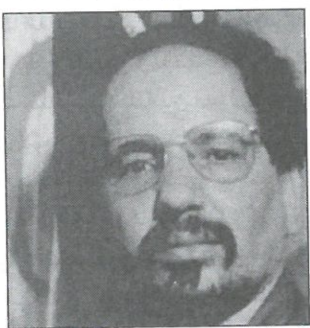
لكن بينما كانت وتيرة الاحداث تتسارع لجهة حدوث اختراق إيجابي في علاقات البلدين لمعاودة الوفاق، انفجرت أزمة جديدة عندما هاجم نشطاء اسلاميون منطقة بني ونيف جنوب غربي الجزائر المجاورة للمغرب، فاتهمت الجزائر المغرب بإيواء المتورطين في الحادث. فتبددت الآمال في عقد قمة مغربية–جزائرية، وتراجع الحماس إزاء إمكان معاودة فتح الحدود المغلقة بين البلدين منذ أكثر من خمس سنوات، اي منذ حادث أطلس–أسني عام ١٩٩٤ الذي تسبب في إغلاق الحدود من طرف الجزائر ردًا على قرار السلطات المغربية فرض التأشيرة على الرعايا المتحدرين من أصول جزائرية.

فالمسار العام لعلاقات البلدين، الذي غلب عليه طابع التوتر، لا يزال أسير تباين الموقف إزاء التعاطي مع قضية الصحراء (الجزائر تدعم البوليساريو). فحتى حين جرى حوار مغربي–جزائري حول تطويق مضاعفات ذلك الحادث (١٩٩٤) تعرضت العلاقات مجددًا إلى التوتر، إذ طلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد المغاربي احتجاجًا على ما وصفه بعدم التزام الدبلوماسية الجزائرية توجهات الاتحاد. وأصبح باديًا، للمراقبين، أن العلاقات بين البلدين باتت أسيرة الملفين: الصحراوي والأمني. فعندما يحدث نوع من التفاهم على دعم خطة التسوية التي ترعاها الامم المتحدة في الصحراء ينفلت الوضع الأمني، وعندما يتم تطويق الملف الأمني يرتدي الخلاف على قضية الصحراء بعدًا تصعيديًا.

٢٠٠٠، إصرار الطرفين على موقفهما: في كانون الثاني ٢٠٠٠، استبعدت «الجمهورية الصحراوية» (التي كان محمد عبد العزيز قد أعلن عن قيامها، منذ قبل سنوات، من جانب واحد وبدعم جزائري) عن حضور «القمة الأفريقية–الاوروبية» المحدد موعدها في ٣ و٤ نيسان ٢٠٠٠ في القاهرة. وكان الرئيس الجزائري عبد



وجود رمزي للأمم المتحدة في الصحراء.



محمد عبد العزيز.

العزيز بوتفليقة اجتمع إلى «الرئيس الصحراوي» محمد عبد العزيز في مطلع كانون الثاني حيث عرض عليه الرئيس الجزائري «المصاعب التي يواجهها، بوصفه رئيسًا لدورة منظمة الوحدة الافريقية، بسبب رفض الاتحاد الاوروبي عقد القمة في حال مشاركة بوليساريو فيها». وكان المغرب ثابتًا في رفضه حضور أي اجتماع تحضره البوليساريو. وقد أبدى المغرب ارتياحه لقرار إبعاد «الجمهورية الصحراوية» عن المشاركة في القمة الأفرو–أوروبية. وعلى رغم أن المغرب كان أعلن انسحابه من منظمة الوحدة الافريقية منذ ١٩٨٤ (أي في الوقت الذي قبلت فيه المنظمة عضوية «الجمهورية الصحراوية»)، إلا أنه أعلن دعم أي توجه يكفل حل قضية الصحراء في نطاق الامم المتحدة، وأن الابقاء على اعتراف المنظمة الافريقية بـ«الجمهورية الصحراوية» يتناقض مع الالتزامات المبدئية التي تقضي بربط الاعتراف بنتيجة الاستفتاء، وان الموقف الاوروبي الذي ضغط لحصر حضور القمة بالدول التي تعترف بها الامم المتحدة يُعتبر إنصافًا للمغرب.

في الاسبوع الاول من شباط ٢٠٠٠، أعلن الموفد الخاص للأمين العام للامم المتحدة إلى الصحراء الغربية ويليام إيغلتون ان وجود بعثة «مينورسو» لا ينفي وجود مساع من أجل حل للنزاع، وأبدى ارتياح الامم المتحدة إلى تعاطي السلطات المغربية مع ملف الاستفتاء في الصحراء، في إشارة إلى المقاربة الجديدة التي كان أعلنها الملك محمد السادس والتزم فيها المضي قدمًا في التعاون مع الامم المتحدة.



الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد.

في ١٨ شباط ٢٠٠٠، شكك كوفي أنان، في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن في إمكان تحقيق الاستفتاء الذي أُجّل مرارًا منذ ١٩٩١، ودعا الوسيط الدولي في الصحراء الغربية جيمس بايكر إلى معاودة اتصالاته مع الاطراف المعنية بالنزاع الصحراوي. وقبل أيام، أعلن زعيم البوليساريو محمد عبد العزيز انه «إذا حدث واختار الشعب الصحراوي الانضمام إلى المغرب عن طريق استفتاء حر ونزيه لن يكون لجبهة البوليساريو إلا أن تمتثل لارادة الصحراويين السيّدة». وهذه هي المرة الأولى التي عبّر فيها عبد العزيز عن التزامه التطبيق الكامل لنتائج الاستفتاء.

وزار بايكر الرباط (٩ نيسان ٢٠٠٠) وأجرى محادثات مع الملك محمد السادس ورئيس الوزراء عبد الرحمن اليوسفي، بدأ الحديث في أعقابها عن إمكانية إيجاد خطة بديلة للاستفتاء تستند إلى تفاهم مغربي–جزائري. وزار بايكر مخيمات الصحراويين في تندوف (جنوب غربي الجزائر) والجزائر، حيث أفاد مسؤولون جزائريون وصحراويون أن بايكر تمكن من تحقيق «بعض التقدم» في ما يتعلق بتسوية ملف الصحراء.

وبوساطة من بايكر ورعايته عقد ممثلون عن المغرب والبوليساريو اجتماعات في لندن لتقريب وجهات النظر. لكن الامين العام للامم المتحدة كوفي أنان أشار في ١٤ تموز ٢٠٠٠ إلى فشل اجتماعات لندن بين اطراف النزاع وقال «إن الاجتماع (الأخير في ٢٨ حزيران ٢٠٠٠) لم يسوّ أي مشكلة، بل إن الامور رجعت إلى الوراء (...) ولم يبد أي من المغرب والبوليساريو استعداده لتقديم أي اقتراحات ملموسة لتجاوز الخلافات القائمة بينهما (...) أصرّ كلاهما على نهج عدم التنازل قيد أنملة، ولم يبديا أي استعداد لمناقشة حل يحصل بموجبه كل طرف على بعض ما يبتغيه وليس كله، كما لم يبديا الاستعداد لتجاوز مشاعرهما العدائية». وأضاف أنان، في تقريره الذي رفعه إلى مجلس الأمن في ١٤ تموز ٢٠٠٠، اقتراح مبعوثه الخاص للطرفين جيمس بايكر: «يمكن للحل السياسي، كما بيّن مبعوث الخاص للطرفين، أن يتخذ أشكالًا عدة، غير ان أهم ما في الأمر عدم اللجوء إلى الخيار العسكري. إذ يمكن التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض يتم بموجبه دمج الصحراء الغربية على نحو كامل في المغرب، أو اتفاق تفاوضي يمنح الاستقلال الكامل، أو اتفاق تفاوضي يأتي بحل وسط، أو اتفاق تفاوضي يسمح بتنفيذ خطة التسوية بنجاح».

وأنهى أنان تقريره بقوله: «وختم ممثلي الشخصي (بايكر) الاجتماع (بين الطرفين في لندن) بأن طلب إلى الطرفين المشاركة في اجتماعات تعقد في جنيف على مستوى الخبراء لمعالجة المسائل المتعلقة بعملية تقديم الطعون وأسرى الحرب واللاجئين...».

وقد لوحظ بوضوح أن تقرير أنان، المرتكز على آراء بايكر واقتراحاته، قد أسقط تمسك الأمم المتحدة باستفتاء الصحراويين، وقدّم محله اندماج الصحراء الكامل مع المغرب أو استقلالها الكامل.

طبول الحرب بعد هدنة ١٢ سنة: في ٢٢ تموز ٢٠٠٠، انتهت اجتماعات الخبراء بين المغرب وجبهة البوليساريو في جنيف من دون تحقيق أي تقدم، في وقت حمّلت الجزائر الرباط مسؤولية ما يمكن ان يترتب عن عرقلة خطة السلام لافتة إلى أن «طبول الحرب تُقرع»، ومبدية «قلقًا شديدًا» من تعقد الاوضاع في منطقة الصحراء الغربية بعد «رفض» الوفد المغربي إلى مفاوضات جنيف «المساهمة في تسوية القضايا الخلافية التي تعترض خطة استفتاء تقرير المصير في الصحراء».

وتمت اتصالات مكثفة بين الدول المغاربية على أكثر من مستوى لابعاد المنطقة عن شبح الحرب.

وجاء هذا الموقف الجزائري بعد يومين من إنهاء المسؤول الرفيع في وزارة الخارجية الاميركية رونالد نيومان زيارة للجزائر التقى فيها مسؤولين في الحكومة و«وزير خارجية» جبهة البوليساريو محمد ولد سالك، وبحث في التطورات التي شهدها المسار العام لقضية الصحراء. وأفيد أن الوفد الصحراوي أبلغ نيومان أن الجبهة الصحراوية تنوي العودة إلى العمل المسلح في حال عدم تحرك أعضاء مجلس الأمن لضمان تطبيق خطة السلام واتفاقات هيوستن التي وقعها طرفا النزاع في ١٩٩٧. واعتبر الوفد الصحراوي بقاء «مينورسو» في الصحراء «غير مبرر» في حال عدم التزام المغرب العمل وفق الخطة الدولية.

وكانت بوليساريو أوقفت عملياتها المسلحة ضد المغرب عام ١٩٨٩ لتفتح الباب أمام المجموعة الدولية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الذي بدأ فور انسحاب اسبانيا في ١٩٧٥. غير ان التطورات الأخيرة، خصوصًا تقرير أنان واقتراحات بايكر قلبت الآمال باجراء الاستفتاء. ولم تعلن الامم المتحدة عن أي لقاءات جديدة بين المغرب والبوليساريو بعد انتهاء اجتماعات جنيف.

٢٠٠١–٢٠٠٢، مجلس الأمن والاتفاق–الاطار: تبنى مجلس الأمن (نيسان ٢٠٠١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ومدّد شهرين لـ«بعثة الامم المتحدة في الصحراء الغربية» (مينورسو) على أمل التوصل إلى حل يرضي الطرفين يرعاه جيمس بايكر.

وفي ٢٩ حزيران ٢٠٠١، أصدر مجلس الأمن قرارًا اعتبر متوازنًا، إذ «شجع» كلًا من المغرب وجبهة بوليساريو على «مناقشة مشروع اتفاق الاطار» الذي اقترحه الامين العام في تقريره، «والتفاوض في شأن أي تغييرات محددة قد يرغبان في إدخالها على الاقتراح، وكذلك على مناقشة أي اقتراح آخر بحل سياسي قد يعرضه الطرفان من أجل التوصل إلى اتفاق يقبله الجميع».

ووجد كل من مندوب المغرب ومندوب الجزائر (كما وجدت البوليساريو) في القرار ما هو لمصلحة وجهة نظره، ولفت كل منهما إلى أهمية الفقرات التي سعى إلى تعزيزها.

وتضمن قرار مجلس الأمن ايضًا تمديد ولاية المينورسو لفترة خمسة أشهر، أي حتى ٣ تشرين الثاني ٢٠٠١، وأعرب عن «تأييد كامل للجهود التي يبذلها الامين العام لدعوة جميع الاطراف إلى الاجتماع مباشرة أو من خلال محادثات غير مباشرة تحت رعاية مبعوثه الشخصي» (جيمس بايكر). وهذه الاطراف هي المغرب وبوليساريو والجزائر وموريتانيا.

في ٣٠ تموز ٢٠٠١، أيد الملك محمد السادس حوارًا مع الامم المتحدة «لايجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول صحرائنا في نطاق أرحب من الجمهورية والديمقراطية»، ودعا حكومته التي يرأسها عبد الرحمن اليوسفي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بـ«رعايانا في المحافظات الصحراوية أو العائدين من مخيمات تندوف إلى الوطن الغفور». وفي هذا الاطار دعا وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى الجزائر وجبهة بوليساريو وموريتانيا إلى التفاوض على حل سياسي للصحراء «يضمن حقوق المغرب ووحدة اراضيه».

وفي ٢٧ آب ٢٠٠١، بدأت في بانيديل في ولاية وايومنغ الاميركية جولة جديدة من المشاورات في شأن حل في الصحراء برعاية بايكر وعلى أساس قرار مجلس الأمن، بحضور طرفي النزاع، المغرب وجبهة بوليساريو، إضافة إلى الجزائر وموريتانيا بصفة مراقبين.

وعشية بدء هذه المفاوضات، أعلنت البوليساريو، على لسان زعيمها محمد عبد العزيز (في حديث خاص بـ«الحياة»، ٢٧ آب ٢٠٠١، ص٥)، رفضها لـ«الاتفاق–الاطار» الذي كان اقترحه بايكر كأساس للتفاوض وتبناه مجلس الأمن. وقال عبد العزيز إن وفد جبهته يشارك في هذه المشاورات من أجل البحث عن سلام «يبنى على احترام القانون والشرعية الدوليين» معلنًا أن الوفد يحمل اقتراحات تتعلق بكيفية تنظيم استفتاء على تقرير المصير في الصحراء استنادًا إلى اتفاقات هيوستن (ايضًا برعاية بايكر) للعام ١٩٩٧.

وفي تشرين الثاني ٢٠٠١، كان للمغرب موقف مؤيد للاتفاق–الاطار. فقد دعا الملك محمد السادس، في خطاب بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، الاطراف المعنية إلى التعامل الايجابي مع «المسار الذي حظي بالاجماع الدولي»، وأكد قبول بلاده الاتفاق–الاطار لحل سياسي في الصحراء.

وأمام الجمعية العامة للامم المتحدة، قال وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى إن نزاع الصحراء «يقف حجر عثرة في طريق تحقيق آمال الشعوب المغاربية في التواصل والتكامل والاستقرار والسلام». وأوضح أن خطة السلام التي كانت ترعاها الأمم المتحدة وتنظيم استفتاء تقرير المصير لم تتوقف بسبب العدد الهائل من الطعون التي قدمت بعد نهاية مرحلة تحديد الهوية، بل بسبب الصعوبات التي عرض إليها الامين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في تقاريره إلى مجلس الأمن (صعوبات تحديد الاعداد النهائية للمؤهلين للاقتراع وعدم إحراز التقدم الكافي في إعادة اللاجئين وبناء الثقة). وجدّد بن عيسى التأكيد ان بلاده وافقت على مشروع الاتفاق–الاطار أساسًا للمفاوضات بين الاطراف المعنية حول مقترحات الحل السياسي الذي يقضي منح الاقليم الصحراوي نوعًا من الحكم الذاتي في إطار سيادة المغرب.

وفي الاسبوع الاول من آذار ٢٠٠٢، زار الملك محمد السادس الصحراء الغربية، ووجّه من هناك رسالة إلى قادة دول تجمع الساحل والصحراء في قمة سرت الليبية، أكد فيها على «ثوابت الحوار الكفيل بوضع حل للخلافات وإعطاء الفرصة للمتنازعين بمنأى عن العنف». وكان المغرب مشاركًا في قمة سرت، وكان محمد السادس سبق له وزار ليبيا وأشاد بدور زعيمها العقيد القذافي.

وفي ايار ٢٠٠٢، أعلنت جمهورية الدومينيكان تعليق اعترافها بـ«الجمهورية الصحراوية» في ختام زيارة رئيسها إيبوليتو ميخيا للمغرب. والدومينيكان آخر دولة في اميركا اللاتينية كانت تقيم علاقات مع البوليساريو، وكانت اعترفت بها في حزيران ١٩٨٦. وأصبح عدد الدول التي

سحبت اعترافها بـ«الجمهورية الصحراوية» ٢٧ دولة منذ ١٩٨٠.

وفي ايلول ٢٠٠٢، أُعلن عن «عودة» القائد العسكري في جبهة بوليساريو أيوب الحبيب «وزير الاراضي المحتلة»، وعن استقبال الملك محمد السادس له في القصر الملكي في مراكش. وقد وُصفت عودته بأنها «ضربة قوية للاتجاه المتشدد داخل بوليساريو، خصوصًا وأنه يعتبر من القادة السبعة الذين أسسوا الجبهة مطلع السبعينات، وسبق له أن قاد معارك ضد القوات الاسبانية قبل انسحابها من الاقليم عام ١٩٧٦، كما انه كان يعول على خلافة زعيم الجبهة مصطفى الوالي السيد قبل مقتله في معارك في موريتانيا عام ١٩٧٨، وقاد حركة تمرد ضد قيادة محمد عبد العزيز في ١٩٩٩ على خلفية ما يصفه بـ«فشل مؤتمر الجبهة».

قرار دولي يرضي الجميع: شهر تموز ٢٠٠٢ كان شهرًا حارًا بالنسبة إلى المنطقة: المغرب، الجزائر، البوليساريو، مضيق جبل طارق، سبتة ومليلة وليلى، واسبانيا...

عكفت اسبانيا على اتخاذ مواقف مؤيدة للطرح الجزائري (ولبوليساريو) في قضية الصحراء، القضية التي يعتبرها المغرب المسألة–المعيار لاحتساب المسافة بين الصديق وغير الصديق.

وقد جاء تزامن معاودة المفاوضات بين المغرب واسبانيا بعد الخلاف الاخير على جزيرة ليلى مع درس مجلس الأمن الخيارات الاربعة المطروحة للحل في الصحراء: العودة إلى خطة الاستفتاء، أو دعم الحل القاضي بمنح الاقليم حكمًا ذاتيًا تحت سيادة المغرب لفترة خمس سنوات، أو تقسيم الاقليم، أو انسحاب الامم المتحدة. وقد لوحظ في الأثناء أن اسبانيا حصلت على دعم من الجزائر وبوليساريو في قضية جزيرة ليلى. وقد سارع زعيم بوليساريو محمد عبد العزيز إلى الاعلان، في مقابلة مع صحيفة «إيل موندو» (نقلتها «الحياة»، ٢٢ تموز ٢٠٠٢) ان رئيس الوزراء الاسباني خوسيه ماريا أزنار «نجح في إدارة الأزمة التي فرضها المغرب».

المهم أن قرار مجلس الأمن الصادر آخر تموز ٢٠٠٢ في شأن الصحراء لم ينص على أي من الخيارات الاربعة، بل ذكرها جميعًا تاركًا للأطراف المعنية أن تتفق على حل، مسهّلًا لها هذا الأمر بتمديده لبعثة المينورسو فترة ستة أشهر إضافية (تنتهي آخر سنة ٢٠٠٢) ومشدّدًا في الوقت نفسه على الجهود الدولية، خصوصًا منها جهود الوسيط الدولي جيمس بايكر. الأمر الذي فسّره كل من الاطراف الثلاثة، المغرب والجزائر وجبهة بوليساريو، تأييدًا لوجهة نظره ورحّب بالقرار.

– المغرب نوّه بتشديد مجلس الأمن على الحل السياسي ومساندته القوية للجهود الذي يبذلها الامين العام للامم المتحدة كوفي أنان وموفده جيمس بايكر للتوصل إلى تسوية سياسية للخلاف الذي طال أمده. ويدعم المغرب التسوية السياسية المعروفة بـ«الاتفاق–الاطار» التي طرحها بايكر والرامية إلى منح سكان إقليم الصحراء حكمًا ذاتيًا موسعًا تحت سيادة الرباط. كما نوّه المغرب بمطالبة مجلس الأمن بالافراج الكامل عن الأسرى المغاربة «المحتجزين في مخيمات تندوف» جنوب غربي الجزائر. وما زال نحو ١٢٠٠ أسير مغربي يقبعون في سجون جبهة بوليساريو، لكن الرباط تردّد دومًا انهم «معتقلون فوق الاراضي الجزائرية».

– الجزائر نوّهت بالتزام مجلس الأمن بـ«استكمال مسار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية طبقًا لقرارات الامم المتحدة». وأكدت، في بيان أصدرته وزارة الخارجية الجزائرية، استعدادها لـ«التعاون الكامل» مع أنان ومبعوثه بايكر من أجل تمكين شعب الصحراء «من ممارسة حقه في تقرير مصيره بحرية». والمعروف عن الجزائر موقفها الرافض لخيار الحكم الذاتي الموسع تحت سيادة الرباط، والمؤيد لخيار التقسيم.

– جبهة البوليساريو، كعادتها اتخذت موقف الجزائر نفسه. فاعتبر زعيمها محمد عبد العزيز توصية مجلس الأمن «انتصارًا للشعب الصحراوي والشرعية الدولية (...) إن اعضاء مجلس الأمن أجمعوا على اعتبار الخلاف الناجم عن الغزو العسكري المغربي لأراضينا كقضية تصفية استعمار ينبغي ان يجد حله عبر ممارسة الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره». واعتبر عبد العزيز ان تأكيد مجلس الأمن على صلاحية خطة التسوية الدولية في الصحراء يعني انه «رفض بكل وضوح مشروع الاتفاق–الاطار الذي هو ضم مبرمج للتراب الصحراوي في المغرب ليس إلا». وانتقد «الاستفزاز والابتزاز والعدوانية» المغربية إزاء اسبانيا، في إشارة إلى أزمة جزيرة ليلى.

كل طرف، اذًا، اعتبر قرار مجلس الأمن (آخر تموز ٢٠٠٢) انتصارًا له. في حين ان القرار لم يبت بأي حل بصورة واضحة سوى بنصه القائل بتمديد ستة أشهر إضافية للبعثة الدولية (المينورسو) للإفساح في المجال أمام الجهود الدولية (وتحديدًا وساطة المبعوث الدولي جيمس بايكر) الرامية إلى إيجاد تسوية للنزاع. وفي ما عدا ذلك جاء القرار فضفاضًا ذاكرًا الخيارات الاربعة وممهدًا لتفاهم بين الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن واتفاقهم على مشروع حل يعرض عليه خلال أو في نهاية فترة الستة أشهر. إذ كان المشروع الاميركي (خيار «الاتفاق–الاطار») قد جوبه بمعارضة روسية وصينية– بعد أن أيدته باريس ولندن– حيث طالبت روسيا والصين بمزيد من الوقت لدرس كل الخيارات، بينها خيار التقسيم، خصوصًا في ظل التصدع الحاصل في العلاقة بين المغرب والجزائر والذي زادته حدة تداعيات الازمة الأخيرة بين الرباط ومدريد حول جزيرة ليلى.

سبتة ومليلة

تعريف سريع: سبتة ومليلة مدينتان مغربيتان بحريتان تقعان في أقصى الشمال المغربي، خضعتا للسيطرة الاسبانية من أواخر القرن الخامس عشر واوائل القرن السادس عشر. وقد احتفظت بهما اسبانيا بعد استقلال المغرب عام ١٩٥٦ فيما لا يزال المغرب يطالب بحقه فيهما.

سبتة تقابل جبل طارق مباشرة، أما مليلة فتبعد عنه أكثر من ٢٠٠ كلم شرقًا. ومساحة المدينتين معًا تبلغ ٣٢ كلم^{٢}، ويسكن كل واحدة منهما نحو ٦٠ ألف نسمة معظمهم اسبانيون. وهما تتمتعان بحكم ذاتي وترتبطان باسبانيا عبر خطوط بحرية تعبر مضيق جبل طارق لتصلهما بمدن ملقة والجزيرة والميريا. وتسيطر اسبانيا على الحدود والدفاع في المدينتين.

وإذ تعتبر اسبانيا أن سبتة أكثر أهمية من مليلة نظرًا إلى مرافئها ومصنع السمك الكبير فيها، فإن المدينتين تزدهران وتعتبران قبلة المغاربة في الشمال حيث يعبر إليهما يوميًا أكثر من ٤٠ ألف مغربي للعمل أو التبضع.

لكن المدينتين، وخصوصًا سبتة، تحولتا ايضًا قبلة الطامحين إلى الهجرة إلى اسبانيا أو إلى اوروبا، ما زاد تعقيد الوضع لاسبانيا إذ تواجه في هاتين المدينتين أكبر مشاكلها وهي تهريب المخدرات والبشر، إضافة إلى ما برز، بعد حادثة نيويورك وواشنطن في ١١ ايلول ٢٠٠١، من شبكات إرهابية متحركة وعابرة للحدود.

أما جزيرة ليلى فهي كناية عن بقعة صخرية في مضيق جبل طارق تبعد ٢٠٠ متر عن مدينة سبتة، ومساحتها لا تزيد عن مساحة ملعب لكرة القدم بقطر يقل عن كلم واحد. لم يسكنها بشر منذ ١٩٥٦، أي منذ أن غادرها آخر الجنود الاسبانيين، وأكثر ما يأتي إليها مذاك قطعان ماعز ينقلها إليها رعاة يقطنون جبل موسى المقابل لها. لكنها ايضًا جزء من حياة صيادي الاسماك المغاربة الذين يقولون إن الصيد حولها سمين. وقد برز، في تموز ٢٠٠٢، حول ليلى (يطلق عليها الاسبان إسم «برخيل» أو «برسيل»= البقدونس) نزاع اسباني–مغربي هو في حقيقته جزء من نزاع تاريخي بينهما حول سبتة ومليلة.

سبتة قبيل سقوطها في يد البرتغاليين (١٤١٥): تحكمت مدينة سبتة، بالملاحة في مضيق جبل طارق (بحر الزقاق)؛ وظلت، بحكم ضيق المضيق وصلتها الوثيقة بالاندلس، أندلسية الطابع، وغصّت بالنازحين من الأندلس ابتداء من القرن الثالث العشر، حينما بدأت قواعد المسلمين في الاندلس تتهاوى، مثل قرطبة وأشبيلية.

كان يقصد سبتة تجار المدن الايطالية، خصوصًا تجار مدينة جنوى، وكانت لهم فنادق فيها. وكانت سبتة عقد مواصلات ونقطة انطلاق لطرق القوافل المؤدية إلى غانا والسودان الغربي. وكانت في سبتة دار صناعة لإنشاء السفن، وكانت القاعدة الرئيسية لاسطول دولة الموحدين.

الفقيه محمد بن القاسم بن عبد الله الانصاري (وهو أحد ابناء سبتة ونزح عنها بعد سقوطها في ١٤١٥) وضع كتابًا سماه «اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سنيّ الآثار»، استعرض فيه معالمها قبيل سقوطها: مدينة تنعم بالرخاء والعمران، وكان بها ألف مسجد، وعدد مكتباتها

٦٢، وعدد الروابط والزوايا ٤٧، والحمامات ٢٢، والاسواق ١٧٤. ولما كانت سبتة ميناء تجاريًا يقصده التجار الاغراب فإنها احتوت على ٣٥٠ فندقًا لخزن الحبوب وإيواء المسافرين... (أمين توفيق الطيبي، استاذ جامعي فلسطيني في أوكسفورد، «الحياة»، ٣٠ تموز ٢٠٠٠، ص١٤).

سقوط سبتة (١٤١٥) والنتائج: ثمة دافع ديني للحملة البرتغالية على سبتة يتضح جليًا من الخطاب الذي وجهه البابا إلى رجال الحملة، وفيه «غفران ذنوب من يسقط في محاربة الكفار في هذه الحملة». ويرى المؤرخ المغربي عبد الله العروي ان الدافع الديني يبدو انه كان الدافع الحاسم في سياسة دول شبه جزيرة إيبيريا (اليوم اسبانيا والبرتغال) تجاه شمال افريقيا، وانه ينبغي النظر إلى الهجوم الإيبيري (خصوصًا البرتغالي الذي بدأ بسبتة) على المغرب على أنه في أساسه حملة صليبية وردّ فعل على إخفاق الحملات الصليبية في المشرق وعلى الخطر العثماني الجديد المتوغل في شرق اوروبا.

وكان ملك البرتغال جون الاول في وضع يحتاج فيه إلى رضا البابا. وقد أصدر البابا، بالفعل، مراسيم عدة يأذن فيها لملك البرتغال بمهاجمة المسلمين وإخضاعهم لحكمه.

وإلى الدافع الديني، هناك دوافع اقتصادية للحملة البرتغالية على سبتة: الظفر بالاسلاب والغنائم، وتلبية رغبات الطبقة البورجوازية النامية في مدن البرتغال، والحصول على ذهب السودان الغربي عن طريق سبتة، فضلًا عن ثروات المغرب ذاته، وتعزيز تجارة البرتغال في منطقة البحر المتوسط حيث كانت التجارة وقفًا على تجار المدن الايطالية وحكرًا لهم.

سقطت سبتة في يد رجال الاسطول البرتغالي يوم ٢١ آب ١٤١٥ بعد معركة دامت خمس ساعات دون توقف استبسل فيها المدافعون المغاربة. وبعد يومين، قام ملك البرتغال بتحويل المسجد الجامع في المدينة إلى كنيسة (وهي اليوم كاتدرائية سبتة)، وولّى على المدينة الكونت بدرو دي منزيس وتركت معه حامية قوامها ٢٧٠٠ رجل وسفينتان لحماية المضيق.

ولم يهدأ للبرتغاليين بال، إذ تعرضوا لهجمات مستمرة من قبائل المناطق المجاورة لمدينة سبتة، وخصوصًا من مدينة فاس، وذلك طيلة ولاية الحاكم البرتغالي منزيس (١٤١٥–١٤٣٧). إلا أن هجومًا واحدًا ذا بال شنّه المغاربة والغرناطيون معًا سنة ١٤١٩. لكن الهجوم فشل نتيجة للخلافات في صفوف بني مرين. وفي السنة التالية، اغتيل السلطان المريني ابو سعيد عثمان، وتفاقمت بمقتله الحرب الأهلية في المغرب.

النتائج المباشرة لم تكن مرضية للتاج البرتغالي، ذلك أن المدينة خلت من أكثرية أهلها وأصبحت في عزلة عن المنطقة وتحولت عنها التجارة. الأمر الذي جعلها عبئًا على الخزانة البرتغالية. لكن من ناحية ثانية اتاحت سبتة للبرتغاليين الحصول على بعض المعلومات حول بلاد السودان في أعالي حوض نهري السنغال والنيجر، وهي مصدر الذهب بالنسبة إلى المغرب. وكان البرتغاليون يصبون إلى الاتصال المباشر بمصادر الذهب في السودان الغربي، إذ لم تكن للبرتغال عملة ذهبية خاصة بها منذ سنة ١٣٨٣، فكانت من بين الممالك الاوروبية القليلة في مثل هذا الوضع.

وإضافة إلى ذلك فقد قوبل استيلاء البرتغاليين على سبتة بالترحيب في اوروبا. فكان من شأن ذلك تعزيز هيبة ملك البرتغال، خصوصًا وأن الخوف من توغل الاتراك في شرق اوروبا بعد معركة نيقوبوليس ١٣٩٦ كان بلغ أوجه. فنظرت أوروبا إلى استيلاء البرتغال على سبتة كأول هجوم مضاد ناجح ضد المسلمين.

ومن النتائج ايضًا، بالنسبة إلى البرتغال (وأوروبا عمومًا) انه بعد الاستيلاء على سبتة (١٤١٥)، بدأ الاوروبيون يتوغلون في داخل افريقيا دون توقف. ففي ١٤٣٥، كان البرتغاليون قد بلغوا السنغال، ووصلوا إلى الكونغو بحلول عام ١٤٨٣. ونُقل الافريقيون إلى ليشبونة ابتداءً من ١٤٤١، وهي السابقة التي أدت إلى هجرات الافريقيين القسرية عن طريق تجارة الرقيق الحديثة. وفي ما بين ١٤٥٠ و١٥٠٠ كانت البرتغال تستورد سنويًا نحو ٧٠٠–٩٠٠ أفريقي. وفي مستهل القرن السابع عشر كان في البرتغال وجزر ماديرا التابعة لها عدد يقدر بنحو ١٠٠ ألف عبد. وفي ١٤٦٨، أصدر التاج البرتغالي أمره الشهير «أسينتو» Asiento باحتكار تجارة الرقيق جنوبي نهر السنغال.

ومليلة تسقط في يد الاسبان (١٤٩٦) وكذلك سبتة: الدوافع نفسها، الدينية والاقتصادية، كانت تحرك الاسبان. وكثيرة هي كتب التاريخ، الغربية كما الشرقية، المسيحية كما الاسلامية، التي تؤكد وصية الملكة الاسبانية إيزابيلا التي تؤكد فيها على «ضرورة قيام الكاثوليك بغزو بلاد المغرب وتحويل المغاربة المسلمين إلى

الدين المسيحي ورفع راية الصليب الاسباني عليه بدلًا من رايات الهلال».

فبعد ٨٠ سنة من احتلال البرتغاليين سبتة، احتل الاسبان مليلة (١٤٩٦) التي كانت جزءًا من مملكة تلمسان، ثم احتلوا المرسى الكبير (١٥٠٥). وفي ١٥٨٠، آلت سبتة إلى اسبانيا ايضًا حينما ضمّ ملك اسبانيا فيليب الثاني بلاد البرتغال إلى مملكته.

ثم جاءت معاهدة ليشبونة في عام ١٦٨٨ لتقر بملكية اسبانيا لسبتة ومليلة وملحقاتهما. وبدأ النزاع المغربي–الاسباني عليهما: المدينتان، بالنسبة إلى المغرب، مغربيتان تاريخيًا وجغرافيًا وهما امتداد طبيعي للتراب المغربي. والمدينتان، بالنسبة إلى اسبانيا، «منطقة اسبانيا في الجسم المغربي»، خصوصًا بعد احتلال فرنسا للجزائر في عام ١٨٣٠ (ومليلة قريبة من الحدود الجزائرية)، ووجود انكلترا قابعة في جبل طارق الاسباني، الأمر الذي جعل اسبانيا تزيد من تمسكها بالمدينتين، إضافة إلى محاولاتها التوسع في الاقاليم الشمالية من المغرب للوقوف على قدم وساق، من حيث النفوذ في المنطقة، مع فرنسا وانكلترا.

الحرب الاسبانية المغربية: ولما كان من الصعب على اسبانيا أن تسترجع جبل طارق من انكلترا، فإنها حاولت ان تحصل على نجاح متميز في شمال المغرب، قبالة جبل طارق، يعوض فشلها في بلادها (أي يعوّض خسارتها جبل طارق الذي هو امتداد طبيعي وجغرافي وتاريخي لها). لذلك أخذت حكومة مدريد، منذ عام ١٨٥٨، ومن غير أن تكتفي بسبتة ومليلة وملحقاتهما، تهدّد باحتلال المغرب. ثم ساقت الظروف حادثة أسر رجال الريف المغاربة لإحدى السفن الاسبانية، فاستغلتها مدريد وجعلت منها ذريعة أرسلت على أثرها اسطولها أمام طنجة، كما أخذت ترسل الامدادات الحربية إلى قواعدها في سبتة ومليلة.

وعلى الرغم من أن رجال الريف تركوا السفينة الاسبانية ومَن عليها من ركاب، إلا أن اسبانيا أعلنت الحرب على المغرب في ٢٤ تشرين الاول ١٨٥٩، وأيدتها في ذلك الدول الاوروبية. وجددت الملكة الاسبانية إيزابيلا الثانية ما كانت قد قامت به إيزابيلا الكاثوليكية قبل نحو قرنين ونصف القرن، فمنحت جواهرها لهذه الحرب. فاحتل الاسطول الاسباني تطوان (٦ شباط ١٨٦٠). لكن سرعان ما توقفت المعارك نتيجة للضائقة المالية التي وقعت فيها كل من المغرب واسبانيا، وحالت دون مواصلة العمليات الحربية.

تزايد النفوذ الاسباني عبر الدبلوماسية والمعاهدات: عرضت مدريد الصلح على المغرب (١٦ آذار ١٨٦٠)، ووافق المغرب، ووقعت بين الطرفين معاهدة تضمنت شروطًا خاصة بتوسيع أراضي القواعد الاسبانية في سبتة ومليلة والتنازل عن قطعة أرض في جوار «سيدي ايفين» والسماح لاسبانيا بإرسال رجال مبشرين كاثوليك إلى المغرب.

لكن الأمر تعقد مع «أزمة كنيسة مليلة» (تحويل الاسبان لأحد مساجد مليلة إلى كنيسة). لكن الطرفين كانا لا زالا في وضع لا يسمح لهما بدفع الأزمة إلى حافة الحرب. فاتفقا على احتواء الازمة وعلى توقيع معاهدة تجارية في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٠، جاءت لمصلحة مدّ النفوذ الاسباني: تعيين عدد من الموظفين الاسبان في الموانىء المغربية للاشراف على إيرادات الجمارك، كما عينت اسبانيا قناصل لها في هذه الموانىء، ما استتبع مجيء جاليات اسبانية ثم جاليات اوروبية أخرى.

اتفاق اسباني–فرنسي واعتراف دولي: بعد سنوات قليلة، وتحديدًا في ١٨٦٨، لاحت فرصة مؤاتية للمغرب لاسترداد موقع قوي له في علاقاته باسبانيا. وهذه الفرصة طلعت من اسبانيا نفسها، من نشوب ثورة فيها أدت أحداثها إلى التقليل من دور اسبانيا في المغرب. لكن اسبانيا عوّضت عن ذلك بحركة دبلوماسية كثيفة على المسرح الاوروبي، خصوصًا مع فرنسا، محاولة الإبقاء على وجودها في سبتة ومليلة. وقد نجحت في ذلك، وتوّجت هذا النجاح بتوقيع اتفاق مع فرنسا بشأن المغرب في ٣ تشرين الاول ١٩٠٤، احتفظت اسبانيا بموجبه بنفوذها غير المنقوص في المنطقة الشمالية من البحر المتوسط. ومنذ ذلك الوقت غدت سبتة ومليلة وملحقاتهما مستعمرات إسبانية معترف بها دوليًا.

والمقصود بـ«ملحقاتهما» (أي ملحقات المدينتين سبتة ومليلة) مجموعة الجزر الواقعة على الشواطىء المغربية قبالة المدينتين وبينهما. وفي مقدمة هذه الجزر «ملوية» أو «الجعفرية» الثلاث. ويواجه هذه الجزر الثلاث مصب نهر ملوية على البحر المتوسط قرب الحدود المغربية الجزائرية، وتبلغ مساحتها الاجمالية ٦٠,٧ هكتار تقريبًا. واحتلها الاسبان العام ١٨٤٨ بأربع بواخر حربية بعد شعورهم برغبة الفرنسيين في الاستيلاء عليها لقرب موقعها من

الجزائر. وتأتي بعد ذلك جزر «نقور» و«باديس» و«البوزان» و«المعدنوس» وكلها جزر صغيرة تقع على امتداد السواحل الشمالية للمغرب، إضافة إلى جزر صغيرة جدًا هي أقرب إلى الصخور، مثل جزيرة «ليلى» قبالة سبتة. وعلى رغم انعدام الأهمية الاقتصادية لها جميعًا، إلا أنها حظيت بأهمية استراتيجية كبرى كونها تشرف على مدخل البحر المتوسط من جهة الاطلسي، أي من خلال مضيق جبل طارق، وتسمح للقوة التي تسيطر عليها بمراقبة الشواطىء المغربية.

من مليلة انطلق فرانكو: (عن محاولات المغرب استرداد سبتة ومليلة، راجع «ثورة الريف» في النبذة التاريخية).

عندما نشبت الحرب الأهلية الاسبانية (١٩٣٦)، كانت شرارتها الاولى انطلقت من مليلة، عندما تمردت الحامية الاسبانية فيها بقيادة الجنرال فرانكو ضد حكومة الجبهة الشعبية الجمهورية في مدريد. ولقد شارك الآلاف من أبناء مليلة المسلمين في هذه الحرب مع قوات فرانكو. وتقول بعض المراجع ان عدد المجندين في جيش فرانكو من المغاربة وصل إلى ١٣٥ ألف جندي وضابط. وكان فرانكو وعد المجندين المغاربة بالاستقلال اذا ما تولى السلطة في اسبانيا. ووصل فرانكو إلى السلطة وحكم ٤٠ سنة ولم ينفذ وعده.

سبتة ومليلة وملحقاتها تُستثنى من الاستقلال: لما حان زمن الاستقلالات ودخل العالم في مرحلة تصفية الاستعمار (أربعينات وخمسينات القرن العشرين)، حصل للمغرب ما لم يحصل لأي بلد في العالم، إذ خرجت فرنسا سنة ١٩٥٦، وتوافق ذلك مع انسحاب القوات والادارة الاسبانية من المنطقة الشمالية، ومع إلغاء الوضع الدولي لمدينة طنجة، إلا أن الاسبان رفضوا إرجاع الصحراء الغربية والثغور الشمالية وعلى رأسها سبتة ومليلة إلى السيادة المغربية.

وإذا كان المغرب اعتمد الآليات الدبلوماسية والسياسية لاستعادة بعض مناطقه بالتدريج، مثل استرجاع طرفاية سنة ١٩٥٨، وسيدي إيفني سنة ١٩٦٩ ثم الصحراء الغربية سنة ١٩٧٥ (على رغم استمرار النزاع القائم حول هذه القضية والمعروض أمام الامم المتحدة، راجع باب «الصحراء الغربية»)، فإن مدريد ما تزال مصرة على اعتبار سبتة ومليلة (وباديس والجزر الجعفرية) مواقع إسبانية وأدمجتهما في المجال الاوروبي وفق اتفاقية شينغن الخاصة بتنقل الأشخاص والممتلكات.

المغرب ماضٍ في المطالبة بالمدينتين: يؤكد المؤرخون، استنادًا إلى التاريخ والجغرافيا والقانون والاعراف الدولية، أنه على رغم استمرار الاسبان في احتلال المدينتين وملحقاتهما (الثغور الشمالية المغربية)، فإن اسبانيا لا تملك ما يبرر سيادتها عليها. وتدرك اسبانيا على الارجح هذا الأمر. لذلك عمدت، منذ ١٩٥٧، وبطريقة مكثفة، على إجراء عمليات توطين مستمرة من جانب الإسبان في محاولة لقلب الميزان السكاني في سبتة ومليلة وتغليب عدد الاسبان فيهما على عدد المغاربة المسلمين، يضاف إليها عملية ترحيل للمغاربة إلى المغرب الأم، حتى منهم الذين حصلوا على الجنسية الاسبانية خشية أن يكون قرار هؤلاء اختيار الانضمام إلى المغرب في حال إجراء استفتاء في الموضوع. وتحرّم السلطات الاسبانية كل تنظيم سياسي لابناء مليلة المغاربة. وعندما انفجرت قنبلة في أحد شوارع مليلة في آب ١٩٧٥، أخذت السلطات هذه الحادثة ذريعة، فطردت العشرات من الأسر المسلمة، وخيّرت الباقين بين التجنس أو الطرد.

ولم يقم أي ملك مغربي، سواء في العهد السعدي أو في العهد العلوي، بأي تنازل أو اعتراف بملكية اسبانيا لسبتة ومليلة. في حين أن ثمة ورقة–دليل قوية في يد المغرب، وهي أن اسبانيا نفسها لا تزال تطالب بريطانيا بجبل طارق كونه جزءًا من ترابها الوطني، علمًا ان بريطانيا حصلت من ملك اسبانيا على تفويض خطي في جبل طارق بناء على معاهدة أوتريخت (١٧١٤).

وسلك المغرب، منذ عقود، وخصوصًا مع انتزاعه الاستقلال في خمسينات القرن العشرين، اسلوب الحوار والحكمة لمعالجة مشكلة سبتة ومليلة، ولا يكف، في كل المحافل الدولية، من تجديد مطالبته بعودة المدينتين. ولم يكن في موقف المغرب الرسمي والحزبي والشعبي ما يفيد التوقف عن هذه المطالبة، فضلًا عن إلحاحه الدائم على أخذ مصالح اسبانيا في الاعتبار والاتفاق على مخارج ترضي الطرفين. حتى أن هذا الموقف المغربي الدبلوماسي، الحكيم والمتفهم، رحّبت به منظمات فكرية وثقافية في اسبانيا نفسها، وندّدت بالتمييز الذي تنتهجه مدريد في المدينتين، بل وطالبت بعودتهما للمغرب. فالكاتب خوان غويتسولو لا يتوقف عن الدعوة إلى خروج اسبانيا من شمال المغرب، ويرى انه «كما لاسبانيا كامل الحق في المطالبة بعودة جبل طارق إلى سيادتها، فإن للمغرب كامل الحق كذلك في استكمال وحدته الترابية عن طريق استرجاعه لمدينتي سبتة ومليلة».

كل المحاولات المغربية المتمحورة حول مطلب سيادة المغرب على المدينتين والمحافظة على مصالح اسبانيا الاقتصادية والتجارية في الثغور المحتلة لم تسفر إلى الآن (آخر ٢٠٠٢) عن حل يرضي الطرفين. ولا يزال الدبلوماسيون والمراقبون، إلى الآن يستبعدون انزلاق الدولتين، رغم ذلك، إلى مواجهة عسكرية أو تصعيد الخلاف. فالدولتان ترتبطان بمعاهدة «الصداقة وحسن الجوار» المبرمة أثر زيارة الملك الحسن الثاني لاسبانيا في العام ١٩٩١، إضافة إلى وجود مصالح مشتركة تحول دون إحداث القطيعة بينهما.

شريط أحداث سبتة ومليلة (١٩٥٦–٢٠٠٢)

١٩٥٦–١٩٩١، في الامم المتحدة والمحافل الدولية: في آذار ١٩٥٦، طالب المغرب باسترجاع «الجيوب المحتلة»، وجدّد طلبه رسميًا في الامم المتحدة عام ١٩٦٠، إثر «الاستيطان» الذي كانت اسبانيا بدأت تجريه خصوصًا في مليلة، طالبًا الدخول في مفاوضات مع اسبانيا، التي ردّت بأنها دعمت غزوها للمدينتين باتفاقيات دولية. الردود على الادعاءات الاسبانية تركزت على أن المدينتين وملحقاتهما توجد داخل التراب المغربي، وأن السكان الجدد (الاستيطان) لا يمكن اعتبارهم بأي حال سكانًا أصليين بناء على الفصل ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة.

وابتداء من ١٩٥٦، كانت بدأت تصدر من القاهرة بلاغات عن «لجنة المغرب العربي» تطالب اسبانيا برد مجموع الاراضي المغربية المحتلة.

وفي ايلول ١٩٦١، صرح الملك الحسن الثاني في مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في بلغراد «أن المستعمر الاسباني ما زال يحتل أقاليم كاملة بجنوب أرضنا (المقصود الصحراء الغربية) وأراضي وقواعد بالشمال بسبتة ومليلة». وعلى أثر هذا التصريح، زادت اسبانيا من إجراءاتها في المدينتين، ما جعل حكومة المغرب تصدر، في ٢٩ حزيران ١٩٦٢، بلاغًا تؤكد فيه عزم المغرب القوي لاستعادة المدينتين.

وفي شباط ١٩٧٥، رفع المغرب شكواه إلى الامم المتحدة، وتابعها بمذكرة جديدة (٧ آذار) ايضاحية. ووسط هذا الجو، أرسلت اسبانيا أربع بواخر عسكرية إلى المدينتين، وغواصتين ومصفحات وطائرات هليكوبتر. وصادفت هذه الاحداث انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية (أصبحت تحمل إسم «الاتحاد الافريقي» بدءًا من صيف ٢٠٠٢) في أديس أبابا، حيث عرض وزير خارجية المغرب عرضًا مفصلًا لأعمال اسبانيا التعسفية، وتدخل كل رؤساء الوفود مؤيدين وجهة نظر المغرب.

وفي آب ١٩٧٥، تأزم الوضع في المدينتين، ووقعت مظاهرات وانفجارات خلفت عددًا من القتلى في سبتة، واعتقلت السلطات ٤٠٠ مغربي، وطردت عشرات العائلات الذين لجأوا إلى تطوان وضواحيها.

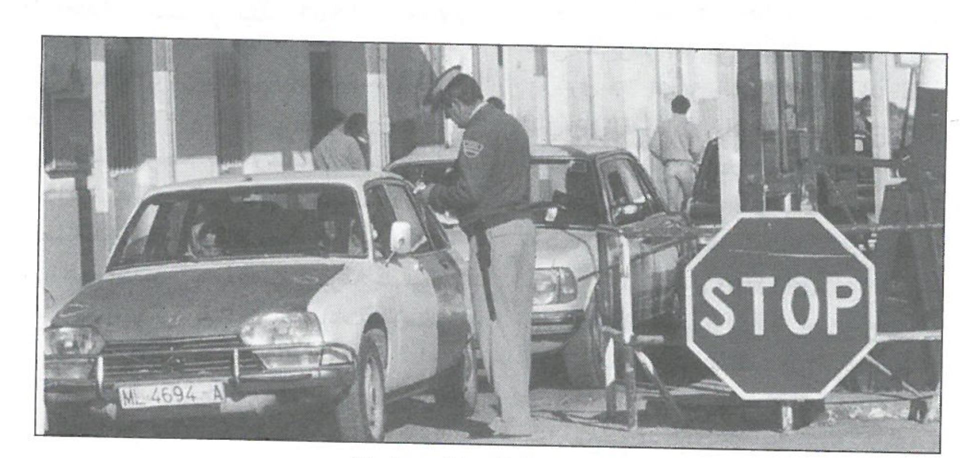
وفي الجلسة الثلاثين للجمعية العمومية للأمم المتحدة (تشرين الاول ١٩٧٥)، طلب رئيس الوفد المغربي فتح مفاوضات مباشرة بين مدريد والرباط، معتبرًا أن اسبانيا لا يمكن أن ترفض هذا الحوار، «لا سيما أنها تطلب نهج نفس الطريق لايجاد حل لمشكلة جبل طارق».

وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٨، أكد الملك الحسن الثاني، في ندوة في واشنطن وردًا على سؤال حول المدينتين، أنهما مغربيتان، «ويجب أن أتفاوض مع اسبانيا في جو ملؤه السلم والتفاهم وحسن الجوار والصداقة».

وفي كانون الاول ١٩٨٠، انتقد وزير الدولة للشؤون الخارجية أمام مجلس النواب زيارة رئيس الحكومة الاسبانية للمدينتين، ومما قاله: «إن المغرب سيعمل للقضاء على رواسب الاستعمار بالوسائل السلمية، وان المغرب لن يتخلى عن سبتة ومليلة مهما كانت نوعية التعاون الاسباني المغربي».

في ٩ كانون الثاني ١٩٨٥، قال الملك الحسن الثاني، في مؤتمر صحافي: «إن الحل لمشكلة سبتة ومليلة لا يمكن ان يكون إلا حلًا سياسيًا والدليل على هذا أن المجموعة الاوروبية وضعت تحفظًا في ما يخص قضية سبتة ومليلة عند دخول اسبانيا للسوق الاوروبية المشتركة، إن الحل لا يمكن ان يكون إلا حلًا سلميًا، اللهم إلا إذا كان للاسبانيين مبادرة غير سلمية، أي مبادرة عسكرية، وآنذاك سيضطر المغرب للدفاع عن نفسه».

وفي ٢٢ شباط ١٩٨٥، بدأت سبتة ومليلة تعرف وضعية «الاقاليم المستقلة» وفقًا للقانون الاسباني، ما ساهم بشكل ملحوظ في رفع وتيرة الصراع بين السكان المغاربة والاسبان (خصوصًا في مليلة). وما زاد في الامور تعقيدًا النظام القانوني المطبق على هاتين المدينتين الذي يعطيهما صلاحيات أقل بكثير من تلك التي تحصل عليها



معبر الهجرة إلى أوروبا في مدينة مليلة.

الاقاليم الـ١٩ الاسبانية الأخرى. وقد اعتبرت الرباط وضعية «الاقاليم المستقلة» مشهدًا إضافيًا على رغبة مدريد وإرادتها في عدم البحث عن حل للمدينتين تتفق فيه مع المغرب.

وفي ٧ آذار ١٩٨٦، كان للملك الحسن الثاني تصريح بارز آخر في مؤتمر صحافي حين قال: «إن المغرب هو الذي يحرر بلده، وان الارض مغربية، والمغرب هو الذي سيحررها (...) ونؤكد اننا نريد أن نسترجع سبتة ومليلة بالطرق السلمية، قبل ان يتطور الأمر إلى أبعد من ذلك».

واستمر الموقف الدبلوماسي المغربي على حاله أزاء سبتة ومليلة في العام ١٩٨٧. وقد تميز هذا العام باقتراح الملك الحسن الثاني تكوين آلية للحل، أي تكوين «خلية تفكير» من المغرب واسبانيا للبحث عن تسوية نهائية لقضية سبتة ومليلة والجزر المجاورة لهما. وقد مثل هذا الاقتراح نواة الموقف المغربي على مدى سنوات لاحقة، ويقوم على «بسط السيادة المغربية على الاجزاء الشمالية المحتلة مقابل ضمان مصالح اسبانيا الاقتصادية». أي أن أساسه طي صفحة النزاع الاستعماري في تاريخ العلاقات الثنائية.

كما أن من أبرز أحداث ١٩٨٧ أن عمر دودح الذي كان يوصف بأنه زعيم المغاربة في مليلة، وسبق أن شغل منصب مستشار لوزير الداخلية الاسباني، عاد إلى المغرب في تلك السنة وعينه العاهل المغربي عاملاً (محافظًا) في

وزارة الداخلية المغربية. وكان دودح أسس أول حزب سياسي في مليلة أطلق عليه إسم «الحزب الديمقراطي لمليلة»، وكان هذا الحزب وراء مظاهرات المغاربة هناك منذ ١٩٨٥، الأمر الذي دفع الاسبان إلى تشجيع تأسيس أحزاب أخرى تعارض حزب دودح، مثل «الحزب الاسباني–البربري» و«حزب العمل».

كما استمر المغرب على حرصه الدائم على استمرار علاقاته مع اسبانيا، بل وقّع معها، في تموز ١٩٩١، معاهدة صداقة وتعاون هي الأولى بين اسبانيا وبلد عربي. وكان واضحًا، طيلة السنوات التي سبقت هذه المعاهدة، الرهان المغربي، عقب وفاة فرانكو، على حدوث تغيير في الموقف الاسباني. لكن سرعان ما تبين للمغرب عقم هذا الرهان، ذلك أن حكومة غونزاليس (وكذلك حزبه) لم تقدم على اتخاذ اي بادرة لتسوية قضية المدينتين. وهذا ما ستجلوه أحداث السنوات اللاحقة.

١٩٩٢–١٩٩٤، «أسبنة» المدينتين: إذا كانت المرحلة الاخيرة التي سبقت التوقيع على اتفاق «ماستريخت» في ٧ شباط ١٩٩٢ والتي نتج عنها اعلان الاتحاد الاوروبي، و«اتفاق شينغين» الخاص بحرية التنقل وارادة توسيع منطقة حركة حلفاء شمال الاطلسي باتجاه الجنوب، قد فتحت باب المفاوضات امام اسبانيا وبريطانيا حول جبل طارق، إلا أنها في المقابل لم تلحظ أي جديد بشأن النزاع القائم على سبتة ومليلة. وخير دليل على النوايا الحقيقية للسلطات الاسبانية التي تراهن على عامل الوقت لتكريس احتلالها هو تعمد إخراج سبتة ومليلة من مجال «اتفاق شينغين».

ورصد الرأي العام المغربي بقلق بالغ، طيلة العام ١٩٩٣، اتجاه الموقف السياسي في مدريد الذي اصبح مجمعًا، كحكومة اشتراكية ومعارضة يمينية، حول «أسبنة» سبتة ومليلة، من خلال منح المدينتين «الحكم الذاتي» على غرار المناطق التي تسيرها حكومات اقليمية في نطاق السيادة الاسبانية. فبدا للمغاربة ان حزب العمال الاشتراكي الاسباني الحاكم قد تخلى عن مواقف له سابقة من المدينتين، واتفق مع الحزب الشعبي المعارض على «الحكم الذاتي» للمدينتين، بعد أن كان هذا الموضوع مصدرًا أساسيًا لخلافهما منذ تبني الدستور الجديد في ١٩٧٨. والمعروف أن هذا الدستور يعتبر سبتة ومليلة جزءًا لا يتجزأ من المملكة الاسبانية. كما من المعروف أن المغرب استمر، رغم هذا الدستور، على حرصه في إقامة علاقات مع اسبانيا، بل وقّع معها، سنة ١٩٩١، معاهدة صداقة وتعاون.

استمرت مدريد، في ١٩٩٤، تعمل على إقامة «الحكم الذاتي» للمدينتين، كما استمرت الرباط تعارض هذا الاتجاه، وتدعو إلى فتح ملفهما بمفاوضات مباشرة. وبعد سلسلة من تصريحات المسؤولين الإسبان «المطمئنة»، خصوصًا تصريح رئيس الحكومة غونزاليس بعد اجتماعه مع الملك الحسن الثاني على هامش القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي قال فيه إن حل مشكلة سبتة ومليلة يمكن بحثه في سياق اتفاق التعاون، فوجئت الرباط بموافقة حكومة فيليبي غونزاليس على قوانين منح الحكم الذاتي للمدينتين، ما أشار إلى انتكاس المساعي التي كانت بُذلت للحؤول دون تصعيد الموقف. وبالفعل، عرف الموقف بعض التصعيد على أثر الاضراب الذي أعلنه المغاربة في سبتة (٦ تشرين الاول ١٩٩٤) احتجاجًا على قرار حكومة مدريد منح مدينتهم الحكم الذاتي. كما زاد من تعقيد الموقف وقف العمل باتفاق الصيد البحري في السواحل المغربية الذي كان مبرمًا بين المغرب وبلدان الاتحاد الاوروبي، وتستفيد من هذا الاتفاق اسبانيا بالدرجة الاولى. ومع ذلك ظلت الرباط متمسكة بالدعوة إلى الحوار، وقال الدكتور عبد اللطيف الفيلالي رئيس الحكومة وزير الخارجية المغربي في كلمة امام الجمعية العامة للامم المتحدة (تشرين الاول ١٩٩٤) إن الحل المثالي لقضية سبتة ومليلة يجب أن يتخذ من الحوار الصيني–البريطاني، والصيني–البرتغالي حول كل من مستعمرتي هونغ كونغ وماكاو نموذجًا يحتذى به، مشيرًا إلى أن المغرب يطالب منذ استقلاله بهاتين المدينتين والجزر المجاورة لهما (الجزر الجعفرية) لاستكمال وحدة أراضيه، ووضع حد نهائي للنزاع القديم مع الحكومات الاسبانية المتعاقبة بسببها، مثلما يؤيد المطالب الاسبانية في منطقة جبل طارق التي تحتلها بريطانيا.

١٩٩٥–١٩٩٦: في شباط ١٩٩٥، وافق البرلمان الاسباني على قرار الحكومة الاسبانية منح المدينتين حكمًا ذاتيًا. فرّد رئيس الحكومة المغربية عبد اللطيف الفيلالي، لدى تقديمه برنامج حكومته الجديدة أمام البرلمان المغربي (٦ آذار ١٩٩٥) أن ما أقدم عليه البرلمان الاسباني يتناقض بين طلب اسبانيا استرجاع صخرة جبل طارق ورفض

الدخول في حوار مع المغرب الذي يملك حقوقًا تاريخية مشروعة في المدينتين.

وعمدت اسبانيا إلى تعزيز وجودها العسكري في المدينتين، وأعلنت حكومتها، في نيسان ١٩٩٥، بأنها تنوي تطبيق اتفاق شينغين على المدينتين (سبتة ومليلة) محاولة بذلك وضع الاتحاد الاوروبي ايضًا امام الأمر الواقع. وأجمعت الاحزاب السياسية المغربية على اتهام مدريد بتكريس الطابع الاستعماري على المدينتين، وتوجهت إلى بروكسيل (عاصمة الاتحاد الاوروبي) مطالبة إياها بضرورة إجبار اسبانيا على الدخول في مفاوضات مع المغرب للبحث في جوانب المشكلة كافة. وبدا، في خريف ١٩٩٥، ان تفاقم الخلاف المغربي–الاسباني حول سبتة ومليلة زاد من التوتر بينهما الذي كان بدأ يسود منذ شهور بسبب تعثر الوصول إلى اتفاقية جديدة للصيد البحري بين المغرب والاتحاد الاوروبي، وبسبب ما كانت الجمارك المغربية قد بدأته من حملة مركزة ضد عمليات التهريب لتشديد الخناق على اقتصاد المدينتين المرتكز على تهريب السلع بكل أنواعها من المدن المغربية.

ولم يسفر اللقاء الذي عقده غونزاليس والفيلالي، في ٥ شباط ١٩٩٦، في إطار اتفاق الصداقة والتعاون وحسن الجوار المبرم العام ١٩٩١، عن أي تقدم في جانبه المتعلق بسبتة ومليلة (وبُحث في اللقاء موضوعات أخرى مثل تهريب المخدرات ونقل الغاز الجزائري...). وشهد ربيع ١٩٩٦ مواجهات بين مغاربة وعسكريين اسبان في المدينتين. وفي رد على مداخلة الفيلالي في الامم المتحدة (ايلول ١٩٩٦)، أعاد مندوب اسبانيا تأكيد سياسة بلاده إزاء المدينتين، بقوله: «إن الامر يتعلق بمدينتين اسبانيتين، سكانهما ممثلون في شكل قانوني في البرلمان الاوروبي».

١٩٩٧: وبدأ العام ١٩٩٧ باعلان مدريد عن استعدادات تجري لإقامة احتفالات رسمية بالذكرى المئوية الخامسة «لتأسيس» مليلة (١٧ ايلول ١٤٩٧)، وذلك في وقت زخّمت فيه مدريد حركتها الدبلوماسية، خصوصًا إزاء الاتحاد الاوروبي، بحثًا عن تمثيل دائم لسبتة ومليلة لدى هذا الاتحاد، ما يعني بوضوح «أسبنة» المدينتين عمليًا، وبالتالي «تأييد» احتلالهما من شركائها في الاتحاد الاوروبي، وذلك بعدما عمدت، قبل نحو سنتين، إلى منحهما الحكم الذاتي.

ردّ المغرب، بحكومته واحزابه وأعلامه ومنظمات مجتمعه المدني، بأن هذه المؤسسات عملت بشكل جماعي على تحريك ملف المطالبة المشروعة بسبتة ومليلة باعتبارهما آخر المستعمرات، إذ لم تبق بعد عودة هونغ كونغ إلى الصين وتصفية مشكلة ماكاو، سواهما إضافة إلى جبل طارق. وكان الملك الحسن الثاني، في خطاب العرش (٣ آذار ١٩٩٧) جدد دعوته إلى حل هذه المشكلة عن طريق الحوار، مذكرًا «ان تغيير التاريخ لا يعني تغيير الجغرافيا».

وكان لافتًا أن هذا الزخم المغربي في المطالبة بالمدينتين تزامن مع الحملة الدبلوماسية الاسبانية لإنهاء احتلال بريطانيا لجبل طارق واستعادة سيادتها عليه. ومما قاله وزير خارجية اسبانيا أبيل ماتوتيس إن النظام الذي تطبقه بريطانيا على جبل طارق «غير مقبول»، وإنه ليس هناك سبب لتبقى آخر مستعمرة في اوروبا تحت سيطرة «بلد حليف وصديق وينتمي إلى الاتحاد الاوروبي». وقد حاول المغرب، ولا يزال الاستفادة من هذا المنطق الاسباني نفسه، في مطالبته باسترجاع سبتة ومليلة مضيفًا إليه دعم المطالب الاسبانية في جبل طارق. هذا إضافة إلى أن الموقف المغربي يرى في تطبيق قانون الحكم الذاتي على سبتة ومليلة «مجرد تغيير جديد»، ذلك أن إجراء استفتاء صادق فيه سكان جبل طارق بالاجماع على التبعية للتاج البريطاني لم يمنع من بقاء مستقبل المستعمرة مطروحًا، ومن تبعيتها لبريطانيا أمرًا مطعونًا فيه.

هل الإسبان صف واحد في التمسك بسبتة ومليلة؟ (مناقشة): رضا الاعرج، من الرباط، لاحظ أن ثمة تخبطًا أو ارتباكًا في الصف الاسباني ازاء سبتة ومليلة ومصيرهما، عكسه نظام الحكم الذاتي وتطبيقاته في المدينتين، وكذلك موقف الحزبين الكبيرين، الاشتراكي العمالي والشعبي، ما أدّى إلى وجود تيارين، متشدّد ومعتدل. وأعطى بعض الأمثلة الدالة على هذا الارتباك لدى السلطات الاسبانية («الوسط»، العدد ٢٩٤، ١٥ ايلول ١٩٩٧، ص٢٥):

«... والحجة الرئيسية التي يروجها المتشددون الاسبان أن عدم الحسم باتجاه الحكم الذاتي الكامل، كما هو مطبق في سائر التراب الاسباني «الخالص» سيبقي الباب مفتوحًا امام المطالب المغربية. ولا تكتم جماعة «سبتة الموحدة» (منظمة من المستوطنين الاسبان) شكوكها حول ما تصفه بـ«تردد مدريد» الذي ينبىء عن عدم الايمان باسبانية المدينة، بل عن وجود اتفاق سري لتسليم المدينة إلى المغرب. ومما يذكر في هذا الصدد تصريح الناطق باسم جماعة «سبتة الموحدة» بأن اتفاق الحزبين الاشتراكي والشعبي على حكم ذاتي ناقص «يضعف الصفة الاسبانية لسبتة ومليلة». وقد ذكر أن مستثمرًا من إقليم نافارا كان يريد في ١٩٩٣ إقامة مصانع في سبتة، تلقى تحذيرًا من مسؤول كبير في الخارجية الاسبانية من أن أي مصرف في اسبانيا لا يتحمس لضمان استثمارات في سبتة لأن وضعها «غامض»، مما يؤكد وجود تيارين داخل اسبانيا نفسها يتصارعان حول هذه القضية. فيما يرغب تيار من السياسيين في الوصول إلى حل يضمن مصلحة الطرفين الاسباني والمغربي، يطالب العسكريون المتشددون بتحويل سبتة ومليلة إلى قواعد عسكرية.

«ودارت تساؤلات في شأن مدى انتصار التيار المتشدد، عندما لاحظ مراقبون ان عددًا من المعامل قد انتقلت إلى البر الاسباني، وانسحبت ٣٦ شركة خلال ١٢ عامًا، ولم يبق سوى قطاع التجارة، كما أن عدد المستوطنين الاسبان هبط من ٥٥ ألفًا في ١٩٨٣ إلى ٥٣ ألفًا بعد عشر سنوات، فيما ارتفع عدد السكان المليليين (مليلة) من ١٢ ألفًا في ١٩٨٣ إلى ١٥ ألفًا في ١٩٩٣. وإضافة إلى ذلك فإن أهمية ميناء سبتة أخذت في التضاؤل لمصلحة ميناء طنجة المغربي.

«ويربط المراقبون بين التطورات التي عرفتها قضية سبتة ومليلة بعد منحهما الحكم الذاتي وبين حملة مكافحة التهريب التي تشنها الحكومة المغربية منذ أكثر من عام كمحاولة لـ«فرض الحصار» على المدينتين اللتين يرتكز اقتصادهما على تهريب السلع والبضائع والمخدرات. ذلك أن توقف التهريب نحو المغرب والذي تقدر ارقام معاملاته بمئات الملايين من الدولارات سنويًا، وتوقف إمداد المدينتين بالماء والمواد الغذائية، يعني الاختناق والافلاس والاستسلام في نهاية المطاف».

١٩٩٨، تمسك المغرب بالدبلوماسية الودية: وما يضفي شرعية على التساؤل «هل الاسبان صف واحد في التمسك بسبتة ومليلة» الرأي الذي أعلنه الجنرال خوسيه مارتين في برنامج بثته القناة العامة (تي.في.إي) في التلفزيون الاسباني، آخر آذار ١٩٩٨، وقال فيه ان لا خطر من اندلاع حرب بسبب المدينتين، «نظرًا إلى ان بلدان شمال افريقيا ستكون في شراكة مع الاتحاد الاوروبي». وقد جرى تعريف الجنرال مارتين بأنه من مواليد سبتة، وقضى طفولته في تطوان، وهو «أحد أصدقاء المغرب»، في إشارة إلى تزعمه تيارًا مناهضًا للمتشددين الذين يصفون المخاطر القادمة من جنوب البحر المتوسط بأنها «جدية».

وقبل أيام قليلة كان وزير الداخلية المغربي إدريس البصري صرح بأن مشكلة المدينتين قائمة منذ خمسة قرون و«سننتظر ما يكفي من الوقت كي تعود الامور إلى نصابها بطريقة أكثر تحضرًا من دون عنف أو كراهية أو جدل». ولاحظ البصري ان موقف بلاده يكاد يلتقي مع الموقف الذي يلتزمه المسؤولون الاسبان إزاء مستقبل جبل طارق في إشارة إلى إعطاء الفرصة للسلطات الاسبانية لإنهاء خلافها مع بريطانيا على جبل طارق، والتفرغ للدخول في حوار مع المغرب حول مستقبل المدينتين.

لكن هذه الدبلوماسية الودية جدًا من جانب الرباط استمرت مدريد تقابلها بالتعنت، بحيث وصف رئيس الوزراء المغربي عبد الرحمن اليوسفي ملف سبتة ومليلة، عشية زيارة خوسيه ماريا أزنار رئيس الوزراء الاسباني للرباط بأنه «صعب... ونحن واعون لصعوبة هذه المشكلة ويجب البحث عن حل خلاق...» (٢٦ نيسان ١٩٩٨). وبعد هذه الزيارة بأسابيع، بلغ التعنت الاسباني ذروته عندما بدأت السلطات الاسبانية عملية تطوير معابر المدينتين عبر إقامة حاجز مزدوج كحزام أمني يطوقهما بدعوى منع الهجرة غير المشروعة، يبلغ ارتفاعه أربعة امتار من الاسلاك الشائكة وأجهزة الإنذار والرقابة الالكترونية لمسافة ثمانية كيلومترات على طول المدار الحدودي واعتماد نظام البطاقة الخاصة بالدخول والخروج، إضافة إلى تعزيز وتكثيف الجيش الاسباني والتزود بأنواع متطورة من الدبابات والأسلحة الهجومية بما يفوق متطلبات مواجهة تسلل المهاجرين غير الشرعيين وكذلك إخماد مظاهر الاحتجاجات التي يلجأ إليها رعايا مغربيون وافارقة ضد تردي أوضاعهم محاولين حض السلطات الاسبانية على ترحيلهم إلى اسبانيا (العاطلون عن العمل والقاصدون اسبانيا أو أي بلد أوروبي لتحسين معيشتهم).

وفي الاسبوع الاول من تموز ١٩٩٨، اتفقت اسبانيا وبريطانيا على الاستخدام العسكري لقاعدة جبل طارق أثناء مناورات حلف شمال الأطلسي في المنطقة، بعد أن كانت مدريد ترفض المشاركة في اي مناورات تستخدم

خلالها قاعدة جبل طارق. وقد حرصت مدريد، بعد هذا الاتفاق «العسكري» الجديد على إظهاره بأنه «لا يطاول حقوق السيادة الاسبانية في جبل طارق ولا يعني رفع القيود العسكرية عن الصخرة» (تصريح ماتوتيس، وزير الخارجية الاسباني، ٩ تموز ١٩٩٨).

وكان من الطبيعي أن يثير هذا الاتفاق اهتمام السلطات المغربية التي كثيرًا ما أكدت أن تسوية ملف الخلاف القائم بين اسبانيا وبريطانيا حول مستقبل صخرة جبل طارق يفسح في المجال أمام تسريع المفاوضات بشأن مدينتي سبتة ومليلة.

١٩٩٩، الحلف الاطلسي: الإجراءات الأمنية والعسكرية الاسبانية (التي ذكرت أعلاه) أكدها، في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٩، القائد العام الاسباني لمدينة مليلة ديبت مورينو. كما أن الخلاف حول المدينتين استمر يراوح مكانه في اجتماع اللجنة العليا المشتركة المغربية–الاسبانية، وهو الاجتماع الخامس في نوعه منذ إبرام معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار في ١٩٩١، وعقده رئيسا الحكومتين، اليوسفي وأزنار بمشاركة ٢٠ وزيرًا في أواخر نيسان–اوائل ايار ١٩٩٩. وبرز في الاجتماع موقف مغربي مفاده ان حكومة اليوسفي لا تنوي تجديد اتفاقية الصيد البحري الموقعة مع الاتحاد الاوروبي العام ١٩٩٥ والتي تنتهي مدتها في تشرين الاول ١٩٩٩.

وفي صيف ١٩٩٩، تصاعدت الاجراءات الأمنية وتعزيزات الرقابة الاسبانية لصد موجة الهجرة غير الشرعية إلى بلدان الاتحاد الاوروبي عبر مدينتي سبتة ومليلة.

وخلال دورة الجمعية العمومية للامم المتحدة (ايلول ١٩٩٩) حصلت مواجهة دبلوماسية جديدة بين المغرب واسبانيا، إذ أكدت مدريد على الطابع الاسباني للمدينتين فيما تمسكت الرباط بفكرة التفاوض على مستقبل المنطقة بما يسمح بعودتها إلى سيادة المغرب ويحافظ لاسبانيا على مصالحها الاقتصادية والتجارية.

ولما كانت أوساط اسبانية اعتبرت أن الحلف الاطلسي معني بمستقبل المدينتين ودعته إلى التدخل في حال حدوث مواجهة عسكرية بين البلدين، فقد أعلن الامين العام لحلف الاطلسي خافيير سولانا (في ٢ تشرين الاول ١٩٩٩) أن مدينتي سبتة ومليلة «ليستا ضمن منطقة حماية الحلف» الذي «في إمكانه رغم ذلك التدخل لتقويم المساعدة في حال تعرض أي من اعضائه لمصاعب». وأكد سولانا في الوقت نفسه ان جبل طارق الذي هو موضع خلاف بين اسبانيا وبريطانيا «سيصبح من الآن تحت حماية القائد الجهوي للحلف».

وعكفت مدريد بعد ذلك على التصريح بأن المدينتين تندرجان في «الخطة الدفاعية» للحلف الاطلسي. وردت الرباط، بدورها، بإجراء اتصالات بسمؤولين في الحلف لابلاغهم موقف المغرب الثابت إزاء اعتباره أن سبتة ومليلة تحتلهما اسبانيا وأنهما مغربيتان.

٢٠٠٠–٢٠٠١، أزنار يزور المدينتين وتعنت اسباني: زار رئيس حكومة وسط اليمين الاسبانية خوسيه ماريا أزنار سبتة ومليلة (٩ كانون الثاني ٢٠٠٠). واعتبرت هذه الزيارة، في الاوساط المغربية، بمثابة ورقة ضغط على المغرب بعد رفضه تجديد اتفاق الصيد مع بلدان الاتحاد الاوروبي (١٩٩٩). وبعد نحو عشرة أيام، قال وزير الخارجية الاسباني أبيل ماتوتيس، في مؤتمر صحافي عقده إبان زيارته تونس إنه لا توجد مشكلة في ملفات الامم المتحدة اسمها سبتة ومليلة، و«لم تكونا ابدًا موضوع أي قرار للامم المتحدة وهما جزء من اسبانيا».

في آخر آب ٢٠٠١، اندلعت مواجهة بين الحرس المدني الاسباني ومهاجرين مغاربة قرب مدينة سبتة عندما حاول هؤلاء العبور إلى سبتة على أمل الانتقال منها إلى مضيق جبل طارق، فتصدى لهم الحرس الاسباني باطلاق العيارات المطاطية، ما أدّى إلى جرح عدد منهم. وعلى الأثر بحث مسؤولون مغاربة واسبان، في اجتماع عقد في مدينة تطوان (قرب سبتة)، في مضاعفات الوضع الامني المتدهور في نقطة العبور «باب سبتة». وكانت هذه هي المرة الاولى التي تلجأ فيها القوات الاسبانية إلى إطلاق العيارات المطاطية على المغاربة.

٢٠٠٢، تراجع المدينتين عن مقدم مسرح الأزمة بين البلدين: منذ مطلع ٢٠٠٢، ومع تسلم اسبانيا رئاسة الاتحاد الاوروبي (الرئاسة دورية بين أعضاء الاتحاد)، لوحظ تراجع في ذكر المدينتين، سبتة ومليلة، ولدى الطرفين، كمحور للازمة في علاقاتهما، وتقدم ملفات أخرى، أولها ملف الصيد البحري. فمرّت الشهور السبعة الأولى من العام ٢٠٠٢ حتى تعاود اسبانيا ذكرهما وبصورة حادة ومتعنتة في مناسبة حادثة صخرة «ليلى» (راجع تاليًا)، وذلك على لسان وزيرة الخارجية الاسبانية آن

بالاسيو حيث أكدت مجددًا، في ٤ آب ٢٠٠٢، ان «مسألة سبتة ومليلة ليست موضع نقاش وليست مطروحة لأي مناقشة»، وقالت إنهما «تشكلان جزءًا لا يتجزأ من الاتحاد الاوروبي، ولم تكونا ابدًا موضوع أي لجنة لازالة الاستعمار أو أي أمر مماثل في الامم المتحدة. لا يوجد شيء للقيام به. إن سبتة ومليلة اسبانيتان». وقالت الوزيرة الاسبانية إن هدف مدريد تجاه الرباط هو «العودة إلى الوضع السابق لحادث برخيل» (برخيل الاسم الاسباني لجزيرة أو صخرة «ليلى» المغربية القائمة بالقرب من سبتة). وأضافت: «لدينا رغبة واضحة في إعادة إرساء الحوار المؤسساتي بين الحكومتين»، ملمحة إلى طرح موضوع إعادة السفيرين إلى عاصمتي البلدين. إذ كانت الرباط استدعت سفيرها في مدريد في تشرين الاول ٢٠٠١ بعد التوتر حول حادثة سبتة والهجرة السرية وغير الشرعية، بينما استدعت مدريد سفيرها في الرباط بعد إقامة المغرب مركز مراقبة في جزيرة ليلى (تموز ٢٠٠٢) قبل أن تطرد القوات الاسبانية عناصره.

المدينتان آخر الجيوب الاستعمارية (مناقشة): الدكتور السيد عوض عثمان، خبير في الشؤون العربية والدولية من مصر، استهل لمقاله «سبتة ومليلة مغربيتان تحت الاحتلال» بالقول: «من المدهش أن آخر بقعتين عالميتين ما زالتا تعانيان الاحتلال الأجنبي موجودتان في عالمنا العربي، أولاهما في فلسطين السليبة وثانيتهما على أرض التراب



أزنار، رئيس الحكومة الاسبانية، واليوسفي (أيار ١٩٩٩).



وزيرة الخارجية الاسبانية خلال المحادثات مع وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى في الرباط (٢٢ تموز ٢٠٠٢).

المغربي. أليس هذا أمرًا يستحق الرثاء بالنسبة لنا كعرب؟» («العربي»، العدد ٥٢٥، آب ٢٠٠٢، ص٢٢).

ومما جاء في مقاله:

«بمقدور القراءة التحليلية لمشاهد عودة مستعمرة هونغ كونغ، في حزيران ١٩٩٧، ثم عودة مستعمرة ماكاو، بعد ٤٤٢ عامًا من الاستعمار البرتغالي، إلى الوطن الأم والسيادة الصينية، عشية نهاية الألفية الثانية، أن تؤكد حقيقة ان العالم قد ودّع القرن العشرين بتحقيق أكبر قدر ممكن من الانعتاق والتحرر. بيد انه من المفارقات الصارخة أن تتواصل بعض الجيوب الاستعمارية والتي تعد من رواسب التاريخ ومخلفات الحقبة الاستعمارية في الوقت الذي دخل فيه العالم، من جهاته الاربع، القرن الحادي والعشرين، ويكثر الحديث عن إشاعة قيم الحداثة والديمقراطية، والشراكة المتكافئة، في زمن العولمة وانهيار الحدود السياسية، والقرية الكونية الصغيرة، وغيرها من مفردات الخطاب الاعلامي الغربي.

«ومن هنا، تتبدى لا معقولية استمرار اسبانيا في احتلال مدن وجزر في قلب الجغرافيا المغربية، وحرمان المغرب من الاستفادة من تنمية مناطقه الشمالية، وفي اراض توجد ضمن الامتداد الطبيعي للمغرب على ساحل البحر المتوسط، لتكون اسبانيا هي الدولة الوحيدة التي تتشبث بمواقع استعمارية في غير قارتها. وبالتداعي المنطقي، بات من الصعوبة بمكان على اسبانيا الاستمرار في التفكير بعقلية ومنطق الجيوب الاستعمارية، والتمادي في إعلان العزم على تأييد هذا الوجود الاستعماري وتكريس احتلالها لمدينتي سبتة ومليلة والجزر الجعفرية وباديس والحسيمة والصخور المواجهة للمدينتين، هذا الوضع الاستعماري الشاذ وتلك الحالة الفريدة والمغايرة لروح العصر، يتناقضان مع الحديث عن مساهمة البلدين في بناء الفضاء الاوروبي-المتوسطي، الذي يستهدف قيام تعاون حقيقي لإرساء مبادىء الشراكة السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية».

أزمات متصلة بالأزمة الأم (سبتة ومليلة)

١- جزيرة ليلى: جزيرة، أو صخرة ليلى (برسيل، أي البقدونس، في الاسبانية) لا تكاد تظهر في أي خريطة، كون مساحتها لا تتجاوز ١٣,٥ هكتارًا، وهي تبعد عن سبتة حوالي ٢٠٠ متر داخل المياه الاقليمية المغربية على الساحل المتوسطي. وعادت الجزيرة إلى السيادة المغربية عام الاستقلال (١٩٥٦)، إثر انسحاب اسبانيا من المحافظات الشمالية، لكنها بقيت خالية من أي نشاط سكاني، باستثناء تنقلات قرويين يفيدون من موقعها وبعض هضابها في تربية الماعز، كما أصبحت في السنوات القليلة الأخيرة، تستخدم كإحدى محطات «قوارب الموت» التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيين لتقلهم في اتجاه السواحل الجنوبية لاسبانيا قاصدين العمل وتحسين احوال معيشتهم في اسبانيا أو إحدى دول الاتحاد الاوروبي. أما إسم «قوارب الموت» فاستخدمه الصحافيون في وصفهم لبؤس أحوال هؤلاء المهاجرين، وللأهوال التي يصادفونها في مغامراتهم البحرية، وللموت الذي يقضي على عدد منهم.

دخلت ليلى خط المواجهة بين اسبانيا والمغرب منذ مطلع تموز ٢٠٠٢، عندما حركت السلطات الاسبانية بوارج حربية قبالة الساحل المتوسطي عند جزيرة النكور المحاذية لسبتة. فقامت السلطات المغربية بارسال وحدة عسكرية إلى جزيرة ليلى، في ١١ تموز ٢٠٠٢، وأعلنت أن جزيرة ليلى غير متنازع عليها وتوجد في المياه الاقليمية للمغرب، وأن نشر قوات مغربية في الجزيرة «يندرج في إطار التزامات المغرب محاربة الارهاب والهجرة غير المشروعة»، في إشارة إلى استخدام الجزيرة في الهجرة نحو اوروبا، وإمكان إيواء عناصر مشبوهة فيها.

الحكومة الاسبانية رفضت هذا الاجراء المغربي، وقررت تعزيز الوجود العسكري لكل الوحدات الاسبانية الدائمة المنتشرة على الجزر المواجهة للمغرب، وأرسلت مذكرة إلى المغرب عبّرت فيها عن «رفضها قيام عناصر من القوات المسلحة المغربية بنصب خيمتين ورفع علمين مغربيين في جزيرة برسيل». واعتبر ناطق باسم المفوضية الاوروبية في بروكسيل ان الوجود العسكري المغربي في جزيرة ليلى يشكل «انتهاكًا لسلامة الاراضي الاسبانية»، وأعقبه بيان من رئاسة الاتحاد الاوروبي أعرب عن التضامن الكامل مع اسبانيا.

وفي ١٧ تموز ٢٠٠٢، دخلت قوات إسبانية إلى الجزيرة واعتقلت الجنود المغاربة. وجرت العملية من دون اشتباكات أو سقوط ضحايا. وأعلنت مدريد أنها تريد إعادة الوضع في الجزيرة كما كان عليه قبل إقامة المركز المغربي. ووصف المغرب العملية بـ«العدوان»، وأعلن أن العودة إلى الوضع السابق في جزيرة ليلى لا

يعني التخلي عن المطالبة بسبتة ومليلة، وسلّم مذكرة إلى مجلس الأمن (مساء ١٧ تموز ٢٠٠٢) وصف فيها الاحتلال الاسباني لجزيرة ليلى بأنه «عمل طائش وخطير» يهدد السلم والأمن في منطقة حساسة في مضيق جبل طارق. ودعت الولايات المتحدة اسبانيا والمغرب إلى تحاشي وقوع صراع مسلح في خلافهما على جزيرة ليلى، وأعلنت أنها ترغب في عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل أن يقرر المغرب إقامة مركز مراقبة على هذه الجزيرة غير المأهولة.

وتواصلت المساعي الدبلوماسية لاحتواء الموقف، بما فيها محادثات أجراها وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى في باريس، وقال أثناءها إن بلاده مستعدة للتعهد بعدم العودة إلى الجزيرة شرط انسحاب الاسبان منها، واتصال الملك محمد السادس مع وزير الخارجية الاميركي كولن باول.

المساعي الدبلوماسية (خصوصًا منها مساعي باول) أثمرت جولة الحوار الأولى المغربية-الاسبانية التي استضافتها الرباط في ٢٢ تموز ٢٠٠٢ على مستوى وزيري خارجية البلدين (محمد بن عيسى وآنا بلاسيو). وجاء في البيان المشترك أن الرباط ومدريد أكدتا الاتفاق المبرم في واشنطن حول جزيرة ليلى «كما يراه وزير الخارجية الاميركي كولن باول». وقال البيان «إن وزيري خارجية البلدين أكدا رسميًا اتفاقهما على العودة والبقاء على الوضع الذي كان سائدًا في جزيرة ليلى قبل تموز ٢٠٠٢». وأضاف البيان أن وزيري الخارجية سيلتقيان مجددًا في ايلول في مدريد.

٢- جبل طارق: كلما تحركت قضية سبتة ومليلة تتحرك (ومحرّكها الأساسي الطرف المغربي) قضية جبل طارق، المستعمرة البريطانية التي تدعي اسبانيا الحق فيها. وقد تحركت قضية جبل طارق أخيرًا في اتجاه فكرة سيادة مشتركة بريطانية-اسبانية عليه. وكانت اسبانيا تنازلت لبريطانيا عن جبل طارق بموجب معاهدة أوترخت عام ١٧١٣ (راجع «جبل طارق»، ج٧، ص١٧١-١٧٤؛ و«المملكة المتحدة» في هذا الجزء) والتي وافقت فيها بريطانيا على إعادته إلى اسبانيا اذا قررت مغادرته. وقد طرحت اسبانيا منذ سنوات مصير جبل طارق وحقها فيه، وبدأت مفاوضات في تموز ٢٠٠٢ حققت حسب البلدين بعض التقدم. وقبيل أزمة جزيرة ليلى توصل البلدان، اسبانيا وبريطانيا، إلى مسودة وثيقة تقر مبادىء عامة للتسوية وتستند إلى الاعتراف بمبدأ السيادة المشتركة على جبل طارق. والخلافات على الشكل النهائي لوضعه لا تزال قائمة.

لكن ما يعني المغرب في مصير جبل طارق هو تشابه قضيته مع سبتة ومليلة. وقد لخص وزير الخارجية محمد بن عيسى الأمر في ايار ٢٠٠٢ عندما قال: «هناك أوجه تشابه بين وضع جبل طارق واحتلال اسبانيا لمدينتي سبتة ومليلة والجزر المجاورة»، موضحًا أن «ما تطرحه اسبانيا من حجج لاسترجاع سيادتها على جبل طارق هي الحجج نفسها التي يطرحها المغرب في مطالبته باسترجاع ثغوره المحتلة». ولم تكن هذه هي المرة الاولى يتحدث المغرب عن حلول كهذه، بل إن بن عيسى وجه من منبر الجمعية العمومية للامم المتحدة عام ٢٠٠١ نداء إلى اسبانيا لبدء محادثات في شأن المدينتين اقتداء بالحلول التي توصلت إليها الصين والبرتغال في شأن ماكاو، وكرر الموقف الدائم للمغرب بأنه سيأخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية والثقافية الاسبانية في سبتة ومليلة. ومع تقدم المفاوضات بين اسبانيا وبريطانيا في شأن جبل طارق والمقاربة التي تتبعها مدريد فيها، لا يرى المغرب مبررًا لعدم فتح حوار في شأن مستقبل المدينتين.

أما بالنسبة إلى اسبانيا، فلا مجال لمناقشة مستقبل سبتة ومليلة وهي ترفض أي مقارنة بينهما وبين جبل طارق. وإذ تقول إن جبل طارق كان اسبانيًا قبل أن تتنازل عنه لبريطانيا، تذكر بأنها تسيطر على المدينتين من قبل وجود المغرب. فهي استولت على مليلة عام ١٤٩٧، ثم استولت على سبتة من البرتغال عام ١٥٨٠، وتدعي انها اقامتهما جزءًا من سلسلة قلاع لها على طول شاطىء شمال افريقيا وتطورتا إلى مدينتين مزدهرتين، وأنه كان طبيعيًا ان تحتفظ بهما بعد استقلال المغرب (سحر بعاصيري، «النهار»، ٢٨ تموز ٢٠٠٢، ص١٢).

٣- الهجرة غير الشرعية (والمخدرات والارهاب): في عرض سريع لمشكلة الهجرة غير الشرعية أن الراغبين فيها من مغاربة، وأحيانًا من جزائريين وبعض البلدان الافريقية، يتجمعون في شمال المغرب وينتظرون لدخول اسبانيا للبقاء فيها أو الانتقال منها إلى دول اوروبية أخرى، ويكون أمامهم عادة طريقان: التسلل إلى سبتة ومليلة، أو عبور مضيق جبل

طارق بزوارق أو مراكب تديرها «مافيات التهريب البشري»، والصيف هو أكثر مواسم هذه الهجرة. ومع ان كلفة العبور باهظة (بآلاف الدولارات) فإن المصير غير مضمون. إذ يلقى كثيرون حتفهم في المياه، وإذا نجوا فمصير كثيرين من هؤلاء الناجين يقع في ايدي رجال مكافحة هذا النوع من الهجرة. ففي الربع الاول من عام ٢٠٠٠ وحده مثلاً قتل ١٢٠ شخصًا لدى محاولتهم عبور مضيق جبل طارق. وفي نيسان وايار ٢٠٠٢، اعتقلت السلطات الاسبانية أكثر من ٥٠٠ مغربي في سبتة كانوا يحاولون التسلل إلى بواخر اسبانية. ولا ارقام محددة لعدد المهاجرين غير الشرعيين إلى اسبانيا واوروبا. لكن اسبانيا تقول إن العدد ارتفع هذه السنة (٢٠٠٢) بنسبة ٦٠٪ عنه عام ٢٠٠١، وتقدر اوروبا الغربية ان نصف مليون شخص يتسللون إليها كل سنة.

وبصورة عامة، تتعاون اسبانيا والمغرب والاتحاد الاوروبي لمواجهة هذه المشكلة. وقد اتخذت اسبانيا إجراءات محددة كان أبرزها تسوير مدينة مليلة عام ١٩٩٨، ثم تشديد القوانين الخاصة بالهجرة.

ولا تنفصل مشكلة تهريب المخدرات من شمال المغرب عن مشكلة الهجرة غير الشرعية. فالفقر في المنطقة مدفع وزراعة القنب تمتد على أكثر من ٧٠ ألف هكتار يتجه معظم محصولها إلى اوروبا عبر اسبانيا. ويعترف المغرب بأن تهريب المخدرات والبشر مشكلة حقيقية، لكنه يرفض أن تحمّل مدريد الرباط المسؤولية الكاملة عنها. وقال الملك محمد السادس، في ايار ٢٠٠١، إن «المافيات التي تعيش على الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات موجودة في المغرب، هذا صحيح، ولكن في اسبانيا ايضًا المافيات موجودة وهي أغنى من مافيات المغرب (...) والسفن التي تنقل المهاجرين تأتي من اسبانيا وهي سفن مكلفة ومجهزة بموتورات قوية أسرع بكثير من القوارب المغربية»، وأما مهرّبو المخدرات «فيحملون جوازات اسبانية ولديهم حسابات في المصارف الاسبانية. المغرب لم يعطهم الجنسية المزدوجة. ولنقل إن المسؤولية في ذلك مشتركة».

في قمة أشبيلية (نهاية حزيران ٢٠٠٢)، عرضت اسبانيا على قادة الاتحاد الاوروبي اقتراحًا يقضي بوقف الهجرة غير الشرعية من الجنوب تحت طائلة عقوبات اقتصادية وتجارية في مقابل علاوات مالية تدفع للخزانة الاسبانية من دافعي الضرائب الاوروبيين لحمايتهم من الهجرة السرية والمخدرات والتطرف والارهاب. ولما رفضت فرنسا والسويد الاقتراح، انتقلت اسبانيا إلى الولايات المتحدة في محاولة إقناعها ان بعض المهاجرين الفقراء الباحثين عن عمل في دول الاتحاد الاوروبي قد يتحولون إلى إرهابيين (وموضوع «الارهاب» بات يثير حساسية بالغة في الولايات المتحدة بعد ١١ ايلول ٢٠٠١)، لذلك وجب على واشنطن دعم موقف مدريد في كل ما يتعلق بالهجرة السرية، بما في ذلك وقف المساعدات والدعم عن الدول التي تصدّر الهجرة حتى ولو كانت صديقة لأميركا.

في هذا الوقت لعب المغرب ايضًا ورقته في اتجاه الولايات المتحدة، فلوّح بـ«قضية خلايا القاعدة النائمة» («القاعدة»، التنظيم الاسلامي الذي يتزعمه أسامة بن لادن، والمعتبر مسؤولاً عن تفجيرات ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة) التي كانت تخطط لضرب الحلفاء في مضيق جبل طارق. فبدا لمدريد انها أمام صعوبة كبرى في «إقناع» الولايات المتحدة الوقوف معها، في قضية الهجرة غير الشرعية والتهريب والارهاب، ضد دولة صديقة ايضًا هي المغرب. وأما إعلان مدريد بأنها اعتقلت مشتبه بهم من تنظيم «القاعدة» يحملون جوازات سفر اسبانية من مدينة سبتة، فلم تعره واشنطن اهتمامًا كبيرًا، إضافة إلى أن أطرافًا استخباراتية اوروبية عكفت على إقناع مدريد بعدم جدوى مقارعة الرباط لأنها توصلت إلى توطيد علاقتها الاستخباراتية مع الـ«سي.آي.إيه» في موضوع مكافحة الارهاب الدولي.

٤– الصيد البحري: فتح المغرب مياهه الاقليمية، منذ مطلع التسعينات (القرن العشرون)، ووفق اتفاقية، أمام الاتحاد الاوروبي لاستغلال ثروته السمكية مقابل ان يتقاضى ١٣٦٣٠ مليون درهم سنويًا. وفي ١٩٩٦، قرّر المغرب إلغاء الاتفاق لاجحاف شروطه، وللحفاظ على ثروته السمكية، إضافة إلى شروط اوروبية (واسبانية) جديدة، في أثناء البحث عن تجديد الاتفاق (١٩٩٦)، منها معارضة الاتحاد الاوروبي استعمال المغرب للاقمار الاصطناعية لمراقبة سفن الصيد الاوروبية وإفراغ بعض الصيد في الموانىء المغربية، مع أن فكرة المراقبة هذه كان قد طرحها المفوض الاوروبي للزراعة والصيد فرانز فيشلر الذي اتهمته اسبانيا بمحاباة مصالح الرباط.

لكن الاتحاد الاوروبي مارس ضغوطًا كبيرة على المغرب، واسترضاه بدفع المزيد من الأموال، ونجح في

الأخير بتمديد الاتفاق ثلاث سنوات (١٩٩٦–١٩٩٩). إلا أن المغرب زاد خلال هذه الفترة من شكاويه، وكان أبرزها أن سفن الصيد الاسبانية، العاملة في إطار اسطول الاتحاد الاوروبي، لا تحترم بنود الاتفاق في شأن الحفاظ على الثروات والراحة البيولوجية للأسماك والتي تحظر الصيد قرب الشواطىء المغربية لضمان تكاثر الاسماك. ودعم حججه بصور التقطتها الاقمار الاصطناعية، وكان فاز بفرض شرطه، لتجديد الاتفاق، القاضي باستخدامه لهذه الاقمار.

وفي السنة الاخيرة للاتفاق (١٩٩٩)، قرر المغرب خفض عدد السفن الاوروبية، وفي نهايته قرر عدم العودة نهائيًا إلى صيغة «سمك في مقابل مال»، وطلب من الاتحاد الاوروبي التعاون معه من أجل تطوير قطاع الصيد البحري وتحديث الموانىء. وحاولت اسبانيا التي تعتمد كثيرًا على الاسماك المغربية، الضغط دون جدوى على الرباط لتمديد الاتفاق من جديد. وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٩ غادرت آخر سفينة صيد اسبانية المياه المغربية.

وأثار هذا الوضع مشكلة في اسبانيا: حُرمت من ٣٥٠٠ كلم من السواحل المغربية، ونحو ١,٥ بليون دولار من عائدات تجارة السمك سنويًا، ٢٠٠ ألف اسباني كانوا يعملون في قطاع صيد السمك أو يرتبطون به جنوب البلاد وخصوصًا في الاندلس حيث أجبرت مئات سفن الصيد على البقاء جاثمة في الموانىء، إضافة إلى ان الاسبان يستهلكون كميات كبيرة من السمك اذ في حين يستهلك الفرد المغربي ٧ كلغ منه سنويًا يستهلك الاسباني ٣٠ كلغ، وهذا معدل مرتفع وإن لم يكن الاعلى كما في اليابان حيث يستهلك الفرد ٧٠ كلغ سنويًا.

وظل الاسبان ينتظرون تحولاً في الموقف المغربي أثناء مفاوضات البلدين في شأن اتفاق حول صيد السمك. لكن المفاوضات انهارت في تشرين الاول ٢٠٠١ وسحبت الرباط على أثرها سفيرها من مدريد. وازدادت علاقات البلدين تعقيدًا.

٥– استخراج النفط: تسعى كل من اسبانيا والمغرب إلى تطوير صناعة النفط، وكلاهما يعرف ان أفضل الآبار يقع قبالة الشواطىء في عمق المياه. وفي هذا الموضوع تبرز ايضًا مشكلة «المياه الاقليمية» وتاليًا السيادة. المشكلة، في محطتها الاخيرة، نشأت في كانون الاول ٢٠٠١ عندما منحت اسبانيا شركة النفط الاسبانية «إبسول» ترخيصًا لاستخراج النفط من المياه قبالة جزيرة الكناري وحددت المساحة بـ٦٠٠ كلم² في بقعة على مسافة نحو ١٠ كلم من اسبانيا و١٠٠ كلم من المغرب. اعترض المغرب بشدة معتبرًا ان الترخيص المعطى يطال المياه الاقليمية المغربية، وطالب مدريد، في ايار ٢٠٠٢، بإجراء مفاوضات حول الموضوع لم يتحقق إلى الآن (آخر ٢٠٠٢). وكان المغرب سبق ووقع عقودًا، في تشرين الاول ٢٠٠١، مع شركات «توتال فينا» و«ألف» و«كاري ماكغري» لاستخراج النفط من عمق المياه قبالة شواطىء الصحراء الغربية (في الطرف الجنوبي من البلاد، بعيدًا عن المتوسط). فاعترضت جبهة «بوليساريو»، المدعومة من مدريد، على الخطوة المغربية لدى الامم المتحدة.

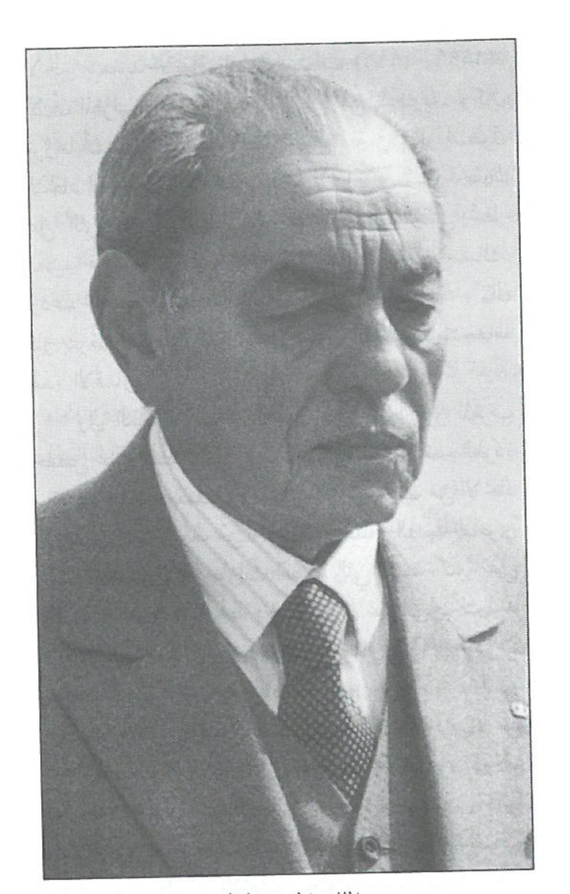
٦– الصحراء الغربية: يطلق عليها المغرب إسم «الصحراء المغربية»، والنزاع عليها لا يتصل مباشرة بسبتة ومليلة، ولم يعد نزاعًا مغربيًا–اسبانيًا منذ انسحاب اسبانيا منها في العام ١٩٧٦، ولكنه نزاع تأخذ فيه اسبانيا موقفًا معاديًا للمغرب للضغط عليه في مجمل ملفات علاقات البلدين (راجع باب «الصحراء الغربية»).

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **أحمد بلفريج (١٩٠٨–١٩٩٠)**: من مؤسسي حزب الاستقلال. ولد في الرباط في عائلة بورجوازية كبيرة. أتمّ دراسته الاولى في مدرسة أبناء الوجهاء في الرباط، ثم في ثانوية جورو. تابع دراسته العليا في القاهرة ثم في باريس حيث نال إجازة في الآداب ودبلومًا من كلية الدراسات العليا. أسس في فرنسا «رابطة الطلاب المسلمين لشمالي افريقيا»، وكان أمينًا عامًا لها. وفي هذه الفترة قام باتصالات نشطة مع شكيب أرسلان وشارك في تحرير مجلة «المغرب»، كما شارك في المؤتمر التحضيري لمؤتمر برلين الاسلامي. كان عام ١٩٤٣ من مؤسسي حزب الاستقلال ومن واضعي بيان الحزب في ١١ كانون الثاني ١٩٤٤. وبعد ذلك بأيام اعتقلته السلطات الفرنسية مع مجموعة من رفاقه الاستقلاليين. أفرج عنه في حزيران ١٩٤٦، فغادر المغرب ليقوم بجولة طويلة في أنحاء العالم قادته إلى نيويورك واستوكهولم والقاهرة ومدريد... كان يشرح فيها قضية المغرب.

عين في ٢٦ نيسان ١٩٥٦ وزيرًا للخارجية، وذلك بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال بستة أسابيع. وقد شغل المنصب نفسه في الحكومة اللاحقة حتى ١٩٥٨ حيث دعي لتشكيل الحكومة الثالثة بعد الاستقلال. لم يشارك في حكومة عبد الله ابراهيم ولا في حكومة الملك محمد الخامس التي كان نائب رئيس الوزراء فيها ولي العهد آنذاك الأمير الحسن (الملك الحسن الثاني في ما بعد). عين في ٢٢ آذار ١٩٦١ ممثلًا شخصيًا للملك الحسن الثاني. وفي كانون الاول ١٩٦١ عين وزيرًا للخارجية من جديد. وقد تقلب بعد ذلك في عدة مناصب وزارية، وظل محتفظًا بمنصب الممثل الشخصي للحسن الثاني فترة طويلة. ترأس حزب الاستقلال بعد محمد بوستة حتى وفاته في ١٩٩٠.

• **أحمد بن محمد الرسولي (١٨٧٥–١٩٢٥)**: عُرف بعدائه للسيطرة الاجنبية على المغرب خلال حكم السلطان عبد العزيز الرابع. عُرف بخطفه لثلاثة أجانب: والتر هاريس مراسل صحيفة التايمس اللندنية في طنجة في اوائل القرن العشرين؛ والاميركي أيون بيرديكاريس (١٩٠٤)، الامر الذي دفع الرئيس الاميركي تيودور روزفلت إلى إرسال سفن حربية إلى طنجة والتهديد بغزو



الملك الحسن الثاني.



المهدي بن بركة.

المغرب مطالبًا بإعادة بيرديكاريس حيًا أو الرسولي ميتًا، وقد أحرج هذا التهديد السلطان المغربي عبد العزيز كثيرًا، فدفع فدية كبيرة للرسولي لقاء إفراجه عن الاميركي المخطوف، ففعل؛ والسير هاري ماكلين (١٩٠٧)، مستشار السلطان العسكري البريطاني الجنسية، فاضطر السلطان مرة أخرى إلى دفع فدية كبيرة للرسولي لاطلاقه.

انضم الرسولي، خلال العشرينات، إلى ثورة الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي، ولعب فيها دورًا مهمًا في منطقة جنوبي تطوان. وفي ١٩٢٥، نشب خلاف بين الرجلين. فاعتقله شفيق الخطابي، وتوفي في أغادير.

• **أحمد بهنيني (١٩٠٩– ؟)**: من زعماء حزب الاستقلال سابقًا ورئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي المؤيد للملك الحسن الثاني. ولد في مدينة فاس، وأتمّ دراسته الاولى في ثانوية مولاي إدريس، ودراسته الجامعية بإجازة في الحقوق والاقتصاد السياسي في الجامعة المغربية. عمل مدة عشر سنوات مترجمًا في فاس، ثم مارس المحاماة ابتداءً من ١٩٤٢. عضو المجلس الحكومي، ووقع في ١١ كانون الثاني ١٩٤٤ على بيان الاستقلال. شغل عدة مناصب حكومية وقضائية قبل أن يعين في كانون الثاني ١٩٦٣ وزيرًا للعدل بعد انسحاب وزراء حزب الاستقلال من الحكم منقلبًا بذلك على قيادة حزبه. وانضم في العام نفسه (١٩٦٣) إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية برئاسة أحمد رضا جديرة، ورشح نفسه في الانتخابات ضد علال الفاسي، ولكنه هُزم. انتخب رئيسًا لبلدية فاس في تموز ١٩٦٣، وبعد نحو ثلاثة أشهر دعاه الحسن الثاني إلى تسلم رئاسة الحكومة. وشغل بهنيني رئاسة الحزب ا لاشتراكي الديمقراطي الذي أنشىء في ١٠ ايار ١٩٦٤ ليوالي القصر بوجه حزب الاستقلال.

• **أحمد الدليمي (–١٩٨٣)**: رجل عسكري وأمني. مدير الأمن العام، ومساعد وزير الداخلية محمد أوفقير، والمتهم معه في تصفية الزعيم المعارض المهدي بن بركة.

درس أحمد الدليمي في ثانوية مولاي يوسف في الرباط، والتحق بمدرسة عسكرية في الدار البيضاء قبل أن يصبح مديرًا للأمن الوطني ثم كبير الضباط المرافقين للملك الحسن الثاني. قاد في بداية الثمانينات حرب عصابات ضد مقاتلي جبهة «بوليساريو» في جبال «الوارقزيز» في شمال شرقي المحافظات الصحراوية (الصحراء الغربية) بعدما أصبح جنرالًا.

قبل مثوله في محكمة «لا سين» الفرنسية لادلاء بمعلومات في قضية بن بركة، بعث برسالة إلى الملك الحسن الثاني أوضح فيها انه على استعداد للمثول امام القضاء الفرنسي «لإنصاف شرف بلاده إزاء الاتهامات التي وجهت ضد مسؤولين كبار بالضلوع في اختطاف المهدي بن بركة». وعرف الدليمي كيف يناور المحكمة بحيث برأته المحكمة (١٩٦٧)، لكنها دانت أوفقير بالسجن مدى الحياة. ومن وقتها لم يزر أوفقير فرنسا أبدًا. وصادف مثول الدليمي امام المحكمة اندلاع حرب الايام الستة (حزيران ١٩٦٧)، وكان الاهتمام مركزًا على الاوضاع في الشرق الاوسط. وكان الدليمي من مرافقي الملك الحسن الثاني في عودته من باريس إلى الرباط صيف ١٩٧٢ حين تعرضت طائرته لقصف طائرات أوفقير.

أعلنت وفاة أحمد الدليمي في حادث سير في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٣، مباشرة بعد خروجه من مقابلة مع الملك الحسن الثاني في القصر في مراكش، ووصف بيان رسمي غيابه بأنه «خسارة كبرى للمغرب». إلا أن الصحافي الفرنسي رولان ديلكور، الذي طردته السلطات المغربية وقتذاك، كان ربط بين الحادث وأنباء غير مؤكدة عن اعتقال ضباط في تكنة عسكرية في مراكش. ولم يمكن ابدًا التأكد من تلك المعلومة (محمد الأشهب، «الحياة»، ٩ آب ٢٠٠١، ص١٣).

• **أحمد رضا جديرة (١٩٢٢–)**: وزير ومؤسس «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» الموالية للقصر والتي استطاعت الفوز في انتخابات ١٩٦٣.

ولد في الرباط ودرس الحقوق في فرنسا، ثم عاد إلى المغرب ليمارس المحاماة في الرباط. عين وزيرًا للدولة بعد عودة الملك محمد الخامس، وكُلف مع بوعبيد والشرقاوي وإدريس المحمدي بالتحضير والاعداد للمفاوضات مع فرنسا واسبانيا. ساعده ابتعاده عن الاحزاب السياسية المتصارعة في تسلق المناصب الوزارية: وزير الزراعة، ثم الداخلية والخارجية. وظل يلعب دورًا حاسمًا في الوزارة حتى عام ١٩٦٥ حين ابتعد موقتًا عن المسرح السياسي ليعود إلى مكتب المحاماة. وفي ٧ شباط ١٩٦٩، عين وزيرًا للتربية والتعليم العالي. وفي ٢٠ شباط ١٩٧٠، أقيل من منصبه بسبب فشله في معالجة الانتفاضة الطلابية وامتدادها من الجامعات إلى الثانويات والمدارس.

* **أحمد العراقي**: دبلوماسي ورئيس وزراء. ولد في الدار البيضاء. انتسب إلى كلية الطب في باريس وتخرج فيها طبيبًا. نشط في فرنسا في صفوف الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال. وبعد الاستقلال استدعي إلى المغرب وكلف بعدة مناصب ومهمات. فكان عضوًا في أول وفد مغربي لدى الامم المتحدة (١٩٥٦)، ثم وزيرًا كامل الصلاحية في وزارة الخارجية، ثم عضوًا من جديد في الوفد المغربي إلى الامم المتحدة (١٩٥٧). وفي ١٢ ايار ١٩٥٨ عينه رئيس الوزراء أحمد بلفريج مديرًا لمكتبه. عين وزيرًا للخارجية في حكومة عبد الله ابراهيم، وما لبث أن تخلى عن هذا المنصب ليكرس وقته لاعادة تنظيم حزب الاستقلال بعد الانشقاق في صفوفه. وعاد وزيرًا للخارجية مع عودة حزب الاستقلال إلى الحكم. ثم عين سفيرًا في مدريد (١٩٦١)، ثم في واشنطن (١٩٦٥)، ليعود وزيرًا للخارجية (١٩٦٧)، حيث اعتبر تعيينه آنذاك انعكاسًا لتوتر العلاقات بين المغرب وفرنسا ومؤشرًا على تحول المغرب إلى تأييد السياسة الاميركية. خلف الدكتور بنهيمة رئيسًا للوزراء في تشرين الاول ١٩٦٩.

* **إدريس البصري (١٩٣٨–)**: وزير الداخلية و«الرجل القوي» لسنوات عديدة امتدت حتى مساء ٩ تشرين الثاني ١٩٩٩، حيث طُويت صفحته السياسية، بعد أن كان من أقدم الوزراء المغاربة وفي مدى نحو عشرين سنة متواصلة.

ولد إدريس البصري في سطات الواقعة في منطقة الشاوية التي تشتهر بمروجها الخضراء، من عائلة فلاحية. عمل والده حارسًا في سجن سطات. وبدأ إدريس حياته العملية عام ١٩٥٧ عميدًا ممتازًا للشرطة في الأمن الاقليمي في مدينة الرباط. ثم أصبح عضوًا في ديوان المدير العام للأمن الوطني متسلحًا بإجازته في الحقوق والقانون العام التي تخرج بها في جامعة محمد الخامس، وأهّلته كي يعمل استاذًا مساعدًا في كليتي الحقوق في الرباط والدار البيضاء إلى جانب وظيفته الأمنية. وسرعان ما كان يتقدم في السلّم الوظيفي. فأصبح في ١٩٧١ مديرًا للشؤون العامة والولاة في وزارة الداخلية، ثم رئيسًا للادارة العامة الموكول إليها مراقبة الاراضي المغربية. وعلى هذه الخلفية الأمنية جرى تعيينه كاتبًا للدولة في وزارة الداخلية (١٩٧٤) في وقت كان يحضر لشهادة دكتوراه السلك الثالث في القانون بأطروحة موضوعها «السلطة ورجالها وإطارها القانوني»، وقد حصل عليها من جامعة بوردو في فرنسا.

والأمر الذي ساعد إدريس البصري كثيرًا على الترقي السريع في الوظائف الأمنية (وصولًا، في ما بعد، إلى منصب وزير الداخلية)، قيامه، في تموز ١٩٧١ أثناء محاولة انقلاب جرت ذلك العام ضد الملك الحسن الثاني والمعروفة باسم «انقلاب الصخيرات»، بمبادرة جعلت الحظ يطرق بابه بشدة. فقد تدخل، بحسه الأمني، ليخرّب أجهزة إعادة البث للاذاعة المغربية حتى يقطع الطريق على الانقلابيين إذاعة بياناتهم. وبهذه المبادرة وضع البصري رجلًا في اتجاه وسحب الأخرى من اتجاه آخر. إذ كان أحسّ ان هناك «دورًا ما» لرئيسه الجنرال أوفقير في انقلاب الصخيرات، وهو دور سيثبت بالفعل لاحقًا عندما اعاد أوفقير الكرة لينظم محاولة لاسقاط طائرة الملك الحسن الثاني التي كانت آتية من اسبانيا في اتجاه الرباط. وفي العام ١٩٧١، أصبح البصري مديرًا للشؤون العامة في وزارة الداخلية. ثم أصبح وزير دولة في وزارة الداخلية قبل أن يصبح وزيرًا للداخلية في ١٩٧٩ في حكومة المعطي بو عبيد. ثم اعاد الملك تعيينه في المنصب نفسه في حكومة بو عبيد الثانية التي شكلها عام ١٩٨١. واستمر الملك متمسكًا به على رأس هذه الوزارة المهمة والحساسة جدًا في المغرب.

أشرف البصري، بحكم منصبه، على جميع الانتخابات التي جرت في المغرب منذ ١٩٧٩. واتهم مرارًا، خصوصًا من جانب المعارضة، انه كان يصنع الخارطة السياسية طبقًا لما هو مطلوب وليس طبقًا لنتائج صناديق الاقتراع. ومع ذلك كانت احزاب المعارضة تجد فيه محاورًا أساسيًا. فقد كان مطبخه السياسي في وزارة الداخلية يتولى «تفريخ» الاحزاب والجمعيات والهيئات السياسية، وكان ذلك مصدر انزعاج مستمر لأحزاب المعارضة التي لم تستطع تشكيل حكومة التناوب الاولى عام ١٩٩٣ لأنها اشترطت إبعاده في حين تمسك به الملك الحسن الثاني.

في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥، أضاف العاهل المغربي إليه مسؤولية حقيبة الاعلام في الوزارة التي كان يترأسها عبد الكريم العمراني. هكذا أصبح إدريس مسؤولًا عن الأمن والاعلام، ثم أضاف إليه أمر ملكي مهمة جديدة عندما عيّنه عضوًا في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي شكله الملك في ظل مزاعم غربية بحدوث تجاوزات داخل المغرب في موضوع «حقوق الانسان». هذا إضافة إلى مسؤوليته في ملف «الصحراء المغربية» (الصحراء الغربية).

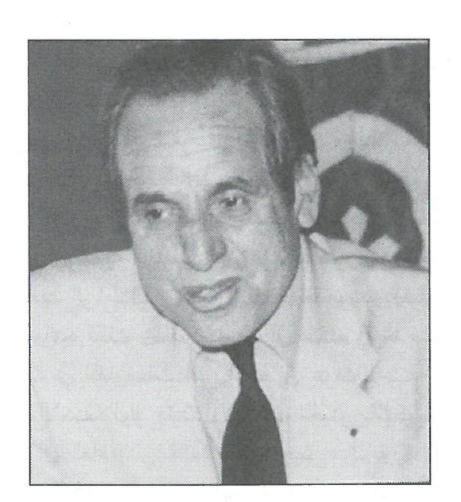
وقد كانت فترة جمعه بين وزارتي الداخلية والاعلام مثار جدل في الاوساط السياسية والحزبية والصحافية في المغرب. ومع ذلك ظل محتفظًا بهما في كل وزارات محمد كريم العمراني، إضافة إلى مشاغله الأكاديمية، إذ ظلّ يدرّس في الجامعة المغربية، وكان، إلى جانب أكاديميين فرنسيين، من المشرفين على أطروحة دكتوراه الدولة التي أعدّها الملك محمد السادس حين كان وليًا للعهد.

وفي سياق الجدل الذي أثارته شخصيته القوية والطاغية، وإمساكه بأهم الملفات الأمنية والاعلامية والسياسية في البلاد، تمنت احزاب المعارضة على الملك، أثناء تشكيل الدكتور عبد اللطيف الفيلالي حكومته الأولى في حزيران ١٩٩٤، اعفاءه من مهماته. فردّ الملك الحسن الثاني باعتبار ذلك «مساسًا بمقدسات البلاد»، ما تسبب وقتذاك في انتكاس المشاورات السياسية لتشكيل حكومة بزعامة احزاب المعارضة. لكن البصري فقد وزارة الاعلام (واستمر في الداخلية) في الوزارتين التاليتين اللتين شكلهما الفيلالي عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٧.

قاد البصري المشاورات مع زعماء الاحزاب السياسية في المعارضة والموالاة عام ١٩٩٦ والذي نتج عنها إبرام «ميثاق» في شأن نزاهة الانتخابات. كما أبرم باسم الحكومة مع زعماء المركزيات النقابية ورجال الاعمال اتفاقًا إثر تزايد الضغوط على الحكومة.

في ١٩٩٨، وإثر عودة زعيم الاتحاد الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي إلى البلاد وحصول حزبه على المرتبة الاولى في مقاعد البرلمان، شكل الملك الحسن الثاني حكومة برئاسة اليوسفي، واحتفظ البصري فيها بوزارة الداخلية. وظلّ في منصبه هذا حتى ٩ تشرين الثاني ١٩٩٩، حيث أصدر الملك محمد السادس قرارًا بإقالته من منصبه، وتعيين أحمد الميداوي–مدير الأمن السابق– وزيرًا للداخلية، ومحمد علي الهمّة، الذي كان يعمل سكرتيرًا خاصًا للملك، كاتبًا للدولة في الداخلية. وكان سبق للملك ان اتخذ اجراءات للتقليص من نفوذ البصري، الأمر الذي اعتبر خطوات نحو تحويل وزارة الداخلية إلى مؤسسة مثل بقية الوزارات. ومنذ إقالته بقي البصري معتكفًا صامتًا، حتى كان يوم ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢ حين نشرت له «لو جورنال» (اسبوعية، ناطقة بالفرنسية) حديثًا مطولًا قال فيه إن التأخير في التنمية «ليس نتيجة خطأ الملك الراحل الحسن الثاني، ولكن بسبب هؤلاء الذين خاضوا معارك ضده وكانوا يبحثون عن إزاحته، وهم الذين أخّروا مسيرة البلاد نحو التنمية».

* **إدريس جطو (١٩٤٥–)**: رئيس الوزراء المعين في ٩ تشرين الاول ٢٠٠٢. كان وزير الداخلية في حكومة اليوسفي منذ ايلول ٢٠٠١، وبهذه الصفة أشرف على الانتخابات النيابية، في اواخر ايلول ٢٠٠٢، أي أول انتخابات في عهد الملك محمد السادس، وقد اتصفت بالنزاهة والشفافية. وإدريس جطو رجل أعمال، حائز على دبلوم في إدارة المقاولات من لندن، وسبق له أن شغل مناصب وزير التجارة والصناعة بين ١٩٩٣ و١٩٩٥ ثم وزير المال والاقتصاد والصناعة والتجارة الخارجية في ١٩٩٧–١٩٩٨. وفي أعقاب تعيينه رئيسًا للوزراء سارعت الاوساط الاقتصادية والمالية في المغرب إلى الاعراب عن



إدريس البصري.



إدريس جطو.

ارتياحها لهذا التعيين «في هذه المرحلة التي يحتاج فيها المغرب إلى زيادة في حجم الاستثمار ومعدلات النمو»، ذلك أن جطو يحظى بثقة كبيرة في أوساط رجال المال والاعمال داخل المغرب وخارجه ولدى المؤسسات المالية الدولية نظرًا إلى تجربته الطويلة في انجاح ملفات صعبة مثل اتفاق منظمة التجارة الدولية في ربيع ١٩٩٤ في مراكش واتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في ١٩٩٦ وبرامج الخصخصة والصناعات الاستهلاكية مثل السيادة الاقتصادية الموقعة مع «فيات» الايطالية.

• **حاج تهامي بن محمد الكلاوي**: راجع «سيدي حاج...» في هذا الباب.

• **الحسن الثاني، الملك (١٩٢٩–١٩٩٩)**: عاهل المغرب السابق والملك السابع عشر من الأسرة العلوية الشريفة التي تحكم المغرب. نجل الملك محمد الخامس. ولد في الرباط وحصل على ثقافة عربية وغربية على حد سواء. الأولى على يد العلماء المسلمين الملحقين بالقصر، والثانية في ثانوية الرباط. حاز على الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط الذي كان تابعًا لجامعة بوردو (فرنسا). رافق والده الملك محمد الخامس إلى منفاه في مدغشقر، وشارك في المفاوضات التي أدت إلى عودته. عينه أبوه، غداة الاستقلال، رئيسًا لاركان الجيش الملكي، ثم أصبح في العام التالي قائدًا عامًا للجيش، ثم وليًا للعهد (تموز ١٩٥٧)، ثم رئيسًا للوزراء محل عبد الله ابراهيم، ووزيرًا للدفاع.

«دخل الحسن الثاني، قبل اعتلائه العرش، في الحركة الوطنية وعاش تجربة المنفى مع والده، كما شارك في مفاوضات الاستقلال ثم في بناء الدولة والجيش الوطني، بل كان مولعًا بالسلطة ومتفننًا في المناورات السياسية ولم يكن ابدًا إبنًا طيعًا لوالده. فكثيرًا ما خالفه الرأي بل كثيرًا ما جعله مقتنعًا بوجهة نظره إلى درجة أنه كان يختار التحدي فيخرج شاهرًا سلاحه امام اعدائه وخصومه بدلًا من محاورتهم كما كان يفضل والده محمد الخامس ان يفعل. ففي إحدى المرات سأله والده وهو يستكشف أغواره: «هل تخرج إلى الشارع إذا قيل لك ان هناك جماعة معك وأخرى ضدك؟». فكّر الحسن قليلًا ثم أعاد السؤال إلى والده: «وأنت ماذا تفعل يا مولاي؟». وحين أجاب الأب: «أنا لا أخرج حتى أهدىء من روع الجماعة الغاضبة». قال الحسن: «أما أنا يا مولاي فسأخرج لأجعل من الجماعة التي معي تتبعني ومن الجماعة المضادة تهابني» (الصافي سعيد، «النهار»، ١٧ آب ٢٠٠٠، ص١٥).

وفي ما يلي أبرز محطات ملكه:

– في ٣ آذار ١٩٦١، جلس الحسن الثاني على العرش خلفًا لوالده محمد الخامس الذي توفي إثر عملية جراحية.

– في ٤ كانون الاول ١٩٦٢، حوّل الدستور، الذي نظم في شأنه استفتاء عام، المغرب «مملكة دستورية ديمقراطية اجتماعية» تضمن حرية الرأي وتنظيم الجمعيات وتمنع نظام الحزب الواحد.

– في ١٩٦٣، اعتقلت الشرطة الملكية ٢٠٠ عضو من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يتزعمه المهدي بن بركة بتهمة تدبير مؤامرة، وصدرت احكام بالاعدام في حق ١١ منهم لكنها لم تنفذ.

– في ٦ آذار ١٩٦٥، جرت مواجهات عنيفة مع الطلاب في الدار البيضاء، ثم توسعت الاشتباكات لتشمل عمالًا من مختلف القطاعات وعاطلين عن العمل وخلفت عشرات القتلى.

– في ٧ حزيران ١٩٦٥، أعلن الملك حال الطوارىء، التي استمرت أكثر من خمس سنوات، إثر غليان شعبي وإشاعات عن التحضير لانقلاب.

– في ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٥، خطف زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المهدي بن بركة من أحد مقاهي باريس، وتأكد من انه قُتل، لكن لم يعثر على جثته أو مكان دفنه حتى الآن.

– في ١٠ تموز ١٩٧١، جرت محاولة انقلاب خلفت أكثر من ١٠٠ قتيل في قصر الصخيرات الملكي الواقع قرب الرباط، ونفذت المحاولة مجموعة من عناصر القوات المسلحة عندما كان الملك يحتفل بعيد ميلاده الثاني والاربعين.

– في آب ١٩٧٢، جرت محاولة انقلاب نجا منها الحسن الثاني بأعجوبة إثر هجوم جوي عليه قاده الجنرال محمد أوفقير وزير الدفاع، ووقع الهجوم عندما كانت طائرة الملك تستعد للهبوط بعد زيارة لفرنسا.

– في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥، دعا الملك شعبه إلى التوجه إلى الصحراء الغربية بغرض استرجاعها إلى الوطن الأم. وقد استجاب للنداء أكثر من ٣٥٠ ألف شخص اجتاحوا الاقليم انطلاقًا من طرفاية الواقعة في الجنوب. وأعلنت السلطات المغربية أن المجتاحين لا يحملون من السلاح غير آلاف النسخ من القرآن الكريم والاعلام الوطنية. وسمّى الملك هذه العملية «المسيرة الخضراء».

– في ايلول ١٩٨٢، عقد اجتماع قمة عربي في مدينة فاس، حقق فيه الملك الحسن الثاني إجماعًا عربيًا في شأن مخطط تسوية الشرق الاوسط يعترف للمرة الاولى بدولة اسرائيل، وقد أوكلت للملك مهمة الاشراف على «لجنة القدس».

– في ٣١ كانون الاول ١٩٩٠، جرت مواجهات عنيفة في كل من طنجة وفاس إثر انطلاق إضراب عمالي مصحوبًا بمسيرات. وخلفت الاحداث عددًا من القتلى.

– في ايلول ١٩٩١، هدم سجن تزمامارت حيث كان معتقلًا ٦٠ من الجنود والضباط الذين شاركوا في محاولتي الانقلاب (١٩٧١ و١٩٧٢)، ولكن وقت هدمه كان أكثر من نصف نزلائه قد قضوا نحبهم متأثرين بقسوة ظروف السجن.

– في ٤ ايلول ١٩٩٢، جرى إقرار تعديلات دستورية وسعت سلطات الحكومة والبرلمان من دون الانتقاص من صلاحيات الملك.

– في ١٣ ايلول ١٩٩٦، اصبح البرلمان يتشكل من مجلسين.

– في ٤ شباط ١٩٩٨، بلغ الانفتاح الديمقراطي مرحلة جديدة بتكريس مبدأ المناوبة في الوزارة عبر تعيين السياسي الاشتراكي المعارض عبد الرحمن اليوسفي رئيسًا للحكومة. وقد رأى محللون إلى هذه الخطوة على أنها أهم انجازات عهد الملك الحسن الثاني، وعلى أساس انها توجت مسارًا ديمقراطيًا بطيئًا ومدروسًا.

والمعروف عن المغرب، في عهد الملك الحسن الثاني، انه سجّل رقمًا قياسيًا في استضافة مؤتمرات القمة العربية والاسلامية التي رأسها الملك: – مؤتمر القمة الاسلامي الاول الذي استضافته الرباط بعد إقدام اسرائيل على احراق المسجد الأقصى في ايلول ١٩٦٩؛ – مؤتمر القمة الاسلامي الرابع في كانون الثاني ١٩٨٤ في الدار البيضاء؛ – مؤتمر القمة الاسلامي السابع في كانون الاول ١٩٩٤؛ – مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء في ايلول ١٩٦٥؛ – مؤتمر قمة الرباط العربي في كانون الاول ١٩٦٩؛ – مؤتمر قمة الرباط العربي في تشرين الاول ١٩٧٤؛ – قمة فاس العربية التي لم تكتمل في تشرين الثاني ١٩٨١، والقمة الثانية في ايلول ١٩٨٢؛ – القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء في آب ١٩٨٥؛ – والقمة العربية الطارئة في الدار البيضاء في ايار ١٩٨٩.

وفي سياسته العربية والشرق أوسطية برز الحسن الثاني كصاحب رأي يجمع الاعتدال في العداء لاسرائيل إلى الحق الفلسطيني. وكان هذا واضحًا، على الاقل، منذ دوره التمهيدي لعملية السلام المصرية الاسرائيلية، فيما هو يرأس «لجنة القدس» منذ تأسيسها في ١٩٧٩، وذلك بعد سنوات ست على مشاركته السوريين حربهم (١٩٧٣) بإرسال قوات مغربية إلى جبهتهم.

والحسن الثاني الحاكم الذي رعى وحمى الاقلية اليهودية في المغرب. فلم يسمح لرياح التطرف القومي أو الديني أن تطعن بمواطنية المواطنين إلى أي دين انتموا. وفي هذا أفاد المغرب من كفاءات أبنائه، لا سيما في قطاعات الاقتصاد. فاطمأن يهود المغرب في المغرب واستقروا فيه. كما من مواصفات الحسن الثاني صلاته الحسنة بفئة رجال الاعمال الذين في يدهم اليوم مفتاح أساسي من مفاتيح التقدم (استضاف الحسن الثاني مؤتمر اقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا).

ويبقى، في سياسة الحسن الثاني، ما هو أهم من ذلك. إذ لم يحل اسلامه وعروبته دون صداقته الوطيدة مع الفرنسيين، ولا حالت صداقته مع الفرنسيين دون صداقة أوطد مع الولايات المتحدة الاميركية.

مساء الاربعاء ٢١ تموز ١٩٩٩، أقام الحسن الثاني في قصر الصخيرات عشاء لضيفه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وحوالي منتصف الليل ودع الملك ضيفه. وفي اليوم التالي أحسّ الملك بتوعك صحي، فتوجه إلى العيادة الطبية في القصر. لكن الأطباء ارتأوا أن ينتقل إلى مستشفى ابن سينا. فتوجه إليه ودخله مشيًا. لكن حالته ساءت، وتدخل أطباء فرنسيون إلى جانب الأطباء المغاربة لانقاذ حياته، وتبين أنه مصاب بالتهاب رئوي حاد. وتوفي مساء ٢٣ تموز ١٩٩٩.

ينص الدستور المغربي على انتقال الحكم إلى ولي العهد (الامير سيدي محمد) خاصة وأن تعديلًا طرأ على الدستور عام ١٩٨١ يحدد انتقال الولاية إلى الابن الأكبر، ورهن عملية الانتقال بانشاء مجلس وصاية في حال عدم بلوغ البكر سن الرشد. والأمير محمد هو بكر أولاد الحسن الثاني الخمسة: محمد، رشيد، وثلاث بنات.

• **روبير الصرّاف (١٩٣٦–)**: ولد في الرباط في أسرة يهودية عريقة. ولما أنهى الدراسة الثانوية قبيل الاستقلال (١٩٥٦)، التحق بالجامعة لدراسة القانون والعلوم السياسية. وعلى النقيض من بعض الجامعيين الذين اختاروا الاقامة في باريس، فضّل الصرّاف العودة إلى المغرب لتقلّد مناصب رفيعة كملحق بسكرتارية الدولة في

الداخلية لتهيئة انتخابات ١٩٦٠، ثم كمسؤول في وزارة الفلاحة، وكان لقاؤه محمد رضا جديرة (كديرة) حاسمًا في سيرته، إذ ألحقه هذا الأخير إلى جانبه في الديوان الملكي، مسؤولًا عن أكثر من مهمة سياسية. ولغاية ١٩٦٦ بقي روبير الصرّاف أحد المحررين الرئيسيين في أسبوعية «المنارة» (لو فار) الناطقة بالفرنسية. ولما بدأت هجرة اليهود المغاربة إلى اسرائيل باستقطاب المنظمات الصهيونية، فضّل الصرّاف متابعة مسلسل اندماج اليهود في الحياة السياسية المغربية، ما نتج عنه انتخاب ممثلين برلمانيين وتعيين قضاة ومحامين في شروط تميزت بإلغاء القيود والحواجز القانونية التي طبقت في عهد الحماية الفرنسية.

ولما انتقل الصرّاف إلى العمل في القطاع الخاص إلى جانب مولاي علي تقلّد منصب المدير العام لكبرى شركات القطاع الخاص المغربي «أو–إن–أي». وبمعية أندريه أزولاي (يهودي مغربي ايضًا) الذي شغل منصب مستشار اقتصادي للملك الحسن الثاني طيلة سنوات عديدة قبل وفاة الملك، أسس روبير الصرّاف جمعية «هوية وحوار» التي وضعت من بين أهدافها إنجاز مهمة السلام بين اليهود والعرب بناء على حقوق شعوب المنطقة (في الشرق الاوسط) في العيش في أمان وسلام. وفي ١٩٩٥، أسس الصراف «المركز الدولي للأبحاث عن يهود المغرب» الذي عقد ندوات دولية، كما خصّ ٢٥ طالبًا مغربيًا بمنح دراسية للبحث في العلاقات بين يهود المغرب ومسلميه (المعطي قبال، «الحياة»، ١ تشرين الاول ١٩٩٧، ص٢٠).

وفي ١٩٩٧، صدر للصرّاف دراسة بعنوان «محمد الخامس ويهود المغرب في عهد فيشي» (صادرة عن «بلون»، باريس، ١٩٩٧). وفي نبذة تاريخية أن مواقف مختلف سلاطين الدولة العلوية تميزت برعاية الجالية اليهودية والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والدينية، باستثناء عهد المولى يزيد الذي كان يكنّ لليهود مقتًا صريحًا.

ويشير المؤلف إلى أن السلطان مولاي يوسف اتخذ، رغم ان عهده كان تحت الحماية الفرنسية، اجراءات جريئة من مثل إلغاء الجزية والضرائب ووضع حدًا للفوارق بين اليهود والمسلمين، كما فتح الحي اليهودي «الملاّح» على باقي أزقة الرباط.

أما السلطان محمد الخامس فقد عارض تطبيق القوانين اللاسامية لنظام فيشي، علمًا انه لم يكن متبحرًا في المسألة اليهودية ولا كانت حاشيته مؤلفة من اليهود، انما «كان معاديًا للعنصرية بشكل تلقائي». وبعد توقيع الهدنة (١٩٤٠) أصبح المغرب امتدادًا طبيعيًا لنظام بيتان. وكان من جراء هذا الوضع ان وقّع محمد الخامس تحت التهديد سنة ١٩٤٠ قوانين الاضطهاد ضد اليهود. لكنها كانت خدعة أكثر منها قناعة، إذ في الواقع لم تتخذ اي إجراءات قسرية بحق الجالية اليهودية ولا ضُيّق عليها في عقيدتها أو ممتلكاتها. وقد حاولت سلطات الحماية، مستندة إلى نعرة بعض السياسيين أو الاعيان، تأجيج فتيل الحرب بين المسلمين واليهود. لكن نباهة السلطان محمد الخامس أفشلت في كل مرة هذه المؤامرات.

ولما عاد محمد الخامس من منفاه، ونال المغرب استقلاله، استعاد اليهود نفوذهم في آليات الدولة والاقتصاد، إلى أن قررت الغالبية «لاسباب إيديولوجية» الرحيل إلى اسرائيل (راجع «الاديان» في «بطاقة تعريف» حيث تبين ان أكثر من ٩٠٪ من اليهود المغاربة هاجروا إلى الخارج، ومنهم أكثر من ٩٠٪ إلى اسرائيل). وانتهج الملك الحسن الثاني نهج والده إزاء الجالية اليهودية التي فضّلت البقاء في المغرب.

ومما ينهي به روبير الصرّاف دراسته قوله إنه عندما نفكّر في أن يهودًا مغاربة يتحملون مسؤوليات كبرى في سدة الحكم في بلد مسلم وانهم في اسرائيل يعيشون وضعية بؤس ويتعرضون باستمرار إلى التحرشات العنصرية للأشكينازيم، ندرك أن الاعتراف الذي يحظى به اليهود المغاربة في بلد مسلم يعتبر قدوة أخلاقية نموذجية.

والجدير ذكره أن وزير خارجية اسرائيل (السابق) دافيد ليفي هو من مواليد حي «الملاّح» اليهودي في الرباط (١٩٣٧)، وأنه تقصّد زيارة ذاك الحي بل البيت نفسه الذي ولد فيه إبان زيارته المغرب في كانون الثاني ٢٠٠٠ وأجرى محادثات مع الملك محمد السادس، كما التقى في الدار البيضاء ممثلي الجالية اليهودية المتبقية التي أصبحت تعد بالآلاف القليلة فقط.

* **سيدي حاج تهامي بن محمد الكلاوي (١٨٧٩–١٩٥٦)**: من أبرز السياسيين المغاربة الذين ارتبطوا بالسياسة الاستعمارية الفرنسية. من مواليد قرية تلوات في جبال الأطلس حيث كان والده من زعماء القبائل البربرية. كان يعادي سلطان المغرب سيدي محمد الخامس، وحث على ثورة ١٩٥٣ ضده، وكان العدو التقليدي لأسرته وللحركة الوطنية المعادية للاستعمار.

اعترفت به السلطات الفرنسية باشا على مراكش والمناطق المجاورة لها في عام ١٩٠٨ بعد أن خضعت هذه المناطق لسلطة البربر في معارك اشترك فيها الكلاوي. وحين أعلن الفرنسيون حمايتهم على بعض مناطق المغرب عام ١٩١٢ ناصرهم الكلاوي في جهودهم لإخماد مقاومة البربر. وفي الحرب العالمية الاولى سعت القوات الفرنسية للانتشار في مناطق مغربية أخرى فساعدها الكلاوي على حفظ النظام والقانون داخل المحمية.

اهتم بالزراعة والمناجم، وقاد حركة «التقليديين» المعادية لحركة الوطنيين المغاربة الذين طالبوا بالاستقلال عن فرنسا في عام ١٩٥١. وكان على رأس فرقة هاجمت المواقع الوطنية في فاس والرباط، وأرغمت السلطان على صرف مستشاريه العسكريين.

وفي عام ١٩٥٣ ترأس القوة المحاربة لخلع السلطان الذي نفي إلى كورسيكا، ثم إلى مدغشقر. وفي غياب السلطان تصاعدت النزعة الوطنية، وانفجر العنف في مراكش وغيرها من المدن عام ١٩٥٥، وجرت محاولة لاغتيال الكلاوي الذي اضطر بعد ذلك لدعم فكرة عودة السلطان. وبعد أقل من ثلاثة أشهر من عودة السلطان، توفي الكلاوي على أثر إجراء عملية جراحية خطيرة له (موسوعة السياسة، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص١٣١).

* **عبد الرحمن اليوسفي (١٩٢٦–)**: رئيس الحكومة (٤ شباط ١٩٩٨– ايلول ٢٠٠٢). عاش معظم سنواته في الدار البيضاء، لكنه يتحدر أصلًا من مدينة طنجة في الشمال. نال إجازة في الحقوق من جامعة نيس (فرنسا). انغمس في السياسة باكرًا، وانضم إلى حزب الاستقلال منخرطًا في صفوف المقاومة. وعندما قاد المهدي بن بركة انشقاقًا داخل الحزب مشكلًا حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» انضم إليه اليوسفي، وما لبث أن أصبح عضوًا قياديًا فيه، وتولى رئاسة تحرير «التحرير» أول صحيفة يصدرها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ومع سنوات الاحتقان السياسي في الستينات وتلاحق الاحداث وتعليق الدستور وحل البرلمان واعلان «حالة الاستثناء» (مصطلح مغربي يعني حالة الطوارىء) وتجميد الاحزاب، خرج اليوسفي إلى المنفى مع مَن خرجوا، ولم يعد إلى المغرب إلا في العام ١٩٨٠ عندما صدر عفو عنه مع سبعة آخرين من اعضاء حزبه، حزب «الاتحاد الاشتراكي» الذي كان ساهم في تأسيسه في ١٩٧٣ معلنًا فيه طلاقه مع الاتجاه «الثوري» ومتصالحًا مع المسار الديمقراطي. وكان اليوسفي عاش سنوات منفاه مع زوجته اليونانية الاصل في مدينة «كان» الفرنسية، وفي الوقت نفسه ظلّ نشطًا في إطار منظمات حقوقية غير حكومية، وكان من أبرز المهام التي تولاها منصب نائب الامين العام لاتحاد المحامين العرب.

شارك حزب الاتحاد الاشتراكي (وكان اليوسفي انتخب عضوًا في مكتبه السياسي) في انتخابات ١٩٧٦ من موقع المعارضة، وفاز بعدد من المقاعد. ومع رحيل عبد الرحيم بوعبيد (١٩٩١) تولى اليوسفي قيادة الاتحاد الاشتراكي، وكانت الظروف قد نضجت لانجاز تاريخي بين حزبي الاستقلال والاتحاد. فقرر محمد بوستة (الاستقلال) وعبد الرحمن اليوسفي (الاتحاد)، في ايار ١٩٩١، قيام «الكتلة الديمقراطية» كتحالف يضم احزاب المعارضة. وصوّت الحزبان، الاستقلال والاتحاد، بـ«نعم» للدستور الجديد (١٩٩٦). وقد نُشر، في ما نُشر عن الساعات الأخيرة من حياة الملك الحسن الثاني (تموز ١٩٩٩) أنه أوصى نجله الملك محمد السادس باستمرار التعاون مع «الاستاذ اليوسفي» (راجع النبذة التاريخية، وباب الاحزاب).

* **عبد الرحيم بوعبيد (١٩٢١–١٩٩١)**: من زعماء المعارضة. تزعم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد اختفاء المهدي بن بركة عام ١٩٦٥.

ولد في صالية، وأتمّ دراسته الابتدائية في مدرسة مخصصة لأبناء الأسر الكبيرة، ودرس لمدة خمس سنوات (١٩٣٤–١٩٣٩) في معهد مولاي يوسف في الرباط. عمل استاذًا في فاس وصالية أثناء الحرب العالمية الثانية. درس الحقوق وناضل في صفوف الحزب الوطني وشارك في صياغة بيان الاستقلال في كانون الثاني ١٩٤٤. اعتقل بعد ذلك بعدة أسابيع لقيادته مظاهرة عنيفة في صالية، ثم أفرج عنه وطرد من هيئة التعليم ومنع من الانتساب إلى جامعتي الجزائر وبوردو. هاجر إلى فرنسا حيث أصبح مسؤولًا عن حزب الاستقلال في الاوساط العمالية، ونال إجازة الحقوق قبل أن يعود إلى المغرب عام ١٩٤٩ ويمارس المحاماة. وعين بصفته عضوًا في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال مسؤولًا عن القضايا النقابية. قاد مع محجوب بن صديق مظاهرات الدار البيضاء (كانون الثاني ١٩٥٢) ضد الاستعمار الفرنسي، فاعتقل حتى ١٩٥٤ بتهمة تدبير «مؤامرة شيوعية».

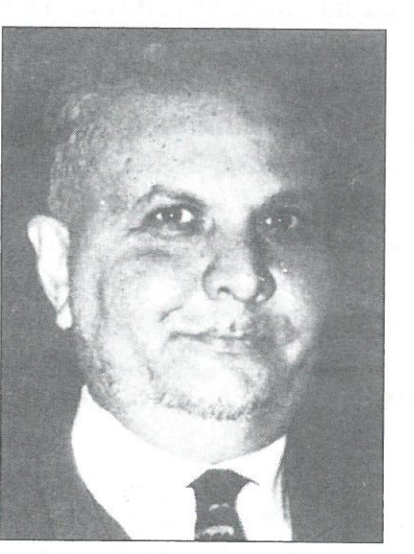
قام بدور أساسي في المفاوضات الفرنسية–المغربية في مدينة «إكس–لو–بان»، وعين في أول حكومة تشكلت بعد اعلان الاستقلال وزيرًا مكلفًا بالمفاوضات. عين أول سفير للمغرب في فرنسا. ومن تشرين الاول ١٩٥٦ إلى ايار ١٩٦٠ شغل منصب وزير الاقتصاد، فوضع خطة إنمائية اصلاحية تنادي بنوع من الاشتراكية القائمة على إصلاح زراعي معتدل وعلى التصنيع. وبعد الانشقاق عن حزب الاستقلال عام ١٩٥٩ أصبح بوعبيد عضوًا في سكرتاريا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد دافع دائمًا عما سماه بـ«الطريق البرلماني ضد الاتجاهات المتطرفة والمغامرة» وضد الخروج على الشرعية. قاد حركة المعارضة ضد الملك منذ ١٩٦٣، إلا أن ما سُمي بـ«مؤامرة» عام ١٩٦٣ عرّضت حركته للقمع وأضعفتها. ثم جاءت انتفاضة الدار البيضاء عام ١٩٦٥ وخطف بن بركة في العام نفسه لتزيد من التباعد بينه وبين البلاط الملكي، وخصوصًا بعد أحداث الصخيرات الدامية في تموز ١٩٧١. مثّل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المفاوضات التي أجراها الملك الحسن الثاني مع زعماء المعارضة ولكن بدون نتيجة. وفي ١٩٧٢، حصل الانشقاق داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وانبثق عنه ما سمي بـ«كتلة الرباط» التي أُطلق عليها في ما بعد إسم الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية. وقف عبد الرحيم بوعبيد من قضية الصحراء موقفًا متضامنًا مع سياسة الملك وأيّد بشدة استرجاع الصحراء بصفتها جزءًا لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي (موسوعة السياسة، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٨٣٢).

تزعم عبد الرحيم بوعبيد حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض حتى وفاته (١٩٩١)، فخلفه في زعامة الحزب عبد الرحمن اليوسفي.

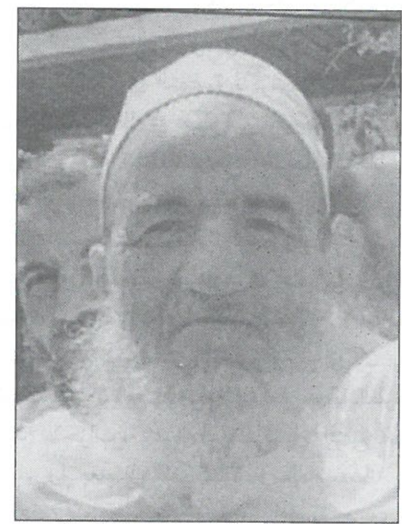
* **عبد السلام ياسين، الشيخ**: داعية اسلامي، وزعيم جماعة «العدل والاحسان» التي تطمح إلى أن تتحول حزبًا سياسيًا. بيد أن القوانين المغربية تمنع إقامة أحزاب لأهداف دينية أو عرقية. وسبق لتيارات اسلامية ان انضمت إلى أحزاب قائمة، كما في حال «العدالة والتنمية» الذي كان يحمل إسم «الحركة الشعبية الدستورية» ويتزعمه الدكتور عبد الكريم الخطيب المعروفة بميولها الاسلامية.

فُرضت الإقامة الجبرية على الشيخ عبد السلام ياسين في العام ١٩٩٠ بتهمة استخدامه خطبة المساجد للتحريض السياسي. وفي خريف ١٩٩٦، رفعت عنه الاقامة الجبرية؛ لكنه عاد وألقى خطبة في المسجد انتقد فيها الاحزاب والسلطات، مما اعتبر مخالفًا للقانون، وأعيد فرض الاقامة الجبرية عليه.

وفي ايار ٢٠٠٠، رُفعت عنه من جديد الاقامة الجبرية في أجواء التمهيد لانتخابات ٢٠٠٢ وحركة نشطة لدعاة حقوق الانسان. وخلال فترة إقامته الجبرية (١٩٩٠–٢٠٠٠) نشر الشيخ ياسين كتبًا عدة عن الاسلام والديمقراطية بالعربية والفرنسية والانكليزية. وكانت جماعة العدل والاحسان تعول على إصدار صحيفة «العدل



علال الفاسي.



الشيخ عبد السلام ياسين.

والاحسان»، لكنها لم تتمكن من طبعها بسبب ما وصفته بمضايقات السلطة.

في كانون الاول ٢٠٠٢، شهد المغرب أول مواجهة في نوعها بين السلطات والتيار الاسلامي ممثلًا بجماعة العدل والاحسان التي اعتقل من أفرادها المئات، بينهم العديد من اقارب زعيمها عبد السلام ياسين. وقد لوحظ ان هذه المواجهة أتت بعد نحو سنة على رسالة الشيخ ياسين بعنوان «إلى من يهمه الأمر» التي طالب فيها باستخدام ثروة الملك الراحل الحسن الثاني لتسديد ديون المغرب. وصدرت وقتها انتقادات عديدة لرسالة الشيخ ياسين. لكن حكومة اليوسفي التزمت الصمت إزاءها، وثمة مَن رأى أن رد الحكومة على الرسالة كان مؤجلًا وتُرجم في «هذه المواجهة» (كانون الاول ٢٠٠٠)، كما رأى آخرون أن التشدّد الذي أبدته الحكومة في هذه المواجهة يجب أن يُنظر إليه من خلال منظور الانتخابات المقبلة (٢٠٠٢) التي سيتواجه فيها الاسلاميون مع احزاب الائتلاف الحكومي. ومعروف في هذا الاطار ان حزب «العدالة والتنمية» الاسلامي التوجه ابتعد عن مساندة الحكومة واختار صف المعارضة. كذلك انضم ناشطون اسلاميون إلى حزب «الحركة الشعبية الدستورية» الذي اصبح يُنعت بأنه من الاحزاب الاسلامية المعتدلة. وكان الملك محمد السادس ركّز، منذ توليه الحكم (١٩٩٩)، على محاربة الفقر وضرورة إيلاء عناية خاصة بالمحرومين والمعوزين، وهم الفئات الأكثر استقطابًا في المشروع الاسلامي. وكان الملك، قبل اسبوع فقط من اندلاع المواجهة بين جماعة «العدل والاحسان» والسلطات، أدّى صلاة الجمعة في المسجد الأعظم في سلا، شمال العاصمة الرباط، التي تعتبر مركز نفوذ هذه الجماعة (راجع «جماعة العدل والاحسان» في باب الاحزاب).

* **عبد الكريم الخطابي (١٨٨٢–١٩٦٣)**: زعيم وطني وقائد ثورة الريف (راجع «ثورة الريف» في النبذة التاريخية).

اعتقلته السلطات الفرنسية أثناء الحرب العالمية الاولى. لكنه تمكن من الافلات من قبضتهم وبدأ يطلق الدعوة للجهاد ضد المحتل الاسباني والفرنسي، وجنّد نحو عشرة آلاف مسلح، وحقق انتصارات ضد الاسبان، لا سيما في معركة الأنوال التي أدت إلى سقوط الحكومة في مدريد. ولما رأت فرنسا أن خطر الثوار اصبح جاثمًا على الساحل وتمكنوا من محاصرته، وبعد أن كانت شبه متفرجة على الفريقين أملًا باضعافهما، بادرت إلى فتح جبهة ضد المغاربة ابتداء من ١٩٢٥، وبدأت تنسّق العمليات العسكرية مع الاسبان، خصوصًا بعد الهجوم الناجح الذي نفذته قوات الخطابي ضد الحصون الفرنسية الحدودية. فقاد بيتان (وكان أحد كبار العسكريين الفرنسيين) قوات مشتركة فرنسية–اسبانية في حملة تمكنت من عبد الكريم الخطابي والثوار في العام ١٩٢٦.

استسلم الخطابي ووضع نفسه في تصرف فرنسا (ايار ١٩٢٦) التي كانت عرضت عليه الاستسلام مع تعهد بعدم ملاحقته وأسرته ورجاله. لكن فرنسا لم تلتزم بما وعدت به. فنفت عبد الكريم وشقيقه (الذي كان أحد كبار معاونيه في الثورة) وعائلتهما إلى جزيرة «ريونيون» في المحيط الهندي، التي وصلوها في خريف ١٩٢٦. وهناك عاش عبد الكريم كسجين حقيقي، فمنعت عنه الصحف والأخبار والاتصال، قرابة ٢١ عامًا، قامت في نهايتها الجامعة العربية بوساطة ناجحة وتمكنت من تخفيف



عبد الكريم الخطابي.

حكم النفي عنه بحكم يقضي بوضعه في الاقامة الجبرية في فرنسا. وخلال نقله (١٩٤٧) من الجزيرة إلى العاصمة الفرنسية وعبور سفينته قناة السويس، خطفه أنصاره ونقلوه إلى القاهرة (بعض المراجع يستبعد هذه الرواية، ويكتفي بالقول إن الخطابي «تمكن من اللجوء إلى القاهرة» باقناعه الفرنسيين بهذا الحل). وفي القاهرة، أحيط الخطابي بكل مظاهر التبجيل والاحترام، وقام ببعض الجهود الاعلامية ضد الاحتلال الفرنسي للمغرب، أبرزها تأسيسه «لجنة تحرير المغرب العربي» التي حدّد أهدافها في بيان التأسيس (٦ كانون الثاني ١٩٤٧) على النحو الآتي: جمع شمل كافة القوى والاحزاب الوطنية المناضلة في سبيل استقلال المغرب وتونس والجزائر، وإرساء أسس وحدة وطنية مغربية تنادي بالاسلام والعروبة والاستقلال التام وترفض أي مساومة مع المستعمر. وقد شكل مكتب للجنة أسندت رئاسته لعبد الكريم، وتولى شقيقه محمد نيابة الرئاسة والحبيب بورقيبة الأمانة العامة غير أن هذه اللجنة لم تفلح في تحقيق هدفها. فقد انتصرت الصراعات بين الاحزاب ورجحت كفة المصالح الاقليمية. وأمام تفاقم الخلافات، قطع عبد الكريم صلاته بمكتب المغرب، وراح كل قطر مغربي يحدد طريقه إلى الاستقلال منفردًا.

في ١٩٦٠، وأثناء زيارة الملك محمد الخامس للقاهرة، وبناء على تدخل من الرئيس عبد الناصر، كان أول ما قام به الملك استقباله الخطابي ودعوته له العودة إلى بلده. فأعلن الخطابي استجابته الدعوة وشرع يستعد لها بتؤدة ويعطيها الوقت الكافي. لكن الموت لم يمهله إلى أبعد من ٧ شباط ١٩٦٣. ففارق الحياة في القاهرة من دون أن يحقق حلم حياته بالعودة إلى المغرب.

* **علال الفاسي (١٩٠٦–١٩٧٤)**: زعيم حزب الاستقلال. بدأ حياته السياسية بمقاومة الاستعمار، وتوصل إلى تأسيس حزب «العمل المغربي» في العام ١٩٣٤ مع رهط من رفاقه. لكن بعد سنوات قليلة، انشق هذا الحزب إلى جناحين، حمل أولهما إسم «الحركة الشعبية»، والثاني إسم «حركة الاستقلال». ولسوف تكون حركة الاستقلال هذه هي النواة التي سيتأسس من حولها، في ١٩٤٣، حزب الاستقلال الذي سيرتبط به علال الفاسي حتى أيامه الأخيرة. وقد تأسس حزب الاستقلال في غياب زعيمه علال الفاسي الذي كان في الأثناء منفيًا في الغابون. إذ كان الفرنسيون قد قبضوا عليه في ١٩٣٨ ونفوه إلى مستعمرتهم هناك، حيث بقي تسعة أعوام. ولكنه كان دائم الاتصال برفاقه يوجههم ويرسم لهم خطواتهم. لذلك اعتبر المؤسس الحقيقي لحزب الاستقلال. في ١٩٤٦، عاد إلى طنجة حيث وضعته السلطات الفرنسية في الاقامة الجبرية. لكنه تمكن من الإفلات (١٩٤٧) ولجأ إلى القاهرة التي كانت تعج بالناشطين من بلدان المغرب العربي والعاملين من خلال «مكتب المغرب العربي». ومن القاهرة، قام علال الفاسي بعدة جولات إلى الخارج لشرح قضية المغرب. بعد الاستقلال، عاد إلى المغرب وتولى رئاسة الحزب ابتداء من ١٩٥٦، وكان، وهو في القاهرة قد ساهم إلى حد كبير في التقارب بين الرئيس عبد الناصر والملك محمد الخامس الذي أيده علال الفاسي بقوة.

غير ان وضع الحزب تغيّر بعد الاستقلال. فالنضال ضد المستعمر انتهى، وبات على الحزب ان ينظر في استراتيجيات جديدة تبنى على اساس متطلبات الاوضاع الداخلية. وكان هذا سببًا في انفجار الصراعات داخل الحزب الذي ألّف العديد من الحكومات واصطدم بالمطالب الشعبية. فنشأ داخله جناح يساري، ما أدّى إلى قيام تحالف بين علال الفاسي وأحمد بلفريج (١٩٥٩) لطرد الجناح اليساري الذي تزعمه المهدي بن بركة وأسس «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

عاد حزب الاستقلال بزعامة الفاسي، بعد وصول الملك الحسن الثاني، وأبدى توجهات يسارية واجتماعية في محاولة للالتفاف على التنامي الشعبي الكبير الذي حققه الاتحاد الوطني والمهدي بن بركة. غير أن هذا التوجه لم يدم طويلًا، إذ وقف حزب الاستقلال موقفًا سلبيًا من قضية اختطاف بن بركة في باريس، وشارك في الحكومة الائتلافية، ودخل في صراعات جديدة مع النقابات والاتحادات العمالية، الأمر الذي أربك وضع الحزب، فلا عاد حزب السلطة بالمعنى الكامل للكلمة، ولا عاد حزب نضال شعبي كما كانت حال احزاب المعارضة الأخرى.

توفي علال الفاسي في بوخارست يوم ١٧ ايار ١٩٧٤ بعد مقابلته الزعيم الروماني تشاوتشيسكو.

* **مبارك بكاي (١٩٠٧–١٩٦١)**: أول رئيس للوزراء بعد الاستقلال. ولد في مراكش، وبعد أن أنهى تعليمه التحق بالجيش الفرنسي فتفوق وبرز بين أقرانه، وخدم بتميز وشجاعة أثناء الحرب العالمية الثانية ووصل إلى رتبة مقدم قبل اضطراره إلى ترك الجيش بسبب فقدانه

ساقه في احدى المعارك. وبعد ذلك اصبح حاكمًا لمدينة سفرو، وهو منصب شغله حتى ١٩٥٣ حين استقال احتجاجًا على قرار السلطات الفرنسية عزل السلطان محمد الخامس ونفيه. فبدأ بذلك نضاله الوطني ومطالبته باستقلال بلاده وانهماكه في السياسة. فبقي على ولائه للسلطان، كما لعب دورًا قائدًا في المفاوضات المتتالية مع فرنسا. وفي ١٧ تشرين الاول ١٩٥٥، أنشىء مجلس للعرش بعضوية بكاي، واستمر حتى ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ حين حُلّ لعودة محمد الخامس إلى البلاد. فشكل بكاي حكومة اتحاد وطني أجرت مفاوضات الاستقلال مع فرنسا وأسفرت عن اتفاقية نصت على اعتراف فرنسا باستقلال المغرب، ووقعت في ٢ آذار ١٩٥٦، من قبل بكاي، وبينو وزير الخارجية الفرنسي.

اتبع بكاي سياسة تقارب مع فرنسا، ووقّع معها عدة اتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري، ولعب دورًا أساسيًا في قيام جيش وطني وتأسيس وزارة دفاع وطني، وشغل، إضافة إلى رئاسة الوزارة، منصب وزير الدفاع والداخلية ورئيس اللجنة العليا للدفاع الوطني.

ومنذ صيف ١٩٥٦، بدأت الخلافات تعصف داخل وزارته خصوصًا بين وزراء حزب الاستقلال ووزراء حزب الاستقلال الديمقراطي الذي يتزعمه بكاي نفسه. ومع ازدياد نفوذ حزب الاستقلال، تشكلت في ٢٦ ايار ١٩٦٠ حكومة جديدة شغل فيها بكاي منصب وزير الداخلية، وبقي فيه حتى وفاته في ١٢ نيسان ١٩٦١ إثر إصابته بذبحة قلبية حادة (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص١٦–١٧).

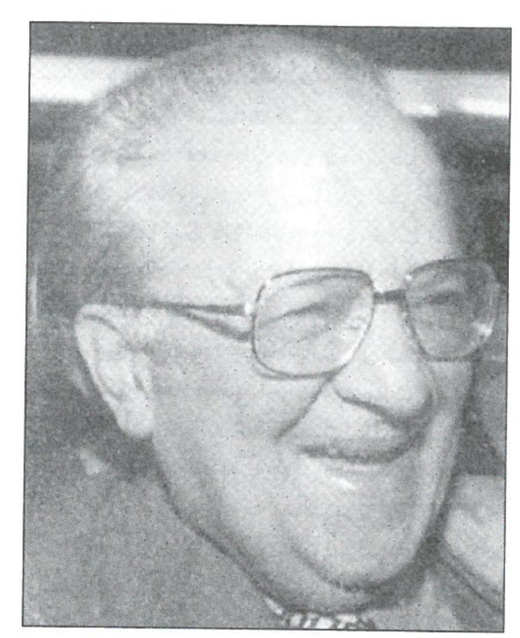
* **محمد أوفقير (١٩٢٠–١٩٧٢)**: عسكري وأمني ووزير للداخلية والدفاع. بدأ حياته العسكرية في الجيش الفرنسي، وشغل مناصب حساسة في أجهزة الأمن بعد عودة الملك محمد الخامس إلى الحكم من منفاه في مدغشقر عام ١٩٥٥. وعندما حصل المغرب على الاستقلال (١٩٥٦) عين أوفقير مديرًا عامًا للأمن الوطني، وأصبح، في ١٩٦٥، وزيرًا للداخلية. وفي العام نفسه (١٩٦٥)، جرت محاكمته غيابيًا من قبل محكمة فرنسية وحكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة تواطئه، بل تدبيره لاختفاء زعيم المعارضة المغربية المهدي بن بركة في باريس، الأمر الذي تسبّب في فضيحة سياسية كبيرة في باريس لا تزال تداعياتها تتتابع فصولًا إلى الآن (راجع «المهدي بن بركة» في هذا الباب).

في ١٩٧١، عين وزيرًا للدفاع، ورقي إلى رتبة لواء بعد أن قمع محاولة عسكرية لاغتيال الملك الحسن الثاني في ١٠ تموز ١٩٧١ أثناء احتفال الملك بعيد ميلاده الثاني والاربعين في قصر الصخيرات، وأعدم عدد من كبار الضباط (في ١٣ تموز ١٩٧١) ولقي عدد من كبار المسؤولين مصرعهم في تلك المحاولة الانقلابية، وتشكلت محكمة من أوفقير وإثنين من المسؤولين للتحقيق في أبعاد المؤامرة. وبعد نحو سنة، في آب ١٩٧٢، جرت محاولة ثانية فاشلة لاغتيال الملك خلال عودته من رحلة إلى فرنسا، واتهم أوفقير بالمحاولة. وفي ١٧ آب ١٩٧٢، أعلن بيان حكومي أن أوفقير انتحر خجلًا من فعلته (راجع «إدريس البصري» و«المهدي بن بركة» في هذا الباب، وكذلك «النبذة التاريخية»).

بعد وفاة الملك الحسن الثاني (تموز ١٩٩٩) دعت مليكة، ابنة محمد أوفقير التي بقيت هي وعائلتها أكثر من ١٨ سنة تحت الاقامة الجبرية، في تصريحات نقلتها وسائل اعلام جزائرية، جميع المغاربة إلى طي صفحة الماضي والالتفاف حول الملك الجديد محمد السادس.

* **محمد البصري (الفقيه)**: زعيم معارض. أمضى ٢٩ عامًا في المنفى، إذ كان غادر المغرب في صيف ١٩٦٥ إلى اسبانيا، ومنها إلى فرنسا التي استقر فيها. وكان إسمه يتردد في محاكمات جرت ضد أعضاء ينتسبون إلى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتهم محاولة إطاحة النظام وزعزعة الأمن والاستقرار. وصدر ضده حكم غيابي بالاعدام. إلا انه أفاد من عفو سياسي أصدره الملك الحسن الثاني، وشمل كذلك عبد الرحمن اليوسفي. وعاد الفقيه البصري إلى المغرب في ١٠ حزيران ١٩٩٥، وأفرد له مناصروه استقبالًا حاشدًا، تقدمه اعضاء المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي المعارض.

وقبل شهور من عودته، كان زعماء مختلف الاحزاب المعارضة اجتمعوا إليه في مقر إقامته في باريس وبحثوا معه، في جملة ما بحثوا، انعكاسات الوضع في الجزائر على المغرب بحكم الصداقات التي كان البصري لا يزال يرتبط بها مع زعماء جزائريين. وكان البصري زار الجزائر في ١٩٩٤ واجتمع مع مسؤولين هناك، وتردد أنه اقترح صيغة لتنسيق العمل بين احزاب المعارضة المغربية ونظرائهم الجزائريين لحل أزمة الجزائر. إلا أن مساعيه لتنظيم مؤتمر للفعاليات السياسية في المغرب والجزائر وتونس لم تحرز تقدمًا، وكان اقترح عقده في طنجة.



محمد البصري.

محمد أوفقير.

وقد تمنى عليه المعارض ابراهيم السرفاتي (يتحدر من أصول يهودية ويحمل جنسية برازيلية إضافة إلى جنسيته المغربية، ويعيش في فرنسا بعدما أبعدته السلطات المغربية بعد أن كان معتقلاً في سجن تازمامرت بتهمة التورط في أعمال مناهضة للنظام)، تمنى السرفاتي على الفقيه البصري «قيادة الحركة الديمقراطية إلى جانب قادة آخرين ضمن وحدة بين الجميع». وقال السرفاتي في عودة البصري «إنها حدث سياسي كبير والفقيه البصري قائد سياسي قادر على بلورة ميزان القوى في اتجاه إحداث تغيير نوعي في البلاد».

وفي خضم الخلافات بين اطراف المعارضة، بمن فيهم زعماء «الاتحاد الاشتراكي» والاحزاب المنشقة عنه، تفاعل الجدل، أكثر ما تفاعل، في شأن رسالة نُسبت إلى الفقيه البصري ونشرتها أسبوعية «لو جورنال» (تشرين الثاني ٢٠٠٠)، وفيها إشارات إلى تورط الاتحاد الاشتراكي، الذي يرأسه رئيس الحكومة عبد الرحمن اليوسفي، وضلوع زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عبد الرحيم بوعبيد وزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي في محاولة الانقلاب التي قادها أوفقير سنة ١٩٧٢. وركّزت الردود على الرسالة بالتشكيك في أهداف الرسالة في مرحلة هي «مرحلة انتقال توافقت فيها المؤسسة الملكية مع القوى الحية في البلاد على فتح ورش الاصلاح، وتهييء البلاد لانتخابات حرة ونزيهة لا تتدخل فيها أجهزة ظاهرة ولا خفية (...) إن ملك البلاد اختار طي صفحة الماضي وبناء الدولة الحديثة الديمقراطية (...) ولماذا تعكير جو الثقة السائد حاليًا بين القصر والحركة الوطنية؟».

* **محمد بوستة (١٩٢٥–)**: حزبي (الاستقلال) ووزير للخارجية. يتحدر من مدينة مراكش. نال الإجازة في الحقوق من جامعة السوربون (فرنسا). انخرط في العمل السياسي منذ وقت مبكر وعمره ١٥ عامًا في مدينة فاس بانضمامه إلى حزب الاستقلال وانخراطه في القطاع الطلابي. ومع الزلزال الذي وقع في حزب الاستقلال أواخر الخمسينات بانشقاق المهدي بن بركة وخياره الطريق الثوري، اختار محمد بوستة البقاء إلى جانب علال الفاسي الزعيم التاريخي لحزب الاستقلال، وانتخب عضوًا في اللجنة التنفيذية للحزب، فافترق بذلك عن صديقه القديم عبد الرحمن اليوسفي الذي اختار الانضمام إلى المهدي بن بركة. وفي الحكومة التي تشكلت آنذاك عُيّن بوستة وزيرًا للعدل ثم وزيرًا للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري (حزيران ١٩٦٠). وفي فترة الاحتقان والأزمة الحكومية الخطيرة (الستينات)، وحتى بداية ما يُسمى بالمسلسل الديمقراطي في المغرب عام ١٩٧٦ عاد بوستة ليمارس مهنته كمحام في الرباط، يقف بين الفينة والأخرى امام المحاكم مدافعًا عن حرية التعبير والرأي والصحافة. ومنذ منتصف السبعينات (بعد «المسيرة الخضراء» وفتح مسيرة الديمقراطية التي أعلنها الملك الحسن الثاني)، تولى محمد بوستة مسؤولية قيادة حزب الاستقلال خلفًا للزعيم علال الفاسي. وبعد انتخابات ١٩٧٦، عاد إلى مقاعد الحكومة وتولى منصب وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية. وفي منتصف الثمانينات خرج حزب الاستقلال من الحكومة احتجاجًا على تزوير الانتخابات، ووجد الاستقلاليون أنفسهم يجاورون ويحالفون في البرلمان رفاق الأمس، أي نواب الاتحاد الاشتراكي (عبد الرحمن اليوسفي). وقد تصاعد حلفهما ليصل إلى ذروته في بداية التسعينات، أي عندما تولى عبد الرحمن اليوسفي مسؤولية قيادة الاتحاد الاشتراكي خلفًا لعبد الرحيم بوعبيد. وقرّر بوستة واليوسفي إنجاز تحالف تاريخي بين الاستقلال والاتحاد بقيام «الكتلة الديمقراطية» (ايار ١٩٩١). وفي منتصف التسعينات رشح الملك الحسن الثاني بوستة ليكون رئيسًا للوزراء في حكومة ائتلافية. ولكن المحادثات انهارت بعدما أصرّت احزاب المعارضة على أن يقيل الملك وزير داخليته القوي إدريس البصري.

* **محمد بن عرفة (١٨٨٦–١٩٧٦)**: سيدي محمد بن عرفة أو «محمد السادس» (اللقب الذي أطلقه الفرنسيون عليه). حكم المغرب من آب ١٩٥٣ إلى تشرين الاول ١٩٥٥، وعُرف لدى المغاربة بـ«سلطان الفرنسيين»، إذ كانت سلطات الاحتلال الفرنسي جاءت به إلى الحكم، بعد عزلها الملك محمد الخامس ونفيه. ومع أن سيدي محمد بن عرفة كان يتحدر من سلالة النبي، وكان حفيد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، أي محمد الرابع، فقد كان، قبل توليه السلطة، بعيدًا كليًا عن الحياة العامة، حيث كان يهتم باستثمار أراضيه الزراعية أكثر مما يهتم بشؤون الحكم. وقد مارست عليه السلطات الفرنسية وسيدي حاج تهامي بن محمد الكلاوي (الكلاوي باشا، راجع بصدده في هذا الباب) ضغطًا لحمله على تولي السلطة، على أمل ان تُطوى صفحة المطالبة بالاستقلال التي كان فتحها حزب الاستقلال المتمتع بالتأييد الضمني للملك محمد الخامس، وكان الفرنسيون يأملون، من وراء تنصيبه، بـ«خمسة وعشرين عامًا من السلم»، بيد أنهم لم يحصلوا إلا على خمسة وعشرين شهرًا من هدنة مصحوبة بالاضطرابات وبأعمال العنف ومحاولات الاغتيال. لذلك بادروا بأنفسهم إلى وضع حد سريع لعهد سيدي محمد بن عرفة، وأشرفوا على ترحيله إلى خارج البلاد في مطلع تشرين الاول ١٩٥٥ («موسوعة السياسة»، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٧٨).

* **محمد الخامس، الملك (١٩٠٩–١٩٦١)**: هو محمد بن يوسف. ولد في مدينة فاس الذي كانت في ذلك الحين عاصمة البلاد. اعتلى العرش (السلطان) ولم تكن سنّه قد جاوزت الثمانية عشر بعد، في ١٩٢٧، بعد وفاة والده السلطان يوسف بن الحسن، وحيث كان المغرب لا يزال يعيش تحت ظل نظام «الحماية الفرنسية»، ولكن، في الوقت نفسه، حيث كان ثمة كفاح وطني يتحرك عبر سلسلة من تحركات شعبية تطالب بالاستقلال، وتلقى تعاطفًا من السلطان الشاب الذي آل على نفسه أن يسير قدمًا في عملية تطوير البلاد كوسيلة وأرضية صلبة للوصول به إلى الاستقلال. فأشرف على سلسلة خطوات تحديثية، خصوصًا على صعيد الادارة والتشريع، التي ضمنت له احترام المواطنين وتأييدهم. فاضطر الفرنسيون إلى معاملته انطلاقًا من إدراكهم مدى شعبيته. كما استفاد هو من حاجة الفرنسيين له ليتوغل أكثر في مشاريعه التحديثية.

ومع اشتداد زخم الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وازدياد تعاطف السلطان معها، جعلا علاقته بالفرنسيين تسير من سيء إلى أسوأ، حتى كان التصادم عند بداية الخمسينات، وتحديدًا عندما رفض السلطان عام ١٩٥٠ التصديق على أحد مراسيم الحاكم الفرنسي، مؤكدًا ذلك عندما استقبل اعضاء مجلس الحكم الذين كانوا رفضوا الموازنة الفرنسية، وعندما بدأ يطالب بأن يحصل المغرب على استقلاله كاملاً، ويقرّب إليه أكثر فأكثر العناصر الوطنية. فتأكد للفرنسيين انه لم يعد امامهم سوى خيار واحد، خيار إطاحته. فقامت بعض العناصر الموالية لفرنسا لا سيما جماعة الكلاوي باشا من البربر المتمركزين في جبال الاطلس تطالب بخلع السلطان. وبالفعل عمد الفرنسيون إلى خلعه واستبداله بأحد أقربائه، سيدي محمد بن عرفة. وفي آب ١٩٥٣، نفي السلطان محمد إلى كورسيكا فجزيرة مدغشقر. لكن هذا الاجراء لم يغيّر شيئًا، إذ واصلت الحركة الوطنية ضغطها، وقامت اضطرابات عنيفة، وكان على رأس مطالب حزب الاستقلال عودة السلطان محمد إلى مهماته. فأعاد الفرنسيون تنصيبه سلطانًا أواخر ١٩٥٥ بعد أن انتشر مطلب عودته حتى في اوساط اعدائه وفي مقدمتهم الكلاوي باشا وجماعته. وما إن حل ربيع ١٩٥٦ حتى

اعترفت فرنسا باستقلال المغرب بتوقيعها على اتفاقية رسمية (آذار ١٩٥٦). وفي آب ١٩٥٧، استبدل محمد الخامس لقب سلطان بلقب ملك، وعكف على الاصلاحات الاجتماعية والدستورية والادارية، في وقت عرف فيه كيف يحافظ على توازن طيب في علاقات بلاده الخارجية. فواصل صداقته للفرنسيين في عهد الجنرال ديغول الذي كان يكنّ له احترامًا كبيرًا، دون أن يتخلى عن دعمه لجبهة التحرير الوطني في الجزائر رغم أن فرنسا كانت قد خذلته حين اختطفت طائرة الزعماء الجزائريين بعد ساعات قليلة من لقاء كان جمعهم إليه في الرباط. وحقق تقاربًا وثيقًا مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، كما أقام علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي. غير أن هذا كله لم يمنع بعض الازمات الداخلية من التفاقم، وكانت أشدها خطرًا الأزمة الحكومية في ربيع ١٩٦٠ التي أجبرته على إقالة الحكومة وتولي رئاستها بنفسه.

في ١٩٦١، اشتدت وطأة مرض القلب عليه، وكانت وفاته من جراء نوبة قلبية وعملية جراحية. فتولى الملك بعده نجله وولي العهد الحسن الثاني.

في ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٢، دشّن الرئيس الفرنسي جاك شيراك والملك محمد السادس «ساحة محمد الخامس» في باريس خلال احتفال رسمي. وتقع الساحة على مقربة من جامع باريس وكنيسة نوتردام.

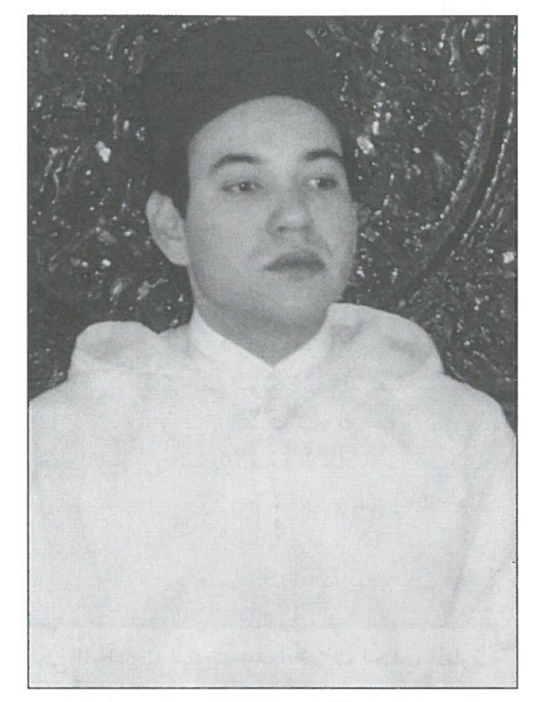
* **محمد السادس، الملك (١٩٦٣–)**: نجل الملك الحسن الثاني، والملك الثامن عشر من ملوك الدولة العلوية. إسمه الكامل: الملك محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الاول.

ولد محمد السادس في الرباط في ٢١ آب ١٩٦٣، وترتيبه الثاني بين أبناء الملك الحسن الثاني، إذ ولدت شقيقته البكر الاميرة مريم قبله بسنة.

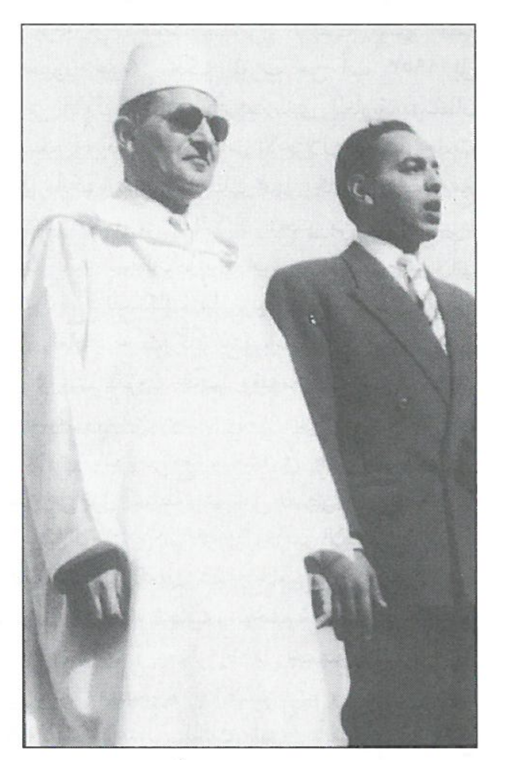
منذ ولادته حمل الامير محمد لقب «سيدي محمد»، وتربّى تربية ملكية خاصة. من مربيته الاسبانية الجنسية تعلم اللغة الاسبانية التي بات يتحدثها بطلاقة.

وعندما بلغ سنه الحادية عشرة شارك في مراسيم تشييع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو. وعاد وظهر في جنازة الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز وعمره في حدود ١٣ سنة.

تابع دراسته في المعهد المولوي، وهو مدرسة القصر الملكي، ودرست إلى جانبه مجموعة منتقاة من التلاميذ النخباء من أبناء الشعب. وتلقى الأمير دروسه الابتدائية



الملك محمد السادس.



الملك محمد الخامس ونجله الأمير الحسن.

والثانوية على يد اساتذة مرموقين مغاربة وأجانب. ودرس بالعربية والفرنسية وتلقى دروسًا في اللغة الانكليزية. وكان من أساتذته المغاربة الحاج محمد آبا حنيني (الأدب العربي) وعبد الوهاب بن منصور (التاريخ) ومحمد الفاسي (تاريخ المغرب) ومحمد شفيق (الترجمة). وفي ١٩٨١، حصل على البكالوريا (الثانوية العامة)، وتقرر أن يدخل كلية الحقوق الشعبة القانونية والسياسية إلى جانب طلاب عاديين، وكان فوجه يضم حوالي ٩٠ طالبًا، وكانت الجامعة المغربية تمور آنذاك بالافكار اليسارية والثورية، والاوضاع السياسية بين الشدّ والجذب، والافكار الرائجة تعطي الغلبة لاطروحات متشددة، والشكوك متبادلة بين اطراف اللعبة السياسية المغربية. لكن الأمير الشاب أقبل على دروسه كغيره من طلاب كلية الحقوق في الرباط، يداوم على حضور محاضرات أساتذته بطريقة منتظمة. وكان من أساتذته الدكتور عبد الرحمن القادري استاذ القانون الدستوري والاشتراكي المؤمن بضرورة تدرج المغرب في الاصلاحات السياسية والدستورية، والدكتور عبد الهادي التازي المؤرخ والاستاذ في العلاقات الدولية، وشكري السباعي وتاج الدين الحسيني استاذ العلاقات الدولية المهتم بانتماء المغرب الافريقي، وعبد الواحد الداسر وعبد القادر باينة استاذ القانون الاداري الذي سيصبح رئيسًا للمجموعة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في مجلس النواب، وعبد القادر القادري استاذ العلاقات الدولية وهو ليبرالي منفتح، وأحمد الخمليشي، وإضافة إلى هؤلاء كان هناك الاستاذ عبد الهادي بوطالب مستشار العاهل المغربي. ومن الاساتذة العرب ثلاثة سوريين هم صلاح الدين هارون وموسى عبود وخالد عيد.

في ١٩٨٥، نال شهادة الحقوق بعدما أنجز بحثًا حول الاتحاد العربي الافريقي الذي ضم آنذاك المغرب وليبيا. وكان قرار الاتحاد بين البلدين خطوة تمت بمبادرة من الملك الحسن الثاني جعلت كثيرين يفغرون أفواههم دهشة حول اتحاد يجمع بين المغرب الملكية وليبيا الجماهيرية. إذ كان الملك يشعر بضرورة تخفيف الضغط على المغرب بعدما اضحى الجو خانقًا بسبب حدة الخلاف المغربي–الجزائري بتحييد الزعيم الليبي معمر القذافي في نزاع الصحراء بعدما ظل القذافي يغدق بلا حساب على جبهة البوليساريو. ولقد اختار الأمير هذا الموضوع الشائك ليكتب عنه أطروحته الجامعية.

كانت سنوات ١٩٨٥–١٩٨٩ هي سنوات التكوين والتحصيل العلمي للأمير سيدي محمد. فقد حضّر خلال هذه الفترة دبلوم الدراسات العليا، وأمضى فترة تناهز السنة في دورة تدريبية في مقر المفوضية الاوروبية في بروكسيل مع المفوض الاوروبي جاك ديلور.

وكان أول اقتراب للأمير، ولي العهد، من دائرة صنع القرار عندما عين منسقًا لمصالح وأجهزة الاركان العامة للقوات المسلحة الملكية. فهذا المنصب وعلى رغم طابعه الشرفي جعل منه، نظريًا على الاقل، الرجل الثاني بعد القائد الاعلى (الحسن الثاني) للجيش الذي يضم ٢٠٠ ألف جندي. وكان الامير قد تلقى تدريبًا عسكريًا، وارتدى بين الفينة والأخرى، بزة عسكرية برتبة جنرال. ومنذ مطلع التسعينات بدأ يطّلع على ملفات الدولة.

وظل شغف الامير بالتحصيل العلمي متواصلًا ليجلس في تشرين الاول ١٩٩٣ أمام لجنة من اساتذة جامعة صوفيا أنتيوبوليس في نيس (جنوب فرنسا) ليناقش أطروحة دكتوراه في القانون حول التعاون بين المغرب والمجموعة الاوروبية. وارتدى الامير الروب الجامعي كما تقتضي التقاليد، لكنه لم يلق دروسًا في الجامعة.

في ١٩٩٣، قال الملك الحسن الثاني عن ابنه سيدي محمد ولي العهد في حوار صحافي أجري معه: «هو ليس أنا وأنا ليس هو».

وكان الامير رابط الجأش وهو ينعي للمغاربة والعالم والده الحسن الثاني (٢٣ تموز ١٩٩٩) الذي وصفه في كلمته المقتضبة التي لم تستغرق سوى دقيقتين بـ«القائد العظيم ورجل من رجالات العالم وملك من ملوك المغرب العظام». ولم ينتظر الملك الجديد محمد السادس، فقد بادر إلى إقامة حفل البيعة التقليدي. وفي غضون سويعات قليلة تولى مقاليد الحكم رسميًا (طلحة جبريل، «الوسط»، العدد ٣٩٢، ٢ آب ١٩٩٩، ص١٠–١٤).

«... كان آخر لقاء بين الابن والاب قد تمّ في جناح الإنعاش، مستشفى ابن سينا بالعاصمة الرباط. كان ذلك يوم ٢٣ تموز ١٩٩٩ حين أدرك الحسن الثاني ان الموت قد سكنه منذ الصباح. في ذلك اللقاء الأخير والكئيب استمع الابن محمد السادس إلى والده جيدًا وهو يقول له بصوت أجش: «في هذه الساعة التي لا يعلم إلا الله ما سوف يعقبها، فإني أودع فيك ثقتي وبرهاني، ثم أسلحك بالصبر والعزيمة وهذه الوصايا الثلاث: ان تكون البيعة مكتوبة لا شفهية، أن تضع يدك في يد الاستاذ اليوسفي، وأن تختار لك أمك، أم أبنائك الذين هم أحفادي». وبعد برهة سلّمه رسالة مغلقة ثم قال له: «لتذهب الآن إلى رئيس الدرك الملكي الجنرال بن سليمان ثم افتح امامه هذه

الرسالة» (يقال إن الرسالة تناولت تنظيم الجنازة واستبعاد وزير الداخلية القوي إدريس البصري من التنظيم).

«... تربى محمد السادس على العفة وتحت الخجل بل والخوف من الخطأ. فالجاذبية التي تمتع بها الملك الأب، كثيرًا ما حرمت ولي العهد الابن الحركة والنشاط، غير انه ما لبث ان استعاد ثقته بنفسه وقام لينسج جاذبية جديدة هي مزيج من الانضباط والتقشف والشفافية والاستماع جيدًا إلى الاصوات التي تئن تحت الوجع حتى بات يلقب في أقل من شهرين بـ«ملك الفقراء...» (الصافي سعيد، «النهار»، ١٧ آب ٢٠٠٠، ص١٥).

* **المهدي بن بركة (١٩١٠–١٩٦٥)**: مؤسس وزعيم حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» عام ١٩٥٩.

ولد في الرباط من عائلة متواضعة. بدأ يناضل في صفوف حزب «العمل المغربي» وهو ما يزال على مقاعد الدراسة الثانوية. نال إجازة في الرياضيات وعمل مدرّسًا لهذه المادة في الثانويات المغربية.

شارك في كانون الثاني ١٩٤٤ في صياغة «بيان الاستقلال»، ما دفع سلطات الاحتلال إلى اعتقاله في الشهر التالي.

انتخب بعد إطلاق سراحه عضوًا في اللجنة الادارية لحزب الاستقلال ابتداء من ١٩٤٩. ووضع تحت الاقامة الجبرية حتى الافراج عنه في تشرين الاول ١٩٥٤ حيث شارك في المفاوضات الفرنسية–المغربية التي أسفرت عن عودة الملك محمد الخامس إلى العرش.

انتخب عضوًا في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في أول مؤتمر عقده هذا الحزب في كانون الاول ١٩٥٦، وكان أصبح رئيسًا للجمعية الاستشارية التي عينها الملك محمد الخامس في تشرين الثاني ١٩٥٦.

ناضل بن بركة من أجل الاستقلال التام. ودخل مباشرة، بعد الاستقلال، ميدان النضال من اجل اصلاحات جذرية في المجتمع المغربي، الأمر الذي جعله يبتعد شيئًا فشيئًا عن الجناح المحافظ في حزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي. وقد انتهى هذا الصراع بانشقاق الحزب وولادة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» (١٩٥٩) الذي تزعمه بن بركة والذي أصبح أهم حزب سياسي معارض في المغرب.

وبعد موت الملك محمد الخامس ظلّ بن بركة في موقع المعارضة المكشوفة مستمدًا قوته من دعم الجماهير المغربية له التي انتخبته عام ١٩٦٣ نائبًا عن الرباط بـ٩٥٪ من الاصوات.

وفي العام نفسه (١٩٦٣)، وبينما كان بن بركة خارج البلاد أعلن في الرباط عن وجود «مؤامرة خارج البلاد ضد أمن الدولة» اتُهم بن بركة بتدبيرها، فصدر عليه حكم غيابي بالاعدام بتهمة الخيانة العظمى، خاصة انه كان قد وقف ضد سياسة المغرب في صراع الحدود مع الجزائر الذي نشب عام ١٩٦٣ («حرب الرمال» بين الجزائر والمغرب التي ساند فيها بن بركة ومعارضين مغاربة الجزائريين على أساس انها «حرب امبريالية» ضد الثورة الجزائرية التي هزمت الفرنسيين).

وبعد انتفاضة الدار البيضاء في آذار ١٩٦٥، حاول القصر الملكي إعادة ترميم الجسور مع بن بركة لدعوته إلى العودة، فأجرى بعض الاتصالات من اجل هذا الهدف. لكن تبين في ما بعد أنه تمّ الايقاع به واختطف في ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٥ في باريس. وأثار اختطافه ضجة كبرى في فرنسا. وفُتح حول هذا الموضوع تحقيق بناء على أوامر الرئيس الفرنسي ديغول الشخصية والمباشرة. وجرت محاكمتان علنيتان الاولى عام ١٩٦٦ والثانية عام ١٩٦٧.

وقد وُجهت في المحكمتين اتهامات إلى عناصر من المخابرات الفرنسية والمخابرات المغربية وعلى رأسها محمد أوفقير، وزير الداخلية المغربي آنذاك. كما أشير باصبع الاتهام إلى المخابرات الاميركية نظرًا إلى الدور البارز الذي قام به بن بركة في الاعداد لـ«مؤتمر القارات الثلاث» الذي كان من المقرر ان يعقد في هافانا عام ١٩٦٦ (وقد عقد في موعده)، وفي التنسيق بين الحركات الثورية في العالم. وقد خلفت هذه القضية «برودًا» في العلاقات بين فرنسا والمغرب نظرًا إلى صدور حكم بالسجن المؤبد على أوفقير، ولم تعد الأمور إلى مجاريها بين البلدين إلا بعد «انتحار» أوفقير على أثر محاولة اغتيال الملك الحسن الثاني في آب ١٩٧٢. من مؤلفات بن بركة: الاختيار الثوري في المغرب» (هذه السيرة للمهدي بن بركة، عن «موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٣٦٧–٣٦٨).

وتجدر الاشارة إلى أن الحسن الثاني كشف في مذكراته أنه وُضع امام الأمر الواقع في حادث اغتيال بن بركة في وقت كان يرتّب فيه لعودة «أستاذه» في الرياضيات في إطار حل–معادلة تكون نتيجتها لمصلحة المغرب. كما أن الملك الحسن الثاني عمد، في ١٩٩٨، إلى

اختيار اطلاق إسم المهدي بن بركة على شارع بني يزناسن في الرباط، وهمس إلى رئيس وزرائه: «سنواصل العمل من اجل كشف الحقيقة» في قضية بن بركة (محمد الأشهب، «الحياة»، ٧ آب ٢٠٠١، ص١٣). ورئيس وزرائه هو عبد الرحمن اليوسفي، رفيق بن بركة في النضال. لكن اليوسفي كان من بين الذين حوّلوا «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» إلى «الاتحاد الاشتراكي» منذ انشقاق ١٩٧٣، الذي أقرّ القطيعة مع «الخيار الثوري» الذي عُرف به بن بركة، واندمج في خيار الحل الديمقراطي.

وإذا كانت قضية المهدي بن بركة أثارت، ولا تزال، العديد من التساؤلات، فإن جميع الاشخاص الذين ارتبطت أسماؤهم بذلك الاختفاء غابوا عن الساحة السياسية في ظروف غامضة («انتحار» الجنرال أوفقير، وتعرض الجنرال أحمد الدليمي لحادث سير عام ١٩٨٢...).

وبعد نحو شهر واحد من وفاة الملك الحسن الثاني وتولي نجله وولي عهده محمد السادس قال البشير بن بركة ابن المهدي بن بركة: «لم يعد هناك الآن ما يمنع كشف الحقيقة كاملة (...) إن أشهر مَن غابوا في تاريخ المغرب هو المهدي بن بركة، والحقيقة في شأن اغتياله ما زالت غير معروفة. واعتقد انه لم يعد هناك ما يمنع كشف الحقيقة كاملة من الجانب الفرنسي أو من الجانب المغربي (...) ننتظر الكثير من الجانب الفرنسي لكشف الحقيقة لأن الاسباب المتعلقة بأمن الدولة لعبت دورًا كبيرًا في منع القضاء من الوصول إلى كشف حقيقة اغتيال والدي». وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٩، عاد البشير (أستاذ مادة الرياضيات، كوالده، في الجامعات الفرنسية) وأفراد عائلته إلى المغرب، واستقبله حشد في مقدمته قادة من الحزب الاشتراكي إضافة إلى الفقيه البصري. وكان الملك محمد السادس، الذي خلف والده في تموز ١٩٩٩، سمح لأسرة بن بركة بالعودة إلى الوطن في إطار تحسين سجل المغرب في ما يتعلق بحقوق الانسان. وإثر عودة البشير قال أحمد بن جلون، وهو محام ومدافع بارز عن حقوق الانسان، إن عودة أسرة «الشهيد» بن بركة هو حق كامل للأسرة. وأوضح ان هذا لا يعني ان ملف قتله، في باريس عام ١٩٦٥، وما حدث من انتهاكات أخرى لحقوق الانسان خلال العقود السابقة قد أغلق، وأن السلطات تنفي أي دور على أي مستوى في مسألة إختفاء بن بركة.

وفي ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٠، اصدر القاضي الفرنسي جان باتيست بارلوس مذكرة قضائية دولية للحصول من السلطات المغربية على معلومات عن أربعة فرنسيين متورطين في خطف بن بركة واختفائه. وقد أتت خطوة القاضي في أعقاب القرار الذي اتخذته السلطات الفرنسية قبل نحو ثلاثة اسابيع برفع جزئي للسرية عن الملفات المتعلقة بقضية بن بركة التي لا يزال الغموض يلفّ العديد من جوانبها. وهدفت المذكرة كشف مصير أربعة فرنسيين معروفين بانتمائهم إلى أوساط الجريمة، ويغلب الاعتقاد بأنهم غادروا الاراضي الفرنسية غداة خطف بن بركة أثناء وجوده في مطعم «ليب» وسط باريس، وبأنهم توجهوا بفضل جوازات سفر مزورة إلى المغرب حيث أقاموا بحماية أجهزة الأمن المغربية خمس سنوات، ومن ثمّ اعتقلوا وتمت تصفيتهم، ومن بينهم المدعو جورج بوشيسيش الذي احتجز بن بركة في بيته في منطقة إيسون (ضاحية باريس) حيث استجوبه الجنرال محمد أوفقير ومعاونه الكومندان أحمد الدليمي.

وفي ٢٩ حزيران ٢٠٠١، نشرت صحيفة «لو موند» الفرنسية شهادة جديدة أدلى بها العميل السري المغربي السابق أحمد بخاري (ونشرت هذه الشهادة، في اليوم التالي، الاسبوعية المغربية باللغة الفرنسية «لو جورنال») أكد فيها أن المهدي بن بركة تعرّض للتعذيب في شكل وحشي قبل ان يقتله الجنرال أوفقير الذي كان وزيرًا للداخلية ومساعده الكومندان أحمد الدليمي. ومما رواه أحمد بخاري أن العملاء المغربيين وشركاءهم الفرنسيين–من الشرطة والمرتزقة– خطفوا بن بركة إلى إحدى الفيلات في فونتناي–لو–فيكونت قرب باريس. وهناك اشترك أوفقير ودليمي في تعذيبه قبل وفاته، «وقد نقلت جثته إلى الرباط وهناك أذيبت في خزان من الأسيد في معتقل دار المقري في ضواحي الرباط». وقال البشير بن بركة «إن شهادة بخاري مثيرة للاهتمام لكونها المرة الاولى تأتي المعلومات من داخل أجهزة الاستخبارات المغربية».

وتفاعلت شهادة الضابط السابق في الاستخبارات المغربية أحمد بخاري. فدعت ثلاث جمعيات حقوقية (أواخر حزيران ٢٠٠١) السلطات المغربية إلى فتح تحقيق وتحمل مسؤولياتها في قضية المهدي بن بركة؛ وهذه الجمعيات: منتدى الحرية والعدالة، الجمعية المغربية لحقوق الانسان، والمنظمة المغربية لحقوق الانسان. وانضم إلى هذه الجمعيات، في مطلبها هذا، البشير بن بركة الذي

طلب من السلطات المغربية معاودة فتح التحقيق في القضية «خصوصًا ان رئيس الوزراء السيد عبد الرحمن اليوسفي كان يرتبط بعلاقات جيدة مع رفيقه الراحل خلال فترة معارضة نظام الملك الراحل الحسن الثاني في منتصف الستينات».

وكان لافتًا في تطورات قضية بن بركة ان الضابط أحمد بخاري أشار إلى تورط مسؤولين رفيعي المستوى في جهاز الاستخبارات المغربية لا يزال بعضهم على قيد الحياة، ما يهدد بكشف ملفات فترة الاحتقان السياسي التي شهدتها البلاد في الستينات. وكان سبق للمعارض الفقيه محمد البصري أن كشف النقاب عن بعض ملابسات القضية في نهاية ٢٠٠٠ (أي قبل نحو ستة أشهر من شهادة بخاري) في رسالة نسبت إليه، ونشرتها الاسبوعية «لو جورنال»، عرضت ضلوع زعماء في المعارضة في مؤامرة أوفقير في العامين ١٩٧١ و١٩٧٢، الأمر الذي يعني ترابط ملفات تلك الفترة التي شهدت تصعيد المواجهة بين القصر والمعارضة.

كما كان لافتًا أن العامل الاسرائيلي لم يغب عن حبكة الترابط هذا. فأعيد التذكير بأن المسؤولين الاسرائيليين كانوا يبدون انزعاجًا واضحًا ومتكررًا من نشاطات الزعيم المهدي بن بركة «العروبية–اليسارية»، ما يؤدي، استطرادًا، إلى احتمال تورط الاستخبارات الاسرائيلية في تصفيته. وقد أعلنت أوساط عدة عن اعتقادها ان تورط مسؤولين في الأمن الفرنسي في خطفه في باريس كان بتنسيق مع الاستخبارات الاسرائيلية (أضف إلى ذلك انزعاج اسرائيل من سياسة الرئيس ديغول العربية)، خصوصًا وأن النائب جوحنا أوحنا، المتحدر من أصول يهودية، كان قضى فترة طويلة مع بن بركة في باريس، وكان أوحنا صرّح قبل وفاته في ١٩٩٥ بأنه وبن بركة تعرّضا لمضايقات من الاستخبارات الاسرائيلية (وكان أوحنا عاد إلى المغرب بعد صدور عفو ملكي عنه في السبعينات).

وكشف محمد الأشهب، في سلسلة مقالاته المطولة (في «الحياة»، ٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ آب ٢٠٠١)، بالاستناد إلى محكمة باريس وتقارير أمنية فرنسية، أن شخصًا يدعى ايلي ترجمان كان يرتبط بعلاقة مميزة مع وزير الداخلية المغربي محمد أوفقير ويدير أعماله، وأنه يتحدر من منطقة أرفود جنوب غربي المغرب وتزوج من سارة ينعمو التي يقال إن والدتها أرضعت أوفقير حين كان طفلًا، وانه (تر جمان) نظم شبكة لمتابعة تحركات بن بركة عبر عواصم عدة، وطلب والعقيد أحمد الدليمي من الاستخبارات الاسرائيلية ضمان تزويد عملاء بجوازات سفر مزورة وتأمين مخبأ سري في باريس في بداية تشرين الاول ١٩٦٥. واستطاعت مجلة اسرائيلية تحمل عنوان «بول» ان تنشر في نهاية ١٩٦٦ تحقيقًا أكد ضلوع اسرائيليين في قضية بن بركة. لكنها تعرضت لمضايقات إثر تسريب المعلومات إليها من طرف عزار عاريل، المسؤول الكبير في جهاز الموساد، واعتقل صحافيان اسرائيليان انجزا التحقيق.

وأضاف الأشهب أن ذلك تزامن مع معلومات أفادت ان الجنرال ديغول كان يعتزم وضع حد لممارسات اسرائيل في فرنسا من خلال نفاذها إلى أجهزة الاستخبارات الفرنسية. وكتب ديغول في مذكراته انه أخبر دافيد بن غوريون (رئيس وزراء اسرائيل) عند اجتماعه به بقراره وضع حد لـ«الانفلاش» الاسرائيلي في فرنسا.

ونقل الأشهب عن لسان السياسي الفرنسي فانسان مونتاي انه كان وراء تنظيم أول لقاء بين بن بركة وديغول، وأن بن بركة قال له بعد الاجتماع «وجدته (ديغول) قائدًا للعالم الثالث، وقد تفاهمنا بشكل مثير. ويمكنني القول اني سأكون دائمًا تحت رقابته الخاصة في باريس ولن أكون معرضًا لأي خطر خلال وجودي هناك».

وكان ديغول غاضبًا وصدرت عنه تصريحات قوية تتهم مسؤولين مغاربة وقتذاك بالتورط في الاختطاف. وقال: «ما يجب اعتباره في القضية أن وزير الداخلية (محمد أوفقير) في الحكومة المغربية التي مرت بأزمات سياسية متعددة وخطيرة، قام، كما تدل على ذلك القرائن كافة، بتغييب أحد قادة المعارضة الرئيسية فوق اراضينا». وعاب ديغول على الحكومة المغربية انها «لم تفعل شيئًا لتبرير أو إصلاح الأضرار» التي أصابت العلاقات المغربية–الفرنسية نتيجة الحادث.

إلا ان الملك الراحل الحسن الثاني رد على ذلك بالقول (حسب ما أورده محمد الأشهب): «يمكن لزمام الامور أن يفلت أحيانًا من يد العظماء». وأضاف: «ما كان عليه (ديغول) ان يفرض عليّ عزل أحد وزرائي. كان حريًا به أن يبلغني رسالة مفادها: هذه هي العناصر التي أتوافر عليها، ولا يليق ان تلطخ سمعة الحكومة الفرنسية ولا سمعة شخصكم». وأوضح الملك: «كنت سأقوم بعزل الشخص أو الاشخاص المشتبه فيهم حتى لو كانت

القرائن المتوافرة ضدهم غير كافية».

المهدي بن بركة، وفي سياق محطات نضاله الأخيرة قبل اختطافه واغتياله، كان يحضّر بنشاط لمؤتمر «القارات الثلاث» في هافانا. المؤتمر الذي كانت الولايات المتحدة الاميركية تنظر إليه بارتياب. «وثمة من يذهب إلى أنها تمنت على السلطات المغربية تسريع عودته (بن بركة) كي لا يشارك في مؤتمر هافانا. في حين ان جهاز الموساد الاسرائيلي كان يرصد تحركاته خصوصًا في نطاق مناهضته مظاهر التغلغل الاسرائيلي في افريقيا. وكان بن بركة ألقى محاضرة في الجزائر قبل أسابيع من اختطافه عرض فيها إلى ذلك التغلغل في الاقتصاد والزراعة والتكنولوجيا واستيعاب الكفاءات. إلا أن أهمية المحاضرة انها كانت تضع مقاربات بديلة بالتعاون مع حركات التحرير في افريقيا واميركا اللاتينية. وكان بن بركة اجتمع في الجزائر ايضًا مع الثائر تشي غيفارا، فضلًا عن ارتباطه بعلاقات قوية مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر...» (محمد الأشهب، مرجع مذكور).

وفي تسلسل الاحداث أن أوفقير وصل إلى باريس في ٣٠ تشرين الاول ١٩٦٥، أي في اليوم التالي لاختطاف بن بركة، في حين ان أحمد الدليمي الذي كان موجودًا في الجزائر وصل في اليوم ذاته قبل ثلاث ساعات من قدوم أوفقير... وقصد الفيلا حيث كان بن بركة محتجزًا: «رآه المهدي بن بركة فجحظت عيناه. أدرك أنها النهاية».

واخيرًا، ماذا عن موقف الحكومة المغربية (حكومة عبد الرحمن اليوسفي، صديق بن بركة ورفيقه في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، قبل انشقاقه في ١٩٧٣ ومشاركته في تكوين حزب الاتحاد الاشتراكي المغربي) من تطورات القضية في ضوء اعترافات الضابط أحمد بخاري؟.

كشف نائب الامين العام لحزب «الاتحاد الاشتراكي المغربي» الحاكم محمد اليازغي (لجريدة «الحياة»، ٩ تموز ٢٠٠١، ص٦) أن الحزب نصّب نفسه طرفًا مدينًا في الملف، وطلب من قاضي التحقيق الاستماع إلى بخاري في شأن ملف بن بركة وملفات أخرى مرتبطة بظروف اختفاء عشرات آخرين في سنوات الاحتقان السياسي في المغرب. واعتبر اليازغي ان من الطبيعي ملاحظة بعض البطء في التعاطي مع ملف بن بركة، لافتًا إلى ان القضاء الفرنسي «قضى ما يزيد على ٣٦ عامًا في التحقيق في هذا الملف من دون الحسم فيه». وعن المزاعم بضلوع الاستخبارات الاميركية في عملية خطف بن بركة، قال اليازغي إن وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية لديها ثلاثة آلاف وثيقة عن بن بركة ترفض حتى الآن رفع السرية عنها.

وفي آخر تطورات قضية المهدي بن بركة بيان أصدره حزب الاتحاد الاشتراكي (عبد الرحمن اليوسفي) يدعو فيه إلى كشف حقيقة خطفه، وتظاهرة ناشطي حقوق الانسان في الرباط للغرض نفسه (أواخر تشرين الاول ٢٠٠٢). ثم وفاة ضابط الاستخبارات المغربي المتقاعد محمد العشعاشي (١ تشرين الثاني ٢٠٠٢) الذي «اعتبر» آخر الشهود في قضية خطف المهدي وقتله، والذي اتهمه الضابط أحمد البخاري بالضلوع في هذه القضية.

* **يوسف بن الحسن، السلطان (١٨٨٠–١٩٢٧)**: من سلاطين الدولة العلوية. ولد في مكناس، وبويع له بالسلطنة وهو في الرباط بعد نزول أخيه السلطان عبد الحفيظ عن العرش (١٩١٢)، فنقل البلاط السلطاني من فاس إلى الرباط، ثم جاءته بيعة مكناس وفاس.

كان قد ثار في أطراف مراكش ثائر دعا إلى الجهاد وإنقاذ البلاد، إسمه «أحمد الهيبة ابن الشيخ ماء العينين» فحاصر مراكش ودخلها عنوة، بعد بيعة المولى يوسف باربعة أيام، وبويع فيها أحمد الهيبة سلطانًا للمغرب الأقصى، فأرسلت الحكومة الفرنسية جيشًا قاتله وأزال سلطته، ففرّ؛ واطمأنّ يوسف على عرشه. ونزع الفرنسيون جلائل الاعمال من أيدي اصحاب البلاد تنفيذًا لمعاهدة عقدوها من قبل، مع سلفه عبد الحفيظ، فأزيلت وزارة البحر والخارجية «لأن المقيم العام الفرنسي صار وزير الخارجية والحربية للسلطان» وتولى إدارة «المالية» موظفون فرنسيون. وفي ايامه كانت ثورة المجاهد الأمير عبد الكريم الخطابي زعيم الريف الذي صمد لقتال الدولة الاسبانية ثم الفرنسية أكثر من ثلاثة أعوام. وعني السلطان يوسف باصلاح بعض المدارس والمساجد وأنشأ المستشفى المعروف اليوم باسمه. زار باريس (١٩٢٦) وهو أول سلطان مراكشي زار فرنسا. استمر إلى أن توفي في فاس (موسوعة السياسة، ج٧، ط١، ١٩٩٤، ص٤٥٥).

مدن ومعالم

تمهيد، «لائحة التراث العالمي»: كثيرًا ما يُذكر (وكذلك في هذه الموسوعة) أن هذا الموقع الحضاري أو ذاك دخل «لائحة التراث العالمي»، أو أدخلته منظمة الأونيسكو هذه اللائحة، فما المقصود بذلك؟.

في العام ١٩٧٢، وقعت ١٤٧ دولة على اتفاق متعلق بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي. ونص هذا الاتفاق على قيام لجنة من ٢١ دولة تجتمع كل عام لتختار المواقع التي تستحق أن تُسجل على لائحة التراث العالمي والتي تتقدم باقتراحها دول من الدول ١٤٧ الموقعة على الاتفاق.

ويتم اختيار هذه المواقع بناء على معطيات علمية وجمالية تقوم اللجنة بتدارسها وتطلع على آراء الخبراء بشأنها، بحيث يتمتع الموقع المعني بمواصفات عمرانية أو جمالية أو بيئية، ويحظى بقيمة تاريخية أو ثقافية أو أثرية أو علمية...

ومنذ ١٩٧٢ حتى اليوم (٢٠٠٢)، تمّ اختيار العشرات من المواقع في العالم، كان نصيب الدول العربية منها وافرًا، خصوصًا مصر والمغرب والعراق ولبنان وسورية وتونس...

فبالنسبة إلى المغرب، اختيرت فاس، ثم مراكش، ثم مكناس (١٩٩٧)، ثم وليلي Volubilis وتطوان (١٩٩٨). ولم ينته العام ١٩٩٨، إلا وكان عدد المواقع العربية على لائحة التراث الثقافي والطبيعي للانسانية قد أصبح ٤٧ موقعًا. وتأتي أهمية لائحة التراث من كونها تركز الاضواء لدى الاسرة الدولية على المواقع التي تصبح جزءًا من تراث الانسانية، ومحمية ثقافية أو طبيعية للعالم أجمع، بحيث يجري العمل على التعريف بها للمزيد من تعزيزها لدى الجمهور. كما يجري العمل على حمايتها وصونها متى اقتضت الضرورة، بالاضافة إلى تقديم الخبرة الفنية والتقنية للسلطات المحلية للاهتمام المتواصل بهذه المواقع وصيانتها.

• **آسفي**: مدينة ساحلية، شهيرة بمينائها الذي احتل المرتبة الاولى في العالم في صيد السردين على امتداد ستينات القرن العشرين.

تحتضن آسفي معالم تاريخية متعددة تدل على عراقتها، ما حدا بالمؤرخين إلى اعتبار آسفي، عبر كل الحقب، محطة حضارية شاركت في تشييدها مجموعات مختلفة الديانات والموطن. فهناك من ينسب عهد تأسيسها إلى الفينيقيين، وهناك من يرجع هذا الفضل إلى البربر ومن بينهم ابن خلدون. ويؤكد هذا المنحى الاشتقاق اللغوي لكلمة «آسفي» من البربرية. وهو احتمال يشرحه البكري بقوله: «آسيف» تعني مجرى مائي يخترق المدينة ويدعى حاليًا «بواد الشعبة». واعتبر المؤرخ «الفقيه الكانوني» آسفي بربرية وتعني «آسفو أو الضوء».

وحّد عقبة بن نافع الفهري سكانها في الاسلام عندما عبر بجيوشه إلى شمال افريقيا. وأما تاريخ آسفي الحديث فقد تميز بعدة أحداث كانت في مجملها عبارة عن صراعات ضد المستعمرين البرتغاليين ثم الفرنسيين.

تعتبر آسفي من أهم المدن الصناعية في المغرب وفي افريقيا، خصوصًا في الصناعة الكيماوية حيث ينصب الانتاج على الحامض الفوسفوري، وأمنيوم السلفات

فخار آسفي.

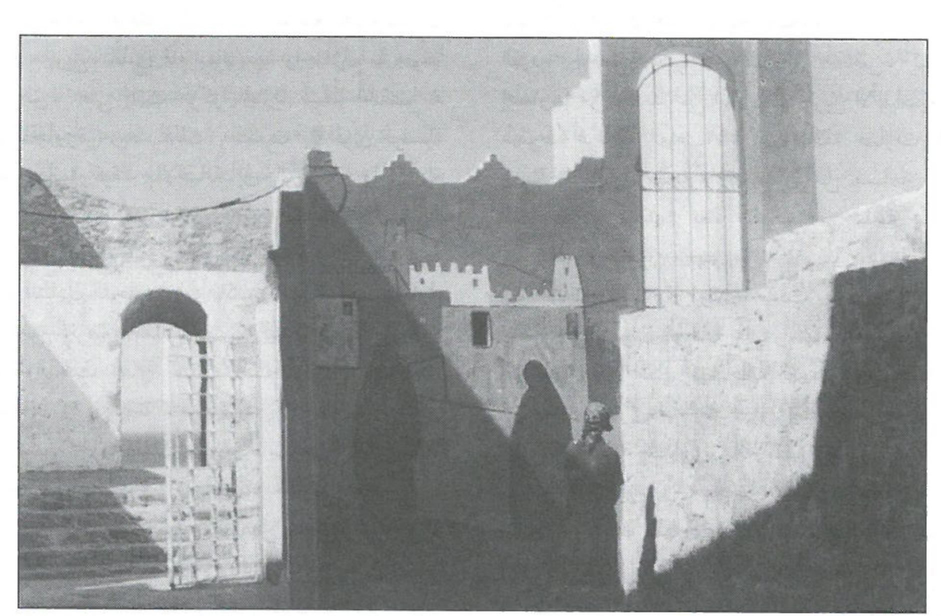
والسماد المركب، وهي مواد تعرف طريقها إلى التصدير في الأسواق العالمية.

ويأتي الصيد البحري والصناعات المرتبطة به في المرتبة الثانية في نشاط آسفي الاقتصادي. ويبلغ تعداد البحّارة الآسفيين بالآلاف، واسطولها البحري بمئات المراكب.

وفي مجال الصناعة التقليدية يظل تشكيل الخزف وتلوينه النشاط الاقتصادي الذي يشغّل ايدي عاملة كثيرة في آسفي، ويوفر للمدينة أموالًا باهظة من مشتريات السياح لهذه المادة. وقد كسبت آسفي هذ السبق منذ القدم حيث وجدت قطع نفيسة يعود تاريخها إلى عهود سالفة. وقد أنشيء المتحف الوطني للخزف وهو الفريد في نوعه في افريقيا والعالم العربي ودول حوض البحر المتوسط.

• **أصيلة**: مدينة «فينيقية ورومانية واسلامية واسبانية». هذا ما بات يلمسه الزائر لهذه المدينة الواقعة على الساحل الأطلسي ليس بعيدًا من مدينتي طنجة والعرائش، حيث كشفت بعض الحفريات، خلال العقود السالفة، على أن أصيلة تتميز بمشهد تاريخي ترجع جذوره إلى ٢٨ قرنًا خلت، إذ أكدت هذه الاكتشافات على حضور الفعل الفينيقي فيها وكان إسمها «زيلي» لتتحول إلى «زيليس» عند الحضور الروماني الذي حاول البحث عن منفذ على الساحل الاطلسي بعد أن ضاق ذرعًا بالغزوات التي كانت تتعرض لها «ويلي»، معقلهم الاصلي وسط المغرب. وسرعان ما تفقد زيليس بعدها الروماني ليحل محله «أصيلا حو»، أي «أصيل»، وهو أحد الأسماء التي أطلق عليها في عهد الفتوحات الاسلامية، ليصبح إسم «أصيلة» هو الأحدث، ومن المحتمل أنه أطلق عليها في عهد الدولة السعدية.

منذ ١٩٧٨ أطلق أحد أبنائها، محمد بن عيسى، وكان وزيرًا للثقافة، ظاهرة ثقافية أخذت تتجدد سنويًا وأصبحت «موسمًا». وواظب بن علي على هذه الظاهرة -الحدث الثقافي عندما انتقل إلى العمل الدبلوماسي وبات وزيرًا للخارجية. ومراده من ذلك تطبيق تنموي والتحام بين قضايا السياسة وانشغالات الثقافة. وبرنامج «الموسم» يملأ نهار أصيلة وليلها طوال اسبوعين، وتتوالى الندوات والأمسيات والمناسبات، فيما يأتي فنانون من مختلف انحاء الارض ليعرضوا أعمالهم أو ليشاركوا في ورشات ومحترفات (محترفو الجداريات على وجه الخصوص). ولا تغيب عن الموسم ندوات تطرح هموم وشجون الثقافة والسياسة: الديمقراطية، العولمة، الحوار بين العرب والاميركيين... وفي بعض سنوات الموسم فاق عدد زوار أصيلة من الفنانين والادباء والمثقفين عدد سكانها البالغ نحو ثلاثين ألفًا.



بيوت قرب جدار سيدي منصور في أصيلة.

موسم أصيلة الأخير افتتحه وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى (وهو ايضًا عمدة المدينة وأحد مؤسسي هذا المهرجان المميز) في مطلع آب ٢٠٠٢ تحت رعاية الملك محمد السادس. وقد طغت على مهرجان ٢٠٠٢ أجواء الاستعدادات للاحتفال في السنة التالية (٢٠٠٣) باليوبيل الفضي لمهرجان أصيلة الذي تنظمه مؤسسة «منتدى أصيلة» غير الحكومية وذات النفع العام، المنبثقة من «جمعية المحيط الثقافية»، وهو يشكل موعدًا فريدًا في نوعه في العالم العربي، لجهة جمعه بين أشكال الفنون كافة، واستقطاب أبرز الاسماء ومختلف الاتجاهات الفكرية، ما جعل «الموسم» يفرض نفسه فضاء للحوار والتفاعل بين المغرب والمشرق، بين الشمال والجنوب، بين العرب والغرب.

* **أغادير**: تكتب ايضًا «أكادير». والإسم بلغة القبائل البربرية يعني «مخزن الغلال»، وسر هذا الإسم أنها المخزن الطبيعي لكنز القبيلة وثروتها مما تنتجه أراضي منطقة سوس الخصبة التي تصب غلاتها في المدينة المستلقية على الشاطىء الاطلسي عند مصب نهر سوس، وعند أقدام جبل صخري تقوم على قمته القصبة. ويعرفها الناس بأنها «عروس الجنوب» باعتبارها مصيفًا يقصده السائحون من كل مكان، ومركزًا تجاريًا مهمًا.

في ١٥٠٥، أقام أحد أثرياء البرتغاليين قلعة صغيرة عرفت باسم «سانتا كروز ديكاير» في الموقع نفسه الذي قامت فيه أغادير. وبعد ست سنوات تمّ بيع القلعة للملك البرتغالي مانويل، الذي قام بتوسيعها واحتلال ما حولها من مناطق، حتى باتت مركزًا تجاريًا نشطًا أُلحقت به القرى المجاورة. وبعد ذلك، طمعت بها قوى فرنسية وألمانية ودانماركية، بالاضافة إلى البرتغالية والهولندية بسبب موقعها الاستراتيجي على المحيط الأطلسي، وأقامت فيها مواقع لنفوذها ومحطات لخطوطها التجارية البحرية للتبادل التجاري في أغادير: أقمشة ومصنوعات حديثة من الغرب، مقابل قصب السكر والتمر واللوز والجلد والذهب الذي كانت تنقله القوافل من وراء الصحراء.

واستمر الحال كذلك حتى جاء سيدي محمد بن عبد الله العلوي عام ١٧٥٢، فأعاد بناء ما انهار من أغادير خلال صراعات المستعمرين، وجعل منها مركزًا تجاريًا رئيسيًا على المحيط الاطلسي. وذلك المركز التجاري هو الدور المهم الذي لعبته أغادير حتى القرن العشرين، وإن تخللت ذلك فترات من الضعف.

في إحدى ليالي شباط ١٩٦٠ ضربها زلزال مدمر، فأحالها في ١٥ ثانية إلى ركام دفن تحته ١٥ ألف إنسان، وثلاثة آلاف دُفنوا تحت ركام قصبتها (القلعة، راجع «القصبات» في هذا الباب «مدن ومعالم»). ومَن بقي حيًا من أهاليها غادر إلى «أنزكان»، البلدة التي لا تبعد عن أغادير أكثر من ١٠ كلم، والتي كان لا يسكنها سوى نحو ٨ آلاف نسمة، فأصبحت تعد، في مطلع التسعينات، أكثر من ١٠٠ الف نسمة («العربي»، العدد ٣٧٠، ايلول ١٩٨٩، ص١٤٢–١٥١).

لكن أغادير سرعان ما استرجعت عافيتها في سنوات لتظهر إلى الوجود بنمط عمراني مقاوم للزلازل، مكوّنة بذلك أول تجربة في قطاع البناء في المغرب. وظهرت ايضًا المعالم الاولى للنشاط السياحي فيها، ساعدتها في ذلك معطياتها الطبيعية، وخصوصًا شاطئها الممتد بطول ١٥ كلم على الساحل الأطلسي.

عدد سكان أغادير نحو ٧٠٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٢).

* **تطوان**: تفيد المراجع التاريخية ان مدينة صغيرة تدعى «تطوان» ظهرت عند مطلع القرن الثامن، وأشارت إليها النصوص العربية والاوروبية، فتحدثت عن نشاطها التجاري واستقطابها لعدد من الحجاج والمصلين بسبب احتوائها على أضرحة عدة واماكن للصلاة. غير أن هذه المدينة الصغيرة دمرت عند مطلع القرن الخامس عشر وتحولت إلى أنقاض، ثم أعيد إعمارها من جديد على ايدي المهاجرين الأندلسيين بعد سقوط غرناطة العام ١٤٩٢. وهكذا صارت تطوان وريثة غرناطة وملجأ للأندلسيين من مسلمين ويهود الذين تركوا وطنهم بعد سقوط آخر مملكة عربية في اسبانيا، وحملوا معهم تراثًا عريقًا يشمل معظم النشاطات الانسانية. وقد أحدثت هذه الهجرة نهضة حقيقية في تطوان، وكان على رأسها الزعيم أبو الحسن المنداري الذي اشتهر بنشاطاته العسكرية وصراعاته مع جيوش النصارى من اسبان وبرتغاليين، وأحاط تاريخ تطوان شخصية المنداري بهالة اسطورية، ولا يزال إسمه حاضرًا إلى اليوم في روايات الاهالي وعدد من معالم المدينة. واعتمد المهاجرون الأندلسيون عند تشييدهم لمباني المدينة على التقاليد المعمارية الاندلسية وركزوا على التحصينات، فبدت تطوان من الخارج كقلعة مهمتها حماية سكانها.



إحدى ساحات تطوان.

عرفت تطوان تطورات مهمة عند مطلع القرن السابع عشر عندما توافدت إليها افواج جديدة من المهاجرين الأندلسيين بعد صدور مرسوم اسباني العام ١٦٠٩ يقضي بطرد الذين يمارسون العادات الاسلامية في السر. غير أن هؤلاء المهاجرين الجدد كانوا يتقنون الاسبانية أفضل من العربية وقد تأثروا بالثقافة المسيحية. فلم يُقابلوا بالترحيب في تطوان والمدن المغربية حتى أن عددًا كبيرًا منهم حورب وقُتل واتهم باعتناق المسيحية. ولا تزال إلى اليوم أسماء بعض العائلات التطوانية تشهد على أصولها الاسبانية والكاثوليكية. وعندما وصل هؤلاء المهاجرون الجدد إلى تطوان كانت المغرب غارقة في الحروب والصراعات الاهلية التي ميزت نهاية حكم السلالة السعدية. وسمح هذا الفراغ السياسي بنشوء قوى سياسية محلية وانتشار الطرق الصوفية والزوايا. وهكذا تمكن بعض العائلات من الإمساك بزمام أمور المدينة، منها عائلة النقصيص التي حكمت حتى ١٦٧٢ وبداية حكم مولاي اسماعيل، وتميزت بصراعها مع المسيحيين ودفاعها المستميت عن المدينة، ثم مساهمتها الفعالة في الازدهار الاقتصادي والنشاط العمراني. وبعدها، عاشت تطوان عصرها الذهبي، في القرن الثامن عشر، في ظل حكم أسرة الريفي التي، على رغم ولائها للحكم المركزي، تمتعت بنفوذ كبير في إدارة شؤونها. واشتهرت بجهادها ضد المحتل الاوروبي ورعايتها للتجارة والزراعة فانتشر الرخاء الاقتصادي، واستقطبت تطوان التجار الاوروبيين من فرنسيين وانكليز وايطاليين.

وبسبب تنوعها الإثني ووجود جالية يهودية مهمة واحتضانها للمسافرين الاجانب الذين اقام بعضهم فيها لفترة طويلة، صارت تطوان شبيهة بمدن المشرق العربي الشهيرة مثل بيروت وحلب، ومع أن المغرب لم يكن خاضعًا للسيطرة العثمانية، فقد ربطته علاقات انسانية واقتصادية وثقافية مع العالم العثماني بفضل حركة الحجاج وارتباطاته مع دول شمال افريقيا وبالتحديد الجزائر التي كانت خاضعة للنفوذ التركي.

بدأ تراجع تطوان عند نهاية القرن الثامن عشر. فمع طرد القناصل والتجار الاوروبيين بعد القرار الذي اتخذه السلطان بهذا الشأن في ١٧٧٠، فقدت تطوان دورها كعاصمة دبلوماسية لصالح مدينة طنجة التي نافستها واستقطبت خلال مرحلة زمنية لا تتجاوز ١٥ عامًا معظم القناصل الاوروبيين المقيمين في المغرب. ومما ساهم في تراجع تطوان انتقال النشاط الاقتصادي من الشمال (المتوسط) إلى الغرب (الاطلسي). ثم جاءت الحرب الاسبانية–المغربية (١٨٥٩–١٨٦٠) لتزيد في تراجع تطوان. وكانت المدينة عانت قبل تلك الحرب ويلات عدة منها موجات الطاعون. ثم بلغ تراجع تطوان ذروته

مع احتلال الاسبان لها في ١٨٦٠–١٨٦٢. وكان العام ١٨٦٠ نقطة تحول أساسية في تاريخ المغرب. فقد جسّد بصورة قوية التفوق الاوروبي من جهة والضعف الاسلامي من جهة أخرى. ومهّد الاحتلال الاسباني لتطوان للتغييرات الكبرى التي حصلت لاحقًا، وأظهر الاطماع الاوروبية في المغرب (من كتاب «تطوان مدينة أندلسية مغربية»، بالفرنسية، صدر في باريس ١٩٩٦، عن CNRS Editions، ومؤلفوه ثلاثة محمد بن عبود وجان لوي مياج ونادية أرزيني؛ نقلاً عن تعليق أوراس مخلوف، «الحياة»، ٢٥ آب ١٩٩٦، ص١٧).

تلقب تطوان بـ«الحمامة البيضاء» للون الابيض الناصع الغالب على بيوتها وشوارعها. وعندما يدلف الزائر إلى مدخل المدينة في اتجاه جبل بوعنان تقابله حمامة بيضاء من مرمر كما لو كانت تجسّد هذا اللقب.

وتضم تطوان القديمة مجموعة كبيرة من الآثار، منها قصر السلطان الذي يعود إلى القرن السابع عشر؛ ومن أبرز معالمها على الاطلاق هو «حي سيدي منظري» الذي لا يزال مأهولاً، وهو نواة تطوان وروحها الأندلسية.

دلت الحفريات الأثرية في محيط تطوان على وجود أثار حي للتواصل بين التاريخ القديم (الفينيقي والموريتاني والروماني) والتاريخ القريب (العربي–الاندلسي) عند وادي مارتيل مدخل تطوان إلى البحر المتوسط. وقد أُدرج هذا الموقع، في العام ١٩٩٨، على لائحة «التراث الثقافي والطبيعي للانسانية» التابعة لمنظمة الأونسكو.

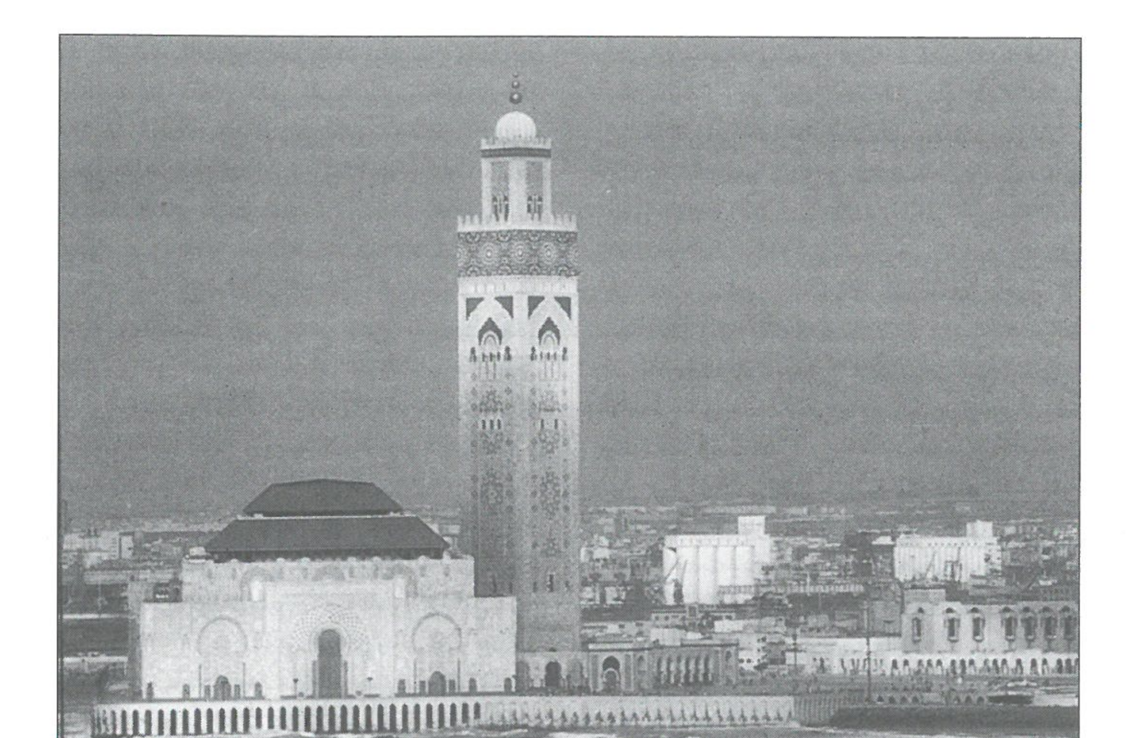
عدد سكان تطوان نحو نصف مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢).

* **تينمال**: منطقة وسط جبال الاطلس الكبير على ارتفاع ألفي متر، لا تزال، بوجود أحد أهم معالم المغرب وهو مسجد تينمال، تشهد على مرحلة حافلة من تاريخ المغرب وشمال افريقيا، هي مرحلة دولة الموحدين التي أسسها أنصار المهدي محمد بن تومرت (راجع النبذة التاريخية) بعد انتصارهم على دولة المرابطين أواسط القرن الثاني عشر، وليصبح كل شمال افريقيا والاندلس وصقلية وجنوب الصحراء جزءًا من امبراطوريتهم التي زادت في عمر الوجود العربي في الاندلس قرنين من الزمن. ومسجد تينمال شاهد على تحكم الموحدين بنواحي الهندسة والرياضيات والمعمار وسيطرتهم على أهم المناجم التي كانت معروفة في تلك المنطقة. ولقد رغب الخليفة عبد المؤمن بن علي في إنشاء هذا العلم الشامخ بجوار قبر استاذه المهدي بن تومرت ليجسّد قوة الموحدين والرفاه الذي ساد عصرهم. ويقع مسجد تينمال وسط قلعة حصينة تحميها الجبال من كل جانب، وبدأ تصميمه عام ١١٤٨ في المدارس التي أنجز فيها تصميم الهندسة المعمارية لصومعة الكتبية في مراكش وانتهت الأشغال عام ١١٥٣. وهو بذلك شبيه ببقية مساجد الموحدين مثل الكتبية وصومعة حسان في الرباط وصومعة الجيرالدا في أشبيلية. وكانت جيوش الموحدين انطلقت من قرية تينمال البربرية عام ١١٤٠ ولم تعد إلا بعد سبع سنوات بعدما اسقطت مراكش وطردت المرابطين، كما أسقطت وهران وسبتة، ثم استمرت في توحيد بقية شمال افريقيا والاندلس.

* **الدار البيضاء**: العاصمة الاقتصادية للمغرب. مترامية الاطراف، إذ تبلغ مساحتها نحو ١٠ آلاف كلم^{2}، وعدد سكانها نحو ٥,٢٥ ملايين نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٢؛ وكان عدد سكانها نحو ١٠٧ آلاف نسمة في إحصاء العام ١٩٢٦)، وهي مقسمة إداريًا إلى ولاية وسبعة اقاليم و٢٨ جماعة حضرية (أحياء مدنية) و٧ جماعات قروية. وتعتبر أكبر معقل مغربي للنشاط الصناعي، إذ تتجمع فيها كبريات المؤسسات المقاولة والصناعية، حتى باتت تحتوي نحو ثلثي مجمل المؤسسات المغربية في مختلف القطاعات: الفلاحية، النسيجية، الكيماوية، الميكانيكية، المعدنية والنفطية. ويزورها سنويًا ما يعادل نحو ٢٠٪ من مجمل الوافدين الاجانب إلى المغرب، من سواح ورجال أعمال.

عانت الدار البيضاء من كونها مدينة عصرية مقطوعة الصلة بالتراث المعماري المغربي. لكنها وجدت حلًا لذلك بمعلم استطاعت الدار البيضاء من خلاله إعادة ربط الصلة بهذا التراث، وهو مسجد الحسن الثاني. فكانت ورش هذا المسجد مناسبة للصناع التقليديين من مختلف الحرف للتعاون الوثيق في ما بينهم حيث تمّ توظيف كل الفنون التقليدية المغربية في هذا البناء، وتعاون مهندسون وفنانون ذو شهرة عالمية على انجازه.

افتتح مسجد الحسن الثاني في نهاية آب ١٩٩٣، واعتبر أكبر مسجد في العالم بعد «الحرمين الشريفين» في السعودية. ويتخطى في ارتفاعه وضخامته المسجد الأزرق في اسطنبول (تركيا) وجامع الازهر في القاهرة (مصر) والجامع الأموي في دمشق (سورية). وأهمية هذا الصرح تكمن خصوصًا في طريقة تصميمه، ويتضمن مدرسة قرآنية ومكتبة ومتحفًا، صممت كلها باستيحاء مباشر



مسجد الحسن الثاني.

من الهندسة التقليدية المغربية. ويكفي ذكر الاستثمارات التقنية العالية في هذا الصرح لمعرفة مدى أهميته وتعقيدات إنجازه. فهناك جزء منه فوق مياه المحيط، وهيكليته مقاومة للهزات الارضية مع ركائز مضادة للامواج، ومواد مقاومة لحالات الاهتراء التي تسببها مع الوقت مياه المحيط. ولإتمام هذا الصرح، توجب استعمال نحو ٣٠٠ ألف متر مكعب من الإسمنت المسلح بأربعين ألف طن من الفولاذ، إضافة إلى أجود أنواع الرخام المغربي على مساحة ٣٢٠ ألف متر مربع (٢٢ هكتارًا)، وتزيين ونقش نحو ٣٠ ألف متر مربع من الجص، ورسم ونحت أجود أنواع الخشب على مساحة ٤ آلاف متر مربع. ترتفع صومعته إلى ٢٠٠ متر، وتقف المئذنة على قاعدة مساحتها ٦٢٥ مترًا مربعًا، وتنتهي بقبة بيضاء تحمل مصباحًا يومض بأشعة الليزر ليلًا، ويمكن مشاهدتها على بعد ٣٠ كلم. وصحن المسجد يمتد بمساحته الرخامية الشاسعة القادرة على استيعاب ٨٠ ألف مصلّ.

هذا عن الدار البيضاء الحديثة وعن معلمها «مسجد الحسن الثاني» الذي أعاد إليها هويتها الغائبة من حيث ربطها بالتراث المغربي، في غابة عماراتها الحديثة. فماذا عن تاريخ الدار البيضاء؟

الواقع ان المراجع التاريخية لا تلقي الكثير من الاضواء على الدار البيضاء. وما توافر عنها يفيد أن المنطقة كانت مأهولة منذ آلاف السنين، بدليل ما قيل عن «إنسان سيدي عبد الرحمن» حيث عثر بالقرب من ضريح هذا «الولي الصالح» العام ١٩٥٥ على جمجمة قدر العلماء عمرها بآلاف السنين.

أما إسم «أنفا» كإسم لمدينة في موقع الدار البيضاء الحالي كان حاضرًا في أحداث القرن الثامن، والمرجح ان تأسيس أنفا تزامن مع المملكة البرغواطية التي لعبت دورًا مهمًا في علاقات المغرب–اوروبا، خصوصًا مع اسبانيا والبرتغال. ولا أدل على قوتها ومنعتها من وقوفها في وجه السلطان المرابطي يوسف بن تاشفين وصمودها لفترة زادت عن خمسة اعوام بين ١٠٦٣ و١٠٦٨. وبعد القرن الرابع عشر، إبان العصر المريني، لعب اسطولها البحري دورًا بارزًا في المواجهات مع ملوك شبه الجزيرة الإيبيرية.

في العام ١٤٨٦، هاجم البرتغاليون أنفا، وهدموها، وأخليت من سكانها الذين اتجهوا صوب مدينة الرباط، وبقيت انقاضًا، حتى عاد البرتغاليون واستقروا فيها مع مطلع ١٥١٥ قبل أن يُطردوا نهائيًا العام ١٧٥٥. فأعاد السلطان العلوي سيدي محمد بن عبد الله بناءها، وأطلق عليها إسم «الدار البيضاء» تعريبًا لإسمها الاسباني «كازابلانكا» وقبله الإسم البرتغالي «كازابغانكا».

وفي منتصف القرن التاسع عشر، مع تزايد الطلب الاوروبي على الصوف والحبوب تطورت حركة التجارة البحرية فيها، وأدى بناء مينائها الجديد عام ١٩١٤ إلى تنشيط طابعها التجاري ونمو الاتجاه نحو بناء المصانع في ضواحيها.

اشتركت الدار البيضاء في مقاومة البرتغاليين في التاريخ الحديث، كما في مقاومة الفرنسيين في التاريخ المعاصر. ومن أيام مقاومتها الأخيرة المميزة يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦، حيث قصفت البواخر والمدرعات الفرنسية المدينة فهدمت الكثير من منازلها وحوانيتها وقتلت المئات من جنودها وسكانها المدنيين («الوسط»، العدد ٢٦٥، ٢٤ شباط ١٩٩٧، ص٤٤–٤٩؛ و«المدينة العربية»، العدد ٥٧، تشرين الثاني–كانون الاول ١٩٩٣، ص٧–١٣؛ و«العربي»، العدد ٤٧٠، كانون الثاني ١٩٩٨، ص٣٨–٥٠، والعدد ٤٤٦ كانون الثاني ١٩٩٦، ص٤٢–٤٩؛ و«الحياة»، ١٥ ايلول ١٩٩٣، و٢٠ تموز ١٩٩٨).

* **الرباط**: عاصمة المغرب ابتداء من ١٩١٢، ونظرًا إلى موقعها الاستراتيجي كصلة وصل بين فاس ومراكش.

يكاد يتفق المؤرخون على أن موقع الرباط الحالي كان مأهولًا منذ العصرين الباليوتيكي والنيوليتيكي، تدل على ذلك الادوات التي عثر عليها في المغارة المسماة مغارة دار السلطان جنوب غرب المدينة. وقد عثر الباحث روش عام ١٩٥٦ على فك سفلي لجمجمة قرب تمارة يرجع إلى العصر النيادرتالي، كما عثر عام ١٩٧٧ في شاطىء الهرهورة على مغارة ومقابر ومساكن ترجع إلى حوالي ١٠ آلاف سنة.

وإذا كانت هناك بحوث تفترض وجودًا للفينيقيين والقرطاجيين والرومان على ضفاف نهر أبي رقراق أو قصبة الوداية (راجع «القصبات» في هذا الباب، مدن ومعالم)، فمن الثابت أن نقطة البداية في تأسيس الرباط هي قصبة المهدية التي وضع أساسها الخليفة الموحدي عبد المؤمن عند مصب نهر أبي رقراق حوالي العام ١١٥٠، حيث أحيطت بسور ذي بوابات يحصر محيطًا مساحته ٥٠٠ هكتار، وكان عبارة عن نقطة تجمع الجيوش ومركز القيادة العسكرية. ومن هنا جاء إسم «الرباط» الذي هو بمعنى «المعسكر». وتتابع العمل في بناء السور وتوسيعه، فشيد «سور الاندلس» ليكتمل السور الكبير بابوابه الاربعة، وذلك في العام ١١٩٥ على عهد يعقوب المنصور، حفيد عبد المؤمن، الذي أمر ايضًا ببناء جامع «حسان» الذي كان عهد ذاك أكبر مسجد في العالم الاسلامي، وهو مَن أسماها «رباط الفتح» رمزًا للانتصارات التي حققها في الأندلس. و«حسان» هي ثالثة «الخيرالدا» في أشبيلية، و«الكتبية» في مراكش.

في نهاية القرن الثاني عشر راحت الرباط تتوسع شيئًا فشيئًا داخل السور الكبير. ولما استولى عليها المرينيون في ١٢٥٣، غدت مدينة صغيرة، إذ نقل هؤلاء اهتمامهم إلى فاس عاصمة حكمهم. واستمر دور الرباط في التقلص إبان عهد السعديين. ولم تدب فيها الحياة من جديد إلا حوالي العام ١٦١٠ بعد توافد المهاجرين العرب «المور» أو «المورسكيين» عليها من بلنسية وغرناطة وغيرها من بلاد الاندلس في اسبانيا. فكان للمورسكيين، أو «قراصنة سلا» (راجع «سلا» في هذا الباب) كما أسماهم الاوروبيون نتيجة هجماتهم البحرية على السفن الاوروبية، دور بالغ في انبعاث الرباط واستعادة دورها كحصن عسكري منذ استقرارهم فيها، وكانت تسمى آنذاك «سلا الجديدة» تمييزًا لها عن مدينة سلا الأصلية الواقعة قبالتها على الضفة الأخرى لنهر أبي رقراق. وكونت كل من هاتين المدينتين، إضافة إلى القصبة (للإطلاع على «القصبة» ودورها، راجع «القصبات» في هذا الباب، مدن ومعالم) التي عُرفت بـ«قصبة الاندلسيين»، أو «قلعة الوداية»، تجمعًا ثلاثيًا أطلق عليه إسم «جمهوريات أبي رقراق»، وكان لسلا الجديدة (الرباط) مع القصبة، في إطار هذه «الجمهوريات» كيان مستقل، كانت السلطة فيه بيد حاكم يساعده مجلس أو ديوان من ١٦ شخصًا. غير ان هذه «الجمهوريات» لم تعمر طويلًا بفعل الصراعات الداخلية. فاستولى عليها العلويون عام ١٦٦٦ وأخضعوها لحكمهم. وتبع ذلك إلغاء القرصنة نهائيًا (١٨١٧).أضحت الرباط، في عهد الملوك العلويين، مدينة إدارية ضمت العديد من الحصون والمنشآت كالقصر الملكي (قصر السلطان) ومسجد السنة ومرافق أخرى علمية وثقافية وحرفية، وكثرت فيها دكاكين الصنّاع في الدباغة والصياغة والطرز، كما تعاظم مركزها التجاري

مع تعاظم نشاطها البحري وصلاتها مع الشرق ودول اوروبا («الوسط»، العدد ٢٠٣، ١٨ كانون الاول ١٩٩٥).

من أبرز معالم الرباط: «قلعة الوداية» التي خلفها الاندلسيون الفارون من الأندلس بعد سقوط دولتهم، وتتمتع بحدائق جميلة رتبت على شاكلة حدائق الاندلس؛ والأبواب الأثرية الضخمة؛ وصومعة «حسان» الشهيرة البالغ ارتفاعها ٤٤ مترًا؛ وإلى جانبها ضريح الملك الراحل محمد الخامس الذي غدا واحدًا من معالم الرباط البارزة؛ وقصبة «شالة» التي كانت مدينة رومانية، وهي زاخرة بالنفائس الأثرية وتمّ الكشف عنها العام ١٩٣١؛ ومنارة مسجد المرينيين الذين آلت إليهم المدينة بعد دخول الاسلام إلى المغرب في أعقاب غزو الوندال والروم والقوط؛ وعدد من الاضرحة، مثل ضريح أبو الحسن العكاري الذي عاصر اواخر الدولة السعدية، وضريح العالم الإمامي مولاي المكي العلمي الذي توفي إبان حكم السلطان مولاي عبد الله بن السلطان مولاي اسماعيل ثالث ملوك الدولة العلوية.

ومن أبرز معالم الرباط المعاصرة «جامعة محمد الخامس» التي تأسست عام ١٩٥٧ كأول جامعة عصرية في المغرب، وكان ذلك غداة الاستقلال مباشرة، وقد ظلت الجامعة الوحيدة طيلة ٢٥ سنة قبل توسيع النسيج الجامعي ابتداء من الثمانينات، حيث عرف عهد الملك الراحل الحسن الثاني تأسيس إحدى عشرة جامعة موزعة على أقاليم البلاد كافة.

يبلغ عدد سكان الرباط نحو مليوني نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٢، وكان ٣٨ ألفًا في إحصاء ١٩٢٦).

* **الريف المغربي**: يختلف الريف المغربي عن أرياف العالم في كونه جبالًا وهضابًا وسفوحًا وغابات أكثر منه القرية والحقل والزرع والمياه.... عاصمة الريف مدينة الحسيمة الواقعة على شاطىء المتوسط. أهم أنهاره نهر الملوية الذي ينبع من أعالي جبال الاطلس ويصب في البحر المتوسط بين مليلة والناضور.

«الريف» المغربي، بالمعنى الجغرافي الضيق، يطلق على القسم الشمالي من المغرب، وهي المنطقة المحصورة التي تضم جزءًا من ساحل البحر المتوسط بين مضيق جبل طارق والحدود الجزائرية، كما تطل في غربها على سواحل المحيط الأطلسي بين طنجة وجنوب العرائش، ويفصلها عرضًا عن جبال الأطلس وادي غمارة شمال وجدة وتازة ووزان. وقد أطلق الجغرافيون العرب، مثل ابن خلدون والحسن الوزان على هذه المنطقة إسم «الريف». تبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي ٢٢ ألف كلم^2. ويبلغ تعداد سكان الريف نحو ٣ ملايين نسمة، أغلبهم من المزارعين ومربي الماشية.

وفي طليعة المعالم التاريخية التي تذكّر بالريف المغربي معركة «أنوال» (نسبة إلى موقع أنوال على سفح تحيط به القمم الجبلية)، إحدى المعارك التي خاضها الثوار بزعامة القائد محمد عبد الكريم الخطابي ضد الاسبان في ٢١ تموز ١٩٢١، حيث فتك الثوار بنحو ٢٠ ألف عسكري اسباني، ولم يفلت منهم سوى عشرات ألقوا السلاح وطلبوا النجاة. واستولى الثوار على كل المدافع والأسلحة والمركبات والذخيرة التي تركها المنهزمون، وأصبحت هي عماد السلاح الذي حاربوا به الاسبان طوال خمس سنوات تحت قيادة الخطابي الذي لقبته دول الغرب بعد معركة «أنوال» بـ«نابوليون الريف».

من مدن الريف الشهيرة تطوان (راجع هذا الباب «مدن ومعالم»).

* **زرهون**: مدينة تقع على السفح الغربي لجبل زرهون بين مكناس وفاس. تدعى ايضًا مدينة «المولى إدريس الاول» الذي استقر فيها بعيدًا عن الخلافات والصراعات التي عرفها المشرق العربي، ومنها انطلق لينشر الإسلام بين القبائل المغربية، العربية منها والبربرية.

شكلت زرهون منذ عهود سحيقة ممرًا تجاريًا يربط غرب المغرب بمشرقه وجنوبه بشماله. قريبة من مكناس (عاصمة المولى اسماعيل أحد الملوك العلويين) ومن مدينة وليلي الرومانية. أما فاس، التي أسسها المولى إدريس الأصغر ابن المولى إدريس الأكبر، فلا تبعد عن زرهون أكثر من ٦٠ كلم.

تضم زرهون العتيقة مسجد وضريح المولى إدريس الأكبر، وهي منشأة ظلت تغالب الزمن، تعلوها مئذنة مستديرة، وتنفرد بنقوش وزخرفة ومخطوطات... تنم عن عمق الارتباط الذي كان يجمع مختلف الشرائح المغربية من حرفيين وفقهاء وعلماء.

* **سبتة**: راجع باب «سبتة ومليلة».

* **سَلا**: مدينة على الأطلسي، محاذية لمدينة الرباط. أصبحت سلا، في ظل حكم أسرة بني عشرة

العربية، وقبل دولة المرابطين، مدينة مزدهرة، ما دفع العديد من العلماء والادباء والعائلات الأندلسية إلى المجيء إليها. وخلال عهد الموحدين، كانت مركز إقامة الخليفة الاول عبد المؤمن، بانتظار تأسيس مدينة الرباط. واهتم الموحدون بالمدينة وأولوها عناية خاصة بسبب موقعها الاستراتيجي، وشيدوا فيها جامعًا كبيرًا على انقاض قصر أسرة بني عشرة. وعرفت سلا عصرها الذهبي في القرن الرابع عشر في عهد المرينيين، حيث تمّ في هذا العهد تشييد مجموعة من الأبنية (مدرسة، زاوية، بيمارستان...)، وانتجت المدينة بوفرة القطن والكتان، فعرفت الاستقرار والبحبوحة. وحافظت سلا، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر على استقلالها على رغم عدم استقرار الاوضاع في المغرب وضعف السلطة السياسية، ما مكّن البرتغاليين من بسط نفوذهم على الشاطىء المغربي من المتوسط وحتى الأطلسي. وتعد شهادة «ليون الافريقي» (للكاتب اللبناني أمين معلوف، بالفرنسية) أهم ما وصل إلينا حول سلا في تلك الحقبة، إذ اعتبر انها «كانت تتمتع بكل ما يجعل منها مدينة ذات حضارة راقية، خصوصًا انها كانت تحتوي على مرفأ يؤمه التجار من كل مكان لا سيما من ايطاليا وبلجيكا... وما منح هذه الأهمية لمرفأ سلا هو انه كان مرفأ لمنطقة فاس بأكملها».

إلا أن المدينة بدأت تتراجع مع الهجوم الذي شنه عليها الاسطول الاسباني عام ١٦٢٠. وبالفعل أدرك الغربيون أن تدمير سلا هو أفضل وسيلة للقضاء على مملكة فاس، وحاولوا قطع الصلات التي تربط سلا بالمدن التي احتلها البرتغاليون. لكن هذا التهديد المستمر لم يؤثر في موقعها التجاري حتى انها صارت تنافس تونس والجزائر، ما درّ عليها أموالًا كثيرة كانت تحتفظ بها لنفسها. غير أن هذه الحال لم تستمر في عهد الحكم العلوي الذي أعاد تنظيم البلاد، فتلقت سلا ضربة قوية عند تأسيس ميناء الصويرة القريب من مراكش. ولم تستطع المدينة مذاك ان تستعيد مجدها القديم، ففقدت دورها كميناء تجاري، وهذا ما دفع أهلها للاهتمام بالزراعة والحرف. وعرفت في القرن العشرين تطورًا فوضويًا وتغيرًا ديموغرافيًا بسبب هجرة أهل الريف إليها.

أبرز معالمها التاريخية: الجامع الكبير أو الجامع الاعظم (يغطي مساحة ٥٠٧٠ مترًا مربعًا)، تعرّض في السنوات الأخيرة إلى إصلاحات وترميمات قضت على ملامح حلته القديمة. ويعد هذا الجامع من أقدم جوامع المغرب، وشيد في القرن العاشر، وتم توسيعه في القرن الثاني عشر، وطرازه عربي مشرقي. وفي سلا أضرحة لتكريم الصالحين، وأهمها ضريح سيدي عبد الله الذي عاش في القرن السادس عشر، وضريح سيدي أحمد طالب المتوفي في ١٦٦٢ (عن تعليق أوراس مخلوف على كتاب الباحثة المغربية جودية حصار بن سليمان «ماضي مدينة سلا»، بالفرنسية، صادر عن دار Maison Neuve et Larose, «الحياة»، ١٣ شباط ١٩٩٣).

الكثير من الموظفين والعاملين في الرباط يفضلون السكن في سلا لقربها من الرباط ولرخص أسعار الايجار وتوافر الأسواق الشعبية. فعملت السلطات المغربية على إقامة جسر جديد بين المدينتين يعرف بـ«قنطرة الفداء» في العام ١٩٩٠، بعدما أصبحت القنطرتان القديمتان عاجزتين عن الاستجابة لحركة التنقل الواسعة بين المدينتين.

* **الشاون**: حصن برتغالي في الاساس تحول إلى مدينة عريقة واقعة في الشمال المقسم إلى محافظات تشمل كلًا من طنجة وتطوان والحسيمة والشاون وغيرها من المدن.

تشير الكتابات التاريخية إلى أن الشاون كانت قلعة عسكرية أقامها البرتغاليون لصد التوغل الاسباني في المناطق المغربية المتاخمة لبعض المدن الشمالية والداخلية، ولتأمين القوافل التجارية القادمة من وسط وجنوب المغرب حيث كانت تتخذ من مدينة الشاون معبرًا قبل توجهها إلى بعض الموانىء على البحر المتوسط. واستخدمت المدينة، في ١٤٩٢ بسقوط الأندلس، مركزًا لإيواء أفواج من المهاجرين المسلمين الذين عملوا على الاستقرار فيها عبر فترات متباعدة، الأمر الذي نتج عنه تفاعل ثقافي ما زالت بصماته حاضرة إلى اليوم، كما هي الحال مع بعض الأنشطة الحرفية مثل صناعة المزهريات والنقش على الخشب والجبس وغيرهما. ويلمس هذا الحضور ايضًا في ما يطلق عليه «الفن الغنائي الاندلسي» الذي شكلت المدينة من خلاله منتدى لعدد من الباحثين والمؤرخين وهواة الطرب الأندلسي. أما على صعيد التنوع المعماري فيمكن تلمس نمطين من الاشكال الهندسية يستشفان في أحيائها العتيقة، كما هي الحال مع مآذن المساجد التي يبقى صنف منها لولبيًا وهو ما يعكس الحضور الأندلسي، في حين يظل الصنف الثاني مربع الشكل شأنه في ذلك شأن بقية مآذن المدن الداخلية («الحياة»، ٣٠ ايار ١٩٩٨، ص١٤).

* **الصويرة**: إقليم الصويرة عبارة عن لسان بري تحيط به مياه البحر من ثلاث جهات، يمتد على ساحل طوله ٣ كلم، ومساحة الاقليم ٦٣٣٠ كلم² (٩,٠٪) من مساحة البلاد، وهو عمومًا منطقة شبه جبلية، ووعرة في الجنوب.

بعض المؤرخين يعيد «الصويرة» إلى «صور» أهم المدن الفينيقية على شاطىء لبنان الجنوبي. ذلك أن الفينيقيين وفدوا على سواحل المغرب على متن سفنهم للتجارة مع سكانه، ووصلوا إلى الموقع الحالي للصويرة التي تعني في الفينيقية «الصخيرة». ويؤكد هذا البعض من المؤرخين أن المدينة لم تحمل طيلة عصورها التاريخية إسمًا آخر غير الإسم الذي ظلّ يعني «الصخر» أو «السور». فالإسم البربري القديم «مكدول» يعني، هو الآخر، «السور الكبير». وقد ظهر هذا الإسم في معظم المراجع الإسلامية للدلالة على «موكادور» المشتقة من «مكدول». و«موكادور» (أي «الحصين») أطلقها البرتغاليون على المدينة في القرن السادس عشر. وانتشر الإسم العربي للمدينة «الصويرة» بكثرة بعد إعادة بناء المدينة في عهد السلطان محمد بن عبد الله سنة ١٧٦٤، الذي ما لبث ان اتخذها (في ١٧٧٣) ميناء أساسيًا لمبادلات المغرب مع الخارج، وخصها بامتيازات جمركية جعلتها تتفوق على غيرها من الموانىء المغربية.

وللصويرة دورها في حركة تاريخ المغرب عبر عصوره المختلفة، إذ شكلت منذ مطلع الألف الاول ق.م. حلقة وصل بين الاقوام التي تاجرت مع حوض البحر المتوسط وشمال المحيط الأطلسي كالفينيقيين والقرطاجيين، أو تلك التي بسطت نفوذها كالرومان والوندال والبيزنطيين. والوجود الفينيقي الذي أكدته الحفريات ساهم في إدخال المغرب إلى العالم المتوسطي.

تقلبت أوضاع المنطقة وازدادت أهميتها الاستراتيجية، وعرفت نهضة مهمة في عهد الدولة السعدية، وخصوصًا في عهد المولى أحمد المنصور الذي شجع زراعة قصب السكر وبنى معصراته فيها. ونقطة التحول التاريخي–السياسي للمدينة بدأت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع التوسع البرتغالي. فقد جعل البرتغاليون الصويرة ميناء تجاريًا وحيدًا، ونقلت قنصليات الدول الاوروبية الكبرى والولايات المتحدة قنصلياتها من فاس إلى الصويرة. واتجه السلطان محمد بن عبد الله، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، إلى تبني سياسة دفاعية في وجه الاطماع الاوروبية، إضافة إلى تشجيعه التجارة.

ولعبت العائلات اليهودية دورًا حاسمًا في الازدهار التجاري والمالي لمدينة الصويرة ما بين النصف الثاني للقرن الثامن عشر والنصف الثاني للقرن التاسع عشر. إذ تراوح عدد اليهود ما بين ٣٠ و٤٠٪ من سكان المدينة، والبعض يرى أن نسبتهم تفوق ذلك. وكان السبب الذي جلب اليهود إلى الصويرة الأمن الذي كانت تعيشه ورواج تجارتها وتمتعهم بحقوقهم الدينية والمدنية. فقد أصدر السلطان محمد بن عبد الله سنة ١٧٦٤ «ظهيرًا» ينص على معاملة اليهود من الاداريين والمواطنين طبقًا للعدل واعتبارهم متساوين أمام المحاكم. فاستفادوا بذلك من رعاية استثنائية من جانب هذا السلطان لدرجة أنهم سُمّوا بـ«تجار السلطان».

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ووفق التقارير التي كتبها المبعوث الاميركي فليكس ماتيوس عن الفترة ١٨٧٩–١٨٨١، فإن ميناء الصويرة كان المنفذ الرئيسي لكل الصادرات والواردات المتعلقة بالمنطقة الجنوبية من المغرب. وكانت السفن الاميركية التي تقلع من ميناء بوسطن أو غيره حاملة المنتوجات الاميركية تتوقف في الصويرة، حيث تتسلم في المقابل منتوجات مغربية وافريقية. ويرى بعض المراجع التاريخية ان اليهود كانوا قد أصبحوا يمثلون ٥٠٪ من سكان الصويرة وكانوا يعتبرونها مدينتهم. وبعد ذلك بسنوات قليلة كانت الصويرة قد بدأت تتجه إلى التدهور، تدهور عكس ما كان يحدث في المغرب آنذاك.

ونظرًا إلى وضع الفلاح الصويري البائس بعد الجفاف الذي عرفته المنطقة بين ١٩١٣ و١٩١٤ اتجهت أعداد كبيرة من الفلاحين للتجند في الجيش الفرنسي (الحرب العالمية الاولى)، واعتبرت الصويرة حينها مركز تجمع المتطوعين حيث أجريت عليهم الفحوص قبل نقلهم إلى الدار البيضاء فأوروبا.

أهم ما يميز الصويرة اليوم الشجرة العفصية الشهيرة، العرعار، التي يتفنن الصنّاع والحرفيون الصويريون في إخراج تشكيلات متنوعة من خشبها كالطاولات والعلب المزخرفة المرصعة؛ والعطور والمشغولات الذهبية؛ والجامع الأعظم، وصقالة القصبة (بطارية المدافع البرتغالية القديمة)، والمتحف. وتعتمد الصويرة، بصورة أساسية، على صيد السمك، وعلى السياحة («الوسط»، العدد ٣٢٨، ١١ ايار ١٩٩٨، ص٤٢–٤٥؛ و«الحياة»، ٢٨ شباط ١٩٩٨، ص١٣).

* **طنجة**: موقعها استراتيجي وبالغ الأهمية، فهو ساحلي حيث يلتقي الأطلسي بالمتوسط، ما جعلها تتمتع بأهمية كبرى منذ العصور القديمة، منذ كانت مأهولة ومنذ كانت الملاحة والتجارة البحرية. إسمها لا يزال هو نفسه: «تانجيس» في العهد الروماني حيث ازدهرت كعاصمة للمقاطعة الرومانية «موريتانيا الغربية» التي أصبحت مستعمرة في عهد كلوديوس ومركزًا للعبادة الرومانية. ومن ذاك العصر لا يزال في طنجة اليوم بعض الأعمدة الغرانيتية وبعض تيجان الأعمدة الكورانثية وبقايا قناة كانت تجلب المياه من الجبل وبعض الكتابات من المدينة القديمة.

في العام ١٦٦٢، تزوج الملك شارل الثاني ملك انكلترا من كاترين أميرة البرتغال التي قدمت له مدينة طنجة التي وجد فيها موقعًا مفيدًا جدًا في البوغاز عند ملتقى الأطلسي بالمتوسط فجعل منها ميناء حرًا، وصرف سنة ١٧٦٠ مبالغ كبيرة لاصلاح المرسى وتأمين الدفاع عن المدينة، وشيّد حاجزًا كبيرًا لإغلاق الميناء من جهة البحر، غير أن البرلمان الانكليزي رفض التصويت لصالح النفقات الضرورية لصيانة المدينة، فاضطرت الحامية الانكليزية لمغادرتها ولكن بعدما هدمت جميع التحصينات بما فيها الحاجز المائي الذي لا تزال بقاياه ظاهرة. ومنذ ذلك التاريخ ظلت طنجة ملكًا للمغرب من دون أي حدث تاريخي يذكر.

في مطلع القرن التاسع عشر كتب عن طنجة بإسهاب الرحالة الاسباني دومينغو باديا Domingo Badia، بعد أن قضى فيها أكثر من ثلاث سنوات إبان رحلته الاستكشافية (والبعض يقول الجاسوسية) التي طالت بلدان المشرق الاسلامي انطلاقًا من المغرب. وقد تلبّس باديا هذا إسم وشخصية «علي باي العباسي» واعتنق الاسلام وأدّى فريضة الحج في مكة. وقدّم باديا صورة قاتمة عن طنجة (مطلع القرن التاسع عشر) خصوصًا لجهة حياة أهلها الاجتماعية ونظام إدارتها من خلال شخصية قائدها عبد الرحمن إشعاع، فيقول: «إنه كان مجرد بغّال بسيط لا يعرف القراءة ولا الكتابة، بل يجهل حتى إمضاء إسمه... (وفي جلسات الفصل التي كان يعقدها القائد في القضايا المعروضة عليه) أحيانًا يتكلم القائد والمتخاصمون، أو بالأحرى يصيحون، في وقت واحد لمدة ربع ساعة دون القدرة على التفاهم...». وفي وصفه لمدينة طنجة يقول علي باي العباسي: «إن منظرها يبدو منظمًا بما فيه الكفاية. تقع فوق أرض متدرجة الارتفاع والانخفاض. المنازل بيضاء ومنازل الهيئة القنصلية ذات هندسة معمارية منظمة، تحيط بالمدينة أسوار، وأما القصبة (راجع «القصبات» في هذا الباب، مدن ومعالم) التي شيدت فوق مرتفع، والخليج المتسع نسبيًا والمحاط بتلال، فيشكلان منظرًا جميلًا. ثم يضيف: «لكن بمجرد أن نضع قدمًا داخل المدينة حتى يتوقف التقدير، ونجد أنفسنا محاطين بكل حالات البؤس المستهجنة» (كتاب «طنجة في التاريخ المعاصر ١٨٠٠–١٩٥٦»، مجموعة من الباحثين، دار النشر العربي الافريقي، طنجة، ١٩٩٥).

في أواخر القرن التاسع عشر، وصل عدد سكان طنجة إلى نحو ٢٠ ألف نسمة، بينهم ٦–٧ آلاف يهودي ينحدرون من النازحين من اسبانيا ويعيشون في «الملاح»، وهو حي خاص بهم.

قصف الاسطول الفرنسي طنجة، وخاض مع المغاربة معركة «إيسلي»، ووقعت فرنسا معاهدة (ايلول ١٨٤٤) مع السلطان عبد الرحمن الذي التزم بموجبها بطرد الامير عبد القادر الجزائري من أرضه. وفي ٣١ آذار ١٩٠٥، أعلن الامبراطور الالماني غيلوم الثاني، أثناء وجوده في طنجة، اعترافه بسيادة واستقلال المغرب، وذلك في بادرة عداء للنفوذ الفرنسي في المغرب. وكان من نتيجة «خطاب طنجة» هذا أن عُقد «مؤتمر الجزيرة» (١٩٠٦) الذي وضع المغرب تحت سيطرة الدول الاوروبية. واعتبرت طنجة منطقة دولية بين ١٩٢٣ و١٩٥٦ (سنة إعلان استقلال المغرب) باستثناء سنوات الاحتلال الاسباني ١٩٤٠–١٩٤٥. وأصبح مرفأ طنجة مرفأ حرًا ابتداء من ١٩٦٢.

عدد سكان طنجة نحو ٨٠٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٢).

* **فاس**: في العام ٧٨٨، لجأ إلى المغرب الأقصى، الذي لم يكن في الأثناء سوى غرب العالم الاسلامي، إدريس الاول من نسل علي بن أبي طالب بعد مقتل كل آله في مجزرة «فخ» فارًا من بطش الخليفة العباسي في بغداد. واستقبلته في المغرب قبيلة أوروبة بحفاوة بالغة، ومنحته القبائل البربرية ثقتها وعينته قائدًا على الجيش الذي كان أعده قبل ذلك بحوالي ٨٠ سنة موسى بن نصير. وشرع في إقناع القبائل المغربية للدخول في الاسلام وحلم بفاس لتكون قاعدة دعوته. إلا انه اغتيل مسمومًا على يد جاسوس بعث به الخليفة العباسي.

غادر ابنه إدريس الثاني منطقة «زرهون» و«وليلي» حيث نشأ وترعرع باحثًا عن الموقع الذي تمناه والده. فقصد ناحية نهر فاس لكثرة مياهه العذبة واخضرار ضفافها، فقرر أن ينشيء فيها مدينته «فاس» (كما بنى أعداؤه العباسيون بغداد على نهر دجلة). كانت العادة القديمة عند البربر ان تشتمل المدينة على أحياء متباينة. فأخذ إدريس الثاني بهذا التقليد (وهو نفسه مزيج من الدماء العربية والبربرية التي جاءت إليه عن طريق أمه)، وأنشأ حيين مختلفين، وأحاط كل منهما بسور خاص به. فتجمّع حول بيت الأمير المؤسس على الضفة اليسرى من النهر الرؤساء والقواد، بينما خصصت الضفة اليمنى لسكن أفراد القبائل. وبعد قليل هرعت إلى فاس ٨ آلاف عائلة من أهل الأندلس اللاجئين إليها، فأنزلهم إدريس على الضفة اليمنى وأسماها «عدوة الأندلس»، ثم ورد بعد ذلك ٣ آلاف شخص من عرب القيروان فانضموا إلى سكان هذه الضفة التي غدت تعرف بعدوة القرويين، وتسمّى اليوم بـ«العدوة».

أما إسم «فاس» فتقول الرواية التاريخية عن تأسيس المدينة إنهم اكتشفوا في مكان الحفر فأسًا ذهبية، وقد أخذت المدينة إسمها من هذه الفأس.

كان الأدارسة قادة وسلاطين ودعاة في الوقت نفسه. لذلك سرعان ما ازدهرت في فاس، وبدءًا من المؤسس نفسه إدريس الثاني، المؤسسات الفكرية والدينية، فكثرت المدارس والجوامع على ما بينهما من ترابط (اليوم تعتبر فاس مدينة الـ«٣٠٠ مئذنة»).

توفي إدريس الثاني عام ٨٢٨ وهو لا يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره، مخلفًا في فاس مدينتين توأمتين ومتضادتين في آن: لكل منهما رئيس ومساجد ومعالم وأسواق. ويبدو ان السلطان الثالث عبد الله بن إدريس الثاني ارتكب «خطأ» ناتجًا عما في النفس من طيبة ما كان أوانها قد أزف بعد. فقد قسم المملكة بين سبعة من إخوته وأبقى لنفسه فقط الإمامة وحكم مدينة فاس. وبدلًا من أن يكون هذا الحل عادلًا فقد أثار الشقاق بين الأخوة وأصبح كل منهم يطمع في نصيب الآخر، ثم اصبح الجميع يطمعون في فاس نفسها. وكان صراع الأخوة المستمر هو السبب في زوال دولة الادارسة. فاستمرت فاس على حالها مقسمة إلى مدينتين يحيط بكل منهما سور حتى القرن الحادي عشر عندما وحّد الخليفة المرابطي سورهما وضمّ إحداهما للأخرى.

ففي عهد المرابطين الموحدين صارت فاس تعد من بين أمهات المدن كعاصمة دينية وعلمية وتجارية. كما نمت صناعتها حيث أنشئت على طول نهرها المئات من المطاحن والمدابغ والمصانع ومعامل القصدير والفخار.

وفي عهد المرينيين (القرن الثالث عشر–القرن الخامس عشر) بلغت فاس أوج صعودها. ففي منتصف القرن الرابع عشر بلغ عدد سكانها ما يقرب من ٢٠٠ ألف نسمة، وأصبحت عاصمة امبراطورية تتألف من الشمال الافريقي والأندلس. فبنى فيها السلاطين قصورًا وفنادق ومساجد ومدارس. واستمرت على هذه الأهمية مع ملوك الدولة العلوية التي حلت محل السعديين أواسط القرن السابع عشر.

لكن في العام ١٩١٢، شهدت فاس، وكانت لا تزال العاصمة، توقيع معاهدة الحماية الفرنسية. فثارت فاس لمواجهة «الاستعمار» المتلبس ثوب «الحماية». وقمع الفرنسيون ثورتها التي قُتل فيها نحو ٨٠٠ من أهاليها. فكان ذلك سببًا إضافيًا في القرار الذي اتخذه المارشال الفرنسي في تحويل مركز السلطة السياسية من فاس إلى الرباط.

من أبرز معالم فاس:

– جامع القرويين (تحريف للقيروانيين الذين أمر إدريس الثاني في بناء عدوة لهم كما سبق ذكره) الذي تعتبره السجلات التاريخية أقدم جامعة في العالم الاسلامي، إذ يرجع تاريخ بنائه إلى العام ٨٥٩. وقد لعب دورًا مهمًا في نشر الرسالة الاسلامية عبر بلدان المغرب العربي كافة، بل إن إشعاعه شمل ايضًا بعض البلدان الافريقية والأندلس. ومن مميزاته أنه استمر في دعوته بشكل متواصل على رغم تعاقب عدد من الدول في حكم المغرب، على نقيض ما عرفه جامع الزيتونة في تونس والأزهر في مصر والمستنصرية في بغداد. ولا يزال فناء الجامع الداخلي يحتوي على عدد من المآثر التاريخية من ساعات مائية ورملية واسطرلابات موغلة في القدم. أما خزانته ومكتبته «الأحمدية» فتحتويان على أشهر المخطوطات الاسلامية التي يزيد عمرها عن ١٢ قرنًا.

– المدرسة الـ«بوعنانية»، أهم المدارس التي بناها المرينيون؛ فندق سوق العطارين (أواخر القرن الثالث عشر)؛ سوق القيسارية؛ زاوية المولى إدريس؛ مدرسة الصهريج؛ باب السمارين وأبواب أخرى... وأحدث هذه المعالم «متحف البطحاء»، وهو في الأصل قصر بناه الملك مولاي حسن عند نهاية القرن التاسع عشر ثم تحول

إلى متحف للفنون المغربية التراثية الذي يختصر مسيرة هذه الفنون منذ القرن الحادي عشر وحتى القرن التاسع عشر.

– وتحتوي فاس، من المعالم الأثرية، على ١٠ آلاف بناية أصيلة، و٧٠ كلم من القنوات المتدفقة من مياه الوادي والعيون، و٤ آلاف نافورة وسقاية، وألف من مرافق الخدمات الاجتماعية الأصيلة من مدارس ومساجد وحمامات وفنادق.

ولأن كل هذا يجب أن يوضع، على ما يقول المغاربة وتقول الأونيسكو وخبراء الآثار، في إطار استراتيجية الحفاظ الشاملة، فقد قرر، منذ ١٩٧٦، تصنيف فاس القديمة كمدينة عالمية يجب صيانتها. وجاءت الاستجابة الفعالة للطلب الذي تقدمت به الحكومة المغربية إلى برنامج الامم المتحدة للتنمية، وإلى الأونيسكو لتقديم المساعدة على وضع تخطيط معماري شامل طويل الأمد للمحافظة على هذه المعالم وضمان تطوير متسق في الميادين العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. وبدأت حملة الإنقاذ فعلاً، وهي شبيهة بتنظيم حملات إنقاذ آثار النوبة في مصر والسودان، ومدينة البندقية الايطالية، وبوروبود الاندونيسية، وسوخوتاي التايلاندية، وموهنجودارو الباكستانية، وقرطاج التونسية («الوسط»، العدد ١١٤، ٤ نيسان ١٩٩٤، ص٦٢–٦٤؛ و«العربي»، العدد ٤٦٢، ايار ١٩٩٧، ص١٣٨–١٤٢؛ و«الحياة»، ١٤ ايلول ١٩٩٧، و٦ تشرين الثاني ١٩٩٧؛ و«المدينة العربية»، العدد ٨٠، ايلول ١٩٩٧، ص٦٦–٨٦).

يبلغ عدد سكان فاس نحو ١,٢ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢).

* **القصبات**: جمع «قصبة». والقصبة بناية كبيرة تحاكي نسبيًا «القلعة»، مع الفارق في عدد الأسوار والمنافذ الخارجية والداخلية إضافة إلى الحيز الذي تشغلانه داخل المدينة القديمة. وتعتبر القصبات من بين المآثر التاريخية المتميزة التي تسجل أحداثًا كانت المناطق المغربية مسرحًا لها عبر فترات متعاقبة. بل إن أهميتها لا تتوقف عند هذا البعد التاريخي الذي عرفه هذا الجزء من الغرب الاسلامي، وانما تكمن ايضًا في أنماطها الهندسية وباقي الأنشطة الفكرية والاجتماعية التي كانت تحتضنها كل قصبة على حدة.

كان المغرب يضم ١٦٠ قصبة تغطي مدنه الداخلية والساحلية إضافة إلى انتشار البعض منها في المناطق القروية. لكن هذا العدد سرعان ما تقلص إلى حوالي ٨٣

جانب من قصبة ورزازات. والقصبة قلعة تاريخية في المغرب.

قصبة نتيجة لما كانت تتعرض له هذه الأطلال من إتلاف ساهمت فيها الغزوات العسكرية الاجنبية والكوارث الطبيعية.

وأهم هذه القصبات:

١– في الجنوب، حيث المدن المغربية الصحراوية، وحيث بعض الدول التي كانت قد حكمت المغرب (السعديون، المرابطون، الوطاسيون...) اتخذت من هذه المدن، وخصوصًا المتاخمة منها للمحور التجاري الرابط بين شمال المغرب وجنوبه والمطل على باقي المحاور التجارية الافريقية، محطات لبناء دولتها، وكان قد ساعدها في ذلك انتشار كل من القبائل البربرية والعربية المرابطة على طول ذلك المحور. ففي الجنوب تبرز قصبة «تاوبرت» التي تزيد مساحتها على ٦٠٠ متر مربع، مسيجّة وتعلوها ستة أبراج، وتطل على نهر سوس، وعرفت أنشطة تجارية وصناعية (صناعة الأسلحة). وإلى الشرق من «تاوبرت» تقع قصبة «نافرات» الواقعة على أحد سفوح جبال الأطلس، ويرجع تاريخها إلى حوالي ثلاثة قرون، ومن المرجح أن بانيها هو أحد الخوارج عن الدولة السعدية، ولا يزال يقوم فيها مسجد عتيق شيّد على النمط المشرقي، وحمامان وعدد من الحجرات. وهناك قصبة «آيت حدو» (نسبة إلى إحدى القبائل البربرية الضاربة في عمق التاريخ المغربي) الفريدة بنمط عمراني يتداخل فيه العمران الاندلسي والمشرقي، وفناؤها الداخلي كان مصدر إبداع في قطاعي النقش وصناعة الجلود إضافة

إلى سك النقود وصهر بعض المعادن النفيسة من ذهب وفضة ونحاس، وقد تمّ تصنيف قصبة «آيت حدو» ضمن التراث العالمي منذ العام ١٩٨٧، ما أهلها لكي تعرف حركة سياحية لا تقل عما تعرفه باقي القصبات التي شيدت في المدن الساحلية.

٢– في مدينة الرباط، حيث قصبة «الأوادية» وقصبة «شالة» المعتبرتان من الآثار التاريخية، وتشكلان محور النشاط السياحي في العاصمة.

«الأوادية» شيدها عبد المؤمن الكومي أحد مؤسسي الدولة المرابطية في العام ١٢٣١ لحماية العائلات الأندلسية الوافدة، وعمل على تسييجها بسور كبير يخترق علوه الشمالي المطل على المحيط الاطلسي حوالي ٦٣ مدفعًا، وفرض على سكانها نظامًا إجباريًا حفاظًا على أمن القصبة الداخلي. وفي عهد الدولة العلوية، عمل المولى رشيد على بناء قلعتين عسكريتين في قصبة الأوادية، لصد الغزوات الاسبانية والبرتغالية من المحيط الأطلسي؛ وشيّد ما يزيد على ٢٠ برجًا لمراقبة الغزاة القادمين من المناطق الداخلية والجنوبية. وأقدم على تغيير بعض ملامحها العمرانية، عند استتباب الأمن، لتتوحد مختلف مراكزها الدينية والثقافية.

أما قصبة «شالة» الواقعة على ضفة نهر أبي رقراق الجنوبية فيؤكد ابن خلدون انها من بناء البربر، في حين يرجح المؤرخون ان الرومان شيدوها كقلعة عسكرية لتأمين النشاط التجاري الممتد من «شالة» و«وليلي» وباقي المدن الداخلية. وفي عهد الفتوحات الاسلامية اتخذها المولى إدريس الاول قاعدة مؤقتة لنشر الدعوة الاسلامية، ما أهّلها ان تكون لفترات متعاقبة رباطًا للمسلمين في وجه الدولة «البرغواطية». وبسبب تداخل الاحداث التاريخية التي احتضنتها قصبة شالة، فإن بصمات هذا التدخل تكشفها اطلالها التاريخية والمتمثلة في القصور الرومانية والحدائق والصهاريج المائية إضافة إلى الاضرحة والمعابد والمساجد والنقوش والكتابات الاغريقية.

٣– في شمال المغرب، قصبة «شفشاون» التي يناهز عمرها نحو ٥٠٠ سنة. ويرجح أن أول من أقدم على بنائها الفقيه الحسن بن محمد العلمي، واستكملها بعد ذلك ابن عمه العالم علي الرشيد العلمي بمساعدة عدد من العائلات الاندلسية. وعلى خلاف القصبات المنتشرة في المدن المغربية المطلة على الساحل الأطلسي، فإن قصبة شفشاون انفردت بطابع عمراني يميل إلى ما هو عليه في القلاع العسكرية، نظرًا إلى ما كانت تتعرض له المناطق الشمالية من غزوات القوات الاسبانية والبرتغالية. وتبلغ مساحتها الاجمالية حوالي ٤٥٠٠ متر مربع، واستخدمت بناياتان فيها كمقر للحكم، كما تفردت بعدد من المؤسسات الدينية والفكرية، ويمتزج في مساجدها النمطان الشرقي والأندلسي («الحياة»، ١٣ آب ١٩٩٧، ص١٩).

* **قصبة تادلة**: «تادلة» تشير عمومًا إلى سهول تادلة بجميع ما تضمه من طبيعة وعمران. و«قصبة تادلة» تشير إلى المدينة الواقعة على الضفة اليمنى لوادي أم الربيع، وهي إحدى القصبات التي أنشاها السلطان اسماعيل حوالي سنة ١٦٨٧.

تقع المدينة في ممر بين أهم حاضرتين مغربيتين: فاس ومراكش. وهذا الممر كان يعتبر ولا يزال من أهم الطرق الرئيسية للتجارة بين شمال المغرب ومناطقه الجنوبية. يبلغ عدد سكانها نحو ٤٠ ألف نسمة، ومساحتها ١٣ كلم^2.

أهم ما يميز نشاط سكان المدينة (ومنطقتها) تعاطيهم الزراعة وتربية الماشية والتجارة، ذلك أن سهل تادلة معروف بخصوبة أرضه وانتاجيته الزراعية والتجهيزات الحديثة المستعملة في الري.

* **ليلى**: راجع باب «سبتة ومليلة».

* **مراكش**: عاصمة إمبراطورية لنحو ٢٥٠ سنة. أعطت إسمها للمغرب بكامله حتى كان لا يعرف إلا بها. مدينة عربية–اسلامية السمات والطراز المعماري.

في العام ١٠٦٢، قرّر يوسف بن تاشفين، الذي تنازل له ابن عمه أبو بكر بن عمر اللمثوني زعيم المرابطين عن السلطة، بناء مدينة في تلك الواحة الجبلية وبوابة الجنوب المغربي.

لبّ يوسف بن تاشفين نداء أمراء الاندلس بعد سقوط طليطلة؛ وعندما عاد ظافرًا من معركة الزلاقة (١٠٨٦) جعل من مراكش، المدينة التي بناها، عاصمة لامبراطورية تمتد رقعتها من كاتالونيا في اسبانيا إلى المحيط الأطلسي، ومن الجزائر إلى جبال الذهب في السودان. وسار ابنه علي بن يوسف على نهجه، فحصّن المدينة بالأسوار، وبنى فيها العديد من المنشآت. وفي ١١٤٧، استولى الموحدون على مراكش، فبعث فيها عبد المؤمن، أول ملوكها، الحياة من جديد مستلهمًا في نمط تعميرها فن الهندسة عن الامويين. فبنى الحدائق، وجرّ المياه، كما لا يزال في أحياء مثل حي أكدال وحي المنارة، بينما شيّد ابنه يوسف مدرسة قرآنية فريدة في نوعها. غير

كتبية أو خيرالدا مراكش، وهي الثالثة بعد كتبية حسان في الرباط وكتبية أشبيلية في اسبانيا.

أن الفضل في تعمير مراكش يعود إلى السلطان يعقوب المنصور (١١٤٨-١١٩٩) الذي أضفى عليها من الزينة والرونق ما جعلها حاضرة المغرب وأجمل مدنه، فهو الذي أتمّ بناء صومعة «الكتبية» الشهيرة، وفي عهده كان العديد من العلماء والفلاسفة يترددون على قصره مثل ابن رشد. واستمر السعديون في النهوض بمراكش خصوصًا في عهد السلطان أحمد المنصور، حيث شهدت المدينة منجزات كبرى، منها قصر «البديع». فمن أبرز معالم مراكش الأثرية: «الكتبية» و«البديع» و«ساحة جامع الفنا».

فالكتبية هي ثالثة المساجد التي أمر ببنائها يعقوب المنصور، بعد «الخيرالدا» في أشبيلية و«حسان» في الرباط، وذلك إثر انتصاره على الاسبان في موقعة الركوس عام ١١٩٤. في العام ١٩٩٤، شكلت موضوعًا لندوة علمية ساهم فيها علماء ومؤرخون وباحثون من اسبانيا والمانيا وفرنسا والمغرب بهدف صيانتها باعتبارها معلمة فنية تختزل تاريخ مدينة عريقة. وكانت وزارة الثقافة المغربية أجرت، في ١٩٩٠، مسحًا فوتوغرانومبيري شاملًا للصومعة اتضح معه أن هيكلها ما زال سليمًا.

أما قصر «البديع» فقد بني بعد الانتصار الذي حققته جيوش أحمد المنصور على الجيش البرتغالي في ١٥٧٨ في معركة وادي المخازن. وقد دامت الأشغال فيه ١٦ عامًا من دون توقف، وبمشاركة صناع محليين وأوروبيين، وجلبت له المواد من تمبكتو والهند والبرازيل، واعتبر قصر البديع «جنة على أرض مراكش» من حيث هياكله وأبوابه والمرمر والزخرفة والنقش...

وأما «ساحة جامع الفنا» فلا تزال محافظة، منذ تشييدها في قلب المدينة في القرن الثالث عشر، على طابعها المميز من حيث كونها ملتقى، في كل أمسية، لكل ما يجسد مظاهر الحياة في الجنوب المغربي وثقافته الشعبية، من طرب وشعر وسحر وروايات لقصص عجيبة وألعاب بهلوانية... في حين تكون في الصباح وعند الظهيرة سوقًا يشتري الناس منها حوائجهم.

يبلغ عدد سكان مراكش نحو ١,٢ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢).

* **مكناس**: نشأت مكناس بعد أن استوطنتها قبيلة «مكناسة» وتحضرت فيها. لذلك كانت نموذجًا عن مجموعة من القرى والحدائق المتناثرة على مدى مجرى للمياه أكثر مما كانت مدينة. وبالقرب من هذه القرى اقام المرابط يوسف بن تاشفين العام ١٠٦٣ قلعة كانت النواة التي نشأت حولها مكناس القديمة.

عرفت مكناس تاريخًا مليئًا بالتقلبات التي انعكست على عمرانها ونموها. فقد مدّ فيها السلاطين الموحدون شبكة من القنوات والسواقي لايصال مياه الشرب. وقام المرينيون بتوسيع المدينة من خلال بناء الجوامع والمدارس. فقد بني جامعها الكبير في عهد ابي يوسف، وفي عهد أبي العنان بنيت مدرسة «بو العنانية»، وقد طليت بوابتها المزدوجة بالبرونز المزيّن بالمنمنمات. وشهدت مكناس نموًا مرموقًا مع الأسرة العلوية بفضل السلطان اسماعيل

الذي اختارها عاصمة له بدلًا من فاس (١٦٧٢-١٧٢٧). وأراد مولاي اسماعيل، الذي بقي على العرش زهاء ٥٥ سنة ان يجعل من مكناس عاصمة كبرى تليق بوحدة البلاد المستعادة. لذلك قام خلال حكمه المديد بتشييد المباني والصروح الضخمة، منها ١٢٠ كلم من الاسوار والدفاعات... إضافة إلى منشآت استقدمت حجارتها من قصر «البادي» في مراكش، ومن الآثار الرومانية في «وليلي». في مطلع العام ١٩٩٧، أعلنت الأونيسكو انها أضافت مدينة مكناس (بعد فاس ومراكش) إلى لائحة التراث العالمي («الحياة»، ٧ كانون الثاني ١٩٩٧، ص٢١).

كثيرًا ما استوحى المعماريون، وبأمر من مولاي اسماعيل، الطراز المعماري الباريسي وخصوصًا قصر فرساي، وكانت لاسماعيل علاقات طيبة بالملك-الشمس لويس الرابع عشر. وفي موقع فسيح من مكناس بنى اسماعيل مبنى صغيرًا ذو قبة عالية يقال لها «قبة السفراء»، وإلى جانبها سجن تحت سطح الارض لم يشيد بأي نوع من الاحجار، إنما كان محفورًا، وأنفاقه طويلة مظلمة، تمتد تحت المدينة بطول ٧ كلم وتسع حوالي ٦٠ ألف سجين، بعضهم أسرى من القراصنة البرتغاليين والاسبان والفرنسيين، وبعضهم كان من رجال القبائل الذين كانوا يغامرون احيانًا بالثورة على المولى. أما «قبة السفراء»، فوق السجن وعلى مقربة من مدخله المؤدي إلى تحت الارض، فكان مولاي اسماعيل يقابل فيها سفراء الدول التي تريد أن تبادل أسراها أو تفك قيدهم. ولأن اسماعيل كانت له علاقة قوية مع الملك الشمس الفرنسي (لويس الرابع عشر) فقد رسم شمسًا كبيرة فوق باب القاعة. أما قصر مولاي اسماعيل فقد أخذ هو الآخر طابع قصر فرساي الفرنسي. فقد كانت علاقة اسماعيل بملك فرنسا حافلة بالعداء الشديد والصداقة المتينة. وتوطيدًا لذلك طلب المولى من الملك أن يزوجه ابنته أميرة مقاطعة «كونتي» وبنى لها القصر على نمط فرساي حتى لا تحس بالغربة، ولكن الملك لويس اعتذر عن هذا الزواج وأرسل إليه هدية بدلًا من العروس. وتروى القصص انه كانت لاسماعيل ٥٠٠ زوجة وجارية من مختلف الأجناس، أنجب منهن حوالي ٨٠٠ ولد.

وحظائر خيول المولى اسماعيل تحمل ايضًا جزءًا من عظمته. وهي لا تزال بادية ومتماسكة رغم الزلزال الذي ضرب المدينة. وكانت تتسع لـ١٢ ألف جواد مخصصة للحرس الاسود الذي يتولى حمايته. اسمهم فقط كان كافيًا لإثارة الرعب. فقد أحضرهم من أعماق افريقيا السوداء ودربهم على القتال بوحشية وبحيث لا يكون ولاؤهم إلا له.

كان اسماعيل السلطان الثاني من حكام الأسرة السعدية العلوية التي ما زالت تحكم حتى الآن. تولى الحكم بعد وفاة أخيه وكان لا يزال في سن الخامسة والعشرين. وصنع منذ توليه العرش مشهدًا لا ينسى حين علق ألفًا من رؤوس زعماء القبائل المتمردة على اسوار المدينة. وكان واحدًا من سلاطين قلائل حافظ على المغرب موحدًا وقام بطرد البرتغاليين من مدن أصيلة والمهدية وطنجة وأقام سلسلة كبيرة من التحصينات في المدن المغربية («العربي»، العدد ٤٦٢، ايار ١٩٩٧، ص١٣٤-١٣٧).

يبلغ عدد سكان مكناس نحو ٩٠٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٢).

* **مليلة**: راجع باب «سبتة ومليلة».

* **وليلي** Volubilis: موقع روماني كان أبناء المغرب يطلقون عليه في الماضي، خطأً، «قصر فرعون» لاعتقادهم بأن أحد الفراعنة هو الذي قام ببناء هذه المدينة التي تبعد نحو ٢٠ كلم عن مكناس. وقد أدرجت، هي وتطوان، في اوائل ١٩٩٨، على لائحة التراث العالمي.

يتميز موقع «وليلي» بخصوصية دفاعية وبمساحات شاسعة خصبة. وهذه هي الدوافع الأساسية التي جعلت السكان الأوائل يقطنونها منذ فترة تعود إلى القرن الثالث ق.م. ويدل على ذلك بعض الكتابات الفينيقية التي اكتشفت فيها. أما النقوش والكتابات الرومانية فتشير إلى أنه كان يعيش في «وليلي» أناس من جنسيات مختلفة، من فينيقيا ومصر واليونان واسبانيا، بالاضافة إلى السكان الاصليين. وفي عهد الامبراطور مارك أوريل في النصف الثاني من القرن الميلادي الثالث تم بناء سور جديد لها بأبواب ثمانية عملاقة. وبالاضافة إلى قطع فسيفساء مميزة، عثر في «وليلي» على بقايا أبنية ضخمة تعود إلى عصور رومانية مختلفة، مثل الكاتدرائية (كنيسة مسيحية كبرى) وقوس النصر ومبنى الكابيتول.

مقدونيا

بطاقة تعريف

الإسم: «مقدونيا» Macédoine، إسم قديم يجد رمزه في شخص الاسكندر المقدوني (٣٥٦–٣٢٣ ق.م.) الذي كان من مقدونيا، كما معلمه أرسطو (٣٨٤–٣٢٢ ق.م.) الذي لم يكن يونانيًا كما هو شائع بل مقدونيًا، بدليل انه كان محرومًا من حق الانتخاب ومن حق التملك في أثينا.

حصلت مقدونيا على عضوية الامم المتحدة في نيسان ١٩٩٣ تحت إسم «جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة». وقد أعطيت هذا الاسم، وقبلت هي به موقتًا، بسبب معارضة جارتها الجنوبية، اليونان التي تتذرع بوجود منطقة في شمالها المحاذي لمقدونيا تحمل الاسم نفسه وبخشيتها من أن تطالب بها يومًا الدولة الوليدة مقدونيا. وتطلق اليونان على جارتها إسم «سكوبيا» على إسم العاصمة المقدونية، ولم تعترف حتى اليوم (آخر ٢٠٠٢) بجواز سفر أو وثيقة تحمل إسم مقدونيا، أو أي علم أو رمز ذات إرتباط بارث الاسكندر الكبير «المتنازع على انتمائه» بينهما إذ تعتبر كل من الدولتين انه ينتمي إليها.

القسم الصربي من مقدونيا هو «الجمهورية المقدونية الحالية»: يذكر أن يوغوسلافيا السابقة كانت تتكون من ست جمهوريات: سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، صربيا، الجبل الاسود (مونتينيغرو) ومقدونيا.

إن مقدونيا، التي اصبحت دولة مستقلة بعد انهيار يوغوسلافيا، هي جزء من اراضي مقدونيتين أخريين: إحداهما في جنوب غربي بلغاريا، والثانية في شمال اليونان، وجميعها (الصربية والبلغارية واليونانية) تشكل وحدة جغرافية متصلة. وقد قامت المقدونيات الثلاث بعد حرب البلقان التي نشبت بين بلغاريا وصربيا واليونان من جهة وبين الامبراطورية العثمانية من جهة أخرى في ١٩١٢ و١٩١٣. وكان من بين نتائجها خسارة العثمانيين للاراضي المقدونية التي اعتبرتها الدول الثلاث غنيمة حرب، فقسمتها بينها.

والاراضي المقدونية التي كانت من حصة صربيا جعلها المارشال تيتو جمهورية في إطار الاتحاد اليوغوسلافي وفق نظرته لحل مشكلة القوميات. أما مقدونيا بلغاريا ومقدونيا اليونان فما زالتا جزءًا من اراضي الدولتين، ولا توجد حتى الآن مؤشرات تدل على رغبة سكانهما بالانفصال أو الانضمام إلى مقدونيا. وشعرت صربيا بالغبن، وأعلنت أنها لن تعترف بمقدونيا، لأنه لا توجد لها مقومات الدولة، وقال الرئيس الصربي سلوبودان ميلوشيفيتش «إن مقدونيا لا يمكن أن تبقى دولة لأن الالبان الذين يشكلون نسبة كبيرة فيها يتهيأون للانفصال عنها، وهي لا تملك القدرة لمنع

حدوث ذلك». وبعد خلع ميلوشيفيتش عن رئاسة صربيا (ويوغوسلافيا)، ظلت السلطات الصربية تماطل في تثبيت حدودها مع مقدونيا، ولم تحسم هذه القضية حتى شباط ٢٠٠١ عندما وقع الرئيسان المقدوني بوريس ترايكوفسكي واليوغوسلافي فويسلاف كوشتونيتسا، في سكوبيا، اتفاقًا على ترسيم الحدود بين بلديهما. لكن سريعًا ما أجهضت هذا الانجاز اعتراضات ألبان كوسوفو الذين أدانوا الحكومة المقدونية «لأنها تعاملت مع الصرب الغرباء، متجاهلة أن كوسوفو دولة مستقلة لا يحق لأحد من غير زعمائها الألبان، تعيين حدودها وتقرير مصيرها».

الموقع: في اوروبا (مقدونيا جزء من دول وبلدان البلقان). تحيط بها يوغوسلافيا (صربيا وكوسوفو) وتبلغ حدودها معها ٢٧٢ كلم، وبلغاريا (١٦٥ كلم)، واليونان (٢٦٢ كلم)، وألبانيا (١٩١ كلم).

المساحة: ٢٥٧١٣ كلم^2، أي ما يعادل ٣٩٪ من مساحة مقدونيا التاريخية القديمة.

العاصمة: سكوبيا Skopje (راجع باب مدن ومعالم).

اللغة: المقدونية (رسمية). بذل المؤرخون المقدونيون المعاصرون محاولات «إيديولوجية قومية» لإثبات وجود لغة مقدونية قديمة. وتشير الوثائق المتاحة إلى أن أول تميز للمقدونية كلهجة خاصة من لهجات أسرة اللغات السلافية الجنوبية لا يعود إلى أبعد من القرن التاسع عشر، علمًا بأن قواعدها النحوية لم توضع إلا في منتصف القرن العشرين، كما ان الأبجدية التي تكتب بها هي الابجدية الكيريلية التي تكتب بها معظم اللغات السلافية بدءًا بالروسية وانتهاء بالبلغارية والصربية.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١. رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع الشامل لولاية من خمسة أعوام. البرلمان من مجلس واحد، مجلس النواب، وعدد اعضائه ١٢٠ نائبًا منتخبًا لولاية من أربعة أعوام.

الاحزاب: التحالف من أجل مقدونيا الذي يضم، منذ ١٩٩٤، حزب التحالف الاشتراكي الديمقراطي الذي تأسس في ١٩٩١ كاستمرار لرابطة شيوعيي مقدونيا، وكانت هذه الرابطة تأسست منذ ١٩٤٣؛ والحزب الليبرالي، تأسس في ١٩٩٠؛ والحزب الديمقراطي (١٩٩٣) وقد اندمج الحزبان الأخيران، في ١٩٩٧، ليشكلا الحزب الليبرالي الديمقراطي؛ وحزب مقدونيا الاشتراكي (١٩٩٠)؛ والحزب الديمقراطي لوحدة مقدونيا القومية (١٩٩٠)؛ حزب الازدهار الديمقراطي (١٩٩٠)؛ والحزب الشعبي الديمقراطي (١٩٩٠)؛ وهناك أحزاب أخرى، خصوصًا للألبان المقدونيين، ويكاد لكل أقلية أخرى ان يكون لها حزب (راجع «النبذة التاريخية»).

السكان: تعداد السكان في مقدونيا يبلغ نحو مليونين و٢٠٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٢).

تمثل مقدونيا، على رغم ضآلة عدد سكانها، صورة مصغرة لكل منطقة البلقان لكثرة أعراقها، إذ تضم، بحسب الإحصاء الرسمي للعام ١٩٩٤، إضافة إلى القومية المقدونية الغالبة (٦٦٪) والألبانية (٢٣٪) أقليات أخرى رئيسية، منها: الصرب، الاتراك، البلغار، الغجر، البوشناق، الكروات، أهل الجبل الأسود (مونتينيغرو)، المصريون (أي مجموعة سكانية يعتقد بأنها أتت من مصر قبل مئات السنين)، الفلاس (أقرب إلى الايطاليين)، الطوربوش (جماعات من العرق المقدوني السلافي اعتنقت الاسلام خلال الحكم العثماني).

وربما كانت الاقليات في مقدونيا تتمتع بقدر كبير من الحقوق الانسانية المحترمة اوروبيًا يفوق في أي دولة بلقانية أخرى، إذ إن لكل الاقليات أحزابها السياسية التي تحمل إسم عرقها وتحظى بالاعتراف بها رسميًا.

والمقدونيون الحاليون من الشعوب السلافية التي نزحت من أواسط آسيا واستوطنت مناطق البلقان في القرن التاسع، وشكلوا إمارات شبه مستقلة حتى أضحت مقدونيا في العام ١٣٩٢ ضمن أراضي السلطنة العثمانية، واستمرت كذلك إلى أن انتهى الحكم التركي في المنطقة إثر حرب البلقان في العام ١٩١٢، وقسمت الاراضي التي كانت تحمل إسم مقدونيا، كما سبق ذكره، بين الدول المنتصرة في تلك الحرب (صربيا وبلغاريا واليونان). وتتكون مقدونيا الحالية من القسم الذي كان

ضمن حصة صربيا، وأضحى جزءًا من يوغوسلافيا بعد قيامها في ١٩١٨ وحتى انهيارها في ١٩٩٢.
٦٦,٣٪ من سكان مقدونيا يدينون بالمسيحية الأرثوذكسية، و٣٠٪ مسلمون، و٠,٥٪ كاثوليك، و٢٪ مختلف.

الاقتصاد: في آخر المؤشرات، التي نقلها الكتاب السنوي الفرنسي Etat du Monde 2002، أن مؤشر التنمية ٠,٧٦٦، وأن الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٩٣٩٩ مليون دولار، وحصة الفرد منه ٤٦٥١ دولارًا.
وتتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية: ٣٠٪ في الزراعة (وتساهم بـ١٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي)، و٤٪ في المناجم (٥٪)، و٣٣٪ في الصناعة (١٩٪)، و٤٥٪ في الخدمات (٦٤٪).
أهم المزروعات: القمح، الكرمة، البطاطا، الذرة، الشعير والتبغ.
الثروات المنجمية: الفحم الحجري، النحاس، القصدير، الزنك، الرصاص والجبيس.
الصناعات: الأقمشة، المفروشات المنزلية، السيراميك، المواد الغذائية والتبغ.
مقدونيا تعتبر، كدولة أوروبية، شديدة التخلف، ولا يأتي بعدها في سلم التطور الاقتصادي سوى ألبانيا، ويصل عدد العاطلين عن العمل فيها إلى ربع عدد السكان. وكانت قبل الاستقلال، أفقر جمهوريات يوغوسلافيا السابقة. فلا معادن ولا صناعة ولا سياحة ولا زراعة ذات أهمية، كما لا منفذ لها على البحر.

نبذة تاريخية

قديمًا: في القرن السابع ق.م. نشأت على أرض مقدونيا مملكة أسسها الملك برديكا، وكانت تسكنها شعوب من أصل هندو-أوروبية: الشيت، التراقيون، الإيلّيريون، ثم الاغريقيون، وحكمتها أسرة «أرجاد» الهللينية. وبين ٣٣٨ و٣٢٣ ق.م. تمكن فيليب الثاني وابنه الاسكندر الأكبر من فرض سيطرة مقدونيا على كامل البلاد اليونانية.
وفي العام ١٦٨ ق.م. انهزم المقدونيون في معركة «بيدنا» ضد الرومان، وأصبحت مقدونيا جزءًا من الامبراطورية الرومانية الشرقية (عاصمتها سالونيك)، ثم جزءًا من الامبراطورية البيزنطية.

في التاريخ الوسيط: منذ الربع الأول من القرن السادس بدأت قبائل سلافية تهاجر من موطنها في منطقة نهر الدنيبر وتقيم في مقدونيا والمناطق المجاورة. وفي العام ٨٠٦، بدأ خان (أمير) البلغار، وإسمه كروم، يغزو مقدونيا، وقد تسنى لخلفائه من بعده (برسيان، بوريس، سيميون) أن يخضعوا البلاد بدءًا من شمالها ثم الغرب ثم الجنوب.
في العام ٨٦٣، ترجم القديسان سيريل وميتود الكتب المقدسة إلى اللهجة المقدونية المحلية، وسرعان ما تمّ لهما تنصير السكان وفق الطقس البيزنطي.
واستمرت مقدونيا تخضع لملوك البلغار حتى انتزعها منهم البيزنطيون (١٠١٨-١٢٥٨).
في ١٢٨٢، جاء دور الصرب. فغزا ملكهم أوروك الثاني مقدونيا الوسطى، بما فيها مدينة سكوبيا، وتوصل دوشان الصربي (١٣٣١-١٣٥٥) إلى أن يتوّج نفسه امبراطورًا على الصرب والاغريق، وكان تمكن من مدّ حدود امبراطوريته حتى أثينا، وأصدر «قانون الشرائع».
في ١٣٥٥، تجزأت الامبراطورية الصربية، فكان شمال مقدونيا ووسطها من نصيب الأمير فوكاشين، ومقدونيا الشرقية من نصيب أسرة

ديانوفيتش. وفي ١٣٧١، جرت معركة ماريتسا التي انتصر فيها الاتراك على فوكاشين، وبدأت معها السيطرة العثمانية. وفي ١٣٨٩، حقق الاتراك انتصارًا آخر في معركة كوسوفو ضد القيصر الصربي لازار. ولم تؤثر انتفاضات السكان في ١٥٤٦ و١٥٥٧ و١٥٧٤ و١٥٨٢ و١٦٨٩-١٦٩٠ على استمرار السيادة العثمانية على مقدونيا ومناطق بلقانية أخرى.

في التاريخ الحديث: في ١٣ حزيران-١٣ تموز ١٨٧٨ عقدت الدول الاوروبية الأساسية مؤتمرًا في برلين لتعديل معاهدة سان ستيفانو ومحاولة إيجاد حل لمشكلات دول البلقان. وكانت معاهدة سان ستيفانو، الموقعة بين روسيا وتركيا، وضعت حدًا لحرب البلقان (١٨٧٨) وأمّنت نفوذًا روسيًا على البلقان. بعد خسارة تركيا لرومانيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة-الهرسك والمنطقة الشمالية لأرمينيا، وإقامة «بلغاريا الكبرى» المستقلة التي ضمت دول البلقان السلافية. فخشيت الدول الاوروبية من تعاظم قوة روسية، فتنادت إلى مؤتمر برلين المذكور الذي أتاح لتركيا أن تستفيد منه في بعض مناطق البلقان، منها مقدونيا حيث لم يمانع المؤتمر بالاعتراف بها مستقلة «في إطار السيادة التركية». ونشبت انتفاضة في كريسنا، وقامت في ١٨٩٣ «المنظمة الثورية الداخلية المقدونية» في سالونيك. وفي صيف ١٩٠٧، نشبت ثورة ضمت نحو ٣٠ ألف ثائر، قُتل منهم نحو ألف، واجهوا ٢٠ ألف جندي تركي قُتل منهم نحو ٥ آلاف. وطال القمع التركي حرق ٢٠٠ قرية مقدونية ومقتل نحو ٤٨٠٠ من أهاليها. وثمة مؤرخون يربطون هذه الثورة بـ«لعبة الامم» الاوروبية التي بدأت تضع مخططها القديم الموجه ضد الامبراطورية العثمانية (المسألة الشرقية) قيد التنفيذ، كما يشيرون، في هذا الاطار، إلى بدء تحرك كمال أتاتورك وجماعته ضد نظام الامبراطورية العثمانية، في السنة نفسها (١٩٠٧) وعلى أرض مقدونيا بالذات (من سالونيك بالتحديد حيث بدأ بعقد اجتماعاته مع أنصاره).

في التاريخ المعاصر والحالي

تقسيم مقدونيا: يبدأ التاريخ المعاصر لمقدونيا بالحرب البلقانية الاولى التي استعرت بين ٨ تشرين الاول ١٩١٢ و٣٠ ايار ١٩١٣، وتواجهت فيها بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود (مونتينيغرو) التي حشدت متحالفة ٦٤٨ ألف رجل من جهة، وبين تركيا (٣٦٨ ألف رجل) من جهة أخرى، وتوصلت الدول المتحالفة، في نتيجتها، من انتزاع سنجق نوفي بازار، وكوسوفو ومقدونيا من تركيا.
ثم كانت الحرب البلقانية الثانية بين ٢٩ حزيران و٢٩ ايلول ١٩١٣ حيث وقفت صربيا واليونان ورومانيا ومونتينيغرو وتركيا في وجه «أطماع بلغاريا»، فهزمتها، وتوقفت الحرب في معاهدة سلام تركية-بلغارية في ٢٩ ايلول ١٩١٣. وكانت، قبل انتهاء هذه الحرب عقدت معاهدة بوخارست (١٢ آب ١٩١٣) التي قسمت مقدونيا بين اليونان وصربيا وبلغاريا. فنالت اليونان «مقدونيا الإيجية» (واقعة على بحر إيجه) التي تبلغ مساحتها ٣٤١٧٧ كلم^2 (٥١,٧٪ من إجمالي مساحة مقدونيا)، وصربيا نالت «مقدونيا فاردار»، ٢٥٧١٣ كلم^2 (٣٨,٢٪)، وعدد سكانها نحو ٧٢٥ ألف نسمة (ليس بينهم صرب)، ونالت بلغاريا «مقدونيا بيرن» البالغة مساحتها ٦٧٩٨ كلم^2 (١٠,١١٪) وعدد سكانها نحو ١٦٥ ألفًا ولم يكن في عداد سكانها بلغار ولا أتراك. ونالت ألبانيا قطعة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ١٪ من مجمل مساحة مقدونيا، ويطلق عليها إسم «دولنا برسبا»، وليس فيها ألبان.

مقدونيا في الحربين العالميتين: في العام ١٩١٥، عرض الحلفاء على بلغاريا إعطاءها مقدونيا «كاملة» مقابل دخولها الحرب إلى جانبهم. لكن بلغاريا دخلت الحرب ضدهم ابتداء من ٢٠ تشرين الاول ١٩١٥، وسرعان ما احتلت «القسم المقدوني» التابع لصربيا. وفي معاهدة نويلي (إحدى معاهدات نهاية الحرب العالمية الاولى) التي وقعت في ٢٧ تشرين الثاني

١٩١٩، أعادت بلغاريا للملكة الصربية ما كانت قد احتلته اثناء الحرب.

أما مقدونيا الإيجية (اليونان) فعرفت، بين ١٩١٩ و١٩٢٤، تبادل سكاني قسري، إذ أجلت اليونان ٥٠ ألف مقدوني إلى تركيا و٣٠ ألفًا إلى بلغاريا، وأسكنت مكانهم يونانيين.

في ١٩٤١–١٩٤٤، احتلت بلغاريا مقدونيا الصربية وشرق مقدونيا الإيجية، في حين احتلت ايطاليا المناطق الغربية من هذه الأخيرة وضمتها إلى ألبانيا، واحتلت المانيا وسط مقدونيا الإيجية.

وقبل أسابيع من التحرير (تشرين الثاني ١٩٤٤)، أعلن الحلفاء قيام «الجمهورية المقدونية».

«جمهورية مقدونيا الشعبية» في إطار الاتحاد اليوغوسلافي: القسم الصربي من مقدونيا أصبح، ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٥ ولغاية العام ١٩٩١، إحدى جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي الست. ونص الدستور اليوغوسلافي الصادر في ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ على قيام «جمهورية مقدونيا الشعبية».

انفصال فاستقلال: بين ١١ و٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٠، جرت انتخابات تشريعية. وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٩١، أعلن البرلمان «سيادة مقدونيا وحقها في الانفصال»، وبعد يومين، انتخب كيرو غليغوروف (مولود ١٩١٧، ملقب بـ«ثعلب البلقان») رئيسًا للجمهورية. وفي ٨ ايلول ١٩٩١، جرى استفتاء على الاستقلال، فنال ٩٥٪ (اشترك في الاستفتاء ٧٢٪ من الذين يحق لهم الاقتراع، وقاطعته المجموعات الألبانية والصربية). وفي ١٧ ايلول ١٩٩١، أعلن الاستقلال. وفي ٦ كانون الثاني ١٩٩٢، صدر دستور جديد، وبعد أربعة أشهر صدر نقد جديد: الدينار. وفي ٨ نيسان ١٩٩٣، أصبحت مقدونيا عضوًا في الامم المتحدة.

دستور الاستقلال: منذ الانفصال وإعلان الاستقلال، ساور القوميين المقدونيين طموح بأن يتصرفوا كقومية كبرى، مثلهم مثل الصرب والألبان وسواهم في دول البلقان. فاعتمدوا دستورًا (١٩٩٢) يحدد جمهورية مقدونيا بأنها «الدولة القومية للشعب المقدوني» وينص على أن «المقدونية هي اللغة الرسمية لجمهورية مقدونيا». ولكنه يؤكد في الوقت نفسه على «حق المساواة أمام القانون لجميع قوميات الجمهورية»، وعلى «الحرص على التعايش الدائم بين الشعب المقدوني وبين الألبان والأتراك والغجر وسائر القوميات التي تتألف منها الجمهورية».

واضح في الدستور، كما في واقع البلاد التعددي القومي (خصوصًا لجهة الاقلية القومية الكبرى: الألبان)، أن «المواطنة المقدونية» غير متطابقة مع «القومية المقدونية». من هنا، أن مستقبل مقدونيا رأى إليه المراقبون، منذ مطلع عهد الاستقلال وصدور الدستور، مرهونًا إلى حد كبير بتسيير مسألة الأقليات، وفي مقدمتها الأقلية الألبانية الرئيسية. لذلك برز تخوف واضح لدى «المقدونيين السلافيين» من النزعة الانفصالية للمقدونيين الألبان. لذلك كانت معارضتهم الفعلية، رغم «حق المساواة» المنصوص عليه في الدستور، لمحاولات المقدونيين الألبان تطوير مؤسساتهم الثقافية الخاصة. فعندما أقدم هؤلاء على إنشاء جامعة للغة الألبانية في ١٥ شباط ١٩٩٥ بادرت الشرطة إلى إغلاقها واعتقلت إثنين من مدرائها وقدمتهما إلى القضاء، ما تسبب في اندلاع موجة من مظاهرات الاحتجاج.

اعترافات أوروبية وصراع مع اليونان: مباشرة بعد دخول مقدونيا الامم المتحدة ووصول جنود «القبعات الزرقاء» الاميركيين (٢٦٠ جنديًا في إطار القوات الدولية) لينضموا إلى ٧٠٠ آخرين من الدول الاسكندينافية (٥ تموز ١٩٩٣)، توالت اعترافات دول أوروبية بجمهورية مقدونيا الوليدة: بلجيكا، ثم فرنسا، ثم ايطاليا، ثم المانيا، ثم الدانمارك، ثم بريطانيا، ثم هولندا...

لكن في ١٦ شباط ١٩٩٤، أعلنت اليونان فرضها الحصار على مقدونيا حتى تغيّر إسمها وعلمها وتجري تعديلات على دستورها (راجع «بطاقة تعريف»).

مع أن الأقلية اليونانية ضئيلة التعداد للغاية في مقدونيا، ولا تتعدى في أحسن التقديرات ٠,١٪ من إجمالي السكان، فإن النزاع مع اليونان التي تشغل كامل الحدود الجنوبية يرتدي أهمية خطيرة. ذلك أن اليونان دخلت في صراع دبلوماسي مكشوف مع الجمهورية المقدونية منذ لحظة الاعلان عن قيامها. بل إن اليونان مارست حقها في الفيتو داخل الأسرة الاوروبية، وقامت في مدينة تسالونيكي، شمال اليونان، مظاهرات غاضبة ضمت ٧٠٠ ألف يوناني احتجاجًا على إعلان استقلال مقدونيا. وتسالونيكي هي عاصمة المقاطعة اليونانية التي تحمل الإسم نفسه «مقدونيا» (راجع آنفًا، وكذلك «بطاقة تعريف»).

ومع أن مقدونيا عدّلت، بناء على طلب اليونان، محتوى مادتين من دستورها، إلا أن إصرارها على تمسكها باسمها حمل اليونان على وضع حد لوساطة الامم المتحدة وعلى قطع المفاوضات الثنائية وعلى اغلاق حدودها مع مقدونيا وفرض حصار اقتصادي ابتداء من ١٦ شباط ١٩٩٤. ولم تتراجع عن قرارها هذا إلا بعد سنة ونصف تحت ضغط الاتحاد الاوروبي الذي أدانها من مقره في بروكسيل في ١٤ نيسان ١٩٩٤ على اغلاقها الحدود من جانب واحد ومن دون استشارة سائر الدول الاوروبية الاعضاء في الاتحاد. ومقابل تراجع اليونان عن قرارها بفرض الحصار تنازلت مقدونيا عن علمها الوطني واستبدلته بآخر. ذلك أن العلم الاول هو علم الشمس ذات الستة عشر شعاعًا الذي وجد في قبر الملك فيليبوس الثاني، والد الاسكندر المقدوني. والواقع أن هذا التنازل المقدوني، على صعيد الذاكرة التاريخية والرموز التراثية، قد أملته اعتبارات عملية خالصة. فاقتصاد مقدونيا هو أضعف إقتصاد أوروبي، حتى انه يجعل من مقدونيا بلدًا عالمثالثيًا أكثر منها بلدًا اوروبيًا، والحصار اليوناني كان يسد أقرب منافذها إلى البحر ويهدد اقتصادها بالمزيد من الاختناق، الأمر الذي يفشل كل تجربة لها على صعيد النمو والانتقال إلى اقتصاد السوق.

ترحيب اميركي بالاتفاق المقدوني–اليوناني، والأقلية الألبانية تطالب بالمزيد (١٩٩٥): عهد الرئيس غليغوروف استمر، إذ أعيد انتخابه رئيسًا للجمهورية، وبالاقتراع المباشر (٥٢,٤٤٪ من أصوات المقترعين)، لولاية جديدة في ١٦ تشرين الاول ١٩٩٤.

حظي الاتفاق المقدوني–اليوناني (راجع أعلاه) الذي وقعه وزيرا الدولتين في مقر الامم المتحدة في نيويورك يوم ١٢ ايلول ١٩٩٥ باهتمام كبير باعتباره وميض أمل نادر في منطقة البلقان المضطربة. ووقعه، كشاهد، وزير الخارجية الاميركي السابق سايروس فانس الذي توسط في شأنه لأكثر من سنة ممثلًا الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، ووصفه بأنه «اتفاق تاريخي يشمل نطاقه عددًا كبيرًا من القضايا كما انه يتسم بعمق معانيه في منطقة البلقان التي كانت في ما مضى وفي الكثير من الاحيان مسرحًا لأحداث مأسوية». والرئيس الاميركي بيل كلينتون رحّب ايضًا بالاتفاق، وكافأ المقدونيين بعد التوقيع مباشرة بنشر بيان «ان الولايات المتحدة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (وهو إسم مقدونيا المعترف به دوليًا، وهو لا يزال محط خلاف وتفاوض مع اليونان) أقامتا علاقات دبلوماسية بينهما»، وأضاف «ان هذا الاتفاق سيعزز بشكل كبير الاستقرار الاقليمي ويساعد الادارة الاميركية في جهودها للتفاوض حول سلام أوسع في البلقان».

لكن هذا الاتفاق واجه في مقدونيا معارضة شعبية كبيرة أججتها الاحزاب القومية من خلال الندوات والتجمعات والتظاهرات. ومع ذلك فشلت المعارضة في منع تنفيذه رسميًا لأنها لم تكن تتمتع بتمثيل في البرلمان نتيجة مقاطعتها للانتخابات التي جرت في خريف ١٩٩٤ بذريعة أن السلطة لم توفر لها أجواء نزيهة. وقد تمحور رد الاحزاب الحاكمة حول أهمية الاتفاق على اقتصاد مقدونيا، إضافة إلى ما سيوفره من اعتراف جارتيها اليونان ويوغوسلافيا (جمهوريتي الصرب والجبل الأسود) خصوصًا ان بلغراد رحبت بالتطورات الأخيرة مشيرة إلى إمكانية

إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين سكوبيا في وقت قريب.

وإضافة إلى المصاعب الاقتصادية، بدأ التركيب السكاني (خصوصًا لجهة الأقلية الكبرى، الألبان) يرخي بثقله على الوضع السياسي والأمني في البلاد، وكان مؤشره الأبلغ مظاهرات واضطرابات شباط ١٩٩٥ في أعقاب إغلاق «جامعة اللغة الألبانية».

سعت الأجهزة الحكومية التي يهيمن عليها المقدونيون السلافيون إلى جعل الأقليات القومية ضمن نطاق السلطات المركزية خشية أن يؤدي تمتعها بالادارات الذاتية الواسعة إلى صعوبة السيطرة عليها، خصوصًا الألبان الذين ينتشرون على امتداد الاراضي المقدونية المجاورة من جهة الشمال، وبالأخص في ألبانيا وكوسوفو.

ويشارك الألبان في مؤسسات السلطات العليا، إذ لهم ممثلون في البرلمان ومجلس الوزراء وفق نسبتهم السكانية التي تعترف بها الدولة، إلا انهم يعتبرون ان ما هو ممنوح لهم رمزي ولا يتناسب مع حقهم المشروع، خصوصًا وانهم يشيرون إلى أن عددهم الحقيقي يفوق نسبة ٣٠٪ من السكان، النسبة المعترف بها رسميًا. وقد خيّم، منذ الاستقلال، التوتر الدائم على علاقات ألبان مقدونيا مع مؤسسات الدولة. وقد ازداد هذا التوتر بعد رفض السلطات السماح لهم بانشاء جامعة لهم (شباط ١٩٩٥)، وحدثت مواجهات دموية واعتقالات للعديد من الزعماء الألبان، كما أن عبد الرحمن أليتي، وهو زعيم أكبر حزب ألباني ترك منصب نائب رئيس البرلمان احتجاجًا على رفض النواب المقدونيين السماح للنواب الألبان التحدث باللغة الألبانية أثناء جلسات البرلمان.

وعلى رغم هذه الخلافات تجنب الفريقان (من الاستقلال وعلى مدى نحو عشر سنوات) كل ما قد يسبب تصاعد المواجهة التي قد تكون لها نتائج بالغة الخطورة، في وقت تشهد فيه مقاطعة كوسوفو المجاورة وذات الغالبية الألبانية من السكان أوضاعًا متفجرة (وقد تفجرّت فعلاً، راجع كوسوفو في هذه الموسوعة). لذلك استمر ألبان مقدونيا يأملون بأن يتم حل مشاكلهم بتغيير قوانين البلاد من خلال ضغوط المؤسسات الدولية.

١٩٩٦، انتخابات بلدية: على رغم الوضع الاقتصادي الصعب (تفشي البطالة نتيجة سوء أوضاع المصانع والشركات الانتاجية والخدماتية) وتصاعد الخلافات العميقة بين أحزابها (وقد بلغ عددها ٣٣ حزبًا) التي يتميز قسم منها بالتطرف، فقد مرّت الانتخابات المحلية، الاولى في نوعها منذ انهيار يوغوسلافيا السابقة، من دون حوادث عنف، وتميزت محطات التلفزيون الحكومية والخاصة بأنها كانت محل رضى كل المرشحين والفئات السياسية والعرقية، كما أعلن المراقبون انها كانت انتخابات نزيهة بشكل عام.

وجاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة رئيس الوزراء برانكو تسرفنكوفسكي، الذي يمثل امتدادًا للوجوه الشيوعية القديمة، في المقدمة بحصوله على حوالي ٣٥٪ من مجموع عدد محافظي المدن ومقاعد المجالس البلدية، إلا أن ذلك جعله في تراجع كبير عن الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في ١٩٩٤ عندما حصل على حوالي ٦٠٪ من مجموع اصوات الناخبين، وسيطر، تاليًا، على غالبية مقاعد البرلمان. ويعود السبب الرئيسي في هذا التراجع إلى إخفاقه في معالجة الاحوال الاقتصادية المتردية بشكل خطير وقطيعته مع حزبي الليبرالي والاشتراكي اللذين كانا مؤتلفين معه في الانتخابات السابقة (١٩٩٤).

وفي هذه الانتخابات حقق الحزب القومي المقدوني، المعروف باتجاهه المتطرف، مع التكتل الذي قاده مع الحزب الديمقراطي، فوزًا كبيرًا شمل العاصمة سكوبيا والعديد من المدن المهمة.

أما رئيس الجمهورية كيرو غليغوروف، الذي كان لا يزال يعاني من آثار محاولة اغتياله (١٩٩٥) والمعروف باعتداله، وهو قائد شيوعي سابق ولا يخفي أعجابه بمواقف وإنجازات نظام تيتو، فأكد أنه لن يخوض انتخابات الرئاسة المقبلة.

وفي العام نفسه (١٩٩٦)، قرر مجلس الأمن تمديد تفويض قوات حماية السلام الدولية، الموجودة في مقدونيا منذ ١٩٩٣، لمدة ستة أشهر أخرى.

١٩٩٧، استقالة المنتصرين في الانتخابات من الحكومة، بدء تدفق السلاح: التكتل القومي المقدوني، المذكور أعلاه، وشعورًا منه بقوته الشعبية عبر الفوز الذي حققه في انتخابات أواخر ١٩٩٦ المحلية، بادر إلى إدانة الحكومة عبر اتهامها بالفساد وسحب ممثليه في الحكومة، وسيّر مظاهرة ضخمة في العاصمة سكوبيا (١٥ ايار ١٩٩٧). كما أن النمو الطفيف الذي حققه الاقتصاد لم يخفف من البطالة، بل على العكس جاءت قرارات الخصخصة لتفاقم منها. وفي آذار، شهدت المناطق الغربية من البلاد توترًا سياسيًا شديدًا، وهي المناطق التي يسيطر على عدد كبير من مقاعد سلطاتها المحلية اعضاء في الحزب الديمقراطي الألباني، كما شهدت حادثة (في ١٠ تموز) لها مغزاها القوي، إذ نشب خلاف حاد عندما رفع بعض الألبان علمًا ألبانيًا في ساحة عامة (في مدينة غوستيفار)، ما أدّى إلى تدخل رجال الشرطة وقمعهم الألبان بقسوة. الأمر الذي جعل بقاء حزب الازدهار الديمقراطي (حزب ألباني) في الحكومة حرجًا ولا يمكن للحزب تبريره أو الدفاع عنه.

وبعد الحل الذي توصلت إليه مقدونيا، بمساعدة الامم المتحدة، مع جارتيها اليونان وصربيا، انتقلت المشكلات إلى ألبانيا وكوسوفو. فالوهن الذي أصاب الدولة في ألبانيا، في ربيع ١٩٩٧، سهّل تجارة السلاح والمخدرات، وتاليًا وقوع بعض الحوادث الحدودية. وقد نجح اللقاء الذي عقده الرئيس المقدوني غليغوروف ورئيس وزراء ألبانيا فاتوس نانو إبان اجتماع رؤساء دول وحكومات البلقان (في هيراكليون، اليونان، ٣–٤ تشرين الثاني ١٩٩٧) في تبديد بعض الخلافات وتحسين العلاقات الثنائية.

١٩٩٨، احتدام الصراع في كوسوفو وانعكاسه: لم تمر شهور قليلة على اجتماع الرئيسين المقدوني والألباني حتى احتدم الصراع المسلح في كوسوفو، وبدا أنه في طور تهديد فعلي للاستقرار في منطقة البلقان برمتها، ما دفع الامم المتحدة إلى تزخيم حركتها الدبلوماسية هناك وتقوية قوات السلام الدولية، وحتى إلى تدخل الحلف الاطلسي عسكريًا. فعاشت مقدونيا هاجس انعكاسات أحداث كوسوفو عليها، خصوصًا وأنها عجزت عن حل مشكلة الأقلية الألبانية الكبرى لديها، وهذه الأقلية تشكل أغلبية سكان مناطقها الشمالية الحدودية مع كوسوفو التي تسيطر عليها أغلبية ألبانية مطالبة بالانفصال عن صربيا (راجع «كوسوفو» في هذه الموسوعة، ج١٥).

كان حزب التحالف الاشتراكي الديمقراطي المقدوني (الشيوعي سابقًا) ممسكًا بزمام السلطة منذ الاستقلال في ١٩٩١. لكنه بدا، في ١٩٩٨، مترهلاً تحوطه اتهامات بالفساد من كل جانب. فجاءت الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الاول–١ تشرين الثاني ١٩٩٨، لتنزل به هزيمة كبرى على يد الاحزاب المعارضة الثلاثة: المنظمة الثورية المقدونية الداخلية، والحزب الديمقراطي للوحدة القومية المقدونية، وحزب الخيار الديمقراطي. فأصبح زعيم الحزب الاول، ليوبتشو غيورغيفسكي، رئيسًا للحكومة، وزعيم الحزب الثاني، فاسيل توبوركوفسكي الذي كان عضوًا في الحكومة الجماعية ليوغوسلافيا السابقة، ظهر من القوة بحيث بدا وكأنه مرشح قوي للانتخابات الرئاسية المقررة في العام ١٩٩٩.

وعلى رغم السمة «القومية المقدونية» الغالبة على الحكومة الجديدة، فقد سارعت إلى اتخاذ خطوات من حقها أن تلطّف الاجواء مع الألبان المقدونيين. فضمت إلى غالبيتها البرلمانية حزب الألبان الديمقراطي، وأصدرت عفوًا عن الموقوفين السياسيين الألبان.

١٩٩٩–٢٠٠٠، مقدونيا خلال التدخل الأطلسي العسكري في كوسوفو، انتخاب رئيس جديد: مع أحداث كوسوفو والتدخل العسكري

الاطلسي هناك، في اوائل ١٩٩٩، أصبحت مقدونيا بمثابة «القاعدة الخلفية» لهذا التطور الخطير في المنطقة. إذ رأت نفسها مضطرة لاستقبال حوالي ٣٠٠ ألف ألباني. وقد أدّى هذا الوضع إلى تفاقم حالة التوتر بين المقدونيين السلاف المتعاطفين مع الصرب والخائفين من كل تطور قد يؤدي إلى تقوية الألبان المقدونيين، وبين هؤلاء المتضامنين مع الكوسوفيين الألبان.

وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي كان من الممكن، أو هكذا اعتقد كثير من المراقبين، أن «تفجّر» مقدونيا من الداخل بفعل تطور أحداث كوسوفو وبلوغها اندلاع الحرب بين الحلف الاطلسي (الولايات المتحدة على وجه الخصوص) وبين يوغوسلافيا (صربيا بزعامة رئيسها ميلوشيفيتش)، فقد نجحت في استيعاب هذا التطور، ساعدها في ذلك عودة سريعة للاجئين الكوسوفيين الألبان (أوائل حزيران ١٩٩٩)، وقد سهّلت هذه العودة وتعهدتها القوات الدولية «كفور» (قوات السلام الدولية في كوسوفو). وتبعًا لذلك أضحت مقدونيا المعبر الرئيسي إلى المنطقة ومنها، فاستفاد إقتصادها من ذلك وأعاد بعض نشاطه. كما استفاد من مساعدات قدمتها تايوان فور اعتراف سكوبيا بها، الأمر الذي أغاظ بكين وجعلها تتخذ إجراءات تضييق اقتصادي ودبلوماسي ضد مقدونيا.

جاءت الانتخابات الرئاسية (تشرين الاول–تشرين الثاني ١٩٩٩) لتدعم موقف الائتلاف الحاكم. ففاز مرشحه بوريس ترايكوفسكي في الدورة الثانية بفضل أصوات أقلية الألبان التي انصبت لمصلحته، في حين كان منافسه تيتو بتكوفسكي، مرشح حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي المقدوني، قد فاز، في الدورة الاولى، بعدد من الاصوات يفوق كثيرًا العدد الذي حصل عليه ترايكوفسكي.

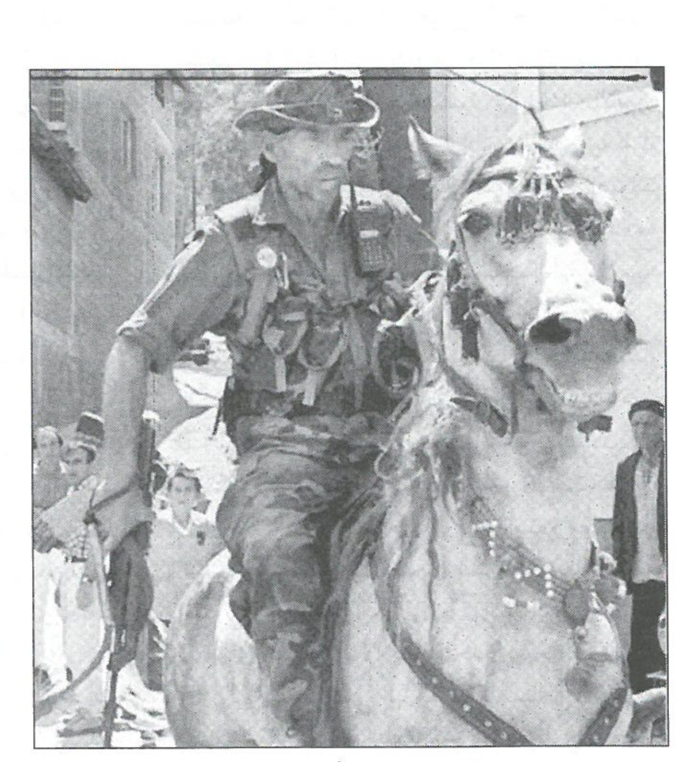
لكن مقدونيا أظهرت خلال ١٩٩٩، خصوصًا في ضوء حرب كوسوفو وتداعياتها، قلقًا كبيرًا من انتشار حوادث الحدود مع كوسوفو وتزايدها (تجارة مخدرات وسلاح وجرائم قتل)، في وقت كانت تبذل جهدًا دبلوماسيًا كبيرًا من أجل حصولها على مقعد في الحلف الأطلسي وفي الاتحاد الاوروبي. ورغم ضغوطات صندوق النقد الدولي، استمرت مقدونيا تماطل في إعادة هيكلة ثماني شركات مفلسة عائدة للقطاع العام، بدافع خشيتها من تزايد نسبة البطالة.

٢٠٠١، حرب أهلية، مقدونيون سلاف–مقدونيون ألبان: بدأ العام ٢٠٠١ على تصاعد مخاوف مقدونيا من انعكاسات حرب كوسوفو وقيام حركة مسلحة ألبانية في مقدونيا، خصوصًا وأن هجمات بالقذائف تعرضت لها مناطق مقدونية تسكنها أغلبية ألبانية (كانون الثاني ٢٠٠١) وتلقي وسائل الاعلام المقدونية بيانًا بالفاكس يحمل إسم «جيش التحرير الشعبي» وشعارًا شبيهًا بشعار «جيش تحرير كوسوفو» واعلانًا بقيام «الحركة الألبانية المسلحة» في مقدونيا. وحدّد البيان مطالب «جيش التحرير الشعبي» بأنها تندرج في مجال «الحقوق المشروعة للشعب الألباني لتكون مساوية لما يتمتع به المقدونيون».

في ٢٢ شباط ٢٠٠١، عقد في سكوبيا مؤتمر قمة دول جنوب شرقي أوروبا، حضره رؤساء مقدونيا ويوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا والبوسنة–الهرسك، ورؤساء حكومات اليونان وتركيا وألبانيا ونائب رئيس حكومة كرواتيا. وشارك في المؤتمر مسؤول الشؤون الأمنية والخارجية في الاتحاد الاوروبي خافيير سولانا، وهو الرابع في مؤتمرات قمة دول البلقان. وكان الاول عقد في اليونان والثاني في تركيا والثالث في بلغاريا. وكان موضوع كوسوفو محور مناقشات المؤتمر.

في مطلع آذار، زار مسؤولون كبار في حلف شمال الأطلسي مقدونيا في مهمة «تتعلق بمتابعة ما يحدث على أرض الواقع في شمال مقدونيا والتحدث مع جميع الاطراف المعنيين، في مسعى لحل المشكلة بالوسائل السلمية».

وفي الأثناء، أعلنت الدول المجاورة لمقدونيا عن استعدادها للتدخل لمساعدتها في صدّ تحرك الألبان «الذين استشعروا قوة في حربهم ضد صربيا وقصف



مقاتل ألباني.

حلف الأطلسي لها». وكذلك، كانت روسيا أكثر الدول الاوروبية إدانة للألبان وعملياتهم المسلحة، وأبدت فكرة تدخل الجيش اليوغوسلافي (الصربي) في حسم المسألة لمصلحة مقدونيا وصربيا، وأشارت، في اتهام غير مباشر للولايات المتحدة، إلى أن الألبان يتحركون صوب مقدونيا من ناحية القطاع الاميركي التابع لقوات حفظ السلام الدولية، فيما ظل القطاع الروسي هادئًا نسبيًا.

وفي إطار مواقف دول المنطقة كان لافتًا موقف ألبانيا نفسها. إذ دان رئيس حكومتها إيلير ميتا (٦ آذار ٢٠٠١) نشاطات المجموعات المسلحة الألبانية في جنوب صربيا ومقدونيا، تلك النشاطات التي «تشكل خطرًا على أمن المنطقة. ودعاهم إلى أن يلتزموا الحوار في قضاياهم «وإلا فإنهم سيبقون وحدهم ويخسرون الدعم الدولي الذي توافر لهم». وأشار إلى قناعته أن الألبان «يمكن أن يحصلوا على حقوقهم كأقلية عرقية في مقدونيا من دون إثارة المشكلات». وأبدى ميتا اعتراضه على الذين يريدون إقامة «ألبانيا الكبرى»، وقال: لا نقبل أي تغيير في الحدود ونعارض عودة المعارك والمواجهات».

كلام على «ألبانيا الكبرى»: وفيما العمليات العسكرية بين الجيش المقدوني (يؤازره القوميون المقدونيون) وتنظيمات ألبان مقدونيا المسلحة آخذة في التصاعد، خاصة في شمال مقدونيا (على الحدود مع كوسوفو) وفي غربها حيث مدينة تيتوفو التي يعتبرها ألبان مقدونيا عاصمة لهم، وفيما دول

البلقان ودول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة والحلف الأطلسي تعلن عن دعمها للسلطات المقدونية في وجه المتمردين الألبان، كان الحديث يدور بين حين وآخر عن حلم «ألبانيا الكبرى».

يبلغ عدد الألبان في دولة ألبانيا نحو ثلاثة ملايين نسمة، ويوجد عدد مماثل في كوسوفو وجنوب صربيا وفي مقدونيا والجبل الأسود، كما كان لهم وجود في شمال غربي اليونان التي أنهت وجودهم على أرضها بعد الحرب العالمية الثانية ووضعتهم بين خيارين لا ثالث لهما: أن يصبحوا يونانيين عرقًا ولغة أو يرحلوا.

وكان يمكن أن يجد ألبان يوغوسلافيا أنفسهم أمام مثل هذين الخيارين لو لم يستفيدوا إلى الحد الأقصى من نظام تيتو الشيوعي الذي أتاح لهم حرية الانتقال من ألبانيا ذات المصاعب المعيشية إلى يوغوسلافيا، سواء نتيجة العلاقات الوثيقة لتيتو مع ألبانيا (١٩٤٦–١٩٤٨) أو بعد ذلك للتخلص من اضطهاد نظام أنور خوجا في ألبانيا (استمر خوجا على ارتباطه بالاتحاد السوفياتي في حين كان تيتو بدأ الابتعاد عنه).

لذلك أخذت نسبة الألبان السكانية في كوسوفو تتزايد بشكل سريع، وأُفسح لهم المجال للهيمنة على الشؤون الحزبية والحكومية في كوسوفو حيث أحكموا سيطرتهم عندما جرى تقسيم صربيا إلى ثلاثة أجزاء (جمهورية صربيا واقليمي الحكم الذاتي: كوسوفو وفويفودينا) ضمن نظرية تيتو (الكرواتي) القائلة إن إضعاف صربيا يوفر القوة للوحدة اليوغوسلافية، الأمر الذي كان تنفيذه قد بدأ باقتطاع الجبل الاسود ومقدونيا من صربيا ومنحهما صفة الجمهورية. ونظرًا إلى قوة نظام تيتو، أخفقت احتجاجات الصرب الذين انتابهم الشعور بالظلم بسبب اقتصار هذه الترتيبات على صربيا من دون الجمهوريات الأخرى التي لها ظروف مشابهة من ناحية التعدد العرقي.

وإزاء الأحداث التي طرأت بعد الغارات الاطلسية على يوغوسلافيا (نظام الرئيس ميلوشيفيتش)، واضطرار حوالي ٢٠٠ ألف صربي لمغادرة كوسوفو والتدفق الألباني من الدول المجاورة إلى الاقليم بسبب التسيّب الحدودي والفلتان الأمني، أصبحت النسبة الواقعية للألبان في كوسوفو تزيد عن ٩٠٪ من مجموع السكان.

وأتاحت هذه التطورات، وما رافقها من مقت غربي لنظام ميلوشيفيتش، أن يفصح الألبان عن «حلم ألبانيا الكبرى». فأخذوا يصرون على «استقلال كوسوفو» متجاهلين قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ الذي يؤكد على أن الوجود الدولي في كوسوفو هو فقط لتوفير إدارة موقتة «يمكن لشعب كوسوفو في ظلها أن يحظى بحكم ذاتي واسع في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية».

ويبدو أن ما شعر الألبان به من حرية في كوسوفو في ظل الادارة الدولية حفّزهم إلى تحقيق المزيد على طريق حلم «ألبانيا الكبرى». فانشأوا «جيش تحرير بريشيفو وبويانوفاتس وميدفيجا» (وهي بلدات ثلاث صربية تقل نسبة الالبان فيها عن نصف العدد الاجمالي لسكانها) لضمها إلى «دولة كوسوفو المستقلة». ثم أنشأوا «جيش التحرير (الألباني) الشعبي» في مقدونيا وبدأوها حربًا هناك ابتداء من مطلع آذار ٢٠٠١. ثم نشطوا في الجبل الأسود (مونتينيغرو) لمؤازرة هدف رئيس الجمهورية ميلو جوكانوفيتش (الذي فاز بالرئاسة بفضل أصوات ألبان الجبل الأسود) الرامي إلى إنهاء الاتحاد مع صربيا، على رغم تمسك غالبية شعب الجبل الأسود القريب من الصرب بالاتحاد اليوغوسلافي.

وأثارت هذه الممارسات الالبانية حتى «أنصار الألبان والمتعاطفين معهم». فوقفت ضدها دول الاتحاد الاوروبي الساعية إلى استقرار البلقان من خلال الإبقاء على الحدود القائمة، وأعلنت وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت معارضتها الشديدة لـ«حلم ألبانيا الكبرى الذي برز بعد القضاء على أحلام صربيا الكبرى وكرواتيا الكبرى» (ثمة نقاط في سياسة الولايات المتحدة في منطقة البلقان رأى إليها البعض على أنها معرقلة للمساعي الاوروبية بهدف إبقاء المسألة البلقانية جرحًا نازفًا في خاصرة اوروبا ومجالًا لتدخلها بل لوجودها العسكري).

حكومة «وحدة وطنية» تفشل في إيقاف الحرب: فيما الحرب مستمرة خصوصًا في شمال البلاد، وفي غربها في محيط مدينة تيتوفو، أعلن في ايار ٢٠٠١، وفي أعقاب وساطة اوروبية، عن تشكيل حكومة ائتلافية موسعة أطلق عليها «حكومة الوحدة الوطنية»، وتكونت من ١٣ وزيرًا من العرق المقدوني و٦ وزراء ألبان، وتستمر في السلطة حتى موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة التي اتفق على إجرائها في كانون الثاني ٢٠٠٢. وترأس الحكومة زعيم الحزب القومي الديمقراطي ليوبتشو غيورغيفسكي. وكانت هذه سادس حكومة ائتلافية يشكلها منذ فوز حزبه في الانتخابات التي أجريت قبل نحو سنتين ونصف السنة.

وبادرت الحكومة الجديدة إلى اعطاء المقاتلين الألبان مهلة لإلقائهم السلاح تنتهي في ١٧ أيار (٢٠٠١)، ثم عادت وجدّدتها لايام تحت ضغط أوروبي. وبعدها، باشر الجيش الحكومي (أواخر أيار) حملة واسعة، واستعاد قرى كان المقاتلون الالبان يسيطرون عليها في الشمال، كما جرت عدة عمليات انتقامية ضد الالبان. وخلت ضواحي العاصمة سكوبيا من المقاتلين الألبان، لكن الاشتباكات تصاعدت في مناطق أخرى، وانتشرت مشاعر الكراهية، وكان أحد عناوينها اقتحام متظاهرين من العرق السلافي البرلمان ومقر الرئاسة في سكوبيا احتجاجًا على السماح للمقاتلين الألبان بالانسحاب بأمان (٢٦ حزيران ٢٠٠١).

محاولات تسوية سياسية: محاولات الحل السياسي لم تتوقف. وفي ٤ تموز ٢٠٠١، أعلن الرئيس المقدوني ترايكوفسكي ان القادة السياسيين في مقدونيا، مقدونيين وألبانًا على حد سواء اتفقوا على مناقشة مشروع تعديل دستوري، وهو المسألة المركزية في مطالب الاقلية الألبانية، من شأنه الحفاظ على «الطابع الوحدوي للدولة». وبعد ذلك بساعات أُعلن عن اتفاق دولي على وقف النار يبدأ تنفيذه عند منتصف الليل ويليه إرسال ٣ آلاف جندي أطلسي.

وبعد يومين من محادثات الطرفين، اعتبر السياسيون الألبان ان المشروع الذي يُبحث فيه لا يلبي الحد الأدنى من حقوقهم، وتقدموا بمطالب إضافية، ما اعتبرته الحكومة المقدونية عقبة تعجيزية. ومن هؤلاء السياسيين الألبان: أربن جعفيري زعيم الحزب الديمقراطي للألبان، وإيمير أميري زعيم حزب «الرفاه» الألباني.

ومع انتهاك وقف إطلاق النار توقفت المحادثات، وزادت سكوبيا من انتقاداتها الدول الأوروبية والحلف الأطلسي متهمةً إياها بمحاباة الألبان وتعطيل التسوية السلمية في مقدونيا.

ما هي مطالب ألبان مقدونيا؟: سياسيًا، إجراء إحصاء سكاني عام في مقدونيا باشراف دولي يظهر النسبة الحقيقية للتركيبة العرقية السكانية في البلاد، وجعل مشاركة المواطنين في مؤسسات الدولة معتمدة على نتيجة هذه النسبة. ويعلل الألبان ذلك بأنه في مناطق التجمعات الألبانية يمكن أن يمثل نائب واحد ١٥ ألف شخص في حين أنه في مناطق المقدونيين يختار ما بين ٥ و١٠ آلاف ناخب نائبًا واحدًا. ولهذا فإن للألبان ٢٥ نائبًا من بين ١٢٠ نائبًا يتكون منهم البرلمان. وبذلك فإن نسبة عدد النواب الألبان في البرلمان هي ٢٠,٨٪ أي حتى أقل مما يعطيهم الاحصاء السكاني الرسمي الصادر عام ١٩٩٤. هذا إضافة إلى نسبة الألبان بين ضباط الجيش والشرطة والأمن والتمثيل الخارجي والكوادر الاقتصادية العليا لا تتجاوز ٣٪ من المجموع العام.

في المجال الثقافي، يطالب الالبان بقدر متساو من الحقوق مع اللغة السلافية المقدونية، أي أن لا يقتصر التحدث في البرلمان مثلًا على اللغة المقدونية، وإنما إمكان القيام بذلك بالألبانية ايضًا وبحسب رغبة النائب. كما يقتضي الاهتمام، بمعزل عن كل تمييز، بالمؤسسات التعليمية الألبانية، ومن ذلك فإن جامعة سكوبيا (السلافية المقدونية) تحظى بالاعتراف الرسمي ورعاية الدولة لها، في حين ان الحكومات المقدونية المتعاقبة منذ الاستقلال رفضت السماح







فوق: ترايكوفسكي وقادة الاحزاب خلال محادثات السلام (٢٨ تموز ٢٠٠١).
الوسط: ترايكوفسكي مستقبلاً الجنرال إلستون.
تحت: علي أحمدي، المسؤول السياسي لـ«جيش التحرير الوطني لألبان مقدونيا».

بتأسيس جامعة ذات مميزات وخصائص ألبانية، ما اضطر الألبان إلى إنشاء «جامعة تيتوفو» على رغم معارضة الحكومة واستخدام وحدات الشرطة للقضاء عليها. لكن الجامعة استمرت بفضل عزم الألبان على الحفاظ عليها، ما وفّر لها مجال الاستمرار من دون حل لمشكلاتها الرسمية. ولا تزال السلطات تماطل في شأن الاعتراف بها على رغم وعودها بانهاء هذه المشكلة.

في المجال الجغرافي، يطالب الألبان بتحديد المناطق وفق غالبية العرق السكاني التي تقطنها، وتشكيل مؤسساتها ذات الادارة الذاتية، وإنهاء الصفة الدستورية التي تعتبر الألبان «أقلية قومية».

موقف الحكومة من هذه المطالب: اعتمادًا على التصريحات الحكومية، فإن المقدونيين لم يمانعوا بتلبية المطالب الألبانية التي لا تستدعي تعديلاً دستوريًا، مثل الاحصاء السكاني وتوفير مشاركة الألبان في إدارة البلاد وأمور الانتخابات، إضافة إلى القضايا التعليمية وما يتعلق بجامعة تيتوفو. أما القضايا الأخرى الخاصة باللغة والشعب الألباني، فإن حلها ليس بيد الحكومة، لأنها تتطلب تعديلاً دستوريًا من خلال استفتاء شعبي عام، ليس في إمكان الحكومة أن تضمن نتيجته. ورأت الحكومة وجوب إنهاء كل مظاهر الأعمال المسلحة الألبانية أولاً من دون شروط ومن ثم الدخول في مفاوضات مع القادة السياسيين، تخص فقط الامور التي لا تتعارض مع الدستور. أما القضايا الأخرى اعتبرتها الحكومة «تعجيزية»، من دون أن تنكر شرعية الكثير من مطالب الألبان، وذلك على رغم أن وضع الألبان في مقدونيا هو الأفضل بين كل الأقليات العرقية في البلقان، وأن على الألبان من جانبهم أخذ هذه الحقيقة بالاعتبار.

كانت هذه هي الخطوط العريضة لموقف الحكومة من مطالب الألبان حتى تموز ٢٠٠١، أي حتى دخولها في المفاوضات مع الزعماء الألبان، حيث بدا أنها تخلت عن شروطها، بما فيها شرط «عدم المس بالدستور».

من وقف وراء تعطيل التسوية السلمية؟ (السياسة الاميركية): إن جولةً في ما نُشر وكُتب من تعليقات وتحليلات حول أحداث مقدونيا الدموية منذ مطلع آذار ٢٠٠١ حتى أواخر تموز من العام نفسه (جرائد ومجلات فرنسية، خصوصًا «لوموند» و«لوموند ديبلوماتيك»، ولبنانية خصوصًا جريدة «الحياة» عبر مندوبها في البلقان جميل روفائيل وما كتبه من سكوبيا نفسها في ٢٩ تموز ٢٠٠١، ص٦) تبين النقاط الأساسية التالية:

– ترسخ الاعتقاد، مع تفاقم الأزمة المقدونية، أن استمرارها لا يتحمله سكان البلاد، الذين يبدو، ظاهريًا، انهم وسط صراع عرقي حاد، لكن أصابع الاتهام بدأت تتجه أكثر فأكثر إلى الولايات المتحدة وذراعها العسكرية حلف شمال الأطلسي بتهمة الوقوف وراء استمرار الأزمة ضمانًا لمصالحها الخاصة في البلقان (وأوروبا).

من المستبعد ان يقوم الألبان، من تلقاء أنفسهم، بعمليات مسلحة ضد الحكومة التي يشاركون فيها منذ الاستقلال بما لا يقل عن خمسة وزراء إضافة إلى نواب للوزراء الذين ليسوا ألبانًا.

– مسؤولون مقدونيون، ووسائل الاعلام المقدونية، بمن فيهم المحسوبون إلى جانب السياسة الغربية والأطلسية والاميركية، كثيرًا ما اضطروا للخروج عن صمتهم وكشف التواطؤ بل الدعم الأطلسي للمقاتلين الألبان.

– رئيس الحكومة المقدونية نفسه، ليوبتشو غيورغيفسكي، المعروف بأنه يقع في أقصى اليمين المقدوني الموالي للغرب وجاء إلى السلطة بدعم من الولايات المتحدة بالذات، ردّد أكثر من مرة أن الحلف الأطلسي «يدعم المقاتلين الألبان بهدف تحويل مقدونيا محمية دولية يسيطر عليها الحلف».

– وسائل الاعلام المقدونية أبرزت، أنباءً وتعليقات، وعلى أيام متوالية، أخبار تسلل المقاتلين والأسلحة من كوسوفو. وفي ضمن ما نقلته ان طائرة تابعة للحلف الأطلسي «شوهدت» وهي تنقل أسلحة إلى المقاتلين الألبان في المرتفعات الشمالية الغربية من

مقدونيا خلال اليومين السابقين لبدء هجومهم على مدينة تيتوفو.

– كما ظلت وسائل الاعلام هذه تذكّر بوقائع دور القوات الاميركية في كوسوفو (١٩٩٩) حيث ثبت تواطؤها مع «جيوش التحرير الألبانية»، بدليل أن مقاتلي هذه الجيوش لا بد عند انتقالهم من كوسوفو إلى جنوب صربيا وإلى مقدونيا من أن يمروا في أراضي جنوب كوسوفو وجنوب شرقيها، وهي بمجملها الاراضي الخاضعة لاشراف ومراقبة وادارة وحماية من نحو ستة آلاف جندي أميركي وأربعة آلاف جندي الماني يتعاونون معهم. وإضافة إلى ذلك فإن قوات حفظ السلام التي يقودها حلف الأطلسي في كوسوفو كانت أعلنت (١٩٩٩) أن «جيش تحرير كوسوفو» حُلّ، ثم أثبتت الأدلة أن هذا التنظيم العسكري ظلّ موجودًا بأفراده وسلاحه (لمهمات تعدّ له خارج كوسوفو)، وهو الذي أشرف على قيام الحركتين المسلحتين الألبانيتين في مقدونيا (حول «جيش تحرير كوسوفو» بعد نزول الحلف الأطلسي في كوسوفو، راجع «كوسوفو» في هذه الموسوعة).

– وقائع أخرى عن السياسة الاميركية، عبر الحلف الأطلسي، في البلقان، كشفها الوسيط الدولي أثناء الحرب البوسنية تورفالد شتولتنبرغ (وهو نروجي من دولة غربية واختارته لمهمته في البوسنة الامم المتحدة بدعم اميركي) في كتاب أصدره عام ١٩٩٦، أنه هو والوسيط الاوروبي اللورد دافيد أوين، كانا أعدّا خطة عام ١٩٩٣ لتقسيم البوسنة–الهرسك ثلاث جمهوريات متحدة في دولة فدرالية، يحصل بموجبها المسلمون على نحو ٣٥٪ من الاراضي البوسنية، ووافق المسلمون والصرب والكروات على ذلك، لكن الادارة الاميركية تدخلت في اللحظة الأخيرة لدى زعيم المسلمين علي عزت بيغوفيتش وطلبت منه عدم التوقيع مقابل مساعدته عسكريًا وإعطاء المسلمين مساحة أكبر من الاراضي البوسنية. وأضاف شتولتنبرغ ان الذي حصل ان الحرب لم تنته عام ١٩٩٣، وتكبد المسلمون خسائر في الارواح والممتلكات والمدن والاراضي، واستمر القتال حتى نهاية ١٩٩٥، حين أعدّ الاميركيون اتفاق دايتون الذي حصل فيه المسلمون على أقل من ٣٣٪ من الاراضي وخسروا كثيرًا من الامتيازات (راجع «البوسنة» في هذه الموسوعة).

– وفي كوسوفو، كشف الاميركيون في مطلع صيف ٢٠٠١ انهم كانوا تدخلوا مباشرة في أحداث الاقليم (كوسوفو) وتأجيجها من أجل توفير المبررات للغارات الجوية التي شنها حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا (١٩٩٩).

– وبحسب المعلومات (تناقلتها وسائل الاعلام) فإن قاعدة «بوند ستيل» العسكرية الاميركية في كوسوفو هي أكبر قاعدة اميركية في نوعها في اوروبا، وتريد الولايات المتحدة البقاء فيها ما لا يقل عن ٧٥ سنة، وفاتحت يوغوسلافيا بذلك، باعتبار أن للقاعدة أهمية حيوية ضمن مخطط القواعد الاميركية في المنطقة الممتدة من البوسنة (عند مدينة توزلا الشمالية الشرقية) مرورًا بكوسوفو، إلى بلغاريا (قرب مدينة فارنا الشمالية الشرقية)، فتركيا، وصولًا إلى أخرى مقترحة في جورجيا والجمهوريات الأخرى التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

– تكمن أهمية مقدونيا في أنها الطريق البري الوحيد بين القواعد الاميركية في اليونان وكوسوفو. لذا لا بد من ضمان الهيمنة الاميركية العسكرية والسياسية عليها على المدى الطويل. وهذا لن يتحقق إلا من خلال ظروف مماثلة قتالية كما حصل في البوسنة وكوسوفو.

عودة المفاوضات بين الطرفين المقدونيين ونزول قوات الحلف الأطلسي (تموز–آب ٢٠٠١): في صورة متزامنة مع تصاعد المواجهات العسكرية في منطقة مدينة تيتوفو استأنف، أواخر تموز ٢٠٠١، الطرفان المقدونيان السلافي والألباني، مفاوضاتهما في ضوء الجهود التي بذلها منسق الشؤون الأمنية والخارجية للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا والأمين العام للحلف الأطلسي جورج روبرتسون، في مسعى لإطلاق مسار الحل السياسي الذي كان الطرفان قد أوقفاه عند

نقطتين: مسألة اعتبار اللغة الألبانية لغة رسمية ثانية في البلاد وصلاحيات الشرطة والأمن في المناطق الألبانية التي يريدها الألبان منفصلة عن السلطات المركزية في سكوبيا.

وفيما المفاوضات جارية والمعارك مستمرة للسيطرة على مدينة تيتوفو دعت حكومة مقدونيا مجلس الأمن إلى عقد اجتماع طارىء «للبحث في الاعتداءات المتواصلة التي تقوم بها عصابات مسلحة ألبانية ضد مؤسسات الدولة المقدونية». وفي أواسط آب ٢٠٠١، أعلن رسميًا عن التوصل إلى حل سياسي بين الطرفين ووقف اطلاق النار واستقدام قوات حلف الأطلسي التي بدأت طلائعها في الوصول إلى مقدونيا في ١٧ آب ٢٠٠١. وفي ٢٢ آب أعلن الأمين العام للحلف الأطلسي جورج روبرتسون أن «عملية الحصاد الأساسي لجمع أسلحة المتمردين الألبان في مقدونيا بدأت رسميًا». وجاء هذا الاعلان بعدما لم تعترض أي من حكومات الدول الـ١٩ الاعضاء في الحلف على خطط إرسال قواته إلى مقدونيا، في ثالث مهمة له في منطقة البلقان خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ بدأت الاولى في البوسنة (١٩٩٦)، والثانية في كوسوفو (١٩٩٩).

البرلمان المقدوني يقر التعديلات الدستورية: في الاسبوع الاول من ايلول (٢٠٠١) تخطت عملية السلام اختبارًا حاسمًا بعدما صوّت البرلمان المقدوني لمصلحة تعديل الدستور لتعزيز حقوق الأقلية الألبانية، الأمر الذي سهّل امام الحلف الاطلسي ليواصل مهمته المعلنة («الحصاد الأساسي») لجمع سلاح المقاتلين الألبان، وتاليًا وضع حد للأزمة البلقانية المشتعلة على أرض مقدونيا منذ مطلع ربيع ٢٠٠١.

وفي ٢٨ ايلول ٢٠٠١، أبلغ المسؤول السياسي لـ«جيش التحرير الوطني لألبان مقدونيا» علي أحمدي الصحافيين المحليين والأجانب قرار حل هذا التنظيم العسكري «بناء على ضمانات دولية بتنفيذ اتفاق السلام الذي يوفر مزيدًا من الحقوق لألبان مقدونيا».

وفي ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١، صادق البرلمان المقدوني على التعديلات الدستورية التي توفر مزيدًا من الحقوق القومية والسياسية للأقلية الألبانية. وبلغ عدد هذه التعديلات ١٥ وردت في اتفاق السلام الذي تمّ إبرامه بين الاحزاب الرئيسية المقدونية (السلافية والألبانية) قبل نحو ثلاثة أشهر. وكانت فئات واسعة من القوميين المقدونيين عارضت هذه التعديلات، وجرت تظاهرات واحتجاجات. وكانت واضحة ضغوط الاتحاد الاوروبي والحلف الأطلسي على الطرفين: على الألبان كي يقبلوا بالتغيير الذي أجراه المقدونيون على قضيتين رئيسيتين في التعديلات تتعلقان بتأكيد الموقع المتميز للشعب السلافي المقدوني الذي يشكل غالبية السكان وديانته المسيحية الارثوذكسية في مجالات دولة مقدونيا؛ وعلى المقدونيين السلاف ليقبلوا بجعل اللغة الألبانية لغة رسمية ثانية في مجالات محدودة ومناطق ذات الغالبية السكانية الألبانية، كما تزيد التعديلات من تمثيل الألبان في أجهزة الشرطة والأمن والمؤسسات العامة، إضافة إلى شؤون إدارية واسعة في المناطق التي يشكل الألبان فيها غالبية السكان.

عقبات لا تزال قائمة: وعلى رغم أن هذه المصادقة البرلمانية أزاحت العقبة الأخيرة في طريق إنهاء الأزمة المقدونية، وتأكيد رئيس الحكومة ليوبتشو غيورغيفسكي حرص «الحزب القومي المقدوني» الذي يتزعمه على «تنفيذ اتفاق السلام بما يضمن وحدة اراضي الدولة المقدونية وسيادتها وسلامتها»، وترحيب أربن جعفيري (رئيس الحزب الديمقراطي الألباني) بمصادقة البرلمان على التعديلات الدستورية، إلا أنه لا تزال توجد عقبات كثيرة أمام تنفيذ هذه التعديلات لتحقيق أوضاع مستقرة، وتتعلق خصوصًا بوضع حد لتبادل إطلاق النار المستمر والناتج عن وجود جماعات مسلحة ألبانية رافضة لاتفاق السلام برمته.

وأبرز العقبات المؤشرة على إمكانية عودة الحرب الأهلية من جديد ما شهدته مدينة تيتوفو من

اشتباكات عنيفة (تشرين الثاني ٢٠٠١) وجماعات مسلحة ألبانية، وبروز تنظيم عسكري ألباني جديد تحت إسم «الجيش القومي الألباني» الذي أعلن عن إصرار المتشددين الألبان على مواصلة القتال انطلاقًا من تفسيرهم بأن ما حصل عليه الألبان في مقدونيا من حقوق لا يرقى إلى الحد الأدنى مما يطالبون به. وكذلك إعلان عدد من قادة المقاتلين والمتشددين الألبان عن تشكيل تنظيم سياسي «يلتزم التوجه الاشتراكي الديمقراطي في رعاية مصالح الشعب الألباني». ويتزعم الحزب المسؤول السياسي السابق لـ«جيش التحرير الوطني لألبان مقدونيا» علي أحمدي، ورئيس بلدية غوستيفار روفي عثماني، وعضو البرلمان المقدوني الذي التحق بالحركة المسلحة الألبانية (وكان جرى تجريده من مقعده النيابي بسبب ذلك) حسني شاكيري.

وثمة عقبة أخرى تمثلت في عقد «المؤتمر العالمي لوحدة الألبان في دولة واحدة» في مدينة بريزرين جنوب كوسوفو المحاذية للحدود مع مقدونيا. ووصفت سكوبيا هذا المؤتمر، سواء من ناحية الأشخاص الذين شاركوا فيه أو ناحية مقرراته، أنه يشجع بوضوح على تشجيع المزيد من الحركات المسلحة في دول المنطقة لتحقيق هدف ألبانيا الكبرى. ونُقل عن الناطق باسم الحكومة المقدونية قوله (٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠١): «لا نستطيع أن نجد سببًا مقنعًا لسماح المجتمع الدولي الذي يشرف أمنيًا وإداريًا على كوسوفو، بعقد هذا المؤتمر في الاقليم وأمام أعين المسؤولين الدوليين فيه».

اتفاق مقدونيا ويوغوسلافيا على التنسيق ضد الألبان وتيتوفو تحت سيطرة الألبان: في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠١، أُعلن عن اتفاق بين مقدونيا ويوغوسلافيا على «العمل المشترك ضد النشاطات الارهابية للحركات المسلحة الألبانية» وتشديد الرقابة العسكرية على الخط الحدودي بينهما «لمنع تسلل المخربين وانتقال المسلحين والمواد المحرمة دوليًا».

ونص الاتفاق على التكامل الاقتصادي بين البلدين في مجالات «التجارة الحرة وتبادل رؤوس الاموال في تنفيذ مشاريع مشتركة وحركة مواطني البلدين من دون قيود».

وأكد الاتفاق على عدم تغيير الحدود القائمة بين الدولتين، ما أثار غضب الألبان الذين أعلنت وسائل إعلامهم (في كوسوفو خصوصًا) عدم اعترافها به، لأن الأقليم (كوسوفو) «خارج السيطرة اليوغوسلافية ولا يحق لبلغراد عقد الاتفاقات في شأنه».

وفي ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠١، اعترفت سكوبيا أن ٩٠٪ من مدينة تيتوفو بات خاضعًا لتحكم المسلحين الألبان، في حين أصبحت ضواحيها والمرتفعات المطلة عليها خارج سيطرة السلطات المقدونية.

حكومة جديدة: وفي اليوم نفسه، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠١، وافق البرلمان المقدوني على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة لملء المناصب الشاغرة إثر انسحاب وزراء الحزب الاشتراكي الديمقراطي المقدوني من الحكومة نتيجة خلافاتهم مع رئيس الحكومة ليوبتشو غيورغيفسكي الذي احتفظ بمنصبه في الائتلاف الجديد. وأصبحت الحكومة تتكون من الاحزاب المقدونية (القومي والليبرالي والديمقراطية الجديدة) إضافة إلى استمرار احتفاظ الحزبين الألبانيين (الديمقراطي والرفاه) بوزرائهما الخمسة في الحكومة الجديدة.

عَلامَ بدأت وانتصفت سنة ٢٠٠٢؟: بدأت هذه السنة على سيادة القلق من عودة القتال العنيف بين القوات الحكومية والمقاتلين الألبان الذين لا يزالون يتحكمون في مناطق واسعة من شمال البلاد وشمالها الغربي، خصوصًا وأن «الجيش القومي الألباني» أعلن، في الاسبوع الاول من السنة، قراره مواصلة عملياته العسكرية. في حين لم ينفك المسؤولون المقدونيون من ترداد «خديعة الاطلسي» والولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الاوروبي

لهم، إذ لم يكن الحلف صادقًا في المهمة التي أخذها على عاتقه بنزع أسلحة المقاتلين الالبان. فترسّخت قناعة المقدونيين حول أن الحلف (والولايات المتحدة خصوصًا) لا يريد استتباب السلام «أسوة بخططه في البوسنة وكوسوفو لتوفير المبررات لاستمرار بقائه في مقدونيا». وعكفت وسائل الاعلام المقدونية على طرح المشكلة على انها تدخل ضمن مخطط يهدف إلى إقامة ألبانيا الكبرى الذي لا يجد ردعًا من دول الحلف الأطلسي حتى الآن، شبيهًا بالردع الذي حصل في شأن الاهداف الكبرى للصرب والكروات والبوشناق. وذلك لارتباط المشكلة بمصالح دولية، بعدما أصبح الألبان يمثلون العرق «الأكثر قابلية لإثارة المشكلات عند الطلب»، خصوصًا وانهم منتشرون في غالبية دول البلقان، إضافة إلى وجود تنظيمات قوية مؤيدة لهم في اوروبا وأميركا تستغل وسائل الاعلام الغربية لمصلحة التحركات الألبانية.

تهديدات أوروبية: وكانت سنة ٢٠٠٢ استُهلت بتهديد الوسيط الاوروبي في الأزمة المقدونية الفرنسي آلان لاروا بأن مقدونيا ستُحرم من الحصول على أي مساعدات اقتصادية دولية ما لم تُشرّع لقرار قانون الادارة الذاتية للبلديات: «إن مؤتمر المانحين لن يعقد ما دامت الخلافات قائمة في شأن صلاحيات البلديات».

وجاء هذا التهديد إثر فشل البرلمان المقدوني في تصديق قانون «الادارة الذاتية للبلديات». ويشبه هذا القانون، في غالبية صيغته المطروحة، النظام شبه الفدرالي المعمول به في سويسرا وبلجيكا، من دون الأخذ في الاعتبار تقدم هاتين الدولتين في مجالات التنظيم الاداري والاقتصاد والثقافة والعلاقة بين السكان.

وكانت الدول المانحة أجّلت قبلًا عدة مرات مؤتمرها الذي وعدت به مقدونيا بحجج مختلفة، مثل ضرورة الاسراع في برنامج الخصخصة، أو انتظار انتهاء الحرب وتوقيع اتفاق السلام، وتنفيذ التعديلات الدستورية...

انتخابات ايلول ٢٠٠٢، فوز اليسار: في ١٥ ايلول ٢٠٠٢، انتخب ٧٠٪ من مليون و٦٦٠ ألف ناخب مقدوني (سلافي وألباني مسجلة أسماؤهم في لوائح الاقتراع)، بين ٣٠٦٠ مرشحًا ينتمون إلى ٣٠ حزبًا تشكل ٨ تحالفات سياسية وعرقية، انتخبوا ١٢٠ عضوًا لمجلس النواب. وكانت النتيجة أن حقق التحالف اليساري المعارض «معًا من أجل مقدونيا» فوزًا كبيرًا، فيما برز المقاتلون السابقون كقوة رئيسية للألبان واحتلوا الصدارة بين ممثلي الألبان في البرلمان الجديد.

يضم التحالف اليساري الفائز احزابًا للاعراق المقدونية والصربية والتركية والبوشناقية والغجرية بزعامة برانكو تسرفنكوفسكي زعيم حزب «الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي لمقدونيا». وقد حصل التحالف على ٦٢ مقعدًا في البرلمان. وفاز حزب «الاتحاد الديمقراطي للاندماج الوطني» بزعامة قائد المقاتلين الألبان السابقين علي أحمدي بـ١٧ مقعدًا من بين ٢٥ مقعدًا فاز بها الألبان. واعترف رئيس الحكومة ليوبتشو غيورغيفسكي بخسارة حزبه القومي الذي حصل على ٣١ مقعدًا، كما لحقت هزيمة مماثلة بحليفه «الحزب الديمقراطي الألباني» بقيادة أربن جعفيري لاقتصار نتيجته على اربعة مقاعد.

ونظرًا إلى أهمية هذه الانتخابات محليًا واقليميًا، فإنها حظيت باهتمام اوروبي ودولي كبيرين، إذ أشرف عليها نحو ١٨٠٠ مراقب أجنبي بينهم ٨٠٠ تابعون لمنظمة الأمن والتعاون الاوروبية، ما شكل أكبر فريق لها للاشراف على الانتخابات في تاريخها.

وجرت هذه الانتخابات في وقت لا تزال تخيم على المقدونيين أجواء القلق من عودة الحرب الأهلية على رغم إبرام اتفاق للسلام بين السياسيين المقدونيين والألبان. وشهد الاسبوعان السابقان لها اشتباكات مسلحة أدت إلى قتل الكثير من العسكريين المقدونيين والمسلحين الألبان. وحمّل بيان حكومي التنظيمين الألبانيين المتشددين «الجيش الشعبي الألباني» و«الحركة الوحدوية الالبانية-إيليريدا» ومقرهما كوسوفو، مسؤولية تنفيذ غالبية العمليات الهجومية

التي تعرضت لها وحدات الجيش والشرطة أخيرًا. وكان هذان التنظيمان أعلنا مقاطعتهما للانتخابات وعزمهما على عرقلتها، ودعيا كل ألباني إلى تجنب التعاون مع السلطات الحكومية «وإلا جرى تصنيفه كخائن».

وبالنسبة إلى تشكيل حكومة جديدة، فقد أعلن التحالف الفائز في الانتخابات انه «سيمنح الألبان المناصب التي يجدها مناسبة لهم، ويرفض أي شروط أو انتقاءات من الاطراف الألبانية، كما يرفض إعطاء أي منصب حكومي حساس لاشخاص حملوا السلاح ضد قوات الجيش والشرطة». وجاء ذلك ردًا على ما أفاد به أرغون بوجاكي الناطق باسم «الاتحاد الديمقراطي للاندماج الوطني» الألباني بزعامة علي أحمدي، أن حزبه لن يؤيد الحكومة الجديدة «ما لم يتول ألباني وزارة الداخلية أو الدفاع»، وأضاف: «إن الألبان سيفتحون قضايا عالقة في مقدمها تغيير إسم مقدونيا وعلمها وشعارها لتصبح دولة جديدة منسجمة مع حقوق المقدونيين والألبان على حد سواء» وكانت مؤشرات برزت برغبة الألبان لتغيير إسم الدولة إلى «جمهورية المقدونيين والألبان» أسوة بالاتفاق المحلي والاوروبي لتغيير إسم يوغوسلافيا إلى «اتحاد صربيا والجبل الاسود» (جميل روفايل، «الحياة»، الاعداد من ١٤ إلى ١٩ ايلول ٢٠٠٢).

محصلة انتخابات ايلول ٢٠٠٢: تهافت البلاغة القومية: سقوط اليمين القومي الحاكم لمصلحة تحالف اليسار جاء مدويًا لجهة ارتفاع المشاركة في الانتخابات إلى نسبة لم تعرفها مقدونيا سابقًا (٧٣,٣٪)، ولجهة تصويت غالبية السلاف المقدونيين للتحالف الذي يقوده الحزب الاشتراكي الديمقراطي (وريث الحزب الشيوعي السابق)، وذلك بعد فورة قومية يمينية أوصلت البلاد إلى الاستقلال في نيسان ١٩٩١، ثم تجددت مع وجود غيورغيفسكي في الحكم (١٩٩٨–٢٠٠٢) الذي دأب على انتاج خطاب قومي محوره العداء للغرب بتحميله مسؤولية «التآمر» الخارجي، علمًا انه كان في الأساس محسوبًا على الغرب الذي دعمه للوصول إلى الحكم. لكن المعارضة التي كان يقودها الحزب الاشتراكي الديمقراطي عرفت كيف ترد على «الخطاب القومي» باتهام غيورغيفسكي وحزبه بتوريط البلاد في النزاع العسكري مع الألبان في صيف ٢٠٠١ وتفاقم الوضع الاقتصادي نتيجة لسوء الادارة والفساد (وصلت نسبة البطالة إلى حوالي ٤٠٪)، ما جعل معظم السلاف المقدونيين يصوتون للطرف الذي يريد إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي وليس للطرف الذي يريد «إنقاذ» مقدونيا من «الأعداء» الذين يتزايدون باستمرار، وفق ما كانت تنضح به افكار اليمين القومي.

حكومة يسارية (تشرين الثاني ٢٠٠٢): في مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٢، تسلمت حكومة جديدة السلطة للسنوات الأربع المقبلة، بعدما صادق البرلمان على تشكيلها بناء على نتائج انتخابات ايلول ٢٠٠٢، ولتخلف الحكومة القومية اليمينية التي حكمت منذ مطلع ١٩٩٩. وترأس الحكومة الجديدة زعيم «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» برانكو تسرفنكوفسكي، وضمت ١٢ وزيرًا من «تحالف اليسار المقدوني» الذي يتكون من أحزاب للسكان المقدونيين والاتراك والصرب والبوشناق والغجر، ووزيرًا واحدًا من دون حقيبة من حزب «الاتحاد الديمقراطي للاندماج الوطني» برئاسة قائد المقاتلين الألبان (السابقين) علي أحمدي. وقال تسرفنكوفسكي إن المهمة الرئيسية لحكومته ستتركز على معالجة الفقر من خلال إيجاد حل للبطالة، ومكافحة الجريمة المنظمة وعصابات المافيا، وإحياء الثقة في العلاقات العرقية بين سكان مقدونيا من خلال التزام الحكومة بتنفيذ «الاتفاق السلمي» مع الألبان بحسب النص الذي تمّ إبرامه برعاية اميركية وأوروبية في ٢٠٠١.

وبدأ العام ٢٠٠٣ على استمرار أعمال العنف العرقي، رغم أن الحكومة المقدونية الجديدة أسندت، بناء على نصيحة الوسطاء الاميركيين والاوروبيين،

خمسة مناصب وزارية إلى المقاتلين الألبان بقيادة علي أحمدي من بين ١٧ وزيرًا. وفي ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، زار رئيس الحكومة برانكو تسرفنكوفسكي بلغراد والتقى الرئيس اليوغوسلافي فويسلاف كوشتونيتسا، ووقع وزيرا خارجية البلدين «اتفاقًا للتعاون في مكافحة الارهاب (...) لوضع حد للتجمعات الارهابية الألبانية في كوسوفو ومقدونيا التي أصبح التضامن الاقليمي ضدها ضروريًا».

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **الأم تيريزا (١٩١٠–١٩٩٧)**: شخصية إنسانية مسيحية (راهبة) عالمية. إسمها الأصلي غونجا بوياجيو. ولدت في سكوبيا من عائلة ألبانية تدين بالكاثوليكية، عاشت ١٨ سنة الأولى من حياتها في أحياء سكوبيا، وانهت دراستها الابتدائية والثانوية في مدارسها، غادرت بعدها إلى ايرلندا حيث قضت نحو عام في دير للراهبات، وانتقلت من هناك إلى الهند لتعمل في إحدى المدارس، وبعد ذلك اتجهت إلى مساعدة الفقراء في مدينة كلكوتا حتى أصبح في عهدتها ٥٠ دارًا للعجزة ومؤسسات لتقديم المعونات الصحية والغذائية وغيرها للمحتاجين، وذاع صيتها، خصوصًا عندما نالت جائزة نوبل للسلام العام ١٩٧٩.



الأم تيريزا.

منذ وفاتها، برز صراع مقدوني–ألباني على جنسيتها لما تحمله من إرث إنساني هو الأحب إلى قلوب مئات ملايين البشر منذ الربع الأخير من القرن العشرين. فأسرع المقدونيون وأقاموا لها تمثالًا وعيّنوا موقع البيت الذي سكنه والدها ووضعوا حدودًا بارزة ولوحة تعريفية له وسط العاصمة سكوبيا، ونظّموا في السنة الجارية (٢٠٠٢) احتفالات متواصلة تقع بين ذكرى ميلادها في ٢٧ آب وذكرى وفاتها في ٥ ايلول، وشملت عرض فيلم سينمائي عن حياتها ومهرجانات موسيقية وغنائية وحفلًا ثقافيًا في أكاديمية العلوم المقدونية برعاية رئيس الجمهورية بوريس ترايكوفسكي. وكانت الأم تيريزا زارت سكوبيا أربع مرات بعد مغادرتها لها، كانت الأولى منها عام ١٩٧٩.

أما الألبان فقد وصفوا «ضجة» سكوبيا حول تكريمها لذكرى الأم تيريزا بأنها «محاولة لسرقة حق الغير» لأن الأم تيريزا ألبانية، ولا يقلل من انتمائها القومي العريق المكان الذي ولدت فيه أو المحل الذي اختارته للعيش والعمل، ولتأكيد ألبانيتها –حسب الألبان– فقد زارت العاصمة الألبانية تيرانا أواخر ايام حياتها. وفي إطار هذا «الصراع» الذي اتسم بحملات اعلامية واتهامات متبادلة، أطلقت الحكومة الألبانية إسم «تيريزا» على شوارع ومدارس في مدنها إضافة إلى مطار تيرانا الدولي، في حين أن ألبان كوسوفو جعلوا هيأتهم الخاصة بالاغاثة والاعمال الانسانية، الشبيهة بجمعيات الصليب والهلال الأحمر تحمل إسم «منظمة نينا تيريزا» («الوسط»، العدد ٥٥٣، ٢ ايلول ٢٠٠٢، ص٢).

في مطلع سنة ٢٠٠٣، تقرّر في الفاتيكان أن يعلن البابا يوحنا بولس الثاني، في ١٩ تشرين الاول ٢٠٠٣، الأم تيريزا «طوباوية» تمهيدًا لاعلانها قديسة. ومع هذا الاعلان يكون البابا خلال الـ٢٥ عامًا من جلوسه على السدة البابوية قد أعلن ٤٦٣ خادمًا من «خدام الله» (هكذا

يُسمّى المرشحون لمرتبة القداسة) «قديسًا» و١٢٨٤ «طوباويًا».

* **ترايكوفسكي، بوريس** .Traikovsky, B (**١٩٥٦–**): رئيس جمهورية مقدونيا منذ أواخر **١٩٩٩** خلفًا للرئيس كيرو غليغوروف.

ولد بوريس (وإسمه يعني «مكافح») في قرية تابعة لمدينة ستروميتسا الواقعة جنوب مقدونيا قرب الحدود مع اليونان. تخرج من كلية الحقوق في جامعة سكوبيا (١٩٨٠) وعمل مستشارًا قانونيًا في الشركات المعمارية. ومنذ ١٩٨٧ غادر إلى الولايات المتحدة الاميركية– كما يتردد في مقدونيا– عن طريق الكنيسة البروتستانتية الميتودية التي ينتمي إليها (لا يتجاوز عدد منتسبيها في مقدونيا الألفي شخص) ليعمل في المجالات الدينية التابعة لها.

عاد إلى مقدونيا في **١٩٩١** مع ازدياد النشاط الذي أطلقته التعددية السياسية فيها مع بدء انهيار الاتحاد اليوغوسلافي. فانضم إلى حزب «التنظيم الثوري المقدوني الداخلي– الحركة الديمقراطية للوحدة القومية المقدونية»، وتولى بعد عام مسؤولية لجنة العلاقات الخارجية للحزب، حيث تمكن من توسيع اتصالات الحزب مع الحزبين الديمقراطي والجمهوري الاميركيين، إضافة إلى الاحزاب القيادية في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وسويسرا والنمسا وهنغاريا واليونان وغيرها. وبذلك كله، حسب رواية حزبه، تعززت مكانة الحزب في المجال السياسي العالمي.

وبعد فوز الحزب في الانتخابات البرلمانية (تشرين الثاني ١٩٩٨) وقيادته للائتلاف الحكومي، تولى ترايكوفسكي منصب نائب وزير الخارجية، وعند اشتداد أزمة كوسوفو (١٩٩٩) تسلم الاشراف العام على أمور المساعدات الانسانية وشؤون اللاجئين في مقدونيا. وعلى رغم ما تسميه المعايير المقدونية ضعفه المعنوي الناجم عن مذهبه الديني، حيث يعتبر المنتمون إلى العرق المقدوني أن المذهب الارثوذكسي (٦٦٪ من السكان) هو ضرورة مكملة لشعبهم، فقد تمّ اختياره مرشحًا لحزبه الذي هو أصلًا حزب قومي للعرق المقدوني، في انتخابات الرئاسة (أواخر ١٩٩٩)، ما جعل العرقيين المقدونيين ينحازون إلى تأييد منافسه تيتو بيتكوفسكي مرشح الحزب الاشتراكي الديمقراطي (يساري متحفظ تجاه التعاون الاقليمي مع الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي). فاضطر ترايكوفسكي وحزبه إلى الالتجاء إلى الاصوات الكبيرة للاقليات القومية والدينية من أجل تفادي هزيمته (نجح بصعوبة، وفي ثالث دورة انتخابية)، وقال معارضوه أن هذا التوجه تمّ بإيعاز من الولايات المتحدة، وفي مقابل مكاسب سياسية حصلت عليها هذه الأقليات على حساب الغالبية العرقية المقدونية، على انه تجنب خلال حملته الانتخابية كل إشارة إلى مذهبه الديني أو سفره إلى الولايات المتحدة.

ينتمي ترايكوفسكي إلى الداعين إلى إقامة علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة والحلف الاطلسي والمؤسسات الاوروبية، وتأييد الخطوات الغربية ضد نظام بلغراد والتعاون مع الاجراءات الدولية في كوسوفو. وقد استهل عهده في الرئاسة بزيارة مقر الحلف الاطلسي في بروكسيل وعدد من عواصم الاتحاد الاوروبي، موضحًا في تصريحاته للمقدونيين انه سيكثف مساعيه، خلال رئاسته، من أجل تحقيق الهدف الذي وعد به، أي إدخال مقدونيا في النظام الاوروبي، من أجل حل مشاكلها العرقية والاقتصادية وضمان أمنها الاقليمي وحدودها (جميل روفايل، «الحياة»، ٦ شباط ٢٠٠٠).

* **توبوركوفسكي، فاسيل** .Tupurkovski, V (**١٩٥١–**): زعيم «حزب البديل الديمقراطي» الذي تأسس في آذار ١٩٩٨، وكان ممثلًا لمقدونيا في آخر هيئة رئاسة جماعية لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية قبل انهيارها في ١٩٩٢.

ولد في سكوبيا. واصل دراسته حتى حصل على الدكتوراه في القانون الدولي من كلية الحقوق في جامعة «كيرل أند ميتوديوس» في ولاية ميشيغان الاميركية (١٩٨٠). عمل استاذًا في جامعات اميركية ويوغوسلافية. انتخب عضوًا في هيئة رئاسة رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٩، ثم عضوًا في هيئة الرئاسة اليوغوسلافية (رئاسة الجمهورية) من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢، كما ترأس اتحادات رياضية وفنية يوغوسلافية ومقدونية عدة. وله كتب مطبوعة في شؤون الامم المتحدة والقوانين الدولية والتاريخ المقدوني منذ ايام الاسكندر الكبير. وعلى رغم ما هو معروف عنه من ماض شيوعي، فإنه يؤكد مقدرته على التأقلم مع الواقع الراهن ووضع مقدونيا على ابواب مرحلة جديدة تؤدي إلى حل مشاكل البلاد الداخلية العرقية والاقتصادية وإقامة علاقات مع كل دول المنطقة تقوم على مبادىء حسن

الجوار والمصالح المتبادلة. وهو بذلك التقى مع حليفه القومي ليوبتشو غيورغيفسكي، فأسس معه «حركة إعادة بناء مقدونيا» التي حققت فوزًا كبيرًا في انتخابات ١٩٩٨ التشريعية.



غليغوروف.

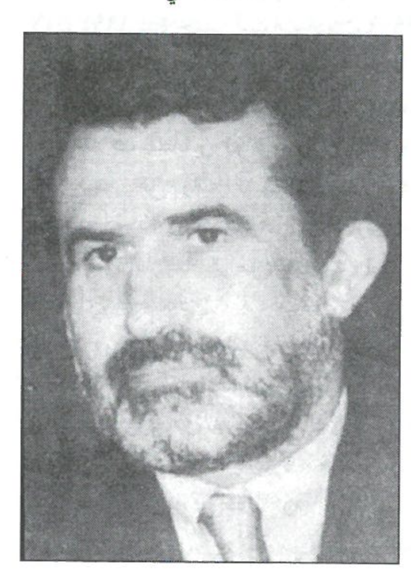
* **جعفيري، أربين** (**١٩٤٨–**): أبرز زعماء ألبان مقدونيا. ولد في مدينة تيتوفو، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية، ثم انتقل إلى بلغراد حيث تخرج في كلية الفلسفة، وعمل في الصحافة الألبانية في كوسوفو وانتقل إلى تلفزيون بريشتينا مسؤولًا للبرامج الثقافية حتى ١٩٩٠ عندما فرضت السلطات الصربية في الاقليم (كوسوفو) هيمنتها على المواد التي يقدمها التلفزيون، فترك العمل وانتقل إلى مقدونيا.

بدأ أربين نشاطه السياسي وعمره ٢٠ سنة أثناء دراسته الجامعية بانضمامه إلى التنظيمات الألبانية السرية ذات النزعة القومية، واعتقل مرات عدة بسبب انتماءاته إلى تنظيمات غير مرخص لها.



غيورغيفسكي.

يتزعم «حزب التقدم الديمقراطي للألبان في مقدونيا» الذي تأسس في حزيران ١٩٩٠، أي مع بدء عهد التعددية السياسية في يوغوسلافيا السابقة، واتخذ من مدينة تيتوفو في غرب مقدونيا ذات الكثافة السكانية الألبانية الكبيرة، مقرًا رئيسيًا له. ولم يكن أربين جعفيري بارزًا فيه حتى حصلت انتفاضة داخله العام ١٩٩٤ من قاعدة متشددة، وأخرجت من الحزب القيادة التي كانت توصف بمجاملة المقدونيين المسيطرين على الحكم، وتم اختيار جعفيري على رأس القيادة الجديدة، فركّز على طرد «المتساهلين»، وجذب الاحزاب الألبانية الصغيرة ذات التطلعات القومية الواسعة للانضمام إلى صفوف الحزب. واستطاع الحزب أن يوصل إلى البرلمان ١١ نائبًا عنه في انتخابات ١٩٩٨، ومثله في الحكومة التي تشكلت بعد هذه الانتخابات خمسة وزراء. وبهذا حلّ الحزب محل حزب الرفاه الألباني الذي ظلّ (حتى ١٩٩٨) ممثلًا للألبان في كل الحكومات المقدونية السابقة.



جعفيري.

* **غليغوروف، كيرو** .Glugorov, K (**١٩١٧–**): رئيس جمهورية مقدونيا منذ الاستقلال حتى ١٩٩٩ حيث خلفه بوريس ترايكوفسكي.

ولد كيرو غليغوروف في مدينة شتيب (١٢٠ كلم جنوب شرقي العاصمة سكوبيا) من عائلة ريفية. أكمل دراسته الثانوية في سكوبيا، وتخرج في كلية الحقوق في بلغراد عام ١٩٣٨ ليعود إلى سكوبيا ويعمل موظفًا في مصرف أهلي.

ولأن كيرو كان منذ شبابه اختار الانتماء إلى الحركة الوطنية الثورية التي كانت متمثلة آنئذ في يوغوسلافيا بالتنظيمات الشيوعية، فقد انضم إلى «قوات الانصار» منذ أنشأها تيتو عام ١٩٤١، وشارك في كفاحها ضمن حدود مقدونيا، محاربًا ومسؤولًا ماليًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبعد تشكيل جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية بزعامة تيتو، انتقل غليغوروف إلى بلغراد وتسلم مسؤوليات حزبية وحكومية كبيرة، منها سكرتيرًا خاصًا للرئيس تيتو ومساعد وزير الاقتصاد، ثم وزيرًا للمالية من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧، ورئيسًا لمعهد العلوم الاشتراكية في بلغراد، وفي ١٩٧٤ أصبح عضوًا في البرلمان اليوغوسلافي ورئيسًا له، إضافة إلى مناصب اقتصادية رفيعة.

وعندما بدأت رياح التغيير تجتاح يوغوسلافيا منذ ١٩٨٩، عاد كيرو غليغوروف إلى مقدونيا (من بلغراد) ليتصدر المسرح السياسي، حيث انتخب في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩١ رئيسًا لجمهورية مقدونيا بالاقتراع العام في أول انتخابات متعددة الاحزاب، وأعيد انتخابه في تشرين الاول ١٩٩٤ لمدة خمس سنوات انتهت في ١٩٩٩، حيث قرر التقاعد والراحة.

ويعتبر كيرو في صف أكثر الزعماء السياسيين اليوغوسلاف السابقين (والمقدونيين الحاليين) نزاهة. فهو ظلّ يعيش على راتبه الشهري، ولا يعرف عنه أي استغلال لنفوذه في كسب مالي أو عقاري له أو لعائلته، وذلك أسوة بالرئيس الراحل تيتو الذي توفي من دون أن يخلف أي شيء مادي لولديه ميشا وجاركو اللذين ظلا يعملان موظفين أسوة بالمواطنين العاديين.

وعلى رغم كل الصفات الطيبة التي تحلى بها الرئيس كيرو غليغوروف والهدوء العام الذي لازم حياته، فقد تعرّض لمحاولة اغتيال بسيارة مفخخة في ٣ تشرين الاول ١٩٩٥ قتل فيها سائقه ومرافقه، بينما أصيب هو بجروح خطيرة، ولم يُعرف شيء عن الجهة الجانية أو دوافعها. وعندما غادر المستشفى بعدما قضى حوالي الشهرين فيها، أفاد في أول تصريح صحافي له انها المرة الأولى في حياته التي يرقد فيها مريضًا في المستشفى، وأضاف أن أكثر ما يؤلمه بعد حادث اغتياله ان يضطر بالسماح لعربة شرطة بمرافقة سيارته في تنقلاته، حيث ظلّ دائمًا لا يقبل بذلك على أساس «أن من لا يؤذي الناس لا يخشى أحدًا»، لكنه أدرك– حسب قوله– أن الاشرار «لا يفرّقون بين الطيب والشرّير» (جميل روفايل، «الحياة»، ٢٧ حزيران ١٩٩٩).

عن سياسته، خصوصًا إزاء صربيا واليونان، راجع «بطاقة تعريف» و«النبذة التاريخية».

* **غيورغيفسكي، ليوبتشو** Georgieski, L. (**١٩٦٦–**): زعيم الحزب الديمقراطي لوحدة الشعب المقدوني، الذي تمتد جذوره إلى تنظيم قومي تشكل عام ١٨٩٣ في مدينة سالونيك (اليونانية حاليًا) بهدف تحقيق وحدة اراضي الشعب المقدوني (في اليونان وصربيا وبلغاريا وألبانيا) واستقلالها وإقامة دولة تستند على العرق المقدوني ذي العقيدة الدينية الارثوذكسية. وظل هذا الحزب يعمل بسرية وصعوبة خلال عهد النظام اليوغوسلافي السابق، حتى ظهر علنًا في حزيران ١٩٩٠ عندما تمّ السماح بالتعددية الحزبية، بزعامة ليوبتشو غيورغيفسكي الذي استمر يقوده إلى أن حقق فوزًا كبيرًا في انتخابات ١٩٩٨ متحالفًا مع حزب «البديل الديمقراطي» (بزعامة فاسيل توبوركوفسكي)، فشكل حكومة ائتلافية جديدة، وكان ثاني اصغر رئيس حكومة في أوروبا بعد رئيس حكومة ألبانيا بانديلي مايكو (٣١ سنة).

ولد غيورغيفسكي في مدينة شتيب (جنوب شرقي سكوبيا)، وتخرج في كلية الآداب، وعكف على التأليف فوضع ثلاثة كتب في التاريخ والسياسة حيث تبدو مبادئه متمحورة حول «الديمقراطية واقتصاد السوق واقتراب مقدونيا من التطورات الاوروبية والدولية في المجالات الاقتصادية والأمنية» (راجع «توبوركوفسكي» في هذا الباب، باب «زعماء»، و«النبذة التاريخية»).

* **مويسوف، لازار** Moisov, L. (**١٩٢٠–**): رجل دولة يوغوسلافي. اختير في ١٩٨٤ ممثلًا عن جمهورية مقدونيا في مجلس الرئاسة الجماعي اليوغوسلافي. انضم إلى

الحزب الشيوعي اليوغوسلافي (رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف) في ١٩٤٠ وانخرط في صفوف المقاومة الوطنية إبان الاحتلال النازي ليوغوسلافيا. شغل، بعد ذلك، عددًا من المناصب المهمة في جمهورية مقدونيا، منها منصب وكيل النيابة لدى المحكمة العليا، ثم أمضى بضعة أعوام في العمل الصحافي، فترأس تحرير صحيفة «بوربا» فترة من الزمن. التحق بوزارة الخارجية في الستينات، فأصبح أمينًا عامًا لهذه الوزارة، ثم سفيرًا لبلاده في فيينا وموسكو قبل أن يعين ممثلًا دائمًا ليوغوسلافيا في الامم المتحدة. انتخب رئيسًا للجمعية العمومية في ١٩٧٧. وفي ١٩٨٠، خلف ستيفان دورونسكي على رأس رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف، ثم أصبح وزيرًا للخارجية في حكومة السيدة ميلكا بلانينك. وفي ١٩٨٤ عين عضوًا في مجلس الرئاسة الجماعي بصفته ممثلًا عن جمهورية مقدونيا. أصدر لازار مويسوف عددًا من المؤلفات تناول فيها تاريخ مقدونيا المعاصر ضمّنها انتقادًا شديدًا لموقف بلغاريا التي تطالب بمقدونيا (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٤٩٥–٤٩٦).

مدن ومعالم

* **أوخريد** Eukhrid: مدينة مقدونية واقعة على الحدود مع ألبانيا. شهيرة ببحيرتها القائمة وسط أخدود تحيط به مرتفعات شامخة، وتبلغ مساحتها ٣٣٦ كلم^2، منها ٢٤٦ كلم^2 داخل الحدود المقدونية والبقية في اراضي ألبانيا.

اكتشف في أوخريد أقنعة ذهبية لزعماء إيلليريين الذين ظهروا كأول قوة في البلقان منذ ثلاثة آلاف سنة. ولا يزال قائمًا في المدينة المسرح الذي أنشأه الاغريق ويضم خمسة آلاف مقعد، وفيها تمر الطريق التي شقها الرومان عام ١٤٨ ق.م. لتربط بين سواحل البحرين الأدرياتيكي وإيجه عندما أصبحت مقدونيا مقاطعة في الامبراطورية الرومانية.

وأوخريد هي أحد أقدم مراكز المعرفة للسلاف الجنوبيين (البلغار والمقدونيين والصرب والكروات والسلوفينيين)، وفيها دير القديس كليمنس الذي يعود تاريخ بنائه إلى سنة ٨٩٣ ليكون أول مدرسة سلافية تخرّج منها أكثر من ٣٥٠٠ طالب علم، وجعلها الملك صامويل (٩٧٥–١٠١٨) عاصمة للدولة المقدونية. وتزخر أروقة كاتدرائية القديسة صوفيا التي بنيت في القرن الحادي عشر، وكنائس أوخريد الأخرى، بصور وأيقونات في قمة الابداع، وتتجلى فيها المؤثرات البيزنطية.

* **تيتوفو** Titovo: مدينة مقدونية. غالبية سكانها من الألبان. اشتهرت كعاصمة لهم، بعد تيرانا في ألبانيا وبريشتينا في كوسوفو. ولا تبعد بريشتينا عن تيتوفو أكثر من ساعتين بالسيارة. ومع أن تيتوفو كانت منذ عقود أكبر مركز إداري اقتصادي في مقدونيا الغربية التي يتمركز فيها الألبان إلا انها برزت في السنوات الأخيرة بمثابة عاصمة لألبان مقدونيا. وبرز هذا التطور في شكل خاص منذ ١٩٩٥ حين أسست فيها جامعة ألبانية على رغم عدم اعتراف الحكومة المقدونية بها. كما افتتحت فيها، في خريف ٢٠٠١، «جامعة اوروبا الجنوبية الشرقية» التي حظيت بدعم الاتحاد الاوروبي، ومع تأسيس الجامعة الألبانية (أو جامعة تيتوفو) تحولت هذه المدينة إلى مركز استقطاب أكاديمي وثقافي بعد أن تجاوز عدد طلابها العشرة آلاف. كما أن تيتوفو تحولت منذ ١٩٩٥ مركزًا للنشاط السياسي لأهم الاحزاب الألبانية في مقدونيا (حزب الرفاه والحزب الديمقراطي الألباني)، وأصبحت مع ضواحيها معقل الحركة المسلحة (جيش التحرير الوطني الألباني) التي أدت إلى إقرار التعديلات الدستورية. الجدير ذكره أن مقدونيا هي الجمهورية الوحيدة بين الجمهوريات اليوغوسلافية الست السابقة التي لم تعمد إلى تغيير الأسماء التي كانت تطلق في العهد اليوغوسلافي الشيوعي السابق، ومنها إسم مدينة «تيتوفو» (نسبة إلى إسم الزعيم اليوغوسلافي جوزب بروزو تيتو).

* **سكوبيا** Skopie: في الألبانية «شكوبي» Skopje. عاصمة جمهورية مقدونيا. وكانت عاصمة ولاية كوسوفو في العقود الاخيرة للحكم العثماني الذي سقط إبان الحرب البلقانية في ١٩١٢–١٩١٣. تعد حاليًا نحو نصف مليون نسمة.

تقع سكوبيا على نهر فاردار Vardar (٣٣٨ كلم) الذي يخترق مقدونيا قبل أن يصب في خليج سالونيك في «مقدونيا الاغريقية»، ويشكل طريق ملاحة نهرية على غاية من الأهمية ويصل بين اوروبا الشرقية وبحر إيجه.

سكوبيا مدينة صناعية مهمة، ومركز ثقافي (جامعة). الآثار التركية فيها كانت عديدة ومنتشرة في أكثر أنحائها (أحياء، مساجد) قبل أن يضرب المدينة زلزال عنيف في العام ١٩٦٣ ويدمّر جزءًا كبيرًا منها. وجاءت الاستثمارات الضخمة التي وُظفت في إعادة الإعمار لتعمل على نموها بشكل سريع جدًا ولتجعلها مدينة حديثة.



المكسيك

بطاقة تعريف

الموقع: في أميركا الشمالية. تحيط بها من الشمال الولايات المتحدة الاميركية وطول حدودها معها ٣١١٤,٧ كلم، وغواتيمالا (٩٦٢ كلم)، وبليز (٢٥٩,٢ كلم). وطول شواطىء المكسيك: على الباسيفيكي ٣٨٠٦,٥ كلم، وعلى الأطلسي (خليج المكسيك) ٢٧٥٦ كلم، وعلى خليج كاليفورنيا ٣٢٨٠,٥ كلم.

المساحة: ١٩٥٣١٦٢ كلم^2.

العاصمة وأهم المدن: مكسيكو (العاصمة). وأهم المدن: غوادالاخارا، نيزاهواكويتول، مونترّي، بويبلو، ليون، تورّيون، سينداد خواريز... وسواها (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: الاسبانية (رسمية)، ويتكلمها نحو ٨٥٪ من السكان. وهناك ٩٢ لغة أصلية، منها ١٥ لغة تتكلم كلًا منها مجموعات صغيرة يبلغ عدد كل مجموعة ألف أو أكثر، وتتكلم اللغات الأخرى مجموعات تعد كل منها بالمئات أو بالآلاف. وتنتمي جميع هذه المجموعات إلى الاتنيات الاصلية في البلاد والتي أطلق عليها الاوروبيون إسم «الهنود».

السكان: يبلغ تعدادهم وفق التقديرات الأخيرة للعام ٢٠٠٢ نحو ١٠٢ مليون نسمة. نحو ٧٥٪ منهم يسكنون المدن. ثمة هجرة، غالبيتها الساحقة غير شرعية، في اتجاه الولايات المتحدة الاميركية، حيث يُسمّون هناك «مكسيكان» أو «تشيكانوز»: في العام ١٩٦٠ كان هناك ١,٧٤ مليون، وأصبحوا ١٥ مليونًا في العام ١٩٩٠، وثمة تقدير أن بين ٥٠٠ ألف و٨٠٠ ألف يقصدون سنويًا الولايات المتحدة، وتجمعهم الاساسي في كاليفورنيا، خصوصًا في مدينة «سان هوزيه»، ثم تكساس.

في المكسيك جالية لبنانية يقول بشأنها سفير لبنان في مكسيكو نهاد محمود إنها بدأت بالتوافد إلى المكسيك منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأن لا وجود لإحصاء رسمي موثوق بعدد أفرادها، وأن هناك نحو ٤٠٠ ألف

لبناني يعيش نصفهم في العاصمة وينتشر الآخرون في أنحاء البلاد.

من حيث الانتماء الديني، أكثر من ٩٠٪ من المكسيكيين كاثوليك، وبين ٥ و٧٪ بروتستانت.

دستور ١٩١٧ (لم يطبّق، بما يتعلق بالدين، بصورة حرفية ودقيقة)، يعطي كلًا من الولايات التي تشكل الاتحاد المكسيكي– وليس المطارنة– حق تعيين رجال الدين، الذين يجب أن يكونوا مكسيكيين بالولادة، ولا يمكنهم المشاركة في الاقتراع أو الترشيح في الانتخابات، كما ليس من حقهم أن يُورثوا إلا أهلهم وأشقاءهم، ويُمنع عليهم إرتداء الزي الخاص بالكهنة خارج محيط الكنيسة، وليس من حق أي جمعية دينية أن تؤسس أو تدير مدارس ابتدائية، وتحظر الطقوس الدينية خارج محيط الكنيسة، كالتطواف في الشوارع على سبيل المثال. لكن التعديل الدستوري في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩١ أجاز للدولة (للولاية في الاتحاد) الاعتراف بالكنائس وبإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الفاتيكان، كما أجاز لرجال الدين حق الاقتراع في الانتخابات وحق ارتداء الملابس الخاصة بهم.

والجدير ذكره، إحصائيًا وكمؤشر على ما حلّ بالهنود الاميركيين Amérindiens من كوارث، أن تقديرات عدد هؤلاء في المكسيك كان يتراوح بين ١٠ و٢٥ مليونًا في العام ١٥٠٠، وهبط إلى بين ١,٥ و٢,٥ مليون في العام ١٥٤٠. أما في العام ١٥٧٠ فكان نحو ٣ ملايين، منهم ٠,٠٣ من الاسبان، و٠,٠٢٥ من السود والخلاسيين. وفي العام ١٨٠٤، اصبح عدد سكان المكسيك الاجمالي ٥,٨٤ ملايين، منهم ١,١٣ مليون اسباني، و٠,٠٧ مليون من جنسيات اوروبية أخرى، و٢,٢٣ مليون من الهنود الاصليين، و٢,٤ مليون خلاسي، و٠,٠٠٧ أسود. وأصبح العدد الاجمالي ١٢,٥ مليونًا بموجب إحصاء عام ١٨٩٥، و١٦,٤ مليونًا في العام ١٩٣٠، و٣٤,٩٢ مليونًا في العام ١٩٦٠، و٩٢,٩ مليونًا في احصاء ١٩٩٤: ٥٥٪ خلاسيون، ٢٩٪ هنود أميركيون، ١٥٪ متحدرون من أصل أوروبي، و٠,٥٪ سود.

الحكم: جمهوري فدرالي. تتكون جمهورية المكسيك الاتحادية (الفدرالية) من ٣١ ولاية، ومن محافظة اتحادية واحدة هي العاصمة الفدرالية مكسيكو. الدستور المعمول به صادر في العام ١٨٥٧، والمعدّل في العام ١٩١٧ و١٩٢٩ و١٩٥٣، وآخر تعديل جرى عليه كان في تشرين الثاني ١٩٩١ (حول بعض الامور المتعلقة بعلاقة الدولة بالكنيسة).

رئيس الجمهورية يُنتخب لولاية من ست سنوات غير قابلة للتجديد بالاقتراع العام والشامل. مجلس النواب من ٥٠٠ عضو ينتخبون لولاية من ثلاث سنوات، ٣٠٠ منهم بالاقتراع الأكثري، و٢٠٠ بالأكثرية النسبية (نائب لكل ٢٠٠ ألف نسمة). مجلس الشيوخ من ١٢٨ عضوًا ينتخبون لولاية من ست سنوات، يتجدد انتخاب نصفهم كل ثلاث سنوات.

الاحزاب: – الحزب الثوري الدستوري، أسسه ميغيل أليمان في العام ١٩٤٦، ويرأسه منذ ١٩٩٧ ماريانو بالاسيو؛ – الحزب الوطني الثوري، أسسه كاليس P.E . Calles في ١٩٢٩؛ – حزب الثورة المكسيكية، أسسه كارديناس في ١٩٣٨؛ – حزب الثورة الديمقراطية، أسسه كيوتيموك كارديناس (نجل مؤسس الحزب السابق) في أيار ١٩٨٩، ويرأسه أندريس مانويل لوبيز أوبرادور؛ – حزب العمل الوطني، تأسس في ١٩٣٩، ويرأسه فيليبي كالديرون هينوخوزا؛ – الحزب الديمقراطي المكسيكي، تأسس في ١٩٧٥، يرأسه مارسيلو غاكسيولا فيليكس؛ – الحزب الاشتراكي المكسيكي الموحد، تأسس في ١٩٨١، ويرأسه بابلو غوميز ألفاريز؛ – حزب العمال المكسيكي، أسسه هربرتو كاستيلو (١٩٢٩–١٩٩٧) في ١٩٧٧؛ – حزب العمال الثوري، تأسس في ١٩٨١، ويرأسه بيترو بينالوزا؛ – حزب الثورة المكسيكية المستقل، تأسس في ١٩٥٤، ويرأسه خيوزيس غوزمان روبيو؛ – الحزب الاشتراكي الديمقراطي، تأسس في ١٩٨٢، ويرأسه مانويل مورينو سانشيز (غير شرعي)؛ – الجبهة الديمقراطية القومية، وتضم ٣ أحزاب يسارية، أبرزها حزب الثورة المستقل، وهو حزب اشتراكي أسسه في ١٩٤٨ فيسنت لومباردو توليدانو (١٨٩٤–١٩٦٨) تحت إسم الحزب الشعبي، واتخذ اسمه الحالي بدءًا من ١٩٦٠؛ – الجبهة الكاردينية (سابقًا حزب العمال الاشتراكي)، وتأسست في ١٩٧٢، ويرأسها رافايل أغيلار تالامنتس؛ – وحزب العمل، أسسه ألبرتو أنايا غويتيرّيز في ١٩٩١.

«الزاباتيون»: وهناك حركة «الزاباتيين» (نسبة إلى إسم الثائر المكسيكي إيمانويل زاباتا). في مطلع عام ١٩٩٤، قام ٣٠٠ إلى ٦٠٠ متمرد من الجيش الزاباتي للتحرير القومي (الذي كان قد تأسس في ١٩٦٩)، يقودهم الضابط «ماركوس» (رافايل سيباستيان غويلن)، باحتلال خمس مدن في منطقة شياباس. وجرت معارك بينهم وبين الجيش الحكومي، ما اضطر الحكومة، بعد عشرة ايام، إلى إعلان وقف إطلاق النار في شياباس. وفي الأشهر اللاحقة، تمكن الزاباتيون من تسيير مظاهرات في العاصمة، ورأت الحكومة نفسها مضطرة إلى إجراء اتفاق معهم: حول الحكم الذاتي لهنود منطقة شياباس، إصلاح في النظام القضائي، إصلاح زراعي، نظام تعليمي ثنائي اللغة (الاسبانية والهندية الاصلية). وبدأت سنة ١٩٩٥ على سيطرة شبه كاملة للجيش الزاباتي على منطقة شياباس، لكن أثناءها اشتدت عمليات الجيش الحكومي القمعية في المنطقة، وجرت في العاصمة المظاهرات المنددة، واتسع نطاق دعم «قضية الهنود» في العالم. وفي ١١ ايلول ١٩٩٥، وقعت الحكومة والجيش الزاباتي للتحرير القومي اتفاق وقف إطلاق النار. وفي ١٦ شباط ١٩٩٦، عاد الطرفان ووقعا اتفاقًا يعترف باستقلال ذاتي جزئي لمنطقة شياباس. وفي ٢٧ تموز–٣ آب ١٩٩٦، عقد «لقاء دولي من أجل الانسانية ومناهض للنيو ليبرالية»، نظمه الزاباتيون وحضره نحو ٣ آلاف متعاطف معهم جاءوا من ٤٣ بلدًا في العالم. لكن العمليات العسكرية استمرت في شياباس، وجرت مظاهرات في مكسيكو مناهضة لاستمرار وجود الجيش الحكومي في شياباس. وفي ١٢ كانون الاول ١٩٩٦ ارتكبت مجزرة في أكتيل (قرية في شياباس) ذهب ضحيتها ٤٥ هنديًا، وبدأ بعدها نزوح الهنود في اتجاه المدن (راجع النبذة التاريخية).

الاقتصاد: في آخر المؤشرات التي حملها الكتاب السنوي الفرنسي Etat du Monde 2002 أن مؤشر التنمية البشرية في المكسيك ٠,٧٩٠ (أي أنها في عداد البلدان المتوسطة في هذا المضمار)، وان الناتج الاجمالي بلغ ٨٠١ مليار دولار، وحصة الفرد منه بلغت ٨٢٩٧ دولارًا.

اليد العاملة موزعة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية: ٢٣٪ في الزراعة (التي تبلغ حصتها في الناتج الاجمالي ٨٪)، و٢٠٪ في الصناعة (١٦٪)، و٤٩٪ في الخدمات (٦٣٪)، و٨٪ في المناجم (١٣٪).

كانت الزراعة تستوعب أكثر من ٤٠٪ في مطلع الثمانينات. لكنها لا تزال تعتبر قطاعًا مهمًا في الحياة الاقتصادية، رغم ان المساحات الزراعية لا تحتل، في الوقت الحاضر (مطلع القرن الواحد والعشرين)، سوى نحو ١٣٪ من مساحة البلاد. وأهم المنتوجات الزراعية هي: الذرة الصفراء والذرة البيضاء التي تمثل ٢٥٪ من مجمل الانتاج الزراعي وتحتل ٥٪ من الاراضي الزراعية. كما أن تربية المواشي مهمة، وتساوي مساحات الرعي حوالي ٣٤٪ من مجمل المساحة. أما المواد الزراعية المخصصة للتجارة الدولية فهي البن، ثم القطن.

تكمن ثروة المكسيك بشكل أساسي في مناجمه الغنية بالفضة (نحو ١٤٪ من الانتاج العالمي) والكبريت والفليور والرصاص وخصوصًا النفط والغاز الطبيعي. ومن الاكتشافات النفطية المهمة في العقود الاخيرة كان اكتشاف سنة ١٩٧٣ في جنوب البلاد على طول خليج كاميتشي، وبعده أخذ انتاج النفط يرتفع سنة بعد أخرى. أما الغاز الطبيعي فأهم حقل لإنتاجه موجود في رينوسا Reynosa على الحدود مع الولايات المتحدة التي تعتبر الزبون الاولى والرئيسي للمكسيك بالنسبة إلى تلك المادة. وأهم صناعات المكسيك الصناعات الاستخراجية (الحفرية) والصناعات البتروكيمائية.



الولايات المكسيكية.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: يعتقد أكثر المؤرخين أن شعوب أميركا القديمة (المتعارف على تسميتها بـ«هنود أميركا») أتت من آسيا عبر مضيق بيرنغ منذ نحو ثلاثين ألف سنة، وأن هؤلاء «الهنود» بدأوا، منذ العام ٥ آلاف ق.م. يتخلون عن قطف الثمار البرية لغذائهم، ويزرعون بأنفسهم ما يقتاتون به. وأول مرحلة مهمة من مراحل حضارتهم بدأت مع زراعة الذرة. وقد استتبع ذلك، بطبيعة الحال، ثباتهم ضمن اراض محددة، ودراستهم لفصول السنة، ثم اكتشافهم لحق الملكية، ما أدّى إلى اكتشاف مبادىء وقوانين رياضية، وتثبيت تقويم زمني، فضلًا عن ممارسة شعائر دينية معقدة للحصول من الآلهة على محاصيل زراعية وفيرة، فظهر الكهنة (خدّام الآلهة)، ومعهم بُنيت الهياكل وأقيمت الأصنام.

ونحو عام ١٠٠٠ ق.م. بدأ الهنود يصنعون أوان من السيراميك يضعونها مع موتاهم لاعتقادهم بخلود الارواح وحاجتها للمأكل. ونمت المدن حول الاراضي المزروعة، واستعملت بعض التقنيات الزراعية للري.

وفي تلك الحقبة اشتهرت قبائل هندية عرفت باسم «أولميك» Olmèques وظهرت في جنوب المكسيك. ودلت الآثار المكتشفة في ولايتي فيراكروز وتاباسكو المكسيكيتين ان الأولميك نحتوا في حجر الجاد، كما اكتشفوا الكاوتشوك والقطن واستعملوها في الملبس والمسكن. ومن آثارهم نحوتات لوجوه بشرية مستديرة على شكل القمر.

وخلال الحقبة الممتدة بين ٦٥٠ ق.م. و١٥٠ ب.م. أصبحت مناطق وادي مكسيكو مزدحمة بالسكان. وكانت السلطة بيد الكهنة الذين أوجدوا حكومات وبنوا مدنًا حول هياكل ضخمة. وقد عرفت هذه الهياكل أوج روعتها الفنية بين ١٥٠ و٩٠٠، واكتشفت على جدرها رسوم وكتابات هيروغليفية. وأهم هذه الآثار بقايا أهرام شولولا بالقرب من مدينة بويبلا الحالية، وهي تحاكي أهرامات مصر ضخامة وفنًا معماريًا. وكذلك آثار المتروبول الديني–السكني المسمّى «تيوتيوبا» كان في وادي مكسيكو، الذي كان يتسع لسكن نحو مائة ألف نسمة. هذا فضلًا عن مئات الآثار الأخرى العائدة لتلك المرحلة الكلاسيكية من تاريخ المكسيك.

في التاريخ الوسيط (المايا): في الحقبة نفسها (القرون الاولى ب.م.) وفي مناطق أخرى من المكسيك، خصوصًا شبه جزيرة يوكاتان (المنطقة الداخلة في خليج المكسيك) ومنطقة برزخ تيونتبيك، شعب هندي آخر يسمّى «مايا» Mayas الذي تقدمت حضارته (خصوصًا في الرياضيات) بأشواط بعيدة عن حضارة الأولميك. فأوجد المايا علم الفلك، والرقم صفر، وروزنامة أدق من تلك التي وضعها في ما بعد الاوروبيون، واستعملوا كتابة هيروغليفية. ولا يزال أحفاد المايا اليوم يستعملون الروزنامة نفسها التي تدل على تواريخ الحصاد والقطاف والاعياد الدينية. أما نحوتات المايا المكتشفة فتشير إلى إحساس ديني عميق. ويعتبر عالم الآثار البريطاني روجر فراي أن هناك ميزات مشتركة بين نحوتات المايا ونحوتات الهندوس مع تأكيده على أن فنون المايا وعلومهم أكثر تقدمًا من فنون وعلوم الهندوس. وفي الحقبة نفسها ازدهرت حضارات هندية أخرى في مناطق المكسيك الوسطى، كحضارة شعب الميكستيك، والتاراسك، والزابوتيك. وقد بنت هذه الشعوب مدنًا فيها هياكل واهرامات كذلك.

اندثار حضارة المايا: تعتبر هذه الحضارة من أقدم الحضارات القديمة التي اندثرت في اميركا الوسطى بعدما وصلت إلى درجات متطورة في العمران وكل ما يتعلق بالحياة الانسانية. وقد يكون من أكبر التجمعات الحضارية لشعب المايا ما كان موجودًا قرب بحيرة شيشباناكامب في المكسيك. وقد اندثرت هذه الحضارة فجأة. وفسّر علماء الآثار ذلك بسببين رئيسيين، هما الحروب وانتشار الأوبئة وخصوصًا وباء الطاعون. وهذا هو الاعتقاد

السائد والأكثر قبولًا عند الاختصاصيين. لكن أخيرًا، في حزيران ١٩٩٥، نشرت مجلة «نايتشر» أن الباحثين دافيد هوديل وجيسون كيرتيس، من جامعة فلوريدا الاميركية، أجريا دراسة على ترسبات البحيرة المذكورة والقريبة من التجمعات السكانية للمايا، وتوصّلا إلى أن سبب اندثار هذه الحضارة يعود في الدرجة الأساسية إلى الجفاف الشديد الذي ضرب المنطقة وليس إلى الحرب والأوبئة. وتركزت الدراسة على جمع نماذج من ترسبات البحيرة والبحث في العلاقة بين نسبة كربونات الكالسيوم وكبريت الكالسيوم، وكذلك نسبة نضير الأوكسيجين الخفيف والثقيل في المتحجرات الصدفية التي عاشت في البحيرة. فهذه الكميات وتغايرها حساسة جدًا إزاء التغيرات المناخية، فيستطيع العلماء ان يحددوا المناخ السائد. وبهذا استطاع الباحثان أن يحددا المناخ قبل أكثر من ألف سنة، وتوصلا إلى أن موسم الجفاف الذي كان مسؤولًا عن اندثار حضارة المايا لم يدم طويلًا، لكنه كما يبدو كان كافيًا للقضاء على حضارتهم. ومعروف ان حضارة المايا في اميركا الوسطى ازدهرت ما بين القرنين الخامس والتاسع. ومن أهم ما تميز به هذا الشعب كتاباته التي لا تزال غامضة في كثير من جوانبها.

التولتيك والأزتيك: انتهت تلك الحقبة الكلاسيكية المزدهرة في أواسط القرن الثامن مع سقوط مدينة تيوتيوباكان. ولم يتوصل المؤرخون والعلماء بعد إلى معرفة أسباب اندثار هذه المدينة، ويعتقد أن أهليها غادروها للاقامة في أمكنة أخرى. وحوالي عام ٩٠٠، غزا المنطقة هنود قادمون من المناطق الشمالية عُرفوا باسم «تولتيك»، وهم ينتمون إلى قبائل تحدّر منها هنود الأزتيك كذلك. وقد ورث التولتيك حضارة تيوتيوباكان، وطوّروا من معتقداتهم الدينية، خصوصًا في ما يتعلق بالإله الأفعى «كتزلكوتل». وهذا الإله الأفعى يكسو جلده الريش، وهو قادر على الزحف والطيران في آن، وقد علّم شعبه الزراعة والفنون.

وحوالي العام ١٠٠٠، بسط التولتيك Toltèques نفوذهم في الجنوب من وادي مكسيكو حتى وسط ممتلكات المايا في يوكاتان، حيث سيطروا على مدينة شيشن، أهم مدن المايا. إلا ان النزاعات بين السكان في يوكاتان وخلافاتهم حول الكاهن–الملك الذي اتخذ ايضًا إسم الإله كتزلكوتل، أضعفت سلطة التولتيك.

شكل الأزتيك Aztèques فرعًا من قبائل الناهوا Nahuas التي أتت للاستقرار في الهضبة المكسيكية. وقد عاش الازتيك في بادىء الأمر على الحدود المكسيكية، وكانوا يعبدون إلهًا متعطشًا للدماء ويدعونه «هويتزلوبوشتلي» Huitzilopochtli. وبسبب نزعتهم العدائية وخشونة حياتهم كانوا أكثر الهنود الذين تعاقبوا على المكسيك انضباطًا سياسيًا وعسكريًا. وحوالي العام ١٣٢٥، وصل الأزتيك إلى منطقة مكسيكو التي كانت مغطاة بالبحيرات والجزر الصغيرة. وتقول الأسطورة أن الأزتيك شاهدوا في جزيرة صغيرة في بحيرة تكسكوكو نسرًا يحمل أفعى. فرأى الكهنة في هذا دليلًا على أن الآلهة اختارت هذه الارض لتكون مركز إقامة الأزتيك.

بنى الأزتيك مدينة «تنوشتيتلن» Tenochtitlan (التي أضحت، عندما دخلها الأسبان حوالي العام ١٥٢٠، بمتفرعاتها وساحاتها وحدائقها وهياكلها، أشبه بمدينة البندقية الايطالية). وخلال قرنين من الزمن مدّ الأزتيك نفوذهم شمالًا حتى سان لوي بوتوزي، وجنوبًا حتى أقاليم المايا. وكان الكهنة المحاربون يحتلون رأس الهرم الاجتماعي في مجتمع الأزتيك، في حين كان العبيد قاعدة هذا الهرم، أما العمال والحرفيون فشكلوا الطبقة الوسطى، تعلوها بقليل طبقة التجار. وكان على القبائل الخاضعة للأزتيك أن تدفع جزية من الذهب أو الحلي أو العبيد أو الكاكاو أو الذرة أو منتوجات أخرى. وبسبب معتقداتهم الدينية التي أخضعوها لنزعتهم الدموية، كانت عاصمتهم تنوشتيتلن، تتحول، في بعض المناسبات والاعياد، إلى بركة من دماء الذين اختيروا ذبيحة في هيكل إلههم الأكثر دموية «هويتزلوبوشتلي»

Huitzilpochtli، وكان هؤلاء الضحايا يُختارون في أغلب الاحيان من القبائل المهزومة.

في التاريخ الحديث: «جبال عائمة»، «آلهة بيض»، الاسبان: هذه كانت صورة الوضع بخطوطها العريضة عندما بدأ كاهن الأزتيك الأكبر يتحدث أمام شعبه عن «جبال عائمة» تحمل في البحر عبر خليج المكسيك «آلهة بيض». ففي ١٥١٧، نزلت بعثة اسبانية على شواطىء يوكاتان. وفي السنة التالية، اكتشفت بعثة أخرى الشاطىء حتى فيراكروز Veracruz. وفي ١٥١٩ (وهي السنة التي كان كهنة الأزتيك منذ أكثر من مائتي سنة يتنبأون فيها بعودة الإله–الأفعى «كتزلكوتل» Quetzalcoatl)، نزل البحار هرنان كورتيس H. Cortes على رأس حملة كانت تضم ١١ مركبًا وأكثر من ٥٠٠ رجل. وقدمت قبائل المايا، في منطقة تاباسكو، للحملة عشرين امرأة، منهن «مالينش» Malinche التي دعاها الاسبان دونا مارينا Dona Marina. وكانت دونا مارينا تتكلم لغة المايا ولغة الأزتيك، وتعلمت الاسبانية، وأصبحت زوجة كورتيس ومترجمته ومساعدته.

وترامى إلى كاهن الأزتيك الأكبر، الملك موكتزوما Moctezuma، خبر وصول كورتيس. فتأكد له عودة إله أعدائه المايا للانتقام منه ومن شعبه الأزتيك. وحاول رشوة الرجال البيض الملتحين بأن أرسل لهم الذهب والأواني الثمينة التي كان كورتيس يحولها إلى الملك الاسباني شارل الأول. ولدى رؤيته لهذه المجوهرات أعلن الفنان الشهير ألبرخت ذيورر أن هذه الأواني هي الأجمل والأروع بين المنتوجات الفنية في العالم. وكان لهذا الأمر ان يزيد من شهية الاسبان التغلغل في داخل المكسيك.

كورتيس الحاكم الأبيض الاول في المكسيك: في طريقه إلى عاصمة الأزتيك، تنوشتيتلن، كان كورتيس يلاقي دعمًا من العديد من القبائل التي كانت تنتظر ساعة الثأر من الأزتيك. وقد وصلها في تشرين الثاني ١٥١٩، واستقبله الملك موكتزوما في قصره. لكن كورتيس جعله رهينة له وحكم المدينة باسمه. وعندما علم كورتيس بخبر بعثة قادمة من كوبا للحلول محله، ترك المدينة بيد مساعده بيترو دو ألفارادو، وخرج يرد خطر هذه البعثة. لكن دو ألفارادو تعسّف وظلم، فثار الأزتيك في وجهه، واحتلوا القصر. وعندما عاد كورتيس، حاول أن يخرج جنوده من المدينة، ففتح الأزتيك ثغرات في سدود الأنهار، فغرق المئات من الأسبان، وقتل آخرون، ونجا كورتيس بنفسه.

قضى الآلاف من الأزتيك بداء الجدري، وهو مرض لم يكن معروفًا لديهم من قبل. ومن ضحاياه كان زعيمهم الجديد كيتلاهواك. وأقسم خليفته كووهتموك، على قتال الاسبان حتى النهاية. لكن كورتيس تمكن من تجميع بضع آلاف من القبائل المجاورة، وحاصر بهم المدينة تنوشتيتلن، فاستسلمت له بعد ثلاثة أشهر، وقبض على كووهتموك الذي طلب الموت من يد أعدائه. إلا أن الاسبان لم يستجيبوا لطلبه إلا بعد ثلاث سنوات من الاعتقال (في المكسيك، اليوم، تماثيل عديدة تحيي ذكرى كووهتموك في حين لا يرتفع تمثال واحد لكورتيس).

ثلاثة قرون من الحكم الاسباني: حكم نواب الملوك الاسبان المكسيك حوالي ثلاثة قرون متوالية. وأدخل الاسبان، من خلال إرسالياتهم الدينية والتعليمية، المعتقد الديني المسيحي الكاثوليكي، واللغة والتقاليد الاسبانية إلى البلاد. وحمل المستعمرون معهم بعض الزراعات، أخصها قصب السكر وشجرة التوت (دودة القز، الحرير). وفي ١٥٥١، أصدرت الحكومة الاسبانية مرسومًا بإنشاء جامعة في المكسيك. وفي ١٧٩٢، فتح معهد للمناجم. وتعتبر كاتدرائية مكسيكو (أكبر كاتدرائيات أميركا اللاتينية) أهم إنجاز هندسي معماري للعهد الاستعماري الاسباني. وجمع الكاهن الفرنسيسكاني برنار دينو دو سهاغون مواد الإرث الهندي وأصدره في كتاب يحمل عنوان «التاريخ العام لمجموعة أشياء اسبانيا الجديدة»،

ساعده بذلك بعض الهنود المستنيرين المتحدرين من أشراف الهنود. وأسس الاسبان طيلة تلك الحقبة نحو مائة مدينة في المكسيك، ومدّوا حدود أقاليمهم هناك حتى كاليفورنيا والمناطق الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة الاميركية.

(حول عدد السكان الاجمالي، ونسبهم بين اصليين وإسبان وخلاسيين وسود، في تلك الحقبة، راجع «السكان» في بطاقة تعريف).

أخذ الاسبان (حكامًا ومستوطنين) في اتباع أسلوب انتاجي جديد قائم على استثمار مناجم الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص على مقربة من مدينة مونتريّ Monterry عاصمة الشمال التي تضاعف عدد سكانها ثلاث مرات خلال ٢٠ سنة. إلا أن الشمال المكسيكي، رغم ثروته المنجمية الهائلة، ظلّ خاضعًا للمنطقة الوسطى وعاصمتها مكسيكو المركز الاداري والسياسي الذي تجمّع فيه ممثلو كبار التجار الذين احتكروا الثروات المنجمية ومعظم الانتاج الزراعي في منطقة الهضبة العليا.

فمناطق الوسط والشمال كانت في أساس الثورة الاقتصادية التي شهدها القرن الثامن عشر في المكسيك. أما المنطقة الجنوبية، منطقة الهنود الحمر، فقد ظلت متخلفة محافظة على أساليب إنتاجها التقليدية، وكذلك المناطق الجبلية النائية. وقد أدّى التطور الاقتصادي السريع القائم على حرية المنافسة والاحتكار إلى طفرة ديمغرافية هائلة، حيث ارتفع عدد السكان، الذي ظل مستقرًا منذ الانهيار الذي شهدته البلاد في القرن السادس عشر، بشكل ملحوظ، وأخذ بعد ١٧٥٠ يتزايد باضطراد، فتضاعف خلال خمسين سنة. كما قفز عدد سكان العاصمة مكسيكو إلى حوالي ١٣٠ ألفًا في العام ١٨٠٠.

الاستقلال

صراع طبقي وحلم الاستقلال: نتيجة للثورة الاقتصادية وما جرته من تفاوتات كبرى بين المناطق وما أوجدته من طبقات في المجتمع، ازدادت حدة الصراع الطبقي بين صغار الفلاحين والمعدمين من الهنود الحمر من ناحية، وبين الطبقة المسيطرة على مقاليد الحكم والكنيسة والحركة التجارية وهم الاسبان القادمون مباشرة من اسبانيا وكذلك الطبقة الوسطى التي تملك بشكل خاص المناجم الخاضعة عمليًا للطبقة الاولى وتتكون من الاسبان المولودين في المكسيك أي «الكريول» Créoles من ناحية أخرى.

وتفجّر في مرحلة ثانية التناقض القائم بين الاسبان القادمين من اسبانيا مباشرة، أي البطانة التي يعتمد عليها نائب الملك الاسباني وكبار الحكام والمسؤولين في مكسيكو، وبين الكريول الذين يعتبرون المكسيك وطنهم الأم وليس اسبانيا. وبدأت تلك الصراعات المتعددة تنحو منحى العنف إلى ان اندلعت الحروب الأهلية وقامت الجمعيات السرية. خصوصًا وأن المثقفين والمستنيرين المكسيكيين، وجلّهم من الكريول في تزايد مستمر، بدوا متأثرين جدًا، في أواخر القرن الثامن عشر، بالعهد الجديد في اوروبا وفي اميركا، العهد المحمول والمطبوع بالثورتين الاميركية والفرنسية وافكارهما وإنجازاتهما، فأخذوا يعبرون عن حلمهم باستقلال المكسيك عن الاستعمار الاسباني وإنشاء جمهوريتهم الخاصة مستفيدين من احتلال نابوليون لاسبانيا.

الثورة (وحرب أهلية): من الجمعيات السرية التي نشأت في سبيل «الحرية والعدالة والاستقلال» كان «نادي كيريتارو»، وكان من أبرز اعضائه كاهن قرية دولوريس Dolorès الأب ميغيل هيدالغو إي كوستيلا (١٧٥٣–١٨١١). وكشفت السلطات خطة هذا النادي في ايلول ١٨١٠، واعتقلت اعضاءه. فأصدر الأب هيدالغو نداء إلى الهنود يدعوهم فيه للقسم على تحرير البلاد. وكان ذلك في ١٦ ايلول ١٨١٠ (التاريخ الذي لا يزال المكسيكيون يحتفلون بذكراه)، وقد أنهوا القسم بعبارة: «عاشت سيدة غوادلوبي العذراء مريم، عاشت المكسيك».

وإثر ذلك انطلق الهنود الحمر في ثورة عارمة، وتمكنوا من احتلال عدة مدن، منها غوادالاخارا

وفالادوليد. وسرعان ما استجاب كاهن آخر هو الأب موريلوس Morelos، صديق هيدالغو وتلميذه، إلى نداء الثورة، فأشعلها في منطقة غويريرو Guerrero، مركز تجمع الهنود الحمر، وتزعم الكفاح ضد الاسبان.

إلا أن تلك الثورة، التي أعدّها وقادها رجال الدين المسيحيون الكاثوليك مع بعض الضباط الكريول (اسبان مولودون في المكسيك) بغرض تجميع الهنود الحمر وجميع الفقراء من أبناء المكسيك، ما لبثت أن تحولت إلى حرب أهلية عرقية تواجه فيها الهنود الحمر من ناحية، والاسبان القادمون حديثًا من اسبانيا والكريول من ناحية أخرى. الأمر الذي سهّل أمام الاسبان اعتقال الأب هيدالغو واعدامه في ٣١ تموز ١٨١١ في مدينة شيهواهوا Chihuahua.

الأب خوسيه ماريا موريلوس يتابع الثورة ويعلن الاستقلال: حمل الاب موريلوس (خلاسي، والده اسباني وأمه هندية) مشعل الثورة، وانتقل به من قرية إلى قرية طيلة اربع سنوات أحرز خلالها انتصارات، وتمكن عدة مرات من تهديد العاصمة والسيطرة على منطقة واسعة على سواحل المحيط الهادي.

وفي ٦ تشرين الاول ١٨١٣، ترأس موريلوس اجتماعًا كبيرًا ضم ممثلين عن المناطق الثائرة وعقد في مدينة تشيلبانسينغو Chilpancingo، وأعلن فيه موريلوس استقلال المكسيك، وإلغاء نظام القنانة (العبودية) وكل الحواجز القائمة بين الاجناس، وبدأ يطبق في المناطق المحررة اصلاحًا زراعيًا عادلاً.

لكن تحالف الكريول والاسبان أدّى في نهاية الأمر إلى هزيمة الثوار. فاعتقل قائد الثورة الأب موريلوس في ٥ كانون الاول ١٨١٥، وأعدم بالقرب من مكسيكو. وبموته دخلت الثورة مرحلة التراجع والتفكك.

إيتوربيد امبراطور المكسيك: استمرت الثورة بقيادة فيسنت غويريرو (١٧٨٣-١٨٣١) الذي تمكن من إقامة اتصالات بأحد جنرالات الجيش، أوغسطين دو إيتوربيد A. de Iturbide (١٧٨٣-١٨٢٤) الذي هو من الكريول والذي كان انتصر على الزعيم الثوري موريلوس، واتفق معه على العمل سوية من أجل استقلال المكسيك. وفي اواسط ١٨٢١، وجد نائب الملك الاسباني الجديد خوان أدونوجو نفسه مضطرًا للاعلان رسميًا عن استقلال المكسيك. فتكون على الفور مجلس وصاية على العرش برئاسة إيتوربيد سرعان ما أُلغي هذا المجلس عندما نصّب إيتوربيد نفسه امبراطورًا على المكسيك في ٨ ايار ١٨٢٢.

إمبراطوران وأربعون رئيسًا وفقدان مناطق ودستور ليبرالي: بين ١٨٢٢ و١٨٧٦، تعاقب على حكم المكسيك امبراطوران وأربعون رئيسًا وعدة حكومات موقتة. إذ عاشت البلاد أجواء عدم استقرار وحروب أهلية ونزاعات بين الكنيسة والدولة.

حافظ إيتوربيد على السلطة حتى ١٨٢٣، حيث هزم امام قوات الجنرال أنطونيو لوبيز دو سانتا أنّا الذي أعلن قيام الجمهورية الفدرالية. وكان هذا الأخير مزاجي الطباع وغريب الاطوار، لكنه استمر يحكم المكسيك كزعيم لتيار المحافظين حتى ١٨٥٠ في ما عدا بعض الفترات المتقطعة.

إلا ان تلك الجمهورية التي أعلنها دو سانتا أنّا تخلت عن مبادىء المساواة والمثل التحررية، وبرز بين الكريول تيار محافظ وتيار تحرري، وقام بينهما صراع طويل خصوصًا حول موضوع شكل الحكم وموضوع الكنيسة. وظل المحافظون يحكمون حتى ١٨٥٤ باستثناء وقت قصير (١٨٣٣-١٨٣٤) الذي حكم فيه الاحرار.

اعتبر دو سانتا أنّا مسؤولاً عن مجزرة وقعت في مقاطعة تكساس (وكانت مكسيكية)، تخلى بعدها عن المقاطعة للولايات المتحدة عام ١٨٣٦ مقابل إطلاق سراحه. وعندما ضمت الولايات المتحدة تكساس رسميًا في ١٨٤٦ اندلعت الحرب بين البلدين، وغزت الجيوش الاميركية المكسيك،

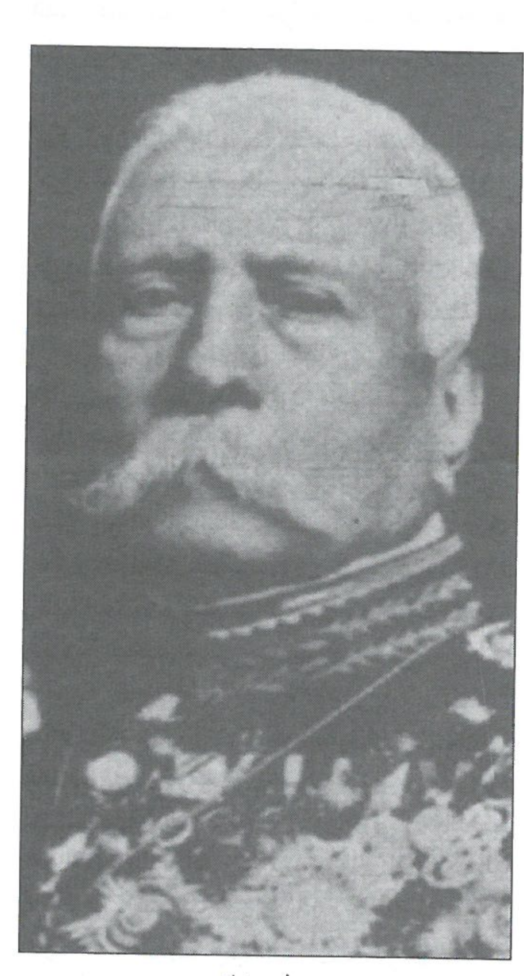
وتمكن دو سانتا أنّا النجاة بنفسه، وسيطر الاميركيون على مناطق واسعة من الاراضي المكسيكية، اي على كاليفورنيا الحالية وباقي ولايات الجنوب الغربي. وفي العام ١٨٤٨، باع دو سانتا أنّا الولايات المتحدة، بموجب معاهدة غوادلوبي هيدالغو، وبمبلغ ١٥ مليون دولار، ولايتي كاليفورنيا ومكسيك الجديدة الحاليتين.

وفي عام ١٨٥٥، تمكن الاحرار (الليبراليون) بزعامة بنيتو خواريز من إجبار سانتا أنّا على ترك البلاد، وأصدروا دستورًا ليبراليًا عام ١٨٥٧، نصّ على مصادرة املاك الكنيسة، وعلى التعليم المجاني، والحرية الدينية وإلغاء الامتيازات. لكن هذه الاصلاحات أدت إلى حرب أهلية دامت ثلاث سنوات بين المحافظين والليبراليين، خرج هؤلاء منها منتصرين، وانتخبوا خواريز رئيسًا للجمهورية.

لكن هذه الحروب أرهقت الاقتصاد المكسيكي، فاضطرت الحكومة الليبرالية إلى تعليق دفع ديونها لاسبانيا وفرنسا وانكلترا. فاستغل المحافظون هذا الوضع الصعب واقنعوا الامبراطور الفرنسي نابوليون الثالث بغزو بلادهم. واحتل الجيش الفرنسي المكسيك، ونصّب الأرشيدوق ماكسيميليان النمساوي امبراطورًا على المكسيك. إلا أن هذا الأخير لم يتمكن من إرضاء الفريقين المتنازعين في المكسيك، فلا هو أرضى المحافظين بسبب افكاره الليبرالية، ولا هو أقنع الليبراليين بسبب كونه أجنبيًا. وعندما سحب نابوليون الثالث جيوشه عام ١٨٦٧، اصبح ماكسيميليان وحيدًا في الساحة، فأُلقي القبض عليه وأُعدم في ١٨٦٧ في مدينة كيريتارو، في حين تمكنت زوجته كارلوتا من الهرب إلى أوروبا، لكن مسًّا من الجنون أصابها.

الليبراليون كانوا هم الذين تخلصوا من الامبراطور ماكسيميليان. وبذلك استرجعوا السلطة بقيادة زعيمهم بنيتو خواريز بدعم من الولايات المتحدة وتحت شعار مبادىء الرئيس الاميركي مونرو Monroe. وأعلنوا عودة النظام الجمهوري في ظروف صعبة جدًا، إذ بالاضافة إلى تمزق البلاد على أثر الحروب الاهلية الدامية التي لم تهدأ إلا لفترات وجيزة منذ ١٨١٠، كانت الانقسامات الداخلية تنخر صفوفهم. فقد لجأ أول رئيس للجمهورية، خواريز، الذي حكم من ١٨٦٧ إلى ١٨٧٢، إلى إبادة كل المعارضين، وكذلك فعل خلفه سباستيان دو تيجادو الذي حكم من ١٨٧٢ إلى ١٨٧٦. وأصبحت البلاد بسبب تلك السياسات القمعية، وخاصة في عهد الرئيس الثاني، على أبواب حكم عسكري دكتاتوري قام بالفعل.

حكم الدكتاتور بورفيريو دياز من ١٨٧٦ إلى ١٩١١: في عام ١٨٧٦، استأثر أحد معاوني خواريز، الجنرال بورفيريو دياز Porfiriot Diaz، وهو من



بورفيرو دياز.

تيار الليبراليين (الاحرار) بالسلطة، وحكم مدة ٣٥ سنة. لكن عهده تميز بالظلم والطغيان. إذ ألغى احكام دستور ١٨٥٧، وأعاد الامتيازات لرجال الكنيسة وللطبقة الارستقراطية، في حين عرفت أكثرية الشعب بؤسًا لم تعهده المكسيك من قبل. فألقى بذلك بذور الثورة الشعبية. وفي عام ١٩٠٨، نشر فرنشيسكو ماديرو، أحد المعتدلين والمثاليين، بيانًا بعنوان «الخلافة الرئاسية لعام ١٩١٠»، حيث قال إن الوقت قد حان لإقامة ديمقراطية حقيقية. ويشبّه المؤرخون هذا البيان وأثره بـ«صرخة دولوريس» التي أطلقها الأب هيدالغو قبل مائة سنة.

وفي عهد دياز غزت رؤوس الاموال الاميركية البلاد، واستثمرت في كثير من القطاعات، الأمر الذي عاد بالنفع على حركة الاقتصاد بمجمله. ولأول مرة في تاريخ المكسيك أصبحت الميزانية متعادلة، وزاد حجم التجارة الخارجية خمس مرات عما كان عليه، وشهدت المناجم والصناعة ازدهارًا كبيرًا، وبلغ طول السكك الحديدية ٢٤٧٠٠ كلم في سنة ١٩١١ بعدما كان ٦٠٠ كلم في ١٨٧٦. لكن ثمن كل ذلك انه لما سقط دياز (١٩١١) كانت معظم المنشآت الصناعية والثروات النفطية والمعدنية بيد الأميركيين. وبالنسبة إلى القطاع الزراعي فإن ١٠ ملايين من جملة ١٥ مليون مكسيكي لم يكونوا آنذاك يملكون شبرًا من الاراضي.

ثورة ١٩١٠ وصراع بين قادتها: الثورة المكبوتة طيلة عهد دياز انطلقت رافعة شعار فرنشيسكو ماديرو Francisco Madero في تشرين الثاني ١٩١٠ الذي نادى بعدم تجديد رئاسة دياز. وتجاوب الشعب مع هذا المطلب، وانتشرت الثورة بشكل خاص في صفوف الهنود الحمر بقيادة بانشو فيلا Pancho Villa في شمال البلاد، وإميليانو زاباتا Emiliano Zapata في الجنوب، وأجبرت الرئيس دياز على التنازل عن الحكم وترك البلاد إلى باريس. وانتخب محله القائد الثائر ماديرو في تشرين الثاني ١٩١١ (هذه الثورة التي استمرت حتى ١٩٢٠ وتخللتها سلسلة من حركات التمرد ذهبت بأرواح نحو مليون مكسيكي).

استغل أحد الضباط الموالين لحكم دياز دخول قادة الثورة حلبة الصراع على السلطة. فقاد هذا الضابط، وهو الجنرال فكتوريانو هيرتا Victoriano Huerta، انقلابًا مضادًا للثورة أطاح الرئيس ماديرو الذي قُتل أثناء تلك الحركة في شباط ١٩١٣. وعارضت حكومة الرئيس ويلسون الاميركية ذلك الانقلاب لأنه كان في نظرها يخدم المصالح الاوروبية والبريطانية خصوصًا. فسارعت الولايات المتحدة إلى إنزال بحري في مدينة فيراكروز في ١٩١٤.

حكم كارانزا: في تلك الأثناء، وتحت وطأة التدخل الاميركي العسكري، توحد الثوار المؤيدون لقائدهم التاريخي ماديرو تحت قيادة فينوستيانو كارانزا Venustiano Carranza زعيم التيار الدستوري الذي كان ينادي بالعودة إلى الشرعية الجمهورية ويعتبر هويرتا مغتصبًا للحكم.

لكن الدستوريين، وقد أججوا الثورة ضد هويرتا، ما لبثوا ان انقسموا على أنفسهم. فتزعم بانشو فيلا القائد الشمالي جناحًا وتحالف مع قائد الثورة في الجنوب اميليانو زاباتا ضد كارانزا. إلا أن الولايات المتحدة رمت بثقلها إلى جانب كارانزا. فاندحرت قوات بانشو، وخلت الساحة لكارانزا الذي حكم معتمدًا على الدستور الذي يخوله صلاحيات واسعة إلى سنة ١٩٢٠.

وفي طليعة انجازات كارانزا أن انتخابه ترافق مع عودة الهدوء تدريجيًا إلى البلاد، وانه دعا إلى مؤتمر عام في كيريتارو لوضع دستور ١٩١٧ (الذي لا يزال قائمًا، وقد جرت تعديلات عليه). وقد استوحى هذا الدستور الكثير من مبادىء وأفكار بورفيريو دياز. فنص على التعليم المجاني، وفصل الكنيسة عن الدولة، وتحديد ساعات العمل بثماني فقط، وحق تأسيس النقابات، وحق الاضراب.

حكم أوبريغون وكالّيس: اغتيل كارانزا بعد وقت قصير من تركه السلطة عام ١٩٢٠. ولقي كل من بانشو فيلا وإميليانو زاباتا المصير نفسه. ومن القادة الثوريين الذين كتب لهم النجاة بحياتهم كان



الياس كالّيس (كلاس).

ألفارو أوبريغون Alvaro Obregon (أحد زعماء الهنود) الذي انتخب رئيسًا، فحكم من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٤، ثم حكم نائبه إلياس كالّيس Elias Calles من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٨. ثم عاد أوبريغون مرة ثانية مخالفًا بذلك الدستور (عدم احتلال منصب الرئاسة أكثر من مرة واحدة)، الأمر الذي أدى إلى اغتياله في ١٩٢٨ من قبل أحد المسيحيين المتعصبين.

سار أوبريغون، في ولايته الاولى، على مبادىء الثورة، لكن كالّيس تحول إلى رئيس محافظ. فهادن الشركات النفطية، والكنيسة، وجنرالات الجيش. ووصل ضغط الكنيسة عليه إلى حد مطالبتها بإلغاء دستور ١٩١٧. وفي سبيل تحقيق هدفها هذا أوقفت القداديس وممارسة الطقوس الدينية. الأمر الذي أثار حفيظة المؤمنين الذين اشتبكوا في عدة أمكنة مع الجيش الفدرالي المكسيكي. وخشي القادة السياسيون على وحدة البلاد، فالتفوا حول أوبريغون من جديد، وعدّلوا الدستور بحيث أمكن إعادة انتخابه رئيسًا للجمهورية لولاية ثانية في ١٩٢٨. لكن أوبريغون اغتاله أحد المسيحيين المتعصبين قبل استلامه سلطاته.

ثلاثة رؤساء بعد أوبريغون: على أثر اغتيال أوبريغون تم الاتفاق على ان يحكم المكسيك ثلاثة رؤساء لمدة ست سنوات، يحكم كل منهم لمدة عامين. وكان كالّيس خلال السنوات الست أهم زعيم سياسي. فاعتقد الكثيرون ان المكسيك تبتعد شيئًا فشيئًا عن مبادىء ثورتها.

الرئيس الاول كان إميليو بورتيس جيل E.P. Gil الذي عرفت ولايته حربًا أهلية بين الليبراليين الثوريين و«أتباع المسيح» والمحافظين. كما أسس إلياس كالّيس الحزب الوطني الثوري الذي تحول في ما بعد إلى الحزب الثوري الدستوري. وخضع الرئيسان التاليان اللذان أكملا ولاية السنوات الست (حتى ١٩٣٤) لارادة الحزب المذكور وزعيمه كالّيس.

لازارو كارديناس «ضمير الثورة» (١٩٣٤–١٩٤٠): في ١٩٣٤، ومع انتهاء الولاية الرئاسية لرؤساء التناوب الثلاثة، انتخب الجنرال لازارو كارديناس Lazaro Cardenas رئيسًا لولاية تنتهي في ١٩٤٠. وكان معروفًا عنه انه يساري تحرري وملقب بـ«ضمير الثورة».

بادر كارديناس إلى التخلص من كالّيس، وأعاد النظر في السياسة السابقة، وعمل على الاعتماد مباشرة على الشعب وعلى إرساء الديمقراطية الشعبية. فوزّع بين ١٩٣٤ و١٩٣٨ على حوالي ٨٠٠ ألف فلاح صغير ١٥ مليون هكتار، وألغى كل القيود التي كانت مفروضة على اداء الشعائر الدينية، وأوقف حملة الدعاية ضد رجال الدين وتصالح عمليًا مع الأغلبية الساحقة من الشعب. وفي ١٩٣٨، أقدم كارديناس على أكبر وأخطر عملية وطنية حين أمم النفط والشركات الاجنبية. وقد منحته كل تلك الاجراءات التقدمية شعبية لم يبلغها أي زعيم في المكسيك. وفي ١٩٤٠ تخلى كارديناس عن الحكم بشكل طبيعي كما ينص عليه الدستور، وانعزل في قرية وغاب عن المسرح السياسي حتى ١٩٥٩ ليمنح تأييده العلني والقوي للرئيس الكوبي فيدل كاسترو (راجع باب زعماء).

مانويل أفيلا كاماشو Avila Camacho (١٩٤٠–١٩٤٦): واصل سياسة سلفه، فأنهى

النزاع مع الكنيسة دون أن يعيد إليها سلطاتها السياسية. وفي أواخر حكمه أخذ يتخلى عن سياسة «الثورة المكسيكية» ويعتمد أكثر فأكثر على البورجوازية الصناعية والتجارة الصاعدة. وبذلك بدأت الثورة في التراجع.

نيجل أليمان Nigel Aleman **(١٩٤٦–١٩٥٢)**: أكمل ما انتهى إليه سلفه كاماشو إلى أن فرغت الثورة من محتواها. وكان أليمان يمثل الجناح اليميني في الحزب الثوري الدستوري، واتهم بأنه استغل منصبه للإثراء السريع باختلاس أموال الدولة هو وأتباعه. ولكنه مع ذلك أنشأ نظام الضمان الاجتماعي وحقق نهوضًا اقتصاديًا.

رويز كورتيناس Ruiz Cortinas **(١٩٥٢–١٩٥٨)**: حارب الفساد والرشوة والاحتكارات، وأبعد عناصر الرئيس السابق عن المناصب الادارية، وقرّب عناصر الرئيس والزعيم الشعبي كارديناس. وعلى النطاق الخارجي عمل على تخفيف علاقة بلاده بالولايات المتحدة، ودافع عن مصالح اميركا اللاتينية سواء داخل منظمة الدول الاميركية أو داخل الامم المتحدة.

أدولفو لوبيز ماتيوس A. Lopez Mateos **(١٩٥٨–١٩٦٤)**: كان رئيسًا محافظًا، اعتمد نسبيًا على البورجوازية التجارية مع اتخاذه في الوقت نفسه إجراءات شعبية ووطنية. فكان توفيقيًا: سمح من ناحية بدخول رؤوس الاموال الاميركية وبالعودة إلى الحرية الاقتصادية، وأقدم من ناحية أخرى على تأميم الصناعات الكهربائية والبتروكيمائية، وأكد اشراف الدولة على المناجم، واستمر في تطبيق الاصلاح الزراعي، واهتم بالنهوض العلمي... محاولًا في كل ذلك ارضاء الولايات المتحدة والرأسمالية من ناحية، وطموحات شعبه والتيار اليساري من ناحية أخرى. وهذه السياسة هي تقريبًا السياسة التي اتبعها الحزب الثوري الدستوري الحاكم منذ ١٩٢٩ باستثناء فترة كارديناس («ضمير الثورة») اليسارية. ومن أبرز الأمثلة التي تجسد فعلًا سياسة ماتيوس التوفيقية هو إنشاؤه «المركز القومي للعمال» الذي ضمّ حوالي ٣٧٥ ألف عامل في شركات الكهرباء والنسيج وقصب السكر، وكان شعار المركز «الابتعاد عن الشيوعية والكاستروية وتحرير الطبقة العاملة من قبضة الرأسمالية»، وأطلق على ذلك المركز إسم «القوة الثالثة».

غوستاف دياز أورداز G. D. Ordaz **(١٩٦٤–١٩٧٠)**: واصل سياسة ماتيوس نفسها. فقوّى علاقات المكسيك بالولايات المتحدة وبكوبا في الوقت نفسه. إلا أن مقاومة العناصر اليمينية، بزعامة كارلوس مادرازو C. Madrazo داخل الحزب الثوري الدستوري الحاكم، وقد اعتمد مادرازو على اتحاد الغرف الصناعية والتجارية والمصرفية وشركات التأمين، تمكنت من تحقيق بعض الانتصارات، خصوصًا في ما يتعلق بسياسة إشراف الدولة على الاقتصاد، وتوسيع القطاع العام. وقد أدّى ذلك إلى انتفاضة شعبية قادتها الفئات المثقفة والطلاب أثناء انعقاد الألعاب الأولمبية في مكسيكو عام ١٩٦٨. فواجهت السلطة تلك الانتفاضة بعنف وبلغ عدد القتلى ٣٠٠ شخص.

لويس إيتشيفيريا ألفاريز L. Echeverria Alvarez **(١٩٧٠–١٩٧٦)**: تمحورت سياسته حول هدفين أساسيين: تقوية استقلال البلاد إزاء الولايات المتحدة والشركات متعددة الجنسيات، والتوزيع العادل لثروات البلاد. فتميز عهده بالانفتاح على العناصر اليسارية، وأصدر عفوًا عامًا في ١٩٧٦ على المحكومين بسبب حوادث ١٩٦٨، وأدخل بعض الاصلاحات. وخارجيًا، انتهج سياسة الحياد الايجابي وتأييد قضايا العالم الثالث.

عُرف عن الرئيس إيتشيفيريا عداؤه لمبدأ العبادة الشخصية، وقرّب منه المثقفين، حتى أنه اتُّهم باليسارية والشيوعية. زار كوبا على الرغم من تحفظه على سياسة زعيمها كاسترو. وفي كل مرة كان يعلن فيها عن عزمه الانضمام إلى الأوبك (منظمة البلدان

المصدرة للنفط) كان يلاقي ضغوطات شديدة من واشنطن. صوتت المكسيك في عهده على قرار الامم المتحدة بإدانة الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية، ما أثار حملة اميركية صهيونية واسعة ضده. وفضلًا عن ذلك، فإنه استقبل في المكسيك الرئيس التشيلي أللندي في ١٩٧٢.

خوسيه لوبيز بورتيلو Jose Lopez Portillo **(١٩٧٦–١٩٨٢)**: جاء انتخابه في ظروف أزمة اقتصادية وتدني قيمة النقد وتصاعد الانتفاضة الفلاحية. فكرّس سنتيه الاولين من ولايته «لاعادة العافية» إلى اقتصاد البلاد معتمدًا على عائدات النفط. وفي ١٩٧٩، بدا انه اختار نهجًا يساريًا في سياسته الخارجية. فوقف بكل صراحة إلى جانب الثورة في نيكاراغوا عند زيارته لها في شباط ١٩٨٢، حيث ألقى خطابًا جماهيريًا في العاصمة ماناغوا، نوّه فيه بتلك الثورة، وانتقد سياسة الولايات المتحدة تجاهها. إلا أن المكسيك رغم ذلك استمرت تخضع لضغوط اميركية كبرى خشية أن تفلت من نفوذها وتتحول إلى كوبا جديدة على حدودها الملاصقة.

وكان بورتيلو استضاف، في مدينة كانكون في تشرين الاول ١٩٨١، مؤتمر القمة الاول للشمال–الجنوب الذي حضره رؤساء ٢٢ دولة: ٨ دول صناعية، ١٣ دولة نامية والصين.

المكسيك في العقدين الاخيرين

(١٩٨٢–٢٠٠٢)

ميغيل دو لا مادريد هورتادو M.D.L.M. Hurtado **(١٩٨٢–١٩٨٨)**: في أول كانون الاول ١٩٨١، انتخب هذا الرئيس (مولود ١٩٣٤) بأكثرية ٧١,٦٣٪ من الاصوات. وأول ما اتخذته حكومته من اجراءات لمعالجة الازمة المالية تخفيف قيود الصرف وموازنة تقشف وإعادة جدولة الديون الخارجية. وقد قلقت الولايات المتحدة من هذه الأزمة لدى جارتها الجنوبية، ولاحظت «أن أزمة مكسيكو ستكون ذات تأثير فوري علينا مباشرة... فضلًا عن إضعافها للاستقرار المكسيكي» (هذا الكلام لمستشار الرئيس الاميركي السابق لشؤون الامن القومي زبيغنيو بريجنسكي، وقاله في آذار ١٩٨٣). وبالفعل، قامت في ١٦–٢٠ نيسان ١٩٨٣، تظاهرات صاخبة في مكسيكو احتجاجًا على زيارة ثلاثة وزراء اميركيين (منهم وزير الخارجية جورج شولتز) للمكسيك، وداعمة للحركات المعادية للسياسة الاميركية في اميركا الوسطى. وكان هورتادو، قبل وقت قليل، قد أيدّ مبادرات السلام في اميركا الوسطى، ضمن دول «الكونتادورا» (كولومبيا، المكسيك، باناما، فنزويلا، ثم انضمت إليها، في ١٩٨٥، الارجنتين، البرازيل، البيرو والأوروغواي)؛ كما أقدم على الصعيد الاقتصادي على إلغاء تأميم بعض المصارف. وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٤، شبّ حريق هائل في مكسيكو ذهب ضحيته نحو ٥٠٠ قتيل وأكثر من ٣ آلاف جريح، أعقبه بعد شهور قليلة فقدان البيزو لأكثر من ٣٣٪ من قيمته (٣٠٠ بيزو=دولار واحد)، ثم تعرّض العاصمة مكسيكو لزلزال عنيف (١٩ ايلول ١٩٨٥) ذهب بأرواح نحو ١٥ ألف شخص وتشريد نحو مليون وتسبب بخسائر قدرت بـ٣٠٠ مليون دولار. وفي تموز ١٩٨٦، انضمت المكسيك إلى منظمة «الغات» Gatt، وفي ربيع ١٩٨٧، شهدت البلاد موجة من المظاهرات المندّدة بالسياسة الاقتصادية.

كارلوس ساليناس دو غوتاري Carlos Salinas de Gortari **(١٩٨٨–١٩٩٤)**: انتخبه النواب في ايلول ١٩٨٧ (مولود ١٩٤٨)، وكان منافسه مرشح الحلف اليساري كواتيموك كارديناس Cuauhtémoc Cardenas. وأكثر ما عُرف في عهده ثلاثة: – أخذه بمبدأ الخصخصة وبدء تنفيذه، وكان أهمها خصخصة شركة الطيران المكسيكية؛ – إقامة علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان (في ٢١ ايلول ١٩٩٢، وكانت مقطوعة منذ ١٨٥٧؛ وبعد زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للمكسيك في ايار ١٩٩٠)؛

– واتفاق المكسيك مع الولايات المتحدة وكندا للتبادل الحر في شمال اميركا (اتفاق نافتا)، الموقع في أول كانون الثاني ١٩٩٤. وكان ساليناس يعتبر أن هذا الاتفاق سيوفر للمكسيك فرصة النمو بسرعة. وقد جاء اتفاق «نافتا» في سياق اصلاحات اقتصادية أرست قواعد الاقتصاد المكسيكي على أفضل وضع ممكن عرفته خلال العقود القليلة الماضية. فتدنت معضلات التضخم حتى باتت أقل من ١٠٪. وسجل الحزب الدستوري الثوري (الحاكم) فوزًا ساحقًا في انتخابات حكام المقاطعات لصالح الحلف اليساري الذي يتزعمه كارديناس عام ١٩٨٨، بعد قليل من الانتخابات الرئاسية.

انتفاضة الفلاحين عادت منذ مطلع ١٩٩٤: منذ السبعينات استمرت المشكلة لكنها استمرت «هادئة» أو «مكبوتة» أو «لم يحدث ما يدعو إلى تسليط الاضواء عليها».

لكن منذ مطلع ١٩٩٤ عادت اشتباكات الفلاحين مع الجيش الحكومي. وافادت حصيلة رسمية لضحاياها أن ٧٥ شخصًا قتلوا (٢ كانون الثاني ١٩٩٤)، ووصفت الصحف الاحداث بأنها «انتفاضة الفلاحين»، وأنها أول مؤشر على بروز حركة تمرد مسلحة في البلاد منذ السبعينات، وأن ٨٠٠ مسلح شاركوا في هجمات على ثلاث بلدات رئيسية في ولاية شياباس، إحدى أفقر الولايات المكسيكية ومتاخمة للحدود مع غواتيمالا. والدليل الأبرز على اتساع الاشتباكات وخطورتها ان الناطق الحكومي الرسمي أعلن، في ٥ كانون الثاني، عن استعداد الحكومة لعقد محادثات مع الفلاحين المتمردين. كما أن الاعلام العالمي بدأ يسلّط الاضواء على «الهنود الحمر» وعلى مدى الإهمال الذي يعانون منه. وفي ٨ كانون الثاني، بدأ الفلاحون ينفذون عمليات مسلحة قرب العاصمة. وأول بيان صدر عن الفلاحين، أو عن طرف منهم، كان في ١١ كانون الثاني (١٩٩٤) ووقعه «ماركوس» مساعد قائد «جيش زاباتا للتحرير الوطني». فردت الحكومة بقبول التفاوض، وعزل الرئيس كارلوس ساليناس وزير داخليته المتشدّد باتروسينيو غونزاليس، وعين مبعوثًا حكوميًا للاتصال والتفاوض مع الثوار، هو مانويل كاماشو سوليس. لكن لم ينته شهر واحد على الانتفاضة حتى كانت القوات الحكومية قد نجحت في الانتشار في شياباس وفي قمع المتنفضين.

اغتيال مرشح الحزب الحاكم للرئاسة: في ٢٣ آذار ١٩٩٤، اغتال مسلحان مرشح الرئيس كارلوس ساليناس والحزب الحاكم (الحزب الدستوري الثوري الحاكم منذ ١٩٢٩) لولاية رئاسية جديدة لويس دونالدو كولوسيو اثناء مهرجان خطابي في مدينة تيخوانا شمال البلاد. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث. ووجهت التفسيرات والتحليلات اتهامها إلى جهتين مستفيدتين من الحادث: انتفاضة الفلاحين المقموعة، خصوصًا أنصار البطل الشعبي التاريخي زاباتا، أي «جيش زاباتا للتحرير الوطني»، كما «عدم استبعاد جهات قريبة من الكنيسة»، خصوصًا وأن رئيسين سابقين من الحزب الحاكم كانا لا ينفكان يأخذان على رجال الدين «حشر أنوفهم في السياسة»، إضافة إلى أن التوتر الذي تعيشه البلاد كان بدأ فعليًا في العام ١٩٩٣ حين لقي أسقف غوادالاخارا مصرعه في مطار المدينة عندما أطلق عليه مسلحون النار.

أرنستو زيديللو بونسي دو ليون رئيسًا وعودة انتفاضة الفلاحين: في ٢٤ آب ١٩٩٤، أعلن عن فوز مرشح الحزب الحاكم أرنستو زيديللو بونسي دو ليون (مولود ١٩٥١) Ernesto Zedillo Ponce de Léon بغالبية ٤٨,٧٧٪ من الاصوات. ولم تكن ذا تأثير كبير الاتهامات التي وجهها الحزب الخاسر «حزب الثورة الديمقراطي» اليساري الذي ندّد بلجوء الحزب الدستوري الحاكم مرة أخرى إلى «عمليات التزوير الواسعة».

وعادت بوادر الانتفاضة الفلاحية في شياباس للظهور مجددًا في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٤، حيث وقعت مواجهات بين الشرطة والثوار الزاباتيين. واتسعت المواجهة بعد نحو اسبوعين، وانقضى العام

١٩٩٤ على استمرار الاشتباكات وعلى حديث رسمي يؤكد على ارتباط «جيش زاباتا للتحرير الوطني» بمنظمات ثورية مسلحة في غواتيمالا.

وتحت يافطة هذا «الارتباط» مع الخارج، جرّدت القوات الحكومية، وبأمر من الرئيس زيديللو، حملة قمعية على الثوار الزاباتيين بهدف إلقاء القبض على قادتهم (تكلمت التقديرات على أن هناك ١٢ ألف مسلح زاباتي)، وفرضت تعتيمًا اعلاميًا. وكثيرًا ما ترافقت هذه الحملة مع مظاهرات في مكسيكو مؤيدة لمطالب الثوار الفلاحين (كما في شباط ١٩٩٥).

وفي آذار ١٩٩٥، أعلنت المقاومة في شياباس استعدادها البدء في مفاوضات مع الحكومة ردًا على قانون صادق عليه الكونغرس المكسيكي ويهدف إلى تمهيد الطريق للمفاوضات ومنح الفلاحين بعض مطالبهم، كما يتضمن عفوًا «عن المتمردين الذين يسلمون أسلحتهم»، ويحدّد منطقة منزوعة السلاح لبدء المفاوضات. وقد صدر هذا القانون (آذار ١٩٩٥) في وقت تقدم فيه الجيش المكسيكي إلى مساحة عميقة في منطقة شياباس وتراجع الثوار، وبعدما أمر الرئيس زيديللو بإلقاء القبض على زعيم حركة الزاباتيين (زاباستا) ماركوس متهمًا إياه بالتحضير لخوض حرب عصابات عبر المكسيك.

الوضع الاقتصادي و«التاريخي» في ١٩٩٥ في ضوء اتفاقية «نافتا»: أوقفت اتفاقية «نافتا» لبلدان اميركا الشمالية، التي وقعتها المكسيك في ١٩٩٣، تدخل الحكومة في مختلف القطاعات الانتاجية، وألغت كذلك الدعم عن كل السلع، الأمر الذي أدّى إلى انهيار البيزو في مطلع ١٩٩٥. فسارعت الولايات المتحدة إلى إنقاذه بعملية دعم مالي كبير، وقدمت للمكسيك ضمانات قروض بقيمة ٤٧,٨ بليون دولار، ذلك أن نحو ٧٠٠ ألف وظيفة اميركية تعرضت للخطر فيما لو انهار الاقتصاد المكسيكي لأن أصحاب هذه الوظائف يعتمدون على الصادرات الاميركية إلى المكسيك، إضافة إلى احتمالات هجرة نصف مليون مكسيكي سنويًا إلى الولايات المتحدة وما يرتب ذلك من أعباء مالية ضخمة على الاقتصاد الاميركي. وذلك فضلًا عن أن المصلحة الاميركية مضمونة، إذ إنها، باتفاقية نافتا وبالقروض التي قدمتها، حوّلت الاقتصاد المكسيكي إلى رهينة لرؤوس الاموال الاميركية. وقد أكدت الادارة الاميركية صراحة انها اشترطت على حكومة زيديللو أن يكون جزء من عائد النفط المكسيكي ضمانًا لدى الحكومة الاميركية في حال عجزت المكسيك عن التسديد، كذلك اشترطت على الحكومة المكسيكية أن تلتزم بـ«الشفافية في سياستها الاقتصادية لكي يتمكن المستثمرون الاجانب– الأصح الاميركيون– من تقدير المخاطر على نحو دقيق». وفي مداولات الكونغرس الاميركي حول اتفاق «نافتا» مع المكسيك، كان التركيز على ضرورة إجبار المكسيك على زيادة أجور العمال (لمزيد من القدرة على الاستهلاك بطبيعة الحال)، وعلى زيادة حماية البيئة، وحدّ المكسيك من صادراتها إلى الولايات المتحدة ومساهمتها في احتواء الهجرة غير القانونية إلى الولايات المتحدة، وقطعها لعلاقاتها مع كوبا، وغير ذلك من الشروط التي تجعل السوق المكسيكية تحت رحمة رؤوس الاموال الاميركية.

منذ توقيعها (١٩٩٣) كانت «نافتا» محظورة أو شبه محظورة على التداول الاعلامي في المكسيك. لكن حكومة أرنستو زيديللو وجدت نفسها مضطرة على ان تكشف بعض تفاصيل شروط «النافتا» منذ مطلع شباط ١٩٩٥ لتبرير الأمر الذي أصدرته للجيش بالتوجه جنوبًا للإجهاز على تململ الفلاحين من الهنود الحمر الذين عادوا للانتفاض على المظالم الاجتماعية والعرقية التي يتعرضون لها. وقد تفاقمت هذه الاوضاع بعد التوقيع على «النافتا»، بحيث أن أجر الفرد لم يعد يتعدى الـ٤ دولارات في اليوم.

وما لبث المكسيكيون ان بدأوا يقفون على وقائع اقتصادية وجيوبوليتيكية دفعت بلادهم دفعًا إلى توقيع «النافتا» كما على وقائع أخرى، من النوع نفسه، ستعمل «النافتا» على تجذيرها.

فهذه الاتفاقية على التبادل الحر لشمال اميركا (كندا، الولايات المتحدة والمكسيك) التي تهدف إلى إقامة سوق اميركية كبرى في مواجهة السوق الاوروبية المشتركة، تشكل أكبر منطقة حرة للتجارة في العالم: ٣٨٨ مليون نسمة و٨٢٠٠ بليون دولار كناتج قومي للدول الثلاث، ويفترض بها أن تلغي خلال ١٥ سنة من تطبيقها جميع الحواجز الجمركية وجميع الضرائب والرسوم على الصادرات والواردات.

وقد أثارت إتفاقية «نافتا»، ولا تزال، لغطًا كثيرًا في المكسيك، لأنها تنسف الأسس التي قامت عليها الهوية المكسيكية حتى الآن. فهي تلغي الطابع الانتقالي للمكسيك ما بين شمال اميركا وجنوبها، وما بين الثقافتين: البروتستانتية الشمالية، والاسبانية الكاثوليكية الجنوبية. كما تلغي تقاليدها السياسية والايديولوجية العالمثالثية والمعادية للهيمنة اليانكية للولايات المتحدة، فضلًا عن أنها تطوي فصلًا أساسيًا في ذاكرتها التاريخية، إذ تشطب بصورة نهائية على واقعة احتلال و«شراء» الولايات المتحدة الاميركية لنصف مساحة المكسيك السابقة في منتصف القرن التاسع عشر، لا سيما ولايات تكساس وكاليفورنيا ونيو مكسيكو.

وعلى ذلك فإن اتفاقية التبادل الحر لشمال اميركا (نافتا) لا تمثل، بالنسبة إلى المكسيك، محض التزام اقليمي جديد، بل هي بمثابة انقلاب جيوبوليتيكي. فأقل ما يمكن أن تعنيه هو نهاية الايديولوجيا الاميركية اللاتينية للمكسيك محمولةً على تأثير واقع اقتصادي أشبه بالقدر الذي لا ردّ له. فرغم كل الضجيج الإيديولوجي وكل خطابات الهوية الثقافية التي أراد المكسيكيون تمايزهم بها عن جارتهم الشمالية، فإن مبادلات المكسيك الاقتصادية مع شقيقاتها اللاتينيات في اميركا الوسطى والجنوبية ما كانت في عام توقيع النافتا تتعدى ٣٪ من تجارتها الخارجية، في حين ان ٧٠٪ من وارداتها و٨٣٪ من صادراتها كانت تأتي من الولايات المتحدة أو تذهب إليها.

١٩٩٦، تحول «جيش زاباتا» إلى جبهة سياسية: من أبرز أحداث ١٩٩٦: – إعلان ثوار «جيش زاباتا للتحرير الوطني»، في مطلع السنة وفي احتفالهم بمرور عامين على انتفاضتهم، عن رغبتهم في ان يتحولوا إلى حركة معارضة سياسية جديدة. وقال زعيمهم، ماركوس، في بيان مسجل على شريط فيديو عرض على صحافيين في قرية نائية في ولاية شياباس إن الحركة ستكون سلمية غير عسكرية، ولكنها لن تكون حزبًا سياسيًا رسميًا ولن تسعى إلى السلطة، وسيطلق عليها إسم «جبهة التحرير الوطني الزباتية»، وستكون عضويتها مفتوحة أمام كل من لا يسعى إلى السلطة وإنما يرغب للعمل على وضع دستور جديد وإجراء تغييرات ديمقراطية في المكسيك.

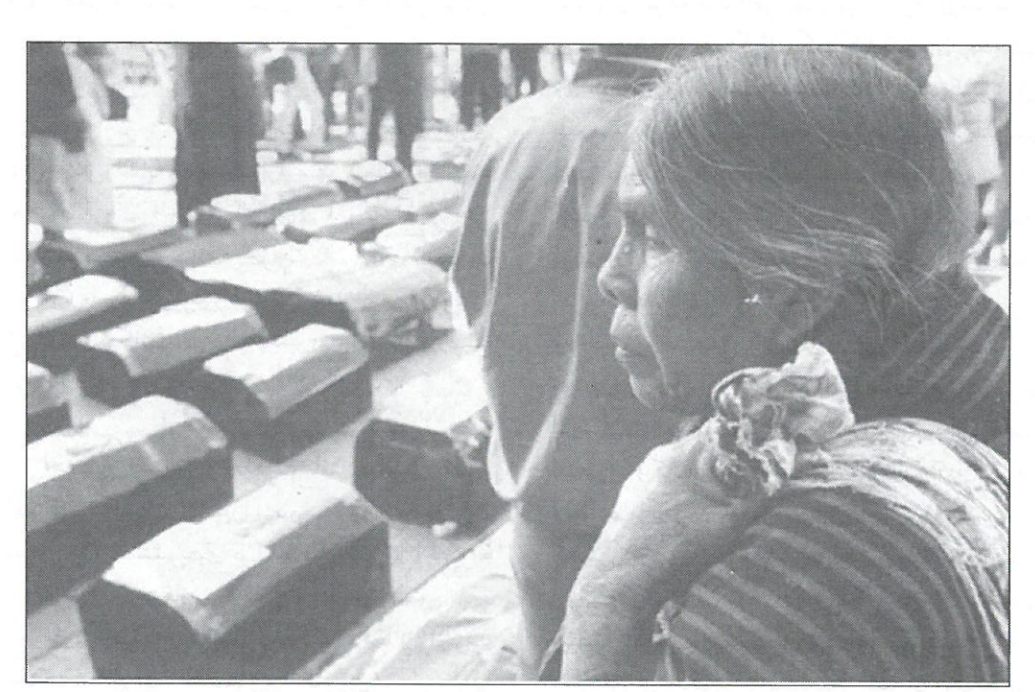
وفي ١٨ آذار، سارت مظاهرات صاخبة في العاصمة ضد خصخصة قطاع الصناعات البتروكيميائية. وفي ٢٨ حزيران، أعلن عن قيام «الجيش الشعبي الثوري» في منطقة غويرّيرو. وفي آب، طردت السلطات ٧٣٧ من رجال الشرطة (إجمالي عددهم ٤٧٠٠) بتهم الفساد والتهريب. وفي تشرين الاول–تشرين الثاني، جرت انتخابات بلدية أسفرت عن تراجع في مقاعد الحزب الحاكم (الحزب الدستوري الثوري).

١٩٩٧–١٩٩٨، مرحلة تحول ديمقراطي بطيء: واصل الاقتصاد نهوضه، وسجّل النمو نسبة ٧٪، وزاد الاستهلاك ١٠٪ عما كان عليه في العام ١٩٩٥، كما زادت الاستثمارات ٢٠٪، وتراجع التضخم إلى ١٧,٦٪، وتراجعت ايضًا نسبة البطالة. وذلك رغم هبوط أسعار النفط (٥٠٪ خلال عام واحد)، واستمرار الازمة المصرفية التي عرفت «فضائح» تبييض أموال، وفتح المزيد من المصارف الاجنبية. لكن هذا النمو الاقتصادي لم تصحبه إنجازات أو اجراءات اجتماعية، خصوصًا في موضوع توزيع العائدات. فمتوسط مدخول الشخص الواحد في الارياف أقل من نصف مدخوله في المدن، وأدنى بأربع مرات في ولاية

شياباس (حيث ثورة الفلاحين الهنود الحمر). ثم جاءت كارثة بيئية: ظاهرة «إلنينو» El-Nino المناخية، بما حملته من أعاصير مدمرة في ولايتين (أواكساكا وغويرّيرو) في تشرين الاول ١٩٩٧ مخلفة مئات القتلى وآلاف المشردين وما تسببت به من جفاف في النصف الاول من ١٩٩٨، لتفاقم الازمة الاجتماعية.

توقف المفاوضات ومذبحة في شياباس: رفضت الحكومة تطبيق اتفاقات «أندريس» حول الاقرار بثقافة السكان الاصليين (الهنود الحمر) في شياباس وحقوقهم، ما أدّى إلى توقف مفاوضاتها مع «الجيش الزاباتي للتحرير الوطني» ابتداء من ١٩٩٦. فقامت الحركة الزاباتية بتنظيم مسيرة سلمية في العاصمة مكسيكو في ايلول ١٩٩٧ ضمت ١١١١ ناشطًا مدنيًا فيها، وبادرت إلى إنشاء «الجبهة الزاباتية للتحرير الوطني» التي أريد لها أن تكون بمثابة حزب يضم أنصارًا لقضية السكان الاصليين ويعمل على تطبيق مقررات الاجتماع الثاني لـ«المؤتمر الوطني

جدارية تمثل زاباتا.



سيدة هندية عند رفات ضحايا المجزرة (١٩٩٨).

للسكان الأصليين» الذي أوصى بضرورة استصدار قانون حول الاستقلال الاداري الذاتي لولاية شياباس. ولدى رفض الحكومة النظر في هذه التوصية، أنشأ «الجيش الزاباتي للتحرير الوطني» ثلاثين كومونة «مستقلة بشؤونها الداخلية» في ولاية شياباس. فردت الحكومة، وجيشها وقواتها المسلحة، بإنشاء ميليشيا شنت هجمات استهدفت في المقام الاول انصار «الجيش الزاباتي» من السكان الاصليين، واحيانًا أنصاره من المنظمات الكنسية، خصوصًا منها التي يقودها الأسقف صامويل رويز، كما وأنصار الحزب اليساري المعارض (الحزب الثوري الديمقراطي). وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٩٧، كانت مذبحة قرية أكتيل Acteal التي ارتكبتها تلك الميليشيا وذهبت بأرواح ٤٥ شخصًا من السكان الاصليين غالبيتهم العظمى من الاطفال والنساء والشيوخ. بعدها، عدّلت السلطات من خطتها، وأخذت تعد بالحوار والسلم مقابل تثبيت القانون ومؤسسات الدولة في شياباس. لكنها في الواقع عمدت إلى تكثيف ضغطها العسكري، وجرّدت حملة دعائية ودبلوماسية كبرى، وطردت من الولاية عدة مراقبين ورجال دين أجانب، وأصدرت «قانون ١٥ آذار» (١٩٩٨) الذي منح مجموعات السكان الاصليين الحق في كومونات متمتعة باستقلال إداري ذاتي ضيق للغاية. واستشعارًا منها بنجاح خطتها، خصوصًا وأن «الجيش الزاباتي» بدا لها عاجزًا عن الاستمرار في عملياته، جرّدت السلطات (نيسان ١٩٩٨) حملة بوليسية وعسكرية ضد أربع كومونات في شياباس كانت لا تزال قائمة منذ أنشأها «الجيش الزاباتي للتحرير الوطني».

معطى سياسي جديد، انتخابات، نفوذ اميركي: كشف انتصار المعارضة في انتخابات ٦ تموز ١٩٩٧ التشريعية عن شفافية أظهرتها الحكومة في تعاطيها الانتخابي. فرفض السياسة الاقتصادية، مع ما صاحبها من فضائح طالت قادة في الحزب الحاكم (الحزب الدستوري الثوري)، ترجمها التراجع في القواعد السياسية لهذا الحزب الذي تناقص عدد مقاعده إلى ٢٣٩ مقعدًا، والتقدم الذي أحرزه الحزب المعارض (الثوري الديمقراطي) بحصوله على ١٢٥ مقعدًا، وكذلك حزب العمل الوطني (١٢٢ مقعدًا). وحققت المعارضة انتصارًا آخر في انتخابات حكام الولايات، حيث فاز مرشحوها في عدد من كبريات المدن المكسيكية، وكان أبرزهم كيوتيموك كارديناس، زعيم الحزب الثوري الديمقراطي، الذي فاز حاكمًا على العاصمة بنيله ٤٧,١٪ من أصوات المقترعين.

على صعيد آخر، فإن نقطة الثقل في علاقات المكسيك والولايات المتحدة الاميركية أخذت تتحول من «الدائرة الاقتصادية» إلى «الدائرة المالية» و«العسكرية–الأمنية»، بمعنى ان الولايات المتحدة بدت مهتمة جدًا في إدماج المكسيك في حربها ضد «كارتيلات المخدرات» القوية والواسعة النفوذ، كما في استراتيجيتها العسكرية القارية. ففي ايار ١٩٩٧، وقّع الرئيسان، المكسيكي زيديللو والاميركي كلينتون، «اتفاق تعاون لمحاربة المخدرات وتبييض الاموال الوسخة وتجارة السلاح». فاعتبر هذا الاتفاق الاول في نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، وقد سبقه إخضاع ١٦١٦ عسكريًا مكسيكيًا لدورات تدريب في الولايات المتحدة، منهم ٣٠٥ عسكريين في المدرسة العسكرية الشهيرة المعروفة باسم «مدرسة دول القارة الاميركية» المخصصة في اعطاء دروس في كيفية محاربة حركات التمرد. الأمر الذي أشار بوضوح إلى استخدام هؤلاء العسكريين في قمع حرب عصابات «الجيش الزاباتي للتحرير الوطني» و«الجيش الشعبي الثوري» في المكسيك (في شياباس، أواكزاكا، غويرّيرو) بمعزل عن «حقوق الانسان» وما تسبّب به القمع من تهجير سكان بعض المناطق. وكان ثمة نقاط «استهانة» اميركية بكرامة وسيادة المكسيك، ومرّت دون احتجاج مكسيكي رسمي جدي، أبرزها «عملية كازابلانكا» التي أقدمت عليها الادارة الاميركية لتحديد واعتقال مبيّضي الاموال الوسخة في المصارف المكسيكية من دون ابلاغ الحكومة المكسيكية. كما ان الكونغرس الاميركي لم يمنح شهادة «حسن سلوك» للمكسيك

في موضوع مكافحة المخدرات إلا بشروط (أواخر ١٩٩٧). وأضاف الكونغرس على ذلك إصداره قانون منع الهجرة (١٩٩٧) الذي هدّد، ولأول مرة منذ الهجرة المكسيكية الواسعة نتيجة أزمة ١٩٢٩ الشهيرة، بمنع الاقامة وانزال العقوبات بالمهاجرين غير الشرعيين، وإلغاء المعونة الطبية المستعجلة والدخول إلى المدارس والمساعدات الغذائية حتى بالنسبة إلى بعض المهاجرين الشرعيين.

على صعيد آخر، قرّر مجلس الشيوخ المكسيكي إجراء تقويم شامل (والإعلان عنه في العام ٢٠٠٠) لوضع الاقتصاد في ضوء اتفاق «نافتا» (التبادل الحر لشمال اميركا). وكانت المكسيك، على عكس شريكتها في الاتفاق الولايات المتحدة، قد توصلت في ١٩٩٧ إلى تفكيك جميع ركائز نظام الحماية الاقتصادي لديها، ما تسبّب في تراجع خطير لزراعتها ومنتوجاتها الصناعية الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى، وقعت المكسيك اتفاقات للتبادل الحر مع التشيلي وبوليفيا وكولومبيا فنزويلا وكوستاريكا ونيكاراغوا، كلًا على حدة، أي أنها لم توقع مثل هذه الاتفاقات مع منظمة «مركوسور» (السوق المشتركة لبلدان اميركا الجنوبية) التي تضم اسواقًا تجارية ضخمة. وقد أظهرت هذه الاتفاقات عن رغبة المكسيك في فرض الشروط نفسها على هذه الدول التي سبق لها (المكسيك) وقبلتها من الولايات المتحدة في اتفاق «النافتا»، وذلك بهدف تحريك استثماراتها وتعويض ما تخسره في علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة.

١٩٩٨–١٩٩٩، لا حرب ولا سلم في شياباس: اجتازت المكسيك، في ١٩٩٨، فترة اضطراب اقتصادي ناتج عن هبوط في أسعار النفط: نمو الناتج العام هبط إلى ٤,٩٪، والتضخم بلغ ١٦,٧٪. الحكومة تبنّت موازنة تقشف (طالت، في ما طالته تخفيض ٣٧,٥٪ من النفقات على التعليم العالي)، والأزمة المصرفية إلى تفاقم. وفي هذا السياق اتخذ الرئيس، بعد إلحاح من البنك الدولي، قرارًا بخصخصة قطاع الكهرباء. فهبّت في وجهه حركة احتجاج واسعة، وتشكلت «جبهة الدفاع عن الأمة» لمؤازرة عمال وموظفي شركة الكهرباء في إضرابهم. وكانت هذه الحركة من الاتساع والتأثير إلى حد اضطر معه الرئيس ان يتراجع عن قراره.

في شياباس، سادت حالة اللاحرب واللاسلم مع استمرار حوار «الطرشان» بين الحكومة و«الجيش الزاباتي للتحرير الوطني»، إذ تمسك كل طرف بموقفه. الأمر الذي أدّى إلى تفاقم حوادث العنف وتكاثر الميليشيات ووقوع اشتباكات، احيانًا داخل المجموعات نفسها.

هذه الأجواء شجعت عليها الحكومة بهدف القضاء على الثوار الزاباتيين، واستغلت ايضًا الخلافات القائمة بين الكنائس المسيحية المختلفة التي انتشرت في السنوات الأخيرة في محاولة لاجتذاب الهنود الذين يعتنق أكثرهم ديانات أصلية محلية. والكنيسة الكاثوليكية استهدفتها السلطات أكثر من الكنيسة الانجيلية، لاعتناق عدد كبير من كهنتها أفكار التحرير، أو محاولتهم لعب دور الوسيط بين الثوار والحكومة، وهو الدور الذي تنظر حكومة الحزب الحاكم (الحزب الثوري الدستوري) على أنه خطر، لأن رجال الكنيسة يبدون تعاطفًا واضحًا مع الهنود ضحايا عنف الميليشيات في ريف شياباس وغاباتها.

على الصعيد السياسي المحلي في ولاية شياباس، أصدر حاكم الولاية قانونًا يزيد من تقسيمها بزيادة سبع كومونات إضافية في منطقة النزاع لإضعاف الكومونات التي يسيطر عليها الزاباتيون ويديرون شؤونها البلدية. كما أصدر قانونًا آخر حول حقوق السكان الأصليين لم يرد فيه أي ذكر للاستقلال الاداري الذاتي أو لعبارة «أراضي الشعوب الهندية»، الأمر الذي جعل اتفاق «أندريس» (١٦ شباط ١٩٩٦) بين الحكومة والجيش الزاباتي مجرّد حبر على ورق. فردّ «الجيش الزاباتي للتحرير الوطني» بإجراء استفتاء شارك فيه ٢,٥ مليون من سكان الولاية، في محاولة منه لتشريع مشروع قانون كانت تقدمت به لجنة برلمانية باسم «اللجنة البرلمانية للوفاق والسلم»، وموضوعه حقوق وثقافة السكان الاصليين.

استعدادات للانتخابات الرئاسية: المعارضة المتمثلة أساسًا بحزب العمل الوطني وحزب الثورة الديمقراطية، حققت تقدمًا ملحوظًا، انتخابيًا في ١٩٩٨ و١٩٩٩، في عدد من الولايات والدوائر، في وجه الحزب الثوري الدستوري (الحاكم منذ ١٩٢٩). وكان يمكن لهذين الحزبين المتحالفين انتخابيًا ان يحقق مزيدًا من المقاعد التشريعية الفدرالية والمقاعد المحلية لولا شبح التنافس على منصب الرئاسة في انتخابات ٢٠٠٠ بين زعيميهما التاريخيين كيوتيموك كارديناس وبورفيريو مونوز ليدو. والخلاف على مرشحي الرئاسة بدأ يطال ايضًا صفوف الحزب الحاكم الذي بدا مقسومًا بين ثلاثة أجنحة، لكل جناح مرشحه: واحد يدعم بارتليت وزير الداخلية الأسبق وممثل الطبقة السياسية القديمة، والثاني يدعم روبرتو مادرازو ممثلًا الجيل الجديد المناهض للنيوليبرالية والحائز على دعم الرئيس الأسبق كارلوس دو ساليناس (١٩٨٨–١٩٩٤)، والثالث فرنشيسكو لاباستيدا الذي قدّم استقالته من وزارة الداخلية ليتفرغ للمعركة الرئاسية بمباركة ورعاية من الرئيس زيديللو.

لكن خريطة الترشيحات الرئاسية ما لبثت أن تبدّلت في بعض خطوطها الأساسية أواخر ١٩٩٩. فالرئيس زيديللو، أعلن، في مناسبة احتفالات الذكرى الثامنة والسبعين لولادة الحزب الثوري الدستوري (الحاكم)، انه ليس في وارد تسمية مرشح حزبه للانتخابات الرئاسية وانه يريدها انتخابات ديمقراطية وشفافة. وفي المقابل، لم تتمكن المعارضة من الاتفاق على مرشح واحد، فكان للحزب الثوري الديمقراطي مرشحه وهو زعيمه كيوتيموك كارديناس، ولحزب العمل الوطني مرشحه وهو فيسنتي فوكس، حاكم ولاية غواناخواتو، وكان لاباستيدا مرشح الحزب الحاكم.

إتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي: سعت المكسيك، منذ مطلع ١٩٩٥، إلى تخفيف الضغط الاميركي عليها، خصوصًا بعد طلب الولايات المتحدة منها، في ١٩٩٨، سحب القوات الحكومية من ولاية شياباس وإعادة المفاوضات مع ممثلي الهنود الحمر. وفي كانون الاول ١٩٩٧، وقعت اتفاق–إطار مع الاتحاد الاوروبي، وبدأت مفاوضات معه في ربيع ١٩٩٨ حول اتفاق «تجارة وتعاون» من شأنه أن يحقق للمكسيك: التنويع في تجارتها الخارجية، تخفيض عجزها إزاء الاتحاد الاوروبي وتوسيع سوق صادراتها الزراعية، فضلًا عن تأمين رؤوس أموال، فيكون من حق ذلك التخفيف من عبء تبعية المكسيك الاقتصادية للولايات المتحدة. أما الجانب الاوروبي فقد سعى من وراء هذه المفاوضات التعويض عن فقدانه سوقًا واسعًا منذ أن دخلت اتفاقية «النافتا» (اتفاق التبادل الحر لدول شمال اميركا) حيز التنفيذ في العام ١٩٩٤، واستخدام المكسيك، فضلًا عن سوقها التجارية الواسعة، قاعدة انطلاق للتصدير إلى الولايات المتحدة.

وقد خشيت هذه الأخيرة من المزاحمة الاوروبية، وضغطت على المفاوض المكسيكي. فوجد الرئيس زيديللو نفسه بين ضغط اميركي وضغط اوروبي يسعى إلى إلغاء الحواجز الجمركية في مدة أقصاها العام ٢٠٠٣، وتحرير ٨٠٪ من أسواقه فور التوقيع على الاتفاق. واخيرًا انتهت المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي، في ١٩٩٩، بتوقيع اتفاق التبادل الحر ودخوله حيز التنفيذ في الاول من تموز ٢٠٠٠، وتضمن إلغاء كاملًا للتعريفات الجمركية في مدة أقصاها عشر سنوات. وأوروبا هي الشريك التجاري الثاني للمكسيك بعد الولايات المتحدة، علمًا أن مبادلاتها مع اوروبا لا تمثل سوى ٧,٨٪ من إجمالي المبادلات التجارية.

وهكذا نجحت المكسيك، خلال التسعينات، بتحرير اقتصادها من خلال اعتمادها استراتيجية جريئة قامت أساسًا على توقيعها على «النافتا» مع الولايات المتحدة وكندا، وعلى اتفاقات اقتصادية مع كولومبيا وفنزويلا وكوستاريكا وبوليفيا ونيكاراغوا، وأخيرًا على اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي.

٢٠٠٠–٢٠٠٢، انتخاب فوكس ينهي ٧١ عامًا من هيمنة الحزب الحاكم: في ٢ تموز ٢٠٠٠، واجه الناخبون المكسيكيون (عددهم في اللوائح الانتخابية ٨٥,٧ مليون) اختيارًا بسيطًا يرتدي طابعًا تاريخيًا. فإما الاستمرارية والقبول بمرشح الحزب الثوري الدستوري فرنشيسكو لاباستيدا، أو التغيير مع اقوى المرشحين الاربعة الآخرين، وهو فيسنتي فوكس مرشح حزب العمل الوطني، علمًا أن المتنافسين بقيا متقاربين في الاستطلاعات خلال الحملة الانتخابية ومتقدمين على المرشحين الآخرين.

وجاءت النتيجة فوزًا كبيرًا لفوكس بفوزه بنسبة ٤٣٪ من المقترعين، مقابل ٣١٪ نالها لاباستيدا، و١٧٪ لزعيم الحزب الثوري الديمقراطي كيوتيموك كارديناس. أما الانتخابات التشريعية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) فقد أسفرت عن ٢٠٩ مقاعد للحزب الثوري الدستوري، و٢٠٨ مقاعد لحزب العمل الوطني، و٥١ مقعدًا للحزب الثوري الديمقراطي.

واستلم فوكس مهماته رسميًا في أول كانون الاول ٢٠٠٠. وبدأ يومه الرئاسي الاول، على عكس اي رئيس مكسيكي منذ ١٣٠ سنة، بزيارة كنيسة للصلاة لعذراء غوادالوبي شفيعة المكسيك. ومعلوم أن الرؤساء المكسيكيين كافة منذ القرن الثامن عشر أخفوا مظاهر إيمانهم بسبب الصراع الذي خاضه المكسيكيون ضد امتيازات الكنيسة. وأعرب المكسيكيون عن أملهم ببزوغ فجر جديد على المكسيك، حتى أن زعيم «جيش زاباتا للتحرير الوطني»، ماركوس، الذي يتمركز في الغابات في ولاية شياباس، قال: «بالنسبة إلينا، انتهى الكابوس اليوم، يمكن أن يليه كابوس آخر أو يمكن أن يبزغ فجر جديد. سنفعل كل ما في وسعنا لجعل ذلك الفجر يبزغ».

«الفجر الجديد» يعني للمكسيكيين ما عكف فوكس على الوعد به إبان حملته الانتخابية وعلى مدى الأشهر الخمسة التي سبقت تسلمه لمنصبه: محاربة الفساد، إصلاح المؤسسات السياسية، نمو اقتصادي، إعادة توزيع الثروة ونشر الأمن في البلاد. وقد قدّر المكسيكيون عاليًا تسهيل الرئيس المنتهية ولايته أرنستو زيديللو لمهمة الرئيس الجديد.

حكومة جديدة: تألفت حكومة فوكس الاولى في تشرين الثاني ٢٠٠٠ لتكون جاهزة للانطلاق منذ اللحظة الأولى من عهده. وضمّت رجالًا ونساء أعمال (للمرة الاولى في المكسيك)، وخبراء، ومعاونين سابقين له، وعسكري، ومثقفين ذوي ميول يسارية. تمثل حزبه (حزب العمل الوطني) بعدد ضئيل من الوزراء بقصد إعطاء الحكومة صورة الائتلاف الاجتماعي والسياسي العاكسة للواقع التعددي في البلاد. ومن الملفات التي أعطتها الحكومة صفة الأولوية الاصلاح الضرائبي وخصخصة الصناعة والكهرباء والبتروكيميائيات وإصدار قانون حول علاقات العمل.

فوكس وماركوس: في ثاني ايام ولايته، أي في ٢ كانون الاول ٢٠٠٠، اصدر الرئيس فيسنتي فوكس Vicente Fox أوامره بسحب بعض عشرات الالوف من جيشه من مناطق نفوذ ثوار «جيش زاباتا للتحرير الوطني». وألحقت وزارة الداخلية هذه الأوامر ببيان يجدّد التأكيد على عزم الحكومة الاجتماع في أسرع وقت ممكن مع ممثلين عن جيش التحرير الوطني في شياباس. وكان فوكس أعلن قبل يوم واحد، أي في اليوم الذي أدّى فيه اليمين الدستوري، انه سيحيل إلى الكونغرس مشروع قانون لتعزيز حقوق عشرة ملايين شخص يتحدرون من أصول هندية والذي امتنعت حكومة سلفه عن التصديق عليه.

وردّ الثوار باعلانهم عن استعدادهم للعودة إلى محادثات السلام. وقال زعيمهم، ماركوس، الذي استدعى الصحافيين إلى معقله في ولاية شياباس، أن الثوار وضعوا ثلاثة شروط لاستئناف محادثات السلام: إغلاق سبع قواعد عسكرية قرب المناطق التي يسيطر عليها الثوار، وتنفيذ اتفاق سلام أبرم في ١٩٩٦ ولكن لم تصادق عليه الحكومة السابقة،

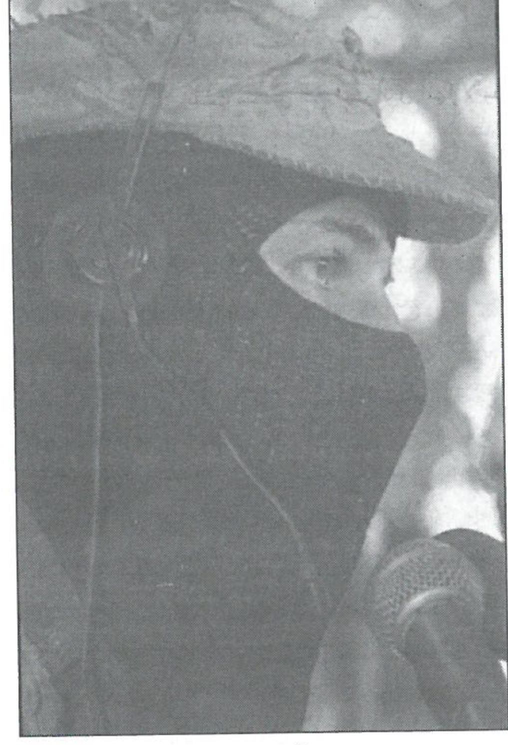
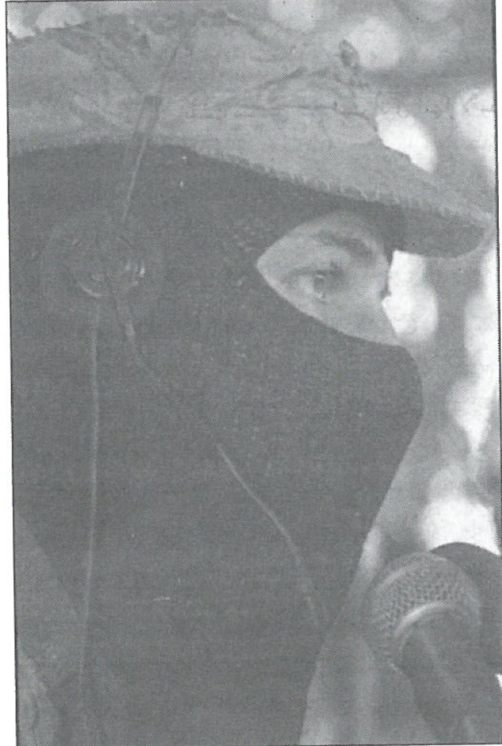
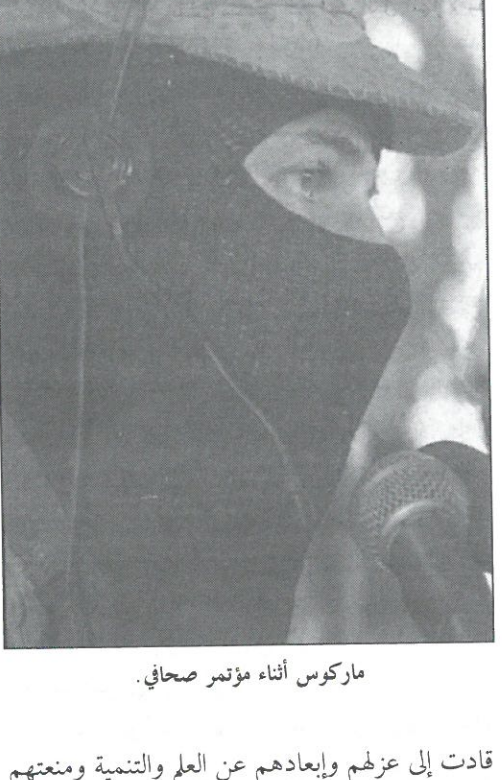
والافراج عن كل أنصار «زباتيستا» (الجيش الزاباتي للتحرير الوطني) المسجونين.

كذلك، في اليوم التالي لاستلام فوكس مهماته الرئاسية، أي في ٢ كانون الاول ٢٠٠٠، دعا الثوار إلى تظاهرة سلمية في العاصمة مكسيكو. وقطعت هذه التظاهرة ٣ آلاف كلم و١٢ ولاية مكسيكية ووصلت في ١١ آذار ٢٠٠١. وأربعة من قادتها دخلوا يحاورون الرئيس فوكس والوزراء. وراح ماركوس يخاطب العاصمة والرئيس فوكس وحكومته والمكسيكيين والمتظاهرين:

«مكسيكو، لسنا قادمين لنقول لك ما تفعلين، لسنا قادمين لنقودك إلى أي مكان. نحن قادمون لنطلب منك بتواضع واحترام أن تساعدينا...».

وكان شعار المسيرة «الكرامة الهندية».

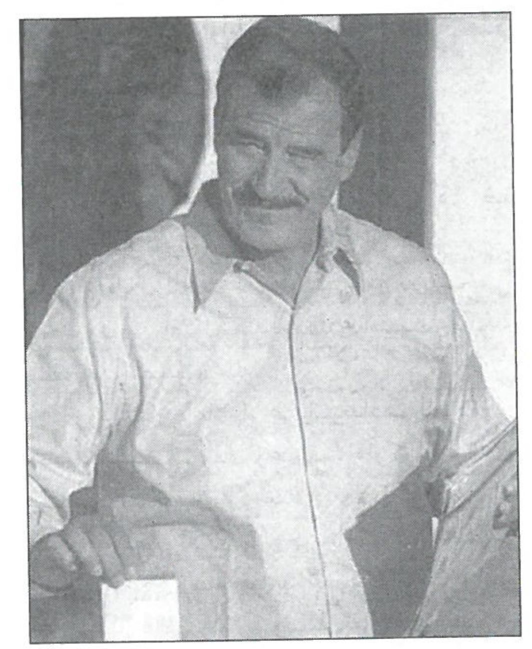
رحّب الرئيس فوكس بالمسيرة، وأعلن عن قبوله وتلبيته لبعض شروط الحوار، ودعا إلى «الكف عن تجاهل السكان الاصليين وضرورة وضع حد لخمسة قرون من العار»، معترفًا بأن هنود المكسيك «تعرّضوا لإذلال عنصري ولسياسات عامة وخاصة

ماركوس أثناء مؤتمر صحافي.

قادت إلى عزلهم وإبعادهم عن العلم والتنمية ومنعتهم من التعبير الحر عن أنفسهم كمواطنين ذوي حقوق».

فوكس وكاسترو: في ٢١ آذار ٢٠٠٢، عقدت قمة «مونتيري» في المكسيك حول التنمية التي حضرها الزعيم الكوبي فيدل كاسترو وانسحب منها قبل اختتامها، وبعد ايام من تصويت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف على قرار يدعو كوبا «إلى تحقيق تقدم في مجال حقوق الانسان المدنية والسياسية»، وتم التصويت على القرار من ٢٣ دولة من أصل ٥٣ عضوًا في حقوق الانسان، بينها المكسيك، وقد فاجأ تصويت المكسيك الزعيم الكوبي وأغاظه، ذلك أن المكسيك كانت دومًا تمتنع عن انتقاد كوبا؛ بعد ايام اذًا من هذا القرار، أي في ٢٣ نيسان ٢٠٠٢، كشف كاسترو في مؤتمر صحافي واقعة تتعلق بقمة مونتيري وتُظهر، على ما اعتقد



فيسنتي فوكس.

كاسترو، مدى خضوع الرئيس المكسيكي فيسنتي فوكس للضغوط الاميركية. فقد أعلن كاسترو مضمون محادثة هاتفية خاصة بينه وبين فوكس عبّر فيها الأخير عن تحفظاته بالنسبة إلى حضور كاسترو قمة مونتيري وطلب منه عدم مهاجمة الولايات المتحدة أو رئيسها جورج بوش، كما قال له، في حال حضوره: «تصحبني إلى الغداء وبعدها تعود إلى كوبا». ونقل التلفزيون الكوبي مداخلة كاسترو مباشرة في حضور الصحافة الكوبية والاجنبية وعشرات الصحافيين الاجانب، خصوصًا من المكسيكيين والاميركيين. وبعد كشف تسجيل المكالمة بينه وبين فوكس، علق كاسترو بقوله إن «من الممكن ان تقطع العلاقات الدبلوماسية بعد كشف هذه الحقائق، لكن العلاقات الاخوية والتاريخية بين شعبي المكسيك وكوبا ستبقى إلى الأبد».

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **إيتشيفيريا ألفاريز، لويس** Echeverria A.L. (١٩٢٢–): رئيس الجمهورية بين ١٩٧٠ و١٩٧٦. ولد في مكسيكو. درس الحقوق وأصبح في ١٩٤٠ سكرتيرًا خاصًا لرئيس اللجنة التنفيذية في الحزب الحاكم منذ ١٩٢٩، «الحزب الثوري الدستوري». مارس المحاماة. شغل وظيفة سكرتير وزارة التربية، وأصبح في ١٩٥٧ أمين عام اللجنة التنفيذية للحزب، ووزير الداخلية (١٩٦٤–١٩٦٩) حيث نجح في قمع اضطرابات عام ١٩٦٨. خلف الرئيس دياز أورداز (راجع النبذة التاريخية).

• **بورتيلو، خوسيه لوبيز** Portillo, J.L. (١٩٢٠–): رئيس الجمهورية بين ١٩٧٦ و١٩٨٢. ولد في مكسيكو من أب سبق له واشترك في ثورة مطلع القرن العشرين إلى جانب فرنشيسكو ماديرو. درس الحقوق، ومارس المحاماة ودرّس مادة النظرية العامة للدولة في جامعة مكسيكو. انضم إلى الحزب الثوري الدستوري (الحاكم) منذ ١٩٤٥. مساعد سكرتير الدولة في رئاسة الجمهورية (١٩٦٨) ومدير اللجنة الفدرالية للكهرباء. وزير المالية (١٩٧٣)، حيث طبّق سياسة مالية واقتصادية تقوم على التوفيق بين القطاعين العام والخاص. مثقف، ووضع عدة كتب، أبرزها كتاب في «تكوين الدولة ونظرية الدولة الحديثة» (راجع النبذة التاريخية).

• **دياز أورداز، غوستاف** Diaz Ordaz, G. (١٩١١–١٩٧٩): رئيس الجمهورية بين ١٩٦٤ و١٩٧٠. ولد في مكسيكو. بدأ حياته كمحام محترف، ثم أصبح رئيسًا للمحكمة العليا في ولاية مكسيكو. انتخب نائبًا في ١٩٤٦، وعُين في ١٩٥٨ وزيرًا للداخلية.

دمغت عهده مذبحة شهيرة في البلاد عُرفت بـ«مذبحة تلاتيلوكو» Tlateloco التي وقعت أثناء انتفاضة طلابية، حيث اصطدمت القوات الحكومية، في ٣ تشرين الاول ١٩٦٨، مع الطلبة فحدثت تلك المذبحة؛ وأشارت تقارير أن ضحاياها من الطلاب كان بالمئات، في حين حصرها تقرير رسمي بمقتل اربعين طالبًا. وقد ظلت هذه المذبحة تثير ردود فعل عنيفة ضده حتى بعد انتهاء ولايته. فعندما عُيّن سفيرًا لبلاده لدى اسبانيا استقال سفير المكسيك لدى فرنسا كارلوس فيونتيس احتجاجًا، كما شنت الصحف المكسيكية حملة عنيفة عليه، ما اضطره بعد أربعة أشهر إلى الاستقالة بحجة ضعف بصره.

• **زاباتا، إميليانو** Zapata, E. (١٨٧٧–١٩١٩): فلاح وثوري مكسيكي. ولد وتوفي في مقاطعة موريلوس. حاول معارضة كبار ملاكي الارض المزروعة بقصب السكر الذين كانوا يحظون بتأييد الدكتاتور بورفيريو دياز. في آذار ١٩١١، قاد فلاّحي المناطق الجنوبية في ثورة مسلحة تحت شعار «أرض وحرية». وجاءت ثورته متزامنة مع ثورة فلاحي المناطق الشمالية التي كان يقودها بانشو فيلاّ. تمكن زاباتا من

السيطرة على العاصمة مكسيكو في ١٩١٤. ثم عاد إلى الثورة عندما لم تطبق الحكومة الجديدة خطته وشروطه القاضية بتوزيع الاراضي على مجموعات السكان الاصليين (الهنود الحمر)، كما عاد إلى إنشاء المدارس وتأمين الخدمات الاجتماعية في المناطق التي كان يسيطر عليها. إلا أن قوات حكومية تمكنت من نصب كمين له وقتلته في نيسان ١٩١٩.

في كتابها «هؤلاء هم قبل كل شيء إخواننا» (باريس، ١٩٩٦، منشورات رامساي)، تقول دانيال ميتران (زوجة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران):

«يذكر المؤرخون انه في سنة ١٩١٩، وبأمر من الرئيس المكسيكي كارانثا، نصبت كمين لإميليانو زاباتا وتمت تصفيته كذابة. أما الفلاحون والهنود فإنهم يشيرون إلى النقيض من هذه الصيغة بأن زاباتا لم يمت بل اختفى لا غير، اختفى بحصانه في أحضان الأدغال وان روحه النابضة ما زالت تشجعهم على التشبث بالكرامة والنضال من أجل تطبيق القانون الزراعي، وهو المكسب الذي دفعت الثورة ثمنه دومًا (المقصود الثورة التي عادت واندلعت في مطلع ١٩٩٤). وبموجب هذا القانون يصبح الفلاحون اسيادًا للأرض التي يحرثونها. ويحكي المسنون من الهنود والفلاحون بأن زاباتا سيعود في أحد الأيام... أما الزاباتيون فيعرفون جيدًا بأن صوت زاباتا الذي تغنى بالارض والحرية ما يزال ينفخ في الريح التي تدفعهم...».

* **زيديللو بونسي، أرنستو** Zedillo Ponce, E.: راجع النبذة التاريخية.

* **ساليناس دو غورتاري، كارلوس** Salinas de Gortari, C.: راجع النبذة التاريخية.

* **فوكس، فيسنتي** Fox, Vicente: رئيس الجمهورية الحالي. بدأت ولايته في أول كانون الاول ٢٠٠٠ (راجع النبذة التاريخية).

* **فيلّا، دوروتيو أرنغو المعروف «بانشو»** Villa, P. (**١٨٧٨–١٩٢٣**): جنرال وثوري. ولد في سان خوان دل ريو. كان والده فلاحًا. وضع نفسه في خدمة الرئيس ماديرو ضد بورفيريو دياز (١٩١٠). استطاع أن يشكل جيشًا من الثوار في المناطق الشمالية من البلاد. وبعد انتصارهما (ماديرو وفيلّا) على بورفيريو دياز، لم يلتزم فيلّا بالانضباط العسكري، فقبض عليه الجنرال هويرتو وحكم عليه بالموت، إلا أن ماديرو خفف الحكم، وتمكن فيلّا من الهرب من السجن. وعندما اغتال الجنرال هويرتو الرئيس ماديرو عاد فيلّا إلى المكسيك من الولايات المتحدة وساند الجنرال كارانزا في ثورته ضد هويرتو، واستمر ثائرًا متمردًا بعد انتصار كارانزا. وفي ١٩١٦، قبض فيلّا على ١٦ مواطنًا اميركيًا وقتلهم وهاجم الاراضي الاميركية. فما كان من الجيش الاميركي ان دحر فيلّا ورجاله وتتبعه داخل اراضي المكسيك بقيادة الجنرال برشينغ. وانتهى الأمر بفيلّا إلى إعلان خضوعه للحكومة الشرعية التي شكلها أوبريغون Obregon في ١٩٢٠. لكنه اغتيل بعد ثلاث سنوات.

* **كارديناس، لازارو** Cardinas, L. (**١٨٩٥–١٩٧٠**): رئيس الجمهورية بين ١٩٣٤ و١٩٤٠.

ولد في خيكويلبان Jiquilpan في ولاية ميكاوكان Michoacan من عائلة فقيرة لم تسمح احوالها بادخاله إلى المدرسة. فالتحق بالجيش وهو فتى مراهق، ولم يلبث أن صعد سريعًا في التراتبية العسكرية وأصبح جنرالًا في فترة من أكثر الفترات اضطرابًا في تاريخ المكسيك المعاصر. دخل المعترك السياسي وانتخب، في ١٩٢٨، حاكمًا لولاية ميكاوكان، وبقي في منصبه هذا حتى ١٩٣٢. عين وزيرًا للداخلية في ١٩٣٠، ووزيرًا للحربية في ١٩٣٣، وأصبح رئيسًا للحزب الثوري الدستوري، ثم انتخب رئيسًا للجمهورية في ١٩٣٤ بغالبية ساحقة. فبذل جهوده للتقريب بين زعماء الحزب والثورة، ولتحسين الظروف الحياتية لأكثر الناس بؤسًا، وعمل على فرض احترام دستور ١٩١٧ بدقة، وحقق الاصلاح الزراعي، وسمح للنقابات بتوطيد دعائمها في عدة قطاعات صناعية... ولُقّب بـ«ضمير الثورة».

خارجيًا، عمل على فرض احترام السيادة الوطنية. فأمّم النفط (١٩٣٨)، ما أثار سخط الولايات المتحدة التي فرضت عقوبات اقتصادية بهدف المطالبة بتعويض للشركات المؤممة. واستطاع الوقوف ضد صعود المد الفاشي والنازي واصبحت المكسيك ارض الحرية للاجئين الجمهوريين الهاربين من اسبانيا بعد انتصار فرنكو. وعندما لم يجد تروتسكي بدًا من الهرب من روسيا (ستالين) لجأ إلى المكسيك، أول بلد في اميركا اللاتينية يسيطر على موارده ويستثمرها.

بعد انتهاء ولايته الرئاسية، تسلم كارديناس عدة مناصب مهمة في الجيش. فكان القائد الأعلى (١٩٤٢)، ووزير الدفاع (١٩٤٣)، ثم انسحب تمامًا من الحياة العسكرية والسياسية في ١٩٤٥، واستقر في مسقط رأسه، والتزم الصمت ولم يخرج عنه إلا بمناسبة الاحتفالات بالعيد القومي التاسع والخمسين للثورة عام ١٩٦٩ حين قال عبارته الشهيرة: «إن حرية التفكير والعمل لمجموعات المعارضة لا يمكن لها إلا أن ترسّخ الديمقراطية»، وطلب من الحكومة «تحرير المساجين السياسيين» (عن موسوعة السياسة، بتصرف، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٧).

* **ماركوس** Marcos: قائد ثورة السكان الاصليين (الهنود الحمر)، خصوصًا في ولاية شياباس الجنوبية، التي انطلقت في مطلع العام ١٩٩٤، ومع بيانها الأول الموقع باسم «الجيش الزاباتي للتحرير الوطني». أثار إعجاب الكثيرين في المكسيك والعالم، خصوصًا من فئات المثقفين والطلاب، وتمكن من لفت العالم إلى عدالة قضية السكان الاصليين. الصحافي والكاتب جوزف سماحة جمع عنه ما خرج إلى الصحافة العالمية وما يُساعد، مستقبلاً، في سيرة ذاتية («الحياة»، ١٤ آذار ٢٠٠١):

«يا باستا» (كفى!)، هذا ما قالته لافتة عملاقة إبان مسيرة الهنود في مكسيكو (آذار ٢٠٠١). وهذا هو عنوان الكتاب، من جزءين الذي أصدره ماركوس وكشف فيه خامة الروائي والشاعر التي يملكها حتى وهو يكتب بلاغات عسكرية. فالرجل ليس معروفًا بحمل الكلاشينكوف بل، أكثر، بالقناع الذي يرتديه ليغطي وجهه إلا عينيه («لست وسيمًا مثل غيفارا») وبالغليون الذي لا يفارق يده، «كان ضروريًا أن نختفي وراء القناع حتى نظهر»، يقول ساخرًا.

يملك قائد «الجيش» الزاباتي أقصر سجل عسكري يصل، بالكاد، إلى عشرة ايام. فلقد أطلق تمردًا في الاول من كانون الثاني ١٩٩٤ يوم دخول اتفاق «نافتا» حيز التطبيق. ثم أوقف «الكفاح المسلح» من دون أن يرمي السلاح بادئًا رحلته المضنية للخروج من «حتمية العنف»، ولجأ في سبيل ذلك إلى أسلوب خاص. أطلق عبر «إنترنت» استقصاء لمعرفة رأي مواطنيه، فلما أشاروا إليه بالكف عن القتال فعل ذلك مكتفيًا بحماية مناطق واسعة من ولاية شياباس من سطوة «الحزب الثوري الدستوري» (الذي كان حاكمًا) وقياداته الفاسدة التي حكمت المكسيك طوال سبعة عقود.

كانت «انترنت» صلة الوصل بين جبال شياباس والعالم كله وشرع الناس يتعرفون إلى هذا الرجل الذي يشكل مزيجًا فريدًا من أرنستو غيفارا وغاندي ومارتن لوثر كينغ. وكان ان أطلق عليه بعضهم إسم «قائد أول ثورة ما بعد حداثية في العالم». فثورته ترتكز على الدعوة إلى حفظ الهوية الهندية في مكسيك تعددي، وإلى رفض الظلم المضاعف اللاحق بالسكان الأصليين نتيجة سياسة قاسية زادتها العولمة شراسة وأعطاها اتفاق «نافتا» (راجع النبذة التاريخية) بعدًا مأسويًا. وبما انه استخدم في عمله أدوات ثورة المعلومات وأقام شبكة اتصالات عالمية دفاعًا عن هوية محلية مهدّدة ثقافيًا واجتماعيًا فقد قيل فيه إنه لا يستكمل تراث أجيال قصفتها البؤر المسلحة بل يدشّن مرحلة جديدة من العمل الاعتراضي يجد مكانًا لنفسه، وبسهولة، في سياتل (حيث برز معارضو العولمة) ويستطيع ان يستنفر ما لا يقل مئتي ناشط اوروبي واميركي لمواكبة المسيرة نحو مكسيكو.

وإضافة إلى ما جمعه جوزف سماحة عن شخصية ماركوس يمكن القول (استنادًا إلى أعداد جريدة «لو موند» الفرنسية، الصادرة في آذار ٢٠٠١، في أعقاب «مسيرة مكسيكو») إن شخصية ماركوس أضفت على ثورة شياباس «الزاباتية» هالة لم تعرفها أية حركة من قبل. فهو مثقف وروائي وشاعر. كتب أولى قصائده وهو في الثالثة عشرة كما صرّح هو لصحيفة «بافيتا» الارجنتينية.

ومن بين الشخصيات المثقفة التي زارته كانت دانيال ميتران (عقيلة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران) التي لم تتردد في إطراء شخصيته وذكائه واستعماله لرموز غير مألوفة في ادبيات الحركات الثورية. وقالت إنه لا يسعى إلى أن يتبوّأ اية بطولة، بل على العكس لا يكف امام محاوريه من السخرية من نفسه. فقد خاطبها عندما التقته «مساء الخير سيدتي، لستُ سوى فارس من ورق، وليس بمقدوري ان أهديك سوى زهرة الورق هذه» (وقد ذكرت ميتران ذلك في كتابها «هؤلاء الرجال هم قبل كل شيء اخواننا»، باريس، ١٩٩٦، منشورات رمساي).

استمال ماركوس الكثير من المثقفين العالميين، مثل كارلوس فونيتيس، نادين غورديمير الحائزة على جائزة نوبل للآداب، ريجيس دوبريه رفيق تشي غيفارا، أوليفر

ستون الممثل السينمائي الاميركي... فيما أثار حفيظة آخرين وانتقدوا «أساليبه الدعائية الكاريكاتورية. وتهجم عليه آخرون، خصوصًا بعض الصحافيين الذين نعتوه بالشذوذ الجنسي. وقد ردّ ماركوس على منتقديه بسخريته المعهودة: «بخصوص ما يُشاع عن شذوذي المحتمل، فأني شاذ في سان فرنسيسكو، أسود في جنوب افريقيا، آسيوي في أوروبا، لقيط مكسيكي في سان أيسيدور، فوضوي في اسبانيا، فلسطيني في فلسطين، أهلي في شوارع سان كريستوبال، عازف روك في الحي الجامعي، يهودي في المانيا، مكافح عن قضايا المرأة في الاحزاب الشيوعية لما بعد الحرب الباردة، مدافع عن السلام في البوسنة، فنان من دون مرسم ولا إمكانات... أخيرًا، ماركوس كائن عادي في هذا العالم، ماركوس هو الأقليات المعترف بها، الأقليات المسحوقة التي تقاوم، تنفجر صارخة: كفى».

و«كفى» هو الشعار– الصيحة التي أطلقتها الحركة الزاباتية في وجه خصومها المحليين، وفي وجه قوانين الليبرالية الجديدة التي تشدّد على قيمتي الانتاج والاستهلاك.

• **مادريد هورتادو، ميغيل دو لا** Madrid Hurtado, M.D.L. (**١٩٣٥–**): رئيس الجمهورية بين ١٩٨٢ و١٩٨٨. درس في جامعة هارفارد، فكان أول رئيس مكسيكي تخرّج في جامعة اميركية. وقد اختير لمنصب الرئاسة بالنظر إلى خبرته وعلمه في الحقل الاقتصادي والمالي (راجع النبذة التاريخية).

مدن ومعالم

• **أغواسكليتنس** Aguascalientes: يعني الاسم «المياه الحارة». عاصمة الولاية التي تحمل الإسم نفسه. تقع شمال– غربي العاصمة مكسيكو على الهضبة الوسطى. تعد نحو ٩٠٠ ألف نسمة.

• **أكابولكو** Acapulco: مدينة ومرفأ. تقع في ولاية غويرّيرو على شاطىء محيط الهادىء. مركز سياحي ذو شهرة عالمية. تعدّ نحو ٦٧٥ ألف نسمة.

• **بويبلا** Puebla: عاصمة الولاية التي تحمل الإسم نفسه. في وسط البلاد وإلى الجنوب من العاصمة مكسيكو. تعد نحو ١،٤ مليون نسمة. شهيرة بكنائسها وقصورها التي تعود إلى العصر الاستعماري. جامعة. مركز تجاري. أحد أهم المراكز الصناعية في البلاد (صناعة الاقمشة، قطن وأصواف، بتروكيميائيات وسيارات). بالقرب منها، واليوم أصبحت ضاحية لها، بلدة شولولا Cholula التي تعد نحو ٦٠ ألف نسمة، والشهيرة بهرمها «الهندي» ما قبل العصر الاستعماري الذي حوّله إلى كنيسة.

تأسست المدينة في ١٥٣١، وشهدت معارك عديدة، أبرزها معركة ٥ ايار ١٨٦٢ حيث تمكن المكسيكيون من الانتصار على حملة عسكرية فرنسية، فحوّلوا هذا اليوم إلى عيد وطني. ثم عاد الجيش الفرنسي بقيادة فوري Forey واحتل المدينة في ايار ١٨٦٣.

أما ولاية بويبلا فتمتد على مساحة ٣٣٩٠٢ كلم² وتعد نحو ٥ ملايين نسمة، وشهيرة بزراعات قصب السكر والبن والقطن.

• **تمبيكو** Tampico: مدينة في شمال البلاد، على خليج المكسيك عند مصب نهر بانوكو في ولاية تاموليباس. تعد نحو ٦٠٠ ألف نسمة. مركز كبير لتكرير النفط. ثاني أكبر مرفأ في البلاد، ومركز صناعي.

• **توريون** Torreon: مدينة في شمال البلاد في ولاية كواهويلا. تعد نحو ٩٥٠ ألف نسمة. مركز منجمي. مركز تجاري وصناعي كبير (صناعات غذائية وأقمشة وكيميائيات). آبار للنفط بالقرب منها.

• **تيخوانا** Tijuana: مدينة في الشمال، في ولاية كاليفورنيا الشمالية المنخفضة، عند الحدود مع الولايات المتحدة الاميركية. تعد نحو ١،٥ مليون نسمة. مركز



نصب للهنود التولتيك يمثل إله المطر، في المتحف الأنتروبولوجي في مكسيكو.



هرم يعود للهنود المايا في يوكوتان، ويعود إلى القرن العاشر.

سياحي مهم بسبب تجاورها للمدن الكبرى في ولاية كاليفورنيا الاميركية، حيث تستقبل نحو ٥ ملايين سائح وعابر سنويًا. مركز صناعي (سيارات، إلكترونيات).

• **سان لويس بوتوسي** San Luis Potosi: مدينة في الشمال، عاصمة الولاية التي تحمل الإسم نفسه. تعد نحو ٨٠٠ ألف نسمة. أسسها الإسبان، واشتهرت منذ التأسيس بمناجمها المعدنية خصوصًا مناجم الفضة. كاتدرائية منذ القرن السابع عشر، وكنائس منذ القرن الثامن عشر، وقصور. مركز تجاري وصناعي: القصدير، النحاس، المنغنيز. صناعة الاقمشة، والمطاط (دواليب السيارات)، والتبغ.

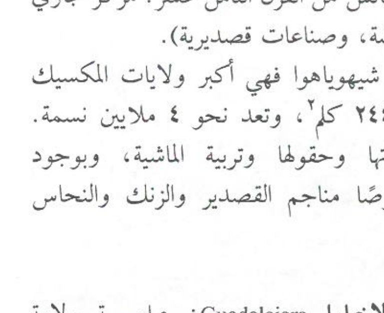
أما ولاية سان لويس بوتوسي فتبلغ مساحتها ٦٣٠٦٨ كلم^{٢}، وتعد نحو ٣,٥ ملايين نسمة، وزراعاتها قليلة بسبب مناخها شبه الصحراوي.

• **سينداد خواريز** Cindad Juarez: مدينة في ولاية أواكزاكا Oaxaca، على إسم الرئيس المكسيكي بنيتو خواريز (محام من أصل هندي، ليبرالي. حكم ولاية أواكزاكا، ثم أصبح رئيسًا للجمهورية في ١٨٥٨. سياسته المناهضة للإكليروس وقراره إيقاف الديون الخارجية تسببًا في تدخل نابوليون الثالث العسكري، راجع النبذة التاريخية). تعد سينداد خواريز نحو ١,٣ مليون نسمة.

• **شياباس** Chiapas: ولاية في جنوب شرقي المكسيك، على الحدود مع غواتيمالا وتشاطىء المحيط الهادىء. تبلغ مساحتها ٧٤٢١١ كلم^{٢}، عاصمتها توكستلا غويتريز. أهم مزروعاتها البن، وغاباتها تتناقص يومًا بعد يوم بسبب الاستثمارات النفطية وتربية الماشية. شياباس هي أرض الهنود الأصليين في المكسيك. غنية بمواقعها الأثرية، خصوصًا موقع بونمباك Bonampak حيث لوحات ورسوم تعود إلى حضارة المايا، وموقع بالانك Palenque الذي يعني «البيوت المدعّمة» والذي كان عاصمة امبراطورية المايا حتى القرن العاشر ولا تزال فيه أطلال المعابد والقصور والبيوت.

في مطلع ١٩٩٤، أطلق الثوار الهنود في شياباس ثورة تطالب بجملة من الحقوق «الهندية» والوطنية (راجع النبذة التاريخية).





• **شيهوياهوا** Chihuahua: مدينة في الشمال. عاصمة الولاية التي تحمل الاسم نفسه. تعد نحو ٧٢٥ ألف نسمة. كنائس من القرن الثامن عشر. مركز تجاري وصناعي (أقمشة، وصناعات قصديرية).

أما ولاية شيهوياهوا فهي أكبر ولايات المكسيك مساحة: ٢٤٤٩٣٦ كلم^{٢}، وتعد نحو ٤ ملايين نسمة. شهيرة بزراعاتها وحقولها وتربية الماشية، وبوجود المناجم، خصوصًا مناجم القصدير والزنك والنحاس والفضة.

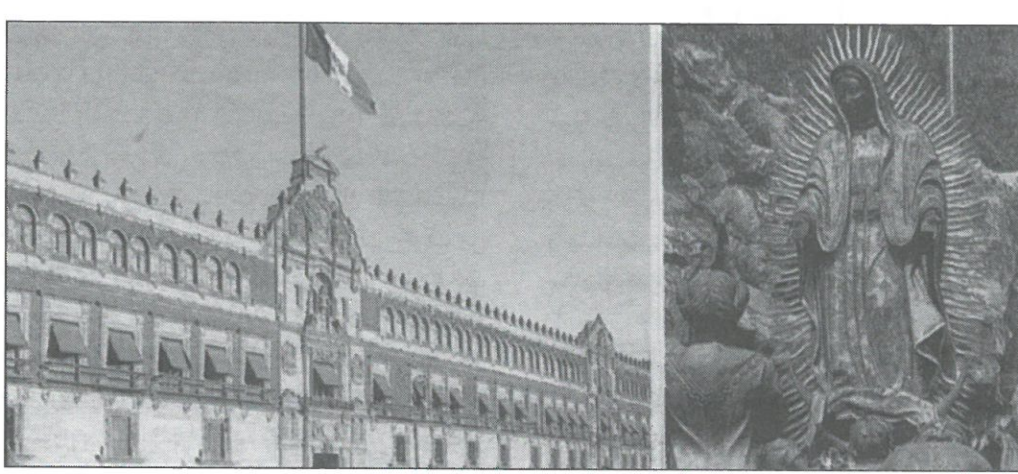
• **غوادالاخارا** Guadalajara: عاصمة ولاية خاليسكو Jalisco شمال بحيرة شابالا، على أراض يسقيها نهر ريو غراندي دو سانتياغو على علو نحو ١٥٠٠م عن سطح البحر. تعد نحو ٤,٢٥ ملايين نسمة. جامعة. شهيرة بكاتدرائيتها التي تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وعدد من المتاحف وسوق كبرى للصناعات اليدوية. مركز تجاري وصناعي (مواد غذائية، أقمشة، زجاج، كيميائيات). ثاني أكبر وأهم مدن المكسيك بعد العاصمة الفدرالية مكسيكو، وهي مركز سياحي مهم.

• **فيراكروز** Veracruz: في وسط البلاد، على خليج المكسيك في الولاية التي تحمل الإسم نفسه. تعد نحو ٦٥٠ ألف نسمة. أسسها كورتيس في ١٥١٩ (راجع النبذة التاريخية). أكبر مرفأ في البلاد، تحيط بها حقول الذرة وقصب السكر والبن والتبغ. مركز تجاري وصناعي مهم: صناعة المواد الغذائية، وصناعة فولاذية وأحواض لبناء السفن.

أما ولاية فيراكروز فتبلغ مساحتها ٧١٦٩٩ كلم^{٢}، وتعد نحو ٩ ملايين نسمة، عاصمتها خالابا Jalapa. نفط وغاز طبيعي في شمال الولاية.

• **كولياكان** Culiacan: في شمال البلاد. عاصمة ولاية سينالوا Sinaloa، وفي منطقة غنية بالمناجم عند أقدام سلسلة جبال سييرًا مادريا الغربية. تعد نحو ٧٢٥ ألف نسمة. مركز تجاري وصناعي (أقمشة).

• **ليون** Leon: مدينة في وسط المكسيك، في ولاية غواناخواتو حيث السهول الخصبة. تعد نحو ١,٢٥ مليون



تمثال سيدة غوادالوبي (شفيعة المكسيك).

جانب من القصر الجمهوري في مكسيكو.

نسمة. مركز تجاري وصناعي خصوصًا للجلود والأحذية.

• **مريدا** Merida: مدينة في جنوب المكسيك. عاصمة ولاية يوكاتان. تعد نحو ٦٠٠ ألف نسمة. جامعة. كاتدرائية من القرن السادس عشر. شهيرة بأسواقها ومعارضها للمصنوعات اليدوية. متحف أركيولوجي. مركز تجاري وسياحي. أسّس الاسبان هذه المدينة في ١٥٤٢ على موقع تاريخي يعود للمايا، وقد هدموا أهراماتها وقصورها لاستخدام حجارتها في بناء بيوتهم. وقد ذكر التاريخ أن الأسقف دييغو دو لاندا أتلف نقوشًا للمايا بالغة الأهمية.

• **مكسيكالي** Mexicali: في شمال المكسيك. عاصمة ولاية كاليفورنيا الشمالية المنخفضة على الحدود مع الولايات المتحدة الاميركية. تعد نحو ٨٥٠ ألف نسمة. وعلى الرغم من وجودها في منطقة صحراوية، لكنها تحولت إلى مركز زراعي بفضل نظام الري المعتمد على نهر ريو كولورادو (أشجار، قطن).

• **مكسيكو** Mexico: العاصمة الاتحادية للمكسيك. تقع وسط البلاد. تعلو ٢٢٠٠م عن سطح البحر. الإحصاء الرسمي الذي جرى في العام ١٩٩٠ يشير إلى أن عدد سكانها بلغ ١٥ مليون نسمة. التقديرات الحالية تشير إلى أن عدد سكانها فاق ببعيد عدد سكان طوكيو ونيويورك وساو باولو (قد يكون عدد سكانها قد فاق في الوقت الحاضر، العام ٢٠٠٢، الـ٢٥ مليون نسمة). احتلت مكسيكو مساحة ٤٦ كلم^{٢} في العام ١٩٢٠، و٤٠٠ كلم^{٢} في ١٩٦٠، و١٢٠٠ كلم^{٢} في ١٩٨٧، و٢٠٠٠ كلم^{٢} في العام ٢٠٠٠.

بُنيت مكسيكو على الموقع الأثري تينوشتيتلان Tenochtitlan الذي كان عاصمة الهنود الأزتيك Aztèque عند أقدام قمة جبال بوبوكاتيبتل. وعشية قدوم الفاتح الاسباني كورتيس، كانت تعد نحو ٣٠٠ ألف نسمة، أي انها كانت إحدى أكبر المدن في ذاك العصر (القرن السادس عشر). وقد هدم الاسبان المدينة في ١٥٢١، وأعادوا بناءها في الموقع نفسه كما تؤكد ذلك الأطلال الباقية خصوصًا في موقع وجوار كاتدرائية مكسيكو (سيّدة غوادالوبي)، وهي الأطلال المسماة «تامبلو مايور» (هياكل المايا)، وقد صنّفتها الأونيسكو من بين التراث الانساني. من أبرز معالم مكسيكو المتحف الأنتروبولوجي والأركيولوجي وهو الأكثر جذبًا للسواح في المدينة، يليه أهرامات «تيوتيهواكان Teotihuacan الواقعة على مسافة ٤٠ كلم شمال شرقي المدينة. وفي محيط ضواحي المدينة تقوم «مدن الصفيح» حيث تقبع الملايين من السكان في ظروف على غاية من البؤس. وتضم المدينة ٣١٪ من النشاط الصناعي المكسيكي، و٤٤٪ من الناتج الصافي، و٥٥٪ من الخدمات.

ظروف قاسية جدًا تعيشها العاصمة نتيجة نموها الهائل والسريع وقد تزداد قسوة بسبب ضعف إمكانية

المعالجة لدى دولة هي في عداد الدول النامية: المدينة الجامعية فيها تحتل مساحة ١٠ كلم[٢] وتضم ٦٠ ألف مدرّس وأستاذ، و١٠٠ ألف تلميذ و١٠٠ ألف طالب؛ الميترو الذي يؤمن نقل ٤ ملايين يوميًا لم يعد كافيًا؛ المراكز المخصصة كمرآب للسيارات وصلت إلى طاقة استيعابها القصوى: ٥ ملايين سيارة. أضف إلى ذلك الخوف من الزلازل بعد زلزال العام ١٩٨٥ الذي قضى على ٣٠ ألف ضحية وشرّد نصف مليون من سكان مكسيكو، خصوصًا وأن المدينة قائمة على طبقة أرضية غير مستقرة. ثم يأتي التلوّث (من الأوساخ والمصانع والسيارات...) الذي يزيده ارتفاع موقع مكسيكو المنتشرة في منطقة متقعّرة (الضغط الجوي وانحباس طبقة من الهواء المتلوث فوق مكسيكو).

* **مونتيرّي** Monterrey: مدينة في شمال البلاد. عاصمة ولاية نيوفو ليون Nuevo Leon، عند أقدام جبال سييرّا ماديرا الشرقية. تعد نحو ٣,٧٥ ملايين نسمة. إنها أحد أهم مراكز البلاد التجارية والصناعية، حيث الانتاج يتركز على الفولاذ والحديد والنحاس والقصدير والصناعات الكيميائية والزجاج وتكرير النفط. أبرز معالمها العصرية «معهد مونتيرّي التكنولوجي».

* **موريليا** Morelia: مدينة في وسط البلاد. عاصمة ولاية ميشواكان، عند أقدام سييرّا ماديرا الغربية. تعد نحو ٦٠٠ ألف نسمة. أبرز معالمها التاريخية كاتدرائية من العصر الاستعماري (القرن السابع عشر)، وكذلك قصور وبيوت. صناعات غذائية (السكر والبن).

المملكة المتحدة
(بريطانيا)

راجع «بريطانيا»، ج٥، من ص ١٥٧ إلى ص ٢٢٧.

استكمالًا: أبرز التطورات والمستجدات من ١٩٩٦ إلى أواخر ٢٠٠٢:

في السكان: في آخر الإحصاءات أن تعدادهم بلغ ٥٩٥٤٢٠٠٠ نسمة (Etat du Monde 2003).

في مؤشر التنمية البشرية: ٠,٩٢٨، **وفي حصة الفرد من الناتج الاجمالي الصافي**: ٢٣٥٠٩ دولارات (Etat du Monde 2003).

رئيس الدولة: الملكة اليزابت الثانية (منذ ٦ شباط ١٩٥٢).

رئيس الوزراء: توني بلير، حزب العمال (منذ ٢ ايار ١٩٩٧).

الاحزاب السياسية الرئيسية: حزب العمال (في الحكومة). وفي المعارضة: حزب المحافظين؛ الحزب الليبرالي الديمقراطي؛ حزب أوليستر (ايرلندا الشمالية) الوحدوي؛ الحزب الوحدوي الديمقراطي (ايرلندا الشمالية)؛ الحزب الاشتراكي الديمقراطي والعمالي (ايرلندا الشمالية)؛ منظمة شين فين (ايرلندا الشمالية)؛ حزب القوميين الغاليين (بلاد الغال)؛ والاحزاب غير الممثلة في البرلمان: الحزب القومي الاسكوتلندي؛ الحزب القومي البريطاني (يمين متطرف)؛ وحزب الخضر.

ممتلكات، أقاليم خارج المتروبول: جبل طارق (أوروبا)؛ الجزر الانكليزية النورماندية (أوروبا)؛ جزر برمودا (شمال المحيط الاطلسي)؛ جزر فوكلاند (قبالة الارجنتين)؛ جزيرة سانت هيلانة (جنوب الاطلسي)؛ أنغويلا، كايمان، مونتسيرات، توركس وكايكوس، والجزر البريطانية العذراء (الكاريبي)؛ وجزيرة بيتكان (أوقيانيا).

في النبذة التاريخية

١٩٩٦–١٩٩٨، توني بلير إلى السلطة: في ٢ أيار ١٩٩٦، جرت انتخابات محلية لملء مقاعد ٣ آلاف مستشار في ١٥٠ محلة في انكلترا. ففاز حزب العمال بـ١٦٥٦ مقعدًا باضافة ٤٥٤ مقعدًا عن الانتخابات السابقة، والليبراليون الديمقراطيون بـ٦٠٠ مقعد (إضافة ١٤٥ مقعدًا)، في حين خسر المحافظون ٥٦٠ مقعدًا بفوزهم بـ٥٠٣ مقاعد.

وفي الاول من آذار ١٩٩٧، جرت انتخابات عامة أسفرت عن فوز حزب العمال بصورة ساحقة، وحملت زعيمه توني بلير إلى السلطة (رئيس الوزراء)، فباشر مهماته في الأول من ايار ١٩٩٧. ومن أول القرارات الكبرى التي اتخذها على الصعيد الاوروبي رفضه، في تشرين الاول ١٩٩٧، المشاركة في «الاتحاد الاقتصادي والنقدي» الاوروبي، واعتباره أن مسألة المشاركة أو عدمها إنما هي مسألة اقتصادية قبل أي أمر آخر، وتتحكم بها اعتبارات اقتصادية من أرباح أو خسائر بمعزل عن أي اعتبار سياسي أو استراتيجي للقارة الاوروبية.

إصلاح دستوري: أظهرت حكومة بلير، منذ بداية عهدها، دينامية كبيرة في السياسة الداخلية، خصوصًا في مجال الاصلاح الدستوري. إذ كان البرنامج العمالي الانتخابي قد ركّز وعوده على إجراء استفتاءات في اسكوتلندا وبلاد الغال حول مسألة المزيد من اللامركزية (أي نحو مزيد من الاستقلال الذاتي لهما) من خلال مجلس تنفيذي ينشأ في كل منهما ويكون مسؤولًا امام برلمان منتخب. وكان أول مشروع في هذا المعنى قد قُدّم في العام ١٩٧٩.

وفي ايلول ١٩٩٧، جاء الاستفتاءان حوله إيجابيين مع فارق في نسبة القبول به: نال ٧٤,٣٪ من المقترعين الاسكوتلنديين، الذين وافقوا ايضًا على إقامة برلمانهم في إدنبورغ، إضافة إلى موافقتهم على مبدأ أن يكون لهذا البرلمان صلاحية التعديل في معدلات الضرائب على المداخيل. أما سكان بلاد الغال فجاءت موافقتهم بنسبة ضئيلة لم تتعدّ ٥٠,٣٪ من المقترعين.

وطغت على الأجواء السياسية الداخلية، فضلًا عن ذلك، مناقشات قانونية ودستورية عديدة حول قضايا بريطانية وأوروبية، أبرزها: إصلاح نظام الاقتراع في انتخابات المجالس الاوروبية وكذلك البريطانية؛ إصلاح يتناول مجلس اللوردات؛ وأفكار ومناقشات حول توفير المزيد من الضمان الدستوري لحقوق المواطنين. كما دخلت «صورة» العائلة المالكة وتصرفات أفرادها، خصوصًا بعد مقتل الأميرة ديانا (آب ١٩٩٧)، مجال هذه المناقشات، وكان رئيس الوزراء توني بلير من بين أبرز المدافعين عن العائلة المالكة و«صورتها التاريخية».

اتفاق «الجمعة الحزينة» حول إيرلندا الشمالية: اتفاق السلام في ايرلندا الشمالية الذي كان وقّعه رئيس الوزراء السابق جون ميجور ما لبث أن بدأ يلاقي عراقيل في التنفيذ، لم تنفع في سدّها المفاوضات التي رأسها الوسيط الاميركي جورج ميتشل. وقد جاءت هذه العراقيل من الجانبين: الوحدويون البروتستانت، وهم الأغلبية في ايرلندا الشمالية والمرتبطون بالمملكة المتحدة، والمجموعات شبه الميليشياوية، لدى الطرفين، البروتستانتي والكاثوليكي، التي بدت متفلتة من كل رقابة سياسية، خصوصًا المجموعات الكاثوليكية التي رفضت وصاية «سين فين» (الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي–كاثوليكي–).

عندما استقبل توني بلير رئيس «سين فين» جيري أدامس في آذار ١٩٩٨ ثارت ثائرة الوحدويين (البروتستانت) وبدت حظوظ نجاح الاتفاق، الذي نص على إجراء استفتاء في أيار ١٩٩٨، ضئيلة جدًا. ومع ذلك، توصل بلير، بعد ثلاثة ايام من مفاوضات شائكة في بلفاست وبعد ترؤسه قبل ذلك للمفاوضات بين الطرفين بدعم من واشنطن ودوبلن (عاصمة جمهورية ايرلندا)، من تمرير اتفاق ١٠ نيسان ١٩٩٨ المعروف بـ«اتفاق الجمعة الحزينة» (يوم الجمعة الذي يسبق عيد الفصح لدى الطوائف المسيحية).

يستند هذا الاتفاق على مبدأين أساسيين: اعتراف الجمهوريين بحق ايرلندا الشمالية الحالية بحق تقرير المصير، واعتراف الوحدويين بدور دستوري ومؤسساتي لجمهورية أيرلندا في قضايا ايرلندا الشمالية. وقد تمّ إقرار إتفاق «الجمعة الحزينة» في ٢١ ايار ١٩٩٨ بأغلبية ٧٢٪ من المقترعين في ايرلندا الشمالية (شارك أكثر من ٨٠٪ من الناخبين)، خصوصًا من جانب الكاثوليك. وقد جرت انتخابات «الجمعية الاقليمية» (البرلمان) المنصوص عليها في الاتفاق في ٢٥ حزيران ١٩٩٨. لكن مجموعات من البروتستانت استمرت تظهر امتعاضها من الاتفاق ومسارات تنفيذه.

على الصعيد الاوروبي والعالمي: كان لاتفاق السلام في ايرلندا الشمالية مغزى رمزي لرئيس الوزراء توني بلير في سنة حكمه الاولى، مغزى وضع بريطانيا في قلب المسرح الدولي بدءًا من اوروبا، حيث استحقاق وضع معاهدة أمستردام موضع التنفيذ، وحيث دور بريطانيا في رئاسة الاتحاد الاوروبي في النصف الأول من ١٩٩٨.

لكن طموح بريطانيا في لعب دور قيادي في اوروبا لا تزال دونه عقبات كثيرة، أبرزها متأتٍ من المواقف البريطانية نفسها المطبوعة بـ«الأطلسية» و«الاميركية» أكثر منها بـ«الاوروبية». فبدا البريطانيون معزولين عن القارة، كما في قمة لوكسمبورغ (تشرين الثاني ١٩٩٧)، وقمة بروكسيل حول الاتحاد النقدي (ايار ١٩٩٨) التي شغلوا فيها منصب الرئاسة (الدورية) من دون أن يشاركوا فيها فعليًا.

وفي الأحداث العالمية الأهم، أي في الأزمة العراقية التي استفحلت في كانون الثاني–شباط ١٩٩٨، بدا توني بلير مرتبطًا، إلى حد التبعية الكاملة، بالولايات المتحدة الاميركية وغير آبه بموقف الدول الاوروبية (وزاد من هذه التبعية بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١). وجاءت القمم العالمية الثلاث لتؤكد هذا الانطباع عن الموقف البريطاني: قمة الكومنولث في إدينبورغ (تشرين الاول ١٩٩٧)، وقمة المجموعة الثمانية في بيرمينغهام (أيار ١٩٩٨)، وقمة رؤساء الحكومات الاوروبية في كارديف (حزيران ١٩٩٨).

١٩٩٨–١٩٩٩، قصف العراق وصربيا: الحدث الأبرز كان دون شك العملية العسكرية التي قام بها الحلف الأطلسي، آخر آذار ١٩٩٩، ضد بلغراد ردًا على ما اُتهمت به من مجازر في قمعها للمتمردين الألبان في الاقليم اليوغوسلافي كوسوفو. وقد حظيت هذه العملية الأطلسية بتأييد واسع من الرأي العام البريطاني (والأوروبي)، لكن بعض الأوساط الثقافية وجّهت لها انتقادات شديدة خصوصًا لجهة الغموض الذي اكتنف أهدافها. وقد شُبهت حرب الأطلسي على بلغراد، من هذه الزاوية، بالغارات التي شنها سلاح الطيران البريطاني والاميركي، وبقرار ثنائي من لندن وواشنطن، على العراق في كانون الاول ١٩٩٨، بذريعة رفض بغداد التعاون مع «لجنة الأمم المتحدة المكلفة الاشراف على نزع سلاح العراق».

في المشهد الأوروبي وقضية بينوشيه: المسألة الاوروبية (وتحديدًا الاتحاد الاوروبي) استمرت في مقدمة المسرح السياسي البريطاني، مع اهتمام خاص بقضايا خلاف «اللجنة الاوروبية» الذي وصل إلى ذروته باستقالة جماعية لأعضائها في آذار ١٩٩٩، وقضية اصلاح تمويل الاتحاد الاوروبي، وقضية إصلاح «السياسة الزراعية المشتركة» التي أولتها بريطانيا اهتمامًا كبيرًا. واستمرت «أوروبا» مسألة بالغة الحساسية بالنسبة إلى حكومة بلير التي ما انفكت تعلن عن استعداداتها لأوثق التعاون مع دول الاتحاد الاوروبي مع إبقاء معارضتها الشديدة للاندماج السياسي. وقد رحّبت بريطانيا بـ«منطقة اليورو» (الوحدة النقدية الاوروبية) التي دخلت حيّز التنفيذ في أول كانون الثاني ١٩٩٩. وجاءت الانتخابات البرلمانية الاوروبية، في ١٣ حزيران ١٩٩٩، بفوز مرشحي حزب المحافظين، ما أشار بوضوح إلى معارضة الرأي العام البريطاني للاتحاد الاوروبي.

وتوجهت أنظار العالم إلى بريطانيا في قضية عدلية طارئة بسبب قضية الدكتاتور التشيلي السابق أوغستو بينوشيه الذي كان يقوم بزيارة خاصة إلى لندن حيث أوقف، في تشرين الاول ١٩٩٨، بناء على طلب القضاء الاسباني لتسليمه إليه بدعوى الجرائم المسؤول عن ارتكابها إبان حكمه. اعتبرت المحاكم البريطانية في بادىء الأمر اعتقاله غير قانوني، لكن مجلس اللوردات فصل في الأمر ورفض، في تشرين الثاني ١٩٩٨، منح بينوشيه الحصانة السياسية، وأكّد، في آذار ١٩٩٩، مبدأ شرعية تسليم المطلوبين عند الاقتضاء، وقرّر وزير الداخلية جاك ستراو، في ضوء ذلك، ترك الدعوى تأخذ مجراها الطبيعي.

التورّط في قضية ايرلندا الشمالية وقضايا الاصلاح: الآمال التي بنيت على اتفاق «الجمعة الحزينة» في ١٠ نيسان ١٩٩٨ (راجع أعلاه) ما لبثت أن اضمحلت إزاء الاستحالة العملية لنزع سلاح المجموعات شبه الميليشياوية المتصارعة هناك. ومضى عام على الاتفاق ومسألة المؤسسات التي نصّ عليها بقيت من دون تطبيق. والأمر نفسه بالنسبة إلى سلسلة من المبادرات التي اتخذتها المملكة المتحدة وجمهورية ايرلندا. الوضع الأمني مستقرٌ عمليًا في ايرلندا الشمالية، وليس هناك من عمليات تفجير أو ما شابه بين الطرفين: الجيش الجمهوري (الكاثوليك) والبروتستانت. لكنه وضعٌ هش في غياب الاتفاق السياسي على تطبيق بنود الاتفاق.

في قضايا الاصلاحات، خصوصًا الدستورية المتعلقة باسكوتلندا وبلاد الغال، فإنها كانت ما تزال حتى أواخر ١٩٩٩ موضوع جدال ساخن.

١٩٩٩–٢٠٠٠، هزائم انتخابية للعمال: سلسلة من الهزائم الانتخابية التي مُني بها حزب العمال أكّدت مقولة أن «بلير فقد السيطرة»: في الانتخابات الاوروبية (حزيران ١٩٩٩) حيث الإقبال لم يتعدّ الـ٣٠٪ من المقترعين، وحيث فاز المحافظون بعدد أكبر من المقاعد في البرلمان الاوروبي. والظاهرة نفسها تكررت تقريبًا في الانتخابات المحلية (ايار ٢٠٠٠) حيث لوحظ انكفاء أنصار حزب العمال عن المشاركة في الاقتراع. وكانت انتخابات رئاسة بلدية العاصمة لندن معبّرة في هذا السياق. فصحيح أن رئيس البلدية الفائز هو من حزب العمال ايضًا، كن ليفينغستون Ken Livingstone، لكن الحزب سبق وطرده بسبب ترشحه عن المقعد من دون الرجوع إلى رأي حزبه، والتعادل بين العمال والمحافظين في انتخابات اعضاء المجلس البلدي، شكلا «صفعة مهينة» لحزب العمال وزعيمه رئيس الوزراء توني بلير، ذلك ان العاصمة اعتبرت، ومنذ سنوات طويلة، قاعدة شعبية قوية لحزب العمال الذي كان مرشحوه فيها يحققون فوزًا بفوارق كبيرة جدًا من الاصوات.

عودة إلى «اليمين–اليسار» وقضية إيرلندا الشمالية: كان بلير، منذ انتخابه، يشدّد، فكريًا وعقائديًا، على «الطريق الثالثة» التي تتخطى المقولة الكلاسيكية «يمين–يسار». لكن جملة من القضايا، التي أثارت النقاشات، أعادت طرح هذه المقولة حتى باتت تطغى على مقولة بلير المستحدثة. وهذا ما ظهر جليًا في النقاش الذي دار حول حق اللجوء، حيث اتخذ المعارضون (حزب المحافظين) مواقف شديدة التحفظ، فبدا حزب العمال إزاءها على طرف نقيض. وكذلك بالنسبة إلى أعراف وأنظمة الامتيازات في التعليم العالي، وقضايا اقتصادية (صناعية على وجه الخصوص) ومالية.

أما في ما يتعلق بقضية ايرلندا الشمالية واتفاق «الجمعة الحزينة» الموقع في نيسان ١٩٩٨، فقد استمرت الخلافات بين «الجمهوريين» (الكاثوليك) الذين يعطون الاولوية لاقامة المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق (برلمان وحكومة في ايرلندا الشمالية)، وبين «الوحدويين» (البروتستانت) الذين يضعون مسألة نزع سلاح المجموعات شبه الميليشياوية في المرتبة الاولى (راجع العنوان الفرعي لاحقًا «لندن تعلّق الحكم المشترك في ايرلندا الشمالية»).

بينوشيه وبوتين والمسرح الدولي والاوروبي: في كانون الثاني ٢٠٠٠، وبعد مناقشات قانونية وقضائية طويلة وشائكة، رفضت لندن في نهاية الأمر تسليم دكتاتور التشيلي السابق أوغستو بينوشيه إلى اسبانيا أو أي دولة أخرى، متذرعة بوضعه الصحي الدقيق. فأصبح بإمكان بينوشيه العودة إلى بلاده في أي وقت يريد.

شخصية دولية أخرى أثارت جدلًا داخليًا وخارجيًا: فلاديمير بوتين رئيس روسيا، الذي اهتمّ بلير بإقامة أوثق العلاقات معه من دون أن تتوضح دوافع ذلك. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي ظهرت لمثل هذه العلاقات «غير الواضحة»، قام بلير بزيارة شخصية لبوتين في آذار ٢٠٠٠، ردّ عليها بوتين بزيارة رسمية للندن في نيسان.

وما بدا، مباشرةً بعد هاتين الزيارتين، أن بلير سعى من وراء توثيق العلاقات مع روسيا إلى زيادة تأثير بريطانيا على المسرح الدولي، وخصوصًا على المسرح الاوروبي. إذ استمر بلير يعمل على سياسة اوروبية من محورين: محور تدعيم موقع بريطانيا في المؤسسات والاجهزة الاوروبية، ومحور قيام أوروبا انطلاقًا من التعاون الثنائي والجماعي بين دولها أكثر منه انطلاقًا من اندماج عابر للحدود الوطنية. وكان له في هذا المضمار موقف فاعل في قمة لیشبونة في آذار ٢٠٠٠.

وإزاء الأزمة السياسية التي شهدتها المستعمرة الافريقية السابقة زيمبابوي في ربيع العام ٢٠٠٠، حيث اتهمت حكومتها النظام الاستعماري البريطاني السابق بالتسبب في هذه الازمة (احتجاجات– وبعض الاعتداءات– من المواطنين السود ضد المستوطنين البيض الذين لا زالوا يملكون مزارع

واسعة، وغالبيتهم من المتحدرين من أصول بريطانية)، اكتفت الحكومة البريطانية بإبداء القلق على أمن هؤلاء المزارعين محاولةً التنصل من كل مسؤولية، ومعتبرةً أن الأزمة ستجد حلًا ملائمًا لها.

٢٠٠٠–٢٠٠١، جنون البقر: أجواء قاتمة طغت على الريف البريطاني والقطاع الزراعي بسبب مرض «جنون البقر». فكانت أزمة لم تشهد بريطانيا مثيلًا لها منذ العام ١٩٦٧، وشغلت الحياة السياسية لشهور طويلة، وصدمت الرأي العام مشاهد فرق من الجيش منكبة على طمر ملايين الابقار، وأنباء العلف المسبب للمرض الذي كان يُصنع، أو تتداخله مواد مصنوعة من نفايات الأبقار والحيوانات وجيفها، فيعاد تصنيعها لاستخدامها علفًا. وخرّب القطاع الزراعي، وتأثرت القطاعات الأخرى، خصوصًا القطاع السياحي. فبدت الحكومة في حيرة من أمرها، وتحفّظت في تحميل أي جهة مسؤولية الكارثة مخافة انعكاسات ذلك على النظام، خصوصًا وأن شرائح كثيرة من الراي العام بات يضع النظام، وملاءمته، موضع النقد.

فوز العمال في الانتخابات ومسافة عن الولايات المتحدة في موضوع بروتوكول كيوتو: في ٧ حزيران ٢٠٠١، جرت الانتخابات التشريعية، بعد أن تأخرت عن موعدها مدة شهر بسبب الأزمة الزراعية، وحلّ فيها حزب العمال في المقام الأول رغم خسارته نقطتين وستة مقاعد عن الانتخابات السابقة، إذ حصل على ٤٢٪ من أصوات المقترعين، في حين حصل المحافظون على ٣٣٪ (تقدموا نقطتين وفازوا بمقعد إضافي واحد)، والليبراليون الديمقراطيون ١٩٪. وغداة اعلان النتائج قدّم ويليام هيغ W. Hague استقالته من زعامة حزب المحافظين. ولم يخفِ انتصار حزب العمال حالة التململ في الرأي العام عكستها نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التي لم تتعدّ الـ٤١٪.

وكانت حملة المحافظين الانتخابية ركّزت، أوروبيًا، على معارضتها الشديدة للدخول في منطقة «اليورو» (وحدة النقد الاوروبية). لكن خسارتهم في الانتخابات لم تعنِ أن طريق بريطانيا نحو اليورو أصبحت سالكة، ذلك أن حكومة بلير العمالية ظلت تراوح مكانها في اعلانها عن إمكانية الانضمام ولكن بحذر وبشروط. وموقف الحذر والعجز نفسه تقريبًا ظل يطبع الحكومة إزاء مشكلة ايرلندا الشمالية، حيث استمر أطرافها على موقفهم في غياب أي حلّ توصلت إليه الحكومة البريطانية منفردة أو متعاونةً مع حكومة جمهورية ايرلندا.

وعلى صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة فقد استمرت وثيقة جدًا مع الرئيس الاميركي الجديد جورج دبليو بوش، كما كانت مع سلفه بيل كلينتون. لكن رفض بوش التصديق على بروتوكول «كيوتو» حول مسائل تغيير المناخ (والتلوث البيئي الناتج بالدرجة الاولى عن المصانع) جعل بريطانيا تقترب أكثر، وعلى غير عادتها، من موقف الدول الاوروبية الذي أدان موقف بوش.

حزب المحافظين يراوح مكانه بالنسبة إلى موضوع الاتحاد الاوروبي (٢٠٠١–٢٠٠٢): استمر حزب المحافظين يراوح مكانه في المسألة الاوروبية. وزعيمته السابقة، مارغريت تاتشر، دعت، في كتاب أصدرته في آذار ٢٠٠٢، قبيل اضطرارها ترك الحياة العامة بسبب تدهور صحتها، إلى انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي. ومن المؤشرات على أن الحزب ليس موحد الرأي حول هذه المسألة التزام زعيمه الجديد إيان دونكان سميث Lain Duncan Smith (خلفًا لوليم هيغ، ايلول ٢٠٠١) الصمت إزاءها. الأمر الذي يستبعد كل إمكانية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي أقله في المدى المنظور.

وإذا كان انضمام بريطانيا إلى الاتحاد النقدي (اليورو) قد سار بخطى وئيدة، فإن الخلافات داخل الحكومة إزاءه، كما إزاء مجمل المسألة الاوروبية، راحت تنطفىء تدريجيًا خلال ٢٠٠١–٢٠٠٢، وظهرت المملكة المتحدة أقل عزلة عن السابق في القارة.

وكذلك فإن رئيس الوزراء، زعيم حزب العمال توني بلير، حرص على أن لا يؤثر موقفه «التبعي» لموقف الرئيس الاميركي جورج بوش من «الارهاب» بعد حادثة ١١ ايلول ٢٠٠١ على علاقاته بالاتحاد الاوروبي، خصوصًا وأن مواقف دول القارة، من جهتها، كانت مؤيدة ايضًا للتدخل العسكري في أفغانستان، وذلك بخلاف ما كانت عليه المواقف من العمليات العسكرية في العراق أو بالنسبة إلى حرب كوسوفو (١٩٩٩).

لندن تعلق الحكم المشترك في ايرلندا الشمالية (تشرين الاول ٢٠٠٢): في ١٤ تشرين الاول ٢٠٠٢، أعلن وزير الدولة لشؤون ايرلندا الشمالية أن لندن قررت تعليق عمل المؤسستين شبه المستقلتين في ايرلندا الشمالية، وهما البرلمان والحكومة، لأجل غير مسمّى. ذلك ان عملية السلام، بحسب ما قال، «وصلت إلى طريق مسدود نأمل ألا تطول». وجاء ذلك في ظل أسوأ أزمة في ايرلندا الشمالية، منذ التوقيع على اتفاق السلام عام ١٩٩٨، نجمت عن اتهام مسؤولين في حزب شين فين (الجناح السياسي للحركة الكاثوليكية والشريك في عملية السلام) بالقيام بعمليات تجسس لمصلحة الجيش الجمهوري الايرلندي، وهو الذراع العسكرية للحركة الكاثوليكية الجمهورية المناهضة للحكم البريطاني في الأقليم. وتناولت عمليات التجسس تحديد أهداف قام الجيش الجمهوري بضربها. وكان رئيس وزراء ايرلندا الشمالية دافيد تريمبل هدد بالتخلي عن منصبه إذا لم تتم إقالة وزيري حزب شين فين في الحكومة المحلية، متهمًا الجيش الجمهوري بانتهاك وقف إطلاق النار مرارًا. وعلى رغم أن هذه المرة الرابعة خلال ثلاثة أعوام التي يعلق فيها مجلس ايرلندا الشمالية ومؤسسات مشتركة أخرى، فإن شعورًا ساد على نطاق واسع ان عودة الكاثوليك والبروتستانت للعمل معًا مرة أخرى ستستغرق وقتًا أطول هذه المرة.

عودة إلى حديث اندماج المهاجرين: كانت للأشكال الجديدة التي ارتداها «الارهاب الدولي» وما رافقها من نقاش إسقاطات داخلية في المملكة المتحدة كما في سائر الدول. وكان الخطاب الاسلامي المتطرف وجد بعض الصدى لدى شبان مسلمين بريطانيين، خصوصًا منهم العاطلين عن العمل والمقيمين في مدن شمال انكلترا. وشهد صيف ٢٠٠١ حوادث عنيفة بين مجموعات من هؤلاء وبين الشرطة أو بينهم وبين مجموعات أخرى من اليمين الانكليزي المتطرف. وأكثر جهة بريطانية استفادت من هذه الحوادث «الحزب البريطاني القومي» الذي حقق، نتيجة لهذه الحوادث، بعض الخروقات الانتخابية.

وجاء التقرير الرسمي حول هذه الحوادث، والذي صدر في كانون الاول ٢٠٠١، ليكشف عن مدى اتساع وخطورة التمييز العنصري وظاهرة عزلة بعض المجموعات في المناطق الريفية. وقد أولت الحكومة أهمية خاصة لهذا التقرير، كونه جاء في أعقاب حادثة ١١ ايلول في الولايات المتحدة، وكون موضوع الهجرة كان لا يزال يحتل منذ أواسط التسعينات حيزًا مهمًا في النقاش السياسي. فسعى وزير الداخلية دافيد بلونكت، بدعم من رئيس الوزراء، إلى إعادة طرح موضوع «الاندماج» والدعوة إلى إيجاد حل له، خصوصًا مع ثبوت وجود بريطانيين كأعضاء في منظمة «القاعدة» في أفغانستان، إضافة إلى وجود مجموعات تقيم في بريطانيا لاجئة أو منفية، ووسائل اعلام إسلامية ناطقة بالعربية. فإلى جانب بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد التحريض الديني لطمأنة المسلمين البريطانيين، فإنها لجأت ايضًا، في خريف وشتاء ٢٠٠١، إلى إجراءات قانونية تتيح لها ملاحقة وقمع مختلف النشاطات السياسية التي يقدم عليها المنفيون والتي تعتبر معكرّة للأمن والاستقرار. وأبرز هذه الاجراءات قانون مكافحة الإرهاب صدر في كانون الاول ٢٠٠١ ويسمح باعتقال أجانب يشتبه في علاقتهم بالارهاب لمدة غير محددة ومن دون تقديمهم للمحاكمة.

المسلمون وأبرز شيوخهم في بريطانيا: في بريطانيا نحو أربعة ملايين مسلم (تقديرات ٢٠٠٢)، معظمهم من الآسيويين، ويأتي بعدهم الأفارقة سواء كانوا من شمال افريقيا أو مصر أو السودان أو غيرهم من عرب من الشرق الأوسط.

مشايخهم الذين يتحدثون باسم «الجهاد»، يتخذون من لندن مكانًا لاقامتهم: الشيخ أبو حمزة المصري، الشيخ عمر بكري والشيخ أبو قتادة.

الأخير، الشيخ أبو قتادة، فلسطيني إسمه عمر محمود أبو عمر، اختفى عن الأنظار فور صدور قانون مكافحة الارهاب (راجع أعلاه). وبعد عشرة شهور، وتحديدًا في ٢٣ تشرين الاول ٢٠٠٢، اعتقلته السلطات. وكان لجأ إلى بريطانيا منذ ١٩٩٣، ودانه القضاء الاردني مرتين في قضايا إرهابية (تنظيم «الاصلاح والتحدي» و«مؤامرات تفجيرات الألفية»)، وورد إسمه في قرارات اتهام في اسبانيا وألمانيا، ووضعت واشنطن إسمه ضمن لائحة أشخاص جمدت حساباتهم المصرفية للاشتباه بعلاقتهم بتنظيم «القاعدة».

من حديث حازم الأمين مع الشيخين أبو حمزة المصري وعمر بكري («الحياة»، ٣١ تموز ٢٠٠٢، ص٨) أنهما يحملان الجنسية البريطانية، «وهي بحسب أبو حمزة عنوان مكانه فقط أما الهوية الوحيدة فهي الاسلام. وبالنسبة إلى عمر بكري فإن «بريطانيا غربة في انتظار اعلان الخلافة الاسلامية فيها».

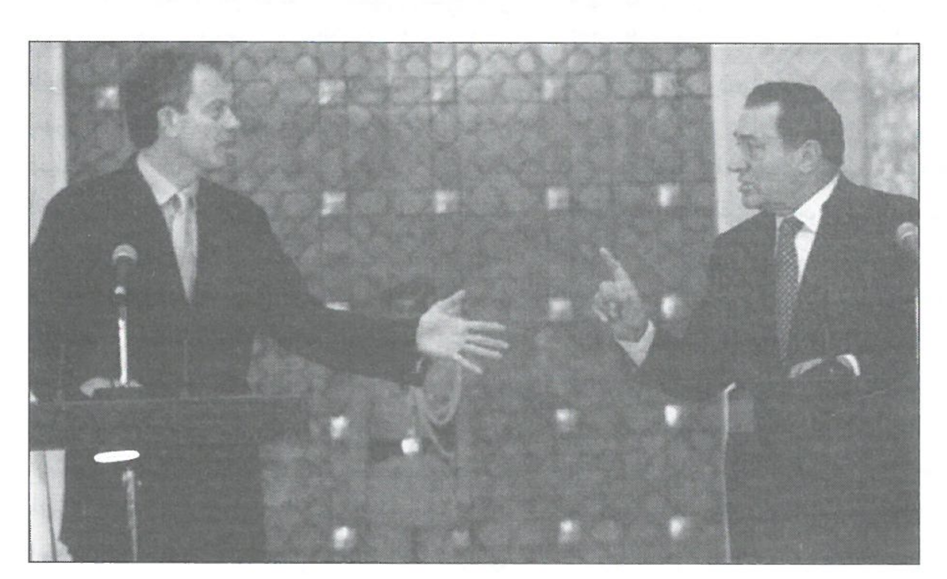
«النفور هو أول ما يوحي به الشيخان حين تحدثهما عن مسألة كقضية الاندماج مثلًا. فشعورهما بأن المجتمع الذي يعيشان فيه لا يمت إلى ثقافتهما، لا بل إلى أجسامهما، بصلة، شعور كبير. أما في قضية ١١ ايلول فأبو حمزة يؤكد أنه كمهندس بريطاني على يقين بأن مباني مركز التجارة العالمي فجرت من الداخل ولا دخل لتنظيم القاعدة به. وهو يستدرك فيقول إن عدم نفي القاعدة مسؤوليتها عن العملية يعود إلى أن الشباب الذين نفّذوها قد يكونون قد تدربوا عندها، وفي هذا ما ينفي ضمنًا افتراضه ان التفجير حصل من الداخل».

«أما عمر بكري فهو يلقن طلابه الآسيويين أن الطائفة الناجية الوحيدة على هذا الكوكب هي تنظيم القاعدة بزعامة الشيخ أسامة بن لادن، إضافة إلى حركة طالبان. هذا الكلام حين تسمعه في بريطانيا، الدولة التي أعلنت الحرب على «القاعدة» و«طالبان» ستستعيد حقيقة استحالة سماعه في أي مكان في العالم إلا في لندن، المدينة التي أرسلت ابناءها إلى افغانستان لقتال هؤلاء، ولكنها ايضًا أرسلت أبناء منها للقتال إلى جانبهم. ومن بين البريطانيين الذين قاتلوا إلى جانب «طالبان» مجاهدان قتلا، ينتميان إلى حركة «المهاجرون» التي يتزعمها عمر بكري».

بريطانيا إزاء قضيتي فلسطين والعراق، تبعية للولايات المتحدة: ثمة موروث استعماري تاريخي يطرح نفسه في كل عنصر من عناصر السياسة البريطانية إزاء الشرق الاوسط، وخصوصًا إزاء قضيتي فلسطين والعراق: قلّ ان تكون هناك مشكلة في العالم عمومًا، والعالمين العربي والاسلامي خصوصًا، من دون أن تكون لبريطانيا يد فيها، باعتبارها كانت القوة المسيطرة في هذين العالمين، مكّنتها من استغلال خيرات شعوبهما فترة طويلة من الزمن، ثم انسحبت بعدما غابت شمس امبراطوريتها، وتركت هذه الشعوب تعاني من الجهل والفقر ومشاكل الحدود التي رسمتها بحيث تضمن استمرار الخلافات والصراعات الدائمة بين هذه الدول وجيرانها. ويطول الحديث كثيرًا لدى أية محاولة استعراض التراث البريطاني تجاه مصر والعراق وفلسطين والخليج (والقارة الهندية والقارة الافريقية).

اتصفت المواقف البريطانية باستمرار، في العقد الأخير ووصولًا إلى قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (تشرين الثاني ٢٠٠٢) الذي علّق شبح الحرب على العراق بإرسال المفتشين الدوليين إليه بحثًا عن أسلحة الدمار الشامل»، بدور المحرّض ضد العرب وبالتبعية المطلقة للسياسات الاميركية حتى لو أدّى ذلك إلى تضارب مصالحها مع مصالح حلفائها الاوروبيين.

بلير والرئيس الروسي فلاديمير بوتين (تشرين الاول ٢٠٠٢).



بلير والرئيس المصري حسني مبارك (حزيران ٢٠٠٢).



بلير والرئيس السوري بشار الأسد وزوجته أسماء (كانون الاول ٢٠٠٢).

وثمة تساؤل عن السرّ وراء تبعية بريطانيا للسياسات الاميركية في ما يتعلق بالقضايا العربية والاسلامية لم يبق محصورًا بالعرب والمسلمين، إذ بدأ يُطرح من البريطانيين أنفسهم بمن فيهم عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني، كما حصل في الجلسة التاريخية التي شهدها مجلس العموم البريطاني في ١٣ آذار ٢٠٠٢، حيث أثار عدد كبير من أعضاء المجلس اعتراضهم على دعم بريطانيا المطلق للمخططات الاميركية، وخصوصًا ما يتعلق بقضية الشرق الاوسط والتحريض على ضرب العراق، حتى وصل عدد المعارضين لهذه السياسات إلى مئة عضو. وإضافة إلى ذلك، فقد أثيرت في الجلسة مسألة مبيعات بريطانيا من الأسلحة لاسرائيل ومشتريات بريطانيا منها، حيث باعت لندن أسلحة للحكومة الاسرائيلية الحالية (حكومة شارون) أكثر مما باعته للحكومات الاسرائيلية السابقة، كما ان بريطانيا اشترت أسلحة من اسرائيل أكثر من أي وقت منذ الخمسينات. واعترف وزير الخارجية البريطاني في تلك الجلسة بأن اسرائيل انتهكت الضمانات واستعملت السلاح ضد المدنيين.

وفي أحد البرامج الحوارية من على شاشة إحدى المحطات الفضائية العربية الكبرى برّر أحد زعماء حزب العمال البريطاني تبعية بلاده للولايات المتحدة بأن بريطانيا لم تكن تملك في الاصل قنبلة نووية، وإن الولايات المتحدة هي التي سلّمتها هذه القنبلة، فأصبحت بريطانيا ملزمة تبعًا لذلك باتباع سياسة الولايات المتحدة. وقال عضو آخر في حزب العمال: «تتظاهر بريطانيا بأنها قوة عسكرية كبرى على المسرح الدولي، لكنها في الواقع تختبيء خلف اميركا. وهذا المفهوم الخاطىء عن أنفسنا بأننا دولة استعمارية كبرى هو الذي يسبب لنا المعضلة الوطنية في بلادنا، وهو الذي يعرقل انضمامنا التام لأوروبا. فنحن مثل حصان طروادة في الاتحاد الاوروبي، لسنا في الداخل ولسنا في الخارج، لأننا ما زلنا نؤمن بالعقلية الامبريالية بأننا قوة عسكرية كبيرة، ولنا استقلالنا وقوتنا. ولكننا حقيقة لسنا مستقلين، ولا نملك قوة ردع» (حمد عبد العزيز الكواري، سياسي قطري، «الحياة»، ٣٠ آذار ٢٠٠٢).

وذروة ما حققته الدبلوماسية العربية والاسلامية (وكذلك دبلوماسية روسيا وفرنسا وألمانيا...) في جهودها الرامية إلى كسب موقف بريطاني لمصلحة فلسطين أو العراق (سيل من زيارات المسؤولين العرب للندن، من بينها زيارة الرئيس المصري حسني مبارك في حزيران ٢٠٠٢)، أن توني بلير بدأ، أواخر صيف ٢٠٠٢، يدفع في اتجاه استئناف مفاوضات السلام الفلسطينية–الاسرائيلية وعقد مؤتمر دولي قبل نهاية العام (٢٠٠٢). لكنه ما لبث أن رضخ لإرادة الرئيس الاميركي جورج بوش «الذي عرقل هذه المبادرة، موضحًا لبلير أنه لا يريد عقد مثل هذه المحادثات في المستقبل القريب» (صحيفة الـ«غارديان» البريطانية، تشرين الاول ٢٠٠٢). أما على صعيد العراق، الذي بات معرضًا لشن حرب اميركية عليه في اية لحظة، فإن ذروة هذه الجهود (العربية والاسلامية والاوروبية، خصوصًا الروسية– زيارة بلير لروسيا في تشرين الاول ٢٠٠٢– والفرنسية) مع بدء الاستعدادات الاميركية للهجوم على العراق، أن «بريطانيا، ومعها آخرون، نجحوا في إقناع أميركا في الحصول على نوع من الشرعية الدولية لتبرير حربها، ويتم ذلك باستصدار قرار جديد من مجلس الأمن» (باتريك سيل، كاتب بريطاني متخصص في شؤون الشرق الأوسط، «الحياة»، ٢٥ تشرين الاول ٢٠٠٢).

إستكمالات

(جبل طارق، زعماء)

جبل طارق: (راجع: «جبل طارق»، ج٧، ص١٧١؛ و«المغرب» في هذا الجزء، ١٩).

الخلاف بين المملكة المتحدة واسبانيا على مستقبل جبل طارق يعود إلى قرون. ومنذ أوائل ٢٠٠٢، بدأت الدولتان سلسلة من المحادثات عن إمكان التشارك في

السيادة على الجبل (أو الصخرة) تبعًا لنظام تشاركي معروف بـ«الكوندومينيوم».

كانت هذه القضية بدأت في ١٧٠٤ خلال «حرب وراثة عرش اسبانيا» عندما استولت قوة انكليزية–هولندية علن ذلك الموقع الاستراتيجي. وحاولت اسبانيا مرارًا استعادته من دون أن تفلح، وكانت تنازلت عنه لبريطانيا في ١٧١٣ وفق معاهدة أوترخت التي نصت ايضًا على إعطاء اسبانيا الخيار الاول لضم المستعمرة إذا أرادت بريطانيا التخلي عنها.

وعمّا آل إليه الوضع في داخل جبل طارق (السكان وميولهم السياسية إزاء بلادهم) وفي ما بين المملكة المتحدة واسبانيا حتى ربيع ٢٠٠٢، كتب السير سيريل تاونسند، وهو سياسي بريطاني ومدير «مجلس تحسين التفاهم العربي–البريطاني»، «كابو» («الحياة»، ٢٣ آذار ٢٠٠٢) يقول:

يبلغ عدد سكان المستعمرة ٣٠ ألف نسمة، ويتسمون بشعور قوي بالهوية، وهو ما جعل الحق في تقرير المصير القضية المركزية لكل أحزابهم السياسية. وإذ تؤيد بريطانيا مبدأ تقرير المصير فإنها تعتبر أن على ذلك أن يتم في إطار معاهدة أوترخت (يوترخت)، ما يعني أن لا مجال لاستقلال المستعمرة إلا بموافقة اسبانيا. بالمقابل تلتزم بريطانيا حسب دستور ١٩٦٩ عدم الدخول في اتفاقات تضع جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغبة السكان كما يعبرون عنها في شكل ديمقراطي حر.

وشهدت سنة ١٩٦٧ استفتاء على وضع المستعمرة، صوّت فيه ١٢ ألفًا و١٣٢ من السكان لبقاء جبل طارق تحت سيادة بريطانيا، مقابل ٤٤ صوتًا فقط لصالح الانضمام إلى اسبانيا. ولم تكن هذه النتيجة مستغربة، خصوصًا وأن ٩٨٪ من السكان ليسوا من أصل اسباني بل من شمال افريقيا وأماكن أخرى. وهناك جالية مغربية من نحو ألفي نسمة.

وإذا وافقت الحكومات الاسبانية المتعاقبة على سيادة بريطانيا على جبل طارق، فقد أشارت دومًا إلى ان ذلك حالة تاريخية شاذة. كما رفضت اسبانيا دومًا الاعتراف بسيادة بريطانيا على البرزخ الذي يربط الصخرة بغرب اسبانيا. وكانت سياسة اسبانيا دومًا استعادة جبل طارق سلمًا. وحاججت في الامم المتحدة حول أن لحق اسبانيا في استعادة «وحدة أرضها» الأولوية على حق تقرير المصير.

وتأتي الضغوط الحالية لتغيير وضع جبل طارق من الاتحاد الاوروبي. ويعمل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير سوية مع نظيره الاسباني خوزيه ماريا أزنار للتوصل إلى حل. ويرى مراقبون أن بلير يحاول تشكيل محور بريطاني اسباني في الاتحاد يوازن المحور الفرنسي الالماني التقليدي. ولاسبانيا، مثلما لبريطانيا، تطلعات خارج الاتحاد، تتمثل في حال اسبانيا بالمصالح التجارية والعلاقات التاريخية مع مستعمراتها القديمة في اميركا الجنوبية. والظاهر أن للدولتين، رغم انتماء اسبانيا إلى القاطع «الجنوبي» وبريطانيا إلى «الشمالي» من الاتحاد، تصورًا مشتركًا لمستقبله.

واجتمع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو إلى نظيره الاسباني جوزف بيك في لندن مطلع شباط ٢٠٠٢. وكتبت صحيفة «أندبندنت أو صنداي» أن هناك واقعية سياسية باردة تغزو تعامل بريطانيا مع جبل طارق. وكان رئيس وزراء المستعمرة (جبل طارق) بيتر كارونا قد دعي إلى المحادثات البريطانية الاسبانية، لكنه رفض الحضور لأنه لم يحصل على صوت مساو لاسبانيا. وعند التوصل إلى اتفاق ثنائي سيقدم الطرفان عروضًا سخية إلى جبل طارق للموافقة. وحذرت مصادر دبلوماسية من أن الرفض سيؤدي إلى وقف بريطانيا حمايتها التقليدية لمصالح جبل طارق في اوروبا.

ودعا زعيم المعارضة في جبل طارق جو باسانو السكان للاحتجاج على «خيانة» بريطانيا. والمؤكد ان التطورات الأخيرة سببت الكثير من المرارة لديهم. ويقول السكان أن للسلطات الاسبانية تاريخ طويل في تهديدهم، ويعيدون إلى الأذهان اغلاق الحدود أثناء حكم الجنرال فرانكو. واستمرت مدريد في السنين الأخيرة في خلق المصاعب للسكان. من بين ذلك التأخير في معاملات الدخول والخروج والانتهاكات المتكررة للمجال البحري والجوي ورفض الاعتراف بتذاكر الهوية. ولا شك ان تصرفات كهذه توحّد الجبل طارقيين ضد اسبانيا. والمؤكد ان الأفضل لاسبانيا التخفيف من القيود والسماح للسكان بإقامة علاقات أوثق مع الاسبان في الجنوب (أي العودة إلى العلاقات الممتازة التي سادت سابقًا). سكان جبل طارق بحاجة إلى تسهيل دخولهم اسبانيا، فيما يرغب الاسبان في زيارة المستعمرة للتسوق.

الواضح أن نتيجة أي استفتاء في المستقبل المنظور سيكون رفضًا قويًا للسيادة الاسبانية. ولا اعتقد (يقول

تاونسند) ان هناك حلًا يرضي كلًا من مدريد وجبل طارق. مع ذلك فإن التحركات الدبلوماسية الحالية تشير إلى تغيرات مقبلة في جبل طارق.

في ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٢، جرى استفتاء الجبل طارقيين على سؤال واحد هو «هل تؤيدون مبدأ ان تتقاسم بريطانيا واسبانيا السيادة في جبل طارق؟». وجاءت النتيجة برفض ٩٩٪ من الذين أدلوا بأصواتهم هذا المبدأ، علمًا ان نتيجة الاستفتاء غير ملزمة ووصفته الحكومة الاسبانية بأنه «غير مشروع»، في حين قال بيتر كارونا رئيس حكومة جبل طارق: نأمل أن تضع الحكومة البريطانية هذا في اعتبارها الآن وتفي بالتزامها باحترام رغبة سكان جبل طارق».

وكانت حكومة جبل طارق قد أصبحت في الآونة الأخيرة موضوع اتهامات اسبانيا ومنظمة التعاون والنمو الاوروبية ومجموعة السبعة الكبار حول تحويلها جبل طارق إلى «جنة ضرائبية» حيث توجد ٧٦ ألف مؤسسة وشركة تجارية مسجلة في الوقت الذي لا يزيد عدد السكان على ٣٠ ألفًا. وقد قادت خيوط التحقيقات الأولية إلى مسؤولية جبل طارق، غير المباشرة، في كارثة غرق ناقلة النفط «بريستيج» أمام السواحل الاسبانية والبرتغالية. فقام الاسبان والاوروبيون يركزون على ضرورة مراقبة كيفية تصرف سلطات جبل طارق في قطاعات الخدمات والتجارة والترانزيت والمال، ذلك أن الشركات المسجلة في جبل طارق أكثريتها وهمية، وأن عددًا كبيرًا منها يعمل في بيع الاراضي والشقق وتهريب السجائر، أو في تبييض الاموال الذي تقارب قيمته بليون دولار سنويًا. أما سلطات جبل طارق فتنفي ذلك جملة وتفصيلًا.

زعماء

* **اليزابت الملكة الأم**: في ٣٠ آذار ٢٠٠٢، توفيت الملكة اليزابت (والدة الملكة الحالية اليزابت الثانية) عن مئة سنة وسنة، بعد فترة قصيرة على وفاة ابنتها الأميرة مارغريت، الشقيقة الصغرى للملكة اليزابت الثانية في ٩ شباط ٢٠٠٢ عن عمر يناهز ٧١ سنة. وقد أضفت وفاة الملكة الأم حالًا من الحزن على الاحتفالات بمرور خمسين سنة على اعتلاء الملكة اليزابت الثانية العرش.

ولدت الملكة اليزابت الأم في ٤ آب ١٩٠٠، وكانت التاسعة بين عشرة أبناء وبنات. ويحفظ سكان لندن لها انها وقفت معهم عندما تعرضت العاصمة للقصف الالماني خلال الحرب العالمية الثانية. إذ رفضت مغادرة قصر بكنغهام، على رغم انه كان بإمكانها الانتقال إلى كندا، وبقيت لتعاني مثل بقية المواطنين وطأة القصف على لندن. وصارت هي وزوجها الراحل الملك جورج ورئيس الوزراء ونستون تشرشل رمزًا لصمود البريطانيين في وجه النازيين. وهي تزوجت عام ١٩٢٣ من الأمير ألبرت (الملك جورج السادس)، النجل الثاني للملك جورج الخامس، والذي تولى الملك لاحقًا عقب تنازل شقيقه الأكبر عن العرش بسبب إصراره على الزواج من الاميركية ولاس سيمبسون.

* **باتن كريس**: مفوض الاتحاد البريطاني للعلاقات الخارجية حاليًا (٢٠٠٢). خريج كلية باليول في جامعة أوكسفورد، وعضو لامع في قسم الأبحاث في حزب المحافظين ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٠، قبل انتخابه في ١٩٧٩ نائبًا في مجلس العموم عن دائرة مدينة باث. شهدت حياته السياسية صعودًا سريعًا فعين وزيرًا لشؤون ايرلندا الشمالية (١٩٨٣–١٩٨٥)، وشغل منصب رئيس حزب المحافظين، وساهم بشكل مهم في انتصار الحزب في انتخابات ١٩٩٤، إلا أنه خسر مقعده نتيجتها. وقد رشحه كثيرون إلى أن يصبح زعيم الحزب ليكون منافسًا لتوني بلير.

شغل كريس باتن منصب الحاكم البريطاني الأخير لمستعمرة هونغ كونغ، وظهر على التلفزيون دامع العينين وهو يتسلّم العلم البريطاني بعد انزاله للمرة الأخيرة عن قصر الحاكم هناك. وفي وقت يتفق فيه رئيس الوزراء توني بلير وزعيم المحافظين إيان دونكان سميث على تقديم دعم لا محدود لسياسة الرئيس الاميركي جورج بوش ضد «الارهاب» في العالم، ألقى باتن خطابًا في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ في «مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية» انتقد فيه هذه السياسة بلغة دبلوماسية. ومن العبارات التي وردت في خطابه:

– «إن على الولايات المتحدة أن لا تجعل نفسها سيد العالم الذي يضع ويفرض القوانين على الآخرين ثم يستثني نفسه منها خدمة لمصالحه».

– «لكننا ايضًا لا نرتاح إلى الرأي الشائع في اميركا بأن بداية ونهاية كل نقاش حول الارهاب هي أنه شر

مطلق، ولا تعليل له سوى انه عمل برابرة لا يجدي معهم العقل، وكأن البحث في أسباب هذا العداء والحقد يدل على محاولة للاسترضاء».

• **هيغ، وليم (١٩٦١–)**: زعيم حزب المحافظين (١٩٩٧–٢٠٠١). يقول عن نفسه في شبكة الإنترنت: «لقد صنعت لنفسي إسمًا في عالم السياسة لأول مرة عندما ألقيت خطابًا وأنا لا أزال طالبًا في المدرسة أمام أعضاء المؤتمر السنوي لحزب المحافظين في تشرين الاول ١٩٧٧. ومنذ ذلك الحين افوز بجوائز حلقات المناقشة والمحاضرات العامة في كل مكان».

يحمل هيغ شهادة رفيعة في السياسة والاقتصاد والفلسفة في جامعة أوكسفورد. دخل مضمار الخدمة العامة بدخوله إلى مجلس العموم لأول مرة عام ١٩٨٨. وفي ١٩٩٤، عينه رئيس الوزراء جون ميجور وزير دولة في وزارة الشؤون الاجتماعية. وفي ١٩٩٥، عينه وزيرًا لشؤون أقليم الويلز.

انتخب زعيمًا لحزب المحافظين في ١٩٩٧ وبدعم قوي من مارغريت تاتشر، كونه ممثلًا للجيل الذي نشأ خارج أطر الفكر الارستقراطي لقيادات حزب المحافظين أمثال أنتوني إيدن ودوغلاس هيوم وهارولد ماكميلان وإدوارد هيث. وكان الجيل الذي ينتمي إليه هيغ هو الجيل الذي ارتكزت تاتشر عليه لقيادة «ثورتها» الاقتصادية والسياسية التي طغت على الحكم طوال السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

في أيلول ٢٠٠١، خلفه على زعامة حزب المحافظين إيان دونكان سميث.

• **تشرشل أعظم بريطاني في التاريخ**: اختير ونستون تشرشل، رئيس الوزراء المحافظ الذي تولى قيادة بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، «أعظم بريطاني» في التاريخ خلال عملية تصويت شارك فيها أكثر من مليون شخص (٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢).

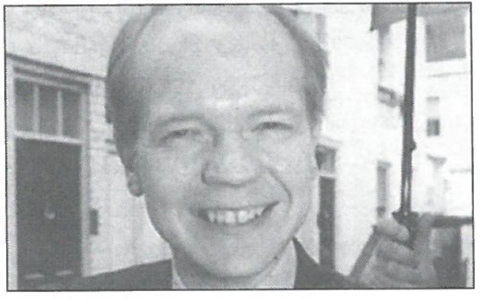
وحلّ تشرشل الذي قال للشعب البريطاني بعد ثلاثة ايام من توليه الحكم في ١٠ ايار ١٩٤٠: «لا يسعني ان أقدم لكم سوى الدم والجهد والدموع والعرق»، في المرتبة الأولى متقدمًا منافسيه الكثر ومنهم الكاتب وليم شكسبير وعضو فرقة البيتلز الراحل جون لينون والأدميرال هوراشيو نلسون.



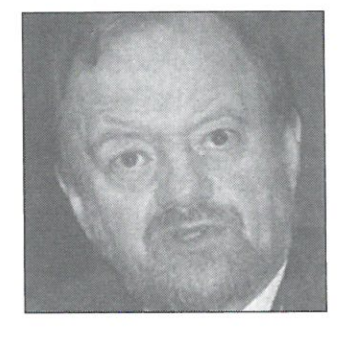
الملكة إليزابت الأم.



تشرشل.



وليم هيغ.



روبن كوك.

وحصل تشرشل على ٤٤٧٤٢٣ صوتًا متقدمًا بـ٥٦ ألف صوت المهندس أسامبارد كينغدوم برونيل مصمم أول سفينة عابرة للمحيط الأطلسي تعمل على البخار. وحلّت بين أعظم عشر شخصيات في الاستطلاع الذي أجراه تلفزيون هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) ايضًا كل من أميرة ويلز الراحلة ديانا، وتشارلز داروين صاحب نظرية تطور الاجناس الحية، وعالم الفلك والفيزياء إسحق نيوتن، والملكة اليزابت الاولى، وقائد الثورة في القرن السابع عشر أوليفر كرومويل.

• **كوك، روبن**: وزير خارجية في الحكومة العمالية (١٩٩٧)، ويعتبر أحد «العمالقة الأربعة» في الحزب العمالي (هو وبلير وجون بريسكوت وغوردون براون)، وأول وزير خارجية عمالي منذ دافيد أوين (١٩٧٩)، وكان يعتبر نفسه البديل عن الزعيم العمالي كينوك عندما تنحى عن الزعامة في ١٩٩٢، واعتبر نفسه الوريث الطبيعي للزعامة بعد وفاة جون سميث في ١٩٩٤. ولكن الحسم في النهاية جاء لصالح المساومة والتوازن، أي لصالح طوني بلير.

في أول لقاء صحافي معه فور تسلمه حقيبة وزارة الخارجية قال، عن الشرق الأوسط: «هناك عملية سلام وهذه العملية ستأخذ مجراها. نحرص على أمن اسرائيل ولكن مقابل السلام والعدالة للفلسطينيين». ثم ترك الكلام لمساعده وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط، ديريك فاتشيت، ليكمل التصريح بقوله: «نؤكد لأصدقائنا في المنطقة وفي الخليج على التزامنا بجميع الاتفاقات والمواثيق التجارية والعسكرية التي وقعت عليها الادارة السابقة».

• **إدوارد الثامن، الملك**: اعتلى العرش بعد وفاة والده جورج الخامس في كانون الثاني ١٩٣٦. ولم يبق ملكًا أكثر من ١١ شهرًا ليتاح له الزواج من الاميركية واليس سمبسون في حزيران ١٩٣٧، وخلفه أخوه جورج السادس والد الملكة الحالية اليزابت الثانية.

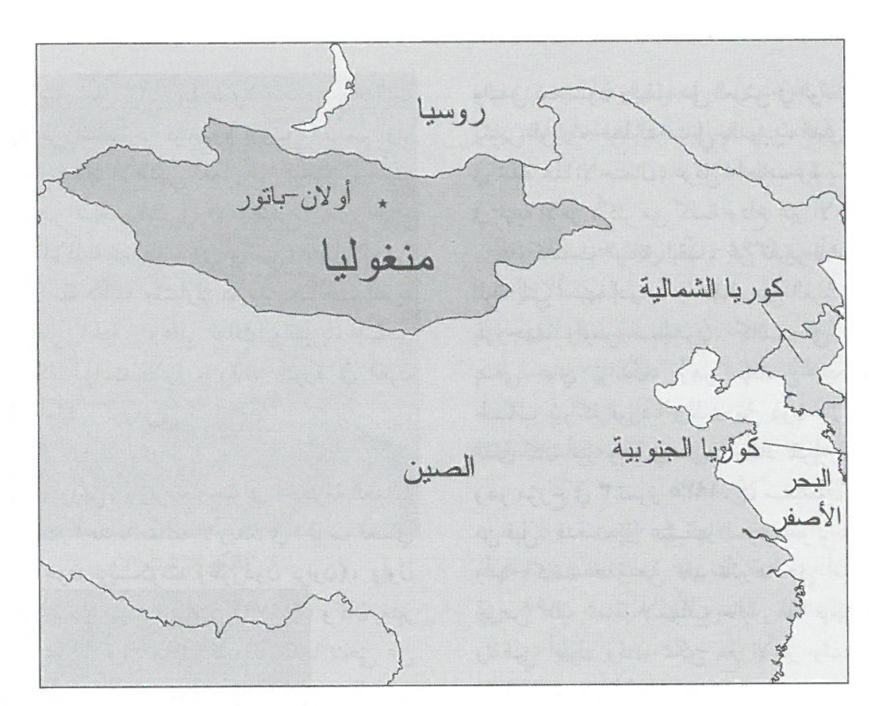
وفي آخر ما نُشر عن سيرة إدوارد الثامن بخصوص حبه لواليس سمبسون وزواجه منها واستقالته من العرش، وذلك في وثائق نشرتها الحكومة البريطانية (أواخر كانون الثاني ٢٠٠٣)، أن إدوارد أثار غضب الحكومة لأنه أراد توجيه دعوة عبر الاذاعة إلى الشعب ليسانده خلال الازمة التي انتهت بتخليه عن العرش. إذ كان إدوارد يريد إلقاء خطاب مثير عبر الاذاعة على أمل أن يتمكن من الزواج من واليس سمبسون والبقاء على العرش في الوقت نفسه. لكن رئيس الوزراء حينذاك ستانلي بالدوين، الذي كان يعارض في شدة هذا الاحتمال، عرقل الخطاب ولم يسمح لإدوارد في نهاية الأمر بأكثر من كلمة وداع عبر الاذاعة.

وكشفت الوثائق ايضًا، عن تقرير للشرطة يثبت أن المرأة التي أحبها إدوارد واستقال عن العرش من أجل أن يتزوجها، واليس سمبسون، كانت على علاقة بشاب يدعى غاي تراندل، وهو مهندس ميكانيك يعمل لحساب شركة فورد، وذلك من دون علم الملك إدوارد الذي كان أمير ويلز في حينه. وأفاد تقرير الشرطة ايضًا، وهو مؤرخ في ٣ تموز ١٩٣٥، أن سمبسون المطلقة مرتين من قبل، قدمت إلى عشيقها السري أموالًا وهدايا ثمينة، وأنها «كانت قلقة من فقد تأثيرها على أمير ويلز الذي تحرص عليه تمامًا لأسباب مالية. لذا فإنها حذرة جدًا وتقضي أطول وقت ممكن مع الأمير وتمعن في إخفاء علاقتها بعشيقها».

• **كوستلر، آرثر** Kostler, A. (١٩٠٥–١٩٨٣): كاتب ومفكر وسياسي هنغاري الأصل، اكتسب الجنسية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية (راجع «هنغاريا»، ج٢٠).



إدوارد الثامن وواليس سمبسون.



منغوليا

بطاقة تعريف

الموقع: تقع منغوليا Mongolie في قلب آسيا. تحيط بها الصين، وحدودها المشتركة معها يبلغ طولها ٤٦٧٣ كلم، والاتحاد السوفياتي (سابقًا) ٣٤٥٨ كلم. مناخها قاري وشديد التفاوت: ٣٥ درجة في الصيف و٤٠ تحت الصفر في الشتاء.

المساحة: ١٥٦٤٦٠٠ كلم٢.

العاصمة وأهم المدن: أولان باتور. وأهم المدن: درخان، تشوبلسان، إردنت، سوخي باتور، أوندرخان، مورون، دالاندزادغان (راجع مدن ومعالم).

اللغات: المنغولية (رسمية). تكتب منذ ١٩٥٢ بالحروف الابجدية الروسية. يتكلمها نحو ٧٧,٥٪ من السكان، وأبجديتها من ٢٦ حرفًا، وتكتب عموديًا. وهناك لغة الكازاخ التي يتكلمها ٥,٣٪ من السكان. أما اللغة الروسية فهي لغة أساسية في المعاملات التجارية، وواسعة الانتشار.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو مليونين و٧٥٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). نحو ٩٠٪ منهم من المنغوليين أو «المغوليين»، يتوزعون على حوالي ٧٥٪ من الخلخا Khalkhas أي المغوليين الشرقيين، وحوالي ٥٪ من المغوليين الغربيين، وحوالي ٤٪ من الكازاخ. والبقية أقليات روسية وصينية. وتقيم الأغلبية الساحقة من السكان في الثلث الشمالي للبلاد، بينما تظل المناطق الأخرى وتبلغ مساحتها نحو ثلثي إجمالي مساحة البلاد شبه خالية من السكان. ويسكن المدن نحو ٥٨٪ من السكان، أكثر من نصفهم في العاصمة.

الديانة: البوذية، وتحديدًا منها «اللامائية» Lamaisme التي اعتنقها السكان في القرن السادس عشر، ووصلتهم من التيبت عن طريق ألتان خان Altan Khan، أحد أحفاد جنكيزخان، والذي اعتنقها في العام ١٥٧٨. وقبل أن تتحول منغوليا إلى «جمهورية شعبية» كان عدد المعابد البوذية فيها حوالي ٢٧٠٠ معبد (عام ١٩٢٤). أما أثناء «حملة التطهير»، في ١٩٣٦، فقد قتل

نحو ١٠٠ ألف لاما (رجل دين) وهُدّمت معابدهم. أما بدءًا من العام ١٩٩٠، فعادت نوع من الحياة الدينية حول دير غاندن Ganden الذي كان صمد بعد أن كانت الاديار الأخرى قد تحولت إلى متاحف، ليعود بعضها (ودائمًا منذ ١٩٩٠) إلى ممارسة الحياة الروحية. الزعيم الروحي الحالي هو اللاما الأكبر دمدينسمن Damdinsmen المولود في العام ١٩١٨، وذلك منذ العام ١٩٩١. وفي منغوليا نحو ٢٠٠ مسيحي (في العام ١٩٩٢).

دالاي لاما: يعني في المنغولية «محيط الحكمة». وهو لقب الزعيم الروحي للرهبان في الديانة البوذية التي تعود بأصلها إلى التيبت. وأول من حمل هذا اللقب في منغوليا سونام جياتسو Sonam Gyatso، وقد خلعه عليه في ١٥٧٨ ألتان خان. الدالاي لاما المنغولي الحالي تنزن جياتسو عاش لاجئًا مدة طويلة في الهند.

الحكم: نظام الحكم جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٢. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل لمدة أربعة أعوام. البرلمان (خورال الدولة الأكبر) من ٧٦ عضوًا منتخبين لمدة خمسة اعوام.

الجدير ذكره ان منغوليا، قبل ١٩٩٢، كانت «جمهورية شعبية» ذات نظام شيوعي، برلمانها هو «مجلس الشعب الأعلى». وكان هناك قائمة واحدة يقدمها «حزب الشعب الثوري» (الحزب الشيوعي) الحاكم. وكان دستور ١٩٦٠ قد أكد على الدور القيادي للحزب الشيوعي، وكان يحتل ٩٢٪ من مناصب مجلس الشعب الأعلى.

الأحزاب: – الحزب الشعبي الثوري المنغولي، أسسه سوخي باتور وهورلووغيين تشوبلسان، وتخلى عن الماركسية في شباط ١٩٩١، ويتزعمه حاليًا (منذ شباط ١٩٩٧) نامبارين إنهابار. – الحزب الديمقراطي المنغولي، تأسس في كانون الاول ١٩٨٩، ويتزعمه دافادوجيين غانبولد، وأصبح يضم نحو ٨٠ ألف عضو، وشكل جبهة مع الحزب القومي الديمقراطي المنغولي الذي تأسس في تشرين الاول ١٩٩٢، ومع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تأسس في ١٩٩٠. – حزب الإرث الموحد، تأسس في ١٩٩٣، يضم نحو ١٢ ألف عضو، ويتزعمه أوشيرباتين داشبالبار.

وفي كلمة تاريخية على الحزب الاول (الشيوعي، الحزب الشعبي الثوري المنغولي) أنه تأسس في ١٩٢١ من اتحاد حركتين ثوريتين كانتا تعملان من أجل استقلال منغوليا عن الصين، وعقد مؤتمره الاول (١٩٢١) في كياختا داخل الاراضي السوفياتية. وبفضل جهوده ولدت، في ١٩٢٤، «جمهورية منغوليا الشعبية» على أنقاض النظام الملكي، إذ كان يلقى كل دعم ومساعدة من الاتحاد السوفياتي. ومنذ ذلك التاريخ أصبح الحزب يتميز بتأييده المطلق لسياسة الحزب الشيوعي السوفياتي وبعدائه للصين. فكان، من هذه الناحية، الحزب الشيوعي الآسيوي الوحيد الذي انتهج مثل هذا الخط دون تحفظ. وفي منتصف عام ١٩٧٦، عقد الحزب مؤتمره السابع عشر الذي أعاد فيه انتخاب تسيد نبال رئيسًا للحزب (راجع باب زعماء).

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٥٦٩ والناتج الاجمالي العام ٤٠٧٠ مليون دولار، وحصة الفرد منه ١٧١١ دولارًا (Etat du Monde 2002).

يعمل في الزراعة ٢٩٪ من اليد العاملة (وتغطي الزراعة ٣٢٪ من الناتج الاجمالي)، وفي الصناعة ٢٦٪ (٢٦٪)، وفي الخدمات ٣٥٪ (٣٢٪)، وفي المناجم ١٠٪ (١٠٪). وبعد التحول السياسي والاقتصادي، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، كانت منغوليا قد توصلت إلى خصخصة ٧٠٪ من مؤسساتها حتى العام ١٩٩٦.

يتركز الاقتصاد المنغولي على الزراعة رغم أن نسبة الاراضي الزراعية ضعيفة جدًا ولا تتجاوز ١٪ من المساحة الكلية. ويعتبر القمح المادة الزراعية الاولى، وتغطي زراعته نحو ١٧٪ من الاراضي الزراعية. وتعتبر تربية المواشي ميزة أساسية تميز المنغوليين، بحيث ان لكل ساكن حوالي ١٥ رأسًا من الماشية في السنة. وتكاد منغوليا ألا تستورد شيئًا من المواد الزراعية (خصوصًا من اللحوم والحليب ومشتقاته)، لذلك فإن ميزانها الزراعي يسجل باستمرار فائضًا جيدًا.

ليس في منغوليا ثروات منجمية كبيرة. وأهم معادنها اللينيت، والنحاس والتنغستان والحديد. لذلك فإن قطاع صناعتها لا يزال ضعيفًا، وكان تابعًا بشكل كامل للاتحاد السوفياتي (حتى ١٩٩١).

نبذة تاريخية

قديمًا: «لوحظ منذ القرن الثاني ق.م. في المناطق الغربية والشمالية الغربية للصين وجود تجمعات سكنية نزحت من جبال آسيا الوسطى (المسماة ألتائي Altai)، متفرعة من أصول تركية ومنغولية. وقد تمكن أحد الفروع المنغولية (المغولية)، وهم قبائل المورونغ Mourong منذ العام ٣٥٠ من قهر مملكة هيانغ هو وتأسيس مملكة يان Yen في منطقة بكين العاصمة الصينية الحالية شملت جنوب منشوريا وشمال شرقي الصين الحالي. ثم تفككت تلك المملكة بسبب الهجوم الصيني في العام ٣٨٣، وتحولت إلى عدة ممالك صغيرة، منها مملكة يان الغربية التي دامت من ٣٨٤ إلى ٣٩٤ في منطقة شانزي ومملكة يان القديمة من ٣٨٤ إلى ٤٠٧ في منطقة هوباي ومملكة كين تسين في منطقة هونان. وقد قضت قبائل توبا Toba على تلك الممالك منذ القرن الخامس» (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٤٨٩).

وسيطًا: إلى القرن الخامس، إذًا، بدا تاريخ منغوليا متداخلًا تمامًا بتاريخ الصين. وفي هذا القرن نفسه (القرن الخامس) أخذت الاحداث تخط تاريخًا خاصًا بالمنطقة التي باتت تعرف بمنغوليا، وذلك عندما تمكنت قبائل متفرعة من قبائل «توبا»، ومعروفة باسم قبائل جوان–جوان المغولية من تأسيس مملكة مترامية الاطراف بعد إخضاع القبائل الأخرى، وخصوصًا قبائل الهون المغولية ايضًا، وهي القبائل التي استطاعت بقيادة أتيلا Atilla اجتياز نهر الدانوب، واجتاحت الممالك الأخرى، ووصلت حتى بلاد فارس في حوالي ٤٠٥. ومن بين الممالك المهمة مملكة كيتات Kitat التي تأسست في مطلع القرن العاشر، وتمكنت بين ٩٣٦ و٩٤٧ من السيطرة على كامل شمال الصين. كما ان أحد ملوك المغول جعل من بكين إحدى عواصمه الاساسية. وعندما قويت أسرة سونغ Song الصينية هدمت تلك الامبراطورية بين ١١١٤ و١١٢٤، إلا أنها عادت من جديد ابتداء من ١١٢٤ بقيادة يلو داشي Yelu Dashi الذي أسس امبراطورية الكيتات السود Kara Kitat المغولية–الصينية التي امتدت إلى ضفاف الأموداريا وشملت بخارى وسمرقند، وبذلك نشرت الحضارة الصينية في تلك البقاع الاسلامية. وفي ١٢٠٧ ثار شاه خوارزم علاء الدين محمد على الوجود المغولي، واسترجع بخارى وسمرقند، وطرد المغول إلى شرقي نهر سير داريا Syr-Daria وانتشرت الحضارة الاسلامية، لتفوقها، على كامل المنطقة. فدخلت الشعوب المغولية في دوامة الانقسامات إلى أن ظهر من بينهم القائد الشهير جنكيزخان (موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص٤٩٠).

جنكيزخان مؤسس الامبراطورية المغولية: حكم بين ١١٩٦ و١٢٢٧، وميزته أنه أول مَن وحّد البلاد بالقضاء على مختلف الممالك الصغيرة، وإعلان نفسه خانًا أعظم على كل القبائل المغولية. ثم وسّع حدود مملكته، فاحتل شمال الصين، ثم خوارزم، ثم احتل كالكا في جنوب روسيا.

تجمع الدراسات عن جنكيزخان، واسمه في الأساس «تيموشين»، أن موت أبيه مسمومًا على يد أعدائه التتار وعمره لا يزيد عن تسعة أعوام، وما تعرضت له قبيلته من نفي ومشقة في قفار منغوليا، هي التي صنعت منه ذلك القائد الذي ذاع صيته. عرف كيف يتخلص من الحلفاء والاعداء على السواء، بل انه قتل شقيقه في حادثة صيد تخلصًا من منافسته على قيادة القبيلة. وفي عهده تحولت منغوليا من قبائل متنقلة إلى دولة موحدة بعد أن خاض الحروب. ويذكر روبرت مارشال، في كتابه «عاصفة من الشرق» (١٩٩٣) أن فترة حكمه كانت مليئة بتحالفات صعبة وبفترات من الخيانات والمؤمرات لكنها أفادته في إيجاد استراتيجيته العسكرية، وفي تنظيم قواعده السياسية داخل البلاد. فاستطاع أن يحوّل براعة المغول في الصيد إلى طرق حديثة في الحرب والقتال. فأعدّ جيشًا ضخمًا مدربًا ومنظمًا لم يكن له مثيل في العالم.

كانت نصيحة جنكيزخان لأولاده وهو على فراش الموت (١٨ آب ١٢٢٧) بعد أن سقط عن جواده في حادثة صيد: «لا عمل يكون عظيمًا إلا إذا تمّ إنجازه».

أوغوداي يصل إلى الأدرياتيك: استمرت امبراطورية جنكيزخان تنمو بعد وفاته: فوصل خليفته، إبنه الثالث أوغوداي Ogoday (١٢٢٩–١٢٤١)، وفي فترة زمنية قصيرة لكنها قياسية في إنجازاتها العسكرية (لم تتعدّ ١٢ عامًا)، إلى مناطق بعيدة. فبعد أن أتمّ بناء عاصمة محصنة لامبراطوريته المترامية وهي مدينة كاراكوروم Karakourum، غزا مملكة كين واحتل أذربيجان والقوقاز، وقهر السلاجقة في الأناضول، واحتل كوريا، وعاصمة أسرة سونغ. ثم جنّد أكثر من ١٥٠ ألف جندي توزعوا على عدة فيالق انطلقت من الشمال والوسط والجنوب نحو عدة بلدان اوروبية. فاحتل بعضها مملكة البلغار وهضاب الفولغا والدنيبر، واحتلت الجيوش الأخرى شمال روسيا وجنوبها، حيث دمّرت مدينة كييف (١٢٤٠)، ثم احتلت بولونيا (١٢٤١)، ووصلت إلى الأدرياتيك وكادت تطبق على فيينا في بداية ١٢٤٢ لولا وصول خبر موت أوغوداي. فأسرع قائد هذه الجيوش الغازية باتو خان (حفيد جنكيزخان) للعودة إلى كاراكوروم ليرشح نفسه خانًا أعظم للمغول. وبذلك نجت أوروبا من الهجمة المغولية.

الأخوة مونكي وهولاكو وكوبيلاي خان: أصبح غويوك Guyuk خانًا أعظم في ١٢٤٦، ولكنه لم يستمر في الحكم سوى سنتين، ثم حلّ محله مونكي إلى ١٢٥٩.

أثناء حكم مونكي تولى أخوه هولاكو مواصلة الغزو في المشرق العربي. فاحتل بغداد (١٢٥٨) وعبث بحضارتها، بينما تولى أخوه كوبيلاي خان إتمام إخضاع الصين بالقضاء نهائيًا على ما تبقى من حكم أسرة سونغ. وبعد مونكي أصبح كوبيلاي، في ١٢٦٠، خانًا أعظم حتى ١٢٩٤. فوسّع الغزو إلى بورما وفيتنام. وفي ١٢٦٧ نقل عاصمته من كاراكوروم إلى بكين، وأصبحت أسرة يوان Yuan المغولية هي الحاكمة. وعند موته في ١٢٩٤ أصبح حفيده تيمور خانًا أعظم ودام حكمه إلى ١٣٠٧.

تيمورلنك (القرن الرابع عشر): بعد تيمور، وطيلة القرن الرابع عشر، بدأت امبراطورية المغول تتمزق شيئًا فشيئًا بسبب الخلافات بين أحفاد جنكيزخان الذين استقلّ بعضهم بعدة مناطق في الامبراطورية، وتبنوا حضارات المناطق التي كانوا قد احتلوها، ودخل عدد منهم في الدين الاسلامي، أشهرهم السلطان أبو سعيد تيمور.

في الربع الأخير من القرن الرابع عشر، وفي سياق هذه الخلافات والتمزقات، تمكن القائد العسكري تيمورلنك من فرض نفسه ملكًا على المغول مدعيًا أنه أحد أحفاد جنكيزخان (كثير من علماء الأنساب يكذّبون هذا الادعاء ويرجعون نسبه إلى أصول تركية).

شنّ تيمورلنك غزوات دموية مبتدئًا باحتلال سمرقند التي أصبحت عاصمة له. ثم غزا بلاد فارس (١٣٨٣)، واستولى على أذربيجان وأرمينيا وجيورجيا وبلاد ما بين النهرين (العراق)، وتوغل في روسيا واحتل موسكو. وفي طريق عودته من الهند زحف على البلاد العربية، واحتل سورية ونهب مدنها وأسر علماءها. وكاد يزحف على مصر إلا أنه عدل عن ذلك، وقيل إن ابن خلدون التقاه وأقنعه بهذا العدول. فزحف على بغداد ومحا معالم الحضارة فيها وأعمل فيها قتلًا ونهبًا وسلبًا حتى بلغ عدد القتلى في بغداد أكثر من ٩٠ ألفًا. ومن هناك توجه إلى بلاد الأناضول، فهزم العثمانيين في أنقرة في ١٤٠٢ وأسر سلطانهم بايزيد. وفي ١٤٠٤ توجه إلى الصين.

في التاريخ الحديث، تراجع وسيطرة صينية: بعد تيمورلنك، أخذت امبراطورية منغوليا من التراجع، ودبّ الانحطاط في أوصالها، خصوصًا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى كان العام ١٦٣٥ حيث وقعت منغوليا الشرقية تحت السلطة

الصينية أثناء حكم الامبراطورية المنشورية، كما عادت المناطق المحتلة في روسيا وبلاد الأناضول إلى أصحابها. وهكذا ظلت منغوليا تحت السيطرة الصينية (الأسرة المنشورية) حتى العام ١٩١١.

في التاريخ المعاصر، استقلال «منغوليا الخارجية»: عندما سقطت الامبراطورية المنشورية الحاكمة في الصين (راجع «الصين»، ج١١) في العام ١٩١١ أعلن المنغوليون استقلالهم (كانون الاول ١٩١١). إلا أن المنطقة الجنوبية الشرقية من بلادهم المسماة «منغوليا الداخلية» ظلت تحت السيطرة الصينية، لذلك أطلق على القسم المستقل إسم «منغوليا الخارجية»، وقد تزعمها بوغدو خان (البوذا الحي) الذي لم يكن أمامه ليتحاشى الخطر الصيني سوى وضع بلاده تحت الحماية الروسية ابتداءً من العام ١٩١٢.

وعندما اندلعت الثورة الروسية (١٩١٦) سارعت حكومة يوان شيكاي Yuan Shikai الصينية، التي تدعمها الدول الغربية المعادية للثورة الروسية الشيوعية، إلى احتلال منغوليا الخارجية وحلّت الجيش المنغولي وسلّمت مقاليد حكم المنطقة إلى الجيش الأبيض (الذي كان يقاتل الجيش الأحمر السوفياتي) بقيادة البارون الاقطاعي الألماني الأصل شتنبرغ.

«جمهورية منغوليا الشعبية»، الدستور: في ١٩٢١، دخلت الجيوش السوفياتية منغوليا الخارجية، وتألفت، بوجوده وتحت سيطرته، حكومة موقتة برئاسة بوغدو خان (١٣ آذار ١٩٢١) سارعت إلى توقيع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي. وعندما مات بوغدو أصبحت منغوليا الخارجية، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٤، جمهورية شعبية ذات نظام شيوعي، وأصبح لها دستور شبيه إلى أبعد الحدود بالدستور السوفياتي ينص على توزيع الاراضي والمواشي توزيعًا عادلًا، وعلى تأميم التجارة الخارجية. كما غيّر إسم العاصمة «أورغا» فصار «أولان باتور» وسمّى «الحزب المنغولي» الذي ساهم في تأسيسه سوخيباتور (١٨٩٣-١٩٢٣) «الحزب الثوري للشعب المنغولي» (الحزب الشيوعي المنغولي، راجع بطاقة تعريف). وفي ١٩٢٥ انسحبت الجيوش السوفياتية.

هجوم ياباني، عودة السوفيات، ثم تأكيد الاستقلال: على أثر الهجوم الياباني على الصين في ١٩٣١ وقعت حكومة تشوبالسان المنغولية معاهدة دفاع مشترك مع الاتحاد السوفياتي، رجعت على أثرها القوات السوفياتية إلى منغوليا. ولما هاجمت الجيوش اليابانية منغوليا في ١٩٣٩ هزمتها القوات السوفياتية-المنغولية المشتركة. وعلى أثر ذلك ثبتت الحدود بين منغوليا ومنشوريا.

وفي تشرين الثاني ١٩٤٥، أجري استفتاء شعبي أقر على أثره استقلال منغوليا، واعترفت الصين به في كانون الثاني ١٩٤٦. وقد أكدت ذلك الاستقلال المعاهدة الصينية-السوفياتية التي وقعت في ١٩٥٠.

وكان رئيس الوزراء المنغولي يومزاغين تسي دن بي قد انتهج سياسة حسن جوار مع جاريه العملاقين، فوقّع معاهدة صداقة جديدة مع الاتحاد السوفياتي (١٩٤٦) وقام، في الوقت نفسه، بعدة زيارات رسمية للصين، كما زار العاصمة المنغولية (أولان باتور) عدة شخصيات صينية من بينهم شو إن لاي مرات عديدة بين ١٩٥٢ و١٩٥٤. وفي ١٩٦١، أصبحت «جمهورية منغوليا الشعبية» عضوًا في الأمم المتحدة.

مزيد من التبعية للاتحاد السوفياتي: عندما بدأ النزاع الصيني-السوفياتي في ١٩٦٢ (راجع «الصين»، ج١١) وقفت منغوليا إلى جانب الاتحاد السوفياتي، ما جعلها تخسر المساعدات الاقتصادية الصينية، وما أثر في اقتصادها بشكل خاص توقف الحركة التجارية التي كانت مزدهرة بين الصين والاتحاد السوفياتي، إذ كانت عدة خطوط حديدية تمر عبرها. ولتعويض تلك الأضرار زادت منغوليا من اعتمادها على الاتحاد السوفياتي، ووقعت معه عدة معاهدات مثل معاهدة الصداقة ومعاهدة التعاون الاقتصادي (١٩٦٥)، ومعاهدة الدفاع المشترك (١٩٦٦). ومع بداية الثورة

الثقافية الكبرى في الصين قطعت الجسور نهائيًا مع هذه الأخيرة. إلا أن المسؤولين المنغوليين عملوا من ناحية أخرى على الانفتاح على العالم الغربي في محاولة لتخفيف تبعية البلاد للاتحاد السوفياتي. فأقاموا علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول الرأسمالية الغربية بدءًا بفرنسا (١٩٦٥).

(المقاطع من «التاريخ المعاصر...»، من موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٤٩٢).

النفوذ السوفياتي في منغوليا وصل إلى أوجه مع زيارة الزعيم السوفياتي، ليونيد بريجنيف، للعاصمة أولان باتور في تشرين الثاني ١٩٧٤. وكانت سياسة منغوليا الخارجية تتميز بحملاتها العنيفة على الصين الشعبية وقادتها، خصوصًا لجهة استمرار تحكم الصين بمناطق يعتبرها المنغوليون انها عائدة لهم وتسمى «منغوليا الداخلية». لكن هذه الحملات خفّت حدتها بعد موت الزعيم الصيني ماو تسي تونغ (١٩٧٦).

أهم أحداث ١٩٧٤-١٩٩٠، مفاصل جديدة في النظام: على الصعيد الداخلي، استمر يومجاغن تسيدنبال Youmjaguin Tsedenbal (١٩١٦-١٩٩١)، أمين عام الحزب الشيوعي المنغولي منذ ١٩٥٢، ورائد الصداقة المنغولية-السوفياتية، يؤكد سلطته على البلاد. فبعد وفاة رئيس الدولة، سامبو J. Sambu في ايار ١٩٧٢، استقال تسيدنبال من رئاسة الحكومة التي كان يشغلها منذ قبل ٢٢ سنة، وانتخب في حزيران ١٩٧٤ رئيسًا لبريزيديوم الخورال الأكبر، أي رئيسًا للدولة، مبقيًا في الوقت نفسه على زعامته للحزب (المنصب الذي كان يشغله منذ قبل ٣٤ سنة).

ومن جهة أخرى، إن من أبرز ما حققته منغوليا، على الصعيد الاقتصادي، كان بناء مجمع منجمي ضخم (بمساعدة الاتحاد السوفياتي) بدأ العمل فيه في ١٩٧٨، وارتفعت حوله ثالث أكبر مدن منغوليا، مدينة إردنت الواقعة في شمال-غربي العاصمة أولان باتور.

في آب ١٩٨٤، عُزل الرئيس تسيدنبال وانتخب مكانه رئيس الوزراء جامبين باتمونت Jambiyn Batmonth (مولود ١٩٢٦) الذي باشر مهامه بتأكيد روابط بلاده مع الاتحاد السوفياتي ومهاجمته للولايات المتحدة. وقد جاءت هذه الخطوة في اجتماع استثنائي للجنة المركزية للحزب الشيوعي المنغولي.

في ١٩٨٨ و١٩٨٩ شهد النظام المنغولي مفصلًا مهمًا باعتماده مبدأ المناصفة (بين القطاع العام والقطاع الخاص) في الملكية التعاونية، وأقام علاقات دبلوماسية مع دول السوق الاوروبية المشتركة.

وتوالت بعد ذلك خطوات «الانفتاح» السياسي والاقتصادي، وعرفت العاصمة ثالث مظاهرة في نوعها (مطالبة بالانفتاح) في ١٤ كانون الثاني ١٩٩٠، أعقبتها مطالبة حزب الاتحاد الديمقراطي المنغولي (تأسس في ١٩٨٩) بإجراء انتخابات حرة واستفتاء حول إقتصاد السوق، ثم بدأ يدعو إلى مظاهرات مؤيدة لهذا المطلب. وفي ١٢ آذار ١٩٩٠، قدّم قادة الحزب الشيوعي المنغولي استقالتهم الجماعية. وفي ٢١ آذار ١٩٩٠، تمّ إلغاء المادة ٨٢ من الدستور التي تنص على حصر السلطات في الحزب الشيوعي المنغولي، وبعد خمسة أيام أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الجنوبية. وفي ٢ آب ١٩٩٠، زار وزير الخارجية الاميركي جيمس بايكر منغوليا ووقع مع حكومتها اتفاق مساعدة اميركية لمنغوليا.

وفي ٣ ايلول ١٩٩٠، انتخب بونسلماغين أوشيربات Punsalmaagyn Ochirbat (مولود ١٩٤٢) رئيسًا للدولة، وكان قبلًا رئيسًا لبريزيديوم الخورال الأكبر (منذ ٢١ آذار ١٩٩٠).

١٩٩١-٢٠٠٢، مزيد من الخطوات الليبرالية: في ٩ آذار ١٩٩١، صدر قانون يمنع شغل أكثر من منصب رسمي واحد وانتماء صاحبه إلى أي حزب. وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٩١، جرت مظاهرة في العاصمة ضد الفساد. وفي ٤ نيسان ١٩٩٢، أقامت منغوليا علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان، وغادر آخر جندي سوفياتي أرض منغوليا.

في ٢٨ حزيران ١٩٩٢، جرت انتخابات تشريعية، فاز بها الحزب الشعبي الثوري المنغولي (الشيوعي سابقًا) بـ٧٠ مقعدًا. وفي ٦ حزيران ١٩٩٣،

انتخب أوشيربات، بالاقتراع الشامل، رئيسًا لولاية ثانية، ونال ٥٧,٨٪ من الاصوات مقابل ٣٨,٧٪ نالها منافسه لودونجين توديف. وفي نيسان ١٩٩٦، زار أوشيربات فرنسا.

في ١٨ ايار ١٩٩٧، جرت انتخابات رئاسية فاز بها ناشاغين باغابندي Nachagyn Bagabandi (مولود ١٩٥٠) بنيله ٦٠,٨٪ من الأصوات مقابل ٢٩,٨٪ نالها منافسه الرئيس السابق أوشيربات. وجاءت هذه الانتخابات لتشير إلى فقدان الائتلاف الديمقراطي الذي كان فاز بأغلبية الخورال الأكبر (البرلمان) في انتخابات ١٩٩٦ التشريعية صدقيته، كما إلى فقدان الحزب الثوري للشعب المنغولي (الشيوعي سابقًا) السلطة للمرة الأولى. ولأن الدستور يعطي الرئيس صلاحيات واسعة، فقد أدّى ذلك إلى استقالة الحكومة في ٢٤ تموز ١٩٩٨، ثم إلى رفضه تعيين المرشحين الذين تقدم بهم الائتلاف الديمقراطي لتشكيل حكومة جديدة. وما كاد الرئيس يقدم على تعيين أحد الوزراء ليشكل حكومة جديدة، حتى جرى اغتيال هذا الأخير بالسلاح الأبيض في ٢ تشرين الاول ١٩٩٨. وتفاقمت الازمة السياسية على خلفية هذا الحدث كما على خلفية الركود الاقتصادي والمالي. إذ كانت نسبة البطالة قد سجلت ارتفاعًا كبيرًا في العام ١٩٩٧، وتضاعف التضخم ثلاث مرات بحيث أصبح ٣٦,٩٪. وفي تموز ١٩٩٨، أصبحت منغوليا عضوًا في «رابطة دول جنوب شرقي آسيا».

في ١٩٩٩، اضطرت حكومة جانلافيين نارنتساتسارلت للاستقالة لعدم قبولها خصخصة مشروع إردنت المنجمي (تملكه بالشراكة دولة منغوليا ودولة روسيا)، فخلفه وزير الخارجية السابق رنشينيام الذي ينتمي إلى «التحالف الديمقراطي» (في حين أن رئيس الدولة، باغبندي هو من الحزب الثوري). وبقيت العلاقات متوترة بين الرجلين، وكان باغبندي يستعمل حقه في الاعتراض ويمنع عددًا من المشاريع الاصلاحية التي كانت تقوم بها الحكومة. وقد أضعف هذا الأمر الحكومة، إضافة إلى عجزها عن القضاء على الفساد فضلًا عن الخلافات التي استمرت تعصف بين أطراف «التحالف الديمقراطي» الذي وجد نفسه خاسرًا انتخابات تموز ٢٠٠٠ التشريعية. لذلك حلّ نمبرين أنخلباير Nambarin Enkhlbayar (من الحزب الثوري) محل رنشينيام أمرجرغل Rinchynnyam Amarjargal رئيسًا للحكومة.

الجفاف الشديد الذي ضرب البلاد في صيف ١٩٩٩ والشتاء القارس الذي أعقبه (الأشهر الأولى من ٢٠٠٠) وتسبّب في نفق أكثر من مليوني رأس من الماشية، أديّا إلى شبه مجاعة في الريف المنغولي، ما حدا بالصليب الأحمر الدولي وبالعاصمة أولان باتور إلى توجيه نداء للمجتمع الدولي لأنقاذ أكثر من ٤٠٠ ألف من السكان المهددين بالموت بسبب المجاعة. وعادت هذه الكوارث الطبيعية لتتجدد في ٢٠٠٠–٢٠٠١ ولتقضي على الماشية في أكثر مناطق الريف وتذهب بأرواح العشرات من السكان هناك. الأمر الذي هدّد بانقراض حياة البدو الرحل في البلاد وعدد من المجموعات الفلاحية، فضلًا عن نزوح عشرات الآلاف من سكان الريف إلى العاصمة.

وتزخّمت عمليات الخصخصة حتى باتت تطال مصارف كانت تحت رقابة الحكومة. ووصل النمو الاقتصادي، الذي بدأ يرتفع منذ ١٩٩٥، إلى ٣,٥٪ في ١٩٩٩، وبقي معدّل التضخم مرتفعًا (٧,٩٪)، في حين أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر تخطت، مع ذلك، نسبة الـ٣٥٪.

في أيار ٢٠٠١، أعيد انتخاب زعيم الحزب الثوري للشعب المنغولي (الشيوعي سابقًا) ناشاغين باغبندي رئيسًا للدولة لولاية جديدة.

على الصعيد الخارجي، استمرت العلاقات مع روسيا متينة على الرغم من مشكلة الديون المترتبة على منغوليا إزاء روسيا. وقد قويت هذه العلاقات بعد زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للعاصمة المنغولية حيث تمّ توقيع اتفاقات تجارية وعسكرية جديدة بين البلدين. أما علاقات منغوليا مع الصين، التي كانت متوترة منذ مطلع التسعينات، فقد بدأت تتحسن في أعقاب زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين لأولان باتور في تموز ١٩٩٩.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **تسيدنبال، يومجاغن** Isedenbal, Youmjaguin (**١٩١٦–١٩٩١**): رئيس حكومة وزعيم الحزب الثوري المنغولي (الشيوعي)، وأبرز زعماء منغوليا في تاريخها المعاصر. درس الاقتصاد في معهد الدروس الاقتصادية والمالية في موسكو. أصبح نائب وزير، ثم وزير المالية (١٩٣٩–١٩٤٠)، ثم رئيس لجنة التصميم (١٩٤٥–١٩٤٨). حمل لقب «بطل الاتحاد السوفياتي»، وكان عضوًا فخريًا في أكاديمية العلوم في موسكو، وعُرف بتمسكه القوي بخط الاتحاد السوفياتي العقائدي والسياسي (راجع النبذة التاريخية).

* **تشويبلسان** Tchoibalsan (**١٨٩٥–١٩٥٢**): سياسي وعسكري. ولد في «باياتومن» (مدينة منغولية أصبح إسمها تشويبلسان تكريمًا له)، وتوفي في موسكو. خلف سوخيباتور على رأس أول حكومة في «جمهورية منغوليا الشعبية» في العام ١٩٢٣. وصل إلى أعلى منصب في الدولة في ١٩٣٦، وبقي فيه حتى وفاته. في العام ١٩٤٦، تبنى الأحرف الهجائية السيريلية للغة المنغولية، فأوجد بذلك «اللغة المنغولية الحديثة».

* **سامبو، زامسرنغين** Sambu, Zamsrangin (**١٨٩٥–١٩٧٢**): رئيس جمهورية منغوليا الشعبية، وقبلها رئيس الخورال (البرلمان) الأكبر. ولد في المنطقة الوسطى من منغوليا. انتسب إلى الحزب الثوري (الشيوعي) في ١٩٢٢. عمل في وزارة الاقتصاد الريفي (١٩٣٦–١٩٣٨)، وفي السلك الدبلوماسي (١٩٣٨–١٩٥٤). وفي ١٩٥٤، انتخب رئيسًا للبريزيديوم (الخورال الأكبر، البرلمان). وهذا المنصب في منغوليا كان يصل إليه صاحبه عبر الاقتراع الشعبي الشامل. ثم صار رئيسًا «للجمهورية المنغولية الشعبية» (منغوليا الدولة الآسيوية الوحيدة التي انتمت إلى المعسكر الاشتراكي الاوروبي، والتي انتقلت من عهد الإقطاعية إلى الاشتراكية دون عبور مرحلة الرأسمالية). وبقي سامبو رئيسًا للجمهورية حتى وفاته في ١٩٧٢. وعُرف عنه ميله الشديد للحياة الرعوية وعمل جاهدًا على تدعيم قيمها ونشرها عبر كتب نشرها رغم تشجيعه لعملية التصنيع التي كانت تتم في البلاد.

* **سوخيباتور، دمدينغ** Sukhebator, Domding (**١٨٩٣–١٩٢٣**): زعيم ثوري منغولي. لقب بـ«لينين المنغولي»، واعتبر روح الثورة المنغولية. متحدر من وسط كادح وبائس. في ١٩١٨، اشتغل في مطبعة «أورغا» عامل طباعة حيث تأثر بالافكار الروسية الجديدة، فنظم في ١٩١٩ حلقة ثورية انتقى عناصرها من مستويات اجتماعية تتفاوت في الأصل والمنشأ (رجال دين وموظفون ونبلاء)، وما لبث أن أسس في ١٩٢٠ حزبًا سماه «الحزب الشعبي الثوري المنغولي»، وعمل ونسّق مع مجموعة يتزعمها كويبلسان Coibalsan الذي لقّب بـ«ستالين المنغولي». وفي السنة نفسها توجّه سوخيباتور إلى روسيا ومعه خمسة من رفاقه لطلب المساعدة من القوى السوفياتية ضد المعتدين الصينيين. وأصبحت هذه الرحلة، التي أحيطت في ما بعد بالتعظيم والتقدير، مصدرًا من مصادر الانبعاث المنغولي (في الفن والأدب المنغولي المعاصر). وفي ١٩٢١، شارك سوخيباتور في عملية تأسيس الفرق الأولى للجيش الشعبي المنغولي، كما شارك بفعالية في الاحداث التي أطلقت العنان للثورة المنغولية. وبعد تعيينه وزيرًا للحرب في الحكومة الشعبية الموقتة، سارع إلى تحرير شمال منغوليا والعاصمة («أورغا» قبل إطلاق إسم أولان باتور عليها) بمساعدة الجيش الروسي الأحمر من سيطرة الجيش الروسي الابيض الذي كان يقوده البارون سترنبرغ الفار من سيبيريا والمدعوم من الدول الغربية المعادية للثورة الشيوعية. وفي تشرين الثاني ١٩٢١، استقبل لينين سوخيباتور في موسكو، ولكن هذا الأخير ما لبث أن مات مسمومًا على يد المناهضين للثورة سنة ١٩٢٣ (عن موسوعة السياسة، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٢٦٦؛ بتصرف).

مدن ومعالم

* **إردنت** Erdenet: تبعد ٣٠٠ كلم عن العاصمة. تعد نحو ٦٥ ألف نسمة. مدينة حديثة نشأت حول مشروع صناعي مشترك منغولي–سوفياتي (راجع النبذة التاريخية).

* **أولان باتور** Oulan Bator: عاصمة منغوليا. يعني إسمها «البطل الأحمر». تعد نحو ٧٥٠ ألف نسمة. كانت تُدعى في السابق أورغا Ourga التي تأسست في ١٦٣٩، وكان عدد سكانها نحو ٤٠ ألفًا في مطلع القرن العشرين. تقع في وادي تولا عند حدود صحراء غوبي. ويربطها خط حديدي بمدينة إيركوتسكي (في روسيا) وببكين (عاصمة الصين). كانت مركزًا دينيًا قبل ١٩٢١، وتحولت اليوم إلى مركز صناعي: صناعات تحويلية لمنتوجات الماشية، وصناعات ميكانيكية (قاطرات، وصناعات منجمية). وفيها الجامعة الوحيدة في البلاد.

* **تشويبلسان** Tchoibalsan: تعد نحو ٩٠ ألف نسمة. تبعد ٥٠٠ كلم عن العاصمة. وهي على إسم الزعيم المنغولي تشويبلسان (راجع باب الزعماء)، وسميت بهذا الاسم تكريمًا له، إذ كانت تدعى «باياتومن».

* **درخان** Darkhan: تعد نحو ٩٥ ألف نسمة، وتبعد ٢٥٠ كلم عن العاصمة.



ساحة أولان باتور.



موريتانيا

بطاقة تعريف

الإسم: «موريتانيا» Mauritanie، إسم أطلقه الاوروبيون على البلاد، ويعني «بلاد المور» Pays des Maures. وال«مور» هم سكان الصحراء الخليط من العرب والبربر والسود الذين يعيشون بصورة خاصة في موريتانيا والصحراء الغربية، وكذلك في مالي والسنغال، ويتوزعون على قبائل عديدة. والاسم الرسمي الحالي «جمهورية موريتانيا الاسلامية».

الموقع: يحيط بموريتانيا المحيط الأطلسي، وطول شواطئها ٦٠٠ كلم، ومالي وطول حدودها معها ٢٣٠٠ كلم، والمغرب (١٠٥٠ كلم)، والسنغال (٨٠٠ كلم)، والجزائر (٤٥٠ كلم).

المساحة: ١٠٣٠٧٠٠ كلم². تعدّ موريتانيا خامسة الاقطار العربية من حيث المساحة، بعد السودان والجزائر والسعودية وليبيا. وهي أقل الاقطار العربية كثافة بالسكان، والصحراء هي السمة الغالبة على طبيعة أرضها.

العاصمة: نواكشوط. المدن الرئيسية: نواذيبو (العاصمة الاقتصادية)، قايدي، زويرات، روسو، عفار (راجع باب «مدن ومعالم»).

اللغات: العربية (رسمية)، وهناك لغات قبائل السود، أهمها البولار Pular، والسونينكي Soninké والأوولوف Ouolof.
عادت الفرنسية (لغة المستعمر) بقوة إلى النظام التربوي، بعد نحو عقدين من التعريب، عندما صادق مجلس الوزراء، في نيسان ١٩٩٩، على مشروع قانون يقضي بالتراجع عن تعريب المناهج وإعادة العربية إلى المواقع الذي كانت تحتله خلال السنوات الأولى التي تلت الاستقلال. ويقضي القانون بفرض الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائية، ويدرس بها كل المواد العلمية، على أن تبقى العربية إلزامية بصفتها لغة رسمية. وهذه كانت الحال خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال مع فارق أن العربية آنذاك لم تكن عائقًا أمام انتقال مَن لم ينجح فيها من سنة إلى سنة. إذ باتت السلطات تعتبر

وفق القانون الجديد ان النجاح في مادة اللغة العربية إلزامي.

السكان: في التقديرات العام ١٩٩٧ أنهم كانوا يعدون مليونين و٤٠٠ ألف نسمة، وفي تقديرات أواخر العام الحالي (٢٠٠٢) انهم أصبحوا مليونين و٨٥٠ ألف نسمة. ومن المتوقع انهم سيصبحون نحو ٤,٥ ملايين في العام ٢٠٢٥.

نزح أغلب سكان موريتانيا الحالية من شمال افريقيا أثناء ازدهار الحضارة القفصية Capsien في العصر الحجري الحديث Néolithique واستقروا في شمال البلاد في مناطق بئر بوغرين وفي زويرات ونواذيبو. وبعد تلك الفترة بقليل نزحت قبائل من افريقيا السوداء واستقرت في المناطق الجنوبية. وهكذا، فإن أكثر من ٨٠٪ من السكان هم من البربر والعرب الحسانيين (البيضان) في المناطق الشمالية والوسطى، والبقية من الأفارقة السود المتحدرين من النيجر ومالي والسنغال وينتمون إلى عدة قبائل (سركولي، أولوف، بول، توكولور، بمبرة...). وغالبية سكان موريتانيا من البدو الرحل. لكن هذه الظاهرة أخذت، منذ نحو عقدين، تتراجع شيئًا فشيئًا لصالح المجتمع الحضري، خصوصًا في مناطق زويرات ونواذيبو وأكجوجت والعاصمة نواكشوط، حتى أصبح حاليًا نحو ٩٠٪ من السكان يقطنون المدن.

موريتانيا من البلدان النادرة، إذا لم تكن البلد الوحيد في العالم الذي لا تزال تطرح فيه مشكلة «العبودية» أو «الرق»، إذ ظل يعرف هذه المشكلة، وتسبّب لمسؤوليه حرجًا كبيرًا حتى اضطر الرئيس السابق محمد خونا ولد هيدالة إلى إلغاء الرق في ١٩٨١. وقد عاب الكثر في موريتانيا على هيدالة قراره ذاك لأنه اساء أكثر مما أفاد. فقراره الذي كان الهدف منه إبراء ذمته امام الغرب أكّد وجود ظاهرة هي غير موجودة فعليًا. لكن منظمات غربية، وخصوصًا اميركية وفرنسية، ظلت تؤكد على ان ممارسة العبودية ما زالت موجودة في موريتانيا. وفي آخر ما نُشر حول هذا التأكيد كان المؤتمر الصحافي الذي عقدته بعض المنظمات الاميركية العاملة في حقل حقوق الانسان ورئيس جمعية «إس.أو.إس عبيد» الموريتاني، بو بكر ولد مسعود في النادي الصحافي الوطني في واشنطن في ١٥ حزيران ١٩٩٩. وأكثر الفئات التي تطالها ظاهرة الرق في موريتانيا فئة يُقال لها «الحرّاطين»، وهم الأرقاء الذين تمّ إعتاقهم.

الاسلام هو الدين الرسمي، و٩٩,٥٪ من الموريتانيين على المذهب المالكي.

الحكم: جمهوري إسلامي. الدستور المعمول به صادر في ١٢ تموز ١٩٩١. الجمعية الوطنية (البرلمان) من غرفتين: نواب وشيوخ. ٨١ نائبًا منتخبًا لمدة خمسة أعوام، و٥٦ شيخًا منتخبًا لمدة ستة أعوام. وتقسم البلاد إلى ١٣ منطقة.

الاحزاب: أهمها «حزب الشعب الموريتاني» الذي تأسس عام ١٩٦٥، وحُلّ في ١٩٧٨ (إنقلاب عسكري)، وظل الحزب الوحيد حتى العام ١٩٩١، حيث أصبح يدعى «الحزب الجمهوري الديمقراطي» (إعادة تأسيس تحت هذا الإسم على يد الرئيس معاوية ولد سيد أحمد طايع). ومع الأخذ بمبدأ التعددية الحزبية منذ ١٩٩١، تشكلت أحزاب كثيرة (راجع باب «نبذة تاريخية»).

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٤٣٧ (في عداد آخر الدول)؛ الناتج الاجمالي المحلي ٤١٨٠ مليون دولار، وحصة الفرد من هذا الناتج ١٦٠٩ دولارات؛ معدل النمو السنوي ٣,٢٪ (Etat du Monde 2002).

نحو نصف السكان يعيشون تحت عتبة الفقر. تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية بالنسب التالية: ٦٧٪ في الزراعة (التي تساهم بـ٣١٪ من الناتج الاجمالي)، و٥٪ في الصناعة (٧٪)، و٢٣٪ في الخدمات (٤٧٪)، و٥٪ في المناجم (١٥٪).

أهم المزروعات: التمور، الرز، السورغو، البطاطا الحلوة، الذرة والفستق. لا تمثل نسبة الاراضي الزراعية سوى ١٪ من مساحة البلاد. وتتركز الزراعات، خصوصًا زراعة الذرة البيضاء، حول الآبار والعيون وعلى طول الضفة اليمنى لنهر السنغال. وفي موريتانيا ثروة حيوانية كبرى تتمثل في تربية المواشي التي تكاد تنحصر في الاغنام والماعز. وفي مياه موريتانيا الاقليمية ثروة سمكية هائلة، حيث تنتج ما معدله السنوي نحو ٧٥٠ ألف طن، أفادت البلد نسبيًا، وأثرت حفنة من رجال الاعمال، لكن فائدتها ظلت دون المستوى المتوقع بسبب سوء التسيير وإطلاق اليد

للأساطيل الاجنبية في مقابل مبلغ سنوي مقطوع.

لا يكاد يوجد قطاع صناعي بالمعنى الصحيح للكلمة، مع انه كان بالامكان خلق مثل ذلك القطاع لأن الموريتانيين كان لهم منذ القديم تقاليد صناعية بالاعتماد على الحديد المكتشف منذ عهد بعيد.

أما الثروة الرئيسية في هذا القطاع فتتمثل في مناجم النحاس المستخرج من منطقة أكجوجت منذ ١٩٥٠، وخاصة الحديد الذي كانت تستغله شركة «ميفيرما» الفرنسية منذ مطلع الخمسينات قبل أن تؤمم في ١٩٧٤ وتنتقل إلى شركة «سنيم» (الشركة الوطنية الصناعية والمنجمية). ويستخرج الحديد من مناجم زويرات وينقل بواسطة خط الحديد إلى ميناء نواذيبو حيث يصدر إلى الخارج (طول خط الحديد ٦٥٠ كلم، والقطار المعد لنقل الحديد يتكون من ٢٠٠ قاطرة ويبلغ طوله ٢ كلم– الأطول في العالم– وحمولته ٢٠٠ طن).

وفي السنوات الأخيرة، بدأت تداعب الموريتانيين أحلام الثراء الآتي على وقع ما يتناهى إليهم من أخبار اكتشافات ثروات باطنية في اراضيهم. فمنذ ١٩٩٧ شهدت موريتانيا تنافسًا محمومًا بين الشركات الغربية للحصول على رخص التنقيب، ومنحت الحكومة الموريتانية، بين ١٩٩٧ وأوائل ٢٠٠٠، ٣١ رخصة للتنقيب عن الالماس في أربع مناطق و١٩ رخصة للتنقيب عن الذهب، إضافة إلى رخص للبحث عن النفط في كامل المنطقة الساحلية. وتحدثت الصحف عن وجود احتياط من النفط يقدر بين ١٥ و٢٠ مليون برميل. وأما الذهب فقد اكتشفت الشركات كميات تجارية منه في صحراء تازياست (الشمال الموريتاني). وتقول شركة «ريكس» الكندية انها حصلت على مؤشرات أكيدة إلى وجود الالماس في المنطقة نفسها (تازياست). وفي ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢، أعلن الرئيس الموريتاني معاوية ولد أحمد الطايع ان الشركة الأوسترالية «وود سايد» اكتشفت حقلين نفطيين يقدر مخزونهما بمئتي مليون برميل، إضافة إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز؛ وقال إن استغلال الحقلين سيبدأ في العام ٢٠٠٥.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: يبدو من الآثار التي عثر عليها في موريتانيا في العقود الأخيرة، ومن الرسوم والنقوش الصخرية للأدوات والأسلحة والحيوانات التي كانت تعيش في تلك المناطق، ان البلاد كانت، قبل بضعة آلاف من السنين، تتمتع بمناخ يختلف كليًا عن مناخها الحار الجاف الحالي. وحقيقة الأمر أن موريتانيا، بوصفها جزءًا من الصحراء الكبرى، كانت إلى قبل ثمانية آلاف سنة، تسقط فيها الأمطار، وكانت هناك أنهار تكوّن مجموعتين رئيسيتين تصب الأولى في النيل، وتتجه الثانية إلى حوض النيجر. والشاهد على ذلك القيعان الجافة والبحيرات التي لا تزال قائمة، وأكبرها بحيرة تشاد. وفي آخر الابحاث التي تؤكد هذا الأمر ما توصّل إليه عالم روسي، ونشره في ٥ آب ٢٠٠٢، وهو أن فريق خبراء روس اكتشف نهر مائي على عمق ٢٥٠م تحت سطح الارض في موريتانيا في منطقة تغطيها الصخور البركانية قرب مدينة عفار الموريتانية. وذكر العالم الروسي، ويدعى فاليري توتيخين وهو الذي أشرف على البحوث، أن النهر المكتشف ستكون له أهمية استراتيجية بالغة لموريتانيا ولجزء كبير من منطقة الصحراء الغربية. وتدل غزارة المجرى إلى أن نهرًا كان يجري في هذه المنطقة قبل أن تغطيه تراكمات انفجارات بركانية قبل آلاف السنين.

وقع التغيير في الاحوال المناخية وظهور المناخ الصحراوي لأسباب لم يتفق العلماء بعد عليها حتى سادت منطقة الصحراء الكبرى. وفي هذه الأثناء انكفأ سكان الصحراء الناشئة، إما شمالاً أي الشمال الافريقي ومصر، وإما جنوبًا نحو المناطق المدارية والاستوائية. ومن ثمّ فإن العصر الحجري الحديث شهد جماعات مستقرة تعمل في الزراعة كانت تقطن الصحراء. فالبداوة هي، نسبيًا، أمر طارىء على الصحراء الكبرى، بما في ذلك موريتانيا.

ومع توالي حضارة العصر القفصي Capsien، منطلقة من تونس حوالي العام ٩٠٠٠ ق.م. في نهاية العصر الحجري القديم وبداية العصر الحجري الحديث، وسيادة حضارات هذا العصر الأخير المتطورة في الألف الرابعة والخامسة ق.م. التي أتت من شمال افريقيا متأثرة بشكل عام بحضارات وادي النيل وبرقة التي استمرت إلى النصف الثاني من الألف الثانية ق.م.، انتقل إنسان المناطق المعروفة اليوم بـ«موريتانيا» من مرحلة الرعي وتربية الماشية إلى مرحلة الزراعة، ومنها إلى عصر التجارة.

وتجدر الإشارة إلى أن تجارة المعادن كانت معروفة منذ الألف الأولى ق.م. وقد أثبتت الابحاث الجيولوجية أن منجم أكجوجت الغني بالحديد والنحاس كان مستغلاً بين ٧٥٠ ق.م. إلى حوالي ٤٠٠ ق.م. كما عثر في المكان نفسه على بقايا مصانع لتحويل الحديد والنحاس تعود إلى الفترة المذكورة، وكانت حركة التجارة تقوم بشكل أساسي على مبادلة الذهب السوداني بملح ومنتوجات شمال افريقيا عبر موريتانيا التي كانت تمثل بفضل موقعها جسرًا بين افريقيا البيضاء وافريقيا السوداء (بلاد السودان).

ومما يتفق عليه الباحثون أن القبائل الصحراوية التي كانت تعيش في المنطقة في القرون المسيحية الأولى، وأهمها قبائل صنهاجة والطوارق كانت قد توغلت في الصحراء واختلطت بمن كان قد تبقى من السكان في تلك المناطق. كما يتفقون على أن حراك هذه القبائل كان قليلاً، وكانت تعتمد، اقتصاديًا، على ما كان يتسرّب إليها من التجارة بين الشمال والجنوب بالاضافة إلى ما كانت تنتجه الواحات المنتشرة في موريتانيا، على قلّتها.

الفينيقيون على الساحل والرومان من الساحل إلى الداخل: أقام الفينيقيون على سواحل موريتانيا مراكز تجارية متعددة أشهرها «ليكس» التي سماها الرومان ليكسوس Lixus (العراش حاليًا).

وبعد هزيمة الفينيقيين أمام الرومان في الحروب البونية (١٤٦ ق.م.) حلّت السيطرة الرومانية المباشرة على السواحل الموريتانية، في حين استمرت المناطق الداخلية مستقلة ولكنها متعاونة مع الرومان. وقد برزت فيها عدة ممالك، إحداها، وكان ملكها بوخوس، وصلت حدودها إلى منطقة الملويا (المغرب حاليًا) وجزء من نوميديا (الجزائر)، وذلك بتشجيع من الرومان، حتى أن بوخوس لم يتورع عن تسليم صهره القائد البربري يوغورتا Yugurtha للرومان عندما أعلن هذا الأخير ثورته عليهم (١٠٥ ق.م.). واستمر التعاون مع ممالك موريتانيا الداخلية، إلى أن كان العام ٢٥ ق.م. حيث قرّر الامبراطور الروماني أوكتافيوس أوغسطوس إقامة مملكة موريتانية موحّدة نصّب عليها جوبا الثاني Juba II ملكًا.

جوبا الثاني يقيم في موريتانيا «مملكة رومانية»: كان جوبا سليل أسرة ملكية نوميدية (جزائرية) سابقة، عاش في روما وتشبّع بحضاراتها، ما جعله يخلص للامبراطور ولروما إخلاصًا تامًا، حتى أنه سمّى عاصمة مملكته «قيصرية» Caesarea، وشجّع الثقافة والتقاليد الرومانية وجلب التماثيل من روما إلى عاصمته.

عندما توفي جوبا الثاني خلفه إبنه بطليموس الذي حكم سنوات طوال إلى أن قتله الامبراطور الروماني كاليغولا في العام ٤٠.

إسم «موريتانيا» على كامل شمال افريقيا الروماني: على أثر موت بطليموس، اندلعت في موريتانيا ثورة دامية ضد الرومان. وبعد إخمادها، تمكن هؤلاء من مدّ سلطانهم على كامل شمال

افريقيا، وأطلقوا عليه إسم «موريتانيا»، وقسّموه، في بادىء الأمر إلى قسمين: موريتانيا القيصرية نسبة إلى العاصمة (وهي «شرشل» حاليًا في ولاية الاصنام في الجزائر)، وموريتانيا الطنجية نسبة إلى «طنجيس» (حاليًا طنجة المغربية). وبعد أكثر من قرنين من الزمن، أحدث الرومان تقسيمًا ثالثًا: موريتانيا السطيفية (نسبة إلى سطيف في شرق الجزائر) وكانت تشمل تونس الحالية.

وعمل الحكام الرومانيون على «رَوْمَنة» تلك البلاد، وحوّلوها إلى إهراءات حبوب لتمويل روما، وأدخلوا إليها عدة زراعات، وحاولوا نشر الديانة المسيحية.

الوندال والبيزنطيون: إذا كان حكم قبائل الوندال (أو الفاندال)، القادمة غزوًا من اوروبا، لـ«موريتانيا الرومانية» لم يعمّر لأكثر من قرن واحد، فإن حكم البيزنطيين، أو الأصح الوجود البيزنطي، قد طال زمنه ووصل إلى أكثر من ثلاثة قرون. ولكنه وجود ضعيف تخللته ثورات زادت في ضعفه وسهّلت أمر الفتح الاسلامي في القرن الثامن.

أسقط الوندال، في غزواتهم المتكررة بين ٤١٧ و٤٢٨، حكم الرومان وطردوهم من جميع مناطق موريتانيا، وعبثوا في البلاد تخريبًا وفسادًا. وأثناء احتلالهم، أعلن القائد البربري ماسونة في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس استقلاله ولقب نفسه بـ«ملك الموريتانيين والرومان». وفي ٥٣٤، تمكن البيزنطيون من طرد الوندال والحلول محلهم. لكن سيطرتهم على المنطقة لم تكن ثابتة وشاملة، إذ كثيرًا ما كانت المناطق تعلن، بين حين وآخر، ثورتها واستقلالها عنهم (بمثل ما فعل ماسونة في ايام الوندال). فكانوا في الغالب لا يكترثون طالما الكثير من الثغور البحرية مؤمنة لهم ولتجارتهم، كما بالنسبة إلى «موريتانيا الطنجية» التي تركوا حكمها لزعماء قبائل صنهاجة البربرية.

الفتح الاسلامي: من المغرب، ومن الفتح الذي قاده موسى بن نصير في مطلع القرن الثامن (راجع «المغرب» في هذا الجزء)، بدأ المسلمون يتوجهون جنوبًا، بمثل ما توجهوا شمالاً، نحو موريتانيا والصحراء. وبدأ ينعكس مدلول الاسم، فلم تعد المناطق جزءًا من «موريتانيا» بل أصبحت موريتانيا جزءًا من «المغرب» أو من «المغرب الأقصى» أو من «المغرب العربي». فمرّت موريتانيا بجميع الاحداث التي مرّ بها المغرب وخضعت لجميع الحكام (والدول) الذين توالوا عليه منذ قيام دولة المرابطين التي تركت أثرًا كبيرًا في سكان موريتانيا البيض والسود، وفي الادارة وعلوم الدين. وقد أدّى هذا الأثر إلى انتشار الاسلام من غرب البلاد إلى شرقها في منطقة المراعي السودانية. ويضاف إلى ذلك أن انتشار الاسلام بين الطبقات الرئاسية والثرية أدّى إلى اهتمام خاص بأداء فريضة الحج، وهذا ما قوّى الصلات بين سكان تلك الاصقاع والمشرق العربي. ومع مرور الوقت أصبحت مواكب الحجيج الآتية من مجمل مناطق المغرب تسمّى «مواكب الحج الشنقيطي» نسبة إلى «شنقيط» في موريتانيا. بل إن إسم شنقيط أصبح تدريجيًا هو الإسم الذي يطلقه أبناء المشرق العربي على منطقة المغرب بأسرها.

أما دولة الموحدين فلم تترك في موريتانيا أثرًا يضاهي أثر دولة المرابطين، لأن الموحدين اتجهوا نحو الشمال والشرق (المغرب، الجزائر، تونس، طرابلس، والاندلس).

قبائل وعشائر والسيطرة لبني حسّان: في أواسط القرن الحادي عشر دخلت المغرب العربي قبائل بني هلال وبني سليم. وفي أواخر القرن الثالث عشر، أخرج أبو سيف يعقوب المريني، سلطان المغرب (١٢٥٨-١٢٨٦)، جماعة من القبائل الهلالية من بلاده، فاتجهت جنوبًا. وعرفت هذه الجماعة بـ«بنو مَعْقِل» الذين كانوا قلّة في العدد، لكنهم عُرفوا بالشجاعة، واستقروا في شمال موريتانيا والصحراء الغربية. وانضم إليهم كثر ممن دخلوا في حمايتهم، فتكاثر من ثم عددهم، وتوزعوا على قبائل وعشائر كان أكبرها «بنو حسان»، الذين أصبحوا، ابتداء من

القرن الخامس عشر اصحاب الأمر والنهي في موريتانيا. ولعلّ أكبر وأهم اثر لبني حسان أنهم نشروا العربية في موريتانيا، واللهجة العربية لا تزال تُعرف إلى اليوم بـ«الحسانية»، ويتكلمها أربعة أخماس سكان البلاد، وتقرأها نسبة أكبر من ذلك. والواقع أن بني حسان (المعاقلة) هم مزيج من العرب وصنهاجة البربرية. وهم أكثرية السكان في موريتانيا.

وقد كان من نتيجة سيطرة بني حسان (المعاقلة) أن صارت الامارة لهم، ودفع الباقون الأتاوة (المغارم) باستثناء أهل الزوايا، وهو الإسم الذي أُطلق على أهل العلم، الذين كرّمهم الحسانيون وساووهم بأنفسهم إلى درجة كبيرة. ويبدو أن هذا الوضع كان في أساس تبلور الآداب والنظم الاجتماعية في موريتانيا في القرن السادس عشر وخصوصًا في منطقة الحوض.

ومع تأسيس الحسانيين لامارات لهم في موريتانيا، وكذلك فعلت القبائل الصنهاجية، نشبت الخلافات ودارت المعارك بينهما، اشتهر فيها القائد الصنهاجي نصر الدين، لكن الغلبة في أكثر الاحيان كانت لصالح الحسانيين. واستمرت هذه الخلافات حتى القرن الثامن عشر مع استمرار الامارات الحسانية والامارات الصنهاجية في موريتانيا.

الاهتمام البرتغالي بموريتانيا: أصبح لموريتانيا اتصال بالبرتغاليين منذ أن أقدم الموريتانيون أنفسهم (بنو حسان) على إقامة مراكز تجارية لهم على الساحل الأطلسي في النصف الاول من القرن الخامس عشر. فقد اقاموا لهم سوقًا كبيرة في جزيرة أرغين، كما أقاموا مركزًا تجاريًا كبيرًا في وَدَان (في أدرار). وكان البرتغاليون يهتمون بالصمغ العربي الذي كان من منتوجات موريتانيا المهمة، كما كانوا يحملون المنتوجات الاوروبية إليها. ففي ١٤٣٤، نزل القائد البحري جيل إيانيش Gil Eanes لأول مرة في رأس بوجدير في الصحراء الغربية التي كانت آنذاك جزءًا من موريتانيا. وتوالت الاكتشافات للسواحل الموريتانية في ١٤٤٢ و١٤٤٥. وقد دوّن عدة رحالة برتغاليين الكثير من المعلومات عن موريتانيا وشعبها في ذلك القرن والقرون التي تلته.

إلا أن غايات البرتغاليين تغيرت في النصف الثاني من القرن الخامس عشر من مجرد الاكتشافات أو الغارات المحدودة إلى إنشاء مراكز استعمارية لـ«تجارة العبيد»، وذلك باختطاف الموريتانيين وبيعهم في الاسواق الاوروبية. ثم اتسعت هذه التجارة اللانسانية (لحاجة المستعمرين في القارة الاميركية لها) فشملت غينيا عبر البحر وايضًا عبر موريتانيا مستخدمين بعض التجار الموريتانيين. وقد وقفت الدولة السعدية في المغرب في وجه هذا التغلغل البرتغالي ونهبه لثروات البلاد (الذهب، الصمغ العربي، جلود الغزلان...). فتوالت حملات السعديين على المواقع البرتغالية، وكانت أبرزها في عهد الأمير السعدي الشريف أحمد المنصور (١٥٧٨–١٦٠٣) الذي سجّل انتصارات عدة على البرتغاليين واستطاع الاشراف على حركة التجارة المزدهرة بين بلاد السودان والمغرب عبر موريتانيا. كما أن الاشراف العلويين (بعد السعديين) لم يتوانوا بدورهم عن التدخل في موريتانيا لمقاومة الغزاة الأجانب ولتأمين طريق التجارة.

تنافس فرنسي–هولندي–بريطاني والذريعة حروب داخلية: الخلافات (المترجمة بمعارك وحروب في أحيان كثيرة) بين القبائل الموريتانية وإماراتها لم تتوقف. وكانت أشهرها تلك الخلافات والحروب التي دارت في الربع الأخير من القرن السابع عشر بين الطرارزة والبراكنة، علمًا أنهما ينتميان في الاساس إلى الحسانيين. وفي ١٦٧٢، طلب أمير الطرارزة مساعدة السلطان اسماعيل (أول ملك علوي في المغرب) في حربه ضد البراكنة. وقد جهز السلطان فعلًا حملة على موريتانيا. لكن القوى الاوروبية المتنافسة حول توسيع مناطق استعمارها استغلت الخلافات الداخلية من جهة «والتدخل المغربي» من جهة ثانية. فوقّعت فرنسا حلفًا مع أمير الطرارزة علي شبدورة (١٧٠٣–١٧٢٧) تعهدت فيه بمساعدته ضد خصومه البراكنة مقابل أن يقف إلى

جانبها في صراعها ضد هولندا ومساعدتها على أن تكون المحتكر الوحيد للتجارة الافريقية المتمثلة خصوصًا في الصمغ العربي. وفي ١٧٢٧، انسحبت هولندا من حلبة الصراع على تلك المنطقة حسبما نص عليه ميثاق لاهاي وظلت المنافسة محصورة بين فرنسا وبريطانيا.

الاستعمار الفرنسي: التنافس الفرنسي والبريطاني على موريتانيا ووادي السنغال، خصوصًا بالنسبة إلى مادة الصمغ العربي التي كانت بالغة الأهمية في التجارة الدولية، ما لبث أن خفت لمصلحة فرنسا التي تمكنت من تأليب القبائل العربية في موريتانيا، وخصوصًا تلك التي استحكم العداء بينها: الطرارزة والبراكنة.

وفي خضم النزاعات والمعارك بين هاتين القبيلتين أقدمت فرنسا، في ١٨٥٤، على خطوة كبيرة باتجاه استعمارها المباشر للبلاد؛ وذلك بإقدام الحاكم الفرنسي، فيديرب Faidherbe، المقيم في السنغال، بتسيير حملة عسكرية على الطرارزة على الضفة اليمنى لنهر السنغال بحجة إعادة الأمن للمنطقة وتأمين حركة تجارة الصمغ. واستطاعت فرنسا فرض شروطها على أمير الطرارزة محمد الحبيب، وذلك بجعل المنطقة الجنوبية «مستقلة» عن باقي مناطق موريتانيا ومحمية فرنسية. وباغتيال محمد الحبيب في ١٨٦٠، اشتدت الخلافات بين الورثة من الطرارزة أنفسهم وبينهم وبين البراكنة. فكان لكل أمير، قبل انهائه بالاغتيال أو الإقصاء، يزيد من التودد لفرنسا، في حين كانت هذه الأخيرة تعمل على «إرضاء» الجميع و«إقصاء» الجميع في الوقت نفسه، فتزيد من الخلافات سواء في داخل القبيلة الواحدة (الطرارزة أو البراكنة) أو فيما بينهما، تمهيدًا لإرساء استعمارها المباشر على كامل البلاد.

خطة كزافييه كوبولاني Xavier Coppolani: هو دبلوماسي فرنسي محنك ومستشرق متضلع من اللغة العربية واللهجات المحلية في موريتانيا، وخصوصًا اللهجة الحسانية (والقبيلتان المتصارعتان تعودان في الأساس إلى الحسانيين)، أوفدته الحكومة الفرنسية، في النصف الثاني من ثمانينات القرن التاسع عشر، إلى موريتانيا للقيام بدراسة ميدانية تمهد الطريق للاستعمار المباشر. وقدّم كوبولاني دراسته مرفقة باقتراح إنشاء «موريتانيا الغربية» تحت لواء فرنسا تتخذ في ما بعد قاعدة للتوسع الفرنسي في بلاد المغرب. وقد أيدت «لجنة افريقيا الفرنسية» التي تأسست في ١٨٩٠ في باريس ذلك الاقتراح، وتحمّس له رئيس الحكومة فالديك روسو Waldeck Rousseau (١٨٩٩–١٩٠٢). وفي ٢٧ كانون الاول ١٨٩٩ صدر قرار حكومي يقر تلك الفكرة وينص على إقامة «موريتانيا الغربية» وينظم مختلف مناطقها الادارية. ولإسكات اسبانيا اتفقت الدولتان، في ١٩٠٠، على ان يمتد النفوذ الاسباني إلى الصحراء الغربية شمال الرأس الأبيض (راجع «الصحراء الغربية»، ج١١). وقد تعهد كوبولاني بتحقيق المخطط سلميًا. فتمكن فعلًا، في نهاية ١٩٠٢، من إقناع أمير الطرارزة أحمد سلوم بالتوقيع على معاهدة الحماية الفرنسية. أما على جبهة «الشعب» اي القبائل، فقد أدرك كوبولاني ان سكان موريتانيا يخضعون بدرجات متفاوتة لأربعة أخوة من شيوخ كُنْتة يمثلون الطريقة الدينية الصوفية القادرية. فتمكن من كسب ثلاثة منهم، وأخفق في كسب الرابع وهو الشيخ ماء العينين الذي كان أكثر أخوته تأثيرًا.

ثورة الشيخ ماء العينين وإبنه الهيبة: كان يقيم في سمارا في الساقية الحمراء (راجع «الصحراء الغربية»، ج١١)، ويمتد نفوذه إلى داخل المغرب. أعلن الجهاد ضد الفرنسيين وأتباعهم، وخاض المعارك ضد قواتهم التي كان يقودها فريرجان Frèrejean، وكسب بعضها (حيث قُتل كوبولاني نفسه في ١٩٠٥) بدعم من فيلق أرسله لنجدته سلطان المغرب مولاي عبد العزيز. لكن تراجع هذا الأخير بضغط من الفرنسيين الذين كانوا بدأوا يوطدون وجودهم في المغرب بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء في ١٩٠٦ (راجع «المغرب» في هذا الجزء)، والامدادات

الفرنسية العسكرية المتواصلة، وخيانة بعض القبائل... أدْت إلى تراجع الثورة. لكن الشيخ ماء العينين واصل نضاله في المغرب لادراكه بأن تغيير الحكم في المغرب من شأنه ان يساعد على تحرير موريتانيا. وفعلاً تمكن المغاربة، بتأثير من ثورته، من إطاحة السلطان عبد العزيز وتنصيب أخيه السلطان عبد الحفيظ، الذي سرعان ما تخلى عن عزمه «طرد الغزاة الاجانب». فواصل ماء العينين ثورته، ونصّب نفسه سلطانًا، واتجه إلى فاس في حزيران ١٩١٠ وكاد ان يحتلها لولا تدخل الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال موانيه Moinier.

في تشرين الاول ١٩١٠، توفي الشيخ ماء العينين. فحمل مشعل الثورة من بعده ابنه الهيبة الذي احتل السوس في جنوب المغرب، ثم احتل مراكش وأسر فيها القنصل الفرنسي (١٩١٢). إلا أن الجنرال ليوتي Lyautey المندوب الفرنسي جهّز حملة كبرى وتمكن من استعادة مراكش. فتراجع الهيبة إلى موريتانيا حيث اعتمد في ثورته هناك وبصورة أساسية على قبائل الرقيبات إلى أن توفي بعد الحرب العالمية الاولى في ٢٣ حزيران ١٩١٩.

الاستعمار المباشر وأجواء من «ديمقراطية غربية»: في ١٢ كانون الاول ١٩٢٠، أعلن الفرنسيون تحويل موريتانيا من «منطقة عسكرية» (وكانت أُعلنت كذلك في الحرب العالمية الاولى) إلى مستعمرة ملحقة إداريًا بـ«أراضي غرب افريقيا الفرنسية» ومركزها الاداري مدينة سان لويس في السنغال ضمن ما سُمّي بـ«الاتحاد الفرنسي» (الشامل المستعمرات الفرنسية كافة في العالم). وفي ١٩٤٦، حولت فرنسا موريتانيا إلى مقاطعة فرنسية ما وراء البحار لها الحق في ترشيح نائب واحد يمثلها في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان الفرنسي).

وفي أجواء انتخابات النائب الموريتاني في الجمعية الوطنية الفرنسية ظهر جو ديمقراطي أفسح في المجال لظهور تيارات سياسية كانت تعتمل في نفوس الموريتانيين خلال فترة الحرب العالمية الثانية. وكان بارزًا في الحياة السياسية الموريتانية الزعيم خورما ولد بابانه الذي فاز في الانتخابات وكان منافسًا للزعماء الدينيين التقليديين الذين دُعوا بـ«المرابطين».

وتشكل في البلاد حزبان رئيسيان: حزب الوفاق الموريتاني الذي تزعمه خورما ولد بابانه، وحزب الاتحاد التقدمي الموريتاني، الذي انتشر انتشارًا واسعًا بسبب معارضته لسياسة خورما ولد بابانه المرتبطة بالفرنسيين إلى درجة انه وقف ضد الحركة الوطنية في المغرب التي كان يؤيدها السلطان محمد الخامس (راجع «المغرب» في هذا الجزء).

برلمان ومجلس حكومي موريتانيان: أنشأ الفرنسيون «جمعية اقليمية» موريتانية (وفق ما نص عليه الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦)، وجرت الانتخابات التشريعية الأولى في موريتانيا. ففاز الاتحاد التقدمي الموريتاني بـ٢٢ مقعدًا من مجموع ٢٤.

وبسبب الازمات التي عاشتها فرنسا بفعل حروبها في الهند الصينية وما مُنيت به من خسائر، اضطرت إلى التراجع عن سياسة الاستعمار المباشر، وسعت إلى إيجاد إدارة «محلية» للبلدان المستعمرة بدلًا من ان تكون محصورة في عاصمة المتروبول باريس. لذلك أنشأت في موريتانيا (١٩٥٦) مجلسًا حكوميًا رئيسه فرنسي ونائب رئيسه موريتاني. وأول من شغل منصب نائب رئيس هذا المجلس كان المحامي الوحيد آنذاك في موريتانيا وزعيم الاتحاد التقدمي مختار ولد داده.

الاستقلال عن المغرب وعن فرنسا (١٩٦٠): المغرب، منذ نيله الاستقلال (راجع «المغرب» في هذا الجزء)، أخذ يطالب بضم موريتانيا إليه على أنها جزء لا يتجزأ من اراضيه. وفي مقدم الموريتانيين الذين أعلنوا تأييدهم للمطلب المغربي وانضمام موريتانيا إليه كان خورما ولد بابانه زعيم حزب الوفاق الموريتاني. لكن مختار ولد داده انبرى يرد على هذا المطلب ويرفع شعار استقلال موريتانيا ويمهّد له. فأقنع الفرنسيين بإنشاء مدينة نواكشوط لتكون عاصمة موريتانيا المستقلة (آذار ١٩٥٨). وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠، منحت فرنسا استقلال موريتانيا رسميًا، وانتقلت حكومة «جمهورية موريتانيا الاسلامية»، برئاسة مختار ولد داده، من سان لويس في السنغال إلى نواكشوط. وفي ١٩٦١، اصبحت موريتانيا عضوًا في الأمم المتحدة رغم معارضة المغرب الذي لم يعترف بها كدولة مستقلة إلا في العام ١٩٦٩.

(الجدير ذكره انه قبيل الاستقلال وأثناءه وبعده كان هناك قضية «الصحراء الغربية»؛ راجع بصددها «الصحراء الغربية»، ج١١؛ و«المغرب» في هذا الجزء، ج١٩).

مرحلة الاستقلال

(١٩٦٠–٢٠٠٢)

مشكلات خلّفها الاستعمار: – وضع اقتصادي منهار واجتماعي بالغ التخلف، حيث البنى التحتية وأسلوب الانتاج على حالها، ولم تعرف أي تقدم منذ قبل عشرات السنوات. ذلك أن فرنسا حرمت موريتانيا ما قامت به، على الصعيد الاقتصادي، في باقي أقطار المغرب العربي. فأبناء الشعب، باستثناء قلة قليلة من أبناء زعماء القبائل المتعاونين مع فرنسا، قابعون في الفقر والجهل والمرض. أثبت إحصاء ١٩٥٧ الذي أجرته الدوائر الفرنسية أن عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية والكتاتيب القرآنية لم يزد عن ٥٥٠٠ تلميذ. وجلّ ما كان من إقتصاد في البلاد كانت تسيطر عليه رؤوس الاموال الفرنسية بواسطة شركة «ميفرما» Miferma التي كانت تستغل مناجم الحديد والنحاس في منطقة الزويرات، إلى درجة أن أكثر من ٣٥٪ من واردات الدولة نفسها كان مصدره هذه الشركة.

– وضع سياسي صعب ومعقد. فالمغرب مضى، طيلة نحو عقد من الزمن، على عدم الاعتراف باستقلال موريتانيا. وحذا العديد من الدول العربية ودول العالم الثالث والدول الاشتراكية حذوه، فاعتبرت أن استقلال موريتانيا لا يعدو كونه مصطنعًا ووسيلة مبتكرة تحافظ بها فرنسا على مصالحها.

– الخلافات بين العرب (البيض، أو «البيضان») والافارقة السود الموريتانيين ازدادت حدة على خلفية ثقافية. إذ تفجرت عواطف العرب (البيضان) التي كبتتها فرنسا فترة طويلة عندما أبعدت موريتانيا عن أقطار المغرب وألحقتها بالسنغال وبقية دول افريقيا الفرنسية وطمست فيها الثقافة العربية التي كانت جامعة شنقيط قد حملت لواءها من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر قبل أن يصيبها الانحطاط. فكان لهذه السياسة الفرنسية التي قبلها الزنوج الموريتانيون ورفضها العرب (البيضان) آثار عميقة. فعندما اصدرت حكومة الاستقلال مرسومًا يقضي بتطبيق القانون الذي يجعل اللغة العربية إجبارية لكل الموريتانيين قام التلاميذ الزنوج باضراب في كانون الثاني ١٩٦٦ امتد إلى الموظفين الزنوج. وبعد شهر واحد ردّ التلاميذ العرب بالمثل، ما أدّى إلى اصطدام عنيف في نواكشوط. وقد كانت لكل هذه المشكلات الموروثة انعكاسات هدّدت الوحدة الوطنية وسيادة البلاد.

المعالجات الأولى لحكومة الاستقلال: انبرى رئيس الدولة، مختار ولد داده، يعمل على توطيد اركان الدولة بدءًا من مؤسساتها الرسمية. فقامت الجمعية الوطنية (البرلمان) في ١٩٦٠، وفي أواخر شباط ١٩٦١، وضع أول دستور للدولة الجديدة، وبعده بشهور قليلة جرت أول انتخابات لرئاسة الجمهورية فاز فيها المرشح الوحيد مختار ولد داده زعيم «الاتحاد التقدمي الموريتاني». وفي كانون الاول ١٩٦١، انعقد مؤتمر لتوحيد كل المنظمات السياسية سُمّي «مؤتمر الوحدة الوطنية الموريتانية»، وبنتيجته توحدت كل المنظمات في حزب واحد هو «حزب الشعب الموريتاني» برئاسة رئيس الجمهورية مختار ولد داده فأصبح هذا الحزب هو الحزب الحاكم. فعندما جرت محاولة لإنشاء «الجبهة الوطنية الديمقراطية» في آب ١٩٦٤ بادرت الحكومة لحلّها وعُدل الدستور في ١٩٦٥ بحيث أصبح ينص رسميًا على أن حزب الشعب هو الحزب الوحيد في البلاد.

لكن في ظروف الاضرابات العمالية، وخصوصًا إضراب عمال مناجم الزويرات في ١٩٦٨ الذي لم ينته إلا بعد سقوط العديد من المضربين برصاص الجيش الموريتاني، علمًا أن حركات الاضرابات المتوالية استمرت حتى ١٩٧٢، تكونت عدة حركات سياسية، أكثرها ذو طابع يساري ثوري (ماركسي، ماوي...) رفض فكرة الحزب الواحد.

وفي محاولة للخروج من الازمة تعاطت الحكومة إيجابيًا مع مطالب العمال وأبناء الشعب، ساعدتها في ذلك ظروف إقليمية ودولية ملائمة. فاتخذت إجراءات اقتصادية وسياسية «شعبية»، تخلصت بها من التبعية للفرنك الفرنسي وأنشأت النقد الوطني (أواخر ١٩٧٢)، وألغت عددًا من الاتفاقيات التي تربطها بفرنسا، في مقدمها تأميم شركة ميفيرما Miferma.

انقلابات عسكرية: ضمن الرئيس مختار ولد داده بتلك الاجراءات تأييدًا شعبيًا عارمًا. فالتحقت الاحزاب والحركات المعارضة بحزبه «حزب الشعب الموريتاني» على أثر مؤتمر عقدته عُرف بـ«مؤتمر الوضوح» (١٩٧٥) الذي أعلن ولاءه للحكم وتبنيه «الاشتراكية الاسلامية لإزالة كل أنواع استغلال الانسان للانسان».

لكن عوامل ثلاثة حالت دون استمرار تلك اللحمة بين الحكم والشعب: صراع على السلطة، مواقف متناقضة لضباط الجيش من مشكلة الصحراء الغربية، ومشكلة هذه الصحراء الاقليمية ذات الأطراف الاربعة: موريتانيا، الجزائر، المغرب وجبهة بوليساريو (الصحراويون) (راجع «الصحراء الغربية»، ج١١؛ و«المغرب» في هذا الجزء).

في هذه الأجواء وقع انقلاب عسكري (١٠ تموز ١٩٧٨) أطاح ولد داده، الذي كان أعلن موقفًا مؤيدًا للمغرب من مسألة الصحراء، ونصّب العقيد مصطفى ولد محمد سالك رئيسًا لـ«المجلس العسكري للاصلاح الوطني». ولم تمض شهور قليلة حتى أطاح انقلاب آخر (٦ نيسان ١٩٧٩) العقيد مصطفى، وأصبحت السلطة العسكرية الجديدة تسمّى «المجلس العسكري للانقاذ الوطني» برئاسة العقيد أحمد ولد بو سيف الذي كان سابقًا رئيسًا للحكومة. وفي ٢٧ ايار ١٩٧٩، قُتل الاخير في حادث طائرة بالقرب من داكار (عاصمة السنغال)، فتولى السلطة الفعلية خونة ولد هيدالة.

أدت هذه الصراعات على السلطة إلى تعاقب ثلاثة رؤساء على الحكم في غضون سنة واحدة، وإلى تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم الخلافات بين البيضان والزنوج، واستمرار مشكلة الصحراء التي شهدت استفحال الخلاف بين المغرب وموريتانيا وتوزع المسؤولين الموريتانيين بين مؤيد لوجهة النظر المغربية وآخر مؤيد لوجهة نظر جبهة البوليساريو. وقام كل طرف بتصفية قادة الطرف الآخر، حتى أن المجلس العسكري لم يبق منه حيًا سوى الرئيس ولد هيدالة الذي استشعر خطورة الأمر على نظامه، خصوصًا لجهة ذلك «الحنين» الذي بدأ يبديه الموريتانيون إزاء عهد الرئيس المدني مختار ولد داده، فأقدم على ثلاث خطوات:

- أطلق سراح الرئيس السابق مختار ولد داده المبعد من مدينة ولاّته الجنوبية الشرقية، وأبعده إلى باريس (تشرين الاول ١٩٧٩). وكانت فرنسا وعددًا من رؤساء الدول العربية والافريقية يطالبون باطلاق سراحه.
- وجّه نداء إلى كل من المغرب والصحراويين (٩ آذار ١٩٨٠) ناشدهم فيه تفهم موقف بلاده الحرج والازمة السياسية التي تمر بها.
- أجرى حملة تطهير في صفوف الدرك والحرس الوطني والأمن والمخابرات العامة والقائد العسكري لمنطقة نواكشوط، وعيّن العقيد معاوية ولد طايع رئيسًا للاركان.

«التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية»: في غضون ذلك، أعلن عن تكوّن حركة معارضين تضم مدنيين وعسكريين تحت إسم «التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية» هدفها، كما أعلنت، «إطاحة نظام إنقلابيي ١٠ تموز ١٩٧٨ وإرجاع الحكم للمدنيين ووضع حد لسلسة الانقلابات التي توالت على البلاد بشكل مذهل، وإقامة نظام سياسي مبني على الحرية البرلمانية وتعدد الاحزاب، واتباع نظام الاقتصاد الحر، وحماية حدود الوطن ووحدة ترابه». وقد تأسست تلك الحركة في ٢٢ ايار ١٩٨٠ في باريس وفي عدة عواصم افريقية، وعيّنت محمد وليد جدو، سفير موريتانيا السابق في المملكة العربية السعودية منسّقًا لها، وضمت عددًا من الشخصيات الموريتانية من مدنيين وعسكريين.

الرئيس هيدالة يقطع الطريق على «التحالف» باجراءات ديمقراطية وينجو من محاولتين انقلابيتين: نجح «التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية» في إسماع صوته حتى داخل المجلس الحاكم. فبدأ بعض أفراده يطالبون بتسليم الحكم إلى المدنيين. فأسرع الرئيس خونة ولد هيدالة، في محاولة منه لقطع الطريق على خصومه، إلى عقد اجتماع طارىء للمجلس (١١ كانون الاول ١٩٨٠) أعلن فيه تكوين حكومة مدنية برئاسة أحد الاقتصاديين الشبان سيّد أحمد ولد بنيرة (كان أحد مخططي الانقلاب الاول، ضد ولد داده)، ولم تضم الحكومة الجديدة سوى عسكري واحد هو وزير الدفاع، كما روعي في تشكيلها التوزيع العرقي للسكان، إذ ضمت ٩ عرب بيضان و٦ زنوج أفارقة. وبعد نحو أسبوع واحد أُعلن عن الدستور الذي سيُطرح للاستفتاء الشعبي، وينص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وانتخاب جمعية وطنية (برلمان) لمدة ٤ سنوات. وفي غمرة أجواء هذه «التغييرات الديمقراطية»، أعلنت السلطات عن اكتشافها لمحاولة انقلابية عسكرية قيل إن ليبيا تقف وراءها، ثم عن محاولة انقلابية أخرى (١٦ آذار ١٩٨١) كادت تنجح، واُتّهم بها المغرب واشترك فيها أعضاء في «التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية». وقد أدّى فشلها إلى تدعيم التقارب بين موريتانيا وجبهة تحرير الصحراء الغربية (البوليساريو).

مشروع وحدوي للزعيم الليبي معمر القذافي: في خطوة واضحة في عدائها للمغرب تقدم الزعيم الليبي معمر القذافي من موريتانيا والجزائر و«الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» (التي كانت قد أعلنتها جبهة البوليساريو وحظيت باعتراف عدد من الدول العربية والافريقية والعالمية) بمشروع إقامة دولة موحدة بين موريتانيا والجمهورية الصحراوية ترتبط بحلف وثيق مع الجزائر وليبيا. وعمل رئيس الوزراء الموريتاني سيد أحمد ولد بنيرة على إنجاح المشروع، خصوصًا بعد زيارة القذافي إلى الجزائر وموريتانيا في ١٩ و٢١ نيسان ١٩٨١. لكن الجزائر تحفظت على المشروع، وربطت البوليساريو موقفها بموقف الجزائر، ولم توافق عليه أغلبية الضباط في المجلس العسكري للانقاذ الوطني في موريتانيا وعلى رأسهم معاوية ولد طايع رئيس الاركان العامة. فأقال رئيس الجمهورية خونة ولد هيدالة رئيس الحكومة ولد بنيرة وعيّن محله ولد طايع، كما أزاح عددًا من المسؤولين المتعاطفين مع الصحراويين.

ولد طايع رئيس الجمهورية وقرار الانسحاب من مشكلة الصحراء: كانت هذه الاجراءات بمثابة «انقلاب أبيض»، لكنها عجزت، في الواقع، عن توحيد صف المسؤولين الموريتانيين وراء سياسة واضحة سواء إزاء المغرب أم إزاء الجزائر والصحراويين، أو إزاء ليبيا. وظل الوضع الحكومي في موريتانيا يعكس ما يجري خارج موريتانيا وبالأخص الصراع المغربي-الجزائري حول الصحراء مستمرًا حتى ١٢ كانون الاول ١٩٨٤، في حين وقع انقلاب أبيض، أثناء غياب الرئيس هيدالة لحضور القمة الفرنسية الافريقية في بوروندي، أطاح نظامه بتهمة الفساد وسوء الادارة، وتسلم السلطة رئيس الوزراء معاوية ولد سيّد طايع الذي بدأ لتوه مهتمًا بإعادة التوازن لعلاقات موريتانيا مع المغرب والجزائر. ثم ما لبث أن قرّر الانسحاب من الصراع على الصحراء الغربية (كانت موريتانيا، في شباط ١٩٨٤ ومع افتتاح المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا، قد اعترفت بـ«الجمهورية

الصحراوية الديمقراطية» التي أعلنتها جبهة البوليساريو قبل ثمانية أعوام. فباتت موريتانيا الدولة الافريقية الـ٢٧ التي تعترف بها. وقد زادت هذه الخطوة من تهديدات العاهل المغربي للحكم في موريتانيا الذي زاد، بهذه الخطوة من تضامنه مع الجزائر).

دستور وانتخابات: في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٢، انتخب ولد طايع رئيسًا للجمهورية بنيله ٦٢,٦٥٪ من الاصوات ضد منافسه، زعيم المعارضة، سيّد أحمد ولد داده الذي نال ٣٢,٧٥٪، والذي رفض نتائج الانتخابات واعتبرها مزورة. ثم جرت انتخابات تشريعية، في ١٣ آذار ١٩٩٢، قاطعتها المعارضة وقامت على أثرها مظاهرات طلابية، وفاز بها الحزب الجمهوري الديمقراطي الاشتراكي بـ٦٧ مقعدًا، وهو الحزب الذي كان الرئيس ولد طايع قد أسسه في العام ١٩٩١.

وقد جاءت هذه الانتخابات (الرئاسية والتشريعية) في العام ١٩٩٢ تتويجًا لسلسلة من أحداث طبعت حكم ولد طايع منذ انقلابه الابيض في العام ١٩٨٤، أبرزها:

– محاولة انقلابية فاشلة اتُّهم بها السود (٢٢ تشرين الاول ١٩٨٧).

– وفاة الكاتب الموريتاني تين يوسف غين (مولود ١٩٢٨) في ٧ ايلول ١٩٨٨ وهو في السجن.

– صدور احكام قضائية بحق ١٣ معارضًا في ١٤ ايلول ١٩٨٨. وبعد نحو شهر بدأت محاكمة بعثيين اتهموا بتدبير مؤامرة ضد الحكم.

– صدامات دموية بين الموريتانيين والسنغاليين في نيسان ١٩٨٩، أعقبها طرد أكثر من ١٠٠ ألف موريتاني من أصل سنغالي إلى السنغال، وطرد نحو ٢٠٠ ألف موريتاني كانوا يعيشون في السنغال إلى موريتانيا، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (استؤنفت في كانون الثاني ١٩٩٢).

– في ١٩٩١، برز موقف رسمي وشعبي مؤيد للعراق (في حرب الخليج الثانية). وتمهيدًا للاستحقاقات الانتخابية في ١٩٩٢، صدر دستور جديد، وجرى استفتاء عليه، فنال ٩٧,٩٪ من الأصوات. وفي ٢٥ تموز ١٩٩١، صدرت قوانين ومراسيم واتخذت إجراءات سمحت بتعدّد الاحزاب وبحرية الصحافة. لكن، في وسط هذه الأجواء المطبوعة بالليبرالية، جاء تقرير لمنظمة العفو الدولية ان ٣٣٩ شخصًا قضوا في الاعتقال، وأكثريتهم من السود الموريتانيين. وفي نيسان ١٩٩٣، جدّد زعيم المعارضة أحمد ولد داده مطالبته باجراء تحقيق مستقل حول أحداث ١٩٩٠–١٩٩١ العرقية، وقال إن ٥٠٢ من العسكريين السود ماتوا خلالها في اثناء التحقيق معهم.

١٩٩٣

«وسيط الجمهورية» لحل النزاعات مع «الأفراد»: وسريعًا ما تبين أن السود هم المقصودون بـ«الأفراد». وهذا المنصب «وسيط الجمهورية» استحدثه الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد طايع، وعيّن له رئيس الوزراء المدني السابق سيد أحمد ولد بنيجارة، وعهد إليه بتسوية النزاعات المستعصية بين الدولة والأفراد والمجموعات والهيئات. وكان أمام بنيجارة عدد من القضايا الشائكة (منذ توليه منصبه في تموز ١٩٩٣) التي خلفتها فترة الحكم العسكري الذي استمر أكثر من ١٣ عامًا، ومن أهمها النزاع بين السلطة والموريتانيين السود في شأن المذابح التي راح ضحيتها نحو ٥٠٠ عسكري اسود خلال ١٩٩٠–١٩٩١ في اثناء تحقيقات أجرتها المؤسسة العسكرية مع مئات من السود في شأن ما ذكر أنه محاولة تمرد عرقي.

من جهة أخرى، كان الرئيس ولد طايع وعد باجراء انتخابات بلدية خلال سنة ١٩٩٣. وعلى ذلك نشط حزب المعارضة الرئيسي بزعامة أحمد ولد داده، وأخذ يجوب الولايات الموريتانية بحثًا عن فوز كبير مرتقب للمعارضة في هذه الانتخابات. وكانت المعارضة قاطعت الانتخابات الاشتراعية في ١٩٩٢.

إعادة التعليم بالفرنسية وفرنسا تعاود دعمها النظام: بعد أن اتخذ ولد طايع، منذ بدأ يحكم البلاد في ١٩٨٤، اجراءات عدة تصب في مصلحة تعريب المناهج، عادة السلطة الموريتانية وسمحت بمعاودة التعليم باللغة الفرنسية بدءًا من ولاية غورغول في جنوب البلاد التي تسكنها غالبية من السود، وحيث كان أولياء التلاميذ منعوا أبناءهم من الذهاب إلى المدارس لمدة أربعة أشهر احتجاجًا على سياسة التعريب. كما ان قرار معاودة التعليم بالفرنسية جاء بعد قلاقل أثارها السود في المؤسسات التعليمية آنذاك. والمعروف ان الدستور الذي صادق عليه الموريتانيون (في تموز ١٩٩١) ينص على اعتبار العربية اللغة الرسمية للبلاد ولم يشر إلى الفرنسية بأية كلمة.

وبعد أن كانت فرنسا تصلي النظام الموريتاني حملة عشواء بين ١٩٨٩ و١٩٩١، خصوصًا بسبب الأزمة بين موريتانيا والسنغال، ومعاملة الأولى للسود... وتصف الرئيس معاوية ولد طايع بـ«البعثي» وحليف صدّام لموقفه المؤيد للعراق في حرب الخليج الثانية... وترفض تعريب التعليم... وبعد فوز ولد طايع في انتخابات رئاسة الجمهورية واعطائه الأولوية لإعادة الجسور مع كل شركاء بلاده، فعقد صلحًا مع السنغال، وعبّر عن تساهل مع السود، وأظهر المزيد من التساهل مع الماليين الذين كانوا يواجهون حركات انفصالية تدعو إلى إقامة دولة للعرب والطوارق (راجع «أزواد»، ج١؛ و«مالي»، ج١٨) في الاقليم الشمالي الواقع على الحدود مع موريتانيا، والاهم أنه عمل على تحويل العلاقات مع باريس من العداء السافر إلى التبني الكامل كما كان يُظهره في حملاته الانتخابية. وسارعت باريس إلى لقاء الرئيس ولد طايع في منتصف الطريق، وعكفت على الاعلان عن دعمها لـ«مراجعاته» السياسية، خصوصًا بعد أن تأكد لها إمساكه بالوضع الداخلي، حتى أن تجمع المعارضة الرئيسي، «اتحاد القوى الديمقراطية»، أعلن على لسان زعيمه أحمد ولد داده، استعداده للحوار مع نظام الحكم القائم والمشاركة في الانتخابات البلدية المقررة بعدما ظلّ يرفض شرعية حكم الرئيس ولد طايع ويطالب بإعادة الانتخابات الرئاسية.

حملة ضد الاصوليين: الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ١٩٩٣ شهدت حملة واسعة ضد اسلاميين أصوليين (استجوابات، اعتقالات، ترحيل) بعدما ظلت السلطات تتجاهل نشاط «الدعاة» الذين يأتي بعضهم من اوروبا والولايات المتحدة، على رغم الجهود الجزائرية والتونسية التي جعلت موضوع الاصولية محورًا لاجتماعات الاتحاد المغاربي وقمعه، وآخرها القمة التي عقدت في العاصمة الموريتانية (١٩٩٢) وقررت محاصرة الظاهرة الأصولية في شكل جماعي. وكان الاعتقاد السائد ان الاصولية الاسلامية لا تشكل خطرًا في موريتانيا نظرًا إلى ضعف الاصوليين الموريتانيين واتسامهم بالاعتدال، لكن السلطات بدأت تشعر بالقلق بعد تزايد نشاط الدعاة الأجانب والجماعات الاسلامية المحلية بعد حادث الاعتداء على أسقفين كاثوليكيين في ٣ تشرين الاول ١٩٩٣ (راجع تاليًا «النظام يضرب الاسلاميين»).

(ومنذ بداية خريف ١٩٩٣، انتشرت جحافل الجراد في معظم مناطق موريتانيا، وفي العاصمة، وبذلت الحكومة جهودًا حثيثة لمكافحة الآفة والحصول على مساعدات دولية).

١٩٩٤

هزيمة للمعارضة في الانتخابات البلدية: تنافس في هذه الانتخابات (كانون الثاني–شباط ١٩٩٤) ١٦ حزبًا سياسيًا وعدد من المرشحين المستقلين لاحتلال مقاعد مجالس بلديات ٢١٢ مدينة وقرية. واعتبر الحزب الجمهوري الحاكم وتجمع المعارضة الرئيسي «اتحاد القوى الديمقراطية» الذي يراسه أحمد ولد داده «أهم متخاصمين» في هذه الانتخابات.

وأحمد ولد داده هو من «الطرازرة» ومن «ولاية الطرارزة» وشقيق مختار ولد داده الذي

حكم موريتانيا من الاستقلال في ١٩٦٠ إلى ١٩٧٨ حين أطاحه انقلاب عسكري. وبحكم انتماء ولد داده إلى ولاية الطرارزة استشرت العداوة بين الأنظمة العسكرية التي تعاقبت على الحكم بما فيها نظام رئيس الجمهورية الحالي معاوية ولد سيدي أحمد طايع وبين غالبية سكان الولاية.

وقد أتت الانتخابات البلدية لتصيب الحزب المعارض بنكسة قوية، إذ فاز الحزب الجمهوري الحاكم بـ٨٠٪ من مقاعد المجالس البلدية (أعلنت النتائج النهائية في ٤ شباط ١٩٩٤). وقد أعاد المراقبون السبب الرئيسي لهذه النتائج للانسحابات من أحزاب سياسية، معارضة وموالية إلى حزب السلطة، إذ تنامى الشعور لدى الموريتانيين بأن التعددية لا تعني الديمقراطية بالضرورة، وبأن المعارضة تعني الحرمان. وفي الواقع، فإن الحزب الجمهوري يمسك في يده كل فرص التشغيل باعتبار الدولة أهم مصدر للعمل.

النظام يضرب الاسلاميين: وصلت العلاقة بين النظام والاسلاميين الاصوليين إلى درجة متقدمة من التوتر عندما انتقد إمام المسجد الجامع في نواكشوط الشيخ بداه ولد البصيري المضايقات التي يتعرض لها الدعاة الاسلاميون في موريتانيا، مشيرًا إلى أن الغرب «يعمل على نشر المسيحية واليهودية بينما يوصف المسلمون بالتطرف إذا نشروا الاسلام». وحمل على القوانين الوضعية داعيًا إلى تطبيق الشريعة الاسلامية (خطبة عيد الاضحى، ٢٠ ايار ١٩٩٤).

وفي ٢٥ ايلول ١٩٩٤، اعتقلت أجهزة الأمن الموريتانية عشرات الاشخاص المشتبه في انتمائهم إلى التيار الاسلامي، فيما أعلن وزير الداخلية محمد الأمين السالم ولد الداه عن اكتشاف «تنظيمات سرية تدرب كتيبة تابعة لها قرب العاصمة وتخطط لقتل الأبرياء وزعزعة الأمن...».

وبعد سلسلة من الاعتقالات (والافراج عن الغالبية، واعترافات البعض بالتهم الموجهة إليهم)، أكد عدد من الاسلاميين استمرار التحرك واتهموا النظام بإثارة النعرات القبلية (تشرين الاول ١٩٩٤).

وفي خريطة الاسلاميين الموريتانيين أنهم يتوزعون على أربعة تيارات رئيسية: الأول والأهم هو الذي حاول تشكيل «حزب الأمة»، ويتأثر بعض اعضائه بزعيم الجبهة الاسلامية والقومية في السودان الدكتور حسن الترابي، والبعض الآخر بزعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي. الثاني، جماعة الاخوان المسلمين التقليدية وهو التيار الأساسي إلا أنه شاخ وتراجع نفوذه. الثالث، جماعة التبليغ والدعوة التي تتأثر بالدعاة الآسيويين، وهي أقل المجموعات حدة في ممارسة نشاطها الدعوي وتمتنع عن الخوض في الشؤون السياسية. أما التيار الرابع، وهو الأكثر تطرفًا والأقل انصارًا يدعى «الجهاد» وأحيانًا «عباد الرحمن»، وهو متأثر بآية الله الخميني (سياسيًا لا عقائديًا).

لكن «على الرغم من السرعة الملحوظة في تنامي التيار الاسلامي لم يكن هناك من يخاف الاسلاميين، نظرًا إلى اقتناع عام بأنه لا مستقبل للتطرف ولا حتى للاسلام السياسي في بلد عُرف–على تدينه العميق–بالانفتاح والتسامح حيث الدين فيه مسألة شخصية، ما لم يقم الفرد علنًا بما يناقض الشرع. ويميل الموريتاني العادي إلى اعتبار أن غلاة الاسلام السياسي يقومون بنوع من التمظهر المرادف للنفاق» (الشيخ بكاي، «الوسط»، العدد ١٤٠، ٣ تشرين الاول ١٩٩٤، ص١٩).

الاحزاب (١٩٩٤): برز خلاف داخل صفوف حزب المعارضة الرئيسي «اتحاد القوى الديمقراطية» علن أثر الهزيمة التي مني بها الحزب في الانتخابات البلدية، وهدّدت فئات فيه بالانسحاب من الاتحاد. وقد توزعت الحزب عدة تيارات: ماركسيون، «الحراطون» الذين يمثلون فئة الأرقاء السابقين، «روابط القرى» وهي جماعة زنجية متطرفة، و«حركة الديمقراطيين المستقلين» وهي جماعة ليبرالية. وحاول رئيس الحزب أحمد ولد داده الظهور خارج الصراع ومحاولة التقريب بين وجهات النظر.

تزخم الخلاف داخل «اتحاد القوى» وبرز إلى العلن (في ايار ١٩٩٤)، وأعلنت التكتلات الرئيسية

الثلاثة انسحابها من الحزب، اعتراضًا منها على التيار الماركسي في الحزب وعلى الهيمنة التي يمارسها زعيم الحزب أحمد ولد داده. وهذه التكتلات: الحراطون، روابط القرى وحركة الديمقراطيين المستقلين. وفيما كان زعيم الحزب يعالج أثر هذا الجرح في حزبه، انفجرت، في آب ١٩٩٤، خلافات جديدة في الحزب سببها «عقدة الزعامة» التي تتمحور حول تعيين أعضاء المجلس الوطني للحزب. فبرز اتجاهان، دعا أحدهما إلى اعتماد معايير الكفاءة والفاعلية وتجاوز الحساسيات الطائفية والعرقية، ودعا الثاني إلى أن يكون التمثيل على الأسس العرقية، وتزعم هذا التيار أحد السود وهو لادجي تراوري (ماركسي سابق). ومع تبني معايير الكفاءة انسحب الاعضاء السود من المجلس الوطني واتهموا زعيم الحزب بـ«الهيمنة».

والجدير ذكره أن الصراع والانسحابات لم تقتصر على حزب اتحاد القوى المعارض، بل كانت سمة غالبة على معظم الاحزاب الموريتانية. الأمر الذي رأى إليه كثيرون من ان البلاد تخطو باتجاه حزب وحيد مقابل أحزاب صغيرة لا شأن لها. فالحزب الجمهوري الحاكم بدا وحده مسيطرًا على الساحة على رغم هشاشته البنيوية والتنظيمية والانقسامات الحادة في صفوف أقطابه وأعضائه على مغانم السلطة والفوز بالوظائف الحكومية والمناصب الحزبية وفي تسييره للشؤون السياسية والعامة. ووجود الحزب الحاكم مرتبط بوجود الرئيس ولد طايع على هرم السلطة، وهو عبارة عن تجمع عريض أقامته السلطة من القبائل وبعض الزعماء والناشطين.

أما «الناصريون» و«البعثيون» فإن طرحهم «العروبي» المتقدم على «الموريتاني» القبلي والعنصري، وجلّ مواقفهم على أساس هذا الطرح، قد وضعهم في خانة «النخبوية» و«العنصرية» البيضانية الضيقة وذات الأثر الضعيف وسط المشهد القومي العربي الذي كان بدأ يعرف منذ أوائل التسعينات خصوصًا، وقبلها منذ الثورة الاسلامية في ايران عمومًا، تراجعًا تلو التراجع.

أزمة مع الصحافة: فور تسلم وزير الداخلية الجديد، محمد الأمين السالم ولد الداه (ايار ١٩٩٤)، مهامه أقدم على مصادرة أربع مطبوعات في أسبوع واحد، فيما عاد إلى الواجهة موضوع حقوق الانسان عبر تقارير منظمات دولية مهمة تناولتها هذه الصحف ونشرت محتوياتها، خصوصًا في ما يتعلق بالخروقات التي ارتكبها نظام الرئيس ولد طايع ايام كان عسكريًا، ومنها أن نحو ٦٠ ألف لاجىء موريتاني أسود ما زالوا على الاراضي السنغالية ويعيشون في ظروف مزرية. وقد وصف زعيم المعارضة أحمد ولد داده هذه الأزمة بـ«حرب السلطة على الصحافة» و«سقوط القناع الديمقراطي الكاذب». وأكد ولد داده أن لديه «معلومات أكيدة أن الهدف الثاني للسلطات بعد الصحافة هو الأحزاب».

قضية المطرودين السود: ضغط دولي (منظمات إنسانية وفرنسا والولايات المتحدة على وجه الخصوص) تعرّض له نظام ولد طايع بسبب بقاء قضية عشرات آلاف الموريتانيين السود المطرودين إلى السنغال منذ ١٩٨٩ من دون حل. ومضى العام ١٩٩٤ والقضية تراوح مكانها باستثناء زيارة وفد رابطة اللاجئين الموريتانيين في السنغال لموريتانيا (تموز ١٩٩٤) للتفاوض مع السلطات في شأن عودتهم، وتشكيل السلطة الموريتانية لجنة برلمانية للبحث في صيغة ملائمة تسمح بحل يتفق عليه.

خمسة أحزاب تشكل لجنة لمقاومة التطبيع مع اسرائيل: «التطبيع» مع اسرائيل، عبارة بدأ استعمالها على نطاق واسع في موريتانيا بدءًا من خريف ١٩٩٤ في أجواء حديث عن اتصالات موريتانية–اسرائيلية متكررة تهدف إلى فتح مكتبي ارتباط في كل من نواكشوط وتل أبيب.

وقد أكّد جدية هذا المسعى الموريتاني الرسمي إعلان خمسة أحزاب عن تشكيل «لجنة وطنية لمحاربة التطبيع مع الكيان الصهيوني» في إطار بيان أصدرته هذه الأحزاب (٩ تشرين الثاني ١٩٩٤)

وجاء فيه «رفض كل مشاريع التسوية والتطبيع». وهذه الأحزاب هي: اتحاد القوى الديمقراطية (أحمد ولد داده)، التحالف الشعبي (ناصري)، الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم (حمدي ولد مكناس، وزير خارجية سابق)، حزب الطليعة، (بعثي)، والاتحاد الشعبي الاجتماعي (تنظيم صغير يقوده استاذ جامعي).

ما بين الصحراء الغربية و«أزواد»: بعد بروز النزاع بين الحكومة المالية وسكان إقليم «أزواد» العرب والطوارق (راجع «مالي»، ج١٨)، وجدت موريتانيا نفسها أنها أصبحت بين نارين: الصحراء الغربية من جهة وقضية ازواد من جهة ثانية رغم عدم دخولها كطرف مباشر فيها، لكنها شديدة التورط بمسار القضيتين بحكم التداخل بين مواطنيها وسكان الصحراء الغربية وسكان أزواد (خصوصًا سكانه العرب الذين لا يمكن فصلهم عن الطوارق).

وعلى رغم حداثة عهد النزاع الأزوادي وعدم تساويه في الأهمية إقليميًا مع مشكلة الصحراء إلا أنه شكّل اخطارًا على موريتانيا تبدأ بوجود أكثر من مئة ألف لاجيء على ارضها، وتنتهي بتهديد امتداد الحرب الأهلية إلى داخلها. وعكفت حكومة مالي على ممارسة ضغوط على موريتانيا ملوحةً باستخدام الموريتانيين السود في حال تساهلها مع الثوار الازواديين. وعلى عكس موريتانيا التي بدت عاجزة تمامًا على التأثير في مجريات ثورة الأزواديين على حدودها مع مالي استطاعت الجزائر الضغط عليهم وأرغمتهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات لتوقيع اتفاق سلام مع حكومة مالي.

علاقات موريتانيا العربية (الكويت، العراق): في ٢٨ نيسان ١٩٩٤، أنهى وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الجابر الصباح زيارته لموريتانيا (الأولى منذ حرب الخليج) التي اعتبرتها الحكومة الموريتانية فرصة لمحو آثار موقفها الداعم للرئيس العراقي، خصوصًا وأن الكويت كان من أكبر ممولي مشاريعها قبل الحرب. وكان نظام الحكم الموريتاني ارتبط بعلاقات قوية مع العراق وصلت إلى حد التحالف منذ الأزمة الموريتانية–السنغالية عام ١٩٨٩ التي أعلن العراق أثناءها وقوفه إلى جانب موريتانيا وقدّم لها السلاح والمال في حين انقسمت الدول العربية الأخرى بين المحرج والداعم للسنغال بصورة غير مباشرة. وبدورها جسّدت موريتانيا تحالفها مع العراق، أثناء حرب الخليج الثانية، في الامتناع عن التصويت في الجامعة العربية والوقوف الكامل معه ايام الحرب. لكن حكومة ولد طايع بدأت تتحكم في الاندفاع إلى جانب العراق شيئًا فشيئًا بعدما حسمت المعارك.

العلاقات مع الولايات المتحدة وفرنسا: قبل أواخر ١٩٩٤، كان الموقف الاميركي يتلخص في رفضه إقامة «علاقات طبيعية» مع موريتانيا ما لم تفتح ملفات حقوق الانسان في الفترة العسكرية من حكم الرئيس ولد طايع والتي تشمل مزاعم بقتل مئات الأشخاص من دون محاكمة، وفي اعتبار الانتخابات عملية تزوير. لكن هذا الموقف الاميركي عرف تحولًا مهمًا مع السفيرة الاميركية الجديدة في نواكشوط، دوروتي سامباس، التي اعتبرت «ان الحكومة والشعب الموريتانيين يستحقان التهنئة على التقدم الديمقراطي الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة» (المراقبون رأوا إلى هذا التحول الاميركي من خلفية ذات ثلاثة جوانب: ابتعاد موريتانيا عن العراق، حديث التطبيع مع اسرائيل، تحول سلبي في العلاقات مع فرنسا).

وبعد عامين من الدعم الذي قدمته فرنسا لنظام الرئيس ولد طايع، بدأت (في ربيع ١٩٩٤) مؤشرات إلى تحول سلبي تدريجي في الموقف الفرنسي من خلال تسليط وسائل الاعلام الفرنسية الضوء على مشكلة اللاجئين الموريتانيين السود في السنغال، وخروقات النظام لحقوق الانسان الاسود. وكذلك فإن البعد الحقيقي لهذا التحول الفرنسي فُسّر على أن خلفيته الحقيقة كامنة في أن فرنسا كانت غير راضية عن مستوى تنفيذ الحكم الموريتاني لتعهداته في شأن اللغة الفرنسية. ما جعلها تبدأ مسارًا جديدًا إزاء القوى

السياسية في البلاد. فاستقبلت أحد زعماء المعارضة حمدي ولد مكناس زعيم حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم، الذي تمكن في باريس من خلق أجواء معادية للنظام الموريتاني القائم في الصحافة الفرنسية.

١٩٩٥

انشقاق الحزب الناصري، اعتقال معارضين، نداء مختار ولد داده، تعديل حكومي: الشهران الأولان من العام ١٩٩٥ حفلا بأحداث مهمة.

ففي مطلع العام، أعلن المئات من حزب التحالف الشعبي الناصري انسحابهم من الحزب ورغبتهم الانضمام إلى الحزب الحاكم. ومثل غيره من الاحزاب الموريتانية، عاش هذا الحزب الناصري منذ إنشائه في ١٩٩١ انقسامات حادة بدأت مع أول انتخابات رئاسية في ١٩٩٢.

في ٢١ كانون الثاني (١٩٩٥)، جابت شوارع العاصمة تظاهرات ضد الغلاء (خصوصًا بعد قرار رفع سعر الخبز)، تلتها أعمال شغب وبيان الاحزاب المعارضة التي دعت فيه الموريتانيين إلى الدفاع «عن حقهم في العيش». ففرضت السلطات منع التجول، واعتقلت زعيمي المعارضة أحمد ولد داده وحمدي ولد مكناس وعددًا من مساعديهما، ثم عادت وأطلقت سراحهم في ٤ شباط.

في أثناء هذه التطورات، وجّه الرئيس السابق مختار ولد داده، عبر إذاعة غربية، نداء إلى الموريتانيين أعرب فيه عن الخوف من أن تتطور الاوضاع إلى جيرانها. وكان معروفًا عن مختار ولد داده أنه اعتزل السياسة منذ إطاحته قبل ١٧ سنة.

وفي ٢٢ شباط (١٩٩٥)، أجرى الرئيس ولد طايع تعديلًا وزاريًا بخروج خمسة وزراء وإدخال خمسة آخرين. واعتبر التعديل دعمًا لمواقع رئيس الوزراء سيدي محمد ولد بوبكر.

«مؤامرة بعثية»: في حين عكفت أحزاب المعارضة، وعددها سبعة وفي مقدمها اتحاد القوى الديمقراطية (أحمد ولد داده) والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم (حمدي ولد مكناس)، على طرح «عريضة من أجل مرحلة انتقالية ديمقراطية» دعت إلى إصلاح الحالة المدنية درءًا لـ«مخاطر الانفجار الاجتماعي»، انشغل الحزب الجمهوري الحاكم والسلطات والرأي العام بمسألة أخرى عُرفت بـ«المؤامرة البعثية».

في تشرين الثاني (١٩٩٥)، مثل أمام محكمة في نواكشوط عددًا من قيادات حزب البعث (السري السابق)، من مدنيين وعسكريين كانت السلطات اعتقلتهم معلنة اكتشاف «مؤامرة عراقية» تستند إلى «حزب البعث» الموريتاني، كما كانت طردت سفير العراق في نواكشوط. وكان رائجًا لدى الرأي العام أن السلطات بادرت إلى تصفية البعثيين الذين بات معظمهم ينتمي إلى الحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم، بينما توزع الآخرون على حزب «الطليعة» البعثي وأحزاب معارضة أخرى، لهدف واحد هو «إرضاء» الغرب و«الاعتذار العملي» للكويت. والذي غذّى هذا الاعتقاد لدى الرأي العام أن السلطات عجزت عن تقديم معلومات رسمية عن «المؤامرة». وراج على نطاق واسع ان اعتقال البعثيين عملية سياسية أريد بها إبعادهم عن الرئيس معاوية ولد طايع الذين ساندوه على الدوام وتوتير العلاقات مع العراق بهدف التخلص من بقايا الموقف في حرب الخليج.

وهذه هي المرة الرابعة التي يُعلن فيها عن اكتشاف »مؤامرة بعثية». فخلال السنوات الـ١٣ السابقة (أي منذ عام ١٩٨٢) وجهت السلطات ثلاث ضربات إلى البعث الموريتاني بجناحيه المدني والعسكري. وإذا كانت المحاكمة الأولى التي جرت عام ١٩٨٢ في عهد الرئيس خونه ولد هيدالة وتمّ في أعقابها طرد السفير العراقي مجيد الرفيعي وسجن كوادر البعث كانت صورية وفي أجواء سرية، فإن آخر واحدة وهي التي أجريت العام ١٩٨٨ كانت علنية وأظهرت وجود ثلاثة أجنحة للبعث هي «المثنى» وهو تنظيم عسكري تم سجن قيادته وطرد ٤١٧ عسكريًا من الجيش، و«خالد» وهو جناح سري لم يكن اعضاؤه معروفين بانتمائهم للبعث،

و«صلاح الدين» وهو الجناح السياسي الذي مثّل واجهة للبعث وضمّ القيادات التاريخية المعروفة ومارس نشاطه في شكل شبه علني مع أنه لم يكن قد تمّ في ذلك التاريخ الترخيص للأحزاب.

زيارة ولد طايع للجزائر ولفرنسا: في ٢٤ تموز (١٩٩٥) بدأ الرئيس ولد طايع زيارته للجزائر حيث تركزّت محادثاته مع الرئيس الجزائري اليمين زروال على نتائج التصور الفرنسي لمحور العلاقات بين باريس وبلدان شمال افريقيا. وقد أتت زيارته مباشرة بعد اجتماع الرئيس الفرنسي جاك شيراك مع قادة أفارقة، ضمنهم الرئيس ولد طايع ورئيس السنغال عبدو ضيوف، وكذلك بعد استضافة الرباط أول قمة مغربية–فرنسية في عهد شيراك.

وفي ايلول (١٩٩٥)، زار ولد طايع باريس، وعقد جلسة عمل مع شيراك قالت نواكشوط رسميًا انها «كانت مثمرة»، وأكد ولد طايع بصددها انها تناولت «القضايا الثنائية» وأن وجهات النظر «كانت متطابقة». وفي تعليقات المحللين والمراقبين أن فرنسا باتت، إثر هذه الزيارة على المسافة نفسها من نظام ولد طايع ومن المعارضة، وتقدم الدعم السياسي لهما.

اللاجئون الموريتانيون السود في السنغال وفئة «الحراطين»: انقضى العام ١٩٩٥ وقضية اللاجئين الموريتانيين السود في السنغال ظلت تراوح مكانها: بقاء نحو ٥٥ ألف منهم في السنغال التي طُردوا إليها منذ ١٩٨٩، وفشل مهمة «المعتدلين» منهم الذين حاولوا مفاوضة الحكومة الموريتانية حول الحد الأدنى من مطالبهم. وكان هؤلاء طُردوا إثر أحداث عنف عرقية تحولت إلى مذابح راح ضحيتها مئات الاشخاص من رعايا البلدين في كل منهما. ووقعت هذه الأحداث على خلفية الصراع بين نظام الحكم الموريتاني وحركة «قوات تحرير الافارقة السود في موريتانيا» العنصرية المتطرفة التي نزلت إلى الشارع في نهاية ١٩٨٦ وقامت ببعض أعمال العنف ووزعت منشورات تدعو إلى طرد العرب وإقامة دولة للسود قبل ان تحبط السلطات مخططًا وضعته الحركة لتفجير الاوضاع الداخلية وإغراق البلد في حرب أهلية (راجع تاليًا، عام ١٩٩٦).

أما فئة «الحراطين» (وهم الأرقاء السابقون وأفارقة سود في الاصل عرّبهم أسيادهم خلال فترات الاسترقاق فابتعدوا عن الزنوج وقضاياهم وقامت بينهم مواجهات عديدة) فقد انخرطت أعداد كثيرة منهم في إطار حزب «العمل من أجل التغيير» الذي تشكل في ١٩٩٥ إثر الانشقاقات التي حدثت في تجمع المعارضة الأساسي، أي حزب اتحاد القوى الديمقراطية (١٩٩٤). وقد أبدى كثيرون، خصوصًا في صفوف «البيضان» (الموريتانيون العرب)، من أن ينجح هذا الحزب في إزالة أسباب الخلاف بين السود والحراطين وتوحيد مطالبهم، الأمر الذي قد ينعكس على هوية موريتانيا نفسها.

١٩٩٦

السود المطرودون أصبحوا «مهاجرين»: جاء قرار المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (ربيع ١٩٩٦) حول اعتبار «المطرودين» السود من موريتانيا إلى السنغال بمثابة «مهاجرين» لا لاجئين ليعزز موقف الرئيس ولد طايع. وقالت المفوضية إن الموضوع سياسي ولم يعد إنسانيًا لأن موريتانيا تقبل العودة وليس هناك أي خطر على مَن يعودون، وهي (أي المفوضية الدولية) انسحبت من الموضوع لهذا السبب، وأوقفت المساعدات الغذائية. وكانت الحكومة الموريتانية تكرر إعلانها انها تسمح لأي موريتاني يعيش في الخارج بالعودة إلى بلاده من دون أي شروط، وانها لا تعترف في الوقت ذاته بوجود لاجئين، وأن المطرودين في العام ١٩٨٩ هم سنغاليون حصلوا على الجنسية الموريتانية بطرق ملتوية. واتخذت حكومة السنغال موقفًا مؤيدًا لقرار المفوضية العليا الدولية.

لكن تنظيم «قوات التحرير الافريقية» الذي يدعي تمثيل السود المطرودين، والذي يعود ميلاده إلى ١٩٨٦ ويُعزى إليه إشعال فتيل التنافر العرقي، رفض القرار وهدّد بأنه سيعلن حربًا شعبية مسلحة على ما يُسميه «نظام البيضان» (أو «البضان») العرب.

إقالة بو بكر وتعيينه أمينًا عامًا للحزب: أقال الرئيس ولد طايع رئيس الوزراء سيدي محمد ولد بو بكر وعين مكانه وزير الصيد شيخ العافية ولد محمد خونة (٣ كانون الثاني ١٩٩٦) الذي هو من أبناء الولايات الشرقية ذات الكثافة السكانية، الأمر الذي اعتبر إرضاءً لهؤلاء قبل شهور من العملية الانتخابية. وبعد أقل من أسبوع عين المجلس الوطني للحزب الجمهوري الحاكم ولد بو بكر أمينًا عامًا للحزب وقرّر في الوقت نفسه الاعداد لمؤتمر عام وطرد ثلاثة أشخاص من عضوية اللجنة التنفيذية. وقد أتت هذه الاجراءات في إطار جهود لاصلاح حزب السلطة الذي عانى من الفوضى والفساد والصراعات الداخلية، وذلك قبل شهور من موعد مسلسل انتخابي يبدأ في خريف ١٩٩٦ بالانتخابات الاشتراعية.

تعديل وزاري استوجبته العلاقة مع اسرائيل (الوزير ولد الأكحل): في آذار ١٩٩٦، أعفي وزير الخارجية محمد سالم ولد الأكحل من منصبه بعد لحظات على عودته من شرم الشيخ حيث حضر مع الوزير الأول (رئيس الوزراء) شيخ العافية ولد محمد خونة قمة «صانعي السلام». ولم يجد المراقبون تفسيرًا للتعديل الثاني خلال أقل من شهر (راجع أعلاه)، فبدا للجميع أن هدفه الوحيد كان إبعاد الوزير الذي ارتبط في أذهان الموريتانيين بـ«الهرولة» نحو اسرائيل. فهو– في نظر الموريتانيين– مهندس اللقاء مع وزير الخارجية الاسرائيلي ايهود باراك على هامش مؤتمر برشلونة الذي تم فيه الاتفاق على فتح مكتبي ارتباط في كل من تل أبيب ونواكشوط، وهو مَن أقنع الرئيس ولد طايع بأن موريتانيا ستجني فوائد كبيرة من علاقاتها مع اسرائيل، وهو الذي شارك في تشييع جثمان رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحق رابين، إضافة إلى انه يحمل مسؤولية التوجهات الفرنسية الجديدة في السياسة الخارجية، والبحث عن أي طريقة للتخلص من العلاقات الوطيدة مع العراق. فهو بالتأكيد مسؤول، في نظر الموريتانيين، عن اعتقال عشرات من البعثيين اخيرًا في تهم برّأتهم منها المحاكم، وكان هدفها فقط طرد السفير العراقي (راجع آنفًا).

(على رغم أن السياسة الخارجية في بلدان العالم الثالث ليست من صنع وزراء الخارجية، إلا أن «سيء الحظ» منهم غالبًا ما يتحمل وزر السياسات الخارجية الممقوتة شعبيًا).

الهاجس الأمني الاقليمي: في مطلع تموز (١٩٩٦) زار الرئيس ولد طايع دولة مالي بهدف ضبط الأمن على الحدود وتنشيط التبادل التجاري في إطار منظمة «استثمار نهر السنغال» الذي يضم، إضافة إلى البلدين، جمهورية السنغال. وقد أتت هذه الزيارة بعد اسبوع على زيارة الرئيس السنغالي عبدو ضيوف لنواكشوط. وكان الهاجس الأمني مسيطرًا على موريتانيا أكثر من أي وقت مضى بسبب تردي الاوضاع على الحدود الشمالية بعد تعليق الأمم المتحدة خطة تقرير المصير في الصحراء الغربية. فدأبت موريتانيا على العمل على تقوية علاقاتها مع دول الجوار الافريقية التي كانت تضررت خلال الاعوام الأخيرة بسبب النزاع مع السنغال والقلاقل في دولة مالي ومضاعفات النزاع في اقليم أزواد بين الحكومة المالية والعرب والطوارق الأزواديين.

انتخابات ١٩٩٦ التشريعية: في ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٦، أعلنت رسميًا النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، ففاز «الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي» الحاكم بزعامة الرئيس معاوية ولد طايع بـ٧٠ مقعدًا من أصل ٧٩، وفاز نائب واحد عن المعارضة (الذي انتخب في حي سبخا الشعبي في نواكشوط)، وثمانية من المستقلين. لكن هؤلاء كانوا أعضاء في الحزب الحاكم واستقالوا منه قبيل ترشحهم، ثم ما لبثوا أن عادوا إليه بعد فوزهم. فيكون الحزب الحاكم قد ضمن جميع المقاعد باستثناء مقعد واحد للمعارضة.

وفي ٢٤ تشرين الاول، شكل ولد طايع حكومة جديدة، احتفظ فيها معظم الوزراء السابقين بحقائبهم وخرج منها ستة وزراء ودخل ستة.

١٩٩٧

ثلاثة عناوين بارزة تصدرت أحداث العام ١٩٩٧: اعتقالات في صفوف الناصريين، زيارة الرئيس الفرنسي شيراك وانتخابات رئاسية فاز بها الرئيس ولد طايع لولاية جديدة.

اعتقالات في صفوف الناصريين: شهد ربيع ١٩٩٧ نشاطًا «ناصريًا» في موريتانيا تمثل بصورة رئيسية في توزيع منشورات «سرية» دعت الناصريين إلى رص الصفوف ووقعت باسم «المبادرة من أجل حوار ناصري». الأمر الذي أقنع السلطات بوجود شبكة ناصرية تعمل على خطين متوازيين: خط مظلة الحزب الحاكم (الذي كان منذ تأسيسه فتح ابواب الانضمام إليه على مختلف الاحزاب والتيارات)، وخط «حزب التحالف الشعبي التقدمي» (ناصري كان مُنع منذ ١٩٩١). وقامت حملة اعتقالات واسعة شملت عددًا من الموالين للرئيس من شخصيات نقابية وطالبية ومن اتجاهات مختلفة. وقد ساعدت السلطات على هذه الاعتقالات تمسك الشارع الموريتاني بنظرته إلى الحزبي كما عرفه من الأساس حتى ولو اعتكف عن العمل الحزبي والسياسي أو غيّر ولاءه أو حتى انضم إلى أجهزة النظام ومخابراته. ولم ينج أمين عام الحزب الحاكم نفسه ولد بو بكر من تهمة «الناصرية» لكونه كان مناصرًا لهذه الحركة ايام دراسته.

زيارة شيراك ودعم ولد طايع: في ٥-٧ ايلول (١٩٩٧) زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك موريتانيا، وخُص باستقبال رسمي وشعبي حافل لم تعرف موريتانيا مثيلًا له بعد زيارة العاهل السعودي الملك فيصل في السبعينات. وجاءت هذه الزيارة في وقت احتاج فيه الرئيس ولد طايع إلى دعم سياسي على أبواب انتخابات رئاسية أعلنت المعارضة مقاطعتها بحجة «عدم توافر الحد الأدنى من الضمانات القانونية والسياسية لاقتراع حر ونزيه». واعتبرت هذه المقاطعة ضربة قوية لصدقية تجربة ديمقراطية حرص المسؤولون الموريتانيون على أن تظهر للعالم في شكل مقبول، خصوصًا لفرنسا التي لعبت دورًا كبيرًا في تحسين صورة نظام عسكري أصلًا تحوّل نظامًا مدنيًا من خلال انتخابات رفض المعارضون الاعتراف بنتائجها. وكانت أحزاب المعارضة التي ضمت الناصريين والبعثيين وأحزاب اتحاد القوى الديمقراطية (أحمد ولد داده) والعمل من أجل التغيير (مسعود ولد بلخير) والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم (محمد ولد بابا) وجهت رسالة مفتوحة إلى الرئيس شيراك شرحت فيها خلفية الأزمة وأسباب قرار المقاطعة وحذرت فرنسا من «مخاطر الاستمرار في دعم النظام القائم وعدم تفهم الاعتراضات الداخلية عليه».

لكن الرئيس الفرنسي حرص على تجاهل مطالب المعارضة، إذ كرّر مرات عديدة ان بلاده غير معنية بما يدور داخل الدول الصديقة لها وأنها لن تتدخل ابدًا في شؤونها الداخلية، وخاطب ولد طايع بالقول «يمكنكم التعويل على دعم فرنسا»، ممتدحًا التجربة الديمقراطية الموريتانية. الأمر الذي اعتبر نصرًا سياسيًا كبيرًا لولد طايع ضد خصومه.

ولد طايع رئيسًا لولاية جديدة: فاز الرئيس معاوية ولد طايع بالانتخابات الرئاسية الثانية التي تجري في البلاد (الاولى في كانون الثاني ١٩٩٢) في دورتها الاولى التي جرت في ١٢ كانون الاول ١٩٩٧، فيما أعلنت المعارضة التي قاطعت الانتخابات ان السلطات تلاعبت بالنتائج لإعطاء الانطباع بأن الناخبين لم يستجيبوا دعوتها إلى المقاطعة، إذ إن النسبة المشاركة من المقترعين بلغت ٧٠٪ وفق الاعلان الرسمي، وهي نسبة كبيرة في ضوء مقاطعة المعارضة وعدم الاكتراث الذي أبداه الناخبون في المدن الكبرى. وفي الواقع لا تحتاج نسبة الـ٩٠٪ التي حصل عليها

ولد طايع إلى اللجوء إلى التزوير فهو واجه مرشحين ضعافًا في ضوء غياب المعارضة.

١٩٩٨

الوضع العام للأحزاب (البعثيون وسواهم): في آذار (١٩٩٨) سجّل نظام ولد طايع انفتاحًا جديدًا على البعثيين بتعيين القائد البعثي محمد ولد أحمد مفوضًا للأمن الغذائي، وهو منصب وزير. وتزامن هذا التعيين مع انضمام مجموعة ناصرية منسحبة من الحزب الحاكم إلى تجمع المعارضة الرئيسي «اتحاد القوى الديمقراطية». وكان أحمد أحد ٥١ بعثيًا الذين اعتقلوا في تشرين الاول ١٩٩٥ وحوكموا بتهمة التآمر والتخابر مع دولة أجنبية (العراق). لكن محكمة النقض برّأتهم، لكنهم ظلوا بعيدين عن مركز القرار، فيما واصلت نواكشوط الابتعاد عن بغداد التي كانت تربطها بها علاقات خاصة.

وعلى صعيد الاحزاب الأخرى، خصوصًا المعارضة منها، استمرت الخلافات في ما بينها والانشقاقات. وأبرز ما حدث على صعيد الخريطة الحزبية المتشابكة والمعقدة انشقاق «الحركة الوطنية الديمقراطية» (الماركسية سابقًا) عن اتحاد القوى الديمقراطية، وإبقائها على استخدام الإسم نفسه بحيث أصبح الحزب يحمل إسم «اتحاد القوى الديمقراطية-الحركة الوطنية الديمقراطية»، وانتخاب قيادة جديدة برئاسة اليساري محمد ولد مولود خلال مؤتمر طارىء حضره أعضاء الحركة ومؤيدوها. واحتج زعيم حزب «اتحاد القوى الديمقراطية» ولد داده لدى وزارة الداخلية على سماحها للمنشقين استعمال إسم الحزب، وأعاد تشكيل حزبه، فعينت هيئاته القيادية من الناصريين وغيرهم من الوافدين الجدد في المواقع التي تركها الماركسيون المنشقون.

وزير الخارجية أول زوار اسرائيل بعد اتفاق «واي بلانتيشن»: في أواخر تشرين الاول (١٩٩٨) أوفد الرئيس معاوية ولد سيد أحمد طايع وزير خارجيته شيخ العافية ولد محمد خونة إلى اسرائيل للتهنئة باتفاق «واي بلانتيشن» بين الفلسطينيين والاسرائيليين بإشراف الاميركيين. واستقبل الموريتانيون في المعارضة والموالاة الأمر بالاستياء، وأطلقوا على مقر إقامة رئيس مكتب الارتباط الاسرائيلي في نواكشوط «البيت الأجرب».

المبررون لهذه العلاقة الموريتانية-الاسرائيلية يقولون إن العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، أسوة بتونس والمغرب والاردن، كانت تخضع من جهة لضغوط اميركية تتمثل بالتلويح بالحصار بسبب الموقف الموريتاني في حرب الخليج وقضايا محلية تتعلق بقمع حركات الموريتانيين السود، ومن جهة ثانية لضغوط من اسبانيا وفرنسا الشريكين الاوروبيين اللذين يتوسطان لها مع الدول المطلة على البحر المتوسط الرافض بعضها انتماء موريتانيا للمجموعة المتوسطية التي كانت تعد لعقد اجتماع في برشلونة. وقد عقد خلال المؤتمر أول لقاء بين وزير خارجية موريتانيا ونظيره الاسرائيلي وأعلن في الوقت نفسه عن إقامة مكتبين للارتباط في كل من نواكشوط وتل أبيب.

ومن ناحية ثانية، على ما يقول المبررون والمطلعون على الصعوبات التي تحيط بموريتانيا، أن لدى الرئيس ولد طايع هاجس البحث عن دور لبلاده في المنطقة المغاربية بجوار المغرب الذي ظل حتى ١٩٧٢ يطالب بانضمام موريتانيا إليه ويرفض الاعتراف بسيادتها. هذا فضلًا عن القلق إزاء ما سيؤول إليه الأمر في الصحراء الغربية المتنازع عليها والتي اقتسمتها موريتانيا مع المغرب قبل أن يقرر العسكريون الموريتانيون الانسحاب إثر انقلاب ١٩٨٧.

مرارات الحلم «المغاربي» و«الوحدوي العربي» (مناقشة): الشيخ بكاي كتب في هذه المرارات يقول («الحياة»، ٢١ حزيران ١٩٩٨):

حينما انعقدت القمة المغاربية الاولى قبل عشرة أعوام أسال الموريتانيون حبر أقلامهم شعرًا يتغنى بمولد الفجر المقبل من الشمال. واليوم بعد عشرة

أعوام لم يبق من مشروع «المغرب الكبير» إلا ذكريات حلم أزرق أطلّ ثم ابتلعه الرمل المتحرك.

في أرشيف «كتابة الدولة المكلفة بالمغرب العربي» تنام أكوام من الاوراق وسط الغبار، تشمل نسخًا من محاضر الاجتماعات ونصوص القرارات الميتة، وفي وسط العاصمة يقف مبنى «أخرس» يحمل لافتة كتب عليها: «الهيئة القضائية المغاربية»، وفي شمال العاصمة مبنى «أجرب» يقيم فيه ضيف بغيض، هو القائم بمسؤولية مكتب الارتباط الاسرائيلي...

وعلى الرغم أن موريتانيا تقع في الاطراف، فإنها كانت أكثر البلدان المغاربية حماسة لفكرة «الوحدة المغاربية». ويعتبر الشارع الموريتاني حتى الآن متحمسًا عمومًا للوحدة العربية على رغم انها خبت في البلدان الأخرى في درجات متفاوتة. فحتى نهاية الثمانينات كانت الحركات القومية الناصرية والبعثية مسيطرة.

وحينما بدأ العمل على المشروع المغاربي كانت لموريتانيا دوافع ذاتية قوية، فهي من جهة ابتعدت نسبيًا عن محيطها العربي خلال فترة حكم الرئيس مختار ولد داده وتوغلت كثيرًا في افريقيا السوداء ونشطت في منظماتها الاقليمية في ردة فعل غاضبة من الموقف العربي الذي أيّد المغرب في اعتباره ان موريتانيا جزء لا يتجزأ منه، وفي رفض الجامعة العربية قبول عضوية موريتانيا حتى كان اعتراف المغرب بالسيادة الموريتانية في ١٩٧٣. فكان لدى الموريتانيين شعور بأن ميلاد منظمة مغاربية من شأنه إعادة التوازن إلى موقعهم بين افريقيا السوداء وافريقيا العربية.

واستقبل المشروع المغاربي باندفاع في الاوساط القومية العربية التي رأت فيه «خطوة نحو الوحدة الشاملة» من جهة، ودعمًا وصونًا للهوية الثقافية للبلد التي وقف في وجهها طويلًا وجود أقلية افريقية متعلقة بالثقافة الفرنسية ويعادي بعضها التعريب وتدعمها طبقة فرنكوفونية قوية من عرب البلاد، من جهة ثانية.

وجاء إنشاء التجمع المغاربي في وقت كانت بلدان غربية، منها فرنسا الشريك الغربي الأهم لموريتانيا، تشن حملة على النظام الحاكم وتتهمه بالعنصرية على خلفية مواجهات بين النظام و«حركة تحرير الافارقة السود في موريتانيا» المتطرفة التي تنادي في أدبياتها بطرد العرب من موريتانيا التي تعتبرها الحركة أرضًا افريقية.

وفي حين نفذت السلطات قرارات تعريب التعليم، واتخذت قرارات أخرى على طريق تعريب الادارة، زجت بمعظم القيادات المناوئة لها من السود في السجون، ولم يمض عام حتى كانت الازمة مع السود وصلت حدًا خطرًا للغاية حيث نشب نزاع بين موريتانيا والسنغال قتل خلاله المئات من رعايا البلدين في كل منهما.

وعلق الموريتانيون الكثير من الأمل على «الاتحاد المغاربي» في فك العزلة الدبلوماسية عن موريتانيا ودعم موقفها من النزاع مع السنغال الذي كان ايضًا نزاعًا مع فرنسا بصورة أو بأخرى، لأن باريس اتخذت موقفًا واضحًا مؤيدًا للسنغال وانحازت إلى الموريتانيين السود الذين كاد نزاعهم مع السلطة ان يتحول إلى مواجهة بينهم وبين جميع الموريتانيين العرب. إلا أن الاتحاد المغاربي خذل الحكومة الموريتانية وتراوحت مواقف الدول الاعضاء بين نوع من الميل إلى السنغال والابتعاد عن الموضوع برمته.

ومع ذلك، ظلت موريتانيا من بين الدول المغاربية المهتمة ببعث الحياة في جسم الاتحاد الذي تجمّد منذ البداية بسبب انكفاء الاعضاء على أنفسهم لحل مشاكلهم الداخلية بدءًا بموريتانيا نفسها الغائصة في همومها السياسية والاقتصادية، مرورًا بالجزائر التي تواجه حربًا أهلية طاحنة، وانتهاء بليبيا التي تطاردها أزمة لوكربي، والمغرب الذي ينشغل بأمور منها «مغربية الصحراء» التي عصفت في الأخير بالاتحاد ولم تترك منه إلا الوثائق المختبئة في أدراج المكاتب.

١٩٩٩

انتكاسة في العلاقات الموريتانية–الفرنسية: في مطلع تموز ١٩٩٩، ردّ الرئيس ولد طايع بشكل

سريع على اعتقال السلطات الفرنسية ضابطًا موريتانيًا (علي ولد الداه) وإخضاعه للتحقيق بتهمة ارتكابه أعمال تعذيب خلال الفترة العسكرية من حكم ولد طايع استجابة لطلب من الفدرالية الدولية لحقوق الانسان، فطرد جميع المستشارين العسكريين الفرنسيين من نواكشوط واستدعى العسكريين الموريتانيين الذين كانوا يتابعون دورات تدريبية في كليات فرنسية، وفرض تأشيرة الدخول على الفرنسيين.

وكانت منظمات فرنسية واميركية، مهتمة بحقوق الانسان، شنت في أوائل التسعينات حربًا على السلطات الموريتانية ونشرت أسماء مئات من الضباط الموريتانيين قالت إنهم مسؤولون عن قتل مئات الأفارقة السود المدنيين والعسكريين من دون محاكمة. غير أن البرلمان الموريتاني صادق على قانون يمنح العفو لأي عسكري ارتكب جريمة في «الفترة الاستثنائية».

وفاجأت انتكاسة العلاقات بين موريتانيا وفرنسا الموريتانيين في وقت كانت مرشحة فيه للمزيد من الازدهار بعد قرار السلطات إعادة الفرنسية إلى النظام التربوي بقوة، إذ ستفرض الفرنسية مع بداية السنة الدراسية ١٩٩٩–٢٠٠٠ في المرحلة الابتدائية، وستدرس بها كل المواد العلمية في مراحل التعليم كافة. وأثار الاجراء الفرنسي استياء واسعًا في الأوساط الفرنسية ورفضته كل الاحزاب المعارضة.

قطع العلاقات مع العراق: في ٤ تشرين الثاني (١٩٩٩)، أي بعد أسبوع من إقامتها علاقات كاملة مع اسرائيل، قطعت موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بعد يوم من حظر حزب الطليعة الوطنية القريب من بغداد. وأثارت الخطوة انتقادات في بغداد واحتجاجات من المعارضة الموريتانية وسط عودة نواكشوط اتهام بغداد بالتخطيط لأعمال تخريب في موريتانيا «عبر عملاء حزب البعث العراقي». وسيّرت المعارضة تظاهرات احتجاج على هذا الاجراء الذي وصفته بأنه «محاولة لإلهاء الموريتانيين عن التطبيع».

علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل: في ٢٨ تشرين الاول (١٩٩٩)، أعلنت كل من نواكشوط وتل أبيب رسميًا إقامة علاقات دبلوماسية خلال مراسم أقيمت في واشنطن برعاية وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت ووقع أثناءها وزيرا خارجية الدولتين (الاسرائيلي دافيد ليفي والموريتاني أحمد ولد سيد أحمد) اتفاقًا في شأن تبادل السفراء. وبذلك أصبحت موريتانيا ثالث دولة في جامعة الدول العربية تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل بعد مصر والاردن.

وإيجازًا لما ذُكر سابقًا عن العلاقات الموريتانية–الاسرائيلية: يعود تاريخ الاتصالات بين حكومتي الدولتين إلى عام ١٩٩٤ في ظل وساطة اسبانية، ثم توجت تلك الاتصالات في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٦ بتوقيع اتفاق على فتح أقسام لرعاية المصالح داخل السفارة الاسبانية في نواكشوط وتل أبيب، تحولت في ١٩٩٨ إلى مكتب لرعاية المصالح مستقل عن السفارة الاسبانية.

وشغلت المراقبين تساؤلات وتحليلات كثيرة حول هذه الخطوة الموريتانية، أبرزها مراهنة موريتانيا على استدراج مساعدات خارجية اميركية ودولية، خصوصًا وأن الازمة الاقتصادية في موريتانيا كانت آخذة في التفاقم منذ انقطاع المساعدات الخليجية عنها بعد حرب الخليج الثانية، وبعد تراجع أسواق الحديد وهو المعدن الذي تصدّره موريتانيا ويوفّر لها أكثر من ٣٠٪ من دخلها الوطني، إضافة إلى تراجع المساعدات الفرنسية والاوروبية وانقطاع الدعم الجزائري والليبي.

٢٠٠٠

سرعة في «التطبيع» وتأجيج المشاعر الرافضة: في نيسان (٢٠٠٠)، زار سبعة برلمانيين اسرائيليين وموظف كبير في وزارة الخارجية الاسرائيلية العاصمة الموريتانية وعقدوا جلسة عمل مغلقة مع برلمانيين موريتانيين رأسهم الأمين العام للحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم محمد يحظيه ولد الحسن. ولم

يصدر بيان ختامي، ولكن نُقل عن مصادر اسرائيلية انه تمّ تشكيل جمعية برلمانية مشتركة «من أجل السلام».

ومنذ الأيام الاولى للانتفاضة الفلسطينية (ايلول ٢٠٠٠) شهدت نواكشوط سلسلة من التظاهرات الاحتجاجية على التطبيع مع اسرائيل ودعمًا للانتفاضة. وما أجّج هذه التظاهرات إعلان وزير الاعلام الرشيد ولد صالح بعد مؤتمري القمة العربية والاسلامية ان موريتانيا لن تحذو حذو دول عربية قطعت علاقاتها باسرائيل تضامنًا مع الانتفاضة.

ولما وجدت احزاب المعارضة في غليان الشارع فرصة للتشهير بالنظام وقيادة التيار الاحتجاجي، عمدت السلطات إلى حل أبرز احزاب المعارضة، «اتحاد القوى الديمقراطية» (أواخر تشرين الاول ٢٠٠٠) الذي يقوده أحمد ولد داده، ولم يبقَ في المعارضة سوى حزبين: التحالف الشعبي التقدمي (الناصري) الذي يقوده محمد الحافظ ولد اسماعيل وحزب العمل من أجل التغيير الذي يقوده مسعود ولد بلخير.

إبنة حمدي ولد مكناس على رأس حزب «الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم»: بعد وفاة مؤسس الحزب وزعيمه حمدي ولد مكناس (ايلول ١٩٩٩)، عقد مؤتمر طارىء للحزب في ايار ٢٠٠٠ انتخب ابنته الناهة رئيسة خلفًا لوالدها. وهي المرة الأولى التي تتولى فيها امرأة رئاسة حزب في موريتانيا. والناهة حاصلة على دبلوم عال من أحد المعاهد الفرنسية، وحظيت على دعم الرئيس ولد طايع نظرًا إلى صلات التحالف بينه وبين والدها خلال الاعوام الأخيرة.

وكان حمدي ولد مكناس أمضى ١١ عامًا وزيرًا في حكومة أول رئيس للجمهورية مختار ولد داده، منها ١٠ أعوام على رأس الدبلوماسية الموريتانية، تمكن خلالها من أن يوجد لنفسه مكانة مرموقة بين وزراء الخارجية العرب والافارقة. وبفضل هذه المكانة عمل مستشارًا، بعد إطاحة العسكر نظام مختار ولد داده في ١٩٧٨، لعدد من القادة العرب والافارقة، منهم العاهل المغربي الحسن الثاني، والزعيم الليبي معمر القذافي، والشيخ زايد بن سلطان، والرئيس السنغالي عبده ضيوف، وذلك قبل أن يؤسس، في ١٩٩١، حزب «الاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم».

إبنته الناهة أعلنت فور انتخابها رئيسة للحزب أنها ستعمل على تقوية التحالف القائم مع الحزب الجمهوري الحاكم، وهو التحالف الذي أدخل والدها وزيرًا في الحكومة حتى وفاته.

خلاف على النهر مع السنغال: هو «نهر السنغال» التي تطل عليه موريتانيا والسنغال ومالي، وتستغل مياهه في مشاريع مشتركة للطاقة الكهربائية وفي ري المزارع، وتسيّره منظمة جهوية هي «منظمة استغلال نهر السنغال» التي تضم الدول الثلاث. ونشب الخلاف الأخير (حزيران ٢٠٠٠) بسبب قيام السنغال بشق قنوات الهدف منها جر مياه النهر إلى أحواض جافة في الارض السنغالية من أجل إقامة مشاريع زراعية. وردّت الحكومة الموريتانية ان هذا المشروع يسبب اضرارًا لمشاريعها الزراعية على الضفة اليمنى للنهر، واعتبرته خرقًا للنصوص المنظمة لتسيير النهر. وساد التوتر أجواء البلدين، خصوصًا لدى رعاياهما خوفًا من تكرار أعمال العنف العرقية التي حدثت في نيسان ١٩٨٩، فبدأوا يغادرون في اتجاه دولتهم. لكن وساطة وزير خارجية المغرب محمد بن عيسى تمكنت من نزع فتيل الازمة.

٢٠٠١–٢٠٠٢

مزيد من التطبيع مع اسرائيل: لم يثن وصول أرييل شارون إلى الحكم في اسرائيل وسياسته الدموية إزاء فلسطين، ولا الاجماع العربي على إدانته وقطع بعضها اي اتصال مع حكومته، الحكومة الموريتانية عن المضي في طريق التطبيع. ففي ١٣ آذار (٢٠٠١)، استقبلت نواكشوط وفدًا اسرائيليًا برئاسة الامين العام لوزارة الخارجية، كما أرسلت في ايار (٢٠٠١)، وفي ظل رفض شارون للنداءات الدولية الداعية إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، وزير الخارجية داه ولد عبدي إلى اسرائيل. وفي ٨ تشرين الاول ٢٠٠٢، استقبل الرئيس ولد طايع وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز. ودائمًا تبرز التبريرات نفسها التي، لا شك، لاقت آذانًا صاغية لدى كثر من الموريتانيين: ضغط أميركي وحاجة إلى المساعدة، وخيبة أمل كبرى من العرب. إذ كثيرًا ما يعيد الموريتانيون إلى ذاكرتهم امتناع كل العرب، باستثناء العراق، عن دعم نواكشوط إبان مجازر العام ١٩٨٩ ووقوفهم إلى جانب داكار، وتوجيه بعض العرب عبارات استخفاف بهم، مثل قول أحد الزعماء العرب، في خطاب جماهيري: «... وحتى موريتانيا... وسأسحب اعترافي بعروبة موريتانيا...»، وكذلك قول أحد الزعماء الفلسطينيين في معرض حديثه عن ضرورة التصالح مع مصر بعد كامب دافيد: «مصر ليست موريتانيا ولا جيبوتي»، وايضًا ما ورد في تعليق لمسؤول عربي مفاده أن الموقف الموريتاني «لا يهدّد التضامن العربي» (الشيخ بكاي، «الحياة»، ٢٥ ايار ٢٠٠١).

انتخابات: في ١٩ تشرين الاول (٢٠٠١)، جرت انتخابات برلمانية وبلدية شاركت فيها المعارضة لأول مرة منذ ١٩٩٦. وحافظ الحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم على سيطرته على معظم المقاعد في البرلمان (٧٠ مقعدًا من أصل ٨١) والمجالس البلدية، فيما حصل حزبان متحالفان مع السلطة على مقعد برلماني لكل منهما، ولم تحصل أحزاب المعارضة إلا على ٩ مقاعد. أما المجالس البلدية فقد حصل منها الحزب الحاكم على أكثر من ٢٢٠٠ مقعد من أصل ٣٤٠٠، بينما لم تحصل ثلاثة أحزاب معارضة رئيسية إلا على ١٦١ مقعدًا. وكانت هذه أول انتخابات لا تقول المعارضة إنها زورت. فكان هناك شعور عام بالرضا عن هذه الانتخابات التي كانت امتحانًا لصدق نيات الرئيس معاوية ولد طايع الذي أعلن، قبيل الانتخابات، انه سيدخل تحسينات على الديمقراطية.

وعلى صعيد حزب المعارضة الأبرز «اتحاد القوى الديمقراطية» (أحمد ولد داده)، فكانت المحكمة

الادارية في نواكشوط قد أكدت، في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠١، قرار مجلس الوزراء حلّه وأصبح محظورًا. لكن قادته عمدوا، في حزيران (٢٠٠١)، إلى وضع مشروع حزب جديد تحت إسم «تجمع القوى الديمقراطية»، أي بتحريف بسيط لإسم الحزب القديم لدفع السلطات إلى الترخيص له، كما اتفقوا على استبعاد إسم زعيمه (أحمد ولد داده) من لائحة المؤسسين.

خصخصة وتحديث: تسارعت في العام ٢٠٠١ خطوات التحرير الاقتصادي، وكانت السلطات، قبل سنوات قليلة، عمدت إلى إطلاق حرية التجارة والعملات إلى درجة السماح للمواطنين بفتح حسابات بالعملات الصعبة في المصارف المحلية بعدما كانت تعاقب بالسجن من يحوز على ورق نقد أجنبي غير مرخص باقتنائها لسفر أو علاج في الخارج. وباعت الدولة للقطاع الخاص الكهرباء والهاتف والمصارف وعمليات الاستيراد والتصدير وشركات الصيد البحري.

وفي مجال التحديث انكب الرئيس ولد طايع على التأكيد عليه في كل خطبه وأحاديثه داعيًا إلى «العصرنة» والاقبال على العلم والمعرفة واقتناء الكمبيوتر والانترنت، ما عكس رغبته الجامحة في تحويل موريتانيا من مجتمع ريفي محافظ إلى مجتمع عصري. وكان بدأ بتحقيق هذه الرغبة بإنشاء وزارة لمحو الأمية، وإدخال المرأة في الشرطة وتكليفها مناصب عليا في الدولة والسماح لها بممارسة المحاماة، وكذلك بفرض ارتداء البنطلون والبذلة الاوروبية على جميع موظفي الدولة الرجال في أماكن العمل. وخلال العام ٢٠٠٠، جابت بعثات علمية عرض البلاد وطولها في ما أطلق عليه «حملة العلم والمعرفة» التي ركّزت كثيرًا على الإنترنت والاستفادة منها وتحول العالم إلى «قرية كبيرة واحدة». وفي آخر انجازات «حملة العلم والمعرفة» تخصيص الرئيس ولد طايع لجزء مهم من موازنة الدولة للعام ٢٠٠٢ للقراءة، وإطلاق الحكومة، في آب ٢٠٠٢، «حملة للكتاب والقراءة» استمرت شهرين وهدفت إلى

«وضع الكتاب في متناول المواطن الموريتاني حيثما وجد». وفُتحت مئات المكتبات في المدن والقرى وزودت بكتب تشمل كل العلوم والمعارف، ودعا الرئيس المثقفين إلى تخصيص عطلة الصيف للمشاركة في حملات محو الأمية.

على صعيد الاحزاب: في أواخر ٢٠٠١، تمكن النائب مسعود ولد بلخير زعيم حزب «العمل من أجل التغيير» من فرض نقاش في البرلمان حول العبودية (راجع بطاقة تعريف) وممارسات النظام العسكري في نهاية الثمانينات ضد الموريتانيين السود. فاتهمته الحكومة بالعمل على زعزعة البلاد و«التحريض على إثارة الفتنة بين أبناء الشعب». وبعد نحو اسبوع، قررت الحكومة حظر حزب «العمل من أجل التغيير»، وأعلن مسعود ولد بلخير انه سيطعن في قرار مجلس الوزراء، وأكد انه سيواصل الدفاع عن اهتمامات ناخبيه «بالطريقة نفسها»، أي في إشارة إلى موضوع العبودية وقضايا الأقليات العرقية، وينتمي مسعود إلى فئة «الحراطين»، وهم عرب سمر يتحدرون من الأرقاء السابقين، وهو يُتهم باستغلال موضوع الرق لحشد الحراطين حوله. وفي ١٣ آذار ٢٠٠٢، أكدت المحكمة العليا قرار حظر الحزب.

وعلى صعيد أهم أحزاب المعارضة، «تكتل القوى الديمقراطية» (أحمد ولد داده)، فقد انفجر الصراع بين أطرافه (في آذار ٢٠٠٢) على خلفية انتخابات لأعضاء مجلس الشيوخ. وجرت مفاوضات بين هذه المجموعات وأحمد ولد داده استمرت شهرين من دون نتيجة، وأنذرت بتفتت الحزب.

وفي صيف ٢٠٠٢، نجح الناصريون بتمرير إسم «تحالف قوى الشعب العاملة» كإسم جديد لحزبهم الذي نال اعتراف السلطة على رغم معارضته الشديدة للنظام. وأما البعثيون فقد استعاضوا عن كلمة «البعث» بـ«النهوض» في تشكيلة سياسية جديدة باسم «حزب النهوض الوطني». لكن السلطات رفضت الترخيص لهذا الحزب وأغلقت الشرطة فورًا مقرًا افتتحه في العاصمة.

وفي ما يتعلق بالحزب الجمهوري الديمقراطي فقد قرّر، منذ شباط ٢٠٠٢، إجراء إصلاحات جديدة، من بينها إعفاء الأمين العام محمد يحظيه ولد المختار الحسن من منصبه، وتعيين مدير ديوان رئيس الجمهورية الدكتور لوليد ولد وداد أمينًا عامًا للحزب، إضافة إلى إصلاحات تنحو في اتجاه بعيد عن فكرة «الحزب الدولة» التي سهّلت خلال الاعوام الماضية للبعض أن يجعل منه «وكرًا للمنتفعين والمنافقين والسماسرة». وقد نسبت هذه العبارة الأخيرة إلى زعيم الحزب الرئيس معاوية ولد طايع نفسه الذي ظهر أثناء ترؤسه مؤتمر الحزب (شباط ٢٠٠٢) ممتعضًا من نتائج الانتخابات النيابية والبلدية التي أجريت في تشرين الاول ٢٠٠١ على رغم استمرار الحزب في السيطرة على الغالبية في البرلمان وفي المجالس البلدية، إذ كانت النتائج سيئة في مدن كبرى منها نواكشوط العاصمة، ونواذيبو العاصمة الاقتصادية. كما فشل الحزب في مناطق ريفية تعتبر تقليديًا من معاقله المحصّنة.



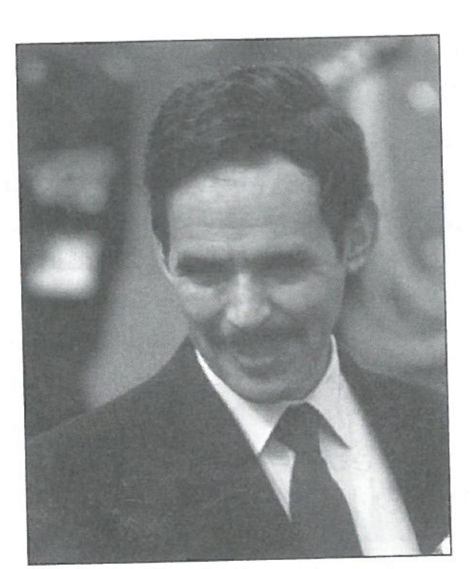
زعماء، رجال دولة وسياسة

• **أحمد ولد داده**: راجع كل ما جاء عن الاحزاب في باب «نبذة تاريخية».

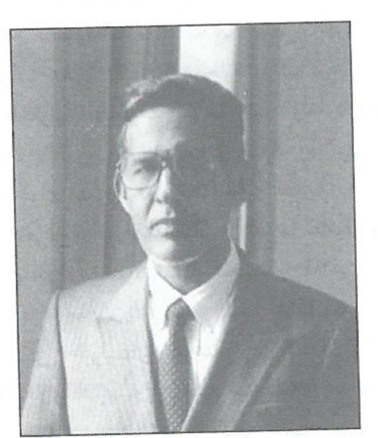
• **حمدي ولد مكناس (– ١٩٩٩)**: راجع «إبنة حمدي ولد مكناس...» في النبذة التاريخية.

• **محمد خونا ولد هيداله (١٩٤٠–)**: عسكري، استأثر بالحكم في أعقاب سلسلة من الانقلابات، وأطاح حكمه في كانون الاول ١٩٨٤ انقلاب آخر اثناء وجوده في بوروندي حيث كان يشارك في قمة افريقية–فرنسية. ولد في أسرة تنتمي إلى قبائل العروسيين في الصحراء الغربية. التحق بالجيش، وتخرج في كلية سان سير الحربية الفرنسية. شارك في إطاحة حكم الرئيس مختار ولد داده (١٩٧٨)، وأصبح قائدًا لاركان الجيش. وزير الدفاع (١٩٧٩)، ثم رئيس الحكومة، ثم رئيس الدولة بدءًا من كانون الثاني ١٩٨٠. وطّد علاقاته بالجزائر وساءت مع المغرب خصوصًا بسبب اعترافه بـ«الجمهورية الصحراوية»، واتهم الرباط بالوقوف وراء محاولة انقلابية فاشلة ضده (آذار ١٩٨١) وقطع العلاقات الدبلوماسية معها. خلفه، بعد انقلاب ١٩٨٤، الكولونيل معاوية سيد أحمد ولد طايع (راجع النبذة التاريخية).

• **مختارولد داده (١٩٢١–)**: أول رئيس لجمهورية موريتانيا الاسلامية. ولد في الجنوب الموريتاني. أتم دراسته الثانوية في موريتانيا ودخل مدرسة الترجمة، ثم عمل في حقل الترجمة مدة ست سنوات. أكمل دراسته العليا في فرنسا وتخرج في كلية اللغات الشرقية وفي كلية الحقوق في باريس. عاد إلى بلاده عام ١٩٥٥ ليمارس المحاماة وينضم إلى حزب الاتحاد الموريتاني التقدمي حيث برز كسياسي وطني. وفي ١٩٥٧ مثل موريتانيا في برلمان افريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية. وفي ١٩٥٩، انتخب نائبًا في الجمعية الوطنية الفرنسية ممثلًا لبلاده كونها إقليمًا من «الأقاليم الفرنسية ما وراء البحار». وعندما حصلت موريتانيا على استقلالها كان أول رئيس لها.



معاوية ولد طايع.



أحمد ولد داده.



سيدي محمد ولد أبو بكر.

واجهت موريتانيا، في السنوات الاولى من عهده مشكلة الوحدة الوطنية، والمطالبة المغربية بها. ووجد مختار ولد داده نفسه أمام غالبية عربية تسعى إلى ترسيخ هويتها، وأقلية افريقية ترتبط بجماعات عرقية وراء الحدود. فاعتمد أسلوب الحلول الوسط في شأن الصراع العرقي، وواجه المطالبة المغربية في المحافل الدولية وفي الداخل.

وبعد اعتراف المغرب بموريتانيا في ١٩٦٩، خطا ولد داده خطوات جريئة على مستوى العلاقات مع فرنسا. فراجع الاتفاقات العسكرية والثقافية معها، وأمم شركة «ميفرما» التي كانت تسيطر على ٨٠٪ من صادرات الحديد، وخرج من منطقة الفرنك الافريقي التي ترعاها فرنسا، وصك عملة وطنية هي «الأوقية». وفي السبعينات، خطت موريتانيا خطوات مهمة على طريق الاستقلال الاقتصادي والثقافي عن فرنسا، والانضمام إلى جامعة الدول العربية والمناداة بوحدة المغرب الكبير والعمل على انتهاج سياسة التعريب. لكنها اضطرت إلى التحول عن التركيز على القضايا المحلية والاهتمام بمسألة الصحراء الغربية. فتميزت سياسة مختار ولد داده، إزاء الصحراء، بالغموض. إذ كان في البداية يطالب باجراء استفتاء حول مصير هذه المقاطعة متفقًا في ذلك مع السياسة الجزائرية. ثم عقد اتفاقًا مع المغرب تقاسم بموجبه هذه الصحراء مع المملكة المغربية. فلاقى بعض المصاعب، وأخذت الاراضي التي ضمّها تتعرض إلى هجمات ثوار البوليساريو باستمرار، كما ان الجزائر لم تغفر له انقلابه عليها وهي التي ساعدته في وجه مطالبة المغرب بضم موريتانيا. وقد كلفه ذلك، في النهاية، منصبه إذ أطاحه في ١٠ تموز ١٩٧٨ انقلاب عسكري فرضت عليه بعده الاقامة الجبرية. وفي آب ١٩٧٩، أفرج عنه وسُمح له بالاقامة في فرنسا. وفي تشرين الاول ١٩٨٠، أصدرت محكمة العدل الخاصة حكمًا غيابيًا عليه يقضي بالاشغال الشاقة، وذلك رغم نفيه ومرضه واعلانه اعتزال العمل السياسي.

دأب، في عهد الرئيس الحالي ولد طايع، ومن منفاه الباريسي على انتقاد السلطة بين حين وآخر. ورفض، في العام ٢٠٠٠، اقتراحًا من الرئيس ولد طايع للعودة والاستفادة من الامتيازات الممنوحة للرؤساء السابقين، مشترطًا استقالة ولد طايع وتنظيم انتخابات نزيهة. لكنه عاد إلى بلاده، في ١٧ تموز ٢٠٠١، واستقبله عدد من أفراد أسرته ومناصريه. وأفادت أسرته بأنه يريد أن يقضي بقية أيامه في بلده. وفي ٢٦ تشرين الاول ٢٠٠٢، استدعت الخزانة العامة عقيلته مريم داده، الفرنسية الأصل، وسلمتها كل مقتنياتها الخاصة من مجوهرات ومصاغات وتحف.

◦ **مسعود ولد بلخير**: راجع «على صعيد الاحزاب»، الصفحات الأخيرة من باب «نبذة تاريخية».

◦ **معاوية سيد أحمد ولد طايع (١٩٤٣–)**: الرئيس الحالي (رئيس الدولة ١٩٨٤–١٩٩١، وانتخب رئيسًا للجمهورية مذاك ولا يزال).

ولد في مدينة أطار. كان من الضباط الاوائل الذين درسوا في فرنسا بغية الاشراف على تشكيل الجيش الموريتاني الناشىء مع الاستقلال. شارك في دورات تمرين في سلاح المدرعات والمشاة وفي المدرسة الحربية، ما أهّله لأن يصبح نائب قائد الاركان المكلف بالعمليات عام ١٩٧٦، أي في أوج حرب الصحراء الغربية، ثم عين قائدًا للمنطقة الشمالية حيث خاض معارك ضد ثوار جبهة البوليساريو. وقبيل إطاحة حكم الرئيس مختار ولد داده (تموز ١٩٧٨)، عين قائدًا للمكتب الثاني ثم نائب قائد الاركان. وبعد إطاحة مختار ولد داده اصبح وزيرًا للدفاع ثم وزيرًا مكلفًا الأمانة الدائمة للجنة العسكرية. وفي حزيران ١٩٧٩، عين قائدًا للدرك، وفي نيسان ١٩٨٠ قائدًا للاركان العامة. وعندما حصلت المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٦ آذار ١٩٨١، اعتقل في مقر قيادة الاركان، بيد انه تمكن من الهرب ومن إعادة الأمور إلى نصابها. وفي نيسان ١٩٨١، اصبح رئيسًا للحكومة ووزيرًا للدفاع، واستمر في هذين المنصبين لغاية آذار ١٩٨٤ حيث استقال من الحكم وعين من جديد قائدًا للاركان العامة. وفي كانون الاول ١٩٨٤ عين رئيسًا للجنة الموريتانية للانقاذ الوطني، أي رئيسًا للدولة، وذلك في أعقاب الانقلاب الذي أطاح حكم محمد خونا ولد هيدالة (راجع النبذة التاريخية).

مدن ومعالم

◦ **أرغين، محمية**: محمية طبيعية غنية بطيورها وأسماكها والأشهر على الشاطىء الأطلسي للقارة الافريقية، وهي كناية عن قرى متناثرة على الشاطىء الأطلسي لموريتانيا، ويتبع لها جزء بحري مكون من جزر تمتد بمحاذاة الساحل. وتمتد محمية أرغين بطول ١٨٠ كلم وتغطي مساحة ٢٠٠٠ كلم^2 نصفها في النطاق البحري والنصف الآخر في النطاق البري.

تتولى إدارة «الحديقة الوطنية لحوض أرغين» طبقًا لمرسوم انشائها «حماية البيئة النباتية والحيوانية برية كانت أم بحرية». ويضم حوض (محمية) أرغين مجموعات من الصيادين يجنون فوائد كبيرة من مصائد الاسماك الغنية، كما انها تشكل محيطًا جيدًا للسياحة.

ومحمية أرغين من السواحل الأطلسية القليلة التي ظلت محافظة على مقوماتها البيئية وثرواتها الطبيعية الأصلية. فهي لا تزال موطن أنواع حية يندر وجودها في أي منطقة أخرى من الكرة الارضية. وتشكل المحمية حقلًا مهمًا للبحث العلمي. ويقوم خبراء موريتانيون من المعهد الوطني للبحث الأوقيانوغرافي والصيد بتنسيق البحوث التي تشارك فيها فرق فرنسية وبريطانية وهولندية.

تستضيف محمية أرغين، إضافة إلى مئات الاصناف من الأسماك والكائنات البحرية الأخرى، أكبر تجمع للطيور المائية، المستوطنة والمهاجرة، في منطقة غرب افريقيا (ملخص تحقيق مطول أجراه الشيخ بكاي، «الوسط»، العدد ٩٤، ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص٥٠–٥٧).

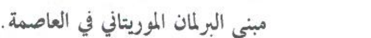
◦ **أطار**: قاعدة إقليم أدرار، وهو واحد من ١٣ إقليمًا تشكل الجمهورية الموريتانية (لكل إقليم والٍ أو محافظ يحكمه). ويقطن إقليم أدرار نحو ٧٥ ألف نسمة.

يعتمد سكان أطار في معيشتهم على التجارة والزراعة وتربية الحيوانات، ووصلتهم في السنوات الأخيرة خدمات التعليم والصحة (فيها مستشفى يقدم خدماته لجميع سكان إقليم أدرار)، ووصلت إلى منازلها مياه الشفة.

وأطار معلم تاريخي مهم. بالقرب منها منطقة «آزوقي» الأثرية التي دُفن فيها الامام الحضرمي الذي جاء إليها، على ما تقول الرواية الدينية الاسلامية التي يتناقلها أبناء المنطقة، لكن الكلاب المدربة والمتوحشة هاجمته بعد تجويعها، إلا أنها بدل أن تؤذيه أخذت تلحس رجليه ثم ارتدت إلى أسيادها لتنهشهم. وبذلك فتحت المدينة أمام المرابطين والتصق اسم «آزوقي» بشخصية الامام الحضرمي، وعرفت آزوقي بأنها عاصمة المرابطين. ولا يزال في أطار مسجد قديم قائم مبني منذ أوائل القرن السابع عشر وحوله بنيت المدينة. ويحكى أن محمد بن أحمد الأطاري حين عاد من الحج جلب معه احجارًا من مكة جُعلت أركانًا لذلك المسجد المبني في حارة قرن القصبة («العربي»، العدد ٤٩٠، ايلول ١٩٩٩، ص١٤٥).

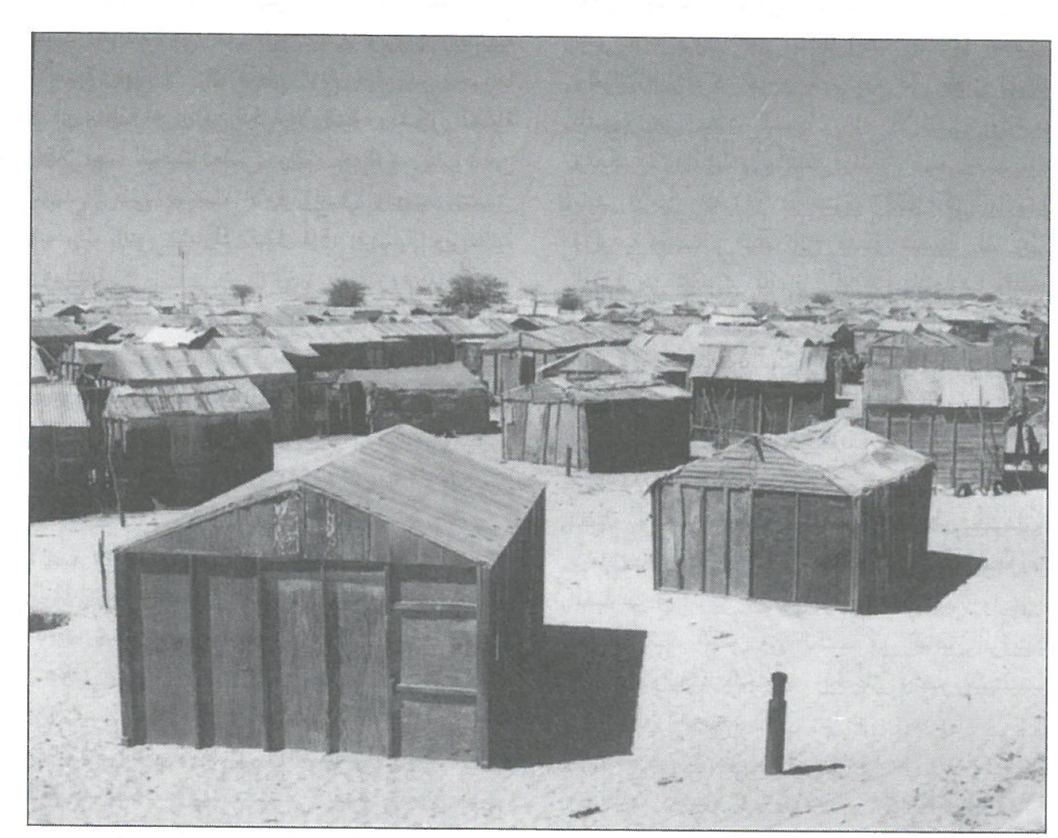
◦ **الرشيد**: واحة وبلدة حديثة في موقع مدينة تاريخية عرفت حضارات بربرية وزنجية تدل عليها بعض الحفريات. ويعود التاريخ المعروف للمدينة إلى نحو ثلاثة قرون حين شادها أجداد سكانها الحاليين، وتحولت إلى مركز تجاري مهم يقع على طريق القوافل المتجهة من بلاد السودان إلى الأطلسي والمغرب والعكس. واستطاع مؤسس المدينة سيد أحمد ولد سيد الأمين المعروف بـ«أمينوه» الذي أتى بالنخيل وزارعيه وعمال البناء من مدينة شنقيط ان يحوّل الرشيد من مجرد ممر للقوافل إلى مخزن للحبوب والملح، ما جعل البلدة نقطة تموين وسوقًا للمناطق الموريتانية الأخرى. وشهدت المدينة ازدهارًا ثقافيًا بفضل استقرار السكان الذين كانوا يتنقلون خلف مواشيهم ويحملون معهم مدارسهم تحت الخيام ويتلقون الدروس في مساجد هي عبارة عن حظائر يقيمونها بين مضارب القبيلة ويرحلون عنها حين يقل الكلأ ليستبدلوها بأخرى، ما جعل الكثيرين منقطعين للدراسة بعيدًا عن المضارب في أماكن مستقرة لتعميق تعليمهم. واستورد فقهاء الرشيد الكثير من الكتب من المناطق الموريتانية الأخرى والبلاد المجاورة والحجاز ومصر مستفيدين من أسفار الحجيج.

تقع الرشيد القديمة على مرتفع جبلي وعر، وتشترك مع المدن القديمة في موريتانيا، مثل شنقيط وولاته وتيشيت، في الخصائص العمرانية العامة لفن العمارة الاسلامي، لكن لها طابعها المميز الذي يعود إلى كونها مدينة تجارية–رعوية. فقد تركت ساحات واسعة



موقع العاصمة وبعض المدن.

مبنى البرلمان الموريتاني في العاصمة.



بيوت عشوائية مع بداية تأسيس العاصمة نواكشوط.

لاستقبال القوافل القادمة من الشمال حاملة الملح عبر طريق شُق لهذا الغرض وأطلق عليه «طريق الملح»، ومن الجنوب عبر «طريق الزرع».

منذ هدم الفرنسيون الرشيد القديمة العام ١٩٠٨ لم يستقر من أهلها إلا نفر قليل قام على حراسة النخيل. فقد عاد أهلها منذ ذلك التاريخ إلى الترحال، باستثناء الاشهر الثلاثة التي يستغرقها موسم التمور.

وفي بداية السبعينات (القرن العشرون) أسست قرية الرشيد الحديثة، وهاجر منها البعض في التسعينات بسبب الجفاف والعزلة المفروضة على ولاية «تكانت» بشكل عام نتيجة قساوة الطبيعة وانعدام الطرق المعبدة. وينشط السكان في زراعة الخضار والشعير والقمح، ويستخدمون «الشادوف» الذي ظل خلال تاريخ الرشيد الوسيلة الوحيدة لاستقاء الماء من الآبار، وهو يصنع من جذوع النخل.

ومثل مدن موريتانية كثيرة تواجه الرشيد زحف الرمال بمعدل سريع، ويتعاون السكان مع الجهات الرسمية على تنفيذ برامج محددة لمكافحة هذا الزحف، وعلى الحصول على مضخات مائية من المنظمات غير الحكومية الغربية التي بدأت تهتم بالرشيد منذ بعض الوقت (من تحقيق الشيخ بكاي، «الوسط»، العدد ٢٤٩، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٦، ص٤٤–٤٧).

* **زويرات**: مدينة وأهم موقع منجمي في موريتانيا شمال مدينة قايدي، يربطها بمدينة نواذيبو خط حديد. أنشئت في العام ١٩٥٨، وهي مركز لتصدير الحديد. تعد نحو ٧٥ ألف نسمة.

في زويرات مقر فرع لشركة «سنيم» (مقرها الرئيسي في نواذيبو) التي كانت في الاصل شركة فرنسية–بريطانية–ألمانية، ثم أممت وأصبحت شركة وطنية موريتانية، وتتولى استغلال الثروة المعدنية، وخصوصًا الحديد والنحاس، والمعتبرة الركيزة الثانية للدخل القومي بعد الثروة السمكية.

* **قايدي**: مدينة تعد نحو ٥٠ ألف نسمة. تقع على ضفة نهر السنغال على بعد ٣٠٠ كلم عن العاصمة، وتعتبر مركزًا سياسيًا للمناطق الجنوبية. شهيرة بالزراعة وبثروتها الحيوانية.

* المدن الصحراوية التاريخية (وادان، ولّاته، تيشيت وشنقيط)

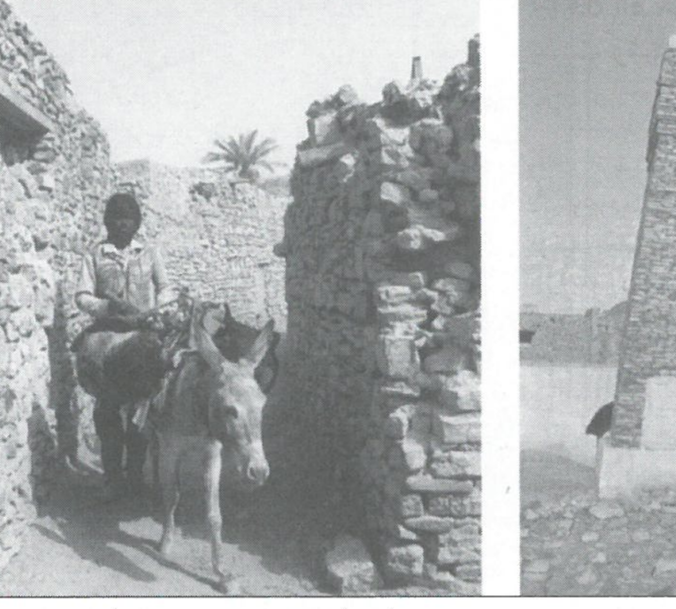
اشتهرت كواحات أو كمدن للقوافل بين المغرب وقلب افريقيا، وكانت ايضًا مدن العبور إلى المعرفة، لأن وجودها عند مفترق تلتقي فيه الأندلس بأقاصي أفريقيا جعلها تفتح أبوابها لتبادل السلع والمعارف في آن. وقد نشأت فيها مدارس عدة حيث ازدهرت علوم الطبيعة إلى جانب العلوم الدينية أقدمها واحة وادان التي يرجع بناؤها، حسب المرويات المحلية، إلى سنة ١١٤٢، ويقال إن شنقيط تأسست العام ١١٦٢، بينما يرجع تأسيس ولّاته إلى العام ١٢٤٠، وتيشيت إلى نهاية القرن الثالث عشر. وارتبط ازدهار هذه المدن ارتباطًا وثيقًا بنمو ثم انهيار التبادل التجاري عبر الصحراء الكبرى.

في مطلع العام ١٩٩٧، أعلنت منظمة الأونيسكو انها أضافت هذه المواقع الموريتانية الاربعة إلى لائحة التراث العالمي.

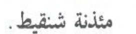
١– **وادان**: جاء في «معجم البلدان» لياقوت الحموي: «وادان (ودان) بالفتح، كأنه فعلان من الود وهو المحبة». ويذكر الحموي ثلاثة أمكنة لهذا الاسم «أحدها بين مكة والمدينة قرية جامعة من نواحي الفُرع»، وثانيها جبل، وثالثها «مدينة بافريقية (تونس) افتتحها عقبة بن عامر في سنة ٢٦ هـ أيام معاوية».

وذُكرت وادان في النصوص الاوروبية للمرة الأولى من خلال البحارة البرتغاليين في القرن الخامس عشر، إذ يقول أحدهم: «في هذا المكان المليء بالرمل تكثر الأسود والسباع والنعام»، ويشير إلى تجارة وادان التي «يتم فيها تقاسم كثير من الأشياء لتعود فتتوزع» بين السودان والنيجر وصقلية والبرتغال عبر موريتانيا من جهة وافريقيا من جهة أخرى.

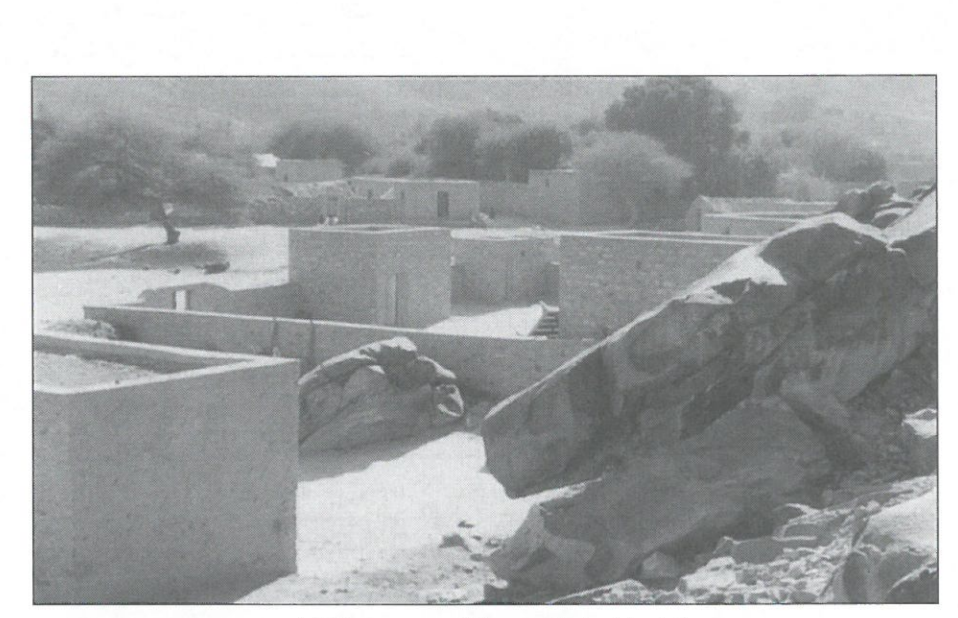
وسهّل وقوع وادان عند سفح جبل كبير يكاد يلتف حولها (على بعد ١٧٠ كلم شرق مدينة أطار عاصمة أدرار في الشمال الموريتاني) سهّل عليها هذا الموقع إقامة سور كان يتدرج من أعلى الجبل إلى أسفله آخذًا شكلًا دائريًا. فوفّر لأهلها فرصة الحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم، ولم يسجل التاريخ سوى حصار واحد في بداية القرن التاسع عشر ضربته إحدى قبائل الرقيبات الصحراوية حول المدينة



أحياء أثرية لا تزال قائمة في ودان وأطار.



مئذنة شنقيط.



الرشيد الحديثة وقد هجرها الكثيرون بسبب الجفاف.

ودام شهرًا كاملًا. لكن تلك القبيلة ولّت الأدبار مندحرة أمام هذا السور.

يعتبر القرن الثامن عشر والعقود الثلاثة الاولى من القرن التاسع عشر فترة الازدهار الذهبية للمدينة. وتمتلىء كتب التاريخ الموريتاني والمغربي بالحكايات عن كرم وأصالة أهل وادان ونبلهم، فهم أهل الخير والعلم. لكن مع تغيير وسائل المواصلات، ومعها معايير الحياة وضروبها، وانقطاع تجارة الصحراء، وموجات الجفاف المتلاحقة وزحف الصحراء الدائم، وهجرة الادمغة والشباب إلى المناطق الجديدة في السنغال ثم في نواكشوط بعد ذلك... فقدت وادان أهميتها وتحولت إلى أطلال وأخذ سكانها ينظرون إليها كسجن رهيب.

في ١٩٨٤، تنادى بعض شبابها المثقف والمهاجر منها إلى إنقاذ موروث مدينتهم التاريخية. فأسسوا «الجمعية الثقافية في وادان». وبعد سنوات قليلة، بدأت السلطات الموريتانية، من خلال هيئة المحافظة على المدن القديمة، ترميم آثار المدينة وإجراء حفائر أثرية في محاولة للحفاظ على طابعها المعماري المتميز، وانجزت (في أواسط التسعينات) ترميم السور، في انتظار أن تتحول المدينة إلى أحد أبرز مراكز الجذب السياحي في موريتانيا. وفيها شارع معروف بشارع الأربعين عالمًا وكل عالم منهم يتميز بالمامه وغزارة علمه. ولا تزال قلعة وادان ومسجداها تحكي قصة حضارة وفن معماري متقدم بلغتهما وادان أثناء ازدهارها.

٢- ولّاته: أقيمت ولاته مثل قصر منيع فوق صخرة جنوب شرقي موريتانيا تطل على سهل واسع حيث كانت تجتمع حول بئري ماء هناك قوافل التجار أو قوافل الحجيج في الطريق إلى مكة المكرمة. وجُمع في ولّاته آلاف الكتب المخطوطة التي تناقلها الخلف عن السلف، من علوم الدين والفقه إلى المؤلفات الأدبية والفلسفة وغيرها. وبين هذه المخطوطات «مروية ولّاته» التي تحكي قصة بناء المدينة وصراع بقائها مع البيئة، كما فيها أنساب أبنائها وعائلاتهم. والطابع المعماري الولّاتي، الذي يعتمد أساسًا الحجر المصقول، يتميز بالالوان الساطعة والأشكال التجريدية التي تتقنها النساء في تزيينهن الجدران الداخلية والخارجية للمنازل. ولعل هذه الالوان، إضافة إلى الاشكال المبتكرة، تجعل من ولّاته معرضًا فنيًا دائمًا يميزها بين المدن الموريتانية والمدن الافريقية بصورة عامة («الحياة»، ٧ كانون الثانيي ١٩٩٧، ص٢١).

٣- تيشيت: كانت مدينة تيشيت تشهد هجرات موسمية بحيث «يقومون برحلات تجارية إلى بلاد السودان وجَزُولة حاملين معهم سلعهم ويكاد لا يبقى منهم في المنازل إلا النصف» كما يقول «ليون الافريقي» (عنوان كتاب وضعه أمين معلوف). وحسب الرواية الشعبية أن تيشيت هدمت وبنيت سبع مرات متوالية في تاريخها. وفي كل مرة كانت تبنى على النحو نفسه الذي كانت عليه قبل هدمها من دون أي تبديل في هندستها. والعمارة فيها نموذج للبناء الحجري في صحراء موريتانيا. المنازل ذات طابق واحد والجدران بلا نوافذ على الخارج. وقد شيّد مسجدها للمرة الأخيرة في القرن الخامس عشر («الحياة»، ٧ كانون الثاني ١٩٩٧، ص٢١).

٤- شنقيط: يعني إسمها «عيون الخيل». عرفت كمركز للمبادلات التجارية ونقطة تجمع القوافل القاصدة بلاد الحجاز للحج، كما أنها عرفت بمركز إشعاع ثقافي يؤمه الدارسون وطلاب الثقافة حتى أطلق على موريتانيا كاملة إسم «بلاد شنقيط»، وترسخت فيها أبرز خصائص الفن المعماري الذي لا تزال آثاره متمثلة بجامعها ومئذنته الفارعة المشيدة بحجارة وضعت ببساطة بعضها فوق بعض دون إسمنت أو غيره ليثبتها ولا تزال صامدة إلى اليوم. وعرفت بعلمائها الكبار أمثال أحمد البشير وولد المختار والشاعر ولد رزقه والفقيه ولد بلعمش.

وبعد إعلان شنقيط (واخواتها الحواضر الصحراوية الموريتانية التاريخية: وادان، ولّاته، تيشيت) تراثًا إنسانيًا تحميه الأونيسكو، أقامت لها الدولة بالتعاون مع المنظمات العربية والاسلامية والعالمية مؤسسة وطنية تعنى بها وتتولى تنفيذ الخطط الانمائية المتكاملة المعدّة خصيصًا لانقاذ هذه المدن، والمعهد الموريتاني للبحث العلمي بدوره مكلف بجمع وتصنيف ونشر وتوزيع الكنوز التراثية المكتوبة والمخطوطة والمسموعة والشفهية التي تزخر بها هذه المدن («العربي»، العدد ٤٩٠، ايلول ١٩٩٩، ص١٤٦ و١٤٨).

من المخطوطات الثمينة والنادرة التي تزخر بها شنقيط «كتاب الرمل» الذي يرجح أن مؤلفه ابو الهلال العسكري (توفي ١٠٠٥) الذي كان شاعرًا وعلامة وضع كتابات في النقد والبلاغة والشعر، وكان تتلمذ على خاله أبي أحمد العسكري صاحب مؤلفات في العلوم واللغة، ومن محتويات «كتاب الرمل» خارطة لمدينة مكة المكرمة

هي الأولى في نوعها، وتحتل الحيز الأكبر منه السيرة النبوية.

وإذا كانت المدينة غنية بآثار ماض زاهر، فهي تشكو فقرًا مدقعًا إلى الماء الذي شح فيها حتى كاد يغيب عنها، علمًا انها تقع فوق بحيرة من المياه عند جبال أدرار، ولا يزال أهلها الباقون فيها ينتظرون مشاريع موعودة لسحب هذه المياه التي قد تعيد إلى شنقيط أبناءها النازحين.

* **النعمة**: مدينة واقعة في أقصى شرق موريتانيا على بعد ١١٠٠ كلم من العاصمة نواكشوط، وفي جوار جبل «أنجادي» الذي احتضن دولة «أولاد مبارك»، القبيلة العربية التي ورث عنها الموريتانيون كل حرائر الجياد الموجودة في البلد، وفن الطرب، والتي أخضعت الجوار لسطوتها بقوة السلاح، وأمدت التراث الشعبي الموريتاني بكتابة الملاحم.

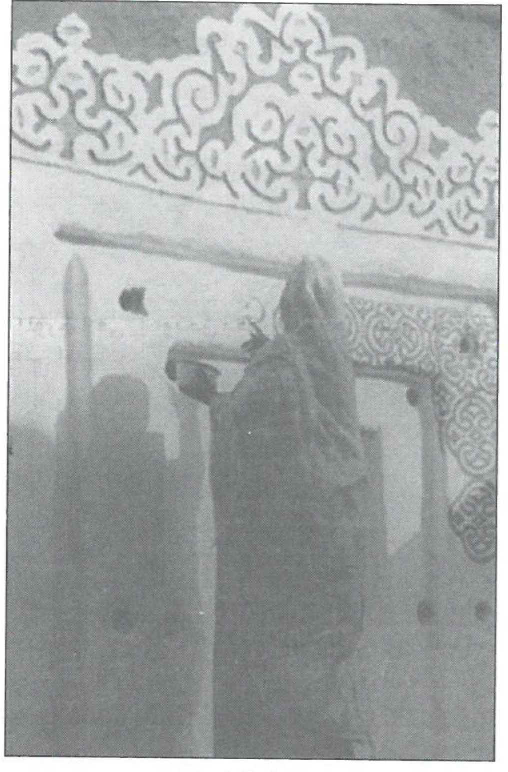
وتنقسم النعمة بين «النعمة القديمة» التي يُطلق عليها إسم «أيديلبه» نسبة إلى جزء من سكانها، و«النعمة الحديثة» التي شيدت بيوتها لإسكان البدو الذين أرغمتهم الظروف على الاستقرار.

تأسست النعمة القديمة (أيديلبه) في القرن الثامن عشر على يد اسرة من الشرفاء نزحت من مدينة ولّاته التاريخية في أجواء حرب قبلية، وإسم الاسرة «آل مولاي صالح». يتميز أهلها بسواد بشرتهم، ويتحدثون العربية بلكنة خاصة مختلطة ببعض الكلمات ذات الأصل المالي.

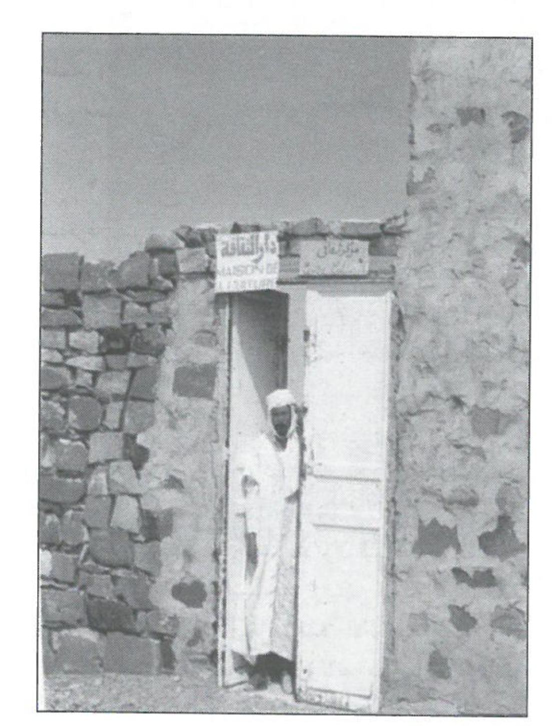
* **نواذيبو**: كانت تدعى قبلًا (أيام الاستعمار الفرنسي) «بور إتيان». تبعد ٤١٠ كلم عن العاصمة نواكشوط، وتعد نحو ١٢٥ ألف نسمة.

استدعى النشاط المتزايد في قطاع الصيد وجود ميناء يستوعبه وتقدم من خلاله الخدمات البحرية للبواخر وتزود بالمحروقات والماء والثلج والمواد الغذائية، بالاضافة إلى أعمال الصيانة. فأنشىء ميناء نواذيبو، وأصبح أهم موانىء موريتانيا نظرًا إلى الحركة التجارية الواسعة التي تشهدها أرصفته، وخصوصًا في مجال صناعة الأسماك وتصديرها، ومن خلاله يصدر أكثر من ٥٠٪ من صادرات موريتانيا من الأسماك والحديد.

* **نواكشوط**: عاصمة موريتانيا. مدينة حديثة العهد، تأسست في ٥ آذار ١٩٥٨ (لُقّبت بـ«برازيليا



زخرفة المنازل في ولاته.



دار الثقافة في ولاية ودان.

الرمال»). في آخر التقديرات عن عدد أنفسها (في العام ٢٠٠٢) أنهم بلغوا نحو مليون نسمة.

وعن المدينة، منذ تأسيسها، وردت في الاستطلاع الميداني الذي أجراه صادق علي ونشرته «العربي»، العدد ٤٤٣، تشرين الاول ١٩٩٥، ص١١٨–١٣٠، النقاط الرئيسية التالية:

مع التأسيس انتقلت الحكومة التي كان مقرها في مدينة سان لويس على نهر السنغال في جنوب البلاد إليها، ووضع المسؤولون مخططًا لها ذات وظيفة إدارية، وقدّروا ان سكانها سيصل عددهم إلى ٨ آلاف مواطن فقط بحلول عام ١٩٧٠ (أي خلال ١٢ سنة). إلا أن عدد السكان بلغ ٤٠ ألفًا في ١٩٧٠. وذهلت السلطات من تلك الزيادة، وأوقفت توزيع قطع الاراضي التي كانت تتم سنويًا، وأوقفت البناء، ووضعت سياسة تخطيطية جديدة لاحتواء التدفق الهائل على العاصمة. ومع ذلك برزت المشاكل المتعلقة بتوفير المياه والخدمات الصحية والاسكان والمدارس. واستمرت الزيادة خلال السنوات الخمس التالية إلى أن بلغ عدد السكان (في ١٩٧٥) ١٠٥ آلاف نسمة، وما زاد الطين بلة أن موريتانيا ابتليت بين ١٩٦٩ و١٩٧٣ بفترة جفاف شديدة أدت إلى نزوح المواطنين من الصحراء والقرى إلى العاصمة.

وأخذت نواكشوط تنمو نموًا عشوائيًا لم تنجح معه جهود السلطات بسبب استمرار تدفق الاعداد الغفيرة من الصحراء والريف مع استمرار الجفاف الذي استمر ١٥ سنة. فالمساكن التي أقامتها وجهزتها بالخدمات الأساسية استوعبت نسبة قليلة منهم.

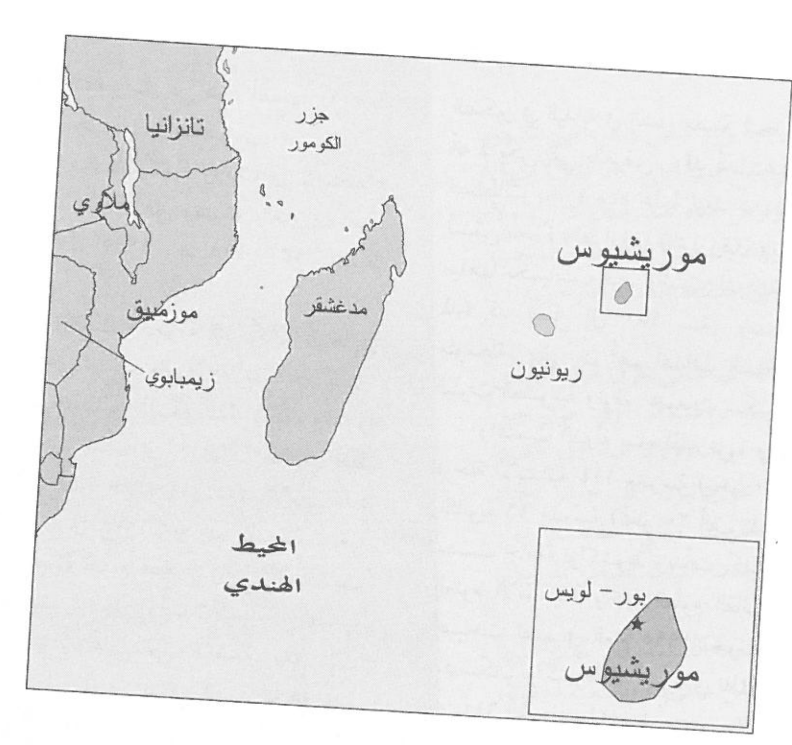
وتوسعت المدينة في اتجاه الصحراء وليس في اتجاه البحر، وذلك بسبب ملوحة التربة حيث ان البناء عليها يحتاج إلى أنواع خاصة من مادة الاسمنت المقاوم للملوحة وهو غالي الثمن.

ولقد واجهت نواكشوط عند تأسيسها مشكلة عدم وجود مصادر للمياه العذبة بكميات وفيرة. فانحصر التفكير في البداية في إنشاء مصنع لتحلية مياه البحر رغم أنه لم يكن يفي بالغرض. وقد عُدل عنه عندما اكتشفت السلطات بحيرة مياه عذبة تبعد عن نواكشوط ٦٠ كلم تسمّى بحيرة «الطرارزة» (الترارزة)، وتم تزويد المدينة من مياهها بكميات وافية. وأثبتت الدراسة ان مياهها تكفي لمدة قد تصل إلى ١٥٠ سنة، وبمعدلات استهلاك متوسطة. يبقى ان أهم أهداف السلطات القضاء على البيوت العشوائية وتوفير مجمعات سكنية لاصحابها.

واهتمت الدولة ببناء المدارس، وبلغ عدد مدارس المرحلة الابتدائية ١١٤ مدرسة (نحو ٣٠٠ ألف تلميذ)، والثانوية ١٦ مدرسة (نحو ٢٠ ألف تلميذ). وفي ١٩٨١ تأسست جامعة نواكشوط وبدأت بكليتين: كلية الآداب والعلوم الانسانية، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية، وأصبحت تضم في العام ١٩٩٥ نحو ٧٢٥٠ طالبًا (كان عدد سكان نواكشوط قد أصبح في تلك السنة–١٩٩٥– نحو ٦٠٠ ألف نسمة).

ويعد ميناء نواكشوط (ميناء الصداقة) أحد المرافق الاقتصادية المهمة للدولة. وبدأ إنشاؤه، كمرفق صغير، عام ١٩٦٣، وبدأ استخدامه عام ١٩٦٦. ومع ظهور الحاجة إلى ميناء أكبر تكفلت جمهورية الصين الشعبية بتمويله. وفي بداية ١٩٧٩، تمّ وضع حجر الأساس، وفي ١٩٨٦ انتهى بناؤه وبلغت تكلفته نحو ١٥٠ مليون دولار، وهي عبارة عن سلفة دون فائدة مقدمة من الصين مع فترة إعفاء بلغت عشر سنوات ومدة التسديد ٥٠ سنة. وخصص ميناء نواكشوط للاستيراد فقط وهو مرتبط بالمدن الرئيسية بشبكة من الطرق المعبدة، أما ميناء نواذيبو الواقع في شمال البلاد فمخصص لتصدير خام الحديد والأسماك.

وفي نواكشوط نحو ٨٢ جامعًا و٣٤٠ مصلى، وأهمها الجامع المركزي الذي يسمى جامع المدينة المنورة، وقامت ببنائه المملكة العربية السعودية. وهناك الجامع الحسني الذي بني بالتعاون مع المملكة المغربية.



موريشيوس، جزيرة

بطاقة تعريف

الموقع: جزيرة بركانية في المحيط الهندي. تبعد ٢١٠ كلم عن جزيرة رينيون، و٨٠٠ كلم عن مدغشقر، و١٨٠٠ كلم عن افريقيا، و٤٠٠٠ كلم عن الهند، و٥٨٠٠ كلم عن أوستراليا.

المساحة: ١٨٦٥ كلم². المسافة بين أبعد نقطتين طوليًا ٦٥ كلم، وعرضيًا ٤٨ كلم. المساحة مع الجزر التابعة لها ٢٠٤٠ كلم².

الجزر التابعة: جزر رودريغ التي تبعد عنها ٥٦٣ كلم إلى الشرق، ومساحتها ١٠٤ كلم²، ويسكنها نحو ٤٠ ألفًا، ٩٨٪ كاثوليك. في العام ١٧٢٥ نزل فيها مستوطنون فرنسيون وأطلقوا عليها إسم الملّاح دييغو رودريغز. وفي ١٨٠٩، اصبحت بريطانية لمدة ١٥٠ سنة. وفي تشرين الاول ١٩٨٩ زارها البابا يوحنا بولس الثاني. يدور اقتصادها حول زراعة الذرة والمانيوك والحبوب.
وجزر أغاليغا وسان براندون التي تبعد ٩٣٥ كلم عن جزيرة موريشيوس إلى الشمال، ومساحتها ٧١ كلم²، ويسكنها نحو ٦٠٠ شخص.

الجزر المتنازع عليها: جزر اقتطعتها بريطانيا منها عام ١٩٦٥: حزيرة بيروس بانوس، وسليمان، ودييغو غارسيا. وهذه الأخيرة انتقلت إلى الولايات المتحدة التي جعلتها قاعدة عسكرية، ونقلت سكانها البالغ عددهم ١٢٠٠ شخص إلى جزيرة موريشيوس مقابل تعويضهم (اتفاق ١٩٨٢، تأجيرها من بريطانيا للولايات المتحدة لمدة ٥٠ سنة).
جزر الأشقاء الثلاثة، أرخبيل تشاغوس: إقليم بريطاني في المحيط الهندي. مساحته ٤٥٠ كلم² ويسكنه نحو ٢٢٠٠ نسمة. وقد بدأ استعمار بريطانيا لهذا الاقليم عام ١٩٦٥، وتتبع له جزيرة ألدابرا الشهيرة بسلاحفها العملاقة، وجزر فارغوهر وديروش، ولكنه أعيد إلى جزر السيشيل في حزيران ١٩٧٦.
جزيرة تروملن التي تبعد ٥٥٦ كلم عن موريشيوس إلى الشمال–الغرب، وتتبع فرنسا.

العاصمة: عاصمة موريشيوس بور لويس التي تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. وأهم مدنها بو باسّن التي تبعد ٩,٤ كلم عن العاصمة، وروز هيل (١١,٣ كلم عن العاصمة)، وتعدان نحو ١٠٠ ألف نسمة؛ وفاكويا (٢٠ كلم) وفينيكس (١٧,١ كلم)، وتعدان نحو ٩٧ ألف نسمة؛ وكوريبيب (٢١,٩ كلم) وتعد نحو ٨٠ ألف نسمة؛ وكاتر بورن (١٤,٧ كلم) وتعد نحو ٧٥ ألف نسمة.

اللغات: الانكليزية رسمية. الفرنسية يفهمها أغلب السكان. وهناك استعمال للهندية والتاميلية، والصينية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١,٣ مليون نسمة. كانوا يعدون في مطلع القرن العشرين نحو ٣٧٢ ألف نسمة. نحو ٦٨٪ منهم من أصول هندية، و٢٩٪ من الخلاسيين (المتحدرين من تزاوج الأفارقة والبيض)، و٣٪ من الصينيين.
٥٢٪ يعتنقون الهندوسية، و٣٢٪ الكاثوليكية، و١٦٪ الاسلام (منهم نحو ٦ آلاف شيعي).

الحكم: جمهوري. وموريشيوس عضو في الكومنولث، وعضو مشارك في الاتحاد الاوروبي. الدستور المعمول به صادر في ١٠ كانون الاول ١٩٩١. الرئيس ينتخبه البرلمان لمدة خمسة اعوام. البرلمان مكون من ٧٠ عضوًا، ٦٢ منهم ينتخبون بالاقتراع الشامل و٨ يمثلون الأقليات.

الأحزاب: – الحزب العمالي الموريشيوسي، أسسه الدكتور كوري إيمانويل أنكيتيل وبانديت سهاديو في العام ١٩٣٦، ويتزعمه حاليًا الدكتور نافن رامغودام؛ – الحزب الموريشيوسي الاجتماعي الديمقراطي، أسسه جول كونيغ عام ١٩٥٥، ويتزعمه هيرفي دوفال؛ – حركة النضال الموريشيوسي، تأسست عام ١٩٦٩، ويتزعمها بول بيرنجيه؛ – منظمة الشعب الرودريغي، يتزعمها لويس سيرج كلير؛ – الحركة الاشتراكية الموريشيوسية، أسسها أنيرود جوغنو عام ١٩٨٣، وعنها انشق حزب النضال الموريشيوسي المتجدد عام ١٩٩٤، ويتزعمه بارامنسا ناباسينغ.

الاقتصاد: يبلغ مؤشر التنمية البشرية ٠,٧٦٥ (متوسطة التقدم)، والناتج المحلي الاجمالي ١٠٦٩٥ مليون دولار، وحصة الفرد من هذا الناتج ٩١٠٧ دولارات (Etat du monde 2002).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية بالنسب التالية: ١٥٪ في الزراعة التي تساهم بـ٩٪ من الناتج العام؛ و٢٨٪ في الصناعة (٣٠٪)؛ و٥٧٪ في الخدمات (٦١٪).
تبلغ مساحة الاراضي المزروعة والمروية ١٠٦ هكتارات، والمراعي ٧,٤ هكتارات، والغابات ٥٧ هكتارًا. وأهم المزروعات: قصب السكر، الشاي، البطاطا، البصل والثوم، الذرة، الفستق، التبغ، الموز والأناناس. تقدر ثروتها السمكية بانتاج نحو ٢٠ ألف طن سنويًا.
أهم صناعاتها: السكر، المشروبات الروحية والجعة، عيدان الكبريت، الاقمشة (٨٠٪ من مجمل الصناعة)، الطباعة، الساعات، المجوهرات، الألعاب، وبعض الادوات البلاستيكية. صناعة السياحة فيها مزدهرة، ويصل عدد السياح إلى نحو ٧٠٠ ألف سنويًا، وغالبيتهم الساحقة تفد إليها من فرنسا، جزيرة رينيون، جنوب افريقيا، المانيا وبريطانيا.

نبذة تاريخية

الاكتشاف والاستعمار: يؤكد المؤرخون أن التجار العرب كانوا ينزلون إلى الجزيرة في القرون الوسطى. أما أحداثها المدوّنة فتبدأ في ٢٨ كانون الاول ١٥١١، وهو تاريخ اكتشافها من قبل البرتغالي دومينغو فرنانديز الذي أطلق عليها إسم «إيلها دو سيرن» Ilha do Cirne. وأما الهولنديون فأطلقوا عليها، في ١٥٩٨، إسمها الحالي «موريشيوس» Mauritius تيمنًا باسم موريس دو ناسو Maurice de Nassau، وكانت وقتها جزيرة قاحلة، وأسسوا، بعد نحو أربعة عقود (أي في العام ١٦٣٨)، مركزًا تجاريًا ضم ٣٠٠ شخص هم المستوطنون وعبيدهم. وفي العام ١٧١٠ تخلوا عنها لمصلحة الكاب (جنوب افريقيا) بعد أن كانوا أدخلوا إليها زراعة قصب السكر.

في ٢٠ ايلول ١٧١٥، استولى الكابتن الفرنسي غيوم دوفرين على الجزيرة، وأطلق عليها إسم «جزيرة فرنسا». وفي ١٧٢١، وصل إليها مستوطنون فرنسيون. ثم قامت شركة الهند الفرنسية بإدارتها بين ١٧٢٢ و١٧٦٧، واهتمت بزراعة قصب السكر. ومن أبرز أحداث تلك الفترة المتعلقة بالجزيرة غرق السفينة سان جيران في ١٧ آب ١٧٤٤ حيث لاقت مصرعها الآنسة كابو دو بريكور، وقد أوحت هذه الحادثة للكاتب برنردن دو سان بيار كتابة روايته الشهيرة «بول وفرجيني» التي نشرت في العام ١٧٨٨.

في ٣ كانون الاول ١٨١٠، استحوذ الانكليز على الجزيرة والتزموا احترام اللغة والقوانين والعادات والتقاليد في الجزيرة. وتمكنوا من تثبيت حكمهم لها بموجب معاهدة باريس في ١٥ تشرين الاول ١٨١٤، فأعادوا إليها إسم «موريشيوس» بدلًا من «جزيرة فرنسا». وفي ١٨٢٧، أصبحت الانكليزية اللغة الرسمية في الجزيرة. وفي ١٨٣٥، تمّ إلغاء العبودية، ورفض المعتقون العمل دون حد أدنى للأجور.

الاستقلال: في ١٩٥٨، أتاحت بريطانيا للسكان إجراء اقتراع شامل حول الاستقلال. وفي ١٩٦٥، مُنحوا استقلالًا ذاتيًا، وفي ١٢ آذار ١٩٦٨ أعلن الاستقلال، وتم الاتفاق على أن يمثل ملكة بريطانيا حاكم عام للجزيرة، وعُين السير جون ريني John Rennie، وخلفه في السنة التالية السير ليونارد وليامس؛ وفي ١٩٧٤، السير رامان أوسمان؛ وفي ١٩٧٨ السير دياندرانت بورّنشوبي؛ وفي ١٩٨٣، السير سويوساغور رامغولام (توفي ١٩٨٥)؛ وفي ١٩٨٦، السير فيراسامي رينغادو. وفي ١٢ شباط ١٩٩٠، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران موريشيوس.

الجمهورية: في اليوم الاول من آذار ١٩٩٢، أعلنت الجمهورية؛ وفي ٣٠ حزيران (١٩٩٢)، انتخب أول رئيس لها، وهو كسّام أوتيم Cassam Uteem (مولود ١٩٤١)، وجرى الانتخاب وفق الدستور الذي كان صدر في ١٠ كانون الاول ١٩٩١.

وفي ٢٠ كانون الاول ١٩٩٥، جرت انتخابات تشريعية فاز بها الحزب العمالي الموريشيوسي بـ٣٥ مقعدًا، وحركة النضال الموريشيوسي بـ٢٥ مقعدًا، ومنظمة الشعب الروديغي بمقعدين. وعلى أثرها عين نافن رامغولام (مولود ١٩٤٧) رئيسًا للوزراء.

في ٢٠ حزيران ١٩٩٧، أقال رئيس الوزراء نافن رامغولام نائبه ووزير خارجيته بول برنجيه، وشكل حكومة جديدة من الحزب العمالي، في حين تزعم برنجيه المعارضة في البرلمان المكونة من حزبه «حركة النضال الموريشيوسي» وحلفاء آخرين. وعاد الحزب العمالي وفاز في انتخابات ٥ نيسان ١٩٩٨ التشريعية.

الاقتصاد استمر يواصل تحسنه بنسب مقبولة، ولم تتعدّ نسبة البطالة ٥,٥٪ من اليد العاملة. لكن العجز التجاري والدين العام استمرا في التزايد، وعمدت المجموعات التي بنت ازدهادها على صناعة السكر تتوجه إلى إقامة مشاريع في الخارج (ساحل العاج، موزمبيق) لخوفها من تدني سعر سكر موريشيوس في الأسواق الاوروبية. والأمر نفسه

بالنسبة إلى صناعة الاقمشة الموريشيوسية التي استقبلت مدغشقر مشاريع عدة منها. ولأول مرة أصبحت جنوب افريقيا المورّد الاول لموريشيوس، في حين تراجعت فرنسا إلى المرتبة الثانية (١٩٩٧).

تململ الكريول (١٩٩٨–١٩٩٩): أصبح بول برنجيه، إذًا، زعيم المعارضة في البرلمان، وأقام في كانون الاول ١٩٩٨ تحالفًا مع رئيس وزراء سابق هو أنيرود جوغنوت استعدادًا للانتخابات العامة المتوقعة في العام ٢٠٠١. وعلى الصعيد الاقتصادي، برزت، منذ أوائل ١٩٩٩، أصوات لمجموعات موريشيوسية تعلن عن اعجابها بتجربة الخصخصة في مدغشقر، رغم ان اقتصاد الجزيرة أعطى نتائج حسنة. فمعدل النمو بلغ ٥,١٪ بين ١٩٩٠ و١٩٩٨، واحتلت البلاد المرتبة الثالثة بين البلدان الافريقية من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

لكن هذا التقدم الاقتصادي لم يطمس المشكلات الاجتماعية التي أظهرتها ايام ثلاثة من الاضطرابات في شباط ١٩٩٩، حيث نزل المئات من الشباب إلى الشوارع في تظاهرة احتجاج على وفاة مغن كريولي في السجن وفي ظروف غامضة (الكْريول Créole هم المولودون البيض في المستعمرات الاوروبية). وقد عالجت الشرطة هذه المسألة بعنف، ما أثار ردة فعل غاضبة في أوساط الفقراء والمحرومين في المدن والبلدات التي تسكنها غالبية كريولية لم تنل سوى قدر قليل من «المعجزة الاقتصادية» التي ذهبت للأكثرية الهندوسية. وأخذت السلطات، وكذلك أصحاب القطاع الخاص، بعد هذه الاضطرابات، يعلنون عن ضرورة اطلاق البرامج الاجتماعية في الأحياء الفقيرة.

تشجيع الانفتاح الاقتصادي (١٩٩٩–٢٠٠٠): الانتخابات الفرعية (ايلول ١٩٩٩) لملء المقعد الفارغ بوفاة النائب والوزير غايتان دوفال، والتي فاز بها كزافييه لوك دوفال (ابن الوزير المتوفي)، عززت موقع ...س الوزراء رامغولام وحزبه الـ[illegible] في وجه تحالف المعارضة، وعين الفائز دوفال وزيرًا للصناعة والتجارة والمال. ووجد الفريق الحكومي نفسه طليق اليد في اتخاذ قرارات من شأنها أن تسهّل الاستثمارات الاجنبية في موريشيوس، خصوصًا في مجال تكنولوجيا الالكترونيات والاعلام، لتعويض الخسائر الناجمة عن قطاع السكر وارتفاع تكاليف الانتاج في قطاع صناعة الاقمشة التي دفعت بالصناعيين الموريشيوسيين للانتقال والعمل في مدغشقر. الأمر الذي دفع بالجزيرة إلى تقوية تعاونها مع موزمبيق التي تشهد استثمارات موريشيوسية في قطاع صناعة السكر، ومع مدغشقر بالنسبة إلى قطاع صناعة الاقمشة. وفُتحت موريشيوس سفارة لها في مابوتو في حزيران ٢٠٠٠، كما تقرر فتح مكتب تمثيلي للسلطات المسؤولة عن التصدير والتنمية في مدغشقر.

ميثاق تحالف حكومي (٢٠٠٠–٢٠٠١): الثنائي، أنيرود جوغنوت وبول برنجيه، الذي سبق له وحكم البلاد في ١٩٨٢ وفي ١٩٩١، عاد إلى السلطة بعد فوز تحالف حزبيهما: الحركة الاشتراكية الموريشيوسية وحركة النضال الموريشيوسي في انتخابات ١١ ايلول ٢٠٠٠ التشريعية. وكان تحالفهما الانتخابي قام على أساس أن يصبح جوغنوت رئيسًا للوزراء لمدة ثلاثة أعوام، ثم يترك مكانه لبول برنجيه حتى نهاية ولاية الاعوام الخمسة ويصبح، خلال هذه الفترة، رئيسًا للجمهورية. لكن لا شيء يضمن استمرار هذا التفاهم، إذ سبق للرجلين أن أظهرا خلافات عدة في ما بينهما عندما كانا في السلطة. ومع ذلك حظيت الحكومة الجديدة (ربيع ٢٠٠١) بدعم أوساط المال والأعمال، خصوصًا في ما يتعلق بقراراتها حول رفع أسعار المنتوجات النفطية والغاز المستخدم في الاستعمال المنزلي، وبعقد بيع ٤٠٪ من شركة «تلكوم موريشيوس» لشركة «تلكوم فرنسا» الذي وقّع في تشرين الثاني ٢٠٠٠، وبقيام «مكتب الاستثمار» الذي دُشّن العمل به في ١٥ آذار ٢٠٠١، ويهدف إلى تسهيل مساعي المستثمرين الاجانب.

وسجلت موريشيوس نجاحًا دبلوماسيًا عندما أصبحت عضوًا في مجلس الأمن الدولي في نهاية العام ٢٠٠٠، بعد أن حظيت بدعم الولايات المتحدة الاميركية التي كانت تريد سد طريق هذه العضوية أمام السودان الذي كانت تدعمه عدة بلدان افريقية. واستفادت موريشيوس ايضًا من رئاستها لـ«لجنة المحيط الهندي» (رئاسة هذه اللجنة دورية بين البلدان الاعضاء) ابتداء من شباط ٢٠٠١، وبذلت جهودًا لنقل «جامعة المحيط الهندي» من جزيرة رينيون إلى عاصمتها بور لويس.

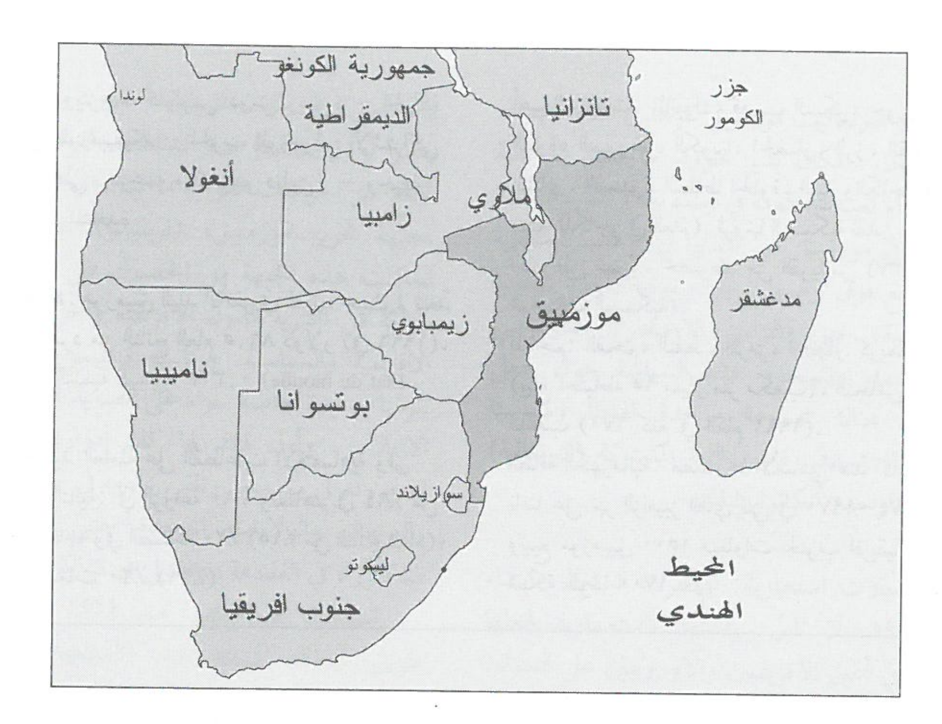
متى تعود دييغو غارسيا إلى موريشيوس؟: دييغو غارسيا هي الجزيرة الأكبر بين **٥٢** جزيرة تعرف بـ«أرخبيل تشاغوس»، ويبلغ طولها نحو ٦٠ كلم لكنها ضيقة جدًا، ولا تزيد المساحة الكلية لليابسة على ١٧ كلم^{٢}. واكتشفت الجزيرة في القرن السادس عشر على يد بحارة وتجار برتغاليين. ويعتقد أن إسمها يعود إلى إسم القبطان الذي اكتشفها. ولفترة من الزمن فُقد موقع الجزيرة، حتى أعاد اكتشافها الهولنديون. واستولى الفرنسيون عليها في ١٧٦٧. وخلال الجزء الأخير من الحروب النابوليونية، في ١٨١٠، انتزعت بريطانيا السيطرة عليها واحتفظت بها منذ ذلك الحين.

بعد الحرب العالمية الثانية أعطت بريطانيا وعودًا للموريشيوسيين بإعادة الجزيرة إليهم استنادًا إلى أمرين مهمين: الاول ان دييغو غارسيا كانت تدار من بور لويس (عاصمة موريشيوس) أيام الاستعمار؛ والثاني أن معظم سكان دييغو غارسيا الذين عملوا في مزارع جوز الهند لإنتاج زيت الكوبرا كانوا من موريشيوس.

لكن عندما حان الوقت للتخلي عن الجزيرة (مع استقلال موريشيوس) قررت بريطانيا، بتحريض من الولايات المتحدة الاميركية، أن الأنسب لها الاحتفاظ بالسيطرة عليها كمنشأة عسكرية، فتراجعت عن وعدها.

وفي ١٩٦٦، اي قبل سنتين من حصول موريشيوس على الاستقلال، وقعت بريطانيا والولايات المتحدة على معاهدة تنص على أن تبقى الجزيرة (دييغو غارسيا) تحت السيادة البريطانية لمدة خمسين سنة مع تمديد تلقائي لعشرين سنة إضافية. وعلى أساس هذه المعاهدة جرى اعتبار الجزيرة قاعدة عسكرية أميركية–بريطانية. وفي السبعينات، انتقل معظم سكان الجزيرة إلى موريشيوس فيما توجه البعض إلى جزر السيشل. وفي ١٩٨٢، عوّضت بريطانيا عليهم نقديًا.

تعاظمت أهمية قاعدة دييغو غارسيا العسكرية استراتيجيًا بعدما رحلت بريطانيا عن الشرق الاوسط، وخصوصًا في أعقاب الثورة الاسلامية في ايران. فخلال حرب الخليج نفذت قاذفات القنابل الاميركية من طراز «بي–٥٢» مئات الطلعات الجوية ضد العراق انطلاقًا من قاعدتها في الجزيرة. ويقدر الخبراء أن القاعدة هناك، الموجودة في حال تأهب دائم، قادرة على استقبال كل أنواع الطائرات، ويمكنها ان تضرب أهدافًا ضمن قوس يمتد من الهند إلى باكستان إلى سواحل المتوسط والعراق والسودان نزولًا إلى الساحل الشرقي لأفريقيا حتى جنوب افريقيا.



موزمبيق

بطاقة تعريف

الموقع: في افريقيا الشرقية. تحيط بها تنزانيا ويبلغ طول حدودها معها ٦٠٠ كلم، ومالاوي (١٢٠٠ كلم، بما فيها الحدود المتشاطئة لبحيرة نياسا، ٢٠٠ كلم)، وزامبيا (٤٠٠ كلم)، وزيمبابوي (١١٥٠ كلم)، وجنوب افريقيا (٦٣٠ كلم)، وسوازيلاند (٢٠٠ كلم). أما طول شاطئها على المحيط فيبلغ ٢٤٧٠ كلم.

المساحة: ٧٩٩٣٨٠ كلم^{٢}.

العاصمة: مابوتو. أهم المدن: بيرا، نمبولا، ليشينغا، إنهمبان (راجع «مدن ومعالم»).

اللغات: البرتغالية (رسمية). وهناك لغات قبلية محلية، أهمها لغة قبائل البانتو.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٢٠ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢)، غالبيتهم الساحقة من قبائل البانتو. وتشير التقديرات إلى انهم سيبلغون نحو **٣٩** مليونًا في العام **٢٠٢٥**.
يتوزعون، وفق أديانهم إلى: ٤٠٪ من الإحيائيين (معتقدات افريقية أصلية)، ٣٠٪ من المسيحيين، و٣٠٪ من المسلمين.

الحكم: جمهوري، منذ ١ كانون الاول ١٩٩٠. عضو في الكومنولث منذ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٥. الدستور المعمول به صادر في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٠. البرلمان من ٢٥٠ نائبًا منتخبًا بالاقتراع الشامل.

الاحزاب: – جبهة تحرير الموزمبيق (فريليمو)، تأسست في ٢٥ ايار ١٩٦٢، وكانت جبهة ماركسية–لينينية، وتخلت عن الماركسية في تموز ١٩٨٩، ويتزعمها جواكيم شيسّانو؛ – المقاومة القومية الموزمبيقية (رينامو)، تأسست في تشرين الثاني ١٩٧٦، ويتزعمها ألفونسو دلاكاما (مولود ١٩٥٣)؛ – حزب المؤتمر القومي، تأسس في ١٩٩٢، ويتزعمه لوتيرو سيمنغو؛ – الاتحاد القومي الموزمبيقي، تأسس في

١٩٨٧، ويتزعمه كارلوس دوس ريس؛ – الحركة القومية الموزمبيقية؛ – الحزب الموزمبيقي الاشتراكي الديمقراطي، يتزعمه ماكسيمو دياس؛ – وجبهة موزمبيق المتحدة.

الاقتصاد: موزمبيق البلد الأفقر في العالم، حيث لم تتعدّ حصة الفرد من الناتج العام ٨٦,٥ دولار (في ١٩٩٦)، ومؤشر التنمية البشرية ٠,٣٢٣ (Etat du monde 2002).

تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية: في الزراعة ٦٠٪ وتساهم في ٦٤٪ من الناتج العام؛ وفي الصناعة ٢٠٪ (١٥٪ من الناتج العام)؛ وفي الخدمات ٢٠٪ (٢١٪).

أهم الزراعات: المانيوك، قصب السكر، جوز الهند، الذرة، السورغو، الكوبرا، الخضار، الرز، القطن، الشاي، الفستق، البطاطا الحلوة، التبغ والكاجو (ثالث منتج للكاجو في العالم). ثروتها السمكية تقدر بنحو ٣٢ ألف طن سنويًا، خصوصًا من القريدس (٣٧٪ من الواردات السمكية).

المناجم: الفحم، النفط، المرمر، أحجار كريمة، الغاز (يبلغ احتياطه ٦٥ مليار متر مكعب)، النحاس، الملح، الذهب (٢٧٠ كلغ في العام ١٩٩١).

الطاقة الكهرمائية: مصدرها الأساسي سدّ كابورا–باسا على نهر الزامبيز الذي بني في ١٩٧٠–١٩٧٤، وتبيع موزمبيق ١٥٠٠ ميغاوات لجنوب افريقيا بواسطة شبكة طولها ١٧٠٠ كلم.

نبذة تاريخية

البرتغاليون: خلال رحلته الاولى إلى الهند (١٤٩٧–١٤٩٨)، لاحظ المستكشف البرتغالي فاسكو دو غاما وجود مراكز عربية صغيرة على طول الشواطىء الافريقية الواقعة على المحيط الهندي. وكان العرب، منذ قرون، يشرفون على تجارة الذهب نحو الهند. وكانت سوفولا (بالقرب من مدينة سوفولا الحالية) مركز هذه التجارة. وقامت سفن فاسكو دو غاما بعرض للقوة، وهي في البحر، ضد العرب. ومنذ بداية القرن السادس عشر أصبحت المراكز التجارية البرتغالية الموجودة عند مصبات الأنهر بمثابة محطات يستعملها البرتغاليون بشكل دوري في طريقهم إلى الهند.

وحوالي العام ١٧٠٠، انخفضت الحركة التجارية البرتغالية في مرافىء موزمبيق بسبب فقدان البرتغال لأجزاء كبيرة من امبراطوريتها في الشرق لصالح الهولنديين والانكليز. فعرفت مناطق موزمبيق الساحلية مرحلة من الركود دامت عقودًا طويلة من الزمن.

مؤتمر برلين (١٨٨٤–١٨٨٥)، وموزمبيق مقاطعة برتغالية ما وراء البحار: الحدود الحالية للموزمبيق تمّ ترسيمها أثناء مؤتمر برلين عندما تقاسمت الدول الاوروبية، على الورق، ما دعاه بعض المؤرخين «قطعة الحلوى الافريقية». وكان لطموح البريطانيين في افريقيا الوسطى والجنوبية أن قضى على أحلام البرتغال بقيام امبراطورية افريقية واسعة تمتد من الشاطىء الشرقي إلى الشاطىء الغربي. فوضعت أقاليم شاسعة، هي اليوم زيمبابوي ومالاوي وزامبيا وجنوب افريقيا، تحت السيطرة البريطانية التي تفصل بين المستعمرتين البرتغاليتين: موزمبيق على المحيط الهندي وأنغولا على المحيط الأطلسي.

اعتبر البرتغاليون موزمبيق كإحدى مقاطعاتهم ما وراء البحار. فكان يدير شؤون موزمبيق الداخلية حاكم عام تعينه الحكومة في ليشبونة. وكانت سياسة البرتغال في موزمبيق هي نفسها في الاقاليم البرتغالية التي ترتفع فوق أرضها الراية البرتغالية (أنغولا، غينيا البرتغالية، جزر الرأس الأخضر، ساوتومي وبرنسيب). وتتمحور هذه السياسة حول جعل السكان هناك مجموعة موحدة ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا، بهدف فرض اللغة المشتركة (البرتغالية) والدين الواحد (الكاثوليكية).

تعديلات استعمارية: اضطرت البرتغال، ابتداء من ١٩٦٠، أن تلينّ سياستها الاستعمارية لجعلها مقبولة في أعين الافريقيين والاوروبيين على السواء. إذ كانت الدولتان الاستعماريتان، فرنسا وبريطانيا، قد عدّلتا من سياستهما الاستعمارية في افريقيا وباقي مستعمراتهما في العالم في اتجاه تعديلات تعطي صلاحيات للهيئات المحلية والوطنية، إضافة إلى سلسلة من الاحداث والانتفاضات الافريقية. فصدر في ١٩٦١ تشريع جديد يعطي الموزمبيقيين، نظريًا على الأقل، الحقوق المدنية نفسها التي كان يتمتع بها أفراد الجاليات البرتغالية وابناؤهم. لكن واقع الحال كان مختلفًا تمامًا، إذ استمرت إدارة البلاد، وكذلك الاقتصاد، في يد البرتغاليين، كما استمرت الحكومة البرتغالية، سنة بعد أخرى، في تشجيع المستوطنين البرتغاليين لترك الوطن الأم والهجرة إلى موزمبيق والاقامة فيها، في حين كان آلاف الموزمبيقيين يضطرون للهجرة من بلادهم بحثًا عن العمل في بلدان أخرى، خصوصًا في مناجم جنوب افريقيا وزيمبابوي حاليًا.

نضال ما قبل ثورة الاستقلال: راجع «هانغا، ماكومبي» في باب «زعماء».

الثورة (فريليمو): وصل لهيب ثورات التحرير والاستقلال الافريقية إلى الموزمبيقيين، وشاهدوا بأم العين نهايات الاستعمار الاوروبي (البريطاني والفرنسي) في بلدان افريقية أخرى. وفي ١٩٦٤، أعلنوا ثورة مسلحة ضد السلطات البرتغالية نظمها تجمع من الحركات القومية ما لبثت ان اتخذت إسم «جبهة تحرير موزمبيق» (فريليمو). وسرعان ما تمكنت هذه الجبهة من الحصول على دعم متزايد سنويًا من أكثرية الدول الافريقية وأحزابها وهيئاتها الاقليمية والسياسية. وكانت فريليمو تتحرك من تنزانيا بصورة خاصة سواء على الصعيد العسكري أو الاعلامي. وأول قائد لها كان إدواردو موندلان الذي ولد في موزمبيق وتلقى علومه في جنوب افريقيا والبرتغال والولايات المتحدة حتى نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة، واغتيل في تنزانيا عام ١٩٦٩.

انتهجت هذه الجبهة منذ ١٩٦٤ حتى ١٩٧٤ طريق النضال المسلح ضد الاستعمار البرتغالي. وعندما تخلى الرئيس البرتغالي سالازار عن سلطاته في البرتغال (ايلول ١٩٦٨)، أعلن خليفته، رئيس الوزراء مارسيللو كايتونو، عن متابعته لنهج سالازار حيال المستعمرات البرتغالية، الأمر الذي أطال أمد ثورة التحرير والنزاع في موزمبيق، حتى انتهى الأمر إلى إطاحة حكومة كايتونو عام ١٩٧٤. فأعلن زعماء البرتغال الجدد حق الموزمبيق في الاستقلال. فتشكلت حكومة انتقالية، وتم اعلان استقلال الموزمبيق في ٢٥ حزيران ١٩٧٥ في أعقاب مفاوضات بين الحكومة البرتغالية وجبهة فريليمو، وأصبح سامورا ماشيل أول رئيس للموزمبيق.

السنوات الأولى للاستقلال (الرئيس سامورا ماشيل): اعتمدت فريليمو، وقد اصبحت الجبهة الحاكمة بزعامة سامورا ماشيل، مبدأ المركزية الديمقراطية في الحكم، وقالت بالماركسية–اللينينية منكرة في الوقت نفسه الشيوعية. وفي مؤتمرها العام الذي انعقد في شباط ١٩٧٧ تمّ انتخاب لجنتها المركزية من ٦٧ عضوًا شكل عشرة منهم اللجنة السياسية التي اعتبرت المركز الأساسي والفعلي للسلطة في البلاد. وقد اعتبر رئيس هذه اللجنة رئيسًا للجمهورية الشعبية، وأعلنت الجبهة في برنامجها مجموعة من الخطوات الاصلاحية على

طريق الاشتراكية، كما اتبعت خطًا مؤيدًا للاتحاد السوفياتي على الساحة العالمية.

وكان ساموار ماشيل قد زار الصين الشعبية في آذار ١٩٧٥، وحصل منها على دعم اقتصادي. لكن العلاقة بين البلدين ما لبثت أن تدهورت بعد زيارة قام بها ساموار إلى الاتحاد السوفياتي في ايار ١٩٧٦.

وكان لاعلان جبهة فريليمو الحاكمة تبنيها الماركسية–اللينينية (شباط ١٩٧٧) أثرًا بالغًا على نظام روديسيا العنصري الذي ناصب نظام موزمبيق العداء. فأقفلت الحدود بين البلدين، وقام إيان سميث، الزعيم الروديسي العنصري، بضرب مخيمات اللاجئين الروديسيين في عمق اراضي الموزمبيق.

وفي نهاية ١٩٧٧، استشعر النظام اليساري الموزمبيقي من نفسه القوة، فدعا إلى انتخابات عامة فازت جبهة فريليمو الحاكمة بأغلبية مقاعدها. وفي اجتماعها الاول اقترعت «الجمعية الشعبية» على موازنة ١٩٧٨ التي زادت عشرة ملايين اسكودو عن السنة المنصرمة. وفي ١٩٧٩، تضاعفت غارات النظام الروديسي العنصري على مخيمات اللاجئين الروديسيين (الذين كان نظام إيان سميث يتهمهم بإيوائهم لثوار زيمبابوي الذين كانوا يقاتلون نظامه ويدعون لإقامة جمهورية زيمبابوي بدلًا من دولة روديسيا العنصرية). وواجه ساموار، بمزيد من التصلب، موقف الكنيسة الكاثوليكية من نظامه الماركسي، ولم يتردد من حضور (بصفة مراقب) اجتماعات دورة الكوميكون (دول المنظومة الاشتراكية الدائرة في نفوذ الاتحاد السوفياتي) في تموز ١٩٧٩، كما بقي على موقفه المتصلب في المفاوضات مع الحكومة البرتغالية حول التعويضات عن مصالح البرتغاليين في موزمبيق.

المعارضة المسلحة وحرب أهلية (رينامو): بدا طرح جبهة فريليمو الحاكمة النظري الماركسي غريبًا في الواقع عن سكان البلد القريب من الحياة البدائية والمحكوم بحسابات أسرية وقبلية وإثنية واقليمية ودينية، كما بدا أقرب إلى «الهذيان الايديولوجي» في وقت بدأت الازمة الاقتصادية تهدد بمجاعة تحصد الناس وغدت موزمبيق تتصدر قائمة الدول الأفقر في العالم. الأمر الذي أدخل نظام فريليمو الماركسي في مواجهات مفتوحة مع المعسكر الغربي ودول الجوار: النظام العنصري في جنوب افريقيا وفي روديسيا (زيمبابوي في ما بعد)، والنظام الدكتاتوري في مالاوي، إضافة إلى لعبة الجذب والدفع بين موسكو وواشنطن.

فليس مصادفة نشؤ «المقاومة الوطنية الموزمبيقية» المشهورة باسم «رينامو» بزعامة أندريه مزنغاساس، الذي قضى في عام ١٩٧٩ وحلّ مكانه ألفونسو دلاكاما، مباشرة بعد الاستقلال. فالولايات المتحدة لم تقبل تحول موزمبيق إلى قاعدة سوفياتية في منطقة حساسة في جنوب شرق افريقيا. والحكومة البرتغالية صعب عليها هضم هزيمتها وخروجها من مابوتو. والدول المجاورة رفضت قبول نظام ثوري على حدودها. وتضافرت جهود كل الاطراف وعجّلت بميلاد معارضة مسلحة ضد السلطة المستقلة، الأولى في تاريخ البلاد.

تولت واشنطن تقديم المساعدات المالية للمعارضة (رينامو)، وقدّمت ليشبونة (البرتغال) وبريتوريا (جنوب افريقيا) الأسلحة والخبراء في حرب العصابات، ودرّبت كوادر موزمبيقية داخل البلاد وخارجها، الأمر الذي أدّى إلى بسط رينامو نفوذها في وسط البلاد في ثلاثة اقاليم (زمبيزيا، تيت، سوفالا) تقطنها قبائل «شونا»، أي الوحدة الاتنية التي ينتمي إليها زعيم «رينامو» ألفونسو دلاكاما.

محاولات فاشلة لايقاف الحرب الاهلية:
صادفت الحكومة الموزمبيقية منذ البداية صعوبات عديدة في احتواء زخم المعارضة المسلحة والإنفاق على الحرب التي استهلكت ما يزيد على ٤٠٪ من موازنة الدولة، ولم تتوقف، منذ اشتعالها عام ١٩٧٥، إلا في ١٤ تشرين الاول ١٩٩٢.

بذلت الحكومة، أثناء الحرب، محاولات كثيرة فاشلة لإيقافها، أبرزها المحادثات بينها وبين جنوب

افريقيا التي تكثفت في شباط ١٩٨٤، وأسفرت، بعد اتفاق لوقف النار في جنوب أنغولا، عن توقيع «معاهدة عدم اعتداء وحسن جوار» بين البلدين، ألزمت موزمبيق عدم تقديم أي دعم لثوار «المؤتمر الوطني الافريقي» في جنوب افريقيا. إلا أن عمليات ثوار المؤتمر في جنوب افريقيا، وعمليات رينامو في موزمبيق لم تتوقف.

وفي تشرين الاول ١٩٨٦، قتل ساموار ماشيل في تحطم طائرة كانت تقله والوفد المرافق له بعد انتهاء أعمال مؤتمر هارار (زيمبابوي)، وقد أشارت أصابع الاتهام إلى السلطات الحاكمة في جنوب افريقيا بتدبير عملية إسقاط الطائرة، في حين قالت الأوساط الغربية أن حادثة الطائرة كانت نتيجة خطأ فني ارتكبه الطيار السوفياتي.

في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٦، انتخبت اللجنة المركزية لفريليمو جواكيم ألبرتو شيسّانو (مولود ١٩٣٩) رئيسًا خلفًا لماشيل. فبادر شيسّانو إلى متابعة نهج سلفه في محاولات إيقاف الحرب واتخاذ مبادرات اعتقد أن من شأنها أن تخفف من وطأة عداء المعسكر الغربي لنظامه: مبادرات ليبرالية على الصعيد الاقتصادي، لقاؤه وبوتا زعيم جنوب افريقيا، زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للموزمبيق، زيارته لفرنسا وطلبه المساعدة العسكرية منها، انسحاب السوفيات والالمان الشرقيين من موزمبيق (١٩٩٠).

ومع ذلك استمرت الرينامو تصلي النظام (والبلاد في الحقيقة، حتى أن وسائل إعلام حلفائها الغربيين باتت تحملها مسؤولية المجازر والتهجير والتدمير والتخريب) حربًا طاحنة.

إتفاقية روما للسلام (١٩٩٢): في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢ (بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة)، عقد الطرفان المتحاربان: فريليمو الحاكمة ورينامو في روما اتفاقية سلام، تخلت فريليمو بموجبها عن أي مرجعية ماركسية، والتزمت رفع شعار الاقتصاد الحر وقبولها التعددية الحزبية وإجراء انتخابات رئاسية واشتراعية باشراف دولي. وفي ٣ آذار ١٩٩٣، وصلت الطلائع الاولى من الـ٧٠٠٠ جندي من القوات الدولية (أونوموز– القوات الدولية العاملة في الموزمبيق، وغادرت البلاد في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٥).

أدت الحرب الأهلية التي دامت ١٧ سنة إلى مقتل ما يزيد على مليون شخص، وتهجير حوالي المليونين (إلى خارج البلاد) وتشريد ما لا يقل عن ٤ ملايين، وعمّقت روح العداء بين القبائل، وحطّمت البنية التحتية في معظم المناطق، ودمّرت الحقول، وزرعت الألغام بشتى ألوانها في كل أنحاء البلاد، وكلفت خزينة الدولة ٢٠ بليون دولار، وبلغت الديون الخارجية ٥ بلايين دولار، وتراجعت صادرات البلاد إلى ١٣١ مليون دولار في حين بلغت وارداتها ٩٣٨ مليونًا، وضربت الأمية ٧٠٪ من السكان، وبات مصير ٩٠٪ منهم معلقًا بين الفقر والمجاعة.

وللحؤول دون وقوع مأساة إنسانية أخرى قد تكون أقسى من الحرب الأهلية قررت دول غنية عدة تقديم مساعدات سنوية لموزمبيق تتراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ مليون دولار، وإرسال أكثر من ٣٠٠٠ خبير في التنمية، وما لا يقل عن ١٥٠ منظمة إنسانية غير حكومية.

وفي ٢١ آب ١٩٩٣، عاد ألفونسو دلاكاما (زعيم رينامو) إلى ماباتو بعد ١٧ عامًا من النفي، وبعد يومين التقى الرئيس شيسّانو، وفي أواخر السنة (١٩٩٣) أُعلن عن توصل السلطات ورينامو إلى اتفاق حول إعادة تشكيل الجيش الوطني.

الولايات الاميركية وعدت بالدعم: مع انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة تمارس ضغوطًا سياسية مباشرة أو بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على حكومة موزمبيق لكي تعدل اولًا عن ايديولوجيتها الماركسية، وأن تجلس إلى طاولة المفاوضات مع المعارضة المسلحة (رينامو)، وأن تدخل في انتخابات رئاسية واشتراعية تعددية، ووعدت بدعم مالي سنوي يقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار.

وقبيل إجراء الانتخابات في موزمبيق (تشرين الاول ١٩٩٤) نقلت وسائل الاعلام العالمية عن نائب

وزير الخارجية الاميركي للشؤون الافريقية جورج موس بشأن دور إدارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون في أحداث موزمبيق قوله: «دأبنا ومنذ سنوات على إحلال السلام هناك بين الأخوة الأعداء وعلى إرساء أسس نظام ديمقراطي بغية وضع البلاد في سكة التنمية الاقتصادية (...) على الموزمبيقيين ان يحددوا معاني ودلالات الديمقراطية بناء على خصائص بلدهم ومجتمعهم». وأعرب عن رغبة الادارة الاميركية «في سريان الانتخابات وسط مناخ تلاحم وطني. ولا شك أن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي سيساعدان موزمبيق إذا ما ساعد الموزمبيقيون أنفسهم...».

١٩٩٤–٢٠٠٢

تخوف من الانتخابات ونتائجها (١٩٩٤): نصت اتفاقية السلام في روما (١٩٩٢) على الأخذ بالتعددية وعلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. ولدى تحديد موعد هذه الانتخابات في أواخر تشرين الاول ١٩٩٤، خشي الرئيس شيسانو من تكرار تجربة الحروب الأهلية الأنغولية التي اندلعت شرارتها مباشرة بعد اعلان نتيجة الانتخابات التي طعنت «يونيتا» بقيادة جوناس سافيمبي (راجع أنغولا، ج٣) في شفافيتها فأغرقت البلاد من جديد في حمام دم، فاقترح تقاسم السلطة بعد الانتخابات. وكانت الأمم المتحدة، تفاديًا لهذا السيناريو الأنغولي، وحرصًا على سريان الانتخابات بحرية، بادرت إلى اتخاذ تدابير أمنية وفنية تمثلت في نشر نحو ٧٥٠٠ من القوات الدولية و٦٠ ضابطًا و٣٥٤ مراقبًا زودتهم بمعدات تقنية وإدارية.

فوز شيسانو: في ٢٧ و٢٨ تشرين الاول ١٩٩٤ جرت الانتخابات، وأعيد انتخاب جواكيم شيسانو رئيسًا لموزمبيق في الدورة الاولى من الانتخابات بعد أن حاز ٥٣,٣٪ من الاصوات متقدمًا على رئيس جبهة رينامو (المقاومة الوطنية الموزمبيقية—وقد تحولت إلى حزب سياسي إثر اتفاقية روما في ١٩٩٢) ألفونسو دلاكاما الذي نال ٣٣,٧٪.

وفي الانتخابات التشريعية حصلت جبهة فريليمو (الحاكمة) على ٤٤,٣٪ من الاصوات مقابل ٣٧,٣٪ لرينامو.

ومن بين التنظيمات الـ١٢ الأخرى التي شاركت في الانتخابات، وحده حزب «الاتحاد الديمقراطي» حصل على أكثر من ٥٪ من الأصوات (٥,١٪). وللمرة الأولى منذ الاستقلال (١٩٧٥) بدأت فريليمو تواجه قوة سياسية معارضة في البرلمان.

ولم تمض ثلاث سنوات على ولاية شيسانو حتى بات بمقدوره التعويل على نمو اقتصادي مشجّع. فمعدل التضخم انخفض إلى ٦,٩٪ في العام ١٩٩٧، وحققت الصناعة زيادة تعدّت كل التوقعات، الأمر الذي شجع الاستثمارات الخارجية (عدة شركات فرنسية أجرت عقودًا، كان أهمها بناء مصنع للألومينيوم، وبناء مجمع هيدروكهربائي)، وأعيد العمل بالمصفاة النفطية، وعرفت البلاد حركة ناشطة في العمليات المالية والتجارية. فقويت شعبية الفريليمو (الحاكمة) على حساب الطرفين المعارضين الرئيسيين: الرينامو والاتحاد الديمقراطي اللذان اشتكا من ضعف مواردهما المالية وفقدان التنظيم في صفوفهما.

الانتخابات البلدية في أواخر تموز ١٩٩٨ جرت في ٣٣ مدينة فقط ولم تطل سوى ١٠٪ من السكان، وكان الاقبال عليها ضعيفًا، وأتت بغالبية مقاعدها من صفوف الفريليمو، في حين قاطعها المعارضون، يتقدمهم الرينامو، ولكن من دون تأثير يُذكر على شعبية الفريليمو التي مضت تحقق، وهي في السلطة، نجاحات اقتصادية.

الرينامو تعود بقوة إلى ساحة المعارضة (١٩٩٩–٢٠٠١): لكن من ناحية ثانية، بدأ التململ من فساد بعض المتنفذين ومن ثرواتهم «غير المشروعة» يأخذ طريقه إلى الموزمبيقيين. الأمر الذي أعاد المعارضة، وخصوصًا جبهة الرينامو وزعيمها ألفونسو دلاكاما، إلى دائرة الفعل السياسي المؤثر.

ففي انتخابات أواخر ١٩٩٩ التشريعية والرئاسية فازت الرينامو (ومعها عشرة أحزاب معارضة) بـ١١٧ مقعدًا من أصل ٢٥٠، وأتى نجاح الرئيس جواكيم شيسانو هزيلاً، إذ إنه نال ٥٢,٣٪ من الأصوات مقابل ٤٧,٧٪ نالها خصمه ألفونسو دلاكاما.

رفضت جبهة الرينامو الاقرار بنتائج الانتخابات. وقبلت الجبهة الحاكمة (فريليمو) الدخول معها في مفاوضات، في آذار ٢٠٠٠، أسفرت في النهاية عن ضعف في موقف المعارضين، الذين كانوا تظاهروا في عدة مناسبات، وصدّتهم الشرطة في شكل عنيف وأوقعت عددًا من القتلى، فضلاً عن وفاة بعض المعارضين في السجون.

وعلى أثر هذه الحوادث الدموية فُتحت مسألة «مصير الديمقراطية» في الموزمبيق، ما ترك خلافات داخل كل طرف: فريليمو (الجبهة الحاكمة)، ورينامو، أبرز المعارضين. فداخل الفريليمو فُتحت معركة سياسية بين جناح ماركسي متشدّد وبين الجناح المعتدل الذي يمثله الرئيس شيسانو، كما فُتحت معها معركة خلافة شيسانو على رأس الجبهة والدولة. وفي داخل الرينامو، قام أحد قادتها السابقين، راول دومينغوس، بمحاولة تزعم كل المعترضين على نهج ألفونسو دلاكاما في قيادة الجبهة.

على الصعيد الاقتصادي، استمرت الموزمبيق محافظة على قدرتها في جذب المستثمرين: الصين والولايات المتحدة تنافستا على دعم وإقامة مشاريع أبنية سكنية في مابوتو، وبريطانيا لم تتردد في مضاعفة مساعدتها الهادفة إلى دعم الزراعة ومشاريع الري على نهر الزامبيز، والبنك الافريقي للتنمية قدّم دعمه لتحسين شبكة مياه مابوتو وضواحيها.

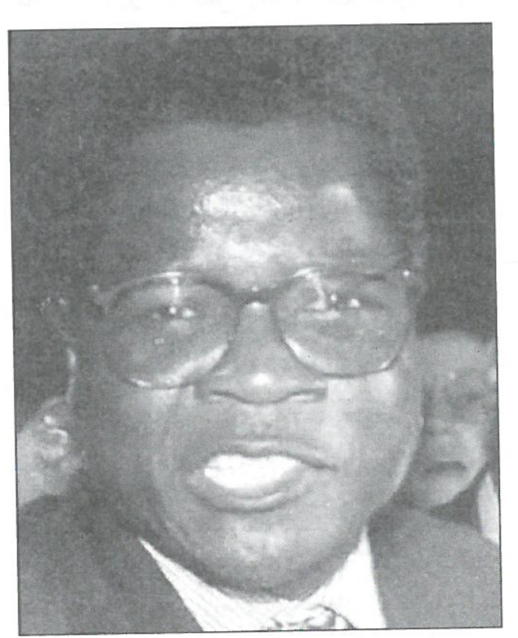
لكن الفيضانات التي اجتاحت البلاد في أوائل العام ٢٠٠٠ (٧٠٠ قتيل و٤٩٠ ألف مشرّد)، وفي أوائل العام ٢٠٠١ (١٠٠ قتيل و٣٠٠ ألف مشرّد) أضعفت البلاد واقتصادها: فالنمو تراجع بنسبة ٣,٩٪ (العام ٢٠٠٠)، والتضخم عاد وارتفع إلى ١٢,٣٪. كما ان هذه الكوارث الطبيعية زادت من الخلل في درجات تنمية المناطق، وبصورة خاصة في ما يتعلق بمناطق وسط البلاد الأقل نموًا.

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **سانتوس، مارسيلينو دوس** Santos, M.D. **(١٩٣١–)**: دبلوماسي وأحد مؤسسي وقادة «جبهة تحرير موزمبيق» (فريليمو). ولد في لورانسو ماركيز، ودرس في جامعة لشبونة وأكمل دراسته في باريس حيث أثبت وجوده كاشتراكي راديكالي في مواجهة الاستعمار البرتغالي لبلاده. وبعد إتمام دراسته انضم إلى حركة التحرير في موزمبيق. وفي ١٩٦١ انتخب سكرتيرًا عامًا لمؤتمر الحركات الوطنية في المستعمرات البرتغالية، وهو المنظمة المركزية التي تضم حركات التحرير في أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وساوتومي وبرنسيب. فأثبت مقدرة وكفاءة عالية كإداري وكسفير لحركات التحرير في المستعمرات البرتغالية. وبعد تأسيس فريليمو، سافر إلى دار السلام حيث أصبح سكرتيرها السياسي وسكرتير الشؤون الخارجية لفريليمو، واستطاع أن يبرز سياسة فريليمو الخارجية ويقودها على نحو مكّنها من الحصول على مزيد من المساعدات المادية والمعنوية. وعقب استقلال موزمبيق عين نائبًا لرئيس الجمهورية سامورا ماشيل ووزيرًا للاقتصاد والتخطيط.

• **شيسانو، جواكيم** Chissano, J. **(١٩٤٢–)**: رئيس موزمبيق الحالي (منذ ١٩٨٦، وخلفًا للرئيس سامورا ماشيل). ولد في منطقة جازا جنوب موزمبيق. درس الطب في جامعة لشبونة، وانضم لجبهة فريليمو، وكان الرجل الثالث فيها بعد سامورا ماشيل ودوس سانتوس، وأصغر أعضاء لجنتها المركزية، بعد أن تولى

سامورا ماشيل.



ألفونسو دلاكاما.

شؤون دفاع الجبهة وسكرتارية تمويل عملياتها العسكرية، كما عمل ممثلاً رسميًا لها في تنزانيا. اشترك في وفد فريليمو في المباحثات مع البرتغال التي انتهت بتوقيع اتفاقية لوساكا في ايلول ١٩٧٤. وفي ٢٠ ايلول من السنة نفسها عين رئيسًا للحكومة الانتقالية في موزمبيق حتى اعلان الاستقلال في ٢٥ حزيران ١٩٧٥. وبعد الاستقلال، اصبح وزير خارجية موزمبيق، وظل في الحكم حتى انتخب رئيسًا بعد مقتل الرئيس سامورا ماشيل (راجع باب النبذة التاريخية).

* **فرنانديز، إيغو** Fernandez, E. (**١٩٤٤**–): الأمين العام السابق لحركة «المقاومة الوطنية في موزمبيق» (رينامو) المناهضة لحكم فريليمو الماركسي. كان مفتشًا في الشرطة الجنائية في عهد الاستعمار البرتغالي، وعنصرًا في الشرطة السياسية البرتغالية على حد ادعاء خصومه الذين أكدوا بأن حركته رأت النور على أيدي المخابرات الروديسية في عهد إيان سميث العنصري، وأنها حُوّلت، منذ ١٩٨٠، من جنوب افريقيا (خلفه في زعامة الرينامو ألفونسو دلاكاما، راجع النبذة التاريخية).

* **ماشيل، سامورا** Maschel, Samora (**١٩٣٣–١٩٨٦**): أول رئيس لدولة موزمبيق منذ الاستقلال حتى مقتله في حادث طائرة كانت تقله مع وفد مرافق له. ولد في أسرة ريفية، وعمل في سن مبكرة في الفلاحة. انتقل بعد ذلك إلى العاصمة مابوتو (وكان إسمها لورنسو ماركيز في ظل الاستعمار البرتغالي)، والتحق بمدرسة للتمريض. وفي مابوتو تعرّف إلى إدواردو موندلان، الزعيم التاريخي لحركة «فريليمو»، فانضم إلى صفوف مقاومة الاستعمار. لجأ إلى تنزانيا، ومنها إلى الجزائر حيث تدرب على فنون القتال، ثم أقام فترة في الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية. وعندما اغتيل موندلان تولى من بعده قيادة الفريليمو وتابع النضال ضد القوات البرتغالية. وبعد الاستقلال، أصبح رئيسًا للدولة (راجع النبذة التاريخية).

* **ماشيل–مانديلا–سيمبيني، غارثا** Mashel-Mandela S., G. (**١٩٤٥**–): مناضلة مناهضة للاستعمار وللعنصرية. زوجة الزعيم الموزمبيقي سامورا ماشيل، رفيقة وصديقة الزعيم الجنوب أفريقي نلسون مانديلا الذي تزوج منها في العام ١٩٩٦ بعد تطليقه زوجته الأولى ويني. شغلت علاقتها بالزعيم الجنوب افريقي المناضل نلسون مانديلا حيزًا واسعًا من الاعلام العالمي، وفي جملة ما قالت في هذه العلاقة: «كنت سعيدة جدًا مع سامورا وتألمت كثيرًا لرحيله. والآن انا محظوظة لأنني عرفت الحب من جديد. فهناك كثيرات عندما يخسرن أزواجهن يفقدن الضوء في حياتهن إلى الأبد، والواقع أنني لم أكن أتوقع قدرًا مختلفًا عن قدرهن حتى التقيت مانديلا». وكانت قصتها مع مانديلا بدأت بعد مصرع سامورا عندما كتب لها مانديلا من سجنه وكانت زوجته ويني في الحجر المنزلي. يومها ردّت غارثا في رسالة إلى



نلسون مانديلا وغارثا.

ويني: «إن الذين سجنوا زوجك قتلوا زوجي. يعتقدون انهم إن قطعوا آخر الاشجار يقضون على الغابة. لكن التاريخ لن ينسى أبدًا سامورا ماشيل ونيلسون مانديلا».

ولدت غارثا سيمبيني في موزمبيق، وهي صغرى ستة أطفال لأسرة فقيرة كان ربّها مبشرًا وعاملاً، وتوفي قبيل ولادتها. تابعت غارثا دراستها حتى المرحلة الثانوية على رغم صعوبة وندرة التحصيل العلمي في ظل الاستعمار البرتغالي، وبدأت تتنبه سياسيًا وتنخرط في الخط التحرري في وقت مبكر. وفي ١٩٦٨ حصلت على منحة دراسية لإكمال دراستها في ليشبونة حيث تخصصت في اللغات الجرمانية. وفي ليشبونة انضمت إلى تنظيم سري هو «جبهة تحرير موزمبيق»، واستطاعت أن تحصل على إضبارة التعليمات العسكرية المعدة لمقاومة الارهاب، إضافة إلى معلومات بالغة الأهمية حول وضع الاقتصاد البرتغالي. لكن أمرها انكشف، ولاحقتها الشرطة السرية فهربت مع بعض أفراد التنظيم عائدة إلى بلادها حيث انضمت إلى المقاومة وتعرّفت خلال فترة تدريبها إلى سامورا ماشيل. وعشية الاحتفالات بتحرير البلاد واستقلالها (١٩٧٥) تزوج سامورا منها.

شغلت منصب وزيرة التعليم في أول حكومة تشكلت فور الاستقلال، واستمرت تشغل هذه الحقيبة حتى استقالتها في ١٩٨٩. وواجهت، وهي وزيرة التعليم إحدى اصعب المهمات، إذ كان معدّل الأمية في موزمبيق ٩٣٪: «أرعبني التحدي. لكن محو الأمية كان أساسيًا بالنسبة إلى الثورة. وفوق ذلك كله كنت المرأة الوحيدة في الحكومة، وخلال خمس سنوات ارتفع عدد الطلبة من ٤٠٠ ألف إلى مليون و٦٠٠ ألف وانخفض معدل الأمية بنسبة ١٢٪».

بعد استقالتها من وزارة التعليم بسنوات قليلة عملت في الأمم المتحدة، خصوصًا في برامج مكافحة الألغام البشرية وبرامج مكافحة «توريط الاطفال في النزاعات المسلحة».

• **موندلاني، إدوارد (١٩٢٠–١٩٦٩)**: زعيم جبهة فريليمو وأحد أبرز مؤسسيها. ولد في إقليم مانلها كازي في مقاطعة جازا (موزمبيق). توفي والداه وهو في الثالثة عشرة من عمره. فساعدته البعثة التبشيرية الكالفينية على إتمام دراسته الابتدائية والثانوية. سافر إلى جنوب افريقيا (١٩٤٩–١٩٥٠) لاتمام دراسته في جامعة وتوترسراند، إلا أن حكومة مالان طردته بسبب نشاطه السياسي. فاتجه إلى البرتغال والتحق بجامعة ليشبونة (١٩٥٠–١٩٥١)، لكن اضطهاد البوليس السري البرتغالي له دفعه إلى السفر إلى الولايات المتحدة الاميركية، حيث أتم دراسته العليا في جامعة فورت ويسترن، وحصل على شهادة الدكتوراه في الاجتماع والأنتروبولوجيا. وفي ١٩٥٧، عين خبيرًا وباحثًا في مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، ما مكّنه من زيارة الكاميرون البريطاني وناميبيا وتنجانيقا (تنزانيا في ما بعد)، حيث التقى جوليوس نيريري الذي وعده بالمساعدة في إنشاء حركة تحرير في موزمبيق. وبالفعل تمّ إنشاء جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) في ٢٥ حزيران ١٩٦٢ في دار السلام، وانتخب موندلاني رئيسًا للجبهة. غير انه بسبب نشاطه السياسي وشخصيته الدولية هذه ومع تصاعد حركة التحرير والكفاح المسلح في موزمبيق، فإن السلطات البرتغالية دبرت اغتياله بطرد ملغوم أرسل إليه في ٥ شباط ١٩٦٩ إلى دار السلام وأدى الانفجار إلى موته على الفور. له مؤلف منشور بعنوان «النضال من أجل موزمبيق» (عن موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٤٨٧).

• **هانغا، ماكومبي** Hanga, M. (–١٩١٠): أحد قادة المقاومة الموزمبيقية ضد الغزو الاستعماري. قام بحملات معادية للاستعمار منذ ١٨٨٧ حتى وفاته. كان ملكًا على منطقة باروه إلى جنوب نهر زامبازي في مقاطعة شونا التي ألحقت في ما بعد بالموزمبيق. كان آخر حاكم مستقل لمملكته قبل أن يجتاحها البرتغاليون، وكان والده ماكومبي شيباباتا قد حكم هذه المملكة منذ ١٨٤٥ إلى أن قتله عملاء برتغاليون في ١٨٨٧.

حين تسلم هانغا العرش نشط في المقاومة. وكانت انتصاراته المتوالية قد دفعت الممالك المجاورة إلى احترامه ومحالفته على مقاومة الاستعمار. واستمر يقاوم إلى أن استطاع في معركة ١٩٠١ أن يفرض سلطته. وبعدها أقام علاقات مع الالمان والبريطانيين ليحمي مملكته من الاجتياح البرتغالي. غير أن البريطانيين رفضوا تلبية طلبه وعرضوا عليه تأمين حمايته الشخصية إذا أراد أن يلجأ إلى روديسيا البريطانية. فالتفت إلى الممالك المجاورة التي أمّنت له الدعم، فجنّد ١٠ آلاف جندي وسلحهم بسبعة آلاف بندقية اشتراها بالذهب والعاج، وبنى مصانع ذخيرة، واستعدّ للمعركة الحاسمة التي هزم بها. فلجأ إلى جنوب روديسيا حيث قاد التمرد ضد البريطانيين عام ١٩٠٤. وعاد ابنه وقاد الحرب في ١٩١٧.

في ١٩٧٥، أشادت جبهة الفريليمو به واعتبرته قائدًا من قوادها، واعترف سامورا ماشيل بالدور التاريخي له («موسوعة السياسة»، ج٧، ط١، ١٩٩٤، ص٤٩، بتصرف).

مدن ومعالم

• **بيرا** Beira: سوفالا سابقًا (أيام الاستعمار البرتغالي). تعدّ حوالي ٣٥٠ ألف نسمة. ميناؤها يتصل بسكة حديد تصل إلى بلانتير في مالاوي، ولوساكا في زامبيا، وهارار في زيمبابوي، ولومومباشي في الكونغو الديمقراطية. مركز صناعي وتجاري.

تاريخيًا، بدأت بيرا محطة تجارية أسسها العرب في القرن السابع، ثم مرفأ لمملكة زيمبابوي (نحاس، ذهب، حديد، عاج)، ثم استولى عليها البرتغاليون في ١٥٠٢.

• **مابوتو** Maputo: عاصمة البلاد. كانت تسمى لورنسو ماركيز في أيام الاستعمار البرتغالي، اي قبل ٣ شباط ١٩٧٤. تقع في جنوب البلاد على شاطىء المحيط الهندي، وتعد نحو ١،٧٥٠ مليون نسمة. مصفاة لتكرير النفط. مصانع للأسمدة والأمونياك. صناعة التبغ، والسكر، والقطن، والرز.

• **نمبولا** Nampula: مدينة تقع في مقاطعة نمبولا الغنية بمنتجاتها الزراعية، وعلى طريق سكة حديد مدينة بيرا. تعد نحو ٢٧٥ ألف نسمة.



مولدافيا

بطاقة تعريف

الموقع: تقع جمهورية مولدافيا Moldavie في شرق أوروبا وشمال البحر الاسود. تحدها رومانيا غربًا، وأوكرانيا شمالًا وشرقًا وجنوبًا.

المساحة: ٣٣٧٠٠ كلم^2.

العاصمة: كيشيناو. أهم مدنها تيراسبول، بالتي (أبو بالتسي)، أورخاي، أونغيني (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الرومانية، لغة الأغلبية الساحقة (٦٥٪). وهناك استعمال واسع للروسية، وكذلك الغاغاوزية وهي لغة تركية غير عثمانية، أي أنها تكتب بالأحرف الإغريقية.

السكان: بلغ عددهم أربعة ملايين و٣١٩ ألف نسمة (احصاء ١٩٩٧)، ويقدر حاليًا (٢٠٠٢) بنحو ٤،٧ ملايين نسمة. منهم نحو ٦٥٪ مولداف من أصول رومانية، و١٤٪ أوكرانيون، و١١٪ روس، و٣،٥٪ غاغاوز (يتكلمون التركية ولكنهم مسيحيون، ويقدر عددهم بنحو ١٦٠ ألف نسمة)، و٢٪ بلغار، و١،٥٪ مختلف. غالبيتهم الساحقة تدين بالمسيحية الارثوذكسية، وهناك أقلية مسلمة.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢٧ آب ١٩٩٤. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل لولاية من أربعة أعوام. يتكون البرلمان من ١٠٤ أعضاء، ومدة ولايتهم أربعة أعوام.

الاحزاب: – الحزب الشيوعي، يتزعمه فلاديمير فورونن؛ – حزب المؤتمر الديمقراطي (تحالف بين الجبهة الشعبية الديمقراطية والمسيحيين)، يتزعمه لوري

روسكا؛ – حزب النهضة والوفاق المولدافي، تأسس في ١٩٩٥، ويتزعمه ميرسيا سنيغور M. Snegur؛ – الحركة من أجل مولدافيا ديمقراطية ومزدهرة، تأسست في ٨ شباط ١٩٩٧، ويتزعمها ديميتري دياكوف؛ – حزب القوى الديمقراطية، يتزعمه فاليريو ماتي.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٧٠١؛ الناتج الاجمالي ٩٠٣٢ مليون دولار؛ حصة الفرد من الناتج الاجمالي ٢١٠٩ دولارات (Etat du monde, 2003). تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية بالنسب التالية: ٣٥٪ في الزراعة (التي تساهم بـ٣٩٪ من الدخل الاجمالي)، و٢٨٪ في الصناعة (٣١٪)، و٣٧٪ في التجارة والخدمات (٣٠٪). بدأت مولدافيا مبادرات اقتصاد السوق الحر والخصخصة في ١٩٩٣–١٩٩٤، حيث تم خصخصة ١٥٩٥ مشروعًا.
أهم مزروعاتها: القمح، الشعير، الذرة، البطاطا، قصب السكر، الكرمة، الخضار، الفواكه، التبغ.
مناجمها: الجيبس، الحجر الكلسي. وتدور صناعتها حول المواد الغذائية، ومواد البناء، الأحذية، الآلات الزراعية، وبعض الالكترونيات.

إقليمان متنازع عليهما:

غاغاوزيا Gagaouzie: مساحتها ١٨٠٠ كلم٢، وتعد نحو ٢٢٠ ألف نسمة، منهم ٧٤٪ مولداف، و٢٨٪ أوكرانيون، و٢٥٪ روس. لغتهم التركية ويدينون بالمسيحية منذ القرن الخامس عشر. عاصمة الاقليم كومرات Komrat، ويسكنها نحو ٢٨ ألف نسمة. في ١٩ ايار ١٩٩٠، أعلنت غاغاوزيا نفسها جمهورية مستقلة؛ وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٠، أنشأت برلمانًا وانتخب رئيسًا للجمهورية هو ستيبان توبال. لكن الزعيم السوفياتي غورباتشوف أصدر مرسومًا بحل الجمهورية وكل ما نشأ عنها (٢٢ كانون الاول ١٩٩٠). وفي ١ كانون الاول ١٩٩١ (بعد شهور قليلة من انهيار الاتحاد السوفياتي) جرى استفتاء للسكان حيث أعرب ٨٣٪ منهم عن إرادتهم في الاستقلال في إطار فدرالية مع مولدافيا؛ وفي ٢٨ ايار ١٩٩٥، جرت انتخابات تشريعية. نظام الحكم: جمهوري، استقلال ذاتي، وبرلمان من ٣٥ نائبًا منتخبًا لولاية من أربعة أعوام.

جمهورية الضفة اليسرى لنهر الدنيستر (ترانسنيستريا): مساحتها ٥ آلاف كلم٢. ويسكنها نحو ٧٥٠ ألف نسمة. في ٣ ايلول ١٩٩٠. أعلن روس مولدافيا عن إنشائها، ولم تعترف مولدافيا بها. وفي ١ كانون الاول ١٩٩١، جرى اقتراع حول الاستقلال، وانتخب إيغور سميرنوف (روسي، مولود ١٩٤١) رئيسًا. وجرت صدامات دموية بين الناطقين بالروسية، يدعمهم الجيش الرابع عشر الروسي، وبين المولداف، أسفرت عن وقوع ٧٠ قتيلًا (١٥ ايار ١٩٩٢)، وكانت مولدافيا اقترحت، في ١٩ آذار ١٩٩٢، إقامة نظام خاص بالاقليم يعترف به كـ«دائرة منفصلة» يتمتع بمنطقة اقتصادية حرة. ورفض الناطقون بالروسية في الاقليم الاقتراح، وأعلنت حالة الطوارىء ووقعت الاشتباكات (مئات القتلى)، وقدمت أوكرانيا دعمها للانفصاليين، في حين أدانت رومانيا «العدوان الروسي على مولدافيا». وفي ٢١ تموز ١٩٩٢، وقع اتفاق بين روسيا ومولدافيا يعطي الاقليم نظامًا خاصًا وحرية تقرير المصير، وجرى إرسال قوات تابعة لمجموعة الدول المستقلة (تضم ١٢ دولة من أصل ١٥ كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقًا) للفصل بين المتقاتلين، وكانت حصيلة القتلى بلغت الألف قتيل. وفي ١٠ آب ١٩٩٤، اتفقت مولدافيا وروسيا على أن تسحب الأخيرة ١٠ آلاف جندي من الاقليم خلال ثلاثة أعوام. وفي ٢٤ كانون الاول ١٩٩٥، جرى استفتاء لسكانه صوت ٨١٪ منهم لمصلحة دستور ينص على الاستقلال. وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٩٦، أعيد انتخاب سميرنوف رئيسًا للأقليم. (راجع حول تطورات السنوات الأخيرة في هذين الأقليمين النبذة التاريخية).

نبذة تاريخية

مولدافيا في تاريخها القديم والوسيط والحديث: يسكن سكان مولدافيا (من أصل روماني) أراضيها الحالية منذ أكثر من ٢٥٠٠ سنة، وكانت جزءًا من امبراطورية «داكيا» (إسم رومانيا القديم) ولغتها أقرب إلى اللاتينية، وسكانها يشتغلون في الزراعة وتربية الدواجن والتجارة.

في القرن الثالث عشر تأسست مولدافيا كدولة قائمة بنفسها تمتد من نهر الدنيستر شرقًا إلى جبال الكارابات غربًا والبحر الاسود جنوبًا وحدود بولندا شمالًا، وشهدت عصرها الذهبي في عهد ستيبان الأكبر (١٤٥٧–١٥٠٤) الذي سحقت جيوشه الجيش العثماني الذي كان يزحف إلى أوروبا بعد فتح القسطنطينية. لكن مولدافيا سقطت تحت السيطرة العثمانية بعد فشل التحالف المولدافي–الروسي في القرن الثامن عشر. وبعد حروب طويلة بين الاتراك والنمسا امتدت الامبراطورية النمساوية شرقًا على حساب الاراضي التي كانت تحتلها تركيا، وتنازل الباب العالي عن إقليم بوكوفينا الواقع في شمال مولدافيا عام ١٧٧٥. وفي ١٨١٢، تنازل الباب العالي مرة جديدة عما تبقى من اراضي مولدافيا، أي مقاطعة بسّاربيا بموجب معاهدة بوخارست. وفي ١٨٥٦، جرى توزيع جديد للأراضي في المنطقة، فشكلت مناطق غربي بروت Prout وفاليشيا دولة رومانيا (المعروفة حاليًا). ونتيجة للحرب الروسية–التركية في ١٨٧٨–١٨٧٩، ذهبت المناطق الواقعة جنوبي مولدافيا لروسيا.

في التاريخ المعاصر: بعد انهيار الامبراطورية الروسية (١٩١٧) أثناء الحرب العالمية الاولى، أعلن «مجلس الأمة» في بسّاربيا عودة الاقليم إلى الوطن الأم رومانيا (٢٧ آذار ١٩١٨)، ثم بعد تفكك الامبراطورية النمساوية إثر هزيمتها في الحرب عادت المنطقة الأخرى من أراضي مولدافيا، أي بوكوفينا إلى الوطن الأم رومانيا (تشرين الثاني ١٩١٨)، واعترفت الدول الكبرى، وفق اتفاقيات السلام الموقع عليها في باريس (١٩٢٠) بسيادة رومانيا على أراضيها (بين بروت والدنيستر).

وحاول الاتحاد السوفياتي إعادة بعث بسّاربيا، وبعد فشله أسّس على الضفة الشرقية لنهر الدنيستر (أي في اراضي أوكرانيا) «جمهورية مولدافيا الاشتراكية السوفياتية». وفي ١٩٣٩، تم التوقيع على حلف بين المانيا والاتحاد السوفياتي (اتفاق ريبينتروب–مولوتوف) اعترفت بموجبه ألمانيا بالمصالح السوفياتية في بسّاربيا. وفي ٢٨ حزيران ١٩٤٠، غزت القوات السوفياتية بسّاربيا (الضفة الغربية) واحتلتها، كما احتلت شمال بوكوفينا وإقليم هيرتزا، وأجرت بذلك تقسيمًا جديدًا لمولدافيا: بسّاربيا الشمالية وترانسنيستريا (الضفة اليسرى لنهر الدنيستر، راجع بطاقة تعريف) شكلتا جمهورية مولدافيا المستقلة استقلالًا ذاتيًا، وبسّاربيا الجنوبية أُلحقت بأوكرانيا.

في ١٩٤١–١٩٤٤، استعادت رومانيا بسّاربيا وضمّت إليها ترانسنيستريا.

الاستقلال: في صيف ١٩٨٩، خطت مولدافيا خطوات واسعة في اتجاه استقلالها. فتمّ تأسيس أحزاب سياسية، منها «الجبهة الشعبية». وفي ٢٧ آب ١٩٨٩، سارت مظاهرة في كيشينيف (العاصمة، كيشيناو في ما بعد) ضمت نحو ٤٠٠ ألف متظاهر طالبوا بالاستقلال. وبعد أقل من أسبوع واحد، تقرّر اعتبار الرومانية لغة رسمية للبلاد إلى جانب الروسية، ووُضع نشيد وطني واعتُمد علم جديد. وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٩، وقعت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين.

في ٢٣ حزيران ١٩٩٠، أعلنت مولدافيا سيادتها، وفي ايلول ١٩٩٠، طالب المولداف الناطقون بالروسية باستقلال ذاتي لـ«جمهورية الدنيستر» (ترانسنيستريا)، وتقدّم الغاغاوز بالمطلب نفسه بالنسبة إلى (غاغاوزيا). ونتيجة لاستمرار الصدامات بين المولداف والأقلية الروسية، أصدر الزعيم السوفياتي مذكرة بضرورة وضع حد لهذه الصدامات وإعادة الأمن (٢٣ كانون الاول ١٩٩٠).

في ١٩ شباط ١٩٩١، رفض البرلمان المولداڤي السماح باجراء استفتاء داخل الأقلية الناطقة بالروسية. وفي ٢٨ ايار (١٩٩١)، أصبح فاليرن تودور مورافسكي رئيسًا للدولة، وفي ٢٧ آب ١٩٩١، أعلن الاستقلال، وفي ٨ كانون الاول ١٩٩١، انتخب ميرسيا سنيغور (مولود ١٩٤٠)، الذي كان رئيسًا للسوفيات الأعلى، رئيسًا للجمهورية بأغلبية ٩٨٪ من الاصوات.

وفي ١ تموز ١٩٩٢، وقع اتفاق بين مولدافيا وروسيا، وفي ٦ تشرين الثاني، وقع اتفاق آخر بين مولدافيا ورومانيا نص على استحداث لجنة تعاون بين برلماني الدولتين، وعلى انتهاج سياسة اندماج اقتصادي بينهما.

وفي تشرين الاول ١٩٩٣، انضمت مولدافيا إلى «مجموعة الدول المستقلة» (تضم ١٢ دولة من أصل ١٥ كانت تشكل الاتحاد السوفياتي السابق).

وفي ٦ آذار ١٩٩٤، جرى استفتاء حول انضمام مولدافيا إلى رومانيا، فرُفض بأغلبية ٩٥,٤٪ من الاصوات. وفي ١ نيسان ١٩٩٤، جرى تعليق قانون ١٩٨٩ حول اللغة الرسمية في البلاد، واعتمدت المولدافية وحدها لغة رسمية. وفي ٢٨ كانون الاول ١٩٩٤، صوّت البرلمان المولداڤي على الاستقلال الذاتي لاقليم غاغاوزيا.

وفي ٢٨ حزيران ١٩٩٥، انضمت مولدافيا إلى المجلس الاوروبي.

عهد الرئيس بيترو لوتشينسكي Petru Lucinski: في ١ كانون الاول ١٩٩٦، انتخب بيترو لوتشينسكي (مولود ١٩٤٠) رئيسًا للجمهورية بأغلبية ٥٣,١٪ من الاصوات مقابل ٤٦,٨٪ نالها خصمه الرئيس السابق سنيغور Snegur.

خلال السنة الأولى، من عهده اصطدم لوتشينسكي بالبرلمان الذي كانت الغالبية فيه معارضة له. وقويت المعارضة بعد الانتخابات التشريعية في ٢٢ آذار ١٩٨٨ التي أعطت الشيوعيين ٤٠ مقعدًا من أصل ١٠١، الأمر الذي جعل أحزاب اليمين والوسط تترك خلافاتها جانبًا وتدعم الرئيس خوفًا من أن يعيد الشيوعيون الأمور إلى الوراء. وقد تزعم الموالاة (٦١ مقعدًا) الرئيس السابق ميرسيا سنيغور، الأمر الذي مكّن لوتشينسكي من تأليف حكومة لم يستلم الشيوعيون أيًا من حقائبها الوزارية.

القضية الأهم التي واجهت حكم لوتشينسكي هو إنفصال إقليم ترانسنيستريا الواقعي منذ ١٩٩٠. فلم يفلح لوتشينسكي بصدده سوى في حصوله على مذكرة موقعة في ٨ أيار ١٩٩٧ وترعاها «منظمة الأمن والتعاون الاوروبي» وروسيا وأوكرانيا تؤكد وحدة اراضي مولدافيا ضمن حدودها المعترف بها عام ١٩٩٠. لكن ترانسنيستريا بقيت على موقفها الداعي إلى إقامة دولة مستقلة.

وفي محاولة لمعالجة الأزمة الاقتصادية انتهج لوتشينسكي سياسة فتح الجسور مع روسيا مع إبقائها وثيقة مع أوكرانيا ورومانيا. ولتنويع مصادر تموين البلاد من المحروقات اشترك مع جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان لتشكيل منظمة «غوام» GUAM (كل حرف من إسم المنظمة هو أول حرف من إسم كل دولة من الدول الاعضاء في المنظمة المذكورة). كما أن مولدافيا سلكت طريق التقارب مع الاتحاد الاوروبي، وأصبحت بدءًا من تشرين الثاني ١٩٩٧ عضوًا في الفرنكوفونية.

الأضرار الناجمة عن الأزمة الروسية (١٩٩٨-٢٠٠٠): كون مولدافيا تفتقر للثروات المنجمية واقتصادها شديد الارتباط بروسيا فقد تأثرت كثيرًا بالأزمة المالية الروسية (صيف ١٩٩٨)، خصوصًا لجهة الهبوط في سعر نقدها، فوصل التضخم إلى ٧,٦٪ في الثلث الاول من ١٩٩٩، وارتفعت ديونها الخارجية إلى ١,٣ مليار دولار في ايار ١٩٩٩، والديون الداخلية إلى ١,٦ مليار لاي (اللاي هو الوحدة النقدية المولدافية)، وتراجعت معدلات المعيشة إلى مستويات منخفضة جدًا (متوسط الأجر الشهري ٢٥ دولارًا).

ووسط هذا التردي، استقال رئيس الوزراء إيون سيوبوك في ٣ شباط ١٩٩٩، وخلفه نائبه ووزير الاقتصاد والاصلاحات إيون ستورزا الذي أيدته

«كتلة من أجل مولدافيا ديمقراطية ومزدهرة» (الحزب الذي يترأسه رئيس مجلس النواب ديميتري دياكوف)، وحزب «المؤتمر الديمقراطي» (ميرسيا سنيغور)، وحزب «القوى الديمقراطية» (وسط اليمين، ويتزعمه فاليريو ماتي)، وعارضه الشيوعيون، وغاب عن جلسة الثقة حزب «الجبهة الشعبية المسيحية الديمقراطية».

تقسيمات إدارية وعضوية هيئة تعاون البحر الأسود: تبنى البرلمان، في كانون الاول ١٩٩٨، اصلاحًا، أوجد تقسيمًا إداريًا جديدًا للبلاد وجعلها عشر دوائر بعد أن كانت مقسمة إلى ٤٠ «شعاعًا». ومُنحت الأقلية المسيحية الأرثوذكسية الناطقة بالتركية في جنوب البلاد نظامًا خاصًا ينص على قيام «غاغاوزيا كوحدة اقليمية مستقلة استقلالًا داخليًا». أما بشأن إقليم ترانسنيستريا، فقد استمرت المفاوضات بشأن مطلبه في الانفصال والاستقلال تراوح مكانها (راجع أعلاه).

وعلى الرغم من أن مولدافيا لا منفذ لها على البحر الأسود فإنها انضمت إلى «التعاونية الاقتصادية للبحر الأسود». وكانت قمة يالطا وضعت، في حزيران ١٩٩٨، ميثاق المنظمة الاقتصادية الاقليمية، في تمهيد لإنشاء منطقة التبادل الحر التي سيكون رهانها الاساسي على نقل نفط بحر قزوين.

أزمة حكومية: المشاركة الضعيفة جدًا في استفتاء ٢٣ ايار ١٩٩٩ الذي نُظم في الوقت نفسه مع إجراء انتخابات محلية فاز بها الشيوعيون والفلاحون، لم تسمح للرئيس لوتشينسكي بتنفيذ تعهداته بالاصلاح وبتحويل الجمهورية إلى «جمهورية رئاسية» (نظام رئاسي). فتوالت ثلاث حكومات في غضون سنة واحدة (١٩٩٩). وعلى الرغم من خلافاتهما، تمكن الحزب الشيوعي والجبهة الشعبية المسيحية-الديمقراطية (التي يتزعمها لوري روسكا) من إقامة ائتلاف بينهما أطاح حكومة إيون ستورزا في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٩ بعد تسعة أشهر فقط من تشكيلها. وبعد فشل إثنين من تشكيل حكومة جديدة: فاليريو بوبوتك (حزب الوسط) وفلاديمير فورونن (الشيوعي)، شكل ديميتري براغيس حكومة جديدة في ٢١ كانون الاول ١٩٩٩، مستفيدًا من دعم الائتلاف بين الشيوعيين والمسيحيين.

كان على الحكومة الجديدة أن تواجه، في إطار أزمة اقتصادية خانقة، عددًا من القضايا: مشاريع الخصخصة وفي طليعتها خصخصة قطاعي النبيذ والتبغ، إطلاق الاصلاح الاداري الاقليمي (راجع أعلاه)، وخصوصًا استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي سبق له وعلّق الاعتمادات التي كان قد خصصها لإعادة الهيكلة.

كل ذلك والبلاد، التي، اصبحت شبه مشلولة بسبب ديونها لشركة «غازبروم» الروسية (أصبحت تملك ٥١٪ من أسهم شركة «مولدافا-غاز»)، عاشت ايامًا طوالًا (آذار ٢٠٠٠) من دون محروقات، وفقد نقدها أكثر من ٤٠٪ من قيمته في العام ١٩٩٩.

هذه الصعوبات دفعت بمولدافيا للمراهنة على انضمامها إلى «ميثاق الاستقرار لدول جنوب-شرق أوروبا»، وعلى الاندماج الاوروبي، ومضاعفة عقد اتفاقيات بين دول «الهيئة الاقتصادية للبحر الاسود» التي ترأستها مولدافيا (رئاسة دورية) في ١٧ تشرين الاول ١٩٩٩، ونشطت في دفع هذه الدول لإقرار مشروع إنشاء منطقة حرة في ما بينها.

أما بالنسبة إلى الاقليم الانفصالي «ترانسنيتسريا»، فقد عقدت بشأنه قمة «منظمة الأمن والتعاون الاوروبي» في اسطنبول في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، أسفرت عن توقيع وثيقة تلحظ انسحابًا نهائيًا للجيش الرابع عشر الروسي (السابق) منه في مدة أقصاها آخر العام ٢٠٠٢.

الشيوعيون استعادوا زمام السلطة (٢٠٠٠-٢٠٠٢): الاصلاح الدستوري، الذي أقر في ٥ تموز ٢٠٠٠ وينص على انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان، أطلق أزمة سياسية في البلاد. ولم تتوصل احزاب اليمين إلى الاتفاق على مرشح لها للرئاسة، فخلا الجو لمرشحين فقط: بافل بربالات رئيس المحكمة الدستورية، والزعيم الشيوعي فلاديمير

فورونن. وبعد أربع دورات انتخابية رئاسية في البرلمان (١ و٤ و٢١ و٢٤ كانون الاول ٢٠٠٠) لم يفلح أي منهما في الحصول على ٦١ صوتًا من أصل ١٠١، تؤهله لأن يكون رئيسًا. فأعلن الرئيس لوتشينسكي، في ٣١ كانون الاول، حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات تشريعية.

استمرت احزاب اليمين على خلافاتها، ففاز الحزب الشيوعي في الانتخابات التشريعية (٢٥ شباط ٢٠٠١) منفردًا بـ٥٠,٧٪ من أصوات المقترعين، وحصل على ٧١ مقعدًا، مقابل ١٩ مقعدًا حصل عليها الائتلاف الانتخابي بين رئيس الحكومة ديميتري براغيس و١١ مقعدًا للحزب الشعبي المسيحي الديمقراطي الذي يتزعمه لوري روسكا. ولم يتمكن ١٤ حزبًا من تخطي حاجز الـ٦٪ المطلوب للتأهل لدخول البرلمان.

وفي ٤ نيسان ٢٠٠١، انتخب الزعيم الشيوعي فلاديمير فورونن رئيسًا للجمهورية، وكان يركز إبان حملاته الانتخابية على تشكيل حكومة تكنوقراط بصرف النظر عن الانتماء الحزبي، وعدم رغبته في خلق «عبادة الفرد» من جديد، ومكافحة الفساد و«نحو شيوعية للقرن الواحد والعشرين».

وبالفعل، ترأس الحكومة الجديدة فاسيلي تارليف، وهو رجل أعمال لا ينتمي إلى اي فصيل سياسي.

مشكلة اللغة والتاريخ: جاء إدخال التعليم الاجباري للغة الروسية في المدارس وجعلها لغة رسمية (إضافة إلى الرومانية) في الدستور، وإحلال مادة «تاريخ مولدافيا» محل «تاريخ الرومان» في برنامج تعليم التاريخ، ليثيرا مظاهرات احتجاج يومية امتدت من ٩ شباط إلى نهاية نيسان ٢٠٠٢ ونظّمها «الحزب الشعبي المسيحي–الديمقراطي» بزعامة لوري روسكا. وقد عكست هذه المظاهرات مدى التناقض القائم في صفوف المولدافيين حول مسألة الهوية. فهناك اتجاه لربط مولدافيا بأوروبا الغربية، وآخر يريد ربطها بالعالم السلافي. ووصل الاتجاه الأول إلى حد المطالبة بقلب السلطة واستقالة الرئيس الشيوعي فلاديمير فورونن وإجراء انتخابات تشريعية جديدة. وفي هذه الأجواء، أعلن عن اختفاء، وبصورة غير مفهومة، النائب ورئيس الحزب الشعبي المسيحي الديمقراطي فلاد كوبرياكوف في ٢١ آذار ٢٠٠٢. ولم تعد البلاد إلى الهدوء إلا بعد عودة الحكومة عن «إجراءاتها الاصلاحية»، وقبول الرئيس فورونن بإجراء استفتاء حول المضي في سياسته، ومهمة وساطة قام بها «المجلس الاوروبي». لكن هامش المناورة، حول مسألة اللغة، بدا ضيقًا جدًا أمام الرئيس؛ ذلك أن جعل اللغة الروسية لغة رسمية كان منصوصًا عليه في معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة مع روسيا في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠١.

مشكلة الاقليمين: توترت العلاقات من جديد بين السلطة والاستقلاليين في أقليم غاغاوزيا الذين طالبوا باستقلال ذاتي مالي تام، ودار النقاش حول توضيح النظام القانوني الخاص بالاقليم.

وعلى جبهة «جمهوريةترانسنيستريا» (الروسوفون: الناطقة باللغة الروسية) فإن الوضع فيها بقي وثيق الصلة بالوضع العام في البلاد. فالهمّ الأساسي للسلطات ولغالبية المولدافيين انصبّ على الحفاظ على «وحدة الدولة». والمفاوضات مع الانفصاليين استمرت تراوح مكانها على الرغم من عدد من الاتفاقيات، كان آخرها في قمة اسطنبول (راجع سابقًا). وعمدت السلطات في كيشيناو (العاصمة) إلى تقوية مراقبتها على الحدود، وأقامت مراكز جمركية جديدة واقفلت المراكز التي كانت أقامتها السلطات المحلية الانفصالية (١٩٩٦). وفي ٨ كانون الاول ٢٠٠١، أعاد سكان الأقليم انتخاب سميرنوف رئيسًا لـ«جمهوريتهم». وكانت قضية النظام الأساسي الذي سيؤول لهذا الاقليم في صلب المفاوضات بين مولدافيا وروسيا وأوكرانيا وممثلين عن ترانسنيستريا. وبرزت في المفاوضات، ولأول مرة، عبارة «دولة مشتركة» لها دستورها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ورموزها وجيشها... أو اندماج في نوع من كونفدرالية موسّعة. والتسوية الأخيرة بدا أن الرئيس المولدافي، فورونن، يقبل بها.

الاقتصاد والعلاقات بالمنطقة: على الرغم من بعض مؤشرات التحسن في الوضع الاقتصادي مع مطلع العام ٢٠٠٢، فإن نحو ٥٤٪ من السكان كانوا لا يزالون يعيشون تحت عتبة الفقر، وعرفت البلاد، نتيجة هذا الواقع، هجرة كثيفة في يدها العاملة. وهبط معدل الحياة إلى ٦٧ سنة بعد أن كان ٦٨,٥ سنة في العام ١٩٩٠. وجمدّ صندوق النقد الدولي قروضه. و٧٥٪ من موازنة ٢٠٠٢ خصصت لخدمة الدين.

وإذا كان مشروع الالتحاق بالاتحاد الروسي–البيلوروسي خرج من دائرة النقاش والحدث اليومي، فإن الخطاب السياسي الداعي إلى التقرب من اوروبا استمر ملتبسًا. واخيرًا، انضمت مولدافيا إلى «ميثاق الاستقرار لدول جنوب شرق اوروبا» في ٢٨ حزيران ٢٠٠١.

مدن ومعالم

• **بالتي** Balti: مدينة، شمال هضبة بسّاربيا. تعد نحو ١٧٥ ألف نسمة. مجمع حراري. مركز مهم للصناعات الغذائية (زيوت، لحوم، سكر) والميكانيكية.

• **تيراسبول** Tiraspol: مدينة، على نهر الدنيستر الاسفل. تعد نحو ١٩٥ ألف نسمة. صناعات غذائية، ونسيجية. كانت عاصمة جمهورية مولدافيا المستقلة استقلالًا ذاتيًا بين ١٩٢٩ و١٩٤٠.

• **كيشيناو** Chisinau: عاصمة البلاد. كانت تدعى كيشينيف Kichinev من ١٩٤٠ إلى تاريخ إقرار إسمها الجديد في ٢٧ آب ١٩٩١. تعدّ نحو ٧٧٠ ألف نسمة.

كيشيناو غارقة في التاريخ. فأول إشارة إليها تعود إلى ١٤٣٦. تقع فوق سبع هضبات. وعام ١٧١٢ أصبحت مدينة محتوية عددًا من القرى المتاخمة، وراحت تنمو بسرعة؛ على ان الحروب الروسية–التركية التي ضربت ابوابها أوقفت هذا النمو. وكان فيها ممرات سرية تحت الارض معدّة لهرب سكانها عند اشتداد الحروب.

اشتهرت العاصمة المولدافية بمعالمها الدينية، ومنها كنيسة الامبراطور والامبراطورة القديسين قسطنطين وهيلانة التي بنيت عام ١٧٧٧، وكنيسة الصعود التي أنشئت قبل ١٧٩٥، وكنيسة القديسين ميخائيل وجبرائيل قبل ١٧٣٩، إلى قوس النصر عام ١٨٤٠ للمعماري زاوسكيفيتش، ويرى إليه المولدافيون شبيهًا بقوس النصر في باريس، وكنيسة القديس هارالمب (١٨٣٦)، وكنيسة جميع القديسين (١٨٣٨)، والكنيسة الرومانية–الكاثوليكية. وهندسة هذه الكنائس على النمط الكلاسيكي والنمط الروسي–البيزنطي. وأعيد كيانها لدى زوال الشيوعية، فراح كهنتها يقومون بأسرار المعمودية والقداديس اليومية.

كانت كيشيناو، إلى معظم المدن والقرى المولدافية، تسعى إلى اللحاق بركب المدن الاوروبية التي واكبت العصر. وفعلًا بدأت كيشيناو عصرنتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فعبّدت طرقاتها، وصدرت فيها أول صحيفة بالرومانية، وبنيت مجمعات رياضية. وفي مطلع القرن العشرين قامت أبنية الدوما (البرلمان) وغيرها.

تعرضت العاصمة أثناء الحرب العالمية الثانية لدمار واسع. وعندما دخلت في مدار الاتحاد السوفياتي وضع المهندس المعماري، سيوتشيف، خرائط لإعادة بنائها. وسُميت أعوام ١٩٤٧–١٩٤٩ أعوام إعادة البناء ورد الحياة إلى العاصمة. وبعد ذلك ارتفع مبنى المكتبة الوطنية التي تضم كتبًا ومخطوطات في الادب والشعر والتاريخ لمولدافيين أبرزهم م. أمينسكو رائد الادب الكلاسيكي في مولدافيا، وأقيم له تمثال نصفي عام ١٩٥٧ في العاصمة اعتاد المارّة على رشّه بالزهور. وثمة تمثال آخر للشاعر الروسي بوشكين الذي أمضى الأعوام ١٨٢٠–١٨٢٣ منفيًا في كيشيناو تقديرًا له كشاعر عملاق جسّد في شعره مآسي وآلام وآمال الانسان الذي كان يئن من حكم القياصرة. ومن معالم كيشيناو مسرح الأوبرا والباليه، والمسرح الوطني.

موناكو

بطاقة تعريف

الاسم: من إسم «مونواكوس» Monoikos، إحدى القبائل الليغورية التي عاشت على ساحل المتوسط الممتد من مدينة مارسيليا حتى سبيزيا، والتي لم يتوصل الرومان إلى إخضاعها إلا في عهد أوغسطوس عام ١٤ ق.م. وثمة اعتقاد آخر حول الإسم يذهب إلى أن الإسم يعود إلى الأيام التي كانت فيها موناكو مستعمرة فينيقية، فعبد سكانها إله الفينيقيين «ملكارت»، ويُسمى باللغة اللاتينية «مونايكسي»، وسمي ثغرها مرفأ «هرقل مونايكسي» قبل أن يُعرف بـ«موناكو».

الموقع: ثغر على المتوسط. تحيط به فرنسا من كل الجهات في منطقة قريبة جدًا من الحدود الايطالية، ويبلغ طول حدودها مع فرنسا ٤,٥ كلم، وطول شاطئها ٥,١٦ كلم.

المساحة: ١,٨١ كلم٢. أصغر بلدان العالم باستثناء الفاتيكان.

العاصمة: موناكو Monaco (الصخرة، ترتفع ٦٠م)، تعد نحو ١٢٠٠ نسمة. وأهم المواقع الآهلة: مونتي كارلو (نحو ١٥١٠٠ نسمة)، لاكوندامين (نحو ١٢٢٥٠ نسمة)، فونتفييل (نحو ٢٠٠٠ نسمة).

اللغات: الفرنسية (رسمية)، واللغة الأصلية المعروفة باسم «مونيغاسك» monégasque، وهي لهجة ليغورية قديمة وقد تداخلتها الفرنسية والايطالية وشكلتا نحو ٣٠٪ من مجمل مفرداتها.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٣٤١٠٠ نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). فتكون الكثافة السكانية ١٧٣٠٠ نسمة في الكلم٢ الواحد.
كان عدد سكان موناكو في العام ١٩٩٠ نحو ٣٠ ألف نسمة، منهم ٥١٠٠ من السكان الاصليين، و١٢١٠٠ فرنسيين، و٥ آلاف ايطالي، و١٣٦٠ بريطانيًا، و٧١٦ ألمانيًا، و٤٠٠ أميركي و٥٤٠٠ من مختلف الجنسيات. فيكون بذلك أن نحو خمس السكان هم أصليون.
أهل موناكو مسيحيون كاثوليك. والكاثوليكية دين الدولة الرسمي (المادة ٩ من الدستور).

الحكم: إمارة مستقلة. تحكم نظامها الاساسي المعاهدة الموقعة بين فرنسا وموناكو في ١٧ تموز ١٩١٨ التي تنص على أن اعتلاء عرش موناكو بفعل الزواج لا يمكن أن يؤول إلا إلى شخص من موناكو أو من الفرنسيين (والقصد كان سدّ الطريق أمام أسرة أوراخ–ورتمبرغ الالمانية). وفي ٢٨ حزيران ١٩١٩، اعترف الموقعون على معاهدة فرساي (المادة ٤٣٦) أنهم أخذوا علمًا بمعاهدة ١٧ تموز ١٩١٨ بين فرنسا وموناكو. حتى ١٩٦٢، كانت السلطة في الامارة (سلطة الأمير) تعتبر بحق إلهي. وأصبحت ملكية دستورية عندما أصدر الأمير رينييه الثالث الدستور المعمول به حاليًا في ١٧ كانون الاول ١٩٦٢. السلطة التشريعية يشترك فيها الأمير ومجلس وطني من ١٨ عضوًا منتخبًا بالاقتراع العام لولاية من خمسة أعوام. الانتخابات الأخيرة جرت في ١ و٨ شباط ١٩٩٨، فاز بها «الاتحاد الوطني والديمقراطي» بكامل أعضاء المجلس، ويتزعمه جان لوي كامبورا.
السلطة التنفيذية يرأسها وزير دولة فرنسي يمارس صلاحياته تحت سلطة الأمير وإشرافه. ووزير الدولة الحالي هو السفير ميشال ليفيك (مولود ١٩٣٣) الذي بدأ مهماته منذ ٣ شباط ١٩٩٧، يعاونه ثلاثة مستشارين: للمالية والاقتصاد، للداخلية، وللأشغال العامة والشؤون الاجتماعية.
في موناكو مجلس بلدي. الشرطة من ٤٠٠ رجل ٩٥٪ منهم فرنسيون. كرسي أسقفي يتبع الفاتيكان منذ ١٩٨١.

الاقتصاد (خصوصية فريدة): الناتج المحلي الاجمالي ٠,٨٧ مليار دولار، وحصة الفرد منه ٢٦٣٦٤ دولار (Etat du monde 2003).
قطاعها الصناعي لا يسبب التلوث في البيئة: الأدوية والصناعات التجميلية المختلفة. وموناكو بطابعها

الاقتصادي والمالي العالمي المتميز أصبحت مركزًا لنشاطات مالية مصرفية عالمية، حيث يتواجد فيها أكثر من ٦٠ مصرفًا عالميًا تتصرف برؤوس أموال أجنبية، إضافة إلى اعتماد موناكو على حركة سياحية عالمية.
ولموناكو تراث اقتصادي تاريخي فريد في نوعه. فعندما فقدت المناطق الداخلية عام ١٨٦٠، والتي كانت سببًا لانتعاش حياتها الاقتصادية كان يتوجب عليها ان تعيد بناء ميزانية جديدة ترتكز على موارد السياحة والتسلية والقمار، التي كان من السهل رواجها، لأن موناكو مقصودة بسبب هذا النمط الاقتصادي الجديد.
في عهد الأمير ألبير الأول، أُعطيت النشاطات العلمية والثقافية أهمية خاصة. فأنشأ في ١٩٠٥ مؤسسة تصميم ورسم خرائط المحيطات، كما أنشأ بعده «مركز موناكو العلمي»؛ ومؤسسة الأمير بيار (١٩٦٦) تنظم وتوسع مجال الأعمال الإبداعية التي ما زالت في تطور مستمر، سواء في الأدب أو في الرسم أو في الموسيقى، بالاضافة إلى النشاطات الأكاديمية الدولية للسياحة، وكذلك النشاطات الرياضية ومنها الجائزة الكبرى التي تأسست عام ١٩٢٨ وخصصت لسباق الدراجات النارية.
كما أن هاجس الواجب الانساني دفع بالأمير ألبير الأول إلى إنشاء المؤسسة الدولية للسلام عام ١٩٠٣. ومنذ ذلك الوقت والمبادرات الموناكية لم تتوقف، وتتمثل في تنظيم المؤتمرات الدولية (مثلًا: من أجل أنسنة النزاعات ١٩٣٤)، وتأسيس اللجنة الطبية–القضائية (١٩٣٤–١٩٥١)، والصليب الأحمر الموناكي (١٩٤٨)، والجمعية الدولية لاصدقاء الطفولة (١٩٦٣).
لاقتصاد موناكو، كما لمبادراتها، مركز دولي وخصوصية لا مثيل لهما في العالم. وبرزت في السنوات الأخيرة فضائح مالية أساسها تلك الخصوصية بالذات (راجع النبذة التاريخية).

نبذة تاريخية

لمحة عامة: ثمة بقايا في موقع موناكو الحالي أثبت العلماء من خلاله أنه كان مأهولًا منذ ما قبل التاريخ، أي في العصر الباليوتي الأعلى. ثم سكنته القبائل الليتورية. وأصبح مستعمرة فينيقية مع انتشار المستعمرات الفينيقية على ضفتي المتوسط، ثم تابعًا للاغريق، حيث من الثابت أن الامبراطور هرقل مرّ به، ثم رومانيًا حيث أبحر من مرفئه يوليوس قيصر ليحارب مدينة بومبي (في ايطاليا حاليًا).

وفي ١١٦٢، اعترف الامبراطور فريدريك الاول بربروسا بحق مدينة جنوى في السيطرة على الشواطىء الليتورية من بورتو فينيري حتى موناكو. وفي ٣٠ أيار ١١٩١، اعترف الامبراطور هنري السادس بنوع من السيادة لـ«الصخرة موناكو» والسماح لأهلها ببناء القلاع بهدف الدفاع عن المسيحية. وفي ١٠ حزيران ١٢١٥، بوشر ببناء القلعة القائمة على الصخرة.

وفي ٨ كانون الثاني ١٢٩٧، وصل فرنشيسكو غريمالدي F. Grimaldi، حاكم جنوى ونصير البابا، إلى الصخرة على رأس حفنة من الرجال المتنكرين في ثياب رهبان فرنسيسكان، لإخراج منافسيه الجنويين الذين كانوا من عائلة «جيبولان»، في حين كان هو من عائلة «غالف» Gelfe. وكانت عائلة جيبولان موالية للامبراطور الجرماني المناهض للبابا، وحكمت الصخرة منذ ما قبل عقود عدة. ونجح غريمالدي (الملقب بـ«ماليتسيا» أي المحتال) بطردهم، وبدأ معه حكم عائلة غريمالدي، ولا تزال.

واستطاعت موناكو المحافظة على استقلالها بتحالفها مع فرنسا (١٤٨٩–١٥٢٣) ثم مع اسبانيا (١٥٢٤–١٦٤٠) ثم تحالفت من جديد مع فرنسا (١٦٤١).

الثورة الفرنسية ألحقت موناكو بفرنسا (١٧٩٣)، وخسر آل غريمالدي كل شيء. أما معاهدة فيينا (إثر هزيمة نابوليون بونابرت) فجعلت الامارة تحت حماية سردينيا، واستمرت كذلك حتى ١٨٦١، حيث عادت موناكو إمارة مستقلة ووضعت تحت حماية فرنسا. وفي ١٩١١ أصدر الامير ألبير الاول أول دستور لموناكو.

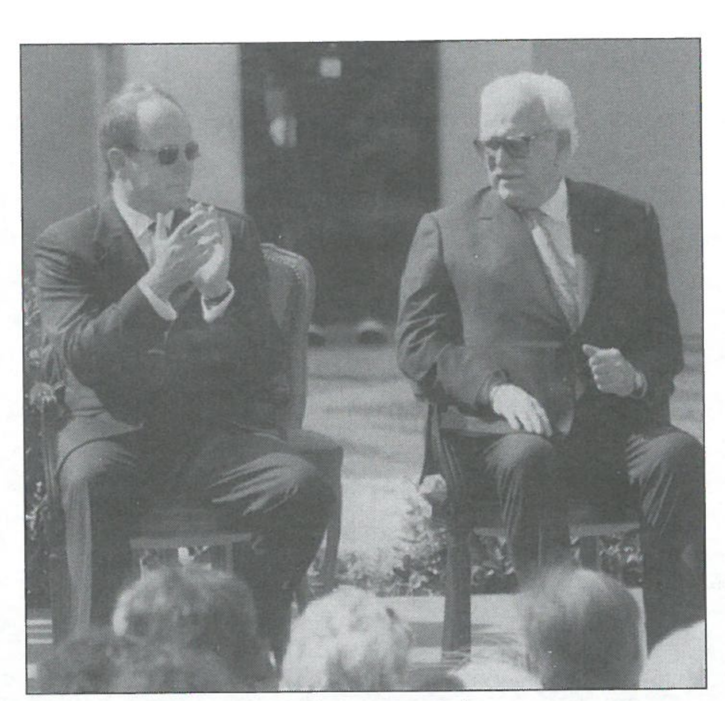
معاهدة ١٧ تموز ١٩١٨ مع فرنسا: تبقي هذه المعاهدة (وتعديلاتها في ما بعد) الامارة على ارتباط وثيق بفرنسا. إذ تؤكد على الوحدة الجمركية بينهما، وتعترف للأمير بحق إقامة علاقات دبلوماسية دولية بالاتفاق المسبق مع فرنسا (وراجع «الحكم» في بطاقة تعريف).



تمثال فرنسوا غريمالدي مؤسس موناكو.

وتفصّل المعاهدة (وتعديلاتها، خصوصًا في ١٩٦٢) في الجوانب الاقتصادية: المؤسسات المالية والمصرفية في الامارة تخضع لرقابة البنك المركزي الفرنسي والأنظمة الفرنسية من جهة ظروف المهنة المصرفية. وهذا يعني ان القانون المصرفي الخاص بالامارة هو الذي ينطبق على العمليات المصرفية، أي ان باستطاعة أي شخص أن يفتح حسابًا له في أحد المصارف في إمارة موناكو دون الاعلان عن ذلك عند التسجيل بالنسبة إلى رعايا الدول الأجنبية، حيث يلتزم البنك بالسرية التامة، باعتبار أن الامارة لم توقع أي اتفاق اداري أو ضريبي مع اية دولة أخرى باستثناء فرنسا، حيث يمكن للسلطات الفرنسية بالطبع ان تقدم طلبًا رسميًا لأي مصرف في الامارة لطلب معلومات عن حساب مواطن فرنسي.

أما في ما يتعلق بدفع الضرائب للعاملين في إمارة موناكو من الاشخاص والمؤسسات، فإن اتفاقية ١٩١٨، وما طرأ عليها من تعديلات عام ١٩٦٢ تنص على أن أهل الامارة والاجانب المقيمين فيها


الأمير رينيه ونجله الأمير ألبير.

من غير الفرنسيين، وكذلك الرعايا الفرنسيون المقيمون منذ ١٩٥٧، لا يدفعون أي نوع من الضرائب على مواردهم المالية والتجارية ونشاطاتهم المختلفة الأخرى.

عهد الأمير لويس الثاني (١٩٢٢–١٩٤٩): هو نجل الأمير ألبير الاول (١٨٤٨–١٩٢٢). اعتلى عرش الامارة في ٢٦ حزيران ١٩٢٢. التحق، قبل ذلك، بكلية سان سير الفرنسية العسكرية (١٨٩٠)، وحمل رتبة «كولونيل» في ١٩٢١، ثم «جنرال» كرتبة شرفية.

في تشرين الثاني ١٩٤٢، احتلت القوات الايطالية الإمارة، وفي ايلول ١٩٤٣، حلّ محلها الاحتلال الالماني (وقبل الاحتلال الأخير بنحو شهرين كانت إذاعة مونتي كارلو قد بدأت بثها). وفي ١٤ شباط ١٩٤٤، أعلنها الاحتلال الألماني منطقة عسكرية، وفي ٣ ايلول ١٩٤٤، كان تحريرها على يد الحلفاء.

عهد الأمير الحالي رينييه الثالث Rainier III **(١٩٤٩–)**: ولد الأمير رينييه الثالث في العام ١٩٢٣. تطوع في الحرب في ايلول ١٩٤٤، وكان برتبة ملازم عندما انتهت الحرب. يحمل وسام «صليب الحرب». اعتلى عرش الامارة في ١٩٤٩ إثر وفاة الأمير لويس الثاني. طلّق زوجته جيزيل باسكال (لم تنجب له وريثًا)، وتزوج في ١٨ نيسان ١٩٥٦ الممثلة الاميركية غريس باتريسيا كيلي التي قضت في حادث سيارة، في ١٤ ايلول ١٩٨٢، وكانت انجبت له وريثًا (الأمير ألبير) وإبنتين.

توصل الأمير رينييه، في ١٨ ايار ١٩٦٣، إلى عقد اتفاقية جديدة مع فرنسا (تعديل مهم لمعاهدة ١٩١٨) تنص على إلغاء الامتيازات الضريبية للفرنسيين الذين يعيشون في الامارة منذ ١٣ تشرين الاول ١٩٥٧. وأقنع فرنسا، في ١٩٧٧، برفع ممثلية موناكو في باريس إلى مستوى سفارة. وفي كانون الثاني ١٩٩٧، احتفلت الامارة بمرور ٧٠٠ سنة على قيامها.



كازينو مونتي كارلو.

عضوية الأمم المتحدة: في ٢٨ ايار ١٩٩٣، أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بغالبية مطلقة لأعضائها، قبول إمارة موناكو عضوًا رسميًا في الأمم المتحدة. فاصبحت الامارة تحتل الرقم ١٨٣ بين أعضاء المنظمة الدولية. وكانت موناكو قبلًا تشغل منصب مراقب لدى الامم المتحدة منذ ١٩٥٥. فاكتسبت بذلك اعترافًا دوليًا بدورها السياسي إلى جانب دورها المالي والاقتصادي. وقرّر الأمير رينيه تعيين ابنه الأمير ألبير ولي العهد مندوبًا دائمًا لإمارة موناكو لدى الامم المتحدة؛ وأعلن عن نيته طلب انضمام الامارة إلى عضوية المجموعة الاوروبية، مع المطالبة بإعطاء الامارة تسهيلات وامتيازات داخل المجموعة تتماشى مع مكانتها الاقتصادية والمالية وعدم التزامها في اية تحالفات عسكرية أو استراتيجية، وذلك على غرار التسهيلات والامتيازات التي منحتها دول المجموعة للدانمارك.

حديث الفضائح المالية يغذّيه نظام العولمة وجدار القوانين المصرفية والمالية في موناكو: لم تمض شهور على عضوية موناكو في الأمم المتحدة، ومع تعاظم الحديث عنها في الصحافة والمنتديات

والمحافل الدولية، حتى بدأت تتعرض لـ«شكوك» في مصادر غناها وثروتها المالية، خصوصًا في سياق انتشار نظام مالي شبه موحد تحت شعار العولمة و«الطهر السياسي» (أو الشفافية السياسية).

بدأت الحملة، كما هو معروف، في ايطاليا (البلد المجاور لموناكو) في ما عرف بـ«عملية الأيادي البيضاء»، وكان على رأسها مجموعة قضاة ايطاليين. وبات التنسيق بين مختلف الاجهزة القضائية والأمنية ممكنًا عبر دول العالم. ومن العقبات الكبرى التي اعترضت القضاة والمحققين ما يسمى بـ«الجنّات الضرائبية»، أي الدول التي تنص أنظمتها على إعفاءات ضريبية، وتعزّز ذلك القوانين المتعلقة بحماية الاسرار المصرفية أيا كان مصدرها. وكلما أمسك قاض ايطالي بخيط تحقيق في قضية من قضايا الفساد أو المافيا يمكن أن يقوده إلى نتيجة ما، سرعان ما كان يجد نفسه في مواجهة حائط إمارة موناكو حيث ملاذ غالبية رساميل المافيا الايطالية، وحيث القوانين توفر أقصى حماية لأصحاب الثروات.

الأمر نفسه واجهته الشرطة الفرنسية التي كانت تضطر للتراجع امام جدار القوانين في الامارة التي تحمي الاثرياء من دون الالتفات إلى مصادر ثرواتهم. وقد اتهمت الشرطة الفرنسية عددًا من شركات الامارة بغسل أموال الجريمة المنظمة والسماح للمتهربين من دفع الضرائب الفرنسية بملاذ آمن لاموالهم في الامارة. وذلك على رغم أن القضاة في موناكو فرنسيون، إلا أنهم ينتدبون لفترات محددة للعمل في الامارة، وخلال فترة عملهم يكونون مسؤولين امام الأمير مباشرة بواسطة المدعي العام الذي يعينه الامير. وكثيرًا ما اشتكى هؤلاء القضاة، بعد إحالتهم على التقاعد، من أن قصر الأمير يسيطر فعليًا على مجريات القضاء، وأن المدعي العام كان يعلّق متابعة كثير من الملفات التي كانت تصل من القضاء الايطالي أو الفرنسي، ويمنع متابعة التحقيق فيها، أو يقوم بتغيير مجرى سيرها لتصل إلى طرق مسدودة.

«كتاب أبيض» تصدره الامارة (١٩٩٩): الحملة الاعلامية (والضغط القضائي) كانت من الاتساع والضرر في سمعة الإمارة إلى حد جعلها تخرج عن صمتها وتصدر كتابًا أبيض تحت عنوان «أساطير وحقائق» يهدف إلى إسكات مطلقي الشائعات عن موناكو. وقد مهّد للكتاب الامير رينيه نفسه، حيث أعرب عن أسفه للقصور الواضح في المعلومات. وقال «إن معرفة الاوساط الدولية ببلادي مجتزأة ومشوهة»، مشيرًا إلى انعدام «وسائل التعبير المستقلة»، وموجهًا اصابع الاتهام إلى بعض «وسائل الاعلام التي دأبت منذ وقت طويل على تقديم موناكو وكأنها بلد للألعاب، وأنه سطحي وغير مبال بالقضايا الكبرى التي تهم الانسانية». وفي الكتاب ردود على التساؤلات عما إذا كانت موناكو مكانًا لألعاب الميسر أو مركزًا للهو أو وكرًا للفضائح بالقول إن «الواقع الذي يعيشه يوميًا ٣٠ ألفًا من المقيمين بينهم خمسة آلاف مواطن والذين يعملون هنا يختلف لحسن الحظ». ويشير الكتاب إلى حجم الاعمال في الامارة البالغ ٤٤ مليار فرنك فرنسي (٦,٧ مليار يورو) والناجم عن شريحة صناعية مهمة و١٢٢٠ محلًا تجاريًا. كما يشير إلى ان القمار لا يشكل سوى ٤٪ من عائدات الامارة، مؤكدًا على الدور الرقابي للبنك المركزي الفرنسي.

أزمة مع فرنسا: في حزيران ٢٠٠٠، صدر تقرير برلماني فرنسي جاء فيه ان الامارة الصغيرة تحولت إلى «أفشور يساعد على تبييض الاموال» من خلال اختيارها «تشريعات ضرائبية وتجارية ونمطًا معينًا من التعاون القضائي لا تتفق مع القواعد الدولية والاوروبية». وركّز التقرير على خمس نقاط أو ثغرات في موناكو:

١- شركات الأفشور التي تعتبر المشكلة الكبرى في تبييض الاموال. فحركات انتقال رؤوس الاموال تجرى بوضوح وسهولة، لكن من دون معرفة أصحابها الحقيقيين. وغالبًا ما تكون هذه الشركات مستوطنة في بلدان أنكلوساكسونية، مثل جزر بهاما وغيرها.

٢- أنظمة ضرائبية متساهلة. فالامارة تتبع نظام جباية، والمقيمون فيها، سواء من المواطنين أو

الأجانب، لا يدفعون ضرائب على مداخيلهم ولا على ثرواتهم. لذلك تجد «الأموال الهاربة» في موناكو كملجأ لا يمكن لأحد إنتهاكه.

٣– تشريعات تساعد أصحاب رؤوس الاموال «المجهولين» الذين لا تستطيع العدالة ملاحقتهم.

٤– نظام مصرفي لا يخضع للمراقبة. فالامارة رفضت الانضمام إلى «السجل المركزي للحسابات المصرفية» الذي يسمح للقضاة بالاطلاع، وبسرعة، على أصحاب الحسابات.

٥– جهاز قضائي خاضع لرقابة سياسية.

وجاء التقرير وكأنه اتهام فرنسا لنفسها، كونها حامية إمارة موناكو، وأحرجها أمام شركائها الاوروبيين، في وقت تعمل مؤسسات الاتحاد الاوروبي على توحيد قسم كبير من التشريعات والقوانين في دول الاتحاد.

وفي خضم تململ الجهات القضائية والبوليسية من عدم تعاون السلطات في الامارة لضبط هذا الخلل في نظام العمل وتيار الثروات المتشابكة مع فرنسا، اتهم كثيرون الامير رينييه بأنه منذ وصوله إلى الحكم، وعلى رغم الرخاء الذي شهدته الامارة، فهو عمل على جعلها «مضخة لبناء ثروته الخاصة».

وبعد شهور قليلة من تقرير البرلمان الفرنسي (وضعته لجنة خاصة فيه) رفض الامير رينييه الاتهامات العلنية الفرنسية، معتزمًا العمل على أن تستعيد الامارة «سيادتها كاملة» من فرنسا، خصوصًا ان «ما من سبب يجعل باريس تتدخل في كل الشؤون الداخلية للامارة، علمًا بأن إسم موناكو لم يدرج على اللائحة السوداء التي أعدتها في هذا الشأن منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبية».

وردّت باريس (أواخر تشرين الاول ٢٠٠٠) أن من حق موناكو المطالبة بإعادة النظر بهذه العلاقة والسعي إلى تقليص الوجود الفرنسي لديها، خصوصًا انه أصبحت لدى الامارة الآن كوادر قادرة على القيام بما يقوم به الفرنسيون. وأصدرت الخارجية الفرنسية بيانًا أكدت فيه رغبتها في البحث في تعديل الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين باريس وموناكو، مشيرة إلى أن مجموعة عمل تضم ممثلين عن الطرفين عقدت أول اجتماع عمل لها في باريس (٣١ تشرين الاول ٢٠٠٠) بهدف تحديد مضمون معاهدة الصداقة. وفي ما يتعلق بالقضايا المالية قال البيان إن فرنسا أكدت تكرارًا انها تترقب من موناكو، بعد انضمامها إلى العملة الاوروبية الموحدة (اليورو) «تعزيز القوانين والإجراءات المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال».

في حزيران ٢٠٠٢، وردت موناكو على قائمة «الجنّات الضريبية» (القائمة السوداء) الرافضة التعاون لمكافحة التهرب من الضرائب وتبييض الاموال، القائمة التي تعدها، ضمن تقرير عام، «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» (OCDE).

مونتسيرّات

لمحة عامة

الموقع: تقع جزيرة مونتسيرّات Montserrat في البحر الكاريبي، وهي جزيرة من جزر الأنتيل، شمال غوادلوب. طول شواطئها ٤٥ كلم.

المساحة: ١٠٢,٦ كلم² (ثلثاها مناطق جبلية).

السكان: تعد نحو ١٢ ألف نسمة. نحو ٨٠٪ منهم بروتستانت، والباقون كاثوليك.

العاصمة: بليموث Plymouth (٣٥٠٠ نسمة).

اللغة: الانكليزية (رسمية).

الحكم: مستعمرة بريطانية. الدستور المعمول به صادر في ١ كانون الثاني ١٩٦٠، معدّل في ١٩٨٩. الحاكم: أنتوني أبوت (منذ ايلول ١٩٩٧). المجلس التنفيذي: سبعة أعضاء يرأسهم رئيس وزراء، وينتخبون لمدة أربعة أعوام. المجلس التشريعي: ١٢ عضوًا، منهم ٧ ينتخبون بالاقتراع الشامل.

الاحزاب: – الحركة من أجل إعادة البناء الوطني، تأسست في ١٩٩٦، ويتزعمها أوستن برمبل؛ – الحزب القومي التقدمي، تأسس في ١٩٩١، ويتزعمه روبن ميد؛ – تحالف الشعب التقدمي، تأسس في ١٩٩٦، ويتزعمه جون أوسبورن.

الاقتصاد: حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٦٥٠٠ دولار. الاراضي: ٦٪ مزروعة؛ وأهم المنتوجات: البصل، الجزر، الطماطم، البطاطا، الحمضيات، البهارات والقطن. الثروة الحيوانية: الدواجن، الماعز، الخنازير... صيد السمك: نحو ١٠٠ طن سنويًا. ويزور الجزيرة نحو ٢١ ألف سائح سنويًا.

نبذة تاريخية: في ١٤٩٣، اكتشف كولومبوس الجزيرة. وفي ١٦٣٢، استعمرها الإنكليز والايرلنديون القادمون من سان كريستوفر؛ وفي ١٦٦٤، حُمل إليها عدد من العبيد للعمل في الزراعة. أصبحت، في ١٧٨٣، من الممتلكات البريطانية، وكانت فرنسا تناوئها عليها، وقد أكدت معاهدة فرساي ملكية بريطانيا لها. بين ١٨١٦ و١٨٣٤، شكلت مونتسيرّات وأنتيغوا وبربودا مستعمرة واحدة. وفي ١٨٣٤، تمّ إلغاء العبودية.

في ١٨٧١، اصبحت مونتسيرّات جزءًا في فدرالية ضمت عدة جزر في الأنتيل؛ وظلّت في هذا الوضع حتى حلّ الفدرالية في ١٩٥٦. وفي ١٩٥٨–١٩٦٢، كانت عضوًا في فدرالية جزر الهند الغربية. وفي ١٩٦٧، صوّت سكانها لبقائها مستعمرة بريطانية. وفي ١٧ ايلول ١٩٨٩، ضرب الجزيرة إعصار «هوغو» وتسبب في مقتل عشرة أشخاص. وفي ٢٥ حزيران ١٩٩٧، حدث انفجار بركاني (١٩ قتيلًا)، وأعنف ترداداته حدثت في آب ١٩٩٧، ودمّرت العاصمة بليموث، وتمّ إجلاء سكانها.

مونتينيغرو
(الجبل الأسود)



راجع:
«ألبانيا»، ج٢، ص٣٥٠.
«البلقان»، ج٥، ص٢٩١.
وخصوصًا «صربيا»، ج١١، ص٢٣١–٢٣٤، حيث بطاقة التعريف، والنبذة التاريخية التي تنتهي بموضوع: «وانفصال الجبل الاسود، هل يلوح في الأفق؟».
واستكمالًا ما يلي:

خصوصية في داخل الاتحاد اليوغوسلافي (موجز ما سبق): تمثل جمهورية مونتينيغرو (الجبل الأسود، وهو الاسم الذي سيعتمد في ما يلي من الكلام) آخر ما تبقى من الاتحاد اليوغوسلافي السابق إلى جانب صربيا. وعلى رغم محدودية أهميتها السكانية والاقتصادية فهي تشكل ضرورة خاصة لصربيا لأنها منفذها الوحيد إلى البحر (الأدرياتيكي).

كانت اراضي الجبل الأسود المنطقة البلقانية الوحيدة التي لم يبذل العثمانيون جهودًا كبيرة لفرض سيطرتهم عليها بصورة دائمة، نظرًا إلى صعوبة ذلك بسبب جبالها «الحجرية السوداء» وضآلة ناتجها الزراعي. ولذا بقيت في غالبيتها في حوزة الأمراء الذين تحكموا بمناطقهم في شكل مستقل عن بعضهم البعض ومن دون أي سلطان عليهم، إلى أن تمكنت أسرة بيتروفيتش في القرن التاسع عشر من توحيدهم تحت حكمها وتكوين «مملكة الجبل الأسود» التي اعترف بسيادتها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨.

وفي عهد آخر ملوكها، نيكولا، خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤–١٩١٨) انتهت هذه المملكة إثر ثورة شعبية أعلنت إنهاء المملكة والانضمام إلى «مملكة صربيا» تحت عرش أسرة كاراجورجيفيتش الصربية. ذلك أن أهل الجبل الأسود هم أقرب الاعراق السلافية إلى الصرب تاريخًا وعلاقة وتقاليد ولغة ودينًا.

ورغم هذه القربى فقد تمت، في العام ١٩٤٦، إعادة فصل الجبل الأسود عن صربيا واعتبارها جمهورية نتيجة تأثير رئيس لجنة رسم الحدود الجديدة للمناطق اليوغوسلافية ميلوفان جيلاس (الكاتب والمنشق اللاحق من الجبل الأسود). وقد تبنى الزعيم اليوغوسلافي تيتو (كرواتي) هذه الحدود وثبتها بعد انتصار قواته، قوات الأنصار عقب الحرب العالمية الثانية.

وهكذا أصبحت «جمهورية الجبل الأسود» أصغر جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي السابق مساحة وسكانًا، وأفقرها لخلوها من المعادن والاراضي الزراعية. ولذا، ظلّ اقتصادها معتمدًا بصورة رئيسية على منتجعاتها السياحية على البحر الأدرياتيكي. كما ظلّ تنوعها العرقي مصدرًا للمشاكل الدائمة فيها: ٦٨٪ سلافيون قريبون من الصرب، ١٥٪ بوشناق مسلمون، ٩٪ ألبان، ٦٪ صرب و٢٪ كروات.

وفي ١٩٨٩، قامت في الجبل الأسود «حركة تغيير شعبية» بدعم من رئيس رابطة شيوعيي صربيا آنذاك سلوبودان ميلوشيفيتش (رئيس صربيا، ورئيس الاتحاد اليوغوسلافي من صربيا والجبل الأسود لاحقًا، ثم المهزوم في حرب الحلف الأطلسي على صربيا بسبب كوسوفو، وبعدها جرى اعتقاله ثم محاكمته بتهمة جرائم إبادة). وقد قاد هذه الحركة موميو بولاتوفيتش وميلو جوكانوفيتش اللذان ما لبثا أن افترقا واختصما في شأن الموقف من ميلوشيفيتش ومدى التعاون مع الغرب. وبانقسام هذين القائدين الشيوعيين السابقين انقسمت الساحة السياسية في الجبل الأسود بينهما: الاول (بولاتوفيتش) تزعم الحزب الاشتراكي الشعبي الذي يريد البقاء في علاقات وثيقة مع الصرب، في حين التفّ حول الثاني (جوكانوفيتش) القوميون المتذمرون من هيمنة قرار الصرب على الجمهورية والراغبون في الاستقلال، أي حزب الاشتراكيين الديمقراطيين الذي تؤيده غالبية الأقليات السكانية، وخصوصًا البوشناق والألبان والكروات.

١٩٩٩–٢٠٠٢

الجبل الأسود يطالب بمزيد من الاستقلال أو الانفصال: في أواخر صيف ١٩٩٩، قدّم وفد من الجبل الأسود (أثناء محادثات مع وفد من صربيا) وثيقة تحدد الصلاحيات المركزية للاتحاد اليوغوسلافي بإدارة الشؤون الخارجية الخاصة بالأمن والدفاع والعلاقات الدولية إضافة إلى أسس النظام الاقتصادي والمواصلات البرية والجوية والتعاون في مجالات التنمية العلمية والفنية. واقترحت الوثيقة انه في ما عدا ذلك يعتبر من الشؤون الداخلية الخاصة بكل من جمهوريتي الاتحاد: صربيا والجبل الأسود.

وكانت جمهورية الجبل الأسود هددت بالانفصال عن الاتحاد اليوغوسلافي إذا لم يستجب رئيس الاتحاد (ورئيس جمهورية صربيا) سلوبودان ميلوشيفيتش لمطالبها بمزيد من الاستقلال. وكانت النقطة الخلافية الأهم في ذات الوقت (خريف ١٩٩٩) تداول جمهورية الجبل الأسود المارك الألماني بحجة أن حكومة بلغراد طبعت كمية كبيرة من الاوراق النقدية بدون غطاء نتيجة حاجتها إلى السيولة المالية وألحقت ضررًا اقتصاديًا بالجبل الأسود. وردت صربيا على ذلك بقرار اتخذه البنك المركزي اليوغوسلافي في بلغراد بوقف التداول النقدي بين صربيا والجبل الأسود ووقف عمل البنوك اليوغوسلافية في الجبل الأسود. وقد أدّى هذا القرار إلى منع انتقال السلع من صربيا وفرض الحصار لأن جمهورية الجبل الأسود تعتمد في حاجاتها، خصوصًا الطاقة الكهربائية والمواد الغذائية على صربيا، بسبب عدم وجود محطات لتوليد الكهرباء في الجبل الأسود ومحدودية الاراضي الزراعية فيها. ووصف نائب رئيس حكومة صربيا فوسلاف شيشيلي، مبررًا قرار الحصار الاقتصادي على الجبل الأسود، قرار حكومة الجبل الأسود استخدام المارك بأنه «توجه خطير للنظام الانفصالي في الجبل الأسود».

وفي الأسبوع الاول من تشرين الثاني ١٩٩٩، زار رئيس جمهورية الجبل الأسود ميلو جوكانوفيتش واشنطن، حيث وعدته وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت بتقديم مساعدات مقدارها ٥٥ مليون دولار لدعم اقتصاد الجبل الأسود، لكنها أكدت ان الولايات المتحدة «تعتقد بأن على الجمهورية ان تبقى داخل إطار يوغوسلافيا». ولدى عودته إلى بلاده، أعلنت حكومته انها ستختار الانفصال عن الاتحاد اليوغوسلافي إذا تجاهل الصرب سعيها إلى مزيد من الحكم الذاتي.

وبلغ التوتر أوجه بين طرفي الاتحاد اليوغوسلافي (صربيا والجبل الأسود) في أعقاب إجراءات (مطلع كانون الاول ١٩٩٩) اتخذتها حكومة بودغوريتسا– عاصمة الجبل الأسود– للتخفيف من صلاحيات بلغراد على مطاراتها المدنية، فيما رفضت الحكومة

الاتحادية المركزية ذلك بشدة معتبرة أن «أجواء وحدود جمهوريتي صربيا والجبل الأسود الخارجية من الاختصاصات الاتحادية التي لها وحدها حق التحكم فيها أمنيًا ودوليًا». واتخذ الجيش اليوغوسلافي في الجبل الأسود إجراءات طارئة في مطار بودغوريتسا، علمًا أن وحدات من الجيش اليوغوسلافي ترابط في منطقة المطار منذ ٤٠ سنة.

وكان لهذا التطور أبعاد دولية، خصوصًا أطلسية واميركية. ففي واشنطن حذر قائد الحلف الاطلسي الرئيس اليوغوسلافي (الصربي) ميلوشيفيتش من «عواقب التدخل في جمهورية الجبل الأسود»، وأكد أن الحلف «يراقب الوضع عن كثب خصوصًا أن هناك مجموعة من التطورات البسيطة، لكنها تثير القلق باعتبارها مرتبطة بأنشطة صربية في المنطقة».

انتخابات محلية وضوء على إمكانية الانفصال (٢٠٠٠): في أواسط حزيران ٢٠٠٠، جرت انتخابات محلية جزئية في جمهورية الجبل الأسود. ففاز معارضو الرئيس الاتحادي ميلوشيفيتش في بلدية العاصمة (بودغوريتسا) التي توجد فيها نسبة كبيرة من البوشناق والألبان، بينما سيطر مؤيدوه على المجلس البلدي للمدينة الساحلية هرسغ نوفي (التي يغلب على سكانها عرق الجبل الأسود والصرب). وهذا مع العلم بأن انتصار الرئيس جوكانوفيتش (المؤيد للانفصال) على خصمه بولاتوفيتش (المؤيد لابقاء الاتحاد مع صربيا) قبل ثلاثة أعوام جاء بفضل أصوات الأقليات غير الصربية التي تشكل حوالي ٢٥٪ من السكان.

وفي ضوء هذين الانتخابين، رأى المراقبون صعوبة تحقيق الانفصال والاستقلال، لأن ذلك سيؤدي إلى حرب أهلية يكون أحد طرفيها مؤيد البقاء مع صربيا وأصبح يهيمن (بناء على انتخابات محلية سابقة) على جميع بلديات شمال الجمهورية المحاذي لصربيا، والطرف الآخر يسيطر على بلديات منطقتي السنجاق (البوشناق) وأولسنيي (الألبان). وإضافة إلى ذلك، فإن سكان الجبل الأسود يعتمدون في غالبية حاجاتهم الغذائية على صربيا، كما أن أكثر من ١٥٠ ألفًا منهم يعملون في بلغراد ومدن صربيا الأخرى، ما يجعل الظروف الموضوعية للانفصال غير متوافرة. ولذا فإن مطلب الاستقلال كان لا يزال (حتى أواخر ٢٠٠٠) هدفًا محصورًا في الخطب ووسائل الاعلام المحلية والدولية.

انتخابات وغالبية ضئيلة للرئيس الانفصالي (نيسان ٢٠٠١) ومحادثات حول مستقبل الاتحاد: انتخابات برلمانية طارئة جرت في ٢٢ نيسان ٢٠٠١، وأسفرت النتائج عن أن ائتلاف «النصر للجبل الأسود» الانفصالي الاستقلالي بزعامة الرئيس ميلو جوكانوفيتش جاء في الصدارة بحصوله على ٣٥ مقعدًا في البرلمان، وتلاه التحالف الاتحادي: «معًا من أجل يوغوسلافيا» بزعامة بريدراغ بولاتوفيتش الذي حصل على ٣٣ مقعدًا. وتوزعت المقاعد التسعة الباقية بين ثلاثة أحزاب صغيرة. ووعد جوكانوفيتش بتنظيم استفتاء عام حول استقلال جمهورية الجبل الأسود.

نزعة الاستقلال التي أظهرتها غالبية ضئيلة من السكان واجهتها خطوة دبلوماسية من جانب الرئيس اليوغوسلافي فويسلاف كوشتونيتسا (الذي خلف ميلوشيفيتش) بدعوته حكومة الجبل الأسود لإجراء حوار في شأن مستقبل الاتحاد اليوغوسلافي بين صربيا والجبل الأسود من أجل الوصول إلى صيغة مقبولة للطرفين تضمن بقاءهما في دولة واحدة.

ولبت بودغوريتسا (عاصمة الجبل الأسود) دعوة بلغراد (عاصمة صربيا والعاصمة الاتحادية)، واستمرت محادثاتهما شهورًا إلى أن أُعلن في الأخير (في تشرين الاول ٢٠٠١) عن إخفاق المحادثات بين زعماء الجمهوريتين في إيجاد صيغة مقبولة من الطرفين للحفاظ على الشراكة داخل الاتحاد الذي شُكل عام ١٩٩٢ إثر استقلال جمهوريات سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة ومقدونيا، ما أدّى إلى انهيار يوغوسلافيا السابقة.

وأفاد الرئيس اليوغوسلافي، فويسلاف كوشتونيتسا، في تصريح (٢٧ تشرين الاول ٢٠٠١) أن مواقف قادة صربيا والجبل الأسود متباعدة، وقال «إن أخذ رأي شعب الجبل الأسود هو الطريق الوحيد لحسم مشكلة الاتحاد اليوغوسلافي»، وأكد أنه لن يلجأ إلى صلاحياته الدستورية التي تتيح له استخدام القوة لمنع المطالبة بانفصال الجبل الأسود من جانب واحد، «ذلك أن أي إنهاء شرعي للاتحاد يتطلب موافقة شعبي الجمهوريتين».

وكان الخلاف الرئيسي، خلال المحادثات، تركز على إصرار رئيس الجبل الأسود على تشكيل اتحاد جديد بين دولتين مستقلتين، على غرار جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ما رفضه زعماء صربيا الذين اتهموه باختلاق الذرائع لتحقيق الانفصال التام، والتي بدأت بالحديث عن «عنف» الرئيس اليوغوسلافي السابق (ميلوشيفيتش) وتحولت أخيرًا إلى الادعاء بأن استمرار الاتحاد لم يعد واقعيًا.

اتفاق على «دولة جديدة» مدته ثلاث سنوات (١٤ آذار ٢٠٠٢): على أثر انهيار الحوار بين الجبل الأسود وصربيا توترت الأجواء ونشبت أزمة كادت تهدّد بحرب بلقانية جديدة (بعد البوسنة، كوسوفو، مقدونيا). لكن مساعي الاتحاد الاوروبي التي حملها منسق الشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد خافيير سولانا نجحت في منع انهيار الاتحاد القائم بين صربيا والجبل الأسود، وذلك باقناعهما في توقيع اتفاق لتعديل شكل الاتحاد اليوغوسلافي (١٤ آذار ٢٠٠٢). واعتبر الاتفاق «إتفاقًا مبدئيًا» لإعادة تحديد العلاقات بين صربيا والجبل الأسود، نصّ على أن الدولة الجديدة مقررة لثلاث سنوات. وقبل أيام قليلة من التوقيع، أُعلن في بلغراد ان رئيس الجبل الأسود «وافق على التخلي عن خطط استقلال جمهوريته في الوقت الراهن».

وينص الاتفاق على إعداد دستور جديد يتم بموجبه إلغاء إسم يوغوسلافيا وإبداله بـ«اتحاد صربيا والجبل الأسود» يكون له جيش واحد وسياسة خارجية وتمثيل دولي موحد، في حين سيكون لطرفي الاتحاد صلاحيات واسعة في الأمور الداخلية، إضافة

إلى المجالات الاقتصادية المناسبة لكل منهما.

وعلى أثر الاتفاق، أعلن جوكانوفيتش (رئيس الجبل الأسود) أن ما تم التوصل إليه جاء بعد عمل طويل، وان جمهورية الجبل الأسود لم تفقد شيئًا، «ولهذا لم تعد توجد حاجة إلى تنظيم استفتاء لاستقلالها».

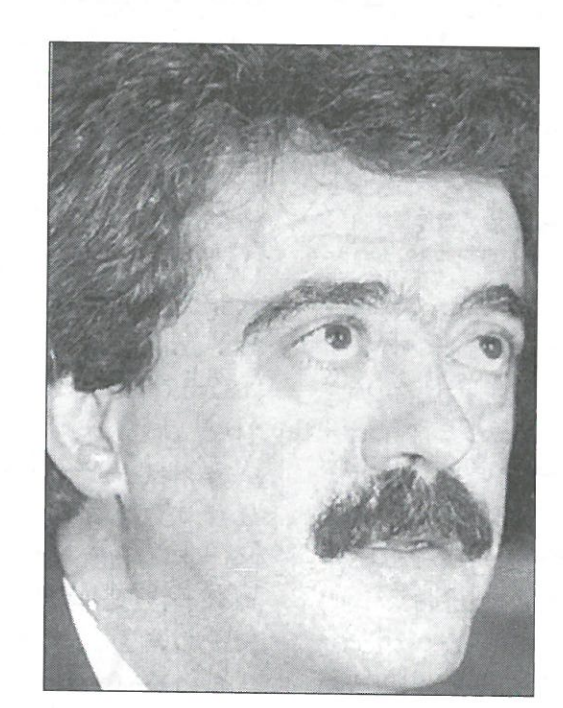
مشكلة الانفصال ظلّت قائمة: الرئيس جوكانوفيتش، الذي وقّع على الاتفاق بدا «معتدلا» و«متراجعًا» في أعين دعاة الانفصال في الجبل الأسود، ما أدّى إلى أزمة وتوترات داخل البلاد، واستقالة حكومتها بسبب انسحاب الاطراف المصرة على الانفصال. وعاد منسق الشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا من جديد إلى بلغراد (حزيران ٢٠٠٢)، وحذر من خطورة انفصال الجبل الأسود «الذي يمكن أن يؤدي إلى إثارة مشكلات خطيرة تبدّد ما تمّ تحقيقه من استقرار في المنطقة»، ودعا إلى الاسراع في تنفيذ متطلبات ما تمّ الاتفاق عليه في شأن الاتحاد بين الجمهوريتين على أسس جديدة.

وفي ٢٠ تشرين الاول ٢٠٠٢، جرت الانتخابات الاشتراعية المبكرة، ترافقت مع إقبال للناخبين على تصويت غير مسبوق في أي انتخابات أخرى في منطقة البلقان، إذ تجاوزت نسبة المشاركة ٧٧٪ من مجموع الناخبين المسجلين في اللوائح البالغ عددهم ٤٥٥ ألفًا، وهي نسبة كبيرة جدًا بمعايير انتخابات منطقة البلقان.

وأظهرت النتائج أن لائحة «الجبل الأسود، جمهورية ديمقراطية أوروبية» الانفصالية (بزعامة الرئيس جوكانوفيتش الذي سرعان ما عاد عن الاتفاق الذي وقعه مع صربيا برعاية المنسق الاوروبي سولانا) حصلت على ٣٩ مقعدًا في البرلمان الجديد، في حين نالت اللائحة الداعية لاستمرار الاتحاد والتي حملت إسم «من أجل تغيير السلطة الحالية» (بزعامة رئيس الحزب الشعبي الاشتراكي بولاتوفيتش) ٣٠ مقعدًا. الأمر الذي يؤهل اللائحة الأولى تشكيل حكومة تتمتع بغالبية صوتين.



سولانا يهنىء رئيس مونتينيغرو جوكانوفيتش بعد توقيع الاتفاق (١٤ آذار ٢٠٠٢).



مومير بولاتوفيتش.

حلّ المشكلة بموت ما تبقى من «يوغوسلافيا» وقيام اتحاد فضفاض بين صربيا ومونتينيغرو: أعيد انتخاب جوكانوفيتش رئيسًا للجمهورية في ٢٢ كانون الاول ٢٠٠٢. ونجحت مساعي المنسّق الاوروبي سولانا في حمل برلمان صربيا (أواخر كانون الثاني ٢٠٠٣) على التصويت لصالح الدستور الجديد لـ«اتحاد صربيا ومونتينيغرو» بغالبية ١٦٦ عضوًا، وقاطع التصويت ٨٤ نائبًا متشددًا ينتمون إلى الأحزاب: الراديكالي برئاسة فويسلاف شيشيلي، والاشتراكي بقيادة سلوبودان ميلوشيفيتش، والوحدة الصربية الذي كان أسسه قائد الميليشيات أركان، متذرعين بأن الاتحاد «فضفاض جدًا ولا يحقق مشاعر القربى والأصل الواحد بين الصرب وأهل مونتينيغرو»، وأنه فُرض فرضًا ليمثل مصالح دول أجنبية تريد إنهاء كل وجود ليوغوسلافيا.

وكان سولانا (منسّق الاتحاد الاوروبي) مارس ضغوطًا مكثفة لأشهر عدة، حتى تمكن في ١٤ آذار ٢٠٠٢ من إبرام اتفاق في بلغراد بين صربيا ومونتينيغرو يتضمن الأسس الرئيسة التي يستند إليها الاتحاد الجديد، والتي تقوم على الاهتمام بالقضايا الخارجية والدفاعية والاقتصادية الداخلية والدولية، وصيانة الحريات الانسانية وحقوق الأقليات العرقية. ويمثل دستور الاتحاد الجديد تجربة لفترة ثلاث سنوات، تتم بعدها إعادة النظر فيه لمعرفة ما إذا كان يمكن استمراره في هذا الشكل.

ويضم الاتحاد الجديد كوسوفو ايضًا باعتباره إقليمًا متمتعًا بحكم ذاتي، ما أثار غضب ألبان الاقليم الذين أعلنوا عدم اعترافهم بهذا الاتحاد، وأكدوا سعيهم إلى تحقيق الهدف الألباني بالاستقلال الخاص.

وفي الاسبوع الاول من شباط ٢٠٠٣، أقر ايضًا برلمان مونتينيغرو هذا الحل الاتحادي. وبذلك انتهى ما كان قد بقي من يوغوسلافيا السابقة (راجع «يوغوسلافيا»، ج٢٠).

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **بولاتوفيتش، مومير (١٩٥٦–):** رئيس جمهورية مونتينيغرو (الجبل الأسود) السابق. ولد في بلغراد حيث كان يعمل والده. أمضى دراسته الابتدائية والثانوية في مدينة بييلوبولي القريبة من حدود صربيا في شمال شرق مونتينيغرو التي هي موطن عائلته. انضم إلى المنظمات الشيوعية خلال دراسته الثانوية، وتولى مناصب شبابية وطلابية، وواصل تحصيله العلمي حتى حصل على الماجستير في كلية الاقتصاد في جامعة العاصمة تيتوغراد (في ١٩٩٥، أعيد لها إسمها الأصلي «بودغوريتسا») في العام ١٩٨٣، وعمل مساعد أستاذ في الكلية نفسها لمدة ثلاثة أعوام.

قاد بولاتوفيتش، في ١٩٨٨، مع رفيقه جوكانوفيتش (الرئيس الحالي الذي خلفه) تظاهرات صاخبة مدعومة من ميلوشيفيتش، تحولت إلى تمرد شعبي تمكن من إرغام كبار المسؤولين الحكوميين والحزبيين في جمهورية مونتينيغرو (الجبل الأسود) على التخلي عن مناصبهم، فأصبح رئيسًا لرابطة شيوعيي مونتينيغرو، وهو المنصب الذي كان آنذاك الموقع المهيمن على مقاليد السلطة، في حين صار رفيقه في كلية الاقتصاد، جوكانوفيتش، أمينًا عامًا للرابطة.

وفي ١٩٩٠، تولى بولاتوفيتش رئاسة جمهورية مونتينيغرو، وأسند إلى رفيقه جوكانوفيتش منصب رئيس الحكومة، وكانا من أبرز الواقفين في صف الزعيم الصربي («اليوغوسلافي») ميلوشيفيتش أثناء الصراعات بين زعماء يوغوسلافيا التي أدت إلى انهيارها، وتمكنا من الابقاء على مونتينيغرو في اتحاد مع صربيا ليكون هذا الاتحاد امتدادًا ليوغوسلافيا السابقة.

يوصف بولاتوفيتش بأنه «الوفي من دون حدود لسلوبودان ميلوشيفيتش»، على عكس رفيقه

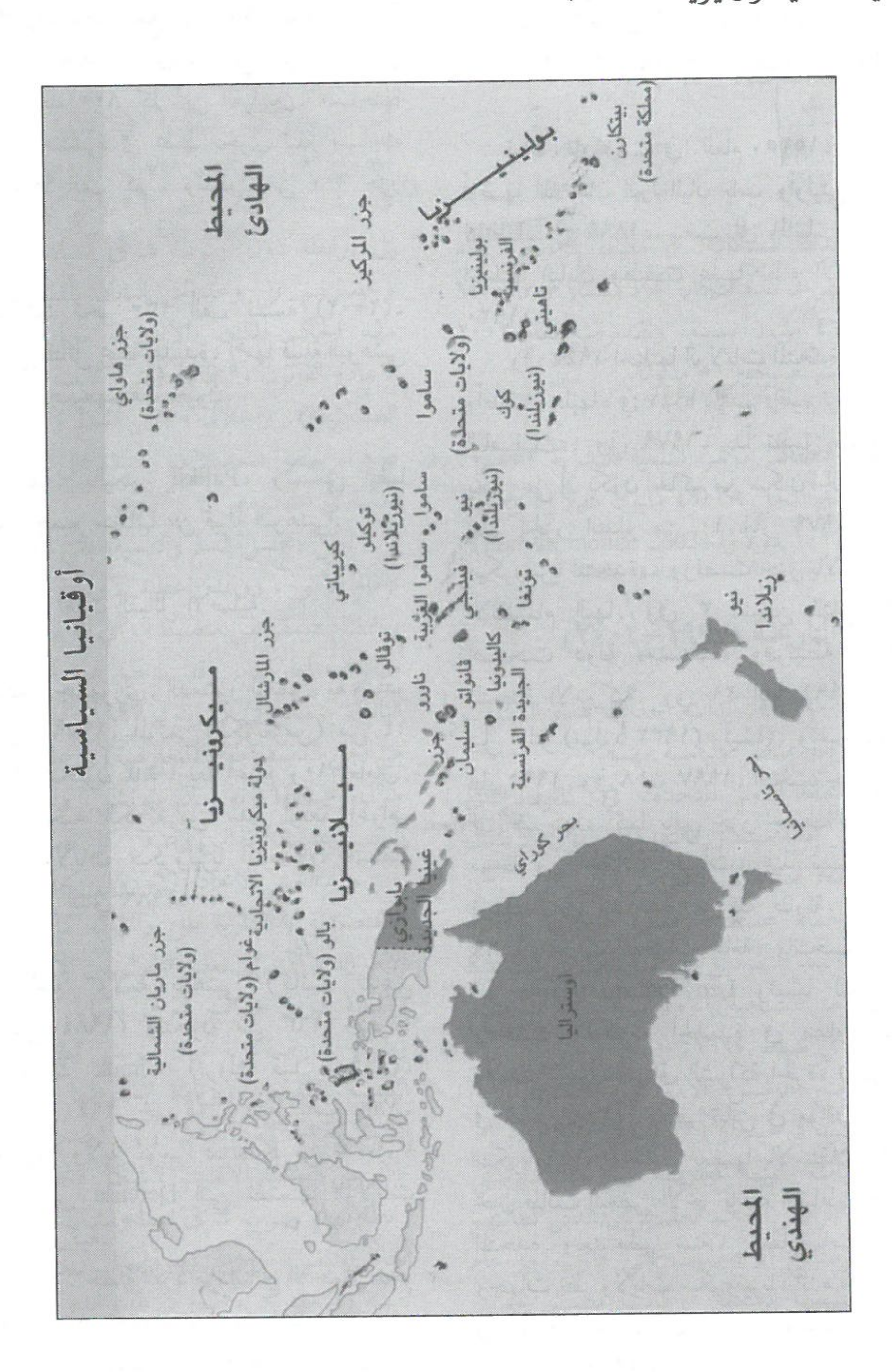
جوكانوفيتش الذي بدأ ينتهج خطًّا مغايرًا له منذ أواسط التسعينات، الخط الذي أوصله إلى رئاسة الجمهورية مع تراجعات ميلوفيتش في مجمل السياسات التي انتهجها إزاء قضايا يوغوسلافيا السابقة. فانقلبت الاحداث ضد بولاتوفيتش، وفقد أولًا رئاسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم، واضطر إلى تشكيل حزب جديد باسم «الاشتراكي الشعبي»، وبعد ذلك خسر رئاسته للجمهورية أمام منافسه رئيس حكومته جوكانوفيتش، وتشبث بانتخابات تشريعية مبكرة أجريت في ٣١ ايار ١٩٩٨ لم يحقق مؤيدوه فيها سوى ٢٩ مقعدًا في البرلمان المكون من ٧٨ نائبًا، ذلك على الرغم من الزخم الذي أعده له ميلوشيفيتش بتعيينه رئيسًا لحكومة الاتحاد اليوغوسلافي (صربيا ومونتينيغرو) قبل عشرة أيام من الانتخابات.

يتكلم مومير بولاتوفيتش الانكليزية والفرنسية والايطالية، إضافة إلى الصربية التي هي لغة سكان مونتينيغرو. بسيط في مظهره وسلوكه، ونظيف الكف، ولم يستغل يومًا مناصبه ليغرق وظائف الدولة العليا بأقربائه ومناصريه. وذلك على عكس سلوك رفيقه السابق، ثم منافسه والرئيس الحالي ميلو جوكانوفيتش الذي تغيّر وضعه حالما تسلّم رئاسة الحكومة، فأصبح يرتدي البذلات المصممة في ايطاليا خصيصًا، وشيّد لنفسه مسكنًا راقيًا واستحوذ على العديد من الفيلات الحكومية المبنية في عهد يوغوسلافيا السابقة، وجعل من شقيقه إسكندر تاجرًا ورجل أعمال كبير في الأساليب المشروعة وغيرها، وعين والده رادوفان رئيسًا للمحكمة العليا في مونتينيغرو، ونصّب شقيقته آنّا مشرفة على محاكم العاصمة، وحقق لمؤيديه الهيمنة على المراكز العليا ووسائل الاعلام، وطبع دعاياته الانتخابية على ورق فريد في نوعه لا يتوافر إلا لأصحاب الملايين في أميركا التي اعتاد أن يكرر زياراته لها منذ أصبح من معارضي الزعيم الصربي ميلوشيفيتش ورئيس بلاده بولاتوفيتش (جميل روفايل، «الحياة»، ١٤ حزيران ١٩٩٨).

° **جوكانوفيتش، ميلو**: الرئيس الحالي. راجع أعلاه: «بولاتوفيتش، مومير».

ميكرونيزيا

(ولايات ميكرونيزيا المتحدة)



نبذة عامة

الموقع والمساحة: تقع جزر «ولايات ميكرونيزيا المتحدة» في المحيط الهادىء، وهي جزء من جزر كارولين. تبعد ٨٠٠ كلم عن الفيليبين. مساحتها ٧٠٠ كلم^2، منتشرة في محيط بحري تبلغ مساحته مليونين و٩٧٨ ألف كلم^2، وتتكون من ٦٠٧ جزر صغرى.

السكان: نحو ١٣٠ ألف نسمة (٢٠٠٢)، موزعين على قبائل محلية عديدة، أهمها قبيلة البوهنبي Pohnepei. جميعهم مسيحيون.

العاصمة: باليكير Palikir، وتُسمى ايضًا كولونيا، وجميع سكانها من قبيلة البوهنبي.

اللغات: لغات القبائل الأصلية.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ١٠ أيار ١٩٧٩. المؤتمر (الكونغرس) من ١٤ عضوًا، ٤ ينتخبون لمدة أربعة أعوام و١٠ لعامين. الرئيس ينتخبه الكونغرس لمدة أربعة أعوام. «جمهورية ولايات ميكرونيزيا المتحدة»، مستقلة منذ ٣ تشرين الثاني ١٩٨٦.

الولايات: ولاية بوهنبي (كانت تدعى بوناب قبل ١٩٨٤) وتتكون من ١٦٣ جزيرة؛ ولاية شوك Chuuk (تروك قبل ١٩٩٠)، وتتكون من ٢٩٤ جزيرة؛ ولاية ياب Yap، ١٤٥ جزيرة؛ ولاية كوسرا Kosrae من ٥ جزر؛ وولاية دفّانس Defense التي تضمنها الولايات المتحدة الاميركية.

الاقتصاد: حصة الفرد من الناتج الاجمالي نحو ألفي دولار. أهم منتوجاتها جوز الهند، المانيوك، الكوبرا، صيد أسماك الطون (نحو ٢٢ ألف طن سنويًا). تأتيها المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة الاميركية خصوصًا، وتشكل ٤٠٪ من ناتجها الاجمالي. صناعة السياحة فيها مزدهرة: نحو ٢٢ ألف سائح سنويًا.

الناتج الاجمالي ٢٦٦ مليون دولار، وحصة الفرد منه ٢١١٠ دولارات (Etat du monde 2003).

نبذة تاريخية: في العام ١٥٢٥، نزل على أرضها الملاحان البرتغاليان ياب وأوليتي Yape et Ulithi. في ١٨٩٩، بيعت إلى المانيا. وفي ١٩١٤ احتلتها اليابان وطبقت عليها نظام الانتداب منذ ١٩٢٠.

وفي ١٩٤٤ احتلتها الولايات المتحدة الاميركية، وأطلقت عليها، في ١٩٤٧، إسم «إقليم تروست لجزر الباسيفيك». وفي ١٩٧٩، بدأ تطبيق نظام جديد ينص على أن يكون الحاكم من سكان الجزر، وأصبح إسم الجزر ابتداء من ١٠ ايار ١٩٧٩ «ولايات ميكرونيزيا المتحدة»، ورفضت جزر بالاو ومارشال الانضمام إليها. وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٨٦، أصبحت دولة «مستقلة» ومرتبطة بالولايات المتحدة الاميركية. وفي ٢١ ايار ١٩٩١، انتخب بيلي أولتر (مولود ١٩٣٢) رئيسًا، وأعيد انتخابه في ايار ١٩٩٥. وفي ٨ ايار ١٩٩٧، انتخب جاكوب نينا.

ضربتها، كما باقي جزر جنوب الباسيفيك، موجة من الجفاف. فبدأت، منذ نيسان ١٩٩٨، تستفيد من مساعدة اميركية طارئة. في ٢ آذار ١٩٩٩، جرت انتخابات عامة، وانتخب على أثرها ليو فالكام Leo Falcam رئيسًا للجمهورية. ودخلت الحكومة الجديدة في مفاوضات مع واشنطن حول «ميثاق الشراكة الحرة» (تنتهي مدته في العام ٢٠٠١)، وظهر تباين في مواقف «ولايات ميكرونيزيا»، إذ طالب بعضها بالاستقلال التام، في حين طالب البعض الآخر بإبقاء ارتباطها بالولايات المتحدة. وبعد مضي سنة من المفاوضات، توحدت وجهات نظر ولايات ميكرونيزيا، أثناء اجتماع عقد في هونولولو (٦ نيسان ٢٠٠٢)، وطالبت بمساعدة سنوية قدرها ٧٩ مليون دولار، في حين اقترحت الولايات المتحدة مبلغ ٧٢ مليونًا يجري تخفيضه مليونًا كل سنة لمدة عشرين سنة.

مينمار
(بورما سابقًا)

راجع: «بورما»، ج٥.

إستكمالاً:

في تعداد السكان: الاحصاء الرسمي لعام ١٩٩٧، أظهر أن عدد سكان اتحاد مينمار Myanmar أصبح ٤٦,٨ مليون نسمة. وتقديرات العام ٢٠٠٢ تشير إلى أنهم أصبحوا ٥٠ مليونًا.

في الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٥٥٢. اجمالي الناتج المحلي ٤٩٠٣٨ مليون دولار، وحصة الفرد منه ١٠٢٧ دولارًا (Etat du monde 2003).

في النبذة التاريخية (١٩٩٧–٢٠٠٢)

١٩٩٧–١٩٩٩: بدأت أحداث هذه السنوات على وقع أربعة عناصر سياسية مهمة:

١– اتخاذ الأمم المتحدة، في كانون الثاني ١٩٩٧، قرار إدانة مينمار لانتهاكها حقوق الأطفال (أعمال شاقة، استغلال جنسي...).

٢– حملة عسكرية قمعية قام بها الحكام العسكريون ضد المتمردين من إثنية الكارين Karène (وغالبيتهم من المسيحيين)، وفرار نحو ٢٢ ألفًا منهم إلى تايلندا، في شباط ١٩٩٧.

٣– منع الرئيس الاميركي كلينتون لأي استثمار جديد في مينمار (٢٢ نيسان ١٩٩٧).

٤– ثبات زعيمة المعارضة أونغ سان سوتشي على موقفها الرافض لحكم العسكريين الذين تطالبهم بالاعتراف بنتائج الانتخابات التي فازت بها عام ١٩٩٠ وتسليمها السلطة. وكانت قضت خمسة أعوام قيد الاقامة الجبرية، وخرجت عام ١٩٩٥ لتجول في البلاد، وتضرب وتعتصم وتحض فيها أنصارها على النضال من أجل الديمقراطية. فوضعت قيد الاقامة الجبرية مجددًا، لتعود بعدها إلى سيرتها النضالية. وهي حائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩١.

في ٤ كانون الثاني ١٩٩٨، احتفلت مينمار بالذكرى الخامسة لاستقلالها. وكان الحكام العسكريون قد تمكنوا في تموز ١٩٩٧، من الخروج من عزلتهم الاقليمية، على الرغم من العقوبات الغربية، وخصوصًا الاميركية، بالانضمام إلى «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (ANSEA)، وحصولهم على وعد من اليابان بالمساعدات. وقد مهّد الحكم لذلك «بالانفتاح» بحل «لجنة الدولة لاعادة القانون والنظام» (التي كانت تشكل الحكم العسكري)، وإحلال «مجلس السلم والتنمية» محلها، وإجراء بعض التعديلات رست على إدخال عناصر مدنية في الحكومة.

لكن «مجلس السلم والتنمية» بقي الممسك الفعلي بزمام الامور، ووعد بإعطاء الأولوية لشؤون التنمية و«لنظام ديمقراطي منضبط»، أي أنه لن يتساهل أمام ضغوط المعارضة. وقد ترجم هذا التوجه بالثنائية التالية: سمح، في ٢٧ ايلول ١٩٩٧، لـ«الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» (المعارضة) في عقد مؤتمرها في منزل زعيمتها أونغ سان سوتشي، ولكنه في المقابل أحصى عليها الأنفاس وعرقل كل نضالاتها اليومية.

واستمر الاتحاد الاوروبي يجدد عقوباته الاقتصادية والادارية على رانغون كل ستة أشهر، الأمر الذي أدّى إلى تعليق الحوار بين الاتحاد الاوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا. كما استمرت زعيمة المعارضة أونغ سان سوتشي تطالب المجموعة الدولية بالتدخل وبزيادة ضغوطها على «الطغمة العسكرية الحاكمة القمعية وغير الجديرة بالحكم».

على الصعيد الاقليمي، شكل دخول مينمار إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا ومشاركتها توقيع ٢٣ اتفاقًا إقليميًا، نجاحًا دبلوماسيًا. ولكنه في الوقت نفسه وضعها تحت ضغوط هذه الدول التي عملت على إبعاد رانغون من دائرة النفوذ الصيني المتصاعد.

وأول رموز انخراط بمحيطها الاقليمي تمثل في زيارة الدكتاتور السابق ني وين Ne Win إلى

أندونيسيا (أيلول ١٩٩٧، وكان ذلك أول ظهور علني له منذ ١٩٨٩)، والزيارة التي قام بها لرانغون رئيس وزراء سنغافورة غوه شوك تونغ (آذار ١٩٩٧)، ورئيس وزراء ماليزيا مهاتير (آذار ١٩٩٧)، ورئيس الفيليبين فيدل راموس (تشرين الاول ١٩٩٧). وكان لافتًا أن الرئيسين الزائرين الأخيرين دفعا بوزيري خارجيتهما إلى عقد اجتماع، أثناء زيارتهما، مع زعيمة المعارضة أونغ سان سوتشي.

أما تطبيع العلاقات مع تايلندا فاستمرت دونه عقبات: —خلافات جوهرية متأتية من طبيعة نظامي البلدين، حيث يقوم نظام ديمقراطي في بانكوك، ودكتاتوري عسكري في رانغون؛ —إزعاجات متكررة كان يسببها «الجيش الديمقراطي البوذي—كارين» بعد إعلانه تأييده للحكم العسكري في رانغون؛ —قرار تايلندا، في كانون الثاني ١٩٩٨، إعادة ٣٠٠ ألف عامل مهاجر بصورة غير شرعية إلى مينمار؛ —جدال حول ما اعتبر أن تايلندا «تسوّف» وتعرقل تنفيذ مشروع «يادانا» (خط أنابيب الغاز).

١٩٩٩—٢٠٠٠، «السخرية من المبادىء الانسانية الأساسية»: النظام ظل معروفًا، على الصعيد الدولي، أنه عسكري دكتاتوري. والممسك بزمام أموره رئيس الوزراء الجنرال تان شوي Than Shwe (في السلطة منذ ١٩٩٢)، إضافة إلى أنه رئيس «المجلس من أجل السلم والتنمية» (منذ تشرين الثاني ١٩٩٧) ووزير الدفاع.

في ٢٩ آذار ١٩٩٩، توفي الدكتور مايكل أريس M. Aris (مولود ١٩٤٦)، زوج زعيمة المعارضة (الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية) أونغ سان سوتشي Aung San Suu Kyi. وجاءت وفاته لتلقي مزيدًا من الأضواء على الحكم العسكري في البلاد. فأدانته الدول الغربية لـ«سخريته من المبادىء الانسانية الأساسية»، ذلك أن المتوفي يحمل دكتوراه من جامعة أوكسفورد، وظلت سلطات مينمار ترفض السماح له بدخول البلاد لرؤية زوجته منذ كانون الثاني ١٩٩٦، رغم أن مرضه بالسرطان دخل مرحلته الأخيرة.

وعكف الحكم العسكري على عزل زعيمة المعارضة وإضعاف حزبها بشتى الوسائل. فأقفلت مقراته، واعتقلت المئات من أعضاء الحزب، ولم تفرج إلا على الذين تعهدوا بالتخلي عن كل نشاط سياسي. وأدان تقرير الأمم المتحدة (آذار ١٩٩٩) انتهاك الحكم لحقوق الانسان، وسلوكه نهجًا مدروسًا ضد المدنيين، خصوصًا في ما يتعلق بحركات الأقليات الإتنية في البلاد (كارين، مون، شان...) حيث ارتكب بحقها مجازر جماعية وتهجير إجباري.

والتعنت في موقف الحكم إزاء المعارضة وزعيمتها زعزع الانسجام القائم بين أعضاء «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (التي كانت مينمار انضمت إليها منذ ١٩٩٧). فالفيليبين بدأت تمارس ضغوطًا على الحكم العسكري للبدء في إجراء إصلاحات سياسية، بهدف تسهيل العلاقات في ما بين دول الرابطة والاتحاد الاوروبي، وإلا سيكون مصير هؤلاء الزعماء العسكريين كمصير الرئيس التشيلي الجنرال بينوشيه، كما قال رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو. واللقاء الوزاري الذي كان متوقعًا حدوثه على هامش اجتماع وزراء خارجية «آسيا—أوروبا» في نيسان ١٩٩٩، جرى تأجيله. وكانت المملكة المتحدة وايرلندا وهولندا والبلدان الاسكندينافية هدّدت بمقاطعة «لقاء آسيا—اوروبا» في حال لم يتم طرد مندوب مينمار. وكان الاتحاد الاوروبي قد أقفل، منذ ١٩٩٦، أراضيه ورفض استقبال أيًا من الأعضاء العسكريين الحاكمين أو كوادر النظام في مينمار.

وللخروج من دائرة مأزق يبدو طويل الأمد، نظمت الامم المتحدة ندوة دولية في سيول لفتح حوار بين الحكم العسكري والمعارضة في مينمار. وعقد الاجتماع الاول في تشرين الاول ١٩٩٨ في شيلستون بارك (المملكة المتحدة)، وفسح في المجال أمام تحديد شروط إعادة المساعدات الدولية لمينمار.

ازداد طوق العزلة على النظام والبلاد. ففي حزيران ١٩٩٩، قررت منظمة العمل الدولية قطع تعاونها (ومساعداتها) مع مينمار. واستمرت الولايات المتحدة الاميركية في معاقبة أي مشروع استثماري أجنبي في البلاد. وقرّر الاتحاد الاوروبي حظرًا على كل عتاد مرسل إلى الأجهزة الحكومية، وجمدّت أرصدة المينماريين لديها، وضاعفت لندن من ضغوطها على الشركة النفطية البريطانية العاملة في البلاد لكي توقف إنتاجها وتنسحب.

تركيز على التحرك الاقليمي لمواجهة العزلة الدولية: ظل الحكم العسكري على عناده في مواجهة مبادرة الامم المتحدة الحوارية، كما في مواجهة إجراءات العزلة الدولية له، ظانًا ان بإمكانه الاعتماد على التضامن الآسيوي ورافعًا شعارات رنانة حول دفاعه عن العالمثالثية والقيم الآسيوية في وجه العولمة.

احتضنت رانغون مؤتمرًا للأنتربول حول تجارة الهيروين، واستقبلت اجتماعًا لوزراء العمل في «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (١٩٩٩). ووقعت، في ٨ آذار ٢٠٠٠، مع جيرانها ميثاقًا ينظم الملاحة التجارية في نهر الميكونغ. واستقبلت الرئيس الأندونيسي (تشرين الثاني ١٩٩٩)، ورئيس وزراء كمبوديا (شباط ٢٠٠٠) ونظيره الفيتنامي (ايار ٢٠٠٠). وزار الجنرال خين نيونت، السكرتير الأول للمجلس العسكري ورئيس المخابرات العسكرية، بكين (بيجينغ) في حزيران ١٩٩٩، كما زار رئيس الدولة، الجنرال تان شوي، داكا في ايار ٢٠٠٠. ونظمت مينمار على أرضها المؤتمر الاقتصادي الاقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا+٣ (الصين، كوريا الجنوبية واليابان) الذي أعقب اجتماعًا لوزراء تجارة الدول الاعضاء في الرابطة خُصص للبحث في الاندماج الاقليمي.

أما اليابان فقد أظهرت، من خلال الزيارة الخاصة التي قام بها رئيس وزرائها ريوتارو هاشيموتو لمينمار (تشرين الثاني ١٩٩٩)، انها لا تنوي ترك ساحة مينمار حرة أمام الصين، إضافة إلى إمكانية قيامها بدور ترطيب الأجواء سواء بين النظام ومعارضيه في الداخل، أو بينه وبين عازليه من الدول الغربية.

حركات التمرد على الحدود: ثمة نجاح حققه الحكم العسكري في البلاد على جبهة المتمردين الإثنيين على الحدود مع الدول المجاورة، وخصوصًا تايلندا. فقد استمرت حركات التمرد توقع، مع السلطة في رانغون، اتفاقيات وقف النار الواحدة بعد الأخرى. وكان آخرها «جيش دولة شان—الجنوب» بقيادة الضابط ياود سرك الذي قبل في الأخير البدء بالتفاوض؛ في حين أن «جيش كارن الموحدة» (وكان أقوى هذه الحركات المتمردة) الذي أصيب بهزائم متلاحقة طيلة السنوات الأخيرة، أطاح قيادته «التاريخية» وعين قيادة جديدة «معتدلة». وعلى الرغم من الأجواء التي بدت هادئة على جبهة الإثنيات، فإن رانغون لم تبدِ أي تساهل مع حركات مسلحة جديدة، مثل «جيش الله»، وهو ميليشيا مسلحة تابعة لإثنية كارين، ويقودها الشقيقان التوأمان جوني ولوثر هتوو Htoo المسؤولان عن حادث احتجاز رهائن في مستشفى تايلندي في كانون الثاني ٢٠٠٠، أو مع «المحاربين الشجعان من الطلاب المينماريين» الذين سيطروا، لساعات طويلة، على سفارة مينمار في بانكوك (١—٢ تشرين الاول ١٩٩٩).

٢٠٠٠—٢٠٠١، محادثات مع المعارضة وصراع داخل المجلس العسكري: برعاية الأمم المتحدة، من خلال مبعوثها الخاص تان سري رازالي، وبمساع حميدة من ماليزيا، فتح الحكم العسكري في تشرين الاول ٢٠٠٠ دورة محادثات مع زعيمة المعارضة أونغ سان سوتشي لأول مرة منذ ١٩٩٤، وتركزت على وضع الاحزاب السياسية، وتنظيم انتخابات تشريعية أو إقامة فترة انتقالية. لكن لا شيء ملموسًا أخذ طريقه للتنفيذ مباشرة أو حُدّدت له روزنامة عمل. وقد جرت هذه المحادثات وسط تصاعد مخاوف الأقليات وميليشياتها، أخصها ميليشيا الكارين والشان وغيرها، التي استمرت السلطات في تجاهل مطالبها.

أخفى تعثر المحادثات مع المعارضة وراءه صراعًا داخل المجلس العسكري، قطباه الاساسيان الجنرال ماونغ آي والجنرال خين نيونت، وكلاهما انشغل

على جبهة الخارج، في العام ٢٠٠٠، لدعم موقفه. الاول في الصين (حزيران) والهند (تشرين الثاني) ولاوس (كانون الاول)، والثاني مثّل بلاده في جنازة رئيس الوزراء الياباني أوبوشي كايزو (حزيران)، ثم زار باكستان (تموز). وصراع النفوذ هذا ظهر بصورة واضحة عندما أبلغ رئيس الدولة تان شوي زملاءه في المجلس العسكري (ايار ٢٠٠٠) عن رغبته في التنحي بسبب سوء وضعه الصحي. وجاء حادث مقتل الجنرال تين أوو رئيس هيئة أركان جيش البر والرقم الرابع في النظام (١٩ شباط ٢٠٠١) في حادث انفجار الطائرة المروحية التي كانت تقله ليزيد من التوتر داخل الفريق الحاكم.

بعض التحسن في الأجواء السياسية للبلاد طرأ مع بداية العام ٢٠٠١، حيث أعلنت الولايات المتحدة الاميركية رفعًا جزئيًا للحظر الاقتصادي بالسماح باستيراد منتوجات نسيجية من مينمار (نحو ٤٠٠ مليون دولار سنويًا)، في ردّ ودّي على مبادرة المجلس العسكري مباشرة المحادثات مع زعيمة المعارضة. وفي ١١ ايار ٢٠٠١، جرى تعديل حكومي، ثم أبدى المجلس العسكري بعض التجاوب مع تقرير الأمم المتحدة حول حقوق الانسان في مينمار، فأطلق المجلس ١٤ سجينًا سياسيًا (من أصل ١٧٠٠ بحسب المنظمات الانسانية)، وأصدر مرسومًا يحظر الاشغال الشاقة ويعتبرها غير شرعية.

لكن هذه المبادرات اعتبرت غير كافية. فالاتحاد الاوروبي استمر يجدد عقوباته، لكنه أعاد في المقابل علاقاته مع رابطة دول جنوب شرق آسيا التي كان قطعها معها قبل ثلاثة أعوام إثر قبولها عضوية مينمار، كما أنه أرسل ممثلين عنه إلى العاصمة رانغون في كانون الثاني ٢٠٠١. وفي نيسان ٢٠٠١، كتب ٣٥ سيناتورًا أميركيًا للرئيس جورج بوش يدعونه لعدم تخفيف العقوبات عن مينمار.

دول الجوار الآسيوي اتخذت مواقف متعاونة إلى حد ما مع النظام الحاكم في البلاد. فاليابان قررت تخفيف ديونها عنها، واتفقت مع رانغون على توصيات من حقها إجراء اصلاحات مهمة على صعيد تحديث اقتصاد مينمار. وزار رانغون نائب الرئيس الصيني (تموز ٢٠٠٠)، ورئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد (كانون الثاني ٢٠٠١). كما عقد في مينمار (شباط ٢٠٠١) المؤتمر الوزاري الثالث الذي ضمّ بنغلادش والهند ومينمار وسري لانكا وتايلندا.

وبقيت بعض المصاعب الاقليمية، خصوصًا مع تايلندا التي أغلقت نقطة عبور رئيسية عند حدودها الشمالية مع مينمار (١٣ شباط ٢٠٠١) كإجراء أمني بعد اشتباكات بين جنود من الطرفين. وتتهم مينمار تايلندا بمساعدة متمردي شان الذين يقاتلون حكومة مينمار، فضلًا عن خلافات أخرى تتعلق بتجارة المخدرات وتهريبها، علمًا أن زراعة وانتاج الأفيون قد تدنيا بنسب كبيرة منذ ١٩٨٨، إذ لم تعد مينمار تنتج منه سوى ما يشكل ١٥٪ من مجموع العرض العالمي مقابل ٤٣٪ في العام ١٩٩٠.

الرئيس الصيني جيانغ زيمين في مينار: وقعت الصين ومينمار سبعة اتفاقات لتعزيز الاقتصاد والأمن على الحدود في مستهل زيارة للرئيس الصيني جيانغ زيمين (كانون الاول ٢٠٠٠) وفّرت دعمًا قويًا للنظام العسكري الحاكم في رانغون منذ العام ١٩٨٨. وقد واكب النظام الزيارة بالافراج عن ٢٠٠ من السجناء الصينيين، أكثرهم اعتقلوا بتهم تتعلق بالهجرة. ووعدت الصين بتقديم ١٠٠ مليون دولار على شكل مساعدات واستثمارات لمينمار.

ويبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٦٠٠ مليون دولار سنويًا، ما يجعل مينمار ثالث الشركاء التجاريين للصين بعد سنغافورة وتايلندا. وكانت العلاقات تحسنت بينهما في السنوات الأخيرة، ذلك أن الصين تحاشت انتقاد استيلاء الجنرالات على السلطة الذي غالبًا ما يقارن الغرب ممارساتهم بقمع التظاهرات في ساحة «تيان ان مين» في بكين (بيجينغ) عام ١٩٨٩. والصين حاليًا مصدر رئيسي للأسلحة إلى جارتها الجنوبية التي تعطيها منفذًا محتملًا على المحيط الهندي ويمكن ان تضطلع بدور جسر بري بين جنوب آسيا وجنوب غربها.

٢٠٠١-٢٠٠٢، إطلاق سراح زعيمة المعارضة أونغ سان سوتشي: بعد ١٩ شهرًا من الإقامة الجبرية في منزلها، أطلق سراح أونغ سان سوتشي بدون شروط في ٦ ايار ٢٠٠٢، مستعيدة بذلك حرية تحركها (التي كانت لها بين ١٩٨٩ و١٩٩٥)، وذلك بعد محادثات أجرتها السلطة معها وبدأت في ايلول ٢٠٠٠. وكانت سلطات رانغون أظهرت بادرة حسن نية إزاء المجموعة الدولية باطلاقها سراح ٢٥٠ سجينًا سياسيًا في آب ٢٠٠١، منهم رئيس «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» أونغ شيو ونائبه تين أوو. ومع ذلك بقي في السجن ١٥٠٠ سجين سياسي، منهم ٨٠٠ أعضاء في حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية و١٧ من نوابه المنتخبين في العام ١٩٩٠. الأمر الذي أبقى مينمار على قائمة الدول التي تنتهك حقوق الانسان والتي تصدرها لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة (جنيف، نيسان ٢٠٠٢).

الثلاثي الحاكم والأبرز في المجلس العسكري (والذين بدا أنهم في طريقهم إلى الصراع على السلطة قبل نحو سنة): تان شوي، ماونغ آي، وخين نيونت عادوا ووجدوا أنفسهم «المالكين السعداء». ففي ٧ آذار ٢٠٠٢، فوجىء المواطنون، والعالم، بتهمة الخيانة تُوجّه لابنة الرئيس السابق ني وين Ne Win (مولود ١٩١١)، ساندر وين، ولزوجها ولأبنائها. وبهذه التهمة تخلص الجنرالات من عائلة عجوز مريض حكم مينمار بين ١٩٦٢ و١٩٨٨، وبقي له تأثير وكلمة مسموعة بعد ١٩٨٨. ولاعطاء صدقية ما «للمشهد التآمري» سُرّح من الخدمة رئيس الشرطة، وقائد السلاح الجوي، وقائد المنطقة العسكرية الممتدة على حدود البلاد على الجبهات الثلاث (٩ آذار ٢٠٠٢). وقبل ذلك بشهور قليلة، أي في تشرين الثاني ٢٠٠١، كان جرى تعديل حكومي (الأهم منذ اربعة أعوام) أطاح السكرتير الثالث للمجلس العسكري (مجلس الدولة من أجل السلام والتنمية)، والنواب الثلاثة لرئيس الوزراء وثلاثة وزراء. الأمر الذي كان من شأنه زيادة تمركز السلطة في يد الجنرالات الثلاثة.

اقتصاديًا، استمر التدهور في العام ٢٠٠١. فالتضخم بلغ ١٥٪، والكيات Kyat (الوحدة النقدية) بلغ أدنى قيمة له بخسارته، في غضون عام واحد، ٧٠٪ من قيمته بالنسبة إلى الدولار. وزيارة رئيس وزراء تايلندا (١٩ حزيران ٢٠٠١) لم تتوصل إلى حل مشكلة الـ٥٦٠ ألف عامل من مينمار يعملون بصورة غير شرعية في تايلندا. كما دلت



الرئيس الصيني جيانغ زيمين يلوح لمستقبليه في مطار يانغون وإلى يساره رئيس وزراء مينمار الجنرال تان شوي (١٣ كانون الاول ٢٠٠١).

زعيمة المعارضة.

التقارير الدولية حول المخدرات أن مينمار عادت، في ٢٠٠١، لتكون أول منتج للأفيون في العالم. واستمر النظام يعمل على الاندماج البطيء لمينمار في محيطها الآسيوي، وخصوصًا في علاقاته بالصين، الشريك التجاري المهم (راجع أعلاه). وفي ربيع ٢٠٠٢، التفتت رانغون ناحية روسيا وعقدت معها اتفاق تعاون عسكري (١٠٠ مليون دولار)، جرى في إطاره جدال حول مشروع مفاعل نووي روسي للاغراض البحثية والسلمية قد يمكن البدء بتركيبه في العام ٢٠٠٥.

أما بالنسبة إلى المعارضة «الخارجية» فيبدو أنها لا تزال فاعلة. ففي آخر تشرين الاول ٢٠٠٢، اتهمت الحكومة العسكرية المجموعات المعارضة لها والمتمركزة في تايلندا بإرسال رسائل إلى سفارات مينمار في اليابان وسنغافورة وماليزيا تحتوي متفجرات بـ«طوابع تايلندية». وبعد ٤٠ عامًا من الحكم العسكري في مينمار، لا يزال يعيش عدد كبير من المنفيين السياسيين في تايلندا، وغالبيتهم معادون لجنرالات مينمار.

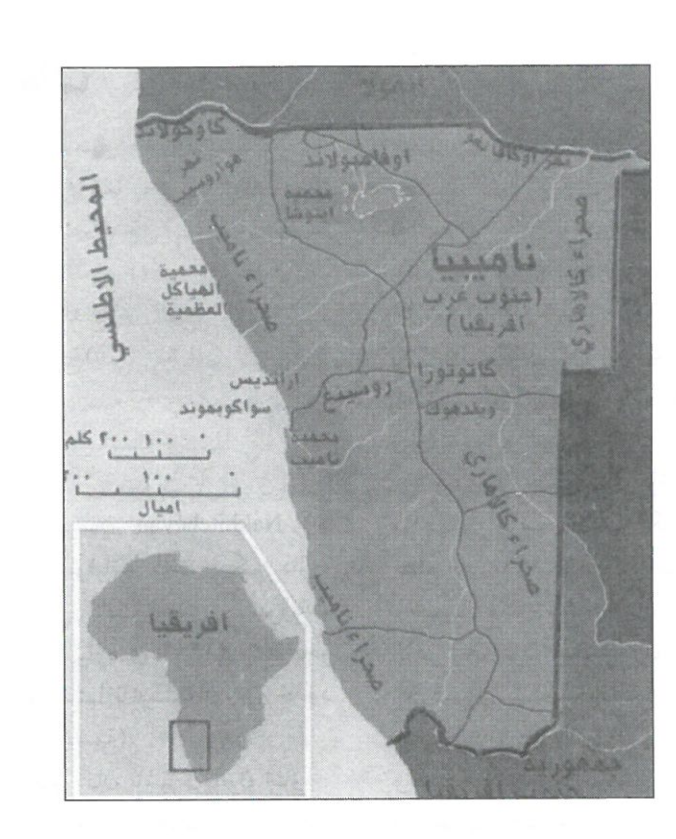
ناخيتشيفان
(نخجوان)

راجع: «أذربيجان»، ج١.
و«أرمينيا»، ج١.
واستكمالًا:

كانت ناخيتشيفان Nakhitchévan (أو نخجوان) جمهورية سوفياتية ذات حكم ذاتي، متعلقة بأذربيجان (التي كانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي قبل انهياره في ١٩٩١). تعد نحو ٣٧٥ ألف نسمة. عاصمتها ناخيتشيفان على حدود القوقاز (نحو ٥٥ ألف نسمة).

نتيجة للقتال الذي كان ناشبًا (كانون الثاني– شباط ١٩٩٣) ودائرًا منذ قبل خمس سنوات بين أرمينيا وأذربيجان تعرضت المنطقة لأزمات اقتصادية خانقة، ما حدا مجلس الأمن الدولي ان يصدر بيانًا (٣٠ كانون الثاني ١٩٩٣) ناشد فيه المجموعة الدولية إرسال وقود ومساعدات إنسانية إلى أرمينيا وناخيتشيفان اللتين تواجهان كارثة اقتصادية.

دعمت جمهورية ناخيتشيفان تركيا في مواجهتها حزب العمال الكردستاني، وقررت في مطلع ايار ١٩٩٥ اتخاذ إجراءات أمنية على الحدود مع أرمينيا لمدة ستة أشهر. وكان المسؤولون الأذربيجانيون يعتقدون ان حزب العمال الكردستاني يستخدم اراضي ناخيتشيفان ممرًا للعبور خصوصًا من الاراضي الايرانية إلى ارمينيا وتركيا. وكانت ناخيتشيفان سلّمت لتركيا، في ١٩٩٤، عددًا من عناصر هذا الحزب أرادوا الحصول على أسلحة منها.



ناميبيا

بطاقة تعريف

الاسم: دعاها المستكشفون البرتغاليون الاوائل «ترانسغاريب» Transgariep. وأطلقت عليها معاهدة برلين (١٨٨٤) «جنوب غرب أفريقيا»، وأعطتها الأمم المتحدة، في ١٩٦٨، إسمًا تاريخيًا مرتبطًا باسم أهم قبائلها، «ناميبيا» Namibie، من قبائل «ناما» وصحراء «ناميب» أي «البلاد التي لا تحتوي على شيء»، أو «الارض المستباحة».

الموقع: جنوب غرب افريقيا. تحيط بها أنغولا (وطول حدودها معها ١٥٥٠ كلم) وزامبيا وزيمبابوي وبوتسوانا وجنوب افريقيا.

المساحة والمناطق: ٨٢٤٢٦٩ كلم^2. وتقسم إلى ثلاث مناطق: ناميب، التي تشكل خمس المساحة العامة، وهي منطقة صحراوية؛ الهضاب الوسطى التي تشكل نصف المساحة العامة؛ ومنطقة كالاهاري، وهي صحراوية تمتد في شمال وشرق البلاد.

العاصمة: وندهوك. وأهم مدنها: سواكوبموند، لودريتز، تسوميب، غوبابيس (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الأفريكانزية (مشتقة من الهولندية)، والانكليزية والالمانية (وهي لغات رسمية). وهناك ٢٧ لغة ولهجة مختلفة للقبائل المحلية الأصلية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو مليوني نسمة. كان عددهم ٥٢٠ ألفًا في العام ١٩٦٠. أكثريتهم الساحقة مسيحيون، ويسكنون المدن. ولا تزال في الريف مجموعات تعتنق المعتقدات الإحيائية الأصلية.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢١ آذار ١٩٩٠. يُنتخب الرئيس بالاقتراع الشامل لولاية من خمسة أعوام قابلة للتمديد لمرة واحدة. البرلمان من ٧٢ نائبًا.

الاحزاب: – مجموعة العمل الحركي، تأسست في ١٩٩١، ويتزعمها كوزي بريتوريوس؛ – الحركة المسيحية الديمقراطية من أجل العدالة الاجتماعية، تأسست في ١٩٨٢، ويرأسها بيتر كالنغولا؛ – جبهة الوفاق الديمقراطي (تحالف بين ١١ حزبًا)، تأسست في ١٩٧٧، ويرأسها ميشاك مويونغو؛ – المؤتمر الفدرالي الناميبي، تأسس في ١٩٨٨، ويرأسه جوهانس ديرغاردت؛ – التحالف الديمقراطي الناميبي، تأسس في ١٩٩٤، ويرأسه موزس كاتجينونغا؛ – الحزب الوطني الديمقراطي من أجل العدالة، تأسس في ١٩٩٥، ويرأسه نغيويت نجوبا؛ – منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو)، تأسست في ١٩٦٠ على يد سام نغوما، وضمت نحو ١٥٠ ألف عضو، وأقامت لجنتها التنفيذية في دار السلام (تنزانيا)، ودعمها الاتحاد السوفياتي السابق؛ – منظمة «سوابو – الديمقراطيون»، تأسست في ١٩٧٨، ويرأسها أندرياس شيبانغا؛ – الجبهة الديمقراطية المتحدة، تأسست في ٢٥ شباط ١٩٨٩، ويرأسها جوستوس غارويب.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٦١٠؛ إجمالي الناتج المحلي ١١٣٠٠ مليون دولار، وحصة الفرد منه ٦٤٣١ (Etat du monde 2003).

ليست الزراعة ذات شأن في اقتصاد ناميبيا بسبب الجفاف المسيطر على البلاد. وتتمثل ثروة البلاد الحقيقية بالماس المتوافر بكثرة خاصة في صحراء ناميب وبالقرب من الشواطىء. وهناك مناجم للقصدير والزنك والنحاس. الثروة السمكية مهمة، وتصدر منها كميات كبيرة من السمك المجفف. ويبلغ متوسط إنتاجها السنوي من السمك نحو ٣٠٠ ألف طن.

تعتبر ناميبيا المنتج السادس في العالم للالماس، والسابع لليورانيوم.

تتوزع اليد العاملة في ناميبيا على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية: ٣٩٪ في الزراعة (التي تحتل ١٢٪ من إجمالي الدخل المحلي)، و٨٪ في الصناعة (٧٪)، و٤٣٪ في الخدمات (٦٢٪)، و١٠٪ في المناجم (١٩٪).

نبذة تاريخية

الاكتشاف ثم الاستعمار: المنطقة آهلة بقبائل البانتو (البشمان) منذ القديم. والاوروبي الاول الذي زار المنطقة ونزل على ساحلها الرملي هو الملاح البرتغالي دييغو كام، وذلك عام ١٤٨٤. وفي القرون اللاحقة، وصل المبشرون والتجار الاوروبيون إلى داخل البلاد.

في عام ١٨٧٦، أصبحت البلاد محمية تابعة لمستعمرة الكاب (راجع «جنوب افريقيا»). وفي ١٢ آذار ١٨٧٨، ضمت بريطانيا خليج والفيس والجزر الصغيرة المنتشرة على طول الشاطىء إلى مستعمرة الكاب. وبحسب معاهدة برلين (نيسان ١٨٨٤)، اصبحت المانيا حامية المناطق التي اكتسبها الالماني أدولف لوديريتز، ثم أخذت توسّع من نطاق سيطرتها.

امتازت بدايات الاستعمار الألماني في المنطقة بحربين شرستين ضد قبائل هريرو وقبائل ناما. فبعد حروب طويلة بين القبيلتين، عادتا وتوحدتا في وجه «الرجل الأبيض». وفي ١٩٠٤، قتل الهريرو، في هجوم خاطف، ١٢٣ مستوطنًا. فأعلن الألمان

عليهم حرب إبادة وقتلوا منهم نحو ٧٥ ألف شخص، وفرّ الباقون إلى بوتسوانا، ووزعت أراضيهم على المستوطنين الألمان. ثم ثارت قبائل الناما، بزعامة جاكوب مرنغا (من أب من ناما وأم من هريرو)، فقضت على نحو ألفي جندي الماني، لكن ثلاثة أرباع القبيلة قضت في حرب استمرت نحو ثلاث سنوات.

جنوب افريقيا تسيطر على البلاد: عندما اندلعت الحرب العالمية الاولى، كلّف الحلفاء اتحاد جنوب افريقيا (جمهورية جنوب افريقيا حاليًا) وضع يدها على المستعمرة الالمانية المجاورة لها. فقاد الجنرال بوتا حملة عسكرية عليها وأخضعها لادارة حكومة اتحاد جنوب افريقيا. وفي ١٩١٩، انتدبت معاهدة فرساي (مؤتمر الصلح في باريس) جنوب افريقيا لادارة شؤون المستعمرة الالمانية السابقة «كجزء لا يتجزأ من إقليمها»، حتى انها أطلقت عليها إسم «جنوب غرب افريقيا». ونصّت المعاهدة على وجوب تقديم تقرير سنوي عن أحوال هذا الانتداب إلى عصبة الأمم.

لم يرضخ السكان السود للاستعمار الجديد، ونشبت عدة انتفاضات في وجه جيش اتحاد جنوب افريقيا الذي عالجها بعنف عنصري، دفع بلجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم ان تتخذ توصيات بمعاقبة بريتوريا على سوء إدارتها للاقليم عام ١٩٣٩.

الأمم المتحدة تمنع جنوب افريقيا من ضم البلاد: في ١٩٤٥، اتضحت رغبة جنوب افريقيا بضم «جنوب غرب افريقيا» (ناميبيا لاحقًا) إليها، وذلك عندما رفضت وصاية هيئة الامم المتحدة على «الاقليم». وبعد انتصار حزب البوير الوطني عام ١٩٤٨، أعلنت بريتوريا عن عزمها على اعتبار جنوب غرب افريقيا إقليمًا تابعًا لها، وانه سيُمثل بستة نواب بيض. فتحركت الامم المتحدة، ومعها محكمة العدل الدولية في لاهاي لرفض مثل هذا الاعلان. واستمر رفضهما هذا حتى تُوج، في ١٩٦٦، بقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة يقضي باعتبار ادارة جنوب افريقيا للبلاد عملًا غير شرعي. كما شكلت الامم المتحدة مجلسًا خاصًا بناميبيا. فبدأ استعمال إسم «ناميبيا» الذي فرض استعماله الوطنيون السود رافضين إسم «جنوب غرب افريقيا». وفي عام ١٩٧١، تبنت محكمة العدل الدولية قرار مجلس الأمن القاضي بانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا.

سوابو (SWAPO): طالب الوطنيون السود باستقلال ناميبيا عن جنوب افريقيا، وبدأوا تحركهم منذ أواخر الخمسينات، وتنظّموا في أحزاب، كان على رأسها «منظمة شعب جنوب غرب افريقيا» (اختصارًا «سوابو»، واللفظة تختصر التسمية الانكليزية).

تعود جذور نشأة سوابو إلى كفاح شعب ناميبيا المتواصل ضد الاستعمار الالماني، وتعود نشأتها المباشرة إلى ١٩٥٨ عندما بدأ نمو المنظمات السياسية القبلية وأهمها مؤتمر شعب أفامبو و«سوانو» (الاتحاد الوطني لجنوب غرب افريقيا، الذي ضمّ جماعات من قبائل هريرو وقبائل ماندرو). وفي ١٩٥٩، أقدم سام نغوما ويعقوب كوهانغوا على تأسيس منظمة شعب أوفامبو (أوبو)، ثم ما لبثت هذه المنظمة أن تعاونت مع سوانو. وعندما تمكنت المنظمتان من تجاوز الانقسامات القبلية انبثقت «سوابو» بزعامة نغوما.

اقتصرت أساليب سوابو حتى ١٩٦٣ على الوسائل السلمية والمساعي السياسية من خلال منظمة الوحدة الافريقية. إلا أن سوابو اتجهت بعد حادثة كاتوتورا ومقتل ١٣ ناميبيًا على يد قوات شرطة جنوب افريقيا نحو الكفاح المسلح وحرب العصابات. فبادرت إلى إنشاء معسكرات تدريب داخل ناميبيا وفي زامبيا وتنزانيا، إضافة إلى تكوين كادر متقدم في الجزائر ومصر والاتحاد السوفياتي السابق. أما بداية العمليات الكفاحية فكانت في ايلول ١٩٦٥ (راجع «هاينيكو، توبياس» في باب زعماء). وبعد عشر سنوات من هذا التاريخ استطاعت سوابو

أن تجند جيشًا من ستة آلاف رجل مدرّب.

وسياسيًا، فقد نالت سوابو اعتراف منظمة الوحدة الافريقية (١٩٧٤) والأمم المتحدة (١٩٧٥) بها ممثلًا شرعيًا وحيدًا لشعب ناميبيا، كما اقامت سوابو علاقات نضالية قوية مع جميع الدول والشعوب والهيئات التي ناصرت حق تقرير المصير للشعوب. وقد دعم قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ حق شعب ناميبيا في الاستقلال وفي التحرر من نظام جنوب افريقيا العنصري. وعلى الرغم من تأيدها لهذا القرار فقد اتجهت الولايات المتحدة الاميركية في عهد الرئيس رونالد ريغان إلى التعاون مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية بغية المناورة والابقاء على تبعية «الاقليم» نظرًا إلى ثرواته المعدنية الكبيرة وبحجة منع التغلغل الشيوعي في القسم الجنوبي من القارة الافريقية.

محطات نضالية لسوابو في السبعينات: كانت سوابو تقاطع كل انتخاب يجري في ناميبيا ما لم يسبق الانتخاب انسحاب جنوب افريقيا من البلاد. وقد تمكنت سوابو، خصوصًا بعد ثورة ليشبونة وانتفاضات المستعمرات البرتغالية في افريقيا وفشل تدخل جنوب افريقيا العسكري في أنغولا، من انتزاع اعتراف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وبعدها كندا وألمانيا الغربية. فبدأت هذه الدول تجري مفاوضات معها ومع بريتوريا في الوقت نفسه منذ ١٩٧٧. وفي حين كانت سوابو تستمر في عملياتها العسكرية اغتيل أحد زعمائها كليمنس كاباوو في شباط ١٩٧٨.

وفي نيسان ١٩٧٨، أعلنت بريتوريا قبولها خطة الدول الغربية الخمس، واستمرت المفاوضات حول بعض الإشكالات. لكن سوابو انسحبت من المفاوضات بعد غارة جوية لجنوب افريقيا على مخيم للاجئين الناميبيين في أنغولا ذهب ضحيتها مئات القتلى، ولم تستأنف هذه المفاوضات إلا بعد ثلاثة أشهر. وتمسكت بريتوريا بمطلبها القاضي باجراء انتخابات تأسيسية في ناميبيا في كانون الاول ١٩٧٨، محاولة بذلك استبعاد سوابو وتأمين نجاح المقربين منها، في حين رأى مندوب الامين العام للامم المتحدة إجراء هذه الانتخابات في آذار أو نيسان ١٩٧٨ حتى يتسنى وضع كل الترتيبات اللازمة، بما فيها وصول ٧٥٠٠ رجل من قوات الامم المتحدة.

لكن الانتخابات جرت في الموعد الذي ضربته بريتوريا (كانون الاول ١٩٧٨). فقاطعتها سوابو والجبهة الوطنية الناميبية، وفاز بأغلب مقاعد الجمعية التأسيسية «التحالف الديمقراطي في تورنهول» المرتبط ببريتوريا. وطلبت الجمعية الجديدة من الأمم المتحدة أن توقف دعمها لسوابو، وعملت على أن تجري انتخابات تشريعية قبل ٣٠ ايلول ١٩٧٩، وطالبت بعدم خروج جيش جنوب افريقيا بحجة الوضع الأمني، واحتفظ الحاكم العام، شتاين، بسلطاته التشريعية والادارية. لكن مارتي أنتيزاري، مندوب الامين العام للأمم المتحدة، رأى نفسه مضطرًا للتباحث مع شتاين في جميع الامور المتعلقة بـ«مجموعة الامم المتحدة لتقديم الدعم لفترة انتقالية (من عسكريين وتقنيين ومدنيين).

استمرت سوابو (على الرغم من انشقاق المعتدلين عنها) بعملياتها ضد قوات جنوب افريقيا. فطلبت بريتوريا من الأمم المتحدة الاشراف على مخيمات سوابو في أنغولا (١٧ غارة جنوب افريقية على هذه المخيمات في أسبوع واحد، آذار ١٩٧٩). ووافقت جميع الأطراف المعنية على فتح مفاوضات جديدة في نيويورك (١٩ آذار ١٩٧٩)، لكنها ما لبثت أن توقفت على أثر فضيحة مالية طالت رأس السلطة الحكومية في بريتوريا، ما ترتّب عليه تدهور في علاقاتها بالولايات المتحدة من جهة، وتضعضع في موقف بريتوريا من ناميبيا والمنطقة الاقليمية من جهة أخرى. ففي ١٦ نيسان ١٩٧٩، أعلن رئيس وزراء جنوب افريقيا ان سياسته ستكون مستقلة عن مصالح الدول الكبرى، وأنها لن تأخذ بالاعتبار إلا مصالح «المنطقة». واستمرت السلطة في ناميبيا، التي يمسك بها أتباع بريتوريا، على موقفها الرافض لاقامة مخيمات لسوابو على أرضها، وطلبت إشراف

الامم المتحدة على المخيمات القائمة في الخارج، وحدّدت شهر ايلول ١٩٧٩ لاجراء الانتخابات. واتخذ الحاكم، شتاين، مزيدًا من إجراءات التضييق، واعتقل عددًا كبيرًا من أعضاء سوابو وأنصارها. وفي حين تخلى عن سلطاته التشريعية للجمعية المنتخبة، فقد قام بمهمات رئيس الحكومة، وجرى تعيين مجلس تنفيذي لمعاونته في الحكم.

في الثمانينات (نحو الاستقلال): في تشرين الثاني ١٩٨٠، طرح الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، في تقرير وجهه إلى مجلس الأمن، عقد مؤتمر حول ناميبيا بين ٧ و١٤ كانون الثاني ١٩٨١ استعدادًا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (صوّت عليه المجلس بالاجماع عام ١٩٧٨) الذي ينص على وجوب منح ناميبيا استقلالها الحقيقي. وتضمن تقرير فالدهايم كذلك روزنامة تطبيقية حول إجراءات تنفيذ هذا الاستقلال آخر ١٩٨١.

عقد المؤتمر في جنيف، وعرضت الامم المتحدة وقفًا للنار ابتداءً من ٣٠ آذار ١٩٨١، وإرسال بعثة دولية من مدنيين وعسكريين لتأمين انتقال البلاد إلى الاستقلال. وأعلن سام نغوما، زعيم سوابو، استعداده للتوقيع على هذا الاتفاق. لكن دانيس هوغ الحاكم العام الجنوب افريقي على ناميبيا رفض التوقيع. وأعلن بيتر بوتا، رئيس وزراء جنوب افريقيا، عن ضرورة إجراء انتخابات عامة في آخر نيسان ١٩٨١، بدلًا من تشرين الثاني ١٩٨٢.

في ٢ آذار ١٩٨١، طُردت جمهورية جنوب افريقيا من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة حول ناميبيا. ولم تتمكن بريتوريا، في هذه القضية، الاعتماد على سياسة اميركية جديدة في افريقيا. وفي الشهر التالي (نيسان ١٩٨١)، وفي حين كان مساعد وزير الخارجية الاميركي للشؤون الافريقية يقوم بجولة في بعض بلدان افريقيا الجنوبية (منها جنوب افريقيا)، كان ٤٢ وفدًا من بلدان عدم الانحياز يدعون من مدينة الجزائر لحل مشكلة ناميبيا عن طريق التفاوض. أما بلدان «خط المواجهة» الأكثر تشددًا في دعمها لقضية استقلال ناميبيا (أنغولا، بوتسوانا، موزمبيق، تنزانيا، زامبيا وزيمبابوي) فكانت، في الوقت نفسه، مجتمعة في لواندا في محاولة لتحديد موقفها من السياسة الاميركية في ناميبيا.

وفي ٢٢ من الشهر نفسه (نيسان ١٩٨١)، أعلنت الدول الخمس، أي «مجموعة الاتصال» (الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، المانيا الاتحادية وفرنسا) من لندن انها تؤيد الاستمرار بالمفاوضات ضمن نطاق الامم المتحدة. ولقد تم طرد جنوب افريقيا مجددًا من الدورة الاستثنائية للجمعية العمومية (ايلول ١٩٨١) المنعقدة حول ناميبيا. وفي ٢٤ ايلول، اجتمع وزراء خارجية دول «مجموعة الاتصال» في نيويورك، وتبنوا روزنامة لتطبيق مشروع الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا خلال ١٩٨٢. فقبلت جنوب افريقيا مقترحات الدول الخمس بشرط الحصول على ضمانات دستورية لحقوق الأقليات (البيض، الذين يشكلون ١٠٪ من سكان ناميبيا).

وعلى أثر جولة قام بها جورج بوش، نائب الرئيس الاميركي، في افريقيا، بدأت مفاوضات (كانون الاول ١٩٨٢) في جزر الرأس الأخضر بين جنوب افريقيا وأنغولا، هي الأولى منذ فشل مفاوضات جنيف في شأن مستقبل ناميبيا (كانون الثاني ١٩٨١). وكانت جنوب افريقيا تشترط، لمنح ناميبيا استقلالها، انسحاب الجنود الكوبيين من أنغولا. وفي إطار هذه المفاوضات تم الاتفاق (أواخر كانون الثاني ١٩٨٣) على وقف النار في ناميبيا، وعلى انسحاب القوات الكوبية المتمركزة في أنغولا، وكذلك انسحاب مقاتلي سوابو إلى نقطة تبعد ٢٠٠ كلم شمال الحدود بين ناميبيا وأنغولا. وفي المقابل، تعهدت جنوب افريقيا بوقف دعمها لـ«المجموعات المسلحة» التي تعمل في جنوب أنغولا ضد حكومة لواندا.

الاستقلال لا زال بعيدًا: على الرغم من جميع هذه المساعي العالمية والاقليمية، وجميع الاتفاقيات، فلم يكن هناك من خطوة جدية أقدمت عليها جنوب افريقيا فعليًا لمنح ناميبيا استقلالها. فاستمرت ضغوطات المجموعة الدولية، وافتتح الأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دوكويار، في مقر الأونسكو في باريس (٢٥ نيسان ١٩٨٣) «المؤتمر الدولي لدعم كفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال» الذي دعت إليه الامم المتحدة بعد إخفاق جهودها التي بذلتها حتى تاريخه في تطبيق خطة استقلال ناميبيا. كما قامت عراقيل أخرى من جانب دول «مجموعة الاتصال» نفسها. فقد أعلنت فرنسا، في كانون الاول ١٩٨٣، انها لن تشارك في اجتماعات هذه المجموعة، وتلا ذلك توقف فعلي للمفاوضات حول استقلال ناميبيا بعدما اشترطت الولايات المتحدة وجنوب افريقيا انسحاب الفرق العسكرية الكوبية من أنغولا قبل أي حل لناميبيا. واستمر جيش جنوب افريقيا يتعقب الوطنيين الناميبيين التابعين لسوابو حتى داخل أنغولا.

اتفاق جنيف واتفاق نيويورك (١٩٨٨): في ١١ كانون الثاني ١٩٨٤، قبلت سوابو التفاوض. وفي ١٧ حزيران ١٩٨٤، تشكلت حكومة انتقالية للاتحاد الوطني ضمت ٦٢ عضوًا. وفي ٨ آب ١٩٨٨، عقد اتفاق في جنيف بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا، تقرر فيه وقف اطلاق النار، واستتبع في ٢٢ كانون الاول ١٩٨٨ باتفاق في نيويورك نصّ على منح ناميبيا الاستقلال، وعلى سحب القوات الكوبية (٥٠ ألف رجل) من أنغولا قبل ١ تموز ١٩٩١.

في ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٩، بدأت جنوب افريقيا سحب قواتها من البلاد (نحو ٦ آلاف رجل)، وفي مطلع نيسان دخلت السوابو (نحو ١٧٧٠ رجلًا) إلى بلادها (ناميبيا)، لكن انتهاكًا لوقف إطلاق النار، واشتباكات داخلية قضت على ٣٣٩ شخصًا، بينهم ٣١٢ من السوابو التي أخذت على حين غرة. فأعاد إعلان مونتيجيو (أنغولا، كوبا وجنوب افريقيا) فرض وقف النار مجددًا. وفي ١٢ ايلول (١٩٨٩)، اغتيل أنتن لوبوفسكي، أحد

قادة سوابو، بتهمة عمالته لجنوب افريقيا، وجرت اشتباكات، بعد ذلك بأسبوعين، بين سوابو وحزب «وفاق تورنهول الديمقراطي» في منطقة كاتوتورا.

وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٨٩، جرت انتخابات الجمعية التأسيسية، وبعد نحو أسبوعين جلا آخر جندي جنوب افريقي عن البلاد.

الاستقلال، سام نغوما رئيسًا للجمهورية: في ١٧ شباط ١٩٩٠، انتخب زعيم السوابو سام نغوما (مولود ١٩٢٩) رئيسًا للجمهورية؛ وفي ٢١ آذار (١٩٩٠)، أعلن الاستقلال. وفي ١١ تموز (١٩٩٠)، انضمت ناميبيا إلى الاتحاد الجمركي الذي يجمع بلدان افريقيا الجنوبية، وبعد نحو شهرين انضمت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ثم عقدت اتفاقًا مع أنغولا لبناء محطة كهربائية على نهر كونين، وسوّت وضع منطقة «والفيز» الساحلية (١٩٩٤) التي لم يشملها اتفاق الاستقلال بوضعها تحت إدارة مشتركة لفترة انتقالية بين الحكومتين الناميبية والجنوب افريقية.

واستقر الوضع السياسي في جمهورية ناميبيا الديمقراطية، ما ساعد على توفير شروط فتح البلاد على حركة تنموية نشيطة عمادها الامكانات الوطنية المتوافرة، كذلك الاستثمارات الاجنبية التي تدفقت على ناميبيا بكثافة ووظفت في شتى القطاعات الانتاجية، ما أدّى إلى خلق دورة اقتصادية منتظمة وفرت آلاف فرص العمل الجديدة وأدت إلى إحداث تراكمات مالية جرى العمل على إعادة استثمارها بشكل واسع.

أما عماد الاستقرار السياسي الأساسي فكان اتجاه الحكم الاستقلالي إلى تحقيق شروط الانسجام والتوافق بين مختلف أعضاء المجتمع الناميبي والسعي تدريجيًا إلى إلغاء السلطات الموازية للزعامات الدينية والقبلية، وربط كل علاقات السكان بسلطات الدولة الحديثة، خشية انزلاق البلد نحو مخاطر الاقتتال والانقسام كما حدث في مجتمعات افريقية كثيرة. وهو أمر عمل الرئيس سام نغوما على ترسيخه في الاذهان وفي السلوكات بمقولته



سام نغوما مع الرئيس الجنوب افريقي دو كليرك يوم إعلان الاستقلال (آذار ١٩٩٠).

الشهيرة: «إن شعبًا وحّدته المقاومة والمصير لا يمكن أن يكسر أو يقاتل بعضه بعضًا بعد أن عرف نفسه». كذلك قول رئيس حكومته في خطابه ليلة الاستقلال: «من الآن فصاعدًا لا يمكننا اتهام الأبارتيد (العنصريون) بمعاداتنا وعرقلتنا. من الآن فصاعدًا لا يمكننا توجيه الاتهام لدوكليرك ولا لعائلة بوتا (العنصرية الحاكمة في جنوب افريقيا). فمنذ اليوم، إن أخطأنا فإن علينا أن نعترف بأن ذلك من سوء تقديرنا وسوء تسييرنا».

انتخابات وولاية جديدة للرئيس نغوما: في ٧ و٨ كانون الاول ١٩٩٤، جرت انتخابات تشريعية ورئاسية، فاز بالأخيرة الرئيس سام نغوما بنيله ٧٦,٣٪ من الاصوات. وشغل أنصاره ومحازبوه في منظمة السوابو غالبية مطلقة من مقاعد البرلمان ما يمكنهم من إعادة صياغة دستور للبلاد بشكل يتوافق مع برنامجهم السياسي. وكان منافسه ميشاكي مويونغو الذي ينتمي إلى حزب المعارضة الرئيسي وهو «التحالف الديمقراطي في تورنهل».

مؤتمر سوابو، انتخابات محلية، جفاف ومشكلات إقليمية (١٩٩٧–١٩٩٨): عقدت السوابو مؤتمرها العام في حزيران ١٩٩٧، وطرحت مبدأ إصلاح دستوري لإتاحة المجال أمام الرئيس نغوما ترشيح نفسه لولاية ثالثة تبدأ في العام ١٩٩٩ (وهي مسألة تقتضي إجراء استفتاء شعبي عليها). وشهدت الانتخابات المحلية (١٦ شباط ١٩٩٨) تقدمًا ملحوظًا للمعارضة على الرغم من الاقبال الضعيف عليها.

وظلّ الجفاف يشكل التحدي الأكبر في خطط الحكومة الاقتصادية؛ وبسبب انخفاض منسوب مياه نهر رواكانا (المحطة الهيدروكهربائية)، أصبحت البلاد تستورد كامل استهلاكها تقريبًا من الكهرباء من جنوب افريقيا. كما ان القطاع المنجمي (الثروة الاساسية للبلاد) عانى كثيرًا من انخفاض أسعار المواد الأولية عالميًا.

على الصعيد الاقليمي، نجحت الدبلوماسية الناميبية في تخطي بعض المشكلات والمنازعات الاقليمية مع بوتسوانا، خصوصًا بعد فشل الاجتماع الثنائي الذي عقد في كانون الثاني ١٩٩٨ وإزاء التمرد الذي كان يتعاظم في الكونغو (كينشاسا)، اختارت

ناميبيا دعم سلطة لوران ديزيريه كابيلا، مثلها مثل أنغولا وزيمبابوي.

سوابو تزداد قوة وهيمنة (١٩٩٨–٢٠٠٢): قرّر مؤتمر السوابو، المنعقد في تموز ١٩٩٨، ترشيح زعيمها رئيس الجمهورية سام نغوما لولاية رئاسية ثالثة في أواخر ١٩٩٩، على الرغم من أن الدستور يجيز انتخاب الرئيس لولاية جديدة واحدة (وكل ولاية من خمسة أعوام). لكن تعديلاً دستوريًا في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٨ أعطى الرئيس حق الترشيح لولاية ثالثة، رغم الاحتجاجات التي تقدم بها حزب المعارضة «الوفاق الديمقراطي في تورنهل».

وازدادت السوابو الحاكمة قوة نتيجة للانتخابات المحلية في كانون الاول ١٩٩٨، حيث فازت في ١٠ مناطق من أصل ١٣، بما فيها منطقة شريط كابريفي Caprivi الواقعة بين بوتسوانا وأنغولا وزامبيا، والتي كانت محسوبة تقليديًا على خانة المعارضة. لكن الاقتراع اتصف بضعف إقبال الناخبين الذين لم تتعدّ نسبتهم ٣٥٪، في حين كانت هذه النسبة قد وصلت إلى ٨١٪ في انتخابات ١٩٩٢. أما شريط كابريفي فقد عرف اضطرابات خطيرة بين المعارضة المطالبة بانفصاله وبين القوات الحكومية. ودفع القمع الحكومي بقسم من سكانه إلى طلب اللجوء السياسي في بوتسوانا.

في ايلول ١٩٩٨، استجابت ناميبيا لطلب رئيس زيمبابوي روبرت موغابي إرسال قوات ناميبية لدعم الرئيس لوران ديزيريه كابيلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي شباط ١٩٩٩، أعلنت ناميبيا رسميًا إيقاف تورطها العسكري في الكونغو.

سام نغوما رئيسًا لولاية ثالثة: أدت الانتخابات العامة في كانون الاول ١٩٩٩، إلى إعادة انتخاب الرئيس سام نغوما، بـ٧٠٪ من أصوات المقترعين رئيسًا للجمهورية لولاية ثالثة. كما أن حزبه (سوابو) فاز بـ٥٢ مقعدًا من ٧٢. لكن نسبة الإقبال على الاقتراع انخفضت هذه المرة إلى ٦٢٪ بعد أن كانت ٧٤٪ في انتخابات ١٩٩٤. واتهمت المعارضة الحزب الحاكم (سوابو) بممارسة الضغوطات الانتخابية.

إزاء أنغولا والكونغو: في آب ١٩٩٩، أعلنت السلطات حالة الطوارىء في منطقة كابريفي بعد معارك دامية بين انفصاليي المنطقة والقوات الحكومية، كما شنت منظمة «أونيتا» (الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام) هجمات حدودية، سمحت، على أثرها، الحكومة الناميبية للجيش الأنغولي بدخول اراضيها ودعم قدراتها الأمنية والعسكرية في شمال البلاد.

وتأزمت العلاقات بين الصحافة والحكومة بسبب موقف هذه الأخيرة من النزاع الأنغولي، حيث دعمت ناميبيا الحكومة الأنغولية في صراعها مع «أونيتا» بزعامة جوناس سافيمبي. وكانت منطقة كافانغو مسرح العمليات العسكرية بين أونيتا والجيش الأنغولي تدعمه قوات الأمن الناميبية، ما أدّى إلى تدمير البنى التحتية في المنطقة ونزوح سكانها.

وأدانت المعارضة عجز الرئيس سام نغوما عن حل هذه المشكلة، في حين أظهر الرئيس التزامًا عسكريًا في الكونغو–كينشاسا لمصلحة نظام كابيلا وإلى جانب زيمبابوي ضد المحور الذي شكلته أوغندا ورواندا، كما سار بعيدًا في قمعه ضد الانفصاليين والاستقلاليين في منطقة شريط كابريفي.

مشكلات ومزيد من السلطوية: لم يتبع نغوما نهج رئيس زيمبابوي روبرت موغابي. فأعلن تخليه عن ترشيح نفسه لولاية رابعة. ولم يتردد رئيس حكومته، حاج غينغوب Hage Geingob، عن إعلان عزمه على رفض احتلال بعض مواطنيه للمزارع (التي تخص البيض)، وانسحبت قوات ناميبيا من الكونغو–كينشاسا.

كان لنهاية الحرب الأهلية في أنغولا، في ربيع ٢٠٠٢، بموازرة ناميبية متواصلة منذ أواخر ١٩٩٩، أن أنهت ابتزاز العسكر: القوات المسلحة الكونغولية، أونيتا والقوات الناميبية في شمال شرق البلاد. لكن جو الحذر استمر في منطقة شريط كابريفي، حيث

قُدّم ١٢٨ معتقلًا إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى (الانفصال).

حذا نغوما حذو موغابي في قضايا داخلية كثيرة: قبضة حديدية إزاء المثليين (اللواطيين)، والبيض وآخرين من «القوى المناهضة للوطن»، وإقامة احتفالات تكريمية كبرى لـ«أبطال التحرير»، وحملات خاملة وغير مجدية ضد الفساد. ولم تؤد حملة مكافحة «السيدا» (مرض فقدان المناعة الذي اصبح مسؤولًا عن تخفيض متوسط الحياة إلى ٤٢ سنة في العام ٢٠٠٢ بعد أن كان ٦٠ سنة في العام ١٩٩٠) إلى نتائج مرضية رغم ما استنفدته من أموال ومن دين عام، فضلًا عن أزمة اقتصادية خانقة وتردي الاوضاع المعيشية وبلوغ معدل البطالة إلى نحو ٥٠٪.

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **كوتاكو، الزعيم هوزيا** Kutako, Chief Hosea **(١٨٧٠–١٩٧٠)**: زعيم تقليدي وقائد سياسي مناهض للاستعمار الجنوب أفريقي. ينتسب إلى جماعة الهيريرو Herero الغنية والعاملة في تربية المواشي. بدأ منذ ١٩٠٤ يقاتل الاستعمار الالماني. وبعد انتصار جنوب افريقيا على المانيا في هذه المنطقة (جنوب غرب افريقيا، ناميبيا حاليًا)، أثناء الحرب العالمية الاولى، أصبح كوتاكو زعيم شعب الهيريرو. إلا أن جنوب غرب افريقيا لم تتحرر من الاستعمار الألماني إلا لتقع تحت احتلال آخر مقنع فرضته عصبة الامم عليها تحت ستار نظام الانتداب الجنوب افريقي. واتضح ان حكومة جنوب افريقيا لن تعيد الاراضي التي كان صادرها الالمان. وواجه الزعيم كوتاكو بحزم محاولات المحتلين لإبعاد شعبه إلى مناطق فقيرة. وبعد الحرب العالمية الثانية، عرضت حكومة جنوب افريقيا على كوتاكو نقل شعبه إلى المناطق الشمالية كي يتيسر للبيض الاستيطان مكانه. لكن كوتاكو رفض العرض، كما رفض عروضًا أخرى بضم ناميبيا إلى اتحاد جنوب افريقيا. فطالب الأمم المتحدة تولي إدارة البلاد تمهيدًا لمنحها الاستقلال، وكرّر المطلب، وظلّت السلطات ترفض منحه جواز سفر للدفاع عن رأيه في المحافل الدولية. واستمر في مواجهة المحاولات الرامية لاقتلاع شعبه من أرضه وتجميعه في منطقة أوماهيكي، وتصدى لكل محاولات الضم التي درجت عليها حكومة جنوب افريقيا العنصرية (موسوعة السياسة، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص١٩٢).

• **نغوما، سام** Nujoma, Sam **(١٩٢٩–)**: رئيس الجمهورية الحالي. رئيس منظمة سوابو (منظمة شعب جنوب غرب افريقيا) منذ ١٩٦٠. ولد في بلدة أونداغنو في إقليم أوقامبولاند. تلقى تعليمه الابتدائي في العاصمة وندهوك، وأنهى تعليمه الجامعي في جنوب افريقيا (١٩٥٩). عمل موظفًا في وندهوك، وفصل من وظيفته عندما بدأ يمارس العمل السياسي، ويساهم في إنشاء سوابو، ثم انتخب رئيسًا لها (١٩٦٠). قبض عليه في ١٩٥٩، وتمكن من الهرب في ١٩٦٠ إلى بوتسوانا ومنها إلى الخارج ليتولى قيادة حركة التحرير (راجع النبذة التاريخية).

• **هاشونغو، هيليت بيني** Hashoongo, H.P. **(١٩٥٢–١٩٧٧)**: زعيمة في سوابو. ولدت في قرية أونامونا (شمال ناميبيا)، وكان والدها عامل منجم سقطت صخرة على رأسه فقتلته قبل يومين من ولادة ابنته. اضطرت والدتها للعمل في مخزن لتعليم ابنتها. انضمت إلى سوابو ونشطت في صفوفها، وانضمت إلى مدرسة مختصة بالتمريض. انتخبت عام ١٩٧٣ في لجنة التنسيق المحلية التابعة لسوابو، وشاركت في المظاهرات. أوقفت وسجنت في آب ١٩٧٣، ثم سلمت إلى زعماء القبائل المعينين من قبل النظام القائم والتابع لنظام الأبارتيد في جنوب افريقيا، فجلدوها على مرأى من الناس. وبعد استقلال أنغولا، التحقت هاشونغو بفرق سوابو المسلحة هناك. ترأست وفد سوابو لمؤتمر «سنة المرأة العالمية» في مكسيكو (١٩٧٥)، كما مثلت سوابو في عدد من المؤتمرات. درست في موسكو، بعد نيلها منحة دراسية، السياسة والاقتصاد واللغة الروسية والتصوير. وعينت، في

مطلع ١٩٧٧، سكرتيرة مشاركة في المجلس النسائي التابع لحركة سوابو. وقامت بعدد من الرحلات إلى أوروبا وعدد من البلدان الافريقية بحثًا عن المساعدة المالية لنساء بلادها، وساهمت في وضع دستور مجلس النساء الذي تبنته اللجنة المركزية للحركة. في ايلول ١٩٧٧، قضت بمرض عضال.

• **هاينييكو، توبياس** Hainyeko, T. **(١٩٣٢–١٩٦٧)**: أول قائد لجيش تحرير ناميبيا الشعبي، الجناح العسكري لسوابو. ولد في شمال ناميبيا. انتقل في الخمسينات إلى مدينة الكاب التي كانت مركزًا للنشاط السياسي والثقافي للناميبيين. وما إن عاد إلى ناميبيا حتى غادرها مجددًا لدعم قضيتها في المحافل الدولية في بداية الستينات، على أثر حادث وندهوك في كانون الاول ١٩٥٩، حيث أطلقت السلطات العنصرية النار على المتظاهرين الناميبيين وقتلت ١١ زنجيًا وجرحت كثيرين. كانت المظاهرات احتجاجًا على طرد السكان من مقاطعتهم لاسكانهم في مدينة عنصرية بناها البيض، وتعرف باسم «كاتوتورا». وهذا ما اضطر الكثير من السكان إلى النزوح والعمل في الخارج.

وعلى أثر هذه الحادثة تشكلت منظمة «سوابو» (١٩٦٠)، فكانت تعبيرًا عن إرادة شعب ناميبيا في الوحدة ومقاومة الاستعمار والعنصرية، ثم تأسس جناحها العسكري، وكان توبياس عضوًا فعالًا فيها. فتدرب في الاتحاد السوفياتي، وأظهر كفاءة عسكرية، ثم عاد إلى شرق افريقيا لإنشاء مراكز تدريب عسكرية لحركته. ومن هناك تخرجت الكوادر العسكرية، وبدأت حرب العصابات. وفي ١٩٦٥، أسست الحركة قاعدة لها في شمال ناميبيا بقيادته، وشنت هجماتها على قوات جنوب افريقيا ابتداء من ٢٦ آب ١٩٦٦. كانت الهجمات عمليات متواضعة في البداية، ثم انضم إلى الحركة آلاف الناميبيين، إلى أن أضحت تعتبر، بعد سنوات، جيشًا مجهزًا بأحدث المعدات، وأصبح لها قواعد داخل ناميبيا، ومناطق تسيطر عليها، خصوصًا في الشمال. قُتل وهو يحارب في ٢٧ ايار ١٩٦٧، وكان يقوم بمهمة روتينية في المنطقة الشرقية قريبًا من نهر زامبازي (موسوعة السياسة، ج٧، ط١، ١٩٩٤، ص٦٠).

مدن ومعالم

• **تسومب** Tsumeb: بلدة تقع في منطقة غنية بالقصدير والنحاس والحديد والمانغانيز. تعد نحو ٢٥ ألف نسمة.

• **سواكوبموند** Swakopmund: بلدة تقع على الساحل عند خليج والفيس، وشمال مدينة والفيس. وهي موقع سياحي شهير باعتدال مناخه، فيصبح مقصودًا كل سنة من كثيرين في شهري كانون الاول وكانون الثاني، حتى يضحى عاصمة واقعية للبلاد، إذ ينتقل إليه فريق الحكم بكامله خلال هذين الشهرين.

• **كيتمنشوب** Keetmanshoop: بلدة تقع في قلب منطقة تربية المواشي (خصوصًا الخراف) في جنوب البلاد، ومركز تموين خطوط سكك الحديد.

• **لوديريتز** Luderitz: مرفأ على الأطلسي. مركز صناعي (معلبات حفظ الكركند وصناعة طحين السمك). خط سكة حديد يربطها بالعاصمة وندهوك. تعد نحو ١٢ ألف نسمة. تحمل إسم المفاوض الالماني أدولف لوديريتز الذي اشترى المنطقة التي تقع فيها البلدة عام ١٨٨٣.

• **والفيس باي** Walvis Bay: منطقة على الأطلسي في وسط البلاد، مساحتها ١١٢٤ كلم^2. تعد نحو ٢٦٠ ألف نسمة. يربط خط حديدي مرفأها بالعاصمة وندهوك وتسومب. وهو مرفأ غني بصيد السمك (السردين) وبتصدير المواد المنجمية. تاريخيًا: أنشأ المرفأ صيادون إنكليز لصيد الحيتان؛ وضمه البريطانيون في ١٨٧٨ إلى الاقليم المحيط به، ثم أصبح جزءًا من «اتحاد جنوب افريقيا» في ١٩١٠. وفي ايلول ١٩٧٧، ضُمت إلى جنوب افريقيا، وأعيدت إلى ناميبيا ابتداء من أول آذار ١٩٩٤.

• **وندهوك** Windhoek: يعني إسمها «مكان الريح». عاصمة البلاد. وتقع في وسطها. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). مركز صناعي وتجاري وإداري.

ناورو

(للخريطة، راجع «ميكرونيزيا» آنفًا).

نبذة عامة

الموقع والمساحة: ناورو Nauru جزيرة مرجانية صغيرة في المحيط الهادىء، شمال شرق جزر سليمان، تبعد ٢٠٨٠ كلم شمال شرق أوستراليا. مساحتها ٢١,٣ كلم²، وطول محيطها ١٩ كلم.

العاصمة: يارن Yaren.

اللغات: الناورية (لغة قبلية محلية)، والانكليزية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١٤ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٢)، نحو نصفهم من السكان الأصليين، والنصف الآخر موزع بين قادمين من جزر قريبة، وصينيين وأوروبيين. مسيحيون (بروتستانت وكاثوليك).

الحكم: ديمقراطي برلماني (أصغر جمهورية في العالم). الدستور المعمول به صادر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٨. ينتخب الرئيس من قبل البرلمان المؤلف من ١٨ عضوًا منتخبًا لمدة ثلاثة أعوام. العلاقات الخارجية والدفاع بيد أوستراليا.

الاقتصاد: الناتج الاجمالي ٥٩ مليون دولار، وحصة الفرد ٤٩١٧ دولارًا (Etat du monde 2003). أهم ثرواتها المنجمية الفوسفات (٥٠٠ ألف طن في العام ١٩٩٥). لا منابع ولا مجاري مائية في ناورو، ويأتيها الماء من أوستراليا ونيوزيلندا. هناك أشجار جوز الهند (ألف طن في العام ١٩٩٥).

نبذة تاريخية: في ١٧٩٨، اكتشفها جون فيرن J.Fearn، ودعيت «الجزيرة الجذابة». استخدمت محطة لاستراحة ومناوبة صيادي الحيتان. وفي تشرين الاول ١٨٨٨، ضمتها المانيا إلى ممتلكاتها. وفي ١٩١٤، احتلها الاوستراليون. وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٠، وضعتها عصبة الأمم تحت انتداب أوستراليا وبريطانيا ونيوزيلندا. بين ١٩٤٢ و١٩٤٥ احتلها اليابانيون. وفي ١ تشرين الثاني ١٩٤٧ عادت لتخضع لادارة مشتركة من أوستراليا وبريطانيا ونيوزيلندا. وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٦٨، اعترف باستقلالها. وكان أول رئيس لها هامر دو روبورت (مولود ١٩٢٢)،، وخلفه في كانون الاول ١٩٧٦ برنار دوويوغو (مولود ١٩٤٦)، وفي ١٩٧٨ لاغومول هاريس، ثم دو روبورت من جديد؛ وفي ايلول ١٩٨٦ كزيمان أدينغ لمدة ١٤ يومًا فقط، ليعود دو روبورت؛ وفي ١٧ آب ١٩٨٩، كيناى أروا، ثم دوويوغو؛ وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٥ هاريس، ثم دوويوغو، وفي ١٣ شباط ١٩٩٧، كينزا كلودومار (راجع «الحكم» أعلاه).

في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٨، وفي مناسبة الذكرى الثلاثين للاستقلال، تمنى الرئيس كلودومار ان تصبح ناورو عضوًا في الأمم المتحدة، وبعد أسبوعين رغب في أن تصبح عضوًا كاملًا في الكومنولث. وفي نيسان ١٩٩٩، اصبح دوويوغو رئيسًا للمرة الخامسة.

في ايلول ١٩٩٩، أصبحت ناورو العضو الـ١٨٧ في الأمم المتحدة. لكنها ما لبثت أن أدرجت في قائمة البلدان التي جرى فيها تبييض أموال: اتهمت بتبييض ٧ مليارات دولار أميركي تسربت إليها من المافيات الروسية.

وجاءت هذه المشكلة، إضافة إلى نفاد مناجم الفوسفات، لتعكّر الحياة السياسية في الجزيرة، وخصوصًا إبان انتخابات نيسان ٢٠٠٠ التشريعية. فتمّ إسقاط الرئيس دوويوغو، في ٣٠ آذار ٢٠٠١، لمصلحة منافسه رينيه هاريس.

في ٢٠٠١، عمدت أوستراليا إلى إرسال طالبي اللجوء إليها القادمين من الشرق الأوسط إلى ناورو، وفي ايلول ٢٠٠١، غرق نحو ٤٠٠ منهم، ووُزع نحو ١٤٠٠ على مخيمات أقيمت في ناورو.



النروج

بطاقة تعريف

الاسم: من Nordvegr في النروجية، ويعني «الطريق إلى الشمال».

الموقع: تقع النروج (Norway, Norge, Norvège) في أوروبا الشمالية. إحدى الدول الاسكندينافية. يحدها من الشمال والغرب بحر النروج، ومن الجنوب بحر الشمال، ومن الشرق السويد، ومن الشمال الشرقي فنلندا وروسيا. وتمتد النروج من الشمال إلى الجنوب بشكل غير متكافىء بحيث تعتبر أطول بلد في أوروبا، إذ يبلغ طولها من رأس الشمال في منطقة ليندسنس Lindesnes إلى أقصى الجنوب ١٧٥٠ كلم، أما من الشرق إلى الغرب فإن عرضها يتراوح من بضعة كيلومترات في منطقة نافريك إلى ٤٣٠ كلم في الجنوب. طول حدودها ٢٥٤٢ كلم، مع السويد ١٦١٩ كلم، مع فنلندا ٧٢٧ كلم، ومع روسيا ١٩٦ كلم. وطول شواطئها ٢٦٥٠ كلم.

تنتشر على سواحلها أكثر من ١٥٠ ألف جزيرة، منها حوالي ألفي جزيرة آهلة، أكثرها في الشمال الغربي، حيث ساعد التقاء مياه المحيط الاطلسي الدافئة والمياه القطبية الشمالية الباردة والمياه القارية على تكاثر علق البحر والأسماك. ورغم أن ثلث النروج تقريبًا يقع في المناطق القطبية فإن تعرض سواحلها الجنوبية للرياح الغربية الدافئة نسبيًا القادمة من شمال المحيط الأطلسي يجعل مياه الشواطىء أكثر دفئًا من بقية البلدان الاسكندينافية. الأمر الذي يساعد على وجود عدة

زراعات وعلى تربية المواشي وممارسة الصيد البحري. ويوجد في النروج عدد هائل من البحيرات في الوسط وخاصة في الجنوب. أشهرها بحيرة مجوسا Mjosa ومساحتها ٣٦٢ كلم٢، وبحيرة هورنيندال التي يصل عمق مياهها إلى ٥١٤م وهي أعمق بحيرة في أوروبا.

المساحة والاراضي التابعة: مساحة النروج ٣٢٣٧٥٨ كلم٢، عدا مساحات الاراضي التابعة لها، وهي:

١ – جزر سفالبارد Svalbard: وهي مجموعة جزر (أرخبيل) تقع في الشمال، في منطقة الأركتيك، وتبلغ مساحتها ٦٢٩٢٤ كلم٢.

٢ – جزيرة جان ماين Jan Mayen: ضُمت إلى النروج منذ ٢٧ شباط ١٩٣٠. مساحتها ٣٨٠ كلم٢. فيها محطة للاذاعة، وأخرى للرصد الجوي. عدد سكانها (في العام ١٩٩٦) ٣١٢٠ شخصًا، منهم ١٦٤٠ روسيًا، و١٤٧٠ نروجيًا، و١٠ بولونيين. تاريخيًا: اكتشفها النروجيون في العام ١١٩٤. في ١٥٩٦ أعطيت إسم «سبيتزبرغ» (بلاد الجبال المسنّنة). تنافس عليها النروجيون والانكليز والهولنديون بسبب صيد الحيتان في القرنين السابع عشر والثامن عشر. في ٩ شباط ١٩٢٠ (معاهدة باريس، ٤١ دولة موقعة)، حقوق متساوية لاكتشاف واستغلال الموارد المنجمية فيها، مع الاعتراف بسيادة النروج عليها. أهم مواردها الفحم الذي تستغله النروج وروسيا.

٣ – جزيرة بوفي Bouvet: مساحتها ٥٨,٥ كلم٢ وتقع جنوب الأطلسي. فيها محطة للرصد الجوي. اكتشفها الملاح جان بوفي دو لوزييه في العام ١٧٣٩. وفي ١٨٢٥ احتلتها بريطانيا. في ١٩٢٧، احتلتها النروج. وفي ٢٧ شباط ١٩٣٠، أُعلن رسميًا أنها تابعة للنروج.

٤ – جزيرة بطرس الأول: في منطقة أنتاركتيكا. مساحتها ١٨٠ كلم٢، على مسافة ١٨٠٠ كلم جنوب غرب التشيلي. غير مأهولة. في ١ ايار ١٩٣١، أعلن رسميًا أنها تابعة للنروج. وفي ١٩٨٧، أنشئت فيها محطة للرصد الجوي.

٥ – أرض الملكة مود Maud: تقع ايضًا في أنتاركتيكا. غير مأهولة. ضُمت إلى النروج في ١٩٥٧.

العاصمة وأهم المدن: أوسلو. وأهم المدن: برغن، تروندايم، ستافنغر، كريستيانسند، فريدريكستاد، ترومسو، درامن، ساندس، سكين، بودو، ساندفورد، أليسوند، رينغريك، نارفيك.

اللغات: لغة يقال لها «بوكمال» Bokmaal (أو ريكسمال)، وكانت اللغة الادارية لمدة ٤٠٠ سنة. ولغة «نينورسك» Nynorsk (أي اللغة النروجية الجديدة) المتحدرة وبصورة حديثة من لغة لاندسمال Landsmaal (أي لغة الريف، والأكثر ارتباطًا باللغة النروجية التاريخية، أي المحكية قبل الغزو الدانماركي). واللغتان، البوكمال والنينورسك، متأثرتان جدًا بالأبجدية واللغة الدانماركية. وهناك محاولة لدمجهما في لغة نروجية واحدة يُطلق عليها إسم «سمنورسك» Samnorsk.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٤,٦ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). كان عددهم ٧٢٠ ألف نسمة في العام ١٧٦٩، وأصبح ٣,٢٨ مليون نسمة في العام ١٩٥٠.

تبلغ نسبة القاطنين في المدن نحو ٤٩٪. ونحو ٧٥٪ يعيشون على شريط ساحلي ضيق وفي بعض الأودية. ونحو ٨٠٪ منهم في المناطق الساحلية الجنوبية ضمن دائرة شعاعها ١٥٠ كلم حول العاصمة أوسلو حيث يتجمع أكثر من نصف السكان الذين يقومون بنحو ٦٠٪ من مختلف النشاطات التجارية وينتجون نحو نصف الانتاج الصناعي ونحو ٥٣٪ من النشاط الملاحي. أما المناطق الداخلية، وخصوصًا الشمالية، فهي شبه خالية من السكان رغم انها تمثل نحو ثلثي المساحة الكلية للبلاد.

تضم كنيسة النروج، وهي كنيسة بروتستانتية تنتمي إلى المذهب اللوثري (نسبة إلى الاصلاحي مارتن لوثر، وقد دخل هذا المذهب البلاد منذ العام ١٥٤٧)، نحو ٨٧٪ من السكان. وهناك نحو ٤٪ يعتنقون مذاهب أخرى (لا يتعدى الكاثوليك الـ١١ ألف شخص)، ونحو ٨,٢٪ بدون (أي لا يعتنقون أي مذهب ديني).

الحكم: نظام الحكم ملكي دستوري، وديني (الكنيسة الرسمية: البروتستانتية اللوثرية). الدستور المعمول به يقال له «دستور إيدزفول» Eidsvoll، صادر في ١٧ ايار ١٨١٤. البرلمان من مجلسين، ويتكون من ١٦٥ عضوًا منتخبًا لمدة أربعة أعوام، ولا يملك الملك صلاحية حله.

تقسم البلاد إلى ١٩ محافظة، يقال لها «كونتية»، وبالنروجية «فيلكر» Fylker.

الاحزاب: – الحزب العمالي، تأسس في ١٨٨٧، ويرأسه توربورن جاغلاند؛ – حزب المحافظين، تأسس في ١٨٨٤، يتزعمه إيان بترسن؛ – الحزب المسيحي الديمقراطي، تأسس في ١٩٣٣، ترأسه فالغرد سفارستاد هوغلاند (مولودة ١٩٥٦)؛ – حزب الوسط، تأسس في ١٩٢٠؛ – الحزب الاشتراكي اليساري، تأسس في ١٩٧٥، ويرأسه إريك سولهيم؛ – الحزب الليبرالي، تأسس في ١٨٨٤، ويرأسه لارس سبونهيم؛ – حزب التقدم، تأسس في ١٩٧٣، ويرأسه كارل إيفار هاغن.

الاقتصاد: يبلغ إجمالي الناتج المحلي ١٣٤ مليار دولار، وحصة الفرد منه ٢٩٩١٨ دولارًا، ومؤشر التنمية البشرية ٠,٩٤٢، أي بين الأعلى في العالم (Etat du monde 2003).

تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية بالنسب التالية (النسبة الواردة بين هلالين تشير إلى مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي): في الزراعة ٥,٦٪ (٣٪)؛ في الصناعة ١٩,١٪ (٢٠٪)؛ في الخدمات ٧١,٣٪ (٦٢٪)؛ في المناجم ٤٪ (١٥٪).

تتركز ثروتها المنجمية على الفحم، الحديد، النحاس، الزنك، البيريت، الأنتيموان، التيتان، القصدير... وفي البلاد ثروة نفطية هائلة (تعتبر المنتج الثامن في العالم للنفط). وأهم صناعاتها: تكرير النفط، الألومينيوم، البتروكيميائيات، الكيميائيات، الورق، الاسمنت، بناء السفن، الالكترونيات، حفظ وتعليب المواد الغذائية.

لم تكن النروج في يوم من الأيام بلدًا زراعيًا بسبب اراضيها الجبلية ومناخها غير الملائم. ولا تتعدى مساحة أراضيها الصالحة للزراعة ٢٪ من المساحة الكلية، وهي أقل نسبة في اوروبا. ولا تصدر النروج أي منتوج زراعي. يغطي عجزها في الميزان الزراعي قطاع الصيد البحري الناشط جدًا في النروج، إذ يبلغ معدل ما يصطاده كل فرد في السنة نحو ٦٠٠ كلغ. وكذلك قطاع الغابات الذي يغطي نحو ٢٤٪ من مساحة البلاد.

نبذة تاريخية

قبل الفايكنغ: منذ القدم شكل البحر المصدر الأساسي لحياة النروجيين، وفي الوقت نفسه العقبة الكأداء امامهم إلى أن تمكنوا من تطويعه على يد الفايكنغ منذ القرن الثامن.

قبل الفايكنغ، أثبت المؤرخون وعلماء الآثار، من خلال ما عُثر عليه من تحف وزخارف في القبور، أن النروج شهدت، منذ القرن الميلادي الاول، نظامًا اجتماعيًا وسياسيًا إقطاعيًا قائمًا على وجود عدة دويلات إقطاعية صغيرة إسمها «فيلكر» Fylker (هذا الإسم لا يزال النروجيون يستخدمونه إسمًا لمحافظاتهم أو مقاطعاتهم في التقسيم الاداري للبلاد). وقد استمر وجود هذه الدويلات الاقطاعية إلى القرن التاسع.

مع الفايكنغ Vikings: (يُستخدم إسم فايكنغ لهؤلاء الذين كانوا ينشطون في الغرب، وإسم «فويرنغر» للذين كانوا ينشطون في الشرق. ومع الوقت غلب إسم الفايكنغ فشمل الأخيرين).

في نهاية القرن الثامن، برز الفايكنغ (رجال الشمال les Normands) وهم قبائل جرمانية اسكندينافية (نروجية، سويدية ودانماركية) بدأت تتدفق واستمرت إلى بداية القرن الثاني عشر في أمواج متوالية على كل البلدان التي استطاعت سفنهم الصغيرة والسريعة (Snekkja) الوصول إليها. وكانوا برعوا في بناء السفن براعتهم في الملاحة البحرية والقتال، ما مكّنهم من فرض أنفسهم على أوروبا. وهم، وإن اقترن إسمهم بالبطش، إلا أنهم اعتُبروا ايضًا مستكشفين ومستعمرين.

فخلال القرنين التاسع والعاشر، اكتشف الفايكنغ النروجيون الاراضي النائية في أيسلندا وغرونلاند، وسكنوا فيها. وحوالي العام ألف، وصل أحدهم ويدعى لايف أريكسون، على رأس عدد من رجاله، إلى شواطىء أميركا الشمالية حيث أسسوا مستعمرة أطلقوا عليها إسم «فنلاند». وقد تمّ اكتشاف آثار هناك تدعم هذا الرأي. وفي الفترة نفسها، غزا الفايكنغ النروجيون ايرلندا وشمال انكلترا واسكوتلندا، وأقاموا هناك. وكانوا يقيمون في هذه المناطق قواعد عسكرية تساعدهم على مدّ غزواتهم نحو الجنوب. فوصلوا إلى اسبانيا ودمروا اشبيلية (٨٤٤)، ثم زحفوا على المغرب وكامل شمال افريقيا.

هارالد الاول (٨٧٢–٩٣٣): وفي ٨٧٢، ضم الملك هارالد الأول المقاطعات والمناطق كافة في مملكة موحدة. فكان أول ملك على النروج بتجميعه المجالس المحلية في «جمعية وطنية واحدة»، وفرض الضرائب على الزعماء المحليين، وقد فرّ عدد منهم من الذين رفضوا سلطته إلى أيسلندا.

خلفاؤه والكنيسة: استمرت غزوات الفايكنغ النروجيين حتى عام ١٠٣٠، حيث يعتقد أنه في هذه السنة وأثناء حكم الملك أولاف الثاني دخلت المسيحية إلى النروج وتعصّب لها الملك، فبنى لها الكنائس في برغن وأوسلو، وبلغت المملكة أوج مجدها، فاعتبر أولاف الثاني اسطوريًا وقديسًا حاميًا للنروج بعد أن قُتل في معركة «ستيكلستاد» اثناء تصديه لملك الدانمارك وانكلترا كنود Knud الذي غزا بلاده. إلا أن النروجيين ما لبثوا ان طردوا الدانماركيين (١٠٣٥)، ونصّبوا ماغنوس «الطيب» ابن أولاف الثاني ملكًا على عرش النروج.

وعلى أثر فشل خليفته هارالد الثاني في غزوه لانكلترا بدأ نفوذ الفايكنغ في التراجع حتى في النروج نفسها. ما اضطرّ الملك، وخلفاؤه، من تغيير نظام الحكم السائد في اتجاه النمط الملكي المعروف في اوروبا.

وعندما مات الملك سيغورد (١١٣٠)، ضعفت السلطة الملكية بسبب الخلافات على وراثة العرش، وأصبحت الكنيسة، بفضل وحدتها وصلابة تنظيمها، القوة الرئيسية في البلاد، إلى حد أنها بدأت تنصّب الملوك، وأول ملك اختارته ونصّبته في ١١٦٣ كان ماغنوس الخامس، مطلقة عليه لقب «الملك الذي اختاره الله».

خلاف مع الكنيسة، ثم توافق معها وازدهار: انقلب خليفة ماغنوس الخامس الملك سيغردسون (١١٨٠–١٢٠٢) على سلطة الكنيسة وقوّى الملكية. واستمر حفيده الملك هاكونسون (١٢٢٣–١٢٦٣) يقوّي من سلطة الملك، ولكن بالتوافق مع الكنيسة، ما جعل الملكية النروجية من أقوى الملكيات الاوروبية في ذاك العهد، وخصوصًا في عهد ابنه ماغنوس السادس، حيث ظهرت طبقات اجتماعية جديدة متنورة على رأسها طبقة التجار الذين أنشأوا مراكز تجارية في العديد من المناطق في اوروبا تخضع بشكل أو بآخر إلى المركز الرئيسي في العاصمة آنذاك (برغن) الذي أنشىء في العام ١٣٤٣.

تقهقر وخضوع للدانمارك (من أواسط القرن الرابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر): في منتصف القرن الرابع عشر اجتاحت الحمى الصفراء (ومرض الطاعون) أوروبا، وكانت مدمرة بصورة خاصة في النروج حيث ذهب ضحيتها حوالي ثلثي السكان. فاحتل السويديون والدانماركيون والألمان اراضي النروج. وتحكمت «رابطة المدن الهانسية» (عدة مدن في شمال المانيا استطاعت ان تصبح سيدة الملاحة البحرية الاوروبية في الاثناء) بالتجارة الدولية التي كانت عليها النروج. فغرق الثلث المتبقي من السكان في الفقر، وانحطت سلطة الملكية واضمحلت طبقة النبلاء، وفقدت عمليًا استقلالها السياسي وأصبحت رهنًا تارة للدانمارك وطورًا للسويد.

وفي عام ١٣٩٧، أنشأت ملكة الدانمارك، مارغريت، «إتحاد كالمار» من الدانمارك والسويد والنروج. فدام هذا الاتحاد حتى ١٥٢٣، لكن النروج بقيت تابعة للدانمارك نحو ثلاثة قرون أخرى. وعلى الرغم من فقدانهم استقلالهم السياسي، ظل النروجيون يتمتعون بحرياتهم الشخصية، الأمر الذي ساعدهم على إعادة بعث الحياة الفلاحية. فأصبحت الغابات مصدرًا جديدًا للثروة في البلاد، إذ كانت أخشابها تنقل عبر المحيط لبناء المنشآت الانكليزية والهولندية، وولدت طبقة متوسطة في المدن، ونشطت الملاحة، وعاد الازدهار الاقتصادي من جديد.

وولّدت عودة «الطبقة الوسطى» ثورات وطنية، مثل الثورة التي قادها أموند سيغردسون في ١٤٣٦ في منطقة أوسلو، والثورة التي قادها بعد سنتين هالفارد غراتوب ضد النفوذ الدانماركي. وخلال تلك الفترة الطويلة توالى على عرش النروج عدة ملوك دانماركيين عملوا على إزالة معالم حضارة البلاد، وذهبوا إلى حد طمس اللغة الوطنية وعينوا الموظفين من الدانماركيين، وألغوا مجلس الدولة النروجي، وفرضوا المذهب البروتستانتي...

عودة إلى النهوض: لكن في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، ازدهرت التجارة النروجية بفضل عدة عوامل: إلغاء احتكار القمح الدانماركي في النروج (١٧٨٨)، تحرير استغلال الغابات (١٧٩٥)، التخفيف من التعرفة الجمركية (١٧٩٧). فزادت بذلك حركة التجارة البحرية وكثرت دور صناعة السفن التي زاد من ازدهارها حياد النروج أثناء الحروب التي شهدها القرن الثامن عشر مثل حرب السنوات السبع وحرب الاستقلال الاميركية بحيث وصل عدد البحارة النروجيين في القرن التاسع عشر إلى ١٠ آلاف بحّار أي أكثر من بحّارة الدانمارك نفسها، ورافق ذلك نهضة علمية وثقافية. فأنشئت «الجمعية العلمية في ترونديم» (١٧٦٠)، ثم جامعة كريستانة في أوسلو (١٨١١)، وتنامى الشعور الوطني خصوصًا مع تخلي الدانمارك عن حيادها وانحيازها إلى جانب نابوليون، إذ وجدت النروج نفسها معزولة، واقتصادها مهددًا بالانهيار من جديد نتيجة الحصار القاري الذي ضربه نابوليون على الدول الاوروبية التي لم تقف إلى جانبه ضد بريطانيا. وتضررت كل الطبقات الاجتماعية، الأمر الذي أدّى إلى تزايد حدة الشعور الوطني والمطالبة بالانفصال عن العرش الدانماركي.

حركة وطنية ودستور واتحاد مع السويد (١٨١٤–١٩٠٥): تزعم الحركة الوطنية الداعية إلى انفصال النروج عن الدانمارك الكونت فيديل جاريسبيرغ Vedel Jarisberg الذي عرض على أحد الأمراء السويديين عرش النروج. إلا أن موت ذلك الأمير في ١٨١٠ حال دون تحقيق ذلك المشروع. وفي ١٨١٢، اتصل ولي العهد السويدي الجديد المارشال برنادوت (أصبح في ما بعد الملك شارل الرابع عشر) بقيصر روسيا واتفق معه سريًا على أن يدعمه الأخير في المطالبة بعرش النروج باعتباره حليفه ضد نابوليون.

وافق ملك الدانمارك فريدريك السادس، في معاهدة كيال Kiel (مدينة ألمانية، لكنها كانت في حوزة الدانمارك) على التخلي عن النروج للسويد مقابل احتفاظ الدانمارك بجزر آيسلندا وغرونلاند وفيروي (Féroé). لكن النروجيين، الذين لم يؤخذ رأيهم، رفضوا تلك المعاهدة وطالبوا بحق تقرير

مصيرهم. فالتأمت جمعيتهم الوطنية في مدينة إيدزفول Eidsvoll، وانتخبت الامير كريستيان فريدريك، ابن عم ملك الدانمارك والذي أدان بدوره تلك الاتفاقية ملكًا على النروج، ووضعت دستورًا للملكية الجديدة في ١٧ ايار ١٨١٤. وكان هذا الدستور، الذي استوحى وثيقة الاستقلال الاميركية ومبادىء الثورة الفرنسية، أكثر الدساتير الاوروبية المعروفة آنذاك ليبرالية. وهو لا يزال الدستور المعمول به حاليًا (مع بعض التعديلات)، كما لا يزال يوم ١٧ ايار هو يوم الاستقلال الوطني.

لكن جيوش ملك السويد، برنادوت، التي كانت أقوى عددًا وعدة، اجتاحت النروج. وأسرع الملك السويدي باسترضاء النروجيين بقبوله الدستور النروجي، لكنه أعلن في الوقت نفسه إقامة الاتحاد بين البلدين ضمن صيغة «مملكتين مستقلتين برعاية ملك واحد»، أي ملك السويد الذي اصبح يلقب ابتداء من ٤ تشرين الثاني ١٨١٤ بـ«ملك السويد والنروج». وطبقًا للدستور فقد مثّل الملك السلطة التنفيذية بينما اختصت الجمعية الوطنية النروجية Storting بالسلطة التشريعية وجباية الضرائب.

النروجيون استمروا في نضالهم الاستقلالي: لم تقبل غالبية النروجيين بتلك الصيغة. وواصلوا نضالهم بأشكال مختلفة ضد ملوك السويد: انتفاضة شعبية في ١٨٢٩، مطالبة النروجيين بمساواتهم بالسويديين في ما يتعلق بالسياسة الخارجية في ١٨٣٦، محاولات لتعديل معاهدة الاتحاد عدة مرات من دون نتيجة في ١٨٤٤ و١٨٧١ و١٨٩٥.

أثناء ذلك كان اليسار النروجي يضاعف من نشاطه ونموه. واستطاع الحصول على الأغلبية في الجمعية الوطنية في ١٨٦٠ و١٨٧٠. وتمكن قائد التجمع اليساري جوهان سفردروب (١٨١٦-١٨٩٢) من إجبار الملك أوسكار الثاني على الاعتراف بالنظام البرلماني في النروج وعلى تعيينه رئيسًا للوزراء في ١٨٨٤. وبذلك أصبح البرلمان السلطة الأولى والأساسية في البلاد، فشرّع إصلاحات ذات طابع تحرري وأقرّ بشكل رسمي تأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ١٨٨٧ ومبدأ الاقتراع السري العام في ١٨٩٨ وإنشاء مجلس لمراقبة الدولة.

الاستقلال: الخطوة التالية كانت عندما أقر البرلمان النروجي سياسة خارجية مستقلة وتمثيل دبلوماسي نروجي خاص. وعندما رفض ملك السويد ذلك قرر البرلمان، في ٧ حزيران ١٩٠٥، إلغاء سلطة الملكية السويدية وأعلن رغبته في الاستقلال. وجرى استفتاء في ١٣ آب ١٩٠٥ وافق على الانفصال. وعلى أثر المحادثات التي تمت بين البلدين في ٣١ آب ١٩٠٥ في مدينة كاريستاد اعترفت السويد رسميًا باستقلال النروج في ٢٧ تشرين الاول ١٩٠٥.

الملك هاكون السابع Haakon VII والنظام الرائد: بعد نحو ثلاثة اسابيع من اعتراف السويد بالاستقلال عين الأمير شارل حفيد ملك الدانمارك كريستيان التاسع وصهر ملك انكلترا ادوارد السابع ملكًا على النروج تحت إسم هاكون السابع (١٨ تشرين الثاني ١٩٠٥) الذي ملك حتى العام ١٩٥٧، ولكن في إطار نظام ديمقراطي برلماني يغلب عليه التوجه اليساري، حيث كانت النقابات التي تأسست منذ ١٨٩٩ تلعب فيه دورًا رئيسيًا. فكانت النروج أول بلد في العالم أقرّ حق الاقتراع للمرأة (١٩١٣)، وأدخل إصلاحات اجتماعية عميقة مثل الضمان الاجتماعي ومساعدة العاطلين عن العمل (١٩١٤).

في الحربين العالميتين: وقفت النروج على الحياد في الحرب العالمية الاولى، ما أمّن لها ازدهارًا اقتصاديًا ما لبث أن أفل خلال العشرينات، فكانت أزمة اقتصادية زاد في حدتها الازمة العالمية (١٩٢٩-١٩٣٠).

بعد الحرب الأثيوبية (قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية) أعلنت النروج في مؤتمر أوسلو التزامها الحياد إزاء كل النزاعات المسلحة في العالم، وأكدت ذلك،

مع بقية الدول الاسكندينافية، في ندوة استوكهولم (١٩٣٩).

لكن هتلر لم يحترم هذا الحياد، وكان يطمع باستغلال موارد النروج (الكبريت والنحاس وغيرهما من المعادن الصالحة لصنع الاسلحة) بالاضافة إلى استغلال موانئها الحصينة المتوافرة بكثرة والتي هي كناية عن «أزقة مائية» متداخلة صالحة لاختفاء الغواصات. فأرسل قواته لاحتلال أهم الموانىء والمطارات في أوسلو وستافنجر.

حاول الملك هاكون السابع، وحكومته التي كان يرأسها نيغارد سفولد، مقاومة القوات النازية. ولكن بعد شهرين انهارت المقاومة واستسلم الجيش النروجي، وهاجر الملك مع حكومته إلى لندن. وألف فيدكوم كويسلينغ (١٨٨٧-١٩٤٥) حكومة متعاونة مع النازيين الالمان.

بعد الحرب: عندما وضعت الحرب أوزارها بهزيمة النازيين (ايار ١٩٤٥)، عاد الملك هاكون إلى بلاده، وأعيد انتخاب حزب العمال في السنة نفسها (استمر في الحكم لمدة عشرين سنة)، فعمل على تدعيم سلطة الدولة وبناء البلاد معتمدًا في ذلك على المساعدات الاميركية التي خصصت للنروج ضمن خطة مارشال. وسرعان ما نهضت البلاد فوقعت في ١٩٤٩ ميثاق حلف شمال الاطلسي، وأصبحت عضوًا في مجلس الدول الشمالية الذي تأسس في ١٩٥٣، كما أصبحت منذ ١٩٦٠ عضوًا في المنظمة الاوروبية للتبادل الحر. وفي ١٩٧٢، رفض البرلمان، بما يشبه الاجماع، إزالة الملكية التي أصبحت تتمتع بسمعة جيدة سواء أثناء حكم هاكون السابع أو أثناء حكم ابنه الذي خلفه على العرش عندما توفي في ١٩٥٧.

على صعيد السياسة الخارجية، قامت النروج بدور نشط في علاقات التعاون المتبادل بين الدول الشمالية. ففضلًا عن اشتراكها في الهيئات والمنظمات الشمالية (أهمها المجلس الشمالي)، ساهمت في إقامة شبكة من العلاقات التي تزيد من الروابط في ما بين الدول الشمالية، ليس فقط في المجال الأمني، بل ايضًا في مجال التربية، والسياسة الاجتماعية، وسوق العمل، والتكامل في مختلف التشريعات.

وقد عالجت الحكومات النروجية المتعاقبة مسألة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي بروية وحذر. فلم تمنح النروج أي امتياز نفطي مثلًا للشركات الأجنبية في المناطق الواقعة شمال خط ٦٢ درجة، ومنعت وجود اي سلاح نووي على ارضها. وقامت بدور نشط في الأمم المتحدة منذ إنشائها، فكان وزير خارجيتها تريغفي لي، أول أمين عام للأمم المتحدة بين ١٩٤٦ و١٩٥٣. ومنذ أواسط الخمسينات والنروج لم تنفك من تقديم مساعداتها للبلدان النامية سواء بشكل مباشر (اتفاقيات ثنائية)، أو غير مباشر (من خلال هيئات ووكالات الأمم المتحدة).

أهم أحداث ١٩٨٠-٢٠٠٢

١٩٨٠-١٩٩٠: في ايار ١٩٨٠، قام رئيس وزراء فرنسا، ريمون بار، بزيارة رسمية للنروج، حيث التقى نظيره النروجي أودفار نوردلي، والملك أولاف الخامس. وكانت هذه المرة الأولى التي يزور فيها رئيس وزراء فرنسي النروج. وفي كانون الثاني ١٩٨١، استقال نوردلي (رئيس الحكومة العمالية منذ ١٩٧٦) لأسباب صحية، فخلفته السيدة غرو هارلم برونتلاند. وفي انتخابات ايلول ١٩٨١ التشريعية فاز حزب المحافظين وشكل زعيمه كار فيلوش الحكومة. وفي حزيران ١٩٨٣، عاد وشكل حكومة جديدة مع احزاب الوسط والحزب المسيحي. وفي ١٤ ايار ١٩٨٤، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران النروج.

في ٩ ايار ١٩٨٦، شكلت غرو هارلم برونتلاند (مولودة ١٩٣٩) حكومة عمالية. وعلى أثر فضيحة، استقال رئيس البرلمان في أول آب ١٩٨٩، وبعد شهرين ونيف شكلت حكومة من المحافظين برئاسة إيان سايس (مولود ١٩٣٠) لتعود برونتلاند وتشكل حكومة عمالية في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٠.

١٩٩١–١٩٩٨ (الملك هارالد الخامس، انتخابات وحكومة «الاولى في نوعها»): في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١، اعتلى العرش النروجي هارالد الخامس. في ٢١ تشرين الاول ١٩٩١، تم طرد ٨ دبلوماسيين سوفيات من البلاد. وفي ٣ تموز ١٩٩٢، صدر حكم بالعفو على آرن تريهولت المسجون منذ ١٩٨٥ بتهمة التجسس لمصلحة الاتحاد السوفياتي.

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، قدمت النروج طلبًا للانضمام إلى معاهدة «الفضاء الاقتصادي الاوروبي»، وصدّق البرلمان على الطلب بغالبية ١٠٤ أصوات ضد ٥٥. وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٤، جرى استفتاء حول انضمام النروج إلى الاتحاد الاوروبي، فشارك فيه ٨٨٪ من الناخبين، ٥٢,٢٪ منهم رفضوا الانضمام.

في ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٦، شكل ثوربيورن جاغلاند (مولود ١٩٥٠) حكومة عمالية؛ وفي ١٧ تشرين الاول ١٩٩٧، شكل ماغن بوندفيك (مولود ١٩٤٧) حكومة من اتفاق ثلاثة أحزاب صغيرة تنتمي إلى يمين الوسط، هي المسيحي الديمقراطي الذي حصل في انتخابات ايلول ١٩٩٧ على ١٠,٨٪ من الاصوات وله ١٧ نائبًا، وحزب الوسط الذي حصل على ٨,٩٪ (١٤ نائبًا)، والحزب الليبرالي الذي استطاع بالكاد القفز على حاجز الحد الأدنى لدخول البرلمان وحصل على ٤,٥٪ (٨ نواب). فقيل إنها أغرب حكومة في تاريخ النروج منذ أن تشكل البرلمان وبدأت الانتخابات التعددية فيه منذ العام ١٨٦٥، وذلك لأنها تستند إلى أقلية ضئيلة في الجمعية الوطنية لا تزيد عن ٣٩ مقعدًا فقط من أصل ١٦٥ مقعدًا.

أما الأحزاب الكبيرة، فإما أنها رفضت تحمل مسؤولية الحكم من تلقاء نفسها كما هو حال حزب العمال الاشتراكي، أكبر الاحزاب الذي حصل على ٣٤,١٪ من أصوات الناخبين (٦٤ نائبًا)، وذلك بسبب التعهد الذي ألزمه به رئيسه ثوربيورن جاغلاند بعدم العودة للحكم إذا خسر شيئًا من تأييد الناخبين مقارنة بمستوى ما كان عليه في انتخابات ١٩٩٣ (٣٦,٩٪).

وإما انها استبعدت من الحكم بقرار من أطراف ائتلاف الاحزاب الصغيرة لأسباب أيديولوجية وسياسية، كما هو حال حزب التقدم الذي احتل المرتبة الثانية في البرلمان بحصوله على ١٨,١٪ من الاصوات (٣١ مقعدًا)، وذلك لأنه يمثل اليمين المتطرف، أو حال حزب تجمع المحافظين الذي كان طوال العقود الماضية يمثل حزب المعارضة الأول في مواجهة الاشتراكيين، وقد استبعد من الائتلاف لأسباب عديدة، أهمها كونه مؤيدًا للخيار الاوروبي، ولكونه يرفض المشاركة في الحكومة إذا لم تكن رئاستها له، فضلًا عن أنه لم يتحمس لهذه المشاركة بعد الهزيمة الساحقة التي مُني بها بتراجعه أمام حزب التقدم.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، بدأت الحكومة الجديدة بصدام حاد مع خطط الحكومة السابقة، وبالتحديد مع ميزانية العام التالي التي كانت جاهزة للتنفيذ، إذ اعتبرتها الحكومة الجديدة غير مناسبة وغير قابلة للتنفيذ لأنها «اشتراكية أكثر من اللزوم»، ولأنها تساير وتوازي سياسة الاتحاد الاوروبي المالية. وقد تمكنت الحكومة الجديدة من تحقيق زيادة في الانتاج، وفي خفض معدل البطالة.

١٩٩٨–١٩٩٩ (تنازلات الحكومة): أول تهديد واجهته حكومة الوسط (برئاسة ماغن بوندفيك) تأتى من زيادة الأجور في القطاعين الخاص والعام بنسبة ٦,٢٥٪، ومن المفاوضات التي جرت لزيادتها مرة ثانية في العام ١٩٩٩ بنسبة ٤,٥٪، ثم ما أعقب ذلك من هبوط في سعر النفط، خصوصًا وأن النروج أضحت المصدر الثاني للنفط في العالم بعد العربية السعودية. فوجد بوندفيك نفسه في وضع صعب وحرج للغاية تسبّب في انهياره العصبي وانزوائه عن الحياة العامة لثلاثة أسابيع في ايلول ١٩٩٨. ولم يعد إلى ممارسة مهامه إلا بعد أن ضمن دعم اليمين له (حزب التقدم وحزب المحافظين) مقابل تخفيض واردات الخزينة من الضرائب من ١,٢ مليار دولار إلى مليار واحد. كما اضطرت الحكومة إلى الانصياع لقرار الأوبك (منظمة الدول المصدرة

للنفط) القاضي بخفض إنتاج النروج من ٣,٤ إلى ٣ ملايين برميل يوميًا.

وإضافة إلى ذلك اضطرت الحكومة إلى التنازل ايضًا في موضوع احتمال الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي وربط العرش بمنطقة اليورو تحت ضغط مناصري الاتحاد في البرلمان.

١٩٩٩–٢٠٠٢ (مشكلة التلوث البيئي واستقالة الحكومة): بعد عامين ونصف العام من تشكيلها، لن تستطع حكومة ائتلاف الوسط برئاسة المسيحي الديمقراطي كييل ماغن بوندفيك، في نهاية الأمر، من تحمل الضغوط في شأن قبولها بناء محطات كهربائية عاملة على الغاز، فقدم بوندفيك استقالته للملك هارالد في ١٠ آذار ٢٠٠٠، ذلك أنه كان قد التزم باحترام قرارات مؤتمر كيوتو (١٩٩٧) حيث وعدت النروج بتخفيض نسبة التلوث الناتج عن غاز الكربون لديها ٢٣٪ حتى العام ٢٠١٠. لكن المعارضين من العمال والمحافظين على حد سواء رفضوا هذه الذريعة باعتبار أن النروج تستورد الكهرباء من الدانمارك حيث تعمل المحطات على الفحم الذي يوّلد احتراقه تلوثًا في البيئة أكثر من الغاز.

حكومة جديدة مناصرة للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي: شكل جنس شتولتنبرغ (مولود ١٩٥٩)، من الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حكومة جديدة ذات التوجهات الاوروبية، علمًا أن النروج كانت رفضت، في مرتين سابقتين في ١٩٧٢ و١٩٩٤، الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي. وبقي الرأي العام النروجي منقسمًا حول جدوى هذا الانضمام، علمًا أن النروج انضمت إلى الوحدة النقدية في ١٩٩٩. واستمر اقتصاد البلاد مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالنفط وسوقه العالمي. وحقق الميزان التجاري (في ١٩٩٩) فائضًا من ٩١ مليار كورون (١١,٢ مليار يورو)، أي بزيادة ١٩٣٪ بالنسبة إلى العام ١٩٩٨، وذلك عائد إلى الزيادة التي طرأت على أسعار النفط (النروج ثاني مصدر للنفط بعد المملكة العربية السعودية). وفي ١٩٩٩، انخفض النمو بنسبة ٠,٨٪ بسبب التراجع في الاستثمارات النفطية، وارتفع قليلًا معدل البطالة، فأصبح ٦,٨٪. وفي آخر آذار ٢٠٠٠، اتخذت النروج قرارًا بزيادة انتاجها النفطي ١٠٠ ألف برميل يوميًا غير عابئة بمقررات دول الأوبك (وهي ليست عضوًا فيها) وبسياسة المكسيك النفطية.

في العام ٢٠٠٠، زاد إجمالي الناتج الوطني بنسبة ٢,٢٪، بعد أن كان ٠,٨٪ في ١٩٩٩، في حين ارتفع معدل التضخم من ٢,٣٪ إلى ٣٪، وانخفض معدل البطالة من ٣,٧٪ إلى ٣,٥٪ (أقل معدلات البطالة في أوروبا الغربية).

ورغم أن النروج ليست عضوًا في الاتحاد الاوروبي، لكنها ابتداء من ٢٥ آذار ٢٠٠١، أي من تاريخ البدء في تطبيق معاهدة شنغن Schengen، دخلت، مثلها مثل باقي دول اوروبا الشمالية، حيز تطبيق «الميثاق (أو القانون) الاوروبي الموحّد» حول حرية تنقل رعايا الدول الاعضاء والتنسيق في إجراءات المراقبة الحدودية على غير هؤلاء الرعايا.

انتخابات وحكومة جديدة «والتحدي الاوروبي» ماثل دائمًا: شهدت النروج هزيمة الحزب الاجتماعي الديمقراطي في انتخابات ١٠ ايلول ٢٠٠١ التشريعية، بحصوله على ٢٤,٣٪ من أصوات المقترعين، وهي أدنى نسبة يحصل عليها منذ الحرب العالمية الثانية. الأمر الذي اضطرهم إلى ترك الحكم إلى ائتلاف «بورجوازي» قاده المسيحي الديمقراطي كييل ماغن بوندفيك (رئيس الحكومة ١٩٩٧–٢٠٠٠) وضمّ المحافظين (٢١,٨٪)، والليبراليين (٣,٧٪) والمسيحيين الديمقراطيين (١٢,٨٪). وقد ركّزت الحملة الانتخابية على تخفيض الضرائب وتحسين الخدمات العامة، وخصوصًا في التربية والصحة. ولوحظت، في النتائج، اندفاعات لتشكيلات يسارية ويمينية. فالحزب اليساري الاشتراكي (يسار متطرف) نال ١٢,٤٪، وحزب التقدم (يمين متطرف) ١٤,٣٪، وقد جاء ذلك على حساب الحزب الاجتماعي الديمقراطي وحزب المحافظين.

عانت النروج، في العام ٢٠٠١، من عودة أسعار النفط إلى الهبوط. ومن المعالجات برنامج جديد للخصخصة أطلقته الحكومة في ١٩ نيسان ٢٠٠٢، وشمل شركات نروجية كبرى.

عرب ومسلمون في النروج

أشار «المكتب المركزي للاحصاءات» النروجي إلى أن عدد سكان النروج بلغ ٤٤١٨٤٠٠ نسمة في أول كانون الثاني ١٩٩٨، كان عدد المهاجرين بينهم نحو ٢٣٢ ألف نسمة، يحتل العرب ضمنهم نسبة لا يستهان بها، أبرزهم المغاربة والعراقيون واللبنانيون والسوريون وغيرهم. ومن بين هؤلاء من استقر منذ سنوات تصل أحياناً إلى الثلاثين سنة، ومنهم حديث العهد نسبيًا، تعود هجرته إلى السنوات العشر الأخيرة، أي في الفترة التي شهدت وصول عدد كبير منهم إلى النروج بسبب الاحداث الدامية في مناطق عدة من العالم العربي. وقد شجعهم على الهجرة إلى النروج بروزها دولة غنية ذات سياسة غير منحازة ومشجعة على السلام العالمي.

ومع هجرة العرب والآسيويين إلى النروج نشط هناك نوعان من الحركات الاسلامية: حركات لجأت إلى الوسائل التقليدية مكتفية بفتح الأبواب للمؤمنين لممارسة دينهم، وأخرى اتبعت منهج نشر الدعوة وجعلت منه الهدف الأساسي لنشاطها.

يتوزع مسلمو النروج على جمعيات ومساجد تحظى بمساعدات مالية من سلطات البلاد. ولتجنب لجوء هذه الجمعيات إلى دعم مالي خارجي، وما يتبع ذلك من تدخل في عملها، أخضعها القانون النروجي لرقابة مالية صارمة، إذ لا يحق لها تلقي سوى مساعدات الدولة النروجية التي تراقب حساباتها سنويًا وتمحص في موازنتها وحجم التبرعات الفردية التي تتلقاها قبل تجديد رخصتها وإقرار المساعدات المالية لها.

ومع ذلك فإن ما نقله غسان حلبي، في تحقيق أجراه في أوسلو («الحياة»، ١٣ تموز ١٩٩٨)، يشير إلى وجود مساجد تديرها جمعيات تسير على نهج اعضاء لهم ارتباطات أو علاقات مع تنظيمات اسلامية في دول عربية أو إسلامية. وهذا ما أكده له الشيخ عبد الحميد (وهو مغربي) إمام «مسجد الهدى» في أوسلو. فقال إن «مسجد الرابطة» في أوسلو يديره تنظيم الاخوان المسلمين، و«مسجد الرحمة» في أوسلو ايضًا الذي تشرف عليه «جماعة الدعوة والتبليغ».

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **أولاف الخامس** Olav V **(١٩٠٣–١٩٩١)**: ملك النروج منذ ١٩٥٧ خلفًا لوالده الملك هاكون السابع. ولد في أبلوتون هاوس قرب ساندريغهام في انكلترا. تخرج من الأكاديمية العسكرية في النروج، ودرس في أوكسفورد. شغف بالرياضة واشترك في الألعاب الأولمبية في دورة عام ١٩٢٨. هرب مع والده وأعضاء الحكومة لدى اجتياح الألمان لبلاده عام ١٩٤٠. ثم أصبح قائد القوات النروجية المسلحة عام ١٩٤٤. خلفه على العرش بعد وفاته نجله الملك هارالد الخامس (راجع النبذة التاريخية).

• **برونتلاند، غرو هارلم** Bruntland, Gro Harlem **(١٩٣٩–)**: رئيسة الحكومة وزعيمة الحزب الاجتماعي الديمقراطي طيلة نحو ١٥ سنة قبل قرارها الاستقالة نهائيًا في ٢٣ تشرين الاول ١٩٩٦. وكانت تتمتع بزعامة شعبية قلّ نظيرها في تاريخ النروج السياسي الحديث. وقد سجلت، في آخر سنوات حكمها عندما عادت إلى السلطة في ١٩٩٠ بعد أربع سنوات معارضة، إنجازات كبيرة، أهمها انها استطاعت تغيير الوضع السابق (عجز كبير في الميزانية) بدون أن تمس الامتيازات الاجتماعية التي يتمتع بها النروجيون على اختلاف فئاتهم وطبقاتهم. إذ أصبحت نسبة البطالة شبه معدومة، وكذلك نسبة التضخم تراجعت إلى الحدود الدنيا، ولم يعد النروجيون يشكون

من أي مشكلة اجتماعية أو اقتصادية أو حتى سياسية، بل انها أوجدت، في ١٩٩٥، «الصندوق القومي للأجيال المقبلة» تصب فيه الفوائض المالية لادخارها واستثمارها لصالح الاجيال المقبلة، وذلك في الدول الاجنبية لئلا تتسبب بتضخم إذا استثمرت محليًا.

كانت غرو طبيبة، وعرفت في أوساط حزبها منذ كانت طالبة في الجامعة. دخلت الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٧٤ وشغلت منصب وزيرة البيئة، فطبقت حينها سياسة بيئية أثارت انتقادات عارمة عليها في كل الاوساط العامة إلا أنها أثبتت نجاعتها لاحقًا.

في ١٩٨١، انتخبت زعيمة للحزب– وهو أكبر وأعرق أحزاب النروج مثل توأميه في السويد والدانمارك– وأصبحت منذ ذلك العام رئيسة للحكومة. خاضت أربعة انتخابات عامة فازت بثلاثة وخسرت واحدة، وقادت ثلاث حكومات اعتبرت الأفضل بانجازاتها طوال القرن العشرين. وهي أول امرأة تصل إلى السلطة التنفيذية. فتعززت في عهدها مكانة المرأة وبلغت حصصها داخل مقاعد الحكومة ٣٥٪ وفي البرلمان مثل تلك النسبة ايضًا.

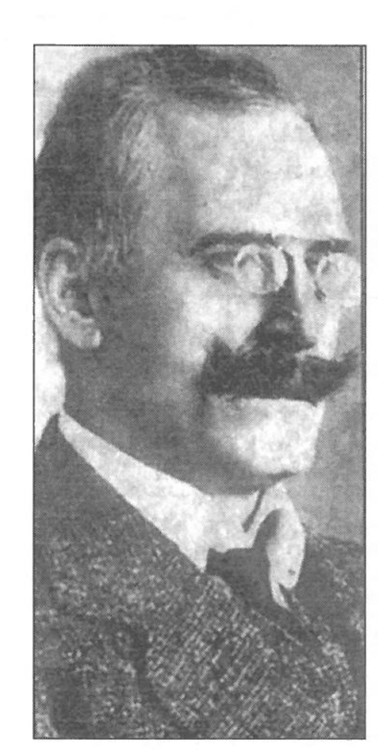
والسيدة غرو أول زعيمة نروجية تبرز على الصعيد الخارجي حتى انها رشحت في العام ١٩٩٥ للأمانة العامة للأمم المتحدة خلفًا للدكتور بطرس غالي، وجاء الترشيح من منظمات نسائية عالمية تقديرًا لجهودها ودورها وإمكاناتها الشخصية.

ولعبت غرو دورًا رئيسيًا في عدد من القضايا العالمية السياسية والاجتماعية، أبرزها دورها في المفاوضات الفلسطينية–الاسرائيلية التي توصلت إلى اتفاق أوسلو. فقد كانت وراء وزير خارجيتها ودبلوماسييها الذين رعوا تلك المفاوضات، واستمرت تقوم بدور إيجابي في عملية السلام بصفة عامة. ويذكر أنها أقامت علاقات قوية مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٨٣ حين التقت للمرة الاولى ياسر عرفات في استوكهولم، ودعته إلى زيارة أوسلو.

بيد أن نجاحاتها في القضايا الدولية قصرت عن تحقيق أحد أهم طموحاتها وأهدافها السياسية وهو ضم بلادها إلى عضوية الاتحاد الاوروبي، وكانت قد رمت برصيدها القوي وراء هذا الخيار. إلا أن الناخبين خيّبوا أملها ورفضوه في استفتاء ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٤ بأغلبية ٥٢٪. وقد رفضت اعتبار ذلك هزيمة شخصية لها وقالت «يكفيني أني دافعت عن قضية تحظى بتأييد ٤٨٪ من



غرو هارلم برونتلاند.



كنوت هامسن.

المواطنين». ورغم نتيجة الاستفتاء، فقد استطاعت غرو، في أعوام حكمها الأخيرة، إنجاز نوع من العلاقات مع الاتحاد الاوروبي تتمتع بالكثير من مزايا العضوية. فأجرت إتفاقات كثيرة تجعل الاقتصاد النروجي يماشي عضويًا المسيرة الاقتصادية للاتحاد، بما في ذلك مواكبة التحول الذي سينجم عن الوحدة النقدية في مطلع ١٩٩٩ (وبدء تطبيق «اليورو» في مطلع ٢٠٠٢)، حسبما صرّح وزير الاقتصاد في حكومتها بعد زيارة عمل له إلى بروكسيل في ايلول ١٩٩٦.

في ١٩٩٢، كانت غرو أرست تقليدًا جديدًا في الحياة السياسية النروجية حين فصلت بين زعامة الحزب ورئاسة الحكومة، واكتفت هي بالثانية، ودعمت ترشيح ثوربيورن جاغلاند سكرتيرًا عامًا للحزب.

أصيبت السيدة غرو بصدمة أليمة من جراء انتحار ابنها الشاب، وبعد ذلك بفترة وجيزة أعلنت عن نيتها الاستقالة قبل نهاية الدورة التشريعية التالية. «وهناك من ربط بين الاثنين، إلا أن الحقيقة ان انتهاء القيادة في عموم الدول الاسكندينافية لا يتطلب أسبابًا خاصة أو عامة لأن من تقاليد الحياة السياسية فيها التبادل والتناوب وإتاحة الفرص للأجيال الجديدة لتنال نصيبها. وتعد استقالة غرو صورة شبيهة باستقالة نظيرها السويدي انغمار كارلسو في ربيع ١٩٩٦، بدون أي سبب أو أزمة، بل دعمًا لمبدأ التغيير فقط» (مجمل هذه السيرة من محمد خليفة، «الحياة»، ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٦).

* **كويسلينغ، فيدكون** Quisling, Vidkum **(١٨٧٧–١٩٤٥)**: سياسي وعسكري. تنقل في عدد من المناصب الدبلوماسية قبل أن يصبح وزيرًا للدفاع (١٩٣١–١٩٣٣) ويبادر، بهذه الصفة، إلى قمع إضراب لعمال المصانع الكهرمائية. استقال من الحكومة في ١٩٣٣ ليؤسس «التجمع القومي»، وهو حزب فاشي دعا إلى القضاء على الشيوعية، ولم يفلح في الفوز بأي مقعد في البرلمان.

التقى كويسلينغ هتلر في كانون الاول ١٩٣٩، ودعاه إلى احتلال النروج. وعندما احتلت الجيوش الالمانية النروج في نيسان ١٩٤٠، نصب كويسلينغ نفسه رئيسًا للحكومة. ومع ان النظام الذي أعلن عن قيامه، والذي كان موضوع تهجمات حادة وعنيفة، لم يستمر أكثر من أسبوع واحد، فقد ظل كويسلينغ مشاركًا في حكومة الاحتلال إلى أن عُين رئيسًا للحكومة في شباط ١٩٤٢. وقد قوبلت محاولاته الرامية إلى حمل الكنيسة والمدارس والشباب على اعتناق المبادىء الفاشية بمعارضة شديدة من النروجيين.

اعتقل بعد تحرير النروج في ١٩٤٥، واتهم بالخيانة العظمى وباقتراف عدد من الجرائم الأخرى، ونفذ فيه حكم الاعدام بعد محاكمته، وغدا إسمه، لا في النروج فحسب، بل في أوروبا برمتها، مرادفًا للتعاون مع المحتل والعمالة له («موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٣١٢).

* **لي، تريغفي** Lie, Trygve **(١٨٩٦–١٩٦٨)**: سياسي ودبلوماسي وأول أمين عام للأمم المتحدة (١٩٤٦–١٩٥٣).

مارس المحاماة (١٩١٩–١٩٢٢)، وشغل منصب الامين العام لحزب العمال النروجي، ثم تولى وزارة العدل (١٩٣٥–١٩٣٩)، وهرب إلى بريطانيا أثناء الاحتلال الالماني، فشارك في حكومة المنفى كوزير للنقل البحري ثم للخارجية (١٩٤١–١٩٤٦). أقام أثناء فترة وجوده في بريطانيا علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة، ما أهله في ما بعد لكسب ثقة الاميركيين في ترشيحه لمنصب أول أمين عام للأمم المتحدة أثناء ترؤسه لوفد بلاده إلى مؤتمر سان فرنسيسكو.

نجح تريغفي لي في البداية بوضع الأسس لعمل الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة مستفيدًا من عدم اكتراث الدولتين العظميين بهذه المنظمة الناشئة. فعرف كيف يستفيد من هذه الظروف للقيام بعدة مبادرات تجاوزت حدود صلاحياته الأصلية. وقام بدور نشط في تشجيع الدول الأعضاء في الجمعية العمومية على التصويب لقرار تقسيم فلسطين (١٩٤٧). كما عمل على إدخال الصين الشعبية للأمم المتحدة، ما أغضب الاميركيين.

لكن تريغفي لي سرعان ما انحاز (في الحرب الباردة) للمعسكر الغربي، خصوصًا في قضية كوريا حيث أمّن للقوات الاميركية والحليفة تغطية شرعية دولية بموافقته على زج قوات الطوارىء الدولية فيها ضد الكوريين الشماليين وضد الصينيين وحلفائهم السوفيات. فعارض الاتحاد السوفياتي–والدول الاشتراكية– في ١٩٥١ تمديد ولايته أمينًا عامًا للأمم المتحدة، وكذلك عارضت الدول العربية بسبب موقفه من قضية فلسطين. وقاطع الاتحاد

السوفياتي جلسات مجلس الأمن المخول تمديد فترة انتخابه، ما دفع بالولايات المتحدة إلى تجنيد الدول المؤيدة لها في الجمعية العمومية، ومُدّدت ولايته ثلاث سنوات. إلا أن تريغفي لي، وكنتيجة لارتهانه للسياسة الاميركية حتى خضوعه إبان الموجة المكارثية في الولايات المتحدة لتوجيهات واشنطن وفصل العديد من الموظفين الدوليين بتهمة «الشيوعية»، اضطر إلى الاستقالة في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ قبل نحو عام من انتهاء ولايته («موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٥٤٠، بتصرف). وظل تريغفي لي يشغل، في بلاده النروج، مناصب حكومية ومدنية رفيعة المستوى حتى وفاته عام ١٩٦٨.

في أواخر التسعينات، أصدر الصحافي النروجي المشهور أود كارستن كتابًا بعنوان «كل شيء من أجل اسرائيل» جاء ثمرة سنوات من البحث والتنقيب في أرشيف العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين النروج واسرائيل وإجراء مقابلات مع شخصيات رفيعة المستوى من الدولتين، خصوصًا آبا إيبان وزير خارجية اسرائيل وأول مندوب لها لدى الأمم المتحدة عام ١٩٤٨. واعترف إيبان انه كان همزة الوصل السرية بين الأمين العام تريغفي لي والأجهزة الاسرائيلية، وبأن لي قدم «خدمات عظيمة لاسرائيل، وانه كان يمدها–من خلال إيبان– بالوثائق السرية التي تهمها وتفيدها، كذلك بالنصائح والاستشارات التي يتعين عليها سلوكها في المنظمة الدولية وفي المحادثات مع الوسطاء الدوليين لتسوية المشكلة الفلسطينية في ذلك الوقت». وكذلك نقل كارستن عن إيبان تأكيد هذا الأخير ان قرار تقسيم فلسطين الذي صدر في ١٩٤٧ عن الأمم المتحدة كان ثمرة مساهمة فعالة من جانب الأمين العام شخصيًا بناء على طلب مباشر من الاسرائيليين، قبل أن يعود تريغفي لي نفسه، وبناء على رغبة الاسرائيليين، إلى العمل من أجل تمييع تنفيذ القرار بعد صدوره.



وزير الخارجية، هولست، مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات.

* **هاكون السابع** Haakon VII **(١٨٧٢–١٩٥٧)**: ملك النروج منذ ١٩٠٥، أي منذ حلّ الاتحاد بين النروج والسويد، حتى وفاته في ١٩٥٧.

هو الابن الثاني للملك فريديريك السابع ملك الدانمارك. تزوج عام ١٨٩٦ الابنة الصغرى للملك إدوارد السابع ملك بريطانيا. عندما غزت القوات الالمانية النروج في نيسان ١٩٤٠، أعلن عدم الاستسلام وطلب المساعدة من الحلفاء. وعندما لم تصله تلك المساعدة، هرب إلى انكلترا (حزيران ١٩٤٠) حيث عمل على تأليف حكومة منفى. وبعد التحرير (١٩٤٥) عاد إلى النروج. خلفه، بعد وفاته، ابنه أولاف الخامس (راجع النبذة التاريخية).

* **هامسن، كنوت** Hamsen, K. **(١٨٥٩–١٩٥٢)**: أديب وسياسي. أيّد الالمان والنازية، ومثل حكومة بلاده التابعة للاحتلال في مؤتمر الصحافيين العالمي في فيننا. اتهم بالخيانة العظمى وحوكم، لكن الحكم عليه اقتصر على دفع مبلغ ٣٢٥ ألف كورون كغرامة. وجاء هذا الحكم المخفف بسبب «خبله العقلي» إذ اعتبرته المحكمة «مجنونًا». لكن، بعد نحو أربع سنوات من الحكم عليه، أي في ١٩٤٩، كتب هامسن واحدًا من روائعه الأدبية «عبر الدروب التي ينمو فيها العشب»، فتصالح به مع وطنه بعد طويل افتتانه بالنازية والفاشية. كانت قيمته الأدبية قد بدأت مع روايته الأولى «الجوع» التي نشرها في ١٨٩٠، وفيها ملامح من سيرته الشخصية: عاش ضروبًا من الجوع والحرمان في طفولته وصباه في النروج، ثم في الولايات المتحدة التي مارس فيها عشرات المهن دون أن

يفلح في واحدة منها، وكان أن طُرد من عمل كان يقوم به كجاب في القطار لأن المفتش قبض عليه وهو يقرأ كتابًا بدلًا من أن يجبي النقود من الركاب. وفي ١٩٢٠، فاز هامسن بجائزة نوبل للآداب. تُرجم العديد من رواياته إلى العربية في مصر ونُشر خلال النصف الاول من القرن العشرين.

* **هولست، يوهان يورغن (١٩٣٨–١٩٩٤)**: وزير الخارجية والوسيط في المحادثات السرية الشهيرة في بلاده (محادثات أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وهي المحادثات التي أدت إلى اتفاقهما على إعلان المبادىء الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني. فارتبط إسمه دومًا بهذا الاتفاق التاريخي.

درس هولست الروسية في الكلية العسكرية، ثم درس العلوم السياسية في جامعة كولومبيا في نيويورك. وأكمل دراسته في جامعة أوسلو وتخرج عام ١٩٦٥. فاز بمنحة لإجراء بحث في جامعة هارفارد (الولايات المتحدة) عام ١٩٦١، وعمل في ١٩٧٠ استاذًا زائرًا في جامعة كارلتون في أوتاوا (كندا) حيث شغل كرسي الدراسات الاستراتيجية. وفي النروج، ترقى هولست من منصب رئيس دائرة الأبحاث في المعهد النروجي للشؤون الدولية عام ١٩٦٩ إلى مناصب عليا في وزارتي الدفاع والخارجية قبيل تعيينه مديرًا لمعهد الشؤون الدولية في ١٩٨١. وشغل منصب وزير الدفاع مرتين قبل تعيينه وزيرًا للخارجية في نيسان ١٩٩٣.

مدن ومعالم

* **أليسوند** Alesund: مدينة تقع في شبه جزيرة غرب النروج، جنوب غرب مدينة نروندیم. تعدّ نحو ٤١ ألف نسمة. أهم مرفأ لصيد الاسماك (الفقمة) في البلاد. صناعة وتجارة المنتوجات السمكية.

* **أوسلو** Oslo: العاصمة. جنوب شرق البلاد. تعد نحو ٧٥٠ ألف نسمة. جامعة عريقة. كان وسط المدينة قائمًا، قبلًا، قرب قلعة أكيرشوس (القلعة التي أعيد بناؤها في القرن السابع عشر)، ثم أخذ ينتقل تدريجيًا ناحية الغرب بحكم التطور السكني في المدينة، وتطور النشاطات الاقتصادية حول المرفأ وحول فندق المدينة الذي بني ١٩٣١ و١٩٥٠. من أهم معالمها كاتدرائية لا تزال قائمة منذ القرن السابع عشر، والمعرض الوطني، والمتحف الفولكلوري الوطني في الهواء الطلق، والمتحف النروجي للملاحة (مراكب الفايكنغ)، ومتحف كون تيكي. ويلعب ميناء المدينة دورًا مهمًا في اقتصاد المدينة، لكن مصانع بناء السفن القريبة منه والمتصلة به لم تعد في الأهمية التي كانت عليها من قبل. والمدينة مركز صناعي: الآلات، الالكترونيات، الطباعة، صناعة المواد الغذائية.

تاريخيًا، تأسست المدينة في القرن الحادي عشر على يد الملك هارالد الثالث. قضى عليها حريق اندلع في ١٦٢٤. أعاد بناءها الملك كريستيان الرابع، فأخذت إسمه «كريستيانا» واستمرت عليه حتى ١٩٢٥. أصبحت عاصمة البلاد عندما انفصلت عن الدانمارك في العام ١٨١٤.

* **برغن** Bergen: مدينة، جنوب غرب النروج. قاعدة مقاطعة هوردالاند، وثاني أكبر المدن بعد أوسلو التي تبعد عنها ٤٠٠ كلم. تعد نحو ٢٥٠ ألف نسمة. جامعة. معهد عال للعلوم التجارية. متحف للفنون. مركز سياحي. مرفأ لصيد الاسماك، للتجارة وللسفر إلى أنحاء أوروبا. مركز صناعي (بناء السفن، تكرير النفط، مواد غذائية، طباعة...). تاريخيًا، أسسها الملك أولاف كير في العام ١٠٧٠، وأصبحت في القرن الثالث عشر عاصمة ملكية وأهم مدن النروج. بين ١٣٥٠ و١٥٥٩، كانت مركزًا لرابطة «المدن التجارية الهانسية» التي أقامها التجار الألمان. قضت على أجزاء منها حرائق اندلعت في أوقات متفرقة، لكنها استمرت شاهدة على الفن المعماري الذي عُرف في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

* **بودو** Bodo: شمال النروج وعلى مسافة ٨٠ كلم من مركز الدائرة القطبية. قاعدة مقاطعة نوردلاند. تعد نحو ٤١ ألف نسمة. مرفأ لصيد الأسماك. صناعات ميكانيكية، وتكرير النفط.

* **ترومسو** Tromso: في شمال البلاد. قاعدة مقاطعة ترومسو. تعد نحو ٥٩ ألف نسمة. معهد جيوفيزيائي وفلكي. متحف قطبي. جامعة (أقرب جامعات المناطق والبلدان الشمالية إلى الدائرة القطبية الشمالية) تأسست في ١٩٦٨. مركز سياحي وصناعي وتجاري (الأسماك والفرو).

* **تروندايم** Trondheim: على الساحل الغربي، ثالث أكبر وأهم مدن النروج بعد أوسلو وبرغن. تبعد عن العاصمة ٥٥٣ كلم، وتعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. جامعة. مدرسة بوليتكنيك. مركز «الجمعية الملكية للعلوم». مركز تجاري. لا تزال تحتفظ بـ«دور» لصناعات الأخشاب بصورة تقليدية. كاتدرائية (الأكبر في اسكندينافيا) مبنية على الطراز القوطي منذ القرون الوسطى، وحيث لا تزال تجري فيها احتفالات تتويج ملوك النروج. قلعة من القرن السابع عشر. متحف في الهواء الطلق. مرفأ لصيد السمك والتجارة والسفر (إلى السويد وبلدان الشمال). مركز صناعي (حفظ الأسماك، صناعة الأخشاب والورق). مركز للخدمات المتصلة بالنشاطات النفطية في بحر الشمال. تاريخيًا، أسس الملك أولاف الاول تروندايم في العام ٩٩٥ تحت إسم «نيداروس» Nidaros، وظلت عاصمة للبلاد حتى ١٣٨٠، وأهم مدينة كاثوليكية في البلاد حتى حروب الاصلاح الديني. وفي ١٦٨١، قضى عليها حريق هائل. استخدمها الالمان قاعدة بحرية طيلة الحرب العالمية الثانية.

* **درامن** Drammen: في جنوب غرب أوسلو، على ضفاف نهر درامسلفا، قاعدة مقاطعة بوسكورود. تعدّ نحو ٦٠ ألف نسمة. مركز صناعي وتجاري. مرفأ للاستيراد والتصدير.

* **ستافنغر** Stavanger: على الساحل الغربي من البلاد وعلى مسافة ٥٩٠ كلم عن العاصمة. قاعدة مقاطعة روغالاند. تعد نحو ١٠٨ آلاف نسمة. كاتدرائية تجمع بين الفن المعماري الروماني والقوطي ويعود بناؤها إلى القرن السابع عشر والثامن عشر. شهيرة ببيوتها التي لا تزال تبنى وفق النمط القديم. متاحف. مركز للنشاطات النفطية في البلاد. مرفأ للصيد والتجارة والسفر (إلى بلدان الشمال والقارة الاميركية). مركز صناعي: حفظ الأسماك، مواد غذائية، مصانع لبناء السفن.

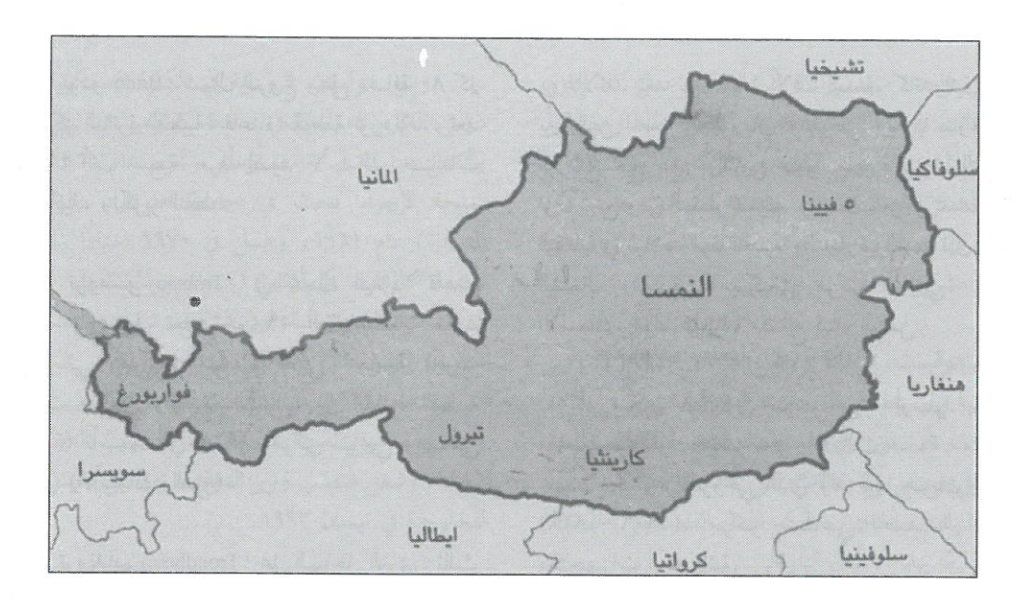
* **سكين** Skien: جنوب غرب أوسلو. قاعدة مقاطعة تيليمارك. تعد نحو ٥١ ألف نسمة. متحف مخصص للشاعر النروجي الذي ولد فيها هنريك إيبسن (١٨٢٨–١٩٠٦). مركز صناعي: صناعة الورق والتجهيزات الكهربائية.

* **فريدريكستاد** Fredrikstad: تعد نحو ٦٧ ألف نسمة. شهيرة بقلاعها القديمة، ويعود معظمها إلى القرن السادس عشر. مرفأ. أحد أهم المراكز الصناعية في النروج، خصوصًا صناعة المواد الغذائية، والصناعات الكيميائية.

* **كريستيانسند** Kristiansand: في أقصى جنوب البلاد. قاعدة مقاطعة فست–أغدر. تعد نحو ٧٢ ألف نسمة. مرفأ للصيد وللنقل الدولي. مركز صناعي (آلات وتجهيزات نفطية).

* **كريستيانسوند** Kristiansund: على الساحل الغربي، وعلى ثلاث جزر صغيرة جنوب غرب مدينة تروندايم. تعد نحو ٢٨ ألف نسمة. مرفأ للصيد. صناعة ميكانيكية.

* **نارفيك** Narvik: شمال غرب النروج. تعد نحو ٢٠ ألف نسمة. مرفأ لتصدير المواد المنجمية التي تُشحن من المناجم الواقعة شمال السويد بواسطة خط سكة حديد. تاريخيًا، اشتهرت المدينة بمعركة شهيرة وقعت في ١٩٤٠ عندما قامت الجيوش النروجية والحليفة بمحاولة «قطع خط سكة الحديد» على الالمان الذين كانوا يحتلون نارفيك.



النمسا

بطاقة تعريف

الاسم: بالفرنسية Autriche، وبالانكليزية Austria. «أوستمارك»» Ostmark، أي «السير في اتجاه الشرق» (الاسم الذي كان معروفًا، في ٨٠٣، أيام الامبراطور شارلمان)، و«أويستريايخ» Uessterreich، أي «دولة الشرق» (الاسم الذي عُرف في ٩٩٦ في إحدى وثائق أوتون الثالث، امبراطور المانيا).

الموقع: في أوروبا. داخلية لا منفذ لها على البحر. يبلغ طول حدودها ٢٧٠٧ كلم: مع المانيا ٨١٥ كلم، مع تشيكيا وسلوفاكيا ٥٦٨ كلم، مع هنغاريا ٣٥٤ كلم، مع سلوفينيا ٣٣٠ كلم، مع ايطاليا ٤٣٠ كلم، مع سويسرا ١٦٨ كلم، ومع ليختنشتاين ٣٦ كلم.

المساحة: ٨٣٨٥٨,٦٨ كلم².

العاصمة وأهم المدن: فيينا. أهم المدن: غراز، لينز، سالزبورغ، إينسبروك، كلاغنفورت، سانكت بولتن، بريغنز، أيسنشتادت (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الالمانية، يتكلمها ٩٩٪ من السكان، والسلوفينية، والكرواتية، والتشيكية والهنغارية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٨,٢ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). كان عددهم في العام ١٨٠٠ تسعة ملايين، وبلغ ١٧,٥ مليونًا في العام ١٨٥٦ بالاضافة إلى ١٣,٢ مليونًا من الهنغاريين (الامبراطورية النمساوية–الهنغارية)، و٤٦,٩ مليونًا (٢٦,١ النمسا+٢٠,٨ هنغاريا) في العام ١٩٠٠. وعاد عدد سكان النمسا، بعد الحرب العالمية الاولى، إلى ٦,٧٦ مليونًا في العام ١٩٣٤، وأصبح ٧,٥ في ١٩٨١. وهناك، حاليًا، نحو ٣٠٠ ألف نمساوي مهاجر خصوصًا في ألمانيا وسويسرا وايطاليا. وبالنسبة إلى الجاليات العربية في النمسا فليس هناك إحصاء لهم، والتقديرات (في ٢٠٠٢) تقول إنهم في حدود ٣٠ ألفًا، بينهم اللبنانيون والسوريون والعراقيون والفلسطينيون، لكن أكبر الجاليات العربية هي الجالية المصرية التي يقدر عددها بعشرة آلاف. وقد أسست العائلات المصرية الثرية في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين تقليد الاصطياف في النمسا. وأرسل الرئيس عبد الناصر بعثات لدراسة الطب والهندسة إبان احتدام نزاعه مع البريطانيين، وقد بقي في النمسا على العموم خريجو تلك الفترة، لتضاف إليهم هجرات العمالة في الستينات، وخصوصًا في السبعينات والثمانينات.
نحو ٨٤٪ من النمساويين كاثوليك، و٥,٦٪ من

البروتستانت اللوثريين، و٣٪ ينتمون إلى طوائف ومذاهب مسيحية أخرى، و١٪ من المسلمين، ونحو ٧٠ ألف يهودي، و٦٪ غير منتمين إلى أي دين.

الحكم: الدولة جمهورية فدرالية، تلتزم سياسة الحياد، ونظام الحكم برلماني بالاضافة إلى اعتماد مجالس وأدوات تعكس شكلًا ديمقراطيًا شعبيًا مباشرًا. الدستور المعمول به صادر في ١٩٢٠، وعدّل في ١٩٢٩. المجلس الفدرالي (بوندسرات) ينتخب لولاية من خمس أو ست سنوات من قبل مجلس الدييت المكون من ٦٣ عضوًا. المجلس الوطني (ناسيونالرات) من ١٨٣ عضوًا منتخبًا بالاقتراع الشامل المباشر لمدة اربع سنوات. الرئيس الفدرالي ينتخبه الشعب (الاقتراع الشامل) لمدة ستة أعوام، يعين المستشار ونائب المستشار، وأعضاء الحكومة الذين يكونون مسؤولين تجاه المجلس الوطني.

الولايات: تسع (يقال لها «بوندسلاندر»)، لكل منها مجلس الدييت، وهي:
– النمسا المنخفضة، قاعدتها سان بولترن، مساحتها ١٩١٧٣ كلم²، وعددسكانها ١,٥١٨ مليون نسمة.
– بورغنلاند، قاعدتها إيسنشتادت، ٣٩٦٥ كلم²، ٢٧٦ ألف نسمة.
– كارنثيا، قاعدتها كلاغننفورت، ٩٥٣٣ كلم²، ٥٦٤ ألف نسمة.
– النمسا العليا، قاعدتها لينز، ١١٩٨٠ كلم²، ١,٤٠٠ مليون نسمة.
– سالزبورغ، قاعدتها سالزبورغ، ٧١٥٤ كلم²، ٥١٥ ألف نسمة.
– سنيريا، قاعدتها غراز، ١٦٣٨٨ كلم²، ١,٢٥٠ مليون نسمة.
– تيرول، قاعدتها إينسبروك، ١٢٦٤٨ كلم²، ٦٧٠ ألف نسمة.
– فيينا، قاعدتها فيينا، ٤١٥ كلم²، ١,٧٠٠ مليون نسمة.
– فورالبرغ، قاعدتها بريغنز ٢٦٠١ كلم²، ٣٥٠ ألف نسمة.

الاحزاب: الحزب النمساوي الاشتراكي الديمقراطي، تأسس في ١٨٨٩، وأعيد تأسيسه في ١٩٤٥، فضمّ نحو ٧٠٠ ألف محازب، يرأسه فيكتور كليمان؛ – الحزب المسيحي الديمقراطي، تأسس في ١٧ نيسان ١٩٤٥، يتزعمه وولفغرانغ شوسل (مولود ١٩٤٥)، ويضم نحو ٧٦٠ ألف محازب؛ – الحزب الوطني الليبرالي، تأسس في ١٩٥٥، ويتزعمه جورج هايدر منذ ١٣ ايلول ١٩٨٦؛ – الحزب الشيوعي، تأسس في ١٩١٨، يتزعمه وولتر باير، ولم يعد ممثلًا في البرلمان منذ ١٩٥٩، ويضم نحو ٥ آلاف محازب (كان يضم نحو ١٥٥ ألف محازب غداة انتهاء الحرب في ١٩٤٥)؛ – حزب الخضر، تأسس في ١٩٨٢، ويتزعمه ألكسندر فان در بللين؛ – حزب ندوة الليبراليين (وسط)، تأسس في ١٩٩٣ عقب انشقاق في صفوف الحزب الوطني الليبرالي، ويتزعمه هايد شميدت.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٩٢٦، والناتج المحلي العام ٢١٧ مليار دولار، حصة الفرد منه ٢٦٧٦٥ دولارًا (Etat du monde 2003).
تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (النسبة الموضوعة بين هلالين تشير إلى الحصة في الناتج المحلي): في الزراعة ٦,٩٪ (٣٪)؛ في المناجم ١٪ (٠,٧٪)؛ في الصناعة ٣٣,٨٪ (٣٥,٣٪)؛ في الخدمات ٥٨,٣٪ (٦١٪). ويبلغ مجموع العاملين في النمسا نحو ٤ ملايين؛ وهناك نحو ٣٠٠ ألف أجنبي يعملون فيها، غالبيتهم من دول يوغوسلافيا السابقة (٤٥,٦٪)، ثم أتراك (١٩,٦٪)، وألمان (٥٪).
تشكل الاراضي الزراعية نحو ثلث إجمالي مساحة البلاد، والمراعي نحو ١٠٪ منها، والغابات ٤١٪، وبحيرات ومجاري مائية ١,٦٪. أهم المزروعات: القمح، الشعير، الذرة، البطاطا، الشمندر، أشجار الفاكهة، الكرمة...
في البلاد ثروة متوسطة الحجم من النفط والغاز الطبيعي. أما ثروتها المنجمية فأهمها: الحديد («أرز بيرغ»، أو جبل الحديد، أكبر منجم للحديد في أوروبا)، الزنك، القصدير، الغرافيت، الملح. وأهم صناعاتها: الكيميائيات، والصناعات الحديدية. وصناعة السياحة مزدهرة في النمسا، ويعيش فيها سنويًا نحو نصف مليون نمساوي.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: يبدأ ماضي النمسا المؤرخ مع العصر الحجري، وفي منطقة هالشتات (النمسا العليا). إذ دلت الحفريات والتنقيبات هناك على وجود مجموعة بشرية عرفت استخراج الملح والاتجار به. ومنذ أواخر العصر الحديدي، أي في الألفية الأولى ق.م. (١٠٠٠ – ٤٠٠ ق.م.) ظهرت الحضارة الإلليرية التي تجلت آثارها في ما عُرف بـ«ثقافة هالشتات». وهالشتات تعني «مدينة الملح» عند القبائل السلتية القديمة، وهي قبائل ذات أصل جرماني توافدت على النمسا منذ القرن الثالث ق.م. وكانت حضارتها سائدة إلى قدوم الرومان في القرن الاول للميلاد، ووسعت مملكتها حتى باتت تشمل، بالاضافة إلى هالشتات، سالزبورغ وستيريا الغربية وكارنتيا.

في أيام الرومان: دخل الرومان إلى المنطقة نحو عام ١٠٠ ق.م. وفرضوا سلطتهم على ما دعوه «بانونيا» أو «بنونيوم»، وشكل نهر الدانوب بالنسبة إليهم طريقًا تجارية بين الشرق والغرب. أما الطريق التجارية بين الشمال والجنوب، تنطلق من غيلاند (في الدانمارك حاليًا) وتقطع غرب النمسا حتى تصل إلى روما. وقد تمكن الرومان، طيلة مئات السنين، من رد غزوات البربر القادمين من الشمال والشرق.

قسّم الرومان النمسا إلى ثلاثة أقاليم إدارية: إقليم النمسا الشرقية خصوصًا حوض فيينا، وإسم الاقليم بنونيوم Pannonium؛ وإقليم النمسا العليا والسفلى وإسمه نوريكوم Noricum؛ وإقليم النمسا الغربية الذي يشمل، حاليًا، منطقتي فورارلبيرغ Vorarlberg وتيرول Tirol، وكان إسمه الروماني ريتيكوم Raeticum.

عرفت النمسا في العهد الروماني، مثل كل بلاد الألب والدانوب، نهضة اقتصادية وثقافية استمرت آثارها مدة طويلة من الزمن. فقد أنشأ الرومان الطرقات وزرعوا الكرمة وأصبح قانونهم هو التشريع الوحيد المعمول به في سائر البلاد. كما أن معسكرات الجنود ومراكز التجمعات السكنية الرومانية تحولت شيئًا فشيئًا إلى مدن ما زال أغلبها قائمًا حتى الآن، مثل العاصمة فيينا وسالزبورغ ولينتز، وغيرها. ولم يكد يأتي القرن الرابع حتى أصبحت الديانة المسيحية منتشرة في كل المناطق التي احتلها الرومان، بما في ذلك النمسا.

غزوات وحروب القرن الخامس–القرن العاشر: ابتداءً من العام ٤٠٠، بدأ عجز الرومان عن رد هجمات البربر عن إقليم بنونيوم (بانونيا، النمسا الشرقية). وفي أواخر القرن الخامس، أصبحت البلاد كلها فريسة لغزوات متعاقبة: الهون، السلاف، الأفار، الماغيار (المجريون) القادمون من الشرق، والتوتون من الشمال، والباجوفار من الغرب. ولم تعرف البلاد حكمًا مركزيًا ثابتًا إلا في عهد شارلمان في القرن الثامن.

حكم أسرة بابنبرغ Babenberg (٩٧٦–١٢٤٦): في عام ٩٧٦، أقام زعيم الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة أوتون الثاني (الذي كان قد تمكن، قبل نحو عقدين من الزمن، من دحر الماغيار عن البلاد) دوقية في المناطق الشرقية من امبراطوريته، أي في النمسا، وظيفتها الاساسية حماية الامبراطورية من غزوات الماغيار، ووهبها لليوبولد دو بابنبرغ. وقد نجح ليوبولد، وأسرته في ما بعد، إلى حد كبير في هذا الدور، كما أرسى خلفاء ليوبولد من أسرة دو بابنبرغ، دعائم ازدهار النمسا وفرض الهدوء والاستقرار. فاستغلت مناجم الذهب والفضة والملح، وتوسع الدين المسيحي والعلوم الإلهية والحياة الثقافية بوجه عام.

إلا أن شعلة هذه الاسرة انطفأت في العام ١٢٤٦ على أثر مقتل آخر حكامها، وهو فريديريك الثاني الملقب بـ«الشجاع» في معركة ضد الماغيار (المجريين).

سنوات سيطرة بوهيميا (١٢٤٦–١٢٧٨): خلال تلك السنوات الـ٣٢ وقعت النمسا تحت

سلطة ملك بوهيميا أوتوكار الثاني الذي ألحقها بمملكته، ساعده على ذلك ان الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، عاشت خلال تلك الفترة من دون «عرش»، إلى أن تمّ انتخاب رودولف فون هابسبورغ ملكًا على المانيا في ١٢٧٣.

حكم أسرة هابسبورغ (١٢٧٨–١٩١٨): في ١٢٧٨، هزم رودولف فون هابسبورغ ملك بوهيميا أوتوكار الثاني في معركة مارخفيلد Marchfeld. وبذلك أصبحت النمسا تحت حكم أسرة هابسبورغ الذي دام ٦٤٠ سنة، أي إلى هزيمة الامبراطورية النمساوية الهنغارية في الحرب العالمية الاولى (١٩١٨).

عملت أسرة هابسبورغ على توسيع رقعة نفوذها دون كلل، حتى بات الامبراطور شارلكان (شارل الخامس)، في القرن السادس عشر، يردّد أن الشمس لا تغيب عن ممتلكاته. ومن تكتيك أسرة هابسبورغ في الحكم، أنهم زوجوا أبناءهم وأحفادهم بشكل كانت فيه الدوقيات والممالك تقع كثمار ناضجة في السلة النمساوية. وأول من لجأ منهم إلى سياسة القربى هذه كان فريديريك الثالث الذي حكم في القرن الخامس عشر. وقد كتب مرة: «ليخوض غيرك غمار الحرب، أما أنت، يا النمسا السعيدة، فانعمي بالزواج». وقد ضمّ ابنه، ماكسيميليان الاول، دوقية بورغون وبلاد هولندا بفضل زواجه الاول من ماري دو بورغون. وضمّ حفيده فيليب اسبانيا إلى ممتلكات هابسبورغ كذلك بزواجه من جان دو كاستيل. وتزوج أبناء أحفاد فريديريك الثالث من ورثة عرش بوهيميا وهنغاريا.

عندما اعتلى شارلكان العرش (القرن السادس عشر)، كانت النمسا في أوج عزها. فقد ورث هذا الامبراطور الاراضي النمساوية، فضلًا عن حق خلافة عروش بوهيميا وهنغاريا وبورغون والامبراطورية الاسبانية وهولندا وسردينيا وصقلية ونابولي. ويُعرف شارلكان في التاريخ بدفاعه عن الكاثوليكية وعدائه الشديد للبروتستانتية التي لم يتوصل إلى إيقاف مدها. فبطلب منه، أصدر مجلس (دييت) وورمز قانون الحرم على مارتن لوثر (١٥٢١). وقاتلت الجيوش النمساوية البروتستانت في حرب الثلاثين عامًا. وبنتيجتها خسرت النمسا ممتلكاتها في ألمانيا. ولكنها، في عام ١٦٢٠، عادت وفرضت سيطرتها على بوهيميا ومورافيا بعد معركة الجبل الأبيض. ومع تنامي السلطة الامبراطورية، زاد بطش شرطتها التي أصبحت تتدخل في الحياة العادية واليومية للسكان، فتفرض الملبس ونوعية المأكولات داخل كل طبقة من طبقات المجتمع.



وكانت الأخطار الخارجية تدق أبواب الامبراطورية النمساوية. ففي ١٦٨٣، أي بعد ١٥٠ سنة على وقوفهم على أبواب فيينا، عاد الاتراك بنحو ٣٠٠ ألف رجل في محاولة جديدة لإزالة النمسا عن الخريطة والتحكم بأوروبا. فبعد شهرين من الجوع والعطش والصلاة، جاءت النجدة للنمساويين عبر جيوش جان الثالث سوبيسكي، ملك بولندا (بولونيا)، وشارل دوق اللورين. فحقق هذان الزعيمان هجومًا صاعقًا على الاتراك، وشتتا شملهم عبر السهول الهنغارية. وكل ما تركه الاتراك وراءهم



الملكة ماري تيريزا.

من خيم وحلى وأسلحة محفوظ اليوم في متاحف فيينا.

ولدى وفاة شارل السادس (١٧٤٠)، لم يكن هناك وريث ذكر لأسرة هابسبورغ. فآل العرش إلى وريثتهم ماري تيريز التي خاضت حروبًا كان محورها تثبيت حقها في العرش، وكان ألدّ أعدائها فريديريك الكبير امبراطور بروسيا. وقد نجحت ماري تيريز في تثبيت نفسها امبراطورة كما فازت بجعل فيينا مركز العالم الاوروبي سياسيًا وثقافيًا. وفي عهدها كان موزار وهايدن وكانت روائعهما.

تزوجت ابنتها ماري انطوانيت من الملك الفرنسي لويس السادس عشر، ولاقت مصير زوجها إبان الثورة الفرنسية. وتزوج نابوليون بونابرت من ماري لويز فون هابسبورغ، ولم يمنعه ذلك من مهاجمة النمسا مرتين. وقامت النمسا، في تلك الفترة، بدور مهم في أوروبا. فاستضافت في فيينا، في ١٨١٥ أباطرة أوروبا وملوكها، في مؤتمر رسم مرحلة ما بعد نابوليون بونابرت، وبرز فيه مترنيخ رئيس الوزراء النمساوي، بل مستشار النمسا وحاكمها الفعلي، ساعده على ذلك ضعف الامبراطور فرانتز الاول وتخليه عن لقب الامبراطور «امبراطور الامبراطورية الجرمانية المقدسة» واحتفاظه بلقب «امبراطور النمسا» فقط تحت ضغط الانتصارات التي كان حققها بونابرت.

يقول بعض المؤرخين أن آل هابسبورغ، في القرن التاسع عشر، عجزوا عن فهم الاخطار التي يحملها على امبراطوريتهم النهوض القومي في اوروبا. ولو كانوا أجروا إصلاحات على هذا الصعيد لكانوا، على الأرجح، أنقذوا هذه الامبراطورية من الانهيار. أما الإصلاح الذي أجروه عام ١٨٦٧ بوضع هنغاريا على قدم وساق تقريبًا مع النمسا داخل «الامبراطورية النمساوية–الهنغارية» فقد جاء متأخرًا، ولم يستطع من اللحاق بنبض القوميات المطالبة بالاستقلال.

حنكة مترنيخ لم تفلح في مسألة القوميات (١٨١٥–١٨٤٨): بتأثير من مترنيخ Metternich انضمت النمسا، في ١٨١٣، إلى الحلف الاوروبي المناهض لنابوليون، ولعب دورًا رئيسيًا في مؤتمر فيينا، وجعل النمسا تصبح بمثابة حَكَم لأوروبا بين ١٨١٥ و١٨٤٨. لكن مترنيخ أرسى، في الوقت نفسه، دعائم سياسة داخلية موغلة في المحافظة ومعادية لمطالب الأحرار والإصلاحيين والأقليات القومية (الرومانية، التشيكية، الصربية، الكرواتية والبولندية)، خصوصًا بعد ١٨٣٠، الأمر الذي أدّى بالامبراطور النمساوي إلى تقديم بعض التنازلات: اعتبار لغة الماغيار (المجريين) لغة رسمية في المجر (هنغاريا) عام ١٨٤٠، وافتتاح أول خط حديدي في ١٨٣٧، وبعض الإنجازات الأخرى غير الكافية.

لكن الصراع الحاد الذي كان دائرًا بين الارستقراطية الاقطاعية من ناحية والبورجوازية الصاعدة في كامل أنحاء اوروبا من ناحية أخرى استمر باشكال مختلفة. ووقعت ثورة فيينا في ١٨٤٨ رغم سياسة البطش التي طبقها مترنيخ بواسطة أجهزته البوليسية وباركها «الحلف المقدس» (ملوك وأباطرة أوروبا) للمحافظة على الوضع القائم. وكان من نتيجة تلك الثورة أن هرب مترنيخ إلى لندن، ووضع دستور تحرير للنمسا. إلا أن الدستور لم يوضع موضع التنفيذ حيث وقعت ثورة مضادة في براغ، ثم في فيينا (١٨٤٩)، وعلى أثرها تنازل الامبراطور فرديناند الاول عن العرش لإبن أخيه فرانتز جوزف الذي حكم من ١٨٤٩ إلى ١٩١٦.

الامبراطورية النمساوية–الهنغارية وإنجازات إصلاحية (١٨٦٧–١٩١٨): تزايدت المطالب القومية في هنغاريا (المجر) بعد هزيمة النمسا في معركة سادوفا في ١٨٦٦ ضد بروسيا، وتراجعها عن ألمانيا. الأمر الذي باتت النمسا معه تخشى هزيمة أخرى وتراجعًا عن هنغاريا. فسارعت إلى توقيع اتفاق معها في ١٨٦٧ ينص على إنشاء دولتين متساويتين في الحقوق لكل منهما عاصمتها الخاصة وجهازها السياسي الخاص ضمن امبراطورية واحدة لها سياسة خارجية ودفاعية ومالية واحدة، ومجلس نواب ومجلس شيوخ يجتمعان بشكل دوري في فيينا وبودابست.

كان الصانع الرئيسي لهذه الدولة الامبراطور فرانتز جوزف الذي يعتبره بعض المؤرخين «امبراطورًا مستنيرًا» لانجازه المذكور (دولة اتحادية مع هنغاريا) ولجملة من الاصلاحات التي وافق عليها على جبهة القوميات أو على جبهة الاصلاحات السياسية والاجتماعية. وكان فرانتز جوزف تولى العرش وعمره ١٨ سنة لكن حكمه دام ٦٨ عامًا، أي إلى وفاته في خضم الحرب العالمية الاولى في ١٩١٦.

الأفكار التحررية والحركات القومية الانفصالية الناشطة طيلة عهده أفضت شيئًا فشيئًا إلى الاعتراف بالحقوق الاساسية للمواطنين، مثل سن قانون الاقتراع العام في ١٩٠٧، وتلبية بعض المطالب العمالية كتحسين ظروف العمل ورفع الأجور.

وفي الفترة بين ١٨٨٨ و١٩١٤، شهدت البلاد تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا وتأسيس أهم الاحزاب النمساوية، في طليعتها الحزب القومي الالماني بزعامة جورج شونرير G. Schonerer المطالب بالوحدة مع ألمانيا والمعادي للكنيسة، والحزب الاشتراكي المسيحي بزعامة كارل لويغر K. Lugar، والاشتراكي الديمقراطي بزعامة فيكتون أدلر. وقد أيدت معظم الاحزاب والحركات السياسية مطالب الأقليات القومية التي كان من ورائها ايضًا بعض القوى الكبرى مثل روسيا التي كانت تدعو إلى استقلال السلافيين وتوحيدهم ضمن دولة واحدة.

كان موضوع الأقليات، إذًا، محور سياسة الامبراطورية النمساوية–الهنغارية منذ نشوئها وإلى آخر أيامها، بل كان السبب الأهم والمباشر في اندلاع الحرب العالمية الأولى. إذ لقي فرنسوا فرديناند، وريث عرش آل هابسبورغ، حتفه على يد قومي صربي متطرف، هو غفريللو برنسيب، في ساراييفو في تموز ١٩١٤، بعد أن أقدمت الامبراطورية على ضم البوسنة والهرسك. فرأى الامبراطور فرانتز جوزف ان الحرب هي الطريق الوحيد لإنقاذ عرشه. فبعد أن رفض الصرب تسليم القاتل زحف الجيش النمساوي على بلغراد بتأييد من ألمانيا.

نهاية الامبراطورية وإعلان الجمهورية الأولى (١٩١٨–١٩٢٠): وتوالت اعلانات الحرب من جانب الدول الاوروبية، وانفجرت الحرب العالمية الاولى. وبعد انتصار الحلفاء وتوقيع هدنة ١٩١٨، رأت النمسا نفسها حبيسة الحدود المعروفة لها حاليًا، أي الحدود التي تكبر بقليل حدود المقاطعة التي كانت في السابق لأسرة بابنبرغ. وتوالت الجمهوريات المستقلة، فكانت بولندا (بولونيا) وهنغاريا ويوغوسلافيا، وتوزعت كل من ايطاليا ورومانيا ما تبقى من الامبراطورية النمساوية. أما عدد الأنفس الذي كان يناهز خمسين مليونًا للامبراطورية النمساوية–الهنغارية، فلم يتبق منهم للنمسا سوى ستة ملايين ونصف مليون مواطن.

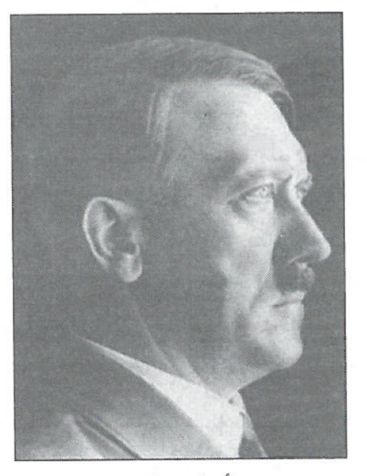
أما الامبراطور شارل الاول، خليفة فرانتز جوزف والذي توّج في ١٩١٦، فقد حاول إخراج النمسا من النزاع العالمي، وسخرت من محاولاته ألمانيا، كما الحلفاء على حد سواء، فتخلى عن العرش في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، ونفي إلى جزيرة مادير حيث مات وحيدًا معدمًا.

وفي اليوم التالي، أي ١٢ تشرين الثاني ١٩١٨، أعلن الزعيم الاشتراكي كارل رينار قيام الجمهورية، وألّف حكومة ائتلافية مع الحزب الاشتراكي المسيحي. وتحت ضغط المطلب الشعبي العارم انضمت الجمهورية إلى المانيا، لكن معارضة الحلفاء المنتصرين ألغت ذلك الانضمام (وصلت معارضتهم إلى حد التهديد باستعمال القوة). وفي تشرين الاول ١٩٢٠، وضع دستور «الجمهورية الاتحادية النمساوية».

أزمات ودكتاتورية تواجه النازية الصاعدة: بعد سنوات قليلة من الازمات الاقتصادية والضيق المعيشي نتيجة إغلاق المجر ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا حدودها مع النمسا ما أدّى إلى فقدان المواد الغذائية وانتشار المجاعة والامراض في فيينا، توصلت جمهورية النمسا، منذ ١٩٢٢، إلى استرجاع توازنها، وأصدرت دستورًا جديدًا،



المستشار دولفوس.



أدولف هتلر.

وطبقت الحكومة الاشتراكية برنامجًا اقتصاديًا واجتماعيًا واسعًا.

لكن الازمة الاقتصادية العالمية الكبرى (١٩٢٩) ووصول النازيين، على أثرها، إلى السلطة في ألمانيا، قوّى الحزب النازي النمساوي الذي وضع على رأس جدول أعماله تحقيق وحدة «الأنشلوس» (بين ألمانيا والنمسا): فدخل هذا الحزب في نزاعات دامية مع الكتائب المسلحة للحزب الديمقراطي الاشتراكي. وإزاء جسامة تلك الأحداث أقدم المجلس الوطني (مجلس النواب) على حل نفسه في ٤ آذار ١٩٣٣. فاستغل المستشار الاتحادي إنغلبرت دولفوس Engelbert Dolfuss ذلك الوضع واستولى على الحكم بالقوة معتمدًا في ذلك على قانون الطوارىء (١٩١٧)، وأخذ يحكم عن طريق مراسيم حكومية متصديًا للحرب الأهلية (بين ميليشيات الاحزاب) التي اندلعت في شباط ١٩٣٤ عن طريق الاحكام العرفية التي أصدرت عدة أحكام بالاعدام، وسجنت العديد، وحلت الحزب الاشتراكي الديمقراطي وقررت نفي زعيمه كارل رينار (رفض القرار وظل في النمسا)، ومنعت الحزب الوطني الاشتراكي (النازي) من العمل.

الأنشلوس Anschluss: «أنشلوس» مصطلح أطلق على مشروع وحدة النمسا وألمانيا. وعلى الرغم من تحريم معاهدات الصلح له في عام ١٩١٩، فقد تحقق في ١٣ آذار ١٩٣٨ حين ضمّ هتلر النمسا إلى ألمانيا الكبرى. وفي ظروف وجود القوات الألمانية في النمسا وافق الناخبون النمساويون في استفتاء ٢٠ نيسان ١٩٣٩ على هذا الاتحاد.

أما أبرز الأحداث المباشرة التي أدت إلى الأنشلوس، فبدأت مع مقتل المستشار دولفوس في ٢٥ تموز ١٩٣٤ أثناء محاولة الانقلاب التي قام بها الوطنيون الاشتراكيون (الحزب النازي النمساوي) بتشجيع صريح من ألمانيا النازية. ومع فشل الانقلاب، تابع خليفته الاشتراكي المسيحي شوشنيغ السياسة نفسها. ولكنه، إزاء الخطر النازي المتصاعد ومطامع ألمانيا، اتصل بالديمقراطيين الاشتراكيين الذين كانوا يعملون بشكل سري من أجل إقامة جبهة موحدة للتصدي للنازيين. لكن ألمانيا فاجأت الجميع، ودخلت قواتها النمسا في ١١ آذار ١٩٣٨، وأصبحت الوحدة أمرًا واقعًا بعد يومين وإلى نهاية الحرب (العالمية الثانية).

الجمهورية النمساوية الثانية: قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، احتلت الجيوش الاميركية والبريطانية والسوفياتية والفرنسية النمسا، وأصبحت فيينا، مثل برلين، مقسمة إلى أربعة قطاعات محتلة. لكن الدول المحتلة الأربع اتفقت على الانسحاب، مبدئيًا، من البلاد ومنحها الاستقلال والاعتراف

بحيادها بين الكتلتين، الغربية والشيوعية. لكن ذلك الانسحاب وتلك السياسة إزاء النمسا لم يتحققا عمليًا إلا في العام ١٩٥٥ حين غادرت جيوش الدول الأربع النمسا. وقد سبقت ذلك جملة من التطورات، بين ١٩٤٥ و١٩٥٥، أبرزها:

– بعد الحرب، عاد الزعيم الاشتراكي التاريخي كارل رينار، الذي كان قد لعب دورًا فعالًا في قيام الجمهورية الاولى التي لاقت معارضة شعبية لرغبة عارمة لدى الشعب بقيام وحدة مع ألمانيا، وما كانت الجمهورية الاولى لتستمر حتى ١٩٣٨ لولا مشيئة فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا تعارضان إقامة دولة ألمانية كبيرة وقوية. عاد كارل رينار، إذًا، ليلعب دورًا تاريخيًا جديدًا، فشكل، في ٢٧ نيسان ١٩٤٥، حكومة مؤقتة أعلنت الجمهورية الثانية في ظروف تختلف تمامًا عن ظروف إعلان الجمهورية الأولى، إذ لاقت الجمهورية الثانية تأييدًا شعبيًا عارمًا بسبب ما تحمله الشعب من ألمانيا النازية من سيطرة الالمان على أهم مرافق الحياة بالاضافة إلى ما جرّته الحرب من ويلات عليهم، الأمر الذي أيقظ شعورًا قوميًا نمساويًا جعل النمساويين يدركون ان مصلحتهم تكمن في الاعتماد على أنفسهم ضمن دولة حرة مستقلة.

– اعترفت الدول الأربع المتحالفة بالحكومة المؤقتة شريطة أن تجري قبل نهاية السنة انتخابات شعبية عامة. وتمّ ذلك فعلًا في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٥، ونجح حزب الشعب المحافظ وأصبح أحد زعمائه، ليوبولد فيغل Leopold Figl مستشارًا اتحاديًا شكل حكومة ائتلافية مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي أصبح أحد زعمائه نائبًا للمستشار، كما انتخب كارل رينار رئيسًا للجمهورية بالاجماع في جلسة مشتركة للمجلس الوطني والمجلس الاتحادي (الفدرالي).

– نظرًا إلى تقسيم النمسا إلى أربع مناطق نفوذ تقاسمها الحلفاء (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا وفرنسا)، وإلى وجود مجلس الحلفاء الذي مثّل السلطة الفعلية، فإن دور الحكومة النمساوية كان ثانويًا، الأمر الذي جعلها تعمل عشر سنوات من أجل توقيع معاهدة مع الحلفاء، «معاهدة الدولة»، تضمن الاستقلال التام للنمسا.

«معاهدة الدولة» (١٩٥٥): تحققت تلك المعاهدة في نيسان ١٩٥٥ بعد مفاوضات بين الحكومة السوفياتية والوفد الحكومي النمساوي برئاسة يوليوس راب Julius Raab المستشار الفدرالي، وقد ضمّ بين أعضائه برونو كرايسكي (مستشار فدرالي في ما بعد) باعتباره وزيرًا للدولة. ووقعت معاهدة الاستقلال التام بين الحكومة النمساوية ووزراء خارجية الدول الأربع في ٥ أيار ١٩٥٥، وأصبحت نافذة في ٢٧ تموز ١٩٥٥. وقبل نهاية التسعين يومًا المحددة في المعاهدة انسحب آخر جندي أجنبي من النمسا. وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٥، صادق المجلس الوطني على القانون الدستوري المتعلق بالحياد الدائم وأصبح يوم ٢٦ تشرين الاول عيدًا وطنيًا للنمسا.

تضم «معاهدة الدولة» (معاهدة الاستقلال) عدة نقاط أساسية بالنسبة إلى مستقبل النمسا، منها:

– عدم القيام بأي شكل من أشكال الوحدة مع ألمانيا سواء كانت اقتصادية أو سياسية.

– الاعتراف بحقوق الانسان وبالحقوق القومية للأقليات واحترام المؤسسات الديمقراطية وحلّ التنظيمات النازية والفاشية.

– تجريد أسرة هابسبورغ من أملاكها ومنع أفرادها من العيش في النمسا.

وفي ما عدا هذه الشروط لم يُطلب من النمسا تقديم تعويضات عن أضرار الحرب، كما أعيدت إليها كل المنشآت التي كانت تديرها السلطات السوفياتية وخصوصًا المنشآت الصناعية والحقول والمنشآت النفطية. لكن الاتحاد السوفياتي طالب النمسا بشكل فردي بتقديم تعويضات مادية وعينية نفطية ضخمة. وقد سدّدت النمسا تلك الديون نهائيًا في أواخر ١٩٦٣.

مشكلة التيرول: بـ«معاهدة الدولة» أصبحت النمسا دولة مستقلة ذات سيادة خالية عمليًا من

المشاكل القومية التي أقضّت مضجعها مدة طويلة من الزمن، ولم تبق إلا مشكلة جنوب تيرول الذي اقتطع في ١٩١٩ من النمسا ومُنح إلى ايطاليا مكافأة لها على موقفها أثناء الحرب العالمية الأولى، وقبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها تغاضى النازيون أنفسهم عن المطالبة به بغرض إقامة علاقات جيدة مع ايطاليا الفاشية (إتفاق موسوليني–هتلر، ١٩٣٩).

وبعد ١٩٤٥، حاولت النمسا استرجاع تلك المنطقة من التيرول بدون جدوى. وبعد مفاوضات شاقة مع ايطاليا أبرمت معها معاهدة في ٥ أيلول ١٩٤٦ في باريس، مُنح سكان التيرول الجنوبي بموجبها دستورًا ينص على إقامة حكم محلي داخل إطار الجمهورية الايطالية. لكن بعد مدة قصيرة، تراجعت ايطاليا عن التزامها بدستور جنوب التيرول، وأنشأت، ضمن إطار التنظيم الاقليمي، منطقة مستقلة ذاتيًا تتكون من إقليمي تيرول وترنتيو جعلت السكان المنحدرين من أصل ألماني (أي النمساويين) حتى قبل ١٩١٩ يصبحون أقلية. لكن ذلك لم يمنعهم من الاستمرار في المطالبة بالانضمام إلى النمسا، ولجأوا إلى اعمال عنف بقيادة «حزب الشعب التيرولي»، ما جعل ايطاليا في ١٩٤٩ تبدي بعض التنازلات وتستجيب لبعض مطالبهم، مثل السماح لهم بتعلم اللغة الالمانية واستعمالها في عدة مجالات رسمية وتطبيق بنود معاهدة باريس ١٩٤٦، الأمر الذي خفف نسبيًا من حدة التوتر وإن كان لم يقض عليه.

ولمزيد من التعريف بإقليم التيرول الجنوبي وبمسألته، فهو منطقة تقع عند الحدود النمساوية–الايطالية، قاعدته مدينة بولزازو، وعدد سكانه نحو نصف مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٢)، نحو ٦٥٪ منهم من النمساويين (الالمان)، والباقون ايطاليون. ضمت المنطقة إلى ايطاليا عام ١٩١٩.

ونتيجة لاستمرار مطالب السكان النمساويين، تقدمت الحكومة الايطالية، في ١٩٦٩، بمشروع يحمي الاستقلال الذاتي للأقليم وافق عليه مجلس الشيوخ الايطالي عام ١٩٧١، ووقعت النمسا وايطاليا على اتفاقية لتسوية الخلافات سلميًا والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية في حالة نشوب خلافات جديدة.

مشكلة ملاحقة السوفيات لعلاقات النمسا مع المانيا وأوروبا: المشكلة الثانية المهمة التي استمرت النمسا تعاني منها حتى أواسط الثمانينات تمثلت في تمسك الاتحاد السوفياتي حرفيًا بما جاء في معاهدة الدولة (معاهدة الاستقلال) من منع أي نوع من أنواع اللقاء مع ألمانيا، وبالتمسك بالقانون الدستوري الذي صادق عليه المجلس الوطني النمساوي في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٥ والمتعلق بموضوع الحياد التام والدائم، رغم ان موضوع حياد النمسا غير منصوص عليه في معاهدة الدولة. فالنمسا، رغم قناعتها ورغبتها في المحافظة على حيادها التام، أرادت ان تنضم إلى السوق الاوروبية المشتركة لتستفيد من الامتيازات الجمركية وغيرها التي توفرها تلك السوق لاعضائها. لكن الاتحاد السوفياتي كان يعترض دومًا على ذلك بحجة وجود ألمانيا في عضويتها، وبأن تلك المنظمة ترمي في نهاية المطاف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي يحرم على النمسا ولوجها لكي لا يحصل أي لقاء بينها وبين المانيا. وبالمقابل، لم يعترض الاتحاد السوفياتي على انضمام النمسا إلى المنظمة الاوروبية للتبادل الحر لعدم وجود ألمانيا فيها.

المحافظة على الحياد: بمثل احترامها لبنود معاهدة الدولة هكذا احترمت الحكومات النمساوية المتعاقبة النص الدستوري حول الحياد والذي اختارته النمسا بمحض إرادتها. فرفضت سياسة المحاور وأقامت علاقات حسنة مع الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية بحكم موقعها الجغرافي بين الكتلتين. ولم تحد عن خط الحياد حتى في أحلك الظروف مثل أحداث المجر (هنغاريا) عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) حيث اقتصر دورها على استقبال اللاجئين من الدولتين وتقديم المساعدات الانسانية لهم.

لذلك استطاعت النمسا ان تلعب في كثير من الأحيان دور الوسيط في حل النزاعات المعقدة، أو أن تكون مركز لقاءات بين مختلف الدول المتنازعة، بما فيها الدول الكبرى مثل مقابلة كينيدي–خروتشوف في ١٩٦١، والمحادثات الاميركية السوفياتية حول تحديد انتشار الأسلحة الاستراتيجية المعروفة بمحادثات سالت SALT في ١٩٧٠، و١٩٧١ و١٩٧٢، وكذلك المحادثات المتعلقة بتقليل عدد الجيوش في أوروبا الوسطى، كما وُقعت في فيينا في حزيران ١٩٧٩ معاهدات سالت الثانية SALT II بين كارتر (الرئيس الاميركي) وبريجنيف (الزعيم السوفياتي).

وبالاضافة إلى ذلك، فإن العديد من المنظمات الدولية المهمة اختارت فيينا مركزًا دائمًا لها. فمنذ ١٩٥٧ أصبحت مركزًا للوكالة الدولية للطاقة النووية، وفي ١٩٦٧ مركز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

في الوضع الداخلي (١٩٤٧–١٩٩٥)

حكم الحزبين الشعبي والاشتراكي: بعد الحرب لم تدم مشاركة الشيوعيين في الحكومة لأكثر من نحو سنة ونيف. إذ منذ ١٩٤٧ تمّ إقصاؤهم بائتلاف حكومي بين الحزبين، الشعبي والاشتراكي. وفي عام ١٩٦٦، انفردت حكومات من لون واحد (الحزب الشعبي) بدأت بالمستشار كلاوس، واستمرت أربع سنوات، وعرفت النمسا خلالها نظامًا خاصًا بها معروفًا باسم Sozialp ar tnerschaft، ساهم بإبعاد الاضطرابات الاجتماعية عنها.

لكن حياة النمسا السياسية عرفت منذ ١٩٧٠ تغييرات عميقة. فبعد أن حكم الحزب الشعبي أربع سنوات متوالية أصيب بهزيمة قاسية في انتخابات أول آذار ١٩٧٠ جاءت لمصلحة الحزب الاشتراكي وزعيمه برونو كرايسكي، في حين حافظ الحزب الليبرالي على قوته ومقاعده الست فقط، وخسر الحزب الشعبي سبعة مقاعد.

عهد كرايسكي (١٩٧٠–١٩٨٣): شكل كرايسكي حكومته وبدأ عهدًا دعي «عهد كرايسكي». فباشر بإجراء سلسلة اصلاحات اجتماعية، وبوضع اتفاق مع ايطاليا حول منطقة التيرول الجنوبي، وبانتهاج سياسة خارجية قائمة على التعايش السلمي داعيًا إلى عقد مؤتمر حول الأمن الأوروبي.

حلّ كرايسكي البرلمان، ونال حزبه، في انتخابات ١٠ تشرين الاول ١٩٧١، الأكثرية المطلقة. وضع سلسلة إصلاحات لتحديث ودمقرطة المجتمع النمساوي. وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أبقت حكومة كرايسكي على المبادرة الفردية، لكنها جعلت صناعات الحديد (في ١٩٧٢) في مجموعة واحدة، وزادت من إشرافها على التجارة الخارجية. وجرت بعض الاحتجاجات على التشريعات التربوية والتعليمية (١٩٧١–١٩٧٥) في مقاطعة كرانثيا حيث قسم من السكان يتكلم الالمانية والقسم الآخر السلوفينية (اشتعلت احيانًا مشاعر لدى القسم الألماني اتهم أصحابها بـ«النازيون الجدد»). وفي ١٩٧٣، خففت الحكومة من التسهيلات المعطاة للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل (الذين كانوا يأخذون من النمسا محطة لهم قبل مغادرتهم إلى اسرائيل) على أثر عملية احتجاز رهائن قامت بها مجموعة من الفلسطينيين، ما تسبّب في فتور العلاقات بين كرايسكي والحكومة الاسرائيلية التي كانت ترأسها غولدا مائير.

وجاءت انتخابات ١٩٧٥ لتؤمن نصرًا آخر للاشتراكيين وتفسح في المجال أمام زعيمهم كرايسكي لإكمال سياساته الاصلاحية. وكان وضع الاشتراكيين قد تدعم من جديد ايضًا بانتخاب المرشح الاشتراكي رودولف كيرشلايغر رئيسًا للجمهورية عقب وفاة الرئيس فرانس جوناس في نيسان ١٩٧٤.

أبقى المستشار كرايسكي على سياسة الحياد والتعاون الدوليين. وأعيد انتخاب النمساوي كورت فالدهايم أمينًا عامًا للأمم المتحدة (١٩٧٦). وفي

١٩٧٨، أجرى كرايسكي إصلاحات داخل حزبه. لكن المعارضة استطاعت ان تنال بعض الشيء من شعبية كرايسكي، وقد أظهر ذلك استفتاء حول مشروع إقامة مجمع نووي جرى في تشرين الثاني ١٩٧٨، حيث رفضت الأكثرية هذا المشروع. وبعد صدور موازنة ١٩٧٩، حل كرايسكي البرلمان، وجرت انتخابات ٦ ايار ١٩٧٩ تحت شعار أطلقه كرايسكي وحزبه «استمرار الخيار النمساوي» (حياد، لا تضخم، لا بطالة) لمواجهة شعارات الحزبين المعارضين التي ركزت على «إفلاس الدولة والاقتصاد والمعنويات». وكانت النتيجة انتصار كرايسكي وحزبه مرة جديدة.

في أيار ١٩٨٠، احتفلت النمسا بالذكرى الخامسة والعشرين لمعاهدة الدولة، معاهدة الاستقلال (١٩٥٥). فكانت مناسبة للقاء دبلوماسي دولي مهم في فيينا، حيث التقى وزراء خارجية الدول الأربع الموقعة على المعاهدة، وكذلك وزراء خارجية الدول المتاخمة للنمسا، وأمين عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم.

كرايسكي والشرق الأوسط: وضع كرايسكي منطقة الشرق الأوسط في قمة أولويات سياسته العالمية الحيادية. فتحرك بكثافة، طيلة عهده، لدى العرب والاسرائيليين، في محاولات لتقريب وجهات النظر وإيجاد حلول لمشكلات الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وقد أثارت هذه السياسة المعتدلة والنشطة نقمة المتطرفين الاسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وقد وصلت هذه النقمة إلى حد تهديده بالقتل، إذ صرّح مكتبه، في نيسان ١٩٨٣، أن المستشار تلقى تهديدات عدة بالقتل من مجهولين في الأسابيع الأخيرة، وقال «هناك رسائل ومكالمات هاتفية نأخذها مأخذ الجد خصوصًا بعد مقتل عصام السرطاوي» (شخصية فلسطينية مقربة من ياسر عرفات، ومعروفة بمواقفها المعتدلة ودعوتها للحوار مع الاسرائيليين). وكانت مجموعة «أبو نضال» الفلسطينية المنشقة عن حركة «فتح» هددت في العام ١٩٨١ بقتل كرايسكي إن لم يتوقف عن «التدخل في شؤون الشرق الأوسط». والمجموعة نفسها أعلنت مسؤوليتها عن قتل عصام السرطاوي.

عهد ما بعد كرايسكي: نتيجة تراجع الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه كرايسكي (بعد حكم دام ١٣ سنة متواصلة) في انتخابات نيسان ١٩٨٣، قدم كرايسكي استقالته إلى رئيس الدولة رودولف كيرشلايغر الذي كلفه تصريف الاعمال ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة. وبانتظار تشكيل هذه الحكومة، سمّى الحزب الاشتراكي أحد قادته ألفرد سينوفاتس (نائب المستشار السابق كرايسكي) مرشحًا لرئاسة حكومة ائتلافية محتملة. وشكل سينوفاتس (مولود ١٩٢٩) فعلًا هذه الحكومة بائتلاف الاشتراكيين والليبراليين، واستمرت في الحكم حتى ١٦ حزيران ١٩٨٦، فخلفتها حكومة ائتلافية من الحزبين الاشتراكي الديمقراطي والمسيحي الديمقراطي برئاسة المستشار فرانتز فرانيتزكي (مولود ١٩٣٧).

كورت فالدهايم رئيسًا (١٩٨٦–١٩٩١): في ٨ تموز ١٩٨٦، انتخب كورت فالدهايم رئيسًا للجمهورية رغم الحملة الشرسة التي شنتها ضده الصهيونية العالمية متهمة إياه بالتعاون مع النازية وارتكاب جرائم حرب ضد اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد أبطلت لجنة من المؤرخين هذه الادعاءات (راجع «فالدهايم، كورت، في باب الزعماء).

توماس كلستيل Thomas Klestil: انتخب رئيسًا للجمهورية في أيار ١٩٩٢، وأعيد انتخابه في ١٩ نيسان ١٩٩٨ بنيله ٥,٦٣٪ من الأصوات في وجه خصمه البروتستانتي جيرترو كنول الذي نال ٥,١٣٪ وهايد شميدت (١,١١٪)، وكارل والتر نوفاك (٢٪).

في أهم ما شهدته الأعوام الثلاثة الأولى من عهد كلستيل (مولود ١٩٣٢):

– تعديل دستوري في اتجاه السماح للسلطات بمزيد من إحكام قبضتها على «النازية الجديدة» (٢٦ كانون الاول ١٩٩٢).

– مظاهرة ضخمة، ضمت نحو ٢٠٠ ألف متظاهر في فيينا، ضد العنصرية (٢٣ كانون الثاني ١٩٩٣).

– استفتاء حول الانضمام للاتحاد الاوروبي نال ٦٦,٥٨٪ (١٢ حزيران ١٩٩٤).

– دخول النمسا في الاتحاد الاوروبي (١ كانون الثاني ١٩٩٥).

– انتخابات تشريعية وتقدم ملحوظ أحرزه اليمين القومي (٩ تشرين الاول ١٩٩٥).

أهم أحداث ١٩٩٥–٢٠٠٢

لماذا أحرز اليمين المتطرف (يورغ هايدر) تقدمًا في مواقعه الانتخابية؟: ظاهرة هذا التقدم عاشتها أوروبا بكل دولها تقريبًا، دفعت إليها أزمة اقتصادية بدأت اوروبا تعانيها منذ بداية الثمانينات، وتسببت في بطالة ضربت اليد العاملة وجرى تحميل وزرها للمهاجرين الأجانب (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، ايطاليا... كلها جاءت الانتخابات لتؤكد على تقدم الحركات اليمينية المتطرفة فيها).

حتى بلدان الشمال الاوروبي، فقد غزتها هذه الموجة مع ظهور حزب التقدم في النروج والدانمارك، وحزب الديمقراطية الجديدة في السويد، وهي تنتمي إلى تيار اليمين المتطرف.

وفي النمسا، فقد حكمها منذ أواسط الثمانينات إلى أواسط التسعينات (موعد إجراء الانتخابات التشريعية ١٩٩٥) تحالف سياسي يتشكل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPO والحزب المسيحي الديمقراطي VPO. أما أبرز الاحزاب المعارضة فكان في طليعتها الليبرالي القومي FPOمن اليمين المتطرف (يتزعمه يورغ هايدر منذ ١٩٨٦) الذي لا تختلف ايديولوجيته في خطوطها العامة عن بقية الاحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا. فهو يقف أولًا ضد الأجانب المهاجرين. وذكر هايدر في هذا المجال ان هناك نحو ٨٠٠ ألف أجنبي في النمسا، واتهم التحالف الحاكم بأنه يقود إلى أن يكون بين كل ثلاثة مواطنين أجنبي واحد. ومن بداية العام ١٩٩٥، ضاعف هايدر من ضغوطاته على الحكومة حيث أرغمها على تخفيض نسبة الوظائف المحجوزة للمهاجرين من ١٠ إلى ٨٪. كما أعاد هايدر ارتفاع نسبة معدل الجريمة إلى موجة اللاجئين وخصوصًا من أوروبا الشرقية. وضغط في اتجاه تعديل القوانين التي تتيح للأجانب الموجودين على الارض النمساوية إعادة تجميع عائلاتهم.

في الجانب الاقتصادي، اتهم هايدر التحالف الحاكم بالعمل على هدم البلد معتبرًا أن «لا فائدة للنمسا من الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي الذي كلف الخزينة النمساوية هذه السنة أكثر من ستة مليارات دولار أميركي»، مقترحًا بديلًا عن ذلك «جمهورية ثالثة»، وداعيًا إلى الانسحاب من اتفاقية حقوق الانسان الاوروبية.

وفور الإعلان في كانون الاول ١٩٩٥ عن الموعد الجديد للانتخابات أخذ هايدر يطرح افكاره وتوجهاته السياسية مقدمًا حزبه كمنقذ «للنمسا من الفوضى».

معالم في السياسة الخارجية (١٩٩٥): في شباط ١٩٩٥، زار الرئيس توماس كلستيل، ووزير الخارجية الدكتور ألويس موك، لندن. وكانت الوحدة الاوروبية وتوسيع الاتحاد الاوروبي (بعد انتساب النمسا إليه قبل نحو شهر) وأخطار الحروب الأهلية والاقليمية والارهاب، وقضايا البيئة والعقبات السياسية والاقتصادية، محور محادثاتهما مع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور. وكانت هذه الزيارة الأولى في نوعها منذ ثلاثين سنة.

وكان كلستيل زار، في نيسان ١٩٩٤، سورية والتقى الرئيس حافظ الأسد، وأكد في تصريح مساندة بلاده لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة يقوم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وقال: «نحن في النمسا نعلم من خلال تجاربنا التاريخية معنى العيش تحت نير الاحتلال الأجنبي

ونعلم ايضًا ان السلام مطلب أساسي للازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. لذلك فإننا نشارك الأمل بأن تتمكن سورية واسرائيل من التوصل إلى سلام شامل عادل على أساس التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة».

المستشار فيكتور كليما Viktor Klima (١٩٩٧-١٩٩٩): في كانون الثاني ١٩٩٧، تشكلت حكومة ائتلافية جديدة ترأسها المستشار فيكتور كليما (من الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي SPO) الذي اختار نائبًا له وولفغانغ شوسيل Wolfgang Schussel (من الحزب الشعبي النمساوي OVP، الحزب المحافظ).

انتهجت الحكومة سياسة مالية تقشفية أدت إلى خصخصة بعض المرافق العامة (في الصناعة، في قطاع المصارف وفي بعض فروع قطاع الاتصالات)، وإلى إصلاح في نظام التقاعد والتقديمات الصحية والموازنة المخصصة للابحاث العلمية والثقافية. الأمر الذي أظهر هدف الدولة في تحرير وتشجيع المبادرات الخاصة.

الحزبان الكبيران المؤتلفان في الحكومة استمرا يهيمنان على الحياة السياسية الفدرالية، كما داخل المقاطعات، رغم بعض التراجع في أصوات ناخبيهما. أما صعود «الحزب الليبرالي النمساوي» (المعروف ايضًا باسم «حزب الحرية») اليميني المتطرف بزعامة يورغ هايدر فعرف بعض التراجع في استفتاء تشرين الثاني ١٩٩٧ حول الانضمام إلى اليورو (الوحدة النقدية الاوروبية) حيث صوت النمساويون لمصلحة هذا الانضمام، في حين أصلاه هايدر وحزبه كل عداء.

وابتداء من ربيع ١٩٩٨، وجدت الكنيسة الكاثوليكية النمساوية نفسها في وضع أزمة دقيقة وخطرة تطال صدقيتها بسبب وقوفها إلى جانب الكاردينال هانس هرمان غروير ودعمها له رغم التهم الموجهة له بـ«الافراط الجنسي».

واستمرت مسألة الحياد النمساوي موضوع تجاذب داخل الائتلاف الحاكم الذي عجز عن توحيد رؤيته إزاء مستقبل النمسا السياسي والأمني. ففي حين دعا الحزب الشعبي المحافظ إلى انضمام النمسا إلى الحلف الأطلسي اكتفى الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالدعوة إلى سياسة أمن قومي في إطار الاتحاد الاوروبي (اندماج في اتحاد اوروبا الغربية حيث للنمسا في إطاره وضع المراقب، والانضمام إلى «الشراكة من أجل السلام» التي دعا إليها الحلف الأطلسي).

الانتخابات البرلمانية الاوروبية، في ١٣ حزيران ١٩٩٩، شهدت فوز الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPO، وحزب الخضر، والحزب الشعبي OVP.

وأبرز ما حدث على الصعيد الاقتصادي شراء شركات أجنبية عملاقة لـ٢٨ مشروعًا نمساويًا بمبلغ ٦٩٠ مليار دولار، وشراء شركات نمساوية لـ٢٣ مشروعًا أجنبيًا بمبلغ ٣٩٠ مليار دولار.

تقدم اليمين المتطرف (يورغ هايدر): الانتخابات التشريعية، في تشرين الاول ١٩٩٩، أمّنت فوزًا كبيرًا للحزب الليبرالي النمساوي (FPO، معروف ايضًا بحزب «الحرية»، وبأنه يميني متطرف، ويتزعمه يورغ هايدر). أما الحزبان المؤتلفان في الحكومة: الحزب الاشتراكي الديمقراطي (وسط اليسار)، والحزب الشعبي (وسط اليمين)، فقد تراجعا في الأصوات وفي المقاعد النيابية.

حافظ الحزب الاشتراكي الديمقراطي على كونه الحزب الاول في البلاد، لكنه تراجع إلى ٣٣,٢٪ من الاصوات، وهي النسبة الاضعف في تاريخه. ونال الحزب الشعبي ٢٦,٩٪، في حين تخطى حزب «الحرية» هذه النسبة ببضع مئات من الأصوات، ما جعله، ولأول مرة، الحزب المنتصر الثاني في البلاد. ونال حزب الخضر، وهو حزب معارض (وسط اليسار)، ٧,٤٪ (٤,٨٪ في الانتخابات السابقة). وبذلك توزعت المقاعد الـ١٨٣ في المجلس النيابي بالشكل التالي: ٦٥ للحزب الاشتراكي الديمقراطي (بخسارة ستة مقاعد)، ٥٢ للحزب الشعبي (بخسارة مقعد واحد)، ٥٢ للحزب الليبرالي

(«الحرية»، اليميني المتطرف، بزيادة ١٢ مقعدًا)، و١٤ لحزب الخضر (بزيادة ٥ مقاعد).

وحقق الحزب الليبرالي نتائج كبيرة ايضًا في الانتخابات الاقليمية، خصوصًا في مقاطعة كارنثيا، ما أمّن لزعيمه يورغ هايدر حاكمية هذه المقاطعة.

حكومة جديدة وعزل أوروبي (٢٠٠٠): فتح الحزب الشعبي مفاوضات مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي بغية تجديد تحالفهما وائتلافهما الحكومي ولسدّ الطريق على الحزب اليميني المتطرف. وقدّم رئيس الجمهورية توماس كلستيل كل دعم لهذه المفاوضات التي رست في كانون الثاني ٢٠٠٠ على اتفاق بين الحزبين، لتعود وتتعثر بعد ذلك حول موضوع توزع الحقائب الوزارية.

وبمبادرة من الرئيس كلستيل، دخل وولفغانغ شوسيل (نائب رئيس الحكومة ورئيس الحزب الشعبي) في محادثات مع يورغ هايدر، ووقع معه، في ٣ شباط ٢٠٠٠ اتفاق ائتلاف حكومي. فكلفه الرئيس كلستيل تشكيل حكومة جديدة: شوسيل رئيسًا للحكومة (مستشارًا) وسوزان ريسباسّيه، من الحزب الليبرالي–اليميني–نائبة له.

هدّدت حكومات الدول الاوروبية الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بإعادة النظر في علاقاتها الثنائية مع النمسا في حال استمر حزب هايدر مشاركًا في الحكم. ثم بدأت تفرض عقوبات عليها مدفوعة بذريعة أن قبول الحزب الليبرالي «اليميني المتطرف» مشاركًا في الحكم يشكل سابقة قد تكون لها نتائج خطرة على مسار الاتحاد الاوروبي وتطوره، خصوصًا وأن مؤسسي هذا الحزب كانوا أعضاء في «الحزب القومي الاشتراكي–النازي» سابقًا. فعاشت النمسا أزمة سياسية بتناقضات غريبة: فالحزب الشعبي، المعروف تقليديًا بحماسه للاتحاد الاوروبي، وجد نفسه على رأس حكومة يقاطعها شركاؤها الاوروبيون في الاتحاد الاوروبي؛ والحزب الليبرالي (اليميني المتطرف) الذي كان معارضًا بقوة لانضمام النمسا إلى هذا الاتحاد، اضطر بسبب مشاركته في الحكومة إلى أن يقدم وعودًا بتسهيل المهمات الاوروبية لشريكه في الحكومة الحزب الشعبي. لكن دول الاتحاد رفضت اعتبار هذا الموقف للحزب اليميني تطورًا في «طبيعته». وفي تموز ٢٠٠٠، انتدبت دول الاتحاد الاوروبي ثلاثة خبراء للبحث في ماضي حزب هايدر حول موضوع حقوق الانسان وحول «طبيعة» هذا الحزب، وتقديم تقرير بنتائج بحثهم.

... واسرائيل تخاف وتهدّد: تفاعلت الأزمة التي خلفها انتصار الحزب الليبرالي («حزب الحرية») في النمسا بعد تهديد اسرائيل بإعادة النظر في علاقاتها مع فيينا. وظلت ردود فعلها تتنامى خوفًا من اتساع الموجة الشعبية المؤيدة لهذا التيار اليميني المتطرف. ولقد عبّر رئيس الدولة العبرية عازر وايزمان عن قلقه البالغ من انبعاث الماضي النازي في لحظة وصفها بأنها حزينة لأوروبا. وشاركه رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك خيبة الأمل، وطالب العالم الحر «بضرورة قرع أجراس الإنذار قبل انتشار طاعون النازية». ولكي تربك اسرائيل الحكومة النمساوية استخدمت كل الوسائل المتاحة اعلاميًا وسياسيًا، بحيث يظهر التعاون مع هايدر وكأنه تعاون مع وريث هتلر. وانضم إلى جوقة المنتقدين الاسرائيليين زعماء المؤتمر اليهودي العالمي والمحامون اليهود الاميركيون وأصحاب المصارف الكبرى في فيينا الذين حذروا من انعكاس الخلل السياسي على الاستقرار الاقتصادي. وبما أن الاستقرار السياسي في النمسا ساهم في زيادة معدل دخل الفرد وخفض نسبة البطالة فقد عملت اسرائيل على دفع الاتحاد الاوروبي إلى قطع علاقاته مع النمسا بهدف إشعار الشعب بأن قراره الانتخابي كان خاطئًا.

وكما تعاملت اسرائيل مع الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كورت فالدهايم (لدى انتخابه رئيسًا للنمسا)، واتهمته بأنه شارك في اضطهاد اليهود عندما كان ضابطًا في الجيش، هكذا اتهمت هايدر بأن عائلته النازية استولت على أملاك تخص اليهود، وانها في صدد تحريك دعوى ضده لاسترجاع الاملاك المسروقة.

وقد أحدثت سياسة الترهيب من هايدر (سواء من جانب اسرائيل أو من جانب الاتحاد الاوروبي) ردود فعل متباينة داخل الطبقة السياسية في النمسا، الأمر الذي خلق تيارين متعارضين في تصديهما لهذه الازمة: تيار الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يتزعمه فيكتور كليما المطالب بالتهدئة، وتيار يتزعمه كورت فالدهايم الرافض كل تدخل خارجي في شؤون البلاد الداخلية والمنتقد سياسة الخنوع والخضوع للاملاءات الأجنبية (سليم نصار، «الحياة»، ١٦ تشرين الاول ١٩٩٩).

...والأزمة تصل إلى ذروتها مع تشكيل الحكومة الجديدة (شباط–آذار ٢٠٠٠): بدا النمساويون مصممين على تجاهل الضغوط الخارجية الرامية إلى عزل حزب «الحرية» اليميني بزعامة يورغ هايدر المتهم بـ«النازية»، فيما أخذت حكومات دول مجاورة وفي مقدمها فنلندا وهنغاريا تنأى بنفسها عن مواقف عواصم أوروبية مصرة على خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع فيينا. واستدعت اسرائيل سفيرها لدى النمسا للتشاور تمهيدًا لتنفيذ تهديدها بقطع العلاقات، فيما وافق الرئيس النمساوي كلستيل على الاتفاق الذي توصل إليه «الحرية» مع حزب «الشعب» (زعيمه المستشار الجديد ولفغانغ شوسيل) لتشكيل حكومة ائتلافية شرط توقيع الحزبين تعهدًا باحترام القيم الديمقراطية. وفي الأثناء، نظم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي بات حزبًا معارضًا، تظاهرة مناهضة لهايدر، في حين باشر الأخير بالتراجع عن بعض مواقفه، فاعترف بمسؤولية النمسا عن الجرائم التي ارتكبت في العهد النازي في محاولة منه لتسهيل مهمات الحكومة الجديدة.

في ٤ شباط ٢٠٠٠، أدت الحكومة الجديدة، برئاسة المستشار ولفغانغ شوسيل، ونيابة رئاسة وعدد من الحقائب الوزارية لحزب الحرية (لم يشارك هايدر شخصيًا في الحكومة)، اليمين الدستورية على وقع تظاهرات صاخبة وصدامات مع الشرطة في فيينا، وتنفيذ بعض دول الاتحاد الاوروبي تهديداته بمقاطعة النمسا، علمًا ان اتفاقيات الاتحاد الاوروبي لا تجيز أي تدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول الاعضاء، وهذه الدول متساوية العضوية، وبالتالي لا يحق لأي منها فرض شروط للحكم في الدول الاعضاء الأخرى. ولعل هذا ما يفسر التحفظ الذي عبّر عنه المفوض الاوروبي رومانو برودي. أما حجة دول الاتحاد المقاطعة للحكومة النمساوية فانطلقت من «روح» هذه الاتفاقيات وليس من «حرفيتها»، ومن أن البناء الاوروبي إنما انطلق من الخمسينات على قاعدة العداء للنازية.

استقالة هايدر من زعامة حزبه وتراجع في شعبيته ورفع المقاطعة الاوروبية (٢٠٠٠–٢٠٠١): خلاصة القول إن الأزمة التي نشبت بين الاتحاد الاوروبي (واسرائيل) وبين النمسا هي الأولى في نوعها في تاريخ المؤسسة الاوروبية الموحدة وتعبر للمرة الأولى عن إرادة الاتحاد بفرض قواعد سياسية لدوله بعد أن فرض (ومنذ مساره الأول في الخمسينات) قواعد اقتصادية وادارية. وقد وضع هذا الأمر النمسا أمام معادلة صعبة تجبرها على الاختيار بين أوروبا وهايدر الذي وضعته الانتخابات الديمقراطية في المرتبة الثانية شعبيًا في البلاد.

وفي أجواء استمرار المظاهرات المناهضة له في النمسا (يتقدمها الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة المستشار السابق فيكتور كليما) وفي العديد من العواصم الاوروبية أقدم هايدر، في آخر شباط ٢٠٠٠، على تقديم استقالته من زعامة حزب الحرية، وتكرار دعوة بلاده النمسا إلى الاعتذار لليهود. لكن العواصم الاوروبية (واسرائيل طبعًا، والعواصم الغربية عمومًا بما فيها الولايات المتحدة الاميركية) سارعت إلى اعتبار أن هذه الاستقالة غير كافية، إذ المطلوب هو خروج الحزب من الحكومة وإضعافه ليكون عبرة لكل أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا.

وفي أيلول ٢٠٠٠، رفعت الدول الاوروبية مقاطعتها للنمسا على «خلفية إخراج فني ودراسي»

تمثل في تقرير «الحكماء الثلاثة» الذين كانت دول الاتحاد الأربعة عشر قد انتدبتهم لوضع هذا التقرير حول «حزب الحرية النمساوي» وإسقاطاته الاوروبية. فجاء التقرير ليؤكد أن هذا الحزب إنما هو «حزب شعبي يميني بمواصفات متطرفة (...) وليس في تاريخه انتهاكات لحقوق الانسان في النمسا».

في الحياة السياسية الداخلية، عرف حزب الحرية سلسلة من التراجعات الانتخابية المحلية: في انتخابات النقابات العمالية (ربيع ٢٠٠١)، وفي انتخابات برلمان مقاطعة ستيريا ومقاطعة بورغنلاند (خريف ٢٠٠٠)، وفي الانتخابات المحلية في فيينا (آذار ٢٠٠١). وفي حين شهدت هذه الانتخابات مدًا وجزرًا بالنسبة إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي (بزعامة كليما) والحزب الشعبي المحافظ (بزعامة المستشار شوسيل)، فإن حزب الخضر (وسط اليسار) حقق فيها جميعًا تقدمًا عن السابق.

النمسا توقع اتفاقًا لتعويض اليهود (٢٠٠١): المعلم السياسي الأبرز على تراجع الحكومة النمساوية الائتلافية (الحزب الشعبي–حزب الحرية) أمام الضغط الاوروبي والاسرائيلي والاميركي تمثل في توقيع النمسا اتفاقًا لتعويض اليهود «ضحايا النازية».

ففي شباط ٢٠٠١، وقع في واشنطن، بالاحرف الاولى، اتفاق حول التعويضات التي ستدفعها النمسا إلى اليهود الذين تضرروا خلال الحرب العالمية الثانية. وبموجب هذا الاتفاق تأسس صندوق للتعويضات يودع فيه مبلغ ٣٦٠ مليون دولار (٥,٢٧ بليون شلن نمساوي) تساهم فيه الحكومة النمساوية والشركات النمساوية التي كانت عاملة خلال المرحلة النازية.

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه مفاوضات التعويض لضحايا النازية (بدأت منذ ربيع ٢٠٠٠)، كانت الحكومة النمساوية تعمل بنشاط لوضع موازنة تقشفية وصفها الحزب الاشتراكي الديمقراطي (المستشار السابق فيكتور كليما)، وكذلك حزب الخضر، بأنها سياسة غير عادلة اجتماعيًا تحرم المواطن الكثير من المكتسبات التي ألفها.

العلاقات مع دول الجوار والموقف الداخلي إزاء «الحياد» وسواه: توترت هذه العلاقات مع تشيكيا (المرشحة للدخول في الاتحاد الاوروبي) بسبب بناء هذه الأخيرة لمجمع نووي في منطقة تملين Temelin القريبة من الحدود. فانتقدت النمسا بقوة هذا المشروع، وهي المعروفة برفضها انتاج الطاقة النووية على أرضها، وساهمت مظاهرات النمساويين عند حدود البلدين في توتير علاقاتهما. ولم يمنع هذا الأمر الحكومة النمساوية من إجراء مشاورات مع الدول المجاورة تهدف إلى إقامة تكتل إقليمي على شاكلة دول البنيلوكس (هولندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ) داخل إطار الاتحاد الاوروبي، الذي اتهمت دوله النمسا، إبان مقاطعتها لها، أنها تحاول من خلال ذلك فك عزلتها الاوروبية.

أما بالنسبة إلى مسألة «الحياد»، فقد وقف الائتلاف الحكومي (الحزب الشعبي–حزب الحرية) وأحزاب المعارضة منها موقفًا متعارضًا. فالائتلاف دعم الرأي القائل إن الحياد النمساوي لم يعد له من مبرر وإن على النمسا أن تسعى للدخول في الحلف الأطلسي، في حين اعتبر الحزبان المعارضان، الاشتراكي الديمقراطي والخضر، أن مبدأ الحياد يجب ان يستمر وأن يلعب دورًا في منظمة الدفاع الاوروبي التي يجري البحث في إنشائها.

دخلت حكومة الائتلاف بين الحزبين، الشعبي وحزب «الحرية»، عامها الثاني في مطلع سنة ٢٠٠١. لكن هذه السنة تميزت بعدم استقرار الفريق الحكومي من حزب «الحرية» المشارك في الحكومة لجهة الاستقالة التي قدّمها بعضهم. وتميزت كذلك بتصريحات هايدر «معادية للسامية» وفي خطاب له هاجم فيه رئيس «المجمع اليهودي» أريل موزيكانت، وبانتقاده العنيف، أواخر ٢٠٠١، لرئيس المحكمة الدستورية بسبب حكم أصدرته المحكمة ويتعلق بوجود تمييز تجاه الأقليات في بعض المقاطعات، في إشارة واضحة إلى مقاطعة كارنثيا

حيث الأقلية السلوفينية لا تزال تتعرض للتمييز العنصري منذ عقود عدة. وفي ٢٠٠١، توصلت الحكومة إلى إقفال ملف داخلي مهم بإقرار التعويض على الذين تعرّضوا (ولورثتهم) لـ«الأشغال الشاقة» في الفترة النازية.

أبرز أحداث العام ٢٠٠٢، انتخابات وتراجع في شعبية هايدر: قدّم حزب الحرية، المعروف بعنصريته، في مطلع العام ٢٠٠٢ مشروع قانون يهدف إلى الحدّ من هجرة الأجانب إلى النمسا وإدماج مَن تُقبل هجرتهم إليها عن طريق إخضاعهم لتعلم الالمانية بصورة إجبارية. أما الرافضون منهم لهذا الشرط فتطبق عليهم عقوبات تصل إلى حدّ الطرد من البلاد. والمعروف أن سياسة النمسا، في موضوع الهجرة والاندماج هي من أكثر سياسات اوروبا دقة وتقييدًا.

وفي ربيع ٢٠٠٢، طرحت الحكومة على الاستفتاء الشعبي قضيتين: الأولى، حول تشغيل المجمع النووي التشيكي في منطقة تملين الحدودية، فرُفضت بأكثرية ساحقة؛ والثانية حول النظام الاجتماعي المعمول به، فجاءت النتيجة مؤيدة للإبقاء عليه.

في ٩ ايلول ٢٠٠٢، أعلن المستشار ولفغانغ شوسيل استقالة حكومته الائتلافية مع اليمين المتطرف (حزب «الحرية»، هايدر)، بعد انشقاق داخل صفوف حزب «الحرية». وقال شوسيل، عقب إطلاع الرئيس الاتحادي توماس كلستيل على تداعيات الاستقالة الجماعية لعدد من أعضاء حكومته من أتباع حزب الحرية، إنه لا يوجد سوى خيار تقديم موعد الانتخابات المقررة عام ٢٠٠٣. وأضاف أن «من المستحيل الاستمرار في الحكم بطريقة مستقرة مع حزب الحرية بعد تمرد داخلي قاده زعيمه السابق يورغ هايدر (كان استقال من رئاسة الحزب آخر شباط ٢٠٠٠) اضطر رئيسة الحزب سوزان ريسباسّيه نائبة المستشار وكارل هاينز غراسر وزير المالية للاستقالة»، ثم انضم إليهما وزير المواصلات احتجاجًا على قيام الكتلة المؤيدة للزعيم السابق للحزب (يورغ هايدر) بانقلاب داخل الحزب ضد كتلة الرئيسة الحالية في محاولة من هايدر لإعادة بسط سيطرته على الحزب.

وجرت الانتخابات التشريعية المبكرة في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وحقق فيها المحافظون (حزب الشعب) بزعامة المستشار ولفغانغ شوسيل انتصارًا تاريخيًا جعل من الحزب أكبر أحزاب النمسا للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٦، وذلك بحصوله على ٤٢٪ من الاصوات (نال ٢٦,٩٪ في الانتخابات السابقة ١٩٩٩). وهذا التقدم أحرزه حزب الشعب المحافظ على حساب حلفائه في الائتلاف الحكومي، أي حزب الحرية اليميني المتطرف الذي تراجع ١٦ نقطة عن انتخابات ١٩٩٩.

أما الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي يترأسه ألفرد غوسينباور (خلفًا لفيكتور كليما منذ العام ٢٠٠٠)، فأحرز تقدمًا بثلاث نقاط مسجلاً ٣٦,٩٪، وحصل حزب الخضر (يتزعمه ألكسندر فان دير بيللين) على ٨,٩٦٪ في مقابل ٧,٤٪ عام ١٩٩٩. وبدأ الرئيس الاتحادي (جمهورية النمسا الفدرالية) توماس كلستيل مشاورات مع زعماء الاحزاب الأربعة لتشكيل حكومة جديدة.

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **أدلر، فيكتور** Adler, V. (**١٨٥٢–١٩١٨**): اشتراكي نمساوي. ولد في براغ في عائلة يهودية ميسورة. تلقى دراسته الثانوية في فيينا، ودرس الكيمياء والطب في جامعتها. نشط في صفوف الحركة الوطنية الراديكالية الالمانية التي كانت تهدف إلى تحقيق ألمانيا الكبرى (وحدة المانيا والنمسا)، واشترك في مؤتمر الحزب التقدمي الالماني عام ١٨٨٠. سافر إلى الاقطار الاوروبية، وخصوصًا إلى انكلترا حيث التقى إنغلز (رفيق كارل ماركس) وأوغيست بيبل A. Bebel (سياسي اشتراكي إصلاحي الماني وزعيم الحركة الاشتراكية الديمقراطية البرلمانية، وأوجد مع بعض الاشتراكيين الالمان من تلامذة ماركس حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي عام ١٨٦٩، وأصبح صناعيًا ناجحًا وانتخب مع رفيق له كأول اشتراكيين في الرايخستاغ عام ١٨٧١).

أخذ أدلر، ابتداء من ١٨٨٥، يبذل كل جهوده من أجل توحيد الحركة الاشتراكية. وكانت خطوته الأولى في هذا المجال إصدار جريدة «المساواة» بامكانياته الخاصة. وفي ١٨٨٨، اصبح رئيسًا للحزب الديمقراطي الاجتماعي النمساوي. وبعد اشتراكه في المؤتمر الاشتراكي الدولي في باريس الذي أسس الأممية الثانية عاد إلى النمسا ليحضّر لمهرجان أول أيار ١٨٩٠ الذي اصاب نجاحًا كبيرًا والذي دخل أدلر على أثره إلى السجن بتهمة الخيانة العظمى ليمضي فيه عدة سنوات. وفي ١٩٠٧، حصل حزبه على ٨٧ مقعدًا في الانتخابات العامة وأصبح أكبر حزب في النمسا. وظل أدلر ينتخب نائبًا منذ ١٩٠١ وحتى وفاته. واضطر بسبب مشكلة الاقليات القومية التي عرفتها النمسا في ذلك الوقت إلى التخلي عن حلمه الأكبر في تحقيق «ألمانيا الكبرى» . ظل يشغل منذ ١٩٠٠ منصبًا مهمًا في المكتب الاشتراكي في الأممية الدولية. وبعد موت بيبل (١٩١٣) أصبح زعيمه بدون منازع. وبعد سقوط الامبراطورية (النمساوية–الهنغارية) عند نهاية الحرب العالمية الاولى، شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة، وتوفي عشية إعلان الجمهورية النمساوية في ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ (موسوعة السياسة، ج١، ص١١٦، بتصرف).

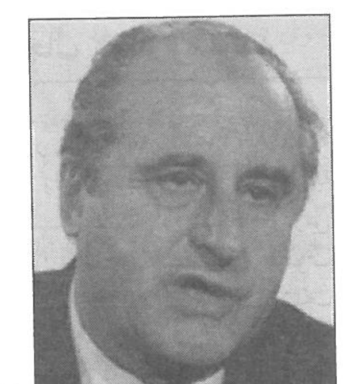
• **باور، أوتو** Bauer, Otto (**١٨٨١–١٩٣٨**): زعيم المعارضة النمساوية الاشتراكية قبل الحرب العالمية الثانية. ولد في فيينا من عائلة يهودية ثرية، كان والده يملك مصنعًا للنسيج في بوهيميا. بدأ يهتم بالنظريات الاشتراكية منذ أول نشأته وأصدر عام ١٩٠٧ دراسة عن المشكلة القومية في النمسا من خلال رؤية ماركسية. وقع أسيرًا على الجبهة الروسية في بداية الحرب العالمية الاولى. عاد إلى النمسا في ١٩١٧ دون أن يكون قريبًا من البولشفية، إذ كان يعتبر أن الظروف الموضوعية النمساوية ليست بالضرورة هي الظروف نفسها التي أدت إلى الثورة البولشفية (الشيوعية) في روسيا. أصبح زعيم الجناح الراديكالي في الاشتراكية الديمقراطية النمساوية. طالب بحق تقرير المصير لكل القوميات التي كانت تتألف منها الامبراطورية النمساوية–الهنغارية، بما في ذلك الالمان أنفسهم، وبحل النظام الملكي. عين وزيرًا للخارجية في أول حكومة ثورية نمساوية (١١ تشرين الثاني ١٩١٨). حاول عبثًا أن يقيم اتحادًا بين النمسا وألمانيا. استقال من الحكومة على أثر خلافه مع الاشتراكيين المسيحيين الذين كانوا يشكلون ائتلافًا حكوميًا معه، وأمضى بقية حياته السياسية في قيادة المعارضة الاشتراكية الديمقراطية ضد الاشتراكيين المسيحيين. كان باور مفكرًا لامعًا، وقد ترك بصماته على سياسة حزبه في ما يتعلق بمعظم المسائل الرئيسية. وبعد الاضطرابات وأعمال الشغب الفاشية التي اندلعت في فيينا في شباط ١٩٣٤، هرب إلى براغ وأمضى بقية حياته في المنفى. مات في باريس في ٤ آذار ١٩٣٨ (موسوعة السياسة، ج١، ص٤٩٢).

• **دولفوس، إنغيلبرت** Dolfus, E. (**١٨٩٢–١٩٣٤**): مستشار النمسا في ١٩٣٢–١٩٣٤. ولد في كيرنبرغ (منطقة النمسا السفلى) في أسرة فلاحية. بدأ حياته العملية ضابطًا في سلاح الفرسان في الجبهة، ثم عمل موظفًا في نقابة الفلاحين في منطقة «النمسا السفلى». وفي ١٩٣٠، عين رئيسًا للخطوط الحديدية الفدرالية؛ وفي ١٩٣١ وزيرًا للزراعة. انتخب مستشارًا للنمسا في ١٩٣٢ بأغلبية صوت واحد، فوجد نفسه وهو المناضل القديم في الحزب الاشتراكي المسيحي، مدعوًا إلى مواصلة سياسة الأسقف «سيبل» Seipel القائمة على جعل النمسا دولة مسيحية متمتعة بسلطة مركزية قوية. فعلّق، في العام ١٩٣٣، النظام البرلماني، وحاول إلغاء الاحزاب وإقامة

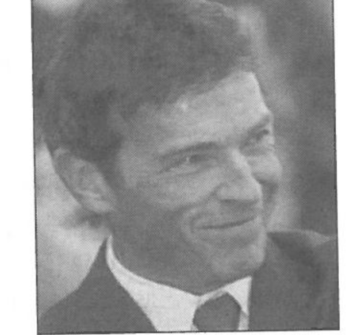
جبهة وطنية. فحارب، في الوقت نفسه، الاشتراكيين الديمقراطيين وسحق، في ١٩٣٤، الميليشيات العمالية في فيينا، والنازيين بمنع الاحزاب الهتلرية، معتمدًا على مناصريه من الفاشيين. وبدعم من الزعيم الفاشي موسوليني عمل على توطيد دعائم استقلال النمسا. وفي أول أيار ١٩٣٤، أصدر دستورًا جديدًا يقيم دولة مركزية سلطوية تعاونية ومسيحية. لكن في ٢٥ تموز ١٩٣٤، نجحت مجموعات نازية في التسلل إلى داخل مقر المستشارية واغتالت دولفوس. فاهتاج الرأي العام النمساوي والاوروبي للحادث، ما سهّل وصول مستشار جديد ينتمي مثله إلى الاشتراكية المسيحية هو شوشنيغ Schuschnigg، الأمر الذي أنقذ استقلال النمسا لأربع سنوات لاحقة.

◦ **رايخ، فيلهلم** Reich, Wilhelm (١٨٩٧–١٩٥٧): عالم وطبيب نفساني وكاتب ومفكر سياسي من أصل نمساوي يهودي اكتسب الجنسية الاميركية بعد طرده من الحزب الشيوعي النمساوي بسبب افكاره وانتقاده للستالينية فهاجر إلى الولايات المتحدة الاميركية. ولد في دو بريزينيكا (منطقة غاليسيا النمساوية) في عائلة يهودية غنية. تلقى ثقافة عالية على يد مربين خاصين، وفي الوقت نفسه عمل في المزرعة الضخمة التي كان يملكها والده في مقاطعة بوكوفين الحدودية. شارك في الحرب العالمية الأولى على الجبهة الايطالية برتبة ضابط. وقد أدت الحرب إلى إفلاس والده، فاضطر إلى متابعة دراسته الطبية في جامعة فيينا وان يعيش حياة بؤس وتقتير. مارس التحليل النفسي بين ١٩٢٢ و١٩٣٠ في المستشفى النفسي الذي أنشأه فرويد. هاجر في ١٩٣٠ إلى برلين حيث انضم إلى الحزب الشيوعي الألماني، ومارس تأثيرًا قويًا على شباب الحزب الذي ما لبث أن طرده من صفوفه بسبب أفكاره وانتقاده للستالينية. كما أخذ النازيون، في الوقت نفسه، يحرقون كتبه ويغتالون انصاره وأصدقاءه. فلجأ إلى الدانمارك التي اعتبرته شخصًا غير مرغوب فيه، ثم انتقل إلى انكلترا، فالسويد فالنروج ثم إلى الولايات المتحدة الاميركية (١٩٣٩)، حيث أنشأ معهدًا للاختبارات الطبية والعلمية والجنسية أسماه «أورغانون»، وأصدر، في ١٩٤٨، كتابه الشهير «إسمع أيها الصغير».

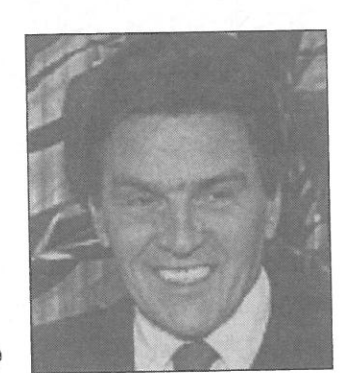
لاقت آراؤه الطبية التحليلية معارضة شديدة، فأحرقت كتبه، وحكم عليه بالسجن مدة عامين في



توماس كلستيل.



يورغ هايدر.



فيكتور كليا.



ولفغانغ شوسل.

١٩٥٦. لكن أفكاره تلك عادت لتلاقي رواجًا كبيرًا في أوساط اليسار الجديد الاوروبي والاميركي في أواخر الستينات (الثورات الطلابية).

◦ **رينر، كارل** Renner, Karl (١٨٧٠–١٩٥٠): رجل دولة ومفكر. ولد في أونترتانوفيتز (من أعمال مولدافيا) وتوفي في فيينا. الولد الثامن عشر لعائلة فلاحين صغار، تمكن من الحصول على منحة دراسية في جامعة فيينا. زعيم إصلاحي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي. شكّل، مع باور وأدلر، الثلاثي الداعي إلى نظرية «الماركسية النمساوية». مثّل بلاده في مفاوضات معاهدة سان جرمان (١٠ ايلول ١٩١٩). رئيس المجلس الوطني (١٩٣١–١٩٣٣). عاش متخفيًا إبان الاحتلال الألماني، وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية مستشارًا (رئيس الحكومة) ثم رئيسًا للجمهورية النمساوية (١٩٤٥–١٩٥٠).

◦ **شوشنيغ، كورت فون** Schuschnigg, Kurt (١٨٩٧–١٩٧٧): مستشار النمسا في ١٩٣٤–١٩٣٨ خلفًا للمستشار إنغيلبرت دولفوس ومواصلًا لسياسته القائمة على الحفاظ على استقلال النمسا عن ألمانيا وفق سياسة الحزب الاشتراكي المسيحي الذي ينتميان إليه والقائمة على مفهوم الدولة المحايدة.

ولد في ريفا Riva. انتخب نائبًا عن الحزب الاشتراكي المسيحي في ١٩٢٧، وعين وزيرًا للعدل في ١٩٣٢–١٩٣٣، وللتثقيف الشعبي العام في ١٩٣٣. نشط للمحافظة على استقلال البلاد بمحاربته الاشتراكيين الديمقراطيين والنازيين على حد سواء، فأنشأ الجبهة الوطنية. وبهدف حل مشكلة العلاقات مع ألمانيا، وقّع اتفاقًا مع هتلر (١١ تموز ١٩٣٦) تعهّد فيه هذا الأخير عدم التدخل في شؤون النمسا الداخلية في مقابل أن يمنح شوشنيغ حقائب وزارية لاصدقاء ألمانيا في الحكومة. في ١٢ شباط ١٩٣٨، رأى نفسه مضطرًا لتلبية دعوة هتلر لمقابلته في برشتشغادن Berchtesgaden، ثم لإصدار عفو عام عن النازيين في النمسا، ثم تعيين النازي النمساوي سييس إنكورت Seyss-Inquart وزيرًا للداخلية في ١١ آذار ١٩٣٨، أي قبل إجراء استفتاء عام حول التمسك باستقلال النمسا بيومين. استقال فور تلقيه إنذارًا من هتلر، وغزت الجيوش الألمانية النمسا. أجبر شوشنيغ على ترك البلاد والإقامة الجبرية حتى ١٩٤٥ حيث هاجر إلى الولايات المتحدة الاميركية.

◦ **فالدهايم، كورت** Waldheim, Kurt (١٩١٨–): رجل دولة، ودبلوماسي ساهم في مفاوضات «معاهدة الدولة» (معاهدة الاستقلال) النمساوية في ١٩٥٥. وزير الخارجية ١٩٦٨–١٩٧٠، ثم الأمين العام للأمم المتحدة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨١، وانتخب رئيسًا للجمهورية ١٩٨٦–١٩٩٢. طرحت الأوساط الصهيونية، وأدعت له دورًا نازيًا إبان كان ضابطًا في الجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية، لكنها فشلت في إثبات هذا الدور.

ولد كورت فالدهايم في سانكت أندرا ووردرن (بلدة في النمسا السفلى). عمل ضابطًا برتبة ملازم ثانٍ في الجيش الألماني بين ١٩٤١ و١٩٤٤. ثم انخرط، بعد الحرب مباشرة، في العمل الدبلوماسي والسياسي في النمسا.

قبل انتخابه أمينًا عامًا للأمم المتحدة (١٩٧٢–١٩٨١)، ترأس في ١٩٧٠ وكالة الطاقة الذرية الدولية، وخاض في ١٩٧١ معركة الانتخابات الرئاسية النمساوية تحت شعار «الرجل الذي يعرف العالم ويعرفه العالم».

عُرف، كأمين عام للأمم المتحدة، بنزاهته وعدم انحيازه. وفي عهده دعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لإلقاء خطابه الشهير فيها (١٩٧٤). كما عُرف بزياراته المتكررة إلى لبنان إبان «الحرب اللبنانية». وكانت أول زيارة في ١٩٧٦ للاجتماع إلى رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورئيس الحكومة رشيد كرامي والوزراء المختصين. فدرس إمكانات مساعدة لبنان، فكان القرار ٤٢٥ الذي لعب فالدهايم دورًا رئيسيًا في استصداره من مجلس الأمن، وكان إرسال القوات الدولية وصياغة تعليمات وقواعد عملها (يونيفيل) في تقرير شامل صدر بموجب القرار ٤٢٦ في اليوم ذاته وصار شرعة حفظ السلام المهدد باستمرار. وتردّد مرات على لبنان لمراقبة الوضع شخصيًا. «وزار مرة اسرائيل زيارة لم تخلُ من الصدامية، وزرعت روحًا عدائية بينه وبين حكام تل أبيب، كان يخفيها من غير أن ينكر ولا مرة عطفه على لبنان وإيمانه، في الوقت ذاته، بضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وفي طليعتها حق تقرير المصير. وهو موقف كان يمارسه، من غير تنكر، في دبلوماسية ندر مثيلها في العراقة الموروثة، ربما من تقاليد

البلاط الامبراطوري النمساوي» («النهار»، **٢٩** ايار **٢٠٠٢**، في مناسبة زيارة فالدهايم الشخصية إلى لبنان لحضور احتفال تقديم جائزة باسمه في الجامعة اللبنانية).

انتخب فالدهايم، في ١٩٨٦، رئيسًا للجمهورية مرشحًا عن حزب الشعب (اليميني المعتدل)، ورغم الحملة الشرسة التي شنتها ضده الصهيونية العالمية متهمة إياه بالتعاون مع النازية وإرتكاب جرائم ضد اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، ورغم تهديد الولايات المتحدة بأن ابواب واشنطن ستكون موصدة في وجهه في حال انتخابه. فأثار ذلك موجة غضب قومي عارمة وتحدّ للمتدخلين في شؤون النمسا الداخلية. وأكمل فالدهايم ولايته من غير أن يزور أميركا ولا أن يطلب زيارتها. وبعد إجراء تحقيق طويل أدرج القضاء الاميركي، في نيسان ١٩٨٧، الرئيس النمساوي على لائحة الاشخاص غير المرغوب فيهم في الولايات المتحدة. وفي أيار (١٩٨٧)، رفع فالدهايم شكوى ضد رئيس المجلس اليهودي العالمي، إدغار برونغمان الذي اتهمه بأنه «كان أحد المروجين لآلة القتل النازية». وفي الشهر التالي (حزيران ١٩٨٧) أثارت زيارة فالدهايم الرسمية إلى الفاتيكان احتجاجات في اسرائيل لدى المنظمات اليهودية والكاثوليكية.

اللافت في الموضوع ان الماضي «النازي» لفالدهايم ظلّ مطموسًا لا يتكلم هو عنه ولا أحد غيره، إلى أن بدأ فالدهايم يتحدث عن «حقوق الفلسطينيين» و«عدالة قضيتهم»، وعن «صلف اسرائيل وعدم تنفيذها قرارات الامم المتحدة». ووصل نبش ماضي فالدهايم إلى ذروته حين طالبت منظمات صهيونية الحكومة النمساوية بفتح تحقيق لـ«معرفة خفايا ماضي فالدهايم». وبعد تردد استجابت الحكومة، وعينت لجان تحقيق عديدة تتألف من مؤرخين نمساويين ودوليين. وفي شباط ١٩٨٨، خلصت «لجنة المؤرخين الدولية» إلى أن «فالدهايم لم يشارك في جرائم الحرب»، لكنه كان «على علم بما جرى» في اليونان ويوغوسلافيا.

ورفض فالدهايم نتائج التقرير الذي حمّله «مسؤولية اخلاقية» (كونه كان على علم بما جرى)، كما رفض الاستقالة، وظلّ صلبًا، بل إنه في بعض اللحظات، وحين راحت تشتد عليه ضغوط داخلية وصلت إلى حد التهديد بفك عرى الائتلاف الحكومي بين الاشتراكيين الديمقراطيين، خصومه في تلك المعركة، وبين حزب الشعب وإجراء انتخابات جديدة، اعتمد هو على الشعب النمساوي، فبدا من الواضح انه إذا ما نفذ خصومه تهديداتهم وأجروا الانتخابات فسوف يخرج هو منتصرًا أكثر من السابق. فظلّ على مواقفه، لكن أبواب العواصم الغربية أُقفلت في وجهه، وأصبح يمثله المستشار (رئيس الحكومة) فرانز فرانيتسكي في زياراته العالمية. ووحدها الدول (والشعوب) العربية وبعض الدول في شرق اوروبا مثل الاتحاد السوفياتي (السابق) وبولندا والمستشار الالماني هلموت كول اعتبروه «وطنيًا عظيمًا» و«إنسانًا عظيمًا»، وعبّروا عن دعمهم له.

بعد انتهاء ولايته الرئاسية في **١٩٩٢** صمت كورت فالدهايم. لكنه عاد، بعد نحو أربع سنوات، وتكلم وكان كلامه مدويًا في العالم، عبر كتاب أصدره بعنوان «الرد» Die Antwort، وكان من أهم أغراضه إظهار الحقيقة في سبب الحملة التي تعرض لها ودوافعها. وقدّم كتابه في ١١ حزيران **١٩٩٦** في قاعة الاستقبال في البرلمان النمساوي للصحافة المحلية والأجنبية ولمؤيديه من شخصيات المجتمع النمساوي (صدر الكتاب عن دار «أمالثيا» للنشر؛ فيينا، ميونخ وبرلين، ١٩٩٦). يقول فيه (ص ١٠–١١): «غرضي هو في الوصول إلى الحقيقة، ليس من أجلي أو من أجل عائلتي التي عانت من جرائها والتي لم يسلم منها حتى أحفادي، وإنما من أجل الشعب النمساوي الذي وضع ثقته فيي عندما انتخبني رئيسًا...».

وأما الفصل الثالث من الكتاب، وهو بعنوان «الخدمة العسكرية»، فيبدو انه يمثل «الرد» على المزاعم الصهيونية ومناصريها التي اعتمدت على ماضيه العسكري في الهجوم عليه. فيظهر الفصل حقيقة دوره في الجيش الالماني الذي خدم فيه كضابط صغير برتبة ملازم ثان: يبدأ الفصل بالعلاقة بين وسائل الاعلام الاميركية والمؤتمر اليهودي العالمي، كصحيفة «نيويورك تايمز» التي صورته معاديًا للسامية منذ كان طالبًا. وهذا ما يفنّده في علاقاته الخاصة ببعض الطلاب اليهود، ومساعدته الشخصية لهم. ويؤكد اللورد فايدين فيلد ذلك بقوله إن فالدهايم لم يكن بطلًا في الفترة النازية لكنه لم يكن في الوقت نفسه جزءًا من ماكينة الإبادة الالمانية. وعن الصورة التي أُخذت له أثناء الحرب والتي استُخدمت كدليل على تورطه في جرائم الحرب النازية، يفنّد فالدهايم ذلك واصفًا دوره بأنه كان ضابطًا صغيرًا مترجمًا في مقر الوحدة العاملة في جبهة البلقان، ومن غير المعقول ان يكون ضمن مجموعة ضباط القيادة

المخططة للعمليات... وهكذا يورد فالدهايم تهم الصهيونية والمؤتمر اليهودي مفندًا الواحدة تلو الأخرى بالاحداث والوقائع والمستندات. وفي آخر الفصل، يتحدث فالدهايم عن دوره الانساني كأمين عام للأمم المتحدة ودعوته لاستتباب السلام في العالم أجمع انطلاقًا من كونه خبر الحرب وأهوالها.

* **كرايسكي، برونو** Kreisky, Bruno (**١٩١١–١٩٩٠**): مستشار (رئيس الحكومة) النمسا من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٣. ولد في فيينا في أسرة يهودية بورجوازية. التحق وهو طالب بالحزب الاشتراكي الديمقراطي (أسسه فيكتور أدلر منذ ١٨٨٩)، وتطوّع في ميليشيا الحزب متصديًا للميليشيا التابعة للحزب القومي الاشتراكي (النازي) وممارسًا النضال السري منذ مطلع الثلاثينات، وخصوصًا بعد اغتيال المستشار دولفوس (١٩٣٤). اعتقل في ١٩٣٥، وسرعان ما أُطلق سراحه في أعقاب تعاون المستشار شوشنيغ مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمواجهة النازيين. ثم اعتقل، للمرة الثانية، في ١٩٣٨ (دخول القوات الالمانية إلى النمسا)، لكنه تمكن من الفرار إلى السويد حيث التقى بعض زعماء الاشتراكية، منهم فيلي براندت (الزعيم الألماني في ما بعد) الذي ارتبط معه بصداقة.

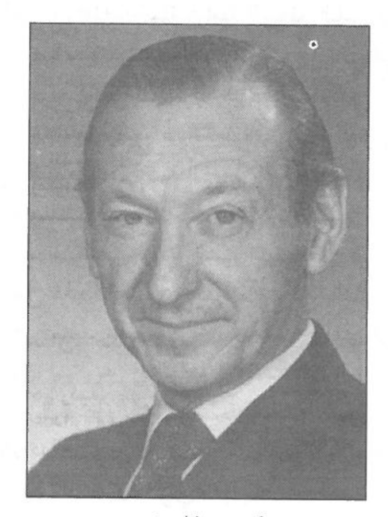
بعد الحرب، عاد كرايسكي إلى النمسا، وعين عضوًا في البعثة الدبلوماسية النمساوية في السويد (١٩٤٦–١٩٥١). وبعدها تقلّب في العديد من الوظائف الادارية–السياسية، منها مشاركته في مفاوضات «معاهدة الدولة» (١٩٥٥)، خصوصًا مع السوفيات، التي أفضت إلى إعلان حياد النمسا واستقلالها. وفي ١٩٥٦، انتخب نائبًا عن فيينا ممثلًا للحزب الاشتراكي الديمقراطي. وفي ١٩٥٩ عين وزيرًا للخارجية إلى ١٩٦٦، حيث خسر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الانتخابات أمام الحزب الشعبي (اليميني المعتدل) وأصبح في المعارضة. وفي ١٩٦٧، انتخب رئيسًا للحزب.

في ١٩٧٠، عاد الحزب وحقق فوزًا انتخابيًا مكّنه من العودة إلى الحكم، فألف زعيمه، برونو كرايسكي، حكومة أقلية من الاشتراكيين الديمقراطيين فقط. لكن الأغلبية الطفيفة التي حصل عليها كرايسكي في الانتخابات لم ترضه، فأقدم على مناورة برلمانية لإجراء تعديل دستوري يسمح له بإجراء انتخابات استثنائية. وجرى التعديل بالفعل، وجرت على أساسه الانتخابات الاستثنائية (١٩٧١)، فحصل هذه المرة على الأغلبية المطلقة. وبحكومة جديدة وقوية بدأ «عهد كرايسكي» die Ara Kreisky. وجاء انتخابه نائبًا لرئيس الأممية الاشتراكية ليزيد من شعبيته.

ومن منصبيه هذين: مستشار النمسا ونائب رئيس الأممية الاشتراكية، فتح كرايسكي النمسا على العالم، وخصوصًا على العالم العربي، ووقف في المحافل الدولية مساندًا حركات التحرر في العديد من أنحاء العالم، الأمر



برونو كرايسكي.



كورت فالدهايم.

الذي جعل لفيينا مكانة مرموقة في عهده، مع الحفاظ، في الوقت نفسه، على استقلال بلاده وحيادها التام باتجاه القوتين العظميين، الأمر الذي جعل النمسا مركزً مهمًا للعديد من المؤتمرات الدولية (راجع النبذة التاريخية). ونشط كرايسكي، في أعقاب حرب تشرين الاول **١٩٧٣** للتوسط في قضية الشرق الأوسط، وذلك بتأييد من الدول الغربية وعدم اعتراض القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. كما زار أغلب البلدان العربية (ومعروف عنه انه لم يحد عن تأييده للقضايا العربية حتى بعد تخليه بمحض ارادته عن الحكم).

أما عن مسألة انتمائه الديني اليهودي وموقفه من هذا الانتماء، فقد نشرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية يوم ٢٦ ايلول ١٩٨٤، وعنها الصحافة العربية والعالمية ومجلة «شؤون فلسطينية» و«موسوعة السياسة» (ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص١٠٧–١٠٨)، مقابلة معه، قال فيها ما أثار ضجة كبرى في الاوساط كافة، وخصوصًا في اسرائيل. فقد قال:

«إنني لست متدينًا كما انني لست عضوًا في الطائفة اليهودية منذ العشرينات وبالتحديد منذ ١٩٢٧... إن عامل انفصالي عن الطائفة اليهودية ليس مرجعه أنني تخليت عن الأصل اليهودي، ولكن السبب في ذلك هو قيام الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ذلك الوقت بحملة كان هدفها حمل الناس على الانفصال عن الكنيسة والمعابد اليهودية لأسباب سياسية وأيديولوجية مرتبطة بميول إلحادية قوية. في ذلك الوقت كنت مقتنعًا أن مشاركتي في تلك الحملة الرامية إلى دفع الناس إلى ترك المؤسسات الدينية يجب أن تكون نابعة من إيمان ذاتي. لهذا السبب خرجت من المجموعة اليهودية. ولكنني أريد أن أوضح بجلاء ان جميع من تعاملوا معي كانوا يعرفون عن انتمائي اليهودي... كما أنني لم أتمسك أبدًا بالتقاليد اليهودية ولم أشارك في المناسبات التي كان يحييها أصدقائي اليهود بمناسبة عيد رأس السنة اليهودية، ولم يكن لي مأخذ على هذه الاعياد، ولكنها لم تشكل بالنسبة إلي أي نوع من التقاليد سواء من جانب عائلة والدي أو عائلة والدتي».

وفي الرد على سؤال الصحافي حول صعوبة الفصل بين الانتماء الديني والانتماء إلى شعب، قال كرايسكي:

«إني أخالفك الرأي. واعتقد، كما اعتقد الاشتراكيون الديمقراطيون منذ العهد الملكي وعلى رأسهم أوتو باور بأن كلمة يهودي تعني الانتماء الذي حدده القدر إلى مجموعة دينية تربطها صفات خاصة».

ويضيف كرايسكي مجيبًا عن سؤال آخر في الموضوع نفسه:

«إن اليهود ليسوا جنسًا كما أنهم ليسوا أمة. اليهودية دين موجود منذ آلاف السنين يؤثر على الناس الذين يعتقدون به ولا أستطيع القول بأن اليهود لم يتأثروا بالمجتمعات المختلفة التي كانوا يعيشون فيها وعلى الخصوص المجتمعات التي طاردت اليهود (...) إنني لا أتقبل الصهيونية وأنضم لوجهة نظر الاتحاد اليهودي الذي يعتبر الصهيونية حركة قومية (...) إلا أنه إذا توخينا الحقيقة فإن الصهيونية ليس لها أرضية قومية وهذا هو السبب الذي جعلها تنتهج مبدأ القومية المتطرفة (...) وقد كان اتجاه الحكومة الاسرائيلية الأخيرة وحكومة حزب العمل السابقة عنصريًا متطرفًا، بحيث يمكن إرجاع كثير من الأشياء التي نشاهدها اليوم إلى عهد حزب العمال. لقد قلت وسأظل أردد بأن اسرائيل دولة نصف فاشية. على الاقل يصدق هذا الوصف في عهد بيغن وشامير. ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب: يحكم اسرائيل نظام الفصل العنصري الذي يتسم بتصرفاته الوحشية مع الفلسطينيين، وليس من قبيل الصدفة أن تجمع بين اسرائيل وجنوب افريقيا روابط خاصة (...) إن السلطة في يدكم، ولقد أصبحتم العنصر الذي يهدد المنطقة، بالفعل تهاجمون جيرانكم ثم تشتكون أمام العالم بأنكم مهددون وهذا ما لا أستطيع قبوله».

* **كلسن، هانس** Kelson, Hans (**١٨٨١–١٩٧٣**): حقوقي ومفكر سياسي وواضع مسودة دستور الجمهورية النمساوية وعضو المحكمة الدستورية مدى الحياة.

ولد في براغ في عائلة يهودية، وما لبثت أن غادرت براغ لتعيش في فيينا حيث تلقى هانس تعليمه، ثم عمل استاذًا في جامعتها (ثمة اعتقاد انه اعتنق الكاثوليكية للحصول على كرسيه الجامعي).

عندما تقلد رينر رئاسة الجمهورية الاولى (١٩١٨)، كلفه بوضع مسودة مشروع الدستور الذي أصبح دستور النمسا مع تعديلاته اللاحقة، بما فيها تعديل **١٩٢٩** الذي أجاز عزل المعيّنين مدى الحياة في المحكمة الدستورية (وكان هانس كلسن منهم)، فغادر النمسا، وعلّم في جامعة كولونيا، ثم معهد الدراسات العليا في جنيف، ثم في الجامعة الالمانية في براغ (ابتداء من ١٩٣٦) حيث واجهته مصاعب مع الطلاب النازيين، فعاد إلى جنيف (١٩٣٨)، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة مع بدء الحرب العالمية الثانية.

* **كيرشلايغر، رودولف** Kirchschlaeger, R. (**١٩١٥–**): رئيس الجمهورية لولايتين متتاليتين: من ٢٣ حزيران ١٩٧٤ إلى ٨ تموز ١٩٨٦، أي إلى بدء ولاية الرئيس كورت فالدهايم. ولد في أوبيمويل (في النمسا العليا) في عائلة كاثوليكية فقيرة. تيتّم في سن الحادية عشرة، ودرس في ظروف صعبة للغاية. وفي ١٩٣٨، فضّل إيقاف دراسته العليا كيلا يكون مجبرًا على التعاون مع النظام النازي، وقضى فترة خدمة العلم جنديًا عاديًا. وأنهى دراسته في الحقوق غداة انتهاء الحرب، فتسلم منصب قاض في إحدى المدن الصغيرة في منطقة النمسا السفلى. وفي ١٩٥٤، عين ملحقًا في قسم القانون الدولي في وزارة الخارجية، وشارك، في ١٩٥٥، في صياغة «معاهدة الدولة» (١٩٥٥). عين سفيرًا في براغ (١٩٦٧)، ووزيرًا للخارجية (١٩٧٠). وانتخب رئيسًا للجمهورية (١٩٧٤) بدعم كبير من المستشار كرايسكي على الرغم من انه ليس عضوًا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

* **ماريك، فرانتز** Marek, Franz (**١٩١٣–١٩٧٩**): قيادي في الحزب الشيوعي النمساوي. منظر ماركسي وتلميذ الفيلسوف والمؤرخ الماركسي الألماني أرنست فيشر. انتمى إلى الحزب الشيوعي في ١٩٣٤. لجأ إلى فرنسا في ١٩٣٨ حيث أصدر مجلة «النمسا الجديدة»، وبعد احتلال الجيوش الالمانية لباريس، أصدر صحيفة سرية «جندي في الغرب». اعتقله «الغستابو» في آب ١٩٤٤ وحكم عليه بالاعدام، فنجا من الموت بسبب انتفاضة باريس المسلحة.

في الستينات حاول، مع صديقه وأستاذه فيشر، إدانة التدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا وفق نظرة الشيوعية الاوروبية لهذا التدخل، فأُبعد فيشر، وتلاه ماريك في أعقاب مؤتمر الحزب الحادي والعشرين (٢٨ أيار ١٩٧٠). من أبرز مؤلفاته «فلسفة الثورة» (١٩٦٦).

* **هايدر، يورغ** Haider, Jorg (**١٩٥٠–**): زعيم الحزب «الليبرالي النمساوي» (المعروف ايضًا بحزب «الحرية» وبـ«اليمين المتطرف»). ولد في مدينة باد غويسرن في مقاطعة كارنثيا جنوب النمسا. كان والده صانع أحذية ووالدته مدرسة، وكانا انضما إلى الحزب النازي عندما كان محظورًا في العام ١٩٢٩، لكنه ظل نشطًا خصوصًا في كارنثيا التي كانت معقل النازيين النمساويين. وتعرّض الوالدان للنقمة بعد هزيمة النازية ودمر منزلهما في باد غويسرن، ومنعت والدته من التدريس، وكان الوالدان يدافعان عن انتمائهما النازي بإنكار معرفتهما بمعسكرات الاعتقال. وثمة مَن بقي في كارنثيا على تمسكه بالنازية. فأنشأوا أحزابًا صغرى وأندية وحتى مدارس تعلم مبادىء النازية. وفي إحداها تعلّم يورغ هايدر كما تعلّمت شقيقته التي صارت إحدى مناضلات حزب «الحرية». وفي سن السادسة عشرة، ألقى يورغ أول خطاب له «هل نحن النمساويين ألمان؟»، ونال جائزة عليه. وانتسب إلى حزب الحرية، وتدرج في العمل السياسي حتى أصبح ممثل الحزب في مقاطعة كارنثيا عام ١٩٧٦، ثم عضوًا في البرلمان (١٩٧٩). وفي ١٩٨٦، أصبح ثريًا بما ورثه من أراض شاسعة في مقاطعة كارنثيا يجني الكثير من بيع خشب الغابة والحيوانات التي تصطاد فيها وتباع جلودها، إضافة إلى تمكنه، في السنة نفسها، من إطاحة القيادة الليبرالية للحزب وأصبح زعيمًا له، ثم انتخب حاكمًا لولاية كارنثيا عام ١٩٨٩. وبدأ يثير نقمة اليهود عليه، منذ ١٩٩٠، عندما أشاد برجال الشرطة السرية للنازيين معتبرًا انهم «ناضلوا من أجل الديمقراطية والحرية في أوروبا»، كما انه امتدح، في ١٩٩١، سياسة «العمالة النظامية» في عهد هتلر. فاستدعى الضجيج الذي أثاره من حوله استقالته من حاكمية كارنثيا، وغدت أخباره تتعدى المقاطعة الجنوبية إلى النمسا كلها، بل وأوروبا، خصوصًا وأن تنظيمات نيونازية صغيرة ومبعثرة انضمت إلى حزبه المسموح له شرعيًا. وفي شباط ١٩٩٣، أطلق حركة عرائض تطالب بإبقاء نسبة الاولاد الذين لا يتكلمون الالمانية أقل من ٣٠٪، لكن التواقيع جاءت دون المطلوب. وطالب باجراءات قاسية لتخليص النمسا من المهاجرين غير الشرعيين، بينها التدقيق المنظّم في هوياتهم وأوراقهم الثبوتية وإقامة المزيد من مقرات الاعتقال وتنظيم رحلات تسفير لهم إلى بلدانهم. لكن نشاطه هذا أدّى إلى تغيير الخريطة السياسية «الراكدة والمستقرة» للنمسا، إذ حصلت في فيينا أكبر مظاهرة منذ الحرب العالمية الثانية

ضمت ٣٠٠ ألف شخص ينددون بمطالب هايدر. وفي تشرين الاول ١٩٩٤، نال حزبه في الانتخابات العامة ٢٢٪، فدُقّ ناقوس الخطر. ولئن زار في العام نفسه متحف المحرقة (هولوكوست) في واشنطن بعيد تسميته معسكرات التجميع والموت «معسكرات عقاب» وامتداحه الرجال النازيين، إلا أنه عاد ينتقد، في نيسان ١٩٩٥، الخطط الحكومية للتعويض عن ضحايا النازية، أي اليهود، معتبرًا «أن من غير العدل أن تذهب الاموال التي تُجبى من الضرائب إلى اسرائيل»، لكنه عاد سريعًا وصحّح «الخطأ» بانتقاده «توجيه هذه الاموال إلى الفلسطينيين»!. وعاود هايدر دخول البرلمان في ١٩٩٦، وأعلن، في ١٩٩٧، انه ينوي إعادة ثلث الاجانب إلى بلدانهم. وانتخب ثانية حاكمًا لكورنثيا في نيسان ١٩٩٩. وفي تشرين الأول من السنة نفسها حلّ حزبه ثانيًا، بعد الاشتراكيين الديمقراطيين، في الانتخابات التشريعية، ودخل في ائتلاف حكومي معهم (راجع النبذة التاريخية).

مدن ومعالم

* **أيسنشتادت** Eisenstadt: قاعدة ولاية بورغنلاند في جنوب فيينا قرب الحدود مع هنغاريا. تعد نحو ١٢ ألف نسمة. شهيرة بقصر أمراء إسترهازي (القرن السابع عشر–الثامن عشر)، ومتحف هايدن. مركز لانتاج النبيذ. تاريخيًا، كان موقع هذه المدينة مأهولًا منذ ما قبل الرومان وفي ايامهم. أصبحت مزدهرة وحصينة في القرن الرابع عشر، وضمت إلى النمسا من ١٤٩١ إلى ١٦٤٨، ثم أُلحقت بهنغاريا، لتعود إلى النمسا في العام ١٩٢٠. أقام فيها أمراء أسرة إسترهازي بلاطًا ساهم بقوة في الاشعاع الثقافي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفي هذا البلاط أمضى جوزف هايدن معظم حياته كـ«قائد أوركسترا».

* **اينسبروك** Innsbruck: قاعدة ولاية التيرول. تقع على نهر «إين» Inn (يعبر سويسرا والنمسا وألمانيا، أحد روافد الدانوب، طوله ٥٢٥كلم)، وعلى بعد ٦٧٥ كلم عن العاصمة فيينا. تعد نحو ١٢٣ ألف نسمة. مركز سياحي ورياضي (جرت فيها الالعاب الأولمبية في ١٩٦٤ و١٩٧٦). آثار تعود إلى القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر، وقوس نصر يعود إلى العام ١٧٦٥، وكنائس على الطراز الباروقي، وشارع تجاري تحيط به منازل مبنية من القرن السابع عشر. تاريخيًا، كانت مستعمرة رومانية. واكتسبت أهمية تجارية في القرن الحادي عشر لوقوعها على طريق برنر. بنى الكونت أوتو الأول قلاعًا أحاطها بها. ونمت المدينة بعد «اجتماع التيرول» في ١٣٦٣، وأصبحت، في ١٤٢٠، عاصمة التيرول. خصّها الامبراطور مكسيميليان، وفيها عقد قرانه من زوجته الثانية بلانكا ماريا سفورزا. وأقام فيها شارلكان لتقديم دعمه وحمايته لـ«مجمع ترانت» في وجه المجموعات البروتستانتية التي كان يقودها موريس دو ساكس. وفي ١٧٠٣ قاومت الفرنسيين. وعندما منحت اتفاقية سلام برسبورغ التيرول لبافاريا، تمردت إينسبروك على هذا الالحاق مستجيبة لنداء أندرياس هوفر، لكنها أُخضعت في النهاية، إلى أن أعادتها، ومقاطعة التيرول، معاهدة باريس (١٨١٤) إلى النمسا. بدأت السياحة تزدهر فيها في القرن التاسع عشر (ولا تزال) إلى حد أنها أصبحت القطاع الاقتصادي الأهم لأبنائها.

* **بريغنز** Bregenz: قاعدة ولاية فورالبرغ، تقع عند الطرف الجنوب شرقي من بحيرة كونستانس، وعلى بعد ٦٧٥ كلم من العاصمة فيينا، وتعد نحو ٢٩ ألف نسمة. من أشهر معالمها: برج سان مارتن الذي يعود بناؤه إلى القرن الثالث عشر ورُمّم في مطلع القرن السابع عشر، وكنيسة سان غول (القرن الخامس عشر)، جامعة مهرجان صيفي على البحيرة. تاريخيًا، أسسها الرومان على موقع سالتي محصّن. عرفت المدينة أهمية كبرى في القرون الوسطى لوقوعها على طرق تجارية في جبال الألب. أصبحت من ممتلكات آل هابسبورغ منذ القرن السادس عشر.

* **سالزبورغ** Salzbourg: تقع على نهر سالزاخ، وتبعد ٦ كلم عن الحدود مع ألمانيا، و٢٩٠ كلم عن العاصمة فيينا. قاعدة ولاية سالزبورغ. تعد نحو ١٥٥ ألف نسمة. جامعة. مبانيها الأثرية ونصبها تحيط بساحاتها على الضفة اليسرى من نهر سالزاخ، أشهرها «عمود السيدة العذراء» (١٧٧١)، وكاتدرائية باروقية (مطلع القرن السابع عشر)، وكنيسة (القرن الثاني عشر)... ويضيق المجال في تعداد روائع العهد الامبراطوري في سالزبورغ (مباني ومنشآت وساحات...)، تلك الروائع التي ظلت حيّة إلى اليوم بفضل الاهتمام الذي أولته لها العهود المتلاحقة ترميمًا واحتفالات ومهرجانات. ومن هذه المهرجانات الشهيرة عالميًا «مهرجان الموسيقى الكلاسيكية» الذي يقام سنويًا (منذ تأسيسه في ١٩٩٢) تكريمًا للعبقري الموسيقي موزار الذي ولد في المدينة. وفضلًا عن ذلك، تُعرف سالزبورغ بالصناعات الزجاجية والنسيجية والخشبية (أدوات موسيقية).

تاريخيًا، بنيت سالزبورغ على موقع مستعمرة رومانية («مستعمرة هادريانا») التي خرّبتها الغزوات المتعاقبة. الأسقف روبرت دو وورمس بنى ديرًا على مونشبرغ، وبنت قريبة له ديرًا آخر في نونبرغ، وحول هذين الديرين أخذت المدينة تنمو، واتخذت إسم «سالزبورغ» لوجودها قرب مناجم الملح «سال» أو «سالز»: الملح). وفي القرن التاسع، أصبحت مركزًا لكرسي أسقفي؛ وفي القرن الثالث عشر حظي أساقفتها بلقب «أمراء الامبراطورية المقدسة» الذين، وبفضل ما أدرّته عليهم تجارة الملح من أرباح، لعبوا دورًا كبيرًا في عصر النهضة وفي إنماء المدينة. أجبرت المدينة، في العهد البونابارتي، على إعلان «علمانيتها» (١٨٠٢)، وانتُزعت من النمسا (معاهدة لونيفيل)، ثم أعيدت لها بموجب معاهدة برسبورغ (١٨٠٥)، ثم ضمت إلى بافاريا في ١٨١٠، لتعود نهائيًا إلى النمسا بموجب معاهدة باريس في ١٨١٤. عرفت المدينة نهضة سريعة أواخر القرن التاسع عشر. تعرضت لقصف مدمّر في الحرب العالمية الثانية، وأعاد العهد الاستقلالي بناء (وترميم) منشآتها المدمرة والمتضررة بعناية فائقة.

* **سانكت بولتن** Sankt Polten: عاصمة ولاية النمسا السفلى. تعد نحو ٥٢ ألف نسمة. بيوت وكنائس على الطراز الباروقي (الباروكي). صناعات ميكانيكية ونسيجية وورقية.

* **غراز** Graz: عاصمة ولاية ستيريا. تقع على ضفتي نهر «مور»، وعلى بعد ١٩٧ كلم عن فيينا. تعدّ نحو ٣٤٥ ألف نسمة. جامعة تأسست منذ ١٥٨٦. مباني ومنشآت تعود إلى القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر، بما فيها «بوابة القديس بولس»، وكاتدرائية، ومتحف. صناعة السيارات. مهرجان دولي سنوي «خريف ستيريا»، ومتحف في الهواء الطلق.

تاريخيًا، كانت في الأساس قرية صغيرة للصيادين. بدأت تكتسب أهمية مع بناء قلعة على الضفة اليسرى من النهر في القرن الثاني عشر بهدف حماية الحدود من جهة الحدود مع هنغاريا والقريبة جدًا منها. بعد ١٣٧٩، اصبحت غراز مقر إقامة الأسرة الستيرية. كما أقام فيها، أحيانًا، الامبراطور فريديريك الثالث حيث بنى كاتدرائية. ومع الوحدة التي حققتها النمسا وبصورة نهائية في العام ١٦١٩، فقدت غراز ميزتها كونها مقر البلاط الملكي. احتلها الفرنسيون في ١٧٩٧ و١٨٠٥ و١٨٠٩، ولكنهم عجزوا عن احتلال قلعتها (شلوسبرغ الشهيرة ببرج الساعة) التي دُمرت ولم ينج منها سوى برج الساعة. وعرفت المدينة نهضة بفضل الأرشيدوق جان الذي عاش ومات فيها (١٨٥٧)، وهو مؤسس متحفها الحالي المعروف باسم «جوانيوم» (متحف جان)، وكان مشجعًا للحياة الفنية. أنزلت الحرب العالمية الثانية بها دمارًا كبيرًا، وأعيد بناؤها بعناية فائقة.

* **فيينا** Vienne (Wien)

خصوصية المدينة، الرقي: عاصمة الجمهورية النمساوية الاتحادية. تعد نحو مليوني نسمة (تقديرات ٢٠٠٢). ميزتها الاساسية أنها «عاصمة امبراطورية»، وإن لم تعد كذلك بالمعنى السياسي، ذلك لأنها ذات شهرة لا تضاهيها بها أية عاصمة في العالم، شهرة مستواها المتقدم جدًا في الفنون والثقافة والرقي. وهي تشكل من هذا المنطلق، إحدى أبرز مناطق الجذب السياحي (الثقافي والرفاهي) في العالم، كما أنها تحتل المركز الثاني في العالم، بعد باريس، كمركز للاجتماعات والمؤتمرات الدولية. وقد اعاد إليها انفتاح الحدود مع أوروبا الشرقية (١٩٨٩) التألق الذي كانت تتميز به كمحطة تتوسط أوروبا وتجمع بين التيارات الحضارية والفنية التي تقاطعت باستمرار فوق الحيز الجغرافي الاوروبي. وقد انعكس هذا الموقع المتميز في

أسلوب حياة سكانها وأبنائها وانتاجهم الفني المتنوع الذي تقوم شواهده وصروحه أنّى وقع النظر في أنحاء هذه المدينة الراقية. وتقام في شباط من كل سنة «حفلة الأوبرا الراقصة» التي تعتبر أشهر حفلة في نوعها في أوروبا والعالم، ويكرس العرض التقليدي السنوي، الذي يشاهده مئات الملايين من المتفرجين الذين لا تتاح لهم فرصة الانتقال إلى فيينا، عراقة التقاليد الراقية التي تميّز النمسا. فشواهد عراقة المدينة تراكمت عبر القرون، ومبانيها ومنشآتها متناسقة هندسيًا بشكل لا مثيل له في باقي العواصم الاوروبية، وظلت محتفظة بإيقاعها التاريخي الخاص، بحيث استحقت إسم «مدينة الاحلام». ويبلغ عدد متاحف وقصور فيينا الامبراطورية المئة تقريبًا، إضافة إلى أنها تضم مجموعات من أهم الكنوز الفنية والحضارية التي يحتفل بها تاريخ أوروبا. ذلك أن البلاط الامبراطوري النمساوي اجتذب، في العصور السابقة، أشهر المهندسين المعماريين والرسامين والنحاتين الذين تركوا وراءهم آيات ولوحات مثيرة للدهشة، حتى لبات الاوروبي، وحتى الباريسي (والاميركي طبعًا) يردد العبارة المشهورة «فيينا مختلفة» Vienne, c'est autre chose. فأبناء فيينا مختلفون بالفعل في كل شيء، متميزون بالذوق الرفيع ونمط الحياة الأنيق والبسيط في آن، ونزعة الكمال الفني، تصاحبهم الموسيقى في كل لحظة وكل زاوية من لحظات وزوايا مدينتهم.

أشهر المعالم والأنشطة: قصر «شونبرون» الذي بات عشاق الموسيقى العالمية يقصدونه لاستعادة مشهد العصر الباروكي، حيث يحرص أفراد أشهر الأوركسترات على ارتداء الأزياء التاريخية في عروضها الاحتفالية سنويًا وابتداء من أول تموز، ويعزفون على الآلات القديمة. وكانت الامبراطورة ماريا تيريزا، التي حكمت النمسا منتصف القرن الثامن عشر تتخذه مقرًا للحكم. وكان بناء هذا القصر ابتدأ عام ١٦٩٠، وتواصل على مدى ٧٠ عامًا، ووضعت الامبراطورة ماريا تيريزا اللمسة الأخيرة عليه، بعدما أصرت على إنجازه ليكون «أضخم وأجمل» من قصر فرساي الفرنسي، ولاستيعاب أسرتها، إذ كانت معروفة بأنها «الامبراطورة الولود» التي أوصلت عدد أفراد أسرتها إلى حجم قياسي: ١٦ طفلاً (١١ فتاة وخمسة صبيان مات منهم واحد في اليوم التالي لولادته)، رُزقوا بدورهم ٤٤ طفلاً.

كان القصر، في القرن الثامن عشر، يقع خارج أسوار النمسا، وكان الوصول إليه يستغرق أكثر من ساعة للانتقال من وسط العاصمة حيث يقوم قصر «هوفبورغ»، أو قصر البلاط الملكي (القصر الشتوي) الذي يوصف بأنه «مدينة داخل المدينة»، والذي بات يؤوي اليوم مجموعة من المتاحف ومقرات الجمعيات بالاضافة إلى الرئاسة الفدرالية ووزارة الخارجية، ويعمل فيه أكثر من خمسة آلاف موظف.

كما يتفوق قصر «شونبرون» بضخامته على قصر آخر وسط فيينا ويعتبر آية في الجمال الهندسي في أوروبا، هو قصر «بلفيدير» (المنظر الجميل)، وبناه الامير أوجين دو سافوا الذي يخلده النمساويون كأحد أبطالهم التاريخيين بعدما تصدى للعثمانيين، وهو على رأس عشرة آلاف من المدافعين عن فيينا في العام ١٦٨٣.

وإذا كان الثوار الفرنسيون قد اقتحموا قصر فرساي وأتلفوا وسرقوا وحطموا كنوزه (إبان الثورة الفرنسية) فإن الثوار النمساويين، خلال ثورة ١٨٤٨، لم يتعرضوا لقصر «شونبرون»، وكذلك إبان ثورة ١٩١٨ التي أدت إلى تنحي الامبراطور كارل الاول وتوقيعه، في «شونبرون» (١١ تشرين الثاني ١٩١٨) وثيقة يلتزم فيها «الامتناع عن التعاطي في شؤون الدولة».

يضم قصر «شونبرون» ١٤٤٠ غرفة، وكان عدد الخدم فيه يصل إلى ثلاثة آلاف شخص. وليس هناك حاليًا أكثر من ٣٨ غرفة مفتوحة للزوار، الذين بات عددهم يقدر بحوالي ١,٣ مليون زائر سنويًا للاطلاع على التحف الكثيرة والانجاز الهندسي العملاق الذي يشكله هذا الصرح، بما يحمل من سمات تراكمت فوقه على مدى أكثر من ٣٠٠ سنة، وأمامه مجموعة من الحدائق الزاهية التي صممت وفق الطراز الباروكي، والتي تعنون «فيينا الخضراء» وقلبها نهر الدانوب المتدفق وسطها بزهو. إذ الخضرة هي المعلم البارز في حياة المدينة التي تغطي المساحات الخضراء ٤٩٪ من مساحتها الاجمالية، في حين يصل عدد المنتزهات فيها إلى ٨٠ منتزهًا.

وتقوم في فيينا داران للأوبرا تعرض في كل منهما أوبرا مختلفة يوميًا ولمدة عشرة اشهر. وهناك ايضًا مسرحان متخصصان في تقديم العروض المسرحية الراقصة، وآخران لتقديم العروض التاريخية، فضلاً عن قاعات للعروض الموسيقية الجادة. وذلك إضافة إلى أن المدينة تستضيف ما لا يقل عن تسعة مهرجانات موسيقية

على مدار السنة، وبعضها متخصص (هايدن، شوبرت، موتسارت... ومهرجانات الموسيقى الحديثة)، وبعضها في الهواء الطلق، مجانًا وعبر شاشات ضخمة.

وفي فيينا العشرات من الكاتدرائيات والكنائس من الطراز الباروكي، وما لا يقل عن ٤٠ مسجدًا، بالاضافة إلى المركز الاسلامي (في ١٩٦٨، اشترت ثماني دول اسلامية الارض التي أقيم عليها، واستمر بناء المركز من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩) حيث تقام الشعائر الاسلامية بكل حرية، بل إن السلطات الأمنية تحرص في صلاة العيدين وصلاة ايام الجمعة على إرسال شرطة المرور للعمل أمام المركز الاسلامي وفي الطرق الرئيسية المؤدية إليه لتسهيل انتقال المصلين.

وتشكل فيينا أكبر مركز صناعي في النمسا: البورسلين، الزجاج، آلات وأدوات الموسيقى، الجلود، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية (أدوات ووسائل النقل النهري، سيارات)، الصناعات الكيميائية، والأقمشة. لكن الأنشطة الأهم للمدينة تبقى الاعمال الادارية (السلطات الفدرالية والمحلية) والتجارية (البورصة، المصارف، شركات التأمين...) والثقافية.

نبذة تاريخية: بُنيت فيينا الحالية على موقع سالتي (Celtique)، اختاره الرومان في القرن الميلادي الاول ليجعلوا منه معسكرًا رومانيًا دعوه «فيندوبونا» Vindobona. وعندما بدأ ينمو ويتحول إلى مدينة استلحقته روما بايطاليا القديمة؛ ثم ما لبثت هذه المدينة أن وقعت في أيدي البربر. وعندما أنشأ شارلمان الـ«أوستمارك» Ostmark، كان هناك استعمال لإسم «فيينا» Vienna، بدليل العثور على هذا الإسم في محفوظات ووثائق وخرائط تعود للعام ٨٨٠. وفي العام ١١٥٥، نقل هنري الثاني جاسوميرغوتل بلاط دوقيته من ليوبولدزبرغ، القائمة في السهل، إلى موقع دُعي أمهوف في فيينا. وفي عهد ليوبولد المظفّر، أحيطت المدينة بمواقع محصنة (أؤاخر القرن الثاني عشر). وعند وفاة آخر أمراء أسرة بابنبرغ (١٢٤٦)، استولى أوتوكار ملك بوهيميا على فيينا والمناطق المجاورة (التي تشكل جزءًا كبيرًا من أراضي النمسا الحالية). أما الامبراطور رودولف دو هابسبورغ فأعطى الدوقية لابنه ألبرت. وفي ١٣٦٥، أسس الدوق رودولف الرابع «جامعة فيينا»، أقدم جامعة ناطقة باللغة الالمانية. وفي القرن الخامس عشر، انتفضت المدينة ضد فريديريك الثالث، وأصبحت موضوع تنازع بين ملوك هنغاريا وأسرة هابسبورغ الذين تمكنوا، في ١٤٩٠، من الاستيلاء عليها. وتميز القرن السادس عشر بكفاح أبناء فيينا وآل هابسبورغ ضد «الاصلاح الديني» (البروتستانت) وضد الاتراك. وفي ١٥٢٩، حاصر السلطان التركي سليمان القانوني المدينة بجيش قوامه ١٢٠ ألف رجل. لكن حامية المدينة تصدت له وأجبرته على رفع الحصار (تشرين الاول ١٥٢٩). وعادت فيينا، بعد نحو قرن ونصف القرن، لتتعرض للتهديد التركي من جديد. ففي ١٦٨٣، حاصرها الاتراك وتمكنوا من اختراق وحرق مواقعها المحصنة، وأوشكت على السقوط لو لم ينجدها، في ١٣ ايلول ١٦٨٣، شارل دو لورين وجان الثالث سوبيسكي (ملك بولونيا). ومذاك زال الخطر التركي عنها بصورة نهائية. وفي أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر، حققت المدينة ازدهارًا كبيرًا عكسته الأبنية الباروكية، واستمرت في إنماء ازدهارها حتى أضحت، خصوصًا في عهد ماري–تيريز، «عاصمة أوروبا الموسيقية»: غلوك، هايدن وموزار أمضوا حياتهم فيها. وفي مطلع القرن التاسع عشر، أضحت فيينا مركز الصراع ضد نابوليون، واحتلها الفرنسيون مرتين، في ١٨٠٥–١٨٠٦ وفي ١٨٠٨، ونشبت معارك شرسة في ضواحيها، خصوصًا معركة إسلينغ ومعركة واغرام. وبعد سقوط نابوليون، عقد مؤتمر فيينا الشهير الذي كان فاتحة فترة من الزعامة الاوروبية والازدهار المشع استمرت حتى أحداث ١٨٤٨ التي انتهت بإقامة سلطة بوليسية أدّت إلى نشوب ثورة ١٨٤٨ التي عادت وسقطت تحت ضربات جيوش ويند يشغراتز Windishgratz (٣١ تشرين الاول ١٨٤٨). وبدأت المدينة تحولها الحديث في عهد الامبراطور فرنسوا جوزف: سجون ومعاقل المدينة هُدمت، وحُوّل موقعها إلى «رينغ» Ring، أي إلى جادة دائرية أحاطت بها مباني البرلمان والأوبرا وأكاديمية الفنون الجميلة والساحات والمنتزهات... فأضحت فيينا مركز الافكار البرلمانية والديمقراطية والحياة الثقافية. فجسّد «الرينغ» قيم البورجوازية الليبرالية، وأصبح رمز انتصار القانون الدستوري على القوة الامبراطورية العاتية، والثقافة العلمانية على الايمان الديني. وأضحت فيينا مركزًا إشعاعيًا لمختلف المدارس والتيارات الفكرية في الفنون والآداب والفلسفة والعلوم كافة. وجاءت الهزيمة في

الحرب العالمية الاولى لتنهي الامبراطورية ولتجعل من فيينا عاصمة عظمى لبلد صغير. ومذاك، أخذ عدد سكانها يتناقص، ودخلت في أحداث داخلية دموية أشبه بالحرب الأهلية (راجع باب «النبذة التاريخية»). وفي ١٩٣٨، احتل الألمان المدينة وأعلنت وحدة «الأنشلوس». لكن المدينة بقيت إلى حد كبير في منأى عن الحرب العالمية الثانية حتى أواخرها تقريبًا، أي حتى العام ١٩٤٤ عندما بدأت تتعرض لقصف الحلفاء، ثم لحصار ضربته عليها القوات السوفياتية. احتلها الحلفاء، وقسّموها إلى أربعة قطاعات، وبقيت على هذه الحال حتى تم توقيع «معاهدة الدولة» في ١٥ ايار ١٩٥٥.

معاهدة فيينا (١٨٠٩): وقعت هذه المعاهدة في ١٤ تشرين الاول ١٨٠٩ بعد انتصار فرنسا في معركة واغرام Wagram، حيث تخلت النمسا بموجبها، لفرنسا، عن كرواتيا البحرية، وفيوم، وتريستا وإيستريا، وعادت سالزبورغ لبافاريا، ولوبلن وكراكوفيا لدوقية فرصوفيا الكبرى، ونالت روسيا تارنوبول. كما فرضت المعاهدة على النمسا دفع مبالغ كبرى وتحديد عديد جيشها.

مؤتمر فيينا (١٨١٤): مؤتمر عقد في فيينا من ايلول ١٨١٤ إلى حزيران ١٨١٥ بغرض تثبيت دعائم سلام دائم بعد الحروب النابوليونية وإعادة رسم خريطة سياسية لأوروبا. وحضر المؤتمر ملوك، هم فرنسوا الاول (النمسا) والقيصر الاسكندر الاول (روسيا) وفريديريك غيوم الثالث (بروسيا)، وتمثلت الدول بـ كاستليريغ (بريطانيا)، مترنيخ (النمسا)، هاردنبرغ وهومبولدت (بروسيا)، نيسيلرود (روسيا)، تاليران (فرنسا التي كان لويس الثامن عشر ملكًا عليها). ولم يعقد المؤتمر أية جلسة عامة وشاملة لأعضائه، بل توزعت اجتماعاته على لجان صغيرة. وفي ١٣ آذار ١٨١٥، أعلن أن عودة نابوليون إلى فرنسا هي عمل غير قانوني. الوثيقة الأخيرة للمؤتمر وقعت في ٩ حزيران ١٨١٥. وبموجبها نالت بريطانيا جزيرة مالطا وجزر البحر الإيوني وجزر هليغولاند والرأس (الكاب، في جنوب افريقيا) وسيلان وبعض الجزر في بحر الأنتيل، وأعادت احتلال الهانوفر وفنلندا وبسّارابيا؛ وعادت المناطق التي تشكل ثلثي بولوندا لروسيا. وخسرت السويد فنلندا، لكنها حظيت بالنروج. وعادت بروسيا وكسبت جزءًا من أقاليمها البولندية القديمة، وبوميرانيا السويدية، وجزءًا من ساكس، وحوض الرور والضفة اليسرى من الرين. واستعادت النمسا مقاطعاتها السابقة والتيرول وغاليسيا ونفوذها في ايطاليا، وترأست الكونفدرالية الجرمانية التي كانت تضم ٣٨ دولة (أو ولاية). وضمّ ملك هولندا المناطق النمساوية السفلى السابقة. الكونفدرالية الهلفية (السويسرية) نالت ثلاثة كانتونات جديدة. مملكة البيمونت—سردينيا استعادت البيمونت والسافوا ونيس وجنوى. واستطاع المندوب الفرنسي في المؤتمر، تاليران، ان ينتزع من المؤتمرين قبولًا مبدئيًا بشرعية العمل في أن يستعيد الملك الفرنسي لويس الثامن عشر جميع الاقاليم التي كانت خاضعة للملك لويس السادس عشر. وهذا الترتيب الجديد لأوروبا، الذي رسمه مؤتمر فيينا، جاء وفق مصالح الملوك والأمراء في إطار «تحالفهم المقدس» ضد نابوليون، ولم يُعر أي اهتمام لارادة الشعوب الاوروبية ورغباتها.

حلقة فيينا: مدرسة فكرية وضعية جديدة، ضمت ابتداءً من ١٩٢٢، حول مؤسسها مورتيز شليك Mortiz Schlik (فيلسوف ألماني، توفي في فيينا عام ١٩٣٦) عدة فلاسفة وعلماء ألمان ونمساويين (كارناب، فرانك، هاهن، كرافت، ويسمن...). وأعلنت هذه الحلقة طروحاتها في بيان بعنوان «المفهوم العلمي للعالم». وأصدرت الحلقة مجلة «المعرفة» (١٩٣٠) التي تميزت بالمنطق الرياضي (فريغ، راسل) وبتطور الفيزياء الحديثة (نظرية النسبية لأينشتاين). وسعت حلقة فيينا لبناء «علم الدلالة المرتبط بتحليل اللغة»، والغاء كل ما اعتبرته هذه الحلقة «شبه مشكلات» خالية من معاني «الميتافيزيك» (الماورائيات). وبعد تحقيق الأنشلوس (وحدة ألمانيا والنمسا) واندلاع الحرب العالمية الثانية، غادر بعض أعضاء حلقة فيينا أوروبا وقصدوا الولايات المتحدة الاميركية حيث كان لهم تأثير كبير على علماء المنطق وبحاثة العلوم كافة، من أمثال غودمان وكوين ووايت.

◦ **كلاغنفورت** Klagenfurt: قاعدة ولاية كارنثيا، جنوب البلاد قرب بحيرة «وورث» على بعد ٢٩٧ كلم عن فيينا. تعدّ نحو ٩٣ ألف نسمة. مركز سياحي. عدة نصب ومنشآت تاريخية: نافورة دراغون (القرن السابع عشر)، لاندهاوس (أواخر القرن السادس عشر)، ساحة

ألتر وقصر من القرن السادس عشر. صناعات خشبية. تاريخيًا، كانت مستعمرة سلتية، ثم رومانية، واستمرت قرية صغيرة حتى العام ١٥١٨، حيث اتخذ ماكسيميليان مرسومًا بجعلها مقرًا لجيش المقاطعات النمساوية، وبعد ذلك أصبحت عاصمة ولاية كارنثيا. احتلها الفرنسيون ثلاث مرات، وقام نابوليون خلال إحداها بتدمير تحصيناتها التي بنيت في القرن السادس عشر.

◦ **لينز** Linz: عاصمة ولاية النمسا العليا. تقع على الضفة اليمنى من الدانوب، في حين تقع ضاحية أورهار الصناعية على ضفته اليسرى. تبعد ١٧٨ كلم عن فيينا، وتعد نحو ٢٠٧ آلاف نسمة. لا يزال بعض من بيوتها من عصر النهضة ومن الطراز الباروكي. قصر حكومة الولاية يعود إلى القرن السادس عشر، كنائس وقصور من القرن الخامس عشر، وكاتدرائية من القرن السابع عشر. متحف الولاية. صناعات حديدية وكيميائية. مرفأ على الدانوب. عاش بروكنر في المدينة، وفيها وضع أهم أعماله الموسيقية.

تاريخيًا، لينز هي «لنسيا» Lentia الرومانية. بدأت نموها في القرون الوسطى بفضل التجارة النهرية والصناعات الخشبية والحديدية. ضمها شارلمان لأسقفية باساو Passau، وفي ١١٩٠ أصبحت من ممتلكات ليوبولد الخامس النمساوي. وفي ١٤٩٠ أصبحت قاعدة النمسا العليا. وابتداء من ١٨٣٠، بنيت تحصينات عند مداخلها لا يزال بعض ركامها ماثلًا للعيان. وكان لإنشاء خط حديد يربط بينها وبين بودويس Budweis في ١٨٣٢ أن يشجّع على انطلاقتها الصناعية.

نيبال

بطاقة تعريف

الموقع: نيبال Népal إحدى دول آسيا الوسطى. تقع في منطقة جبال الهيمالايا Himalaya بين الهند والصين. طول حدودها ٢٨١٠ كلم: ١٦٢٥ مع الهند و١١٨٥ مع الصين. متوسط طولها من الشرق إلى الغرب ٨٠٠ كلم، وعرضها من الشمال إلى الجنوب ١٧٠ كلم.

المساحة: ١٤٧١٨١ كلم٢.

العاصمة: كاتماندو Katamandou. وأهم المدن: باتان Patan، بادغاون Bhadgaon، بيرتناغار Biratnagar (راجع مدن ومعالم).

اللغات: النيبالية (رسمية)، وهي في الأصل لغة قبائل «غورخاس» Gurkhas (أكثر من نصف السكان) وتنتمي إلى عائلة اللغات الهندية الآرية. وهناك لغات قبائل من أجناس أخرى وخصوصًا لغة قبائل «نوار» Newar التيبيتية الأصل. وهناك استعمال واسع للانكليزية في المجالات الاقتصادية والتجارية والادارية.

السكان: ٢٢,٦ مليون نسمة (إحصاءات ١٩٩٧). والتقديرات الحالية، في العام ٢٠٠٢، أنهم بلغوا نحو ٢٤ مليونًا. نحو نصفهم يسكن في منطقة «تيراي» Terai الجنوبية، وهم من الذين ينتمون إلى القبائل الهندية نفسها القاطنة في سهل الغانج في الهند. أما المناطق الشمالية المرتفعة والتي يزيد ارتفاعها غالبًا على ٣ آلاف م فإنها مأهولة بالتيبيتيين البوذيين اللاميين، وهي تجمعات سكانية قليلة جدًا بسبب قساوة المناخ. وفي المناطق الشرقية فإن السكان ينحدرون من أصول مغولية بخلاف المناطق الغربية المأهولة بقبائل خصّاص Khasas الهندية الاصل، ووسط البلاد مأهول بسكان هم مزيج من قبائل خصّاص الهندية وعدة قبائل مغولية مثل «تامنغ» Tamangs و«ماغار» Magars و«غورونغ» Gurungs، وخصوصًا قبائل نوار القاطنة بشكل أساسي في حوض مدينة كاتماندو المكتظ بالسكان. وقد لعبت هذه القبائل دورًا مهمًا في إيجاد الحضارة النيبالية.

نحو ٩٠٪ من السكان يعتنقون الهندوسية (الدين الرسمي للدولة حتى العام ١٩٩٠). وهناك نحو ٥,٨٪ يعتنقون البوذية (وغالبيتهم من أتباع الماهايانا واللاميين)، و٢,٧٪ من المسلمين، و١,٥٪ مختلف الاديان الأخرى.

الحكم: نظام الحكم ملكي. الدستور المعمول به صادر في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٠. مجلس الممثلين من ٢٠٥ أعضاء منتخبين بالاقتراع الشامل لمدة خمسة أعوام. مجلس الولايات من ٦٠ عضوًا، يعين الملك ١٠ منهم، ويجب أن يكون من بين الاعضاء الستين ثلاث نساء، وثلاثة يمثلون الطبقات الشعبية، وتسعة يمثلون المجموعات الاتنية أو الاجتماعية المحرومة. مجلس الدولة لا يجتمع إلا لتعيين ملك جديد في حال وفاة أو عجز الملك القائم. إداريًا، تقسم البلاد إلى خمس مناطق و١٤ محافظة.

الاحزاب: (كانت عاملة قبل العام ١٩٧٢، وحُظرت من تلك السنة حتى العام ١٩٩٠). — الاتحاد الماركسي اللينيني، الحزب الماركسي اللينيني الموحد، تأسس في ١٩٩١، ويتزعمه مان موهان أديكاري؛ — حزب المؤتمر النيبالي، حزب اشتراكي ديمقراطي، تأسس في ١٩٤٧ (حُظر في ١٩٦٠، وأعيد تشريعه في ١٩٩٠)، يتزعمه جيريجا براساد كوارالا، وكان يتزعمه قبلًا غانش مان سينغ المتوفي عام ١٩٩٧، ويضم نحو نصف مليون محازب؛ — حزب العمال والفلاحين، المنشق عن الحزب الشيوعي النيبالي، ويتزعمه نارايان مان بيجوكشي؛ — حزب «سادبهافانا»، حزب هندوسي، تأسس في ١٩٩٠، ويتزعمه غاجندرا نارايان سينغ؛ — الحزب الشيوعي النيبالي، تأسس في ١٩٤٩ على يد كيشار يونغ رايماجهي، وحُظّر في ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦، ثم ابتداء من ١٩٦٠، وكان ينشط خصوصًا في وادي كاتماندو وفي المناطق الجنوبية المجاورة للهند.

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية ٠,٤٩٠ (بين الأضعف في العالم)، الأمية بين الرجال ٣٩,٤٪، وبين النساء ٧٤,٨٪. الناتج الاجمالي ٣٠٥٧٣ مليون دولار، وحصة الفرد منه ١٣٢٧ دولارًا (Etat du monde 2003).

يعتبر نحو ٦٥٪ من سكان النيبال دون مستوى الفقر، في وقت يتميز فيه الاقتصاد الكلي بأداء ضعيف ولا يتم فيه تطبيق برامج التنمية في شكل صحيح ما يؤدي إلى تدهور المؤشرات الاجتماعية وإبقائها متدنية.

تتوزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (النسب الموضوعة بين هلالين تشير إلى مساهمة القطاع في الناتج العام): في الزراعة ٨٠٪ (٥٢٪)؛ في الصناعة ٨٪ (١٨٪)؛ في الخدمات ١٢٪ (٣٠٪).

أهم المنتوجات الزراعية: الأرز، الذرة، قصب السكر، القمح، البطاطا، الحبوب، القنب، الشعير والتبغ.

المناجم المتوافرة في البلاد: المانييزيت، الزنك، القصدير، الحديد، النحاس، الكلس، النيكل.

وأهم المنتوجات الصناعية: المواد الغذائية، التبغ، الجلود، الاسمنت، القرميد، الأقمشة والسجّاد.

باتت اليد العاملة المهاجرة ظاهرة ملحوظة في السنوات الأخيرة، إذ أصبحت تطال الملايين من المهاجرين النيباليين الباحثين عن عمل. وتعتبر الهند أكبر نقطة جذب للعمالة النيبالية الرخيصة. وباتت تنشط في كاتماندو (عام ١٩٩٧) قرابة ١٠٠ وكالة توظيف تتولى تأمين السفر للشركات الاجنبية التي ترغب في استقدام اليد العاملة. وبات عدد العاملين النيباليين في الولايات الهندية المتاخمة للحدود يناهز المليون نسمة. وكذلك هناك هجرة واسعة لليد العاملة النيبالية إلى السعودية وبلدان الخليج وكوريا الجنوبية وغيرها.

تولي حكومة النيبال أهمية لقطاع السياحة. وإذا كان العام ١٩٦٢ عرف ٦١٧٩ سائحًا، فإن هذا العدد أصبح ٤٠٥ آلاف في العام ١٩٩٦. ويشكل هذا القطاع أكبر مورد للعملات الصعبة. وثمة خطط تضعها الحكومة لتنشيط السياحة على قاعدة أن النيبال توفر للسائح شعورًا بأنه في بلد مختلف عن سائر بلدان العالم من حيث موقعه الجغرافي (من أعلى البلدان عن سطح البحر)، ومن حيث أن زيارة النيبال تشكل خليطًا من المغامرة ومن السياحة غير التقليدية بما فيها سياحة تسلق القمم الشاهقة.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: في الفترة الممتدة بين القرن الثامن والسادس ق.م. حكمت المنطقة أسر ملكية يُقال لها «غوبال» و«أهير» جاءت من شمال الهند وأقامت في وادي كاتماندو. وهناك ظهر بعد فترة قصيرة محاربون أشداء يقال لهم الـ«كيرات» Kirat، ومن المرجح أنهم جاءوا من التيبت. وفي أواسط القرن السادس ق.م. كانت ولادة غواتاما سيدهارتا Guatama Sidharta (الذي سيُعرف بالـ«بوذا»)، ابن ملك كابيلافاستا من قبيلة «ساكيا» +çakya، ومع بوذا وبعده، أي منذ القرن الخامس ق.م. أصبحت البلاد مركزًا دينيًا كبيرًا وحكمتها أسر ملكية تصل إلى نحو ٥٠٠ أسرة استمرت إلى قرون بعد الميلاد.

في التاريخ الوسيط: انفتحت النيبال على العالم الخارجي وظهرت كدولة ذات سيادة ابتداء من القرن السابع، وخصوصًا مع حكم أسرة الملك أمشوفارمان الذي زوج ابنته «بيريكوتي» إلى سرون

تسان غامبو ملك التيبت. وفي أواخر القرن التاسع كانت بداية عهد نيبال سمبات، حيث لعبت البلاد دور الاتصال بين الصين والهند، وتحولت كاتماندو وباتان إلى مركزين تجاريين مهمين ومحطتين ضروريتين على الطريق الرابطة بين الصين والهند.

وفي القرن الثاني عشر أصبحت النيبال، بفضل موقعها الجبلي الحصين، ملجأ لرجال الدين البوذيين ولحكام الهند الفارين من أمام جيوش الفتح الاسلامي. وكان قدومهم نقطة تحول في تاريخ النيبال التي أصبحت قلعة بوذية قوية ومركزًا ثقافيًا تشع منه الحضارة الهندية على كامل المنطقة.

في التاريخ الحديث: ظلت البلاد مقسمة إلى عدة إمارات مستقلة الواحدة منها عن الأخرى إلى القرن الثامن عشر، وتحديدًا إلى العام ١٧٦٩، حيث توصل زعيم قبيلة غورخا Gurkha الذي يدعى الراجا بريتوري نارايانا، إلى فرض سلطته على بقية القبائل والامارات وعلى كامل نيبال، وتأسيس دولة نيبال الحديثة. ولا يزال أحفاده يرثون عرش المملكة.

نزح الغورخا، الذين يدعون أنهم ينحدرون من أصل «راجبوت» Rajput الهندي العريق من الشمال الغربي للهند في حوالي القرن السادس عشر، واستقروا في غرب وادي كاتماندو. ولما قويت شوكتهم وأخذت دولتهم تزداد قوة ومناعة شعر الاستعمار البريطاني الجاثم على الهند بوجود ذلك الخطر المتصاعد على حدود مستعمرته. فشنّ على النيبال حربًا غير متكافئة وشدّد قبضته على العاصمة كاتماندو، بحيث اضطر الغورخا إلى الرضوخ. فدخلها الجيش البريطاني في ١٨١٦، ونصّب فيها مقيمًا بريطانيًا عامًا بعد أن فرض عليها معاهدة سيغولي Segauli التي رسخت النفوذ البريطاني، وفقدت النيبال بموجبها أجزاء من أراضيها. وظلت نيبال، من الناحية الدستورية، مملكة تحكمها أسرة نارايانا، إلا أنها كانت خاضعة عمليًا للنفوذ البريطاني. وظلت معاهدة سيغولي نافذة إلى أن تم بعض التعديل عليها عام ١٩٢٣ بشكل خفّف بعض الشيء من وطأة الاستعمار على البلاد.

في التاريخ المعاصر: كان نوع من انقلاب عسكري قد وقع في العام ١٨٤٦ ضد الأسرة المالكة وجاء بأسرة يونغ باهادور إلى الحكم. وكانت تلك الأسرة الجديدة أسرة إقطاعية خاملة منغمسة في ملذاتها، لذلك كان الحكم الفعلي بيد الحجّاب من عائلة «رانا». واستمرت تلك الاوضاع على حالها إلى ١٩٥٠–١٩٥١ حيث وقعت ثورة متأثرة باستقلال الهند والحركة الوطنية الهندية. فأعادت الثورة النيبالية نفوذ الأسرة المالكة الاولى، وتولى الملك تريبوفان بير بيكرام العرش (الذي كان لجأ إلى الهند قبل نحو سنة). فأعلن تريبوفان قيام نظام الملكية الدستورية، وفتح البلاد أمام التفاعل مع العالم الخارجي، كما عمل على إقامة توازن دبلوماسي بين الهند، باعتبارها دولة «حامية»، والصين باعتبارها دولة «صديقة».

عهد ماهندرا: بعد موت تريبوفان في ١٩٥٧، خلفه ابنه ماهندرا بير بيكرام (١٩٥٧–١٩٧٢) الذي عقد، في عهده، أول برلمان منتخب (١٩٥٩)، وبدأ العمل بدستور جديد في ١٩٦٢. كما أخذت النيبال تتجه في عهده إلى التخفيف من التبعية إلى الهند. فقد طالب ماهندرا، في ١٩٦٩، بسحب المستشارين العسكريين الهنود، وقد انسحبوا فعلًا في ١٩٧٠. وفي الوقت نفسه وطد علاقات تجارية مع الباكستان والصين، واستمر يبذل جهوده للمحافظة على التوازن الصعب بين الهند والصين.

وأثناء تلك الفترة، نال «حزب الكونغرس النيبالي» الاشتراكي الأغلبية في الانتخابات، وألف زعيمه كوارالا حكومة اشتراكية سرعان ما اتهمها الملك بسوء استعمال السلطة وبتجاوز صلاحياتها. فحلّها وزجّ رئيسها في السجن (كانون الاول ١٩٦٠)، وعلّق العمل بالدستور وحل كل الاحزاب السياسية وتولى هو نفسه كل السلطات. وفي ١٩٦٢، شرّع دستورًا جديدًا، وأجرى تعديلًا عليه في ١٩٦٧. وفي محاولة للتخفيف من نقمة المعارضة أعلن عن فتح صفحة جديدة معها، وأطلق سراح زعيمها كوارالا. إلا أن ذلك الاجراء لم يقضِ على الاسباب الحقيقية للنقمة والمتمثلة أساسًا في المظالم

الاجتماعية والاستغلال والأزمة الاقتصادية الخانقة. وظلت المطالب الاساسية مرفوعة خصوصًا من جانب النخبة المثقفة من أساتذة وطلاب جامعيين.

عهد بيراندرا بير بيكرام Birendra Bir Bikram: في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٢، وفي أعقاب وفاة الملك ماهندرا، اعتلى ابنه بيراندرا العرش، وغمر شعور عام المواطنين بإمكانية قيام نظام ديمقراطي حقيقي؛ ذلك أن بيراندرا بدأ، لتوه، يولي اهتماماته بالناحية الاقتصادية. إلا أن أكبر عقبة، أمام أي إنجاز، تمثلت في طبيعة النظام الملكي الذي أراد أن يبقي على مقاليد الحكم مركزة في يد الملك، في حين كانت تنمو النزعة إلى الحرية السياسية والديمقراطية وتعم البلاد. فاتبع الملك إزاء ذلك سياسة التهديد والترغيب والتغيير السريع للحكومات (خمس حكومات بين ١٩٧٢ و١٩٧٩).

جاء التعديل الحكومي، في ١٩٧٥ ليجعل من اجتماعات البرلمان (بنشايات) علنية، لكنه لم يغير في طرق تعيين النواب، وليبقي على منع الاحزاب، التي لجأت إلى العمل السري. وكان على رأس هذه الاحزاب «حزب المؤتمر». فقامت اضطرابات، خصوصًا بين ١٩٧٢ و١٩٧٤، بما فيها محاولة موجهة ضد الملك في ١٦ آذار ١٩٧٤.

لكن في ١٩٧٩، ومع استمرار ضغط المطالب الشعبية، رضخ الملك بيراندرا، فسمح بتعدد الاحزاب، وإجراء انتخابات حرة، وزيادة صلاحيات البنشايات (البرلمان) الوطني، فأصبحت الحكومة مسؤولة أمامه وليس أمام الملك.

وأبرز ما حدث على صعيد سياسة التوازن الاقليمي (بين الهند والصين) أن النيبال استمرت في هذه السياسة التي قضت في أن تتحرر شيئًا فشيئًا من التزاماتها إزاء الهند التي كانت نسبة المبادلات التجارية معها لوحدها تصل إلى ٩٩٪ عام ١٩٦٠، فهبطت إلى نسبة ٧٠٪ عام ١٩٧٧، وأن تتطلع ناحية الصين على الرغم من التناقض الايديولوجي معها. وتناولت المساهمات الانمائية للصين في النيبال شبكة من الطرقات وبناء عدة سدود وبعض المصانع.

ولكسر احتكار مدينة كالكوتا الهندية كمنفذ بحري وحيد للبضائع النيبالية المصدرة والمستوردة، وقعت النيبال اتفاق ترانزيت مع بنغلادش في ٢١ نيسان ١٩٧٦. وقد أقرّت الهند في النهاية بمطالب النيبال حول فصل مسألة التبادل التجاري الثنائي عن مسألة مرور البضائع. وبالفعل، تم بين البلدين توقيع اتفاق ترانزيت مستقل عن الاتفاق التجاري في ١٧ آذار ١٩٧٨. وفي سياق جهود مملكة النيبال دعم استقلالها (إزاء الهند والصين) ترحيبها بالرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران الذي زارها في ٢ ايار ١٩٨٣، وحماسها لما أعلنه عن دعمه لفكرة اعتبار النيبال «منطقة سلام»، الأمر الذي كان يشدّد عليه الملك بيراندرا بهدف جعل النيبال «عازلًا» بين الهند والصين وبموافقة دول المنطقة. وقد أيّدت الصين هذه الفكرة في الأثناء.

أبرز أحداث ١٩٨٠–١٩٩٠: في ٢ ايار ١٩٨٠، جرى استفتاء النيباليين حول إدخال نظام تمثيلي إقليمي ووطني مرتكز على تعددية الاحزاب. فرفضت الأغلبية (بأكثرية ٥٤,٨٪) هذا التعديل في النظام واقترعت لصالح الابقاء على النظام التمثيلي القائم، أي نظام البنشايات (البرلمان). وفي ٩ أيار ١٩٨١، جرت انتخابات تشريعية عامة.

في تموز ١٩٨٣، قدم رئيس الحكومة باهادور تاما استقالته معترفًا بعجزه عن حل المشكلات الاقتصادية ومحاربة الفساد، وانتخب البنشايات (البرلمان) لوكندره باهادور شاند، الذي كان معارضًا منذ الانتخابات العامة في ١٩٨١، خلفًا له.

شهد العام ١٩٨٥ إقامة «رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الاقليمي»، وضمت، إلى النيبال الهند والباكستان وبنغلادش وبوتان ومالديفيا وسري لانكا.

وفي ١٩٨٨، اشترت النيبال، وللمرة الاولى، أسلحة من الصين. وفي مطلع تلك السنة، وافقت ٨٦ دولة (منها فرنسا والولايات المتحدة، ولم توافق الهند ولا الاتحاد السوفياتي) على اقتراح الملك النيبالي، الذي كان تقدم به في ٢٥ شباط ١٩٧٥، حول إعلان النيبال «منطقة سلام». وفي ٢١ آب من تلك السنة

ضرب زلزال البلاد وتسبب في مقتل ٤٥٠ شخصًا.

في ٢٣ آذار ١٩٨٩، ضربت الهند حصارًا اقتصاديًا على النيبال التي عادت في ١٩٩٠ لشراء أسلحة من الهند ورفعت أي قيد من قيود العمل أمام الهنود. وشهدت العاصمة كاتماندو اضطرابات ومظاهرات، ووقع بعض القتلى، أقدم على أثرها رئيس الحكومة لوكندره باهادور شاند على السماح بتعدد الاحزاب وبحرية عملها السياسي. وحُلّ البرلمان (١٦ نيسان ١٩٩٠)، واستقالت الحكومة، وشكل كريشنا براساد بهاتاري (مولود ١٩٥٤، وكان أمضى ١٤ عامًا في السجن) حكومة ائتلافية جديدة، ورفعت الهند حصارها الاقتصادي. وبعد اضطرابات (٥٦ قتيلًا)، قبل الملك في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ دستورًا جديدًا ينص صراحة على تعددية الاحزاب.

أبرز أحداث ١٩٩١–١٩٩٨: جرت انتخابات تشريعية في ايار ١٩٩١ (لأول مرة منذ ١٩٥٩)، وترشح فيها ١٣٤٥ مرشحًا، وتنافس فيها عشرون حزبًا. ففاز حزب المؤتمر بـ١١٤ مقعدًا من أصل ٢٠٥ مقاعد، وحزب الاتحاد الماركسي اللينيني بـ٦٨، وحزب اليسار ١٣، وحزب اليمين ١٠، والمستقلون ٣. وترأس الحكومة الجديدة جيرجا براساد كوارالا (مولود ١٩٢٥).

في ١١ تموز ١٩٩٤، حلّ الملك البرلمان، فاندفعت البلاد في إضراب عام ومظاهرات منددة بالإجراء الملكي. وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٤، جرت انتخابات عامة، نال فيها الحزب الماركسي اللينيني ٨٨ مقعدًا، وحزب المؤتمر ٨٣، والحزب الوطني الديمقراطي ٢٠... وشكل بعدها الشيوعي مان موهان أدهيكاري (مولود ١٩٢٠) حكومة جديدة، عاشت لأشهر قليلة، اعتقلت خلالها رجال عصابات تيبيتيين وسلّمتهم للصين، وتعاقبت بعدها، حتى نيسان ١٩٩٨، أربع حكومات. وفي شباط ١٩٩٦، جرى الاعلان عن اكتشاف مكان ولادة بوذا في منطقة لومبيني. وفي ١٣ شباط ١٩٩٦، بدأت انتفاضة مسلحة في المناطق الشمالية الغربية من البلاد، وأعلن في حزيران ١٩٩٨ عن مقتل نحو مائة من المسلحين.

في ١٩٩٧–١٩٩٨، وصلت المنازعات داخل الاحزاب الرئيسية الثلاث إلى أوجها، ما انعكس تبديلات متلاحقة في الأغلبية البرلمانية والحكومية. وأولى هذه المنازعات بدأت داخل الحزب الوطني الديمقراطي الذي أتاح في المجال (٤ تشرين الاول ١٩٩٧) أمام إسقاط الحكومة برئاسة لوكندرا باهادور شاند وذات الغالبية الشيوعية، ووصول خصمه سوريا باهادور تابا (من الحزب نفسه، الوطني الديمقراطي) بدعم من حزب المؤتمر النيبالي الذي لم تتح له انقساماته الداخلية ترؤس الحكومة. وخشي تابا من ائتلاف ضده يقوده الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني، فطلب، في ٨ كانون الثاني ١٩٩٨، من المحكمة العليا حلّ البرلمان. ولمّا لم يفلح قدّم استقالة حكومته في ٢٠ شباط ١٩٩٨.

وبدوره، حاول حزب المؤتمر الاستفادة من الانقسام الحاصل في الحزب المنافس الاساسي، أي الحزب الشيوعي. ففاوض الجناح المعتدل في الحزب الشيوعي، وتوصل زعيم المؤتمر جيريجا براساد كوارالا إلى إعادة ترؤسه الحكومة بعد أن كان قد أزيح عنها منذ ١٩٩٤. لكن هذه المحاولة ما لبثت أن واجهتها مشكلة صعبة تتعلق بالمتمردين الماويين وإيجاد حلّ لتمردهم الذي تسبّب في مقتل نحو ١٥٠ شخصًا منذ بداية التمرد في العام ١٩٩٥.

أبرز أحداث ١٩٩٩–٢٠٠٢: في ١٠ كانون الاول ١٩٩٨، انسحب الحزب الماركسي اللينيني من الائتلاف الحكومي الذي يضمه وحزب المؤتمر برئاسة زعيم هذا الأخير جيرجا براساد كوارالا، واحزابًا أخرى. وبعد استنفاد مختلف محاولات إقامة حكومات تعددية ائتلافية التي عرفتها البلاد منذ إقرار التعددية في ١٩٩٠، عاد الحزبان الرئيسيان: المؤتمر النيبالي والماركسي اللينيني، وشكلا حكومة انتقالية برئاسة كوارالا بهدف التحضير للانتخابات التشريعية في ٣ و١٧ ايار ١٩٩٩. ونال حزب المؤتمر في هذه الانتخابات الغالبية المطلقة، ما مكّنه من تشكيل حكومة متجانسة برئاسة كريشنا باتاري (مولود ١٩٢٥).

التمرد الماوي والوضع الاقتصادي: متمردو (رجال حرب العصابات) الحزب الماوي ضاعفوا من عملياتهم ونفذوا عمليات اغتيال ضد أعضاء في حزب المؤتمر وقتلوا فلاحين غير متعاونين، حتى أنهم أصلوا عداء لأعضاء في أحزاب شيوعية أخرى، كما نفذوا عدة عمليات تفجير في العاصمة كاتماندو.

وفي حين ضربت المجاعة بعض المناطق في الجبال العالية خلال شتاء ١٩٩٧–١٩٩٨، إلا أن الحصاد الوفير الذي جاء به موسم كانون الاول ١٩٩٨ مكّن النيبال من أن تصدّر الأرزّ لبنغلادش. وعقدت الحكومة معاهدة تجارية جديدة مع الهند، في ٥ كانون الثاني ١٩٩٩، تنص على تجديد تسهيلات الترانزيت عبر النيبال.

وقلقت الدول المانحة من سوء إدارة المساعدات المخصصة للتنمية، وجمّد البنك الدولي مشروع تغذية وادي كاتماندو بمياه الشفة. وكل ذلك وسط عدد من الفضائح السياسية–المالية والفساد. وجاءت المحاصيل الزراعية الجيدة للعام ١٩٩٩ (٥٠٪ من الناتج العام و٨٠٪ من اليد العاملة)، وإعادة اطلاق بعض الصناعات المحلية، خصوصًا صناعة السجّاد، لتؤشر إلى نمو يقترب من ٧٪ للعام ١٩٩٩–٢٠٠٠.

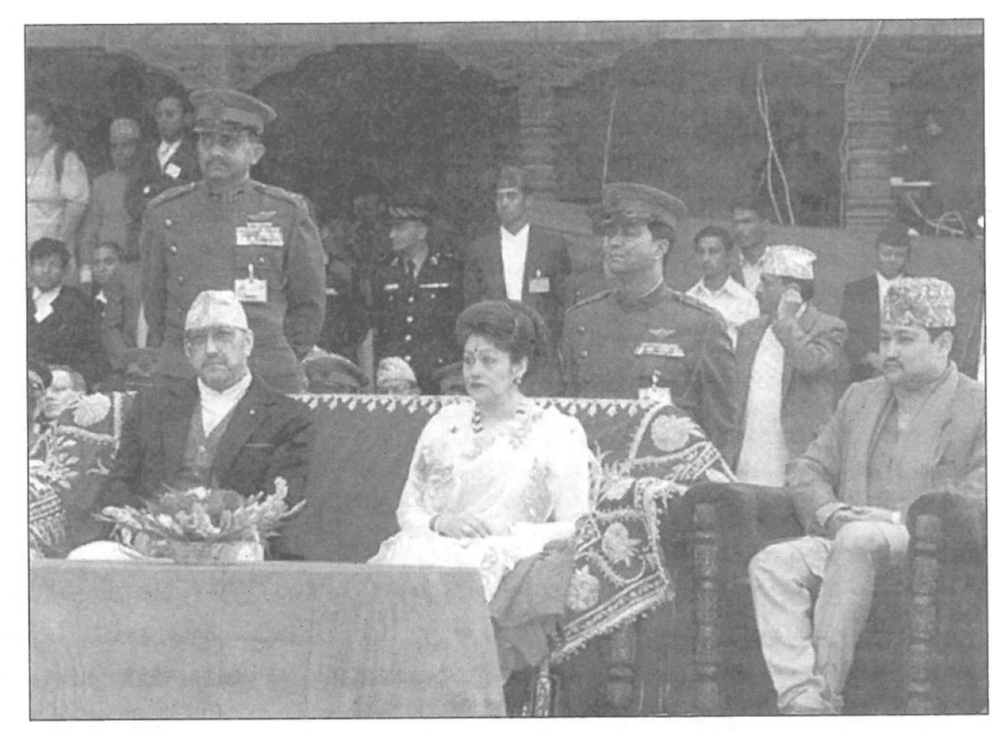
كوارالا رئيسًا للحكومة من جديد: الانقسام الجديد الذي تعرض له حزب المؤتمر أدّى إلى سقوط الحكومة مرة جديدة، إثر تقديم ٦٩ نائبًا منه، في ١٦ آذار ٢٠٠٠، عريضة ضد رئيس الحكومة كريشنا براساد باتاري. وبعد ذلك بيومين انتخب خصمه في الحزب، جيرجا براساد كوارالا، رئيسًا لكتلة الحزب البرلمانية، ثم عين رئيسًا للحكومة للمرة الخامسة منذ ١٩٩١. وعكفت حكومته الجديدة على إيجاد حل لمشكلة تمرد الماويين الذين كانوا قد أعلنوا، منذ ١٩٩٦، «الحرب الشعبية»، وهم ينتمون للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). ولما لم يتفق الطرفان على البدء بمفاوضات، فقد عمد رئيس الحكومة إلى رفد قوات الشرطة المواجهة للمتمردين بقوات من الجيش وبمسلحين بدأوا يشكلون ميليشيا مناصرة للجيش.

في ٢٤ كانون الاول ١٩٩٩، خطفت طائرة هندية فور إقلاعها من مطار كاتماندو. وأدانت الحكومة الهندية عجز السلطات النيبالية في توفير الأمن، وقطعت رحلات طيرانها إلى النيبال. وقد لفتت هذه الحادثة الانتباه إلى مسألة الأنشطة الجاسوسية الدائرة على أرض النيبال (خصوصًا بين الهند والباكستان).

٢٠٠١، عام المآسي، مجزرة في القصر الملكي: اضطرت عمليات حرب العصابات الماوية، التي تسببت في مقتل نحو ١٦٠٠ شخص منذ ١٩٩٦، الملك على أن ينشىء «قوة الشرطة المسلحة» (أعلن عنها في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٠). لكن الشيوعيين، في مختلف تنظيماتهم، وقفوا ضد هذا الاجراء، وطالبوا باستقالة رئيس الحكومة كوارالا. فقدم هذا الأخير استقالته في ١٩ تموز ٢٠٠١، وحلّ محله شير باهادور دويبا، أحد قادة حزب المؤتمر.

في الأول من حزيران ٢٠٠١، لقي الملك بيراندرا وزوجته وإثنان من أبنائه وشقيقه وستة آخرين من الأسرة المالكة مصرعهم في إطلاق نار داخل قصر «ناريان هيتي» الملكي. وبعد ثلاثة ايام تُوّج جياناندرا (الشقيق الثاني للملك) ملكًا على النيبال. وفي ١٤ حزيران، أكدت لجنة للتحقيق في الحادث أن الأمير ولي العهد، ديباندرا الذي لقي مصرعه ايضًا إبان المجزرة، هو المسؤول الوحيد عنها، من دون أن تقدّم تفاصيل حول دوافعه.

الملك بيراندرا أول ملك نيبالي يحصل على تعليم رسمي: ولد الملك بيراندرا في كاتماندو في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٥، وكان أول ملوك نيبال الذين يحصلون على تعليم رسمي. وبعدما أمضى ثماني سنوات في إحدى مدارس اليسوعيين في دار جيلنغ في الهند التحق بكلية ايتون في بريطانيا في الفترة بين ١٩٥٩ و١٩٦٤. وفي وقت لاحق درس لفترة قصيرة



الملك بيراندرا والملكة والأمير.

في جامعة طوكيو وأمضى عامًا في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة حيث درس العلوم السياسية. وبعد عامين من عودته من الولايات المتحدة تزوج من الملكة إيشواريا راجيا لاكسمي ديفي شاه عام ١٩٧٠. وفي حزيران ١٩٧١، ولد ولي عهده الامير ديباندرا.

التمرد الماوي محور السياسة الداخلية: في ٢٣ تموز ٢٠٠١، أي بعد أيام قليلة من تروّس دوبيا للحكومة خلفًا لكوارالا، قبلت قيادة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وقفًا للنار ومباشرة محادثات مع الحكومة. وتناولت الجولات الثلاث من المحادثات (بين آب وتشرين الثاني ٢٠٠١) المطالب الماوية الأساسية الثلاثة: إلغاء الملكية، إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وتشكيل حكومة ائتلافية موقتة.

في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠١، أدان الماويون رفض الحكومة مطالبهم، وعادوا إلى السلاح، ونفذوا لتوهم عدة هجمات واسعة طالت، ولأول مرة، الجيش الملكي. فأعلن الملك جياناندرا حالة الطوارىء، وأمر الجيش بالقضاء على التمرد. فبدأ الجيش تحركه في نحو ٥٠ قضاء من البلاد (مقسمة إلى ٧٥ قضاء).

عمليات الثوار الماوين (شباط–تشرين الثاني ٢٠٠٢): حملة الماوين للاطاحة بالنظام الملكي بدأت تتصاعد في شباط ٢٠٠٢ عندما توصلوا إلى قتل ١١٠ بين جندي وشرطي في هجوم واحد في مانجلسين قاعدة مقاطعة إشهام غرب البلاد، وعلى الأثر، مدّدت الحكومة حالة الطوارىء. ومعلوم أن الثوار الماوين استلهموا أسلوبهم من مقاتلي «الدرب المضيء» في البيرو وفكرهم من الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، وعلى ذلك يسعون إلى تولي الفقراء في الريف السلطة بمهاجمة الصفوة الحاكمة.

وعاد الملك جياناندرا ومدّد حالة الطوارىء في ايار ٢٠٠٢. ولم تمض ساعات على هذا التمديد حتى هاجم الثوار قاعدة عسكرية للجيش في قرية خارا على مسافة ٤٠٠ كلم من العاصمة. لكنهم جوبهوا بمقاومة عنيفة من الجيش وسقط منهم نحو ١٠٠ قتيل. الأمر الذي طمأن الحكومة إلى حد أنها لم تمدد حالة الطوارىء لمرة ثالثة في آب ٢٠٠٢. لكن في ٩ ايلول ٢٠٠٢، عاود الثوار الماويون ضرباتهم، وشنوا هجومًا واسعًا في سانديخاركا (إقليم أرغكانشي) أسفر عن مقتل ٤٩ شرطيًا نيباليًا، إضافة إلى عمليات تفجير في العاصمة وضواحيها.

وفي منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٢، عادت الحكومة (تشكلت قبل نحو شهر واحد) تتحدث عن انها تعمل على بدء محادثات مع الثوار في وقت كانت عملياتهم متواصلة، وآخرها هجومهم على بلدة خالانغا على مسافة ٦٠٠ كلم غرب العاصمة، حيث فجروا مبانٍ حكومية وقتلوا العشرات من رجال الشرطة. وذُكر في حينه أن زعيم الثوار بوشبا كامال داهال كرر عرضه إجراء محادثات سلام بعد إضراب عام نفذه النيباليون بدعوة من الثوار.

الملك يعزل رئيس الحكومة ويتولى السلطات التنفيذية (تشرين الاول ٢٠٠٢): في ٥ تشرين الاول ٢٠٠٢، أعلن الملك جياناندرا، في رسالة إلى الشعب، عزله لرئيس الحكومة شير بهادور دوبيا B. Deuba وتأجيل الانتخابات وتولي السلطات التنفيذية بنفسه (للمرة الاولى منذ إلغاء الحكم المطلق للملكية عام ١٩٩٠). وقال إن هذا الاجراء هو «في الوقت الحاضر فقط»، وسببه «تدهور القانون والنظام»، وتعّهد بالعودة إلى «تعزيز النظام الديمقراطي البرلماني». أما ديوبا، الذي كان يرأس الحكومة الحادية عشرة في ١١ عامًا، فقال إن قرار عزله غير دستوري.

مدن ومعالم

• **باتان** Patan: العاصمة القديمة للنيبال. تقع في وادي كاتماندو وعلى مسافة ٤ كلم عن العاصمة. تعد نحو ٢٦٠ ألف نسمة. شهيرة بكونها «مدينة–متحف» لقدمها ولما تحتويه من نصب ومبان يعود معظمها إلى القرن السابع عشر. صناعات يدوية (فخاريات، سجاد، أواني خشبية).

• **بهادغاون** Bhadgaon: أو «بهاكتابور». تبعد ١٣ كلم جنوب غرب العاصمة. تعد نحو ١٧٠ ألف نسمة. مركز ديني هندوسي، وتأسست في القرن التاسع.

• **كاتماندو** Katmandou: عاصمة البلاد. تقع في منطقة ترتفع ١٥٠٠م عن سطح البحر، وفي قلب واد غنية بالزراعة. تعد نحو مليون و١٠٠ ألف نسمة. شهيرة بنصبها وصروحها الهندوسية والبوذية التي يقصدها الحجاج من الديانتين. قصدها عدد كبير من اللاجئين من التيبت ابتداء من العام ١٩٥٠. صناعات يدوية وحرفية: السجاد، الخشبيات، العاجيات، النحاسيات، والحجريات شبه الثمينة. باتت تعرف، في السنوات الأخيرة، حركة سياحية نشطة، خصوصًا لدى هواة تسلق الهيمالايا. تاريخيًا، تأسست كاتماندو في القرن السابع، وأصبحت عاصمة البلاد بدءًا من القرن الثامن عشر.

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,
Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome XIX

PAR

Massoud Khawand

تمَّ طبع الجزء التاسع عشر
في أيلول ٢٠٠٣،
ويليه الجزء الأخير، الجزء العشرون.

Ed. Septembre 2003